











# مَجْمُوعَةُ الْقَوَانِينِ وَالْأَوَاقِفِ

## المعمول بها في مصر

جمعها ورتبها

أحمد محمد حسن بك	و	إيزيدور فيلدمان
مدير إدارة		الحامي بقسم قضايا الحفائية
مكتب وزير الحفائية		وسكرتير اللجنة التشريعية

---

٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦

وتسهيلاً للبحث قسمنا المجموعة الى أبواب جمعنا في كل منها  
النصوص الداخلة فيه مرتبة بحسب تواريخها ثم رتبنا الأبواب على  
حسب الحروف الهجائية وحافظنا في تسمية هذه الأبواب على  
الأسماء المستعملة في القوانين بقدر الامكان كما اننا أردفناها بفهرست  
تاريخي وآخر هجائي

وبالرغم من المجهود الذي بذلناه في اعداد هذه المجموعة وما  
لاقيناه من الصعوبة في الاهتداء لبعض النصوص ومعرفة ما ألتى  
وما بقي نافذاً من البعض الآخر فانا أبعد من أن ندعى الكمال  
ولكننا نحمد الله أن وفقنا لاجراج هذه المجموعة أقرب ما تكون  
الى الغرض منها

وإنا نسجل هنا تقديرنا لما لكل من السيو واتليه والمستر  
برتون من الفضل في اصدار المجموعة الأولى والوحيدة من هذا  
القبيل باللغة الفرنسية في سنة ١٩٢٠ تلك المجموعة التي لا تحتاج الى  
تقريط والتي كانت لنا في عملنا خير معين

كما اننا تقدم خالص شكرنا لجميع من أزررونا بمساعدتهم ونخص  
منهم بالذكر حضرتي فؤاد افندي كرم وحسن السيد عبد الله افندي  
الموظفين بوزارة الحفانية

# آثار

١٦ مايو سنة ١٨٨٣ أمر عال

بان دار الأتنيكات المصرية وجميع  
الاشياء الموجودة فيها أو التي توجد  
فيها في المستقبل تعد من أملاك  
الحكومة ذات المنفعة العمومية (١)

نحن خديو مصر  
بناء على ما رقبه الينا مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

١ — دار الأتنيكات المصرية السابقة  
على الفتوح الاسلامي وهي الدار المعروفة  
بانتيكخانه بولاق وجميع الاشياء الموجودة  
فيها أو التي توجد فيها في المستقبل تعد  
من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية  
وبناء على ذلك لا يجوز بيعها ولا حجزها  
ولا امتلاكها بوضع اليد عليها لمدة  
الطويلة

٢ — جميع ما ينشأ في المستقبل من  
دور الاتنيكات والمخازن وجميع الاشياء  
التي توضع فيها تعد أيضا من أملاك  
الحكومة ذات المنفعة العمومية

٣ — جميع الآثار القديمة والاتنيكات  
التي تعتبر بهذه الصفة بمقتضى الدفعة التي  
ستعمل عن هذا الشأن تعد كذلك من

أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية

٤ — على ناظر الاشغال العمومية  
تنفيذ أمرنا هذا

١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ وكرتو

بمنع الحفر إلا برخصة من مدير عموم  
دار التحف والحفر (١)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
العمومية ومواقفة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت

١ — لا يجوز للأفراد الحفر إلا  
بمقتضى رخصة تعطى بناء على طلب مدير  
عموم دار التحف والحفر (الانتيكخانه)  
بعد النظر في ذلك بمعرفة اللجنة المستديعة  
المختصة بالآثار المصرية طبقا للمادة السادسة  
من لائحة اجراءاتها الداخلية الصادرة في  
٩ مارث سنة ١٨٨٩

ولا تكون الرخصة صحيحة إلا بعد  
الافرار عليها من ناظر الاشغال العمومية  
ويكون اعطاؤها من مدير عموم دار  
التحف والحفر

٢ — جميع الاشياء التي يصير العثور  
عليها بواسطة الحفر تكون مملوكة للحكومة

كأنت حالتها وكذلك الاجزاء المفصلة التي ترغب اعادتها الى موضعها — ثانياً الا آثار المنقبة اقلاباً تاماً التي ترى المصلحة وجوب اقلتها أو حفظها في محلها — ثالثاً القطع الزائدة الثقل التي لا يرضى مباشر الحفر بنقلها على ثقته

٧ — يلغى كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا

٨ — على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ وكريتو  
بعقاب من يحفر في أرض الحكومة  
بلا رخصة (١)

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩  
وعلى قرار الجمعية العمومية بمحكمة  
الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩ يونيه  
سنة ١٨٩٧

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
العمومية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت

بقوة القانون وينبئ حفظها بدار التحف  
(الانتيكخانة) بالمدينة

٣ — ومع ذلك فبالنظر بالمصاريف التي يتكبدها مباشر الحفر تتنازل له الحكومة عن جزء من الآثار التي يصير الثور عليها مع مراعاة القواعد الآتية —

٤ — مصلحة الآثار ومباشر الحفر يساهم هذه الاشياء الى قسمين متساويين في القيمة ثم يقرعان عليهما الا اذا فضلا اقتسام هذه الاشياء بالاتفاق مع بعضهما ٥ — للمصلحة الحق في شراء أى

قطعة من القسم الذى يخص مباشر الحفر فتقدم المصلحة عطاءها واذا لم يقبله مباشر الحفر فيوضح الثمن الذى يرغبه للمصلحة حيثئذ الخيار في أخذ القطعة بالثمن الذى قدره مباشر الحفر أو ترك القطعة المذكورة له بعد أن تحصل منه الثمن الذى عرضته عليه — وعلى كل حال يجوز للمصلحة أن تستولى على الاشياء التي تريد شرائها بعد مكافأة مباشر الحفر بمبلغ لا يجوز أن يتجاوز قط مصاريف الحفر التي صرفت لاجل الثور على هذه الاشياء

٦ — لا تسري المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا على ما يأتى —  
أولاً الآثار التابعة على الارض التي تحكم المصلحة بوجوب حفظها في محلها مهما

## للآثار

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
العمومية ومواقفة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هوأت  
أحكام عمومية

١ - كل أثر فى جميع أنحاء القطر  
المصرى يكون على سطح الارض او فى  
باطنها هو من أملاك الحكومة العامة  
ماعدا ما استثنى بموجب هذا القانون

٢ - يبدأ رأى كل ما أظهرته وما أحدثته  
الفنون والعلوم والآداب والديانات والاخلاق  
والصنائع فى القطر المصرى على عهد القراعة  
وملوك اليونان والرومان للدولتين القنصرية  
والشرقية والآثار القبطية كعمابد وثنية  
وما هو مهجور وغير مستعمل من كنائس  
كبرى أو صغرى وأديرة وكحصون  
وأسوار مدن وبيوت وحمامات ومقاييس  
النيل وآبار مبنية وصهاريج وطرق وحاجر  
أثرية ومسلات واهرام ومصاطب ومقابر  
مبنية أو محفورة فى الجبل ظاهرة كانت على  
وجه الارض أم غير ظاهرة وقوش وتوابيت  
من أية مادة مزخرفة كانت أو بدون  
زخرف وأغطية الموميا المصنوعة من الورق  
المقوى وموميات الانسان والحيوان والصور

١ - يعاقب بمرامة من خسين  
قرشا الى مائة قرش وبالسجن من ثلاثة  
أيام الى أسبوع -  
( أولا ) من باشر حفرا فى أرض  
للحكومة بلا رخصة

( ثانيا ) من استولى على شيء من  
الاشياء الاثرية (الانتيكات) التى تمتلكها  
الحكومة خلاف ما هو محفوظ فى المتاحف  
أو المباني الاميرية أو نقل تلك الاشياء  
من مكانها بقصد امتلاكها

( ثالثا ) من تسبب فى اتلاف أو  
تخريب أثر من الآثار القديمة أو تدمير  
بناء من الابنية القديمة تدميرا جزئيا  
أو كليا أو تسبب فى تشويه ما فى ذلك  
البناء من النقوش البارزة والتمائيل  
والكتابات أو كتب عليها أسماء أو كتابات  
( رابعا ) من أخذ سبأخا من مكان  
ممنوع أخذه منه - ويجوز قبول الظروف  
الخفيفة للعقوبة

٢ - يحكم القاضي زيادة على هذه  
العقوبة بأنه تعاد للحكومة جميع الاشياء  
الاثرية التى أوجبت حصول المخالفة

٣ - على ناظرى الاشغال العمومية  
والمحافاة تنفيذ أمرنا هذا كل منهما  
فيما يخصه

قانونه نمرة ١٤ سنة ١٩١٢

( ١٢ يونيه )

بمجموعات اقتناها بعض الافراد بسلامة نية  
٥ — الآثار المنقولة المبتعة في الارض

أو التي يصعب نقلها تعتبر بحسب نصوص  
هذا القانون كأثار عقارية

٦ — أراضي الحكومة المقررة أو  
التي ستقرر أنها أثرية تعد جميعها من  
أملك الحكومة العامة

٧ — تعد أيضا من أملك الحكومة  
العامية جميع الآثار المحفوظة والتي ستحفظ  
في متاحفها

#### الآثار العقارية

٨ — يسوغ للحكومة أن تنقل متى  
شاءت أي أثر عقارى يكون في ملك أحد  
الافراد أو أن تبقية في محله وتنزع ملكية  
الارض التي هو على سطحها أو في باطنها  
طبقا لقوانين نزع الملكية المعمول بها  
الآن للمنفعة العامة وعند تقدير التعويض  
الذى على الحكومة دفعه لنزع الملكية  
لا يلتفت الى أن في الارض آثارا ولا الى  
مقدار ما تساويه تلك الآثار سواء كانت  
على سطح الارض أم في باطنها

ومع ذلك فإن التعويض الذى يقدر  
بهذه الصورة يزداد عليه مقدار ١٠ في  
المائة منه

وفي حالة ما اذا أرادت الحكومة نقل  
الآثار فلها أن تكون ملزمة بأن تدفع الى  
مالك الارض الا تعويضا معادلا لعشرة

والوجوه الصناعيه للموميات ملونة كانت  
أو مذهبة وشواهد القبور والتواويس  
والتماثيل الكبيرة أو الصغيرة سواء كان  
عليها كتابة أم لا والتقوش على الصخور  
والشقف المرسوم والنقش المكتوبة على  
الرق أو القماش أو البردى والظفر ( أى  
الصوان ) المشغول والاسلحة والعدد  
والموازين والآنية والزجاج والصداديق  
الصغيرة وأدوات الفرائض وأقشة الملابس  
والملايس والخزف والمخواتيم والحلي  
والجملان والتمائم من أي شكل وأية مادة  
كانت والتماثيل والعملة القديمة والمكوكات  
والتوابل والحجارة المحفورة

٣ — تعتبر أيضا من الآثار بقايا  
الجدران والبيوت سواء كانت من الحجر  
أو الآجر ( الطوب الاحمر ) أو اللبن  
( الطوب البنى ) وكامل الحجر والطوب  
الاحمر المنتشر على سطح الارض وشطف  
الحجر والزجاج والخشب والشقف والرمل  
والحجارة والسباغ الموجودة على وجه  
الاراضى الاميرية التي تقرر الحكومة أنها  
أثرية أو في ملطها

٤ — يجوز مع ما تقدم الانحجار بالآثار  
التي تؤهل الى المكتشف بناء على المادة  
الحادية عشرة من هذا القانون أو على  
شروط رخصة بلغفر بناء على المادة الثانية  
عشرة ويجوز الانحجار أيضا بالآثار الخاصة

التي تريد حجزها أما الاشياء الاخرى فتقسمها الى قسمين متساويين يكون للمكتشف حق اختيار أحدهما أما الاشياء التي تأخذها فكل من الطرفين بين القيمة التي يقدرها لها فإذا لم يقل المكتشف نصف القيمة التي تعينها المصلحة يكون لها الحق بأن تأخذ الاثر أو تتركه وذلك بأن تدفع أو تقبض نصف الثمن الذي قدره المكتشف

١٢ — لا يجوز لاي انسان عمل مجسات أو حفائر أو كسح آثرية للبحث عن آثار ولو تكون الارض ملكه مالم يكن في يده رخصة بذلك صادرة اليه من نظارة الاشغال بناء على طلب مدير عموم مصلحة الآثار تبين فيها الجهة التي يمكن الحفر فيها والمدة التي تكون هذه الرخصة معمولاً بها ويمطى المرخص له جزءاً من الآثار المكتشفة أو قيمة ذلك الجزء علا بنص المادة السابقة

ولا تعتبر هذه المجسات أو الحفائر أو كسح الآثرية من الاعمال المقصود بها البحث عن الآثار اذا كان الذي أجراها لا يظن أن تلك الارض تحتوي على آثار

#### بيع الآثار

١٣ — على كل متاجر بالآثار أن يكون يده رخصة انحمار ولمصلحة الآثار وحدها الخيار في اعطائها أو رفضها وعلى

في المائة من القيمة الحقيقية للجزء الذي يشغله الاثر منها

٩ — كل مكتشف أثر اعتارياً وكل مالك أو مستأجر أو كل مستول على أرض يظهر فيها أثر قناري يلزمه أن يبلغ في الحال عن ذلك اما الى السلطة الادارية الاقرب اليه واما الى رجال مصلحة الآثار في تلك الانحاء وهذه المصلحة تتخذ في مدى ستة أسابيع من تاريخ الابلاغ ما يلزم من التدابير للمحافظة عليه وتشرع في المباحث الموصلة لتقرير كنهه واعادة الشيء الى أصله عند اقتضاء تلك المدة

#### الآثار المنقولة

١٠ — من يثر على أثر منقول على أرض ما من أراضي القطر المصري أو في بطونها يلزمه ( اذا لم يكن يده رخصة صادرة بحسب الاصول بالحفر ) أن يبلغ ذلك الى السلطة الادارية الاقرب اليه ويسلم الاثر المكتشف اليها أو الى رجال مصلحة الآثار بالايصال اللازم وذلك في مدة ستة أيام

١١ — من يكتشف أثراً منقولاً لا بطريق الحفر الغير المأثور ويسلم بما تقتضيه احكام المادة السابقة يعطى نصف الاشياء المكتشفة أو نصف قيمتها جزاء له وعند تعذر الاتفاق بالطرق الحية على كيفية القسمة تأخذ مصلحة الآثار الاشياء

ثالثا - من يستعمل المقابر التي تحت الأرض والمخارج والمابد وعلى وجه العموم الأماكن الأثرية أو بقاياها مساكن أو زرائب للحيوانات أو مخازن أو قبور أو جنان

ولا يمنع ذلك من الحكم على المنتسب بتعويض عما أحدثه من التلف

١٧ - يعاقب بالمقوبات السابقة

أولا - من يخالف أحكام المواد التاسعة والعاشر والثانية عشرة من هذا القانون

ثانيا - كل من يبيع آثارا أو يرضها لبيع إلا إذا كان ذلك طبقا للشروط المبينة في المادتين الرابعة والثالثة عشرة

١٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تتجاوز جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

أولا - كل من يستخرج سبانا من محل ممنوع الاستخراج منه أو يكون الاستخراج خلافا لما يقتضيه القانون وكذا من يخالف أحكام المادة الخامسة عشرة

ثانيا - كل من يكتب أسماء أو يرسم كتابة ما على جدران الآثار العقارية

١٩ - يجوز ضبط كل أثر متقول ومصادره للحكومة إذا نشأ عنه ما يخالف أحكام هذا القانون

ناظر الاشتغال العمومية تحرير شروطها لاسيما فيما يتعلق بكيفية تقريرها إذا كانت الآثار المعروضة للبيع مما يجوز الاتجار به أم لا

إخراج الآثار إلى البلاد الأخرى

١٤ - يمنع إخراج الآثار من القطر المصري إلى البلاد الأخرى ما لم يكن ذلك برخصة خصوصية يكون لمصلحة الآثار التاريخية وحدها أعطواها أو رخصها على أن كل أثر يحاول بعض الناس إخراجها من القطر بدون رخصة يحجز ويصادر للحكومة

١٥ - يجوز لمصلحة الآثار الترخيص بأخذ السباخ من الحلات التي فيها سباخ بالشروط التي تقرها أما الآثار التي يثر عليها أثناء استخراجها فيجب التليغ عنها وتسليمها في الحال للضراء النواطين بملاحظته

#### المقوبات

١٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

أولا - من ينقل أو يقلب أو يهدم أو يشوه الآثار العقارية بأية كيفية كانت

ثانيا - من يستولى بدون رخصة خصوصية من الحكومة أنقاضا ناتجة من أثر عقاري هدم كله أو بعضه



والمفتشين التواني لدى مصلحة الآثار  
من مأموري الضبطية القضائية

٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ قرر  
عن الرخص التي تعطى للتجار  
بالماديات

وزير الاشغال العمومية  
بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من  
القانون نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢  
بشأن الماديات

قررنا ما يأتي :  
١ - رخص الاتجار بالآثار التاريخية  
نوعان

الاول - رخص لتجار الآثار  
التاريخية في المحلات  
الثاني - رخص لعرض الآثار  
التاريخية للبيع .

فتجار النوع الاول مرخص لهم  
وحدد فتح حوانيت ليبيعها لكن  
لا يجوز لهم المتاجرة بها خارج حوانيتهم  
أو ما يملأها من المحال الوارد ذكرها في  
رخصهم . أما عرضو الآثار للبيع فليس  
لهم أن يبيعوا من الأشياء التاريخية إلا  
صغيرها ولا يجوز قط أن يمدى ثمن  
القطعة الواحدة منها خمسة جنيهات مصرية  
وذلك بعرضها في المكان أو أحد الامكنة  
الوارد ذكرها في رخصهم

## أحكام متنوعة

٢٠ - يعتبر من مأموري الضبطية  
القضائية فيما يختص بالأعمال التي م  
حكفون بها الامناء والمفتشون والمفتشون  
التواني لدى مصلحة الآثار ومن يقوم  
مقلهم من مأموري المصلحة  
٢١ - تلقى الاوامر العالية الواردة  
في ملحق هذا القانون بالنسبة للاشغال  
الدين يبرى عليهم القانون المذكور  
٢٢ - على ناظرى الاشغال العمومية  
والمحافاة تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما  
ينحصر ويتبدى العمل به من أول يولي  
سنة ١٩١٢

## ملحق

أمر عال صادر بتاريخ ١٦ مايو سنة  
١٨٨٣ باعتبار متحف بولاق الخ من  
أحكام الحكومة العامة  
أمر عال صادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة  
١٨٩١ يخص بالشروط التي تعطى رخص  
الحفر بموجبها  
أمر عال صادر بتاريخ أول أغسطس  
سنة ١٨٩٢ بتعيين الامناء والمفتشين  
والمفتشين التواني لدى مصلحة الآثار  
من مأموري الضبطية القضائية  
أمر عال صادر بتاريخ ١٢ أغسطس  
سنة ١٨٩٧ بشأن حماية الآثار  
أمر عال صادر بتاريخ ١٢ مارس سنة  
١٩٠٠ بتعيين المفتشين الامناء والمفتشين

ذلك مما يقتضى لتحقيق الشيء الأثرى  
وبيان مصدرها بالاستيفاء لا يثبت أن ذلك  
الشيء يدخل في التجارة وكلا بيع شيء  
أثرى مفيد في البقرة ذكر به اسم الثاوى  
وصفته بقدر ما يصل اليه حد الامكان  
وقبل استعمال البقرة يجب أن يؤشر أحد  
مفتى مصلحة الآثار التاريخية على كل  
صفحة منه أو يخطها

ولا تتناول أحكام هذه المادة الاشياء  
المروضة للبيع بشئ لا يزيد على خمسة  
جنيهات مصرية

٦ — كل شيء أثرى يكون عند  
تاجر الحانوت لا يجوز له حفظه خارج المحل  
المرخص له بمزاولة تجارته فيه

٧ — لا يجوز لتاجر الحانوت أن ينقل  
شيئا من الاشياء الأثرية داخل القطر الا  
برخصة بالكتابة تصدرها مصلحة الآثار  
التاريخية . فاذا كان واليا على حانوتين  
أو أكثر ونقل قطعاً أثرية من حانوت  
الى حانوت يجب أن يقيدها في دفترى  
الحانوتين كما لو كان المراد البيع والشراء  
٨ — لمفتى مصلحة الآثار التاريخية

مقي شاءوا ( سواء كان معهم أو لم يكن  
مهم أحد من رجال الشرطة ) أن يدخلوا  
كل محل من المحلات المدة لتجارة الآثار  
أو في بعضه للاطلاع على البقرة المذكور  
في المادة الثامنة من هذا القانون ومراقبة

٢ — رخص تجار الحوانيت تصدورها  
إدارة مصلحة الآثار التاريخية العامة  
ورخص المارضين تصدورها الادارات  
المحلية التابعة لتلك المصلحة بعد أخذ رأي  
السلطة المحلية وتكون الرخص جميعها  
شخصية محضة

٣ — تقدم طلبات تجار الحوانيت  
الى جناب مدير مصلحة الآثار التاريخية  
العامة على ورقة ثغمة قيمتها ثلاثة قروش  
مصرية مشتملة على ما يأتي

( ١ ) اسم الطالب ولقبه وعمل  
اقلته

( ب ) بيان المكان الذى ينوى الطالب  
مزاولة تجارته فيه

( ج ) صحيفة سوابقه

٤ — يقدم عارض الآثار التاريخية  
طلبه الى ادارة مصلحة الآثار التاريخية  
المحلية على ورقة ثغمة قيمتها ثلاثة قروش  
مصرية ويذكر في الطلب ما يأتي

( ١ ) اسم الطالب ولقبه وعمل اقلته  
( ب ) المكان أو الامكنة التى ينوى  
الطالب مزاولة مهنته فيها

٥ — يكون عند تجار الحانوت دفتر  
على النثال المتحد عند مصلحة الآثار  
التاريخية يقيده فيه يوما بيوم جميع القطع  
الأثرية التى يشتريها بتمر مصلحة مع بيان  
قياساتها بالتفصيل ومادتها ولونها الى غير

٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ قرار

فيما يختص بقانون تصدير الآثار  
التاريخية

وزير الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة عشرة  
من القانون نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢

بشأن الآثار التاريخية

قررنا ما يأتي

١ — من يريد تصدير شيء من  
الآثار التاريخية سواء كان ذلك بطريق  
البحر أو البر عليه أن يطلب من جناب  
مدير مصلحة الآثار العام بالكتابة على  
ورق اعتيادي رخصة بذلك كالقرار في  
المادة الرابعة عشرة من القانون نمرة ١٤  
بشأن الآثار التاريخية

٢ — يجب أن يذكر في طلب الرخصة  
اسم الطالب لقبه وصنفته وجنسيته واسم  
ميناء التصدير أو المكان التي تسفر منه  
إلى الخارج حيث تعرض الآثار وصاديقها  
أو طردها على جناب مدير المصلحة لتحصيها  
ومبها كنف بمدد القطع وحسنها ومقاساتها  
وأعنان مشترها أو قيمتها التجارية ولا  
تضمن هذه الصاديق والطرود سوى  
عاديات معصرية من عهد الفراعنة أو طاديكت  
يونانية رومانية أو بيزانطية أو قبطية فإن  
وجد في الإرسالية شيء من غير هذه

الصور أو الطراز يرفض طلب الرخصة  
٣ — إذا تبين أنه ليس في مواد  
التصدير شيء من أصل متبقية فيه حيث

التقيد فيه بالضبط ومراجعة ما يكون عند  
التاجر من مواد الآثار . وتعين عليه  
وعلى مستخدميه أن يسهلوا لهم مهمتهم على  
قدر الحاجة ومن ثم يؤثر الفتنش على  
دفتر المحل ويكتب فيه ما يراه من  
الملاحظات النافعة

٩ — كل تاجر بالآثار أو عارضها  
يبيع يقدم على الاتجار أو البيع بدون رخصة  
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام  
وبغرامة لا تتعدى جنبها مئراً أو بأحدى  
هاتين العقوبتين ولا يخل ذلك بالعقوبات  
الواردة في المادة السابعة عشرة من قانون  
الآثار التاريخية المتقدم ذكره وكل مخالفة  
أخرى لأحكام هذه اللائحة يعاقب المخالف  
عليها بإحدى من العقوبتين المتقدم ذكرهما  
وكل أمر نشأت عنه المخالفة يحجز ويصادر  
لجانب الحكومة

١٠ — إذا صدر الحكم بالإدانة  
عن مخالفة أحكام هذه اللائحة يجوز  
للقاضي في كل حال أن يحكم أيضاً بسحب  
الرخصة فإذا عاد المخالف وارتكب مخالفة  
أخرى في خلال سنة المخالفة الأولى يحتم  
سحبها ويكون لمصلحة الآثار التاريخية  
الحق بسحبها إذا صدر الحكم عن مخالفة  
من المخالفات المذكورة في قانون الآثار  
التاريخية المتقدم ذكره

١١ — يتبدى العمل بهذا القرار  
من أول يناير سنة ١٩١٣

الارسلات بطريق البريد ويجب ربط الرزم بخيط دويرة يكون طرفه مشبوكين بختم من شمع أو معدن ويلصق على الرزمة ورقة مرور مطبوعة تؤخذ من دةترقية يعرضها وكيل المصلحة ويدفع الطالب بخلاف رسم الختم رسم تصدير بحسب القيمة المقدرة يكون بواقع (٢ ونصف بالمائة) يصير تحصيله عند تسليم الرخصة بمعرفة مصلحة الآثار التي تورد به ذلك لمصلحة الجمارك

٧ - عند تقديم الطرود والصناديق الى مكاتب السكك الحديدية ومكاتب الجمارك والوسط يجب أن تكون الاختام عليها سليمة والا تحجز وتسلم الى مصلحة الآثار التاريخية للتحقيق  
يتبدى العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٢

٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ قرار

فيما يختص بأعمال الحفر للبحث عن الآثار التاريخية

وزير الاشغال العمومية  
بعد الاطلاع على قانون الآثار التاريخية نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢  
قرروا ما يأتي :

١ - رخص الحفر تعطىها نظارة الاشغال العمومية بناء على طلب جناب مدير مصلحة الآثار التاريخية العام بعد موافقة لجنة المديريات المصرية على ذلك .

تغطي الرخصة فوراً أما اذا لرتيب في أصل شيء منها ورأت المصلحة أن بيانات طالب الرخصة في شأنها غير وافية يجب اخراج تلك اللواد والاقتراض الرخصة لجميع الارسلات

٤ (١) - تطوق الطرود والصناديق التي توضع هذه اللواد فيها بلك من حديد يثبت بختم واحد أو بجملته اختام ويدفع الطالب عن كل طرد أو صندوق رسماً قدره ستة قروش لوقاه ثقة هذا العمل . وعليه أيضاً أن يدفع رسم تصدير بحسب القيمة المقدرة يكون (٢ ونصف بالمائة) تسلمه ادارة مصلحة الآثار التاريخية الى مصلحة الجمارك

٥ - بعد اتمام الاجراءات وتسييد الرسوم المذكورة تسلم ادارة الآثار العامة لطالب شهادة برسم مصلحة السكك الحديدية الاميرية وهو أو وكيله يسلمها لمكتب المحطة الذي يتولى تصدير الطرود أو الصناديق . وتسلمه أيضاً شهادة من نسختين برسم جناب مدير الجمارك يؤخذ منها أن رسم التصدير قد تسدد وتبقى نسخة واحدة منها بيد الطالب أو بيد وكيله والاخرى تسلمها المصلحة الى جرك مدينة التصدير أو مينائه

٦ (١) - تناول الاجراءات المذكورة تفحص الصناديق والطرود مواد

يحتوى الطلب على ما يأتي  
أولاً - اسم الطالب ولقبه وصفته  
وعمل اقلته وجنسيته

ثانياً - اذا كان الطالب مرسلًا رسمياً  
أو موصى به يجب ذكر الحكومة أو  
الجامعة أو المجمع العلمي أو جمعية المعارف  
التي تكون قد أرسلته أو وصته به  
والاوراق التي يستند عليها

ثالثاً - اذا كان الطالب أحد الافراد  
وليس له الخبرة المطلوبة لإدارة أعمال  
الحفر بنفسه يجب أن يذكر في الطلب اسم  
العالم الذي يكون في عزمه أن يعينه  
مساعدًا له ولقبه وصفته وجنسيته

رابعاً - بيان اسم المكان أو الاماكن  
التي ينوى الحفر فيها وحدودها بالضبط  
مؤيذاً ذلك برسم متكامل أو برسم  
نظري

خامساً - ايضاح الغرض من الحفر  
بالباحجاز وبروغرام الاعمال التي يريد  
مباشرتها

سادساً - يجوز أن تكون الرخصة عن  
جزء فقط من المكان أو الامكنة المطلوبة  
سابعاً - على الرخص له أن يدفع الى  
سكرتارية مصلحة الآثار التاريخية في آخر  
فصل العمل عشرة قروش صاغ عن كل  
يوم من المدة بين بداية العمل ونهايته  
ويخصص هذا المبلغ لحقارة المكان أو  
الاماكن التي رخص له بها . على أنه

ثم يجوز للمدير العام اصدار رخص مؤقتة  
للمحفر أو الجس الابتدائي الى مدة لا  
تتعدى شهرا بشرط أن يمرض على النظرة  
ولجنة الآثار في أقرب جلسة

٢ - لا تعطى الرخص الا للماء  
المكلفين بمهمة لهذا الشأن أو لمن توصى  
بهم الحكومات والجامعات أو المجمع  
العلمية أو جمعيات معارف رسمياً وللأفراد  
الذين يمول على مقدرتهم وكفائتهم .  
وعلى أولئك الافراد اذا لم يكونوا معروفين  
بأعمال الحفر على الآثار أن يمتدوا في  
ادارة العمل على عالم شهير له الاختبار  
المطلوب

٣ - لا تعطى الرخص الا لفصل  
واحد بأكمله أو الى مدة منه ولا يتخل  
ذلك بأحكام المادة السادسة عشرة الآتي  
ذكرها . ويراد بالفصل الكامل المدة  
الواقعة بين الخامس عشر من شهر نوفمبر  
والرابع عشر منه في السنة التالية

٤ - لا تعطى رخص بالحفر في أكثر  
من مكانين في آن واحد لشخص واحد  
ولا لندوبى حكومة واحدة أو لجمعية  
واحدة أو لجمع علمى واحد أو لجمعية  
معارف واحدة

٥ - ترسل طلبات الرخص الى مدير  
مصلحة الآثار التاريخية العام بمدينة القاهرة  
قبل الخامس والعشرين من شهر أكتوبر  
من كل سنة بقدر الامكان ويجب أن

حادي عشر — الآثار المنقولة التي  
يكشفها للمرخص له في أثناء الحفر التي  
يأثر بحسب أحكام رخصة تضم بينه  
وبين الحكومة بحسب المادة الحادية عشرة  
من قانون نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢  
بشأن الآثار التاريخية وتكون القسمة  
في عمل العمل أو في دار الآثار التاريخية  
بحسب ما يطلبه المحضر أو جناب المدير  
العام أو مندوبه وفي كلتا الحالتين يكون  
على المحضر خاصة تقبّل هذه الآثار  
التي تحت القسمة الى تلك الدار

ثاني عشر — تعطى المصلحة المرخص  
له بناء على طلبه بالكتابة الاذن اللازم  
لنقل الآثار المنقولة في داخل القطر أو  
لتصديرها الى الخارج ويجوز اعطاؤه  
شهادات بدخول جميع قطع الآثار النسيبة  
التي تكون من نصيبه عند القسمة في التجارة  
ثالث عشر — على المرخص له عند  
انتهاء الحفر ردم الاخاديد والحماير وطمر  
شذور اللومبات أو النواويس وبالجملة إعادة  
الارض التي بإشر الحفر فيها الى حالتها  
الاصلية طبقا لمرام مصاحبة الآثار التاريخية  
ولا يرخص له بتصدير نصيبه من الآثار  
المنبوشة الا بعد ما تكون تلك المصلحة  
قد أشرفت على تلك الارض ورأت انها  
في حالة مرضية واذا قام صاحب الرخصة  
بشروط رخصته الى التمام وأراد معاودة  
الحفر في السنة التالية يجوز الترخيس له ببقاء

يجوز له اذا شاء أن يستصحب في أثناء  
مدة العمل كلها مندوبا من مصلحة الآثار  
يدفع له عشرين قرشا صاغا في اليوم  
تمويضا له عن مصاريف انتقاله ذهابا وإيابا  
وعليه عند استلامه الرخصة أن يصر  
بالمامل الذي ينوي أن يأخذ للعمل

ثامنا — كل رخصة تعطى على المرخص  
له مداومة العمل في كل مكان من الامكنة  
المرخص بها مدة ستين يوما بالاقبل في  
أثناء المدة التي تقرر لتلك الرخصة

ثامسا — يجب على المرخص له أن  
يبقي في محل العمل الاشياء الآتية بيانها  
وبيعدها الى حالتها الاصلية اذا كانت  
الرخصة تجبيز تحويلها أو ازالها موقتا  
وهذه الاشياء هي

( أ ) الآثار الراكزة في الارض  
( معها كانت حالتها ) التي ترى مصلحة  
الآثار التاريخية العامة وجوب ابقائها في  
أماكنها وكذلك القطع المنقولة التي تريد  
اطاؤها الى مواضعها

( ب ) النصب التي اقبلت تماما وترى  
الادارة العامة وجوب نصيبها أو حفظها  
كما هي في مواضعها

( ج ) القطع المنقولة التي يأبى المرخص  
له نقلها على نفقته

ثامرا — يتمتع على المرخص له أخذ  
التقوس عن الآثار بواسطة مواد مرطبة  
أو الافدام على عمل ما يجب لها عوارا

بشروط رخصته الى التمام وأراد معاودة الحفر وكان قبل نهاية فصل الحفر قد طلب من ادارة الآثار التاريخية العامة تجديد الرخصة لفصل الثاني فتجدد له الا اذا قررت النظارة خلاف ذلك بناء على رأى لجنة الآثار المصرية مستندا الى أسباب ويكون حتاب المدير العام قد أيده فتنصح أن لا قبل له على مداومة أعمال الحفر في جميع أماكن موقع من مواقع العمل في أن واحد فلا تجدد له الرخصة الا في قسم من ذلك الموقع فقط .

سابع عشر - اذا خالف المرخص له شرطا ما من شروط رخصته فتمطل ادارة الآثار العامة أو عطل المصلحة المتدوب لذلك أعمال الحفر الى أن تبطل المخالفة وقد تحسب الرخصة اذا كانت المخالفة جسيمة بقرار تصدره نظارة الاشغال العمومية بناء على رأي مؤيد بأسباب تبدييه لجنة العاديات المصرية القديمة وقرينه جناب المدير العام

ثامن عشر - أنه ما عدا الشروط التي يراد بها اجراء أحكام هذا القانون يجوز أن يدرج في رخص الحفر جميع الشروط الفنية التي يرضها جناب المدير العام وتضمن لجنة العاديات المصرية القديمة يتتدىء العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣

أرض الحفر على الحالة التي تكون فيها عند انتهاء الفصل اذا تبين من ملحة الارض جواز إبقائها على تلك الحالة فاذا رخص له بذلك يترتب عليه جثثد موارد العظام البشرية والرفاة التي يحتمل أن يشتر منظرها للمتاهدون والمادون بها عرضا . رابع عشر - يسلم المرخص له الى ادارة الآثار العامة في نهاية فصل الحفر الاوراق الآتية وهي

(١) رسم أصلى أو رسم نظرى يبين منه أرض الحفر مع الدلالة على أماكن الاشياء والآثار التاريخية المكتشفة  
(ب) كشف بالاشياء والآثار التاريخية التي تكون من نصيبه عند القسة  
(ج) تقرير موجز بسياق أعمال الحفر وبيان نتائجها الكبرى بالإشارة الى الرسم والكشف وذلك لطبعها جيما اذا لزم في احدى كراريس وقائع مصلحة الآثار التاريخية في أقرب نشره منها

خامس عشر - على المرخص لهم وعلى الجامعة والجمع العلمى وجمعية المعارف الذين ينوبون عنها أن يعطوا مكتبة دار الآثار التاريخية والمكتبة الخديوية نسخة من المؤلفات والمطبوعات المنفردة وبجميع الصور التي يطلبونها بشأن ماجريات الحفر والاشياء المكتشفة في أثناء مباشرته  
سادس عشر - اذا قام صاحب الرخصة

## آثار عربية

٣ - على ناظر الاوقاف تنفيذ أمرنا  
هذا

٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣ أمر عال  
بعدم سريان مقتضيات أحكام  
خط التنظيم على بعض المباني  
العربية القديمة

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشأن  
اختصاصات نظارة الاشغال العمومية.  
وعلى الامرين الصادرين في ١٢ مارس سنة  
١٨٨١ وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ المختص  
أولهما بالتنظيم والثاني بتشكيل لجنة لحفظ  
الآثار العربية القديمة وبناء على ما رفعه  
الينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى  
مجلس نظارنا

أمرنا بما هو آت  
١ - لاسرى مقتضيات أحكام خط  
التنظيم على المباني العربية القديمة الهامة  
ضمن الجرد النزه عنه في المادة الثانية من  
أمرنا الرقم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ ولا على  
باقي المباني التاريخية التي تعين وترتب  
بموجب قرار من ناظر الاشغال العمومية.  
٢ - الرخص التي تلزم لاجراء أي

١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ أمر عال  
بتشكيل لجنة تحت رياسة ناظر عموم  
الاوقاف لحفظ الآثار القديمة العربية  
نحن خديو مصر  
بناء على ما عرض لطرقتنا من ناظر  
الاوقاف بموافقة رأى مجلس نظارنا أمرنا  
بما هو آت :

١ - قد تشكلت تحت رئاسة ناظر  
عموم الاوقاف لجنة لحفظ الآثار القديمة  
العربية مؤلفة من يأتي ذكرهم وم (١)  
٢ - أعمال هذه اللجنة هي أولاً  
اجراء اللازم لجرد وحصر الآثار العربية  
القديمة التي يكون فيها فائدة صناعية أو  
تاريخية - ثانياً ملاحظة صيانة تلك الآثار  
ورعاية حفظها من التلف واخبار نظارة  
الاوقاف بالتصليحات والمهمات المقتضى  
اجراؤها فيها مع إيضاح المهم منها - ثالثاً  
النظر في الرسومات والتصميمات التي تعمل  
عن المرمات اللازمة لهذه الآثار والتصديق  
عليها وملاحظة اجراء تلك المرمات - رابعاً  
حفظ رسومات جميع الاشغال التي تنهي  
بكتبانة الاوقاف وعلان النظارة للدكورة  
عن القطع التي تتخلف من العمارة ويلزم  
قلها لانتىكحانة لاجل حفظها بها



رسمنا بما هو آت

١- فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون بعد أثر من آثار العصر العربي كل ثابت أو متقول يرجع عهده الى المدة المنصورة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد على مما له قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارة الاسلامية أو الحضارات المختلفة التي ظلت على سواحل البحر الابيض المتوسط وكانت لها صلة تاريخية بمصر وتسمى أحكام هذا القانون أيضا على ماله قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية من الاديرة والكنائس القبطية المسمورة والتي قام فيها الشعائر الدينية التي يرجع عهدها الى المدة المنصورة بين أوائل الدين المسيحي وبين وفاة محمد على

٢- مع عدم الاخلال بحقوق المكتشف المينة في المادة التالية فكل أثر من آثار العصر العربي يمكن العثور عليه بطريق الصدفة أو بالحفر للرخس به على سطح أية أرض من أراضي القطر للمصرى أو في باطنها يكون ملكا من أملاك الحكومة العامة

٣- الأحكام المدونة في المواد الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر والثانية عشرة والخامسة عشرة من قانون الآثار نمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ تسرى على الآثار المينة في المادة الأولى من هذا القانون مع التعديلات اللاحقة :

عمل من أعمال الترميم أو التثوية التي توضع لجنة حفظ الآثار العربية لزوم اجرائها لحفظ وصيانة تلك المباني تعطى من طرف ناظر الاشغال العمومية بالصورة المقررة في الامر العالي واللائحة المخصصة بالتنظيم ولا يدفع على هذه الرخص أي رسم من رسوم التنظيم

٣- كافة الاحكام المنصوص عليها في أمرنا الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٨١ وفي لائحة التنظيم الرقيمة ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ التي تكون مخالفة لامرنا هذا تعتبر ملغاة

٤- على ناظر الداخلية وناظر الاشغال العمومية وناظر الاوقاف تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

قانونه نمرة ٨ لسنة ١٩١٨

(١٣ ابريل)

لحماية آثار العصر العربي

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية وبيان اختصاصها وجد الاطلاع على قانون الآثار نمرة ١٤ لسنة ١٩١٢

وبناء على ما عرضه علينا وزير الاوقاف وموافقة رأي مجلس الوزراء

٦ — إذا ترتب على حق الارتفاق المفروض في الفترة الثانية من المادة الرابعة ضرر ما بأحد الافراد فيكون له الحق في تحويل من وزارة الاوقاف ويكون دفع هذا التعويض بالكيفية المنصوص عنها بالقوانين المعمول بها فيها يختص بفرع الملكية للنافع العامة

ولا يسوغ أن يتجاوز هذا التعويض في أى حال من الاحوال نصف قيمة العين المنزوعة ملكيتها ويحفظ الحق في هذا التعويض اذا لم يطلبه صاحبه طلبا صريحا في بحر السنة من يوم اعلانه من وزارة الاوقاف بقرار التسجيل

٧ — يقاب بالمجلس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط (أولا) من ينقل أو يهدم أو يتلف أو يشوه بأية كيفية كانت أثرا من الآثار الثابتة المسجلة .

(ثانيا) من يستولي على اقطاع ناجية من أثر من الآثار المذكورة هدم كله أو بعضه .

(ثالثا) من يحول أثرا من تلك الآثار المسكن أو زريبة للحيوانات أو مخزن أو قبر .

٨ — كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون يقاب عليها بالمجلس مدة لا تتجاوز

تستبدل في المواد المذكورة «مصلحة الآثار» بـ «لجنة حفظ الآثار» العربية. كذلك تستبدل كلمات «مدير عموم مصلحة الآثار» بكلمات «أمين دار الآثار العربية» وتستبدل «وزارة الاشغال العمومية» المشار اليها في المادة الثانية بـ «وزارة الاوقاف»

٤ — الاعيان الثابتة غير المملوكة للحكومة المسجلة الآن أو التي تسجل في المستقبل في عداد آثار العصر العربي تجري عليها الاحكام الآتية :

أولا — يجوز للحكومة أن تنزع ملكيتها طبقا لقوانين المعمول بها فيها يختص بفرع الملكية للنافع العامة  
ثانيا — لا يجوز هدمها ولا نقلها كلها أو بعضها ولا تجديدها ولا ترميمها ولا تعديلها بأية طريقة كانت الا برخصة من وزارة الاوقاف بعد أخذ رأى لجنة حفظ الآثار العربية

ثالثا — لوزارة الاوقاف في كل وقت أن تباشر بنفسها جميع الاعمال التي ترى ضرورتها لحفظ الآثار المسجلة أو أن تعهد بها لمن تراه على حقها .

٥ — تسجيل هذه الآثار يحصل بقرار يصدر من وزير الاوقاف بناء على طلب لجنة حفظ الآثار العربية وبعد الاتفاق مع الوزارة المختصة اذا كان الأثر داخلا من قبل في جلة أملاك الحكومة العامة

تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه  
ولهذا الترض يجوز لوزير الاوقاف باتاقه  
مع وزير الحفانية أن يصدر بقرار منه  
ما يراه لازما في هذا الشأن من اللوائح  
١١ — يمل بهذا القانون من  
أول مايو سنة ١٩١٨

أسبوعا واحدا وبترامة لا تتجاوز جنبها  
مصريا واحدا أو باحدى هاتين القويتين  
قط .  
٩ — لا يمنع تطبيق العقوبات المدونة  
في المواد السابقة من الحكم بالتعويض  
عما حدث من الضرر  
١٠ — على وزير الحفانية والاوقاف

## اجتماعات ومظاهرات

راجع أيضا : تجبر

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠  
لسنة ١٩١٤ بشأن التجبر ،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية  
ومواقفة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

### الفصل الاول

في الاجتماعات العامة

١ — الاجتماعات العامة حرة  
على الوجه المقرر في هذا القانون .

٢ — يجب على من يريد تنظيم  
اجتماع عام أن يخبر بذلك المحافظة أو  
المديرية ، فلذا كان يراد عقد الاجتماع  
خارج مقر المحافظة أو المديرية ، أخطر  
سلطة البوليس في المركز ويكون

قانونه نمرة ١٤ لسنة ١٩٢٣

( ٣٠ مايو )

بقرار الاحكام الخاصة  
بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات  
في الطرق العمومية

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم تتفرق  
به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد ،  
وبما أنه من الضروري ومن الملائم  
الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده  
وأحكامه لكي يتنى للأهلين الاشتراك  
في الحياة العامة للبلاد على وجه هادئ  
منتظم .

والمكان الملازمة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ اعلان المنع الى منظمي الاجتماع أو الى أحدهم بأسرع ما استطاع وقبل الموعد المفروض للاجتماع بست ساعات على الأقل .

ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية اذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمي الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع الى وزير الداخلية فإذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم الى المدير .

أما الاجتماعات الانتحائية فلا يجوز منها أبدا .

٥ — لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة وفي المدارس أو في غيرها من محال الحكومة الا اذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يقود الاجتماع لاجلها تتعلق ببناءة أو غرض مما خصصت له تلك الاماكن والحال .

ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا الا باذن خاص من البوليس .

٦ — يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الاعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين

الاطحار قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

وتتضمن هذه المدة الى أربع وعشرين ساعة اذا كان الاجتماع انتحائيا .

٣ — يجب أن يكون الاطحار شاملا لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع وبيان موضوعه . ويجب أن يبين به كذلك اذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو اذا كان الاجتماع انتحائيا .

كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكا للحالة التي لا ينتج فيها المجتمعون لجنة .

ويجب أن يوقع على الاطحار من خمسة أو من اثنين اذا كان الاجتماع انتحائيا من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بأهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية .

ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاطحار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطنه .

٤ — يجوز للمحافظ أو المدير أو سلطة البوليس في المركز منع الاجتماع اذا رآوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الامن العام ، بسبب العناية منه أو بسبب ظروف الزمان

في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يدعم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ،

(٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ،

(٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواضحة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لاجراء الانتخاب .

### الفصل الثاني

في المظاهرات في الطريق العام

٩ — تسري أحكام المادة الاولى والفقرة الاولى من المادة الثانية والفقرة الاولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرة الرابع الاولى من المادة الرابعة والفقرة الاولى والثانية (٢ و٣ و٤) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي تقام أو تسير في الطرق أو الميادين العامة والتي يكون الغرض منها سياسيا .

ويجوز في كل حين لسلطات المدينة في المادة الثانية أن تقرر مكان الاجتماع

كما أن عليهما أن تحفظ للاجتماع صفته المينة في الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فلذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الاعضاء المينين في الاخطار .

٧ — للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والامن ومنع كل انتهاك لحزمة القانون ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . ويجوز له حل الاجتماع في الاحوال الآتية :

(١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم يتم اللجنة بوظيفتها ،  
(٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المينة له في الاخطار ،

(٣) اذا أقيمت في الاجتماع خطب أو حدث صياح أو أنشئت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ،

(٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ،

(٥) اذا وقع اضطراب شديد .  
٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع

في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر  
عنها أو صدر الامر بمنعها أو يعصى  
الامر الصادر الى المجتمعين بالتفرق يعاقب  
بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة  
لا تزيد عن عشرين جنيتها مصرى أو باحدى  
هاتين العقوبتين .

أما المحالفات الاخرى لهذا القانون  
فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة  
أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو  
باحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات  
الثلاث الاولى من هذه المادة دون توقيع  
عقوبة أشد عن الاعمال ذاتها مما يكون  
منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في  
القانون نعمة ١٠ لسنة ١٩١٤ الخامس  
بالتجهر أو في أى قانون آخر من القوانين  
المسول بها .

١٢ — لوزير الداخلية أن يصدر  
بقرار منه الاحكام التى يقتضيها تنفيذ  
هذا القانون .

١٣ — على وزيرى الداخلية  
والخفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه  
ويجري العمل به بمجرد نشره في الجريدة  
الرسمية .

أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن  
تعلن التنظيم بذلك طبقا لحكم المادة  
الرابعة .

فلذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة  
تشجيع جنازة فان الاعلات الصادر من  
السلطة بمنع الموكب أو بتعديد خط سيره  
يبلغ الى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة  
المتوفي .

١٠ — لا يترتب على أى نص من  
نصوص هذا القانون تقييد ما لبوليس  
من الحق في تفريق كل اعتشاد أو تجمع  
من شأنه أن يعجل الامن العام في خطر  
أو تهديد حقه في تأمين حرية المرور في  
الطرق والميادين العامة .

### الفصل الثالث

في العقوبات والاحكام العامة

١١ — الاجتماعات أو الموكب أو  
المظاهرات التي تهم أو تسبب بغير اخطار  
عنها أو رغم الامر الصادر بمنعها يعاقب  
الداعون اليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء  
لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على  
سنة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه  
مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .  
كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس

# أجر الامكنة

قانونه نمرة ٤ لسنة ١٩٢١

( ٢١ فبراير )

بتقييد أجر الامكنة (١)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١١  
لسنة ١٩٢٠ الخاص بتقييد أجر  
المساكن ،

وبما أن المصلحة العامة تقتضي بالتعجيل  
في اتخاذ تدابير بالنسبة للامكنة المستعملة  
لاي غرض آخر غير السكنى كالتحوطات  
التي نص عليها في القانون المذكور آتاهما  
بالنسبة للمساكن

وبما أنه من المفيد في الوقت نفسه  
ادخال تعديلات متنوعة على القانون نمرة ١١  
لسنة ١٩٢٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحاقية  
وموافقة رأي مجلس الوزراء  
رسما بما هو آت :

القسم الاول

في الامكنة المؤجرة للسكنى

١ — اعتبارا من ٢٣ فبراير  
سنة ١٩٢٠ لا تزيد أجر المساكن غير  
المفروشة عن الاجرة المينة في عقود  
الايجار السارية في أول أغسطس سنة ١٩١٤  
مضافا اليها ٥٠ في المئة .

ومع ذلك فالاجر المينة في عقود  
الايجار التي كانت سارية في ٢٣ فبراير  
سنة ١٩٢٠ يستمر العمل به بين الطرفين  
ولو زادت على الحد الاقصى المبين في  
الفقرة السابقة وذلك الى التاريخ المتفق  
عليه لانهاء هذه العقود اذا كان ذلك  
التاريخ سابقا على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠  
أو الى هذا التاريخ الاخير على الاكثر  
في الاحوال الاخرى

٢ — ويجوز للمؤجر بالرغم من  
حكم الفقرة الاولى من المادة السابقة  
أن يقتضي أجرة تزيد على الحد الاقصى  
النصوص عليه في الفقرة المذكورة اذا  
أمكنه أن يثبت

(١) أن الأجرة المينة في عقد  
الايجار الذي كان ساريا في تاريخ أول  
أغسطس سنة ١٩١٤ حددت بقيمة خفضت

(١) بقي هذا القانون نافذا بتجديده سنة بعد أخرى لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ حيث  
استمضى عنه بمرسوم القانون الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ ولكننا مع ذلك رأينا  
قائدة نشره لاحتمال الرجوع اليه في بعض المنازعات التي لم يته الفصل فيها

أجرة تتجاوز الحد الأقصى المعين في  
الفقرة الأولى من المادة الأولى

وفي جميع الاحوال التي تكون قد دفعت  
فيها بعد تاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠  
أجرة بقيمة تتجاوز الحد الأقصى المسموح  
به يكون للمستأجر الحق في أن يقاضي  
المؤجر لمطالبته برد الزيادة أو خصمها  
من أية أجرة استحققت أو تستحق عليه  
حتى ولو كان قد دفع باختياره

٤ — اعتبارا من تاريخ نشر هذا  
القانون لا يجوز للمؤجر أن يخرج مستأجرا  
من السكن الذي يشغله الا بأمر من

القضاء ولسبب من الاسباب الآتية  
(١) أن تكون الاجرة المستحقة

بصفة قانونية طبقا لاحكام هذا القانون  
لم تدفع في ظرف خمسة عشر يوما من  
تاريخ المطالبة بها بعد الاستحقاق  
باعلان على يد محضر أو بخطاب موصى عليه  
(٢) أن يكون المستأجر قد استعمل

السكن أو سمح باستعماله بطريقة تنافي  
اشتراطات عقد الايجار المعقولة أو تنافي  
طبيعة السكن أو بطريقة من شأنها أن  
تسبب الفضيحة أو أن تضر بالجيران

(٣) أن يكون المستأجر لم يمس العناية  
اللائمة بالامكنة المؤجرة

ولا يجوز اخراج المستأجر بحجة  
اقتضاء مدة الاجارة .

٥ — يجوز للمالك استثناء من أحكام

استثناء لاعتبارات لها صفة شخصية بحيث  
ككون المستأجر من أقارب المؤجر الاقربين  
أو مستخدمه

(ب) أو أنه (المؤجر) أحدث منذ أول  
اغسطس سنة ١٩١٤ بمعدريته الخاصة  
اضافات أو تغييرات في السكن يترتب عليها  
زيادة قيمة أجرته زيادة عظيمة

(ج) أو أن الاجرة كانت محددة في  
تاريخ أول اغسطس سنة ١٩١٤ بقيمة  
أقل من متوسط أجر المساكن المماثلة  
بسبب أن عقد الايجار كان لمدة ست  
سنوات على الأقل

وموجب على المؤجر كي يلزم في المستقبل  
المستأجر الواضع اليد بدفع الاجرة ذات  
القيمة الخاصة أن يحصل عندهم تراضي  
الطرفين على حكم من المحكمة ولا يكون  
الحكم قابلا للاستئناف

ويجوز في المستقبل لكل مستأجر  
جديد أن ينازع المؤجر الحق في الزامه  
بالاجرة ذات القيمة الخاصة وذلك في بحر  
ثلاثة شهور من تاريخ وضع يده على الامكنة  
المؤجرة بحسب الشروط المقررة في الفقرة  
السابقة ولو كان بينهما اتفاق يخالف ذلك  
٣ — اعتبارا من تاريخ ٢٣ فبراير

سنة ١٩٢٠ ومع عدم الاخلال بحكم  
المادة السابقة وبحكم الفقرة الثانية من المادة  
الأولى لا يكون أي مستأجر ملزما بأن  
يدفع ولا أي مالك مرخص له بأن يقتضي



إذا كان لها عمل .

٦ — تطبق الفقرات الثلاث الاولى من المادة السابقة إذا كان استعمال المسكن لم يمنع الا لسبب أن المستأجر كان في خدمة المؤجر ولزوال هذا السبب يريد المالك أن يصرف في المسكن بأن يمنعه لاستعمال شخص آخر من مستخدميه .

٧ — يجوز أيضا للمالك استثناء من أحكام المادة الرابعة أن يخرج المستأجر من المسكن إذا كان يقصده به وذلك في نهاية مدة الاجارة السارية أو في أي وقت في حالة الاجارة المجددة بمقتضى القانون .

ويجب عليه لهذا الغرض أن ينبه على المستأجر بخطاب موصى عليه قبل ذلك بـ ستة شهور فإذا لم يقبل المستأجر الاخلاء يجب على المالك الحصول على حكم بالاخلاء بعد تقديمه للمحكمة ما يثبت أولاً أن الضرورة تلجئه الى بيع العقار نظراً لظروف خاصة كخطر زرع ملكيته بالطريق القضائي أو كضرورة تصفية مركزه بسبب متدثرة البلاد أو لاسباب أخرى تماثلها في الخطورة ، وثانياً أن البيع المزمع لا يمكن اتلمه الا اذا تمكن من قصد القراء من وضع يده على المسكن بقصد السكنى فيه ولا يكون الحكم قابلاً للاستئناف .

ولا يحصل الاخلاء الا بعد مضي

المدة السابقة أن يخرج المستأجر في نهاية مدة الاجارة السارية أو في أي وقت في حالة الاجارة المجددة بمقتضى القانون إذا قصد أن يشغل المسكن هو أو أقربيه المذكورون بعد

ويجب عليه لهذا الغرض أن ينبه على المستأجر بالاخلاء بخطاب موصى عليه قبل ذلك بـ ستة شهور فإذا لم يقبل المستأجر الاخلاء يجب على المالك الحصول على حكم بالاخلاء بعد تقديمه للمحكمة ما يثبت حاجته الحقيقية والمشروعة الى المسكن لاستعماله الشخصي أو لاستعمال والده أو والدته أو ابنه أو بنته شخصياً ولا يكون الحكم قابلاً للاستئناف

ولا يحصل الاخلاء الا بعد مضي شهرين على الأقل ابتداء من النطق بالحكم إذا كان حضوراً أو ابتداء من اعلانه إذا كان غائباً ، وعلى كل حال لا يكون ذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إرسال خطابه الموصى عليه بالبوسنة كما هو مبين بالفقرة الثانية آفة الذكر

إذا لم يشغل المالك أو أقربيه المذكورون آتما المسكن في ميعاد شهر ابتداء من اليوم الذى أخلى فيه المستأجر الامكنة أو اذا لم يستمرؤوا شاغلين له مدة سنة على الأقل كان للمستأجر الحق في أن يطلب إعادة وضع يده على الامكنة المذكورة مع عدم الاخلال بالتعويضات

بغير مفروشات مضافا اليه مائة في المائة .  
 فاذا لم يكن بالمسكن المفروشات اللاحقة  
 به يجوز للمستأجر أو للمستأجر من الباطن  
 أن يطلب رغم كل اتفاق يخالف نص  
 هذه الاضافة بحيث لا يزيد مقدارها  
 سنويا على عشرة في المائة من قيمة  
 المفروشات ويجب أن ترفع الدعوى في  
 ظرف ثلاثة شهور من تاريخ وضع اليد  
 على الامكنة للمؤجرة وإذا استعين بالخبراء  
 جاز لتقاضى أن يأمر بأن يكون تحرير  
 الخبراء شفويا ويقتصر تحرير الخبراء في جميع  
 الأحوال على بيان تقدير قيمة المفروشات  
 بجملة واحدة .

ويجوز أن تقتضى الأجر المعينة في  
 عقود الايجار السارية حالا بالقيمة الميينة  
 فيها ولو زادت على الحد الأقصى المنصوص  
 عليه في الفقرة الأولى من المادة السابعة  
 وذلك لتاريخ انتهاء تلك العقود ولكن  
 دون أن يصدى ذلك التاريخ أول مايو  
 سنة ١٩٢١ ويجوز للمستأجرين  
 وللمستأجرين من الباطن الذين يشغلون  
 مساكن مفروشة في تاريخ نشر هذا  
 القانون أن يطلبوا نص الأجرة بالحدود  
 والطرق المنصوص عليها في الفقرة الثانية  
 من هذه المادة بشرط أن يرفعوا دعواهم  
 قبل أول مايو سنة ١٩٢١ .

١٠ - تسري أحكام المادة الرابعة  
 على اجارة المساكن المفروشة اذا كان

شهرين على الأقل ابتداء من النطق بالحكم  
 اذا كان حضوريا أو ابتداء من اعلانه اذا  
 كان غيبيا وعلى كل حال لا يكون ذلك  
 قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ  
 ارسال الخطاب الموصى عليه بالبوست كما  
 هو مبين بالفقرة الثانية آفة الذكر فضلا  
 عن ذلك يجب تسجيل عقد البيع وعلان  
 هذا التسجيل الى المستأجر في ظرف  
 الشهرين المذكورين على الأكثر والا  
 سقط الحكم .

اذا لم يكن المشتري المسكن في ميعاد  
 شهر ابتداء من اليوم الذى أدخل فيه  
 المستأجر الامكنة أو اذا لم يستمر شاغلا  
 له مدة سنة على الأقل كان للمستأجر  
 الحق في أن يطلب اعادة وضع يده على  
 الامكنة المذكورة مع عدم الاخلال  
 بالتعويضات اذا كان لها محل .

٨ - لا تسري للمادتان الخامسة  
 والسادسة الا على الملاك الذين يجب أن  
 حقهم سابق على ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠  
 وكذلك وراثتهم ولا يعتبر حق المالك  
 سابقا على ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الا  
 اذا كان لقدمه تاريخ ثابت سابق على  
 هذا التاريخ .

٩ - اعتبارا من تاريخ نشر هذا  
 القانون لا يجوز باي حال من الأحوال  
 أن تتجاوز أجر المساكن المفروشة الحد  
 الأقصى المسموح به بالنسبة للمسكن نفسه

### القسم الثاني

في الامكنة المؤجرة لاستعمال آخر غير السكني

١٣ - اعتبارا من تاريخ نشر هذا

القانون تسري الفقرة الاولى من المادة

الاولى والمواد ٢ و ٣ و ٤ و ١٢ على

الامكنة المؤجرة لاي استعمال آخر غير

السكني وكانت أجرتها في أول أغسطس

سنة ١٩١٤ لا تزيد على ٧٢ جنيها

مصريا في السنة .

ومع ذلك يجوز أن تقتضي الاجر

المعينة في عقود الايجار السارية حالا

بالتقييم المينة فيها ولو زادت على الحد

الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الاولى

من المادة الاولى وذلك الى تاريخ انتهاء

هذه العقود ولكن دون أن يتعدى ذلك

التاريخ أول مايو سنة ١٩٢١ بآية حال

من الاحوال .

١٤ - يجوز المؤجر بالرغم من حكم

المادة السابقة أن يحصل على اذن من

المحكمة بالشكل والشروط المنصوص

عليها في الفقرتين الثانية والثلاثين المادة

الثانية بان يقتضى أجرة بقيمة خاصة اذا

أثبت أن قيمة المكان المذكور قد زادت

زيادة عظيمة بسبب التفسير أو التقدم

التجاري الحاصل بالجبهة الموجود بها في

السنين الاخيرة .

المؤجر هو مالك المكنن ولا تسري هذه

الاحكام على تأجير المساكن المفروشة

اجارة من الباطن الا مدة صريان الاجارة

الاصلية .

ومع ذلك لا تسري المادة الرابعة على

اجارة المساكن المفروشة أو اجارتها من

الباطن اذا أثبت المؤجر أنه كان ينوي

استرجاع الامكنة المؤجرة لاستعماله

الشخصي عند انتهاء المدة المحددة في

الاجارة أو الاجارة من الباطن ،

١١ - لا تسري أحكام المصادق

١٠ و ١١ على اجارة المساكن المفروشة

أو اجارتها من الباطن المتفق عليها لفرض

بديل الهواء مدة فصل معلوم في الجهات

المعدة لمثل هذا النوع من التأجير وطبقا

لعوائد البلاد .

١٢ - يعتبر ملئ ولا عمل له كل

قيد أو شرط أدرج في عقد ايجار بعد

تاريخ أول أغسطس سنة ١٩١٤ وكان

قاضيا على المستأجر بفرم أكثر مما

تقتضيه الشروط والقيود المدونة في العقد

التي كانت المساكن مؤجرة بمقتضاه في

التاريخ المذكور وذلك مع عدم الاخلال

بما للمؤجر من الحق في زيادة الاجارة

في دائرة الحدود المينة في المواد

١ و ٢ و ٩ .

ويجب على المستأجر الذي يريد التمسك بهذا الحق أن يخطر بذلك المؤجر بخطاب موصى عليه في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم النهائي .

ويجوز للمحكمة المرفوع أملاءها الطلب أن تحدد بقرار نافذ مؤقتا يصدر في مواجهة الخصوم الاجرة الواجب دفعها مؤقتا لحين صدور الحكم النهائي في طلب التجديد .

ويجوز أن يتكرر التجديد بالشروط المذكورة في الفترتين السابقتين بشرط أن يقدم الطلب قبل انتهاء المدة المحددة بشهر على الأقل .

١٨ - يجوز للمستأجرين الذين لا تنتهي مدد عقود اجارهم السارية حالا الا بعد أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ نشر هذا القانون أن يلجأوا الى القضاء في الاحوال الآتية ليطالبوا من المحكمة بتحديد الاجرة الواجب عليهم دفعها لحين انتهاء مدد عقودهم :

(١) يجب أن تزيد الاجرة المطلوب قصها على خمسين في المائة على الأقل بالنسبة للاجرة في أول أغسطس سنة ١٩١٤ .

(٢) يجب أن يعلن المؤجر بالدموى في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ،

(٣) يجب على المستأجر أن يدفع

١٥ - تسرى أحكام المواد من ١٦ الى ٢٠ الآتي ذكرها اذا زادت الاجرة على ٧٢ جنيها في السنة في تاريخ أول أغسطس سنة ١٩١٤

١٦ - يجوز للمستأجر اذا كانت الاجرة قد زيدت بعد تاريخ نشر هذا القانون أكثر من ٥٠٪ بالنسبة للاجرة في أول أغسطس ١٩١٤ أن يلجأ الى القضاء في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع على العقد الجديد ليطالب من المحكمة بتحديد الاجرة التي يجب عليه دفعها مدة سريان الاجارة ويكون المستأجر ملزما أن يدفع الاجرة المعينة في العقد لحين صدور الحكم النهائي فلذا قصت المحكمة الاجرة أجازت المستأجر أن ينحصر من الاجر المستحقه أو التي تستحق الاجر الزائدة التي اقتضيت من ابتداء مدة العقد الساري أو أن يحكم على المؤجر بردها عند لزوم .

١٧ - يجوز لكل مستأجر أن يطلب في المستقبل من القضاء تجديد عقد اجارة الساري قبل انتهاء مدته بشهر على الأقل فلذا أذنت المحكمة بالتجديد تحدد مدة التي يجب أن لا تزيد بآية حال على اثني عشر شهرا والاجرة الواجب دفعها أثناء المدة المحددة ، وتحدد المحكمة أيضا مياديا لا يتجاوز ثلاثة شهور يجوز للمستأجر عند انتهائه أن يحل الاجارة .

ولا يجوز للقاضي بأى حال أن يحدد  
أجرة أقل من الاجرة في أول أغسطس  
سنة ١٩١٤ مضافا إليها خمسين في المائة

### القسم الثالث

#### أحكام عامة

٢١ — كل مستأجر يريد بعد تاريخ  
نشر هذا القانون أن يؤجر من الباطن  
جميع المكان للتأجير اليه أو يتنازل عن  
اجارته يجب عليه أن يخطر المالك قبل ذلك  
بخطاب موصى عليه .

يجوز للتأجير في ميعاد خمسة عشر يوما  
ابتداء من تاريخ استلام الخطاب الموصى  
عليه أن يمارس في التأجير من الباطن أو  
في التنازل بأن يطن المستأجر بالحضور  
أمام القضاء للحصول على الاذن باستلام  
الامكنة المؤجرة .

ترعى المحكمة في قرارها على الاخص  
الشروط المعقولة الواردة في عقد الايجار  
السارى ومدت التنازل أو التأجير من الباطن  
وقيمة وكذلك البواصت التى اقتضت ذلك  
وتلاحظ أن الصالح العام يقضى بمنع التنازل  
أو التأجير من الباطن المبني على مجرد المضاربة  
ويجوز للمحكمة دائما أن تنقص مدة  
التأجير من الباطن كما يجوز لها أن تقضى  
للتنازل له أو للمستأجر من الباطن ميعادا  
مقبولا لاخلاء الامكنة .

وترى أحكام المادة ٤٥٠ مرة

مؤقتا الاجرة المينة في العقد حين  
الحكم النهائي .

(٤) اذا امرت المحكمة بنقص الاجرة  
غلا يبرى ذلك الا ابتداء من أول مايو  
سنة ١٩٢١ ومع ذلك فبالنسبة لعقود  
الايجار المتفق عليها أو المجددة منذ أول  
أكتوبر سنة ١٩٢٠ يبرى النقص  
ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون .

١٩ — يجوز للمستأجرين الذين  
يستمترون شاغلين للامكنة بعد انتهاء  
اجارتهم أن يلجأوا الى القضاء بالشروط  
النصوص عليها في المادة ١٧ في ظرف  
ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون  
اذا لم تكن صدرت ضد أحكام  
بالاخلاء اكتسبت قوة الشيء المحكوم  
فيه نهائيا .

٢٠ — تراعى المحكمة في تحديد  
الاجرة تطبيقا لاحكام المواد من ١٤ الى  
١٩ موقع المكان وقيمة أجرته بالنسبة  
للامكنة المائلة المجاورة ونوع تجارة  
المستأجر أو صناعته أو مهنته وكذلك كل  
ظرف من شأنه احداث تأثير على قيمة  
الاجرة كحالة ما اذا كانت الاجرة بسبب  
طول مدة الاجارة حددت في سنة ١٩١٤  
بقيمة كانت بداهة أقل من متوسط أجرة  
الامكنة التى تنازلت في اللوقع في التاريخ  
نفسه أو كحالة ما اذا كان المستأجر يحمل  
في تجهيزه مصاريف مرتفعة بنوع خاص

بالبقرة الثانية آفة الذكر .

إذا لم يضم المالك الانشاءات أو التغيرات في الميعاد المحدد له في الحكم يكون للمستأجر الحق في العودة إلى الامكنة التي كان يشغلها بدون اخلال بالتعويضات إذا كان لها محل .

٢٣ — يجب على المستأجر أو المستأجر من الباطن المجددة اجارته بمقتضى القانون طبقاً للمادة ٤ أو للمادة ١٣ مراعاة مواعيد التنبيه المنصوص عليها في المادتين ٤٦٨ من القانون المدني المختلط و ٣٨٣ من القانون المدني الاهلي إذا أراد أن يقطع مدة الاجارة بنفسه

٢٤ — كل مكان معد للسكنى في تاريخ نشر هذا القانون يبقى خاضعاً لحكم المواد من ١ الى ٤ من هذا القانون ولو أعد بعد ذلك لاي استعمال آخر

٢٥ — كل مستأجر يكون قد انساق بوسائل غير شرعية الى اخلاء الامكنة المؤجرة التي كان من حقه البقاء فيها يكون له الحق في ظرف ثلاثين يوماً أن يطلب اعادة وضع يده بدون اخلال بالتعويضات إذا كان لها محل

### القسم الرابع

في الاختصاص والاجراءات

٢٦ — تختص المحاكم الجزئية دون سواها مهما بلغت قيمة النزاع بالفصل

ثانية من القانون المدني المختلط و ٣٦٧ بقرة ثانية من القانون المدني الاهلي على الاحوال المبينة فيها .

٢٢ — استثناء من أحكام المادة الرابعة يجوز لكل مالك أن يخرج المستأجر منه ولو في خلال مدة الاجارة إذا قصد احدثات تغييرات مهمة في العقار أو إذا قصد هدمه ليعيد بناءه وذلك بالشروط الآتية يجب عليه لهذا الغرض أن ينبه على المستأجر بالاخلاء بخطاب موصى عليه قبل ذلك بستة شهور فإذا لم يقبل المستأجر الاخلاء يجب على المالك الحصول على حكم بالاخلاء بعد تقديمه للمحكمة ما يثبت أن تنفيذ مشروع التغيير أو التجديد يترتب عليه زيادة عدد المساكن أو المخازن زيادة عظيمة، ويقدر الحكم إذا اقتضى الحال مقدار التعويضات الواجبة بسبب فسخ الاجارات السارية ويحدد ميعاداً لا يتجاوز سنتين يجب فيه اتمام الانشاءات أو التغييرات المتوقعة ولا يكون الحكم قابلاً للاستئناف الا فيما يختص بالتعويضات وبالشروط والمحدد الواردة بالمادة ٢٦ . ولا يحصل الاخلاء الا بعد مضي شهرين على الاقل ابتداء من النطق بالحكم اذا كان حضوراً أو ابتداء من اعلانه اذا كان غائباً وعلى كل حال لا يكون ذلك قبل ستة أشهر على الاقل من تاريخ ارسال الخطاب الموصى عليه بالبوستة كما هو مبين

وأن الاجرة أثناء سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦ كانت تنقص ١٠ ٪ عن الاجرة المحددة في أول أغسطس سنة ١٩١٤ وأن الاجرة أثناء سنة ١٩١٧ كانت مساوية للاجرة المحددة في أول أغسطس سنة ١٩١٤ وأن الاجرة أثناء سنة ١٩١٨ كانت تزيد ٢٥ ٪ في ٪ على الاجرة المحددة في أول أغسطس سنة ١٩١٤ وأن الاجرة منذ أول يناير سنة ١٩١٩ كانت تزيد ٥٠ ٪ على الاجرة المحددة في أول أغسطس سنة ١٩١٤ ولأجل العمل بمقتضى الاقتراض المنصوص عليه في الفقرة السابقة يجب الاخذ بالعقد الاسبق تاريخا وعند عدم وجود ما يثبت الاجرة التي كانت تحصل منذ أول أغسطس سنة ١٩١٤ تعتبر الاجرة مساوية لصافي التقدير الممول لأجل تحصيل عوائد الاملاك المبنية مضافا اليه جزء من اثني عشر منه

### القسم الخامس

في تطبيق القانون وتفسيره

٢٨ — يعمل بهذا القانون في المدن والجهات الخاضعة لعوائد الاملاك المبنية ويجوز سريانه على غيرها من المدن والجهات بقرار من مجلس الوزراء وفي هذه الحالة

في المنازعات التي يكون الغرض منها تطبيق أحكام هذا القانون وتحكم هذه المحكمة انتهائيا اذا لم تتجاوز قيمة النزاع خمسين جنيا الا في الاحوال التي يقضى فيها هذا القانون بخلاف ذلك

ولا تكون الاحكام قابلة للمعارضة الا اذا كانت ورقة التكليف بالحضور لم تلن لنفس الشخص ولا تقبل المعارضة الا اذا اعلنت في ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من اعلان الحكم

وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما ابتداء من النطق بالحكم اذا كان حضوريا أو ابتداء من اليوم الذي يصير فيه المعارضة غير مقبولة اذا كان غائبا ويجوز للمحكمة الجزئية أن تأذن بتنفيذ الحكم مؤقتا بكفالة أو بنهر كفالة.

٢٧ — تكون المحاكم حرة في أن تقبل للاثبات أية كتابة تري فيها الضمانات الكافية لصحتها عند تطبيق هذا القانون ومع عدم الاخلال بما ذكر يفترض تسهلا لتقدير ما كانت عليه الاجرة في أول أغسطس سنة ١٩١٤

أن الاجرة أثناء المدة من أول أغسطس الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت مساوية للاجرة المحددة في أول أغسطس سنة ١٩١٤

القانون على الابنية الجديدة التي تم وتؤجر  
جد تاريخ نشر هذا القانون .

والمقصود من لفظة « أبنية » الواردة  
بهذه المادة كل تشييد يشمل طبقة أو  
عدة طبقات .

٣٣ — فيما يخص هذا القانون يكون  
للالفاظ الآتية المعنى المبين فيما يلي :

( ا ) لفظة « مسكن » تدل على كل  
دار أو جزء من دار مؤجر للسكنى وتشمل  
أية حديقة أو اسطبل أو غير ذلك من  
الملحقات المؤجرة مع الدار أو مع جزء  
الدار . وهي تشمل كل دار أو جزء دار  
وكذلك كل مكان ملحق بأحدهما بما يكون  
بعضه مؤجرا للسكنى وبعضه لفرض آخر  
أيا كان نوع هذا الفرض .

( ب ) لفظة « أجرة » تدل على كل  
مبلغ من النقود مدفوع أو مستحق الدفع  
من المستأجر بمقتضى عقد اجارة أو بتأدية  
عوض عن التنازل عن الاجارة . وهي  
تشمل أيضا كل جبل مدفوع أو مستحق  
الدفع الى المؤجر للاسباب عينها فلذا كان  
الايجار معقودا عن مدة تزيد على سنة واحدة  
فالجبل يعتبر جزءا من أجرة السنة الاولى  
قط .

( ج ) لفظة « مؤجر » تشمل من تلقى  
الحق عن المؤجر الاول ويدخل في ذلك  
كل من انتقلت اليه الملكية وكل مستأجر  
أصلى .

تحديد التواريخ الذي يجوز لتأنيته  
الاستمرار على اقتضاء الاجر الزائد عن  
الحمد المسموح به .

٢٩ — لا يبرى هذا القانون على  
الفنادق والبنسونات وتأجير الغرف  
المفروشة تأجيرا من الباطن مادام المستأجر  
الاصلي شاغلا بنفسه جزءا من المسكن  
ولا على تأجير جزء من المساكن غير  
المفروشة اجارة من الباطن ولا يبرى  
كذلك على اجارات أجزاء من الامكنة  
المؤجرة لاي غرض آخر خلاف السكن  
تأجيرا من الباطن .

٣٠ — لا يترتب على أى حكم من  
أحكام هذا القانون الترخيص للمؤجر  
بالمطالبة بأجرة تزيد على الاجرة المتفق  
عليها في عقد الاجارة طول مدة عقد  
الاجارة السارى .

٣١ — لا يجوز فرض أية زيادة  
في الاجرة يجزها هذا القانون الا بعد  
الاطار عنها سلفا بمدة شهر على الاقل .  
ومع ذلك اذا كانت الاجارة لم تنته  
منتها أو لم يحصل التنبيه بانتهائها طبقا  
للقانون وكان القدر يشترط لتقصص مدة  
للتنبيه أطول من ذلك فانه يجب مراعاة  
هذا الميعاد الاخر .

ولا يسوغ فرض أية زيادة يكون  
لها أثر رجعى .

٣٢ — لا تبرى أحكام هذا



١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ مرسوم بقانونه  
خاص بأحكام وقتية لتسهيل  
العودة الى القانون العام فيما يختص  
بأجر الامكنة

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من  
ال دستور  
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١  
الخاص بتحديد أجور الامكنة المددود أجله  
سنة فسنة على التوالي بمقتضى القوانين  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ ورقم ١٦ لسنة  
١٩٢٣ ورقم ٢ لسنة ١٩٢٤  
وبما أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١  
ينتهي سران مفعوله من اول يولييه سنة  
١٩٢٥

ولأن الضرورة تدعو مع ذلك الى  
تجيل اصدار أحكام وقتية لتسهيل العودة  
الى القانون العام فيما يختص بأجر  
الامكنة

فبعد موافقة الجمعية العمومية لمحكمة  
الاستئناف المختلطة المنعقدة بتاريخ ٢٧  
مارس سنة ١٩٢٥ طبقا للمادة ١٢ من  
القانون المدني للحاكم المختلطة

وبناء على ماقرضه علينا وزير الحفانية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت

١ — يجوز للحاكم للرفع أمامها

٣٤ — يلغى قانون نمرة ١١ لسنة  
١٩٢٠ ولا يكون لهذا الالغاء ماس  
بصحة الاحكام القضائية الصادرة تطبيقا  
للقانون المذكور .

مع مراعاة تطبيق الفقرات ٢ و ٣ و ٤  
و ٥ من المادة ٢٦ تبقى أحكام القانون  
نمرة ١١ لسنة ١٩٢٠ نافذة المفعول  
بأكملها بالنسبة لجميع الدعاوى التي رفعت  
على صحة طبقا لاحكامه قبل تاريخ نشر  
هذا القانون .

ومع ذلك اذا كان الميعاد القانونى  
للطن حسب التشريع السابق لم ينته بعد  
حق الطعن يبقى خاضعا للشروط المنصوص  
عليها فى التشريع المذكور

٣٥ — مع مراعاة أحكام الفقرة  
الثالثة المذكورة بعد لا يبرى مفعول  
هذا القانون الا لنهاية ٣٠ يونيه سنة  
١٩٢٢ .

ولا يكون بأية حالة لتجديد المنوح  
طبقا لاحكام المادة ١٧ آفة الذكر تأثير  
بعد التاريخ المذكور ويجب على المؤجر  
الذى يطلب الاخلاء فى التاريخ المذكور  
آقا أو بعده أن ينبه بالاخلاء على المستأجر  
الذى بقى واضعا يده تطبيقا لاحكام هذا  
القانون قبل ذلك بثلاثة شهور على الاقل  
٣٦ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا  
القانون ويكون معمولاً به بعد نشره فى  
الجريدة الرسمية

النصوص عنها في المادة الرابعة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ وكان ثابتا قانونا ٣ — على المحاكم عند استعمالها الحق التحول لها بمقتضى هذا القانون أن تقدر الظروف التي من شأنها أن تزيد في الضرر الذي يلحق المستأجر بسبب الاخلاء ويجوز اعطاء هذه المهلة ايضا من محكمة المواد المستعجلة التي يرفع لها الامر تطبيقا لنص المادة ٣٤ من قانون المرافعات المختلط ومن محكمة المواد الجزئية التي يرفع لها الامر تطبيقا للمادة ٢٨ من قانون المرافعات الاهلي ٤ — يبقى مفعول هذا القانون ساريا لناية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ٥ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويكون ممولا به بمقد فشره بالجريدة الرسمية

طلب اخراج المستأجر في الاحوال النصوص عليها في المادة التالية أن تمنحه مهلة لاخلاء الامكنة المؤجرة ويجب أن لا تزيد هذه المهلة في أية حال على ستة شهور بتتدى من الوقت الذي كان يجب فيه على هذا المستأجر الاخلاء قانونا سواء بمقتضى نصوص القانون العام أو بمقتضى نصوص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ وعلى الاخض المادة ٣٥ من هذا القانون ٢ — لا تمنح المهلة النصوص عنها في المادة السابقة الا اذا كان المكان المؤجر خاضعا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ وكانت قيمة الاجرة الاخيرة التي كان المستأجر يسدها فضلا لا تزيد على مبلغ مائة جنيه سنويا على أن المهلة لا تمنح اذا كان طلب الاخلاء مبنيا على سبب من الاسباب

## امتكار

راجع : بارود وملح البارود . يريد . بتكنوت . تلفراف لاسلكي . دخان وتبناك . قود

## أحداث

راجع أيضا: آداب عامة . قطن (ق ١٠ سنة ١٩١٨ م ٥) متشردون . مجرمون أحداث

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

قانونه نمرة ٤ سنة ١٩٠٩

(٤ يوليو)

بالمصادقة على لائحة تشنيل الاحداث في معامل حليج القطن

المختص عنهم في المادة السابقة من هذه  
اللائحة كلما طلبوها

ويجوز سحب هذه الشهادة مؤقتا  
إذا ثبت أن الولد أصبح غير صالح للعمل  
لاي سبب من الاسباب

٣ - إذا لم توجد شهادة للولاد  
فيكون تقدير السن بموجب الكشف الطبي

٤ - فيما عدا الاحوال التي ينص  
عنها في قرار خصوصي يصدر من ناظر الداخلية

لايجوز تشغيل الاحداث المختص  
عنهم في المادة الثانية في الاحوال الانية

أولا - أكثر من ثمان ساعات في اليوم  
ثانيا - أثناء الليل وهو عبارة عن

المدة المنصورة بين الساعة السابعة مساء  
و بين الساعة الخامسة صباحا

ثالثا - في الغرف التي فيها الآلات  
المعروفة باسم الفريل والغريفة ولا

يرخص للاحداث أن يمضوا بداخل  
أماكن العمل أكثر من اثنتي عشرة

ساعة في اليوم ولا يجوز وجودهم فيها  
أثناء الليل

و يصل كشف بيان ساعات تشغيل  
الاحداث طبقا للنصوص المقدمة ويبلغ

لجنة الادارة ويعلق في محل ظاهر في العمل  
٥ - يجب على اصحاب المعامل ومديريها

أن يخبروا السلطة الادارية مقدما عن  
اسماء الحولية الذين يستخدمونهم لتقديم

الاحداث والملاحظة أعينهم

وبعد الاطلاع على القرار الصادر  
من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف  
المختلطة في ٢١ مايو سنة ١٩٠٩ طبقا  
لاحكام الامر العالي الصادر في ٣١  
يناير سنة ١٨٨٩

أمرنا بما هو آت

١ - صودق على لائحة تشغيل  
الاحداث في معامل خليج القطن المرفقة  
بهذا القانون

٢ - لناظر الداخلية تعميم مريان  
أحكام هذه اللائحة على معامل أخرى

٣ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذه  
اللائحة

لائحة

تشغيل الاحداث في معامل خليج  
القطن

١ - لايجوز استخدام الاحداث  
الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم في  
معامل خليج القطن ولا السماح لهم  
بالدخول في عتابر الشتل

٢ - يمنع استخدام الاحداث  
الذين يتراوح سنهم بين التاسعة وبين

الثلاثة عشرة سنة كاملة ما لم يكن يندم  
شهادات صادرة من السلطة المعنية لذلك

موضحا فيها سن الولد وصلاحيته للعمل  
وتعطى هذه الشهادة بجانا موضحا فيها

العلامات المميزة للولد لكي يمكن اثبات  
شخصيته بموجبها وتقديم المفتشين

من ظروف القضية أنه لا يمكن أن يكون جاهلاً بالوقائع المسكونة لمخالفة ويجوز أيضاً إقامة الدعوى على والد الولد أو والدته أو وصيه الذي تركه يستغل بحالة مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثانية ويصير إقامة الدعوى أيضاً على الحولى

في الأحوال الآتية :  
أولاً - إذا قدم أحدائناً بحالة مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثانية

ثانياً - إذا ارتكب مخالفة ضد أحكام المادة الرابعة

١٠ - إذا صدر حكم على الحولى لجناية أو جنحة ارتكبها أثناء تأدية عمله أو بسببها أو إذا تمددت الأحكام الصادرة لتمدد مخالفاته لأحكام هذه اللائحة في ظرف ثلاث سنوات وجب على أصحاب المعامل ومديرها بناء على تبليغ السلطة الإدارية أن يرفضوا في بحر الثمانية أيام من تاريخ ذلك التبليغ كل حولى انطبقت عليه إحدى الأحوال المبينة قبل فإن لم يمتثلوا تجرى عليهم الأحكام المدونة في المادة الثامنة من هذه اللائحة

١١ - إذا أقيمت الدعوى في آن واحد على أجنب وأهالي عن مخالفة واحدة فيكون للحكمة المختلطة حق نظر القضية بالنسبة لجميع المتهمين

٦ - يجب أن يوجد في كل معمل من معامل خليج القطان دفتر يحدد فيه جميع الاصابات التي تحصل للمشاركة الموجودين في المعمل في نفس يوم حدوثها ويصير ابلاغ الاصابات الشديدة في الحال الى أقرب نقطة بوليس

٧ - يجوز للمفتشين الذين ينتدبون لهذا الغرض وتبلغ أعمارهم الى مديري المعامل أن يفتشوا أى معمل من معامل الخليج في أى وقت كان للتحقق من تنفيذ هذه اللائحة ويحول هؤلاء المفتشين الحق في عمل محاضر من المحلفات التي يشاهدونها وقت التفتيش

#### المقوبات

٨ - كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وتعدد الغرامات بقدر عدد الاحداث الجارية تشغلهم أو قبولهم في المحلات بحالة مخالفة لهذه اللائحة يجوز عمل محاضر بعدد المرات التي تشاهد فيها مخالفات جديدة

وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في بحر السنة يجوز المحكم علاوة على الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز الاسبوع

٩ - تمام الدعوى على مدير المعمل ويجوز اقتضاها أيضاً على صاحبه اذا ظهر

تشغيل الاحداث في معامل حلج القطن .

قرار ما هوأت :

١ — تسمى أحكام القانون نمرة ١٤

المصدر في سنة ١٩٠٩ المشار اليه أعلاه

على محلات كبس الاقطان وتنظيفها .

٢ — يرمى مفعول هذا القرار بعد

نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر

يوما

٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قرار

بإعلان القانون نمرة ١٤

لسنة ١٩٠٩ على محلات كبس

الاقطان وتنظيفها

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون

نمرة ١٤ لسنة ١٩٠٩ بإعلان لائحة

## أخطاب

الادارية الحقيقية مكانا لوضع هذه المواد.

٢ — للمحافظين والمديرين اصدار

قرارات ببيان حكم المادة السابقة

أيضا على أى مدينة أو بندر أو جزء

من مدينة أو بندر .

٣ — من يخالف أحكام هذا القرار

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو

بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا .

وفي حالة تكرار المخالفة يجوز توقيع

العقوبتين معا ويجوز للقاضي أن يحكم

بصادرة وإعدام المواد التي تكون

استعملت في ارتكاب المخالفة وذلك على

مصاريف المخالف .

٤ — يلغى قرار الوزارة الصادر في

٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥

٥ — يرمى مفعول هذا القرار بعد

مضى سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة

الرسمية ٩

٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ قرار

لمنع وضع الاخطاب والمواد

القابلة للالتهاب على الاسطح

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية

الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥ الخاص

بمنع وضع المواد القابلة للالتهاب على الاسطح

ونظرا لضرورة تشديدهم الاجراءات

بقصد مقاومة الحرائق في القرى ،

قرر ما يأتي :

١ — يمنع منع كلياً وضع أي

شيء من المواد القابلة للالتهاب كحطب

القطن وحطب الذرة وقصب السكر والحصر

البالية والصناديق والبراميل الفارغة وما

شاكل ذلك على سطوح المساكن في القرى

والعزب التي تكون قد خصصت السلطة

## أحكام عرفية

(ثانيا) التاريخ الذى يبدأ فيه باقضاء هذه الاحكام  
(ثالثاً) اسم من قبله السلطات الاستثنائية  
التي نص عليها في هذا القانون حاكماً عسكرياً  
كان أو غيره

وكذلك يكون رفع الاحكام العرفية  
بمرسوم

٣ — يجوز للسلطة القائمة على اجراء  
الاحكام العرفية أن تتخذ باعلان أو بأوامر  
كتابية أو شفوية التدابير الآتية يانها  
(١) سحب الرخص باحراز السلاح  
وحمله والأمر بتسليم الاسلحة على اختلاف  
أنواعها والذخائر والمواد القابلة للاحتجاز  
والفرصات وضبطها أينما وجدت واغلاق  
مخازن الاسلحة

(٢) الترخيص بتفتيش الاشخاص  
أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار  
أو الليل

(٣) الامر بمراقبة الصحف والنشرات  
الدورية قبل نشرها وإخفاف نشرها من  
غير أخطار سابق والأمر باغلاق أية مطبعة  
وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات  
التي من شأنها تهيج الخواطر وإثارة الفتنة  
أو ما قد يؤدي الى الاخلال بالامن أو

قانونه نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٣

(٢٦ يونيو)

بنظام الاحكام العرفية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥  
من الدستور ،

وبما أن المصلحة تدعو الى وضع قانون  
يتضمن القواعد العامة التي يجب العمل بها  
في حالة اعلان الاحكام العرفية ،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية  
والخفائية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

١ — يجوز اعلان الاحكام  
العرفية كلما تعرض الامن أو النظام العام  
في الاراضى المصرية أو في جهة منها للخطر  
سواء كان ذلك بسبب اغارة قوات العدو  
للمسلة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية .  
٢ — يكون اعلان الاحكام  
العرفية بمرسوم . ويتضمن هذا المرسوم  
ذكر ما يأتي .

(اولاً) الجهة التي تجري فيها الاحكام  
العرفية

( ١٠ ) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء

( ١١ ) إخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أجريت فيها الأحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات

( ١٢ ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة علمية أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعي أو أى عقار أو أى متقول أو أى شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال

ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق للمخدومة المحوطة للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو أن يرخس لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها

٤ - تنفيذ الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية يتولاها البوليس والقوات العسكرية . فإذا كانت القوات العسكرية هي المتولية للتنفيذ جاز لضباط الجيش وصف الضباط ابتداء من رتبة شاوليش اثبات المخالفات لتلك الاعلانات والاوامر ويجب على كل موظف أو مستخدم

النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو لتوزيع أو للمرض على الاخطار أو البيع أو لم تكن معدة لفرض من هذه الأغراض

( ٤ ) الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية

( ٥ ) تحديد مواعيد فتح المحال المصومية وأغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعض النواحي أو الأحياء وتعديل تلك المواعيد واغلاق المحال المصومية المذكورة كلها أو بعضها ( ٦ ) الامر بإعادة الاشخاص

المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم أو توطنهم اذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الامر بان يكون يديم تذاكر لاثبات الشخصية أو للاذن بالاقامة

( ٧ ) الامر بالقبض على المتمردين والمشتبه فيهم ومجزم في مكان أمين

( ٨ ) منع أى اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة

( ٩ ) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها الا باذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة

ويجوز في هذه الحالة أن ينص في ذلك القرار على أن تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضين

٧ — يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

٨ — الأحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه . على أن تلك الأحكام لا تنفذ إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فإذا كان الحكم صادراً بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فإنه لا يصبح نهائياً إلا بعد أن يتكبت وزير الحفانية من صحة الإجراءات التي اتبعت .

٩ — يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضرورياً من التدابير لتنفيذ هذا القانون .

١٠ — لا يترتب على أحكام هذا القانون الاخلال بما يكون لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الأعمال العسكرية .

علم أن يماونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ

٥ — يماقب من خالف الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات على السجن لمدة ثمان سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصري . على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى . ويجوز دائماً إلغاء القبض على المخالفين في الحال .

٦ — يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوز باشى أو من رتبة أعلى منها ، فيبينهما السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، ومن قاض من قضاء المحاكم الأهلية يمينه وزير الحفانية . ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .

ويجوز لمجلس الوزراء أن يخول السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق في أن تحيل إلى المحكمة العسكرية الجرائم التي يماقب عليها القانون العام أو ما يبين منها في قرار المجلس في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها



ويجوز العمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية ٤

١١ — على وزراء الداخلية والحفانية  
والحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه

## آداب عامة

وبناء على ذلك يجازى برامة لا تتجاوز  
جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن  
أسبوع

أولا — من اغتسل في المدن أو في  
القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق  
عمومي وهو بهذه الحالة  
ثانيا — من وجد بحالة سكر ينفذ  
الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

ثالثا — من وجد في الطرق العمومية  
أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو  
يحرش المارين على القسق بإشارات أو  
أقوال . فان كان الحرش المذكور لم يبلغ  
اثنى عشر سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات  
المقرر في هذه المادة

رابعا — من أغرى الأطفال على  
الشحاذة في الطرق العمومية أو في المحلات  
العمومية

٢ — على ناظرى الداخلية والحفانية  
تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه  
ويسرى مفعوله بعد مضي ثلاثين يوما من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

### قانونه نمرة ١٣ سنة ١٩٠٦

(٢ أغسطس)

يجعل أحكام الكتاب الرابع  
من قانون العقوبات الاهلى الخاصة  
بالحالقات المتعلقة بالآداب نافذة  
على الاجانب

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٣٨ من قانون  
العقوبات الاهلى المنشور بقانون نمرة ٣  
لسنة ١٩٠٤ والاطلاع على قرار الجمعية  
المعمية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر  
بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٠٦ طبقا ل الامر  
العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩  
وبناء على ما عرضه ناظرا الداخلية  
والحفانية وموافقة رأى مجلس النظر  
أمرنا بما هو آت

١ — تنفذ أحكام المادة المذكورة آتقا  
على الاجانب وعلى الاهالى ما

## الازهر

## قانونه نمرة ١٠ لسنة ١٩١١

(١٣ مايو)

قانون الجامع الازهر والمعاهد  
الدينية العلمية الاسلامية

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس  
النظار وموافقة المجلس المشار اليه وبعد  
أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت

## الباب الاول

في الجامع الازهر والمعاهد الاخرى  
وفي الرئاسة الدينية العامة وفي الادارة

## الفصل الاول

في الجامع الازهر والمعاهد الاخرى  
١ — الجامع الازهر هو المعهد الدينى  
الملى الاسلامى الأكبر

والمعاهد الاخرى هي :

معهد مدينة الاسكندرية

معهد مدينة طنطا

معهد مدينة دسوق

معهد مدينة دمياط

وكل معهد يؤسس في القطر المصرى

بارادة سنية (١)

وكذا كل معهد أهلى يقرر حماه

بالجامع الازهر أو بأحد المعاهد الاخرى

بالشروط والأوضاع التى تبين فى لائحة

يضعها المجلس الأعلى ويصدق عليها

بارادة سنية

٢ — الغرض من الجامع الازهر

والمعاهد الاخرى هو القيام على حفظ

الشريعة الفراء وفهم علومها ونشرها على

وجه يفيد الأمة وتخرج علماء يوكل اليهم

أمر التمايم الدينية ويلون الوظائف الشرعية

فى مصالح الأمة ويرشدونها الى طرق

السعادة

٣ — تكون مدرسة القضاء الشرعى

قنبا ملحقا بالجامع الازهر وتبقى حافظة

لنظامها المقرر لها فى قانون ٢٥ فبراير

سنة ١٩٠٧ (٢)

وتبقى موظفوا المدرسة من مستخدمى

الحكومة

(١) أنشئ معهد بمدينة أسسوط بالأمر الكرم رقم ١٤ سنة ١٩١٥ (١٩ سبتمبر)

ومعهد بمدينة الرافزىق بالأمر للملكى رقم ٨٠ سنة ١٩٢١ (٧ نوفمبر)

(٢) ألغيت الفقرتان الثانية والثالثة بقانون سنة ١٩١٦ راجع أيضا ق ٣٤ سنة ١٩٢٣

النشور بعد

## الفصل الثاني

في الرياسة الدينية العامة .

٤ — شيخ الجامع الأزهر هو الامام الاكبر لجميع رجال الدين والرئيس العام للتعليم فيه وفي المعاهد الأخرى والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية للملأمة لمشرف العلم والدين بالنسبة الى من ينتمى لجميع المعاهد من أهل العلم ورحمة القرآن الشريف وكذا من كان من أهل العلم ورحمة القرآن الشريف من غير المصريين

٥ — شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس المجلس الاعلى هو المنفذ الفعلي العام لجميع القوانين واللوائح والقرارات المختصة بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وأرباب الوظائف في جميع المعاهد تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره طبقاً لما هو مقرر في هذا القانون

## الفصل الثالث

في الادارة العامة

٦ — يكون لكل مذهب من المذاهب الاربعية بالجامع الأزهر شيخ وكذا يكون لكل معهد من المعاهد الأخرى ويجوز عند الاقتضاء تعيين وكلاء للجامع الأزهر ولباقى المعاهد ويكون لهم جميع الاختصاصات التى للشايخ في حال غيابهم الرسمي

٧ — يكون لكل قسم من اقسام التعليم بالجامع الأزهر المنصوص عليها بالمادة السادسة والعشرين من هذا القانون شيخ ومراقبون وكبة ويجوز ايجاد هذه الوظائف في المعاهد الأخرى بقرار من مجلس الأزهر الأعلى اذا اقتضت أحوال التعليم ذلك بعد أخذ رأى مجلس ادارة المعهد

٨ — يكون بالجامع الأزهر مجلس يسمى مجلس الأزهر الأعلى وتنشأ بمجالس ادارة الازهر والمعهدى الاسكندرية وططا (١)

٩ (٢) — يؤلف مجلس الازهر الأعلى من اثني عشر عضواً وهم :  
شيخ الجامع الأزهر (رئيساً) .  
« السادة الخفية ( ويتولى رئاسة المجلس الأعلى في حالة غياب الرئيس )

« السادة المالكية .  
« « الشافعية .  
« « الحنابلة . ( أو من يقوم مقامه بمقتضى ارادة سنية سلطانية )  
وزير الأوقاف ( وله عند الاقتضاء أن ينيب عنه وكيل وزارته ) .  
المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الاسلامية .

(١) أنشئ مجلس ادارة لمعهد أسيسوط ( أمر ملكي رقم ٥٤ سنة ١٩٢٢ ) ومجلس ادارة لمعهد الزقازيق ( أمر ملكي رقم ٢٠٦ سنة ١٩٢٥ ) انظر المادة ٢١  
(٢) معدلة بقانون ٦ سنة ١٩١٦ ثم بقانون ٢٢ سنة ١٩٢٠

للمعاهد التي ليس لها مجالس ادارة  
خلصا — وضع النظمات العامة  
للتدريس والامتحانات

سادسا — التصديق على تقرير  
الكتب التي تدرس بالمجامع الازهر  
والمعاهد الاخرى

سابعا — النظر في ترشيح مشايخ  
المعاهد الاخرى والكلاء ورتبتهم وقلمهم  
وفصلهم

ثامنا — النظر في ترشيح اعضاء  
مجالس الادارة

تاسعا — التصديق على ماقرره  
مجالس الادارة من تعيين المدرسين  
والموظفين ورتبتهم وقلمهم وفصلهم

عاشرا — النظر في طلب منح كساوى  
التشريف العلمية لاستحقاقها بناء على قرارات  
مجالس الادارة

١١ — ينقد مجلس الأزهر الاعلى  
بالمجامع الأزهر مرة في كل شهر على  
الأقل بدعوة من الرئيس  
ولشيخ الجامع عقده أكثر من ذلك  
ان دعا الحال

وينقد أيضا عند الاقتضاء تحت  
رئاسة سمو الحضرة الفخيمة الخديوية

١٢ — قرارات مجلس الأزهر الاعلى  
تكون باغلبية الآراء وان استوى الفريقان  
فالارجحية للفريق الذى فيه الرئيس  
ولا تصح مداولته الا اذا حضر الجلسة

شيخنا مهدي الاسكندرية وعلنا  
ثلاثتهم يكون في وجودهم بالمجلس فائدة  
لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته بشرط  
أن يكونوا من الحائزين لصفات الثلاثة  
لحالة الجامع الازهر والمعاهد الدينية الأخرى  
( ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على  
قرار من مجلس الوزراء ) .

ورئيس المجلس أن يدعو شيخوخ  
المعاهد الاخرى لحضور الجلسات التي يحصل  
فيها نظر مسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل  
منهم ويكون رأيهم استشاريا .

فاذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر  
ومشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص  
رئيس المجلس الأعلى فيكون وكيله في مشيخة  
مذهبه عضوا قانونيا في المجلس لتمثيل أهل  
ذلك المذهب .

١٠ — يختص مجلس الأزهر الأعلى  
بما يأتي :

أولا — وضع الميزانية العمومية  
لجامع الأزهر والمعاهد الأخرى  
ثانيا — النظر في انشاء المعاهد الدينية  
العلمية الاسلامية والحاق بعض المعاهد  
الصغرى بالتي هي أكبر منها أو تقييد  
تبعيتها

ثالثا — النظر في فصل المعاهد من  
تبعية غيرها وجعلها تابعة لجامع الأزهر  
مباشرة

رابعا — النظر في انشاء مجالس ادارة

سنة من الأعضاء سوى الرئيس  
١٣ — يؤلف مجلس ادارة الازهر تحت  
رئاسة شيخ الجامع وبعضوية ستة من  
الأعضاء واحد من علماء الحنفية وواحد  
من علماء الشافعية وواحد من علماء  
المالكية وواحد يختار كل سنتين من  
علماء أحد المذاهب المذكورة بالدور  
واتان ممن يكون في وجودهم بالمجلس  
فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته  
بشرط أن يكونا من الخائزين للصفات  
الثلاثة لحالة الجامع الازهر والمعاهد  
الأخرى ويكون تعيينهما بالكيفية  
المبينة في المادة التاسعة

وفي غياب شيخ الجامع الازهر  
ينقذ المجلس تحت رئاسة وكيل المشيخة  
وفي غيابه ينقذ تحت رئاسة أكبر  
الأعضاء العلماء سنا

١٤ — يؤلف كل من مجلس ادارته معهد  
الاسكندرية ومعهد طنطا تحت رئاسة  
شيخه وبعضوية أحد علماء الحنفية وأحد  
علماء الشافعية وأحد علماء المالكية  
بالمعهد وواحد ممن يكون في وجودهم بالمجلس  
فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته  
بشرط أن يكون من الخائزين للصفات  
الثلاثة لحالة الجامع الازهر والمعاهد الأخرى  
ويكون تعيينه بالكيفية المبينة في  
المادة التاسعة

وفي غياب شيخ المعهد ينقذ المجلس  
تحت رئاسة وكيل المشيخة وفي غيابه  
ينقذ تحت رئاسة أكبر الأعضاء العلماء سنا  
ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيس  
مجلس الازهر الأعلى أن يرأس بنفسه  
عند الاقتضاء أى مجلس ادارة في  
المعاهد الأخرى

١٥ — (١) يشترط فيمن عين عضوا  
في مجالس الادارة للازهر وبقية المعاهد من  
العلماء أن يكون أمضى عشر سنوات في  
التدريس بالازهر أو بأحد المعاهد الدينية  
الأخرى

فان لم يوجد بالمعاهد الأخرى من  
يكون أمضى عشر سنين في التدريس  
يكتفى بمن أمضى فيه مدة أقلها خمس سنين  
١٦ — يختص مجالس الادارة  
بما يأتي :

أولا — تحضير الميزانية الخاصة  
بكل معهد

ثانيا — تقرير تعيين المراقبين والكتابة  
وكذا ترقيتهم وقلمهم وفصلهم

ثالثا — تقرير تعيين المدرسين  
والموظفين الغير المذكورين في الوجه

السابق وترقيتهم وقلمهم وفصلهم  
رابعا — تقرير كتب الدراسة

خامسا — توزيع العلوم على المدرسين  
وتعيين المساجد أو الأماكن التي تخصم

والمعاهد الاخرى العدد اللازم من المفتشين ويكونون تابعين لرئيس مجلس الازهر الأعلى

وينشأ في الجامع الازهر وفي كل معهد له مجلس ادارة قلم كتاب فيه العدد الكافي للقيام بالاعمال الخاصة به

ورئيس قلم الكتاب في كل معهد هو كاتب مجلس ادارته

واذا غاب رئيس الكتاب يندب رئيس المجلس منهم من يقوم مقامه

ويعين لمجلس الازهر الأعلى كاتب خاص

٢١ — يكون الخاق بين المعاهد الصغرى بالتي هي أكبر منها أو تدير تبعيتها وكذا فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الازهر مباشرة وإنشاء مجالس الادارة بمقتضى ارادة سنية

٢٢ — انتخاب وتعيين شيخ الجامع الازهر متوطان بنا وبأمر منا

وتعين مشايخ المذاهب بالازهر ومشايخ المعاهد الاخرى والوكلاء وأعضاء مجالس الادارة العلماء يكون بارادة سنية بناء على عرض شيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الأعلى مع مراعاة مانص عنه بالوجوب السابع والثامن من المادة العاشرة وبالفقرة الثانية من المادة الآتية

ومدة العضوية في مجالس الادارة

للدراصة وتعيين عدد الدروس التي يكلف بها كل مدرس وساعة ومكان كل درس سادسا — تقرير القواعد التي يكون بموجبها ضبط الطلبة وحسن سير الاعمال وكل ماله علاقة بالادارة الداخلية

سابعا — تقرير طريقة توزيع مايرد من التمدد للمعهد من قبيل الايرادات الداخلة لتصديق على ذلك من مجلس الازهر الأعلى

١٧ — ينفذ مجلس الادارة مرة في كل أسبوع على الأقل بدعوة من الرئيس وله عقده أكثر من ذلك ان اقتضى الحال

١٨ — تصح مداورات مجلس الادارة متى حضر ثلاثة من أعضائها سوى الرئيس وتكون القرارات بالأغلبية وان تساوى الفريقان فالأمر حجية للفريق الذي فيه الرئيس

١٩ — رئيس مجلس الادارة هو المنوط به الادارة العمومية في معهد تنفيذ قرارات المجلس وله تعيين وترقية ونقل وفصل الخليفة الخارجين عن هيئة العمال ومباشرة جميع أحوال الضبط والنظام مع مراعاة القوانين وقرارات مجلس الازهر الأعلى ومجلس ادارة معهد وهذا بدون اخلال بما لشيخ الجامع الازهر من الاختصاصات العامة الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون

٢٠ — يعين لتفتيش بالجامع الازهر

علوم دينية : التجويد — التفسير  
الحديث ومصطلح الحديث — التوحيد  
الفقه مع حكمة التشريع — أصول الفقه  
الاخلاق الدينية — السيرة النبوية  
علوم اللغة العربية — النحو والوض  
الصرف — المعاني — البيان — البديع  
الانشاء والادب — العروض والقوافي  
النحو — الاملاء — المطالعة

علوم رياضية وغيرها : الحساب —  
المهندسة — الرسم — الجبر — التاريخ  
تقويم البلدان — خواص الاجسام —  
قواعد الصحة — التاريخ الطبيعي —  
الهيئة والميقات — التربية العلمية والعملية  
المنطق — آداب البحث

٢٦ — (١) يتقسم التعليم في الجامع  
الازهر الى أولى وثانوى وعال ، وقسم  
للتخصص وهو الصادر به القانون رقم ٢٣  
سنة ١٩٢٣ وفي المعاهد الاخرى يكون  
التعليم اولياً فقط أو اولياً وثانوياً

٢٧ — (١) العلوم التي تدرس في  
القسم الاول هي الآتية :

علوم دينية : التجويد — الفقه — التوحيد  
السيرة النبوية والأخلاق الدينية  
علوم اللغة العربية : النحو — الصرف —  
البيان — الانشاء — المطالعة — الاملاء —  
النحو —

علوم رياضية وغيرها : الحساب —  
تقويم البلدان — التاريخ

سنتان ويجوز إعادة تعيين الاعضاء  
أقسامهم

٢٣ — يختار شيخ الجامع الازهر  
من كبار العلماء المنصوص عليهم في الباب  
السابع من هذا القانون  
ويختار شيخ كل مذهب من بين  
قضاة الدين من كبار العلماء  
للمذكورين

ويختار مشايخ المعاهد الاخرى والوكلاء  
من العلماء الخاضعين للشروط المبينة في  
الفقرتين الاولى والثانية من المادة الخامسة  
عشرة

٢٤ — علماء كل رواق وعلماء  
كل حارة ينتخبون شيخهم فان لم يكن  
في الرواق أو الحارة علماء يكون الانتخاب  
للمستحقين وذلك مع مراعاة شروط  
الواقفين وطبقاً لما يتقرر في اللائحة  
الداخلية

## الباب الثاني

في العلوم وفي زمن الدراسة والمساحات

## الفصل الأول

في العلوم التي تدرس في الجامع الازهر  
والمعاهد الاخرى

٢٥ — (١) العلوم التي تدرس في الجامع  
الازهر والمعاهد الدينية الاخرى هي العلوم  
الآتية :

### الادارة الأخرى

٣١ — بعد تقرير عدد الدروس لكل مادة أولسنة لا يجوز تقصير دروس أى مادة تقرر لها درسان اثنان

### الفصل الثانى

فى زمن الدراسة والمساعات

٣٢ — (١) مدة التعليم فى كل قسم أربع سنين على الأقل وست سنين على الأكثر فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة التاسعة والاربعين الآتية :

٣٣ — تنبئء السنة الدراسية فى الجامع الازهر والمعاهد الأخرى من اليوم الحادى عشر من شهر شوال وتنتهى فى اليوم العشرين من شهر شعبان

٣٤ — تعطّل الدروس فى الجامع الازهر والمعاهد الأخرى ويسامح الطلبة فى الاوقات المعينة بعد :

من ٢١ شعبان لغاية ١٠ شوال  
من أول يوليو لغاية أغسطس (مساحة صيفية)

عشرة أيام للعيد الكبير

ويقرر مجلس الازهر الأعلى مدة العطلة للمواسم الخصوصية فى كل معهد فاذا وقعت المواسم والاعياد فى شهر يوليو وأغسطس فلا تعطّل الدروس مدة أخرى

لكن اذا تداخل آخر شهر شعبان

٢٨ — (١) العلوم التى تدرس فى القسم الثانوى هى الآتية :

علوم دينية : التوحيد — الأخلاق الدينية — الفقه مع حكمة التشريع — التفسير — الحديث

علوم اللغة العربية : النحو والوضع — الصرف — المعانى — العروض والقافية — الانشاء والأدب

علوم رياضية وغيرها : الهندسة والرسم — الجبر — المنطق — آداب البحث — الهيئة — الميقات — خواص الاجسام — قواعد الصحة — التاريخ الطبيعى

٢٩ — (١) العلوم التى تدرس بالقسم العالى هي :

علوم دينية : التوحيد — الفقه مع حكمة التشريع — أصول الفقه — التفسير — الحديث ومصطلح الحديث

علوم اللغة العربية : البيان — البديع علوم رياضية وغيرها : المنطق — التزينة العلمية والعملية

٣٠ — يجوز لمجلس الازهر الاعلى بناء على طلب أحد مجالس الادارة أو من تلقاء نفسه أن ينقل علما أو أكثر من العلوم المقررة فى المادة الخامسة والعشرين من قسم الى قسم آخر اذا اقتضى الحال ويجب على كل حال أخذ رأى مجالس



في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى  
هي الآتية : —  
أولا — امتحان النقل من سنة  
إلى أخرى

ثانيا — الامتحان الأولي

ثالثا — الامتحان الثانوي

رابعا — الامتحان العالي

٤٠ — الامتحان واجب على جميع  
طلبة كل سنة من سني الدراسة بالجامع  
الأزهر والمعاهد الأخرى ماعدا  
المحرومين منه بمقتضى ما يقرر في اللائحة  
الداخلية

وكل طالب لم يتقدم إلى الامتحان  
بغير عذر مقبول يعتبر ساقطا ويعامل  
بنسب المادة التاسعة والأربعين

٤١ — الأحوال التي يقبل فيها  
عذر الطالب في تأخير عن دخول أى  
امتحان تقرر في اللائحة الداخلية

٤٢ — إذا تخلف الطالب عن امتحان  
النقل أو أحد الامتحانات الأولى أو  
الثانوي أو العالي في المواعيد المحددة لرض  
أو مانع قهرى فلمجلس الإدارة أن يميز  
امتحانه في أول السنة الدراسية التالية  
٤٣ — يكون الامتحان الأولي  
والثانوي بالمعهد الذى درس فيه الطالب  
وأما امتحان شهادة العالمية فيكون في  
الجامع الأزهر

أو شهر رمضان أو أوائل شهر شوال  
في الشهرين المذكورين فيقرر المجلس  
ابتداء مدة الدراسة ونهايتها بحيث لا تزيد  
مدة العطلة على ثلاثة أشهر ونصف ولا  
تنقص عن شهرين ونصف

٣٥ — يعلن بالجرمادة الرسمية ابتداء  
وانتهاء المساعات العمومية ومساعة  
العيد الكبير

٣٦ — لا يجوز تعطيل الدروس يوما  
أو بعض يوم في غير الأحوال المنصوص  
عليها إلا بأمر من شيخ المعهد لأسباب  
استثنائية تبين في الأمر المذكور

٣٧ — (١) لا يجوز أن تزيد  
ساعات التدريس على ست ساعات في  
كل يوم

## الباب الثالث

في الامتحانات والشهادات

## الفصل الأول

في الامتحانات

٣٨ — شيخ الجامع الأزهر بصفته  
رئيس مجلس الأزهر الأعلى هو المدير  
العالم لأعمال الامتحانات والشهادات في  
الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وله  
أن يراقبها أيضا بمن يندبه من الموظفين  
بعد تصديق مجلس الأزهر الأعلى  
٣٩ — الامتحانات التي يجابجاؤها

الازهر الاعلى

٤٩ — (٢) المدة التي يقتر للطلاب  
اعادة الدروس فيها سثنان في كل قسم من  
الاقسام الثلاثة بحيث أن الطالب لا يعيد  
دروس السنة الواحدة أكثر من مرة  
ومن لم ينجح في امتحان سنة الاعادة  
يرف

انما يجوز لمجلس الادارة أن يقرر  
بقاء الطالب الذي سقط مرتين في الامتحان  
العالي سنة ثالثة بشرط أن لا يكون ذلك  
موجباً لاطالة مدة الدراسة أكثر من ثمانى  
عشرة سنة

٥٠ — اذا سقط الطالب في امتحان  
النقل من سنة الى أخرى أو في امتحان  
احدى الشهادتين الاولى أو الثانوية في علم  
واحد أو علمين على الاكثر فلمجلس  
الادارة أن يقرر امتحانه فيما سقط فيه  
قبل ابتداء الدراسة في السنة التالية وذلك  
اذا كان له من الاحوال الخصوصية ما يقتضى  
هذا الاستثناء

٥١ — من أقام في الجامع الازهر  
أو في أحد المعاهد الاخرى أقصى المدة  
المحددة لأى قسم من الاقسام الثلاثة ولم  
يحصل على شهادة هذا القسم يحى اسمه  
من السجلات وتقطع مرتباته التي كانت له  
بمقتضى كونه منتسباً

٤٤ — (١) امتحان شهادة العالمية  
يكون تحريريا وشفويا في مقرر السنة  
الأخيرة وشفويا خط فيما هو مقرر للقسم  
من الفقه والتوحيد والبلاغة التطبيقية .  
وامتحان الشهادة الثانوية والأولية  
يكون تحريريا وشفويا في مقرر السنة  
الأخيرة وشفويا خط فيما هو مقرر للقسم  
من الفقه والتوحيد والنحو .

وامتحان النقل من سنة الى أخرى  
يكون تحريريا في مقرر السنة الحاصل  
فيها الامتحان وشفويا فيما يقرره مجلس  
الازهر الاعلى من العلوم المقررة للقسم .  
٤٥ — (١) تبين كيفية الامتحانات

الشفوية والتحريرية باللائحة الداخلة  
٤٦ — امتحان النقل يكون في آخر  
السنة الدراسية والامتحانات الاولى  
والثانوى والعالي تكون في المواعيد التي  
يقررها مجلس الازهر الاعلى

٤٧ — تكون الامتحانات أمام لجان  
تؤلف لذلك

٤٨ — ينتخب مجلس الازهر الاعلى  
أعضاء الامتحان العالي ويضع لهم التعليمات  
التي يراها بمراعاة مانس عليه في هذا الباب  
وينتخب مجلس ادارة كل معهد أعضاء  
لجان امتحان النقل والامتحانين الاولى  
والثانوى ويجب التصديق على ذلك من مجلس

ثالثاً — أن لا يقبل منه امتحان شهادة العالمية الا اذا كان حائزاً للشهادة الثانوية  
٥٣ — (١) يشترط لنجاح الطالب في الامتحان ما يأتي :

أولاً — أن ينال النهاية الصغرى في السلوك وفي المواظبة وفي كل علم من العلوم المقرر لنهايتها الكبرى ٣٠ أو ٤٠ (راجع الجدول الآتي)

ثانياً — أن لا ينقص متوسط درجاته في العلوم الاخرى عن ثمانية وأن لا تنقص درجته في أى علم منها عن أربعة (راجع الجدول الآتي) ولا تنقرط درجة السلوك ودرجة المواظبة بالنسبة لطلبة الذين يمتحنون لنيل شهادة العالمية ولا لطلبة الذين يدخلون في الامتحان طبقاً للمادة السابقة

ومع ذلك يباح له الدخول في الامتحانات لنيل الشهادة التي سقط فيها ولا يسمح بامتحانه لنيل شهادة أعلى منها واذا سقط مرتين فلا يسمح بامتحانه بعد ذلك ولا يجوز أن يقبل في امتحان بعد مضي سنتين من تاريخ سقوطه السابق  
٥٢ — يجوز لغير طلبة الجامع الازهر والمعاهد الاخرى أن يدخلوا في الامتحان لنيل احدى الشهادات طبقاً لما هو مقرر في هذا الباب وبمراجعة ما يأتي :

أولاً — أن يمتحن طالب نيل احدى الشهادات الثلاث في جميع العلوم المقرر تدريسها في القسم الذى يطلب نيل شهادته  
ثانياً — أن لا يقبل من أحد الامتحان لنيل الشهادة الثانوية الا اذا كان حائزاً للشهادة الاولى

بيان النهاية الكبرى والصغرى في درجات امتحان العلوم

العلوم	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى
سلوك	٥٠	٤٠
مواظبة	٤٠	٣٠
توحيد	٤٠	٢٠
فقه مع حكمة التشريع	٤٠	٢٠
أصول الفقه	٤٠	٢٠
تفسير	٤٠	٢٠
حديث	٤٠	٢٠
نحو ووضوح وصرف ومطالعة	٤٠	٢٠

(١) مبدل بقانون ٢٢ سنة ١٩٢٣

## (تابع) بيان النهاية الكبرى والنهاية الصغرى في درجات امتحان العلوم

النهاية الصغرى	النهاية الكبرى	العلوم
٢٠	٤٠	انشاء . . . . .
١٢	٣٠	معان . . . . .
١٢	٣٠	بيان . . . . .
١٢	٣٠	املاء . . . . .
١٢	٣٠	سيرة نبوية وأخلاق دينية . . . . .
١٢	٣٠	منطق . . . . .
١٢	٣٠	تربية علمية وعملية . . . . .
١٢	٣٠	حساب . . . . .
١٢	٣٠	تاريخ طبيعي . . . . .
	٢٠	تجويد . . . . .
	٢٠	آداب البحث . . . . .
	٢٠	بديع . . . . .
	٢٠	عروض وقولف . . . . .
	٢٠	هيئة . . . . .
	٢٠	مبقات . . . . .
	٢٠	تاريخ . . . . .
	٢٠	تقويم البلدان . . . . .
	٢٠	خط . . . . .
	٢٠	رسم . . . . .
	٢٠	هندسة . . . . .
	٢٠	جبر . . . . .
	٢٠	خواص الاجسام . . . . .
	٢٠	قواعد الصحة . . . . .

عشرين درجة على الاقل من أربعين والا  
اعتبر ساقطاً في الامتحان كله

ويجب امتحان طالب الشهادة الاولى  
في حفظ القرآن كله وأن ينال الطالب

## الفصل الثاني

في الشهادات

٥٤ — الشهادات ثلاثة أنواع: —

شهادة أولية وهي لمن أتموا الدراسة

في القسم الأولي

وشهادة ثانوية وهي لمن أتموا الدراسة

في القسم الثانوي

وشهادة العالمية وهي لمن أتموا الدراسة

في القسم العالي

٥٥ — من نجح في الامتحان الأولي

ينال الشهادة الأولية

ومن نجح في الامتحان الثانوي ينال

الشهادة الثانوية

ومن نجح في الامتحان العالي ينال

شهادة العالمية

٥٦ — يرتب الناجحون في الامتحانات

على حسب درجاتهم التي نالوها والدرجة

التي يكون بموجبها الترتيب هي التي تحصل

من جمع متوسط درجات العلوم الدينية

ومتوسط مجموع متوسطي علوم اللغة العربية

والعلوم الرياضية

ويُفسر كشف الترتيب المذكور بالجرميدة

الرسمية بالنسبة لمن نالوا الشهادات

٥٧ — توضع الشهادة الأولية أو

الثانوية على نموذج يقرره مجلس الازهر

الاعلى ويوقع عليها من شيخ الجامع الازهر

وتحتم بتحم الشيخة

٥٨ — (١) يصدر بشهادة العالمية

براءة ملكية بناء على طلب شيخ الجامع

الازهر رئيس مجلسه الاعلى وتعتبر شهادة

عليا .

٥٩ — (١) الحائزون للشهادة الأولية

يكونون أهلا لان يدرجوا ضمن طلبة

القسم الثانوي .

والحائزون للشهادة الثانوية يكونون

أهلا لان يدرجوا ضمن طلبة القسم العالي

وكذلك يكونون أهلا لوظائف تدريس

الخط والاملاء وللوظائف الكتابية

بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى والمحاكم

الشرعية والاوقاف ولوظائف الخطابة

والامام والوعظ والمأذونية وللتعليم بالمكاتب

والمدارس الأولية

٦٠ — (١) الحائزون لشهادة العالمية

يكونون أهلا لوظائف التدريس في الجامع

الازهر والمعاهد الاخرى وفي المساجد

وللوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء

اذا كانوا حقيقين وللمحاماة أمام المحاكم

الشرعية .

## الباب الرابع

في الطلبة والمدرسين والموظفين

## الفصل الاول

في قبول الطلبة وواجباتهم

٦١ — يشترط في قبول الطالب في

مجلس الادارة من المدرسين  
ثانياً — أن يكون حافظاً للقرآن  
كله (١)

٦٥ — لا يسوغ لاحد أن يدخل  
في القسم الثانوي الا اذا كان حائزاً للشهادة  
الاولية وأدى الامتحان في علوم السنة  
أو السنوات السابقة على التي يريد  
الدخول فيها

ولا يسوغ لاحد أن يدخل في القسم  
العالي الا اذا كان حائزاً للشهادة الثانوية  
وأدى الامتحان في علوم السنة والسنوات  
السابقة على التي يريد الدخول فيها

٦٦ — لا يجوز قبول أى طالب في  
سنة من السنوات طبقاً لما هو مقرر في  
المادتين السابقتين اذا كان سنه زائداً عن  
السن المقرر للسنة التي يريد الدخول فيها  
باعتبار نهاية السن المقرر لها

٦٧ — الطلبة مكلفون بمراعاة النظام  
والمحافظة على ما هو مقرر في هذا القانون  
وما يتقرر في اللائحة الداخلية وقرارات  
مجلس الازهر الاعلى ومجالس الادارة  
وأوامر المشيخة

٦٨ — الطلبة ممنوعون من اتيان  
الاشتراك في أية مظاهرة ومن كل اجتماع  
يوجب التتويش على الدروس أو الاخلال  
بالنظام

الجامع الازهر والمعاهد الاخرى ما يأتي :  
أولاً — أن لا يقل سنه عن عشر  
سنوات ولا يزيد عن سبع عشرة سنة  
ثانياً — أن يكون عارفاً بالقراءة  
والكتابة بدرجة تؤهله للمطالعة في الكتب  
ثالثاً — أن يكون حافظاً للقرآن  
الكریم كله (١)

رابعاً — أن يكون خالياً من الامراض  
خامساً — أن يقدم شهادة بحسن  
سيرته اذا كان قد بلغ عمره أربعة عشر  
عاماً كاملة

٦٢ — يجوز قبول العميان ضمن  
طلبة الجامع الازهر والمعاهد الاخرى  
ويتلقون من العلوم ما يناسب حالتهم بحسب  
ما يقرره مجلس الازهر الاعلى  
ويجب أن تستوفى فيهم بقية شروط  
القبول (١)

٦٣ — شروط انتساب الغرباء في  
الجامع الازهر يقررها مجلس الادارة  
وكذلك الامتحانات التي يجب عليهم أن  
يؤدوها ونوع الشهادة التي يمنحونها  
٦٤ — يجوز قبول الطالب في غير  
السنة الاولى من القسم الاولى بالشروط  
الآتية :

أولاً — أن يجوز الطالب الامتحان  
في جميع مقرر السنين السابقة على السنة  
التي يطلب الدخول فيها أمل لجنة يعينها

٧٢ — المدرسون والموظفون ممنوعون من قطعها من الاحتراف بآية حرق في الخارج غير حرقهم التي م فيها ولا يجوز لهم أن يشتغلوا بالتعليم في الخارج ولا أن يقبلوا وظيفة كذلك الا بآذن خاص من مجلس الادارة ولا يرخص مجلس الادارة بما ذكر الا في حالة الضرورة الشديدة بشرط بيان ذلك في المحضر

وكل مدرس أو موظف يوظف لدى الحكومة في أية وظيفة يرفت حتماً من المعهد التي كان يدرس فيه وتقطع مرتباته ولا يجوز تكليفه بدروس في نظير مكافأة أو بدونها الا بقرار من مجلس الادارة وبشرط قبول الجهة التي صار الموظف تابعاً لها

ويجب تصديق مجلس الأزهر الأعلى على ما ذكر

٧٣ — المدرسون والموظفون ممنوعون من الاشتراك في أية مظاهرة ومن مكتبة لبراند في غير المسائل العلمية والدينية ومن اعطاء أخبار إليها مباشرة أو بالواسطة

وأما الاحتفالات المألوفة عادة فلا تعد من المظاهرات

٧٤ — على المدرسين والموظفين أن يكونوا خاضعين لجميع القوانين

وأما الاحتفالات المألوفة عادة فلا تعد من المظاهرات  
وم ممنوعون أيضاً من اعطاء أخبار للبراند ومن ابداء ملاحظات بواسطتها ومن أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لآية جريدة كانت ولا يجوز لهم مكاتبها الا في المسائل الدينية والعلمية

### الفصل الثاني

في المدرسين والموظفين

٦٩ — يجب أن يكون المدرس تحت تصرف مجلس الادارة في جميع ما يكلفه به من الدروس أو الاعمال الاخرى المتعلقة بالتعليم

فاذا امتنع بغير عذر مقبول عن اداء عمل كلف به بعد اذاره من قبل المشيخة رقت وقطعت مرتباته

٧٠ — كل عالم من غير المتقاعدين انتخب لتدريس في علم من العلوم المقررة في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى المبينة في المادة الخامسة والمصريين ولم يقبل ولم يكن له عذر مقبول لدى مجلس الادارة يحسب اسمه من سجل المدرسين وتقطع جميع مرتباته

٧١ — المدرس أو الموظف الذي جاء دور ترقية في معهد غير الذي هو فيه ولا يقبل التقل يفقد حق الترقية في الدور الذي طلب ترقه فيه

والقرارات والاولام المختصة بالتعليم  
وبالنظام

## الباب الخامس

في الاجازات

### الفصل الاول

في اجازات الطلبة

٧٥ — لا يسوغ لأحد من الطلبة  
أن يتغيب عن المعهد الذى يتلقى العلم فيه  
في غير أوقات المسامحات المقررة الا بأذن  
كتابى من المشيخة التابع لها

٧٦ — اذا تغيب الطالب بغير اذن  
أو تأخر عن الحضور للدرس بعد اقضاء  
أيام المسامحات أو بعد اقضاء المدة المرخص  
له بها ولم يكن له عذر مقبول فللمشيخة  
عقوبته بأحدى العقوبات الأربع الاولى  
النصوص عليها في الفقرة الأخيرة من  
المادة الثامنة والثمانين

٧٧ — اذا بلغت مدة الغيبة شهرا  
ولم يكن للطالب عذر مقبول ولم يكن قد  
أخبر المشيخة بسبب الغيبة يرفت وتقطع  
مرتباته في سنة الغيبة واذا انتسب في السنة  
التالية يمتد مهيدا لدروسه

وكذلك يرفت وتقطع مرتباته اذا  
تكررت غيبته بدون اذن وبغير عذر  
مقبول ثلاث مرات فأكثر في السنة  
الواحدة ويبلغ مجموع مدد التأخير في  
المرات الثلاث شهرا

فاذا تكرر ذلك منه مرة ثانية في سنة  
أخرى بعد قبول انتسابه رفت ولا يجوز  
قبوله في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى  
٧٨ — اذا مرض أحد الطلبة وكانت  
حالته تستلزم الراحة أو المعالجة في الخارج  
جاز لشيخ المعهد أن يرخص له بإجازة  
مرضيه لا تتجاوز ثلاثة أشهر بناء على  
شهادة طبية من المشيخة التابع لها الطالب  
أو من طبيبه الخاص بشرط تصديق طبيب  
المشيخة عليها

ويصح تمديد مدتها بالشروط المذكورة  
فان زادت مدة الاجازة عن ستة أشهر  
قطعت مرتبات الطالب وبقي منتسبا

٧٩ — لشيخ المعهد أن يرخص  
كتابة للطالب بإجازة استثنائية لا تتجاوز  
مدتها خمسة عشر يوما بناء على طلب  
بالكتابة من الطالب أو لى أمره ان كان له لوى  
أمر متقنين أن الاسباب الداعية لذلك قوية

### الفصل الثانى

في اجازات المدرسين والموظفين  
٨٠ — يجوز للمدرسين والموظفين  
الحصول على اجازات استثنائية لمدة لا  
تتجاوز أسبوعا واحدا بشرط أن لا يتكرر  
ذلك أكثر من مرتين في السنة

٨١ — ويجوز لهم أن ينالوا إجازة  
مرضيه لمدة ثلاثة أشهر بمراعاة الشروط  
النصوص عليها في المادة الثامنة والسبعين



للدونة في هذا الباب

وكذلك يقرر مدة الاجازات المرضية التي يسوغ الترخيص بها بمرتب كامل أو بنصف مرتب أو بدون مرتب كما يقرر المدة التي يجب بعدها رفت المدرس أو الموظف

## الباب السادس

في التأديب

### الفصل الاول

في تأديب الطلبة والمدرسين والموظفين  
٨٦ — تأديب الطلبة والمدرسين والموظفين من خصائص مجالس الادارة ويقدمون للمجلس المختص بتقرير من المشيخة التائبين لها

ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الاعلى ان يأمر باحالتهم في المعاهد الاخرى على مجلس التأديب مباشرة اذا تبين له ما يقتضى ذلك

٨٧ — كل واحد ممن ذكروا في المادة السابعة خالف حكماً من أحكامها هذا القانون أو غيره من القوانين والوائح الخاصة بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى أو قرارات مجلس الازهر الاعلى أو مجالس الادارة أو أوامر المشيخة أو تعدى على غيره بلاذى أو ارتكب أمراً يخل بالنظام أو بالروعة وشرف العلم والدين يعاقب تأديباً

ويصح تمديد مدتها بالشروط عينها  
٨٢ — كل مدرس أو موظف تأخر عن العود الى العمل المكلف به بعد انتهاء المساحة أو الاجازة المرضية أو الاستثنائية المرخص له بها يحرم من مرتبه ابتداء من اليوم الخامس لاقضاء المساحة أو الاجازة اذا قدم عندها مقبولا والا فمن اليوم التالي

فاذا بلغت مدة التأخير شهراً من دون اخطار وعذر مقبول يرفق وتقطع مرتباته  
٨٣ — يكون الترخيص بالاجازات لمدرسي وموظفي الجامع الازهر والمعاهد الاخرى فيما زاد عن أسبوع بأمر من شيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الاعلى

ولا يرخص لاحد مدرسي المعاهد الاخرى أو موظفيها باجازة الا بعد أخذ رأى شيخ المعهد التابع له المدرس أو الموظف

٨٤ — يراعي في الترخيص للمدرسين والموظفين باجازات استثنائية أن لا يتقرب منهم في آن واحد عدد تستلزم غيبته تعطيل سير الدروس أو الاعمال الاخرى أو الاستعانة بمن يقوم مقامهم في وظائفهم من غير المدرسين

٨٥ — يقرر مجلس الازهر الاعلى مدة الاجازة الاعتيادية التي يجوز الترخيص بها للموظفين والكتبة مع مراعاة القواعد

٩١ — تأديب الخدمة الخارجين عن

هيئة العمال يكون بمعرفة شيخ المعهد

٩٢ — نحو الاسم والرفق يقتضيان

عدم قبول المحكوم عليه في أى معهد آخر

### الفصل الثانى

في الاستئناف

٩٣ — يجوز للمدرسين والموظفين

دون غيرهم أن يستأقوا الاحكام الصادرة

عليهم من مجالس الادارة بالايقاف

وتقيص الراتب والانتزال من الدرجة

والرفق

٩٤ — يرفع الاستئناف الى مجلس

الازهر الاعلى بمرضىة يقدمها المحكوم

عليه شاملة لبيان اوجه تظلمه من الحكم

بياناً كافياً

٩٥ — للمدة التى يجوز فيها رفع

الاستئناف ثمانية أيام من تاريخ علم المحكوم

عليه بحكم مجلس الادارة

٩٦ — يثبت علم المحكوم عليه

بالحكم الصادر في حقه باخباره وقت انطق

به في جلسة الحكم أو بخطاب رسمى

يرسله اليه رئيس المجلس الصادر منه

الحكم

٩٧ — يحكم مجلس الازهر الاعلى

في الاستئناف للرفع الى بهد اطلاعه

على أوراق الدعوى وأوجه تظلم المحكوم

عليه المينة في عريضة الاستئناف أو التى

يقدمها بذكر تفاصيل

٨٨ — العقوبات التأديبية التى يجوز

الحكم بها على الطلبة هي :

التوبيخ على افراد أو بحضور الطلبة

الطرد من الدرس مدة أكثرها اسبوع

الانذار

قطع الجراية لمدة أكثرها ثلاثة أشهر

قطع الجراية مؤبداً

الاخراج من الساكنى التابعة للمعهد

لمدة أكثرها ثلاثة أشهر أو مؤبداً

تهليل أو الفاء اغتفار اعادة الدروس

نحو الاسم من السجلات مدة أقلها سنة

مع الحرمان من الامتحانات

الرفق

ولشيخ الجامع الازهر ومشايخ المعاهد

الآخرى توقيع العقوبات الاربع الاولى

ولمدرسين توقيع العقوبات الاولين مع

مراعاة أن الطرد من الدرس لا يكون الا

من الدرس الذى حصلت فيه المخالفة

٨٩ — العقوبات التأديبية التى يحكم

بها على المدرسين وبقية الموظفين الباخلين

هيئة العمال هي :

الانذار

قطع الراتب لمدة أكثرها خمسة عشر يوماً

الايقاف بلامرتب لمدة أكثرها ثلاثة أشهر

تقيص الراتب

الانتزال من درجة الى التى دونها

الرفق

٩٥ — يجوز لشيخ الجامع الازهر ومشايخ

المعاهد الاخرى توقيع العقوبات الاولين

ولشيخ الجامع الازهر ومشايخ المعاهد  
الآخري فصل من لم يزد مرتبه منهم  
عن ذلك

١٠١ — اذا وقع من أحد العلماء  
أيًا كانت وظيفته أو مهنته مالا يناسب  
وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع  
الازهر بإجاء تسعة عشر علماً معه من  
هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في الباب  
السابع من هذا القانون بإخراجه من زمرة  
العلماء

ولا يغبل الطعن في هذا الحكم  
ويقرب على الحكم المذكور محواسم  
المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر  
وللمعاهد الأخرى وطرده من كل وظيفة  
وقطع مرتبته في أية جهة كانت وعدم  
أهليته لتقييم أية وظيفة عمومية دينية  
كانت أو غير دينية

### الباب السابع

في هيئة كبار العلماء  
١٠٢ — يكون بالجامع الأزهر  
ثلاثون علماً اختصاصياً لكل واحد منهم  
بالازهر كرسي خاص في المحل الذي  
يخصص للتدريس العام بمعرفة شيخ  
الجامع الازهر

ويجوز أن يوجد البعض منهم في  
المعاهد الأخرى بصفة شيخ المهدأ وكيه  
١٠٣ — يطلق على العلماء الثلاثين  
المذكورين في المادة السابقة اسم (هيئة

وله أن يسم أقال المحكوم عليه اذا  
ترأى له ذلك

٩٨ — يجوز لشيخ الجامع الازهر  
بصفته رئيس مجلس الازهر الاعلى أن  
يستأنف الاحكام الصادرة من مجالس  
التأديب في ظرف شهر من تاريخ صدورها

### الفصل الثالث

#### أحكام تأديبية أخرى

٩٩ — ينقد مجلس الازهر الاعلى  
بهية مجلس تأديب خاص للنظر فيما ينسب  
لمشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء  
والحكم عليهم بالنقل أو باحدى العقوبات  
المنصوص عليها في المادتين التاسعة والعاشرتين  
ونظر المجلس في ذلك بناء على تقرير  
يقدم اليه من شيخ الجامع الازهر بصفته  
رئيس مجلس الازهر الاعلى

١٠٠ — الموظفون بارادة سنية  
يجوز فصلهم كذلك بناء على طلب شيخ  
الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر  
الاعلى

ويجوز لمجلس الازهر الاعلى أيضاً  
فصل الموظفين الآخرين والمدرسين بدون  
احالتهم على مجلس التأديب اذا وجد ما  
يقتضى ذلك

وللمجالس الادارة فصل مشايخ الاروقة  
ومشايخ الحارات الذين يزيد مرتب الواحد  
منهم على عشرة جنيهات في الشهر

كبار العلماء )

١٠٤ — الفنون التي يختص كل عالم من هيئة كبار العلماء باحدها من الناحية

(أ) الفقه وأصول الفقه

(ب) الحديث ومصطلح الحديث

(ج) تفسير القرآن الكريم

(د) علوم اللغة العربية

(هـ) التوحيد والمنطق

(و) التاريخ والسيرة النبوية

والاخلاق الدينية

ويجوز أن يختص الواحد بفنيتين

ولا يعتبر بالنسبة للعدد أو المرتب الا فن

واحد منهما باختيار صاحبها

١٠٥ — يكون للسادة الحنفية أحد

عشر كرسيا والسادة الشافعية تسعة والسادة

المالكية تسعة والسادة الحنابلة كرسى واحد

١٠٦ — يشترط أن يكون للفقه

ثلاثة كراسى للحنفية واثنان لكل من

الشافعية والمالكية وواحد للحنابلة

ويجب أن يختص ثلاثة كراسى لعلوم

اللغة العربية وكرسيان على الأقل لكل

واحدة من المجموعات الاربع الباقية وهي

التفسير ثم الحديث ثم التوحيد والمنطق ثم

التاريخ والسيرة النبوية والاخلاق الدينية

١٠٧ — (١) يشترط فيمن ينتخب

ضمن هيئة كبار العلماء

أولا — أن لا يكون سنة أقل من

خمس واربعين سنة

ثانيا — أن يكون قد مضى عليه وهو

مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد

الاخرى مدة أقلها عشر سنوات منها مدة

أقلها أربع سنوات في القسم العالي على أى

قانون من قوانين الأزهر والمعاهد أو

يكون قد مضى عليه في القضاء الشرعى

مدة أقلها خمس عشرة سنة بشرط أن

يكون حصل على شهادة العالمية بالامتحان

ونال منصبا من المناصب الدينية السامية

(التي يكون التعيين فيها برادة سنية

أو بمرسوم)

ثالثا — أن يكون قد ألف كتابا في

أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة

بعد المائة وأن يكون قد استحق الجائزة

المقصومة عليها في المادة الثانية والعشرين

بعد المائة من هذا القانون

رابعا — أن يكون معروفا بالورع

والتقوى وليس في ماضيه ما يشين سمعته

١٠٨ — (١) يكون تعيين كبار العلماء

برادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع

الأزهر بعد الانتخاب بأكثر من نصف

الموجودين من الهيئة وقت الانتخاب ولو

بواحد ويتقون في وظائفهم ماداموا قادرين

على اداء العمل المكلفين به

١٠٩ — (٢) يطى كل عالم ضمن

هيئة كبار العلماء راتباً شهرياً قدره ثلاثون

## الباب الثامن

في الميزانية والكتب ومراقبة الاوقاف  
والكساوى

## الفصل الاول

في الميزانية

١١٤ — تكون ميزانية الجامع الازهر  
والمعاهد الاخرى مستقلة ومتسمة الى  
قسمين الاول للايرادات ويكون شاملا  
لياناتها بالتفصيل والثاني لبيان المصروفات  
نوعا نوعا

ويعرضها شيخ الجامع الازهر بصفته  
رئيس مجلس الازهر الاعلى على الحضرة  
القضية الخديوية للتصديق عليها  
١١٥ — (١) لا يجوز استعمال  
مبلغ مخصص لامر معين في الميزانية لغير  
ما وضع له من أبواب الميزانية الا بقرار من  
مجلس الازهر الاعلى

١١٦ — يطل توزيع بدل الكساوى  
بالطريقة التي كانت متبعة قبل صدور هذا  
القانون ويضم المبلغ الى الميزانية  
وكذلك يضم الى الميزانية كل مبلغ  
ينحل من أولاد العلماء وكل مبلغ ينحل  
من مشن الغلال القابل للاغلال  
١١٧ — (٢) لا يجوز الجمع بين  
رأيتين مقررين أو أكثر سواء في ميزانية  
الحكومة أو في ميزانية وزارة الاوقاف

جنها ويتم عليه بكسوة التشريف من  
الدرجة الاولى ان لم يكن حائراً لها  
من قبل

١١٠ — يجب على كل من حضراتهم  
أن يلقى في كل اسبوع بالجامع الازهر أو  
بالمعهد الموجود به ثلاثة دروس على الاقل  
في العلم الخاص هو به وأن يكون الغاء  
الدرس في وقت يمكن فيه العدد الاكبر  
من العلماء من حضوره وله أن يلقى درسا  
عالياً آخر في غير العلوم المنصوص عليها في  
المادة الرابعة بعد المائة

١١١ — يضع شيخ الجامع الازهر  
مع من يختاره من هيئة كبار العلماء نظام  
الوعظ والارشاد وقواعدها ويصدرها  
الى الجبهة المختصة لتنفيذها

١١٢ — ترجع هيئة كبار العلماء  
في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها الى  
لجنة تؤلف تحت رئاسة شيخ الجامع الازهر  
من ستة علماء تنتخبهم الهيئة وما تقرره  
يجب اتباعه مع ملاحظة ما هو متعلق بالنظام  
العام للازهر منصوص هذا القانون

١١٣ — تتألف هيئة كبار العلماء  
أول مرة من العلماء الذين ينتخبهم مجلس  
الازهر الاعلى مع عدم مراعاة نص المادة  
الثانية بعد المائة بالنسبة لأكال العدد ثلاثين  
ونص المادة السابعة بعد المائة بالنسبة  
لاستيفاء الشروط

١٢٠ — تمتع قراءة التقارير بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى منعا باتا ولا يجوز قراءة الحواشي الا في قسمين الثانوى والمالى بعد اقرار المجلس الأعلى

١٢١ — يؤلف مجلس الازهر الاعلى لجنة من اربعة من أعضائه برئاسة شيخ الجامع الازهر لفحص الكتب التى يقدمها مؤلفوها وتقرير ما تستحقه من المكافأة

ويضم اليها شيخا معهدى الاسكندرية وطلعا واثنا يختاران من كبار علماء الفن المؤلف فيه الكتاب ان كان موضوعه علما من العلوم المختصة بها هيئة كبار العلماء فان كان موضوع الكتاب علما من العلوم الحديثة ضم اليها اثنان كذلك من الاختصاصين في هذا العلم

١٢٢ — يخص مبلغ سنوى لا يقل عن خمسمائة جنيه لاجاد جوائز لا يقل مبلغ الواحدة منها عن عشرين جنيها ولا يزيد عن مائة تعطى لمن يؤلفون كتباً في العلوم التى تدرس بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى يقرر تقمها طبقا لما هو مدون في المواد الآتية

١٢٣ — على لجنة مكافآت الكتب أن تلاحظ في تقرير تقمها ما يأتى :  
— أولا أن لا يكون الكتاب مخالفا للمبادئ الدينية وأن تكون عبارته علمية خالية من التعقيد

ثانيا — أن يكون ترتيبه وتبويبه

أو في ميزانية الازهر . ويستثنى من هذا الحكم شيخ الجامع الازهر ومشايخ للذاهب أو نائبهم على أن لا يزيد عدد المراتب على ثلاثة في أن واحد بالنسبة لاولهم وعلى اثنين بالنسبة للباقيين

١١٨ — يضع مجلس الازهر الاعلى لائحة لتقاعد الموظفين والمدرسين بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى ويخصص في الميزانية المبلغ اللازم لذلك وكذلك يخص فيها مبلغ لأولاد العلماء

ويضع لائحة شاملة لبيان القواعد التى يجب مراعاتها في كيفية صرف المراتب وبقية المصروفات المقررة في الميزانية وبيان الجهة التى تكون فيها التقود وبيان أوامر الصرف واستماراته وغير ذلك من القواعد المختصة بتنفيذ الميزانية وضبط حساباتها طبقا لما هو مدون بالمواد السابقة

## الفصل الثانى

في الكتب وفى لجنة الكتب

١١٩ — لا يقيد طلب العلم في الجامع الازهر والمعاهد الاخرى بكتب مخصوصة ولكن يجب التصديق على ما يدرس منها من مجلس الازهر الاعلى

وينبى ان لا يدرس في أى معهد كتاب لم يكن مقرا على تدريسه في المعاهد الاخرى وأن تكون كتب الدراسة واحدة في جميع المعاهد

ومجلس الازهر الاعلى عند الاقتضاء أن يأمر بمقاضاتهم للحصول على حقوق الجامع الازهر والمعاهد الاخرى وذلك بدون اخلال بما لديوان الأوقاف العمومية من الحقوق والاختصاصات المقررة في اللوائح والقوانين

١٢٨ — يؤلف مجلس الازهر الأعلى لجنة لفحص جميع الأوقاف التي للجامع الازهر والمعاهد الأخرى فيها مرتبات حالا أو مالا من أى نوع كانت وحصرها في دفتر خاص والنظر في طريقة توحيد المرتبات

وكذلك تنظر بالاتفاق مع مدير عموم الأوقاف فيما يخص العلماء في الجامع الأحمدي وغيره من صناديق التذوق وطريقة صرفه ١٢٩ — تختص اللجنة المذكورة أيضا بالنظر في ابدال الجرايات بنقود ووضع القواعد التي يترتب بمقتضاها البدل التقدي لمن يستحقه من الطلبة والعلماء بشرط عدم مخالفة شروط الواقفين بحيث لا يجرم أحد من هذا البدل أن لو كان يستحق الجراية

١٣٠ — يأخذ شيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الأعلى رأى بمجالس الادارة في نتيجة أعمال اللجنة قبل أن تقرها ثم يقدمها بيد الاقرار عليها الى مجلس الازهر الأعلى وما يقرر منه في ذلك يعرض على الحضرة الفخيمة المخدوية

مطابقا لمقتضى قواعد التعليم من دون تشويش ولا اضطراب

ثالثا — أن لا يقرر مكافأة على كتاب ترى فائدة من تدريسه اذا كان مخالفا في ترتيبه وتبويبه بوجه عام للكتب التي سبق تقرير مكافأة عليها وترددت فيها ١٢٤ — تفضل كتب فقه المذهب الواحد اذا اتفقت مع كتب المذاهب الاخرى في التبويب والترتيب دون غيرها مما سبق تقرير مكافأة عليه

١٢٥ — يجوز تقرير مكافأة لمؤلف كتب يقرر قضاها للجامع الازهر والمعاهد الاخرى بوجه عام ولو لم تخصص للتدريس ١٢٦ — للجنة أن تضع نموذج ترتيب الكتب التي ترى قضاها من تأليفها وتوضح مضامينها العامة وتنشرها للكافة لينسجوا على منوالها

ومجلس الازهر الاعلى أن يكلف اللجنة بوضع نماذج الكتب التي يرى تأليفها والنشر عنها

### الفصل الثالث

في مراقبة نظار الاوقاف ١٢٧ — لمجلس الادارة مراقبة نظار الاوقاف فيما هو مختص من ريسها للجامع الازهر والمعاهد الاخرى ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الاعلى ومجالس الادارة

## الباب التاسع

### أحكام عمومية

١٣٦ — العالم هومن بيده شهادة العالمية

وكذا كل من ثبت له هذا القالب قبل العمل بهذا القانون بالتطبيق لنصوص القوانين السابقة أو بالقدم

١٣٧ — تين أسماء العلماء المنوه عنهم في الفقرة الثانية من المادة السابقة في اللائحة الداخلية مع إضاح القوانين التي حازوا هذا القالب بناء على مادون فيها

١٣٨ — يجب أن تراعى شروط الواقفين في جميع مآثره بمجالس الإدارة ومجلس الأزهر الأعلى

١٣٩ — يضع مجلس الأزهر الأعلى لائحة لنظام إدارة المكاتب التحضيرية التابعة للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى والكتاتيب

وكذلك يضع اللائحة الداخلية العمومية للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى

١٤٠ — يضع مجلس إدارة الأزهر المنظمات الخصوصية لطلبة الأروقة والخارات وغيرهم ممن لهم منظمات أو قوانين خاصة بهم

ويجب على كل حال أن لا يخرج تلك المنظمات الخصوصية عما تجب مراعاته

للتصديق عليه بإرادة سنية

١٣١ — متى تقرر إبدال الجراية بتقود يستمر صرف ما يترتب منها شهريا طول السنة

## الفصل الرابع

في كساوى التشريف

١٣٢ — يضع مجلس الأزهر الأعلى الشروط اللازمة توفرها في العلماء لنيل كساوى التشريف العلمية ويصدر بذلك إرادة سنية

١٣٣ — تمنح كساوى التشريف للعلماء غير الموظفين في المصالح الأميرية بإرادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى بعد إقرار المجلس المذكور

وأما بالنسبة للموظفين في المصالح الأميرية فإن تقرير استحقاقهم لكساوى المذكورة ومنحها لهم يكون بناء على طلب رؤساء الدواوين التابعين لها بعد أخذ رأى شيخ الجامع الأزهر

١٣٤ — لا تمنح كساوة التشريف لغير العلماء الحائزين لشهادة العالمية ويستثنى من ذلك القضاة الشرعيون

١٣٥ — تهرى كساوى التشريف المظهرية ومنحها يكون بمحض إرادة الحضرة الفنية الخديوية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر



للمرتبات ولم ينل وظيفة من الوظائف  
بجامعة الازهر والمعاهد الاخرى بقي له  
مرتبه الى ان ينحل عنه

١٤٦ — للمرتبات الشهرية أو السنوية  
التي كان أصلها من مرتبات الازهر  
وخرجت منه بأوامر سابقة على أن تبقى  
في أعقاب أربابها تعود للآزهر متى مات  
واحد منهم بلا عقب

١٤٧ — تنظر مجالس الإدارة في  
شؤون أولاد العلماء الذين يقضون الآن  
مرتبات عن آبائهم فمن ثبت لها منهم أنه  
مشتغل بالعلم حتى الاشتغال أبقته على مرتبه  
الى أن يؤدي الامتحان طبقا لنصوص هذا  
القانون ومتى نال الشهادة ودخل في صف  
العلماء صار حكمه حكم حاملي الشهادات  
وقطع مرتبه

ومن لم يكن مشتغلا أو لم يكن مواظبا  
وطلب منه الاشتغال أو المواظبة ولم يشتغل  
قطعت مرتباته

ويراعى في ذلك كله أقصى السن المقرر  
للدراة

ويجب التصديق من مجلس الازهر  
الأعلى على مآثررة مجالس الإدارة فيما  
ذكر

١٤٨ — اذا مات أحد من أولاد  
العلماء الذين لهم مرتبات عن والدهم وترك  
أولادا فلا حق لهم في شيء مما كان مرتبا  
لايهم ولو كانوا مشتغلين بطلب العلم

في الجامع الأزهر من النظام العام بمقتضى  
هذا القانون

١٤١ — يقرر مجلس الازهر الاعلى  
ترتيب درجات المدرسين والموظفين  
وكيفية تعيينهم وترقيتهم وتصدر بذلك  
ارادة سنية

١٤٢ — تشمل اللائحة الداخلية  
لجامعة الازهر والمعاهد الأخرى على  
السيانات والقواعد اللازم مراعاتها في تنفيذ  
هذا القانون بما لا يخالف تضامن نصوصه

١٤٣ — على مشايخ أقسام الجامع  
الازهر ومشايخ المعاهد الأخرى أن يقدموا  
كل سنة لشيخ الجامع الازهر بصفته  
رئيس مجلس الأزهر الأعلى تقريرا بما  
وصل اليه ارتقاء التعليم المنوطة بهم ادارته  
ومتضمنا جميع ملاحظاتهم ومقترحاتهم المختصة  
بالنظام والتعليم والمدرسين وبقية الموظفين  
ويرفع شيخ الجامع الازهر الى الحضرة  
الفخيمة الخديوية تقريرا علما عن سير  
التعليم ودرجة ارتقائه في الجامع الازهر  
والمعاهد الأخرى

١٤٤ — ينظر مجلس الازهر الاعلى  
في كل تعديل يراد ادخله على هذا القانون  
قبل عرضه على مجلس النظار

### الباب العاشر

في الاحكام الوقية

### الفصل الاول

في أحكام وقية عامة

١٤٥ — من يده الآن شيء من

الفقه والتفسير والحديث ومصطلح الحديث  
والسيرة النبوية والاخلاق الدينية والتوحيد  
ثانياً — علوم اللغة وهي النحو والصرف  
والعربى والمصنفات والبيان والبدع  
والعروض والقافية والخط والاملاء  
والانشاء

ثالثاً — العلوم الرياضية وغيرها  
وهي المنطق وآداب البحث والحساب  
والجبر والجغرافيا والتاريخ ومبادئ  
الهندسة

١٥٣ — يخصص مجلس ادارة الجامع  
الازهر لكل سنة العلوم التي تدرس فيها  
والدرسين الذين يدرسونها ويضع جدولاً  
باوقات الدروس وعددها في كل يوم  
ويراعى في ذلك تخصيص أوسع الاوقات  
لتدريس العلوم الدينية وكذلك يرتب  
الطلبة في السنين باعتبار السنوات التي  
يكونون قضاها في طلب العلم الى وقت  
وجوب العمل بهذا القانون ويجوز له بناء  
على طلب يقدم من الطالب نفسه أن يضعه  
في سنة أدنى من السنة التي يجب وضعها  
طبقاً لهذه القاعدة

١٥٤ — بين مجلس الادارة من  
بين العلماء المدرسين بالجامع الازهر من  
يكل اليهم تقديس التدريس وانتظام الطلبة  
وله أن يفيهم من جميع الدروس المكلفين  
بها أو من بعضها

١٥٩ — يبطل تمييزخصصات الازهر  
من حيث المرتبات الى مال الحكومة ومال  
أوقاف ولا يكون هناك بعد الآن مرتب  
جديد لعالم يبقى كله أو بعضه لورثته الا  
ما يقرر بشأن ذلك في لائحة التقاعد  
النصوص عليها في المادة الثامنة عشرة بعد  
الثالثة من هذا القانون

١٥٠ — العلماء الذين لا تسمح لهم  
وظائفهم أو أوقافهم بالانقطاع لتدريس  
ويكون منوطاً بهم تدريس بعض العلوم  
مجاناً أو في مقابل مكافأة وقتية أو مستمرة  
يقرون على مام عليه بقدر الحاجة اليهم  
ولا يمين أحد منذ الآن بهذه الكيفية  
الا للضرورة القصوى وبشرط رضاء  
المصلحة التي يكون موظفاً فيها

### الفصل الثاني

في أحكام وقتية خاصة

١٥١ — استثناء من النصوص السابقة  
تطبق الاحكام الآتية على طلبة الجامع  
الازهر المنتسبين فيه وقت وجوب العمل  
بهذا القانون

١٥٢ — العلوم التي تدرس في الجامع  
الازهر للطلبة الموجودين به وقت وجوب  
العمل بهذا القانون ماعدا طالبي الانتساب  
في السنة الاولى الذين يقبلون بالتطبيق  
لنصوصه الآتية :

أولاً — العلوم الدينية وهي الفقه  
وحكمة التشريع والتوثيق الشرعية وأصول

الامتحان السنوى عشرون والصغرى  
اثنا عشر

وكل طالب لم ينل النهاية الصغرى  
في كل علم من علوم السنة يعتبر ساقطاً  
١٦١ — يترتب على سقوط الطالب

في الامتحان السنوى عدم الترخيص له  
بمحضور دروس السنة التالية

وعليه أن يؤدى الامتحان مرة ثانية  
في نهاية السنة الثانية فاذا لم ينتج أيضاً  
محى اسمه من سجلات الازهر

وان نجح جاز له تلقى دروس السنة  
التى تلى سنته

ولا يجوز أن يتكرر ذلك أكثر من  
ثلاث مرات لطلبة قسم شهادة الاهلية  
ولا أكثر من مرتين لطلبة قسم شهادة  
العالية

في امتحان الشهادات

١٦٢ — ينقسم امتحان الشهادات  
الى قسمين

القسم الأول يكون بعد مضي ثمان  
سنوات على الأقل واحدى عشرة سنة  
على الاكثر من وقت الانتساب بالجامع  
الازهر ويكون في الفقه والتوحيد والمبادئ  
والبيان والبدع والنحو والصرف وشيء  
من التفسير والحديث والسيرة النبوية والحساب  
والخط والاملاء والانشاء

والثانى بعد مضي اثنتى عشرة سنة على  
الأقل وسبع عشرة سنة على الاكثر من

وذلك بدون اخلال بوسائل المراقبة  
الأخرى

١٥٥ — على العلماء المعينين لمراقبة  
التدريس وانتظام سير الدروس أن يتعهدوا  
الطلبة وقت تلقيهم اياها وقدموا لمجلس  
الادارة في كل خمسة عشر يوماً تقريراً بما  
يتبين لهم من حالة التدريس وانتظام الدروس  
في أوقاتها وقيام المدرسين والطلبة بما هو  
واجب عليهم

١٥٦ — على مجلس الادارة أن  
يتخذ جميع الوسائل المؤدية الى ما يراه  
نافعاً للتدريس من الوسائل التى يشرعها  
المراقبون أو التى يستبطنها من تقاريرهم

١٥٧ — يخصص مبلغ في الميزانية  
لشراء ما يلزم من أدوات الدراسة والكتب  
لتصرف الى الطلبة الفقراء مجاناً

ولا يعطى لواحد منهم من الكتب  
الا ما هو مقرر تدريسه بحسب السنين

١٥٨ — تمتحن الطلبة في كل سنة  
بمعرفة أساسياتهم تحت ملاحظة المراقبين ومن  
يعينه مجلس الادارة لمساعدتهم في ذلك  
ويقدم كل مدرس كشفاً بنتيجة امتحان  
طلبة لشعبة الازهر

١٥٩ — يكون امتحان التلامذة  
السنوى في الكتب وفى المقادير المقرر  
تدريسها في السنة

١٦٠ — النهاية الكبرى لدرجات

على شهادة هذا القسم يحى اسمه من  
السجلات وتظهر مرتبته التي كانت له بمقتضى  
كونه متسببا

١٦٦ — طلبة الامتحان لنيل شهادة  
الاهلية والعلمية الذين آتموا دراسة السنة  
الرابعة عند وجوب العمل بهذا القانون  
يعافون من الامتحان في مواد الانشاء  
وآداب البحث وتعليم البلدان والتاريخ  
والهندسة والتوثيق الشرعية الا اذا  
رغبوا الامتحان على مقتضى ما هو منصوص  
عليه في هذه الاحكام الوقتية

وأما الطلبة الذين انتهت مدة دراستهم  
بالجامع الازهر والجامع الاحمدى قبل  
وجوب العمل بهذا القانون فيعافون أيضا  
من الحساب والجبر

ومن أدى الامتحان على مقتضى هذه  
الاحكام الوقتية يفضل على غيره

١٦٧ — تلغى القوانين والاوامر  
والارادات السنية المينة بالملحق الرفع  
بهذا القانون

١٦٨ — على رئيس مجلس نظارنا  
تنفيذ هذا القانون ويتم العمل بجميع  
نصوصه في أول السنة الدراسية المتداخلة  
في سنتي ١٣٢٩ — ١٣٣٠ (١٩١١)  
(١٩١٢)

التاريخ المذكور أيضا ويكون في جميع  
العلوم المينة في المادة الثانية والخمسين  
بعد المائة

والامتحان واجب على كل طالب قضى  
في الازهر احدى المدين المذكورين مع  
مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة السابعة  
والمادة الثالثة والخمسين بعد المائة

١٦٣ — من نجح في الامتحان  
المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة  
السابعة يعطى شهادة تسمى — شهادة  
الاهلية — وهي تؤهله لأن يستمر في  
الدراسة الى أن ينال شهادة العلمية مع  
مراعاة ما هو مدون في للمادتين الثانية  
والستين بعد المائة والسادسة والستين  
بعد المائة

وكذلك يكون أهلا لتعيين في الوظائف  
المنصوص عليها في المادة التاسعة والخمسين  
مع مراعاة نص المادة السادسة والستين  
بعد المائة

١٦٤ — من نجح في الامتحان التهاى  
ينال شهادة العلمية وتؤهله الشهادة المذكورة  
لما هو منصوص عليه في المادة الستين مع  
مراعاة نص المادة السادسة والستين بعد المائة  
١٦٥ — اذا أقام طالب أقصى المدة  
المحددة لأى قسم من القسمين المذكورين  
في المادة الثانية والستين بعد المائة ولم يحصل

## ملخص بقانونه الجامع الأزهر والمآهر الدينية العلمية الاسلامية

## النصوص الملغاة

ارادة سنية بافقا قانون التدريس	... .. ( ١٨٧٢ سنة ١٢٨٨ ( ٣ )	١٢٨٨ سنة القعدة ٢٣
قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر	... .. ( ١٨٨٥ ( ٢٤ )	١٣٠٢ سنة الثانياسة ٧
قرار من مجلس النظار يضبط اعداد اهل الجامع الأزهر والمروط المتبعة لى شأن التبعية وكيفية مايجرى لى ذلك	... .. ( ١٨٨٥ ( ١٥ )	١٣٠٣ سنة محرم ٦
أمر عال شامل لقانون امتحان التدريس	... .. ( ١٨٨٨ ( ١٩ )	١٣٠٥ سنة جمادى الأولى ٦
ارادة سنية بتشكيل مجلس ادارة الأزهر	... .. ( ١٨٩٥ ( ٣ )	١٣١٢ سنة رجب ٧
أمر كريم شامل لقانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر	... .. ( ١٨٩٥ ( ١٧ )	١٣١٢ سنة رجب ٢١
قانون صرف المرتبات بالجامع الأزهر	... .. ( ١٨٩٥ ( ٢٩ )	١٣١٣ سنة محرم ٦
قانون كسارى التعريف	... .. ( ١٨٩٦ ( ١ )	١٣١٣ سنة شعبان ١٧
قانون الجامع الأزهر	... .. ( ١٨٩٦ ( ١ )	١٣١٤ سنة محرم ٢٠
قانون الجامع الأزهر وماشاكله من المدارس العلمية الدينية الاسلامية	... .. ( ١٩٠٨ ( ٥ )	١٣٢٦ سنة صفر ٢
( قانون عمرة ١ سنة ١٩٠٨ )	... .. ( ١٩٠٩ ( ٢٠ )	١٣٢٧ سنة محرم ٢٢
ارادة سنية بإيقاف الصل مؤقلا لى الأزهر بالنظام الجديد والرجوع الى قوانين سنة ١٣١٢ وسنة ١٣١٤	... .. ( ١٩٠٩ ( ١٥ )	١٣٢٧ سنة شوال ٤
ارادة سنية بالموافقة على اعادة الصل معتققي قانون سنة ١٣٢٦ تدريجيا	... .. ( ١٩١٠ ( ٢٧ )	١٣٢٨ سنة رمضان ٢٣

فى السنة التى تتبدى من ١١ شوال سنة ١٣٢٨ هجرية

رسمنا بما هو آت

١ - كل مدرس أو موظف في الجامع الازهر أو في أحد المعاهد الدينية العلمية الاسلامية يشغل داخل الجامع الازهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها بالقاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات بما يكون من شأنه أن يفسد من أخلاق الطلبة أو يلهمهم عن طلب العلم أو يخل بالنظام العام أو يجرمة المساجد يحال على مجلس تأديب ويقاب بإحدى العقوبات الآتية

(١) الانذار

(٢) قطع المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما

(٣) الايقاف بلا مرتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر

(٤) خفض المرتب

(٥) التنزيل من درجة الى اقل دونها

(٦) الرفق

٢ - كل طالب علم منتسب للجامع الازهر أو لأحد المعاهد الدينية العلمية الاسلامية يشغل بشئ من الامور المذكورة في المادة الاولى من هذا القانون داخل الجامع الازهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها أو يكون له أي علاقة سياسية بأحد الاحزاب أو الجمعيات السياسية

قانونه نمرة ٣٩ لسنة ١٩٢٠

(١٧ أكتوبر)

خاص بالاحكام التأديبية في الجامع الازهر وفي المعاهد الدينية العلمية الاسلامية  
نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

ونظراً لان اشتغال طلبة المسلم والمدرسين والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم وتأدية واجباتهم مما يؤدي الى عدم قيام المعاهد بما هو مطلوب منها للعالم الاسلامي

ونظراً لان كثيراً ممن لا يشعرون بالواجب عليهم قد اندسوا بين طلبة المعاهد واتخذوا احترام هذه الامكنة الدينية وعدم اباحة التعرض لها ذريعة لالقاء بذور المشاغبات وبث الآراء الفاسدة في الازهار مما قد ينجم عنه اخلال بالامن العام

وبما أن مجلس الازهر الاعلى اقترح الاحكام الآتية تسمياً وتخصيلاً للمساءلة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ فبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى مجلس الوزراء

مطبوعات سياسية أو يرضها لبيع بالجامع  
الازهر أو بأحد المعاهد الدينية العلمية  
الاسلامية أو المساجد قضي مستغنى  
الاماكن المذكورة اخراجه فاذا امتنع  
وتعذر اخراجه كان لهم أن يستعينوا برجال  
الحفظ في اخراجه بالقوة

وهذا مع عدم الاخلال بتطبيق أحكام  
قانون العقوبات عند الاقتضاء

٦ — يؤلف مجلس تأديب المدرسين  
والموظفين والمهاء الذين ليسوا  
بمدرسين ولا بموظفين ولكنهم منتسبون  
للمعاهد الدينية العلمية الاسلامية وطلبة  
العلم في الجامع الازهر أو غيره من المعاهد  
من أعضاء مجلس أو لجنة ادارته وتكون  
الاحالة على مجلس التأديب من اختصاص  
شيخ الجامع الازهر أو شيخ المعهد الذي  
ينتمي اليه التهم ولشيخ الجامع الازهر  
بصفته رئيسا لمجلس الازهر الأعلى أن  
يأمر بأحالة أى مدرس أو موظف أو عالم  
غير موظف ولا مدرس منتسب للمعاهد  
الدينية العلمية الاسلامية أو طالب علم من  
المعاهد الاخرى على مجلس التأديب مباشرة  
إذا تبين له ما يقتضى ذلك

ولشيخ الجامع الازهر أو شيخ المعهد  
قبل أن يحيل التهم على مجلس التأديب أن  
يندب من موظفي المعاهد من يقوم بتحقيق  
التهمة وأخذ أقوال التهم والشهود وجمع الالفة  
٧ — يطن مجلس التأديب الى من

يحال على مجلس تأديب ويقاب بإحدى  
العقوبات الآتية

(١) الانذار

(٢) الحرمان من الامتحانات سنة

(٣) الطرد من الجامع الازهر أو المعهد

مدة لا تزيد عن سنتين

(٤) محو الاسم نهائيا

٣ — كل عالم منتسب للازهر أو  
أحد المعاهد الدينية العلمية الاسلامية ولكنه  
غير داخل في سلك المدرسين أو الموظفين  
وقع منه داخل الازهر أو المعهد أو  
خارجهما أمر من الامور المنصوص عليها في  
المادتين السابقتين يقاب بقطع الانتساب  
أو الحرمان من التوظيف في الوظائف  
الدينية ووظائف التدريس في المعاهد  
أو المساجد

٤ — كل مدرس أو موظف أو طالب  
علم بالجامع الازهر أو أحد المعاهد الدينية  
العلمية الاسلامية أو عالم غير موظف ولا  
مدرس ولكنهم منتسب للازهر أو لأحد  
المعاهد الدينية العلمية الاسلامية يثبت عليه  
أى اشتراك في عمل من الاعمال الواردة  
في المادتين الاولى والثانية يقاب بإحدى  
العقوبات المذكورة في المواد الاولى  
والثانية والثالثة

٥ — كل من يلقي من غير الطلبة  
والمدرسين والموظفين خطبا أو محاضرات  
سياسية أو يقوم بتوزيع منشورات أو

سوى الرئيس العدد الذى يمكن منه انعقاد مجلس الازهر الاعلى أو مجالس الادارة أو لجان الادارة طبقاً لنصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ والقوانين المعدلة له ١٣ - يفصل مجلس الازهر الاعلى فيما يستحقه المحكوم عليه من المعاش أو المكافأة وله أن يحرمه منها كلها أو بعضها

١٤ - المحاكمة التأديبية لا تمنع من المحاكمة الجنائية متى كان هناك وجه لذلك

١٥ - على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والحفانية والوقاف تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

ارادة سنية رقم ٨٢ سنة ١٩٢٠

(٢٤ اكتوبر)

عن لائحة كما التشريف العلمية  
حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر  
شيخ الجامع الازهر ورئيس مجلسه الاعلى  
بصد الاطلاع على الفصل الرابع من  
الباب الثامن من القانون رقم ١٠ لسنة  
١٩١١ لتلخيص بالجامع الازهر والمعاهد  
الدينية العلمية الاسلامية والاطلاع على  
لائحة كما التشريف العلمية التى وضعا

أقيمت عليه الدعوى موضوع التهمة  
الموجهة اليه وبكفته قبل انعقاد الجلسة  
بخمسة أيام على الاقل بالحضور أمام المجلس  
ليدافع عن نفسه شفها ويجوز للمجلس  
أن يرخص له بالانقطاع كتابة

٨ - لشيخ الجامع الازهر بصفته  
رئيساً لمجلس الازهر الاعلى الحق في  
ايقاف من تمام عليه دعوى تأديبية عن  
تأدية وظيفته حتى يحكم في الدعوى

٩ - يجوز للمدرسين والموظفين  
دون غيرهم أن يستأقوا الاحكام الصادرة  
عليهم من مجالس التأديب فيما عدا عقوبتي  
الانذار وقطع الرتب مدة لا تزيد عن  
الحصة عشر يوماً

ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيساً  
لمجلس الازهر الاعلى أن يستأق الاحكام  
الصادرة من مجالس التأديب

١٠ - يجوز لمجلس التأديب ابتدائياً  
كلان أو استثنائياً أن يأمر بأجراء أى  
تحقيق يقتضيه الحال سواء أكان ذلك بنفسه  
أم بواسطة من يتدبر من أعضائه لهذا الغرض  
١١ - تستأق الاحكام الصادرة

من مجالس التأديب أمام مجلس الازهر  
الاعلى ويتبع في شأنها القواعد والمواعيد  
المبينة في الفصل الثانى من الباب السادس  
من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١

١٢ - تكون مداوالات مجالس  
التأديب صحيحة متى حضر من الاعضاء



أقلها عشر سنوات . وأن يكون مدرسا من الدرجة الاولى

ثانيا — أن يكون معروفا بالاعتدال على ما يسهل اليه في تدريسه من علوم القسم العالي . ممتازا بحسن أسلوبه في التعليم . ثالثا — أن يكون مشهورا بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يثني سمته وكذلك يجوز منحها لرؤساء المحاكم الشرعية ونوابها وللموظفين من العلماء بالمصالح الاميرية الذين أمضوا في وظائفهم اثنتي عشرة سنة وكان مرتب الواحد منهم أربعين جنيها مشاهرة على الأقل وكانوا مشهورين بالورع والتقوى وليس في ماضيهم ما يثني سمعتهم

٤ — يشترط في استحقاق كسوة التشریف من الدرجة الثالثة :

أولا — أن يكون المرشح لها قد أمضى ثمان سنوات على الأقل في وظائف التدريس بالمعاهد

ثانيا — أن يكون معروفا بالكفاءة ممتازا بحسن أسلوبه في التعليم

ثالثا — أن يكون مشهورا بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يثني سمته ويجوز منحها للموظفين من العلماء بالمصالح الاميرية الذين أمضوا في وظائفهم ثمان سنوات على الأقل وكان مرتب الواحد منهم أكثر من ثلاثين جنيها مشاهرة وكانوا مشهورين بالورع والتقوى

مجلس الازهر الاعلى بجلسته المنعقدة في ٩ صفر سنة ١٣٣٩ ( ٢١ ) أكتوبر سنة ١٩٢٠ ) والتي رفعت اليها مع مسكينة فضيلتكم الواردة لديواننا العالي السلطاني المؤرخة في ٢٣ أكتوبر الجاري رقم ٩١٧ قد وافق ارادتنا السلية اعتماد العمل بتلك اللائحة المشتملة على عشر مواد . وأصدرنا أمرنا هذا بذلك واللائحة مرفقة به للاجراء على مقتضاه

١ — ينحصر عدد كما التشریف العلمية في مائة وخمسين كسوة تنقسم الى ثلاث درجات : أولى . وثانية . وثالثة للأولى أربعون وللثانية خمسون وللثالثة ستون

٢ — يشترط فيمن يستحق كسوة التشریف من الدرجة الاولى :

أن يكون من هيئة كبار العلماء أو أن تتوفر فيه الشروط التي تؤهله للدخول ضمن تلك الهيئة كما هو مدون بالمادة ( ١٠٧ ) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠

٣ — يشترط في استحقاق كسوة التشریف من الدرجة الثانية :

أولا — أن يكون المرشح لها قد أمضى في وظائف التدريس بالمعاهد مدة

كانت من الكسا الموجهة العلماء بالمعاهد الدينية

أما اذا كانت من الكسا الموجهة لأحد العلماء الموظفين بالمصالح الاميرية فيلتبس توجيهها الوزير ذو الشأن بعد أخذ رأي شيخ الجامع الازهر

٩ - - تمنح كسوة التشریف العلمية من أية درجة كانت لمن يكون موظفاً من العلماء بالخاصة السلطانية أو بمجة أخرى بمضى الارادة السنية متى توفرت فيهم الشروط المقررة بالمواد السابقة لأحراز تلك الكسوة . ويخطر شيخ الجامع الازهر توجيهها

١٠ - - تمنح الكسا العلمية من جوخ بنفسجي غامق مطرزة بالقصب الاصفر على حسب الطراز المعتبر الآن لكل درجة ماعدا شريط العمامة فيستغنى عنه

ارادة - في رقم ٢١ سنة ١٩٢١

( ١٠ مارس )

بالتمديد على لائحة التقاعد للعلماء والموظفين بالازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

حقرة صاحب التفضيلة الأستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر ورئيس مجله الاعلى بعد الاطلاع على لائحة التقاعد للعلماء

وليس في ماضيهم ما يثبت سمعتهم ٥ - - اذا لم يكن المستحق قد أمضى

في وظائف التدريس المدة المقررة لاستحقاقه وكان له مدة توفف بالمعاهد الدينية أو المحاكم الشرعية أو المصالح الاميرية فان هذه المدة تضم لأكال المدة المقررة لنيل كسوة التشریف التي يستحقها من أى درجة كانت

٦ - - الوظائف التي يشغلها شيوخ المعاهد والوكلاء ومشايخ الاقسام المفتشون والمراقبون وكذلك السكرتير العام لمجلس الازهر الاعلى والمعاهد الدينية تعتبر كوظائف التدريس . فالقائمون بها يستحقون الكسا اذا توفرت فيهم المدة المعتبرة لكل درجة . بشرط أن يكون لهم من المنزلة العلمية وحسن ادارة التعليم ما يناسب تلك الدرجات

٧ - - لا تمنح كسوة التشریف من درجة الا لمن نال الدرجة التي قبلها وكان قد مضى على نيله لها أربع سنوات على الأقل . ويستثنى من ذلك من ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء وشيوخ المعاهد ومن تقضى مراكزهم باستحقاقهم نيل كسوة التشریف من الدرجة الثانية أو الاولى

٨ - - الكسا التي تتحل من أى درجة يكون التماس توجيهها من شيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الاعلى بعد اقرار المجلس المذكور اذا

الحالتين المنصوص عليهما في المادة الأولى بقرار من مجلس الأزهر الأعلى بناء على طلب مجلس إدارة المعهد أو الجهة التابع لها العالم المدرس أو العالم للموظف المتقضى إحالته على التقاعد .

٤ — لا تكون الإحالة على التقاعد

للمرض أو العاهة إلا بعد الكشف على العالم المدرس أو الموظف بواسطة قومنسون الحكومة الطبي وتحريره عدم كونه لائقا .

٥ — إذا بلغ المدرس أو للموظف

من العلماء سبعين سنة وكان صحيح البنية قادرا على التعليم والتفهم أو على أداء الوظيفة المكلف بها فلمجلس الأعلى أن يقرر بقاءه في التدريس أو الوظيفة بناء على طلبه وموافقة مجلس الإدارة أو الجهة التابع لها لمدة خمس سنوات .

ويستثنى من حكم هذه المادة- والتي قبلها شيخ الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء فاتهم يقولون في وظائفهم ما داموا قادرين على أداء العمل المكلفين به .

وتحرير القدرة على أداء العمل وعدمها منوط بجنة هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في المادة ١١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ويرفع قرارها في ذلك الى المجلس الأعلى لتقرير ما يراه .

٦ — لا يستحق مرتب التقاعد الا

من قضى في خدمة المعهد مدة أقلها خمس عشرة سنة فإن لم يكن قد قضى في الخدمة

المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية التي وضعها مجلس الأزهر الأعلى بمجلسه المنعقدة في ٢٩ جادى الثانية سنة ١٣٣٩ ( مارس سنة ١٩٢١ ) تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ١١٨ من القانون عمرة ١٠ لسنة ١٩١١ والتي رقت البناء مع مكاتب فضيلتكم الواردة لديواتنا العالي السلطاني المؤرخة في ٩ مارس الحاضر رقم ١٥١٥

قد وافق ارادتنا السنية اعتماد العمل بتلك اللائحة المشتملة على اثنتين وعشرين مادة وأصدرنا أمرا هذا لفصيلتكم بذلك واللائحة مرفوقة به للاجراء على مقتضاه .

لائحة التقاعد للعلماء

المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

١ — يحال على التقاعد :

أولا — من بلغ من المرسعين سنة شمسية

ثانيا — من صار غير لائق للتدريس من المدرسين ولأداء الوظيفة المكلف بها من العلماء الموظفين بحسب مقتضيات النظام لمرض أو عاهة .

٢ — للمجلس الأعلى بناء على طلب الرئيس الحق في إحالة أى مدرس أو موظف على التقاعد اذا رأى وجها لذلك في أى وقت شاء .

٣ — تكون الإحالة على التقاعد في

١١ — يعتمد في تقدير سن المدرسين والموظفين على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد . وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالإسكندرية .

١٢ — يجوز لشيخ الجامع الأزهر أن يطلب إحالته على التقاعد متى شاء . ويستحق حيثنذ معاشه طبقا للاحكام السابقة .

ويجوز للمدرس أو الموظف أن يطلب إحالته على التقاعد أيضا عند بلوغه سن الستين ،

١٣ — من يرفت من خدمة المعاهد بسبب انفاء الوظيفة أو الوفر له الحق في المعاش أو المكافأة ،

١٤ — اذا صدر على أحد المتقاعدين حكم في جنابة أو في جنحة تزوير أو اختلاس أو نصب أو خيانة أمانة أو ارتكب ما يوجب وقته لو كان مدرسا أو موظفا يرفع أمره الى المجلس الأعلى لينظر في اسقاط حقه في مرتب التقاعد كله أو بعضه .

١٥ — اذا توفى العالم يسطى نصف معاشه أو نصف ما كان يستحقه من المعاش لو تقاعد في يوم وقته لزوجته وأولاده

خمس عشرة سنة أعطى مكافأة .

٧ — اذا كانت مدة الخدمة خمس عشرة سنة يعطى للمدرس أو الموظف معاشا يعادل ربع مرتبه الاخير ويضاف الى ذلك جزء واحد من أربعين جزءا من مرتبه الاخير عن كل سنة بعد الخامسة عشرة .

ومع ذلك لا يجوز أن يتجاوز مرتب المتقاعد ستمائة جنيه في السنة .

٨ — لا يقل معاش شيخ الجامع الأزهر عن سبعمائة جنيه في السنة ولا يتجاوز في أى حال من الاحوال تسعمائة جنيه في السنة بضرط أن يكون قد قضى عشرين سنة في خدمة المعاهد وأن يكون مضى عليه في منصب المشيخة سنتان على الأقل

٩ — اذا كانت مدة الخدمة أقل من خمس عشرة سنة يعطى للمدرس أو الموظف مكافأة باعتبار مرتب شهر واحد من مرتبه الاخير عن كل سنة من السنوات السبع الأولى . وباعتبار مرتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية . وباعتبار مرتب ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة .

١٠ — تحسب مدة الخدمة بالستين الشمسية . ويصرف النظر عن كسور السنة التي تكون أقل من تسعة شهور . أما اذا كانت تسعة شهور أو أكثر فتحتب سنة كاملة .

القصر وهم بينهم كما يأتي :

الربيع للزوجة أو الزوجات ان تمددن  
وبالباقي لاولاده المذكورين آتياً للذكر  
ضعف الانثى وان كان الاولاد ذكوراً  
قط أو اثناً فقط قسم الباقي بالسوية بينهم  
فاذا لم تكن زوجة فهم نصف المعاش  
المذكورين الاولاد للموضحين آتياً

١٦ — اذا توفي العالم المدرس أو  
الموظف قبل أن يستحق راتب التقاعد  
تمطى المكافأة التي كان يستحقها لزوجته  
أو زوجاته وأولاده القصر وتقسم بينهم  
بالطريقة المبينة آتياً في حالة المعاش

١٧ — لا يعطى المعاش أو المكافأة  
في الاحوال الآتية .

(أولاً) اذا تزوجت الزوجة أو البنت  
(ثانياً) اذا بلغ الولد الذكر ثمانى

عشرة سنة

١٨ — الحد الاقصى لمعاش زوجة  
وأولاد المتوفى من المعاش هو ثلثائة جنيه  
فى السنة

١٩ — يستقطع من مرتبات العلماء  
الذين يقبلون المعاملة طبقاً لهذه اللائحة  
خمس فى المائتين مرتباتهم

٢٠ — تسرى هذه اللائحة على من  
يجل المعاملة بها من العلماء الموظفين  
والمدرسين بالأزهر والمعاهد الدينية

العلمية الاسلامية عن مدة خدمتهم السابقة  
بالمعاهد بشرط أن يدفعوا خمسة فى المائة  
عن هذه المدة بحسب مرتباتهم السابقة

٢١ — الكتبة غير العلماء الموظفين  
بالمعاهد الدينية والادارة العامة لها يشترطون  
بحسب القواعد التي قررها مجلس الاوقاف  
الاعلى فى ١٩ مارس سنة ١٩١١  
وياملون بقانون معاشات وزارة الاوقاف  
ويدفون خمسة فى المائة عن مدد خدمتهم  
وبحسب مرتباتهم السابقة

٢٢ — يجعل المال المتوفر من  
ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩٢٠ بالفا  
ما يبلغ بمثابة احتياطي للمعاش تنفيذاً لهذه  
اللائحة

ارادة سنية رقم ٦٤ سنة ١٩٢١

( ١٤ اغسطس )

بشأن قواعد انتخاب

وتعيين المدرسين بالجامع الأزهر  
والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر  
شيخ الجامع الأزهر ورئيس مجلسه  
الأعلى

١ - ينتخب للتدريس من العلماء المتخرجين من الأزهر أو أحد المعاهد الدينية الإسلامية غير الموظفين . ولا ينتخب من غير العلماء ولا من العلماء الموظفين الذين لا تسمح لهم وظائفهم أو أوقاتهم بالانقطاع للتدريس الا عند الضرورة القصوى سواء أكان مجانيا أم بالمكافأة .

أما العلماء الموظفون الذين تسمح لهم وظائفهم بالمواظبة على القيام بما يعهد اليهم فيه من درس أو أكثر فيسوغ ، عند الحاجة ، أن يناط بهم تدريس بعض العلوم بالمكافأة بشرط رضا المصلحة التي هم تابعون لها .

ويراعى ذلك في كل موظف ينتخب للتدريس .

٢ - يشترط فيمن ينتخب للتدريس ما يأتي :

(أولا) (١) أن يكون خاليا من الأمراض المعدية والمهات المانعة من القيام بأعمال التدريس ويحدد مجلس الأزهر الاعلى قوة الابصار الضرورية لتدريس العلوم المختلفة .

ولا يمنع كف البصر من قيام المكفوفين بتدريس العلوم التي يحرر المجلس المذكور أمكان قيامهم بتدريسها .

بعد الاطلاع على المادة ١٤١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، وعلى الارادة السنية الصادرة بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٣٢٩ ( ٢٣ يولييه سنة ١٩١١ ) رقم ٧ بترتيب درجات المدرسين والموظفين بالجامع الازهر والمعاهد الدينية الأخرى وكيفية انتخاب وتعيين المدرسين بها ،

وحيث كان من أجل رغباتنا عرقية شؤون التعليم في تلك المعاهد والتدرج بها الى المكانة اللائقة بشرف العلم وأهله ، فبعد الاطلاع على قواعد انتخاب وتعيين المدرسين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية التي وضعها مجلس الازهر الأعلى ورفضت البناء مع مكتبة فضيلتكم الواردة لديواتنا العالي السلطاني المؤرخة في ١٢ أغسطس الحاضر رقم ٤٣٦ .

قد وافق ارادتنا السنية اعتماد العمل بتلك القواعد المشتملة على المواد الست مرفوقة . وأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم بذلك للاجراء على مقتضاه

قواعد انتخاب وتعيين المدرسين بالجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية

والاوراق . وعلى رئاسة مجلس الأزهر الأعلى أن تحيل المنتخبين الى قوسيون الحكومة الطبي بالقاهرة أو الاسكندرية لفحص حالهم الصحية لمعرفة كونهم لاثنين حسب الفقرة الأولى من المادة الثانية أو غير لاثنتين .

٥ — عين المنتخب تحت التجربة لمدة سنة . ويجوز اطالة مدة التجربة سنة أخرى بقرار من مجلس الأزهر الأعلى وبعد أن يعفى للمدرس مدة التجربة يقدم مجلس أو لجنة ادارة المعهد للمعين هو به تقريراً الى مجلس الأزهر الأعلى متضمناً ما رآه فيه أثناء مدة التجربة من جهة حسن أخلاقه واجادة تعليمه ومواظبته ليصدر المجلس قراره بتعيينه نهائياً أو بفضله .

٦ — اذا احتاج معهد من المعاهد الدينية الاسلامية الى مدرس في علم من العلوم الحديثة فلا بد في انتخابه من امتحان المسابقة اذا لم يكن معه شهادة عليا في الفن المطلوب . ويكون امتحانه بمركز الادارة العامة للمعاهد الدينية الاسلامية امام لجنة يؤلفها مجلس الأزهر الأعلى . وبعد اجراء الامتحان ترسل النتيجة الى المعهد المطلوب تعيين مدرس به لينتخب مجلس أو لجنة ادارته الأول

( ثانيا ) ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ولا تزيد على خمسين سنة بمقتضى شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها ، ( ثالثا ) أن يكون في سيرته الشخصية قدوة حسنة وألا يكون قد صدر عليه حكم يخل بالشرف أو الدين . وأن يكون له قفزة على أداء ثلاث حصص في كل يوم على الطريقة النظامية ،

( رابعا ) أن تكون درجة امتحانه الأولى أو الثانية . وقدم أصحاب الدرجة الاولى على أصحاب الدرجة الثانية . أو يكون ترتيبه لا يتجاوز العاشر في المتخرجين معه . ويراعى في التعيين الترتيب . وعند التساوى يرجح الاقدم في التخرج . وقدم أصحاب الدرجة الاولى أو الثانية على أصحاب الترتيب .

٣ — تعلن ادارة المعاهد الدينية الاسلامية عن الوظائف الخالية في ثلاث جرائد كثيرة التداول من الصحف المحلية لمدة لا تقل عن شهر . وتقدم الطلبات الى شيخ المعهد الذى توجده الوظيفة .

٤ — بعد مضي الأجل المحدود لقبول الطلبات تدم الأوراق الى مجلس أو لجنة ادارة المعهد المطلوب له المدرس لاختيار من تتوفر فيهم الشروط طبقاً للمواد السابقة ثم ترفع النتيجة الى مجلس الأزهر الأعلى مراقبة لجميع الطلبات

الازهر الاعلى دون غيره قل للموظفين  
والمدرسين والمراقبين بالمعاهد الدينية  
العلمية الاسلامية من معهد الى آخر

٢ — لمجلس أو لجنة ادارة كل معهد  
من المعاهد الدينية العلمية الاسلامية أن  
يطلب الى مجلس الازهر الاعلى هل أى  
موظف أو مدرس أو مراقب داخل فى  
دائرته من معيظه مع بيان الاسباب التى  
تدعو الى ذلك

٣ — للموظف أو المدرس أو المراقب  
الذى يقرر نقله ولا يقوم بتنفيذ قرار  
النقل من غير عذر مقبول ومضى على ذلك  
خسة عشر يوما من تاريخ علمه بقرار  
النقل يرفع أمره الى مجلس الازهر الاعلى  
والمجلس المذكور أن يعتبر امتناعه بمثابة  
استقالة منه

٤ — يستثنى من أحكام هذا القانون  
الموظفون بالمعاهد الدينية العلمية الاسلامية  
للمينون بارادة سنية والمدرسون الذين  
م من هيئة كبار العلماء والسكرتير العام  
للمعاهد الدينية ومشايج الاقسام بالازهر  
٥ — يلغى من قانون ولوائح الجامع  
الازهر والمعاهد الدينية العلمية  
الاسلامية ما يخالف حكما من أحكام هذا  
القانون

٦ — على رئيس مجلس الوزراء  
تنفيذ هذا القانون

فالأول من التاجين . وعند التساوى  
يرجح الأقدم فى التخرج ثم تعرض  
الأوراق على مجلس الازهر الاعلى  
ليصدق على تعيين المنتخب بالمكافأة التى  
يقررها له . مع مراعاة الفقرات الثلاث  
من المادة الثانية .

### قانونه نمرة ٢٣ لسنة ١٩٢١

( ١٣ سبتمبر )

بتعديل قانون الازهر والمعاهد  
الدينية العلمية الاسلامية فيما يتعلق  
بنقل الموظفين والمدرسين والمراقبين

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠  
لسنة ١٩١٩ الخامس بالجامع الازهر والمعاهد  
الدينية العلمية الاسلامية

ونظراً لما لوحظ من أن تعدد الهيئات  
التي تتولى أمر نقل الموظفين والمدرسين  
والمراقبين بالمعاهد الدينية العلمية الاسلامية  
كما يترتب عليه اربك فى ادارة تلك المعاهد  
من هذه الوجهة

فبناء على ما عرضه علينا رئيس  
مجلس الوزراء . وموافقة رأى المجلس  
المذكور ،

وبعد أخذ رأى مجلس الازهر الاعلى  
رسمنا بما هو آت :

١ — يكون من اختصاص مجلس



جدول الأعمال مع مذكرات عن المسائل للمروضة .

٣ — لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره ستة من الأعضاء سوى الرئيس .

٤ — ينتخب المجلس واحدا أو أكثر من أعضائه ليقوم بوظيفة مقرر لأعمال الجلسات .

٥ — على العضو المقرر أن يقدم الى المجلس تقريرا شفويا أو كتابيا عن كل مسألة من المسائل الهامة للمروضة ويقدم الى الأعضاء الايضاحات والبيانات التي يطلبونها أثناء المناقشة .

٦ — تحصل المناقشة في كل مسألة على حدة . وبأذن الرئيس بالكلام لأول طالب . ثم لمن يليه في الطلب بالترتيب . ولئن تكلم أن يقدم باذن من الرئيس ايضاحا أو بيانا لكلامه السابق الى أن يستوفى بحث المسألة فيعلن الرئيس انتهاء المناقشة .

٧ — تؤخذ الآراء بمراعة الترتيب الآتي بعد :

(١) رؤساء المذاهب « شيوخها » ويبدأ بأقلهم أقدمية في التصين في رئاسة مبناهم ؛

(٢) شيخ معهد طنطا ،

أمر كريم رقم ٨٧ لسنة ١٩٢١

(٥ ديسمبر)

بالتصديق على اللائحة الداخلية لمجلس الأزهر الأعلى

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ورئيس مجلسه الأعلى بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمهاد الدينية العلمية الاسلامية . وعلى اللائحة التي وضعها مجلس الأزهر الأعلى لاجراءاته الداخلية ووردت لديواته العالي السلطاني مع كتاب فضيلتكم المؤرخ في ٣ ديسمبر الحاضر رقم ٨٨٦ قد وافق ارادتنا السنية التصديق على تلك اللائحة المشتملة على سبع عشرة مادة والمرسلة مع هذا . وأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم لتنفيذ مقتضاه .

اللائحة الداخلية لمجلس الأزهر الأعلى

١ — يعقد مجلس الأزهر الأعلى بدعوة من رئيسه أو من يقوم مقامه من فيها زمان انعقاده ومكانه .

٢ — ترسل الدعوة الى الأعضاء قبل الجلسة بمدة أقلها ثمان وأربعون ساعة ماعدا الاحوال المستعجلة ويراقبها

وعلى هذه اللجنة أن تقدم تقريرها بنتيجة بحثها الى المجلس في الموعد الذى يحدده لذلك موقعا عليه من رئيس اللجنة وأعضائها .

١٠ — يكفى لصحة انعقاد اللجنة حضور أكثر من نصف أعضائها .

١١ — تعين كل لجنة عضوا مقررا لأعمالها أمام المجلس .

أحكام عامة

١٢ — على سكرتير المجلس أن يهينء جميع الاوراق والملفات الخاصة

بالمسائل المروضة على المجلس ليتسنى لكل من الاعضاء الرجوع اليها أثناء المداولة .

١٣ — لسكل من الأعضاء أن يطلب من الرئيس تكليف السكرتير بتلاوة

آية ورقة من الاوراق الخاصة بالمسائل المروضة على المجلس أو تكليفه باحضار

آية ورقة من الاوراق التى تكون ذات علاقة بتلك المسائل .

١٤ — تدون أعمال كل جلسة في محضر يقوم بتحريره سكرتير المجلس ومن يختاره من كتبة السكرتارية لمساعدته .

ويخصيه الرئيس والسكرتير .

وتجلى هذا المحضر في الجلسة التالية للتصديق عليه بعد تصحيح ما يقع فيه من

إلخاأ وكذلك تدون أعمال كل لجنة في محضر يقوم بتحريره كاتب من كتبة

السكرتارية ويخصيه رئيسها والكاتب .

(٣) شيخ معهد الاسكندرية .

(٤) المدير العام للمعاهد الدينية العلمية الاسلامية .

(٥) الأعضاء الذين هم من غير المعاهد الدينية حسب أقدميتهم ودرجاتهم ووظائفهم . فان كانوا من غير الموظفين

فلى حسب نظام أسبقية الدرجات وراعى البدء بأقدمهم أقدمية أو أسبقية .

(٦) وزير الأوقاف أو من يقوم مقامه .

(٧) شيخ السادة الخنقية بصفته نائبا للرئيس .

ويكون الرئيس آخر من يبدى رأيه ولا يجوز الامساك عن رأى .

٨ — يصدر المجلس قراره بأغلبية الآراء المطلقة . وان استوى الفريقان

فالأرجحية للفريق الذى فيه الرئيس ، وإذا تشعبت الآراء لاكثر من رأيين

فالفريق الأقل عددا أو الفريق الذى من ضمنه الضو الأقل أسبقية حسب

الترتيب الواضح فى المادة السابقة ينضم الى أحد الرأيين الصادرين من الاكثر عددا

أو أسبقية .

ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزما بالانضمام الا بعد أخذ الآراء مرة ثانية .

٩ — للمجلس أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو لجانا لبحث الموضوعات

التي ترفع اليه أو يقترحها بعض الاعضاء

النوع الرابع — التوحيد والمنطق  
النوع الخامس — النحو والوضع  
والصرف

النوع السادس — علوم البلاغة  
وآداب اللغة

النوع السابع — التاريخ الاسلامي  
الاخلاق الدينية، طرق الوعظ والارشاد

النوع الثامن — القضاء الشرعي  
ومجلس الازهر الأعلى أن يعدل  
في هذه الأنواع ماعدا النوع الاخير منها  
اذا اقتضت المصلحة ذلك

٢ — مدة التعليم في هذا القسم أربع  
سنتين ولا يقصر للطلاب اعادة الدروس فيه  
أكثر من سنتين . ولا يجوز أن يجمع  
بين نوعين من هذه الأنواع في هذه المدة  
٣ — يشترط قبول الطالب في  
هذا القسم أن يكون حائزاً لمهادة  
المالية .

٤ — يقوم بالتدريس في هذا القسم  
هيئة كبار العلماء كل فيما حقوق فيه  
وكنذلك العلماء المعروفون بالفوق في  
تلك العلوم

٥ — امتحان النقل في هذا القسم  
من سنة الى أخرى يكون تحريراً وشفوياً  
بطريق التعيين في كل المقرر على السنة  
الحاصل فيها الامتحان . والامتحان النهائي  
يكون شفوياً بطريق التعيين في جميع  
المقرر للقسم . وتحريراً وشفوياً في مقرر

قانونه ثمة ٣٣ لسنة ١٩٢٣

(٢٦ اغسطس)

بانشاء قسم للتخصص في

الجامع الازهر

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠

لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الازهر

والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

ونظراً لضرورة ايجاد قسم بالازهر

الشريف يدخله الطالب بعد نيل شهادة

المالية للتخصص في فرع من الفروع

الدينية أو الفوقية مع وضع ما يقتضيه تنظيم

هذه الدراسة التخصصية من القواعد

والاحكام

وبناء على ما عرضه علينا رئيس

مجلس الوزراء ، وموافقة رأى مجلس

الوزراء

وبعد أخذ رأى مجلس الازهر الأعلى

رسمنا بما هو آت

١ — ينشأ قسم من الازهر للتخصص

في الأنواع الآتية

النوع الاول — الفقه مع حكمة

التفريع . أصول الفقه

النوع الثاني — التفسير

النوع الثالث — الحديث ومصطلح

الحديث

- ١٠ — يختص مجلس الادارة بما يأتي :
- (١) انتخاب المدرسين وتوزيع الدروس عليهم وتعيين المحصلين الى يقومون بها وزمانها ومكانها .
- (٢) وضع المناهج وانتخاب الكتب
- (٣) تقرير الاعانات الشهرية التي تعطى للطلبة .
- (٤) تعيين المرشحين .
- (٥) النظر في كل ما من شأنه ترقية الدراسة العليا بالازهر من طريق التخصص في بعض العلوم .
- وتصدر قرارات مجلس الادارة بغالبية الآراء وتصبح واجبة التنفيذ بمصادقة مجلس الازهر الاعلى
- ١١ — يسرى على هذا القسم جميع القوانين التي تسرى على المعاهد الدينية مما لم يرد حكمه بهذا القانون . ويعامل طلبته معاملة العلماء المدرسين فيما يختص بالجزاءات والعقوبات التأديبية .
- ١٢ — يكون التخصص في غير القضاء الشرعي بالجامع الأزهر . وفي القضاء الشرعي بمدرسة القضاء الشرعي . ويكون للتخصص في القضاء الشرعي قانون خاص يصدر بمرسوم ملكي .
- ١٣ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون . ويعمل به في بدء السنة للتدخل في سنتي ١٣٤١ — ١٣٤٢ هـ ( ١٩٢٣ — ١٩٢٤ م )

السنة الأخيرة . ويجب على طالب الامتحان النهائي تقديم رسالة في مطلب من علم من العلوم التي تخصص فيها تهرما لجنة الامتحان .

٦ — يضع مجلس الازهر الأعلى الشروط اللازمة لنجاح طلاب هذا القسم في الامتحانات ونظام ترتيب التاجين . ويعين لجان امتحان النقل ولجان الامتحان النهائي . ويصين أيضا من تمهد اليه مراقبة الامتحانين .

٧ — يصدر بمصادقة التخصص براءة ملكية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر رئيس مجلسه الأعلى .

٨ — الحائزون لمصادقة التخصص يكونون أهلا لما تؤهل له شهادة العالمية ويقدمون على غيرهم في وظائف التدريس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفي الانتخاب لهيئة كبار العلماء اذا توفرت فيهم شروطه .

٩ — يكون لهذا القسم رئيس ينتخبه مجلس الأزهر الأعلى ويصين بإرادة سنية .

ويكون له أيضا مجلس إدارة يتألف تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر أو من يقوم مقامه . وبمضوية أربعة ممن لهم دراية بوسائل التعليم الأعلى ينتخبهم مجلس الأزهر الأعلى من هيئة كبار العلماء ومن العلماء للشوقين . ويسنون بإرادة سنية .

## قانونه نمرة ٣٤ لسنة ١٩٢٣

(٢٦ أغسطس)

بوضع نظام جديد لمدرسة  
القضاء الشرعي وإنشاء شهادة  
تخصص في الشريعة الإسلامية

نحن ملك مصر

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة  
١٩٠٧ الصادر بإنشاء مدرسة القضاء  
الشرعي .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١  
الصادر بشأن الجامع الأزهر والمعهد  
الدينية العلمية الإسلامية

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١٦  
القاضي بالحقاق مدرسة القضاء الشرعي  
بوزارة الحفانية .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٦  
المعدل للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٧ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسنا بما هو آت

١ (١) تكون مدرسة القضاء الشرعي  
قسما من الجامعة الأزهرية الكبرى وبهذا  
الاعتبار تكون تحت إشراف شيخ الجامع  
الأزهر ويتولى إدارتها ناظر يمينه وزير

للمعارف ويكون لها محل مخصوص بها  
وتكون ميزانيتها جزءاً من ميزانية وزارة  
المعارف وتقوم وزارة المعارف قسماً  
بقصد الامتحانات اللازمة لقبول طلبتها  
وتحريجهم ومنحهم الشهادات طبقاً للقوانين  
والمناهج الجارية العمل بها .

٢ — يكون للمدرسة مجلس إدارة  
يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيساً  
ومن مفتي الديار المصرية وناظر المدرسة  
واثنين ينتخبهما وزير الحفانية . (٢)

٣ — يختص مجلس الإدارة بما يأتي  
(أولاً) تحضير اللائحة الداخلية  
للمدرسة .

(ثانياً) وضع مناهج الدراسة  
وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة  
وبيان درجات كل علم .

(ثالثاً) انتخاب المدرسين بالمعسرة  
وانتخاب أعضاء لجان الامتحان المختلفة

(رابعاً) تقرير ما ينبغي صرفه للطلبة  
من الإعانات الشهرية .

(خامساً) تقرير الاجازات التي تعطى  
فيها الدراسة .

(سادساً) النظر فيما يطلبه منها  
وزير الحفانية .

وتكون قرارات هذا المجلس نافذة

(١) معدلة بمرسوم ١١ مارس ١٩٢٥

(٢) ألحقت المدرسة بوزارة المعارف فانتقلت لوزيرها اختصاصات وزير الحفانية

المحاكم الإلهية — أصول الفوائين —  
الاقتصاد السياسي — نظام القضاء  
والادارة — القانون الإداري — القانون  
الدولي الخاص — محاضرات طبية في  
تركيب الجسم ووظائف أعضائه خصوصا  
ما كان متعلقا بها بالحيز والحمل والولادة —  
اجراءات وتعميمات قضائية .

٦ — (١) مدة الدراسة بالمدرسة  
ثلاث سنين ولا يشترط للطالب إعادة  
الدروس فيها أكثر من سنتين .

٧ — (١) امتحان النقل من سنة  
الى أخرى يكون تحريريا وشفهيا في كل  
مادة من المقرر على السنة الحاصل فيها  
الامتحان . والامتحان التهاى يكون  
تحريريا وشفهيا بطريق التبيين في أحد  
العلوم الدينية المقررة في السنتين الأوليين  
وتحريريا وشفهيا في العلوم المقررة على  
السنة الأخيرة .

ويجب على طالب الامتحان التهاى  
تقديم رسالة في مطلب يختاره في علم من العلوم  
الدينية المقررة في المادة الخامسة وقرره  
عليه لجنة الامتحان

وتكمل الامتحانات بالكيفية التي  
تقررها اللائحة الداخلية للمدرسة .

ويكون الامتحان التهاى تحت رئاسة  
شيخ الجامع الأزهر أو من يقوم مقامه .

٨ — تصدر بشهادة التخصص في

بعد تصديق وزير الحفانية عليها .  
٤ — (١) يشترط فيمن يدخل هذه  
المدرسة ما يأتى :  
(أولا) أن يكون حاصلًا على شهادة  
العالية .

(ثانيا) أن يكون حنفى المذهب .  
(ثالثا) أن يكون صحيح الجسم  
سليما من العاهات المانعة من تولية وظائف  
القضاء .

(رابعا) أن يكون حميد السيرة لم يسبق  
الحكم عليه بسبب أمر يخل بالشرف أو ألا  
يعرف بالتساهل في أمور دينه .

(خامسا) أن ينجح في امتحان في  
مادتي الفقه والأصول

٥ — (١) العلوم التي تدرس في  
هذه المدرسة هي العلوم الآتية :

(أولا) العلوم الدينية — الفقه مع  
حكمة التفريع — تفسير آيات الاحكام  
وأحاديث الاحكام — أصول الفقه —  
التوثيقات الفرعية — دراسة بعض القضايا  
ذات المبادئ الشرعية .

ملاحظة : يراعى في تدريس الفقه مقارنة  
أحكام المذاهب بعضها ببعض .

(ثانيا) العلوم الأخرى — نظم  
ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس  
الحسبية مع المقارنة بين لائحة الاجراءات  
أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام

ويلقى القسم الأول من مدرسة القضاء  
الشرعي بالنظام الذي وضع له بموجب  
القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون  
رقم ٢١ لسنة ١٩١٦ وبحول الطلبة الذين  
كانوا في هذا القسم أثناء السنة الدراسية  
١٩٢٢ - ١٩٢٣ إلى الأزهر أو  
المعاهد الدينية الإسلامية الأخرى بالطريقة  
الآتية :

الطلبة الذين آتوا بنجاح دراسة السنة  
الرابعة يحولون إلى السنة الأولى من القسم  
العالي بالأزهر. والذين آتوا كذلك دراسة  
السنة الثالثة يحولون إلى السنة الرابعة من  
القسم الثانوي بالأزهر. ويراعى هذا  
الترتيب في السنتين الثانية والأولى. أما  
طلبة السنة الأولى الذين سقطوا في امتحان  
آخر السنة فيحولون إلى السنة الأولى  
من القسم الثانوي بالأزهر.

١٣ - يلغى القانون رقم ٢ لسنة  
١٩٠٧ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٦  
ماعدا الأحكام المنصوص عليها في المادة  
السابعة.

١٤ - لوزير الحفانية أن يصدر  
القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون بعد  
أخذ رأى مجلس إدارة المدرسة.

١٥ - على رئيس مجلس الوزراء  
ووزير الحفانية تنفيذ هذا القانون كل  
فيما يخصه. ويعمل به في بدء السنة  
الدراسية ١٩٢٢ - ١٩٢٤

الشرعية الإسلامية لمن يشجع في الامتحان  
النهائي براءة ملكية بناء على طلب وزير  
الحفانية.

٩ - (١) لا يجوز أن يمين بالقضاء  
الشرعي علماء حاصلون على شهادة العالمية  
بعد سنة ١٩٢٦ مالم يكونوا قد نالوا  
البراءة للملكية المنصوص عليها في المادة  
الثامنة.

١٠ - يمين وزير الحفانية الموظفين  
والمدرسين بالمدرسة مع مراعاة  
مادون بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة.  
ويشترط في تعيين المدرسين للعلوم الدينية  
أن يكونوا من هيئة كبار العلماء أو من  
العلماء المتفوقين في هذه العلوم.

١١ - ناظر المدرسة هو المكلف  
بضبطها ونظامها وتنفيذ قرارات مجلس  
الإدارة فيها.

١٢ - يبقى القسم الثانى من مدرسة  
القضاء الشرعي مؤقنا بالنظام الذى وضع  
له بموجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٧  
المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٦  
ما عدا السنة الأولى منه.

ويصام الطلبة الذين كانوا في هذا  
القسم أثناء السنة الدراسية ١٩٢٢ - ١٩٢٣  
على مقتضى أحكام القانونين المشار إليهما.  
أما الطلبة الذين سقطوا في امتحان النقل  
من السنة الأولى إلى السنة الثانية فيحولون  
إلى السنة الأولى من القسم العالي بالأزهر  
أو المعاهد الدينية الإسلامية الأخرى.

## اسبقية الدرجات

- (١٥) أصحاب الوشاح الأكبر من نيشان النيل
- (١٦) وكلاء الوزارات
- (١٧) وكيل ديوان جلالة الملك والطبيب الخاص والأمين الأول والسكرتير الخاص لجلالة الملك
- (١٨) الحائزون لرتبة الفريق .
- (١٩) رؤساء محاكم الاستئناف .
- (٢٠) النائبان العموميان ووكلاء محاكم الاستئناف .
- (٢١) أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب
- (٢٢) أهل الطبقة الثانية من نيشان محمد علي .
- (٢٣) المندوبون فوق العادة والوزراء المفوضون من الدرجة الثالثة .
- (٢٤) المحافظون والمديرون من الدرجة الأولى .
- (٢٥) المستشارون بمحاكم الاستئناف
- (٢٦) المستشارون للملكيون .
- (٢٧) أهل الطبقة الثانية من نيشان اسماعيل
- (٢٨) مديرو السجون بالمصالح ومن في درجاتهم من كبار الموظفين والادجوتانت جنرال
- (٢٩) الحائزون لرتبة الباشوية

- النظام الصادر به الأمر الملكي المؤرخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٤
- (١) الأمراء والنبلاء .
- (٢) رئيس مجلس الوزراء .
- (٣) رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب .
- (٤) الحائزون لرتبة الرئاسة .
- (٥) الوزراء .
- (٦) أصحاب الوشاح الأكبر من نيشان محمد علي .
- (٧) رئيس ديوان جلالة الملك وكبير الأمراء .
- (٨) المندوبون فوق العادة والوزراء المفوضون من الدرجة الأولى .
- (٩) الحائزون لرتبة الامتياز وأصحاب الوشاح الأكبر من نيشان اسماعيل .
- (١٠) السردار والمستشاران للمالي والقضائي
- (١١) ناظر خاصة جلالة الملك وكبير الباوران .
- (١٢) أعضاء صندوق الدين العمومي
- (١٣) المندوبون فوق العادة والوزراء المفوضون من الدرجة الثانية .
- (١٤) وكلاء مجلسي الشيوخ والنواب



الاولى وكلاء مديريات الدرجة الاولى .  
 (٤٢) السكرتاريون من الدرجة الثالثة  
 في المفوضيات .  
 (٤٣) قضاء المحاكم الاهلية وأعضاء  
 نياباتها  
 (٤٤) أهل الطبقة الرابعة من نيشان  
 اسماعيل  
 (٤٥) وكلاء القناصل  
 (٤٦) وكلاء المحافظات وكلاء  
 المديريات من الدرجة الثانية .  
 (٤٧) الحائزون لرتبة التأقلم  
 (٤٨) الحائزون لرتبة البكوية من  
 الدرجة الثانية .  
 (٤٩) المدققون بالمفوضيات .  
 (٥٠) أهل الطبقة الرابعة من نيشان  
 النيل .  
 (٥١) الحائزون لرتبة البكباشي .  
 (٥٢) أهل الطبقة الخامسة من نيشان  
 النيل .

### ملاحظات

(١) يدخل ضمن الفئة رقم ١٩ وكيل  
 محكمة الاستئناف المختططة وهو الرئيس  
 الفعلي لها  
 (٢) يدخل ضمن الفئة رقم ٢٠ نائب  
 وكيل محكمة الاستئناف المختططة  
 (٣) مديرو العموم بالمصالح ومن في  
 طبقته من كبار الموظفين م الحائزوت  
 للدرجة الاولى من تعديل الدرجات

والحائزون لرتبة اللواء وأهل الطبقة الثانية  
 من نيشان النيل .  
 (٣٠) مساعداو المستشارين الملكيين  
 ومستشارو المفوضيات  
 (٣١) السكرتيريون من الدرجة الاولى  
 في المفوضيات .  
 (٣٢) أهل الطبقة الثالثة من نيشان  
 اسماعيل  
 (٣٣) رؤساء المحاكم الابتدائية وقضاة  
 المحاكم المختططة  
 (٣٤) القناصل من الدرجة الاولى  
 والسكرتيريون من الدرجة الثانية في  
 المفوضيات  
 (٣٥) المحافظون والمديرون من  
 الدرجتين الثانية والثالثة  
 (٣٦) وكلاء المديرين الصوميين  
 بالمصالح والراقين ومن في طبقته من  
 الموظفين ورؤيس نيابة محكمة الاستئناف  
 الاهلية .  
 (٣٧) الحائزون لرتبة البرالاي .  
 (٣٨) الحائزون لرتبة البكوية من  
 الدرجة الاولى وأهل الطبقة الثالثة من  
 نيشان النيل  
 (٣٩) القناصل من الدرجة الثانية  
 (٤٠) وكلاء المحاكم الاهلية ورؤساء  
 نياباتها وقضاة الدرجة الاولى منها .  
 (٤١) للمديرون بالمصالح والموظفون  
 الذين في درجتهم وكلاء محافظات الدرجة

وإذا اجتمع الوزراء الملقونون الأجانب في دار وزير عضو في الوزارة المصرية القائمة فانهم يقدمون أعضاء الوزارة المصرية الآخرين ماعدا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وكذلك يقدم على هؤلاء الوزراء المفوضين رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب وعلى العكس من ذلك إذا كان الاجتماع في دار وزير مفوض أجنبي فان أعضاء الوزارة المصرية القائمة يقدمون على هيئة المتمدنين ماعدا السفراء وهؤلاء لا يقدمهم إلا رئيس مجلس الشيوخ والنواب ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية على أنه قد جرت العادة من باب المجاملة في ما دأب المشاء التي يقيمها أحد أعضاء هيئة المتمدنين السياسيين الأجانب أو أحد أعضاء الوزارة المصرية أن يكون إلى جانب كل وزير مصري وزير أجنبي مع مراعاة أسبقية الدرجات الخاصة بكل من الفريقين

أسبقية الدرجات بين رؤساء البعثات الأجنبية يثبت من تاريخ أشعار وزير الخارجية لوصول المتمدن السياسي أشعاراً مصحوباً بصورة أوراق الاعتماد وتسرى هذه القاعدة على الأسبقية فيما بين القائمين أصالة بأعمال الوكالات السياسية وهم يقدمون على القائمين بهذه الأعمال نيابة ونظام الأسبقية بين بقية أعضاء هيئة

(٤) يدخل ضمن الفئة رقم ٣٦ موقفو الدرجة الثانية التي مرتبها من ٩٠٠ جنيه إلى ١١٤٠ جنيه

(٥) يدخل ضمن الفئة رقم ٤١ موقفو الدرجة الثالثة التي مرتبها من ٧٢٠ جنيه إلى ٩٦٠ جنيه

(٦) يراعى هذا الترتيب في أسبقية الدرجات لحضرات المشار إليهم في الاجتماعات التي يحضرونها منفردين

(٧) أما إذا اجتمعت هيئة كاملة بصفة رسمية فينبذ يراعى الترتيب الخاص تلك الهيئة بغير مراعاة مراتبهم الشخصية .

(٨) إذا اتفق شخص إلى أكثر من فئة واحدة فيكون ترتيبه في الفئة العليا (٩) يكون ترتيب أسبقية الدرجات بين أفراد الفئة الواحدة بحسب الأقدمية .

(١٠) الرتب العسكرية المذكورة في هذا النظام لا تشمل الاضباط الموجودون في الخدمة

**أصول أسبقية الدرجات فيما يختص بالمتمدنين السياسيين**

يشغل المتمدنون السياسيون المكان الأول بعد أعضاء الأسرطان الكمبراسة في جميع الحفلات الرسمية التي يدعون إليها ولا تحتاج هذه القاعدة إلى تدليل لأن المتمدنين السياسيين يمثلون الملوك الأجانب أو الحكومات الأجنبية

اليمين الى الجنب الايسر فوق كسوة التشرفة  
فاذا كان صاحب الوسام مرتدياً بذلة  
السهرة فان الوشاح يلبس فوق الصديري  
ان كان بحضرة الملك والا فن تحت  
الصديري في الظروف الاخرى كافة

رصصة الوشاح الاكبر توضع على اليسار  
ورصصة الطبقة الثانية توضع على اليمين  
وربطة الرقة لأهل الطبقة الثالثة تعلق  
في الرقة

ووساما الطبقتين الرابعة والخامسة  
يوضعان على الثدي الايسر فوق كسوة  
التشرفة العسكرية أو الملكية وفوق بذلة  
السهرة الخاصة بالرأى أو بذلة السهرة  
العادية .

#### (ب) الوسامات المصغرة

تحمل الوسامات المصغرة على الصورتين  
الآتين .

أولاً — أن تعلق بدون شرط في  
سلسلة ذهبية تشبك في القلاية اليسرى لبذلة  
السهرة الخاصة بالرأى أو لبذلة السهرة العادية  
ثانياً — أن تعلق من شريطها بمشبك  
يثبت في الصدر الايسر من البذلة

#### (ج) الشرائط والوريدات

يحمل للكليون الشريط أو الوريدة  
في العروة العليا من القلاية اليسرى للبذلة  
أما العسكريون اذا كانوا مرتدين بذلة  
التشرفة الصغرى فانهم يحملون الشريط

المتعدين السياسيين يقرر أولاً بحسب  
المرتبة ثم بحسب الأقدمية بين الموظفين  
السياسيين المتساوين في الدرجة. والأقدمية  
تثبت بتاريخ الخطاب الذي يخطربه رئيس  
البعثة ووزارة الخارجية بتعيين الموظف  
السياسي

#### القواعد الخاصة بحمل الوسامات

الوسامات والانواط المصرية سبعة  
وترتيبها الرسمي كالآتي :

- (أولاً) نشان محمد علي
- (ثانياً) نشان اسماعيل
- (ثالثاً) نشان النيل
- (رابعاً) نجمة الملك فؤاد العسكرية
- (خامساً) نشان القلاحة
- (سادساً) نوط الجدارة
- (سابعاً) نوط الواجب

وتحمل الوسامات والانواط المصرية  
والأجنبية على صور ثلاث .

١ — في الحفلات الرسمية الكبرى  
تحمل الوسامات .

٢ — في الحفلات الرسمية الصغرى  
تحمل الوسامات المصغرة .

٣ — وفيما عدا ذلك من الاحوال  
الاعتيادية يحمل الشريط أو الوريدة .  
أما طريقة حملها فكما يأتي  
(١) الوسامات .

الوشاح الأكبر ينشق به من الكتف

أولا الوسامات المصرية بحسب الترتيب السابق وتليها على يسارها الوسامات الاجنبية غير أن العرف يقضي فيما يتعلق بالمفلات التي تقام تكراراً لأمر أجني على تقديم وسام بلد هذا الأمير

الترخيص بحمل الوسامات الاجنبية :

إذا نال مصري وساما من ملك أجني وجب عليه أن يستأذن جلالة الملك في حمله .  
وقدم الطلب الى وزارة الخارجية وهي تحيله الى ديوان الملك لاستصدار الترخيص اللازم .

البسيط أو الشرط ذا الوريدة فوق التدي الأيسر والشرط قطعة من الشرط الرسمي مطوية بحيث لا يزيد عرضها عن سنتيمتر واحد .

وقد جرى العرف بأن لا يحمل في العروة الا شرط واحد هو شرط الوسام الأعلى مرتبة .

ترتيب الوسامات .

توضع الوسامات بحسب أهميتها مبتدئة من وسط الصدر متدرجة نحو الكتف اليسرى ومن أعلى الى أسفل . وتوضع

## استحمام

قرر ما هوآت

١ — كل عمل من محلات الاستحمام بالبحر يجب أن تكون موجودة به شندورة للوقاية من الفرق ومائة وخمسون متراً على الأقل من الجبال وحزامان للاقتاذ من الفرق ويجب أن تكون جميعها بحالة صالحة للاستعمال

وعلاوة على ذلك يجب أن تكون لكل محل طوكه متأهبة لاغاثة الفرق ويجب أن يوجد فيها أثناء مواعيد

٧ يناير سنة ١٩٠٧ قرار

باحتياجات الوقاية من الخطر في محلات الاستحمام بالبحر

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة

بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٦ طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير

سنة ١٨٨٩

١٨ فبراير سنة ١٩٠٧ قرار  
بمنع الاستحمام في بعض مناطق  
من البحر والنيل والترع العمومية

ناظر الداخلية  
بعد الاطلاع على القرار الصادر من  
الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف  
المختلطة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٠٧  
طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير  
سنة ١٨٨٩

### قرار ما هوأت

ممنوع الاستحمام في البحر أو في  
النيل أو في الترع العمومية وذلك في المناطق  
التي عينت أو ستعين بقرار من السلطة  
المحلية ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة  
لا تزيد عن ٢٥ قرشاً قرشاً صاعاً  
٢ — يسرى مفعول هذا القرار من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

الاستحمام شخص خبير بالسباحة  
وفي حالة المخالفة يعاقب صاحب المحل  
ومديره بالعقوبات المنصوص عنها في المادة  
(٣) الآتية بعد

٢ — في أحوال الخطر يجب على  
مستخدمي المحلات المذكورة آخاً أن  
يبلغوا فوراً للمساعدات اللازمة وأن يضعوا  
أدوات الاقازد السابق ذكرها تحت  
تصرف الاشخاص الذين يتقدمون لاقازد  
الغرقى

ويجب على الخبير بالسباحة المستخدم  
بالمحل أن يقوم بالاغاثة حالاً  
٣ — كل مخالفة لهذا القرار يعاقب  
مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام  
أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ  
٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد  
مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية ٤

## أسرة مالكة

نحن ملك مصر  
بما أن مصلحة البيت المالكة ومصلحة  
البلاد تقتضيان بوضع نظام لتوارث عرش  
للمملكة المصرية ;

١٣ إبريل سنة ١٩٢٢ أمر كريم  
بوضع نظام لتوارث عرش  
المملكة المصرية

أمرنا بما هو آت

١ — الملك وما يتعلق بمن سلطات ومزايا ورأى في أسرة جدنا الجليل محمد على.

٢ — تنقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ثم الى أكبر أبناء ذلك الابن الاكبر وهكذا طبقة بعد طبقة. وإذا توفي أكبر الابناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه ولو كان للتوفى اخوة .

ويشترط في كل الاحوال أن يولد الابناء من زوجية شرعية .

فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق .

٣ — اذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب كانت الولاية الى أكبر اخوته فاذا لم يكن للتوفى عقب ولا اخوة كذلك فالى أكبر أبناء أكبر اخوته فان لم يكن لأ أكبر اخوته ابن فالى أكبر أبناء اخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الاخوة .

فان لم يكن له أبناء اخوة كذلك فالى أكبر أبناء أبناء أكبر اخوته فان لم يكن لأ أكبر اخوته ابن ابن فالى أكبر ابناء أبناء اخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الاخوة ؛ فان لم يوجد له على قيد الحياة أبناء أبناء اخوة كذلك كانت ولاية الملك الى ذريتهم طبقة بعد طبقة على الترتيب وبالكيفية المعينة في هذه المادة.

فان لم يكن لمن له ولاية الملك عقب ولا اخوة ولا ذرية اخوة كذلك كانت الولاية الى أعمامهم وذريتهم على الترتيب وبالكيفية المعينة في هذه المادة طبقة بعد طبقة . فان لم يكن له أعمام ولا ذرية أعمام كذلك كانت ولاية الملك الى أعمام أبيه وذريتهم ثم الى اعمام جدته وان علا وذريتهم كل ذلك على الترتيب وبالكيفية المعينة في هذه المادة طبقة بعد طبقة

الاخوة والاعمام المشار اليهم في الفقرات المتقدمة هم الاخوة والأعمام الاشقاء أو لأب والقرية هي العقب الذكر من أبناء الذكور مهما كانت طبقتهم ؛ ويشترط في كل الاحوال أن يولد الابناء من زوجية شرعية

ويستثنى من احكام هذه المادة الخديوى السابق عباس حلمى باشا فلاتبت له ولاية الملك وعلى ان هذا الاستثناء لا يمتداه الى أبنائه وذريته فتجربى في حقهم احكام أمرنا هذا .

٤ — كل من آلت اليه ولاية الملك بحسب احكام القواعد المنصوص عليها في أمرنا هذا يعتبر أصلاً ويكون توارث العرش مستمرا في فرعته في اخوته وذريتهم ثم في عمومته وذريتهم بحسب تلك القواعد عينها .

٥ — للاحق للنساء أيا كانت طبقتهم في ولاية الملك كما للاحق لغير العصبات فيها .

٦ — يشترط فيمن يتولى الملك أن

من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر  
بوثيقة تحرر من أصليين يودع أحدهما  
بدويان الملك والآخر يرثاسة مجلس الوزراء  
وتحفظ الوثيقة في ظرف مختم ولا يفتح  
الظرف وتعلن الوثيقة الابد وفاته وأمام  
البرلمان .

ويجب فيمن بين في هيئة الوصاية أن  
يكون مصريا مسلما وأن يختار من بين  
الطبقات الآتي ذكرها :  
أمرأ الأسرة المالكة وأصحابهم  
الأقربون ،

رؤساء مجلس الوزراء الحالي والسابقون ،  
رؤساء مجلس النواب الحالي والسابقون ،  
الوزراء أو من تولوا مناصب الوزارة ،  
رئيس وأعضاء مجلس الاعيان وكذا  
رؤساؤه السابقون وهذا اذا نص الدستور  
على انشاء مجلس أعيان .  
على أن هذا الاختيار لا يتخذ الا اذا  
وافق عليه البرلمان .

١١ — اذا لم يتوفر التمين المنصوص  
عليه في المادة السابقة يمين البرلمان هيئة  
وصاية للعرش .

١٢ — اذا تمرد الحكم على من  
له ولاية الملك بسبب مرض عقلي فلي  
مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن  
يدعو البرلمان في الحال الى الاجتماع فاذا  
تثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة قرر  
البرلمان انتهاء ولاية ملكه فتنقل الى

يكون عاقلا مسلما من أبوين مسلمين .  
٧ — اذا تزوج أمير بنير اذن الملك  
أو اذن من كان له الحق في تولي سلطته يحرم  
هو وذريته من حقوقهم في العرش وتنقل  
ولاية الملك الى من يليهم في الترتيب .

كذلك يحرم من العرش من صدر في  
حقه حكم بإخراجه من الامرة المالكة  
لعدم الجدارة طبقا للاوضاع والشروط التي  
تعين في نظام تلك الامرة وتنقل ولاية  
الملك الى من يليه . وهذا مع عدم الاخلال  
بحقوق ذريته في العرش .

ويسدر الحرمان في الحالتين بعد  
موافقة البرلمان من الملك أو ممن تولي سلطته .  
ويجوز للملك أو لمن تولي سلطته اقالة  
المحروم أو اقالة ذريته كلها أو بعضها من هذا  
الحرمان وما ترتب عليهن الآثار والاقالة  
من الحرمان ومن آثاره هي أن يعاد الى  
المحروم ما يجوز ان يؤول اليه في المستقبل  
من الحقوق في وراثة العرش بعد وفاة  
الملك الجالس عليه .

ويشترط في هذه الاقالة موافقة البرلمان .  
٨ — يبلغ الملك سن الرشد اذا  
اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة  
هلالية .

٩ — يكون للملك القاصر هيئة وصاية  
للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن  
الرشد .

١٠ — تؤلف هيئة وصاية العرش

( ١٩٢٠ ) الخاصين بالجزء الحائز الجيز عليه قانوناً من مرتبات أعضاء البيت الملكي وبما انه رؤى من اللأثم وضع لأئمة بنظام الأمرة المالكة أساسها ما للملك من حق الولاية على أمرته على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التي جري بها العرف ومضى عليها العمل الى الآن وبما انه رؤى من اللأثم كذلك انشاء مجلس لمحاونة الملك في تولى تلك السلطة ، وسد موافقة مجلس الوزراء ،

رسنا بما هو آت

١ — صاحب العرش رئيس الامرة المالكة وله بهذه المثابة حق الولاية على اعضائها .

٢ — بطلق لقب الامير أو الاميرة على الآتى بيانهم :

(أولاً) أولاد الملك وأولادهم قط من الظهور وكل من له ولاية العهد ،

(ثانياً) اخوة الملك وأخواته ، الاخفاء أو لاب ،

(ثالثاً) أولاد ولاية مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم قط من الظهور ،

(رابعاً) من ذكر اسمه في الكشف المرفق بهذا من غير من ذرية محمد على من الظهور ،

(خمساً) من عدا هؤلاء من ذرية محمد على بمن يمنحهم الملك لقب الامير أو الاميرة ،

صاحب الحق فيها من يد بحسب أحكام أمرنا هذا .

١٣ — على وزراء حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

## قانونه نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢

( ١٠ يونية )

## بوضع نظام الأسرة المالكة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ) بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ،

وبعد الاطلاع على الامرين الكريمين الصادرين في ٢٧ محرم سنة ١٣١٩ ( ١٦ مايو سنة ١٩٠١ ) و ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٢٨ ( ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ ) الخاصين بحصر نوع أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب أمير أو أميرة ، وبعد الاطلاع على الامرين الكريمين الصادرين في ٥ شوال سنة ١٣١١ ( ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ ) و ١٩ جادى الأولى سنة ١٣٣٨ ( ٩ فبراير سنة



٦ — اذا اراد امير أو أميرة أن يعقد عقد زواجه أو أراد من له الولاية على امير أو أميرة أن يزوج موليه وجب عليه أن يحصل على اذن الملك بذلك .

فاذا صدر له الاذن أثبتته رئيس ديوان الملك في سجل خاص وأبلغه اليه كتابة .

ومحوز أن يشترط في اذن الزواج الصادر للاميرة أو لولها أن ينص في عقد زواجها بمصادقة زوجها على أن عصمتها بينها أو بيد من عين في الاذن .

فاذا تزوج الامير أو الاميرة أو زوج بغير اذن أو وقع الزواج على خلاف الاذن وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز لقب الامارة فملك أن يقرر بأمر ملكي حرمانه من لقب الامارة . وللملك أن يقرر حرمان ذرية الامير من تلك الزوجية من ذلك اللقب أو أن يقصر الحرمان على تلك الذرية .

كما أن له أن يقصر الامر على حرمان الزوجة من أن تستمد لقب الامارة من زوجها .

وله فوق ذلك أن يحرم من اللقب الامير التي عقد الزواج لموليه القاصر .

٧ — يستمر للملك حقه المطلق في توزيع المبلغ المين في ميزانية الحكومة لاعضاء الاسرة للملك وله تعديل التخصيصات أو قطعها بصفة نهائية أو الى أجل

(سادساً) زوجات الامراء المتقدمين بانهم وأراملهم حتى يتزوجن .

ويلقب أولاد الملك وكل ولي عهد بصاحب أو صاحبة السمو الملكي ويلقب أولاد المرحوم السلطان حسين بصاحب أو صاحبة السمو السلطاني . أما غيرهم من الامراء والاميرات فيلقبون بصاحب أو صاحبة السمو .

٣ — ينتقل لقب الأمير بالوراثة من صاحبه الى أكبر أبنائه ثم الى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة واذا توفي أكبر الابناء قبل أن ينتقل اليه اللقب كان انتقاله الى أكبر ابنائه ولو كان للمتوفى اخوة ، فلذا لم يكن للأمير ذرية انتقل اللقب الى أكبر اخوته ثم الى أكبر أبنائه وهكذا على الترتيب السابق . ولا يمنع حرمان امير من لقبه من انتقال ذلك اللقب بطريق الارث وفق القاعدة للمتقدمة وذلك ما لم ينص في قرار الحرمان على خلاف ذلك .

٤ — يشترط في الامراء والاميرات بأن يولدوا من زوجة شرعية وأن يكونوا مسلمين كما يشترط أيضاً في الامراء أن يكونوا مصريين .

٥ — تجري على امراء الاميرة المالكة العلوية وأميراتها أحكام الشريعة الاسلامية وقوانين المملكة المصرية الا ما استثنى في هذا القانون .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا اذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل .  
واذا كان المجلس منعقداً فلتنظر في أمر من أمور الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الاعضاء الشرعيون جميعهم .

وتصدر قراراته بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس .

واذا عرض على المجلس أن يصدر قراراً بالجبر أو برضه فيضم المجلس اليه أحد أقارب صاحب الشأن الاقرين ويكون رأيه استشارياً . فضلاً عن ذلك يحضر النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف الاهلية بالقاهرة ليدى أقواله في هذا الشأن . فاذا منعه مانع تاب عنه رئيس نيابة الاستئناف

ويصدر أمر ملكى بتعيين كاتب سر المجلس وتحفظ سجلات المجلس وأوراقه بديوان الملك .

١٠ — اذا أراد أمير أو أميرة أو زوج أميرة أن يفارق زوجته وجب عليه قبل ذلك أن يقدم طلباً الى الملك يرض به رغبته فاذا رأى الملك محلاً للتوفيق بين الزوجين ولم ير أن يتولي ذلك بنفسه أحال الامر على المجلس . ويجوز للمجلس

وهذه التخصصات لا يجرى فيها التوارث ولا يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها لغير ثقة ولا يجوز أن ينصف الحجز أو التنازل أو كلاهما معاً في أكثر من تلك التخصص .

٨ — يكون يلاط الملك مجلس يؤلف على الوجه الآتي :

(١) أمير من الاسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكى .

(٢) رئيس مجلس الاعيان فان لم يوجد وحتى يوجد فأحد كبراء الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز يعين بأمر ملكى كذلك

(٣) وزير الحفانية

(٤) رئيس ديوان الملك

(٥) شيخ الجامع الازهر

(٦) رئيس محكمة الاستئناف الاهلية بالقاهرة

(٧) رئيس المحكمة الشرعية العليا

(٨) مفتى الديار المصرية

ويشترط في أعضاء المجلس أن يكونوا مسلمين فان لم يتوفر هذا الشرط في أحدهم عين ببدله بأمر ملكى .

٩ — يرأس الامير المجلس فان منعه مانع فترئيس مجلس الاعيان . فان لم يوجد أو منعه مانع فترأسه صاحب رتبة الرئاسة أو وزير الحفانية أو رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب أسبقية الدرجات

١٢ — للملك بعد أخذ رأى المجلس أن يبين وجهة تعليم الامراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى أحكام الامر الخاص بنظام التوارث وأن يقرر شروط ذلك التعليم ولو كانت الولاية على الامير القاصر لغيره

ويسمى المجلس قبل ابداء رأيه في ذلك أقوال ولي الامير القاصر متى تيسر ذلك

١٣ — اذا ارتكب أمير أو أميرة أموراً تخل بكرامة الامارة فملك أن يصدر بعد أخذ رأى المجلس أمراً باخراجه من الاسرة للملك لعدم جدارته بالانتساب اليها وبجرمانه من ليه . ويكون رأى المجلس في ذلك استشارياً

ويترتب على حرمان الامير من لقب الاملة حرمان زوجته التي استمدت منه ذلك اللقب

١٤ — يجوز للملك في جميع الاحوال اقالة من صدر أمر بجرمانه من لقب أمير أو أميرة ورد لقبه اليه

١٥ — يبدى المجلس للملك رأيه في غير ما تقدم من المسائل التي تهم الاسرة للملك اذا طلب منه ذلك

١٦ — قواعد الاجراءات والمرافعات في المسائل التي يختص بها المجلس تقرر

بعد سماع أقوال الطالب أن يأمر بحضور الزوجين شخصياً أمامه ليرسم أقوالهما كما يجوز له اذا اقتضى الحال أن يرسم شهادة الشهود فاذا تصدر على المجلس الاصلاح بين الزوجين وصدر الطلاق بعد ذلك من صاحب الحق فيه أثبتته المجلس وسلم به وثيقة .

١١ — يقضى المجلس ابتدائياً وائتمائياً في مسائل الاحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الاسرة للملك . ويكون للمجلس كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية من اختصاص وسلطة . ويخرج من اختصاص المجلس المسائل المتعلقة بلوقف

على أنه اذا رفضت الى المجلس دعوى مما تختص به المحاكم الشرعية فالقاعدة الشرعية التي يبنى عليها الحكم تثبت برأى الاعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغليتهم

أما قرارات المجلس الصادرة بتعيين الاوصياء أو القامة أو الوكلاء أو استبدال غيرهم بهم فيجب عرضها فيما يتعلق بالشخص المعين على الملك لتتصدق عليها ولا يجوز للمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية أن تتطرق قضية تدخل في اختصاص المجلس الا اذا صدر أمر ملكي برفضها اليها

٢٠ — لا تسرى أحكام المادة الحادية عشرة على القضايا المنظورة أمام المحاكم الفرعية في الوقت الذي يتبدى فيه العمل بهذا القانون الا اذا صدر أمر ملكي بإحالة النظر فيها على المجلس وذلك قبل أن يصدر فيها حكم عميدي أو نهائي. جميع القضايا التي من اختصاص المجالس الحسبية والمنظورة لديها وقت ابتداء العمل بهذا القانون ينتقل النظر فيها بالحالة التي هي عليها الى المجلس .

٢١ — مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الاولى من المادة السابعة لا يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التنازل أو الحجز المعلن قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون . على أنه لا يجوز أن يكون لهذا التنازل أو الحجز أى أثر على التخصصات أو علاواتها التي تمنح بعد التاريخ المذكور .

٢٢ — على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويجري العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

### كشف

بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الحائزين لقب «أمير» أو «أميرة» طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

بلائحة يضعها المجلس ويصدر بها أمر ملكي

١٧ — ترفع الاحكام والقرارات التي يصدرها المجلس الى الملك ليصدر أمره الى وزير الحفانية بتنفيذها

١٨ — يكون تبليغ مواليد ووفيات أعضاء الأسرة المالكة لرئيس ديوان الملك ومعه كاتم سر المجلس ، ويتولى كاتم السر اثباته في سجل خاص يعد لذلك في ديوان الملك ، ويبلغ ديوان الملك هذه المواليد والوفيات الى مصلحة الصحة الصومية . أما أولاد الملك فتبلغ مواليدهم ووفياتهم الى رئاسة مجلس الوزراء وتفيد بسجل خاص يحفظ بها

ويناط التبليغ عن الولادة بابي المولود فان كان غائباً فبكل قريب فاطن بالمنزل الذي حدث فيه الولادة

أما التبليغ عن الوفاة فينيط بالافارب القاطنين مع المتوفى

ويقرر المجلس الطريقة الواجب اتباعها في هذه التبليغات وفي تصحيحها

١٩ — يخرج من أحكام هذا القانون أعضاء الأسرة المالكة الذين صدرت أوامر خديوية أو سلطانية أو تصدر أوامر ملكية بحرمانهم من لقب أمير أو أميرة

« أحكام عامة وأخرى وقتية »

١ - الأمراء

صاحب السمو الملكي الأمير فاروق :  
 ولي عهد المملكة المصرية - ابن  
 حضرة صاحب الجلالة الملك .  
 صاحب السمو الأمير إبراهيم حلمي :  
 ابن للمرحوم الخديو إسماعيل .  
 صاحب السمو الأمير محمد علي :  
 ابن للمرحوم الخديو توفيق باشا .  
 صاحب السمو الأمير محمد عبد النعم :  
 ابن الخديو السابق عباس حلمي .  
 صاحب السمو السلطاني الأمير كمال الدين :  
 ابن للمرحوم السلطان حسين كامل .  
 صاحب السمو الأمير محمد عباس حلمي :  
 « « « محمد علي حلمي :  
 « « « إبراهيم حلمي .  
 أولاد المرحوم الأمير محمد عبد الحليم  
 باشا ابن ساكن الجنان محمد علي باشا  
 والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير كامل فاضل :  
 « « « علي فاضل :  
 ابنا المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا  
 ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر :  
 صاحب السمو الأمير عمر طوسون :  
 « « « محمد جبل طوسون .  
 ابنا المرحوم الأمير طوسون باشا ابن  
 للمرحوم سعيد باشا والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير عزيز حسن :  
 « « « محمد علي حسن :

ابنا المرحوم الأمير حسن باشا ابن  
 للمرحوم الخديو إسماعيل .  
 صاحب السمو الأمير علي حيدر شناسي :  
 ابن للمرحوم الأمير رشدي بك ابن  
 للمرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن  
 للمرحوم إبراهيم باشا والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير أحمد سيف الدين :  
 ابن المرحوم الأمير إبراهيم أحمد باشا  
 ابن المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن  
 للمرحوم إبراهيم باشا والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير يوسف كمال :  
 ابن للمرحوم الأمير أحمد كمال باشا  
 ابن للمرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن  
 للمرحوم إبراهيم باشا والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير أحمد فاضل عثمان :  
 ابن المرحوم الأمير عثمان فؤاد باشا  
 ابن للمرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا  
 ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير مصطفى كامل فاضل :  
 ابن الأمير كامل فاضل ابن للمرحوم  
 الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم  
 إبراهيم باشا والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير محمد علي إبراهيم :  
 ابن المرحوم الأمير محمد وحيد الدين ابن  
 للمرحوم الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن  
 للمرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن  
 للمرحوم إبراهيم باشا والى مصر .  
 صاحب السمو الأمير محمد عبد الحليم حلمي :

صاحبة السمو الاميرة فاطمة فاضل ابنة  
المرحوم الامير مصطفى فاضل باشا ابن  
ابراهيم باشا والى مصر :

صاحبة السمو الاميرة امينة الهامى :  
ابنة للمرحوم الامير الهامى باشا ابن  
المرحوم عباس حلمى باشا والى مصر .  
صاحبة السمو الاميرة عزيزة :

» » » عفت :

» » » بهيجة :

» » » زينا :

بنات للمرحوم الامير حسن باشا ابن  
المرحوم الخديو اسماعيل .

صاحبة السمو الاميرة نعيمة :

» » » زينب .

ابنتا الامير ابراهيم حلمى بن المرحوم  
الخديو اسماعيل .

صاحبة السمو الاميرة منيرة ابنة للمرحوم  
الامير محمود محمدى ابن المرحوم الخديو  
اسماعيل

صاحبة السمو الاميرة شيوه كار .

ابنة المرحوم الامير ابراهيم أحمد باشا

ابن المرحوم الامير أحمد رفعت باشا ابن

للمرحوم ابراهيم باشا والى مصر .

صاحبة السمو الامير ألفت خديجة :

» » » بديعة زينب

ابنتا المرحوم الامير عثمان فؤاد باشا

ابن المرحوم الامير مصطفى فاضل باشا

ابن المرحوم ابراهيم باشا والى مصر

صاحبة السمو الاميرة أنجو :

ابنة الامير كامل فاضل ابن المرحوم الامير

مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم ابراهيم

باشا والى مصر .

ابن المرحوم الامير محمد سعيد حلم

ابن المرحوم الامير محمد عبد الحليم باشا

ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر .

٢ — الاميرات

صاحبة السمو للملكى الاميرة فوقية :

» » » فوزية :

ابنتا حضرة صاحب الجلالة الملك .

صاحبة السمو الاميرة أمينة :

» » » نعمت :

ابنتا حضرة صاحب الجلالة الملك .

صاحبة السمو الاميرة خديجة :

» » » نعمت الله :

ابنتا المرحوم الخديو توفيق باشا .

صاحبة السمو الاميرة أمينة :

» » » عطية الله :

» » » فضة :

» » » لطفية

بنات الخديو السابق عباس حلمى .

صاحبة السمو السلطانى الاميرة إقدرية :

» » » سبيحة :

ابنتا المرحوم السلطان حسين كامل .

صاحبة السمو الاميرة نازلى :

» » » أمينة :

» » » رقية

بنات المرحوم الامير محمد عبد الحليم

باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا

والى مصر .

صاحبة السمو الاميرة زينة :

ابنة المرحوم الامير محمد على باشا

ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر .



٢ — الأميرات

الاميرة شيوه كار :

ابنة للمرحوم الامير ابراهيم احمد باشا  
ابن المرحوم الامير احمد رفعت باشا بن  
المرحوم ابراهيم باشا والى مصر .

الاميرة الفت خديجة فاضل والاميرة  
بديدة زينب فاضل :

ابنتا للمرحوم الامير عثمان فؤاد باشا  
ابن المرحوم الامير مصطفى فاضل باشا بن  
المرحوم ابراهيم باشا والى مصر .  
الاميرة أنجو كامل فاضل :

ابنة الامير كامل فاضل بن المرحوم  
الامير مصطفى فاضل باشا بن المرحوم  
ابراهيم باشا والى مصر  
الاميرة مهوش عزيزة والاميرة أمينة  
بهروز :

ابنتا للمرحوم الامير ابراهيم راشد باشا  
ابن المرحوم الامير مصطفى فاضل باشا  
ابن المرحوم ابراهيم باشا والى مصر .

أمر ملكي رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢

(٢١ يونية)

بمحصر أعضاء الأسرة المالكة  
الذين يطلق عليهم لقب «النبل»  
أو «النبلية»

نحن ملك مصر

بما أنه بمقتضى القانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة  
المالكة قد حصر لقب الامارة في فريق  
من أفراد أسرتنا دون الباقين  
وبما أنه قد رؤى من الموافق أن  
يلقب من عدا الامراء والاميرات من  
ذرية جدنا المغفور له محمد على بلقب يدل  
على شرف انتسابهم لمؤسس أسرتنا  
المالكة

أمرنا بما هو آت :

١ — يطلق لقب «النبل» أو «النبلية»  
على الآتي بياتهم :

أولاً — من عدا الامراء أو الاميرات  
من ذرية محمد على من الظهور ذكوراً  
كانوا أو اناثاً

ثانياً — زوجات النبلاء المتقدم بياتهم  
وأراملهم حتى يتزوجن  
ويلقب كل نبيل أو نبيلة بصاحب أو  
صاحبة المجد

٢ — يشترط في النبلاء والنبيلات  
أن يولدوا من زوجية شرعية وأن يكونوا  
مسلمين كما يشترط أيضاً في النبلاء أن  
يكونوا مصريين

٣ — اذا ارتكب النبيل أو النبيلة  
أموراً تخيل بكرامة مركزه جاز حرمانه  
من لقبه بأمر يصدر منا ويترتب على  
حرمان النبيل من لقبه حرمان زوجته التي  
استمدت منه ذلك اللقب



الامير محمد عبد الحليم باشا ابن ساكن  
الجنان محمد علي باشا والي مصر .

صاحب المجد النبيل سعيد طوسون :

» » » حسن طوسون :

ابنا الامير عمر طوسون ابن المرحوم

الامير محمد طوسون باشا ابن المرحوم

محمد سعيد باشا والي مصر ابن ساكن

الجنان محمد علي باشا والي مصر

صاحب المجد النبيل عادل طوسون :

ابن الامير محمد جميل طوسون ابن

المرحوم الامير محمد طوسون باشا ابن

المرحوم محمد سعيد باشا والي مصر ابن

المرحوم ساكن الجنان محمد علي باشا

والى مصر

صاحب المجد النبيل اسماعيل داود :

» » » منصور داود :

» » » سعيد داود :

» » » سليمان داود :

أولاد المرحوم محمد دواد باشا ابن

المرحوم الامير اسماعيل بك ابن المرحوم

الامير محمد علي باشا ابن ساكن الجنان

محمد علي باشا والي مصر

صاحب المجد النبيل اسماعيل حسين :

» » » هاشم حسين :

ابنا المرحوم الامير حسين بك كامل

ابن المرحوم الامير اسماعيل بك ابن المرحوم

٤ — يجوز اقالة من صدر أمر

بحرمانه من لقب نبيل أو نبيلة ورد لقبه

اليه بأمر يصدر منا

٥ — لا تسرى أحكام أمرنا هذا

على من حرم من لقب الامارة طبقاً لأحكام

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص

بنظام الاسرة المالكة

٦ — على رئيس مجلس وزرائنا

تنفيذ أمرنا هذا ٩

### كشف

باسماء ذرية المغفور له محمد علي

من الظهور الذين يطلق عليهم لقب

« النبيل » أو « النبيلة » طبقاً

لأحكام الامر الملكي رقم ٥٥

لسنة ١٩٢٢

### ١ — النبلاء (١)

صاحب المجد النبيل عمر حليم :

ابن المرحوم الامير محمد سعيد حليم

ابن المرحوم الامير محمد عبد الحليم باشا

ابن ساكن الجنان محمد علي باشا والي مصر

صاحب المجد النبيل عباس حليم :

ابن الامير ابراهيم حليم ابن المرحوم

(١) شطب اسم سعيد حليم من كشف اسماء النبلاء بموجب امر ملكي رقم ٣٩

صادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤

ابراهيم باشا والى مصر بن ساكن الجنان  
محمد على باشا والى مصر

صاحبة المجد النبيلة أمينة :

ابنة الامير عمر طوسون بن المرحوم  
الامير محمد طوسون باشا بن المرحوم  
محمد سعيد باشا والى مصر بن ساكن  
الجنان محمد على باشا والى مصر

صاحبة المجد النبيلة زبدة حنين :

» » » عین الحياة حنين :

» » » بهيجة حنين :

بنات المرحوم الامير حنين بك كامل  
ابن للمرحوم الامير اسماعيل بك بن  
للمرحوم الامير محمد على باشا بن ساكن  
الجنان محمد على باشا والى مصر

صاحبة المجد النبيلة عين الحياة ابراهيم :

ابنة المرحوم الامير وحيد الدين بن  
للمرحوم الامير ابراهيم أحمد باشا بن  
للمرحوم الامير أحمد رفعت باشا بن المرحوم  
ابراهيم باشا والى مصر بن ساكن الجنان  
محمد على باشا والى مصر

صاحبة المجد النبيلة فاطمة الزهراء :

ابنة الامير على حيدر شامى بن  
للمرحوم الامير رشدى بك بن المرحوم  
الامير مصطفى فاضل باشا بن المرحوم  
ابراهيم باشا والى مصر بن ساكن الجنان  
محمد على باشا والى مصر

الامير محمد على باشا ابن ساكن الجنان  
محمد على باشا والى مصر

صاحب المجد النبيل عمرو ابراهيم :

ابن للمرحوم الامير محمد وحيد الدين  
ابن للمرحوم الامير ابراهيم أحمد باشا بن  
للمرحوم الامير أحمد رفعت باشا بن المرحوم  
ابراهيم باشا والى مصر بن ساكن الجنان  
محمد على باشا والى مصر :

صاحب المجد النبيل عز الدين حسن :

» » » اسماعيل حسن :

ابنا الامير محمد على حسن بن للمرحوم  
الامير حسن باشا بن المرحوم الخديوى  
اسماعيل بن للمرحوم ابراهيم باشا والى  
مصر بن ساكن الجنان محمد على باشا  
والى مصر .

## ٢ — النبيلات

صاحبة المجد النبيلة وجدان :

» » » كريمة :

» » » أمينة :

» » » توفيقه :

» » » نعمت :

» » » زینب :

بنات الامير محمد عباس حليم بن  
للمرحوم الامير محمد عبد الحليم باشا بن  
ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر  
صاحبة المجد النبيلة أمينة كامل فاضل :

ابنة الامير كامل فاضل بن المرحوم  
الامير مصطفى فاضل باشا بن المرحوم

## الفصل الاول

### في الاعلان

١ — كل ورقة يراد اعلانها يقدمها الطالب مع صورة لها الى قلم سكرتارية مجلس البلاط وتولى ذلك القلم ارسال صورتها الى الملن اليه بطريق البريد المسجل مع وصل مرتجع ويبقى الاصل في محفوظاته  
٢ — يجب على طالب الاعلان أن يبين في الورقة المراد اعلانها اسم ولقب الملن اليه ومحل اقامته بالدقة التي تمكن البريد من ايصالها اليه مع مراعاة الاحكام الآتية .

٣ — يصدر الاعلان الى محل اقامة الخصم فان تعذر ذلك فالى مركز ادارة أعماله فان لم يكن له مركز كذلك أو امتنع عن استلام الاعلان يكون الاعلان صحيفا بنفصره أو نفصر ملخصه في « الجريدة الرسمية » وفي احدى الجرائد اليومية .

٤ — يكون ميعاد الحضور أمام المجلس ثمانية أيام خلاف مواعيد المسافة المنصوص عليها في اللادعين التاليين .

٥ — اذا كانت الورقة المعلقة لخصم بالقطر المصري أو السودان تشتمل على طلب حضوره أمام المجلس أو التنبيه عليه باجراء أمر ما في ميعاد محدد فيزاد على هذه المواعيد يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد

أمر ملكي رقم ٦٣ لسنة ١٩٢٢

( ٢٦ يوليو )

باصدار لائحة اجراءات مجلس بلاط الملك

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٥ الصادر في ١٤ شوال سنة ١٣٤٠ ( ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ ) بوضع نظام الاسرة للملكة .

وبعد الاطلاع على اللائحة التي وضعها مجلس بلاطنا بجلسته المنعقدة في غرة ذي الحجة سنة ١٣٤٠ ( ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٢ ) للاجراءات واللائحات في المسائل التي يختص بها .

أمرنا بما هو آت :

١ — اللائحة المرفقة بأمرنا هذا المشتملة على خمس وستين مادة يكون معمولاً بها أمام مجلس بلاطنا للاجراءات والمرافعات في المسائل التي يختص بها .

٢ — على رئيس مجلس بلاطنا ووزير الحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

لائحة اجراءات مجلس بلاط الملك

الباب الاول

في الاجراءات العامة والاحكام

المجلس أن ورقة الاعلان لا تشمل البيانات السابقة أو رأى أنها تتضمن على عبارات لا يليق ذكرها أو أن المواعيد المحددة فيها غير كافية يرفع الأمر في الحال الى رئيس المجلس أو من ينوب عنه ليصدر أمره بما يراه كتاباً على الورقة المراد اعلانها ويقوم قلم السكرتارية بتنفيذ هذا الأمر .

### الفصل الثاني

في انعقاد المجلس والاجراءات

١١ — ينعقد المجلس بديوان الملك بالقاهرة أو الاسكندرية ولا يكون الانعقاد صحيحاً الا اذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل فاذا كان الانعقاد للنظر في أمر من أمور الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الاعضاء المربعون الثلاثة .

١٢ — يدعى الأعضاء الحضور الجلسات بالبريد قبل كل جلسة بأسبوع .

١٣ — اذا عرض على المجلس أن يصدر قراراً بالجبر أو برفعه فيدعو المجلس أحد أقارب صاحب الشأن الأقرين قبل الجلسة بأسبوع .

ويخطر النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف الاهلية بالقاهرة في الموعد المذكور ليتكمن من الحضور لابتداء أقواله هو أو رئيس نيابة الاستئناف .

١٤ — تكون جلسات المجلس غير علنية وضبط الجلسة منوط برئيسها .

من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وذلك لكل مسافة يقطعها بغير السكة الحديد .

٦ — تكون مواعيد المسافة للشخص المقيمين خارج القطر انصري أو السودان حسب ما هو ات :

(أولاً) يعطى ميعاد ثلاثين يوماً لمن يكون مقيماً بأحدى البلاد الأوروبية أو بسواحل البحرين الأبيض والاحمر ،  
(ثانياً) يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون مقيماً بأحدى الجهات الأخرى .

٧ — اذا كانت الورقة الملته للضم تشمل على طلب حضوره في ميعاد مقدر بالإيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور واذا كان اليوم الاخير منه يوم عيد امتد الميعاد الى اليوم الذي بعده .

٨ — يجب أن تشمل ورقة التكليف بالحضور أملم المجلس على اليوم والساعة المتقضى حضور الاخصام فيها وبيان الغرض المقصود من الطلب .

٩ — على قلم سكرتارية المجلس اثبات الاوراق التي ترد اليه لاعلانها على حسب ترتيب التواريخ في دفتر يعد لذلك مع بيان ملخص الاوراق الملته بوجه الاختصار وما تم بالنسبة لاعلانها .

١٠ — اذا رأي قلم سكرتارية

توضيحات من أحد الاخصام أو من أحد وكلائهم أثناء المداولة. باودة المشورة الا بحضور الخصم الآخر أو وكيله .

٢١ — لايسوغ في وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو أية ورقة من أحد الاخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما .

٢٢ — يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئا بالأقل أسبقية في نظام أسبقية الدرجات .

٢٣ — تصدرقرارات المجلس باغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس .

٢٤ — اذا كانت الدعوى المنظورة أمام المجلس مما تخص به المحاكم الشرعية فالتقاعدة الشرعية التى يبنى عليها الحكم تثبت برأى الاعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغليتهم .

٢٥ — يوقع على صور الاحكام والقرارات التى يصدرها المجلس كل من رئيسه أو النائب عنه وكاتم السر .

٢٦ — جميع الاحكام والقرارات التى يصدرهاالمجلس يجب أن تكون مشتملة على الاسباب التى بنيت عليها .

٢٧ — يجب على كاتم السر أن يقيّد فى دفتر خاص كافة القرارات والاحكام بلسابها وأسماء الاخصام وأسماء الاعضاء الذين قضاوا فيها ويكون قيد ذلك بطريقة

١٥ — تحصل الاجراءاتفى مواجهة الخصوم ويجوز لهم أن ينيبوا عنهم غيرهم فى ذلك بتوكيلات رسمية خاصة .

١٦ — يصدر المجلس قراراته بناء على مذكرات كتابية يقابلها الخصوم . وللدعى عليهم الحق فى تقديم آخر مذكرة فى الموعد الذى يحدده المجلس

ومع هذا يجوز للمجلس أن يطلب سماع أقوال الخصوم أو سماع من يرى فائدة من سماع أقوالهم من الشهود أو الخبراء أوالأوصياء أو القامة أو الوكلاء وغيرهم .

١٧ — اذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فـلمجلس تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة على حسب الاقتضاء وبذكر فى قرار التعيين المواد المتقضى الاستعانة بأهل الخبرة فيها مع بيان مايرخص لهم بعمله من الاجراءات .

١٨ — يؤدى الشاهد شهادته أمام المجلس وله أن يحلفه الميمن وكذلك يحلف الخبراء الميمن قبل تأديتهم للمأمورية التى تحول عليهم ان لم يكونوا من الخبراء المحلفين .

١٩ — تثبت جميع الاجراءات التى تتخذ فى جلسات المجلس فى محاضر يعقدها الرئيس وكاتم السر ويكون لكل دعوى محضر على حدة .

### الفصل الثالث

فى المداولة واصدار القرارات والاحكام  
٢٠ — لا يجوز للمجلس أن يسمع

الصادرة في الغية الى الوقت الذي يعلم فيه  
القائب بتنفيذها .

٣٥ — يعتبر علم الخصم بتنفيذ  
الحكم الصادر عليه في غيبته بمعنى ثلاثة  
أيام بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ  
لشخصه أو لمركز ادارة أعماله .

٣٦ — لا تقبل المعارضة في الحكم  
بعد الرضاء به .

٣٧ — تحصل المعارضة على حسب  
الاصول المقررة للتكليف بالحضور وتملن  
ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر طبقا  
لاحكام الفصل الاول من الباب الاول  
من هذه اللائحة .

٣٨ — يترتب على المعارضة إيقاف  
التنفيذ الا اذا كان التنفيذ الموقت مذكورا  
في الحكم أو واجبا بنص القانون .

٣٩ — الحكم الذي يصدر في الغية  
بعد المعارضة لا تقبل فيه المعارضة مطلقا  
٤٠ — يكون في سكرتارية المجلس

سجل لقيد للمعارضات ويكون قيدها  
بمعرفة كاتب السر في يوم حصولها أو في  
ظرف أربع وعشرين ساعة اذا منعه مانع  
عن القيد في اليوم المذكور .

ويتضمن ذلك القيد بيانات أسماء  
الخصم وتاريخ كل من الحكم والمعارضة  
٤١ — لا تنفذ الاحكام الصادرة

في الغية على غير المتقاضين الا بشهادة  
من كاتم سر المجلس دالة على عدم وجود

منظمة على حسب ترتيب التواريخ .

٢٨ — يسوغ للاخصام أن يطلعوا  
على الاحكام أو القرارات في سكرتارية  
المجلس اذا بينوا تواريخها وأسماء الاخصام  
٢٩ — اذا أراد صاحب الشأن  
الحصول على صورة الاحكام أو القرارات  
يرفع طلبه كتابة الى رئيس المجلس يصدر  
أمره بما يراه .

٣٠ — تنشر القرارات القاضية  
بتوقيع الجبر أو برفضه أو باستمرار الوصاية  
الى ما بعد الثامنة عشرة في « الجريدة  
الرسمية » وفي احدى الجرائد اليومية  
لاجل احاطة الجمهور علما بها .

### الفصل الرابع

في الاحكام القائية والمعارضة فيها

٣١ — اذا غاب المدعي عليه بعد  
تكليفه بالحضور على حسب أحكام هذه  
اللائحة ولم يقدم مذكرة بوقفه يصدر  
المجلس الحكم أو القرار في غيبته .

٣٢ — اذا غاب المدعى وامتنع عن  
تقديم مذكرة بأقواله يخبر المدعي عليه  
بين شطب القضية وبين طلب الحكم غايبا  
في أصل الدعوى .

٣٣ — تكون الاحكام والقرارات  
الصادرة في غية الاخصام واجبة التنفيذ  
الى حين المعارضة فيها انما لا يسوغ تنفيذها  
الا بعد اعلانها ببنائية أيام .

٣٤ — تقبل للمعارضة في الاحكام

زوج أميرة عن محل مستكن أو عن ورثة قصر أو عديي الاهلية أو غائبين ممن يلزم تعيين وصي أو قيم أو وكيل عليهم فيمجرد وصول خبر الوفاة إلى رئيس ديوان الملك يبلغه إلى وزير الحفانية ليأمر باتخاذ كافة الاجراءات التحفظية التي يراها لحفظ صالح الورثة وعمل للباحث اللازمة للوقوف على مقدار التركة وعدم وزير الحفانية تقريراً بذلك للمجلس مشفوعاً بالبيانات الكافية في ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول البلاغ اليه .

٤٧ — في حالة طلب المجرع على عديم الاهلية يكلف هو والواقفون من الاقارب والمعارف على أحواله بالحضور أمام المجلس لاستجوابهم

٤٨ — اذا رفض المطلوب المجرع عليه الحضور أمام المجلس فلمجلس أن يقرر ما يراه في ذلك . غير أنه يجب على المجلس الانتقال إلى محل المطلوب المجرع عليه أو تدب أحد الاعضاء للتوجه اليه اذا كان في حالة ضعف معها حضوره أمام المجلس .

٤٩ — يراعى المجلس أيضاً ما ذكر في المادة السابقة عند النظر في استمرار الوصاية إلى ما بعد سن الثامنة عشرة بناء على طلب أحد أصحاب الشأن أو من تلقاء نفس المجلس .

٥٠ — اذا رأى المجلس وجوب تعيين وصي أو قيم أو وكيل فينتخب

معارضة في تلك الاحكام بالسجل السابق ذكره .

## الفصل الخامس

### في تنفيذ الاحكام

٤٢ — يرفع كاتم سر المجلس إلى ديوان جلالة الملك صور الاحكام والقرارات في ظرف ثمانية أيام من يوم صدورها لمرضاها على الملك واستصدار الامر بالتنفيذ

٤٣ — لا يجوز تنفيذ الاحكام بالطرق الجبرية الا بعد مضي ثمانية أيام على تاريخ اعلانها للخصم

٤٤ — على وزير الحفانية أن يشرع فوراً في اتخاذ ما يراه مواتماً لتنفيذ الاحكام والقرارات عقب وصولها اليه مع مراعاة الاحكام السابقة

٤٥ — اذا لم يتمكن وزير الحفانية من اجراء التنفيذ بالطرق الودية أو الادارية فله أن يضع الصيغة التنفيذية على صورة الحكم ويسلمها لصاحب الشأن لياشر بالتنفيذ بواسطة المحضرين .

## الباب الثاني

في اجراءات خاصة يجب اتخاذها بالنسبة للقصر وعديي الاهلية والغائبين

### الفصل الاول

في الاجراءات التحفظية وفي تعيين الاوصياء والقائمة والوكلاء

٤٦ — اذا توفي أمير أو أميرة أو

باستعمال الدفاتر والطرق الحسابية التي  
يتراءى له لزومها ليكون تقديم الحساب  
على موجبها

### الفصل الثالث

في الحسابات السنوية وفي مكافأة الاوصياء  
والقائمة والوكلاء

٥٥ — يجب على الاوصياء أو  
القائمة أو الوكلاء أن يقدموا حساباتهم  
بوجه التفصيل في كل سنة الى المجلس  
وترفق الحسابات المذكورة بالمستندات  
المؤيدة لها

وهذا لا يمنع المجلس من أن يطلب  
في خلال السنة البيانات اللازمة لمراقبة  
ادارة التركة أو الاموال كلما اقتضى  
ذلك صالح القصر أو المحجور عليهم او  
النائبين

ويجوز للمجلس أن يطلب من الوصي  
أو القيم أو الوكيل تقديم دفاتره

٥٦ — يقرر المجلس مقدار المصروف  
الاعتيادي الذي يلزم في السنة لشؤون  
القاصر أو المحجور عليه وعائلته أو عالة  
النائب .

وبين المجلس أيضاً عند الاختضاء  
كيفية استعمال المبالغ المتوفرة لحساب  
القاصر أو المحجور عليه أو النائب

ويجوز أن يأمر بإيداع المبالغ الزائدة  
في خزانة الحكومة أو في أحد المصارف  
المالية .

الوصي أو القيم أو الوكيل وعرض انتخابه  
على الملك للتصديق على تعيينه .

### الفصل الثاني

في استلام الاموال وحاضر الجرد والضمان

٥١ — يجب على الوصي أو القيم  
أو الوكيل عند تبليغه التصديق على قرار  
تعيينه أن يبادر فوراً بمجرد أموال  
القاصر أو المحجور عليه أو النائب قبل  
وضع يده عليها وذلك في محضر بحضور  
شخص أو أكثر يمينه المجلس لهذا الغرض  
ويكون المحضر من نسختين تحتفظ واحدة  
منهما مع الوصي أو القيم أو الوكيل وتحفظ  
الآخرى بالمجلس

٥٢ — يجب أن يشتمل محضر الجرد  
على قيمة ما تساويه المتقولات والاشياء ذات  
القيمة بوجه التخریب كل منها على حدة  
وأن يشتمل أيضاً على بيان المقارنات  
وقيمتها وأوراق التركة والسندات ذات  
القيمة وسندات الديون وحجج الاملاك  
والدفاتر وغير ذلك من الاوراق ذات  
الأهمية .

٥٣ — يستوفى المجلس من اقتدار  
واستقامة الاوصياء أو القائمة أو الوكلاء  
ويجوز له أن يكلفهم في أى وقت بتقديم  
ضمان شخصي أو مالي يقدره المجلس  
بحسب ما يراه

٥٤ — للمجلس في أى وقت شاء  
أن يلزم الاوصياء أو القائمة أو الوكلاء



استمرارها مراعيًا في ذلك سلوك القاصر وأهليته أو عديمها

٦١ — يقدم الاوصياء والقائمة والوكلاء حساباتهم النهائية الى المستحقين في احدى جلسات المجلس

ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات لصالح المستحقين أو الورثة وتعتبر الحسابات السنوية أساساً للحساب النهائي .

٦٢ — يلم الاوصياء أو القائمة أو الوكلاء للمستحقين أموالهم في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون ذلك بحضور من يمينه أو يعينهم المجلس خصيصاً لهذا الغرض .

٦٣ — اذا اقتضى الحال استبدال الوصي أو القيم أو الوكيل يلم السلف للخلف الحسابات في احدى جلسات المجلس وأمر المجلس باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على صالح القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

ويلزم السلف بتقديم نسخة محضر الجرد التي بيده مع بيان بما طرأ عليهما من التغيرات أثناء ادارته .

ويجب على الخلف أن يحضر محضر جرد جديد يشمل كل ما استلمه من سلفه . ويحضر هذا المحضر من صورتين متطابقتين وموقعا عليهما من حضر الجرد . احدهما تسلّم الى المجلس ، والاخرى تحتفظ لدى

٥٧ — يمين المجلس سنوياً مقدار المكافأة المقتضى صرفها للوصي أو القيم أو الوكيل بعناية قيمة الاموال والعمل الذي تستوجبه ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين في المائة من صافي الارباح : فاذا قبل الوصي أو القيم أو الوكيل أن يقوم بمأمورياته مجاناً فيعتمد المجلس هذا القبول

٥٨ — يجب على الوصي أن يقدم للمجلس تقريراً برأيه عن وجوب استمرار الوصاية بعد الثامنة عشرة وذلك قبل بلوغ القاصر هذه السن بثلاثة أشهر على الأقل

وتثبت السن بشهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها من الاوراق الرسمية فان لم توجد فبشهادة طيبة من طلييين يمينها المجلس بناء على طلب الوصي

٥٩ — يجوز للمجلس في حالة تقريره استمرار الوصاية أن يأذن الصغير بالتصرف في أمواله بنوع مخصوص من التصرفات أو بكل التصرفات في جزء معلوم من ماله كما يجوز له ذلك بالنسبة للمحجور عليه

٦٠ — اذا قرر المجلس وجوب استمرار الوصاية الى ما بعد سن الثامنة عشرة وجب عليه عند تقديم الحساب السنوي اليه أن يتحضر القاصر أمامه ليحكم من تلقاء نفسه بانتهاء الوصاية أو

الماشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢  
وتعطي منه وثيقة لمن يطلبها من ذوى  
الشأن .

٦٥ — يجب أن تكون الوثيقة موقعا  
عليها من رئيس المجلس وكاتم السر

الوصى أو القيم أو الوكيل .  
الباب الثالث

في اثبات الطلاق وتسليم الوثيقة به  
٦٤ — يعد في سكرتارية المجلس  
سجل لاثبات الطلاق طبقاً لأحكام المادة

## اسفنج

رسمنا بما هو آت

١ — لايجوز صيد الاسفنج في المياه  
البحرية المصرية بدون رخصة صادرة من  
من الحكومة

وفيما يختص بصيد الاسفنج يشتمل  
نطاق المياه البحرية المصرية مساحة قدرها  
٣ أميال بحرية من السواحل ماعدا المنطقه  
الواقعة بين رأس الضبعة ورأس المعجمي فان  
هذا النطاق يمتد الى خط قوهى مستقيم  
يصل بين نقطة واقعة على بعد ثلاثة أميال  
بحرية شمالي رأس الضبعة وبين نقطة واقعة  
على بعد ثلاثة أميال بحرية شمالي رأس  
المعجمي

٢ — يكون الترخيص اما بموجب  
رخص خاصة تصرفها وزارة المالية واما  
بموجب التزامات لحق الصيد في جميع المياه  
البحرية المصرية أو في جزء منها  
ولا يمنع التزام حق الصيد الا بقرار

٢١ ابريل سنة ١٩٢٦

مرسوم بقانون بشأن صيد الاسفنج  
في المياه البحرية المصرية

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من  
ال دستور

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٣٠٤ ( ١٧ )  
يونيو سنة ١٨٨٦ ) بمنع صيد الاسفنج  
في المياه البحرية المصرية

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٢٠ ( ٢٤ )  
ابريل سنة ١٩٠٢ ) بتنظيم صيد الاسفنج  
والمعدل بالمرسوم الصادر بتاريخ ٨ رجب  
سنة ١٣٣٨ ( ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠ )  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء

من القرارات لتنفيذ هذا القانون وله بنوع خاص أن ينص على : —

(١) الاحكام والشروط التي تصرف بمقتضاها الرخص

(٢) اللوائح التي يجب مراعاتها في الصيد والوسائل والآلات التي يسمح باستخدامها

(٣) أحجام الاسفنج التي يسمح بصيده بحسب كل صنف من أصنافه وفي كل

منطقة من مناطق الصيد (٤) عدد مراكب الصيد التي تصرف لها الرخص في كل منطقة من المياه البحرية

المصرية وعدد البحارة والنواصين اللازمين لكل مركب

(٥) منع الصيد قطعيا في أى منطقة من المياه البحرية المصرية صيانة لمنابت الاسفنج كما أن له أن يسن اللوائح اللازمة

لحماية هذه المنابت (٦) اللوائح اللازمة لرقابة ما يصاد من الاسفنج وقت تعرضه على الشواطئ

وكذلك التدابير الواجب اتباعها لضمان تدفع الرسوم الجمركية على ما يصدر منه للخارج

(٧) اللوائح اللازمة لحماية النواصين ٧ —

لوزير المالية الحق في أن يضع ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة

للتقدمة عقوبة تقضى بسحب الرخصة لمدة لا تزيد على ستة أشهر فضلا على أن

للمصلحة يجوز لها أن تحجز للمركب على ثقة ومسئولية مالكها خلال مدة سحب

الرخصة

من مجلس الوزراء الا اذا طرح في المناقصة العامة فيجوز لوزير المالية منحه

٣ — كل مركب مخصص لصيد الاسفنج يوجد وهو يعارس هذه الصناعة أو يسبح

في المياه البحرية المصرية في غير أوقات العواصف وليس لديه رخصة أو لديه رخصة

انتهى أجلها يحجز ويصادر لجانب الحكومة ما يوجد به من أدوات الصيد والاسفنج

ويفرض على مالك المركب جريسة بالتضامن غرامة قدرها ١٠ جنيهات مصرية وإن لم

تدفع في خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز يباع المركب اداريا ويحجز من غنمه ما يوازي

مبلغ الغرامة والمصاريف وإن بقي شيء بعد ذلك يرد الى المالك

المركب المحجوز لا يصح أن يكون محلا لأي استرداد ولا تسري حقوق الغير

الا على ما قد يبقى من غنم البيع ٤ — تمنح الرخص الخاصة والتزامات

حق الصيد على مسؤولية المرخص لهم أو المتترمين ولا يجوز أن يقرب عليها أى

مسئولية على الحكومة قبل البحارة أو النواصين أو أى شخص آخر

٥ — الرسوم الواجب تحصيلها مقابل صرف رخص الصيد يمنحها وزير المالية

في قرار يصدره لذلك وهذه الرسوم لا يجوز أن تزيد في حال من الاحوال على

١٠٠ جنيه عن كل مركب ٦ — يصدر وزير المالية كل ما يلزم

سنة ١٨٨٦ ) وفي ١٥ محرم سنة ١٣٢٠  
( ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢ ) والرسوم  
السلطاني الصادر في ٨ رجب سنة ١٣٣٨  
( ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠ )  
١٠ — على وزير المالية تنفيذ هذا  
القانون ومعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية

٨ — المخالفات التي ترتكب ضد هذا  
القانون أو ضد القرارات التي يتخذها وزير  
المالية لتنفيذه يقوم باتباعها عمال خفر  
السواحل أو الجمارك أو مصلحة الحدود  
كما يقومون كذلك بتوقيع الحجز  
٩ — يلقى الامران العاليان الصادران  
في ١٥ رمضان سنة ١٣٠٤ ( ١٧ يونيو

## اسمدة

بقرار الشروط الخاصة بتوقيع الحجز في  
حالة التصدير في دفع الضرائب المقررة  
وبما أنه من الملأهم سريان أحكام هذين  
الامرين العاليين فيما يتعلق بتحصيل أثمان  
الاسمدة التي تبيعها وزارة الزراعة الى  
مالكي الاراضي الزراعية  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة  
وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت

١ — تسرى أحكام الامرين العاليين  
للمتقدم ذكرهما الصادر أولهما في ١٤  
ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ ( ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠ ) والآخر في ٢٧ محرم  
سنة ١٣٠٣ ( ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ )  
على تحصيل أثمان الاسمدة التي تبيعها  
وزارة الزراعة الى مالكي الاراضي  
الزراعية .

## قانونه نمرة ٢٦ لسنة ١٩٢٣

( ٥ يوليو )

خاص بتحصيل أثمان الاسمدة  
التي تباع من وزارة الزراعة لمالكي  
الاراضي الزراعية  
نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ ( ٢٥  
مارس سنة ١٨٨٠ ) الذي قرر القواعد  
والاحكام الخاصة بتوقيع الحجز على الأتار  
والمحصولات والموجودات والمواشي  
والمقارنات المملوكلن متأخر في دفع الاموال  
والمشور والرسوم في مواعيد استحقاقها  
وعلى الامر العالي الصادر في ٢٧ محرم  
سنة ١٣٠٣ ( ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ )

رسمنا بما هو آت :

١ — يمنع تصدير الاسمدة العضوية الآتية من جميع الحدود البرية والبحرية الى أية جهة كانت:

(١) السماد البلدى ويشمل مهادزرق الحمام :

(٢) مخلفات السلخانات وتشمل الدم المجفف .

٢ — في حالة مخالفة المنع المشار اليه في المادة السابقة يضبط السماد الذى هو موضوع المخالفة ويصادر لجانب الحكومة

٣ — على وزيرى المالية والزراعة تنفيذ هذا المرسوم كل منهما فيما يخصه ويعمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية بستين يوما

٢ — على وزراء الداخلية والمالية والحفانية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مرسوم

خاص بمنع تصدير بعض الاسمدة العضوية

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
نظرا الى ضرورة وقاية الزراعة المصرية من الضرر الذى يصيبها من تصدير أسمدة عضوية لاغنى عنها لحطب الارض ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ؛  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

## اسواق عمومية

الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩١١ بالتطبيق للأمر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ قرر ما هو آت

١ — يمنع وضع الصناديق أو السلال أو أى شئ آخر يمكن أن يعوق المرور فى شوارع ومسالك وعلى أرفصة الاسواق

٢٧ مارس ١٩١١ لائحة

تختص بالاسواق العمومية المعدة لبيع المأكولات بمدينة القاهرة

محافظ مصر  
بعد الاطلاع على القرار الصادر من

قرش أو بالمئتين مدة لا تتجاوز أسبوعاً  
٩ — يسل بهذا القرار بعد نشره  
بالمريدة الرسمية بخمسة أيام

٢ يوليو سنة ١٩١٢ لائحة

اشغال الطرق والممرات في  
الاسواق بمدينة الاسكندرية

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية  
بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر  
المالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى القرار الصادر فى أول مايو سنة  
١٩١١

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر  
فى ١٢ يونية سنة ١٩١٢ والمصدق عليه  
من عطوفة ناظر الداخلية فى ٢٢ يونية  
سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

١ — تعتبر أسواق القرش المقصود  
من هذه اللائحة جميع الميادين والشوارع  
والحارات والممرات والتروتورات عمومية  
كانت أو خصوصية المستعملة للجمهور بصفة  
حلقات أو أسواق لبيع مواد الاغذية أو  
التي يوجد بها محلات متجعة ومعدة لبيع  
مواد الاغذية

العمومية المعدة لبيع المأكولات بمدينة  
القاهرة

٢ — يجب تفرغ العربات المعدة لنقل  
البضائع فى أقرب وقت ولا يجوز وقفها  
الا الوقت الضرورى لهذا العمل

٣ — لا يجوز للباعة للتتولين أن يقفوا  
فى شوارع أو مسالك السوق

٤ — يمنع إلقاء الاوساخ أو مياه  
الاستعمال أو غير ذلك من المواد من أى  
نوع كانت فى الشوارع والمسالك والارصفة  
المعدة لسير العامة

٥ — على المقيمين فى المخازن أو الاماكن  
المعدة للبيع أن يحافظوا على النظافة التامة  
أمام محلاتهم وجميع الاوساخ ومتعلقات  
الكناسة وغيرها توضع فى الاماكن وفى  
المواعيد التى يبينها المحافظ لنقلها بواسطة  
العمال المكلفين بذلك

٦ — لرجال البوليس والصحة العمومية  
الحق فى الدخول فى الاسواق المعدة  
للمأكولات لأجل التحقق من تنفيذ أحكام  
هذا القرار أو أية لائحة أخرى صادرة من  
البوليس أو الصحة

٧ — تنرى أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦  
على المسالك الخصوصية المعدة لمرور العامة  
ووجود فيها مخازن لبيع المأكولات

٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار  
يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن ١٠٠

الفرشات أن يراعوا النظافة دواما أمام  
دكاكينهم أو فرشاتهم

ويجعل للفاذورات موضع خاص ويكفل  
المجلس البلدى الكنس ونزع الفاذورات  
يوما

وعلى المستأجرين أن يتكفلوا بتنظيف  
دكاكينهم بأنفسهم فى الداخل وأن يضعوا  
الفاذورات فى أوعية مخصصة لذلك بموافقة  
من المجلس البلدى وينزع ما فى هذه الأوعية  
الكناسون بالبلدية

٨ — لرجال البوليس أو البلدية أن  
يدخلوا فى المواضع السابق ذكرها للتحقق  
من نفاذ اشتراطات هذا القرار وجميع اللوائح  
الأخرى المتعلقة بالنظام أو الصحة

٩ — المخالفات لهذا القرار تكون  
المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد عن ١٠٠  
قرش مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز  
أسبوعا

١٠ — ألغى القرار الصادر فى أول  
مايو سنة ١٩١١ السابق ذكره

١١ — يصل بهذا القرار ابتداء من  
نشره فى الجريدة الرسمية

٢ — ممنوع فى المواضع المذكورة بملادة  
الاولى وضع صناديق أو سلال أو غير  
ذلك مما يمكن أن يمنع حرية المرور

٣ — تقرر ادارة المجلس البلدى فى  
كل حالة بالمواضع الآتية الذكر الحدود  
التي يؤذن بها لفرش البضائع ولا يجوز  
أن يتعدى عرض الفرش فى النهاية القصوى  
من كل جانب ١٥ سنتيمترا عن كل متر  
من عرض الطريق أو المر ويجب أن  
تكون الفرشات متحركة ومحمولة بكيفية  
تمكن من التنظيف فى كل وقت بللاء الغزير  
وينزع الفرش فى كل مساء

٤ — العربات المعدة لنقل مواد الاغذية  
لا يجب أن تقف الا المدة اللازمة فقط  
لتفريغ محمولها بمجرد وصولها

٥ — ممنوع على الباعة المتجولين أن  
يجتازوا المواضع السابق ذكرها أو أن  
يقفوا فيها فى أوقات البيع للجمهور التي  
تحددها الإدارة البلدية

٦ — ممنوع أن تبنى فى الطرق والميادين  
والمراتع عامتزية أو فاذورات أو أوراق  
أو فضلات من أى نوع كانت

٧ — على من يشغلون الدكاكين أو

## أشياء وحيوانات ضائعة

القرى ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة  
يجوز ابلاغها الى مائة قرش وبضياغ حقه  
في المكافأة المنصوص عنها في المادة  
الثالثة

فإذا كان جيس الشيء أو الحيوان  
مصحوبا بنية امتلاكه بطريق النش فتمام  
الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة  
ولا يبقى هناك وجه للمعاقبة على  
ال مخالفة .

٢ — إذا لم يطلب المالك الشيء  
الضائع في ظرف سنة أو الحيوان المفقود  
في مدة عشرة أيام فيباع الشيء أو الحيوان  
بمعرفة الادارة بالمزاد العمومي وإذا كان  
الشيء قابلا لقتل قبل مضي ميعاد السنة  
يجوز بيعه في ميعاد أقصر يحدده المحافظ  
أو المدير على حسب الاحوال .

٣ — كل شخص يسلم لمامورى  
الحكومة الشيء أو الحيوان الضائع يكون  
له حق في مكافأة قدرها عشر القيمة  
وفي حالة استرداد المالك للشيء الضائع يكون  
ملزما بدفع قيمة المكافأة بحسب تهدير الادارة  
٤ — من الشيء أو الحيوان للمباع يبقى  
محفوظا على ذمة المالك مدة ثلاث سنوات  
وفي حالة الطلب يلزم تسليمه اليه بعد ختم  
مصاريف الحفظ والبيع وقيمة المكافأة

١٨ مايو سنة ١٨٩٨ وكرمتو  
بشأن العثور على الشيء أو الحيوان  
الضائع ورده الى صاحبه أو التبليغ  
عنه

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأى مجلس النظار وبعد الاطلاع  
على القرار الصادر من الجمعية العمومية  
بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠  
مايو سنة ١٨٩٨ طبقا للمادة الثانية من  
الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة  
١٨٨٩ ( ٢٩ جادي الاولى سنة  
١٣٠٦ ) وبعد أخذ رأى مجلس شورى  
القوانين

أمرنا بما هو آت

١ — كل من يضر على شيء أو حيوان ضائع  
ولم يتيسر له رده الى صاحبه في الحال  
يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه الى  
أقرب نقطة لبوليس في المدن أو الى السد  
في القرى

ويجب اجراء التسليم أو التبليغ في  
ظرف ثلاثة أيام في المدن وعناية أيام في



وخصوصاً فيما يتعلق بنشر كشف بالاشياء  
والحيوانات التي صار تسليمها للجهات  
الحكومية وبالإعلان عن بيعها  
٧ — على ناظر الداخلية تنفيذ  
أمرنا هذا

المدفوعة لمن عثر على الشيء أو الحيوان  
٥ — بمد مضي ميعاد الثلاث سنوات  
من تاريخ البيع يضاف باقي الثمن لجانب  
الخزينة  
٦ — يصدر قرار ادارى ببيان  
تصيلات العمل بموجب أمرنا هذا

## اعلانات قضائية

والاحكام في الجرائد يحصل ذلك النشر  
باللغة العربية وباحدى اللغات القضائية  
الاخرى طبقاً لقواعد الآتيه :

٢ — اعتباراً من أول نوفمبر  
سنة ١٩٢٣ يمنع امتياز نشر الاعلانات  
القضائية حسب التعريف المقررة في المادة  
الآتية للجرائد التي تعينها الجمعية العمومية  
لمحكمة الاستئناف المختلطة وذلك لمدة  
لا تزيد على ثلاث سنوات مع جواز مد  
هذه المدة

وتعين دائماً جريدتان على الأقل لنشر  
الاعلانات القضائية احدهما باللغة العربية  
وأخرى باحدى اللغات الاجنبية ولا يجوز  
تعيين أكثر من جريدتين في دائرة كل  
محكمة ابتدائية تخصص احدهما للنشر  
باللغة العربية والاخرى للنشر باللغة  
الاجنبية

قانونه نمرة ١٧ لسنة ١٩٢٣

(٢٦ يونية)

خاص بنشر الاعلانات القضائية

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر  
في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ الخاص بنشر  
الاعلانات القضائية

وبعد موازنة الجمعية العمومية لمحكمة  
الاستئناف المختلطة المنعقدة في ١٦ مارس  
سنة ١٩٢٣ طبقاً للمادة ١٢ من القانون  
المدنى للمحاكم المختلطة

وبناء على ما عرضه علينا وزير المحفانية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت :

١ — في جميع الاحوال التي يقضى  
فيها القانون . بوجوب نشر الاعلانات

التجارة البحرية فيما يتعلق بالاعلانات  
القضائية طبقاً لاحكام هذا القانون  
٦ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا  
القانون ويصل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية

٢٧ يونية سنة ١٩٢٣ قرار

بشأن نشر الاعلانات القضائية  
وزير الحفانية

بعد الاطلاع على القانون عمرة ١٧  
لسنة ١٩٢٣ بشأن نشر الاعلانات  
القضائية

وبعد مواقة الجمعية العمومية لمحكمة  
الاستئناف المختلطة المنعقدة في ٨ يونية  
سنة ١٩٢٣ طبقاً للمادة الثالثة من القانون  
المذكور

قرر ما هو آت :

١ — امتياز نشر الاعلانات القضائية  
للتصوص عليه في المادة الثانية من القانون  
عمرة ١٧ لسنة ١٩٢٣ بوجوب على صاحب  
الامتياز أن ينشر في جريدته جميع الاعلانات  
التي يقضى القانون بنشرها بما في ذلك  
ماتأمر بنشره أحكام قضائية حسب  
التعريف الآتي بيانها والتي يجوز تعديلها  
كل سنة بمعرفة الجمعية العمومية لمحكمة

والجرائد التي تعين لنشر الاعلانات  
يجب أن تصدر ثلاث مرات في الاسبوع  
على الأقل وأن لا يقل عدد ما يطبع منها  
في المرة الواحدة عن الف نسخة

٣ — يصدر وزير الحفانية بعد  
مواقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف  
المختلطة قراراً يبين فيه ما يأتي :

أولاً — تعريفة مصاريف النشر  
ومواعيده والشروط الاخرى التي يجب  
مراعاتها في النشر

ثانياً — أقصى حد للثمن الذي يتبع به  
الجريدة للمعينة للنشر وغير ذلك من  
الامور المتعلقة ببيع تلك الجريدة والتي  
من شأنها أن تكفل اذاعة الاعلانات القضائية  
بقدر الامكان

ثالثاً — للمواعيد والاجراءات التي يجب  
على الجرائد مراعاتها في طلب الحصول على  
امتياز نشر الاعلانات القضائية

٤ — اذا لم تقدم جريدة لطلب  
امتياز بنشر الاعلانات القضائية طبقاً  
لشروط القرار المشار اليه في المادة السابقة  
فيجوز النشر في الجريدة الرسمية باللغة  
العربية أو باحدى اللغات الاجنبية أو  
باللغتين معا حسب مقتضيات الاحوال

٥ — تعدل أحكام قانون المرافعات  
في اللوادر المدنية والقانون التجاري وقانون

تحت العنوان العلم الآتي وهو «الاعلانات القضائية» مطبوعاً بالحروف الثلث الغليظة ويراعى في نشر الاعلانات جمع كل نوع منها على حدة

ويكون طبع الاعلانات حسب أصول فن الطباعة وطبقاً للنموذج الذى يقرره رئيس محكمة الاستئناف

٣ — على صاحب الامتياز أن ينشر مجاناً الاعلانات التى تكلفه بنشرها محكمة الاستئناف والنيابة العمومية والمحاكم وعليه أيضاً أن ينشر جميع النشرات والاعلانات التى يطلب نشرها الاشخاص المعاقون من الرسوم القضائية على أن تولى أجرتها على الحساب للرجوع بها على من يحكم عليه فيها اذا قضى لمصلحة الشخص المعاق من الرسوم

٤ — على صاحب الامتياز أن يرسل بدون مقابل خمس نسخ من الجريدة الى كل من محكمة الاستئناف والنيابة العمومية والمحاكم الثلاث

وعليه أيضاً أن يرسل بدون مقابل نسخاً من الجريدة الى المحافظ أو المدير فى المحافظات أو المديريات الواقعة فى دائرة اختصاص المحكمة

وأن يرسل أيضاً بدون مقابل نسخة من الاعلان المعد للتطبيق أو من عدد الجريدة موقعا عليه من مدير الجريدة المستول الى كل شخص يكون قد طلب

الاستئناف مهما كانت مدة الامتياز وهي :

٢٠ السطر من النشرة الاولى حتى مائة سطر

١٠ السطر من النشرة الاولى فيما زاد عن مائة سطر

٨ السطر من النشرة الثانية وما يليها

٥ كل اعلان ممد للتطبيق

١٠ السطر مما يضاف الى الاعلان المذكور

ولا تؤخذ الاجرة المحفظة عن النشرة الثانية وما يليها من النشرات الا اذا قدم الطلب عنها فى نفس الوقت الذى تطلب فيه النشرة السابقة عليها

٢ — يكون النشر باحدى اللغات الاجنبية مطبوعاً بالحروف الرومانية عمرة

٨ أو ٩ أو بالحروف الانجليزية المسماة «بورجوا» ويجب أن يشتمل كل سطر

على ثلاثين حرفاً على الاقل ويكون النشر باللغة العربية مطبوعاً

بالحروف من حجم ١٨ ويجب أن يشتمل السطر على ثلاثين حرفاً على الاقل

ويجب أن يكون العمود بعرض ٧ ستمترات على الاقل ومسافة ما بين السطور

٣ مليمتراً على الاقل ويكون النشر فى صلب الجريدة

ويجب النشر في كل عدد من الجريدة طول مدة الامتياز عن عنوان المكاتب المكلفة باستلام طلبات النشر والا ما كن التي تعرض الجريدة فيها للبيع

٧ — على صاحب الامتياز فيما عدا الاحوال القهرية أن يقوم بدرج الاعلانات والمخصصات المبينة بالمادة الاولى في مدة ثلاثة أيام من تاريخ الوصل الذي يجب عليه تسليمه الى طالب النشر والا جاز لرئيس المحكمة بناء على شكوى ذوى الشأن أن يحكم عليه بفرامة قدرها مائة قرش ويكون حكمه غير قابل للطعن . وذلك بدون اخلال بالتضمينات التي يجوز أن يحكم عليه بها عند الاقتضاء

٨ — على صاحب الامتياز أن يودع بخزينة محكمة الاستئناف في ظرف ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بمنحه الامتياز المذكور تأمينا لما من النقود واما من المستندات التي قبلها محكمة الاستئناف وتكون قيمتها تساوي فعلا مائتي جنيه مصري حسب سعر البورصة في يوم الابداع

وتكون قيمة هذا التأمين مائة جنيه مصري اذا كان الامتياز ممنوحاً عن نشر الاعلانات القضائية في دائرة محكمة واحدة .

فاذا لم يودع التأمين في البعاد للمعين يعتبر الامتياز لاغياً

تطبيق اعلان أو نشر اعلان أو ملخص في الاحوال التي تنص قوانين المحاكم المختلطة على وجوب النشر عنها بواسطة الصحف

فاذا احتاج أحد أصحاب الشأن الى نسخة ثانية من الجريدة ليثبت حصول نشر ملخص أو اعلان بصفة قانونية فلا يجوز مطلقاً زيادة ثمن النسخة للموقع عليها من المدير المسئول

٥ — لا يجوز أن تباع النسخة الواحدة من الجريدة بثمن يزيد عن قرش صاغ واحد مهما كان عدد صفحاتها ولا أن تتجاوز قيمة الاشتراك فيها عن مائتي قرش صاغ في السنة

فاذا كانت الجريدة لا تصدر سوى ثلاث مرات في الاسبوع فلا يجوز أن تزيد قيمة الاشتراك فيها عن ١٥٠ قرشاً صاغاً في السنة

٦ — على صاحب الامتياز أن يوجد مكتباً لاستلام طلبات نشر الاعلانات في المدينة المكاثرة بها المحكمة التي تعهد بنشر الاعلانات الخاصة بدائرتها

وعليه أيضاً أن يعرض جريدته للبيع في عوامم المديرية أو المحافظات الواقعة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة وعلى صاحب امتياز نشر الاعلانات

بالغة البرية عن دائرة محكمة مصر أن يوجد أيضاً مكتباً لاستلام طلبات النشر في مدينة أسبوط

غير متوافرة في الجريدة

١٢ — يجوز لرئيس محكمة الاستئناف أن يحكم على صاحب الامتياز بفرامة من مائة قرش الى الف قرش عن كل مخالفة لاحكام هذا القرار وتحصم هذه الفرامة والفرامة للشار اليها في المادة السابعة من قيمة التأمين ويجب تكملة هذا التأمين في ظرف ثمانية أيام والا سقط حق صاحب الامتياز. وهذا كله بدون اخلال باحكام المادة السابعة من هذا القرار

١٣ — يجب على من يريد الحصول على الامتياز بنشر الاعلانات القضائية في جريدته أن يقدم طلبه داخل مطروف مختوم الى قلم السكرتارية بمحكمة الاستئناف في ظرف خمسة عشر يوما التالية لنشر اعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية

وعليه أن يبين في طلبه دائرة المحكمة التي يطلب عنها الامتياز مع كافة البيانات الاخرى المطلوبة في الاعلان المذكور

ولا يجوز استرداد التأمين المذكور الا بتفويض من محكمة الاستئناف وبعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة الامتياز أو سحبه

٩ — يجب أن يكون لدى صاحب الامتياز دفتر للحسابات معدة خصيصاً للاعلانات القضائية وتبقى هذه الدفاتر تحت تصرف محكمة الاستئناف التي يجوز لها في أي وقت شاءت أن تحصل على صور منها طبق الاصل أو تأذن بأخذ صور منها كذلك

١٠ — لمحكمة الاستئناف السلطة المطلقة في اختيار صاحب الامتياز وعليها أن تراعى في ذلك كية ما يطبع من نسخ الجريدة وانتشارها وكافة الضمانات للمادية والادبية التي يجب أن تتوافر فيها محافظة على مصلحة الجمهور

١١ — يجوز لمحكمة الاستئناف بناء على قرار من جميعتها السومية أن تسحب الامتياز في أي وقت شاءت اذا تراعى لها أن الشروط للمادية والادبية التي منح الامتياز من أجلها قد أصبحت

## افراه احراق جثث الموتى

الذى قدم طلب الاحراق اذا رغب أخذه  
وان لم يطلبه فعلى ادارة فرن الاحراق  
حفظه بممرتها وان لم يوجد بها مكان  
مخصوص لجمع الرماد وحفظه بطمر في  
المقبرة أو في أرض تخص لهذا الغرض  
تكون بجانب فرن الاحراق

واذا حفظ الرماد في ادارة فرن  
الاحراق يصفه وقية ولم يطلبه ذوو  
الشأن بعد اقتضاء مدة مقولة يجوز طمره  
بعد اعلان الشخص الذى طلب احراق  
الجثة ويحدد له في الاعلان مدة ١٥ يوما  
٤ — يكون في ادارة فرن الاحراق  
دفتر عقيد فيه كل عملية في الحال وبين فيه  
اذا كان الرماد سلم لاهل المتوفى أو حفظ  
في ادارة القرن أو طمر

وعلى الادارة حفظ رخص الاحراق  
لمدة ١٥ سنوات

رخص احراق الجثث  
٥ — لا تحرق جثة الا بمقتضى  
رخصة صادرة من ادارة عموم مصلحة  
الصحة بناء على طلب مضمي من منفذ  
وصية للمتوفى أو من الزوج أو الزوجة  
أو من أقرب قريب للمتوفى أو من ينوب  
عن أحدهم  
٦ — لا يرخص باحراق جثة مالم

١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ للموتى

الافران المعدة لأحراق جثث  
الموتى

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من  
الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف  
المختلطة في ٥ مايو سنة ١٩٠٦ طبقاً  
للامر العالى المؤرخ في ٣١ يناير سنة  
١٨٨٩

قرر ما هو آت

أفران احراق جثث الموتى

١ — الافران للمعدة لاحراق جثث  
الموتى تعتبر من المحلات المقلقة للراحة  
والمضرة بالصحة أو للخطرة وتضاف الى  
الجدول الملحق باللائحة الصادرة من هذه  
المحلات بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤  
في النوع للدول عليه بحرف (ا) من  
القسم الاول

٢ — كل فرن معد لاحراق الجثث  
يجب أن يكون في حالة صالحة لادارته  
ونظيفاً وبه العدد الكافي من العمال

٣ — يسلم رماد الجثة الى الشخص

أية سلطة أخرى لها اختصاص في عمل التحقيق عن الوفاة بل على أنها لا تمارس في احراق الجثة

١٠ — لا يترتب على رفض الترخيص أدنى معارضة ولا تكلف المصلحة ببيان الاسباب التي دعته للرفض

١١ — كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تزيد عن مائة قرش وهذا لا يمنع من اقال القرن الذي يأمر به القاضي على ثقة مرتكب المخالفة

ويحكم القاضي دائماً باقال القرن في حالة فتحه أو احراق جثة فيه بنير رخصة ١٢ — يسجل بهذه اللائحة بمد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

يكن التوفى أعلن رغبته بذلك كتابة أو شفاهاً ولا يجوز احراق الجثة اذا كان التوفى مسلماً

٧ — يكون طلب الرخصة شاملاً لما ثبت شخصية للتوفى ومذكوراً به صلة القرابة وغيرها التي بينه وبين الطالب

٨ — يكون طلب الرخصة مرفقاً بمستخرج من سجلات الادارة ذات الشأن مثبتاً لقيد الوفاة وبشهادة ممضاة من الطبيب الذي عالج المتوفى في مرضه الاخير أو دعي لتحقيق الوفاة وبين فيها سبب الوفاة وأنها ليست نتيجة عدوان أو تسمم أو حرمان أو اهمال أو أى عمل آخر أو للتقصير في الواجب الشرعى ويجب أن تكون هذه الشهادة ممضاة أيضاً من طبيب القسم بعد الكشف على الجثة

٩ — يكون طلب الرخصة مرفقاً أيضاً بشهادة من النيابة العمومية أو من

## أفيون

راجع : مخدرات ( ق ١٨ سنة ١٩١٨ )

## آلات بخارية

٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ أمر عال

بشأن الآلات البخارية

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٧  
يونية سنة ١٨٩٦ بشأن المحلات المعلقة  
والمضرة بالصحة والخطرة ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
العمومية وموافقة رأى مجلس النظار ،  
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية  
بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في  
١٦ يونية سنة ١٩٠٠ طبقاً لما ورد في  
المادة الثانية من الامر العالي الصادر في  
٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ،

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ — لا يجوز لأحد ما أن يركب  
آلة بخارية أو قرناً سواء كان ذلك في  
عمل من المحلات المعلقة أو المضرة بالصحة  
أو الخطرة المذكورة في الجدول الملحق  
بأمرنا وبالإلحاح العمومية الصادرين في  
٢٧ يونية سنة ١٨٩٦ أو في عمل من  
المحلات الغير مبنية في ذلك الجدول أو أن  
يركب تلك الآلة على حدة لأى غرض  
من الأغراض الا اذا رخصت له نظارة

الاشغال العمومية مقدماً .

والرخصة واجبة أيضاً اذا اريد احدثات  
تغيير كلي في الآلة البخارية أو القزان  
المرخص به أو ترميمه ترميماً مهما من شأنه  
تمدد كيفية تشغيله حرصاً على الراحة  
والأمن العام والصحة أو عند نقل الآلة  
لاسماً شخص آخر .

ولا يجوز نقل آلة مرخص باقامتها في  
محل معين الا برخصة أخرى .

٢ — يجب أيضاً الحصول مقدماً  
على رخصة من نظارة الاشغال العمومية  
لكل جهاز يحركه البترول أو الغاز  
أو الهواء الحار لادارة أية آلة من الآلات  
(ماكينات) .

أحكام أمرنا هذا والإلحاح الملحق به  
تسرى على الجهازات المذكورة متى استوجب  
نوعها ذلك

وكما استلزم الحال أخذ رخصة اتباعاً  
لأحكام أمرنا هذا يقتضى اعطاء تلك  
الرخصة أو رفضها في خلال ستين يوماً  
تمضى من تاريخ طلبها وفي حالة الرفض تبين  
أسبابه .

٣ — الآلات والقزانات المرخص  
بها أو السابق الاخطار عنها بحسب أحكام  
أمرنا الصادر في ٢٧ يونية سنة ١٨٩٦



حضور التحقيق إذا استصوبت ذلك .  
ولا يجوز أن يشمل التفتيش المذكور  
الجزء المخصص من المحلات للسكن أو لكتبه  
الإدارة فقط .

ويختب المتدوبون للتفتيش من كبار  
عمال المصلحة .

٥ — إذا تبين أن كيفية تشغيل  
الآلات أو القزانات ينشأ عنها مضار جسيمة  
من حيث الراحة والصحة والأمن العام فعلى  
أصحابها ولو كان مهم رخص بها أن يراعوا  
( فيما يخص بكيفية التشغيل ) الاحتياطات  
التي تقرر جهة الاختصاص اتخاذها وتعتمد  
بقرار وزيرى فالت لم يراعوا تلك  
الاحتياطات في الميعاد المقرر يعملون  
بحسب أحكام المادة الثانية عشرة من  
اللائحة الملحقه بأمرنا هذا .

٦ — الآلات والقزانات البخارية  
المخصصة فقط لرفع مياه الرى أو التجهيف  
تبقى تحت أحكام الامر العالي الصادر في  
٨ مارس سنة ١٨٨١ واللائحة الصادرة  
في ٦ ابريل من تلك السنة المختصة بالآلات  
الرافعة .

على أنه يجوز للنظارة أن تفرض عند  
الاقضاء على تلك الآلات والقزانات  
ما تراه من شروط الأمن المقررة في  
اللائحة الملحقه بأمرنا هذا .

وإذا أراد أصحابها استعمالها أيضاً لفرض  
من الأغراض الصناعية فعلى السلطة المختصة

يستمر تشغيلها بدون رخصة أخرى أو  
إخطار آخر .

أما المقامة بعد صدور ذلك الامر  
وغير مرخص بها فتسرى عليها أحكام  
أمرنا هذا كآلات الجديدة

وعلى أصحاب الآلات والقزانات المقامة  
قبل أمرنا الصادر في ٢٧ يونية سنة  
١٨٩٦ أن يخطرأ عنها تلك النظارة في  
ميعاد جديد قدره ستون يوماً تمضى من  
يوم العمل بأحكام أمرنا هذا .

ويكتب هذا الإخطار على ورقة تمغة  
ثمنها ثلاثون ملياً وتذكر فيه الايضاحات  
المدونة بالفقرة الاولى الى الفقرة السابعة  
من المادة الاولى من اللائحة المرفقة بأمرنا  
هذا .

فان لم يعملوا بذلك في الميعاد المذكور  
تعد تلك الآلات والقزانات حيثئذ بمثابة  
آلات وقزانات مستجدة ولا يجوز اذا  
تشغيلها الا بعد الحصول على الرخصة .

٤ — الآلات والقزانات البخارية  
مهما كان الزمن الذى مضى على تركيبها يجوز  
أن يفش عليها مندوبون من نظارة  
الاشغال العمومية للتحقق مما اذا كانت  
أحكام اللائحة المرفقة بأمرنا هذا فيما يخص  
بالأمن العام مرعية الاجراء .

فاذا كان صاحب المحل أجنبياً قبل  
التفتيش يخطر القوصلاتو التابع هو إليها  
باليوم الذى يتحدد لذلك لى تتمكن من

بشأن الآلات البخارية ،  
وبعد مصادقة مجلس النظار وأخذ رأى  
مجلس شورى القوانين ،  
وبناء على قرار الجمعية العمومية بمحكمة  
الاستئناف المختلطة الصادر في ١٦ يونية  
سنة ١٩٠٠ طبقاً للمادة الثانية من الأمر  
العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩  
قد قررنا ما يأتي :

١ — يكتب طلب الرخصة على ورقة  
تفخه ثمنها ثلاثون مليماً وفيه الإيضاحات  
الآتية :  
( أولاً ) اسم صاحب الآلة ولقبه  
وصناعته وجنسيته ومحل إقامته .  
( ثانياً ) المحل المراد تركيبها فيه .  
( ثالثاً ) الفرض المخصصة هي من  
أجله .

( رابعاً ) قوة الآلة ونوعها .  
( خامساً ) عمر القزان إذا كان مستعملاً .  
( سادساً ) نوع القزان ( طرازه )  
ومقاساته العمومية وتحتاته ونوع المواد  
المصنوع هو منها .  
( سابعاً ) كيفية تنفيذته .

وهذا الرسم يصله مهندس رياضي  
بمقياس بـ ١/٤ وعلى المرخص له أن يدفع  
قبل استلامه الرخصة مبلغاً قدره مائتا  
قرش صاغ وهو رسم النظر في طلبه ( ١ )  
٢ — متى أجاز مهندسو النظارة

بإعطاء الرخص بتشغيل الصناعة أن تتفق قبل  
إعطائها الرخصة مع نظارة الاشتغال العمومية  
( مصلحة الواورات البخارية ) على الشروط  
المتعلقة بالأمن العام التي يقتضى تقريرها  
في الرخصة .

٧ — تلحق بأمرنا هذا لأئمة  
تصدرها نظارة الاشتغال العمومية مبنياً  
فيها كيفية تنفيذه .

٨ — من خالف أحكام أمرنا هذا  
واللائحة المنوّه عنها في المادة السابعة منه  
يعاقب بحسب أحكام تلك اللائحة .

إذا كان أصحاب الآلات البخارية المسببة  
عنها المخالفة بعضهم أجانب وبعضهم وطنيون  
فتقام عليهم دعوى المخالفة أمام المحاكم  
المختلطة .

٩ — كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا  
من أحكام الأوامر العالية واللوائح  
السابقة المختصة بالآلات البخارية يعتبر لاغياً  
١٠ — على ناظرى الداخلية والاشتغال  
العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما  
ينحصر

٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ لائحة

عن الآلات البخارية

ناظر الأشغال العمومية  
بعد الاطلاع على المادة السابعة من  
الأمر العالي الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠

الجلسة التي يقرر فيها اعطاء الرخصة ويجعل  
لحل التزان سقف خفيف منفصل عن  
السقوف والسطوح المجاورة له .  
( فيما يختص بالتقانات التي قوتها  
الاسمية ستة خيول فأقل )

يجوز عند الاقتضاء تركيب التزان  
التي من هذا القليل داخل أية ورشة  
بشرط أن يكون بناء الورشة ذاتها متينة  
مصنوعاً بمونة مائة ولا تكون هي جزءاً  
من منزل السكن ولا يملوها أدوار .

ويجب أن يكون بين بيت النار وحيطان  
الورشة براح قدره متران على الأقل أما  
إذا أريد تشغيل التزان خارج ورشة  
فيركب حيث يشاء بحسب أحكام الفقرة الثالثة  
من هذه المادة وتكون مدخته عالية بقدر  
مترين على الأقل عن الاجزاء الأكثر  
ارتفاعاً في جميع الابنية الواقعة في دائرة  
نصف قطرها خمسون متراً .

٤ — ( احتياطات الامن التي يجب  
اتخاذها فيما يختص بالوابورات والتقانات  
المركبة في محلات معينة )

أولاً — لا يجوز تشغيل التزان الا  
متى جرب في محل صاحب الرخصة تحت  
ادارة مندوب النظارة وكانت التجربة  
مرضية واستلم المرخص له اذناً بالادارة .

ثانياً — يجرب التزان بأن يحمل  
ضغطاً مائياً يزيد عن معظم الضغط الحقيقي  
وضغط التجربة هذا ( وشروطه أن لا

البحث والنظر في الطلب يعرض ذلك الطلب  
( ومعه تقرير المهندس عنه ) على مجلس  
الوابورات وهو يتحكم في شأنه .

ويتشكل ذلك المجلس من رئيس وهو  
رئيس قسم الهندسة وعضوين وهما  
باشمفتش الوابورات ومفتش صحي .

وإذا كان التزان بمجوار ترعة فلي  
مصلحة الوابورات قبل اعطاء الرخصة أن  
تستحصل على مصادقة مفتش الري ذي  
الاختصاص على ذلك .

٣ — تقام الآلة بحسب المبين في  
الرسم ( الذي تسلم صورته الى الطالب )  
وبالشروط الآتية :

( فيما يختص بالتقانات التي تريد قوتها  
الاسمية عن ستة خيول )

أولاً — يجب أن يكون التزان الذي  
تريد قوته الاسمية عن ستة خيول مقاماً  
على مسافة عشرة أمتار على الأقل من  
المساكن والجسور والطرق العمومية  
المجاورة له .

ثانياً — تكون مدخنة التزان عالية  
بقدر مترين على الأقل من الاجزاء الأكثر  
ارتفاعاً في الابنية الواقعة في دائرة نصف  
قطرها خمسون متراً .

ثالثاً — يقام حول التزان حائط  
يكون بناؤه جيداً متيناً مصنوعاً بمونة  
مائة لا يتخلطها شيء من التراب ويمنع  
مجلس الوابورات سمك ذلك الحائط في نفس

٥ — تركب الترانسات وتشغل بالشروط  
المعمومة الآتية :

أولاً — يجب أن يكون لكل تران  
تبشر إدارته صفيحة دالة على التاريخ الذي  
صنع فيه وأقصى الضغط الحقيقي وأن تثبت  
تلك الصفيحة في ظاهر التران بمسامير برشام  
من نحاس وتكون ظاهرة جليا لتمكن  
من قراءتها ،

ثانياً — يجب أن يكون لكل تران  
صمامان للامن أى بلفان يتيسر بهما  
تصريف البخار عند بلوغ الضغط الحقيقي  
نهايته التصوى اللينة بالعلامات المذكورة  
آخراً ويجب أن تكون فتحة الصمام كافية  
لحفظ البخار في التران ( مهما كانت قوة  
النار ) في درجة من الضغط لا تتعدى  
قطر الحد الضغط المذكور آخراً وعند الاقتضاء  
يصرف بخار ذلك الصمام بقدر اللزوم أو  
يرفع من أجل ذلك ويجوز توزيع مجموع  
البخار الذي يصرفه هذان الصمامان على  
عدة صمامات ،

ثالثاً — يجب أن يكون لكل تران  
مانومتر صحيح لا عيب فيه يوضع برأى  
من الوقاد ( المطشحي ) مقسماً بكيفية تدل  
على حفظ البخار الحقيقي في التران  
بالكيلوجرام ويجب أن يكون على مقياس  
للمانومتر إشارة ظاهرة جلية يلم منها  
منتهى ذلك الضغط ،  
رابعاً — يجب أن يكون لكل تران

يتأثر عنه تنفيس في التران أو تفتير في  
شكاه ) يستديم كل المدة التي يستلزمها فحص  
التران ومعاينة جميع أجزائه .

رابعاً — تكون زيادة الضغط في  
التجربة على الستيمر الواحد للمربع معادلة  
لضغط الحقيقي وهذه الزيادة لا تقص  
مطلقاً من نصف كيلوجرام ولا تتعدى  
سنة كيلوجرامات ولا يجوز البناء حول  
التران ولا تقطيعته قبل إجراء التجربة ،  
وأما — ليس من الضروري تجربة مجموع  
التران متى كانت أجزاؤه بعد تجربتها متفرقة لا  
تربط بعضها ببعض إلا بمواسير على طولها  
خارج الموقد ( بيت النار ) وحارات الحرارة  
وكانت لحاماتها سهلة الفك .

خامساً — تدم نظارة الاشتغال المعمومة  
ما يلزم لعملية التجربة من العدد وأما  
أجرة الصانع فعلى طالب التجربة ،

سادساً — إذا جرب التران أو جزء  
منه وكانت التجربة مرضية فتوضع عليه  
علامة تدل على مقدار الضغط الحقيقي الذي لا  
يجوز أن يتعداه البخار معبراً عن ذلك  
الضغط بالكيلوجرام للستيمر للمربع الواحد  
سابعاً — يحفر على العلامة المذكورة  
ثلاثة أعداد يدل أولها على اليوم وثانيها  
على الشهر وثالثها على السنة التي تكون  
التجربة قد أجريت فيها ،

ثامناً — يجب أن تكون إحدى تلك  
العلامات بمد وضع التران في محله ظاهرة  
لعيان ،

الزجاج بجهاز يستدل منه ذلك العامل على تسوية ماء القزان .

٦ — تعاد التجربة للنوء عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها في حالتين ( الاولى ) كلما طلب عن القزان المرخص به رخصة أخرى ( والثانية ) اذا رجع الى استعماله بعد عطلة قدرها ستة أشهر بالاقل .

ولا يجوز أن تكون المدّة بين التجريبتين أكثر من ست سنين .

ولا يجوز استعمال القزان في الحالتين المتقدم ذكرهما الا بعد استلام المرخص له اذنا بالادارة دالا على أن التجربة جاءت نتيجتها مرضية .

٧ — تباشر التجربة للنوء عنها في اللادين الرابعة والسادسة من هذه اللائحة على نقطة النظارة للمرة الاولى .  
فاذا لم تأت التجربة الاولى بالنتيجة المرضية فصعد على نقطة المرخص له .

وتحسب هذه النقطة بوائع مائة قرش صاغ عن كل معاينة يجريها مندوب الوزارة لاجل تجديد عمل التجربة (١)  
٨ — اذا لم يطلب المرخص له في مدى ستة واحدة من تاريخ الرخصة التجربة للنوء عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها تعتبر رخصته لاغية من نفسها .

جهاز حجر أو حيس ( طابق ) متحرك حركة نسبية بضغط الماء وموضوع عند مرتبط ماسورة التغذية الخاصة بذلك الجهاز .

خامسا — يجب أن يكون لكل قزان تريد قوته الاسمية عن ستة خيول جهازان لتغذيته بالماء كل منهما كاف لتوريد ما يحتاجه القزان من الماء للتغذية .

سادسا — يجب أن يكون لكل قزان طابق أو حنية لحجر البخار توضع بقدر الاستطاعة عند منشأ ماسورة البخار على القزان نفسه .

سابعا — يحبل لكل قزان جهازان منفصل أحدهما عن الآخر يستدل بهما على تسوية الماء فيه وبوضعاين برأى من العامل للنوط بتغذية ذلك القزان ويكون أحد هذين الجهازين أنبوبة من زجاج سهل تنظيفها وابدالها بأخرى عند الاقتضاء أما اذا كان الجهاز الآخر حنية فوضع تلك الحنية على مساواة معظم ارتفاع الماء في القزان ويكون وضعا بكيفية يتيسر معها ادخال قضيب حديد أقى في ذلك القزان وبين هذا الارتفاع تبيينا ظاهرا على زجاجة للنسوية ووجه القزان أو البناء .

أما في القزانات العمودية الوضع والطبقة الارتفاع فيستثنى عن أنبوبة

## ( أحكام عمومية )

١٠ — تعطى الرخصة للمرخص له تحت مسؤوليته خاصة بدون أن يعود على الحكومة أدنى مسؤولية ازاء صاحب الشأن أو الجيران أو أى شخص آخر بسبب ما تستخدم هذه الرخصة من أجله

ولا تشمل الرخصة المعطاة من نظارة الاشتغال العمومية الصناعة التى تستعمل الآلة البخارية من أجلها بل على المرخص له أن يحصل اذا اقتضت الحال على الرخص اللازمة لتشغيل تلك الصناعة من السلطة ذات الاختصاص بحسب أحكام اللوائح المختصة بمجلات الصناعة

## ١١ — اذا تبين بعد التفتيش المنوه

عنه فى المادة الرابعة من الامر العالى للملحقة به هذه اللائحة مقايير فى ادارة الآلة أو القزان يخشى منها على الامن العام أو أن شرطاً من شروط الرخصة أو اذن الادارة لم يعمل به فيسرع حيثئذ بإرسال اعلان ادارى الى صاحب الآلة يبين له فيه سبب الخطر أو الشرط الذى يكون قد خالفه أو لم يراعه من شروط الرخصة أو اذن الادارة ويكلف فيه أيضاً بتلقى الامر فى ميعاد لا يقل عن عشرين يوماً تضى من تاريخ اعلانه فاذا اقضى ذلك الميعاد ولم ينفذ هذا الاعلان الادارى فيحرر حيثئذ

وتبطل أيضاً تلك الرخصة اذا أدار المرخص له وإبوره قبل أن يستحصل على اذن الادارة الدال على أن التجربات تباعدت نتائجها مرضية وأن شروط الرخصة قد عمل بها .

وقل الواجب لاسم شخص آخر غير للمرخص له يستوجب أيضاً بطلان الرخصة كما جاء فى نهاية المادة الاولى من الامر العالى الملحقة به هذه اللائحة ،

فذا حصل النقل يجب على واضح اليد الجديد للواپور أن يستحصل قبل استعماله على رخصة جديدة والا فيعتبر ويعامل كمن له آلة بدون رخصة ويحكم عليه بالعقوبات المقررة لتلك فى المادة الثالثة عشرة الآتى ذكرها ،

## ( فى الآلات والقزانات الكومويل )

٩ — الآلات والقزانات البخارية التى لا تستخدم الا وقتياً فى قط وقف فيها وهى سهلة النقل من مكان الى آخر ولا تستدعى شيئاً من الابنية لادارتها فى قطعة معلومة تعد من قبيل الكومويل ، وتسرى على القزانات الكومويل الاحكام المختصة بإحياطات الآمن ،

ويجب أن يكون لكل قزان صفحة محفور عليها بكتابة واضحة جداً اسم صاحبه ومحل اقلعه ونمرة سلسلة ( اذا كان لصاحب القزان عدة قزانات كومويل ) ،

الاجراءات اللازمة بحسب أحكام المادة السابقة.

١٣ — كل صاحب آلة أو قران يشغل آله أو قرانه بضغط يزيد عن مقدار الضغط المعين في الرخصة أو يحمل صمامات الامن في القران زيادة عن تحملها أو غسداً ويعطّل جهازاً من جازات الأمن الأخرى كالمانومتر ودليل النسوية في القران يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش صاغ

وإذا عاد الى ذلك في السنة الواحدة يجوز للقاضي عند الحكم بالغرامة أن يأمر بتوقيف الآلة

١٤ — من خالف حكماً من أحكام الامر العالي وأحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش الى مائة قرش

ويجب على القاضي الحكم بتوقيف الآلة عند عدم وجود رخصة أو اذنت ادارة أو عدم حصول الاخطار . وفي جميع الاحوال الأخرى يجوز له الحكم بذلك بحسب ما تقتضيه الظروف

محضر مخالفة ضد صاحب الآلة ذاته وعليه اتخاذ الاجراءات الاصولية مع المستأجرين أو غيرهم ممن يستعملون الآلة

وعلى صاحب الآلة أن يدفع ربما قدره مائة قرش صاغ عن كل معانة تعمل لاجل التحقق من تنفيذ الاعلان الاداري المذكور في الفقرة الاولى من هذه المادة (١)

أما في أحوال الخطر القريب الوقوع فتسرع السلطة الادارية المحلية بتوقيف ادارة الآلة بقرار وزاري تبين فيه الاسباب الداعية لذلك الى أن يصدر الحكم في المخالفة المقررة في المحضر

١٢ — يجب أن تذكر في القرار الوزاري النوه عنه في المادة الخامسة من الامر العالي الملحق به هذه اللائحة الاسباب ويبين الميعاد لتنفيذه ولا يكون هذا الميعاد أقل من عشرين يوماً من يوم اعلان ذلك القرار بالطرق الادارية . فإذا انقضى هذا الميعاد ولم ينفذ القرار المذكور يشرع حيثنذ باتخاذ

## آلات رافعة

الناتجة الا على شواطئ النيل انما يسوغ  
لنظارة الاشغال العمومية أن ترخص على  
وجه الاستثناء بتركيبها على بعض الترع  
فلحكم بموافقة الترخيص بذلك مختص بتلك  
النظارة دون سواها ولها الحرية المطلقة في  
تقرير ما يلزم درجه من التكاليف والشروط  
في الرخصة بحسب مقتضيات الاحوال .

٣- يراعى شرط عمومي في حق  
أية آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت  
أو متحركة وهو عدم مضايقة المرور على  
المسور والترع ومراعاة كافة حقوق الارتفاق  
واجتناب ما يخل بصيانة تلك المسور والترع  
وحفظ البلاد من الغرق.

٤- الاخلال بأي شرط أو أي تعهد  
مما هو مقرر برخصة تركيب أية آلة من  
الآلات الرافعة يوجب استرجاع الرخصة  
من يد صاحبها بمجرد وقوع ذلك الاخلال عنه  
وهذا لا يمنع الحكومة مما لها الحق فيمنع  
لقطة الدتاوى لتعويض الاضرار ودفع ما  
يتسبب عن ذلك للحكومة من المصاريف .

٥- اذا ترخص بتركيب آلة رافعة  
في محل معين لا يجوز نقلها الى موضع آخر  
الا بمقتضى رخصة ثانية بدون دفع رسوم  
عليها مرة أخرى .

٨ مارس سنة ١٨٨١ أمر عال

بخصوص الآلات الرافعة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
العمومية وموافقة رأى مجلس نظارنا  
أمرنا بما هو آت

١- لا يجوز تركيب آلات ترفع المياه  
لرى الاراضى أو لتجفيفها ثابتة كانت  
أو متحركة يديرها البخار أو تيار الماء  
أو الريح الا من بعد الحصول على رخصة  
بذلك من نظارة الاشغال العمومية أو  
المصالح التابعة لها وهذا الترخيص لا يقضى  
لصاحب الامتياز بأن يكون له حق في  
امتلاك شيء من الاراضى الميرة التي تمر  
منها المواسير أو المجارى أو البرامج المعدة  
لأخذ المياه سواء كانت تلك الاراضى مما  
يجوز التصرف فيه أو لا يجوز بما أن  
الحكومة لا دخل لها فيما بين صاحب  
الامتياز والغير من العلاقات فصاحب الامتياز  
هو المسؤول عن كافة ما يحصل لغيره من  
الاضرار أو خلاف ذلك بسبب تركيب آلة  
رافعة أو بأسباب أخرى .

٢- لا يرخص بتركيب الآلات الرافعة



مرور العموم ومرور مياه التصريف والرى مع مراعاة حفظ حقوق الغير التي تعود المسؤولية فيها على صاحب الامتياز دون غيره ، أما من خصوص مرور المياه من تحت الجسور والسكك ومن تحت الترع ومن فوقها فلن الحكومة تكلف صاحب الامتياز باجراء كل ما تستصوبه به من الاعمال التي تلزم لذلك ،

٩ — اذا حدث تحريق استثنائي أو اذا قل للماء الوارد لاحدى الترع عن احتياجات الزراعة المرتبة عليها فلة بينة فمراعاة للنقطة العمومية يجوز لمصالح الهندسة جوازا عاما يشمل أية ترعة يتألفها أو أى قسم منها توقيف الآلات الرافعة توقيفا مؤقتا أو تقليل زمن ادارتها بقدر معلوم مع مراعاة أهمية الآلات والأراضي التي تروىها ان دعت الحال لهذه المراعاة ولا يسود على الحكومة في مثل هذه الحالة أدنى مسؤولية عما يتأتى من الضرر للزراعة

١٠ — (١)

١١ — يجب على كل شخص ركب آلة رافعة ناجية كانت أو متحركة بدون رخصة على خلاف الاحكام السابقة على أمرنا هذا أن يطلب قبل حلول يوم ٣١ من شهر أغسطس سنة ١٨٨١ (٢)

٦ — للحكومة أن تأمر بنقل أية آلة رافعة مركبة بمقتضى رخصة متى اقتضت ذلك المنفعة العمومية مثل اجراء عمليات عمومية أو أخطار يخشى منها على الجسور أو على الاعمال الصناعية أو نحو ذلك.

٧ — حيث ان الرخصة التي تعطى لتركيب آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت أو متحركة لا تقتضى لصاحب الامتياز الا بالحق في تركيب آلة لأخذ المياه من احدى الترع أو من النيل فلا يبنى عليها ملزومية الحكومة بأى وجه بأن تضمن امداداتك الآلة بالمياه وعلى صاحب الامتياز أن ينفق مع شركائه في شأن مرور المياه التي ترفعها الآلة أو مع من يلزم مرورها من أراضيهم بدون تدخل الحكومة في ذلك بأى وجه كان واذا أراد صاحب الامتياز مرور المياه من وسط الاراضى البراح أو غيرها من الاراضى الميرية فلا بد له من الحصول على رخصة خصوصية تبين له ذلك ولا يجوز له عمل مساق لتوصيل المياه لاعلى امتداد جسور الترع والنيل ولا على مساطيح تلك الجسور وانحداراتها ،

٨ — تعمل المساق والمجارى للخدمة لتوصيل مياه الآلات الرافعة الى الاراضى بكيفية لا يترتب عليها مضايقة

(١) النبت هذه المادة بالمادة التاسعة من الامر المالى الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ (ر. رى)

(٢) قد مد هذا الميعاد الى نهاية شهر اغسطس سنة ١٨٨٨ بموجب قرار مجلس النظار

الصادر في ٩ يوليو من تلك السنة

من الامر العالي ( الذكريتو ) الصادر بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ ( ٨ مارس سنة ١٨٨١ ) بشأن اقامة الآلات الرافعة وعلى قرار النظارة الصادر بتاريخ ٦ ابريل من تلك السنة بشأن الاجراءات التي تتبع لتنفيذ الامر العالي المشار اليه وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة

قررنا ما يأتي :

أولاً - طلب الرخصة باقامة آلة رافعة يكتب على ورقة تمعة ويقدم الى تفتيش رى القسم الكائن بدائرة المحل المراد تركيب الآلة به مرفقاً بالاوراق المينة بها الايضاحات الآتية :

(١) اسم صاحب الآلة ولقبه وصناعته وتبعيته ومحل اقامته وكذا اسماء أصحاب الاراضي المراد ارواؤها أو تحفيها بتلك الآلة وألقابهم وصناعاتهم وتبعيتهم ومحللات اقامتهم

(٢) اسم البلد والمركز والمديرية والترعة أو المصرف المراد اقامة الآلة على أحدهما

(٣) العمل المقصود من تركيب الآلة ان كان للررى أو للتجفيف

(٤) نوع الآلة وقوتها وقطر الماسورة الخاصة للطلبة

رخصة بالشروط المقررة في هذا الامر باللائحة المنوه عنها فيه ،

وعلى كل شخص يهده رخصة سابقة على هذا الامر أن يتحصل قبل حلول التاريخ المذكور على رخصة جديدة بالشروط عينها ولا يلزم دفع رسوم عليها

١٢ - متى انقضى يوم ٢١ من شهر أغسطس سنة ١٨٨١ (١) يصير توقيف كل آلة رافعة يكون تركيبها مخالفاً لنص البند الحادى عشر المتقدم ،

١٣ - أرباب الآلات الرافعة مسؤولون

عما يحدث من الموارض والاضرار من آلاتهم ومع ذلك فالمحكومة مراعاة للصالح العمومية تحفظ لنفسها الحق في ملاحظة سير تلك الآلات بدون أن يتبنى على ذلك معافاة أربابها من المسؤولية التي تعود عليها

١٤ - توضع بمعرفة نظارة الاشغال العمومية لائحة فيما يختص بتنفيذ أمرنا هذا ويجب على ذوى الشأن مراعاتها واتباع الاجراء بموجبها .

١٥ - ناظر الاشغال العمومية مكلف بتنفيذ أمرنا هذا

٨ يولية سنة ١٩١٣ قرار

بشأن الآلات الرافعة

ناظر الاشغال العمومية  
بعد الاطلاع على المادة الرابعة عشرة

الصالح العام فيجوز للأفراد أن يقاضوا المرخص له فيما يكون لهم من الحقوق على الأرض التي تقام فيها الآلة ويبارضوا بالطرق الفرعية في اقامتها

رابعاً — يسلم القسم الميكانيكي الرخصة الى المرخص له بإيصال يكتبه على صورتها المقيدة في الدفتر المد لذلك ويدفع رسماً قدره نصف جنيه مصرى عن كل حسان بخارى بحيث لا يقل مجموع ذلك الرسم على الإطلاق عن خمسة جنيهات ويرسل القسم المذكور صورة الرخصة وصورة الرسم للملحق بها الى التفيتش الذى يكون قد بلغه الطلب

خمساً — لا يجوز لطالب الرخصة بأى وجه من الوجوه أن يفرع باقعة الآلة قبل حصوله على الرخصة ولا يجوز له ادارتها الا بعد أن يكون القسم الميكانيكى قد جربها وأعطى الاذن بادارتها

سادساً — لا يجوز اقعة آلة رافعة على مأخذ المياه أو القناطر أو الكبارى وغير ذلك من الاعمال الصناعية ذات المنفعة العامة أو في جوارها الا على مسافات تعينها نظارة الاشغال العمومية

سابعاً — هل الآلة الرافعة للنهوه عنه في المادة السادسة من الامر العالى المشار اليه لا يكون الا بأمر نظارة الاشغال العمومية وتكون ثقة كلها على المرخص له ثامناً — يلغى قرار النظارة للتقدم

(٥) للدة المطلوبة من أجلها الرخصة  
(٦) قسيمة تعيد دفع جنيه مصرى  
قيمة رسم النظر باحدى خزن الحكومة  
(٧) تراض من أصحاب الاطيان التي يراد ارواؤها أو تخفيفها

(٨) كشف رسمى من المديرية بيان الاطيان المراد ارواؤها أو تخفيفها

(٩) خريطة من فك الزمام بمقياس  
ب. ب. ب. على الاقل عن الاطيان  
يتبين بها الموقع الذى ستركب به الآلة

ثانياً — يعيد تفيتش الرى الطلب الذى يقدم اليه في دفتر يعد لذلك ثم ينظر فيه فاذا تبين أن لامانع من قبل مصلحة الرى من اقعة الآلة يرسله هو وأوراق المباحث الى رئيس القسم الميكانيكى للنظر فيه من حيث الامن العام  
ثالثاً — يجهز رئيس القسم الميكانيكى الرخصة متى استوفيت الشروط ويوقع عليها وتكون مشتملة على ما يأتى :

(١) تعهد من المرخص له باتباع الامر العالى الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨١ وأحكام قرارنا هذا وكل مايسن فيما بعد من القوانين واللوائح

(٢) وصف محل الآلة بالدقة ورسم ذلك المحل

(٣) الشروط لنخاسة بالآلة  
وبما أن الفرض من الازام بالمحصول على الرخصة باقعة الآلة انما هو مراعاة

تفخذ قرارنا هذا ويتبدى العمل به بعد  
نصره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢

ذكره الصادر بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٨٨١  
ويتناش عنه بقرارنا هذا  
تاسا — على جناب وكيل النظارة

## امتيازات اجنبية

١٦ يونيو سنة ١٩٢٥ المعاهدة

المعقودة بين مصر والمانيا  
الموقعان على هذا حضرة صاحب  
الدولة أحمد زور باشا وزير خارجية  
الحكومة المصرية باسم حضرة صاحب  
الجلالة ملك مصر، و جناب المسيو جوزيف  
مرتس مندوب ألمانيا فوق العادة  
ووزيرها المفوض بالقطر المصري باسم  
رئيس الحكومة الألمانية، بما لهما من  
الحقوق المتحولة من حكومتهما،

رغبة في إيجاد علائق ودية بين  
الحكومة المصرية والحكومة الألمانية  
لاتمس ما لمصر من الحقوق المكتسبة  
بمقتضى الاحكام المنصوص عليها صراحة  
في معاهدة فرساي قل الحال تدعو الى  
تقرير شروط توطن الرعايا المصريين  
بألمانيا والرعايا الالمان بمصر على  
قاعدة التبادل،

وان الحكومة المصرية، مدفوعة

٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣ قرر

بعدم اعتراف الحكومة  
المصرية بالتمثيل السياسى والفنصلى  
الروسي

بناء على ما عرضته وزارة الخارجية  
قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ صفر  
سنة ١٣٤٢ (٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣)  
(١) عدم اعتراف الحكومة  
المصرية بالتمثيل السياسى والفنصلى الروسى  
الذى كان قائما بمصر

(٢) إلغاء المرتب الشهري الذى  
كلف يدفع بصفة مؤقتة الى المسيو  
سميرنوف

ويترتب على هذا القرار أن جميع  
الرعايا الروسين في القطر المصرى يعاملون  
الآن من جميع الوجوه معاملة رعايا أية  
دولة أخرى من الدول التى ليس لها  
امتيازات

قضائي جديد ينفذ في جميع الاجانب  
بالقطر المصري ،  
ويكون هذا التفويض بالمروط  
والقيود الآتية :

(أ) في المواد الجنائية تكون المحاكم  
القتضلية مختصة بالمحكم في القطر المصري  
بصفة نهائية الا في حالة الطعن على تلك  
الاحكام لوجه من الالوجه القانونية ،

(ب) تكون المحاكم المصرية مختصة  
بمحاكمة الرعايا الالمان دون المحاكم  
القتضلية الالمانية في المواد الجنائية الآتية ،  
(١) في الجنابات أو الجرح الخفة يلمن

الدولة المصرية في الداخل أو في الخارج  
أو ضد نظام الحكومة القائم أو ضد  
النظام الاجتماعي ، المنصوص عليها في  
البابن الاول والثاني من الكتاب الثاني  
من قانون العقوبات الاهلي وفي القانون  
رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣

(٢) التناول أو العيب في حق جلالة  
ملك مصر أو في حق أعضاء الاسرة  
الملكية طبقا للقانون رقم ٢٢ الصادر  
في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بتعديل بعض  
أحكام قانون العقوبات الاهلي ،

(٣) في الجنابات أو الجرح التي تقع من  
الرعايا الالمان الموظفين أو المستخدمين  
في المصالح العامة المصرية أثناء تأدية وظائفهم  
أو بسبب تأديتها ،

(ج) يجوز لسلطات المحلية في كل وقت

بالرغبة عنها ، على استمداد لتفويض  
الحكومة الالمانية بصفة موقفة حق  
محاكمة رعاياها في القطر المصري أمام  
محاكم قتضلية في بعض المواد وطبقا  
لمروط اللجنة بهذا الاتفاق ،

فدائفا على تقرير الاحكام الآتية ،  
١ — يتمتع رعايا كل من الدولتين  
للتماقدين بحق التوطن والاقامة في أرض  
الدولة الاخرى على أن يكونوا خاضعين  
لجميع قوانينها ولوائح البوليس ،

٢ — لاجل التمتع بهذا الحق يجب  
عليهم أن يكونوا حاصلين على مستندات  
كافية تثبت شخصيتهم وجسيتهم تبعا  
للقواعد التي تقرر فيما بعد باتفاق الطرفين ،  
ولكل من الدولتين التماقدين الحق  
المطلق في أن تحرم على رعايا الدولة  
الاخرى التوطن أو الاقامة بارضها ، كما  
أن لها هذا الحق في ابعادهم عن أرضها  
لسبب من الاسباب الآتية وهي : صالح  
أمن الدولة في الداخل أو في الخارج ،  
صدور حكم جنائي أو لسبب له علاقة  
ينظام الصحة أو الآداب ،

٣ — تتعرض الحكومة المصرية  
للحكومة الالمانية بصفة موقفة حق  
محاكمة الرعايا الالمان بمصر أمام محاكم  
قتضلية في جميع المواد التي كانت المحاكم  
الالمانية مختصة بنظرها حتى سنة ١٩١٤  
وينتهي هذا التفويض عند العمل بنظام

إذا اضيف جرثم جديدة الى الجرائم التي  
تعيها الاحكام المذكورة فلا تتخلل  
الجرائم الجديدة ضمن الجرائم التي احتفظ  
للمحاكم المصرية بحق النظر فيها .

ثالثا — عن الجزء ( ج ) من المادة  
الثالثة :

المقصود من ( اجراءات التحقيق  
الابتدائية ) الاجراءات المنصوص عليها  
في أحوال التلبس المبينة في الباب الثاني  
من الكتاب الاول من قانون تحقيق  
الجنائيات الاهلي .

رابعا — عن المادة الرابعة :

رغبت الحكومة المصرية في أن  
تحتاط لحالة ما اذا علكت دولة الريح  
مستعمرات أو أراضى خارج القارة  
الاوربية :

وبناء على طلبها اتفق الطرفان على  
أن عبارة ( أو الذين اكتسبوا هذه  
الرعية بحكم القانون ) لا يمكن تفسيرها  
على أنها تنطبق على أهل المستعمرات  
أو الاراضى المنضمة الواقعة خارج القارة  
الاوربية الذين يمكن أن يمنحوا الجنسية  
الالمانية بقانون أو معاهدة أو أى  
وسيلة أخرى :

خامسا — عن المادة الخامسة :

لما كانت المعاهدة لاتصبح نهائية بحكم  
هذه المادة الا بعد تصديق برلمانى  
الدولتين عليها ، فإن الحكومتين  
المتعاقبتين تعهدان بتقديمهما لهذا التصديق  
عند ما تسمح به الظروف :

أن تباشر اجراءات التحقيق الابتدائية  
طبقاً لقوانين والوائح المعمول بها بشرط  
اخطار قضاة تلك الدولة باللائحة بذلك في الحال .

٤ — لاجل تطبيق هذا الاتفاق  
يقصد بكلمة ( الرعايا الالمان ) أهالى  
الحكومة الالمانية ( الريح ) الذين من  
أصل المانى أو الذين اكتسبوا هذه  
الرعية بحكم القانون .

٥ — تكون هذه المعاهدة نافذة  
بعد خمسة عشر يوما من تاريخ التوقيع  
عليها . ويجب التصديق عليها من برلمان  
كل من الدولتين ، ويكون تبادل التصديق  
عليها في أقرب وقت بالقاهرة .

مذكورة ملحقاً بالمعاهدة المحقودة

بين مصر وألمانيا

رأى المتعاقدان بالاتفاق بينهما أنه  
من المفيد تحديد معنى بعض أحكام المعاهدة  
المشار إليها ومدى هذه الاحكام، فوضعت  
هذه المذكرة بيانا لذلك .

أولا — عن المادة الاولى :

من المتفق عليه أن عبارة ( جميع  
قوانين البلاد ) تشمل قوانين الضرائب .

ثانيا — عن الجزء ( ب ) من المادة  
الثالثة بقرنتها الاولى والثانية :

من المتفق عليه أنه يجوز للشارع  
المصرى في المستقبل أن يعدل في الاحكام  
التشريعية الوارد ذكرها في ذلك النص  
مع بقائها نافذة على الرعايا الالمان . أما

## املاك زراعية صغيرة

الاملاك الزراعية التي يملكها الزراع  
الذين ليس لهم من الاطيان الا خمسة أفدنة  
أو أقل

و يدخل فيما لا يجوز حجزه مساكن  
الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك  
دائنان من الدواب المستعملة للجرو والآلات  
الزراعية اللازمة لاستثمار الاطيان المذكورة  
وهذا الحظر يصح التمسك به قبل  
الدائنين المرتهين رهناً عقارياً أو رهن  
حيازة وكذلك قبل الدائنين الذين لهم  
حق اختصاص ولا يصح التمسك به قبل  
أرباب الديون الممتازة

ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا  
كان المدين يملك وقت نشوء الدين  
أكثر من خمسة أفدنة أو كان غير زارع (٢)  
وليس للمدين أن يتنازل عن التمسك  
بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك به  
لغاية اليعاد المحدد في المادة ٦٣٥ من  
قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية  
أمام المحاكم المختلطة على الأكثر والا  
سقط حقه فيه (٢)

قانونه نمرة ٣١ سنة ١٩١٢  
(٢٨ نوفمبر)

بتعديل بعض نصوص  
متعلقة بالحجز على العقار من  
قانون المرافعات في المواد المدنية  
والتجارية أمام المحاكم المختلطة

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧  
للسنة ١٩١١ الصادر بتعديل المادة ١٢  
من القانون المدني المختلط

وبعد الاطلاع على قانون المرافعات  
المختلط في المواد المدنية والتجارية

وبعد الاطلاع على القرار الرقم ١٤  
يومية سنة ١٩١٢ الصادر من الجمعية  
المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون  
المدني المختلط

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأى مجلس النظائر

أمرنا بما هو آت (١)

٢ — لا يجوز توقيع الحجز على

(١) للمادة الاولى تعديل بعض مواد قانون المرافعات المختلط

(٢) أضيف بقانون ٩ سنة ١٩١٣

أنت لا يقع آخر أجل يضربونه لوفاء ديونهم بعد خمس سنوات من الاجل الميعن في السند الاصلى وأن يقدموا السند الاصلى مذكورا فيه التجديد ومينا به السند أو السندات الجديدة يانانا(٢) ٥ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد نشره بالجريدة الرسمية ثلاثين يوما

### قانونه ثمرة ٤ سنة ١٩١٣

(١ مارس)

بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى القيم ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ الصادر بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

١ — لا يجوز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الاطيان الا خمسة أفدنه أو أقل . ويدخل فيما لايجوز حجزه مساكن

ولا يصح التمسك به فى الدعاوى التى ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جنابة أو جنحة (١)

٣ — تسرى الاحكام الجديدة المقررة فى المادة السابقة من هذا القانون على للرافعات الجارية الآن ومع ذلك يبقى حق الطعن فى الاحكام خاضعا لقوانين السابقة على هذا اذا كانت اللواعيد المقررة فيها للطعن لم تنقض

٤ — لا يترتب على أحكام للمادة الثانية ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة فى السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين الماديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن محل محل الدائنين الاصليين الذين نصت الفقرة السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول دائن محل دائن أو بلى طريق آخر (٢)

وللدائنين الاصليين وكذلك لمن محل محلهم أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يجرموا من مرة النص الذى تقرر لمصلحتهم بشرط

(١) اضيفت بقانون ٩ سنة ١٩١٣

(٢) اضيفت بقانون ٩ سنة ١٩١٤ وتعدلت بقانون ١١ سنة ١٩١٦



عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين  
المادين الذين يكون سند دينهم ثابت.  
التاريخ قبل ذلك

ويمكن هذا الامتياز أيضا لمن يحمل  
محل الدائنين الاصليين الذين نصت الفقرة  
السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك  
بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء  
على تحويل السند أو بطريق حلول دائن.  
محل دائن أو بأى طريق آخر

وللدائنين الاصليين وكذلك لمن يحمل  
علمهم أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو  
مرات وأن يعدوها كذلك ولو باستبدال  
سنداتهم بغيرها من غير أن يحرموا من  
مزية النص الذى تقرر لمصلحتهم بشرط  
أن لا يقع آخر أجل يضر بوفاء ديونهم  
بعد خمس سنوات من الاجل المين فى  
السند الاصلى وأن يقدموا السند الاصلى  
مذكورا فيه التجديد ومينا به السند  
أو السندات الجديدة بانا. تالما (١)

٣ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا  
القانون ويصل به بعد نقره فى الجريدة  
الرسمية بثلاثين يوما

الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك  
دائنان من الدواب المستعملة للجر والآلات  
الزراعية اللازمة لاستثمار الاطيان المذكورة  
وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائنين  
المرتتهين رهنا عقاريا أو رهن حيازة  
وكذلك قبل الدائنين الذين لهم حق  
اختصاص ولا يصح التمسك به قبل أرباب  
الديون المتأخرة

ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان  
للمدين ملك وقت نشوء الدين أكثر من  
خمس أفدنة أو كان غير زارع

وليس للمدين أن يتنازل عن التمسك  
بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك به لغاية  
وقت صدور حكم نزع الملكية على  
الاكثر والا سقط حقه فيه

ولا يصح التمسك به فى التعاوى التى  
ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جناية  
أو جنحة أو نفقة مترتبة على الزوجية أو  
أجرة حضانة أو رضاع أو مسكن أو ما  
يكون مستقفا من المهر

٢ — لا يترتب على أحكام المادة  
السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون  
سنداتهم مقيمة فى السجل أو مسجلة به

## انتخابات

والقيومون في القطر المصري الذين يقبلون  
المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية  
المصرية سواء بأدائهم الخدمة العسكرية  
أو بدفع البدية  
رابعاً - الاطفال المولودون في القطر

المصري من أبوين مجهولين  
ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين  
يكونون من رعايا الدول الاجنبية أو تحت  
حمايتهم

٢ - يجوز للرعايا العثمانيين المتوطنين  
في القطر المصري منذ أكثر من خمس  
عشرة سنة أن يصيروا مصريين ويتأثروا  
الحقوق الممنوحة في قانون الانتخاب الصادر  
في اول مايو سنة ٨٢ اذا كانوا قد أعلنوا  
هذه الرغبة الى المحافظة أو الى المديرية  
الكائنة فيها محل اقامتهم

وتقرر شروط هذا الاعلان في قرار  
وزارى يصدر من ناظرى الداخلية والحفانية  
٣ - يجب على كل من يريد أن  
يصير مصرياً طبقاً للمادة الثانية أن يقوم  
بكل ما تعرضه القوانين المصرية المختصة  
بالقرعة العسكرية

ومع ذلك فالذين يزيد سنهم عن ١٩  
سنة تستبدل خدمتهم العسكرية بدفع رسم  
قدره عشرون جنيهاً مصرياً ولو يكونون

٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ وكرستو

بشأن من يعتبرون من المصريين  
عند اجراء العمل بقانون الانتخاب

بعد الاطلاع على القانون النظامى وعلى  
قانون الانتخاب الصادرين في ٢٤ جمادى  
الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٣  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ  
رأى مجلس شورى القوانين  
( امرنا بما هو آت )

١ - عند اجراء العمل بقانون  
الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣  
يعتبر حتماً من المصريين الاشخاص الآتى  
بيانهم وهم

أولاً - المتوطنون في القطر المصري قبل  
اول يناير سنة ١٨٤٨ ( سنة ١٢٦٤  
هجريه ) وكانوا محافظين على محل اقامتهم  
فيه

ثانياً - رعايا الدولة العلية المولودون في  
القطر المصري من أبوين مقيمين فيه متى  
حافظ الرعايا المذكورون على محل اقامتهم  
فيه

ثالثاً - رعايا الدولة العلية المولودون

٢ — (١) على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في دائرة الانتخاب التي بها موطنه وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائماً ، أو التي له بها مصلحة أو فيها مقر عائلته ويجب عليه أن يبين الموطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه

ويجب على الناخب إذا غيّر موطنه أن يعلن للتخيير كتابة للدير أو المحافظ بالجهة التي يريد نقل موطنه إليها وذلك لأجراء التعديل في الجدول المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة فإذا لم يعلن تغيير الموطن قبل دعوة الناخبين استعمل الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة التي كان اسمه مقيداً بها أولاً

٣ — لا يجوز لناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد

٤ — يحرم حق الانتخاب أبداً :

(١) المحكوم عليهم بعقوبة من

عقوبات الجنايات

(٢) المحكوم عليهم في جناية بعقوبة

من عقوبات الجنح

(٣) المحكوم عليهم في سرقة أو

اختفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتدليس

قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية الثاني

٤ — على نظار الداخلية والحفانية والحرية تنفيذ امرنا هذا

## قانونه نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣

### قانون الانتخاب

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٧

لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

وبعد الاطلاع على قانون الانتخاب

رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية

وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

### الباب الاول

فيمن لهم حق الانتخاب

### الفصل الاول

في الناخبين

١ — (١) لكل مصري من الذكور

حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى

بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة

وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ خسا

وعشرين سنة ميلادية كاملة

(١) قانون ٤ سنة ١٩٢٤

البحرية الذين ليسوا في الاستبداد أو في  
اجازة حرة موقوف عا دأموأ تحت السلاح  
ومجرى حكم هذه القاعدة على الضباط  
وصف الضباط والجنود في البوليس أو في  
مصلحة خفر السواحل أو أى شخص في أية  
هيئة ذات نظام عسكري (١)

٧ — (١) يكون بكل مدينة أو قرية  
تأبأ للمديرية جدول انتخاب دائم تحرره  
لجنة مؤلفة من العمدأ أو من يقوم مقامه  
رئيساً ومن المأذون ومن واحد من الاعيان  
( يعرف القراءة والكتابة ) يعينه  
مأمور المركز فإن لم يكن مأذون يعين  
المأمور بدله عينا يعرف القراءة والكتابة  
أما في كل قسم من أقسام القاهرة  
والاسكندرية وبور سعيد فتؤلف لجنة  
تحرر جدول الانتخاب من مأمور القسم  
أو من ينوب عنه رئيساً ومن اثنين من  
الاعيان ( يعرفان القراءة والكتابة )  
يعينهما المحافظ. وتؤلف اللجنة في المحافظات  
الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيساً  
ومن اثنين من الاعيان يعرفان القراءة  
والكتابة يعينهما المحافظ

٨ — يشتمل جدول الانتخاب على  
اسم كل ناخب توافرت فيه في أول ديسمبر  
الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية  
وعلى لقبه وصناعته ومنه ومحل سكنه

أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة  
أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك  
عرض أو افساد أخلاق الشباب أو تمرد  
أو في جريمة ارتكبت لتخلص من الخدمة  
المسكزية وكذلك المحكوم عليهم لشروع  
منصوص عليه لاحدى الجرائم المذكورة  
الاحكام الصادرة بعقوبة من جهات  
الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط  
الحق في الانتخاب (١)

٥ — يوقف استعمال الحقوق  
الانتخابية بالنسبة للأشخاص الآلى  
ذكرهم :

(١) المحجور عليهم مدة المجر ،  
والمصابون بأمراض عقلية المحجوزون ،  
مدة حجزهم  
(٢) (١) الذين أشهر اقلاسهم مدة خمس  
سنوات من تاريخ اشهار اقلاسهم الا اذا  
رد اليهم اعتبارهم قبل ذلك

(٣) (١) المحكوم عليهم بالمبس في جريمة  
من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في  
المواد ٧٦ و ٧٧ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦  
من هذا القانون أو في الشروع في جريمة  
من تلك الجرائم مدة خمس سنوات من  
تاريخ الحكم النهائي

٦ — حق الانتخاب للضباط  
وصف الضباط والجنود في الجيش أو في

التعديلات التي يبلغها اليه المدير أو المحافظ  
عملاً بالفقرة السابقة .

١٢ — لكل مصرى أهمل  
ادراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق  
أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيد  
أن يطلب ادراج اسمه أو تصحيح البيانات  
الخاصة بالقيد كما أن لكل ناخب مدرج  
اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب  
أن يطلب ادراج اسم من أهمل بغير حق  
أو حذف اسم من أدرج من غير حق كذلك  
وله أيضاً أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة  
بالقيد (١)

ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم  
الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل  
سنة . وتقدم كتابة للمدير في المديرية  
وللمحافظ في المحافظات وتفيد بمسبب  
تواريخ ورودها في دفتر خاص . وتمطى  
إيصالات لتقديمها

وعلى المدير أو المحافظ في جميع الاحوال  
أن يملأ كل من قدم طلباً من الطلبات  
السابقة وكذلك كل من قدم بشأنه طلب  
منها بلا رسوم ليقيم ملاحظاته كتابة  
أو شفوية بنفسه أو بوكيل عنه أمام  
اللجنة الآتية ذكرها في المادة التالية (١)

ويودع كشف الطلبات بالمديرية  
أو المحافظة من اليوم السادس من شهر

ويحرر الجدول من نسختين على  
ترتيب حروف الهجاء في المدينة أو القرية  
أو في الحي أو الحصة من المدينة أو القرية  
أو القسم .

٩ — للجنة أن تطلب ممن قيد اسمه  
في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه  
أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط  
آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق  
الانتخابية

١٠ — يعرض جدول الانتخاب  
في كل مدينة أو قرية أو قسم بالإملاء  
التي تتعين بقرار من المدير أو المحافظ  
ويكون العرض كل سنة من أول يناير  
الى اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر  
١١ — يبعث الى المدير أو المحافظ  
بإحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا  
عليها من أعضاء اللجنة التي حررتها  
ومرفقة بالحضر المثبت للعرض وذلك في  
اليوم نفسه

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه  
النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة  
الا فيما يتعلق بتغيير الوطن أو بالتصحيح  
طبقاً لقرارات اللجنة التي سبقت ذكرها  
بعد أو حكم المحكمة . ويجب أن يوقع  
المدير أو المحافظ على التعديل

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند  
رئيس اللجنة وعليه تصحيحها على حسب

في أحد الطلبات  
ويرفع الاستئناف بمرسنة ترفق  
بها صورة القرار والاوراق التي يستند  
اليها المتأنتف

ويوقع رئيس المحكمة في ذيل المرسنة  
بتاريخ الجلسة ويطن الى ذوى الشأن صورة  
تلك المرسنة والامر الصادر بتحديد  
الجلسة خمسة أيام قبلها

وقضى في هذه الطلبات على وجه  
السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية  
ويكون قرار المحكمة نهائيا وبلا  
رسوم .

ويجوز الحكم بغرامة لا تتجاوز  
خمسائة قرش على من يرفض استئنافه  
١٥ — تخطر المحكمة للمدير أو المحافظ  
بما أصدرته من القرارات ناقضاً لقرارات  
اللجان في الخمسة الأيام التالية لقرار وحتى هذا  
الاخطار يكون لقرارات اللجان كل ما  
يقرب عليها من الآثار

١٦ — يجوز لكل ناخب مدرج  
اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن  
يدخل خصماً أمام اللجنة للنصوص عليها في  
المادة الثالثة عشرة أو أمام المحكمة في أى  
نزاع بشأن ادراج اسم أو حذفه ولو لم  
يكن طرفاً في القرار الصادر من اللجنة  
١٧ — على اللجان أن تراجع في

فبراير الى الخامس عشر من ذلك الشهر  
ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه  
١٣ — تحكم في الطلبات  
المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ  
رئيساً ومن قاض يعينه رئيس المحكمة  
الابتدائية ومن عضو نيابة يعينه النائب  
العمومي ويكون الحكم فيها من الخامس  
عشر من فبراير الى الخامس عشر من مارس  
من كل سنة وبغير رسوم (١)  
وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون  
الرياسة للقائم بأعماله

وتعرض قرارات اللجنة من الخامس  
عشر الى الحادى والثلاثين من مارس  
في مقر المديرية أو المحافظة وإذا لم يصدر  
قرار اللجنة في طلب من الطلبات المقدمة  
الى المدير أو المحافظ في الميعاد المنصوص  
عليه في المادة السابقة أو لم يعرض قرارها  
اعتبر ذلك رفضاً لهذا الطلب

١٤ — لكل ذى شأن كما لكل  
ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة  
الانتخاب أن يستأنتف لقرارات اللجان الى  
المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة  
اختصاصها مقر اللجنة التي أصدرت القرار  
وذلك من أول ابريل الى العاشر منه  
وكذلك الحكم إذا لم يعرض قرار اللجنة

٢٤ - ٢٧ (١)

## الباب الثاني

في انتخاب أعضاء مجلس النواب  
 ٢٨ - تنتخب كل مديرية أو  
 محافظة عدد أهاليها ستون ألفا أو أكثر  
 عضوا لمجلس النواب عن كل ستين ألفا  
 أو جية لا تنقص عن ثلاثين ألفا ،  
 وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ  
 عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن  
 ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب ،  
 وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد  
 أهاليها ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب الا اذا  
 أضافها القانون الى محافظة أخرى أو  
 الى مديرية ،  
 ٢٩ - تكون المديرية أو المحافظة  
 التي تنتخب عضوا واحدا لمجلس النواب  
 دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو  
 المحافظة الذي ينتخب عضوا واحدا لذلك  
 المجلس ،

وتتبع دوائر الانتخاب في المديرية  
 أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب  
 أكثر من عضو لمجلس النواب بقانون  
 ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية  
 التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا  
 ينقص عن ثلاثين ألفا دائرة انتخاب مستقلة  
 وفي هذه الحالة يعتبر باقي أجزاء المديرية

شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب  
 وتضيف إليها :

(أولا) أسماء الذين أصبحوا  
 حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولي  
 الحقوق الانتخابية ،

(ثانيا) أسماء من أهملوا بغير حق  
 في المراجعات السابقة  
 وتحذف منها :

(أولا) أسماء المتوفين ،  
 (ثانيا) أسماء من قدوا الصفات  
 المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت  
 أسماؤهم أدرجت بغير حق وتجرى أحكام  
 المواد العاشرة وما يليها الى المادة السادسة  
 عشرة على الجدول مراجعا ،

١٨ - لكل من أدرج اسمه في  
 جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في  
 الانتخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه  
 ما لم يكن اسمه مقيدا في الجدول ،

١٩ - ٢٢ (١)

٢٣ - (٢) يعطى رئيس اللجنة  
 المنصوص عليها في المادة السابعة لكل من  
 قيد اسمه في جدول الانتخاب وأصبح  
 قيده فيه نهائيا شهادة بذلك يذكر فيها  
 اسمه ومحل توطنه ورقم وتاريخ قيده  
 بالجدول والسن المقدرة له في تاريخ التقيد  
 وتحتم الشهادة بختم للركز أو القسم ،

تخصص للاممال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يحز في الانتخاب عشر الاصوات الصحيحة التي أعطيت على الاقل

ونقص هذا المبلغ الى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالي مركز الدار أو الجهات التابعة الآن لمصلحة أقسام الحدود وأمرء الاسرة للمالكة ونبلاؤها لا ينتخبون نوابا وانما يجوز تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ .

٣٢ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم والتكيفية بقرار من وزير الداخلية .

٣٣ (١) — لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرتي انتخاب

٣٤ (١) — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك العمد والمشاخ .

٣٥ — (٢)

٣٦ — (١) يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة مصحوبا بإيصال ايداع المبلغ المنصوص عليه في المادة (٣١) وذلك في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة (٣٢) والا كان باطلا .

وهذا الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويعطى عنها ايصالات .

مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس النواب التي يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب ،

ويجوز تسهلا لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الادارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب ٣٥ — (١) ينتخب نائبو كل دائرة

من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

٣٦ — يشترط في عضو مجلس النواب: (أولا) أن تكون سنة ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الاقل .

(ثانيا) (١) — أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب وأن يكون محسنا للقراءة والكتابة

(ثالثا) أن لا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الاجازة الحرة .

(رابعا) (١) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيها مصريا



أمام اسمه في كشف المرشحين ويعطى يوم الانتخاب بعرضه على باب مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية .

٤٣ — (٢) يعطى المرسوم والقرار الصادر بدعوة الناخبين للانتخاب بتطبيق صور منه في كل قرية أو مدينة أو قسم من مدينة وفي الأماكن التي يمينها المدير أو المحافظ بقرار ويكتب في ذيل كل صورة أسماء المرشحين للانتخاب في الدائرة ٤٤ — تطبع أوراق الانتخاب على نقية الحكومة بالصورة التي توضع بقرار من وزير الداخلية .

ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين لجان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره وزير الداخلية .

٤٥ — (٢) تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين ٤٦ — (٢) يختار رئيس اللجنة ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة

السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ، من كشف ناخبي الدائرة ، ثلاثة ناخبين عاقلين بالقرارة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب

٣٧ — ٣٨ (١)

٣٩ — (٢) يمرض كشف المرشحين في كل دائرة انتخابية بمعرفة المدير أو المحافظ في مقر دائرة الانتخاب وجميع الدوائر الفرعية في الثلاثة الأيام التالية لانتهاؤ المدة الميئة في المادة ٣٦

ويبقى هذا الكشف معروضا مدة خمسة أيام ولكل من أهل ادراج اسمه في الكشف أن يطلب ادراج من المدير أو المحافظ في خمسة الأيام المذكورة .

٤٠ — (٢) اذا ظهر أن أحدا رشح نفسه في أكثر من دائرتين خير في أي اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يبد رأيه في خمسة الأيام التالية لمرض الكشف اعتبر مرشحا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولا .

٤١ — (٢) اذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره . وبلا حاجة لتسوى إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه .

٤٢ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل الى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام فيدون ذلك

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

٤٧ — حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة والمدير أو المحافظ في جميع الاحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لاقرار النظام العام . على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب الا بناء على طلب رئيس اللجنة

٤٨ — (١) لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولا يجوز حضورهم حاملين سلاحا . والمرشحين دائما حق الدخول في قاعة الانتخاب

٤٩ — (١) يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر وإذا قس العدد عن ثلاثة أثناء الاجراءات فلي الرئيس اكتمال من الناخبين الحاضرين

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذي يمينه وكذلك يمين الرئيس العضو أو الناخب الذي يقوم مقام كاتب السر اذا غاب مؤقتا

بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

وإذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتةأكملها الرئيس من الناخبين الحاضرين .

تؤلف اللجنة النهائية من القاضي أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار اليهما ومن ثلاثة من الناخبين ينتخبون بالكيفية الآتية : لكل مرشح أن يمين خمسة من الناخبين يبلغ أسماهم كتابة الى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب وينتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة .

ويحصل الانتخاب في قاعة الانتخاب وفي اليوم المحدد له بواسطة الناخبين المعينين الحاضرين وبالأغلبية النسبية وتتبع في ذلك القواعد المقررة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من هذا القانون ، فلذا تساوت الاصوات حصل الاقتراع بين المتساوين ومن عينته الفرعة كان عضوا باللجنة وإذا تضرع بعد مضي ساعة من الزمن المحدد للبدء في عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء لعدد معين من الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدد حضورهم فتصبح اللجنة الوقتية نهائية

الصندوق الخالص بأوراق الانتخاب وفي الوقت عينه يضع كاتب السر في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه

والناخبون الذين لا يستطيعون أن يكتبوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يبدونها شفاهاً بحيث يسمعهم أعضاء اللجنة وحدهم

وفي هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل ناخب في ورقة يوقع عليها الرئيس ويجوز أيضاً لهؤلاء الناخبين أن يختاروا عضواً من اللجنة يسرون إليه بأرائهم على مسمع من الرئيس فيثبتها الضو في ورقة ويوقع عليها الرئيس المذكور .

٥٤ — (١) جميع الآراء المتعلقة على شرط تعتبر باطلة وكذلك الآراء التي تعطى للمرشحين والتي تعطى لا أكثر من شخص في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

٥٥ — (١) يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك الا في الحالة المنصوص عليها في المادة (٥٠) .

٥٠ — تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة الرابعة مساء ويكون الانتخاب بالاقتراع السري

ومع ذلك فاذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يدوا رأيهم تحرر اللجنة كشفاً باسمائهم وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء آرائهم (١)

٥١ — (١) أول من يبدى رأيه

الناخبون من أعضاء لجنة الانتخاب واذا قسمت دائرة انتخاب الى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومندوب وزير الداخلية مندوبين في تلك الدائرة فيبدان رأيهما في الدائرة الفرعية التي اختيرا ليكون أحدهما رئيساً للجنة والآخر عضواً فيها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى

٥٢ — (١) على كل ناخب أن يقدم

للجنة عند ابداء رأيه شهادة قيد اسمه بمجدول الانتخاب . ومن أضعاف شهادته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه

٥٣ — (١) يسلق كل ناخب

من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع في ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب وينتهي الناخب جابئاً من النواحي المخصصة لابداء الرأى في قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يسبدها مطوية الى الرئيس وهو يضمها في

النواب بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات التي أعطيت .

فلذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الاولى على الاغلبية المطلقة يصاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالا العدد الاكثر من الاصوات فلذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو اكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت . (١)

فلذا حصل اثنان فاكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الاولوية لمن تعينه الترة ٥٩ — يمان رئيس اللجنة امم

العضو المنتخب

ويعض جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نستخين من محضر الانتخاب ترسل احدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالديرية أو المحافظة.

٦٠ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير الى كل من الاعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه .

٦١ — (١) اذا كان انتقال الناخب

ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت ويجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب بالدوائر الفرعية لفرزها معا في الثلاثة الايام التالية ليوم الانتخاب على الاكثر بواسطة لجنة الفرز التي تتكون من رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الاصلية رئيسا وعضو من كل لجنة فرعية يختاره أعضاؤها .

٥٦ — (١) تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة اعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالاغلبية فلذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذى منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علنا ٥٧ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فلن عدم اشتغال المحضر على شئ مما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يرتب عليه إلغاء اجراءات الانتخاب ٥٨ — ينتخب عضو مجلس

دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذى ينتخب عضوا واحدا لذلك المجلس .

وتتبع دوائر الانتخاب في المديرية أو المحافظات التي يحق لها ان تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ قانون . ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفا ولا ينقص عن تسعين ألفا دائرة انتخاب مستقلة وفي هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذي يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهلا لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناحين وحدود الاقسام الادارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

٦٥ — (١) ينتخب الناخبون في كل

دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس الشيوخ .

من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بمجدول الانتخاب تذكرتين بلامقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وايابا .

٦٢ — كل نكرة أو وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الاهلى ترمى الى ترويع الانتخاب يجب أن تشمل على اسم الناشر (١)

ويجرى حكم هذه القاعدة منذ نشر تاريخ الانتخاب في الجريدة الرسمية حتى نهاية عملية الانتخاب .

### الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

٦٣ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهلها مائة وثمانون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفا أو بقية لا تنقص عن تسعين ألفا . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفا ولا ينقص عن تسعين ألفا عضواً لمجلس الشيوخ ، وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهلها تسعين ألفا عضواً لمجلس الشيوخ الا اذا أضافها القانون الى محافظة أخرى أو الى مديرية .

٦٤ — تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ

٦٦ — (١) يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

أولا — أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانيا — أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

١ — الوزراء . الممثلين السياسيين رؤساء مجلس النواب . وكلاء الوزارات رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها . النواب العموميين . قباء المحامين . موظفى الحكومة ممن هم فى درجة مدير علم أو درجة أعلى من ذلك — سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون .

٢ — أمراء الاسرة المالكة ونوابها بطريق التعيين لا الانتخاب . كبار العلماء والرؤساء الروحانيين . الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا . أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدين فى النيابة . الملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام . المشتغلين بالاعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالهن الحرة مما لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى — وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها فى الدستور وفى هذا القانون .

وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان ٣ — أن يكون محسنا لقراءة والكتابة ويشترط أيضا فيمن ينتخب عضوا فى مجلس الشيوخ :

(١) أن يكون اسمه مقيدا فى جدول من جداول الانتخاب .

(ب) أن يشرح نفسه ويودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ١٥٠ جنيها مصرى يخص للامعمال الخيرية المحلية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يحضر عشر الاصوات على الأقل .

٦٧ — تجرى أحكام الباب الثانى على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الا ما كان منها مخالفا لما نص عليه فى هذا الباب .

### الباب الرابع

فى الفصل فى صحة نيابة اعضاء المجلسين وفى عدم الجمع وفى سقوط الضوية

٦٨ — كل مجلس يختص وحده بالفصل فى صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الاعلى فى ذلك .

ولكل ناخب أن يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بريضة يقدمها الى رئيس المجلس تشتمل على الاسباب التى

انتخب عضوا في المجلس الآخر وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في ثمانية الايام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلسين يريد الجلوس . فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يخبر رئيس المجلس الآخر وهو يطن خلو المحل .

٧١ - (١) لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل في ذلك كل موظفي ومستخدمى مجالس المديرية والمجالس البلدية وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدمىها وكذلك المعد .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع . وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .

٧٢ - (١) كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير اليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو

يقتضى عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب في الحصة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن يتنازع بالطريقة عينها في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محال ذلك وتجري في حق هؤلاء الشهود احكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح ولكل من المجلسين أن يهدد بهذه السلطة للجنة التي ينتخبها لفحص نيابة الاعضاء (١)

وفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحا أو يقضى بطلان الانتخاب وقرر خلو المحل ٦٩ - إذا انتخب عضو أحد

المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه بثمانية أيام أن يقرر في المجلس أي الدائرتين يريد أن يكون نائباً عنها . فإذا لم يفعل تولى المجلس بطريق الفرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

٧٠ - كل عضو في أحد المجلسين

وقت تقرير المجلس قبولها .  
 ٧٥ — عندئذ يعمل في أحد المجلسين  
 يأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ رئيس  
 ذلك المجلس بانتخاب عضو بدل من خلا  
 محله .

### الباب الخامس

#### في جرائم الانتخاب

٧٦ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد  
 على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه  
 مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين :  
 (أولاً) كل من تعدد ادراج اسم في  
 جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف  
 أحكام هذا القانون أو تعدد اجمال ادراج  
 اسم أو حذفه كذلك ؛

(ثانياً) كل من توصل الى ادراج  
 اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو  
 في ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال  
 حق الانتخاب وهو يعلم ذلك وكذلك  
 من توصل على الوجه المتقدم الى حذف  
 اسم آخر .

٧٧ — (١) يعاقب بتلك العقوبات  
 نفسها :

(أولاً) كل من استعمل القوة أو  
 التهديد ليلتج نأخب من استعمال حق التصويت  
 أولاً كراهه على التصويت على وجه خاص ،  
 (ثانياً) كل من أعطى آخر أو عرض

عين عضوا بأحد المجلسين يعتبر متخلياً  
 عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس  
 أو اللجان اذا لم يتنازل في الثمانية الأيام  
 التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك  
 العضوية . ويعطى للموظف أو المستخدم  
 في حالة القول حقه في الماش أو المكافأة  
 على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة  
 من الوظائف العامة المشار إليها في المادة  
 المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس  
 المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو  
 لجان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته  
 بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه  
 في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك  
 المجالس أو اللجان نهائياً . ويعلم مجلسه  
 خلو المحل الذى كان يشغله .

٧٣ — اذا وجد أحد الاعضاء في  
 حالة من أحوال عدم الاهلية المنصوص  
 عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا  
 القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو  
 أنها لم تعلم الا بعد انتخابه تسقط عضويته .  
 وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات  
 المشترطة في العضو .

ويكون السقوط في الاحوال السالفة  
 بقرار من المجلس .

٧٤ — الاستقالة من عضوية أحد  
 المجلسين تقدم الى رئيسه وتعتبر نهائية من



(أولا) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق ،  
(ثانيا) كل من تعمد ابداء رأيه باسم غيره ،

(ثالثا) كل من استعمل حق في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب واحد .  
٨٢ (١)

٨٣ — يقاب بالمجلس أو بفرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى شلتق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة انتخاب بآية وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراعا جديدا .

٨٤ — يقاب بالعقوبات المينة في المادة السابقة كل من أدخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجبير أو صياح أو مظاهرات .

٨٥ — يقاب بالعقوبات عينها من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو تلفه ،

٨٦ — كل من أفتى سر اعطاء ناخب رأيه بدون رضاه يقاب بالمجلس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة

أو الزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .  
(ثالثا) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره ،

٧٨ — يقاب بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا من طبع أو نقر أوراقا لترويج الانتخاب مخالفا لأحكام المادة ٦٢ من هذا القانون . وهذا مع عدم الاخلال بوجوب مصادرة تلك الأوراق .

٧٩ — كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالا كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة يقاب بالمجلس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

٨٠ — يقاب بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية :

(أولا) من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملا سلاحا من أى نوع ،  
(ثانيا) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

٨١ — يقاب بالمجلس لمدة لا تزيد على ستة و بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين :

لا تتجاوز خمسين جنبا مصريا .

٨٧ — (١)

٨٨ — كل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تادية وظيفته يجوز الحكم عليه بالزحل .

٨٩ — يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالقوة المنصوص عليها للجريمة التامة .

٩٠ — (٢) تقطع الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب للنصوص عليها في هذا الباب عدا ما نص عليه في المواد ٧٦ و٨٦ بمضى ثلاثة شهور من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

٩١ — يكون رئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمرى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة الانتخاب أو يشرع فيها في ذلك المكان .

### الباب السادس

أحكام عامة وأخرى وقتية

٩٢ — الجهات التابعة لمصلحة أقسام الحدود يجوز فيها يتعلق بالانتخابات المحافظات بالمديريات أو المحافظات التي يعينها وزير الداخلية بقرار .

٩٣ — للعمل بهذا القانون والى أن يصدر قانون بشأن الجنسية المصرية يعتبر

مصريا كل من ورد ذكره في اللادين الأولى والثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين .

٩٤ — (١)

٩٥ — الى أن يصدر القانون المشار اليه في اللادين ٢٩ و ٦٤ معين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن رئيس النيابة أو النائب ومن لمهندس الرى المختص بالمديرية وفي محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال يندب وزير الداخلية والاشتغال العمومية مهندس تنظيم بدل بمهندس الرى ولو وزير الداخلية أن يضم لهذه اللجان من يختاره من الاعضاء .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بتحديد دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق مجلس الوزراء .

٩٦ — لوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

٩٧ — يلغى قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ الا ما كان من أحكامه خاصا بمجالس المديريات .

٩٨ — على وزراء الداخلية والمالية وللواصلات والمقانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية

سنويا أو لعقارات مبنية قيمة ايجارها السنوى لا تقل عن اثني عشر جنيها مصريا :

ويعتبر الشركاء في ملك على الشيوع والمستحقون في وقف حائزين للشروط المتقدمة متى كانت حصتهم الشائعة أو نصيبهم في ريع الوقف يبادل مبلغ جنيه على الأقل سنويا في الضريبة المربوطة على الاملاك أو مبلغ اثني عشر جنيها سنويا من قيمة ايجارها :

( ب ) أن يشغل بصفته صاحب حق انتفاع أو مستحقا في وقف أو بطريق الاستيجار : لعائلته أو لخدمته أو لمجتمعه منزلا للسكنى أو قسما من منزل أو محلا آخر قيمة ايجاره السنوى لا تقل عن اثني عشر جنيها مصريا :

( ج ) أن يكون مستأجرا لمدة مستغلة الأقل أرضا زراعية مربوطة عليها ضريبة عقارية لا تقل عن جنيهين سنويا .

( د ) أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية ( البكالوريا ) أو لشهادة تاهلها . ولتنطبق هذه المادة تكون قيمة الايجار هي القيمة المحددة في التقديرات التي تسهل لربط العوائد على الاملاك المبنية . أما في الجهات التي لم تربط عوائد على مبانها بقيمة الايجار تقدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة .

٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مرسوم

## بقانون الانتخاب

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .  
وعلى قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ : وعلى القوانين الصادرة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٥ يناير سنة ١٩٢٥ و ٤ مارس سنة ١٩٢٥

وبناء على ماعرضه علينا وزير الداخلية .  
وموافقة رأى مجلس الوزراء :  
رسما بما هو آت :

## الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

## الفصل الاول

في الناخبين

١ — لكل مصري من الذكور بالغ من العمر ثلاثين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب .

وكذلك لكل مصري من الذكور بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب متى توافر فيه أحد الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون مالكا لأموال ناتجة مربوطة عليها ضريبة عقارية بجانب الحكومة لا تقل عن جنيه مصري

التي كان اسمه مقيدا بها أولا .  
 ٣ — لا يجوز قناخب أن يعطى رايه  
 أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .  
 ٤ — يحرم حق الانتخاب أبدا المحكوم  
 عليهم بسبب فعل يعده القانون جنائية مهمة  
 تكن العقوبة المحكوم بها .  
 يحرم كذلك حق الانتخاب للمدة المبنية  
 بعد :

(١) المحكوم عليهم في سرقة أو اخفاء  
 أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة  
 أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتدليس  
 أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة  
 أو شهادة زور أو اغراء شهود أو  
 هتك عرض أو افساد أخلاق الشباب  
 أو تشرد أو في جريمة ارتكبت  
 للتخلص من الخدمة العسكرية وكذلك  
 المحكوم عليهم لشروع منصوص عليه  
 بأحدى الجرائم المذكورة ، وذلك  
 لمدة عشر سنوات من تاريخ الحكم  
 النهائي ،

( ب ) المحكوم عليهم في جريمة  
 من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في  
 المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٣ و ٨٤  
 و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من هذا القانون أو  
 في الصروع في جريمة من تلك الجرائم ،  
 وذلك لمدة ست سنوات من تاريخ  
 الحكم النهائي .  
 والاحكام الصادرة بعقوبة من جهات

وتخضع الضريبة أو قيمة الايجار الى  
 النصف للتأخير في مديرية اسوان والى  
 الرع للتأخير في الجهات التابعة لمصلحة  
 الحدود .  
 ٢ — على كل ناخب أن يتولى حقوقه  
 الانتخابية بنفسه في دائرة الانتخاب التي  
 بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص . هو  
 الجهة التي يقيم فيها دائما . ومع ذلك فانه  
 يجوز له أن يستعمل حقوقه الانتخابية في  
 المكان الذي به مركز أعماله أو مصالحه  
 أو في المكان الذي به مقر عائله ولو لم  
 يكن مقما فيه بنفسه بشرط أن يكون قد  
 حصل على قيد اسمه في جدول الانتخاب  
 في إحدى تلك الجهات وحذفه من جدول  
 انتخاب الجهة التي كان يتولى حقوقه الانتخابية  
 فيها من قبل .

ويجب على كل حال استعمال حق  
 الاختيار هذا قبل انتهاء المدة المنصوص  
 عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة  
 عشرة

ويجب على الناخب اذا غير موطنه أن  
 يعلن التغيير كتابة لمدير الجهة التي بها موطنه  
 الحالي أو محافظها ؛ وكذلك لمدير الجهة التي  
 يريد نقل موطنه اليها أو محافظها .

فإذا أعلن تغيير الموطن قبل نشر الرسوم  
 أو القرار المنصوص عليهما في المادة العشرين  
 استعمل الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة

والاسكندرية وبور سعيد وفي مقر باقي المحافظات فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مندوبيه من المحافظ رئيسا، ومن اثنين من الاعيان يقرآن القراة والكتابة بينهما المحافظ أيضا .

ويجوز لوزير الداخلية أن يسم بقرار يصدره للندن والقرى الى أجزاء أو حصص وأقسام المحافظات الى اجزاء لاجل تحضير جداول الانتخاب .

٨ — يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه في أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه وعمل سكنه .  
ومحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء اما للمدينة أو القسم أو القرية واما للحصنة من المدينة أو القرية أو للجزء من القسم .

٩ — لجنة أن تطلب ممن قيد اسمه في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق الانتخابية .

١٠ — على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف اليها :

أولا — أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولى الحقوق الانتخابية .

الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب .

٥ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية للمدد للجنة بعد بالنسبة للاشخاص الآتى ذكرهم :

أولا — المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابون بمرض عقلية المحجورون مدة حيزهم .

ثانيا — الذين أشهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار افلاسهم الا اذا رد اليهم اعتبارهم قبل ذلك .

٦ — يوقف كذلك استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش أو في البحرية الذين ليسوا في الاستيداع أو في اجازة حرة ماداموا تحت السلاح . وكذا الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو في أية هيئة ذات نظام عسكري .

٧ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للمديرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من المدة أو من مندوبيه من المدير رئيسا . ومن المأذون ومن واحد من الاعيان يصرف القراءة والكتابة يمينه مأمور المركز . فان لم يكن مأذون يمين المأمور بدلا منه عينا يعرف القراءة والكتابة ،

لما في كل قسم من أقسام القاهرة

تصحيحها على حسب التعديلات التي يبلغها اليهم المدير أو المحافظ عملاً بأحكام الفقرة السابقة .

١٣ — لكل مصرى أهل ادراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أن يطلب ادراج كذا أن لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب ادراج اسم من أهل بغير حق أو حذف اسم من ادراج كذلك . وله أيضاً أن يطلب تصحيح أى خطأ وقع في البيانات الخاصة بادراج اسمه أو بادراج اسم أى ناخب آخر .

ويكون تقديم هذه الطلبات لنهاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة . وتقدم كتابة المدير في المديرات والمحافظ في المحافظات وتفيد بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص . وتعطى ايضاً لتقديمها .

كل ناخب عورض في ادراج اسمه يعلنه المدير أو المحافظ بذلك بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة الى اللجنة الآتى ذكرها في المادة التالية .

وودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير الى الخامس عشر منه ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه :

١٤ — تحكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً

ثانياً — أسماء من أهملوا بغير حق في المراجعات السابقة .  
وتحذف منها :

أولاً — أسماء المتوفين .  
ثانياً — أسماء من قدسوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسمائهم أدرجت بغير حق أو من غير موطنهم .

١١ — يعرض جدول الانتخاب في كل مدينة أو قرية أو قسم بالاماكن التى تضمن بقرار من المدير أو المحافظ . ويكون العرض كل سنة من أول يناير الى اليوم الخامس عشر منه .

١٢ — يبعث الى المدير أو المحافظ باحدى نسختي جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة التى حررت المحضر المتبعت للعرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة الا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقاً لقرار اللجنة المشار اليها في المادة ١٤ أو طبقاً لحكم المحكمة . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى في المدين والقرى بالمديرات عند رئيس اللجنة وفي محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد عند مأمور القسم وفي المحافظات الأخرى عند موظف يعينه المحافظ . وهليم

تلك المريضة والامر الصادر بتحديد الجلسة خمسة أيام قبلها .

ويقضى في هذه الطلبات على وجه السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية . ويكون قرار المحكمة نهائياً وبلا رسوم . ويجوز الحكم بفرملة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

١٦ — تختار المحكمة للمدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات تأقيضا لقرارات اللجان في الخمسة الايام التالية للقرار .

والى أن يبلغ هذا الاخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار .

١٧ — يجوز لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصماً أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة أو أمام المحكمة في أى نزاع بشأن ادراج اسم ما أو حذفه ولو لم يدخل خصماً أمام اللجنة .

١٨ — لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب حق الاشتراك في الانتخاب ولا يجوز لاحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيداً في الجدول .

### الفصل الثانى .

في التدوين

١٩ — كل عشرين ناخباً في كل قسم أو جزء من قسم من أقسام القاهرة

ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الاعيان يعرف القراءة والكتابة يعينه وزير الداخلية . ويكون المحكم فيها من الخامس عشر من فبراير الى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة للقائم بأعماله :

وتعرض قرارات اللجنة من اليوم الخامس عشر الى الحادى والثلاثين من مارس في مقر المديرية أو المحافظة وإذا لم يصدر قرار اللجنة في طلب من الطلبات المقدمة الى المدير أو المحافظ في اليعاد المنصوص عليه في المادة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتبر ذلك رفضاً لهذا الطلب :

١٥ — لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان الى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مقر اللجنة التى أصدرت القرار وذلك من أول ابريل الى العاشر منه : ويكون الحال كذلك اذا لم يعرض قرار اللجنة الصادر بشأن أحد الطلبات : ويرفع الاستئناف بمرضة ترفق بها صورة القرار والاوراق التى يستند اليها للمستأنف :

ويوقع رئيس المحكمة في ذيل المريضة بتاريخ الجلسة ويصل الى ذوى الشأن صورة

وتعين طريقة الانتخاب واجراءاته  
عنشور يصدره وزير الداخلية مستأنا  
فيه بما نص عليه في الباب الآتي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يتخذ  
الاجراءات اللازمة للمحافظة على حرية  
اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

٢١ — على للمديرين والمحافظين أن  
يتحروا صحة انتخاب المندوبين في دوائرهم  
فاذا بدا لهم في مدى الحصة الايام التالية  
 لعملية الانتخاب وجوب الفاء انتخاب أو  
اذا قدم اليهم في المدة المذكورة أحد  
الناخبين طعنا في انتخاب فليهم تقديم ذلك  
قورا الى اللجنة المنصوص عليها في المادة  
الرابعة عشرة لتفصل فيه في مدى ستة أيام  
بقرار لا يقبل الطعن فاذا كان القرار بالفاء  
الانتخاب ذكرت فيه الأسباب التي بني  
عليها وأمر وزير الداخلية بانتخاب جديد  
في الحال .

٢٢ — يعطى المديرين والمحافظون  
لمن انتخبوا مندوبين تذاكر اعتماد يذكر  
في كل منها اسم صاحبها ومحل توطنه ويان  
القسم الشرقي الذي ينوب عنه .

٢٣ — مدة نيابة المندوبين خمس  
سنوات .

اذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته  
أو استقالته أو لتغير موطنه أو لفقدانه  
حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر .  
واذا اقتضت الحال انتخابا تكميليا وجب

والاسكندرية وبورسعيد وفي كل محافظة  
أخرى أو جزء منها وفي كل مدينة أو قرية  
في المديرية ينتخبون مندوبا واحدا من  
بينهم .

فاذا بقي عشرة فأكثر فلهم أن ينتخبوا  
مندوبا ، واذا بقي أقل من عشرة اشتركوا  
في الانتخاب مع آخر قسم عشري .

ويراعى في تقسيم الناخبين الى أقسام  
عشرية حصص للشيخ والقرى والمدن  
المقسمة الى حصص ، ويراعى التجاور في  
السكن في المدن الاخرى .

٢٠ — يكون انتخاب المندوبين في  
المحل واليوم والساعة المعينة في الرسوم أو  
القرار الصادرين بدعوة الناخبين سواء  
أكانت الدعوة لانتخاب عام أم تكميلي .  
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية  
مهما يكن عدد الحاضرين لاعطاء آرائهم .  
وتتاط ادارة الانتخاب في كل قرية

أو مدينة أو قسم بلجنة أو عدة لجان  
يتألف كل منها من مندوب يعينه المدير  
أو المحافظ رئيسا ومن أربعة ناخبين يعرفون  
القرعة والكتابة يختارون من كشف  
الدائرة الانتخابية وتنتخبهم اللجنة المنصوص  
عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا  
القانون .

وتجتمع هذه اللجنة قبل للبلاد للمعين  
للاستخابات بأسبوع لاختيار هؤلاء الاربعة  
الناخبين وتعرض أسماؤهم على الفور .



٢٦ — تجرى أحكام المواد الحادية والعشرين وما يليها الى المادة الرابعة والعشرين على انتخاب للتدوين الناخبين للشيخ .

### الباب الثاني

في انتخاب أعضاء مجلس النواب  
٢٧ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها ستون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس النواب عن كل ستين ألفا أو بقية لا تنقص عن ثلاثين ألفا . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب .

وتنتخب المحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب الا اذا أضافها القانون الى محافظة أخرى أو الى مديرية

٢٨ — تكون المديرية أو المحافظة التي تنتخب عضوا واحدا لمجلس النواب دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظة التي ينتخب عضوا واحدا لذلك المجلس .

وتعين بقانون دوائر الانتخاب في للمدريات أو المحافظات التي يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس النواب ، ويجوز أن يقرر القانون عاصمة للمديرية التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا دائرة انتخاب مستقلة

كذلك عمل انتخاب جديد لابتدال أحد للتدوينين بغيره أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه . وقدم الطلب كتابة الى المدير أو المحافظ في خمسة أيام من نشر القرار المتصور عليه في المادة الحادية والثلاثين .

وفي الأحوال المبينة بالفقرتين السابقتين تنتهى مدة نيابة للتدوين في الميعاد الذي كانت تنتهى نيابة من حل هو محله .  
وفي حالة حل مجلس النواب تنتهى مدة نيابة للتدوين بحكم القانون .

### الفصل الثالث

في للتدوين الناخبين للشيخ  
٢٤ — كل خمسة مندوبين في قرية أو مدينة أو قسم أو جزء من قسم في مدينة ينتخبون من بينهم أو من بين من يمثلونهم من الناخبين مندوبا لانتخاب عضو مجلس للشيخ .

فاذا بقي ثلاثة أو أكثر فلم أن ينتخبوا مندوبا . أما اذا كانوا أقل من ثلاثة اشتركوا في الانتخاب مع آخر قسم خشي . وراعى في تقسيم للتدوين الى أقسام خضية حصص للشايخ في القرى والمدن المقسمة الى حصص ، وراعى التجاور في السكن في المدن الأخرى .

٢٥ — يشترط في للتدوين الناخب للشيخ أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة .

خامسا — أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيها مصريا ويخصص هذا المبلغ للأعمال الخيرية المحلية في المديرية أو المحافظة التابعة للدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عشر ما أعطى من الاصوات الصحيحة على الأقل . ويخفض هذا المبلغ الى النصف لمن يرشح نفسه من أهالي مديرية أسوان ، وإلى الربع لمن يرشح نفسه من الجهات التابعة لمصلحة الحدود .

وأشراء الأسرة المالكة ونبلاؤها لا ينتخبون نوابا .

٣١ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم والتكتميلية بقرار من وزير الداخلية .

٣٢ — لا يجوز ترشيح أحد في أكثر من دائرة انتخاب ولا في مديريتين أو محافظتين أو مديريةية ومحافظة .

٣٣ — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك العمدة والشيخ في القرى .

٣٤ — يقدم الترشيح كتابة الى المديرية أو المحافظة في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين مصحوبا بإيصال ايداع المبلغ المنصوص عليه في المادة الثلاثين

وفي هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية كدورية قائمة بذاتها سواء من جهة عدد أعضاء مجلس النواب الذى يحق لها أو من جهة تحديد دوائر الانتخاب . .

ويجوز تسهلا لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها القرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الاقسام الادارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة القرعية وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

٣٩ — ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

٣٠ — يشترط في عضو مجلس النواب .

أولا — أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانيا — أن يعرف القراءة والكتابة .

ثالثا — أن يكون اسمه مدرجا بمجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها .

رابعا — ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الاجازة الحرة .

أكثر من دائرتين خير المرشح في أى اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يبد رأيه في الثلاثة الأيام التالية لمرض الكشف اعتبر مرشحا في الدائرتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولا .

٣٧ — إذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المحدد للطلبات المتقدم ذكرها وبلا حاجة لتولى اجراءات الانتخاب بالنسبة اليه وذلك دون اخلاط باحكام المادة التاسعة والثلاثين .

٣٨ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل الى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام فيدون ذلك أمام اسمه في كشف المرشحين ويعلن فوراً بمرضه على باب مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية .

٣٩ — إذا هدم في دائرة انتخابية مرشحان فأكثر وكان الترشيح صحيحا ولم يبق في الدائرة غير مرشح واحد لتنازل بعض المرشحين أو وقفهم يفتح ميعاد الترشيح بحكم القانون من تاريخ التنازل أو الوقت إذا حصل قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام . ويحدد ميعاد جديد للانتخاب بقرار من وزير الداخلية .

٤٠ — يعلن المدير أو المحافظ

والا كان باطلا . ويجب أن يرفق بالترشيح أيضا اقرار من المرشح بين فيه الحزب التابع له أو الذى ينتمى اليه في ترشيحه أو بين فيه أنه مستقل .

وتفقد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص وسطى عنها الاصلات .

٣٥ — يحجر المدير أو المحافظ كشف المرشحين لكل دائرة انتخابية في الثلاثة الأيام التالية لانتهااء المدة المقررة في المادة السابقة

ويعرض هذا الكشف في مقر دائرة الانتخاب وفي جميع الدوائر الفرعية في مدة الخمسة الأيام التالية للثلاثة الأيام السابق ذكرها .

ولكل مرشح أهل ادراج اسمه في الكشف أن يطلب ادراجه .

ولكل ناخب أن يطلب حذف كل اسم أدرج بغير حق في كشف مرشحي دائرته .

وتقدم هذه الطلبات الى المدير أو المحافظ في مدى ثمانية أيام من تاريخ أول يوم عرض فيه الكشف . ويرسل المدير أو المحافظ تلك الطلبات الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة ويخطر بذلك في الوقت نفسه المرشح صاحب الشأن .

وتتصل اللجنة بصفة نهائية في هذه الطلبات في خمسة أيام من تاريخ ارسالها .

٣٦ — إذا ظهر أن أحدا رشح في

اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية للنصوص عليها في المادة السابقة .  
وإذا غاب يوم الانتخاب واحد أو أكثر من المندوبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا اللجنة الوقتيةأكملها الرئيس من الحاضرين بقدر من غاب من الأعضاء .

٤٤ — يكون اختيار المندوبين الذين تتألف منهم اللجنة النهائية بالكيفية الآتية:  
لكل مرشح أن يمين مندوبا يمثل في اللجنة المذكورة . ويجب عليه هذا الفرض أن يبلغ اسمه كتابة الى رئيس اللجنة الوقتية في اليوم السابق ليوم الانتخاب ؛ فإذا وجد أكثر من مرشحين اثنين وكانوا تابعين لأحزاب مختلفة أو تهموا بصفة متدين الى أحزاب مختلفة وجب أن يتفق مرشحو الحزب الواحد على تعيين مندوب واحد يمثلهم جميعا . فإذا لم يتفقوا يقرع فيما بين المندوبين الذين يمينهم مرشحو الحزب الواحد لاختيار المندوب الذي يمثلهم جميعا . ولتطبق هذه الفقرة يستبرأ المرشحون المستقلون أنهم تابعون لحزب واحد .

وفي جميع الأحوال إذا زاد عدد المندوبين المسمين أو المختارين طبقا لقواعد هذه المادة على ثلاثة يختار من بينهم بالاقتراع ثلاثة مندوبين فقط ليكونوا أعضاء في اللجنة النهائية .

وتجرى اللجنة الوقتية عملية الاقتراع

المندوبين قبل إجراء الانتخاب بثمانية أيام على الأقل بالحضور في الميعاد المحدد لإجراء الانتخاب في مقر دائرة انتخابهم أو مقر دائرتها الفرعية .  
ويرفق بورقة الدعوة كشف باسماء مرشحي الدائرة مطبوع على صورة ورقة الانتخاب .

٤١ — تطبع أوراق الانتخاب على هيئة الحكومة بالصورة التي توضع بقرار من وزير الداخلية  
ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين لجان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره وزير الداخلية .

٤٢ — تاط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو موظف في الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن مندوبين أو ثلاثة مندوبين ليسوا مرشحين .

٤٣ — يختار رئيس لجنة الانتخاب ومندوب الداخلية للشار إليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ثلاثة مندوبين يعرفون القراءة والكتابة غير مرشحين ، من كشف مندوبى الدائرة العامة أو الفرعية إذا كانت الدائرة مقسمة الى دوائر فرعية ليكونوا مهمما اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات

الانتخاب والتدخل عند الحاجة لاقرار النظام العام ، على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب الا بناء على طلب رئيس اللجنة .

٤٧ — لا يدخل قاعة الانتخاب سوى المندوبين ولا يجوز حضورهم جميع الانتخاب حاملين سلاحا من أى نوع كان .

٤٨ — يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

وإذا قص العدد عن ثلاثة أثناء الاجراءات فعلى الرئيس اكمله من المندوبين الحاضرين .

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يعينه .

وكذلك يعين الرئيس العضو أو المندوب الذى يقوم مقام كاتب السر إذا غاب مؤقتا .

٤٩ — تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء .

فإذا وجد مع ذلك فى محل الانتخاب مندوبون لم يبدؤوا رأبهم حتى انتهاء الساعة الخامسة مساء حررت اللجنة كشفا باسمائهم واستمرت عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء آرائهم .

٥٠ — يكون الانتخاب بالاقتراع السرى .

وأول من يبدى رأيه المندوبون من

النصوص عليها فيما تقدم يوم الانتخاب .  
٥٥ — إذا لم يبين المرشحون مندوبين عنهم فى اليوم السابق للانتخاب تصيح اللجنة الوقتية نهائية وتولى عملية الانتخاب .

وكذلك تصيح اللجنة الوقتية نهائية اذا لم يكن أحد من المندوبين الذين عينهم المرشحون حاضرا فى قاعة الانتخاب بعد الميعاد المحدد للبدا فى عملية الانتخاب بساعة .

وإذا تمذر تكون اللجنة النهائية اما لان قسما واحدا من المرشحين عين ممثليه بالطريقة القانونية أو لان قسما فقط من الممثلين المسمين حضر فى قاعة الانتخاب بعد الميعاد المحدد للبدا فى عملية الانتخاب بساعة أو لاي سبب آخر شكل الرئيس اللجنة النهائية من الممثلين الذين عينوا أو الذين حضروا وأكلها باعضاء من اللجنة الوقتية يختارهم بنفسه .

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بين أعضائها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التى قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها فى آخر الجلسة .

٤٦ — حفظ النظام فى قاعة الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله فى ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة . والمدير أو المحافظ أو من يوب عنها فى جميع الاحوال مراقبة اجتماعات

من الرئيس فيثبتها العضو في ورقة يوقع عليها الرئيس .

٥٣ — جميع الآراء المطلقة على شرط تعتبر باطلة وكذلك الآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين والتي تعطى لاكثر من شخص في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها المندوب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أية علامة أو إشارة تدل عليه .

٥٤ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك الا في الحالة المنصوص عليها في المادة التاسعة والأربعين .

ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت واذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة الى دوائر فرعية وجب التزم على صناديق أوراق الانتخاب لفرزها بما في الثماني والأربعين ساعة التالية ليوم الانتخاب بواسطة احدى لجان الفرز مؤلفة من رئيس لجنة الانتخاب لفر الدائرة العامة رئيسا ومن عضو من كل لجنة فرعية ينتخبه أعضاؤها .

٥٥ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة اعطاء كل مندوب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

أعضاء لجنة الانتخاب .

واذا قسمت دائرة انتخاب الى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومندوب وزير الداخلية مندوبين في تلك الدائرة أبديا رأيهما في الدائرة الفرعية التي اختيرا لها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى .

٥١ — على كل مندوب أن يقدم للجنة تذكرة اعتماده عند ابداء رأيه . ومن أضاع تذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

٥٢ — يتلقى كل مندوب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع في ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب وينتجى للمندوب جانباً من التواحي المحصنة لا بداء الرأي من قاعة الانتخاب نفسها ، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يمسكها مطوية الى الرئيس وهو يضعها في الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب ، وفي الوقت عينه يضع كاتب السر في كشف للمندوبين إشارة امام اسم المندوب الذي أبدى رأيه وللمندوبين الذين لا يستطيعون أن يثبتوا آراءهم بأنفسهم على أوراق الانتخاب أن يبدوها شفويا بحيث يسمهم أعضاء اللجنة وخدم .

وفي هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل مندوب في ورقة يوقع عليها الرئيس ويجوز أيضاً للمؤلف للمندوبين أن يختاروا عضوا من اللجنة يسرون اليه رأيه على مسع

على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .  
٥٨ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

وعضى جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نستئين من محضر الانتخاب ترسل احدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

٥٩ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير الى كل من الاعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه

٦٠ — اذا كان انتقال المندوب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديمه تذكرة اعتاده تذكرتين بلامقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وايابا .

٦١ — ابتداء من يوم نشر المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين في الجريدة الرسمية والى نهاية عملية الانتخاب فكل نفرة أو وسيلة من وسائل العلنية للنصوص عليها في المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الاهلى ترمى الى ترويج الانتخاب يجب أن تشتمل على اسم محررها واسم الطابع والناشر .

واذا ظهرت التشرات أو وسائل العلنية للشار إليها تحت اسم لجان أو هيئات أيا كانت تحتل أحزابا أو جمعيات أو غير

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية . فاذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذى منه الرئيس وذكر ذلك فى المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يطوها الرئيس علنا .

٥٦ — يجب تدوين كل طلب وكل اقرار فى المحضر

ومع ذلك فان عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع أو تقرر فى عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء اجراءات الانتخاب

٥٧ — ينتخب عضو مجلس النواب بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات التى قررت اللجنة صحتها

فاذا لم يحصل أحد المرشحين فى المرة الاولى على الاغلبية المطلقة يعاد الانتخاب فى مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الاكثر من الاصوات . فاذا تساوى معها أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين لاشتراكهما فى المرة الثانية

وفى هذه المرة الثانية يكون الانتخاب بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات التى قررت اللجنة صحتها

فاذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين

ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفا ولا ينقص عن تسعين ألفا دائرة انتخاب مستقلة . وفي هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذى يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهلا لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية . ويراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الاقسام الادارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

٦٤ — ينتخب المندوبون الناخبون للشيوخ في كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس الشيوخ

٦٥ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ :

أولا — أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانيا — أن يعرف القراءة والكتابة .

ثالثا — أن يكون من احدى الطبقات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من الدستور .

ذلك من الجماعات فيجب أن تشمل على أسماء أعضاء تلك اللجان أو الهيئات فضلا عن اسم الطابع والناشر .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة النشر في الصحف أو غيرها من الرسائل الدورية .

### الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ  
٦٢ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهلها مائة وثمانون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفا أو بقية لا تنقص عن تسعين ألفا . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفا ولا ينقص عن تسعين ألفا عضوا لمجلس الشيوخ . وتنتخب المحافظات التى لا يبلغ عدد أهلها تسعين ألفا عضوا لمجلس الشيوخ الا اذا أضافها القانون الى محافظة أخرى أو الى مديرية .

٦٣ — تكون المديرية أو المحافظة التى تنتخب عضوا واحدا لمجلس الشيوخ دائرة انتخاب . وكذلك جزء للمديرية أو المحافظة الذى ينتخب عضوا واحدا لتلك المجلس .

وتعين دوائر الانتخاب في المديريات أو المحافظات التى يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ بقانون .



٦٩ — لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب التي حصل في دائرته بمرئضة يقدمها إلى الرئيس المجلس تشتمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب . ويسكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن يتنازع بالطريقة عينها في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

٧٠ — لكل من المجلسين سلطة صماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلا لذلك . وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنح .

وفصل المجلس في الطلبات المنازعات . فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحا أو يقضى بإبطال الانتخاب ويقرر خلواً محل .

٧١ — إذا انتخب عضواً أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه بثلاثة أيام أن يقرر في المجلس أي الدائرتين يريد أن يكون ثابتاً عنها . فإذا لم يفعل في الميعاد المذكور تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

٧٢ — كل عضو في أحد المجلسين

وتنقص الضريبة والدخل السنوي المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة إلى الثلث لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

٦٦ — وكذلك يشترط في العضو المنتخب .

أولاً — أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب .

ثانياً — أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزنة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيهاً ويخصص هذا المبلغ للأعمال الخيرية في المديرية أو المحافظة التابعة لها دائرة الانتخاب إذا عدل عن الترشيح بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ أو إذا لم يحصل على عشر الأصوات الصحيحة على الأقل .

وتنقص هذا المبلغ إلى النصف لمرشحي مديرية أسوان وإلى الربع لاهل الجهات التابعة لمصلحة الحدود .

٦٧ — تجرى أحكام الباب الثاني على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفاً لما نص عليه في هذا الباب .

### الباب الرابع

في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلسين وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوية

٦٨ — كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه . وهو المرجع الأعلي في ذلك .

ويستثنى من هذا الحكم وظائف الوزراء .

وكذلك لا يصح الجمع بين العضوية في أحد المجلسين والعضوية في مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات.

٧٤ — كل موظف أو مستخدم

عام ممن أشير اليهم في المادة السابقة وكذلك

كل عضو في مجالس المديريات أو المجالس

البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب

أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً

عن وظيفته أو عن عضويته في هذه المجالس

أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الايام

التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن

عضويته في أحد المجلسين للذكور وفي

حالة القبول يعطى الموظف أو المستخدم

حقه في الماش أو المكافأة على حسب

الاحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة

من الوظائف العامة المشار اليها في المادة

الذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس

المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو

لجان الشياخات يعتبر متخلياً عن عضويته

في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من

تاريخ تعيينه في إحدى تلك الوظائف أو من

التاريخ الذي يصبح فيه انتخابه في أحد

تلك المجالس أو اللجان نهائياً . ويعلن

المجلس حيثئذ خلو المحل الذي كان يشغله.

٧٥ — إذا وجد أحد الاعضاء في

انتخب عضواً في المجلس الآخر يعتبر مستقلاً  
من المجلس الموجود فيه من يوم الفصل  
في صحة انتخابه .

وكل من انتخب في انتخابات واحدة

عضواً في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح

في الثمانية الايام التالية ليوم الفصل في صحة

انتخابه في أى المجلسين يريد الجلوس .

فلذا لم يصرح في الميعاد المذكور اعتبر

أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار

عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار

عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو

يعلن خلو المحل

وإذا عين أحد النواب في أثناء دور

انقضاء البرلمان عضواً في مجلس الشيوخ اعتبر

متخلياً عن عضويته في مجلس النواب الا

إذا أعلن كتابة لرئيس مجلس الشيوخ في

الثمانية الايام التالية لنشر مرسوم التعيين

رغبته بعدم قبوله التعيين في المجلس المذكور .

٧٣ — لا يجمع بين عضوية أى

المجلسين وبين تولى الوظائف العامة

بأنواعها .

والمقصود بالوظائف العامة الوظائف

التي يتناول أصحابها رواتبهم من الاموال

للحكومة ويدخل ضمنهم جميع الموظفين

والمستخدمين التابعين لمجالس المديريات

والمجالس البلدية ووزارة الاوقاف وكذلك

العلم ومشاغ البلاد .

٧٩— يعاقب بتلك العقوبات نفسها:  
أولا— كل من استعمل القوة أو التهديد  
لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو  
لإكراهه على التصويت على وجه خاص.  
ثانيا— كل من أعطى آخر أو عرض أو  
التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي  
يحملة على التصويت على وجه خاص أو على  
الامتناع عن التصويت .

ثالثا— كل من قبل أو طلب فائدة من  
هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

رابعا— كل من حاول بطرق احتيالية  
الحصول من الناخبين على صوته أو لغيره  
أو يحلمهم على الامتناع عن التصويت .

٨٠— كل مخالفة لحكم من أحكام  
المادة الحادية والستين من هذا القانون  
يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه  
مصرى . وهذا مع عدم الإخلال بوجوب  
ضبط النشرات أو غيرها من وسائل الملتنية  
ومصادرها .

ويعاقب بنفس هذه العقوبة كل من  
استحل بإطلا في تلك النشرات أو غيرها  
من وسائل الملتنية صفة ممثل لحزب أو  
جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات .

٨١— كل من نشر أو أذاع بين  
الناخبين أقوالا كاذبة عن سلوك أحد  
المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في  
نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك بقصد  
أخبارا كاذبة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد

حالة من أحوال عدم الأهلية للنصوص  
عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا  
القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو  
أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .  
وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات  
المشترطة في العضو .

ويكون السقوط في الأحوال السالفة  
بقرار من المجلس .

٧٦ — الاستقالة من عضوية أحد  
المجلسين تقدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية من  
وقت تقرر المجلس قبولها .

٧٧ — عند خلو محل في أحد المجلسين  
لعضو منتخب بأمر وزير الداخلية بناء على  
تبليغ رئيس ذلك المجلس بانتخاب عضو  
بدل من خلاعه .

### الباب الخامس

في جرائم الانتخاب

٧٨ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد  
على ستة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه  
مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولا— كل من تمسك بأدراج اسم في جداول  
الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام  
هذا القانون أو تمسك أهال إدراج اسم أو  
حذفه كذلك .

ثانيا— كل من توصل إلى إدراج اسمه  
أو اسم غيره دون أن تتوافقه أو في ذلك  
التفصيل الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب  
وهو يعلم ذلك . وكذلك من توصل إلى  
الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاغتراف في نجمه أو صياحه أو مظاهرات.

٨٦ — يعاقب بالقوانين عينها من خطف الصندوق المحتوي على أوراق انتخاب أو ألقاه .

٨٧ — كل من أفتى سر إعطاء ناخب رأيه بدون رضاه يعاقب بالمحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا .

٨٨ — يعاقب بالمحبس لمدة لا تزيد على ستة و فرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين من أحدث ل ناخب ضررا غير مشروع بسبب إبداء رأيه أو امتناعه عن التصويت .

٨٩ — كل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته يجوز الحكم عليه بالزل .

٩٠ — يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

٩١ — تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا ما نص عليه في المواد ٧٨ و ٨٧ و ٨٨ بمضي ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

٩٢ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمور الضبطية القضائية

على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا .

٨٢ — يعاقب بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية :

أولا — من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملا سلاحا من أي نوع .

ثانيا — من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

٨٣ — يعاقب بالمحبس لمدة لا تزيد على ستة و فرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين .

أولا — كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم ان اسمه أدرج في الجدول بغير حق :

ثانيا — كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .

ثالثا — كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب واحد .

٨٤ — يعاقب بالمحبس أو بفرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أية ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة انتخاب بأية وسيلة وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراعا جديدا .

٨٥ — يعاقب بالقوانين المبني على المادة السابعة كل من أدخل بحرية الانتخاب أو

ومن رئيس النيابة أو النائب ومن باشمهندس  
الرى المختص بالمديرية. وفي محافظات القاهرة  
والاسكندرية والقنال يندب وزير الداخلية  
والاشتغال العمومية مهندس تنظيم بدل  
باشمهندس الرى . ولوزير الداخلية أن  
يضم لهذه اللجان من يختاره من الاعضاء.  
ويصدر وزير الداخلية قرارا بتحديد  
دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق  
مجلس الوزراء .

٩٧— لوزير الداخلية أن يصدر  
التقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

٩٨— يلغى كل ما كان مخالفا لهذا  
القانون من نصوص القوانين والمراسيم  
السابقة لصدوره الا ما كان خاصا بمجالس  
المديريات من أحكام قانون الانتخاب رقم  
٣٠ لسنة ١٩١٣

٩٩— على وزراء الداخلية والمالية  
والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل  
فيما يخصه ويمثل به من يوم نفيه  
في الجريدة الرسمية .

وعرض هذا القانون على البرلمان في  
أول اجتماع له

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ مرسوم

بقانون

باجراء الانتخابات المقبلة على  
مقتضى قانون الانتخاب رقم ١١  
لسنة ١٩٢٣

فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة  
الانتخاب أو يصرح فيها في ذلك المكان.

### الباب السادس

أحكام عامة وأخرى وقتية

٩٣— الجهات التابعة لمصلحة الحدود  
يجوز فيها تتعلق بالانتخابات الخاقها بالمديريات  
أو المحافظات التي يعينها وزير الداخلية بقرار.  
٩٤— للعمل بهذا القانون والى أن

يصدر قانون بشأن الجنسية المصرية يعتبر  
مصريا كل من ورد ذكره في المادتين  
الاولى والثانية من الامر المالى الصادر في  
٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون  
من المصريين .

٩٥— جداول الانتخاب المخررة على  
حسب قواعد قانون الانتخاب رقم ١١  
لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقوانين الصادرة في  
٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٦ يناير و ٤  
مارس سنة ١٩٢٥ تصح وتعدل طبقا  
لأحكام هذا القانون .

وبالنسبة للانتخابات الاولى التي تحصل  
تطبيقا لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد  
للتصوم عليها فيه لاعداد جداول  
الانتخاب ولترشيح والطلبات وعلى الصوم  
كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من  
وزير الداخلية .

٩٦— الى أن يصدر القانون المشار  
اليه في المادتين ٢٨ و ٦٣ تبين دوائر  
الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا

لمجلس النواب طبقاً لأحكام قانون الانتخاب  
رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ للمعدل بالقانون  
رقم ٤ لسنة ١٩٢٤  
٢ — يجوز لوزير الداخلية أن يحدد  
بقرار مواعيد غير المنصوص عليها في  
القانون المشار إليه لأعداد جدول الانتخاب  
ومراجعتها  
وله أيضاً أن يقصر بقرار المواعيد  
المنصوص عليها في نفس ذلك القانون  
٣ — على وزراء الداخلية والمالية  
والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا المرسوم  
بقانون كل منهم فيما يخصه ويصل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤  
نحن فؤاد الأول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون  
الانتخاب الجديد الصادر في ٨ ديسمبر  
سنة ١٩٢٥  
وعلى قانون الانتخاب رقم ١١  
لسنة ١٩٢٣ للمعدل بالقانون رقم ٤  
لسنة ١٩٢٤  
وبعد الاطلاع على المادة ٤١ من  
الدستور  
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس  
الوزراء ووزير الداخلية ، وموافقاً رأي  
المجلس المذكور  
رسمنا بما هو آت :  
١ — تجرى الانتخابات المقبلة

## بارود وملح البارود

سنة ١٨٨٦) باحتكار الملح والظنون  
وبناء على ما عرضه علينا نظار الداخلية  
والحرية والمالية ومواقفة رأى مجلس  
النظار .

أمرنا بما هو آت :

١ — حيث أنه ممنوع جلب وامصطناع  
واستخراج ملح البارود فكل شخص  
يجلب أو يصطنع أو يخزن ملح البارود

٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ وكرتو  
بالعقاب على جلب وامصطناع  
واستخراج ملح البارود  
(ترجمة أمر عال)

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ٢٦ القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ أغسطس

## أى صنف من أصناف البارود

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ ( ٢٦ )  
أغسطس سنة ١٨٨٦ ) بأحكام الملح  
والتطرون وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
الحربية وموافقة رأى مجلس النظر .  
أمرنا بما هو آت :

١ — حيث ان جلب واصطناع وتخزين  
أى صنف من أصناف البارود هو ممنوع  
فكل من يجلب أو يصنع أو يخزن بارودا  
مهربا يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها  
بالامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى القعدة  
سنة ١٣٠٣ ( ٢٦ ) أغسطس سنة ١٨٨٦ ) ( ١ )  
المشار اليه ويمقتضى قانون تهريب البضائع  
٢ — فى حالة جلب بارود من الخارج  
يصير ضبط وقائع المخالفة والمحاكمة فيها  
حسب نصوص لائحة الكمارك وأما فى  
حالة اصطناعه أو تخزينه فيصير العمل  
بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٦  
ذى القعدة سنة ١٣٠٣ ( ٢٦ ) أغسطس  
سنة ١٨٨٦ ) المشار اليه .

٣ — على ناظر الحربية تنفيذ  
أمرنا هذا .

مهربا يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها  
فى المادة العشرين من الامر العالى الصادر  
فى ٢٦ أغسطس سنة ٨٦ ( ١ ) فى حالة  
جلب أو اصطناع ملح البارود ويمقتضى  
المادة الحادية والعشرين فى حالة تخزينه  
٢ — فى حالة جلب ملح البارود من  
الخارج يصير ضبط وقائع المخالفة واجراء  
العمل فيها حسب مقتضيات لائحة الكمارك  
وأما فى حالة اصطناعه أو تخزينه فيصير  
العمل بمقتضى أحكام المادة الثامنة والعشرين  
والمادة الثلاثين من الامر العالى الصادر  
فى ٢٦ أغسطس سنة ٨٦ والمادة الثالثة  
والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة  
والعشرين والسادسة والعشرين والثامنة  
والعشرين من الامر العالى المشار اليه  
ويمجرى العمل أيضا بها وبأحكام الامر  
العالى الصادر فى ٢٣ يونية سنة ٩٢ فيما  
يخص بالفراغات .

٣ — على ناظر الداخلية والحربية  
والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما  
يخصه .

٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ دكرتو

بشأن جلب واصطناع وتخزين

## باعة سرية

في السنوات الثلاث السابقة لتقديم الطلب (٢) اذا كان قد النى قيد اسم الطالب في السنة الاشهر التالية لتقديم الطلب بناء على أحكام المادة ١٣ من هذه اللائحة

٣ — يعطى لكل بائع سرية صار قيد اسمه بالطريقة الموضحة قبل صفحة عليها نمرة القيد بارقام عربية وافرنجية مقابل دفع مبلغ لايتجاوز الخمسة قروش صاغ. وعلى البائع أن يحمل هذه الصفحة على ذراعه الايمن بطريقة ظاهرة طول مدة ممارسته لحرفته

٤ — الصفحة شخصية لحاملها فالتنازل عنها أو اعارتها أو السماح لاي كان باستعمالها يعتبر مخالفة لاحكام هذه اللائحة. وعدا عن ذلك فانه يحمل صاحب الصفحة مسئولاً عن جميع المخالفات ضد أحكام هذه اللائحة التي يكون الشخص الذي وجد حاملا للصفحة قد ارتكبها

واذا شطب قيد اسم البائع أو اقطع هذا الاخير عن ممارسة حرفته فليرجع الصفحة الى المحافظة أو المديرية

٥ — اذا فقدت الصفحة فلي صاحبها أن يخطر المحافظة أو المديرية حالاً بقدها

٣١ يناير سنة ١٩١٥ قرار

بشأن الباعة السرية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ طبقاً للامر العالي المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ قرر ما هو آت :

(أولاً) أحكام عمومية

١ — تسمى هذه اللائحة بقرار من المحافظ أو المدير على أى مدينة أو قسم منها وللحافظ أو المدير أن ينص أيضاً بقرار عن أنواع الباعة السرية الذين يقتصر عليهم تطبيق الاحكام الخاصة بالقيد ومحمل الصفاح

٢ — على كل شخص يرغب بممارسة حرفة بائع سرية أن يقيد اسمه أولاً في المحافظة أو في المديرية الواقعة فيها المدينة التي يرغب بممارسة حرفته فيها ويجوز رفض طلب القيد لسبب من الاسباب الآتية ذكرها

(١) اذا سبق الحكم على الطالب لسرقة ارتكبوها وهو يمارس حرفة بائع سرية



وهى بعد أن تأكد من صدان الصفيحة  
تصرف له صفيحة عليها نمرة أخرى  
وتجرى التأشير اللازم عن ذلك فى دفتر  
التقيد .

٦ — لايجوز الباعة السرىمة اجراء  
شيء من الاشياء الآتى ذكرها

(١) المرور أو الوقوف بالشوارع  
والميادين للمينة بقرار المحافظة أو للمديرية  
وهذا النوع لايسرى على الذين يبيعون  
المبرائد دون غيرها

(٢) الوقوف أمام معاهد التعليم إذا  
منعهم البوليس عن ذلك بناء على طلب  
مدير المعهد

(٣) الوقوف أو المرور بكيفية تعوق  
الجمهور عن الدخول فى المخازن أو المحلات  
الأخرى أو الوقوف فى أية قطة ينهم  
البوليس من الوقوف فيها لضرورة استثنائية  
استدعها المصلحة

(٤) مضايقة الناس بمرضهم بضاعتهم  
عليهم واحدا بعد واحد

(٥) النداء على بضائعهم بطريقة  
يتسبب عنها اقلال الراحة العمومية أو بين  
الساعة العاشرة مساء والسابعة صباحا

(٦) ممارسة حرفهم أثناء اصابتهم  
بمرض معد أو عفن أو إذا كان فى المنزل  
الذى يسكنونه شخص مصاب بمرض من  
هذا القبيل

وعند تقديم تقرير من مصلحة الصحة

العمومية بأن أحد الباعة واقع تحت حكم  
هذا النوع ينبه عليه بعدم ممارسة حرفه  
حتى يتقدم تقرير آخر من المصلحة المشار  
اليها برفض هذا النوع

(ثانياً) أحكام خاصة بباة المأكولات  
أو المشروبات

٧ — لايجوز لباعة السرىمة المشتغلين  
ببيع المأكولات أو المشروبات فى الجهات  
المفروض عليهم فيها قيد اسمهم ممارسة  
حرفهم قبل تقديم اخطار خصوصى عن  
ذلك لتأشير به فى دفتر التقيد  
وتتضمن هذا الاخطار ما يأتى :

(أ) اسم وعنوان الطالب  
(ب) نوع المأكولات أو المشروبات  
التي يرغب بيعها

(ج) المحلات التي ترد منها هذه  
الاصناف أو التي تخزن فيها الا ما كان  
منها مفتوحا لتفتيش عليه بناء على أحكام  
القوائم المعمول بها الآن

وكل تفسير فى البيانات الموضحة بالاخطار  
يصير اعلانه حالا الى المحافظة أو المديرية  
والا اعتبر الاخطار لاغيا وترفع الدعوى  
العمومية على المخالف فى هذه الحالة لتخالفته  
الفقرة الاولى من هذه المادة

٨ — المحلات التي ترد منها أو تخزن  
فيها المأكولات أو المشروبات التي يتاجر  
بها الباعة المنصوص عنهم فى المادة السابقة  
يجب أن تكون مفتوحة لتفتيش متدوين

١٢ — في حالة صدور حكم نهائي ضد بائع سريج سبق قيد اسمه لممارسة حرفته رغمًا عن اعلان النزع المؤقت المنصوص عنه في الفقرة السادسة من المادة السادسة فلمحافظة أو المديرية منعه عن ممارسة حرفته لمدة لا تتجاوز الثلاثة الاشهر وذلك بدون الاخلال بالنزع المنصوص عنه في المادة المشار اليها وفي هذه الحالة تسترد صنيحته منه فلا يحملها كل هذه المدة

١٣ — اذا حكم نهائيا على بائع سريج سبق قيد اسمه لجريمة من الجرائم الآتية ذكرها

(١) في حادثتي سرقة ارتكبتها في بحر ثلاث سنوات أو

(٢) في حادثة سرقة ارتكبتها في حالة ممارسة حرفته أو

(٣) لممارسة حرفته بدون حمل الصفيحة أو

(٤) لعدم اطاعته الامر الاداري المعلق له والنسوه عنه في المادة السابقة أو

(٥) لمخالفتين ضد أحكام هذه اللائحة

ارتكبتها في بحر ستة شهور يجوز للمحافظ أو المدير شطب قيد اسمه .

١٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

مصلحة الصحة العمومية عليها سواء كان ذلك بناء على أحكام اللوائح المعمول بها الآن أم بناء على قبول مالكتها أو مستأجرها لهذا التفتيش ويجب أن تكون دائما في حالة مواظبة صحيها بالنسبة للاصناف المنوه عنها

فاذا رفض مالك أو مستأجر أحد هذه المحلات التفتيش على محله أو القيام بالاجراءات التي يقررها للموظف للتدب للتفتيش فلي هذا للموظف اعلان الباعة بعدم شراء شيء من هذا المحل وعدم تخزين بضاعتهم فيه وتقام الدعوى العمومية في كل مخالفة لهذا المنع كما لو كانت قد وقعت ضد أحكام هذه اللائحة .

٩ — يجب أن تكون الصفائح المعطاة لباعة المأكولات أو المشروبات مختلفة عن الصفائح المعطاة لبقية الباعة

١٠ — يجب أن تكون الاوعية التي توضع فيها المأكولات والمشروبات أو تحضر أو تعرض أو توزع على الجمهور تامة النظافة وفي مأمّن من التلوث

(ثالثاً) للعقوبات

١١ — تعاقب كل مخالفة لاحكام هذه اللائحة بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا صاغا ويؤشر بها في دفتر القيد اذا كان المخالف قد سبق قيد اسمه كبائع سريج .

## بترول

يكن قد سددت عنه الرسوم ويضبط  
ويصدر لجنة الحكومة مع عدم الاخلال  
بوجوب قيام المخالف بدفع الرسم .

٣ — الزيوت التي تستعمل وقودا  
في معامل التكرير تسها تدفع الرسوم عنها  
على أقساط شهرية طبقا للائحة يصدرها  
وزير المالية .

٤ — تعفى من دفع الرسوم الزيوت  
التي تصدرها معامل التكرير رأسا الى  
الخارج على مقتضى الشروط التي ستبين  
في قرار من وزير المالية .

٥ — يجوز أن يتولى ضبط المهربات  
رجل البوليس والجمارك وخفر السواحل  
والعمال الذين يندبهم وزير المالية ويعتبرون  
لهذا الغرض من مأموري الضبطية القضائية .

٦ — (١) يحدد من وقت الى آخر  
بمقتضى قرار من وزير المالية أثمان مختلف  
أنواع زيت البترول التي يبنى عليها حساب  
الرسوم على التفات المتقدمة ويكون أساس  
تحديد ثمن البترين هو ثمن شرائه مضافا  
اليه تكفات استيراده من البلدان الاجنبية  
غير أمريكا، وأساس تحديد ثمن المستخرجات  
الاخري هو متوسط أثمان البيع في القطر

٣٠ مارس ١٩٢١ مرسوم

بتقرير رسم على أنواع زيت

البترول المصري

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسنا بما هو آت :

١ — (١) ابتداء من تاريخ نشر هذا  
المرسوم يحصل رسم استهلاك على أنواع  
البترول التي تستخرج من الاراضي المصرية  
ماعدا الكيروسين ( زيت الاستباح )  
بحسب التفات الآتية :

١٥ في المائة من ثمن البترين ( روح  
البترول ) ،

١١ في المائة من ثمن الزيوت المستعملة  
لتزييت الآلات ،

٤ في المائة من ثمن المازوت وسائر  
المستخرجات الأخرى .

٢ — تستحق الرسوم ويجب دفعها  
عند خروج الزيوت من معمل التكرير .  
ويعتبر مادة مهربة ما يوجد من أنواع  
زيت البترول خارج معمل التكرير ولم

للمرسوم وعليه أن يصدر بقرارات منه  
الاحكام الواجب العمل بها في هذا الشأن.

المصرى خلال الاشهر السابقة .  
٧ — على وزير المالية تنفيذ هذا

## برك

والقرى والعزب ولا في الجهة الشمالية منها  
على مسافة أقل من ثلاثة آلاف متر من  
السكن سواء كانت هذه الحفر لضرب  
الطوب أو لاي غرض آخر ينشأ عنه  
تكون بركة أو مستنقع  
ومنوع أيضا أحداث هذه الحفر  
بالجهات القبيلة والشرقية والغربية في  
الاراضي الواقعة على مسافة أقل من ألف  
متر من السكن  
ويسرى هذا المنع أيضا على الحفر أو  
قل الاتربة التي ينسب عنه توسيع البرك  
والمستنقعات الموجودة من قبل أو تميمها  
٢ — من يخالف أحكام المادة  
السابقة يعاقب بغرامة من خمسين الى  
مائة قرش

ولا يقتصر الحكم بهذه الغرامة على  
من باشر العمل بنفسه بل يشمل أيضا كل  
من أمر به أو أغرى على الحفر أو على  
قل الاتربة سواء كان بصفته مالكا  
للارض أو مديرا للعمل أو مأمورا به أو

٢٦ أبريل سنة ١٩٠٠ وكرينو  
بشأن منع أحداث حفر داخل المدن  
والقرى والعزب أو بالقرب منها  
أمر عال

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ٩ نوفمبر سنة ٩٢ بمنع أحداث البرك  
والمستنقعات

وعلى الامر العالي الصادر في ١٠ مايو  
سنة ٩٩ بتكميل المادة الاولى من الامر  
الذكر  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين  
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية  
بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في  
٤ أبريل سنة ١٩٠٠

أمرنا بما هو آت :

١ — ممنوع أحداث حفر داخل المدن

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ،  
وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية ،  
أمرنا بما هو آت :

١ — كل مالك لمستنع ( أى بركة )  
تركد فيه المياه مدة مستطيلة بحيث ينشأ  
عنه خطر على الصحة العامة يجب أن يردمه  
أو يحفنه طبقاً لأحكام هذا القانون .

٢ — يصدر الأمر بالردم أو التجفيف  
بقرار من ناظر الداخلية بعد اجراء  
التحريرات اللازمة وبعد الاتفاق مع المصالح  
ذات الشأن وكذلك مع مجلس المديرية  
عند ما تدعو الحال .

ولا يجوز أن يتضمن القرار غير  
المستنقعات ( البرك ) التي تهر مصلحة الصحة  
الصومية أن في وجودها خطراً على الصحة  
العامة . ويجوز أن يكون القرار شاملاً  
لمستنقع واحد أو أكثر .

٣ — تشكل في كل محافظة أو مديرية  
لجنة يناط بها تحديد المنسوب الذي يجب  
الإبلاغ الردم اليه بحيث لا تعود البركة تهدم  
الى حالة ضارة بالصحة وبيان الأعمال التي  
يقتضيها التجفيف .

وتؤلف هذه اللجنة كما يأتي :  
أولاً — من اثنين ينتخبهما مجلس  
المديرية من بين أعضائه . وفي المحافظات

بأى صفة كانت  
٣ — يحكم على مرتكبي المخالفة فضلاً  
عما ذكر باعادة الاراضى الى ما كانت  
عليه قبل الحفر وان لم يرجعوها الى حالتها  
الاصلية بعد مضي شهر من تاريخ صدور  
الحكم يجرى للمدير أو المحافظ هذا  
العمل على نفقتهم

٤ — تحصل نفقات العمل طبقاً  
لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠

٥ — التي الامران الماليان الصادران  
في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو  
سنة ١٨٩٩ واستبدلا بهذا الامر الذي  
يصل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ  
نفره في المجردين الرسميتين

٦ — على ناظر الداخلية تنفيذ  
أمرنا هذا

### قانونه نمرة ٥ سنة ١٩١٤

( ١١ يولية )

خاص بردم المستنقعات ( المروقة  
بالبرك ) أو تجفيفها

نحن خديو مصر

نظراً لما تقتضيه حالة الصحة الصومية  
من وضع نظام لردم المستنقعات ( المروقة  
بالبرك ) أو تجفيفها في المحافظات والمديريات ،

٥ — اذا لم يجد مندوب المحافظة أو المديرية المالك في محل اقامته أو أى شخص آخر يتوب عنه طبقا للمادة السابعة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أو اذا رفض المالك أو من ينوب عنه استلام صورة الانذار فان هذه الصورة تسلم الى العمدة وهو يؤشر على الاصل . وتعلق الصورة المذكورة على باب منزل العمدة وتعلق صورة أخرى على باب المحافظة أو المركز .

واذا كان المستنقع ( البركة ) واقعا في أرض موقوفة فيعلن الانذار بالصورة المقدمة الى ناظر الوقت .

٦ — على المحافظ أو المدير أن يأمر بتسجيل هذا الانذار الاول في قلم كتاب المحكمة المختلطة وكذا في قلم كتاب المحكمة الاهلية الواقع في دائرتها العقار وبعد هذا التسجيل يكون انتقال ملكية المستنقع ( البركة ) لاقبلة بالنسبة للحكومة فيما يتعلق بالاجراءات المعتمدة في هذا القانون .

٧ — اذا كان المالك عند اقتضاء الميعاد المحدد في الانذار الأول قد قام بردم أو تخفيف نصف المستنقع ( البركة ) على الاقل فلناظر الداخلية بناء على موافقة المحافظ أو المدير أن يمدد الميعاد لمدة أخرى بحيث لا تزيد على مدة الميعاد الأصلي وإنما يجب في هذه الحالة أن يحدد المالك

من اثنين ينتخبهما مجلس المراجعة لموائد الاملاك المبنية من بين أعضائه .

ثانيا — من موظف ينوب عن المحافظ أو المدير .

ثالثا — من مندوب عن فظارة الاشغال العمومية .

رابعا — من طبيب تنديه مصلحة الصحة العمومية .

فيما يخص بالاستنقعات ( البرك ) التي لا تتجاوز مساحتها فداناً واحداً تحدد اللجنة أيضا الميعاد الذي يجب أن يتم فيه الردم أو التجفيف بحيث لا يزيد في أى حال من الاحوال على سنة واحدة .

وأما فيما يخص بالاستنقعات ( البرك ) التي تزيد مساحتها عن فدان واحد فيكون تحديد هذا الميعاد موكولا الى مجلس المديرية أو مجلس مراجعة عوائد الأملاك المبنية حسب الأحوال .

٤ — تنفيذاً للقرار الوزاري المنصوص عليه في المادة الثانية وبناء على ما تقرره اللجنة أو مجلس المديرية أو مجلس المراجعة حسبما هو وارد في المادة الثالثة يمتد المحافظ أو المدير انذار الاداري الى مالك الأرض بأنه يجب عليه في ظرف الميعاد المحدد أن يردم المستنقع ( البركة ) لغاية النسوب المطلوب أو أن يباشر الأعمال اللازمة للتجفيف .

كتابة بأتمام الردم أو التجفيف في الميعاد الجديد .

ويؤشر عن هذا الامتداد على هامش تسجيل الانذار الأول بناء على طلب المحافظ أو المدير .

٨ — لما لك المستنقع ( البركة ) أن يتخلص من الالتزام بردمه أو تجفيفه بأن يتنازل عنه للحكومة في أي وقت شاء بعد وصول الانذار الاول اليه وقبل انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وبالتقدير النوه عنه بالفقرتين الاولى والثانية من المادة المذكورة .

وهذا التنازل يحصل بمقتضى عقد رسمي أو عقد مشمول بإمضاء مصدق عليه ويجوز أن يحصل أيضا بمقتضى محضر يصل أمام محكمة الخط بدون مصاريف . وعلى المحافظ أو المدير أن يأمر بتسجيل القصد أو المحضر على هامش تسجيل الانذار الاول .

٩ — اذا لم يتم الردم أو التجفيف في الميعاد الأصلي المحدد أو في الميعاد الممتد ضلي المحافظ أو المدير تكليف اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة بتقدير ثمن المستنقع ( البركة ) بحسب الحالة الحاضرة وتكاليف الاعمال اللازمة لردمه أو تجفيفه أو لاتمام الردم أو التجفيف .

ولا يجوز في أية حال من الاحوال أن يتجاوز تقدير الثمن عشرين جنبها

مصرياً عن فقدان الواحد

ويطعن هذا التقدير الى المالك بالطريقة المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة مع انذاره بأنه يجب عليه في خلال الثمانية الأيام أن يقرر التنازل عن المستنقع ( البركة ) بالطريقة المنصوص عليها في المادة الثامنة في نظير صرف قيمة التقدير السابق ذكره والا فالحكومة تبشر الردم أو التجفيف على مصاريف المالك للذكور .

وعلى المحافظ أو المدير تسجيل هذا الانذار الثاني مع الاشارة الى التقدير للذكور على هامش التسجيل المنصوص عليه في المادة السادسة .

١٠ — اذا كان المستنقع ( البركة ) واقفاً في أرض موقوفة فلا يكون الاجراء بمقتضى المادة السابقة ولكن بعد انقضاء الميعاد المحدد أو الممتد يرفع ناظر الداخلية الأمر الى المحكمة الشرعية المختصة لتتخذ الاجراءات مقتضية لالزام الناظر بالقيام بالردم أو التجفيف .

١١ — اذا تنازل مالك المستنقع ( البركة ) للحكومة طبقاً لأحكام المادة الثامنة أو مضي الميعاد المحدد في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة ولم تتم الحكومة بردم أو تجفيف كل أو جزء من المستنقع ( البركة ) في ميعاد لا يتجاوز ضعف الميعاد الاصلي المحدد لردمه أو تجفيفه فللمالك أن يسترد ما لم يردم أو يجفف من

أو مجلس المديرية بردها أو تخفيفها .  
وفوق ذلك فلا يجوز للحكومة أو  
لمجلس المديرية الاستيلاء على الدين المطلوب  
من ثمن الملكية المزوعة الا بعد أن  
يخضع للمالك نصف ثمن المستنقع طبقا للفقرتين  
الأولى والثانية من المادة التاسعة حتى ولو  
لم يكن الباقي من الثمن كافيا للوفاء بما صرف  
من ثقات الردم أو التخفيف . وعلى كل  
حال فكل ما زاد من الثمن عن المطلوب  
الحكومة يرد للمالك .

ومع مراعاة الحدود المذكورة قبل فان  
الدين المستحق للحكومة أو لمجلس المديرية  
يكون له حق الامتياز على قيمة الزيادة  
المرتبة على الردم أو التخفيف بدون احتياج  
الى اجراء أى تسجيل .

١٥ — المالك الذى تعلن اليه التقديرات  
المشار اليها في المادتين التاسعة والثالثة عشرة  
يجوز له أن يمارس فيها في ظرف ثمانية  
أيام أمام المحكمة التابع لها المستنقع ( البركة )  
ولا يترتب على المعارضة في حالة المادة  
التاسعة إيقاف التنفيذ .

١٦ — تخصص أرض المستنقع ( البركة )  
بعد ردها أو تخفيفه بقدر ما تدعو اليه  
الحاجة للاعمال البلدية أو الصحية التى يلزم  
اجراؤها في الناحية الملاصقة له ولتشديد  
مدارس ومستشفيات أو لغير ذلك من  
المرافق ذات المنفعة العامة مما يكون منه  
قائمة للناحية

للمستنقع ( البركة ) نظير رد ما يخص الجزء  
الذى يسترده من التعويض المدفوع له .  
١٢ — لمجالس المديريات في تطبيقها  
للحق الخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من  
القانون النظامى أن تتمتع بما اشتمل عليه  
هذا القانون من الاحكام للقيام بردم  
المستنقعات ( البرك ) الكائنة في دائرتها  
أو تخفيفها سواء كان اجراء هذه الاعمال  
على مصاريف المالك أو في حالة التنازل  
عن المستنقع . وفي هذه الحالة الاخيرة  
يصبح المستنقع ( البركة ) بعد اتمام الاعمال  
ملكاً لها بقوة القانون وذلك مع مراعاة  
ما جاء في المادة السادسة عشرة .

١٣ — بعد الفراغ من العمل بتأشير اللجنة  
المنصوص عليها في المادة الثالثة تقدير قيمة  
الأعمال التى تمت وقيمة ما زادت في ثمن  
المستنقع ( البركة ) بعد الردم أو التخفيف .  
١٤ — يعلن المالك على الوجه المبين  
في المادتين الرابعة والخامسة بما يكون قد  
صار ديناً عليه بحسب ما تظهره عملية  
التقدير طبقا للمادة السابقة مع اذاره بدفع  
هذا الدين في ميعاد يحدد له بحيث لا يتجاوز  
سنة شهر . فاذا لم يدفع المالك في الميعاد  
المذكور تتخذ ضد الاجراءات المنصوص  
عليها في الأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠ .

ومع ذلك فان التنفيذ لا يمكن أن  
يتناول سوى الأرض التى قامت الحكومة



وبعد الاطلاع على القرار الرقم ٧  
ابريل سنة ١٩١٦ الصادر من الجمعية  
التصوم عليها في المادة ١٢ من القانون  
المدنى المختلط

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية  
والخفانية ومواقفة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت:

١ — كل مالك لمستمتع (أى بركة)  
تركذ فيه المياه مدة مستطلة بحيث ينشأ  
عنه خطر على الصحة العامة يجب أن  
يردمه أو يحفظه طبقا لاحكام هذا القانون  
٢ — يصدر الامر بالردم أو التجهيف  
بقرار من وزير الداخلية بعد اجراء  
التحريرات اللازمة وبعد الاتفاق مع المصالح  
ذات الشأن وكذلك مع مجلس المديرية  
عند ما ندعو الحال

ولا يجوز أن يتضمن القرار غير  
المستمتع (البرك) التى تقرر مصلحة الصحة  
الصومية أن فى وجودها خطراً على الصحة  
العامة. ويجوز أن يكون القرار شاملاً لمستمتع  
واحد فاكث

٣ — تشكل فى كل محافظة أو مديرية  
لجنة يناط بها تحديد المنسوب الذى يجب  
ابلاغ الردم اليه بحيث لا تعود البركة بعده  
الى حالة ضارة بالصحة ويان الاعمال التى  
يقتضيها التجفيف

وتؤلف هذه اللجنة كما يأتى  
(أولاً) من اثنين ينتخبهما مجلس

وبناء على طلب المصالح ذات الشأن تتخذ  
الحكومة ومجالس المديريات الوسائل اللازمة  
للاصول الى هذا الغرض بالنسبة للمستمتع  
( البرك ) التى جرى ردمها أو تجفيفها مما  
يكون مملوكا لها أو مما يؤول اليها: أما  
فيما يتعلق بالمستمتع ( البرك ) التى جرى  
تجفيفها أو ردمها وبقيت ملكاً لأصحابها  
فيكون الاجراء بموجب أحكام القوانين  
المعمول بها فى ترع الملكية المنفعة العامة  
إذا دعت الحال الى ذلك .

١٧ — على نظار الداخلية والاشغال  
المعمومية والمالية والخفانية تنفيذ هذا القانون  
كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به بعد  
نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً

## قانونه نمرة ١٨ لسنة ١٩١٦

(٨ أغسطس)

خاص بدم المستنقعات  
(المعروفة بالبرك) أو تجفيفها

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧  
لسنة ١٩١١ القاضى بتعديل المادة ١٢  
من القانون المدنى المختلط

ونظراً لما تقتضيه حالة الصحة العمومية  
من وضع نظام لردم المستنقعات (المعروفة  
بالبرك) أو تجفيفها فى المحافظات والمديريات

٥ — اذا لم يجد مندوب المحافظة أو المدير المالك في محل اقامته أو أى شخص آخر ينوب عنه طبقا للمادة التاسعة من قانون المرافعات المختلط في المواد المدنية والتجارية أو اذا رفض المالك أو من ينوب عنه استلام صورة الانذار فان هذه الصورة تسلم الى العمدة وهو يؤثر على الاصل. وتعلق الصورة المذكورة على باب منزل العمدة وتعلق صورة أخرى على باب المحافظة أو المركز

واذا كان المستنقع ( البركة ) واقعا في أرض موقوفة فيعلن الانذار بالصورة المتقدمة الى ناظر الوقف

٦ — على المحافظ أو المدير أن يأمر بتسجيل هذا الانذار الاول في قلم كتاب المحكمة المختلطة وكذا في قلم كتاب المحكمة الاهلية الواقع في دائرتيها القمار وبعد هذا التسجيل يكون انتقال ملكية للمستنقع ( البركة ) لاقية له بالنسبة للحكومة فيما يتعلق بالاجراءات العمدة في هذا القانون

٧ — اذا كان المالك عند انقضاء الميعاد المحدد في الانذار الاول قد اقام بدم أو تجفيف نصف المستنقع ( البركة ) على الاقل فلوزير الداخلية بناء على موافقة المحافظ أو المدير أن يمدد الميعاد لمدة أخرى بحيث لا تزيد على مدة الميعاد الاصلى وانما يجب في هذه الحالة أن يصعد المالك

المديرية من بين أعضائه وفي المحافظات من اثنين ينتخبهما مجلس المراجعة لموائد الاملاك المبنية من بين أعضائه (ثانيا) من موظف ينوب عن المحافظ أو المدير .

(ثالثا) من مندوب عن وزارة الاشغال العمومية

(رابعا) من طبيب تنديه مصلحة الصحة العمومية

فيما يختص بالاستنقعات ( البرك ) التي لا تتجاوز مساحتها فدانا واحداً تحدد اللجنة أيضا الميعاد الذي يجب أن يتم فيه الردم أو التجفيف بحيث لا يزيد في أية حال من الاحوال على سنة واحدة

وأما فيما يختص بالاستنقعات ( البرك ) التي تزيد مساحتها عن فدان واحد فيكون تحديد هذا الميعاد موكولا الى مجلس المديرية أو مجلس مراجعة عوائد الاملاك المبنية حسب الاحوال

٤ — تنفيذاً لقرار الوزاري المنصوص عليه في المادة الثانية وبناء على ما تهرره اللجنة أو مجلس المديرية أو مجلس المراجعة حسبما هو وارد في المادة الثالثة يمتد المحافظ أو المدير انذارا اداريا الى مالك الارض بأنه يجب عليه في ظرف الميعاد المحدد أن يردم المستنقع ( البركة ) لغاية النسوب المطلوب أو أن يباشر الاعمال اللازمة للتجفيف

كتابة بأتمام الردم أو التجفيف في الميعاد الجديد

ويؤشر عن هذا الامتداد على هامش تسجيل الانذار الاول بناء على طلب المحافظ أو المدير

٨ — لملك المستنقع ( البركة ) أن يتخلص من الالتزام بردمه أو تجفيفه بأن يتنازل عنه للحكومة في أى وقت شاء بعد وصول الانذار الأول اليه وقبل انتهاء الميعاد المحدد في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وبالتقدير المنوه عنه بالفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة .

وهذا التنازل يحصل بمقتضى عقد رسمى أو عقد مشمول بمضاء مصدق عليه ويجوز أن يحصل أيضا بمقتضى محضر عمل أمام محكمة الخط بدون مصاريف . وعلى المحافظ أو المدير أن يأمر بتسجيل العقد أو المحضر على هامش تسجيل الانذار الاول .

٩ — اذا لم يتم الردم أو التجفيف في الميعاد الأصلي المحدد أو في الميعاد الممتد فلى المحافظ أو المدير تكليف اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة بتقدير من المستنقع ( البركة ) بحسب الحالة الحاضرة وتكاليف الأعمال اللازمة لردمه أو تجفيفه أو لاتمام الردم أو التجفيف .

ولا يجوز في أية حال من الأحوال أن يتجاوز تقدير الثمن عن عشرين جنيها

مصريا عن القدان الواحد .  
ويمكن هذا التقدير الى المالك بالطريقة المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة مع انذاره بأنه يجب عليه في خلال الثمانية الأيام أن يقرر التنازل عن المستنقع ( البركة ) بالطريقة المنصوص عليها في المادة الثامنة في نظير صرف قيمة التقدير السابق ذكره والا للحكومة تبأثر الردم أو التجفيف على مصاريف المالك المذكور . وعلى المحافظ أو المدير تسجيل هذا الانذار الثانى مع الاشارة الى التقدير المذكور على هامش التسجيل المنصوص عليه في المادة السادسة .

١٠ — اذا كان المستنقع ( البركة ) واقفاً في أرض موقوفة فلا يكون الاجراء بمقتضى المادة السابقة ولكن بعد انتهاء الميعاد المحدد أو الممتد يرفع وزير الداخلية الامر الى المحكمة الشرعية المختصة لتتخذ الاجراءات المقتضية لازام الناظر بالقيام بالردم أو التجفيف .

١١ — اذا تنازل مالك المستنقع ( البركة ) للحكومة طبقاً لاحكام المادة الثامنة أو مضى الميعاد المحدد في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة ولم تقوم الحكومة بردم أو تجفيف كل أو جزء من المستنقع ( البركة ) في ميعاد لا يتجاوز ضعف الميعاد الأصلي المحدد لردمه أو تجفيفه فللمالك أن يسترد ما لم يردم أو يجفف

سنة ١٩٠٠ .

ومع ذلك فإن التنفيذ لا يمكن أن يتناول سوى الأرض التي قامت الحكومة أو مجلس المديرية بردها أو تخفيفها .

وفوق ذلك فلا يجوز للحكومة أو لمجلس المديرية الاستيلاء على الدين المطلوب من ثمن الملكية المنزوعة إلا بعد أن يخضع المالك نصف ثمن المستقع طبقا للفقرتين الأولى والثانية من المادة التاسعة حتى ولو لم يكن الباقي من الثمن كافيا للوفاء بما صرفه من ثقات الردم أو التخفيف . وعلى كل حال فكل مازاد من الثمن عن مطلوب الحكومة يرد للمالك .

ومع مراعاة الحدود المذكورة قبل فإن الدين المستحق للحكومة أو لمجلس المديرية يكون له حق الامتياز على قيمة الزيادة المترتبة على الردم أو التخفيف بدون احتياج الى اجراء أي تسجيل .

١٥ — المالك الذي تعلن اليه التقديرات المشار اليها في المادتين التاسعة والثالثة عشرة يجوز له أن يعارض فيها في ظرف ثمانية أيام أمام المحكمة التابع لها المستقع ( البركة ) .

ولا يترتب على المعارضة في حالة المادة التاسعة أيغاف التنفيذ .

١٦ — تخصص أرض المستقع ( البركة ) برده أو تخفيفه بقدر ما تدعو اليه الحاجة للاعمال البلدية أو الصحة التي يلزم

من المستقع ( البركة ) نظير رد ما يخص الجزء الذي يسترده من التوضي المدفوع له .

١٢ — مجالس المديرات في تطبيقها للحق التحول لها بقتضى المادة ٣٥ من القانون النظامي (١) أن تتمتع بما اشتمل عليه هذا القانون من الاحكام لقيام برده المستقعات « البرك » الكائنة في دائرتها أو تخفيفها سواء كان اجراء هذه الاعمال على معاريف المالك أو في حالة التنازل عن المستقع . وفي هذه الحالة الاخيرة يصح المستقع « البركة » بعد اتمام الاعمال ملكا لها بقوة القانون وذلك مع مراعاة ما جاء في المادة السادسة عشرة .

١٣ — بعد الفراغ من العمل تباشر اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة تقدير قيمة الأعمال التي تمت وقيمة ما زادت في ثمن المستقع ( البركة ) بفسد الردم أو التخفيف .

١٤ — يعلن المالك على الوجه المبين في المادتين الرابعة والخامسة بما يكون قد صار ديننا عليه بحسب ما تظهره عملية التقدير طبقا للمادة السابعة مع اذاره بدفع هذا الدين في ميعاد يحدد له بحيث لا يتجاوز ستة شهور . فإذا لم يدفع المالك في الميعاد المذكور تتخذ ضده الاجراءات المنصوص عليها في الأمرين التاليين الصادرين في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٢٦ مارس

(١) راجع هذا القانون تحت : مجالس المديرات

التي جرى تخفيفها أو ردمها وبقيت ملكاً لأصحابها فيكون الاجراء بموجب أحكام القوانين المعمول بها في نزع الملكية للمنفعة العامة اذا دعت الحال الى ذلك .

١٧ — على وزراء الداخلية والاشغال العمومية والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويسرى العمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً

اجراؤها في الناحية الملاصقة له ولتشديد مداوس ومستشفيات أو لغير ذلك من المرافق ذات المنفعة العامة مما يكون منه فائدة للناحية .

وبناء على طلب المصالح ذات الشأن تتخذ الحكومة ومجالس المديرات والوسائل اللازمة للوصول الى هذا الغرض بالنسبة للمستغاثات ( البرك ) التي جرى ردمها أو تخفيفها مما يكون مملوكاً لها أو مما يؤول إليها . أما فيما يتعلق بالمستغاثات (البرك )

## برلمان

٢ — يتناول كل من رئيسي المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير يخضع منها المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة وما يكون قد استحقه من معاش .

٣ — تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر .

٤ — لا يجوز توقيع الجز على هذه المكافأة الا بمحكم نهائي أو سند واجب التنفيذ .

٥ — يعطى لكل عضو من أعضاء

## قانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤

(٢٣ يونية)

بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب  
القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

١ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ستمائة جنيه مصري (١) ويستثنى من ذلك الوزراء .

(١) تحددت المكافأة لأعضاء مجلس الشيوخ في ميزانية سنة ٢٥ - ٢٦ بمبلغ

ثلاثمائة وستين جنيهاً وكان ذلك في أثناء حل مجلس النواب

٢ — تحال الطعون على لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا ينتخبهم المجلس بالاقتراع السرى من غير الاعضاء المطعون فيهم وهذه اللجنة أن تشكل من بين أعضاء لجائنا فرعية لتحضير الاعمال أو سماع أقوال الشهود طبقا لأحكام قانون الانتخاب .

٣ — اذا كانت الطعون مبنية على مستندات وجب ضم هذه المستندات الى المرائض واذا كانت مبنية على وقائع مستنتجة من تحقيقات ادارية أو قضائية وجب على اللجنة أن ترجع الى هذه التحقيقات لتستخلص منها مآراء مؤيدا أو نافيا للطعن ٤ — تقوم اللجنة بفحص الطعون وتقدم عن كل طعن تقريرا الى المجلس في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة وتعين من بين أعضاء مقررًا يكلف بعرض نتيجة عمل اللجنة على المجلس .

٥ — يفصل المجلس في الطعون بعد اطلاعه على التقارير وسماع إيضاحات المقرر وبعد سماع أقوال العضو المطعون فيه اذا طلب ذلك . ويبدى المجلس رأيه في كل طعن فيقرر صحة الانتخاب أو يقضى بطلانه . ويطعن الرئيس أسماء الاعضاء الذين يقرر المجلس صحة انتخابهم .

واذا كان تقرير اللجنة يتضمن إلغاء انتخاب عضو أو طلب أحد الاعضاء إلغاء انتخاب عضو قررت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده وجب تأجيل النظر في ذلك الى

البرلمان جواز السفر بجانب في الدرجة الاولى من النقطة التي تختارها في دائرته الانتخابية الى القاهرة على جميع خطوط سكة حديد الدولة المصرية الموصلة لهاتين الجهتين ويعطى لنائب الدرجة ذلك جواز السفر بالدرجة الاولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

وان كان العضو معينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل اقامته الى القاهرة .

٦ — على وزيرى مالية ومواصلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وتسرى أحكامه على الماضي بالنسبة للمادتين الاولى والثانية . تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ

### المكتب المؤقت

١ — عند افتتاح دور الانقضاء المادى اذا لم يكن للمجلس رئيس ولا وكيل أو غاب كلاهما تولى الرئاسة أكبر الأعضاء سنا ويؤدى وظيفة السكرتيرين أربعة م أصغر الاعضاء الحاضرين سنا من غير المطعون على انتخابهم ويتكون من هؤلاء ومن الرئيس للمكتب المؤقت .

الفصل في صحة نيابة الاعضاء .

الانتخاب وتكفي فيه الاغلبية النسبية .  
واذا تساوت الاصوات اقترح بينهما .

١١ — تنتهى مدة عضوية  
السكرتيرين والمراقبين بانتهاء دور الانقضاء  
ويجوز تجديد انتخابهم .

١٢ — متى تم تشكيل المكتب  
يحيط الرئيس به الملك ويجلس النواب علماً  
١٣ — يختص الرئيس بالمحافظة على

نظام الجلسات . ويراقب مراعاة نصوص  
اللائحة الداخلية . ويأذن بالسكلام .  
ويوجه الاسئلة ويعلن نتيجة الاقتراح .  
وينطق بالقرارات التى يصدرها المجلس .  
وتسكلم باسم المجلس وطبقاً لرغبته

وليس للرئيس أن يشترك في المناقشة  
الا اذا كان الغرض ايضاح السؤال ولقت  
النظر اليه . أما اذا أراد المناقشة في موضوع  
فيجب عليه أن يخادر كرسيه فلا يعود  
اليه الا بعد أن تنتهى المناقشة .

١٤ — يختص السكرتيرون بالاشراف  
على تحرير المحاضر ونداء الاسماء وقيد  
أسماء الاعضاء الذين يطلبون التكم  
حسب ترتيب طلباتهم واثبات التنبيهات  
بالمحافظة على النظام وتلاوة الاقتراحات  
والتصديلات وأخذ مذكرات عن الاقتراح  
والقرارات وهم مكفون على السوم بما  
يدخل في اختصاصي مكتب الادارة .

والسكرتيرين أن يشتركوا في المناقشات  
بشرط أن يأخذوا مجالسهم بجانب الاعضاء

جلسة أخرى غير التى تلى فيها التقرير أو  
تقدم فيها طلب الفاء الانتخاب اذا طلب  
المضو المطعون فيه التأجيل أو كان غائباً .  
٦ — للأعضاء المطعون في انتخابهم  
الاشتراك في فحص الطعون ولكن لا يجوز  
لأحدهم أن يبدى رأيه في صحة انتخابه  
ولا في المبدأ الذى بنى عليه الطعن في  
انتخابه .

٧ — يرفع الرئيس الى المجلس الأحوال  
التي يترتب عليها سقوط عضوية أحد الاعضاء  
طبقاً لأحكام قانون الانتخاب ليصدر قراره  
فيها .

وكذلك يرفع اليه الاستقالة التي تقدم  
من أحد الاعضاء ليقدر المجلس قبولها .  
وعند خلو محل يبلغ الرئيس وزير  
الداخلية ليأمر بانتخاب عضو بدل من خلا  
محله أو يتخذ الاجراءات لتعيين آخر ان  
كان من الاعضاء المعيينين .

#### مكتب ادارة المجلس

٨ — بعد الفصل في صحة نيابة الاعضاء  
يسرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة  
سكرتيرين واثنتين مراقبين ومن هؤلاء  
والرئيس يتكون مكتب ادارة المجلس .

٩ — ينتخب هؤلاء الاعضاء بعمليات  
متتابعة أولاً ولواو وكيلين والثانية للسكرتيرين  
والثالثة للمراقبين ويجرى الاقتراع بالقاعة .

١٠ — يحصل الانتخاب بالاغلبية  
المطلقة فان لم يملئها أحد من الاعضاء أعيد

## اخطار

واذا تبين أثناء انعقاد الجلسة أن عدد الاعضاء الحاضرين ليس كافيا لصحة للدعوة يعلن الرئيس انتهاء الجلسة ويحدد موعد الجلسة المقبلة بعد قيد أسماء الاعضاء الحاضرين في محضر الجلسة

١٩ - يحمر لكل جلسة مضبطة تقتل على جميع اجراءات الجلسة ومادار فيها ومحضر يتضمن ملخص ما ذكر

وتبلى محضر الجلسة السابقة عند افتتاح الجلسة ولكل عضو الحق في الاعتراض على صيغة المحضر بعد التلاوة مباشرة فإذا اعترض أحد الاعضاء ولم يقطع بإيضاحات السكرتير عرض الرئيس الامر على المجلس وإذا قرر المجلس قبول الاعتراض وجب على المكتب أثناء الجلسة أو في الجلسة التالية على الأكثر تعديل صيغة المحضر طبقا لقرار المجلس .

واذا انتهت الجلسة بدون أن يقدم اعتراض على صيغة التحرير يعتبر المحضر مصدقا عليه من المجلس

أما المضبطة فتطبع وتوزع على الاعضاء في مدة لا تزيد على ثمان وأربعين ساعة من تاريخ الجلسة الخاصة بها ولكل عضو حق الاعتراض على ما جاء فيها بالجلسة التالية لتوزيعها أو التي تليها على الأكثر ويتبع نحو ذلك أحكام هذه المادة فيما كان

١٥ - يقوم مقام الرئيس الوكيل الذي نال أكثر الاصوات عددا فإذا تغيب هذا يقوم مقامه الوكيل الآخر وإذا غاب كلاهما كانت الرئاسة لا أكبر الاعضاء الحاضرين سنا .

واذا تغيب أحد السكرتيرين فله الرئيس أن يدعو أصغر الاعضاء سنا ليحل محله ١٦ - لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى وظائف مكتب ادارة المجلس ولا يجوز انتخاب أحد أعضاء المكتب عضوا في لجنة الحسابات

## نظام الجلسات

١٧ - يفتح الرئيس الجلسة ويهد موافقة المجلس يعلن انتهاءها ويعلن في آخر كل جلسة بعد موافقة المجلس موعد انعقاد الجلسة المقبلة ويعلن بيان الاعمال التي تعرض على المجلس ويجب أن يعلق هذا البيان بقاعة الجلسة ويذكر في تذاكر الدعوة للثانين .

١٨ - في الساعة المحددة لافتتاح الجلسة يجوز للرئيس أن يأمر بتداع الامعاء فإذا تبين أن عدد الاعضاء الحاضرين لا يكفي لانعقاد المجلس يناد النداء بعد ربع ساعة ثم يعلن افتتاح الجلسة أو تأجيل انعقادها لعدم تكامل الاعضاء ويحدد أسماء الاعضاء الذين تخلفوا عن الحضور مع التنويه عن تخلف غير اذن أو بدون



للبحث ومع ذلك فلصاحب الاقتراح والمقرر أن تسمع أقوالهما متى طلبا .

ويجب أن يكون التكلم واقفا ولا يجوز له أن يوجه كلامه لتير الرئيس أو هيئة المجلس .

٢٦ — يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه الرد على مسألة شخصية أو يقصد لفت النظر الى المحافظة على أحكام اللائحة ومع ذلك فليس لهذا العضو أن يطلب الكلام الا بعد أن يتم الخطيب كلامه .

٢٧ — يجب على المتكلم أن لا يخرج عن الموضوع ولا عما يؤيد رأيه فيه وأن لا يكرر ما قاله غيره . فاذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

٢٨ — لا يجوز مقاطعة أى عضو فى أثناء كلامه الا اذا كان الغرض من ذلك لفت نظره الى مراعاة أحكام اللائحة ولا يستعمل هذا الحق غير الرئيس .

٢٩ — لا يجوز اسناد سوء النية أو الخوض فى الشخصيات أو المظاهرة بشيء يخل بالنظام .

٣٠ — اذا خرج المتكلم عن الموضوع كان للرئيس وحده أن يلفت نظره الى ذلك . فاذا لفت الرئيس المتكلم الى عدم الخروج عن الموضوع أثناء كلامه مرتين ثم استمر على ما أوجب لفته فله الرئيس أن يستشير المجلس فيما اذا كان يسمح له بالاستمرار فى الكلام ويصدر القرار فى

مختصا بمحضر الجلسة . فاذا انتهت المدة ولم يقدم عليها اعتراض اعتبرت مصدقا عليها من المجلس .

٢٠ — يضع رئيس الجلسة ومن حضرها من السكرتيرين توقيعاتهم على محاضر الجلسات علنية كانت أو سرية بعد التصديق عليها من المجلس مباشرة ثم تهيد فى سجل يوقع عليه الرئيس والسكرتيرين أيضا .

٢١ — اذا رغب عشرة من الاعضاء فى استعمال حقهم فى طلب انعقاد الجلسة بهيئة سرية عملا بنص المادة ٩٨ من الدستور وجب عليهم تقديم طلبهم مكتوبا للرئيس وموقعا عليه منهم ثم تهيد أسماؤهم فى محضر الجلسة .

٢٢ — للمجلس أن يقرر عدم تحرير محضر لجلساته السرية .

٢٣ — يحيط الرئيس المجلس علما بما يرد اليه من الرسائل والخطابات وغيرها من المكاتبات الا ما كان منها بغير توقيع

٢٤ — لا يجوز لاحد من الاعضاء أن يتكلم فى الجلسة الا بعد أن يهيد اسمه أو يطلب الكلام ويأذنه الرئيس بالكلام فى كلتا الحالتين .

٢٥ — يعطى الاذن بالكلام حسب الترتيب فى التهيد أو فى الطلب ولا يجوز مخالفة هذا الترتيب الا لأجل تداول الكلام فى موضوع الاقتراح المطروح

مدعى بها . (سادسا) الرد على مسألة شخصية ،

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها ،

٣٥ — إذا لم يطلب أحد من الأعضاء الاذن بالتكلم يعلن الرئيس قفل باب المناقشة وإذا طلب خمسة من الأعضاء قفل باب المناقشة يأخذ الرئيس رأى المجلس في ذلك ويجوز لكل عضو أن يتكلم لتأييد هذا الطلب أو للاعتراض عليه .

٣٦ — العودة للمناقشة في موضوع أخفت الآراء عنه لا يكون الا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه فان قدم أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها .

٣٧ — إذا تراءى للرئيس أن مشروعا أو رغبة ليس من اختصاص المجلس نبه على مقدمه بعدم التكلم فيه فان لم يقبل وجب على المجلس الفصل في الاختصاص وعدمه ويكون البحث في ذلك سرا أو علنا فان كانت الجلسة سرية فقد بعد الانتهاء من جدول الاعمال .

أخذ الآراء

٣٨ — يكون الاقتراع على القوانين في مجموعها بالتداء بالاسم وبصوت عال . وفيما عدا ذلك تعطى الآراء بالقيام والجلوس

ذلك بدون مناقشة ويؤخذ الرأى عنه بالقيام والجلوس .

٣٩ — إذا أخل أحد الأعضاء بنظام الجلسة ناداه الرئيس باسمه ونبهه الى ذلك فإذا اعترض يأخذ الرئيس رأى المجلس فإذا أقر التنبيه أثبت في محضر الجلسة .

٣٢ — إذا اخل النظام ولم يتمكن الرئيس من اعدته أعلن عزمه على إيقاف الجلسة فان لم يعد النظام يوقف الرئيس الجلسة مدة ساعة من الزمن وينصرف الأعضاء من القاعة ويبدأ أعضاء الساعة ينتقد المجلس من تلقاء نفسه ويمكن اعادة الجلسة قبل ذلك اذا رأى الرئيس أن السكون عاد الى نصابه .

٣٣ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين في موضوع واحد الا اذا أجاز المجلس ذلك ويستثنى من هذا الحكم صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة .

٣٤ — يجوز دائما طلب الاذن بالتكلم في الاحوال الآتية :

( أولا ) ابداء الدفع بعدم المناقشة  
( ثانيا ) طلب التأجيل (ثالثا) اقامة الدليل على أن موضوعا آخر يجب الفصل فيه قبل الموضوع المطروح للبحث .

( رابعا ) لفت النظر الى مراعاة أحكام اللائحة . ( خامسا ) تصحيح واقعة

ودرجه يجداول أعمال اليوم الذى تحصل فيه الاجابة .

٤٧ — يجيب الوزير على السؤال في الجلسة المعنية الا اذا قررت الهيئة الاستعجال ووافقها الوزير .

٤٨ — للعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح الوزير بعد الاجابة مرة واحدة .

٤٩ — على العضو الذى يريد أن يستجوب واحداً أو أكثر من الوزراء أن يقدم الى الرئيس بياناً مكتوباً بموضوع هذا الاستجواب فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان في الجلسة ويحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل الا اذا رأى المجلس الاستعجال ووافقه الوزير .

٥٠ — لا يجوز تحديد موعد المناقشة في الاستجوابات المتعلقة بالامور الداخلية لمدة تتجاوز الشهر .

٥١ — يبدأ المستجوب بشرح الموضوع ثم يجيب عضو الحكومة ويشارك الاعضاء في المناقشة بشرط أن لا يزيد عددهم عن أربعة الا اذا قررت الهيئة خلاف ذلك .

#### اللجان

٥٢ — عند افتتاح كل دور من أدوار الانقادات العادية وبعد تشكيل المكتب

ما لم يطلب خمسة من الاعضاء أخذ الآراء بالتداء بالاسم .

٣٩ — يحصل التداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ويبدأ باسم العضو الذى يمين بطريق القرعة .

٤٠ — اذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء بالقيام والجلوس يعاد أخذها بصورة عكسية فاذا وجد الشك للمرة الثانية تؤخذ الآراء بالتداء بالاسم .

٤١ — يجب على كل عضو ابداء رأيه في كل موضوع يعرض للاقتراع ولا يجوز الامتناع عن اعطاء الرأى الا لاسباب يجب ابدائها .

٤٢ — يعبر العضو عن رأيه بكلمة « نعم » أو « لا » .

٤٣ — انتخاب الاشخاص يكون دائماً بالاقتراع السرى .

٤٤ — يحول الرئيس والسكرتيرون احصاء الاصوات وقرير نتيجتها .

٤٥ — يعلن الرئيس نتيجة أخذ الآراء .

#### الاسئلة والاستجوابات

٤٦ — على العضو الذى يريد أن يوجه سؤالاً الى الوزراء أن يقدم نفسه مكتوباً الى الرئيس ويجب أن يكون النص مقصوداً على الوقائع التى تحيطه مفهوماً وعلى الرئيس أن يأمر بنشره بالجريدة الرسمية

المجلس . وإذا غاب الرئيس أو السكرتير  
تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

٥٨ — لوكيل المجلس حق رئاسة  
اللجنة التي هو عضو فيها .

٥٩ — إذا تغيّب أحد أعضاء اللجان  
بدون عذر خمس جلسات متوالية أعلن  
الرئيس المجلس بخلو المركز لينتخب غيره  
حسب الطريقة التي سبق بيانها .

٦٠ — جلسات اللجان سرية ولا  
يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر أكثر  
من نصف أعضائها .

٦١ — يحمر لكل جلسة من جلسات  
اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء  
الحاضرين والغائين وملخص المناقشات  
ونسق القرارات ويوقع عليه الرئيس  
والسكرتير .

٦٢ — على كل لجنة أن تقدم في  
مدة لا تتجاوز شهرين تقريراً للمجلس عن  
كل مشروع أو اقتراح يحال عليها والا  
كان لوضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب  
من المجلس مباشرة إدراجة في جدول  
أعماله .

ويجب أن يشمل التقرير آراء الأكثرية  
والأقلية وأن ينص على اقتراح اللجنة وأن  
يبين أسبابه .

٦٣ — تنتخب كل لجنة في كل  
مشروع أو اقتراح عضواً مقررًا بين  
نتيجة أعمالها للمجلس .

التي تأتي ينتخب المجلس لجاناً دائمة للأمور  
الآتية :

- (١) لجنة للأمور الداخلية .
- (٢) « للشؤون الخارجية .
- (٣) « للمالية والتجارة والصناعة  
والمجارك .

- (٤) لجنة للفقانية .
- (٥) « للمعارف .
- (٦) « للاشفال .
- (٧) « للزراعة .
- (٨) « للمواصلات .

(٩) « للحرية والبحرية والطيران  
والسودان .

- (١٠) « للصحة .
- (١١) « للاوقاف والمعاهد الدينية .
- (١٢) « لفحص الاقتراحات والعرائض .

٥٣ — تكون كل لجنة من هذه  
اللجان من تسعة أعضاء .

٥٤ — ينتخب المجلس أعضاء هذه  
اللجان بطريق الاقتراع بالغائمة وتكفي  
فيها الاغلبية النسبية .

٥٥ — لا يجوز انتخاب عضو لاكثر  
من ثلاث لجان في وقت واحد .

٥٦ — يجوز للمجلس أن يعين لجاناً  
أخرى لأغراض معينة .

٥٧ — تنتخب كل لجنة من بين  
أعضائها رئيساً وسكرتيراً يقوم بأعمال  
سكرتارية اللجنة بمعاونة أحد موظفي

٧١ — لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من أعضائها لسماع مناقشتها بشرط أن لا يتداخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما. ولكل عضو بدله رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محمول على لجنة لم يكن من أعضائها أن يعث به كتابة إلى رئيس تلك اللجنة لعرضه عليها. وله أن يحضر في جلسة تعينها له اللجنة لبيان غرضه بدون أن يكون له رأى محدود

٧٢ — تحفظ أوراق اللجان ومحاضرها بدفترانة المجلس متى تم النظر في المشروعات الخاصة بها

### تقديم المشاريع

٧٣ — تعرض المشاريع التي ترد من الحكومة إلى المجلس في أول جلسة ليقرر حالتها على اللجان المختصة ويجوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته على اللجنة

٧٤ — تطبع المشاريع والذكرات الإيضاحية الخاصة بها وتوزع على الأعضاء

٧٥ — كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ومحال على لجنة الاقتراحات

٧٦ — كل اقتراح بمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب أن يكون مؤقفا

٧٤ — إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية إحالته إلى اللجنة المالية لأبداء رأيها بشأن ذلك وعلى اللجنة المالية أن تقدم تقريرها في ظرف عشرة أيام .

٧٥ — يقدم تقرير اللجنة الرئيس للمجلس ليخبر به المجلس في أول جلسة .

٧٦ — يطبع تقرير اللجنة ونس المشروع أو الاقتراح ونس التعديل ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بلربع وعشرين ساعة على الأقل .

٧٧ — يعث الرئيس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات للمروضة عليها

٧٨ — للجان ولاى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من أية مصلحة من مصالح الحكومة معلومات أو

إيضاحات تختص بالمشاريع المروضة عليها .

٧٩ — للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدم الاقتراح ولكل

منها الحق في حضور جلساتهما إذا طلب ذلك من اللجنة . وللوزير أن يستصحب

معه أوفياء عنه أحد كبار موظفي وزارته .

٨٠ — لأعضاء المجلس أن يطلعوا على الأوراق المقدمة إلى اللجان بدون

قلها ولهم إذا شاءوا أن يتقلا صوراً من الأوراق التي يريدون الحصول عليها بحيث

لا يترتب على ذلك في الحالتين تعطيل أعمال اللجنة .

عليه من ومصوغا في مواد ومقاييد ذكره  
ايضاحية

ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة  
أعضاء على اقتراح بمشروع قانون .

٧٧ — يحال المشروع الى اللجنة  
الاقتراحات عقب تقديمه لابتداء رأيها  
في جواز نظر المجلس فيه وعلى اللجنة  
تقديم تقرير بهذا الرأي في ظرف خمسة  
عشر يوما

٧٨ — يقرر المجلس بعد سماع  
تقرير اللجنة المشار اليها باستبعاد المشروع  
أو بإحالته الى اللجنة المختصة وفي هذه  
الحالة يطبع المشروع مع المذكرة الايضاحية  
ويوزع على الاعضاء

٧٩ — يشرع المجلس عقب تقديم  
تقرير اللجنة في مناقشة للمشروع اجمالا  
من حيث المبدأ وبمحل الاقتراح فاذا قرر  
قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلا  
حسب ترتيبها ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة  
أخرى لاخذ الآراء على مجموعه

٨٠ — التعديلات التي تقدم للرئيس  
قبل جلسة المناقشة تطبع وتوزع على  
الاعضاء

٨١ — اذا أراد أحد الاعضاء أثناء  
المناقشة أن يقترح تعديلا فتمس الاصل  
أو يقترح ادخال تعديل على تعديل اللجنة  
أو اضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد

أو التعديلات وجب عليه أن يقدم اقتراحه  
الى الرئيس مكتوبا لتلاوته في الجلسة ثم  
يشرح صاحب الاقتراح أسبابه واذا قرر  
المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة  
أو طلب ذلك صاحب للمشروع أو رئيس  
اللجنة أو مقررهما تؤجل المناقشة للمشروع  
حتى تنتهي اللجنة في الاجل الذي  
يعين لها

٨٢ — يبدأ بأخذ الآراء على  
الاقتراح بالتعديل أو الاضافة أو التجزئة  
فان لم يقبل تؤخذ الآراء على النص  
الأصلي

٨٣ — لصاحب الاقتراح الحق في  
حضور جلسات اللجنة وقت نظره اذا طلب  
ذلك بشرط أن يسحب وقت الاقتراع على  
قبوله .

٨٤ — لكل عضو قدم مشروعا  
أو رغبة أن يسترده حتى ولو أثناء المناقشة  
فيه الا اذا طلب واحد أو أكثر من  
الاعضاء استمرار النظر في هذا المشروع  
وكل رغبة رفضها المجلس لا يعاد عرضها  
قبل مضي ثلاثة أشهر

٨٥ — يجوز لمن يقدم اقتراحا أو  
مشروع قانون ولغيره من الاعضاء أن  
يطلب الاستعجال في نظره مع بيان الاسباب  
التي تبرر هذا الطلب .

٨٦ — ينظر المجلس في طلب الاستعجال  
فاذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع

للجان في تقاريرها الى العرائض المحالة عليها  
٩٤ — يرسل الرئيس الى مقدم  
المرضة التي لم يرفضها المجلس بياناً بما  
تم في أمرها  
٩٥ — لا يلتفت الى العرائض المحالة  
من الامضاء ومن عنوان مقدمها

#### في الانتخابات

٩٦ — تكون الانتخابات دائماً سرية  
وتحصل اما فردية أو بالفاقة .  
٩٧ — تجري الانتخابات بالكيفية  
الآتية :

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء  
الاشخاص الذين ينتخبهم في ورقة بيضاء  
بغير توقيع ويضعها عند نداء اسمه في  
الصندوق المخصص لذلك

ومتى تم وضع الاوراق يحصر السكرتير  
المضو الاصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين  
٩٨ — في حالة الانتخابات الفردية  
اذا لم تسفر عملية الانتخاب عن أغلبية  
مطلقة لاحد الاعضاء يباد الانتخاب بين  
المضوين للذين نالا اكثر الاصوات

واذا تساوى مع أحدهما أو كليهما  
واحد أو أكثر من الاعضاء الآخرين  
اشتركوا معها في المرة الثانية ويكفي في  
هذه المرة بالاغلبية النسبية . واذا نال  
اثنان فأكثر من الاعضاء أصواتاً متساوية  
تكون الاولوية لمن تتيه القرعة .  
٩٩ — في حالة الانتخابات بالفاقة

المستعمل قبل أي مشروع آخر وله أن  
يشكل لجنة خاصة لفحصه .

٨٧ — يعلن الرئيس قرار المجلس  
بالصفة الآتية : «المجلس يقرر» أو «المجلس  
يرفض » .

#### العرائض

٨٨ — تميد العرائض المقدمة للمجلس  
في جدول عام بارقام متسلسلة حسب تواريخ  
ورودها مع بيان اسم وسكن مقدم المرضة  
وملخص موضوعها .

٨٩ — يحيل الرئيس العرائض بعد  
قيدها في الجدول الى لجنة العرائض . وما  
كان منها متعلقاً بمشروع أو اقتراح محال  
على لجنة يرسل الى تلك اللجنة مباشرة

٩٠ — لكل عضو الحق في الاطلاع  
على أية عريضة بأن يطلب ذلك من رئيس  
لجنة العرائض .

٩١ — تفحص اللجنة العرائض  
وتعيدھا الى رئيس المجلس مينة ما يجب  
ارساله الى أحد الوزراء أو ما يجب تحويله  
الى لجنة مختصة أو الى أية جهة اخرى وما  
ينبغي رفضه .

٩٢ — يعرض الرئيس رأى اللجنة  
على المجلس للفصل فيه .

٩٣ — يقدم الوزراء الى المجلس  
الايضاحات الخاصة بما تتضمنه العرائض  
في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً الا اذا  
قرر المجلس أجلاً أقصر من ذلك . وتشير

استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكفون بحفظ النظام .

١٠٦ — كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الاشخاص يكلف بالخروج من قاعة الجلسة فان لم يمثل فلرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .

١٠٧ — تقطيع المادتان السابقتان وتلصقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .

في حركة التقود ولجنة الحسابات

١٠٨ — يحضر للمراقبان ميزانية المجلس .

١٠٩ — ينتخب المجلس في أول كل دور من أدوار الانقضاء لجنة حسابات مكونة من ستة أعضاء برئاسة رئيس المجلس أو أحد الوكيلين لفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .

١١٠ — يعرض تقرير اللجنة على المجلس بعد طبعه وتوزيعه على الأعضاء .

١١١ — يقوم المراقبان بمباشرة الشؤون المتعلقة بمهمات المجلس واحتفالاته ومصاريفه ولهما حق الاشراف على جميع موظفي المجلس ومستخدميه .

١١٢ — يوقع على أذونات الصرف من رئيس المجلس وأحد المراقبين .

تتبع قس الطريقة المبينة بالمادة السابقة الاجازات

١٠٠ — لا يجوز لاحد الاعضاء أن يتقرب عن احدى الجلسات بشير أن يحظر الرئيس بذلك ولا يجوز للعضو أن يتقرب أكثر من ثلاث جلسات متواليات بدون اجازة من الرئيس

١٠١ — يقدم طلب الاجازة للمجلس وللرئيس في حالة الاستعجال أن يصرح بالاجازة لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً

١٠٢ — اذا تقيب العضو بدون اجازة أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متنازلاً عن حقه في المكافأة مدة الغياب .

الحفاظة على نظام المجلس

١٠٣ — الحفاظة على نظام المجلس من اختصاصه وحده ويقوم بها الرئيس باسم المجلس وهو الذي يصدر الاوامر الى قوة الحراس التي تعين خادمة المجلس .

١٠٤ — لا يسمح لاحد الدخول لأي سبب كان في الامكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس عدا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه .

١٠٥ — يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان المعد للجمهور أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات وأن يظلوا جالسين وأن لا يبدوا علامات



الصلة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

١١٩ — اذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ الا بعد صدور قرارها في شأنه من مجلس النواب .

١٢٠ — كل اقتراح أو مشروع قانون يقرره مجلس الشيوخ يبعث به رئيسه الى رئيس مجلس النواب وفي الوقت عينه يحظر بذلك الوزير المختص .

١٢١ — مشاريع القوانين أو الاقتراحات التي يقرها مجلس النواب ويمت بها الى رئيس مجلس الشيوخ يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الاجراءات التي تتبع في شأن مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة .

واذا كان مجلس النواب قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس الشيوخ في أمر استعجالها

١٢٢ — اذا وافق مجلس الشيوخ بلا تعديل على مشروع قانون أو اقتراح سبق لمجلس النواب تقريره فريث مجلس الشيوخ يرضع هذا المشروع أو الاقتراح الى حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص

### سكرتارية المجلس

١١٣ — يمين المجلس سكرتيرا عاما وسكرتيرا عاما مساعدا .

١١٤ — يقوم السكرتير العام والسكرتير العام المساعد تحت اشراف السكرتيرين المنتخبين مباشرة تحرير المحاضر والمضابط والسجلات ومباشرة انجاز المطبوعات وتصحيحها وارسال نفاذ الدعوة وصور الأوراق ومراقبة المحفوظات والمكتبة .

١١٥ — يحضر السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد جلسات المجلس العلنية ولا يحضر جلساته السرية الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .

١١٦ — على السكرتير العام والسكرتير العام المساعد مراقبة العمال الملحقين بأقلام السكرتارية والمكتب .

١١٧ — تعيين وترقية وعزل موظفي السكرتارية والمكتب من اختصاص المكتب .

١١٨ — يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية لتقرير القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم وعزلهم وهما عدم وإقالتهم من الخدمة وفي نظام الصرف والمرد والإدارة وفي وضع دفتر اللائحة وتحرير نظام المحاضر والمضابط ونحو ذلك وتعتمد هذه اللائحة بعد التصديق عليها من المجلس .

رئيس المجلس ومتى قرر المجلس قبولها  
يخطر المصو للمستقبل ووزير الداخلية  
بذلك .

١٢٩ — تعمل شارات خاصة بحملها  
أعضاء المجلس في الاحتفالات العامة وفي  
كل طرف تدعو الحال فيه لاظهار  
صفهم .

١٣٠ — لا يجوز البحث في تعديل  
اللائحة الداخلية للمجلس الا بناء على  
اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة  
أعضاء على الأقل .

### اللائحة الداخلية لمجلس النواب

#### الباب الأول

في رئاسة السن ، والرئاسة النهائية ،  
وتحقيق صحة نيابة الأعضاء

١ — عند افتتاح الجلسة الأولى لكل  
دور انعقاد عادي لمجلس النواب يشغل  
كرسي الرئاسة أكبر أعضائه الحاضرين  
سنا — ويجلس في مقاعد السكرتيرين  
الأربعة أسفر هؤلاء الحاضرين سنا .

٢ — يصرع المجلس في أول جلسة  
عقب تشكيل الهيئة السابقة في انتخاب  
رئيس ووكيلين وأربعة سكرتيرين وثلاثة  
مراقبين من الأعضاء . ومن هؤلاء جميعا  
يتكون مكتب المجلس النهائي .

٣ — يجري الانتخاب في الجلسة  
العلنية وبالتعاقب للرئيس فالوكيلين .

١٣٣ — اذا أدخل مجلس النواب  
تعديلا على مشروع قانون أو اقتراح  
قرره مجلس الشيوخ فلهذا المجلس أن يقرر  
بناء على اقتراح أحد أعضائه تكليف  
اللجنة المختصة أو تأليف لجنة يختارها  
بالاجتماع مع لجنة من مجلس النواب للاتفاق  
على تصوم قبلها اللجنتان فاذا اتفقت  
الليجنتان على نص تماد المناقشة في المجلس  
على النص الجديد .

١٣٤ — اذا رفض مجلس الشيوخ  
اقتراح نديب لجنة من قبله للاجتماع مع  
لجنة من قبل مجلس النواب أو لم تتفق  
الليجنتان أو أصر مجلس الشيوخ على قراره  
الاول أو رفض مجلس النواب المشروع  
أو الاقتراح الذي قرره مجلس الشيوخ  
فلا يجوز إعادة النظر فيه قبل مضي شهر  
على الأقل .

#### أحكام عامة

١٣٥ — لرئيس المجلس الادارة  
العامة لجميع الاعمال الادارية والكتاتية  
بمساعدة أعضاء المكتب .

١٣٦ — ينتخب المجلس عند الحاجة  
من بين أعضائه وقد أعنته .

١٣٧ — يحدد المجلس عددا أعضاء  
الوفد وتكون رئاسته للرئيس أولا أو  
لاحد الوكيلين وهو الذي يتكلم باسم  
المجلس .

١٣٨ — لكل عضو من أعضاء  
المجلس أن يستقبل وتقدم الاستقالة الى

موصلا لكشف الحقيقة .

ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق في أن يحضر جلسة اللجنة عند نظرها في صحة انتخابه لمناقشته وسماع ملاحظاته ودفاعه فيها بشرط أن ينسحب عند أخذ الآراء ولو كان عضوا بها .

٩ — ترفع اللجنة تقاريرها لرياسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز السبعة الأيام من تاريخ احالة الحاضر عليها . فلذا مضى هذا الميعاد جاز للمجلس أن يصحح فيه بالقدر الذي يراه كافيا لانعام العمل المتأخر أو أن يحيل هذا العمل على لجنة أخرى يشكلها لهذا الغرض بطريق الانتخاب أيضا بالعدد الذي يراه وبالصروط والقيود للمينة آتاه .

١٠ — على المجلس تأجيل النظر والمناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرير اللجنة طلب الفائه الى الجلسة التالية للجلسة التي تلي فيها ذلك التقرير اذا طلب ذلك العضو للمطون في انتخابه .

١١ — لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند نظره في صحة نيابته وله أن يشترك في مناقشاته وأن يقدم أقواله بشرط أن لا يبدى رأيه عند أخذ الأصوات . ولكل عضو حق ابداء رأيه في صحة نيابة غيره ولو لم يكن قد قرر المجلس صحة نيابته .

١٢ — يفصل المجلس في صحة النيابة

ويكون بالأغلبية المطلقة .

ويكون انتخاب السكرتيرين والمراقبين بالأغلبية النسبية .  
وانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين يكون بالقائمة مع مراعاة ما جاء بالمادة (٩٩) .

٤ — يتولى السكرتيرون بمراقبة رئيس السن جمع الأصوات وفرزها .  
ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب .

٥ — متى تم تشكيل مكتب المجلس النهائي يحيط الرئيس به الملك ويجلس الشيوخ علما .

٦ — في حالة تجديد المجلس بالانتخابات العامة يقرع فوراً بعد تشكيل مكتب المجلس النهائي في انتخاب لجنة من ثلاثة وتلاثين عضوا تحال عليها محاضر عمليات الانتخاب وما يتعلق بها من الأوراق لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ونفس الطعون .

وفي غير حالة التجديد تناط هذه المهمة بلجنة يشكلها المجلس بالعدد الذي يراه .

٧ — يكون انتخاب أعضاء هذه اللجنة بالأغلبية النسبية وبطريق الاقتراع بالقائمة . غير أنه لا يسوغ للعضو الواحد أن يكتب في القائمة أسما أكثر من ثلثي العدد المطلوب لتشكيل اللجنة .

٨ — لهذه اللجنة حق سماع من ترى لزوم سماعهم واجراء كل ما تراه

ميزانية المجلس ويتولون الاذن بالصرف وفقاً للمادة (١٤٥) من هذه اللائحة ويتعهدون أثناء انعقاد الجلسة ملازمة عمال المجلس للأعمال. أكن المحصنة لهم ويشرفون على دقة تنفيذ أوامر الرئيس المتعلقة بحفظ النظام ويؤدون غير ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصهم بمقتضى هذه اللائحة .

١٦ — يبقى أعضاء المكتب في مناصبهم مدة دور الانعقاد العادي الذي تم فيه انتخابهم ويحفظون بها فيما يلي من أدوار الانعقاد الغير العادية ولا تنحل عنهم الا بافتتاح الدور العادي الجديد .

١٧ — اذا تقيب الرئيس يقوم مقامه أحد الوكيلين بالتناوب فاذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سناً. وعند تقيب أحد السكرتيرين النائبين، للرئيس أن يدعو أصغر الأعضاء الحاضرين سناً ليحل محله .

١٨ — لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين إحدى وظائف مكتب المجلس بجميع أنواعها ولا يسوغ انتخاب أحد أعضاء المكتب عضواً في لجنة المحاسبة .

### الباب الثاني

#### نظام الجلسات

١٩ — يفتح الرئيس الجلسة ويعلن انتهاءها بعد موافقة المجلس .

٢٠ — يجتمع المجلس في أيام السبت والاحد والاثنين والثلاثاء من كل أسبوع

ويعلن الرئيس أسماء من تقررت صحة نيابتهم من الاعضاء ولا تعتبر النيابة باطلاً الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

١٣ — يتولى الرئيس المحافظة على نظام المجلس وأمنه ولت النظر لمراعاة اللائحة والاذن بالكلام وتوجيه الأسئلة وإعلان ما يصدره المجلس من القرارات والأمر بمحو أقوال كل عضو لم يؤذن له بالكلام من محضر الجلسة . وهو الذي يمثل المجلس ويتكلم باسمه وطبقاً لأرادته ويدير المناقشات في المجلس فيحدد موضوعها ويرد الكلام اليه . فاذا أراد أن يشترك في المناقشة يتجلى عن كرسى الرئاسة ولا يعود اليه حتى تنتهى . وبالجملة يقوم بغير ذلك من الأعمال التي هي من اختصاصه بمقتضى هذه اللائحة .

١٤ — يقوم السكرتيرين النائبون بتحرير محاضر الجلسات السرية ويراقبون تحرير غيرها من محاضر الجلسات ويتولون امضاءها وقراءة ما يطلب منهم قراءته من المحاضر وغيرها من الأوراق ويقيدون أسماء من يطلب الاذن بالكلام ويقومون بجمع الأصوات وفرزها بمراقبة الرئيس والوكيلين ورصد آراء الاعضاء وكل تنبيه صادر بالمحافظة على النظام وغير ذلك مما يدخل في اختصاصهم بمقتضى هذه اللائحة .

١٥ — يقوم المراقبون بتحرير

أنه في حالة طلب الاذن بالكلام على مشروع قانون لا يجوز قيد أى طلب من هذا القبيل قبل ابداع التقرير الخاص بذلك للمشروع وكذلك يكون الحال في كل رغبة يسئل فيها تقرير .

٢٦ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم الا اذا قيد طلبه أو استأذن الرئيس وهو في مكانه وأذن له . وليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانوني وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأى المجلس .

٢٧ — يعطى الاذن بترتيب الاسبقية في الطلب الأول فالأول وهكذا ولا يبدل عن هذا النظام الا اذا كان الغرض الكلام لتأييد الاقتراحات المطروحة لبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها فتعتمد يعطى الاذن بالتداول لأول من طلبه من مؤيدي الاقتراح فلأول طالب من مقترحي تعديله ثم لا وللمعارضين فيه ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات .

وعلى كل حال فالوزراء والمقرررون غير مقيدين بهذا الترتيب فان لهم دائماً الحق في أن تسمع أقوالهم أثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك .

٢٨ — يؤذن دائماً بالكلام في الأحوال الآتية :

- (١) ابداء الدفع بعدم المناقشة .
- (٢) طلب التأجيل .
- (٣) ارجاء النظر في الموضوع المطروح

ويبتدىء الاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

٢١ — توضع تحت تصرف الاعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة دفاتر حضور يوقعون عليها متى حضروا ومتى حل موعد الافتتاح يطلع الرئيس على الدفاتر فاذا تبين أن العدد القانوني لم يتكامل فله أن يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة فاذا لم يتكامل العدد حيثئذ يؤجل الرئيس عقد الجلسة الى أول يوم يصح فيه اجتماع المجلس .

٢٢ — اذا تكامل العدد القانوني يفتح الرئيس الجلسة ويتلى في ابتدائها أسماء الغائبين من الاعضاء ومحضر الجلسة السابقة ويعد اعتمادها من المجلس يوقع عليه رئيس الجلسة وسكرتيرها النائب .

٢٣ — اذا أبدى أحد الاعضاء اعتراضاً على مادون بمحضر الجلسة ولم يقتنع بإيضاحات السكرتير النائب عرض الامر على المجلس .

يعدل المكتب صيغة المحضر عند قبول الاعتراض بما يتفق مع قرار المجلس في نفس الجلسة أو التي تليها .

٢٤ — قبل البدء في الأعمال يجتهد الرئيس المجلس بما ورد عليه من المكاتبات وتقارير اللجان وغير ذلك من الأوراق .

٢٥ — يقد السكريتيرون النائبون طلبات الاذن بالكلام بترتيب طلبها غير

لم يتمتع عن الكلام فضل المجلس في وجوب امتناعه من عدمه .

٣٤ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة .

٣٥ — كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام المبين آنفاً وكل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين ينادي بالرئيس باسمه وينبهه إلى المحافظة على النظام .

٣٦ — من نه إلى ذلك مرتين في جلسة واحدة وعاد إلى الإخلال بالنظام في نفس الجلسة يقب عليه الرئيس مرة ثالثة . ويجوز في هذه الحالة لمن وجه إليه التنبيه أن يذيق عن نفسه ما استوجبه ، وذلك بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذي نه فيه فإذا لم يبدل الرئيس عن التنبيه المذكور يستشير المجلس فإن رأى أن التنبيه في محله اكتفى بالنص على ذلك في محضر الجلسة ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة .

٣٧ — يجب على المتكلم أن لا يكرر أقوال غيره من الأعضاء وأن لا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه فإذا حاد عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

فإذا لفت الرئيس المتكلم إلى شيء مما تقدم مرتين في جلسة واحدة ثم استمر على

البحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً .

(٤) الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

(٥) لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .

ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها إيقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها . ولا يسوغ مع ذلك أن يطلب الإذن بالكلام في هذه الأحوال إلا بعد أن يتم الخطيب مقالته .

٣٩ — لا يجوز توجيه الكلام إلا للرئيس أو للمجلس .

٣٠ — يتكلم الأعضاء وقوفاً من مكانهم أو من المنبر . ولا تجوز التلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق وتبلى من المنبر .

٣١ — لكل عضو الحق دائماً في أن يتكلم عقب التكلم عن الحكومة .

٣٢ — لا يسوغ مطلقاً مقاطعة المتكلم ولا الخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء التصد ولا للمظاهرة بشيء يخل بالنظام .

٣٣ — إذا تراءى للرئيس أن مشروعا أو رغبة لم يكن من اختصاص المجلس نظره نه على مقدمه بعدم التكلم فيه فإن

٤٢ — لا يسرى حكم المادة السابقة على العضو الذى يقرر اخراجه وفقا للمادة (٤٠) للمرة الثالثة فى دور انعقاد واحد وفى هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من الاشتراك فى أعمال المجلس الى الجلسات الثمانية التالية للجلسة التى صدر فيها القرار الأخير .

٤٣ — اذا اختل النظام ولم يمكن الرئيس من اعادته أعلن عزمه على إيقاف الجلسة فان لم يعد النظام يوقها مدة لا تزيد عن نصف ساعة فلذا استمر الاخلال بالنظام بعد اعادة الجلسة أجلها الرئيس الى اليوم التالى الذى يصح فيه عقد الجلسات .

٤٤ — جلسات المجلس علانية على أن يتخذ بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من أعضائه على الأقل وقدم الطلب كتابة للرئاسة ثم يقرر المجلس بعد اخراج من تصرح لهم بالدخول ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجري فى جلسة علنية أم لا . ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدى السرية واثنان من المعارضين فيها .

وتدرج أسماء الموقعين على الطلب بمحضر الجلسة .

٤٥ — ليس لأحد من موظفى المجلس حضور الجلسات السرية الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

ما أوجب لفته فله الرئيس أن يأخذ رأى المجلس فى منعه بقية الجلسة من الكلام فى الموضوع الذى لفته لأجله ويصدر القرار فى ذلك بدون مناقشة .

٣٨ — يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر اخراج كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يمتنع من قاعة الجلسات أو كل عضو يسود الى عدم مراعاة النظام بعد التنبيه عليه بذلك ثلاث مرات فى جلسة واحدة وبعد سماع أقواله وبدون القرار بمحضر الجلسة .

٣٩ — يترتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك فى أعمال المجلس فى بقية الجلسة التى نطق به فيها .

٤٠ — اذا لم يمثل العضو الى الدعوة التى يوجهها اليه الرئيس للخروج من المجلس توقف الجلسة أو ترفع وفى هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك فى أعمال المجلس من تلقاء نفسه الى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التى صدر فيها القرار المذكور . وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يمكن لتنفيذ قرار المجلس .

٤١ — للعضو الذى حرّم من الاشتراك فى الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يوقف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه بأن يقرر كتابة « بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس » ويتلو الرئيس هذا الاقرار على المجلس .

مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه في نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال .

٥٢ — قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التي تنتظر فيها .

يعلن جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريدة الرسمية ويخطر الرئيس الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة الآتية وبينان أعمالها .

### الباب الثالث

#### الفصل الأول — في البجان

٥٣ — في مبدأ انعقاد كل دور عادي يتقدم المجلس الى ست عشرة لجنة أصلية بالطريقة الآتية :

يتقدم من أعضاء المجلس عند الصروع في تشكيل كل لجنة وبالتوالي من يأنس في نفسه ميلا للاشتغال بها فإذا زاد عدد المتقدمين عن العدد المحدد باللائحة ينتخب المجلس من بينهم العدد اللازم وإذا قص ينتخب الباقي .

وهذه البجان هي :

(١) لجنة لدرس المصروعات والاقتراحات المتعلقة بالشؤون الداخلية وعدد أعضائها ٢١

(٢) لجنة لدرس المصروعات والاقتراحات المتعلقة بالمالية والتجارة والصناعة وعدد أعضائها ٢١

٤٦ — يجوز للمجلس أن يقرر عدم تحرير محاضر جلساته السرية ويجوز له أن عمل لها محاضر أن يمتنع غير الأعضاء من الاطلاع عليها .

٤٧ — يقوم بتحرير محاضر الجلسات السرية أحد السكرتيرين النائبين وتحرر هذه المحاضر وتلي في نفس الجلسة .

٤٨ — متى زال السبب الذي ترتب عليه عقد المجلس بهيئة سرية يستشير الرئيس في العودة الى الانعقاد علانية .

٤٩ — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف نهائيا من المجلس حال انعقاد الجلسة الا بإذن من الرئيس .

٥٠ — اذا طلب أحد الاعضاء افعال باب المناقشة وأيده في ذلك عمرون عضوا على الأقل يستشير الرئيس المجلس .

فإذا عارض أحد في الطلب يسمح الرئيس بالكلام لواحد من الاعضاء المعارضين ثم لواحد من مؤيدي افعال باب المناقشة وبعد ذلك يؤخذ رأي المجلس في انتهاء المناقشة أو الاستمرار فيها فإذا تحرر انتهاؤها تؤخذ الآراء على أصل الموضوع وألا استمرت المناقشة .

٥١ — العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلبا كتابيا بذلك للرئاسة في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة الأولى



(١٣) لجنة للسودان وعدد أعضائها ١٥  
 (١٤) لجنة للتراث وعدد أعضائها ١٥  
 (١٥) لجنة للاقتراحات وعدد أعضائها ١٥  
 (١٦) لجنة للمحاسبة وعدد أعضائها ٧  
 ويجوز للمجلس أن يمين لجنا مخصوصة بحسب مقتضى الحال .

٥٤ — انتخاب أعضاء اللجان يكون عند الحاجة بطريق الانتخاب بالقائمة لكل لجنة . وتكفى فيها الأغلبية النسبية وتنتهي مدة هذه اللجان بافتتاح الدور الجديد ولا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أن يكون عضواً في أكثر من لجتين أصليتين .

٥٥ — للجان أن تشكل من بين أعضائها لجناً فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة غير أن اللجنة المالية مكلفة في بدء عملها بانتخاب لجنة فرعية يكون عدد أعضائها تسعة وتختص بدراس الميزانية والحساب الختامي للإدارة المالية وتهديم أعمالها لها .

٥٦ — تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً فإذا تتيب أحدهما أو كلاهما تنتخب اللجنة غيره أو غيرهما بصفة مؤقتة ويقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة السكرتير المنتخب منها بمعاونة واحد

(٣) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالحفانية وعدد أعضائها ٢١  
 (٤) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمعارف وعدد أعضائها ٢١  
 (٥) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأشغال وعدد أعضائها ٢١

(٦) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالحرية والبحرية والطيران وعدد أعضائها ٢١ .

(٧) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالتجارية وعدد أعضائها ٢١

(٨) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمواصلات وعدد أعضائها ٢١

(٩) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالأوقاف والمعاهد الدينية وعدد أعضائها ٢١

(١٠) لجنة لدرس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالزراعة وعدد أعضائها ٢١

(١١) لجنة للشؤون الصحية وعدد أعضائها ١٥

(١٢) لجنة لتعاون والتعاون الاجتماعية وعدد أعضائها ١٥

المتخلفة وملخص الأسباب التي بنيت عليها  
وناماً على رأى الأغلبية الذي اعتمدته  
اللجنة ومشيراً الى التعديلات التي تكون  
قد قدمت اليها من أعضاء المجلس الذين  
لم يكونوا من أعضائها .

٦٢ — تقرير اللجنة ونس المشروع  
أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء  
المجلس قبل الجلسة المذكورة بثان وأربعين  
ساعة على الأقل .

٦٣ — كل عضو بدله رأى أو  
تعديل في مشروع أو اقتراح يحول على  
لجنة لم يكن من أعضائها يمت به كتابة  
للرئاسة لاحالته اليها .

٦٤ — للجان أن تطلب استدعاء  
الوزير ذى الشأن أو مقدم الاقتراح  
ولكل منهما الحق في حضور جلساتها  
والاشتراك في المناقشة بدون أن يكون  
له رأى معدود متى طلب ذلك من اللجنة  
والوزير أن يستصحب معه أو ينيب عنه  
أحد كبار موظفي وزارته .

٦٥ — للجان ولائى عضو من  
أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب  
المجلس من أية مصلحة أميرية أوراقاً أو  
معلومات أو ايضاحات تخص بالمسروعات  
المروضة عليها .

٦٦ — يبعث مكتب المجلس للجان  
جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المروضة  
عليها . ولاعضاء المجلس أن يطلبوا على

أو أكثر من موظفى المجلس .  
يكون كل من وكيلى المجلس رئيساً  
لجنة التي هو عضو فيها .

٥٧ — جلسات اللجان تكون سرية  
ولا تصبح قراراتها صحيحة الا بحضور  
أكثر من نصف أعضائها .

٥٨ — يمرر لكل جلسة من جلسات  
اللجان محضر تدون فيه أسماء الاعضاء  
الحاضرين والناشرين وملخص المناقشات  
ونس القرارات ويوقع عليه من رئيس  
اللجنة وسكرتيرها .

٥٩ — تنتخب كل لجنة في كل  
مشروع أو اقتراح عضواً مقررأين نتيجة  
أعمالها للمجلس .

٦٠ — على كل لجنة أن ترفع الى  
مكتب المجلس تقريراً عن كل مشروع  
أو اقتراح يحال عليها في مدة لا تتجاوز  
شهرأ الا اذا قرر المجلس غير ذلك فذلكمضى  
للمعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير  
كان لواضع المشروع أو الاقتراح أن  
يطلب من المجلس لاحالته الى لجنة أخرى .  
وللمجلس عند ذلك أن يعد الاجل  
بالقدر الذى يراه كافيأ لانجاز العمل أو أن  
يحيل المشروع أو الاقتراح الى لجنة أخرى  
يختارها .

٦١ — يقدم تقرير اللجنة الى مكتب  
المجلس والمكتب يغير المجلس به في أول  
جلسة ويكون هذا التقرير شاملاً للأراء

بمشروعات قوانين أو رغبات

٧١ — كل اقتراح رغبة أو مشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالسكناية ويخبر الرئيس المجلس به في أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات.

٧٢ — كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون موقفا عليه منه ومصوغا في مواد ومرقبا بمذكرة إيضاحية .

٧٣ — لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة نواب على أى اقتراح بمشروع قانون .

٧٤ — على لجنة الاقتراحات أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوما عن كل مشروع قانون أحيل عليها هريراً مختصراً يجوز النظر فيه أو رفضه . ولها أيضا أن تقترح استعجال النظر فيه فإذا قرر المجلس جواز النظر فيه أحاله على اللجنة المختصة وإن وافق على استعجال النظر أحاله على اللجنة التي يختارها .

٧٥ — لكل عضو قدم مشروعا أو رغبة أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر فيه .

٧٦ — الرغبات التي رفضها المجلس لا يصح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

الأوراق المقدمة للجان بدون قلمها . ولهم إذا شاءوا أن يقتلوا صورا من الأوراق التي يريدون الحصول عليها بحيث لا يترتب على ذلك في الحالتين تعطيل أعمال اللجنة .

٦٧ — لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي لم يكن من أعضائها بشرط أن لا يتدخل في المناقشة ولا يبدى ملاحظة ما .

٦٨ — تسري القواعد المقررة في المواد (٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠) مع عدم الإخلال بما تقرر بالمادة الثامنة من هذه اللائحة على لجنة الطعون وتحقيق صحة نيابة أعضاء المجلس فضلا عما تقرر من الأحكام بشأنها في المادة السادسة .

## الفصل الثاني

مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة  
٦٩ — يخبر الرئيس المجلس في أول جلسة بالمشروعات الواردة من الحكومة لتحال على اللجنة المختصة . ويجوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته عليها .

٧٠ — تطبق هذه المشروعات والمذكرات الإيضاحية الخاصة بها وتوزع على الأعضاء .

## الفصل الثالث

في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس

### الفصل الرابع

في مناقشة مشروعات واقتراحات القوانين

٧٧ — تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ثم يبنى للمشروع مادة فائدة أصلا وتمديلا والمضو المقرر أن يقدم ايضاحات اذا اقتضى الحال ذلك .

٧٨ — لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مادتين فأكثر الا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين .

٧٩ — المداولة الأولى تجري بحيث ومناقشة موضوع المشروعات والاقتراحات اجالا ثم يؤخذ الرأى في الانتقال الى مناقشة موادها على وجه التفصيل فاذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة فائدة أصلا وتمديلا ثم يؤخذ الرأى في اجراء المداولة الثانية فلذا تهررت حدد لها جلسة بمباد لا يقل عن ثلاثة أيام والا فبعد ذلك رضاً للمشروع أو الاقتراح .

٨٠ — تقتصر المداولة الثانية على تلاوة نصوص المشروع والاقتراحات وما يتعلق بها من التعديلات وأخذ الرأى عليها مادة فائدة ثم على المجموع .

٨١ — يجب تقديم كل تعديل بالكتابة الى رئاسة المجلس .

٨٢ — ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المداولة الأولى يحال حتما على اللجنة التي لحست المشروع أو الاقتراح كلما طلب ذلك مقررها .

٨٣ — يحيل الرئيس كل تعديل يقدم له قبل الجلسة المحددة للمداولة الاولى أو الثانية الى اللجنة المختصة

أما التعديلات التي قدمت أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع ايضاحات مقدمها . وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرضى النظر فيها .

٨٤ — كلما رأى المجلس احوالة التعديل على اللجنة يؤجل نظر المشروع او الاقتراح حتى تنتهى اللجنة من عملها في الأجل الذى يضره لها .

٨٥ — في حالة ما اذا كان للمشروع أو الاقتراح عبارة عن مادة واحدة يكتفى بقراءته والمناقشة وأخذ الرأى فيه مرة واحدة .

٨٦ — عند ما يرد للمجلس مشروع قانون يطلب التصديق على مصادقة بين الحكومة ودولة أجنبية غير مسموح بادخال تعديل على فصوصها فله أن يقبل للماهدة أو يرضى التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها . وفي هذه الحالة الأخيرة يلفت المجلس نظر الحكومة الى النصوص التي كانت سبب امتناعه عن الموافقة على الماهدة .

## الفصل الخامس

أخذ الآراء

٨٧ — لا يجوز للمجلس أن يقرر  
تقاررا الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه  
ويجب عند أخذ الرأي التحقق من تكامل  
العدد المطلوب لصحة إعطاء الرأي .

٨٨ — اقرأ النص الذي ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع في أخذها مباشرة.

٨٩ — اعطاء الآراء يكون دائماً علناً وتحصل إما بالتصويت شفوياً أو بطريقة التقييم والجلوس وإما بللنادا على الأعضاء بأسمائهم ويصوت عال .

٩٠ — عند شك في نتيجة أخذ  
الآراء للمرة الأولى بطريقة الصياح والجلوس  
يعاد أخذ الرأي بطريقة عكسية . فلذا  
يوجد شك في المرة الثانية ويجب هنا أخذ  
الآراء بالناداة بالاسم ويجب أيضا التناداة  
بالاسم في الاحوال الاتية :

(١) في الاقتراع على مسألة الثقة .

(ب) مشروعات القوانين في جلستها ومجموعها .

(ج) إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل .

(د) عند الشك في نتيجة أخذ الآراء بالتصويت شفويا .

٩١٠ - يعطى الرأى مجردا من  
الاسباب ولا تجوز المناقشة ولا ابداء  
رأى جديد أثناء أخذ الآراء وعقب الانتهاء

من أخذ الأصوات يعلن الرئيس النتيجة.  
٩٢ — لا يسوغ الامتناع عن اعطاء  
الرأى الا لأسباب خاصة يبيدها العضو  
بعد الفراغ من جمع الأصوات وقبل  
اعلان النتيجة.

٩٣ — لكل عضو أعطى رأياً مخالفاً  
لقرار الأغلبية الحق في أن يعطى رأيه  
بالكتابة لسكرتير الجلسة النائب مشفوعاً  
بالأسباب التي يستند عليها لتدوينه بالمحضر.

٩٤ — يؤخذ الرأى في التعديلات  
قبل أخذها في النصوص الأصلية .

٩٥ — إذا رفض النص المقدم من اللجنة التي قامت بقص المشروع أو الاقتراح ينظر في النص المقدم من الحكومة أو صاحب الاقتراح وتؤخذ عنه الآراء .

٩٦ — تحصل التجزئة حتما في المواد  
المنقصة كلما طلب ذلك .

## الفصل السادس

## في الامتحانات

٩٧ — تكون الانتخابات دائماً سرية وتحصل إما فردية أو بالقائمة.

٩٨ — تكون الانتخابات بالكيفية  
الآتية :

يُبين كل عضو اسم الشخص أو الأشخاص الذين يُعطيه صوته في ورقة خالية من التوقيع ويُلقي بها عند نداء اسمه في صندوق موضوع أمام الرئيس .  
ومثي تم جمع الأوراق بحرص السكرتير .  
التائب الاصوات مرافقة الرئيس والوكيل.

في الجلسة المعنية الا اذا طلب السائل أن ترسل اليه الاجابة في هذه الحالة يرسلها الوزير الى رئيس المجلس ليعتني اليه .

١٠٤ — لعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح دون غيره الوزير أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة .

١٠٥ — تخصص نصف الساعة الأولى للأسئلة والأجوبة فإذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بمجدول أعمال الجلسة التالية .

١٠٦ — لا تطبق القواعد السالفة على الاسئلة التي يوجهها الأعضاء للوزراء عند المناقشة في الميزانية فان لهم أن يوجهوها في الجلسة في أي وقت شاءوا .

١٠٧ — تنشر الأسئلة والأجوبة عليها تباعاً في الجريدة الرسمية .

١٠٨ — على المستجوب أن يرسل استجوابه مكتوباً للرئيس وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للمناقشة في موضوعه يحدد المجلس موعدها بعد ثمانية أيام على الأقل الا اذا رأى الاستعجال وواقفه الوزير .

١٠٩ — لا يجوز تأجيل المناقشة في الاستجوابات المتعلقة بالامور الداخلية لأكثر من شهر .

١١٠ — يشرح المستجوب موضوع استجوابه وبمداخلة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة فاذالم يقنع المستجوب ببيانات الوزير بين المجلس أسباب عدم

٩٩ — اذا لم يحز أحد الاعضاء الاغلبية المطلقة في الاحوال التي يتحتم فيها الحصول على هذه الاغلبية يصاد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الاصوات عددا .

فلذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الاعضاء الآخرين أشركوا معهما في المرة الثانية .

ويكتفي في هذه الحالة بالاغلبية النسبية فلذا نال اثنان فأكثر من الاعضاء أصواتاً متساوية تكون الأولى ولوية لمن عينه القرعة .

### الباب الرابع

#### الأسئلة والاستجوابات

١٠٠ — على العضو الذي يريد توجيه سؤال الى الوزارة أن يكتبه بإيجاز ويوقع عليه ويقدمه الى رئيس المجلس والوزير أو الوزراء المختصين قبل الجلسة التي يريد توجيه السؤال فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وعلى الرئيس أن يدرج السؤال بمجدول أعمال تلك الجلسة .

١٠١ — لا يجوز أن يمضى السؤال أكثر من عضو واحد .

١٠٢ — على الوزير أن يجيب على السؤال في الجلسة المعنية وله أن يؤخر الاجابة لمدة ثمانية أيام الا اذا رأى المجلس اطالها أو قصرها .

١٠٣ — يجيب الوزير على السؤال

للمشروع بجملة ثم يؤخذ رأى المجلس فيما اذا كان يرى وجوب المناقشة في المشروع أو الاقتراح مادة مادة .

اذا رفض المجلس المناقشة مادة مادة فان الاقتراح أو المشروع يكون مرفوضا . أما اذا قبلها فان المناقشة فيها تحصل فورا وتتناول كل مادة على حدها كما تناول التعديلات التي يرى ادخالها عليها . ثم يؤخذ الرأي بعد ذلك على التعديلات .

فلو ادخلت مادة مادة . فلي المشروع بجملة . ١١٥ — التعديلات أو الإضافات التي يراد ادخالها في المشروع المطروح للمدولة يجب أن تشفع ببيان موجز بأسبابها ويجب حتما أن تعال على اللجنة المختصة لدرستها اذا طلب ذلك العضو المقرر فان لم يطلب إحالتها نظر المجلس فيها أو أحالها على اللجنة المختصة .

### الباب السادس

#### في المرائض

١١٦ — المرائض المقدمة للمجلس تعيد في جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم وعنوان مقدم المريضة وملخص موضوعها .

١١٧ — يحيل الرئيس المرائض المقيدة في الجدول الى لجنة المرائض .

١١٨ — لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة متى طلب ذلك من رئيس لجنة المرائض .

١١٩ — تخصص اللجنة المرائض

اقتناعه وله ولنفيه من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة .

ويحق للوزير أو الوزراء دائما أن يطلبوا تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراح على عدم الثقة بهم .

١١١ — للاستجوابات الأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال قاعدة الأسبقية .

١١٢ — يجوز لكل من قدم طلبا بالاستجواب أن يسترده فلا ينظر فيه المجلس الا اذا طلب ذلك واحد أو أكثر من بقية الأعضاء .

### الباب الخامس

#### الاستعجال في النظر

١١٣ — عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز لعضوه أو لأى واحد من الأعضاء طلب الاستعجال في نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب المبررة له .

فاذا قرر المجلس الاستعجال وكان الموضوع مشروع قانون يحيله على اللجنة المختصة أو التي يختارها ويكلفها بالنظر فيه قبل سواه من عملها . أما اذا كان اقتراحا برغبة فللمجلس أن ينظر فيه فورا أو يحيله بالكيفية السابقة .

١١٤ — اقتراحات ومشروعات القوانين التي يقرر الاستعجال في نظرها تحصل للمدولة فيها بمناقشة الاقتراح أو

وتعيدها لرئيس المجلس مينة :

(١) ما يجب ارساله منها الى أحد الوزراء .

(٢) وما يكون منها متعلقا بمشروع أو اقتراح محال على لجنة قنرى وجوب ارساله اليها .

(٣) وما ينبغي رفضه منها .

١٢٠ — يرض الرئيس رأى اللجنة على المجلس لفصل فيه .

١٢١ — يجبر الوزراء المجلس بما في المرائض التي يشها اليهم كلما طلب منهم ذلك في مدة لا تتجاوز الشهرين الا اذا قرر المجلس أجلا أقصر .

١٢٢ — على اللجان أن تشير في تقاريرها الى المرائض المحالة عليها .

١٢٣ — يرسل رئيس المجلس الى مقدم العريضة بياناً بما تم في أمرها .

١٢٤ — لا يلتفت الى العرائض النقل من الأمضاء والحالية من عنوان مقدمها .

## الباب السابع

في الاجازات

١٢٥ — ليس لأى عضو أن يغيب

الا باذن من مكتب المجلس .

١٢٦ — على المكتب أن يصدر

قراره في طلب الاجازة فوراً وأن يلفه الى الطالب في يوم صدوره .

١٢٧ — على المكتب أن يحيط

المجلس علماً بقراراته في هذا الشأن .

١٢٨ — لكل عضو رفض طلبه أن يرجع الى المجلس ليقرر مايرام في ذلك .

١٢٩ — لا يجوز طلب الاجازة لمدة غير معينة .

١٣٠ — متى تغيب العضو عن حضور الجلسات بدون اذن أو لم يحضر بعد مضي المدة المصرح له بها يعتبر متنازلاً عن حقه في المكافأة مدة الغياب .

١٣١ — كل عضو تأخر عن ميعاد انعقاد الجلسات أكثر من نصف ساعة أو تغيب بدون اذن أثناء أخذ الآراء أو لم يشترك في أعمال اللجان المنتخب فيها وتكرر منه ذلك في خمس جلسات متوالية يطن عن غيابه بمقرر دائرة انتخابه .

١٣٢ — يقوم المراقبون بملاحظة الغياب والاحاطة به ولكل عضو الحق في أن يبين لمكتب المجلس أسباب غيابه فان قرر للمكتب أن الاسباب التي أبديت لا تبرر الغياب ينقر في الجريدة الرسمية أن العضو غاب بغير اذن .

## الباب الثامن

الحفاظة على السلام والنظام في المجلس .

١٣٣ — الحفاظة على السلام داخل

المجلس وحوله وعلى النظام فيه من اختصاصه وحده ويقوم بها الرئيس باسم المجلس بمساعدة المراقبين .



مجلس النواب الا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس الشيوخ .

١٣٩ — كل مشروع قانون يقرره مجلس النواب يبعث به رئيسه الى رئيس مجلس الشيوخ وفي الوقت عينه يخاطب الوزير المختص .

١٤٠ — مقررات القوانين التي يقرها مجلس الشيوخ وبعث بها الى رئيس مجلس النواب يتبع في نظرها أمل هذا المجلس نفس الاجراءات التي تتبع في شأن مقررات القوانين المقدمة من الحكومة .  
واذا كان مجلس الشيوخ قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأي مجلس النواب في مسألة استعجالها .

١٤١ — اذا وافق مجلس النواب بلا تعديل على مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من أحد الأعضاء سبق لمجلس الشيوخ تقريره . فريش مجلس النواب يرفع هذا المشروع الى حضرة صاحب الجلالة الملك بواسطة الوزير المختص .

١٤٢ — اذا أدخل مجلس الشيوخ تعديلا في مشروع قانون قرره مجلس النواب فلهذا المجلس الأخير أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من مجلس الشيوخ للاتفاق على صيغ تهيئها للجنة .  
ومجلس النواب في هذه الحالة أن

والرئيس أن يحدد التوات التي يراها كافية لهذا الغرض وتكون تحت امرته .  
١٣٤ — لا يسوغ لأحد الدخول لأي سبب كان في الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس عدلًا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه .

١٣٥ — يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان المدد لذلك أن يلازموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات — وأن يظاوا جالسين — وأن لا يظهر وا علامات استحسان أو استهجان — وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكفون بحفظ النظام .

١٣٦ — كل من يقع منه تشويش من هؤلاء الاشخاص يكلف بالخروج فان لم يمثل فلرئيس أن يأمر باخراجه وب تسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .  
١٣٧ — تقطع المادتان ( ١٣٥ و ١٣٦ ) وتلصقان على كل باب من أبواب المكان المخصص للجمهور .

## الباب التاسع

في تحديد الصلة بين مجلس النواب وبين مجلس الشيوخ

١٣٨ — اذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس الشيوخ فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال

١٤٦ — يقدم المراقبون في آخر كل سنة مالية حسابها الختامي الى لجنة المحاسبة لفحصه ومراجعته ورفع تقرير للمجلس عنه .

١٤٧ — اذا لم تقف المبالغ التي تقرر في الميزانية لسدالتفقات وجب على المراقبين أن يقدموا للجنة المحاسبة بياناً بالمبالغ المطلوبة لترفع تقريراً عنها للمجلس لينظر فيها .

١٤٨ — تختص لجنة المحاسبة بمجود أثمانات المجلس ومتعلقاته وغير ذلك من الأعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى لائحة الادارة الداخلية .

### الباب الحادى عشر

#### أحكام متنوعة

١٤٩ — ينتخب المجلس عند الحاجة من بين أعضائه وقدماً يمثله ويحدد المجلس عدد أعضائه .

ويجب أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين ضمن الوفد .

وتكون الرئاسة دائماً للرئيس أو للوكيل الذي يحمل محله وهو الذى يتكلم باسم المجلس — اذا دعت الحاجة لتمثيل المجلس في الفترة الواقعة بين دورى انعقاد قام بذلك مكتب المجلس .

١٥٠ — تضع مشروع الكتاب المتضمن لجواب المجلس على خطبة العرش لجنة تشكل من نسبة أعضاء ينتخبهم

يندب لهذه المهمة نفس اللجنة التى سبق لها فحص المشروع أو أن يبين لهذا الغرض لجنة جديدة .

فاذا اتفقت اللجنتان على نص . فاللجنة المندوبة من قبل مجلس النواب ترفع له تقريراً عن ذلك وتحصل المناقشة في المجلس على النص الجديد .

١٤٣ — اذا رفض مجلس النواب اقتراح ندى لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ أو لم تتفق اللجنتان أو أصر مجلس النواب على قراره الأول أو رفض مجلس الشيوخ المشروع الذى كان قد قرره مجلس النواب فلا يجوز للمجلس نظره من جديد قبل مضى شهر على الأقل من يوم عدم اتفاق اللجنتين أو صدور قراره في هذا الشأن أو تبليغ قرار مجلس الشيوخ القاضي بالرفض اليه .

### الباب العاشر

#### الميزانية والمحاسبة

١٤٤ — يقوم المراقبون بتحضير ميزانية المجلس وتولى لجنة المحاسبة درسها وفحص أرقامها وكتابة بيان بنتيجة أعمالها ترفعه للمجلس .

١٤٥ — يتولى الصرف المراقب الذى يندبه مكتب المجلس لتلك وتبين لائحة الادارة الداخلية الأوضاع والشروط التى يجب استيفاؤها لامسكان الصرف بموجبها .

ووضعها تحت تصرف الأعضاء بقرار المجلس  
ابتداء من الساعة الحادية عشرة قبل ظهر  
اليوم التالي للجلسة وتبقى كذلك ثمانية  
وأربعين ساعة ابتداء من الساعة المذكورة  
١٥٧ — لكل عضو تكلم في الجلسة

أن يطلب من السكرتيرين التأخير تصحيح  
أقواله في المضبطة وبحصل التصحيح متى  
وافق عليه مكتب المجلس فإن لم تحصل  
الموافقة وجب أن يدون في ذيل المضبطة  
ما يشير إلى هذا الطلب . ولكل عضو  
كان حاضرا في الجلسة الحق في أن يطلب  
من المجلس في أول جلسة بعد نشر المضبطة  
أن يقرر تصحيح ما يراه في المضبطة مخالفا  
لما وقع في الجلسة ومتى صدر قرار المجلس  
يقول التصحيح ينشر ذلك ضمن مضبطة  
الجلسة التي صدر فيها القرار .

١٥٨ — لرئيس المجلس الإدارة  
العامة لجميع الأعمال الإدارية والكتاتيب  
بمساعدة بقية أعضاء مكتب المجلس .

١٥٩ — يضع مكتب المجلس لائحة  
للإدارة الداخلية لتقرير القواعد الواجب  
اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد  
مرتباتهم وترقيتهم وتأديبهم وعزهم وتماعدهم  
وأقالتهم من الخدمة ونحو ذلك وفي نظام  
تحرير المحاضر والمضابط . وفي نظام الصرف  
والمجرد وغير ذلك من الأعمال الداخلية  
الأخرى اللازمة لضمان انتظام العمل  
وحسن سيره وبعد وضعها تعرض على

المجلس لمرضه عليه ويجب اثبات الصيغة  
التي يقرها في محضر الجلسة .

١٥١ — كل عضو يريد الاستقالة  
يقدمها إلى رئيس المجلس . وهو يحظر  
وزير الداخلية قبولها .

١٥٢ — تعمل شارات خاصة يحملها  
أعضاء المجلس .

١٥٣ — يقيم الأعضاء البين في  
أول اجتماع للمجلس محضروته بعد انتخابهم  
ولو لم يكن قد فصل في صحة نياتهم .

١٥٤ — يوضع لكل جلسة محضر  
يشتمل على أسماء من غاب عنها من الأعضاء  
وعلى جميع القرارات التي تصدر فيها وعلى  
غير ذلك مما أوجبت هذه اللائحة اثباته  
فيها .

١٥٥ — تحرر بأشراف السكرتيرين  
النائبين مضبطة لجميع أعمال كل جلسة  
تحتوى على تفصيل ما تلى من المذكرات  
والمشروعات والاقتراحات وما حصل من  
المناقشات والآراء وما صدر من القرارات  
لنشره في ملحق للجريدة الرسمية بالبرية  
في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة  
وبالفرنسية في أقرب وقت .

أسماء الأعضاء في كل اقتراع بالنداء  
بالاسم . تكتب في آخر المضبطة مع بيان  
رأى كل واحد منهم وكذلك يدرج به  
أسماء الأعضاء النائبين .

١٥٦ — يجب تحضير المضبطة

- (٥) دفتر للأشئلة والاستجوابات وما يتم فيها .  
 (٦) دفتر للمرائض وما يتم فيها .  
 (٧) « لمواقيت حضور الأعضاء »  
 (٨) « للاجازات والغياب . »  
 (٩) « لتفيد طلبات تناذكر الزائرين . »  
 وعدا ذلك من الدفاتر التي قد يقتضيها نظام العمل وتبينها اللائحة المشار اليها في المادة السابقة .

- المجلس للنظر فيها وتحرير قواعدها لسير على مقتضاها .  
 ١٦٠ — يكون للمجلس عدا دفتر الحسابات والقيودات والدفاتر الآتية :  
 (١) دفتر لتفيد الشروط الواردة من الحكومة وما يتم فيها .  
 (٢) دفتر لتفيد الشروط المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .  
 (٣) دفتر لتفيد الرغبات المقدمة من الأعضاء وما يتم فيها .  
 (٤) دفتر لحصر أعمال اللجان .

## مبحث

بوجه الامتياز دون غيرها في قفل الخطابات الخصوصية منقولة كانت أو غير منقولة وعموما أى مراسلة بخط اليد أو مطبوع يقوم مقام مراسلة خصوصية أو عمومية ويستثنى من ذلك المراسلات المتعلقة باشغال المصالح العمومية والمراسلات المرسلة من الافراد لبعضهم عن يد مخصوصين أما اذا حصل قفل مراسلات بطريق الفسح فمدير البوستة أن يقرر عليها غرامة توازي قيمة رسمها للعجل عشرة اضعاف .

خامسا — أن أسرار الخطابات التي

٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ ذكرينو  
 خاص باشغال البوستة

نحن خديو مصر  
 بناء على التماس وزير ماليتنا وعلى موافقة مجلس الوزراء رأيا قد أصدرنا أمرنا هذا بما هو آت :  
 أولا — (١)  
 ثانيا — (١)  
 ثالثا — (١)  
 رابعا — أن مصلحة البوستة لها الحق

ومواقف رأي مجلس نظارنا تأمر بإعهاو آت

١ — مصرح لمصلحة البوستة اداء  
أشغال التحصيل سواء كان بداخلة القطر  
أم بالجهات الخارجية .

٢ — ان المصرح بتحصيلها هي  
المخالصات والقوائم والسندات التي تحت  
اذن والكيميالات وبالأجال كافة وأوراق  
القيم المتجربة أو غيرها التي تدفع من  
غير تداع

ويسوغ امتداد هذه الاشغال فيما بعد  
لكويون القوائد وحصى الارياح بناء  
على قرار من مجلس النظار .

٣ — ٦ (١)

٧ — أوراق القيم التي ما أمكن  
تحصيلها يصير ردها للسكتب المتصلة اليه  
خالصة الاجرة وبدون أن يقرر عليها  
أي رسم كان .

٨ — لا تلزم مصلحة البوستة أن  
تسل بروتنتات على أوراق القيم المذكورة  
ولا أن تتخذ طرقا تحفظية ولا أن تجري  
أي تحقيق كان بخصوص عدم الدفع .

٩ — ان المقرر بلائحة البوستة  
بخصوص أشغال الحوالات يسرى على  
حوالات البوستة التي تستخرج طبقا لنص  
البند السادس سالف الذكر لتسديد القيم  
المتحصلة بمعرفة البوستة وذلك فيما عدا  
ما يكون من المقرر باللائحة المذكورة مخالفا  
لهذا المذكور

تسلم للبوستة هي مكتومة .

سادسا — ثامنا (١)

ثامنا — أن قيمة ارساليات النفود  
التي لم يمر طلبها مستحقوها في مدة خمسة  
أعوام من تاريخ تسليمها للبوستة تضاف  
لجانب الديوان .

عاشرا — (١)

حادى عشر — (١)

ثاني عشر — على مصلحة البوستة  
أن تقرر ضمن لائحة مخصوصة كافة  
الاجراءات اللازمة لتنفيذ أمرنا هذا

ثالث عشر — ابتداء العمل بهذا  
الذكرتو يكون من أول ابريل سنة ١٨٧٩  
مق ابتداء العمل بمقتضاه يكون كل ما تقرر  
بالذكرتو الصادر في ١٧ مارس سنة ٧٨  
وباللائحة الملحقة به كما وما تقرر باللائحة  
السابق صدورها في ٢٦ يوليو سنة ٧٣  
وجميع ما يخالف منطوق هذا الذكرتو  
ملغى لا يعمل به .

رابع عشر — على وزير مالىتنا  
تنفيذ أمرنا هذا

٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ أمر عال

خاص بأشغال التحصيل

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه ناظر مالىتنا

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه ناظر ماليتنا وموافقة  
رأى مجلس نظارنا  
نأمر بما هو آت:

(أولاً) مصرح لمصلحة البوستة  
أداء أشغال الطرود وهي الطرود الصغيرة  
للجهات الداخلية والخارجية مع اجراء  
السيكور تاماً وعدم اجرائه على قيمتها ويسوغ  
التحويل على تلك الطرود .

(ثانياً) (١)

(ثالثاً) (١)

(رابعاً) اذا فقد أو تلف طرد من  
طرود البوستة فله رسل منه أو المرسل  
اليه بناء على طلب المرسل منه الحق في  
أخذ تعويض يعادل القيمة الحقيقية للمفقود  
أو التالف الا اذا كان القيد أو التلف  
ناشئاً عن قوة قهرية والتعويض المذكور  
لا يمكن أن يكون أكثر من مائة قرش  
صاغ مبرى عن الطرود الاعتيادية أما عن  
الطرود المؤمن على قيمتها فالتعويض يكون  
بمقدار القيمة المؤمن عليها

لمصاحب الطرد المفقود الحق أيضاً بأن  
ترد اليه مصاريف الارسال

(خامساً) لا يجوز أن توضع داخل  
طرد البوستة خطابات أو أوراق تكون  
من قبيل المراسلات فكل مخالفة لهذا  
النص تعتبر كتهريب المراسلات ويجازى  
مرتكبها بالجزاءات المقررة بقانون البوستة

١٠ — فيما عدا أسباب القوة القاهرة  
اذا فقد خطاب مسجل متضمن أوراق قيم  
برسم التحصيل يصير دفع تعويض للمرسل  
منه قدره مائتا قرش صاغ حسب الشروط  
المقررة بلائحة البوستة المختصة بالخطابات  
المسجلة.

١١ — اذا فقدت مبالغ متصلة  
تلتزم مصلحة البوستة بدفع المبالغ المفقودة  
بالكامل .

١٢ — مصلحة البوستة لا تكون  
مسئولة بالكلية عن أنواع التأخير سواء  
كان في توصيل الخطابات المسجلة المتضمنة  
أوراق القيم التي برسم التحصيل أم في توصيل  
أوراق القيم المذكورة ذاتها أم في توصيل  
حوالات البوستة بقيمة المتحصل .

١٣ — (١)

١٤ — على مصلحة البوستة أن تقرر  
ضمن لائحة كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ  
كل ما تقرر بهذا .

١٥ — ابتداء العمل بهذا الذكرينو  
يكون من أول ابريل سنة ١٨٨٦

١٦ — على ناظر ماليتنا تنفيذ هذا  
الذكرينو

٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ ذكرينو  
بشأن أشغال طرود البوستة  
المؤمن والغير المؤمن على قيمتها

الرقم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ بخصوص  
أشغال طرود البوستة لا غيا ولا يعمل به  
(عاشرا) ابتداء العمل بهذا الدكر يتو  
يكون من أول ابريل سنة ١٨٨٦  
(جدي عشر) على ناظر ماليتنا  
تنفيذ أمرنا هذا

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ دكر يتو  
بالغاء احتكار نقل النقود والاشياء  
الثمينة بواسطة البوستة وتنقيص  
بعض رسوم

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الاوامر العالية الرقيمة  
٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ و١٦ فبراير  
سنة ١٨٨٧ و١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧  
و٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ المختصة بأشغال  
البوستة

ونشاء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظر  
أمرنا بما هو آت :

١ — ٣ (١)

٤ — (٢)

٥ — (١)

٦ — تكون مصلحة البوستة مسؤولة  
عن كافة الاخطار مهما كان نوعها التي

وكذلك لا يجوز أن توضع ضمن الطرود  
المتبادلة بداخلة القطر أصناف قود ولا  
مواد ذهبية ولا فضية ولا منمنات  
اذ أن الاشياء المذكورة ينبغي ارسالها  
حسب الظروف بواسطة حوالات بوستة  
أو صر أو منمنات فند حصول مخالفة  
لذلك مصرح لمدير عموم البوستة أن  
يقرر عليها غرامة قدرها عشرة أضعاف  
الرسم المقرر لنقل النقود والمنمنات

ولا يجوز أيضا أن توضع داخل طرود  
البوستة مواد النهاية أو قابلة للفرقة ولا  
الاشياء التي لا ترخص بدخولها قوانين  
ولوائح الكمارك أو غيرها فكل من يخالف  
ذلك يكون مستحقا للجزاءات المنصوصة  
بالقوانين واللوائح المذكورة

(سادسا) من الممنوع حتما التقرير  
غشا عن قيم تريد عن القيمة الحقيقية  
الموجودة ضمن طرود البوستة فان توقع  
ذلك يفقد المرسل منه حقوقه بقيمة التوضي  
فضلا عن محاكمته طبقا للقوانين .  
(سابعا) (١)

(ثامنا) على مصلحة البوستة أن  
تهرم في لائحة مخصوصة كافة الاجراءات  
اللازمة لتنفيذ أمرنا هذا

(تاسعا) متى ابتدء العمل بمقتضى  
هذا يكون كل ما تقرر بالدكر يتو الصادر

أمرنا بما هو آت :

١ — النهاية الصغرى للرسم الذى يحصل على حوالات البوستة الصادرة لداخل القطر أو للسودان تكون بواقع ١٥ مليما .

٢ — يصير العمل بموجب هذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
٣ — على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٦ يوليو سنة ١٩١٥ مرسوم  
بإنشاء أذونات البوستة

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسنا ما هو آت :

١ — رخص لمصلحة البوستة أن تصدر أوراقا ذات قيمة تعرف باسم « أذونات البوستة » وتدفع بمكاتب البوستة فقط .

٢ — قيم أذونات البوستة عشرون قطة . اصغرها ٥٠ مليما وهى تدرج متصاعدة بزيادة ٥٠ مليما فى كل قطة لثاية جنية مصرى واحد الذى هو اكبر قطة .  
واذا وجدت كسور الخمسين مليما تلتصق طوابع بقيمتها على الاذن .  
٣ — (١)

تلتقى ارساليات العقود والخطابات ذات القيمة للمبينة والطرود للؤمن عليها المتصدرة من جهة لاخرى بداخلى القطر فاذا قدت أو اختلست أو تلفت ارسالية من الانواع السالف ذكرها فللمرسل منه أو للمرسل اليه بناء على طلب المرسل منه الحق فى تعويض يوازى القيمة الحقيقية للنوع المفقود أو المختلس أو التالف بشرط أن لا تكون الخسارة مسببة عن تقصير أو إهمال من المرسل منه أو ناشئة عن حالة النسيء عينه ولا يجب أن يجاوز التعويض المذكور فى أى حال من الاحوال القيمة للمبينة

٧ — على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ مرسى عال

خاص بزيادة رسم حوالات  
البوستة الصادرة لداخل القطر أو  
للسودان

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة السابعة من أمرنا الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ المتعلق بمصلحة البوستة والمعدل بالأمر الصادر بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧ ، وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار :



١٠ — على وزير المالية تنفيذ  
مرسومنا هذا

### قانونه نمرة ٢٩ لسنة ١٩٢٠

(٢١ يوليو)

بأنشاء فرع لحساب الامانات  
بمصلحة البوستان

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص  
بمصلحة البوستان المصرية

وعلى الاوامر العالية التالية الشاملة  
للتعديلات التي ادخلت على المصلحة المذكورة  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات  
وموافقة رأي مجلس الوزراء  
رسنا بما هو آت :

١ — ينشأ بمصلحة البوستان فرع لحساب  
الامانات

٢ — يمكن لكل شخص أو جمعية  
أو شركة أو محل تجارى أو كل جمعية  
مشكلة قانونا أو بالاتفاق أن يفتح لنفسه  
حسابا للامانات بعد موافقة مصلحة البوستان  
على هذا الطلب للاقتناع به في الاعمال  
وبالشروط الموضحة بعد

٣ — يجب أن لا يقل ما يدفع عند  
فتح الحساب عن ٢ جنيه مصري وكذا  
يجب أن لا يقل رصيد كل حساب عن هذا

٤ — أذونات البوستان هي سندات  
تسحب باسم صاحبها وهي غير قابلة للتحويل  
وتدفع لدى تقديمها موقعا عليها بالاستلام.  
٥ — ان مجرد دفع قيمة اذن مستكمل  
الشروط للشخص الذي يقدمه يحل مصلحة  
البوستان من أية مسؤولية ترتب على دفعه  
ولا يشترط في ذلك سوى أن يكون  
الاصيل باسم صاحب الاذن .

٦ — اذا لم يطلب دفع اذن البوستان  
في خلال ثلاثة شهور عمر بعد الشهر  
المسحوب فيه يحصل عنه رسم اضافي يوازي  
رسم السحب الأصلي .

٧ — تبقى أذونات البوستان متمدة  
مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ السحب  
وبعد مضي هذه المدة تضاف القيمة بجانب  
الحكومة ولا يحق لحاملها استرداد  
قيمتها .

٨ — على مصلحة البوستان سن لا تحة  
بيان الاجراءات التفصيلية اللازمة لتنفيذ  
الاحكام السابقة .

وعلاوة على ذلك يجوز لها بترخيص  
من وزير المواصلات أن تجرم الاعاقات  
اللازمة لصرف أذونات البوستان المنشأة  
بمقتضى هذا الرسوم بمكاتب البوستان في  
الخارج . (١)

٩ — يبرى مفعول هذا الرسوم  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تسها الرسوم المنزه عنها بالمدة ١٢ من هذا القانون .

٦ — يكون اذن الخصم معمولاً به لمدة خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ سحبه الى تاريخ وصوله الى المكتب المسحوب عليه ولا يحسب يوم السحب في هذه المدة .

٧ — لا يجوز التنازل عن اذن الخصم ولا تحويله فلا تدفع قيمته الا للشخص المذكور فيه أو لوكيله أو لمن ينوب عنه قانوناً . ولا يمكن عمل بروتستوي حالة عدم دفع اذن الخصم بل يعاد بالايضاحات اللازمة .

٨ — الحكومة المصرية ضامنة لرصيد الحسابات ولا يدفع فائدة عنها لاصحابها .

٩ — مصلحة البوستة غير مسؤولة عن التأخيرات التي يمكن أن تحصل في تنفيذ العمل ولا عن نتائج التغيرات التي تحصل في المركز القانوني لاصحاب الحساب التي لم تبلغ لها في الوقت اللازم .

١٠ — المصلحة ليست مسؤولة عن نتائج سوء استعمال أو فقد أو ضياع ارائيك أذونات الخصم للسلمة منها الى صاحب الحساب .

١١ — يمكن لمصلحة البوستة في أى وقت قتل أى حساب من تلقاء نفسها لاسباب لها وحدها الحق في تقديرها . وكذا يحفل كل حساب مضى عليه خمس

البلغ . فان عصى يجب على صاحب الحساب أن يكمله .

٤ — يعلى لحساب الامانات ما يدفعه اصحابها بانفسهم أو بواسطة غيرهم وما يأمر بتحويله أصحاب الامانات الاخرى . ويمكن أن يعلى عليها أيضاً بناء على طلب صاحب الحساب للبالغ المستحقة له طرف مصلحة البوستة أو ما تحصله لحسابه .

٥ — ينقض بحسابات الامانات في الاعمال الآتية بواسطة اذونات خصم بمضاه من اصحابها

(١) صرف مبالغ لاصحاب الحساب  
هه أو لتغير قوداً أو قلا لحسابات أخرى  
(٢) تسوية أى مبلغ مطلوب من  
مصلحة البوستة تحصيله وكذلك أى مبلغ  
مستحق لمصلحة من مصالح الحكومة

(٣) مشتري حوالات أو بونات  
بوستة .

(٤) دفع نولون وتأمين طرود  
البوستة .

(٥) مشتري طوابع بوستة لاقبل  
قيمتها عن جنيه مصرى واحد .

هذا واستعمال هذه الحسابات للاعمال  
المينة بيايه لا يعني من دفع الرسوم المقررة  
عليها من ذى قبل كالرسوم على الحوالات  
أو التحصيل أو غيرها .

فلذا لم تدرج هذه الرسوم في اذن  
الخصم تخصمها المصلحة من تلقاء نفسها من  
الحساب المحتس وتخصم أيضاً من تلقاء

## قرر ماهوآت :

### القسم الاول

#### فتح الحساب

١ — المكاتب المرخص لها بتأدية العمل — حساب الامانات في مصلحة البريد ينشأ في الوقت الحاضر ولحين صدور اعلان آخر في مكنتي القاهرة والاسكندرية العموميين فقط .

٢ — مجلة حسابات في مكتب واحد أو في عدة مكاتب — للمودع أن يفتح أكثر من حساب واحد في مكتب واحد أو في عدة مكاتب بشرط ان يكون لكل حساب عنوان مختلف .

٣ — الطلاب ومقدموها ولبن تقدم وكيفية تقديمها — أى شخص أو محل تجارى أو شركة يريد فتح حساب امانات بمصلحة البوستة عليه أن يقدم طلبا كتابيا الى وكيل بوستة الجهة المرغوب فتح الحساب فيها .

وهذا الطلب يجب تحريره على مطبوع خاص يصرف مجاناً من مكتب البوستة عند الطلب وعلى الطالب أن يرفق به المستندات اللازمة .

٤ — (١) اخطار القبول وما يتبعه من تقديم نماذج الامضاءات أو الاختام اذا قبل الطلب يحظر الطالب بذلك ويطلب حضوره الى مكتب البوستة لفتح حسابه

عشرة سنة بدون اضافة أو خصم ويضاف رصيده بجانب الحكومة .

١٢ — على وزير المواصلات بالاهاق مع وزير المالية أن يضع بقرار الشروط اللازمة لاعمال فرع حساب الامانات وله بالاختص أن يعين مكاتب البوستة التي ينشأ فيها هذا الفرع وأن يشترط اذا رأى لزوما اخطارات خاصة عن اذونات الخصم التي تريد عن مبلغ معين وأن يحدد الرسوم على الاعمال المختلفة وأن يضع الاجراءات اللازمة لمصلحة الاضافة والخصم وقرر أيضا الاحتياطات العمومية الخاصة بتنفيذ هذا القانون .

١٣ — على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشر القرار الوزاري المنصوص عليه في المادة السابقة في الوقائع المصرية

٢٢ يوليو سنة ١٩٢٠ قرار

بالشروط اللازمة لاعمال فرع حساب الامانات بمصلحة البوستة  
وزير المواصلات

بعد الاطلاع على المادتين ١٢ و ١٣ من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩٢٠ القاضي بانشاء فرع لحساب الامانات بمصلحة البوستة وبموافقة وزير المالية

(١) قد أو أوراق عملة مصحوبة بالاستمارة المخصصة لهذا الغرض . ويعطى ائصال خاص عن كل المبالغ التي تدفع بهذه الكيفية

(ب) باعطاء تعليمات طمعة بان تضاف للحسابين اعلان آخر كافة المبالغ المستحق دفعها لصاحب الحساب من مصلحة البوستة سواء كانت حوالات أو قيم أوراق تحصيل أو قيم طرود محول عليها أو ما يشابه ذلك (ج) باعطاء تعليمات خاصة بان يضاف

لحساب أي مبلغ معين مستحق دفعه من مصلحة البوستة لصاحب الحساب . وهذه التعليمات الخاصة يجب اعطاؤها على السند المختص بالمبلغ بواسطة التحويل بالعبارة الآتية ( يضاف لحسابي بالامانات ) موقفا عليها من صاحب الحساب أو أي شخص محول له أن ينوب عنه في ذلك

(د) بتقل مبالغ من حسابات مودعين آخرين وفقا لاحكام هذه اللائحة ولكن أول مبلغ لازم لفتح الحساب لا يجوز دفعه بالكيفية المبينة بالفقرتين (ب) و (د) من هذا البند .

٧ — ارسال المستندات مسجلة —  
المستندات الخاصة بأي مبلغ مطلوب تعليمته بالحساب يجب أن ترسل بالبوستة داخل مطروف مسجل يسطى بمجانا من مصلحة البوستة ولا يجوز تسليمها ليد عامل الشباك  
٨ — الاخطار اليومي للمبالغ التي

ولاجل ذلك يجب أن يقدم نماذج من امضائه أو ختمه أو من امضاءات أو اختام الأشخاص المحول لهم أن ينوبوا عنه في ذلك وهذه النماذج يجب أن يحملها الطالب له وللشخص المسمى اليهم في مكتب البوستة امام رئيس الخزينة على الاستمارة الخاصة التي تصرف بمجانا

نماذج امضاء أو ختم الطالب يجب أن تحرر بمعرفته في نفس مكتب البوستة وبحضور رئيس الخزينة .

ونماذج امضاءات أو اختام الاشخاص الذين يفوض الطالب اليهم أن ينوبوا عنه يجب أن يشهد هو بصحتها على الاستمارة التي تهررها مصلحة البوستة سواء حصل التفويض في وقت فتح الحساب أو بعد ذلك . ونماذج الامضاءات أو الاختام سواء المتعلقة بالطالب أو المتعلقة بالأشخاص المفوض اليهم أن ينوبوا عنه يجب توقيعها على استمارة مخصوصة تصرفها مصلحة البوستة بمجانا .

### القسم الثاني

المبالغ التي تعلى بالامانات

٥ — المبلغ الأدنى لفتح الحساب —  
لا يمكن فتح حساب بمبلغ يقل عن جنيين وتعتبر هذه القيمة الحد الأدنى لرصيد الحساب .

٦ — طرق الدفع — للمبالغ المرغوب تعليمتها بالحساب يجوز دفعها بالطرق الآتية

١٢ — قد نماذج اذونات الخصم  
يجب اخطار المصلحة عند ضياع نماذج  
اذونات الخصم المنصرفة للمودعين ولا  
تتحمل المصلحة أية مسؤولية عن الضرر  
الذي ينجم عن استعمالها بطريق الغش  
أو الاستعمال الغير قانوني .

١٣ — عمل اذن خاص لكل نوع  
من أعمال الخصم — يجب اذن خصم  
قائم بذاته عن كل نوع من الاعمال التي  
تقع تحت العناوانات الآتية :

( ١ ) دفع أى مبلغ قدا للمودع أو  
للشخص المذكور في اذن الخصم

( ٢ ) تقدير عقود بواسطة المحوالات  
الداخلية أو السودانية أو الخارجية

( ٣ ) تسوية أوراق التحصيل

( ٤ ) تسوية القيم المحولة على الطرود  
ودفع الموائد الجبركية المستحقة على تلك  
الطرود

( ٥ ) دفع رسوم التصدير أو التأمين  
على الطرود

( ٦ ) شراء طوايح بوسنة لانهل  
قيمتها عن جنيه واحد وشراء اذونات  
بوسنة داخلية أو انجليزية

( ٧ ) الاشتراك في الجرائد

( ٨ ) قتل مبالغ لحساب مودعين آخرين

( ٩ ) دفع مبالغ مستحقه لصالح اميرية

مثل رسوم الجمرك الخ .

تعطى بالحساب — يحظر أصحاب الحساب  
يوميا عن المبالغ التي تعطى لحسابتهم .

### القسم الثالث

المبالغ التي تخضع من الحسابات

٩ — ضرورة تحرير اذونات الخصم  
على الاستمارة الخاصة دون غيرها —  
لا يخصم مكتب البوسنة أى مبلغ من حساب  
الامانات الا عند ورود اذن خصم اليه  
موقعا عليه من المودع أو وكيله وتستثنى  
من ذلك رسوم مصلحة البوسنة المذكورة  
يحد في البنود من ١٩ الى ٢٣ ولا تقبل  
المصلحة أى طلب شفهي يخصم مبلغ من  
الحساب ولا أى اذن مكتوب على أى  
مطبوع أو ورق غير المطبوع الذي أوجده  
المصلحة لهذا الغرض .

١٠ — (١) صرف اذونات الخصم  
تعطى اذونات خصم مجموعة بشكل دفاتر  
شيكات مجانا لكل مودع وذلك بناء على  
طلب كتابي موقع عليه بامضاء أو ختم  
المودع أو الشخص المفوض له أن يتوبعته .  
ويجب على المودعين عند قتل حساباتهم  
أن يردوا نماذج اذونات الخصم التي لم  
تستعمل .

١١ — الدفاتر شخصية — دفاتر  
اذونات الخصم يستعملها من صرفت لهم  
دون سواهم

بعد خصم الرسوم المطلوبة منها وفي هذه الحالة يجب أن يذكر بالاذن أن سحب هذا المبلغ هو لفضل الحساب

١٨ — قل الحساب الى مكتب آخر —  
اذا أراد المودع نقل حسابه الى مكتب بوستة آخر مرخص له باشغال حساب الامانات فيمكنه اجراء ذلك بموجب اذن خصم وتخصم من المبلغ المنقول قيمة الرسم كما لو أرسل هذا المبلغ بحوالة بوستة

### القسم الخامس

#### الرسوم

- ١٩ — (١)  
٢٠ — (٢)  
٢١ — رسم صور الحساب —  
يخصم أيضاً على الحساب رسم قدره ٥٠ ملياً عن كل صورة أو مستخرج تطلب من الحساب عن كل مدة شهر واحد أو كسوره  
٢٢ — احتساب رسوم الحوالات —  
كافة الحوالات المسحوبة من مصلحة البوستة بموجب اذونات خصم تحسب عليها الرسوم المقرر تحصيلها عن الحوالات

٢٣ — رسوم أوراق التحصيل والطرود المحول عليها — كذلك أوراق التحصيل وقيم الطرود المحول عليها المحصلة

(١٠) تسديد أى مبلغ مستحق لمصلحة البوستة كالاشتراك في صناديق الخطابات المخصوصة وغير ذلك •

يجوز أن تدرج باذن الخصم الواحد جملة أعمال مما يقع تحت عنوان واحد من العناوين الآتية الذكر وفي حالة طلب ارسال نقود بحوالة بوستة يجب ارفاق حافظة التصدير المتادة باذن الخصم.

١٤ — سحب اذن الخصم على المكتب المفتوح به الحساب فقط — لا قبل اذن الخصم إلا بالمكتب المفتوح به الحساب المسحوب عليه الاذن .

١٥ — اذونات نقل الى حساب بمحبة اخرى — عند نقل مبلغ من حساب أمانات الى آخر مفتوح في مكتب غير المكتب الموجود به الحساب المخصوص عليه يجب على ذلك المبلغ رسم حوالة عادية .  
١٦ — تجاوز رصيد الحساب — مع ملاحظة أحكام البند ١٧ يرفض كل اذن خصم تزيد قيمته عن الرصيد أو تجعله أقل من الحد الأدنى المقرر وهو جنيهان

### القسم الرابع

#### نقل ونقل الحساب

١٧ — نقل الحساب بموجب اذن خصم — يحق للمودع أن نقل حسابه بموجب اذن خصم يدفع قدا من المبالغ الباقية له

(١) الفيت بقرار ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١

(٢) ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤

برسم أصحاب حساب الامانات تخصم منها  
الرسوم المقررة على النوعين المذكورين  
القسم السادس  
أحكام عمومية

٢٤ — الاخطار شهرياً عن البواقي —  
فضلاً عن أخطار المودع يومياً عن البالغ  
المضافة لحسابه فإنه يخطر شهرياً بدون  
رسم عن الباقي لحسابه في نهاية كل شهر  
٢٥ — خمس الباقي عن الحد الأدنى  
وهو جنيهان — عند ما قبل الرصيد  
عن الحد الأدنى وقدره ٧ جنيه يطلب  
من المودع تكميله فإذا لم يفعل ذلك يجوز  
نقل حسابه

٢٦ — أحكام الموالاة والقيم  
المحصلة — جميع الأحكام المختصة بالموالاة  
والقيم المحول بها الخ تسرى أيضاً على ما  
يصير اجراءه منها بموجب اذونات خصم  
٢٧ — مكان اعلان المحجوزات  
والمعارضات — كافة المسائل الخاصة  
بالمحجوزات والمعارضات المتعلقة بحساب  
الامانات يجب اعلانها الى وكيل بوسة  
الجهة المفتوح فيها الحساب والا فالصلحة  
لا تفنيها .

قانونه نمرة ١٠ لسنة ١٩٢١

(٢٧ مارس)

بتحديد الرسوم المختصة باشتغال

البريد

نحن سلطان مصر  
بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر  
في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ ، وعلى  
الأوامر العالية التالية له المختصة بأشتغال  
البريد .

وبعد الاطلاع على الاتفاقيات الدولية  
المصولة بها المختصة بأشتغال المذكورة  
وعلى الخصوص منها الاتفاقيات المبرمة في  
مؤتمر اتحاد البريد العالم المنعقد بمدينة  
مدريد .

وحيث أنه من المقتضى تحديد الرسوم  
المختصة ببعض الاشتغال البريدية الخارجية  
وحيث أنه من المستحسن ضم جميع  
الرسوم المختصة بالاشتغال الداخلية في مرسوم  
واحد .

رسنا بما هو آت :

الفصل الاول

الاشتغال الداخلية

١ — حددت رسوم الارشاليات  
البريدية للتبادلة داخل القطر المصري أو  
الصادرة من القطر المصري الى السودان  
كما يأتي :

(١) الخطابات : خمسة مليات عن كل  
ملازمة ٣٠ جراماً أو كسورها .  
(٢) تذكرة البوستة : ثلاثة مليات  
عن التذكرة المفردة وستة مليات عن  
التذكرة خالصة الرد .

(٣) الجرائد والطبوعات الدورية

الوزن للطرود الصادرة الى الجهة المذكورة  
« ج » الطرود الصادرة الى  
السودان :

خمس وستون مليما عن كل طرد لا  
يزيد وزنه عن كيلوجرام واحد .

خمس وتسعون مليما عن كل طرد يزيد  
عن كيلوجرام واحد ولا يتجاوز ثلاثة  
كيلو جرامات .

مائة وخمس وعشرون مليما عن كل  
طرد يزيد وزنه عن ثلاثة كيلوجرامات  
لثاية خمس كيلوجرامات التي هو متبهي  
الوزن .

« د » رسم علم الوصول عن كل  
طرد عشرة مليات .

(٧) جل رسم توزيع الطرود مع  
مخصوص في محل اقامة المرسل اليه في القطر  
المصري عشرة مليات عن كل طرد .

٢ — جل رسم التسجيل عن  
المكاتبات المرسلة بالبوسنة المتبادلة داخل  
القطر المصري والصادرة من القطر المصري  
الى السودان عشرة مليات عن كل  
ارسالية .

رسم علم الوصول عن كل ارسالية  
مستطلة عشرة مليات .

٣ — جل رسم التأمين عن الخطابات  
للؤمن عليها المتبادلة داخل القطر المصري  
خمس مليات عن كل عشرة جنيهاً أو  
كسورها من القيمة المؤمن عليها علاوة على  
رسم التخليص على الخطابات والتسجيل

( من ضمن ذلك الملحقات المرفقة بها  
ومتوفرة بها الشروط التي تطلبها مصلحة  
البوسنة ) : مليم واحد عن كل عدد  
أو نسخة .

(٤) المطبوعات غير البورية وأوراق  
الزيارات وأوراق الأشغال : مليان عن  
كل مازته ٥٠ جراماً أو كسورها لغاية  
٢٠٠٠ جرام الذي هو متبهي الوزن .

(٥) المينات : مليان عن كل مازته  
٥٠ جراماً أو كسورها لغاية ٥٠٠ جرام  
الذي هو متبهي الوزن :

(٦) « ا » رسم طرود البوسنة  
المتبادلة داخل القطر ( ماعدا الطرود مع  
الواحاح الداخلة ) كما يأتي :

ثلاثون مليما عن كل طرد لا يتجاوز  
وزنه كيلوجراما واحدا .

أربعون مليما عن كل طرد يزيد وزنه  
عن كيلو جرام واحد ولا يتجاوز ثلاثة  
كيلو جرامات .

خسون مليما عن كل طرد يزيد وزنه  
عن ثلاثة كيلوجرامات لثاية خمس كيلو  
جرامات التي هي متبهي الوزن .

« ب » رسم الطرود المتبادلة مع  
الواحاح الداخلة :

أربعون مليما عن كل طرد لا يزيد  
وزنه عن كيلوجرام واحد .

خسون مليما عن كل طرد يزيد وزنه  
عن كيلو جرام واحد . ولا يزن أكثر  
من ثلاثة كيلوجرامات التي هو متبهي



يحصل عنها رسم التحويل من مرسلها وهذا الرسم يكون حقاً مكتسباً لمصلحة البوستة ولو لم تحصل القيمة المحول بها . أما الطرود المتبادلة مع السودان فترسم المذكور يستزل من القيمة المتحصلة .

أكبر قيمة يحول بها على كل طرد من الطرود المتبادلة داخل القطر المصري ١٠٠ جنيه مصري وعلى كل طرد صادر الى السودان ٢٠ جنيه مصرياً .

٧ — التحويل على الخطابات للمؤمن عليها المتبادلة داخل القطر المصري تسمى عليه الاحكام المينة في المادة السادسة المختصة بالطرود المحول عليها .

٨ — جعل رسم ارساليات التحصيل المتبادلة داخل القطر المصري عشرة مليمات عن كل ارسالية علاوة على قيمة التخليص على خطاب مسجل وزنه كوزن الارسالية . يحصل هذا الرسم عند تصدير الارسالية ويبقى حقاً مكتسباً لمصلحة البوستة ولو لم تحصل القيمة من الدين .

يستزل من القيمة للمتحصلة ما يأتي :  
(١) رسم حوالة موازية قيمتها لقيمة المتحصلة .

(٢) وعند الاقتضاء أية رسوم تمهنة أو غيرها تقرر على الأوراق المتحصلة .  
أكبر قيمة لكل ارسالية تحصيل ١٠٠ جنيه مصري .

٩ — حدد رسم حوالات البوستة المتبادلة داخل القطر المصري كما يأتي :

وأكبر قيمة يؤمن عليها ٤٠٠ جنيه عن كل خطاب .

وأقل رسم خمسون مليماً عن كل خطاب .

٤ — رسم التأمين عن طرود البوستة المؤمن عليها المتبادلة داخل القطر المصري أو الصادرة من القطر المصري الى السودان خمسة مليمات عن كل ١٠ جنيهات أو كسورها من القيمة للمؤمن عليها .

وأكبر قيمة يؤمن بها على كل طرد من الطرود المتبادلة داخل القطر المصري ٤٠٠ جنيه وعلى كل طرد صادر الى السودان ٢٠ جنيه .

أقل رسم للطرود المتبادلة داخل القطر المصري خمسون مليماً .

٥ — جعل رسم ارساليات صرر النقود النهمية أو القضية المتبادلة داخل القطر المصري بما في ذلك رسم التأمين عشرة مليمات عن كل ١٠ جنيهات أو كسورها من قيمة الارسالية

أقل رسم يتحصل مائة مليم عن كل ارسالية .

٦ — جعل رسم التحويل عن طرود البوستة المتبادلة داخل القطر المصري أو الصادرة الى السودان عشرة مليمات عن كل طرد .

وعلاوة على ذلك يخصم من القيمة المتحصلة من المرسل اليه الطرد رسم حوالة بوستة بذات القيمة .

الطرود المتبادلة داخل القطر المصري

عشرة مليات عن الأذونات التي تزيد عن ٧٥٠ مليا لغاية جنيه مصرى واحد الذى هو منتهى قيمة الأذونات . ولا يؤخذ رسم اضافي عن أوراق البوستة التي تلتصق على الأذونات لتكميل الكسور لغاية خمسين مليا .

١١ — جعلت الممولعة عن الاشتراكات التي تؤخذ على يد مكاتب البوستة في الجرائد الصادرة في القطر المصرى ١٠ مليات عن كل جنيه مصرى أو كسوره من قيمة الاشتراك علاوة على رسم مقرر قدره عشرة مليات عن كل اشتراك . تخفى هذه الرسوم من قيمة الاشتراك قبل دفعها الى المستحقين .

١٢ — الرسوم المحددة أعلاه هي المقررة على ارساليات البوستة في حال التخليص عليها . وكل ارسالية غير خالصة الرسم أو غير مستكملة الرسم يحصل عنها ضعف رسم التخليص أو ضعف كالتة حسب الحالة .

لا تصدر ارساليات البوستة ( عدا الخطابات وتذاكر البوستة ) الا اذا كانت خالصة الرسم أو على الأقل جزء الرسم ولا قبل الطرود وغيرهما من ارساليات البوستة المؤمن عليها أو للسجلة الا اذا كانت خالصة كالم الرسم .

١٣ — لا يتحصل رسم جديد عن اعادة تصدير أية ارسالية من ارساليات البوستة ( ماعدا الخطابات للمؤمن عليها

(١) خمسة مليات عن كل جنيه مصرى أو كسوره اذا كانت الحوالة صادرة الى القطر المصرى .

(٢) ستة مليات عن كل جنيه مصرى أو كسوره اذا كانت الحوالة صادرة الى السودان .

لا يجوز ارسال حوالة بوستة داخل القطر المصرى الا اذا كانت قيمتها تزيد عن جنيه مصرى واحد .

لا يجوز أن تتجاوز قيمة الحوالة الواحدة ١٠٠ جنيه مصرى .

أقل رسم يؤخذ عن الحوالة الواحدة خمسة عشر مليا .

الحوالات التي لا تتجاوز قيمتها ٤٠ جنيها مصرى يجوز دفعها في القطر المصرى بواسطة مخصوص في محل الإقامة متى كان داخل حدود المدينة أو البلدة الموجود فيها مكتب البوستة المسحوبة عليه الحوالة مقابل رسم قدره عشرة مليات .

ورسم علم دفع الحوالة عشرة مليات . ١٠ — حدد رسم أذونات البوستة المسحوبة من مكتب بوستة على آخر داخل القطر المصرى كما يأتي :

أربعة مليات عن الأذونات التي من الفئات التي لا تزيد عن ١٥٠ مليا .

سبعة مليات عن الأذونات التي تزيد عن ١٥٠ مليا ولا تتجاوز ٧٥٠ مليا .

للمدة المحددة يوم عطلة للمكتب الموجودة فيه الإرسالية تزداد المدة المذكورة يوماً واحداً .

١٥ — أية صورة ( بدل ضائع ) تعطى عن بوالس صرر النفود أو حوالات البوستة أو عن إيصالات الإرساليات البريدية يتحصل عنها رسم قدره ١٠ مليات .

١٦ — جل رسم الطلبات الخاصة بتغيير محل الإقامة والاستلام عن إرساليات البوستة أو سحبها المتبادلة داخل القطر المصري أو الصادرة إلى السودان عشرة مليات عن كل إرسالية .

على أنه لا يتحصل رسم إذا كان الرسل منه قام بدفع الرسم الخاص للحصول على علم وصول أو إعلان دفع .

### الفصل الثاني

#### الأشغال الخارجية

١٧ — حيث أنه بماهدة اتحاد البريد العام تركت للبلدان الموقفة عليها الحرية في تقرير الرسوم المتقتضى تحصيلها عن بعض فروع أشغال البريد الخارجية ضمن الحدود المتفق عليها في تلك الماهدة قد تحررت الرسوم الآتية فيما يخص بالقطر المصري . أما الرسوم وباقي الشروط الخاصة بالأشغال الخارجية التي لم يرذ ذكرها في الأحكام الآتية وكذلك الرسوم والشروط الاستثنائية المبينة على اتفاقيات خصوصية

وحصر النفود والطرود العادية والمؤمن عليها والمحول عليها ( بأسباب تغيير محل الإقامة أو ارتدادها إلى المرسل منه أو لأي سبب آخر .

وأما الخطابات المؤمن عليها وصرر النفود والطرود العادية والطرود المؤمن عليها أو المحول عليها فيتحصل عن إعادة تصديرها رسم جديد عن النقل أو عن التأمين وغيره مما يكون مستحقاً على الإرسالية عدا رسوم التحويل والتوزيع مع مخصوص وعلم الوصول .

غير أنه إذا كانت إعادة التصدير مسببة عن خطأ المصلحة فلا تتحصل عن الإرسالية رسوم إضافية من الجمهور .

١٤ — الإرساليات المؤمن عليها وطرود البوستة سواء كان مؤمناً عليها أم لا التي لا تسلم في أثناء الثلاثة أيام التالية لتاريخ إرسال الأعلام عن وصولها يتحصل عنها بعد انتهاء هذه المدة رسم أرضية كما يأتي :

الإرساليات المؤمن عليها يتحصل عنها عشرون مليماً في اليوم عن كل ١٠٠ جنيه مصري أو كسورها من القيمة المؤمن عليها ولا يجوز أن يتحصل أكثر من مائة مليم في اليوم عن كل إرسالية . الطرود غير المؤمن عليها يتحصل عنها عشرة مليات في اليوم عن كل طرد . وإذا اتفق وكان أول اليوم بعد مضي

ارساليات البوستة الصادرة الى البلدان الداخلة في اتحاد البريد العام خمسة عشر ملياً عن كل ارسالية .

رسم علم الوصول عن كل ارسالية مسجلة خمسة عشر ملياً اذا طلب الحصول عليه عند التصدير وعشرون ملياً اذا حصل الطلب بعد ذلك .

٢٠ — (٣) في حالة عدم التخليص معجلاً بالرسم كله أو بضمه يفرض على كل رسالة أيا كان نوعها رسم يحمله المرسل اليه يوازي ضعف قيمة رسم التخليص أو نصف قيمة الجزء الناقص منه على أن لا يقل المبلغ الواجب تحصيله عن ٤ مليات .  
لاتنصير ارساليات البريد ما عدا الخطابات والتذاكر ما لم يكن مخلصاً عليها بكامل الرسم وكذلك لا تهبل طرود البريد والارساليات المسجلة أو المؤمن عليها الا اذا كان مخلصاً عليها بكامل الرسم

٢١ — (٣) جعل رسم الطلبات الخاصة بتغيير محل الإقامة والاستلام عن ارساليات البوستة أو سحبها الصادرة الى البلدان الداخلة في اتحاد البريد العام عشرين ملياً عن كل ارسالية أيا كان نوعها على أنه لا يحصل أى رسم اذا كان المرسل منه سبق له دفع الرسم الخاص

مفقودة مع بعض البلدان فهذه تابعة اما لأحكام اتفاقيات اتحاد البريد العام واما للاتفاقات الخصوصية المشار اليها وعلى مصلحة البوستة اعلانها للجمهور .

١٨ — حددت رسوم ارساليات البوستة الصادرة من القطر للمعري الى البلدان الداخلة في اتحاد البريد العام كما يأتي :

(١) الخطابات : خمسة عشر ملياً عن الـ ٢٠ جراماً الأولى أو كسورها وعشرة مليات عن كل ٢٠ جراماً اضافية أو كسورها .

(٢) تذاكر البوستة : عشرة مليات عن التذكرة المفردة وعشرون ملياً عن التذكرة خالصة الرد .

(٣) الجرائد والمطبوعات الدورية وغير الدورية وأوراق الأشغال : مليان عن كل مازته ٥٠ جراماً أو كسورها لغاية مازته ٢٠٠٠ جرام الذي هو الحد الأقصى . (١)

أقل رسم يحصل عن أوراق الاشغال خمسة عشر ملياً عن كل ارسالية .

(٤) العينات : أربعة مليات عن كل مازته ٥٠٠ جراماً لغاية ٥٠٠ جراماً الذي هو الحد الأقصى . (٢)

أقل رسم عناية مليات .  
١٩ — جعل رسم التسجيل عن

(١) خفضت من ٤ الى ٢ مليم بمرسوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥ (٢) رفع الحد الأقصى الى ٥٠٠ جرام بمرسوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥ (٣) عدلت بمرسوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥

القوانين والاوامر العالية والمراسيم المذكورة في الملحق الثاني .

كافة اللوائح المعمول بها الآن فيما يخص بأشغال البريد تبقى نافذة المفعول الا ما كان منها منافياً لهذا القانون أو لغيره من القوانين والمراسيم المعمول بها الى أن تلغى أو تعدل بمقتضى قرار يصدر من وزير المواصلات .

٢٤ — على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من أول ابريل سنة ١٩٢١ .

بطم الوصول أو اعلان الدفع .  
٢٢ — ارساليات البوستة المقررة عليها اجراءات جبركية عند وصولها الى القطر المصرى يحصل عنها رسم قدره عصفرون ملياً عن كل ارسالية .

### الفصل الثالث

أحكام عامة

٢٣ — ألغيت القوانين والاوامر العالية والمراسيم الموضحة في الملحق الاول للمرفق بهذا القانون وكذلك ألغيت مواد

ملحق ١ — فهرست بالقوانين والاوامر العالية والمراسيم التى ألغيت

المختص	تاريخ القانون أو الامر العالى أو المرسوم
مشتري ومبيع السندات	٢٨ يونية سنة ١٨٨٦
طرود البوستة	١٨ يناير ١٨٨٧
تعديل المادة العاشرة من الامر العالى الصادر في	١٦ فبراير ١٨٨٧
٢٩ مارس سنة ١٨٧٩	
تعديل المادتين السادسة والسابعة من الامر العالى	١٠ أكتوبر ١٨٨٧
الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩	
تعديل المادة الاولى من الامر العالى الصادر في	٢١ ديسمبر ١٨٨٧
٢٩ مارس سنة ١٨٧٩	
تعديل المادة الاولى من الامر العالى الصادر في	٢٧ ديسمبر ١٨٨٧
١٨ يناير سنة ١٨٨٧	
تعديل المادة الثالثة من الامر العالى الصادر في	٢٤ ابريل ١٨٨٨
٢٧ مارس سنة ١٨٨٦	
الخطابات	٤ مارس ١٨٨٩

طروود البوستة	٣ نوفمبر سنة ١٨٨٩
الخطابات	٢٥ يناير ١٨٩٠
الخطابات	١٢ ديسمبر ١٨٩١
الخطابات	١٠ مايو ١٨٩٢
الاشتراكات في الجرائد	٢٠ ديسمبر ١٨٩٢
طروود البوستة	٢٠ ديسمبر ١٨٩٢
طروود البوستة	٢٣ ديسمبر ١٨٩٧
الخطابات	٢٣ ديسمبر ١٨٩٧
المطبوعات وتذاكر الزيارات	٢٨ ديسمبر ١٨٩٨
الخطابات المؤمن عليها وطروود البوستة والتحويل	٢٨ ديسمبر ١٨٩٨
طروود البوستة	٦ ديسمبر ١٨٩٩
الخطابات المؤمن عليها	٦ ديسمبر ١٨٩٩
حوالات البوستة	١٦ ديسمبر ١٨٩٩
الجرائد	١٩ نوفمبر ١٩٠٠
الصرر	٢٣ مارس ١٩٠١
الجرائد وملحقاتها	١٦ ديسمبر ١٩٠١
طروود البوستة وحوالات البوستة	١٦ ديسمبر ١٩٠١
التسجيل . حوالات البوستة	١٩٠٥
طروود البوستة المؤمن عليها	١٩٠٦
تذاكر البوستة	١٩٠٦
للمطبوعات. تذاكر الزيارات. أوراق الاشغال. العينات	١٩١٠
طروود البوستة	١٦ ديسمبر ١٩١٢
تحصيل الاوراق ذات القيمة	٣٠ ديسمبر ١٩١٢
حوالات البوستة	٢٠ نوفمبر ١٩١٤
الخطابات. المطبوعات . تذاكر الزيارات . أوراق	٢ فبراير ١٩١٥
أشغال . عينات	
طروود البوستة	٨ نوفمبر ١٩١٥
تذاكر البوستة	٣٠ نوفمبر ١٩١٥
الخطابات للمؤمن عليها والطروود . التحويل	٢٥ يولية ١٩١٦

٢٥ يولية سنة ١٩١٦	تحصيل الاوراق ذات القيمة
٢٤ أكتوبر » ١٩١٦	حوالات البوستة
١١ يناير » ١٩١٧	الخطابات المؤمن عليها
٧ أبريل » ١٩١٧	تحصيل الاوراق ذات القيمة
٣٠ مايو » ١٩١٧	طرود البوستة
٣ ديسمبر » ١٩١٧	طرود البوستة
٢٤ مارس » ١٩٢٠	الخطابات والطرود المؤمن عليها
٢٤ مارس » ١٩٢٠	التسجيل - حوالات البوستة
٢٤ مارس » ١٩٢٠	طرود البوستة

ملحق ٢ — كشف بالقوانين والادامر العالية والمراسيم التى ألغى جزء منها

تاريخ القانون أو الامر المالى أو الرسوم	الخصوص	الجزء الذى ألغى
٢٩ مارس سنة ١٨٧٩	أشغال البريد المتنوعة	المواد ٦٣-١٠ و ١١
٢٧ مارس » ١٨٨٦	طرود البوستة	» ٧ و ٢ و ٣
٢٧ مارس » ١٨٨٦	تحصيل الاوراق ذات القيمة	» ٣ و ٦ و ١٣
٢٥ ديسمبر » ١٨٩٤	صرر النقود والارساليات	» ١ و ٣ و ٥
٦ يولية » ١٩١٥	ذات القيمة أذونات البوستة	المادة ٣

## بطركخانات

راجع : طوائف دينية - سلطات قضائية خصوصية

## بعثات

٤ — تعدد اللجنة الوزارية الاستشارية في كل سنة عدد الاعضاء الذين يرسلون للدراسة العلمية والعملية في الخارج وذلك بناء على تقارير تقدم اليها من الوزارات المختلفة ببيان العدد اللازم لها بحسب احتياجاتها وتعين الغاية من البعثة وما سيكون من أمر أعضائها عند عودتهم .

٥ — ترسل البعثات للتخصص في فروع العلوم التي ستبين في المواد التالية وإذا دعت الضرورة في المستقبل الى ارسال بعثات للتخصص في علوم أخرى غيرها فاللجنة الوزارية الاستشارية تقرها .

### وزارة المعارف العمومية

مدرسون لمدرسة الطب والصيدلة

٦ — يختار أعضاء البعثة المراد اعدادهم لان يكونوا مدرسين بمدرسة الطب والصيدلة من الحاصلين على دبلوم مدرسة الطب والصيدلة ويكلفون الحصول على شهادات التخصص من درجة استاذ على الأقل .

مدرسون لمدرسة الحقوق

٧ — يختار أعضاء البعثة المراد اعدادهم لان يكونوا معربين بمدرسة الحقوق من الحاصلين على شهادة اليسانس في الحقوق المصرية .

٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ لا محنة

### بعثة التعليم المصرية

قرر مجلس الوزراء ما هو آت :

### الباب الاول

١ — البعثة العلمية هي كل بعثة يكلف أعضاؤها الحصول على شهادة دراسية أو درجة علمية أو تتبع دراسة في المعاهد العلمية .

والبعثة العملية هي التي يقصد منها أن يترن أعضاؤها على مهنة أو صناعة مخصوصة .

٢ — يراعى في ارسال كل بعثة أن تختار لها الدولة التي اشتهرت بالتفوق في العلوم والفنون المراد تخصص أعضاء البعثة فيها فإذا اشتهرت عدة دول بهذا للتفوق فلا يقتصر على ارسال البعثة لدولة واحدة منها .

٣ — لا يجوز ارسال بعثة لتلقى دراسة في الخارج علمية كانت أو عملية إلا إذا كان الغرض منها حصول عضو البعثة على درجة أرقى من الدرجات التي يمكن الحصول عليها بالقطر المصري .

ولا ترسل للخارج بعثة لا تؤيدها للجنة الوزارية الاستشارية .



مدرسون لمدرسة الهندسة

٨ — يختار أعضاء البعثة للمراد اعدادهم لأن يكونوا مدرسين بمدرسة الهندسة من الحاصلين على دبلوم الهندسة ويكلف أعضاء هذه البعثة الحصول على شهادة لا تقل عن درجة أستاذ في العلوم أو ما يعادلها .

مدرسون لمدرسة المعلمين العليا والمعلمين الثانوية والمدارس الثانوية

٩ — يختار أعضاء البعثة للمراد اعدادهم لأن يكونوا مدرسين بمدرسة المعلمين العليا ومدرسة المعلمين الثانوية والمدارس الثانوية من الحاصلين على دبلوم مدرسة المعلمين العليا ويكلف أعضاء هذه البعثة الحصول على درجة أستاذ في العلوم أو في الآداب أو دكتور في الفلسفة أو ما يعادل احدهما اذا كان القرض اعدادهم للتدريس بمدرسة المعلمين العليا والحصول على بكالوريا من درجة الفخر في العلوم أو الآداب ان كان القرض اعدادهم للتدريس في مدرسة المعلمين الثانوية والمدارس الثانوية .

مدرسو اللغة العربية بمدرسة دار العلوم والمعلمين العليا

١٠ — يختار أعضاء البعثة للمراد اعدادهم لأن يكونوا مدرسين للغة العربية بمدرسة دار العلوم والمعلمين العليا من الحاصلين على دبلوم دار العلوم بشرط

أن يؤدوا في اللغة الأجنبية امتحانا بدرجة تعادل امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ويكلفون أثناء مدة البعثة دراسة اللغة الأجنبية وآدابها للدرجة بكالوريا في الآداب وان يحضروا لنيل دبلوم في فن التربية ودراسة لغتين شرقيتين غير العربية لنيل الشهادة التي تمنحها لهم اللجنة الوزارية الاستشارية .

مدرسون لمدرسة الزراعة العليا أو

للمدارس الزراعية للتوسطة ١١ — يختار أعضاء البعثة للمراد اعدادهم لأن يكونوا مدرسين بمدرسة الزراعة العليا والمدارس الزراعية للتوسطة من الحاصلين على دبلوم مدرسة الزراعة العليا ويكلفون الحصول على درجة أستاذ في العلوم الزراعية وما يتعلق بها .

مدرسون لمدرسة المحاسبة والتجارة العليا والتوسطة

١٢ — يختار أعضاء البعثة للمراد اعدادهم لأن يكونوا مدرسين لمدرسة المحاسبة والتجارة العليا والتوسطة من الحاصلين على دبلوم مدرسة المحاسبة والتجارة العليا ويكلفون الحصول على درجة من درجات الترف وشخصيون في بعض الفروع المختلفة كإدارة العامة ونظام البنوك والعملة والاحصاء والمحاسبة القانونية .

مدرسون لمدرسة الطب البيطري

١٣ — يختار أعضاء البعثة للمراد

ويختار أعضاء هذه البعثة من الحاصلين على دبلوم مدرسة المحاسبة والتجارة العليا أو من الحاصلين على شهادة الليسانس في الحقوق المصرية بشرط أن يؤدوا امتحانا في الرياضيات التجارية ومسك الدفاتر معادلا لما يدرس بمدرسة المحاسبة والتجارة العليا ويكلف أعضاء هذه البعثة الحصول على درجات العرف في الفروع التي يخصون فيها .

١٧ — لا يقتصر في البعثة المتقدمة على الدراسة العلمية بل يستحسن كلاً .  
تيسر ذلك أن يعمروا في بعض البنوك والمحال التجارية الكبرى تمرينا عمليا .

#### مصلحة الناجم

١٨ — تكون بعثة مصلحة الناجم لدراسة فن التدوين بجميع فروعها علميا وعمليا ويختار أعضاء هذه البعثة من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة .

#### مصلحة المساحة

١٩ — تكون بعثة مصلحة المساحة لتتخصص في علم طبقات الارض (جيولوجيا) أو علم الرياضة والمساحة العالية ويختار أعضاء هذه البعثة من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة المصرية وبعثة لتتخصص في علم الطباعة الحجرية والفوتوغرافية ويختار أعضاؤها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الفنون والصنائع أو دبلوم مدرسة الفنون الجميلة .

اعدادهم لأن يكونوا مدرسين بمدرسة الطب البيطرى من الحاصلين على دبلوم الطب البيطرى ويكتفون الحصول على شهادة التخصّص من درجة أستاذ في الطب البيطرى وما يتعلق به .

معمسون لمدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الفنون والزخارف المصرية

١٤ — يختار أعضاء البعثة المراد اعدادهم لأن يكونوا مدرسين لمدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الفنون والزخارف المصرية من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة المصرية ويكتفون الحصول على بكالوريا العلوم من درجة العرف .

مدرسات لمدارس البنات الابتدائية والثانوية ومدارس الطلمات

١٥ — يختار أعضاء البعثة المراد اعدادهم لأن يكن مدرسات لمدارس البنات الابتدائية والثانوية ومدارس الطلمات من آتمن دراستهن بمدرسة الطلمات السنية أو مدرسة ثانوية للبنات ويكتفن الحصول على دبلوم مدرسة أو ما يعادلها على الأقل .

#### وزارة المالية

##### الادارة العامة

١٦ — تكون بعثة وزارة المالية لدراسة نظام البنوك والعملة والاحصائيات والمحاسبة القانونية والعلوم الاقتصادية

والكيمياء وفلاحة البساتين وتربية الطيور  
وتربية المواشي وصناعة الالبان وفروع  
هذه العلوم وللتخصص في الاحياء  
الزراعية والتعاون الزراعى ويختار أعضاء  
هذه البعث من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الزراعة العليا .

٢٤ — تكون لهذه الوزارة أيضا  
بثة للتخصص في الطب البيطرى وفروعه  
علما وعمليا ويختار أعضاؤها من الحاصلين  
على دبلوم مدرسة الطب البيطرى .

### وزارة الخارجية

٢٥ — تكون بثة وزارة الخارجية  
للتخصص في العلوم السياسية وفروعها  
ويختار أعضاؤها من الحاصلين على شهادة  
الليسانس في الحقوق المصرية أو دبلوم  
مدرسة المحاسبة والتجارة العليا ويكلفون  
الحصول على درجة الشرف أو ما يماثلها .

### وزارة الحربية

٢٦ — تكون بثة وزارة الحربية  
للتخصص في الفنون العسكرية الآتية :  
(١) المشاة والفرسان — ويختار  
أعضاء هذه البثة ممن أمموا دراساتهم في  
المدرسة الحربية المصرية وقبل ترقيتهم الى  
ضباط .

(٢) مهندسو أركان حرب والندفية  
وقسم الاشغال العسكرية — يختار أعضاء  
هذه البثة من خريجي مدرسة الهندسة  
المصرية من غير هيد بالتقدم في الترتيب

### مصلحة الاحياء

٢٠ — تكون بمصلحة الاحياء  
للتخصص في الاحياء ويختار أعضاؤها  
من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة  
أو دبلوم مدرسة المحاسبة والتجارة العليا  
أو دبلوم مدرسة المعلمين العليا من القسم  
العلمي وكذا للتخصص في ادارة الآلات  
الخاصة بالاحياء ويختار أعضاؤها من  
الحاصلين على دبلوم مدرسة الفنون والصنائع  
من القسم الميكانيكى .

### مصلحة الكيمياء

٢١ — تكون بثة مصلحة الكيمياء  
للتخصص في الكيمياء علما وعمليا ويختار  
أعضاؤها من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الصيدلة أو دبلوم مدرسة الزراعة العليا  
ويكلفون الحصول على درجة من درجات  
الشرف .

### مصلحة مصاديد الاسماك

٢٢ — تكون بثة مصلحة مصاديد  
الاسماك للتخصص في علم الأحياء المائية  
ويختار أعضاؤها ممن جازوا الامتحان  
النهائى الأول بمدرسة الطب من لهم الملم  
خاص بعلم التشريح وعلم وظائف الاعضاء  
أو من الحاصلين على دبلوم مدرسة الزراعة  
العليا أو مدرسة الطب البيطرى .

### وزارة الزراعة

٢٣ — تكون بثة وزارة الزراعة  
للتخصص في علم الحشرات والنبات

الطب المصرية للاتحاق بأحد الجيوش  
العامة لمدة سنة فتمرين .

### وزارة الداخلية

مصلحة الصحة العمومية

٢٧ - تكون بثة مصلحة الصحة

العمومية للتخصص في الفروع الآتية :

(١) الصحة العمومية - يختار أعضاء

هذه البثة من أطباء مصلحة الصحة

ويكتفون الحصول على دبلوم في الصحة

العمومية ويجب بعد حصولهم عليها أن

يجرؤا عمليا مدة ستشهور على الأقل .

ويكتف بعض أعضاء هذه البثة أن

يحصوا أيضا على دبلوم أمراض المناطق

الحارة أو دبلوم في طب الأطفال أو في

فروع أخرى نافعة للبلاد كمقاومة السل

أو الأمراض التناسلية .

(٢) البكتريولوجيا - يختار أعضاء

هذه البثة من أطباء مصلحة الصحة للدراسة

علميا وعمليا وتكون الدراسة العملية في

معهد باستور .

(٣) الرمد والباثولوجيا الرمدي

يختار أعضاء هذه البثة من أطباء مصلحة

الصحة الذين تمرؤوا في مستشفيات الرمد

بالقطر المصري .

(٤) الولادة - يختار أعضاء هذه

البثة من الحاصلات على اجازة قابلة وممرضة

من مدرسة الطب المصرية وتعطى لطالبات

البثة دروس خاصة في لغة البلاد التي يرسلن

ويراعى في اختيارهم توفر الشروط  
اللازمة لدخول في المدرسة الحربية من  
جهة الهيئة والصحة ودرجة الابصار .

(٣) ضباط قسم الطيران - يختار

أعضاء هذه البثة من الضباط المتخرجين

من المدرسة الحربية المصرية ويراعى في

اختيارهم بالنسبة للكشف الطبي ودرجة

الابصار ما هو متبع في البلاد الأجنبية

بالنسبة لثلمهم وتكون دراستهم علمية

وعملية .

(٤) ضباط الأسلحة والتخيرة -

يختار أعضاء هذه البثة من الحاصلين

على دبلوم مدرسة السيلة المصرية

ليتخصصوا في الكيياء وتكون دراستهم

فيها علميا وعمليا .

(٥) ملاحظو ورشة الأسلحة الحربية

يختار أعضاء هذه البثة من الحاصلين

على دبلوم مدرسة الفنون والصنائع

ويرسلون الى معامل الاسلحة للخارج

للدراة العملية .

(٦) ميكانيكيون للطائرات - يختار

أعضاء هذه البثة من الحاصلين على دبلوم

مدرسة الفنون والصنائع للتمرين في معامل

الطيران ويراعى في اختيارهم بالنسبة للكشف

الطبي ما هو متبع في البلاد الاجنبية لامثالهم .

(٧) دراسة الاجراءات الصحية في

الحلات - يختار أعضاء هذه البثة من

دعت الضرورة لتلك من خرجى مدرسة

٢٩ — تكون بمئة هذه المصلحة  
للتخصص في الأعمال الآتية :

( ١ ) أشغال الحركة والبك —  
يختار لها من الحاصلين على شهادة الدراسة  
الثانوية قسم أول أو ثان ودبلوم مدرسة  
الحاسبة والتجارة المتوسطة .

( ٢ ) مهندسو اشارات — يختار  
لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة  
من القسم الميكانيكي أو الكهربائي .

( ٣ ) ملاحظو ورش اشارات —  
يختارون من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الفنون والصنائع قسم الميكانيكا والكهرباء .

( ٤ ) مهندسو كبارى — يختارون  
من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة .  
( ٥ ) مهندسو طرق حديدية —

يختارون من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الهندسة من قسم الهندسة المدنية .

( ٦ ) مهندسون ميكانيكيون —  
يختارون من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الهندسة من قسم الميكانيكا .

( ٧ ) رؤساء ورش ميكانيكية —  
يختارون من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الفنون والصنائع .

( ٨ ) مهندسون كهربائيون للسكك  
الحديدية — يختارون من الحاصلين على  
دبلوم مدرسة الهندسة من قسم الميكانيكا .

( ٩ ) مهندسو تلفرافات وتليفونات  
يختارون من الحاصلين على دبلوم مدرسة

لها ويكلفن الدراسة العلمية والعملية .  
( ٥ ) تحضير المل — يختار أعضاء  
هذه البعثة من أطباء مصلحة الصحة  
للتخصص في معهد باستور في تحضير المل  
على اختلاف أنواعه .

( ٦ ) الكيمياء العملية — يختار أعضاء  
هذه البعثة من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الصيدلة المصرية لدراسة الكيمياء علميا  
وعمليا ويكلفون الحصول على درجة  
الشرف .

( ٧ ) الكلب — يختار أعضاء هذه  
البعثة من أطباء مصلحة الصحة ليدرسوا  
هذا الفرع في معهد باستور .

( ٨ ) التخصص في أشغال كس — يختار  
أعضاء هذه البعثة من أطباء مستشفيات  
مصلحة الصحة لدراسة هذا الفرع دراسة  
علمية وعملية .

#### قسم البلديات

٢٨ — تكون بمئة قسم البلديات  
للتخصص في الأعمال الخاصة بإدارة المدن  
وتوزيع المياه وإدارة الآلات اللازمة لذلك  
ويختار أعضاؤها من الحاصلين على دبلوم  
مدرسة الهندسة المصرية من قسم الكهرباء  
ومن قسم الميكانيكا ودبلوم مدرسة الفنون  
والصنائع ويكلفون دراسة علمية وعملية .

#### وزارة المواصلات

مصلحة السكك الحديدية والتلفرافات  
والتليفونات .

للتخصص في هندسة الطيران والهندسة  
الميكانيكية الخاصة بها ويختار لها من  
الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة من  
قسم الميكانيكا .

### وزارة الأشغال العمومية

٣٣ — تكون بثثة وزارة الأشغال  
العمومية للتخصص في الفروع الآتية :  
( ١ ) الهندسة المدنية والانشاءات .  
الحديثة — ويختار لها من الحاصلين على  
دبلوم مدرسة الهندسة .

( ٢ ) الهندسة الكهربية — ويختار  
لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة  
من قسم الكهرباء .

( ٣ ) الكهرباء الادروليكية —  
ويختار لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الهندسة من قسم الكهرباء أو قسم الري .

( ٤ ) الهندسة الآلية — ويختار  
لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة  
أو دبلوم مدرسة الفنون والصنائع بحسب  
ما تراه وزارة الأشغال .

( ٥ ) أعمال المباحث المائية — ويختار  
لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة .

( ٦ ) الرياضيات والطبيعات وعلم  
الارصاد الجوية والفلك — ويختار لها

من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة  
أو مدرسة للمعلمين العليا التكميلية ويراعى  
فيمس يختار لهذه البثثة أن يكون متفوقا  
في الرياضة .

الهندسة من قسم الكهرباء .

( ١٠ ) أشغال حركة التليفونات —  
يختار لها من الحاصلين على شهادة الدراسة  
الثانوية قسم أول أو ثان أو دبلوم مدرسة  
الحاسبة والتجارة المتوسطة .

( ١١ ) مهندسون للتلفراف اللاسلكي —  
يختار لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الهندسة من قسم الكهرباء .

( ١٢ ) أسطوانات للتليفون الأوتوماتيكي —  
يختار لها من مستخدمي مصلحة التليفونات  
مصلحة المواني والنائر

٣٠ — تكون بثثة مصلحة المواني  
والنائر للتخصص في الفروع الآتية :

( ١ ) تعليم ضباط بحرين — ويختار  
هؤلاء من أعوام التعليم بمدرسة خفر  
السواحل البحرية .

( ٢ ) هندسة الحياض والمواني —  
ويختار لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة  
الهندسة من قسم الري .

( ٣ ) الهندسة البحرية — ويختار  
لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة  
من قسم الميكانيكا .

مصلحة الطرق والكبارى  
٣١ — تكون بثثة مصلحة الطرق

والكبارى للتخصص في الأعمال الخاصة  
بهندسة الطرق وهندسة الكبارى ويختار  
لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة .

للمواصلات الجوية  
٣٢ — تكون بثثة للمواصلات الجوية

وزارة أخرى فيقيم بشأنها نفس الاحكام المقررة لتلك البعثة .

٣٥ - البعثات الصلية التي ترسلها الوزارات بقصد التمرن في فروع علمية خاصة لمدة لا تتجاوز السنة يختار أعضاؤها من بين الموظفين الذين يقومون بالعمل المراد التمرن فيه أو ما يشابهه وتقدم الوزارات المختصة تقريراً مفصلاً للجنة الوزارة الاستشارية مبيناً فيه الغرض من هذه البعثة ومتى وافقت اللجنة على التقرير يعمل بما فيه .

### بعثة الصناع

٣٦ - اذا رغبت بعض الوزارات في ارسال بعثة صناع فليها أن تقدم الى اللجنة الوزارية الاستشارية تقريراً وافياً تبين فيه الغرض من البعثة وشروط اختيار الصناع ومدة الدراسة في الخارج والطريقة التي تقيم في معاملهم للمالية حتى اذا وافقت عليه اللجنة أقرته وعمل به .

٣٧ - تتولى وزارة المعارف العمومية دون سواها المحادثات مع مكاتب البعثات في الخارج في شئون أعضاء البعثات وتراقب سير دراستهم ونجاحهم .

٣٨ - تقدم وزارة المعارف العمومية للجنة الوزارية الاستشارية أولاً بأول المسائل المتعلقة بطلاب البعثات التي تستدعي الفصل فيها . وعلى مندوبي الوزارات تبليغ قرارات اللجنة إليها كل فيما يخصه

( ٧ ) الموازين والمكاييل — يختار لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة .

( ٨ ) هندسة العمارة — يختار لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة من قسم العمارة .

( ٩ ) فن العمارة — تعمل بشأن هذه البعثة مسابقة بين الحاصلين على شهادة الهندسة قسم العمارة فان لم يوجد منهم العدد الكافي تعمل مسابقة بين الحاصلين على شهادة الفنون الجميلة .

( ١٠ ) زخرفة المباني — تعمل بشأن هذه البعثة مسابقة بين خريجي مدرسة الفنون الجميلة .

( ١١ ) الهندسة الصحية — يختار لها من الحاصلين على دبلوم مدرسة الهندسة من قسم الري أو البلديات .

( ١٢ ) علم الآثار — تكون بعثة الآثار لتتخصص في الآثار المصرية والعربية والفبسية ويختار لها الآن من الحاصلين على دبلوم مدرسة المعلمين العليا من القسم الأدبي بشرط أن يكونوا من المتماززين في التاريخ واللغات الأجنبية وذلك الى أن يتم نظام مدرسة الآثار المنشأة حديثاً وعند ذلك يختار أعضاء هذه البعثة من خريجي تلك المدرسة .

### بعثات أخرى غير ما تقدم

٣٤ - اذا رغبت إحدى الوزارات ارسال بعثة مشابهة في موضوعها لبعثة

الطلبات المدرّيس اللجنة الوزارية للاستشارية  
لبعثات الحكومة .

٤٤ — لا يصرى الحكم الوارد  
ذكره في المادة السابقة فيما يتعلق بالنصر  
في الوقائع الرسمية والجرائد اليومية على  
البعثات التي ترسلها الوزارات والمصالح  
من بين موظفيها فإن للنشر في هذه الحالة  
يكون مقصوراً على موظفي الوزارة أو  
المصلحة التي تطلب البعثة ويكون النصر  
في هذه الحالة بمعرفة الوزارة صاحبة  
الشأن .

٤٥ — لجنة الوزارية الاستشارية  
أن تحرر فضلاً عن طرق النشر المينة في  
المادتين السابقتين وجوب الاعلان بطريقة  
أخرى لضمان اطلاع كل من له صالح في  
التقدم للبعثات على الاعلان .

الشهادات الواجب الحصول عليها  
٤٦ — يشترط في طالب البعثة أن يكون  
حائزاً على شهادة تمنحها الحكومة المصرية  
في الفرع المراد التخصص فيه فإذا كان المراد  
اعداد بعثة لدراسة من الدراسات التي ليس  
لها شهادات خاصة بمصر فقرر اللجنة  
الوزارية الاستشارية الشروط الواجب  
توفرها في كل حالة . ولهذا اللجنة أن  
تحرر بصفة استثنائية قبول طلاب غير  
حاصلين على شهادات مصرية إذا كانوا  
حاصلين على شهادات أجنبية تعادل على  
الاقل الشهادات المصرية المطلوبة

## الباب الثاني الفصل الاول

٣٩ — تستمر الحكومة في دفع  
الاعانات التي تعطيتها لطلبة المروفين الآن  
بطلبة الاعانة ولو أنها لم تراعى في اختيارهم  
القواعد المقررة في المواد ٤٣ الى ٥٩  
بشرط أن يؤدوا امتحاناتهم السنوية بنجاح  
في مواعيدها . وتقطع الاعانة ممن يرسب  
منهم فيها بسبب غير المرض وبشرط أن  
تؤخذ عليهم التعهدات المنصوص عليها  
في المادة ٩٣

٤٠ — لا تمنح في المستقبل اعانات  
طلبة يدرسون في الخارج .

٤١ — إذا ندب بعض الموظفين أو  
غيرهم لأمرية خاصة أو لصلح إيجات معينة  
فلا تطبق عليه القواعد الخاصة بالبعثات .  
٤٢ — عند اختيار أعضاء البعثات  
يجب أن تتوفر فيهم الشروط المنصوص  
عنها في المواد التالية .

النصر

٤٣ — تنظر اللجنة الوزارية  
الاستشارية عن البعثات الطلية والعملية  
في الوقائع الرسمية والجرائد اليومية وبين  
في الاعلان فروع العلوم المراد التخصص  
فيها وعدد الاعضاء الذين يرسلون لدراسة  
كل فرع منها والشهادة الواجب حيازتها  
للانتماء بالبعثة ويحدد لتقديم الطلبات  
موعد لا يقل عن خمسة عشر يوماً وتقدم



### درجة الابصار

٥٠ — يشترط في عضوية البعثة العلمية طالباً كان أو موظفاً ألا تقل درجة نظره عن  $\frac{7}{10}$  في إحدى العينين و  $\frac{7}{10}$  في العين الأخرى أو  $\frac{7}{10}$  لكل عين وأن يكشف على كل عين على حدتها .

ويجوز له استعمال النظارات التي لا تزيد قوتها على ٦ ديوبتر لكل من العينين وإذا كانت قوة النظارات أكثر من ٦ ديوبتر يكشف على الطالب خبير رمدي وإذا رأى هذا الخبير أن عيني العضو جيدتان صحياً ما عدا الخطأ في انكسار الأشعة وهذا الخطأ هو على الأرجح ثابت وليس من المحتمل أن يؤدي إلى ضعف البصر متى استعملت النظارات على الدوام فيجوز له أن يقرر قبول العضو .

٥١ — إذا لم يحصل عضوية البعثة العلمية على درجة الابصار المنصوص عليها في المادة السابقة وكان نظره لا يقل عن  $\frac{7}{10}$  في إحدى العينين و  $\frac{7}{10}$  في العين الأخرى فيجوز قبوله بصفة استثنائية بشرط أن تقدم الوزارة التي تتبعها البعثة مذكرة ببيان الأسباب الخاصة التي تدعوها لطلب هذا الاستثناء وتوافق عليها اللجنة الوزارية الاستشارية .

٥٢ — يكتب بالنسبة للأعضاء الذين يرسلون لدراسات عملية فيما يتعلق بقوة الابصار بدرجة اللياقة المشترطة في المادة ١١

٤٧ — يجب أن تكون القمادة الحائز لها الطالب من آخر دفعة تخرجت من المدرسة التابع لها الطالب أو من شهادات امتحانات الثلاث السنوات السابقة لهذه الدفعة

درجة نجاح الطالب في الدراسة  
٤٨ — يجب أن يكون الطالب حاصلًا على ٦٥ في المائة من مجموع الدرجات و ٧٥ في المائة من مجموع درجات العلوم الأساسية المرتبطة بالعلم المراد التخصص فيه وتحدد اللجنة الوزارية الاستشارية بالنسبة لكل فرع من فروع التخصص العلوم الأساسية المرتبطة به

### السن

٤٩ — يشترط في طالب البعثة ألا تزيد سنه وقت نجاحه في امتحان دبلوم المدارس العليا ( أو المدارس التي يشترط للقبول فيها حيازة الشهادة الثانوية قسم ثان ) عن خمسة وعشرين سنة ميلادية . فإذا كان المنتخب للبعثة حائزاً لدبلوم من المدارس الخصوصية أو المتوسطة يشترط ألا تكون سنه عند النجاح في الدبلوم أكثر من عشرين سنة ميلادية . وعلى كل حال يشترط ألا تزيد السن عن ٢٨ سنة في أكتوبر التالي لاختياره وهذا فيما عدا أعضاء البعثة العلمية المنصوص عنها في المادة ٣٥ فإن سن عضو البعثة يجب ألا تزيد عن ٤٥ سنة .

لبعة للمرة الثانية أو الثالثة أو للأمورية  
علمية أو لبعة عملية مما نص عليه في المادة  
٢٥ فيكشف عليه طيا للتحقق فقط من  
أنه يتحمل جو البلاد التي يرسل اليها .  
٥٧ — يجب التأكد قبل ارسال  
أعضاء البعثة من أن قوانين البلاد التي  
ترسل اليها ولوائحها لا تستوجب حالة صحية  
مخصوصة غير متوفرة فيه .

سريان القواعد على بعثة البنات

٥٨ — تسري القواعد الخاصة بالياقة  
الطبية ودرجة الابصار على أعضاء البعثة  
من البنات .

٥٩ — البعثات العملية التي يختار  
أعضاؤها من بين الموظفين الحاصلين على  
شهادات ولكن تتقصم التجربة العملية  
ومعرفة طريقة تطبيق العلم على العمل  
لا يراعى بشأنها شروط حيازة نسبة معينة  
من الدرجات في الامتحان الذي تخرجوا  
بعده ولا شرط حيازة الدبلوم في سن  
 معينة ويمكن اختيار أعضاء مثل هذه  
البعثات من الموظفين الذين لا تزيد سنهم  
عن ثلاثين سنة .

وعلى كل وزارة فحص الطلبات التي ترد  
اليها من موظفيها الراغبين في الانضمام الى  
بعثة من البعثات العملية المنصوص عليها في  
الفقرة السابقة وتقدم للجنة الوزارية  
الاستشارية كشفا بجميع أسماء الطالبين معينين  
به رأيها والأسباب التي تؤيد ما تقترحه

من لائحة القومسيون الطبي للحكومة  
المصرية الصادرة في سنة ١٩١٢  
أما بالنسبة للموظفين المثبتين في الخدمة  
الذين يرسلون لدراسة عملية فلا يصاد  
الكشف عليهم طيا لفحص قوة ابصارهم .  
٥٣ — اذا كانت الدراسة التي يراد  
التخصص فيها جامعة بين الدراسة العلمية  
والعملية فانه يجب توفر أشد شروط الياقة  
أى شروط الياقة الواجب توفرها للدراسة  
العلمية .

٥٤ — يجب أن تراعى القواعد التي  
نصت عليها لائحة القومسيون الطبي المصري  
في حالة ما اذا كان عضو البعثة يمتنضى  
مهنته يعد لعمل يستوجب درجة ابصار  
أكبر من الدرجة المنصوص عنها في اللوائح  
السابقة .

### الياقة الطبية

٥٥ — يراعى فيما يتعلق بالياقة  
الطبية من حيث صحة الجسم لاعضاء البعثة  
القواعد المقررة في لائحة القومسيون الطبي  
ويجب التدقيق في حالة ما اذا كانت المهنة  
التي يعد لها عضو البعثة تستلزم قوة عضو  
أو حاسة مخصوصة ويجب على كل حال  
أن تكون حالة عضو البعثة الصحية بدرجة  
تسمح له أن يتحمل بسهولة حالة الجو في  
البلاد المزمع ارساله اليها بحيث لا يكون  
لها تأثير سيء في صحته .

٥٦ — اذا أرسل أحد الموظفين

على أقساط شهرية باعتبار القسط الواحد  
عشرين جنبها وتصرف العشرة الجنيهات  
الباقية في أول السنة الدراسية مقابل  
ما يتفق في شراء كتب وأدوات وغيرها.  
ويستحق المرتب له ابتداء من يوم  
سفره .

٦٣ — تدفع الحكومة المصروفات  
للمدرسية التي تهررها الجامعات وألكليات  
وكذلك رسوم الامتحانات والدبلومات  
وغیرها .

ويدخل في المصروفات المدرسية  
الأجور التي تدفع في نظير دراسات  
خاصة في مدارس أو كليات طمة .

تدفع للطلبة أجور الدروس الخصوصية  
التي تقرر اللجنة الوزارية الاستشارية  
وجوب إعطائها إياهم .

٦٤ — تدفع لعضو البعثة مصاريف  
الرحلات العلمية التي تقرر الجامعة المنتسب  
إليها عملها تحت إشرافها بشرط أن يوافق  
مدير البعثة مقعماً عليها والا تتجاوز  
المصاريف التي تدفع لعضو مبلغ خمسين  
قرشاً يومياً غير مصاريف الانتقال .

٦٥ — تدفع الحكومة لأعضاء  
بعثة الحرية جميع المصاريف المدرسية التي  
تهررها الجامعات ورسوم الامتحان مهما  
بلغت قيمتها وتدفع كذلك ثمن الأكل  
والملابس سواء أكانت عسكرية أم غير

تقرر اللجنة ما تراه في كل حالة .  
حضور أعضاء البعثة أمام اللجنة  
الوزارية الاستشارية

٦٥ — يجب حضور الأعضاء  
المرشحين للبعثة أمام اللجنة الوزارية  
الاستشارية بعد نجاحهم في الكشف الطبي  
قبل أن تقرر قبولهم في البعثة .

### الفصل الثاني

أعضاء البعثة من غير الموظفين  
٦٦ — تعطى الحكومة أعضاء البعثة  
تذاكر سفرهم بالدرجة الثانية بالسكك  
الحديدية وبالسفن ومصاريف نقل العفش  
بين القطر المصري والمحال التي يتلقون بها  
الدراسة والرسوم التي تدفع لاستخراج  
جواز السفر وعشرة جنيهات نظير ما  
يستدعيه السفر إلى أوروبا من النفقة  
وكذلك يكون لهم مثل هذه الحقوق عند  
عودتهم .

أما إذا كان السفر إلى أمريكا فيعطى  
لهم مبلغ خمسة عشر جنبها بدلاً من عشرة.  
وتصرف للعضو مصاريف الانتقال  
وقل العفش التي يتفقها في سبيل تعليمه  
داخل حدود الدولة التي يتلقى العلم بها  
وذلك بعد موافقة مدير البعثة عليها .

٦٧ — يدفع لكل طالب (ماعد  
الطلبة الداخلية) مرتب قدره ٢٥٠  
جنيهاً مصرياً في السنة وتصرف للرتبات

في المولد ٦١ و ٦٢ و ٦٤ ما عدا ما يتعلق بالسفر بالسكك الحديدية المصرية والسفن فان للموظف حق السفر في الدرجة الاولى في السكك الحديدية المصرية وفي السفن اذا كان راتبه يسمح له بذلك طبقاً للقواعد المالية المعمول بها .

وتسرى عليهم أيضاً القاعدة المنصوص عليها في المادة ٦٢ فيما يخص بالكتب والأدوات .

٧٠ — تقوم الحكومة بدفع ضريبة الارباد التي تهررها الحكومات الأجنبية على أعضاء البعثة من الموظفين مهما بلغت قيمتها .

#### أحكام عامة

٧١ — يكون سفر أعضاء البعثات سواء أكانوا موظفين أم غير موظفين بالسكك الحديدية خارج القطر بالدرجة الثانية أما في البلاد التي ليس فيها إلا الدرجة الأولى والثالثة فيكون سفرهم جميعاً في الدرجة الثالثة .

٧٢ — يمنع أعضاء البعثة الذين يرسلون إلى جامعات يضطرون فيها للاشتراك في روابط اجتماعية مكافأة خصوصية لا تزيد عن سبعة جنيهات في الشهر ويجوز قطع هذه المكافأة في شهر يولية وأغسطس وسبتمبر .

وتقرر اللجنة الوزارية الاستشارية الجامعات التي يصرف لأعضاء البعثة فيها

عسكرية وذلك بحسب ما تراه اللجنة الوزارية الاستشارية لازماً بعد وقفها على رغبات الجامعات في ذلك .

ويدفع لكل عضو من أعضاء البعثة مبلغ شهري تهرره اللجنة الوزارية الاستشارية لمصاريفه الشخصية بشرط ألا يزيد عن خمسة جنيهات .

وأما في زمن العطلة الدراسية فتدفع لأعضاء البعثة المبالغ الكافية بحسب ما تهرره اللجنة الوزارية الاستشارية .

#### أعضاء البعثة من الموظفين

٦٦ — تصرف لأعضاء البعثة الموظفين مرتباتهم بحيث لا تقل عن عشرين جنيهاً في الشهر فإذا هـص المرتب عن ذلك فيمنح اليهم الفرق على سبيل المكافأة .

٦٧ — يستمر خصم ٠.٥٪ من مرتبات أعضاء البعثة الموظفين الدائمين ويساملون فيما يخص معالوم مرتباتهم وترقيتهم كالموظفين المستمرين في الخدمة بالقطر المصري .

٦٨ — يجب أن يحفظ للموظفين الذين يرسلون في البعثات وظائفهم بميزانيات المصالح التابعين لها بصفة تذكاري ويصح أن يشغل هذه الوظائف مستخدمون مؤقتون ويجب على المصالح أن تتخذ دائماً التدابير اللازمة حتى تكون وظائفهم مؤلاً للموظفين خالية عند عودتهم من البعثة .

٦٩ — تسرى على أعضاء البعثة الموظفين جميع القواعد المنصوص عليها

عضو البعثة في منزل التريض والتفاحة اذا كانت حالته تستلزم وجوده فيها ويخصم من مرتبه مقدار ما يتوفر عليه من المصارف بسبب وجوده بمنزل التريض بحيث لا يقل ما يصرف اليه عن خمسة جنيهات في الشهر .

(٣) اذا قرر الطبيب اعادة عضو البعثة فتتخذ جميع الاحتياطات التي تضمن راحته أثناء عودته .

وقد أحد أعضاء البعثة

٧٧ — تعاد جثة من توفي في الخارج من أعضاء البعثة الى البلاد المصرية على نفقة الحكومة .

### الفصل الثالث

تفقات الطالبات

٧٨ — تدفع للطالبة النفقة الآتية :

(١) مبلغ ثلاثين جنيها لسراء اللوازم والملابس الضرورية عند سفرها .

(٢) مبلغ عشرة جنيهات للمصروفات أثناء الطريق .

(٣) تقوم الوزارة بتفقات الطالبات بالقسم الداخلي مدة شهور العمل بأماكنها ولا يعنجن مرتبا شهريا بل يلحقن بالقسم الداخلي .

(٤) الرسوم الدراسية ورسوم الامتحانات والدروس الخصوصية . عند الضرورة والكتب والادوات .

(٥) تفقات فستحتن وثفقات من

هذه المكافأة الخصوصية ومقدارها .

٧٣ — يكون صرف المبالغ المستحقة لأعضاء البعثة في أمريكا بواقع خمسة دولارات أمريكية عن الجنيه المصري .

٧٤ — الأجر اليومية أو الأسبوعية التي تدفعها بعض الورش لأعضاء البعثة الذين يتمرنون فيها تكون من حق الحكومة .

٧٥ — المكافآت للمالية التي تمنحها بعض الجامعات لأعضاء البعثة المتنازين بكفاءتهم في الدراسة تكون من حق هؤلاء الأعضاء .

واذا ردت هذه الجامعات قيمة الرسوم الدراسية أو رسوم الامتحان عن بعض أعضاء البعثة بصفة مكافأة فلي مدير البعثة أن يصرف لهم الرسوم التي ردت

مرض أعضاء البعثة

٧٦ — اذا مرض أحد أعضاء البعثة فلي أن يحظر مدير البعثة بمرضه وعند ذلك يتبع بشاته ما يأتي :

(١) اذا رأى مدير البعثة أن حالة الطالب مما يستوجب النظر فيكلف طبيين بفحصه لقرر ما اذا كانت حالته تستلزم اعادته للقطر المصري لأنها ليست مما يحتمل الشفاء او لأنه لا يكون يد شفاؤه صالحا للاستمرار في المهمة التي كلف اليها .

(٢) تدفع الحكومة مصاريف

### الفصل الرابع

٨٠ — يسمح للعاملين على درجة أستاذ في العلوم أو في الآداب بالسفر الى الخارج اذا شاءوا لتقديم المؤلفات وتغطية الامتحانات اللازمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم أو في الآداب وتمنحهم الوزارة التابعين لها بناء على توصية اللجنة الوزارية الاستشارية الاجازة اللازمة بصفة استثنائية لهذا الغرض فاذا حصلوا على هذه الدرجة تعطيتهم الحكومة مصاريف السفر ذهابا وايابا للمسموح بها لأعضاء البعثة .

٨١ — اذا سافر الموظف في البعثة وهو تحت الاختبار فتقطع البعثة مدة الاختبار ولا يثبت في وظيفته الا عند رجوعه الى القطر المصري وبعد أن يتم مدة التجربة القانونية ويحق له بعد تتيته أن يطلب احساب مدة البعثة له في المعاش ويحجب لطلبه اذا قدمه في ظرف ستة شهور من تاريخ تتيته ودفع لخزانة الحكومة قيمة ما يستقطع المعاش على مرتبه ويدفع هذا المبلغ مقسلا على مدة مساوية لمدة البعثة بشرط ألا تتجاوز حلة ما يستقطع منه ١٠٪ من راتبه .

٨٢ — يستمر العمل بما تخفى به قواعد تعديل الدرجات المعمول بها الآن من جهة معاملة أعضاء بعثة التدريس من حيث منحهم درجة خاصة بعد عودتهم اذا عينوا للتدريس في المدارس الثانوية أو العالية .

ترافقهن أثناء هذه الفصح مدة العمل الدراسي وتشمل تلك النفقات أجر الركاب وأمان المأكولات ورسوم دخول المناحف وما شاكل ذلك مع مراعاة الاقتصاد الواجب في ذلك .

(٦) نفقات المعيشة في المنزل التي تحميه الطالبات ما في الارياض أو الجلهات الساحلية مدة السماح مضافا اليها نفقات النسيل والتدققة وكذلك نفقات السفر في الذهاب والاياب وأجر الركاب ومصروفات التفتح وذلك عنهن وعن السيدة التي ترافقهن في السفر والاقامة مع مراعاة الاقتصاد الواجب في ذلك .

(٧) مرتب لمصروف الجيب مقداره نصف جنيه في الشهر .

(٨) مرتب للعلايس لا تتجاوز ٤٥ جنيها في السنة يصرف على ثلاثة أقساط وتصرف السيدة التي تلاحظهن على وجوب صرف هذا المبلغ في أوجه اللائحة .

(٩) جميع المبالغ اللازمة للعلاج والدواء .

٧٩ — ترافق طالبات البعثة أثناء سفرهن للخارج وعند عودتهن لمصر سيدة للملاحظتهن كلما أمكن ذلك .

يكون سفر هذه السيدة مهن في الدرجة الثانية ويصرف لها مبلغ عشرة جنيهات نظير مصروفاتها أثناء الطريق .

### الباب الثالث

٨٦ — يتحدد عضو البعثة بأن يتم دراسته في المدة المقررة لها ويقرر بأنه يصل أن اللجنة الوزارية الاستشارية لا تتسامح في امتداد مدة البعثة الا لسنة واحدة بسبب رسوبه في الامتحانات بغير المرض اذا ظهر لها أن سيره في الدراسة يستدعي ذلك .

ولا تحسب هذه السنة لعضو البعثة ان كان موظفا في علاوته وترقيته .  
ولا تحسب له في الماش ان كان طالبا وثبت بعد استخدامه .

٨٧ — يتحدد عضو البعثة بردي جميع ما تصرفه الحكومة عليه بصفته عضوا في البعثة اذا تركها من تلقاء نفسه أو فصل لاسباب تأديبية .

٨٨ — يتحدد عضو البعثة كتابة قبل سفره بالخدمة في الوزارة التابعة لها البعثة أو في أى وظيفة أخرى في الحكومة تعرض عليه بالاتفاق مع تلك الوزارة لمدة سبع سنوات .

وتكون مدة التمهيد بالخدمة عشرين سنة بالنسبة لأعضاء بعثة وزارة الحربية .

٨٩ — يقرر عضو البعثة ان كان موظفا بأن ليس له الحق في أن يطلب ترقية استثنائية بسبب ما حصل عليه من الشهادات .

٩٠ — يتضمن التمهيد الذي يرشده على عضو البعثة بأنه اطلع على جميع القواعد الخاصة بالبعثات وعلى الأخس القواعد

٨٣ — أعضاء بعثة وزارة الحربية الخاصة بلشاة والفرسان الذين يختارون طبقا للقاعدة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ يرقون لرتبة الملازم الثاني عند عودتهم وتحفظ لهم أقدميتهم بين زملائهم في الفرقة التي أخذوا منها للبعثة .

٨٤ — أعضاء بعثة الحربية الخاصة بمهندسي أركان حرب والمدفعية وقسم الأشغال العسكرية الذين يختارون طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ يرقون عند عودتهم لرتبة الملازم الأول .

٨٥ — اذا أرادت الحكومة أن تلحق طالب البعثة بوظائفها فيكون له الحق في راتب مساو للراتب الذي كان يحصل عليه بمصر لو أنه عين في خدمة الحكومة من يوم سفره للبعثة .

وإذا أمضى مدة الاختبار وثبته الحكومة في وظيفته فله أن يطلب احتساب مدة وجوده بالبعثة في الماش وبموجب اجابته الى طلبه اذا قدمه في ظرف ستة شهور من تاريخ تثبته وبشرط أن يدفع لخزاة الحكومة قيمة ما يستقطع للماش على المرتب الذي كان يسطاه لو كان عين في وظيفة بالفطر للمصري بدلا من الماش بالبعثة ويدفع المستحق عليه من أصل ذلك مقسطا على مدة مساوية لمدة البعثة وبشرط ألا يتجاوز حصة ما يستقطع منه ١٠ ٪ من راتبه .

الواردة بهذا القرار .

٩١ — اذا كان عضو البتة قاصرا فيؤخذ اقرار من والده أو ولي أمره بأنه أذن الطالب باعطاء التعهد المذكور وبأنه مسئول شخصيا عن نفاذه .

واذا كان العضو بالغاً سن الرشدين تعهد والده أو ولي أمره بأنه مسئول معه بالتضامن عن نفاذ ما تعهد به الطالب .

٩٢ — تؤخذ على طالبات البتة وأولياء أمورهن تعهدات مماثلة للتعهدات التي تؤخذ على الطلبة وأولياء أمورهم غير أن مدة الخدمة التي تعهد بها الطالبة تكون ثلاث سنوات .

٩٣ — يؤخذ على طلاب الاعانة تعهد بخدمة الحكومة مدة سبع سنوات

اذا كانوا يستولون على اعانة كاملة واربع سنوات اذا كانوا يستولون على نصف اعانة وذلك اذا طلبتهم الحكومة لخدمتها في ظرف ستة شهور من تاريخ عودتهم .

٩٤ — لا يكون الطالب ملزماً بخدمة الحكومة الا اذا طلبته للخدمة في ظرف ستة شهور من تاريخ عودته للقطر عقب انتهاء الدراسة التي كان مكلفاً اياها وبشرط أن يخطر الوزارة بهذه العودة .

٩٥ — على عضو البتة أن يفادر البلاد الأجنبية في ظرف شهر من تاريخ انتهاء المهلة التي كلف اياها وعليه أن يقدم نفسه لوزارته على أثر تلك العودة .

٩٦ — تلغى جميع القرارات والاحكام الخاصة بالبعثات التي صدرت قبل هذه اللائحة .

## بمريات

راجع أيضاً : مجالس قروية . مجالس محلية

٥ يناير سنة ١٨٩٠ أمر عال

بتشكيل قوميون بلدي بمدينة الاسكندرية

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين — وبناء على موافقة الدول على المادة ٣١ والقرارات الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المادة ٤٠



(ثالثا) مدير عموم الكمارك أو من ينوب عنه — (رابعا) رئيس النيابة بمحكمة اسكندرية الاهلية أو وكيله (خامسا) المحكم المين بالاسكندرية في اعلى وظيفة تابعة لإدارة مصلحة الصحة (سادسا) المهندس المين بالاسكندرية في أعلى وظيفة تابعة للاشغال العمومية

## الانتخابات

٤ — لا يجوز لاحد أن ينتخب (بفتح الخاء) الا اذا كان متخبا (بكسر الخاء) — حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بالسن خمس وعشرين سنة على الاقل ومقيم في مدينة الاسكندرية أو ضواحيها محل مقيد بدفاتر الدائرة البلدية (١) بأجرة قيمتها ٧٥ جنيتها سنويا فاكثر ولم يكن في حالة من الاحوال من عدم الاهلية المينة بللادة الآتية

٥ — لا يسوغ للاشخاص الآتي يانهم أن يكونوا متخين (بالكسر) (اولا) المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو المحكوم عليهم بالسجن في جهة معينة والمحكوم عليهم أيضا بارتكاب السرقة أو التصب أو الخيانة أو انتهاك حرمة الآداب (ثانيا) الطرودون من وظائفهم الميرية سواء كان بمقتضى احكام قضائية أو بمقتضى احكام مجالس التأديب لتقصيرهم في اداء

امرتابا هو آت:

## الباب الاول

في تشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية

١ — يشكل بمدينة الاسكندرية قومسيون بلدى تقرر نظامه واختصاصاته في أمرنا هذا

٢ — يؤلف القومسيون البلدى من ثمانية وعشرين عضوا على الوجه الآتى: عدد

٦ أعضاء لهم الحق في العضوية  
٨ أعضاء تمثيهم الحكومة  
٦ أعضاء ينتخبون (بفتح الخاء) بمعرفة دائرة الانتخاب للمشكلة بمقتضى مواد ١١ الى ١١ من أمرنا هذا  
٣ أعضاء ينتخبون (بفتح الخاء) بمعرفة تجار الصادرات  
٣ أعضاء ينتخبون (بفتح الخاء) بمعرفة تجار الواردات  
٢ أعضاء ينتخبون (بفتح الخاء) بمعرفة أرباب المغارات الكائنة بمدينة اسكندرية وضواحيها ولا يقبل في القومسيون البلدى اكثر من ثلاثة أعضاء متخين (بفتح الخاء) من جنسية واحدة من الاهالي أو الاجانب  
٣ — الستة أعضاء الذين لهم الحق في العضوية (م) (اولا) محافظ الاسكندرية أو من ينوب عنه — (ثانيا) النائب العمومي لبلدية محكمة الاستئناف المختلطة أو وكيله

الدول والقناصل ولا من موظفي ومستغني  
الفصلات أية كانت وظيفته ان يكون  
منتخبا (بالنكر) أو عضوا في القومسيون  
البلدى .

١٠ — اذا خلا محل أحد الاعضاء  
المنتخبين فلا يصير الشروع في اجراء  
انتخابات جديدة الا اذا تناقص عدد  
الاعضاء المذكورين اكثر من الربع  
١١ — وظيفة العضو في القومسيون  
البلدى تكون بدون مقابل ولا يجوز لاحد  
من أعضائه أن يأخذ مباشرة أو بواسطة  
مقاولات أو يجرى توريدات تخمس بأعماله  
القومسيون البلدى وإن حصل ذلك منه  
يقال من وظيفته

١٢ — محافظ مدينة الاسكندرية أو  
للموظف الذى ينوب عنه هو الرئيس  
للقومسيون البلدى أما وكيل القومسيون  
فيصير انتخابه في أول جلسة تعقد بمعرفة  
جميع الاعضاء بالقرعة السرية باغلبية الآراء  
المطلقة واذا لم يزل احدا الاعضاء في الاقتراع  
الاول الاغلبية المطلقة فيصير في اقتراع ثان  
واذا كان في المرة الثانية تحصل النتيجة عنها  
فيقتصر في المرة الثالثة على الاقتراع بين  
العضوين الذين نالا في الاقتراع الثانى  
اكثر الآراء واذا تساوت الآراء في المرة  
الثالثة فيكون انتخاب الوكيل بالقرعة

١٣ — يعتبر القومسيون البلدى بمدينة  
الاسكندرية كشخص مدنى من رعايا

واجبات ووظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى  
أو لقبولهم الرشوة — ( ثالثا ) المحكوم  
عليهم بالافلاس والمهجور عليهم

٦ — الثمانية اعضاء المينون بمعرفة  
الحكومة لا يجوز انتخابهم الا من ضمن  
المنتخبين ( بكرة الخاء )

٧ — الانتخابات يصير اجراؤها بالقرعة  
حسب القوائم المخصوصة المحررة عن ذلك  
أغلبية مطلقة واذا اقتضى الحال لاجراء اقتراع  
ثان فلا انتخاب يصير اجراؤه باغلبية الآراء  
وباغلبية الآراء أغلبية نسبية — أما اعضاء  
الانواع المخصوصة وم تجار الواردات  
والصادرات وأصحاب المقارن فيقررون فيما  
بينهم قاعدة للانتخاب يصير التصديق عليها من  
ناظر الداخلية وفي حالة عدم اجراء ذلك  
فالحكومة أن تجري مباشرة تعيين مندوب  
للانواع المذكورة

٨ — مدة توظف اعضاء القومسيون  
البلدى تكون اربع سنوات وفي كل سنتين  
يصير تغيير نصف اعضاء ما عدا الاعضاء  
الذين لهم الحق في العضوية ويمد مدتي مدة  
السنتين الاولى فالاعضاء المنفصلون يكون  
تعيينهم بالقرعة ومد ذلك يكون التغيير  
بالدور والتسلسل عند انتهاء مأمورية  
الاعضاء الآخرين باقتضاء مدة الاربع  
سنوات ويجوز تكرار انتخاب أو تعيين  
جميع الاعضاء المنفصلين

٩ — لا يجوز لاحد من هيئة وكلاء

والاستاتيات والمكاتب وغير ذلك من جميع المحلات البلدية الخيرية . سادسا - ما يتعلق بصحة المدينة العمومية عدا الامور المتعلقة باختصاصات مجلس الصحة البحرية والكورتيئات . سابعا - ما يتعلق بجميع الامور الاخرى للمقتضى تداول القومسيون البلدى فيها سواء كان اتباعا للقوانين واللوائح أو بناء على طلب الحكومة . ثامنا - كل مشروع يخص بناء مستجد وترميمات جسيمة أو بهدم وعلى العموم ما يتعلق بكافة الاعمال التي تكون مباشرتها بمعرفة الافراد ينبغي عرضه ابتداء على القومسيون البلدى من اجل النظر في الشروط الصحية والامن العمومي والرخصة للمقتضى الحصول عليها .

### الباب الثالث

احكام متنوعة تتعلق باداء اختصاصات القومسيون البلدى  
١٦ - على القومسيون البلدى أن يحضر لائحة اجراءاته الداخلية في خلال الثلاثة أشهر التالية لنشر أمرنا هذا ويرضاها على ناظر الداخلية للتصديق عليها منه (٣)

١٧ - يجتمع القومسيون البلدى عادة مرة في كل شهر بالاكل وبحالة غير اعتيادية عند ما يقرأ لرئيسه لزوم

### الحكومة المحلية (١)

١٤ - (٢) دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها هي محدودة في الرسم المعمول بمعرفة ناظر الداخلية المرقى بامرنا هذا .

### الباب الثاني

في اختصاصات القومسيون البلدى

١٥ - من اختصاص القومسيون أن يصدر ويتخذ كافة القرارات المتعلقة بالمسائل والمصالح الآتية يانها . أولا - ما يتعلق بمزاينة المدينة . ثانيا - ما يتعلق بتقرير وتحصيل الموائد البلدية وادارة الإيرادات البلدية من أى نوع كانت . ثالثا - ما يتعلق بفتح أو قفل أو حفظ وصيانة الشوارع واليادين والقطار والمتنزهات والجنائز العمومية وتحديد تعريفة اجر العربات العمومية والدواب للمدة للركوب أو لحمل الاثقال أو تجر العربات ومشروعات الطرق والتنظيم وبوجه عمومي ما يتعلق بجميع المصالح العمومية بالمدينة مثل المياه والنور والتبليط والنظافة والسوق والاسواق والمدافن والسكانات والبالوعات والنيارات وسائر المحلات والحمامات العمومية وبجميع ما يؤول منه تعيين روق المدينة أو رفايتها . رابعا - ما يتعلق بمصلحة الطلبيات وكافة الاجراءات المتعلقة بالحرايق خامسا - مساعدة الفقراء والتكيا

(١) راجع ذكره ٢٦ مارس ١٩٠٠ في : محكم مختلطة

(٢) راجع ذكره ١٦ مايو ١٩٠١ فيما يخص محدود المدينة

(٣) راجع قرار ١٢ يونية ١٩٠٥ للنشور في مجموعة القرارات والنشورات سنة ١٩٠٤

رابعا عقد المشتريات واجراء المزايدات المتعلقة بالاعمال البلدية بمراعاة ما هو مقرر بالقوانين واللوائح خلسا — التوقيع على عقود المبيعات والمشتريات والمساواة بالكيفية والشروط المنوّه عنها آنفاً متى كانت هذه العقود تصرّح له بها بصفة قانونية . سادساً — عرض اللزانية التي تقرر بمجلس القومسيون الى نظارة الداخلية والامر بصرف المصروفات واحتسابها من المبالغ المأذون له بها . سابعاً — اللزانية عن البلدية أمام المحاكم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه . ثامناً — عقد سلف بصرح من الحكومة

٢٢ — الرئيس هو النائب الوحيد عن الادارة البلدية وله أن يعين ويرفع جميع موظفيها حسب القواعد التي تقرر في اللائحة الداخلية — جميع المأمورين والمستخدمين المعيينين بالمصالح البلدية من أى درجة كانت أو من أى طبقة يكونون متبعين لرئيس القومسيون البلدي مباشرة — كافة مأموري ومستخدمي البلدية لا يكون لهم حق في معاش أو مكافأة من أى نوع كان من طرف الحكومة .

٢٣ — كل مخالفة أو تهجير يقع في تنفيذ القرارات الصادرة من الرئيس بمقتضى مداولات القومسيون البلدي ومصدقاً عليها من ناظر الداخلية يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة للمخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات الاهلي وقانون العقوبات المختلط .

ذلك أو بناء على طلب محرر من ثمانية من الاعضاء وفي حالة انقضاء القومسيون بصفة غير اعتيادية لا يجوز له التداول الا في الامور التي طلب انقضاها لاجلها

١٨ — لناظر الداخلية ان يعين في اجتماعات القومسيون البلدي نائباً عنه يكون له رأى استشاري

١٩ — يرض القومسيون البلدي في معاد ثلاثة ايام مداولاته على ناظر الداخلية للتصديق منه عليها ولا يجوز تنفيذها الا اذا صار التصديق منه عليها أو اذا كان في بحر الثمانية ايام التي تعفى من تاريخ عرضها على لم يصدر منه أمر بايقاف تنفيذها وكل مداولة صار ايقاف تنفيذها ولم يجز الناظرها في خلال الثلاثين يوماً التي تعفى من تاريخ عرضها على ناظر الداخلية تكون نافذة للمفعول

٢٠ — قوة تنفيذ اللوائح المتعلقة بالقومسيون البلدي لا تسرى على الامور المتعلقة بالحقوق الشخصية التي يسوغ دائماً لاربابها رفعها للمحاكم

٢١ — رئيس القومسيون البلدي هو النائب عنه في جميع الامور المتعلقة به وعلى ذلك هو مكلف بما يأتي تحت مراقبة القومسيون وملاحظة ناظر الداخلية . أولاً — ملاحظة الصوامح البلدية عمومية كانت أو خصوصية . ثانياً — اتخاذ كافة الاجراءات المؤدية لحفظ الحقوق البلدية . ثالثاً — ادارة الايرادات وملاحظة المحلات والمصالح المحولة على البلدية —

٢٤ — لا يجوز للامة المحضوري  
جلسات القومسيون

٢٥ — المسائل التي تعرض على  
القومسيون البلدي للمداوله فيها يصير درجها  
بالجدول (المينة فيه المسائل المفتضى عرضها  
على القومسيون ) بمعرفة الرئيس ولا يجوز  
لقومسيون أن ينظر في مسائل خارجه عن  
هذا الجدول وفي حال حصول المخالفة لهذا  
النص يجب على الرئيس أن يفض الجلسة

٢٦ — لا يجوز للقومسيون البلدي  
أن يتداول في أمر الا اذا كان خمسة عشر  
عضوا من أعضائه بالاقل حاضرين في  
الجلسة ومشاركين في ابداء الآراء وعند  
عائكون عدد أعضاء القومسيون المجتمعين  
غير كاف بحيث لا يجوز المداوله فعلى  
الرئيس أن يصرع باعادة طلب التثامه  
تجلسه ثانية بشرط أن لا يصح انعقادها  
ألا بعد مضي ثمان وأربعين ساعة —

ومداولات هذه الجلسة الثانية تعتبر صحيحة  
مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين فيها  
٢٧ — مداولات القومسيون البلدي  
تقرر بأغليه آراء الاعضاء الحاضرين  
واذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح  
ولا يجوز لعضو حاضر أن يبدى رأيا  
بالتبابة عن عضو غائب

٢٨ — لا يجوز لأعضاء القومسيون  
أن يشتركوا بمداولات تتعلق بمسائل لهم  
فيها صالح سواء كان عن انفسهم شخصياً  
أو بصفة وكلاء

٢٩ — من تأخر من أعضاء القومسيون  
بدون عذر مقبول عن المحضوري عند طلبه  
في ثلاث جلسات متوالية فلرئيس أن يعلن  
عنه بصفة كونه مستغيباً ولرئيس أن يقبل  
كل عضو لم تتوفر فيه الشروط المنوّه  
عنها في المادة الرابعة أو يوجد في احدى  
الحالات المنصوص عليها في المواد ١١ و ٩ و ١٠  
والعضو المنفصل أن يرفع أمره لناظر  
الداخلية .

٣٠ — يجوز للقومسيون البلدي  
أن يقرر للمشروعات والرسومات  
واللقايات المتعلقة بأعمال جديدة أو يحفظ  
وصيانة المدينة التي مجموع قيمتها لا يتجاوز  
مبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري وتعتبر قراراته  
صحيحة بشرط مراعاة أحكام المادة التاسعة  
عشرة فإذا تجاوزت المصاريف هذا الحد  
لا يجوز اجراء الاعمال الا من بعد تصديق  
ناظر الاشغال العمومية .

٣١ — للقومسيون البلدي أن يتداول  
في الميزانية والاياردات والمصروفات  
الاعتيادية والغير الاعتيادية وعلى العموم  
في جميع المسائل التي تتعلق ببلدية المدينة ولا  
يجوز له بأي صفة كانت احداث رسوم  
جديدة ولا تعديل الرسوم المقررة بل له  
أن يعرض عايراه فيما يتعلق بالامور الآتي  
ياتها أولاً — تحرير عوائد اضافية على  
الرسوم المقررة. ثانياً — احداث رسوم  
جديدة . ثالثاً فتح سلف لا يتجاوز مجموعها  
مطلقاً مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري (١)

بالحكومة دون سواها ولا يجوز مطلقاً في أى حالة من الاحوال للقومسيون البلدى التدخل فى الاجراءات التى تتخذها ادارة الضبط والربط مهما كانت تلك الاجراءات ٣٣ — لا يجوز للقومسيون البلدى أن يتداول فى القوانين أو الاوامر المالية أو اللوائح والاجراءات المقررة بالقوانين أو الاوامر المالية واللوائح وكذلك الاجراءات الصادرة بشأنها قرارات وزارية يجب تنفيذها بتامها كما هي

٣٤ — لا يجوز للقومسيون البلدى أن يقبل هبة أو عطية أية كانت بمقابل أو بدون مقابل الا بتصريح من ناظر الداخلية .

٣٥ — كل مداولة فى أمر خارج عن اختصاصات القومسيون تكون لاغية حتماً وكذلك كافة مداولات القومسيون الخارجة عن اجتماعه القانونى تكون لاغية بطبيعتها .

٣٦ — لناظر الداخلية أن يوقف القومسيون ويجوز قضاة بمقتضى أمر عاليه يصدر بناء على تقرير يرفع من مجلس النظار وفى حالة إيقاف القومسيون للحكومة تقوم مقامه حتماً وتدير أعمال الادارة البلدية أما مباشرة أو بواسطة قومسيون مخصوصين تعيينهم أعضاءه — وتجوز الحكومة انتخابات جديدة فى ظرف ستة شهور .

مع ايضاح الابواب للرغوب صرف هذه الإيرادات الغير الاعتيادية فيها — وللمجلس النظار دون غيره أن يقرر ما يراه فيما يرض عليه من هذا القليل — فاذا وافق المجلس يكون الطلب المروض عنه نافذ للمنفول ولكنه اذا كان مخالفاً لنص المعاهدات الصريح فلا يصير نافذاً الا بعد اقرار الدول عليه — ومع ذلك فلا حاجة لهذا الاقرار فيما يختص بالرسوم على المواد الآتية وغيرها التى تسكون محضمة للبلدية فقط ويكون لها صفة بلدية محضة وهى الطرق ( التنظيم ) والبالوعات والموازين العمومية والاسواق والمحازن العمومية وتشجيع الجنازات واعطاء أراضي للدفن فى الجبانات واشغال الطرق العام والريبات العمومية والمخصوصية وعوائد الوقوف والكسب والرش والفنادق (اللوكاندات) والنوادى (الكلوبات) والبيوت المفروشة للمدة للتأجير والتهادى والمحارات وقهاوى الملاهى والمراقص (البالات) والملاهى والتياترات والالامب والمهرجانات العمومية وأسواق الموالد وبيوت للمؤسسات وعربات الاومنيبوس والترامواى وعربات النقل والكلاب والبواب للمدة لحل الاحمال أو للركوب أو لجر العربات (١)

٣٧ — ادارة الضبط والربط منوطة

## الباب الرابع

في ميزانية القومسيون وحساباته

٣٧ — على القومسيون البلدى أن يقرر قبل حلول اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة مشروع ميزانية ايرادات ومصروفات السنة التالية وتكون شاملة لفصول وبنود — ومشروع الميزانية المذكورة لا يكون نهائياً ومعمولا به الا بعد التصديق عليه من ناظر الداخلية ويصدر رسمياً بقرار من رئيس القومسيون البلدى مذكوراً به أنه مصدق على مشروع الميزانية المذكورة من الناظر للموا اليه

٣٨ — اذا كان لاية ٣١ ديسمبر لم يصير التصديق من ناظر الداخلية على مشروع الميزانية المقدم اليه فيستمر السير في السنة التالية على مقتضى ميزانية السنة التي انقضت الى التصديق على ميزانية جديدة — ٣٩ — ميزانية البلدية يصير تقريرها عن مدة اثني عشر شهراً تبدي في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة أو في أى وقتين آخرين تعينهما نظارة المالية في الايرادات

٤٠ — ايرادات الميزانية هي الآتية (١)

أولاً — صافي ما يحصل باعتبار نصف من واحد من الألف على قيمة الصادرات. ثانياً — صافي ما يحصل باعتبار نصف من واحد من الألف على قيمة الواردات ( وهذه الايرادات صار تقريرها لمدة خمس سنوات لاغير تبدي من تاريخ نشر أمرنا هذا ) (١) ثالثاً — صافي ما يحصل من أرباب الاملاك بواقع واحد في المائة بالأكثر من قيمة ايجارات أملاكهم المبنية . رابعاً — صافي ما يحصل من مستأجرى الاملاك المبنية بواقع اثنين في المائة بالأكثر من قيمة ايجارات ( ولحكومتنا باتحادها مع قومسيون البلدية تحديد الوقت الذى يتبدى فيه تحصيل هذين الرسين وتعين مقدارها بموجب الحدود المقررة قبل ) . خامساً — صافي ما يحصل من الرسوم على العربات والدواب المئنة لحل الاحمال . سادساً — المنحصل من جثائن الزهدة . سابعاً — المنحصل من عوائد الطرق . ثامناً — صافي ما يحصل بواقع خمسين في المائة من صافي ايرادات دخولة اسكندرية البالغ قدره بضمانه الحكومة ٣١٧٨٠ جنيه مصرى (٢)

( تاساً ) — الايرادات الاخرى التي

(١) راجع ذكره في ١٣ يناير ١٨٩٦ للنشور بعد

(٢) حذفت الدخولة بذكره في ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ للنشور بعد

تقرر بالوجه القانوني (١)

٤١ — ميزانية المصروفات المكلفة بها البلدية هي الآتية — الرش والكفس والمياه والغاز والتنظيم والاشغال العمومية والطلمبية ومرتبات الاستباليات وجناين التزهة والتبليط وصيانة المدينة وتحسين هيئتها ورواقها ومصاريف الادارة وغير ذلك .

٤٢ — المصاريف الاعتيادية المذكورة للمادة السابقة وقمة ما يحتمل صدور أحكام قضائية به على المجلس البلدى هي الزامية

أما كافة المصاريف الأخرى فهي اختيارية — اذا لم يقرر القومسيون البلدى للمصروفات الازامية أو لم يقرر الا مبالغ غير كافية لحسن سير الاشغال فالمبالغ الازامة تدرج في الميزانية مباشرة بمقتضى قرار ناظر الداخلية — جميع الأعمال والمصروفات الغير المنظورة لا يجوز اجراؤها الا بتصريح خصوصى من ناظر الداخلية وفي حالة لزوم اجراء أعمال غير منظورة ومستحجة ولم يتخذ القومسيون البلدى الاجراءات المتقتضية لنجازها فلناظر الداخلية أن يأمر بمباشرتها بمقتضى قرار يصدر منه وأن يدرج مصروفها في الميزانية

٤٣ — في بحر الشهر الاول من كل سنة

يقدم حساب السنة الماضية بعد قتله مع كافة البيانات والايضاحات اللازمة الى القومسيون البلدى ليتمسك له النظر في أعمال رئيسه الادارية ومن بعد فحص الحسابات بمعرفة القومسيون يصير تقديمها الى ادارة عموم حسابات الحكومة لمراجعتها والحسابات الادارية تعلن بواسطة نشرها في الجريدة الرسمية من بعد التصديق عليها من ناظر الداخلية .

٤٤ — تقرر حسابات الادارة البلدية تطبيقا للتعليمات والاوراق الصادرة من ادارة عموم حسابات الحكومة ويجوز في كل وقت من الاوقات اجراء التفتيش والمراجعة على مصالح الادارة البلدية بمعرفة مأمورى الحكومة

أحكام خصوصية

٤٥ — ناظر الداخلية يقرر في لائحة خصوصية (٢) ترتيب وتنظيم مصلحة البلدية من حيث الادارة والتحصيلات وعلاقات القومسيون البلدى مع مصالح ايرادات الحكومة والكيفية التى على مقتضاها تجرى هذه المصالح توريد المبالغ المتحصلة على ذمة صندوق الادارة البلدية .

٤٦ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

(١) راجع ذكره ١٣ يناير ١٨٩٦ و ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ للنشورين بعد

(٢) راجع قرار ٢٧ يونيو ١٩٠٤ للنشور بعد



١٣ يناير سنة ١٨٩٦ ذكرى  
بإضافة إيرادات على الإيرادات  
المخصصة للقومسيون البلدى  
بالاسكندرية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل القومسيون  
البلدى في مدينة الاسكندرية  
وعلى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ يوليو  
سنة ٨٥

وعلى الفقرة الثانية من المادة الاولى  
من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٢ يوليو  
سنة ٨٨

وبعد مصادقة الدول الموقعة على الوفاق  
المبرم بلوندره في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
ومواقفة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت

١ — تضاف على الإيرادات المخصصة  
للقومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية  
الإيرادات الآتية اعتباراً من أول يناير  
سنة ١٨٩٦ .

أولاً — قيمة ما يزيد من مجموع  
عوائد المباني بدائرة مدينة الاسكندرية  
عن المبلغ المتحصل في سنة ١٨٩٥  
ولاجل حساب هذه الزيادة يقتضى  
أن يخص من مجموع العوائد المذكورة  
جميع المبالغ المتأخرة من قبل سنة ٩٦ .

١٣ يناير سنة ١٨٩٦ ذكرى  
بشأن تحصيل الرسوم المنوه  
عنها في الأمر العالى الصادر في ٥  
يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل قومسيون  
بلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر  
في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل  
قومسيون بلدى بالاسكندرية  
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في

٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ القاضي بأن  
يؤجل الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٥  
تحصيل الرسوم المنوه عنها بفقرتي (١)  
و(ب) من المادة الاربعين من الامر العالى  
السالف ذكره الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
وبعد مصادقة الدول وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت:

١ — الرسوم المنوه عنها بالفقرتين  
(١) و(ب) من المادة الاربعين من  
الامر العالى السالف ذكره الصادر  
في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ يستمر تحصيلها  
من أول يناير سنة ١٨٩٦ على ذمة ميزانية  
القومسيون البلدى بالاسكندرية . وإذا  
طلبت احدى الدول إيقاف تحصيل الرسوم  
المذكورة فيحصل ذلك الايقاف بشرط  
اتها قبل حكومتنا بذلك قبل الميعاد بسنة  
٢٠ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

وعلى الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل المجلس البلدى بالاسكندرية  
وعلى أمرنا الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ وبناء على ما عرضه علينا ناطر المالية وموافقة رأى مجلس النظار بعد مصادقة الدول للموقعة على اتفاقية لوندنر للبرمة في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ أمرنا بما هو آت:

١ — يلغى من أول يناير سنة ١٩٠٢ تحصيل عوائد الدخولية في مدينتي القاهرة والاسكندرية .

٢ — اعتباراً من التاريخ المذكور يضاف الى ايرادات المجلس البلدى ما يأتى أولاً — الحصص المخصصة الآن للحكومة من للتصالح من عوائد الاملاك المبنية في دائرة مدينة الاسكندرية

ثانياً — متحصل ايجارات أملاك الميرى الحرة بعد خصم مصاريف التحصيل وزيادة على ذلك يلغى مفعول الحكم الوارد بالفقرة الثالثة من المادة الاولى من أمرنا المشار اليه الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ وهذا الحكم هو القاضي بتحديد مبلغ ثمانية آلاف جنيه مصرى نهاية للحصة التى تؤوّل في ظرف كل خمس سنوات الى المجلس البلدى من صافي ثمن املاك الميرى الحرة السكّنة في دائرة الاسكندرية .

٣ — على ناطرى المالية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

ثانياً — كافة ايرادات سلخانة الاسكندرية على جميع أنواعها في مدة الالتزام للنفود عنه اتفاق مع القومسيون البلدى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٩٢ أما المبلغ المقرر للحكومة بمقتضى المادة الخامسة عشرة من الاتفاق المذكور فيبطل تحصيله .

ثالثاً — نصف صافي المبلغ الذى يتحصل من بيع الاملاك الاميرية الحرة في دائرة مدينة الاسكندرية بحيث أن المبالغ التى تخصص لذلك القومسيون من هذا القليل لا يمكن أن تتجاوز ٨٠٠٠ جنيه مصرى عن كل خمس سنوات والمبلغ الصافي المذكور هو عبارة عن جميع اثمان ما يباع من تلك الاملاك بعد خصم مصاريف قلم الاملاك بالاسكندرية

٢ — على ناطرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ دكرينو

بلغو تحصيل عوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية من أول يناير سنة ١٩٠٣

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨  
وعلى الامر العالي الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠

٢ — أعضاء المأمورية يمينون بالاقتراع السري وبالاعلية المطلقة للاعضاء المنتخبين . فلذا لم تحصل أغلبية مطلقة في الدور الاول بإعاد الاقتراع مرة ثانية ويكون التعيين بالاغلبية النسبية لمن أبدوا اقتراعهم .

وفي حالة تساوى عدد الاصوات يكون التعيين بالقرعة .

وبين أعضاء المأمورية لمدة سنة واحدة ويجوز إعادة انتخابهم على الوجه الذى سيقرر فى اللائحة الداخلية .

٣ — المأمورية هى المثلة للسلطة الادارية والتنفيذية المستديرة للبلدية .  
ويماونها مدير طم هو العامل المنفذ للبلدية .

وتعين الحكومة المدير العام برضا القومسيون البلدى .

وفي حال غياب المدير العام أو اعتذاره عن الحضور ينوب عنه وكيل المدير العام ويكون تعيينه بذات الكيفية وفى هذه الحالة يكون لوكيل المدير العام اختصاصات المدير العام وسلطته .

٤ — اختصاصات المدير العام هى الآتية :

وضع صيغة المكاتبات وامضاؤها

٢٧ بونية ١٩٠٤ قرار

يشأن مجلس بلدى الاسكندرية

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٤٥ من الامرالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ قرر ما هو آت:

الباب الاول (١)

فى تحويل السلطة البلدية لتشكيل المأمورية البلدية

١ — ينتخب القومسيون البلدى من بين أعضائه عددا وكيل القومسيون هيئة مؤلفة من ٧ أعضاء أصليين وعضوين نائبين تسمى بالمأمورية البلدية .

لا يحضر العضوان النائبان جلسات المأمورية الا عند ما يحلان محل أعضاء أصليين غائبين وتكون النيابة حسب ترتيب الاقدمية فى العضوية البلدية واذا تماوت الاقدمية فيحسب السن .

ويحضر الجلسات المدير العام للبلدية للمشار اليه فى المادة الثالثة الآتية ويكون له فيها رأى معدود فى المداولة .

ويرأس المأمورية وكيل القومسيون أو العضو الاكبر سناً فى حالة غيابه .

(١) المواد ١ — ٧ معدلة بقرار ٨ مايو سنة ١٩٢٦

وله أن يخول تحت مسؤوليته بعض السلطة في امضاء الاورق .

ويكون المستخدمون البلديون تابعين للمدير العام وهو وحده الذى يعطيهم الاوامر اللازمة ويعرض لتصديق الرئيس كل تعين جديد لا يضمن أى استثناء للقواعد المتبعة وكذلك كل ترقية لغاية الدرجة الخامسة ووافق على منع الملاوات والاجازات للموظفين ويستعمل السلطة التأديبية بالحدود المقررة في اللوائح.

وتتفرع على الرئيس جدول أعمال جلسات القومسيون .

٥ — يكون من اختصاصات المأمورية البلدية بنوع خاص الامور الآتية

(١) المكاتبات التي لها نوع من الاهمية وبالاخص مع الوزارات والادارات والسلطات وملتمزمى الأعمال والأشغال العمومية .

(ب) النظر في أى تعديل في اللائحة الداخلية .

(ج) النظر في اقتراحات الميزانية .

(د) النظر في أى اقتراح يتعلق بفتح اعتماد على الميزانية العادية أو على وفورات الميزانية العادية وفي التحويل بين اعتمادات الاقلام البلدية المختلفة .

(هـ) الموافقة على التحويل بين أبواب

هذا ما كان منها موجبا الى وزارة الداخلية تنفيذاً لقرارات القومسيون البلدى فيمضى هذه المكاتبات رئيس القومسيون أو وكيله في حال غيابه .

تحضير الميزانية وبيان الحسابات النهائية والشهرة والسوية ،

الامر بصرف النفقات المرخص بها بمقتضى التقديرات الواردة في الميزانية أو بمقتضى قرارات خصوصية من القومسيون وهو يجري هذا الصرف من تلقاء نفسه في أشغال التصليحات والصيانة لغاية ٥٠٠ جنيه ويمكنه الاستثناء عن عمل مناقصات عمومية للمشتريات والتوريدات والأشغال لغاية ١٠٠ جنيه وفصل في المناقصات العمومية لغاية ١٠٠٠ جنيه .

التوقيع على كافة عقود المشتريات والمبايعات والصلح والاقتراض المرخص بها بصفة قانونية وبوجه عام جميع العقود الخاصة بالبلدية والامر بصرف النفقات واحتسابها من الاعتمادات المأذون بها .

وتقديم كل اقتراح للجان أول القومسيون وتقديم وإحالة التقارير المرفوعة من أقلام البلدية عن جميع المسائل التي يطلب القومسيون أو اللجان البلدية عمل تقارير عنها وهو يستشير اللجان في جميع المسائل متى رأى فائدة من ذلك .

تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه وكل اقتراح من شأنه التجاوز عن عمل مناقصة عمومية للمشتريات والتوريدات والاشتغال بقيمة تزيد على ١٠٠ جنيه واعتماد عقود المشتريات والفصل في المناقصات العمومية التي تزيد قيمتها على ١٠٠٠ جنيه .

(ن) اعتماد اقتراحات المدير العام الخاصة بتعيين مستخدمى البلدية والتي تتضمن استثناء للوائح المعمول بها وكذا الترتيبات للدرجة الرابعة وما فوقها حتى اذا لم يكن فيها أى استثناء ورفت المستخدمين عدا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وذلك لعرضها لصديق الرئيس .

(ص) اصدار القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي تحال عليها من القومسيون .

### الباب الثانى

في اللجان البلدية

٦ — يجوز فياعدا اللجان والمجالس المنصوص عليها في القوانين والوائح أن تنشأ لجان مستديعة بمقتضى اللائحة الداخلية .

وتحدد اللائحة الداخلية تشكيل كل من هذه اللجان والغرض من انشائها .

٧ — للقومسيون أن يبين لجائاً موقته لبعض الامور المحسوبة أو لعمل تحقيقات ويجوز أن يدخل فيها أعضاء من المأمورية .

مختلفة في ميزانية قلم يمينه من الاقلام البلدية .

(و) البحث في أى اقتراح يراد به زيادة أجزا من مائة على الضرائب الموجودة أو تقرير ضرائب جديدة وعقد قروض في الحدود المقررة بالمادة ٢١ من الامر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ .

(ز) النظر في الحساب السنوى المشار اليه في المادة ٤٣ من الامر العالى المتقدم الذكر .

(ح) البحث في مشروعات ورسومات ومقاييس أشغال جديدة والبرنامج السنوى لاعمال متعلقة بالصيانة والتصلحات

(ط) تحقيق الطعون في صحة الانتخابات ووضع التقارير للفتضي تقديمها عن ذلك للقومسيون .

(ى) البحث التحضيرى في المسائل القضائية وايداء اقتراحات بشأنها .

(ك) البحث في جميع المسائل الاخرى الداخلة في اختصاص القومسيون .

(ل) اصدار القرارات في مسائل رفع العوائد والضرائب اذا كانت مبنية على أوجه قانونية ومسائل الغرامات المتعلقة بالضرائب والمسائل الاخرى المتعلقة بما يؤثر على الإيرادات البلدية وكذا في المسائل المتعلقة بتأخرات الضرائب أو غير ذلك .

(م) اعتماد مقاييس الاشتغال التي

## الايادات

١١- الايرادات البلدية على

نوعين . -

١ - الايرادات التي تحصلها البلدية

مباشرة سواء كانت آتية من عوائد أو ضرائب أو من مشاركة في نفقات أشغال أو رسوم أو استغلال أو اجارات أو فوائد أو جزاءات أو غرامات أو من بيع أملاك متقولة أو ثابتة وأوهبات مرخص بها أو غير ذلك

٢ - الايرادات التي تحصلها مصالح أخرى لحساب البلدية أو البالغ التي تعطيها الحكومة .

وايرادات النوع الاول تستورد في الخزينة أو تحصل بواسطة الاقلام المالية للمجلس البلدى للمكفنة بذلك

وايرادات النوع الثانى اما أن تورد مباشرة في الخزينة البلدية واما أن تضاف لحساب البلدية في بنك معين بالعروض التي يتفق عليها بين البلدية ونظارة المالية .

## المصروفات

١٢- اذونات الصرف التي يعضيها المدير يجب أن يذكر فيها اسم من له الحق في المبلغ ونوع المنصرف وسبب الصرف ومقدار المبلغ المتقضى صرفه والاعتماد المحتسب منه

ويلزم أن ترفق تلك الاذونات بالسندات المشتركة في لوائح عموم حسابات الحكومة

٨ - تنتخب كل لجنة رئيساً لها من بين أعضائها ويجوز أن تنتخب له وكيلاً وأن تعين عضواً لوضع التقرير عند الاقتضاء .

ولرئيس القومسيون ووكيله والمدير أن يعضروا جلسات اللجان وأن يشتركوا في أشغالها بصفة استشارية وذلك لغاية وقت اصدار القرار .

## الباب الثالث

## الاقلام البلدية

٩- تنقسم الاقلام البلدية الى الاقسام الآتية وهي :

أقلام الادارة والمالية

أقلام الهندسة

أقلام الصحة

وتشمل هذه الاقسام في فروعها المختلفة الامور المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣١ من الأمر المالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وما تصدر به قرارات فيما بعد .

## الباب الرابع

## الميزانية

١٠- لا تعتبر ايرادات ومصروفات البلدية نهائية الا بمقتضى ميزانية العام أو بمقتضى ترخيصات اضافية ممدق عليها بالطريقة الواجبة .

الميزانية أو التي قررت بتخصيصات فيما بعد  
٣ — مقدار ما صرف من تلك  
الاعتمادات في أثناء العام وتعمل صورة من  
الحساب العمومي للبلدية عليها علامة المدير  
ومضاة من رئيس القومسيون أو من  
الوكيل في حال غيابه ثم ترسل الى نظارة  
الداخلية في مدى شهر ابريل من السنة  
التالية ومعا صورة طبق الاصل من حضر  
جلسة القومسيون التي نظر فيها في ذلك  
الحساب  
وترسل فضلا عن ذلك لنظارة الداخلية  
كشوف شهرية بالارادات والمصروفات

### الباب الخامس

#### التضاي

١٥ — (١) لا تقام دعوى ولا تحصل  
مداخلة في قضية عن البلدية الا باذن من  
القومسيون البلدي ولما الاجراءات التحفظية  
أو المستوجبة للسرعة فيجوز ان يأذن بها  
المدير العام ويعرض قراره المتعلق بذلك  
على القومسيون في اول جلسة تلي صدور  
ذلك القرار.

### الباب السادس

#### اللائحة الداخلية.

١٦ — تحتوي اللائحة الداخلية على جميع  
الترتيبات والتفاصيل اللازمة لسير المصلحة  
البلدية وعلى الاخص النصوص المتعلقة بترتيب  
فروع وأقسام البلدية واختصاصات الموظفين  
ورؤساء الاقسام وكبار الموظفين وبحول

وعلى الاخص بالتخصيصات المنصوص عليها  
في الامر العالي الرقيمي ١٨٩٠ يناير سنة ١٨٩٠  
وفي المادة ٥ من هذا القرار.

١٣ — يضع القومسيون البلدي في  
اللائحة الداخلية النصوص اللازمة لتعيين  
مستولية الموظفين للكفئين من قبله  
باجراءات الصرف وبمراقبة جميع العمليات  
المالية الخاصة بالارادات والمصروفات وكذا  
النصوص الكافية لتنظيم وضع الحسابات  
البلدية بالمواظقة للقواعد المنصوص عليها في  
المادة ٤٤ من الامر العالي الصادر في ٥  
يناير سنة ١٨٩٠

#### الحسابات

١٤ — (١) يراجع حسابات البلدية  
عمال محاسبون تعينهم وزارة المالية وهذه  
المراجعة تحصل في أقلام البلدية كلما روى  
اقتضاء ذلك للنظارة

ويلزم أن يبين في الحساب السنوي  
للبلدية في خانة ممتازة عن بعضها وعلى  
حسب ترتيب فصول وبنود الميزانية ما يأتي

#### في الإيرادات

١ — نوع الإيرادات

٢ — تهديرات الميزانية

٣ — المبالغ التي حصلت

#### في المصروفات

١ — بنود المصروفات الواردة في

#### الميزانية

٢ — مقدار الاعتمادات المقررة في

## بمدينة طنطا (١)

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على القرار الصادر في  
٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بتشكيل قوميون  
على بمدينة طنطا وعلى ماصدر بمده من  
القرارات الخاصة به

وبالنظر للتأنيح الحسنة التي ظهرت في  
مديرية النصورة والفيوم النظام القاضي  
باشتراك الاهالى في تحسين مدينتهم بواسطة  
الرسوم الاختيارية التي يرضونها على أنفسهم  
طبقاً للامر العالى الصادر في ٨ يونيه  
سنة ١٨٨١ القاضي بتشكيل قوميون  
محلي مختلط في المدينتين المذكورتين

وبناء على الطلب المقدم من أهالى  
مدينة طنطا للحصول على نظام بلدى  
لمدينتهم مشابه للتمتع في النصورة والفيوم  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
بعد اتقاؤه مع ناظرى المالية والاشغال  
العمومية وبعد موافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هوأت:

١ — رخص لسكان مدينة طنطا  
بان يرضوا على البضائع الصادرة والواردة  
رسوماً اختيارية لاجل الاستماتة بها على  
عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم وانشاء  
المجارى والتتور وتوريد المياه الصالحة  
للشرب وردم المستنقعات الموجودة بها

المستخمين البلدين ورواتبهم وترقيتهم  
وبالوائع التأديبية وبتحضير الميزانية ووضع  
حسابات البلدية .

الباب السابع  
دائرة البلدية

١٧ — مرقعة بهذا القرار صورة  
طبق الاصل من رسم تحديد دائرة مدينة  
الاسكندرية وضواحيها طبقاً للمادة ١٤  
من الامر العالى الصادر في ٥ يناير سنة  
١٨٩٠ والمادة الاولى من الامر العالى  
الصادران في ١٦ مايو سنة ١٩٠١

١٨ — التنى القراران الوزاريان  
الصادران في ١٨ مارس سنة ١٨٩٠ و ١١  
يناير سنة ١٨٩٢ واستعفى عنهما بهذا  
القرار

ومع هذا فان نصوص ذيك القرارين  
التي لا تخالف نصوص هذه اللائحة تبقى  
معمولا بها لغاية صدور اللائحة الداخلية  
للبلدية .

١٩ — على رئيس القومسيون  
البلدى بالاسكندرية تنفيذ هذا القرار .

## قانونه عمرة ٢٠ سنة ١٩٠٥

(ف يونية)

بتشكيل مجلس محلي مختلط

(١) ننشر هذا القانون كنموذج للمجالس المحلية المختلطة وقد انشئت مجالس من هذا  
النوع في جملة بلاد من القطر المصرى



ينتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط التي ستين بالقرار المذكور على أنه لا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين من جنسية واحدة في القومسيون ويجوز لأحد مفتشي نظارة الداخلية أو من تنتدبه النظارة المذكورة أن يحضر جلسات القومسيون المحلى ويكون صوته معدوداً في الدائرة .

٥ — في حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية  
فلذا حصل للوكيل مانع تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً

ويصين القومسيون بأغلبية الآراء سكرتيراً لا يكون له رأى في المفاوضات. فيمن لهم حق الانتخاب

٦ — حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور بلغ من السن خمساً وعشرين سنة على الأقل ويكون مقياً بمدينة طنطا أو يكون له محل فيها ويدفع سنوياً عوائد مبانى قدرها جنيهان مصريان أو يكون ساكناً في مكان بمدينة طنطا أجرته السنوية أربعة وعشرون جنيهاً مصرياً وشهد كتابة بدفع الرسوم الاختيارية للقررة بالمادة الأولى من أمرنا هذا ولم يكن متصفاً بأية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها في المادة الآتية .

٧ — لا يسوغ للاشخاص الآتى

وغير ذلك من الأعمال الصحية وتبليط الشوارع العمومية أو صيانتها ونحو ذلك من الأعمال النشطة بالبلدية .

٢ — الأعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخله حتماً ضمن أملاك الحكومة العمومية

والآثار والمبانى العمومية والمعابد والمحلات الخيرية (كالمستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ منها شيء في مقابلة ما يصرف لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة .

٣ — للسكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة حق في انتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما على .

٤ — يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضواً كما يأتي :

أولاً — ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وم :

مدير القرية بصفة رئيس مفتش مدن ومبانى وتنظيم بحرى أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه

ثانياً — أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص .

ثالثاً — أربعة أعضاء أوروبيون

في الضوية قانونا

وبعد مضي مدة السنتين الاولين  
فالأعضاء المنفصلون يكون تعيينهم بالقرعة  
وبعد ذلك يكون التغير بالدور والتسلسل  
عند انتهاء مدة الاعضاء الآخرين  
باعتضاء مدة الاربع سنوات ويجوز تكرار  
انتخاب جميع الاعضاء المنفصلين .

١٠ — لا يجوز لأحد أعضاء  
القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى  
عمومية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو  
وكيل قنصلات أو أية وظيفة تابعة لأحد  
المنفصلات بأية صفة كانت

١١ — يحرم على أعضاء القومسيون  
أن يشاركوا في مقالات أو توريدات  
تختص بالبلدية

فإذا خالف ذلك أحد الاعضاء  
يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من  
نظارة الداخلية .

١٢ — كل عضو يتنوب عن  
الحضور لجلسات القومسيون ثلاث مرات  
متوالات بدون أن يحصل على اجازة  
قانونية أو لم يمتنع بأسباب مقبولة يجوز  
اعتباره مستقila بقرار يصدر من  
القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء  
الحاضرين .

١٣ — اذا ظهرت أسباب قانونية  
توجب عدم أهلية أحد الأعضاء أو ظهر  
أنه حائز لوظيفة أخرى لا يحيز انتخابه

يأنهم أن يكونوا متخين ( بالكسر )  
أولا — المحكوم عليهم بالاشتغال  
الشاقة أو بالسجن والمحكوم عليهم  
بارتكاب السرقة أو التصب أو الخيانة  
بعد الاثبات أو التزوير أو انتهاك حرمة  
الآداب أو الرشوة أو لارتكابهم أية  
جناية أو جنحة أخرى ضد الشرف  
والاستقامة .

ثانيا — للمزولون من وظائفهم الاميرية  
سواء كان بمقتضى أحكام قضائية أو  
قرارات مجالس التأديب لأى سبب كان  
خلاف التصدير في أعمالهم .

ثالثا — المفلسون والمحبور عليهم  
فمن يجوز انتخابهم

٨ — لا يجوز لأحد أن يكون  
منتخبا ( بفتح الخاء ) الا اذا كان منتخبا  
( بكسر الخاء )

وفوق ذلك يجب على المنتخب ( بفتح  
الخاء ) أن يكون له السام بالقراءة  
والكتابة وله أملاك ثابتة تبلغ قيمتها  
خمسائة جنيه مصرى على الأقل  
أو يكون رئيسا أو وكيلالبنك أو محل  
تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون  
من أرباب الحرف الحرة .

٩ — وظائف أعضاء القومسيون  
هى مجانا ولمدة أربع سنوات

وفي كل سنتين يصير تفسير نصف  
أعضائه ما عدا الأعضاء الذين لهم حق

في اختصاصات القومسيون  
١٦ — اختصاصات القومسيون هي  
الآتي يانها .

( أولا ) تقدير الرسوم المتقاضى  
تحصيلها لأجل صرف قيمتها على التنظيف  
الصحي في المدينة وتحسين حالتها حسب  
رغبة سكانها .

( ثانيا ) اتخاذ الطرق اللازمة  
لتحصيل هذه الرسوم طبقا للمادة الاولى  
من أمرنا هذا .

( ثالثا ) قبض حصة الفريضة المقررة  
على أرباب العقارات الواقعة على حافة  
الشوارع التي يصير تليطها أو صيانتها أو  
ترميمها أو تنويرها بمعرفة القومسيون وعلى  
المسوم من كافة الاشخاص الذين تعود  
عليهم فائدة خصوصية من الأعمال التي  
يجريها القومسيون .

( رابعا ) قبول لمبات التي يتبرع بها  
أهالي المدينة نظير الاشغال التي تعمل في  
صالحهم خاصة أو في الصالح العام .

( خامسا ) تحضير الرسومات ومقاييسات  
الاشغال اللازمة اجرائها بمعرفة مهندس  
يجوز تصنيته لهذه الغاية ويكون تابعا  
لقومسيون دون سواء .

في حالة عدم وجود المهندس المذكور  
بالقومسيون فالرسومات والمقاييسات اللازمة  
عملها يصير تحضيرها بمعرفة بلشهندس  
لقومسيون العالي المكلف الآت بتأدية

ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو  
حدث ذلك بعد دخوله في عضوية القومسيون  
فيصير اعلان عدم أهليته أو عدم جواز  
انتخابه وسقوطه من هيئة القومسيون بمقتضى  
قرار من نظارة الداخلية .

١٤ — اذا خلا مركز أحد الاعضاء  
لأى سبب كان فلقومسيون تعيين من  
يحل محله من الاوروبيين أو الوطنيين  
بحسب جنسية العضو الذي خلا مركزه  
بحيث يكون العضو المستجد هو الذي حاز  
وقت الانتخاب أكثر الأصوات بين طائفته  
بعد الأعضاء المنتخبين وفي حالة عدم  
وجوده تعيين العضو الذي يليه بقائمة  
الانتخابات .

في انعقاد القومسيون ومداولاته  
١٥ — يجتمع القومسيون مرة واحدة  
في الشهر على الأقل .

ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات  
فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى  
لزوما لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من  
الاعضاء على الأقل .

وقرارات القومسيون تكون بأغلبية  
أصوات الاعضاء الحاضرين أغلبية مطلقة .  
وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس  
هو المرجح .

ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة  
الا اذا حضرها نصف الأعضاء العاملين  
على الأقل .

أعمال المجالس المحلية .

وفي كلتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجالى مصارفه بما فيها كافة النفقات التى تنظم لآعامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه .

(سادسا) التصديق على نصوص الشروط المتضمنة عقدها مع المفاوضين أو متهمدى التوريدات مع عدم الاخلال بالقيود المقررة فيما قبل .

(سابعا) تقرير ميزانية فى كل سنة عن الإيرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوى عن ذلك . والقومسيون المذكور يقوم بأداء هذه الوظائف تحت مسؤوليته وبدون أى عهد ولا ضمانه من طرف الحكومة .

١٧ - اذا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الاشغال العمومية على اجراء أشغال للخدمة ذات أهمية بدئية وكانت ههنا ترديد عن الإيرادات الاعتيادية فيجب حله عقدسلفه بالمبلغ اللازم بحيث لا يتجاوز قيمتها عشرين ألف جنيه بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى عهد ولا ضمان من طرف الحكومة .

١٨ - يعين القومسيون فى كل سنة لجنة دائمة تتألف من المدير بصفته عضواً قانونياً ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المنتخبين (بفتح الحاء)

أحدهما وطنى والآخر أوروبوى وينتخب علاوة على هذين العضوين عضوين آخرين من المنتخبين ( بفتح الحاء) أحدهما وطنى والآخر أوروبوى لينوبوا عن العضوين المذكورين فى هيئة اللجنة الدائمة فى حالة تنفيهما .

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعيين أو رفعت للمستخدمين وبالمجلة هم بتأدية كافة أعمال الادارة ما عدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذاً بسيطاً فان ذلك من خصائص المدير ١٩ - المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون فى جميع الأعمال المتعلقة بالقومسيون سواء كان فى علاقاته مع الحكومة ومصلحتها أو فى علاقاته مع الافراد

ويكتب نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسطة نظارة الداخلية ما عدا المسائل الحسابية فانه يجوز له أن يجازر نظارة المالية بشأنها مباشرة ٢٠ - خزينة الرسوم والمواد يدير أشغالها صراف يعينه القومسيون ويكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤوليته .

٢١ - القومسيون المحلى يعرض فى مدة لا تتجاوز الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية لتصديق عليها والأعمال التى تزيد قيمة ههنا عن ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشغال للتصديق عليها

القانونية أو التكميلية التي تلزم لذلك.

١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ قرار

بشأن إلغاء القومسيون العالي  
المشكل لجنة استشارية للمسائل  
المتعلقة بالمجالس البلدية في  
المديريات والمجالس المحلية

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الرقيم ٤ يولييه  
سنة ١٩٠٣ المعدل بالقرار الصادر في

٢٢ فبراير سنة ١٩٠٥

وبالنظر لانشاء قسم خاص بنظارة  
الداخلية للمسائل المتعلقة بالمجالس البلدية  
بالمديريات وبالمجالس المحلية

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار  
المؤرخ في ٣٠ يولييه سنة ١٩٠٩

قرر ما هو آت:

١ — قد ألغى القومسيون العالي

المشكل بالقرار الرقيم ٤ يولييه سنة ١٩٠٣  
المعدل بالقرار الصادر في ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٠٥ وأنشئت من جهة أخرى  
بنظارة الداخلية لجنة استشارية للمسائل  
المتعلقة بالمجالس البلدية في المديريات  
وبالمجالس المحلية.

٢ — (١) يكون تشكيل هذه اللجنة  
على الوجه الآتي :

ولا يجوز تنفيذ قرارات القومسيون  
إلا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية  
٢٢ — يجوز قض القومسيون واللجنة  
في أية حل كانت بقرار يصدر من ناظر  
الداخلية.

٢٣ — يحظر للمدير لائحة للاجراءات  
الداخلية ويجري العمل بموجبها بعد التصديق  
عليها من نظارة الداخلية

ويكون الفرض من هذه اللائحة تعيين  
شروط سير القومسيون واللجنة بطريقة  
منتظمة مطابقة للقواعد المقررة في  
أمرنا هذا .

٢٤ — يلغى كل ما كان مخالفاً  
لاحكام أمرنا هذا وعلى الخصوص الاحكام  
المدونة بالقرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة  
١٨٩٣ والقرارات التي صدرت بعده  
بتعديله أو تكميله

ومع ذلك فالقومسيون المحلي الموجود  
الآن بمدينة طنطا يستمر في أعماله الى أن  
يصير استبداله بالقومسيون الذي يقضى  
بتشكيله أمرنا هذا .

٢٥ — على القومسيون المحلي مراعاة  
جميع اللوائح المعمول بها الآن أو التي  
تصدر فيما بعد بخصوص التنظيم أو الآلات  
أو استعمال الافراد للطرق العمومية .

٢٦ — على ناظرى الداخلية  
والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما  
غيا يختص به وعلى ناظر الداخلية نشر الاحكام

٤ — تجتمع اللجنة مرة في الشهر على الأقل وكذا كلما كان عدد المسائل أو اقتضاؤها للسرعة مما يدعو الى الاجتماع  
٥ — ألقيت جميع اللوائح والقرارات الخاصة بالقومسيون العالي

٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ مرسوم

بتعديل نظام مجلس المنصورة

البلدى

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٨ يونية سنة ١٨٨١ بإنشاء مجلس للمنصورة البلدى .

وبعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٦ بشأن البلدية المذكورة وعلى القرارات التى صدرت بالتابع لتعديله أو تكميله .

ونظراً لكونه من الموافق فيما يتعلق بنظام مجلس المنصورة البلدى استعمال نفس الاحكام التى وضعت للمجالس البلدية الاحدث عهداً مع مراعاة الامانى التى بسطها المجلس المذكور بهذا الخصوص .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء رسماً بما هو آت :

١ — رخص لسكان مدينة المنصورة

وكيل الداخلية أو الوكيل المساعد بهذه الوزارة — رئيس

موظف متدرب من وزارة المالية — عضو  
مدير عموم مصلحة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه — عضو

موظف متدرب من وزارة الاشغال العمومية — عضو

مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية — عضو

٣ — يلزم أخذ رأى اللجنة أولاً فى المسائل الآتية :

انشاء مجالس بلدية أو محلية جديدة الميزانيات السنوية واعتماد الحسابات والرسوم والضرائب

الضرائب الاختيارية

القروض ومنح المبالغ من نظارة المالية سواء كانت ترد أو لا ترد اللوائح

هل أشغال الى عهدة تلك المجالس مشاريع اعداد المياه والنور وضع الطرق الجديدة والتعديل فى تخطيطات الطرق الموجودة وكل المشاريع الاخرى التى لها صفة بلدية

التضاييا المتقاضى رخصها أو المصالحات وتسطى اللجنة كذلك رأيها فى كل مسألة أخرى تخص المجالس البلدية أو المحلية وتطلب نظارة الداخلية رأيها فيها.

ومن الواجب أن ينتخب الناخبون الأوروبيون أحد هؤلاء الاعضاء الخمسة من بين تجار المدينة الأوروبيين . غير أنه لا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين مستخين من جنسية واحدة في المجلس

ويجوز لأحد مفتشي وزارة الداخلية أو من تتدبه هذه الوزارة حضور جلسات المجلس ويكون له رأى في المناقشة .

٣ — حق الانتخاب يكون لكل شخص تتوفر فيه الشروط الآتية :

أولاً — أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل .

ثانياً — أن يكون مقيماً في مدينة المنصورة منذ سنة على الأقل وأن يكون له فيها محل للاسغال وأن يكون في كنفنا الحاليين ممن يدفع فيها منسنة على الأقل عوائد بناء سنوية لا يقل مقدارها عن جنيهين مصريين أو يكون ساكناً منسنة على الأقل في محل أو محلات لا تقل أجرتها السنوية عن أربعة وعشرين جنياً مصرياً أو يكون رئيساً أو وكيلاً لأحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية أو الزراعة التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكناً أو مساكن تبلغ أجرته أو أجرتها القيمة المينة أعلاه .

ثالثاً — أن يصمد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قلم بسدادها .

بأن يقرضوا رسوما اختيارية وعوائد لأجل الاستماتة بها على تققات الاعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل مشروع يؤدي الى تحسين حالة المدينة وتكون له صفة بلدية

ابتداء من تاريخ هذا اليوم يكون نظام اختصاصات المجلس البلدى المختلط الموجود حالياً في هذه المدينة كما على :

تشكيل المجلس البلدى

٢ — يؤلف هذا المجلس من ثلاثة عشر عضواً وم :

أولاً — (١) مدير المديرية وعند غيابه وكيل المديرية بصفة رئيس (ب) مفقش رى المديرية أو من يثوب عنه عضو بمقتضى القانون .

(ج) مندوب من قبل مصلحة الصحة العمومية عضو بمقتضى القانون

ثانياً — خمسة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من وزارة الداخلية بهذا الخصوص . ومن الواجب أن ينتخب الناخبون الوطنيون أحد هؤلاء الاعضاء الخمسة من بين تجار المدينة الوطنيين .

ثالثاً — خمسة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط المينة بالقرار المذكور

بجانية ومدتها أربع سنوات .  
وفي كل سنتين يغير جزء من أعضاء  
المجلس مع استثناء الاعضاء بمقتضى  
القانون .

وبعد اقضاء مدة السنتين الأولين  
يعين الاعضاء الخارجون أعني عضوين  
أوروبيين وعضوين وطنيين بطريق القرعة  
ثم يصبح التغير بالدور بانتهاء مدة عضوية  
الأعضاء الآخرين في آخر السنة الرابعة .  
ويجوز إعادة انتخاب أى عضو من  
الاعضاء للخارجين .

٧ — لا يجوز لاحد أعضاء المجلس  
أن تكون له أية وظيفة عمومية ذات مرتبة  
أو وظيفة فصل أو وكيل لفصلية أو أن  
يكون مستخدما تابعا لاحد الفصليات بأى  
صفة كانت .

٨ — لا يجوز لأعضاء المجلس مطلقا  
أن تكون لهم حصص في المقاولات والتوريدات  
التي تحصل لحساب المدينة وكل عضو خالف  
ذلك اللع يستط من وظيفته بمقتضى قرار  
من الوزارة .

٩ — كل عضو منتخب يتخلف عن  
حضور جلسات المجلس ثلاث مرات متوالية  
بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن  
يقدم أسبابا مقبولة لمضرته يجوز اعتباره  
مستقلا بمقتضى قرار يصدره المجلس بأغلبية  
آراء الاعضاء الحاضرين

١٠ — اذا ظهر أن أحد أعضاء

رابعا — أن لا يكون في أية حالة  
من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها في  
المادة الآتية :

٤ — ليس للاشخاص الآتى بيانهم  
حق الانتخاب وم :

أولا — المحكوم عليهم بالاشغال  
الثاقة أو السجن أو لارتكاب سرقة أو  
نصب أو خيانة الامانة أو الزور أو انتهاك  
حرمة الآداب أو الرشوة أو الصروع في  
احدى هذه الجنائيات أو الجنح أو لاية  
جناية أو جنحة أخرى تخدش الشرف أو  
تخل بالاستقامة .

ثانيا — المحكوم باظهار افلاسهم  
والمهجور عليهم .

فمن يجوز انتخابهم  
٥ — لا يجوز لاحد أن يكون محتجا  
الا اذا كان نائبا .

ويجب أيضا أن يكون المنتخب طارفا  
القراءة والكتابة .

ويجب من جهة أخرى على المنتخب  
بصفة تاجر أن يكون اسمه واردا بهذه  
الصفة في كنف الانتخابات .

ولا يجوز انتخاب الموزولين من وظائفهم  
التي كانوا يشغلونها في الحكومة بمقتضى  
أحكام قضائية . وقرار من مجلس تأديب  
لأى سبب غير الاهمال أو جريمة لا تخدش  
الشرف .

٦ — وظيفة الاعضاء المنتخبين للمجلس



وفي هذا الانتخاب تكون الأصوات التي ينالها المرشح الذي من جنسية المضمون السابق انتخابها ملغاة ولا يستند إلا بالأصوات التي ينالها مرشح من جنسية أخرى .

١٢ — كل شخص يحل محل عضو خارج حسب المادة السابقة لا يتي في وظيفته إلا للبعد الذي كانت تنهى فيه مدة عضوية العضو الخارج .

١٣ — تعمل الانتخابات المنصوص عنها في هذا المرسوم بالكيفية والشروط التي توضح بقرار تصدره وزارة الداخلية بهذا الشأن .

ترسل نتائج الانتخابات مع الأوراق الخاصة بها إلى وزارة الداخلية التي لها الحق عند الاقتضاء أن تلغى بقرار وزاري جميع الانتخابات أو جزءا منها .

اجتماعات المجلس ومفاوضاته

١٤ — يجتمع المجلس مرة في الشهر على الأقل . ويجوز أيضا للرئيس أن يدعو المجلس إلى جلسة فوق المادة كلما رأى فائدة في ذلك . ويجب عليه القيام بهذه الدعوة إذا طلب ذلك بالكتابة ثلاثة من الأعضاء على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

وإذا تساوت الآراء كان صوت الرئيس مرجحا .

المجلس كان وقت الانتخاب في حالة من الأحوال التي تجعله قانونا عديم الأهلية أو في حالة عدم الملازمة أي التي لا يجوز فيها الجمع بينها وبين العضوية أو إذا عرضت له حالة من تلك الأحوال أثناء قيامه بالوظيفة فيصدر قرار وزاري يسقط من العضوية مع النص على سبب عدم الأهلية أو عدم الملازمة مع العضوية .

١١ — إذا خلا مركز أحد الأعضاء لأي سبب كان فالمجلس أن يدعو للحلول فيه الشخص الوطني أو الأوروبي (بحسب حالة العضو الذي خلا مركزه وطنيا كان أم أوروبيا) الذي يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء المنتخبين من الفئة التي هو منها وفي حالة عدم وجوده تؤول العضوية إلى الشخص الذي يليه مباشرة في الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا المرسوم عند ما يخلو مركز أحد الأعضاء الأوروبيين .

وإذا تصدر اتباع الشرط المذكور أعلاه لأن جميع الأوروبيين الموجودة أسماؤهم في كشف الانتخاب يكونون من جنسية المضمون الأوروبيين الذين تم انتخابهما يعمل انتخاب جزئي في مدة ثلاثة شهور في ميعاد يعين بقرار وزاري لآعام العدد القانوني من الأعضاء .

عليهم قائمة بنوع خاص من الأعمال التي يقوم بها المجلس .

رابعا — تقرير طريقة تحصيل العوائد والرسوم وما يلزم من الوسائل لتحصيلها .

خامسا — إدارة إيرادات المدينة .

سادسا — أشغال التنظيم والطرق

والكنس والرش وتبليط وإنارة الشوارع

وللبادين العمومية

سابعا — اتخاذ الإجراءات المتعلقة

بالتنظيف الصحي في المدينة كالتحفاة

بالمراحيض العمومية والمجارير والجبانات

مع لوائحها الداخلية والأسواق والمواقد

العمومية والمجازر .

ثامنا — أشغال المياه .

ثاسعا — أشغال المطاق وجميع

الإجراءات الخاصة بالمراحيض .

عاشرنا — وضع الميزانية السنوية

للمدينة من إيرادات ومصرفات ومراجعة

الحسابات ونشر بيان سنوي عنها .

أحد عشر — وأخيرا كل عمل آخر

له صبغة بلدية مما تكلف وزارة الداخلية

المجلس القيام به .

يقوم المجلس باختصاصاته على ذمته

وتحت مسؤوليته بدون أن يكون في ذلك

أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها .

١٦ — إذا قرر المجلس إجراء أشغال

غير عادية وكانت نفقاتها تزيد على إيراداته

المقررة في الميزانية جاز له بسد مصادقة

وزارة الداخلية وموافقة رأى وزارة المالية

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور

النصف على الأقل من الأعضاء القاطنين

بوظيفتهم .

ان لم يتيسر عقد الجلسات الاعتيادية

أو غير الاعتيادية لعدم استيفاء النصاب

اللازم جاز للرئيس دعوة الأعضاء الى

عقد جلسة جديدة لا تجوز المناقشة في

أنتائها الا في المسائل الواردة بمجدول

مسائل الجلسة المؤجلة أو في بعض هذه

المسائل .

وفي هذه الجلسة تكون القرارات صحيحة

مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

اختصاصات المجلس

١٥ — اختصاصات المجلس هي :

أولا — تعيين وترقية المستخدمين

الذين يتناولون مرتباتهم من ميزانية المجلس

وكذلك فصل هؤلاء المستخدمين بشرط

مراعاة حكم المادة الخامسة والعشرين

ويستثنى من ذلك كله الخدمة السائرة والعمال

اليومية فانهم يكونون تابعين للرئيس في

جميع شؤونهم .

ثانيا — انشاء وإدارة صندوق توفير

للمستغنى المجلس حسب نصوص القرارات

الوزارية المتعلقة به .

ثالثا — تحديد الرسوم الاختيارية

ومقدار الخصم التي تقرر على أصحاب

الأملاك الكائنة على حافة الشوارع التي

يبلغها المجلس أو يهتم بصيانتها أو ترميمها

أو إنارتها وعلى العموم على كل من تمود

## أحكام عمومية

١٩ — الرئيس هو النائب الوحيد عن المجلس في جميع الاعمال المختصة به سواء كان في علاقات المجلس مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد ويكتب الرئيس وزارات الحكومة ومصالحها بواسطة وزارة الداخلية .

٢٠ — يرض المجلس في مدة ثمانية أيام جميع قراراته على وزارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون هذه القرارات نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من وزارة الداخلية .

٢١ — لا يجوز للمجلس أن يتناقش في القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية .  
٢٢ — يقوم المجلس بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية غير أنه لا يجوز البت في الاعمال التي تزيد جلة نفقاتها لغاية انقائها عن مبلغ مائتي جنيه مصري الا بعد اقرار وزارة الداخلية على الرسومات والمقاييس الخاصة بها .

٢٣ — تطبق القواعد الخاصة بأموال الحكومة على حفظ واستعمال الاموال البلدية وينوع علم على ادارة هذه الاموال .  
٢٤ — يجوز حل المجلس بقرار من وزير الداخلية .

٢٥ — فيما يتعلق بتأديب الموظفين الذين يتناولون مهامهم من ميزانية المجلس

تعقد الفروض اللازمة لهذه الأشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لهذه الفروض الا اذا كان يوجد شرط خاص بذلك .  
١٧ — الاعمال التي يقوم بها المجلس تكون حتما داخلة ضمن الاملاك العمومية .

## المأمورية البلدية

١٨ — يعين المجلس في كل سنة مأمورية تؤلف من المدير ( وعند غيابه من وكيل المديرية ) ويكون له حق الضوية بمقتضى القانون ( بصفة رئيس ) ومن عضوين اثنين أحدهما وطني والآخر أوروبي يختارهما المجلس بالاقتخاب السري من بين الأعضاء المنتخبين .

وعند تعيين عضوي المأمورية العاملين بين المجلس أيضا من بين الاعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطني والآخر أوروبي لينوبا عن العضوين العاملين في حالة غيابهما أو حصول مانع لهما .

وتلاحظ المأمورية تنفيذ قرارات المجلس وتقرح تعيين المستخدمين وتراقب حركات دفع وقبض النقود وكذلك ضبط مسك الدفاتر الحسابة وبالجملة تقوم بكل الاعمال الادارية الا ما يتعلق بمجرد تنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس . ويجوز لمفتش من وزارة الداخلية أو مندوب عنها أن يحضر جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا .

٢٩ — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ولأن يصدر بهذا الخصوص جميع الاحكام القانونية والتكميلية التي يرى لزوما لها .

٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قرار

بتنظيم عناية المجالس في المجالس البلدية والمحلية والقروية  
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الرابعة من المادة ١٢٣ من الدستور للقررة لمبدأ عناية جلسات المجالس البلدية ؛  
وبعد الاطلاع على اللوائح الداخلية للمجالس البلدية واللاتمحين الاساسيتين للمجالس المحلية والقروية ،  
قرر ما هو آت :

١ — المحلات المعدة للداورات المجالس البلدية والمحلية والقروية يخص فيها مكان للجمهور يسمح له بتتبع مناقشات المجالس المذكورة وقت انعقاد الجلسات .  
يجب فصل المكان عن قاعة المداورات اما بواسطة شرفة أو بواسطة حاجز يمنع اتصال الجمهور بالقاعة لكي لا يمتنع حضوره سير المناقشات .

الطريق المؤدى الى المكان المذكور يجب حله بقدر الامكان مستغلا عن الطريق المؤدى الى الجزء المخصص للداورات .

( ما عدا الخدمة السائرة والعمل باليومية ) يجب تطبيق الاحكام السائرة على موظفي البلديات .

٢٦ — على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها يعد موافقة المجلس البلدى ومصادقة وزارة الداخلية عليها .  
ويكون القرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تميز عليها أعمال المجلس والأمورية سيرا منتظما على أساس القواعد المقررة في هذا المرسوم .

٢٧ — تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم وعلى الخصوص الاحكام المدونة في الامر العالي الصادر في ٨ يونه سنة ١٨٨١ وفي القرار الوزاري الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٦ وفي القرارات الوزارية التي صدرت فيما بعد بتعديله أو تكميله .

حكم وقضى

٢٨ — يبقى الاعضاء المنتخبون في المجلس البلدى الحالي في وظائفهم .  
وفي ظرف ثلاثة أشهر ابتداء من صدور هذا المرسوم تعمل انتخابات اضافية ليصبح عدد أعضاء المجلس المنتخبين عشرة وذلك حسب نصوص المادة الثانية .  
ومدة السنتين للقررة في المادة السادسة لتفسير الجزئي في أعضاء المجلس بتدريج فيما يتعلق بجميع الاعضاء المذكورين من تاريخ صدور هذا المرسوم .

في المحلات المخصصة لهم وعليهم أن يحافظوا على السكوت التام وقت الجلسات . ومحظور عليهم أن يبدوا أى إشارة تدل على الموافقة أو عدمها .

إذا تبه رئيس الجلسة أحد الحاضرين الى المحافظة على النظام لمخالفته القواعد للتقدم ذكرها أو لتعطيله سير المناقشات بأى شكل كان ولم يعتل لامره فيجوز اخراجه بالقوة بناء على طلب الرئيس .

ويحق للمجلس أن يقرر حرمان الاشخاص الذين يؤمر باخراجهم من حضور الجلسات مدة لا تتجاوز شهرين .

٦ - للمجالس البلدية والمجالس المحلية والقروية أن تقرر جعل الجلسة أو بعضها سرية اذا طلب ذلك كتابة أربعة من أعضائها ان كانت بلدية أو ثلاثة ان كانت محلية أو قروية ووافق على هذا الطلب ثلثا الاعضاء الحاضرين .

٧ - يتخذ هذا القرار بقرار من المدير أو المحافظ متى تم اعداد السكان المخصص ونفا لاحكام المادة الاولى .

٨ - بعد نشر كل قرار من القرارات المبينة بالمادة السابقة يبطل سريان النصوص الواردة في اللوائح الداخلية للمجالس البلدية واللاتحين الاساسيتين للمجالس المحلية والقروية التي: تحرم على الجمهور حضور مداولات المجلس التي تقرر القرار بشأنه

ويجب أن يكون في المكان المشار اليه مقاعد جلوس مرقومة .

٢ - لا يقبل الجمهور في المكان المخصص له الا اذا حصل على تذاكر دخول مرقومة بأرقام مطابقة لأرقام المقاعد ويكون نصف هذه التذاكر تحت تصرف رئيس المجلس أو نائبه والنصف الآخر تحت تصرف الاعضاء .

٣ - التذاكر المذكورة لشخصية وبلدية واحدة . ومع ذلك يجوز أن تعطى لمثلثي الصحف تذاكر دخول مستديمة بناء على طلب موقع عليه منهم ومسيري الصحف التي يثقلونها .

٤ - التذاكر التي يصرفها الرئيس تسل بناء على طلب شقوى أو كتابي يذكر فيه اسم وصناعة وعنوان الطالب وقيد في سجل يخص لذلك . وتصرف التذاكر بحسب ترتيب تاريخ طلبها . وللأشخاص الذين لا يتمكنون من حضور الجلسة لعدم وجود محلات خلفية حق الافضلية في المحلات بالجلسة التالية . أما التذاكر الموضوعة تحت تصرف أعضاء المجلس فتوزع بحسب عرقهم تحت مسؤوليتهم ولكل عضو حق اعطاء تذكرة فإذا كان عدد التذاكر التي يحق للاعضاء توزيعها أقل من عددهم فيكون حق اعطاء التذاكر لاقدم الاعضاء أولا ثم لغيرهم في الجلسة التالية .

٥ - يجلس الحاصلون على التذاكر

على مستخدمى المجالس البلدية والمحلية والقروية ما عدا الاجراء باليومية والخدمة السائرة هي :

(١) الانذار.  
(٢) قطع المرتب لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

(٣) الايقاف عن العمل مع قطع المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

(٤) تنزيل الوظيفة أو الدرجة أو تخفيض المرتب في أحدهما .

(٥) العزل

٢ - في المجالس البلدية والمحلية للنشأ فيها صندوق توفير يجوز أن يصدر حكم العزل مع الحرمان من الحقوق في صندوق التوفير لحد نصف القيمة المستحقة للمستخدم .

ويجوز حرمان المستخدم من كل حقوقه في صندوق التوفير اذا كان العزل بسبب الرشوة ، أو الاختلاس أو التزوير ، أو خيانة الأمانة ، أو التلاعب ، أو ما يماثل ذلك . أو أن يكون العزل بسبب كذب أو تصرف ترتب عليه إلحاق ضرر بالأموال البلدية أو العمومية .

كذلك يمكن الحكم بالحرمان من الحقوق تبعاً للظروف في أحوال الحكم على المستخدم في جناية أو جنحة .

٣ - تصدر الأحكام التأديبية من المأمورية البلدية أو اللجنة الدائمة في

٩ فبراير سنة ١٩٢٥ قرار

بلائحة تأديب مستخدمى

المجالس البلدية والمحلية والقروية

والمستخدمين المعيّنين على اعتمادات

مشتركة بين المجالس

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قوانين انشاء كل

المجالس المحلية المختلطة ،

وبعد الاطلاع على اللائحة الاساسية

الصادر بها القرار الوزارى في ١٤ يولي

سنة ١٩٠٩ ،

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى

الصادر ٩ فبراير سنة ١٩١٨ الخاص

بانشاء وتشكيل مجالس القرى .

وبعد الاطلاع على القرارات الوزاريين

الصادرين في أول أغسطس سنة ١٩١٠

بشأن العقوبات التأديبية التي يصير تطبيقها

على عمال وموظفى المجالس المحلية المختلطة

والمجالس المحلية ،

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى

الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤

بشأن العقوبات التأديبية التي توقع على

المستخدمين الذين تدفع ماضيهم من مال

البلديات المشترك ،

قرر ما يأتى :

١ - العقوبات التأديبية التي توقع

القروى أو للفتشون للتدويث من قسم البلديات بوزارة الداخلية .

٦ — يعلن المستخدم بصورة من قرار الاتهام قبل اجتماع مجلس التأديب بسبعة أيام على الأقل مع إيضاح يوم وساعة الاجتماع ويطلب إليه أن يقدم بنفسه أو بمذكرة كتابية ما يرى فائده من الإيضاحات وجب أوجه دفاعه .

وللمستخدم الحق في الاطلاع على ملف التحقيق في مكتب المجلس من وقت استلامه الاعلان المتقدم الذكر .

٧ — يجب أن يجتمع مجلس التأديب في ظرف ١٥ يوما من تاريخ قرار الاتهام وإذا اقضى الأمر التأجيل لأى سبب من الأسباب فلا يكون التأجيل لأكثر من ١٥ يوما بعد انتهاء المدة للخدمة الذكر .

٨ — لا تكون مداولات مجلس التأديب صحيحة الا بحضور جميع أعضائه فإذا غاب أحد الأعضاء أو اعترض حضوره عائق يحل محله العضو المعين من الاصل للحلول محله في الأمور البلدية أو اللجنة المستدعة .

٩ — اذا تقدم المتهم بفاته وجب استجوابه بمعرفة مجلس التأديب ويجوز أن يسمع المجلس شهادات جديدة وأن يمد النظر في الشهادات التي فطرت في التحقيق وأن يحصل على كل المعلومات

المجالس البلدية ومن الأمور البلدية في المجالس المحلية ومجالس القرى مجتمعة بصفة مجلس تأديب . ويجوز أن يحضر اجتماعها مندوب من وزارة الداخلية يكون له رأى استشارى

ومع هذا فيجوز لرئيس المجلس البلدى أو المحلى أو القروى توقيع عقوبتي الانذار وقطع الرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

٤ — يجوز لرئيس المجلس البلدى أو المحلى أو القروى أن يوقف عن العمل المستخدمين المتخذة ضد إجراءات جنائية أو تأديبية يمكن أن تؤدي الى الحكم بالعزل .

وهذا الايقاف المؤقت يستوجب الحرمان من الرتب في مدة الايقاف فإذا جاوز الايقاف مدة شهرين يجب الحصول على ترخيص وزارة الداخلية بحرمان المستخدم من مرتب المدة التي تريد عن الشهرين . فإذا لم يحكم بعزل المستخدم ترد اليه المرتبات المحجوزة بعد خصم مقدار ما قد يصدر بقطعه من مرتبه حكم مجلس التأديب .

٥ — تكون إحالة المستخدم على مجلس التأديب بقرار اتهام يصدره رئيس المجلس البلدى أو المحلى أو القروى تذكر فيه التهم المنسوبة اليه بناء على التحقيق الذى أجراه المجلس البلدى أو المحلى أو

١٥ — يجب أن ترفع قرارات المجلس البلدية أو المحلية أو القروية بتأييد قرار التأديب أو بتعديله بناء على استئناف المتهم الى وزارة الداخلية . وللوزارة بعد أن تطلع عليه أما أن تمتدد القرار أو تلغيه اذا رأت لأسباب خطيرة أنه يتنافر مع مصلحة التأديب أو مع العدالة.

١٦ — فلذا التي القرار يحال المستخدم الى المجلس الخصوص في وزارة الداخلية .  
١٦ — مستخدمو الحكومة السابقون الذين حفظت لهم حقوقهم في الماش أو المكافأة أو في مرتب الاستيداع لدى الخزينة العامة يخص المجلس الخصوص وحده بقرير حرمانهم من حقوقهم المذكورة أو حفظها لهم .

١٧ — يحكم المجلس الخصوص نهائيا في مسائل التأديب التي ترفع اليه بغير حاجة لسامع للمتهم أو الشهود ويبلغ قراره الى المجلس البلدى أو المحلى أو القروى المختص لتنفيذه بعد اعلانه الى المتهم

١٨ — تطبق الأحكام المتقدمة الذكر ما عدا الواردة منها في ١٢ و ١٤ و ١٥ على المستخدمين المصنوعين على اعتمادات مشتركة بين المجالس مع التعديلات الآتية:  
(١) تكون لدير قسم البلديات والمجالس المحلية والقروية السلطة المخولة لرئيس المجلس البلدى أو المحلى أو القروى .

التي يرى منها القائمة في اظهار الحقيقة .  
١٠ — تصدر قرارات مجلس التأديب بأغلبية الآراء وفي حالة التسوى يرجع الرأى للنظم له الرئيس .

١١ — يعلن الحكم الى المتهم بأن يسلم اليه بإيصال أو يرسل اليه بالبريد في كتاب موصى عليه مع علم استلام أو بأن ينشر في الجريدة الرسمية وهذا في حالة رفض الاستلام أو تمبر الاعلان بالحدى الطريقتين المتقدمتين .

١٢ — تعرض قرارات مجلس التأديب في جميع الاحوال على المجلس البلدى أو المحلى أو القروى بعد انضاء ميعاد الاستئناف المحدد في المادة الآتية.  
١٣ — للمستخدم أن يستأف القرار أمام المجلس البلدى أو المحلى أو القروى في ظرف ثمانية أيام من تاريخ استلامه صورة القرار أو من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويكون الاستئناف بمرضاة الى رئيس المجلس توضح بها أسباب استئناف المستخدم لقرار مجلس التأديب .

١٤ — يقرر المجلس تأييد قرار مجلس التأديب أو تعديله بناء على أوراق الموضوع بغير حاجة لسامع اقوال المتهم ولا الشهود . ولا يعلن قرار المجلس للمتهم الا بعد التصديق عليه من وزارة الداخلية كما هو مذكور في المادة الآتية.



في المدة المحددة بالمادة ١٢ وتستعمل وزارة  
الداخلية حقها في ذلك في ظرف شهر من  
تاريخ القرار .  
١٩ - يلغى القراران الصادران في أول  
أغسطس سنة ١٩١٠ والقرار الصادر في ٢٩  
سبتمبر سنة ١٩٢٤ المشار إليهما فيما تقدم .  
٢٠ - يعمل بهذا القرار من تاريخ  
نصره بالجريدة الرسمية

( ب ) يعقد مجلس التأديب في قسم  
البلديات والمجالس المحلية ويؤلف من :  
مدير الادارة بالقسم المذكور رئيسا  
رئيس القسم المالي بالقسم المذكور  
رئيس قسم التفتيش بالقسم المذكور أعضاء  
مفتش متدببه مدير القسم المذكور  
( ج ) يستعمل المستخدم حق في الاستئناف  
أمام المجلس الخصوص في وزارة الداخلية

## بنك نوت

تقديمها وذلك حسب القيود والمعروف  
المدونة في النظامنة المذكورة ولا يمنع  
هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء  
الفرقة . (١)

٢ أغسطس سنة ١٩١٤ أمر عال  
بشأن السعر الالتزامي لاوراق  
البنك نوت الصادرة من البنك  
الاھلي المصري

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على المادة الثانية من أمرنا  
المالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨  
بانشاء البنك الاھلي المصري .

٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ ذكر بتر  
باعتماد نظامنة البنك الاھلي  
المصري ومنحه امتيازاً طول مدة  
بقاء شركته

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأي مجلس النظار .  
أمرنا بما هو آت:

١ - تعتمد نظامنة البنك الاھلي  
للمصري المرفقة بأمرنا هذا وتكون جزءاً  
مكملاً له ولا يجوز تعديلها الا بعد تصديقنا  
٢ - للبنك الاھلي المصري الامتياز  
بإصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند

(١) راجع نظامنة البنك الاھلي في مجموعة القوانين والديكريات سنة ١٨٩٨ بالغة

من البنك الاهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للتقود الذهبية المتداولة رسمياً فى القطر المصرى .

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الاوراق ( لاي سبب وبأى مقدار ) يكون دفعاً صحيحاً وموجباً لبراءة القمعة . كما لو كان الدفع حاصل بالعملة الذهبية ، بصرفه النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاضافات الحاصلة أو التى تحصل بين أصحاب الشأن ، وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد .

٢ — يرخس للبنك الاهلى ( بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد ) فى تأجيل دفع قيمة أوراق البنك نوت التى تعدم اليه لهذا الغرض .

٣ — على ناظرى المالية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويسرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وبما أن الاحداث الخطيرة التى أوجدت الانقلاب فى اوروبا يتردد صدق مقصودها الاقتصادى فى القطر المصرى .

وبما أن تدبير الوسائل اللازمة فى هذه الظروف لمنع وتلافى الازمة النقدية الممكن حصولها هو من الامور التى تجبى بضرورة التعجيل فى توطيد المركز المالى للقطر المصرى ، وذلك بحماية الثقة المالية العمومية من المضاربات غير الشرعية ومن الفرع الذى لا مسوغ له ،

وبما أنه لهذه الغاية يجب المحافظة بقدر الامكان على تداول التقود متداولاً عادياً ، وذلك بمنع احتكار التقود ومنع سحبها وبالمحافظة على الرصيد الذهبى اللازم لانتظام تداول التقود ،

ونظراً لما قد يكون فى التأخير من المضرة ،

فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار ، أمرنا بما هوآت :

١ — أوراق البنك نوت الصادرة

## بورصة

نمرة ٢٤ سنة ١٩٠٩ بالطرق المينة  
في المادة (٣٥) من الكتاب الاول من  
لائحة ترتيب المحاكم المختلطة.

٢ — على ناظرى المالية والحقانية  
تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

## لائحة البورصة

— ١ —

تشكيل لجنة البورصة واختصاصاتها  
١ — تقوم بادارة كل بورصة  
لجنة مؤلفة من اثني عشر الى ستة عشر  
عضوا ينتخبون من بين المهامرة والتجار  
أو أصحاب البنوك (بما فيهم مديرو المحلات  
المالية)

٢ — تحرر كل سنة قائمتان لتشكيل  
اللجنة المذكورة يقوم بتحرير احدهما  
جمعية المحلفين التجار والاخرى بحرها  
المهامرة مجتمعين في هيئة جمعية عمومية (٢)  
ويجب أن تشمل كل من هاتين القائمتين  
على أسماء مرشحين عددهم مساو لعدد  
الاعضاء الا لازم لتشكيل لجنة البورصة  
طبقا للأمر العالي الصادر بفتحها أو لعدد

٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أمر عال

بشأن لائحة البورصة (١)

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٧٢ من قانون  
التجارة الاهل المعدل بالقانون نمرة ٢٣  
سنة ١٩٠٩

وعلى المادة ٧٨ من قانون التجارة  
المختلط المعدل بالقانون نمرة ٢٤  
سنة ١٩٠٩.

وبناء على ما عرضه علينا ناظرا المالية  
والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد موافقة رأى محكمة الاستئناف  
المختلطة .

أمرنا بما هو آت :

١ — صدق على لائحة البورصة  
للرفقة بأمرنا هذا وبعمل مقتضاها ابتداء  
من أول سبتمبر سنة ١٩١٠ .

ومع ذلك يجوز مباشرة الاعمال  
للتصوص عنها في المادة ٤٤ من اللائحة  
المذكورة بعد مضي شهر من نشر القانون

(١) راجع اللائحة الداخلية لبورصة الاسكندرية في الجريدة الرسمية باللغة الفرنسية  
عدد ٦٩ سنة ١٩١٣ وراجع أيضاً اللائحة الداخلية لبورصة القاهرة في الجريدة الرسمية  
عدد ٨٧ سنة ١٩١٣ باللغة الفرنسية

(٢) معدلة بأمر عال في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٠

وإذا غاب بعض المنويين أو منهم مانع عن الحضور جاز ائابة غيرهم مكانهم  
٥ — تجتمع اللجنة بدعوى من رئيسها .

ويجب على الرئيس دعوتها الى الاجتماع كلما طلب ذلك ربع اعضائها أو مندوب الحكومة .

٦ — (١) لا تكون مداولات اللجنة صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء وتكون قراراتها بأغلبية الاصوات وعند اقسام الاصوات بالتساوى يرجع رأى الرئيس .

٧ — (١) اذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو سافر أو منعه مانع عن الحضور مدة طويلة في خلال السنة تعين اللجنة من يحل محله فيها من بين المترشحين المدرجة أسماؤهم في القائمتين الاخيرتين ثم من بين المترشحين المدرجة أسماؤهم في القائمتين الخاصتين بالسنة السابعة اذا لم يكن عدد الاولين كافيا وذلك طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية .

وتنتهى مهمة الاعضاء الميينين لثبابة عن الاعضاء القائمين أو الذين طرأ عليهم مانع عند امكان الاعضاء الاصليين مباشرة أعمالهم أو عند تجديد تشكيل اللجنة . وكل عضو يتقيد بسلطات متوالية بدون سبب مقبول يعتبر مستقila .

الاعضاء الذين يخرجون من اللجنة عند تجديد تشكيلها .

وتدرج في القائمتين المذكورتين اسماء المرشحين الذين حازوا العدد الاكثمن الاصوات .

المرشحون المدرجة أسماؤهم بالقائمتين يصيرون بحكم القانون أعضاء باللجنة وتكون ثلاثة أرباع أعضاء اللجنة مؤلفة من المرشحين المذكورين ومن أعضاء آخرين يؤخذون من قائمة السائرة حسب ترتيبهم فيها . والرابع الباقي من الاعضاء يؤخذ من قائمة المحلفين التجار حسب ترتيبهم فيها أيضا .

٣ — يحدد تشكيل اللجنة كل سنة سره بخروج النصف من أعضائها .

ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء الذين يخرجون

ويكون خروج الاعضاء في المرة الاولى بطريق الاقتراع

٤ — (١) تنتخب اللجنة كل سنة من بين أعضائها رئيسا ونائب رئيس وسكرتيرا لما يهد اليه بأمانة الصندوق .

ويجوز اعادة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير .

ويجلس مندوب الحكومة في اللجنة وتكون لهم الاختصاصات المينة في هذه اللائحة .

اولا — أن يكون عمره ٢٥ سنة كاملة وأن لا يكون محجورا عليه  
ثانيا — أن لا يكون من اشهر افلاسهم الا اذا كان اعيد اعتباره اليه  
ثالثا — أن لا يكون سبق المحكم عليه بعقوبة ما لجناية أو بعقوبة الحبس لسرقة أو افلاس بالتدليس أو نصب أو خيانة أمانة

رابعا — أن يثبت حسن سيره وسيرته  
خامسا — (١) أن يكون قد تمرن مدة ثلاث سنوات لدى أحد السماسرة أو أصحاب البنوك في نظير مثمة أو بصفة مستخدم أما فيما يختص بسماسرة البضائع فيلزم أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات بصفة تاجر في القطن أو البزرة أو بصفة مستخدم رئيسي لدى تاجر مشغول بأحد هذين الصنفين

سادسا — (٢) أن يودع بالبنك الاهلي تأمينا قدره ١٠٠٠ جنيه مصري هذا أو من اوراق الحكومة أو يقدم ضمانه بترك القيمة من بنك أو من شركة ضمان معتمدين لدى اللجنة

سابعا — (٣) أن يثبت ان لديه رأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه مصري اذا كان سمسارا في البضائع أو في الاوراق المالية و ١٠٠٠٠ جنيه مصري اذا كان سمسارا

٨ — يجتمع السماسرة في غضون شهر يناير من كل سنة بهيئة جمعية عمومية لتعبرير القاعة المنصوص عنها في المادة الثانية .

٩ — يجب انعقاد الجمعية العمومية للسماسرة انعقادا فوق المادة اذا طلبت ذلك اللجنة أو طلبه ربع عدد السماسرة المقيدة اسماؤهم

ولا تكون مداولات الجمعية الصومية صحيحة الا اذا حضرها على الاقل ثلثا السماسرة المقيدة اسماؤهم

وإذا لم يحضر بالجمعية الاولى هذا العدد تدعى الجمعية للحضور ثانية وتكون مداولتها اذ ذلك صحيحة ايا كان عدد السماسرة الحاضرين

وتكون القرارات باغلبية الاصوات  
١٠ — (١) يرأس الجمعيات الصومية للسماسرة رئيس لجنة البورصة

ولأعضاء اللجنة غير السماسرة الحق في الحضور بالجمعيات الصومية ويكون لهم صوت استشاري فيها

شروط قبول السماسرة في البورصة  
١١ — لا يجوز قيد اسم أحد بصفة سمسار في البورصة أو بقاء اسمه مقيدا بهذه الصفة الا اذا كان حائزا للشروط الآتية :

(١) مسئلة بالمر عال في ٢٧ مارس ١٩١٢

(٢) د د د د د ٢٥ ابريل ١٩١٠

اسم المندوب الرئيس أو بقاء اسمه مقيدا  
هذه الصفة هي الآتية :

أولاً — ان يكون عمره ٢٥ سنة  
على الأقل وان لا يكون مجبوراً عليه

ثانياً — ان لا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة ما لجناية أو بعقوبة الحبس

لسرقة أو افلاس بالتدليس أو نصب أو  
خيانة امانة

ثالثا — ان يثبت حسن سيره وسيره  
رابعا — (٢) أن يكون قد تمرن

ومدة سنتين في محل سمسة أو في بنك  
وفما يتعلق بالفرع الخاص بالبيضاء أن يكون

أَمْضَى سَتَيْنِ بِصَفَةِ تَاجِرٍ فِي الْقَطَنِ أَوْ الْبَذَرَةِ  
أَوْ بِصَفَةِ مُسْتَحْلِمٍ رَئِيسٍ عِنْدَ تَاجِرٍ مُشْتَقِلٍ

بأحد هذين الصنفين

ولا موظفا فيها وان لا يكون على الصوم

سادساً — أن يكون مقبلاً بالقطر

و يجب تعليق قاعة المندوبين الرئيسيين

١٣ — تقدم الى لجنة البورصة

الرئيسين وترفق بها الاوراق المثبتة

في الفرعين واللجنة أن تكلف السمار في أي وقت شاءت بوجوب اثبات أن لديه

رأس مال يوازي القيمة المفروضة وذلك  
عقضى شهادة يقدمها موقعا عليها من خير

أوجه خبراء معتمدين لدى اللجنة ولا يكون هذا التكليف الا بناء على قرار

يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء اللجنة ومع ذلك إذا أثبتت سمارة أو أكثر أنهم

شركاء متضامنون في المسؤولية في شركة تضامن أو شركة توصية فيكفيهم أن يثبتوا

أن رأس مال تلك الشركة معادل لرأس المال اللازم لقيد اسم سمسار واحد مضافا

اليه ١٠٠٠ جنيه مصري عن كل شريك  
من الشركاء الآخرين اذا كان طلب القيد

في فرع واحد و ٢٠٠٠ جنيه مصري عن كل شريك اذا كان الطلب في الفرعين

ثامنا — (١) أن لا يكون مستقلاً  
بأعمال تجارية خلاف أعمال البرصية عا

العموم وإذا كان مسارا في الأوراق  
التي لا يكون مددا في الحركة اسمها

مسيرة في البورصة

المصري منذ ثلاث سنوات على الأقل

١٢ — يجوز للسلطان ان يلحق  
بأعماله مندوبين رئيسيين يتحدد عددهم في  
اللائحة التي يقرها المجلس

(١) معدلة باسم عال في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٠

(٢) د د د د د ٢٧ مارس سنه ١٩٦٢

ثانياً — آخر أسعار اليوم بالنقد أو الى أجل . وإذا كانت هذه الاسعار ليست أسعاراً فعلية وجب بيان ان كانت من مشتري أو من بائعين

ثالثاً — آخر أسعار الامس  
١٧ — تحرر التسعيرة وتعلق ساعة قفل البورصة

ويجب تقديم الاعتراضات عليها في ربع الساعة التالية لنشرها

١٨ — (١) يجب تسوية العمليات التي تمت تقديراً في أثناء يومى العمالة اللذين يليان تاريخها

تسوى العمليات المتعلقة الى أجل الخاصة بالاوراق المالية مريين في الشهر وتحدد لها مقدماً تواريخ تصفية ناتجة لمدة سنة بمعرفة لجنة البورصة ومتى حددت تواريخ التصفية لا يجوز تغييرها لأى سبب كان ولا يجوز مد أجل عملية الى ما بعد مدة أربع تصفيات ويجب تسوية الفروقات عند كل تصفية من التصفيات التي تتخلل المدة بين الاولى والاخرة

ولا يجوز إيقاف سوق الاوراق المالية المتعلقة فيه العمليات الى أجل الا بقرار يصدر من لجان بورصات الاوراق المالية مجتمعة بهيئة جمعية عمومية بناء على طلب احدى هذه اللجان وبأغلبية مكونة من ثلثي الاصوات ولاجل امكان اصدار

بالبورصة كشف باسماء المرشحين وبقى معلقاً مدة ١٥ يوماً

١٤ — يجب على لجنة البورصة أن تعيد بصفة سمسار أو مندوب رئيسي اسم كل مرشح حائز للصفات المطلوبة . وللمرشح في حالة رفض اللجنة قيد اسمه أن يطعن في القرار الصادر منها أمام المحكمة التجارية المختطة وذلك في مدة شهر من اعلانه بالقرار . والمحكمة تفصل في الطعن بصفة نهائية باودة المشورة ويحكم غير مشتمل على الأسباب وذلك بعد سماع أقوال رئيس اللجنة

١٥ — لا يجوز للمندوب الرئيسي أن يتعامل مع الغير الا لحساب السمسار الموظف هو ولديه والسمسار مسئول عن العمليات التي يجريها مندوبوه الرئيسيون التسعيرات الرسمية وتواريخ التصفيات

١٦ — تحرر التسعيرة الرسمية وتطبع كل يوم بمعرفة لجنة مخصوصة تؤلف من بين أعضاء لجنة البورصة لهذا الغرض وتشتمل التسعيرة المذكورة على ما يأتي أولاً — الاسعار المتوالية للعمليات التي تمت أثناء النهار حسب البيانات التي يقدمها السمسارة ذوو الشأن . ويجب كتابة هذه الاسعار في الخانات المخصوصة التي يستدل منها عما افعل كانت هذه العمليات تمت بالنقد أو لأجل

هذا القرار بصورة قانونية يلزم حضور  
ثلاث الأعضاء المؤلفة منهم اللجان المذكورة  
ورأس الجمعية العمومية أكبر رؤساء  
اللجان سنا

١٩ — (١) تسوى العمليات المتعلقة بال  
أجل الخاصة بالبنائع في مواعيد المقاصة  
النصف الشهرية التي تحددها اللجنة في شهر  
ديسمبر من كل عام السنة المقبلة  
وعلى اللجنة أن تضع عند كل مقاصة  
بيان الاسعار التي يجب دفع الفروقات  
بمقتضاها

أما فيما يخص جدير أسعار الاقطان  
أو بكرة القطن أو الحبوب فعلى اللجنة  
أن تبين في لائحتها الشروط التي تكون  
بمقتضاها المقاصات غير الاعتيادية اجبارية  
أو اختيارية

ومضى حددت تواريخ المقاصات نصف  
الشهرية ذات الفروقات لا يجوز تغييرها  
لاى سبب كان ولا يجوز في المدة بين  
مواعيد المقاصات ذات الفروقات اعتيادية  
كانت أو غير اعتيادية أن تطلب التغطية  
أو توسيع الاعتماد أو أن يصرح بالتنفيذ  
أو تصفية الحالة الحاضرة بصفة اجبارية

٢٠ — (١) اذا لم تنفذ العمليات بين  
السماسة في المواعيد المحددة جاز للسماسر  
فى الشأن أن يرفع الامر الى لجنة البورصة  
ويجب على اللجنة عندئذ أن تصرح في

تصفية العملية المتأخرة

أحكام خصوصية متعلقة بالتسيرة  
الرسمية للاوراق المالية

٢١ — كل طلب بإدخال ورقة مالية  
في التسيرة يقدم كتابة الى رئيس لجنة  
البورصة ويجب أن يكون الطلب مصحوباً  
بالاوراق الآتية

أولاً — نسخة من عقد الشركة  
وقوانينها وصور من أمر التصريح بها  
اذا وجد

ثانياً — فقرة اصدار الاسهم موقفاً  
عليها من الاشخاص المسئولين عن اصدارها  
وذلك اذا كان عمل عنها اكتاب عمومي  
ثالثاً — حسابات السنوات الماضية  
رابعاً — نموذج الاسهم

خامساً — جميع الاوراق الرسمية  
الاخري التي تساعد على معرفة حالة الشركة  
٢٢ — يعلق بالبورصة طلب قبول

الاوراق المالية في التسيرة ويبقى معلقاً  
مدة ١٥ يوماً يقدم للجنة في اثنائها كل  
ما يتعلق بها من الملاحظات كتابة

٢٣ — تميل حتماً في التسيرة الاوراق  
المالية للحكومة المصرية

أما الاوراق المالية للحكومات الاجنبية  
فتقبل بالتسيرة بناء على قرار من لجنة  
البورصة .

٢٤ — لا تميل الاوراق الآتية بينها



بورصة بلادها الاصلية ويجب أن تكون الأوراق المذكورة سددت قيمتها بأكثرها إذا كانت قيمتها الاسمية مائة فرنك أو أقل من مائة فرنك وأن تكون لامر حاملها إذا لم يكن للشركة في القطر المصري محل معد لنقل ملكية هذه الأوراق (١).

٢٥ — (٢) جميع الأوراق غير المقبولة في التسمية ذات الاجل لا يمكن التداول بها الا تقدا وتحرر تسمية خاصة بأسعار التقد .

٢٦ — (١) تدرج لجنة البورصة في التسمية جميع الأوراق التي تكون طلبات قبولها مستوفاة الشروط وغير داخلة تحت نص المادة ٢٤ بشرط أن يدفع عنها رسوم الاشتراك المقررة في اللائحة الداخلية ومع ذلك يجوز للجنة أن ترفض درج الأوراق في التسمية بقرار مبدئ فيه أسباب الرفض انما يكون للشركة حق الطعن في هذا القرار أمام محكمة التجارة المختلطة وهي تحكم فيه نهائيا في غرفة المشورة .

كما أن لمدنوي الحكومة حق الطعن في شأن الأوراق التي تدرجها لجنة البورصة في التسمية .

٢٧ — يجب على الشركات المدرجة أوراقها بالتسمية أن تقدم للجنة

في التسمية ذات الاجل .  
( أولا ) الأوراق المالية التي يقل مجموع القيمة الصادرة بها والسددة بتمامها عن ٤٠٠٠٠ جنيه مصري .

( ثانيا ) أسهم الشركات التي لم يصل عنها اكتاب عمومي أو لم تصدر لتداول بين الجمهور الا اذا كانت الشركات المذكورة نصرت حساباتها مدة ثلاث سنوات على الأقل .

( ثالثا ) سندات الشركات التي ليس لاسهمها ذكر في التسمية الرسمية .

( رابعا ) الأوراق المالية التي قيمتها الاسمية مائة فرنك ولم تسدد بتمامها . وكذلك ما كان منها قيمته الاسمية اكثر من مائة فرنك ولم تسدد منها مائة فرنك على الأقل .

( خامسا ) الأوراق المالية التي صدرت باضافة مبلغ على قيمتها الاصلية لسبب آخر خلاف الزيادة التي تستلزمها مصاريف الاصدار ما لم يكن للفرض من تلك الزيادة ضمها الى رأس مال الشركة بصفة جائزة .

يجوز قبول أوراق الشركات الاجنبية في التسمية الرسمية ذات الاجل مهما بلغت قيمتها الاسمية بشرط أن لا تكون هذه القيمة أقل من ٢٥ فرنكا وأن تكون تلك الأوراق مقبولة في التسمية الرسمية

(١) معلة بلرم عال في ٢٧ مارس سنة ١٩١٢

(٢) » » » » ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠

تأديبا لمن تلقاء نفسها أو بناء على شكوى  
ذوى الشأن أو بناء على طلب أحد مندوبى  
الحكومة .

٣٢ — يحكم مجلس تأديب المخالفات  
المصوص عنها فى اللوائح والقوانين الخاصة  
بالبورصة ويكون هذا المجلس مؤلفا من  
رئيس اللجنة بصفة رئيس ومن أربعة  
أعضاء تعينهم لجنة البورصة سنويا من بين  
أعضائها .

٣٣ — (٢) العقوبات التأديبية هى  
أولا — الانذار

ثانيا — الغرامة من جنيه مصرى  
واحد الى خمسمائة جنيه مصرى

ثالثا — شطب الامم

٣٤ — مخالفة أحكام لائحة

الاجراءات الداخلية فتستوجب الحكم  
بالانذار أو بالغرامة

٣٥ — يحكم بغرامة لا تتجاوز

مائة جنيه مصرى على كل سمسار أو  
مندوب رئيسى ثبت عدم قيامه بما تعهد  
به أو مساعدته لمضارب أو أحد مستخدمي  
السمارة أو أصحاب البنوك أو أحد  
موظفى الحكومة أو ثبت عليه انه أغرى  
على المضاربين شخصا غير مشغل بالتجارة  
أو مستخدما أيا كان

البورصة جميع المستندات الرسمية المتعلقة  
بمحالتها للمالية

٢٨ — تشطب من التسمية الرسمية  
الاوراق الآتية :

أولا — الاوراق غير الخائزفة لشروط  
اللازمة لقبولها .

ثانيا — اوراق الشركات التى فى حالة  
افلاس .

ثالثا — اوراق الشركات التى لم تتبع  
أحكام المادة ٢٧ فى الميعاد الذى يحدد  
لها لتقديم المستندات المطلوبة منها

رابعا — (١) الاوراق الخاصة  
بالشركات التى حكم نهائيا من محكمة مصرية  
ببطلانها وعدم وجودها فى القطر المصرى  
٢٩ — شطب أسهم شركممن التسمية  
يستلزم شطب سندات منها .

مجلس التحكيم وتأديب السماسرة

٣٠ — (٢) يجوز انشاء مجلس تحكيم بمقتضى  
لائحة البورصة الداخلية ووظيفة هذا المجلس  
أن يفصل بدون استئناف فى المنازعات  
التي تقع بين السماسرة وبعضهم أو بينهم  
وبين مندوبيهم الرئيسيين أو بين السماسرة  
وعملائهم ويرفعها اليه لتقصوم أصحاب  
الشأن باقتافهم .

٣١ — (٢) تختص لجنة البورصة بتأديب  
السمامة والمندوبين الرئيسيين وتحاكمهم

(١) أضيفت بأمر عال فى ٢٧ مارس سنة ١٩١٢

(٢) معلقة بأمر عال فى ٢٥ ابريل ١٩١٠

(٣) د د د د د ٢٧ مارس سنة ١٩١٠

تسكيله في ظرف ١٥ يوماً فان لم يفعل  
يوقف حتماً عن تأدية أعمال وظيفته

### أحكام مختلفة

٤١ — لمدنوي الحكومة الحق  
في حضور جميع مداولات لجنة البورصة  
ومجلس التأديب ومجلس التحكيم . ولهم  
إيقاف تنفيذ القرارات التي يرونها مخالفة  
للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة  
ولرئيس لجنة البورصة الطعن في ذلك  
أمام المحكمة التجارية المختطة . وهي  
تفصل في الامر في اودة المشورة بصفة  
نهائية .

وعلى رئيس لجنة البورصة في ظرف  
العشرة الايام التالية لتاريخ إيقاف التنفيذ  
أن يعلن مندوب الحكومة والطرف  
ذا الشأن ان وجد بالحضور أمام أول  
جلسة بالمحكمة المذكورة

وكل ما يتخذ من الاجراءات التي  
يعارض فيها مندوب الحكومة يكون  
باطلاً وعدم المفعول

وعلى مدنوي الحكومة أن يبلغوا  
جهات الاختصاص وقائم التفليس بالتدليس  
وجميع الجرائم التي ينطبق عليها قانون  
العقوبات .

٤٢ — تضع لجنة البورصة لائحة  
لاجراءاتها الداخلية بدعرضها على الجمعية  
العمومية للسامسة ولا بد من تصديق

٣٦ — يحكم بفرامة لا تتجاوز  
٥٠٠ جنيه مصري على كل سمسار أو  
مندوب رئيسي ثبت عليه انه أملى سراً  
غير حقيقي أو عملية صورية أو نشر  
أخباراً كاذبة أو شرع بواسطة التدليس  
في التأثير على الأسعار وذلك لا يمنع من  
محاكمته جنائياً اذا اقتضى الحال

٣٧ — في حالة المود الى المخالفات  
النصوص عنها في المادتين السابقتين يجوز  
لمجلس التأديب الحكم بشطب اسم التهم  
٣٨ — لا يجوز للسمسار أو  
المدنوب الرئيسي أن يستأق الأحكام  
الصادرة عليه الا اذا كانت قاضية بشطب  
اسمه أو بفرامة تزيد عن مائة جنيه

وليس لمدنوي الحكومة استئناف تلك  
الاحكام الا في الاحوال التي كان يمكن فيها  
الحكم بالشطب ورفع الاستئناف في  
ظرف عشرة الايام التالية للحكم الى المحكمة  
التجارية فتفصل فيه بأودة المشورة بحكم  
غير قابل للطعن

٣٩ — يخصص التأمين المقدم من  
السامسة لسداد المبالغ الآتي بينها بحسب  
ترتيبها على وجه الامتياز  
أولاً — التعويضات المستحقة عليهم  
لاسباب متعلقة بأعمال وظيفتهم

ثانياً — العقوبات المالية

٤٠ — اذا قص التأمين أو قد  
لسبب من الاسباب وجب على السمسار

ان يكون رأس المال الواجب عليهم اثباته ٣٠٠٠ جنيه مصرى فقط للسماسة فى الاوراق المالية أو فى البضائع و ٦٠٠٠ جنيه مصرى للسماسة الذين يرغبون قيد اسمائهم فى الفرعين

وعلى الطالبين أن يقدموا للجنة طلبات القيد مرفقة بالمستندات اللازمة فى مصاد ستين يوما من تاريخ النشر عن ذلك بالجريدة الرسمية

والطالب فى حالة رفض اللجنة قيد طلبه الطعن فى قرارها فى ظرف شهر من اعلانه به امام المحكمة التجارية المختلطة فتفصل فيه طبقا للمادة ١٤

ولا يؤثر الطعن المذكور الدعوى لعمل الانتخابات المنصوص عنها فى الفقرة الآتية

وبعد اتمام عملية القيد تدعو اللجنة السماسرة المقيدة اسماؤهم الى جمعية عمومية لتحرير القائمة المنوه عنها فى المادة الثانية. وتكون هذه الجمعية تحت رئاسة رئيس اللجنة

وترسل هذه القائمة مع القائمة التى يحضرها المحلفون التجارى الى اللجنة لتشكيل لجنة ادارة البورصة طبقا لاحكام المادة الثانية

نظارة المالية على اللائحة المذكورة (١) وتشمل هذه اللائحة على الاخص ما يأتى :

نظام البورصة .

ساعات فتح وقل البورصة .

بيان أيام الاعياد .

كيفية الدخول الى مقصورة السماسرة عمولة السمسرة وكيفية استعمال المبالغ المتحصلة من الترامات .

الاشتراكات .

نماذج العقود .

تحديد المبلغ المتقضى دفعة سنويا للحكومة للقيام بمصاريف مندوبيها فى البورصة .

ويجوز للجمعية العمومية للسماسرة المتقدمة اسماؤهم أن تفتح مقترحات ادخال تعديلات فى لائحة الاجراءات الداخلية للبورصة .

٤٣ — تحسب المواعيد الوارد ذكرها فى هذه اللائحة طبقا للتقويم القروارى .  
أحكام وثنية

٤٤ — تحرر القائمة الاولى باسماء السماسرة المقيدىن أمام بورصة مصر بها بمعرفة لجنة يؤلفها ناظر المالية .

ويجب على السماسرة الذين يرغبون قيد اسمائهم فى البورصة ان يوافقوا بالشروط المبينة فى المادة ١١ ومع ذلك يجوز على سبيل الاستثناء من احكام المادة المذكورة

٤ — على لجنة البورصة أن ترقب تنفيذ هذا المرسوم فيما يتعلق بالسماحة . كل سمسار يثبت عليه أنه خالف أحكام هذا المرسوم يحال الى مجلس التأديب بطلب الحكومة أو بطلب رئيس اللجنة يحكم في المخالفة الاولى برامة قدرها خمسون جنيهًا مصريًا وبحكم في المخالفة الثانية برامة قدرها مائتا جنيه مصري ويحكم في المخالفة الثالثة بالشطب . وتكون هذه الاحكام غير قابلة للاستئناف

٥ — على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا الذي يبدأ العمل به ابتداء من ١٦ أغسطس سنة ١٩١٦

٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ مرسوم  
بالموافقة بصفة مؤقتة على اللائحة  
العمومية لبورصات البضائع ذات  
الأجل (١)

نحن سلطان مصر  
بصد الاطلاع على لائحة البورصة  
المصدق عليها بالامر العالي الصادر في  
٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ والمعدة بالأمرين  
العاليين الصادرين في ٢٥ أبريل سنة

٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ مرسوم  
بفرض رسم دفعة على العمليات  
المعقودة لاجل في بورصة البضائع  
نحن سلطان مصر  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت :

١ — كل عملية معقودة لاجل في  
بورصة البضائع يجب أن تثبت بمقتضى  
مذكرة عقد تصدرها لجنة البورصة

٢ — العقود الخاصة بالعمليات المعقودة  
لاجل عن القطن وبذرة القطن في بورصة  
البضائع بين السماسرة وعمالهم يفرض  
عليها رسم دفعة نسي بمعدل مليم واحد  
عن قنطار القطن وربع مليم عن اردب  
بذرة القطن . ويحصل هذا الرسم عن  
كل عملية يعمل بها عقد سواء كانت من  
عمليات الشراء أو البيع أو من عمليات  
الريور والبرم .

٣ — يحصل رسم الدفعة عن عمليات  
البورصة بواسطة وضع دفعة مخصوصة  
على نماذج العقود ويهد الى لجنة بورصة  
البضائع في بيع نماذج العقود للمدعوة .

(١) اللائحة الداخلية لبورصات البضائع بالاسكندرية صودق عليها بقرار ٢٥ يولية  
سنة ١٩١٦ مجموعة القرارات فرنساوي ( وجه ٢٠٣ ) انظر أيضا القرار المعدل بتاريخ  
١٤ يونيو سنة ١٩٢٠

## اللائحة العمومية لبورصة البضائع الآجلة

أولا — تشكيل لجنة البورصة  
واختصاصها

١ — تشمل بورصات البضائع  
الآجلة على السامرة وعلى الأعضاء  
المنضمين .

ويكون في كل بورصة من بورصات  
البضائع الآجلة لجنة مؤلفة من اثني عشر  
عضواً : منهم تسعة من السامرة وثلاثة  
من الأعضاء المنضمين .

ومهمة هذه اللجنة أن تدير حركة  
البورصة بانتظام ، وإن ترقب تطبيق  
العمل على القوانين واللوائح

ولأجل ذلك ، يكون للجنة سلطة  
تأديبية على أعضاء البورصة وعلى الجوبير  
أى المشتغلين بالمضاربات ، وعلى المتدوين  
الرئيسيين ، بالشروط المنصوص عليها بمد

٢ — تنتخب كل من فئتي السامرة  
والأعضاء المنضمين من يمثلها في لجنة  
البورصة ، وذلك في اجتماع تقام في  
تاريخ وساعة تعيينها للجنة في الاسبوع  
الرابع من شهر يناير من كل سنة .

يرأس جمعية الانتخابات رئيس مجلس  
البورصة بمعاونة عضوين من أعضائها ،  
يكونان من السامرة لانتخاب السامرة  
ومن الأعضاء المنضمين لانتخاب هؤلاء  
الأعضاء

ويكون الانتخاب بموجب قوائم بطريق

١٩١٠ و ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ ،  
وعلى المادة ٧٢ من قانون التجارة  
الاهلي المعدلة بالقانون نمرة ٢٣ لسنة  
١٩٠٩ ،

وعلى المادة ٧٨ من قانون التجارة  
المختلط المعدلة بالقانون نمرة ٢٤ من السنة  
المدكورة ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
والخفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية  
العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في  
١٩ يونيو سنة ١٩١٦ ،

رسمنا بما هوأت :

١ — صدق بصفة وثيقة على  
اللائحة العمومية لبورصات البضائع ذات  
الأجل المرفقة بمرسومنا هذا . ويعمل  
بمقتضاها ابتداء من ١٦ أغسطس سنة  
١٩١٦ .

٢ — يظل العمل بجميع الأحكام  
الخاصة ببورصات البضائع ذات الأجل  
المدونة في لائحة البورصة للصدق عليها  
بالأمر السالى الصادر في ٨ نوفمبر سنة  
١٩٠٩ والمعدلة بالأمرين الصادرين في  
٢٥ أبريل سنة ١٩١٠ و ٢٧ مارس  
سنة ١٩١٢ . أما الأحكام الأخرى  
المدونة في اللائحة المذكورة فتبقى نافذة  
فيما يتعلق ببورصات الأوراق .

٣ — على وزيرى المالية والخفانية  
تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

يجوز إعادة انتخاب الرئيس ونائبه  
والسكرتير

ويجلس مندوبو الحكومة في اللجنة  
ويكون لهم الاختصاصات المحددة في هذه  
اللائحة .

وإذا غلب بعض المندوبين . أو منهم  
مانع عن الحضور . يجوز ائابة غيرهم  
مكاثم .

٥ — تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها  
ويجب على الرئيس دعوة اللجنة الى  
الاجتماع كلما طلب ذلك ربع أعضائها أو  
مندوب الحكومة .

٦ — لا تكون مداولات اللجنة  
صحيفة الا اذا حضرها نصف الاعضاء .  
وتؤخذ القرارات بأغلبية الاصوات .

اذا اسوت الاصوات رجح رأى الفريق  
الذى منه الرئيس .

٧ — اذا توفى أحد أعضاء اللجنة  
في خلال السنة . أو استقال . أو سافر  
أو منته مانع عن الحضور لمدة طويلة .  
تعين اللجنة من ينوب منابه فيها . وتختاره  
من الفئة التى ينتسب اليها العضو الاصلى .  
وتنتهي مهمة الأعضاء النائين عند  
امكان الأعضاء الاصيلين معاودة عملهم  
أو عند تجديد اللجنة .

وكل عضو فيجب ثلاث جلسات متوالية  
دون عذر مقبول . يعتبر حتما مستقلا  
وتلته اللجنة بذلك .

الاقتراع السرى بأكثرية الأصوات .  
كل قاعة من قوائم الانتخاب يجب أن  
تتضمن عددا من الاسماء مساويا لعدد  
المراكز الحالية في الفئة التى ينتسب اليها  
المنتخب والا كانت لاغية .

لا يجوز أن ينتخب غير المرشحين  
للدرجة أسماؤم في جدول الأعضاء الذى  
تحرره اللجنة لكل جمعية

وتقبل هذه المداول في ٣١ ديسمبر  
من كل سنة ، وتعلق في البورصة ابتداء  
من ٣ يناير

لا يتضمن كلا الجدولين الا السامرة  
أو الاعضاء المنضمين ، كل فئة على حدة  
ولا يجوز أن يدرج في هذه المداول  
غير أسماء المرشحين الذين يقدمهم عضوان  
من الفئة التى ينتسبون اليها

ويقوم مكتب جمعية الانتخابات المؤلف  
حسب المين سابقا باحصاء عدد الاصوات  
بمحور مندوب الحكومة ؛ ويحرر  
محضر بذلك

٣ — يجمد تشكيل اللجنة كل سنة  
بمخرج الثلث من أعضائها ؛ أى ثلاثة  
من السامرة ، وواحد من الأعضاء  
المنضمين ماعدا المراكز التى قد تخلو في  
أثناء السنة

يجوز إعادة انتخاب الاعضاء الخارجين

٤ — تنتخب اللجنة كل سنة من  
بين أعضائها رئيسا لها ؛ ونائب رئيس ،  
وسكرتيرا لها يهد اليه بأمانة الصندوق

## ثانياً — الجمعية العمومية

٨ — تقدم اللجنة في كل سنة جمعية عمومية لأعضاء البورصة في النصف الثاني من شهر يناير وبعد تقديم حساب السنة بثمانية أيام على الأقل .  
ويجوز أيضاً للجنة البورصة أن تدعو الجمعية العمومية كلما ترى ذلك لازماً للمصلحة العامة أو كلما يطلب ذلك رتب الاعضاء .

وتكون الدعوة بتعليق اعلان عن ذلك في دار البورصة على الأقل في اليوم السابق لليوم المعين للاجتماع ، الا في الاحوال المستعجلة للغاية التي لا يتيسر فيها تحديد أى ميعاد يرأس الجمعيات العمومية رئيس اللجنة أو وكيله أو عضو اللجنة الذي ينوب عنها . ويؤلف المكتب من اللجنة ولا تكون مداولات الجمعيات العمومية صحيحة الا اذا حضرها على الأقل نصف الاعضاء

اذا لم يحضر الاجتماع الاول المسدد القانوني من الاعضاء تدعى الجمعية للانعقاد مرة ثانية ، وتكون مداولاتها صحيحة أياً كان عدد الاعضاء الحاضرين وتكون مداولات الجمعية صحيحة أيضاً أياً كان عدد الاعضاء الحاضرين عندما تكون الدعوة في أحوال مستعجلة ويجب دعوة مندوب الحكومة ،

ويكون له صوت استشاري

تكون القرارات بأغلبية الاصوات يحضر محضر بما تم بالجمعية ، ويجب أن يبلغ الى اللجنة حيث يتلى ويسجل .  
يجوز للجمعية العمومية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب اللجنة ان تبدى رغبات بخصوص جميع المسائل التي تتعلق بالبورصة

ويجب أخذ رأيها في كل تعديل يراد ادخاله على اللائحة الداخلية ثالثاً — أعضاء البورصة والجوهر والمندوبون الرئيسيون

شروط قيد الاسماء وابقائها في الجدول ٩ — أعضاء البورصة في السامرة والاعضاء المنضمون

السامرة والاعضاء المنضمون وحدهم يجوز انتخابهم في اللجنة. ولهم أن يجلسوا في الجمعيات العمومية

تحرر اللجنة جدولاً خاصاً بكل قسم من السامرة والاعضاء المنضمين والجوهر والمندوبين الرئيسيين

ولا يجوز قيد أحد في أى جدول من هذه الجداول أو ابقاؤه مقيداً فيه الا اذا كان حائزاً للضوابط المذكورة بعد

السامرة

١٠ — لكي يقبل المرشح بصفة

سماوي يجب :

(١) أن يقدمه كفيلان يكون كلاهما



قدره ٥٠٠٠ جنيه مصرى ما عدا رأس المال الذى يكون لازماً له لفيد اسمه فى بورصة أخرى . أما المبلغ الصافى من رأس المال الذى يلزم للقيام بالتصفيات فقد تحدت قيمته ١٥٠٠ جنيه مصرى . وللجنة أن تفصل فى هذا الموضوع بناء على تقرير يقدمه لها الخبير الذى تعينه . (٨) أن يودع بالبنك الأهلى تأميناً

قدره ١٠٠٠ جنيه مصرى قدماً أو من أوراق الحكومات التى تقبلها اللجنة ، ويمكن استبدال هذا التأمين بضمانة يقدمها جميع أعضاء شركة السماسرة بالتضامن على شرط أن تشمل هذه الشركة على الأقل ثلاثة أرباع السماسرة المقيدى فى جدول البورصة وأن تكون قد أودعت لدى لجنة البورصة لأجل هذه الضمانة تأميناً قديماً أو من أوراق مالية معتمدة من اللجنة ،

١١ — يجب على المرشح أن يقدم تميزاً لطلب قيد اسمه ، جميع الأوراق اللازمة لإثبات حيازته لشروط المنصوص عليها فى الفقرات ١ الى ٧ من المادة العاشرة .

وينشر حيثنذ اسمه واسم كفيله مدة شهر فى اللوحات الخاصة بهذا الغرض فى داخل دار البورصة .

وفى أثناء كل هذه المدة يجوز لأعضاء البورصة أن يقدموا الى اللجنة جميع

من السماسرة المقيدة أسماؤهم فى البورصة التى يريد المرشح العمل فيها ، أو يكون أحدهما سمساراً والثانى عضواً منضماً ويقدم الطلب كتابة ويوقعه مع المرشح وكفيله اللذان يجب أن يشهدا بحسن سيرته وصدقه فى المعاملات (٢) أن يكون عمره ٢٥ سنة كاملة وأن يكون ذا أهلية

(٣) ألا يكون قد أشهر إفلاسه فى الفطر المصرى أو فى غيره الا اذا كان قد أعيد اعتباره اليه . وألا يكون سبق الحكم عليه ببقوبة ما لجناية أو ببقوبة الحبس لسرقة أو لافلاس أو لنصب أو لخيانة أمانة أو ببقوبة مخلة بالشرف فى بلد من البلاد التى توجد فيها مثل هذه العقوبة . (٤) أن يكون قد تمرن مدة سنتين على الأقل عند أحد سماسرة البضائع المقيدى فى جدول البورصة بصفة شريك عامل أو بصفة مستخدم رئيس

(٥) أن يكون مقيماً فى الفطر المصرى منذ ثلاث سنوات على الأقل

(٦) ألا يكون مشتغلاً بأعمال تجارية غير أعمال السمسرة بوجه عام ، وألا يشتغل بالمضاربات لحسابه الخاص ولا يكون شريكاً ولا مستخدماً بأجر ولا مكافئاً بحمل أيا كان فى أحد المجال التجارية أو أحد البنوك

(٧) أن يثبت أن لديه رأس مال

الملاحظات التي يرونها موافقة .

وتسمى اللجنة من جهتها للحصول على جميع ما يتيسر لها جمعه من المعلومات .  
وإذا كانت اللجنة ، بعد انتهاء هذه المدة ، ترى أنها لم تحصل على الاشارة الكافية يجوز لها أن تأمر بنشر الأسئلة لمدة ثانية لا تتجاوز شهرا واحدا .  
لا يجوز للجنة البورصة أن تفصل في أمر قبول المرشح أو رفضه الا اذا كان ثلاثة أرباع أعضائها حاضرين .  
ويجب أن تكون الموافقة على القبول بالأغلبية المطلقة .

وفي حالة رفض قبول المرشح يجوز له أن يظن في القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين الآتية .

وعلى المرشح القبول أن يثبت قبل قيد اسمه دفع التأمين المنصوص عليه في الفقرة ٨ من المادة العاشرة .

١٢ — يجوز قبول الشركات بصفة ساهمة ما عدا الشركات المساهمة أي الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وعلى كل من الشركاء الشولين أن يكون حائرا للشروط المنصوص عليها في المادتين العاشرة والحادية عشرة غير أنه يكفي الشركة أن تثبت وجود رأس مال واحد قدره ٥٠٠٠ جنيه مصري ، وأن تقدم تأمينا واحدا قدره ١٠٠٠ جنيه

مصري أيا كان عدد الشركاء .

لا يجوز للشريك المشلول أن يياشر عملا الا باسم الشركة ولحسابها .  
يجب تقديم عقد الشركة الى اللجنة مع نسخة منه مصدقا عليها لايداعها في ملف الشركة للمقيد اسمها .

يجب عرض كل تغيير على اللجنة ،  
فتفصل عن جديد في أمر ابقاء اسم الشركة في جدول الساهرة .

١٣ — يجب على السماسر ( سواء كان من الافراد أو من الشركات ) أن يستمر على حيازة الشروط المفروضة آفا .

ورغبة في التثبت من حقيقة وجود رأس المال المطلوب ، يجب على اللجنة حتما أن تراجع حالة جميع عللات الساهرة مرة في السنة بين أول أكتوبر و ٣١ ديسمبر وذلك بواسطة خبيرين تختارهم من كشف تحرره في كل سنة . ويجوز لها ما عدا ذلك أن تقوم بمراجعات فوق العادة كلما رأت ضرورة ذلك بواسطة خبير أو أكثر تختارهم من الكشف للار ذكره ، أو بواسطة مندوب أو أكثر تختارهم من أعضائها ، اذا طلب صاحب الشأن ذلك بالكتابة .

نتائج التقارير التي يقدمها الخبيرون أو الندوبون مسببة مفصلة لا تعيد اللجنة التي يكون لها الحرية التامة في التقدير ، ويجوز

اللجنة مع حفظ حقه في استئناف ذلك القرار بالشكل والشروط المبينة في المادة الثامنة والثلاثين .

يشترط سمسار البضائع الآجلة على نفسه ألا يقوم مقام أحد المتعاقدين والا شطب اسمه .

#### الأعضاء المنضمون

١٦ — لكي يقبل المرشح بصفة

عضو منضم يجب :

(١) أن يقدمه عضوان من أعضاء البورصة المطلوب قيده فيها ، سواء كانا من السامرة أو من الأعضاء المنضمين وأن يقدم طلباً بالكتابة يوقعه المرشح والعضوان اللذان يقدمانه .

(٢) ألا يكون قد أشهر إفلاسه في القطر المصري أو في غيره من البلاد ، إلا إذا كان قد أعيد اعتباره إليه ، وألا يكون سبق الحكم عليه ببقوبة ما لجناية أو ببقوبة الحبس لسرقة أو لافلاس أو لنصب أو لحيانة أمانة أو ببقوبة مخلة بالشرف في بلد من البلاد التي يوجد فيها مثل هذه البقوبة

(٣) أن يكون تاجراً بالقطن أو بنزرة القطن بطريقة مستمرة ومنظمة من مدة سنتين على الأقل ، بمتوسط سنوي لا يقل فلا عن عشرة آلاف قطار قطن ، أو عشرين ألف أردب بنزرة .

ولا ينظر في هذا المجموع إلى الأعمال

لها إذا دعت الحالة أن تأمر بإعادة المراجعة . ولها الحق التام في تقدير ما إذا كان يمكن أن يعتبر رأس المال اللازم موجوداً ومن ثم فيما إذا كان يجب إبقاء اسم السمسار في الجدول أو شطبه منه

ويجوز لها بناء على طلب السمسار أن تعين المبلغ التكميلي الذي عليه أن يثبت وجوده قديماً فوق المبلغ الموجود ، ليقب اسمه مقيداً في الجدول ، فتجده له ميعاداً لذلك . وفي تلك الفصول ، ورثتها يعيد السمسار رأس ماله إلى المبلغ المطلوب ، يحظر عليه أن يباشر أعمالاً في البورصة ، وإذا اقتضى الأمر يصني مركزه بواسطة سمسار أو أكثر تنتدبهم اللجنة لهذا العمل بدون مقابل

١٤ — يجوز أيضاً للجنة ، بالاقتراع السري بأغلبية ثلاثة أرباع المقترعين ، أن تأمر بفحص دفاتر حسابات كل سمسار مقيد في الجدول في كل وقت وبالطريقة المنصوص عليها في المادة السابعة للمراجعات غير الاعتيادية ، وذلك لمعرفة ما إذا كان لا يزال حائزاً للشروط المفروضة ، ولا اكتشاف ما قد يكون وقع منه من المخالفات ضد اللوائح .

١٥ — السمسار الذي لا يمثل لأجراء المراجعة والمراقبة المذكورة ، أو يحاول إخفاء حقيقة مركزه ، أو يقدم بيانات غير صحيحة ، يشطب اسمه بقرار من

المعقودة بكونترانات .

(٤) أن يودع في البنك الاهلي تأميناً قدره ٥٠٠ جنيه انجليزى مقدماً أو من أوراق الحكومات التي يهبها اللجنة .

١٧ — يجب على المرشح أن يقدم تميزاً لطلب قيد اسمه ، جميع الاوراق اللازمة لاثبات حيازته للشروط المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة السادسة عشرة

وينشر حينئذ اسمه واسم العضوين اللذين قدماه مدة خمسة عشر يوماً في اللوحات الخاصة بهذا الغرض في داخل دار البورصة

وفي خلال هذه المدة يجوز لاعضاء البورصة أن يبلغوا اللجنة كل ما يستنبونه من المعلومات والملاحظات

وعلى اللجنة من جهةها أن تجمع كل ما يمكنها من المعلومات .

ويجوز للجنة أن تقرر ابقاء تطبيق الاسماء لمدة اخرى لا تتجاوز خمسة عشر يوماً اذا رأت حاجة لذلك .

وتنصل في الامر بأكثرية الاصوات وبالاقتراع السري .

وفي حالة رفض قبول المرشح يجوز له أن يظن في القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين ولا يقيد اسم المرشح للقبول الا اذا أثبت أنه دفع تأمين الجسامة جنيه انجليزى

المنصوص عليه آتياً

١٨ — يجوز أن يقبل بصفة أعضاء منضمين تجار القطن وتجار بفرقة القطن والبنوك والشركات الذين يستوفون الشروط المبينة في المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة .

ويقوم بممثل البنوك والشركات وكيل أو شريك مشول ، ويبلغ اسم هذا أو ذاك كتابة الى اللجنة .

١٩ — يجب على الاعضاء المنضمين أن يستمروا حائزين للشروط المفروضة لتبقى اسماؤهم مقيدة في الجدول

« الجور » والتدويون الرئيسيون

٢٠ — يجوز للسمسار أن يستعين في عمله بمجور ومندوبين رئيسيين يتحدد عددهم باللائحة الداخلية .

«الجور» هم ملحقون بأحد السماسرة ويقومون بالاعمال مباشرة في مقصورة السماسرة باسمه وعلى مسئولته ، ولكن يكون ذلك لحسابهم الخاص فقط .

والتدويون الرئيسيون هم من كبار الموظفين عند السماسر ومقبولون في مقصورة السماسرة بصفة وكلاء عنه لمباشرة الاعمال باسمه فقط ولحسابه وعلى مسئولته .

الشروط المطلوبة لتيد اسم « الجور » أو للتدوب الرئيسي ، ولبقاء اسمه مقيداً بهذه الصفة ، هي :

(١) أن يكون عمره ٢٥ سنة على

ابقاء اسم « الجور » أو شطبه بأكثرية الاصوات المطلقة بالاقتراع السرى ، ويجوز لها أيضاً أن تقرر بالطريقة نفسها شطب اسم كل « جور » يظهر في مضارباته مبالغة أو توريطا للسوق . ويحق دائماً لصاحب الشأن أن يستأنف هذا القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين .

ولتنفيذ حكم هذه المادة يجوز للجنة البورصة أن تأمر بفحص دقائق المسار الملحق به « الجور » بالشكل المنصوص عليه للمراجعات غير العادية المذكورة في المادة الثالثة عشرة

٢٢ — يبقى اسم « الجور » مقيداً مادام ملحقاً بالمسار الذى قدمه « الجور » الذى يطلب أو ينفذ أمراً بعملية بورصة لحساب الغير يشطب اسمه بقرار من اللجنة بالاقتراع السرى وبالأكثرية المطلقة مع حفظ حقه فى الطعن فى هذا القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها فى المادة الثامنة والثلاثين .

٢٣ — للندوين الرئيسيين حق الفخول الى مقصورة المسامرة ، ولا يجوز لهم أن يباشروا أعمالاً الا باسم المسار التابعين له وحسابه وعلى مسئوليته ، والا شطب اسمهم ،

٢٤ — يقدم طلب القيد بالمسار الذى سيلحق به الوندوب الرئيسى ، ويوقع

الاقبل والا يكون محجوراً عليه . (٢) الا يكون سبق اشتهار افلاسه فى القطر المصرى أو فى غيره الا اذا كان أعيد اعتباره اليه ، ولا سبق الحكم عليه ببقوة ما لجناية أو ببقوة الحبس لسرقة أو لافلاس أو لاختلاس أو لخيانة أمانة أو ببقوة مخلة بالشرف وذلك فى البلاد التى يوجد فيها مثل هذه العقوبة .

(٣) أن يكون مقبلاً فى القطر المصرى منذ سنتين على الأقل .

(٤) أن يقدمه محل المسامرة الذى يريد الحاقه به ؛ وعلى المحل أن يقدم على قدر ما يتصل بملفه جميع المعلومات عن حسن سير المرشح ؛ ويجوز للجنة أن تطلب كل المعلومات الاضافية التى تراها لازمة . وتفصل اللجنة فى أمر قبول « الجور » ؛ أو الوندوب الرئيسى ، بالأكثرية المطلقة وبالاقتراع السرى .

ويجوز للمرشح فى حالة رفض قبوله أن يستأنف القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها فى المادة الثامنة والثلاثين :

٢١ — يجوز للجنة البورصة فى أى وقت كان أن تنتدب عضواً أو أكثر من أعضائها للتحقق بجميع الوسائل التى تستنبها عما اذا كان « الجور » لا يزال حائزاً للشروط اللازمة لبقاء اسمه مقيداً فى الجدول ، واذا كانت أعماله مطابقة لاحكام قانون البورصة ولوائحها . وتفصل فى أمر

يوم بمراقبة لجنة البورصة بمعرفة لجنة تنتدب لهذا الغرض.

وتتشمل التسعيرة المذكورة على ما يأتي:

(أولاً) الاسعار المتوالية للعمليات التي تمت أثناء النهار .

(ثانياً) آخر أسعار اليوم .

(ثالثاً) آخر أسعار اليوم السابق .

وفي حالة عدم حصول عمليات تبين التسعيرة أسعار العطاءات المقدمة من البائعين أو المشترين .

٢٨ — تحمر التسعيرة وتنتشر عند اقبال البورصة .

ويجب تقديم الاعتراضات خلال ربيع ساعة بعد نشرها .

( خامساً ) — التصفيات أو المقاصات العادية وغير العادية .

٢٩ — تحدد اللجنة في شهر ديسمبر من كل سنة تواريخ التصفيات أو المقاصات العادية لسنة التالية .

وتكون المقاصات اسبوعية .

الفروق المستحقة عن جميع الصليات المقوذة لاجل يجب تسويتها لدى كل مقاصة بالعمول المبينة باللائحة الداخلية . الاسعار التي يجب دفع الفروق بمقتضاها تحدد عند كل مقاصة لجنة البورصة أو لجنة تنتدبها لجنة البورصة لهذا الغرض ويكون قرارها قابلاً للاحتجاج به على أعضاء البورصة وعلى السلاعة وغير قابل للاستئناف .

الطلب المسار والمرشح .  
ويشفع الطلب بالأوراق المثبتة للقيام بالعمول المفروضة بالمادة العشرين فقرات ١ الى ٤

وللجنة البورصة أن تجمع كل ما تنسبه من المعلومات، وتقص في الامر بالاكثرية المطلقة وبالاتراع السري مع حفظ الحق للمرشح، في حالة الرض أن يستأنف القرار بالشكل والعمول المنصوص عليها في المادة الثامنة والتالين .

٢٥ — كل ما يعطيه المسار من عمولة أو حصة في الارباح أو سمرة أو جعل لاي شخص سواء كان ملحقاً بخدمة أو غير ملحق بنسبة الاشغال التي يجلبها له ممنوع منه مطلقاً بأي شكل من الاشكال ظاهراً كان أو خفياً

٢٦ — تعلق جداول المسارة والاعضاء المنضمين و«الجور» والتدوين الرئيسيين في البورصة . وتثبت اللجنة فيها ما يطرأ عليها من التغير أولاً فاولاً

وتبين في جداول «الجور» والتدوين الرئيسيين اسم المسار التابع له كل منهم . كل قرار بالايقاف أو الشطب بين حالاً في هذه الجداول أمام اسم عضو البورصة أو «الجور» أو التدوين الرئيسى الذى يصدر القرار بشأنه

رابعاً — التسعيرات الرسمية  
٢٧ — تحمر التسعيرة الرسمية كل

الرئيسين أو أحد السلاء ، على شرط أن يرفع الامر الى المجلس بالاتفاق بين أصحاب الشأن .

٣٢ — ينظر مجلس التأديب . الذى تحدد اللائحة الداخلية كيفية تأليفه واختصاصاته . فى مخالفات قانون البورصة ولو أنها وفى جميع المسائل التى تتعلق بحسن سير البورصة ونظامها . وذلك من تلقاء نفسه . أو بناء على شكوى ذوى الشأن أو بناء على طلب مندوب الحكومة .

٣٣ — العقوبات التأديبية هى :

(١) الانذار

(٢) الغرامة من جنيه الى خمسمائة

جنيه مصرى

(٣) الايقاف من يوم واحد الى

ثلاثة اشهر

(٤) شطب الاسم

٣٤ — مخالفة القوانين واللوائح

يعاقب عليها بالانذار أو بالغرامة أو

الايقاف . أو بكلا العقوبتين الاخيرتين

ولا يعاقب عليها بالشطب الا فى حالة

وجود نص خاص يقضى بذلك . أو فى

حالة الصودة الى مخالفة مهمة لم تنص اللائحة

بالمعاقبة عليها بالشطب

٣٥ — يحكم بغرامة لا تتجاوز مائة

جنيه مصرى على كل سمسار أو مندوب

رئيسى ثبت عليه مساعدته لمضاربات أحد

مستخدمي المحلات التجارية أو البنوك أو

وفى الاحوال والشروط المنصوص عليها فى اللائحة الداخلية يجوز للجنة البورصة أو يجب عليها ، أن تقرر مقاصة أو أكثر غير اعتيادية بين مواعيد المقاصات الاعتيادية ولا يجوز لاي سبب كان طلب التغطية أو زيادة التأمين بين مواعيد المقاصات العادية أو غير العادية .

(سادساً) — الاجراءات الواجب اتخاذها لتصفية المراكز فى أحوال العجز عن القيام بالتعهدات والايقاف الخ :

٣٥ — اذا اتفق أن توقف أحد

السامسة بقتة عن العمل لاي سبب كان

كالوفاة أو العجز عن القيام بالتعهدات أو

الشطب أو الايقاف أو لعجز ذلك ، وترك

مراكز مكشوفة يجب على اللجنة أن تقوم

بتصفية هذه المراكز طبقاً للاحكام للدونة

فى اللائحة الداخلية .

وقرارات اللجنة فى هذا الموضوع غير

قابلة للطعن وناقذة فى جميع أصحاب الشأن

سواء كانوا من أعضاء البورصة أو من

عمالهم .

(سابعاً) — مجلس التحكيم ومجلس

التأديب .

٣٦ — تنص اللائحة الداخلية على

تشكيل مجلس تحكيم من شأنه الفصل حسب

الشروط التى تبين فيها فى جميع المنازعات

التي تقع بين أعضاء البورصة أو بين أحد

أعضاء البورصة أو «الجور» أو للتدوين

منضمين أو «جور» أو مندوبين رئيسين. وكذلك السماسرة والاعضاء المنضمون و«الجور» والندوبون الرئيسيون المقيدة اسماؤهم الذين تحكم اللجنة أو مجلس التأديب بشطب اسمهم . أو يحكم عليهم بغرامة تزيد على مائة جنيه . يحق لهم في خلال شهر . بعد ابلاغهم القرار بكتاب موصى عليه مع افادة بالوصول . أن يرفضوا استئنافا الى المحكمة التجارية المختلطة . فتفصل في الامر في أودة المشورة بحكم نهائي . دون بيان الاسباب وذلك بعد سماع رئيس اللجنة ومندوب الحكومة . وليس لمندوب الحكومة حق الاستئناف الا في الاحوال التي كان يمكن

فيها الحكم بالشطب

٣٩ — التأمين المودع من السماسرة يخص بوجه الامتياز لسداد المبالغ الآتي بيانها بحسب ترتيبها :

(١) التعويضات المستحقة عليهم لاسباب متعلقة بتأدية وظيفتهم  
(٢) العقوبات المالية

ويخصص التأمين التقدم من الاعضاء المنضمين لسداد العقوبات المالية على وجه الامتياز

٤٠ — اذا تمس التأمين أو تهدد لسبب من الاسباب . وجب على السماسر أو العضو المنضم تكميله في مدة ثلاثة أيام . فان لم يفعل . يوقف حتما عن تأدية أعمال

موظفي الحكومة أو يثبت عليه انه أغرى على المضاربات شخصا غير مشغول بالتجارة أو مستخدما أيا كان

وهذا الحكم تأديبي محض لا يؤثر على ما قد يراه القضاء من حيث صحة عملية البورصة

٣٦ — يحكم بالغرامة لغاية أقصى حدودها ، أي ٥٠٠ جنيه ، أو بالاقاف أو بالشطب على كل سمسار أو مندوب رئيسي أو «جور» يثبت عليه انه أملى سرا غير حقيقى أو عملية صورية . أو حاول بواسطة التدليس التأثير على اسعار السوق . وذلك لا يمنع من محاكته جنائيا اذا اقتضى الامر

٣٧ — ويجوز الحكم بالاقاف أو شطب الاسم على كل عضو بالبورصة أو مندوب رئيسي يثبت عليه انه حاول التخلّص من مراقبة اللجنة باخفاء حقيقة مركزه . أو بمحاولة خدع اللجنة أو مندوبيها بابرار مستندات غير كاملة أو باعطاء تصريحات غير صحيحة أو بأية طريقة أخرى .

ويحكم بنفس العقوبات المذكورة على العضو بالبورصة أو «الجور» أو المندوب الرئيسي الذى يأبى الانذات لقرارات التي تتخذها اللجنة ضمن حدود سلطتها ما لم يكن له عن قانونى

٣٨ — للمرشحون الذين ترفض اللجنة قبولهم بصفة سماسرة أو اعضاء



- ( ح ) أيام الاعياد .  
 ( د ) شروط الدخول الى مقصورة  
 السامرة .  
 ( هـ ) رسم السمرة .  
 ( و ) الاشتراكات  
 ( ز ) كيفية استعمال القود الواردة  
 من أبواب الايرادات المختلفة .  
 ( ح ) الصفيات ومكاتب المقاصات  
 والمجز عن القيام بالتعهدات الخ .  
 ( ط ) نماذج القود .  
 ( ي ) تحديد المبلغ للمقتضي دفعه  
 سنويا للحكومة لقيام بمصاريف مندوبيها  
 في البورصة .

ويجوز دائماً للجنة البورصة أن تقترح  
 ادخال تعديلات على اللائحة الداخلية .  
 فتعرضها على الحكومة بواسطة مندوبيها  
 أو مندوبيها بعد استشارة الجمعية العمومية  
 للسامرة والأعضاء المنضمين .  
 ٤٣ — تحسب المواعيد الوارد  
 ذكرها في هذه اللائحة حسب التويم  
 الفريزورى .  
 ( تاسعا ) — أحكام وقتية

٤٤ — السامرة المقيدون في بورصة  
 البضائع بالاسكندرية عند تاريخ نصرهذه  
 اللائحة يبقون مقيدين دون الحاجة الى  
 تقرير قبولهم من جديد . وليس عليهم  
 الا اثبات وجود رأس مال قدره ٣٠٠٠

وظيفته . واذا لم يكمل قيمة التأمين في  
 مدة خمسة عشر يوماً تشطب اللجنة اسمه  
 (ثامناً) — أحكام مختلفة  
 ٤١ — يدعى مندوبو الحكومة  
 لحضور جميع مداولات لجنة البورصة  
 ومجلس التأديب ومجلس التحكيم . ولهم  
 الحق في إيقاف تنفيذ القرارات التي يرونها  
 مخالفة للقوانين المعمول بها أو للقوانين  
 البورصة . ورئيس لجنة البورصة الطعن  
 في ذلك لدى المحكمة التجارية المختطة ،  
 وهي تنصل في الأمر في أودة المشورة  
 بصفة نهائية .

ويعلن رئيس لجنة البورصة لهذا الغرض  
 مندوب الحكومة وصاحب الشأن ، ان  
 وجد في مدة العشرة الايام التالية لايخاف  
 التنفيذ .

وكل ما يتخذ من الاجراءات التي  
 يعارض بها مندوب الحكومة يكون باطلا  
 وعديم للمفعول وتبلغ لجنة البورصة جهات  
 الاختصاص بواسطة مندوب الحكومة  
 وقائع للتفائيس بالتدليس وكل مخالفة  
 لقانون العقوبات .

٤٢ — يصدر لكل بورصة مخصص  
 بها لائحة داخلية تنشر بقرار وزارى .  
 وتشتمل بوجه خاص على ما يأتي : (١)  
 ( ا ) نظام البورصة  
 ( ب ) مواعيد فتح البورصة واغلاقها

ووثقة محضة. يجوز للمندوبين الرئيسيين المقدين منذ ثلاث سنوات دون انقطاع الذين يشترطون أنهم في كل هذه المدة لم يتقاضوا مقابل أتعابهم غير الجمل على السمسرة التي يدفعها العميل. أن يستروا بناء على طلب السماسر التابعين له على أخذ هذا الجمل بالطريقة نفسها لمدة سنتين يتبدى من تاريخ نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية. وتدرج أسماءهم في جدول مخصوص بمعرفة اللجنة. وبعد انقضاء هذه المدة يصبحون خاضعين لأحكام المادة الخامسة والعشرين السابقة.

على المندوبين الرئيسيين الذين يرغبون الاشتغال في البورصة بصفة « جوير » أن يجتوا جيازتهم لشروط المنصوص عليها في المادة العشرين وما يليها

٤٧ — تنفيذاً لأحكام المادة السابقة يجب أن تقدم طلبات أصحاب الشأن . مع المستندات اللازمة لتعريضها . الى اللجنة البورصة في معاد ثلاثين يوماً بعد نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية . والا سقط حقهم في ذلك .

جنبه مصرى فقط . ووجود التأمين المنصوص عليه في الفقرة ٨ من المادة الماشرة والشركات التي يكون أعضاؤها المسئولون مقدين بصفة سمسرة في التاريخ المذكور يمكن قيد أسماءها بنفس الشروط .

٤٥ — تظل لجنة البورصة الحالية في وظيفتها لغاية انتخابات آخر يناير سنة ١٩١٧ . وحينئذ يصير استبدالها طبقاً لأحكام المادة الثانية وما يليها

طلبات قيد السمسرة والأعضاء المنضمين و « الجوير » والمندوبين الرئيسيين تقدم الى لجنة البورصة الحالية ريثما يتم انتخاب اللجنة الجديدة.

٤٦ — المندوبون الرئيسيون المقيدة أمماؤهم الآن يقعون مقدين في الجدول الخاص بهم بناء على طلب السماسر التابعين له . على أنه يجب عليهم تقديم اقرار من السماسر المذكور يؤكد أنهم لا يأخذون لا صراحة ولا ضمناً عمولة ولا جعلاً أية كانت بنسبة الاشغال التي يجلبونها له ، وخلافاً لهذا الحكم وبصفة استثنائية

## بوليس

المسكينة الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦

وعلى قانون ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨

وعلى قانون المعاشات للملكية الصادر في

١٥ ابريل سنة ١٩٠٩

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأى مجلس النظر

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت:

١ — يجوز حالة ضباط البوليس على

الاحتياط بقرار يصدر من ناظر الداخلية

٢ — المدة التي يسوغ فيها إبقاء

الضباط في الاحتياط لا تهل عن سنة ولا

تزيد عن خمس سنوات

٣ — المدة التي يؤديها الضباط في

الاحتياط تحسب في تسوية المعاش خدمة حقيقية

٤ — يسرى مفعول هذا القانون

من يوم نشره بالجريدة الرسمية

٥ — على ناظر الداخلية والمالية

تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه

٢٠ يونيو سنة ١٨٨٥ امر عال

بشأن رتب البوليس

بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا

أمرنا بما هو آت :

١ — الرتب التي اعطيت والتي تعطى

لضباط الجندرية والبوليس هي خاصة

بهذه الصلحة ولا يثبت عليها حق لحائزها

للتروس أو لاعطاء أى أمر في الجيش

٢ — على نظار داخلينا وحريرتنا

تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

قانونه نمرة ١٦ سنة ١٩١٢

( ١٢ يونيه )

بجواز احالة ضباط البوليس

على الاحتياط أسوة بضباط الجيش

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون المعاشات

## بيوت الماهرات

للماهرات بأعسهم ولا بواسطة أشخاص  
مستأجرين

أولا — الناصر الدين لم يتحرر رشمهم  
والمحجور عليهم

ثانيا — المحكوم عليهم بمقوبة  
جنائية لارتكابهم جريمة عادية

ثالثا — المحكوم عليهم لارتكاب  
سرقة أو نشل أو اخفاء أشياء مسروقة

أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو  
نصب أو خيانة أمانة أو اخفاء جانيه أو

انتهاك حرمة الآداب علنا أو تخمير  
قاصر على الفسق وذلك في حالة ما اذا

كانت العقوبة لم تفس عليها خمس سنوات  
رابعا — الأشخاص الذين كانوا

يديرون بيوتا للماهرات وحكم عليهم  
بغلاقتها لأسباب متعلقة بإدارتها ولم تفس

ثلاث سنوات كاملة على هذا الحكم  
٤ — صدور الأحكام للنصوص عليها

في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة  
على صاحب بيت للماهرات سابق قديم

يستوجب حتما منع المحكوم عليه من  
الاستمرار على تشغله في المدة الموضحة عنها

اعتبارا من اليوم الذي أصبح فيه تلك  
الأحكام نهائية

٥ — يجب على من يريد فتح بيت

١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ لائحة

بشأن بيوت الماهرات

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة بيوت الماهرات

المادة بتاريخ ١٥ يولية سنة ١٨٩٦

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من

الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للامر

القالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هو آت:

١ — يتبر بيتا للماهرات كل عمل

تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من التماطليات

عادة فصل الفحشاء ولو كانت كل منهن

ساكنة في حجرة منفردة منه أو كان

اجتماعهن فيه وقتيا

٢ — لا يمكن فتح بيوت للماهرات

الا في الأخطاط التي يبينها تلك خاصة

المحافظ أو المدير

ولا يكون لكل منها سوى باب واحد

فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين

ساكن أخرى أو دكاكين أو محلات

عمومية

٣ — الأشخاص الآتي ذكرهم

لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا

والخدم وكافة الاشخاص المقيمين في البيت أو الذين يؤدون فيه أى خدمة مع بيان ألقابهم وسنهم وتابعتهم

٩ — يمكن فتح بيت الماهرات في اليوم السادس عشر من تاريخ تقديم الاخطار للتوّه عنه في المادة (٥) وبعد مضي ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقديم الكشف للتوّه عنه بالمادة (٨) ما لم تعلن المحافظة أو المديرية في خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها في فتحه بحيث تكون المعارضة مبنية على أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة أو على عدم استيفاء الاخطار أو الكشف ويجب اعلان المعارضة أيضا لملك العقار

الموضح عنه في الاخطار  
١٠ — لجهة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت الماهرات أما اذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجوز تقرير ذلك الا بعد موافقة القنصل التابعين هم لهم

ويعلن هذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب المحل ويرفق به صورة مصدق عليها من الاغادة المحتوية على رأى القنصل بالموافقة وتنبيه ضمنه بانقال المحل أو بتقديم الاخطار الا لزم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوما . فتي مضي هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى

للماهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسؤولا كذلك في حالة وقوع مخالفة

٦ — الأخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة تحفة من قية ٣٠ ملما بحسب المثال الذى يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية :  
أولا — اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل اقامته وتابعته  
ثانيا — موقع البيت وعدد الغرف التى يشتمل عليها  
ثالثا — اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعته

٧ — يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار أو شهادة من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

ويجهد مقدم الاخطار تمهيدا صريحا بأن يتبع في ادارة البيت أحكام هذه اللائحة  
٨ — يجب على مقدم الاخطار أن يقدم للمحافظة أو المديرية في ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفا محررا على حسب المثال الذى يقرره البوليس ومحتويا على أسماء الماهرات

صورتها . وهذه التذكرة يجب تجديدها سنويا

١٥ — كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تتقدم لاجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المتوط يكتب الكشف وان لم يوجد فبمعرفة طبيب مصرح له بذلك من طرف مصلحة الصحة

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تقرأ أي له منه على التذكرة المنصوص عليها في المادة السابقة التي تبرزها له كل مومسة

والبوليس الحق أن يجري الكشف على العاهرات اللاتي يتأخرن عن الحضور للكشف بدون ابداء عذر مقبول وله مراجعة للشهادات المرضية التي تقدمهنهن لاثبات أعذارهن

١٦ — كل مومسة يتحقق اصابتها بمرض زهري يجب عليها الامتناع عن الاقامة في بيت من بيوت العاهرات

١٧ — المومسات من رعايا الحكومة المحلية اللاتي يتضح للطبيب اصابتهم بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعد شفائهن

فاذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى أقرب مدينة وعلى البوليس اجراء قتلهن . أما مصارف المعالجة وقدرها أربعة

البوليس اثبات ذلك وتقرير محضر مخالفة ويصدر اخطار مالك المقار بالتنبيه القى أعلن لصاحب المحل

١١ — اذا تقرر صاحب أي بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثة أيام مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم مقامها في المدة المذكورة

ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو المديرية في مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل في الاشخاص الواجب درج اسمهم في الكشف المنصوص عنه ببلادة (٨) مع بيان كافة الايضاحات المقررة بتلك المادة

١٢ — ينبغي الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الاقل ويمكن اجراء النقل في اليوم السادس عشر مالم تعلن المحافظة أو المديرية في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها في ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من هذه اللائحة

١٣ — كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغ سن الرشد القانوني

١٤ — كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تطي لها من البوليس وعليها

بالمادة الأولى من مرسوم القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ عن الاتجار بالجواهر المخدرة واستعمالها حتى ولو مجاناً . (١)

وفي حالة ارتكاب مخالفة تضبط النفود الموضوعة للعب والجواهر المخدرة وجميع الأشياء التي استخدمت في ارتكاب المخالفة . (١)

٢٢ — يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا انهارا في بيوت الماهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبيباً

ويجوز للضباط والاقار الدخول فيها في أثناء الليل أيضاً عند حصول مشاجرة أو تمد أو أي أمر آخر يخل بالأمن العام أو لاجل ضبط من يكون من الجانين جارياً البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أي شخص أجنبي يوجد عادة أو عرضاً في بيت من بيوت الماهرات الا في الاحوال المنصوص عليها في اللاوائح الجاري العمل بها فيما يخص بالايجاب

٢٣ — كل مخالفة لاحكام هذه اللائحة ماعدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب

قروش صاغ يومياً فكون على ثقة كل من صاحب البيت والنساء المصابات بوجه التضامن والشهادة التي يعطيها مدير المستشفى عن مدة اقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صك قابل للتنفيذ لصالح الادارة كل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلون التابعة لها

١٨ — أحكام للمواد الأربعة السابقة تسرى أيضاً على صاحبات بيوت الماهرات أما الاثنى عشر سنة من ٥٠ سنة فيجوز اعفاؤهن من الكشف الطبي

١٩ — لا يجوز للمؤسسات أن يوجدن بأبواب بيوت الماهرات ولا بالنوافذ

٢٠ — أصحاب بيوت الماهرات مسؤولون عن المخالفات التي تقع بمسند أحكام للمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ و

٢١ — لا يجوز لاصحاب بيوت الماهرات أن يتركوا أحداً يلعب باللعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا والالانسينه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربين والفرعون والروليت وما كنه الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب .

ومحظور أيضاً على أصحاب بيوت الماهرات أن يبيعوا أو يسمحوا ببيع أو اعطاء إحدى الجواهر المخدرة المذكورة

التفات لمعارضة مالك القمار أو أى شخص آخر يشته ويجوز وضع الاختام تأييداً لنفاذ مفعول الاقحال والبيوت المحكوم باقالتها لا يجوز إعادة فتحها في بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقبالها الا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع باقوة الكتي فيها بدون اذن منه

٢٧ — يبرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يولى سنة ١٨٩٦

ويجوز أن يهر سرمانها أيضا على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ويعين فيه الاخطا التي تفتح بيوت الماهرات فيها

وبيوت الماهرات الموجودة في الاخطا الاخرى يجب اقبالها في الميعاد الذي يحدد في القرار المذكور بحيث أن هذا الميعاد لا يجوز أن يكون أقل من شهر

والبيوت الموجودة في الاخطا المعينة يجب على اصحابها قيعها في بحر الثلاثين يوما التالية لنشر القرار طبقا لاحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذه اللائحة

٢٨ — تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يولى سنة ١٨٩٦

٢٩ — يبرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

فاعلمها بفرامة لا تتجاوز مائة قرش وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المواد المذكورة في الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بفرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ٢٤ — (١) في حالة ارتكاب مخالفة

لاحكام المادة (٢١) يحكم القاضي بمصادرة التهود الموضوعة للعب والجواهر المنخرة والاشياء التي تكون قد ضبطت ٢٥ — (١) يجب الحكم باغلاق

المحل في حالة صدور الحكم بسبب ارتكاب مخالفة لنصوص المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ أو بسبب بيع أو اعطاء مخدر ولو مجانا.

وكذلك يجب الحكم بالاغلاق في حالة صدور الحكم بسبب السماح ببيع أو اعطاء مخدر ولو مجانا أو السماح بلمس من ألعاب القمار اذا كان قد سبق في مدة الثلاث سنوات السابقة صدور حكمين بسبب قس هذا العمل على أصحاب بيوت الماهرات حتى ولو كانوا متابعين.

ويجوز الحكم بالاغلاق في كافة الاحوال الاخرى.

٢٦ — الحكم الصادر باقبال المحل يصير تنفيذه في حق صاحب المحل بدون



## بيوت مالية للتسليف على رهونات

عند ما يرى لزوماً لذلك ويجوز للمفتشين أن يطلعوا على الدفاتر ويتحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الأشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الأحكام التي قضى بها القانون أو أوجبتها الرخصة

فإذا كان صاحب المحل اجنبياً لزم إخطار القنصلاتو التابع لها مقدماً لكي تتمكن من الحضور في التفتيش إذا شاءت

٣ — يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات أن يؤمن أحد الضمكبات المقبولة لدى الحكومة على الأشياء المرهونة وعلى الأماككن المودعة فيها

فإذا احترق الرهن أو ضاع كان المحل مسؤولاً عن القيمة المقدرة له مع إضافة الربع عليها

٤ — عند تسليم القود إلى المستلف يعطى له أيضاً وصل يشتمل على البيانات الآتية

أولاً — مقدار السلفة

ثانياً — بيان الرهن بالتفصيل

ثالثاً — قيمة الرهن

رابعاً — تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مودع أن يعرض على عقد ايداع للقسي المرهون فإذا كان امياً وقع ضامنه على العقد المذكور

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مرمال

بشأن سير البيوتات المالية  
المستغلة بتسليف القود على رهونات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بالفطر المصري

ولاجل تسهيل سن القواعد التي يكون عوجبها سير البيوتات المالية المستغلة بتسليف القود على رهونات

وبعد حصول الاتفاق بين حكومتنا والدول التي وافقت على انشاء المحاكم المختلطة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوآت :

١ — لا يجوز انشاء بيت مالي لتسليف القود على رهونات بغير اذن الحكومة ومع ذلك فلا يسرى مفعول أمرنا هذا على المحلات التي تسلف القود على رهونات مصنوية (مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التي تسلف على البضائع الجديدة والاصناف الزراعية

٢ — تصدر الرخصة من ناظر الداخلية وله الحق في تفتيش المحلات المذكورة

٩— فتح أو تشغل محل لتسليف  
التقود على رهونات بدون الرخصة للنصوص  
عليها يستوجب العقوبة بالحبس من يوم  
واحد الى سبعة أيام ويصدر الحكم على كل  
حال باقتال المحل

اما سائر المخالفات الاخرى لاحكام  
امرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من  
اربع وعشرين ساعة الى اسبوع والرامة  
من عشرة قروش صاغ الى مائة قرش صاغ  
أو احدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز  
قبول الظروف المخففة ويجوز الحكم باقتال  
المحل

١٠— لا يجوز التسليف على رهونات  
للاولاد الذين يقل سنهم في الظاهر عن  
١٢ سنة ولا للاشخاص الذين في حالة  
السكر أو الذين تسلطن عليهم الحشيش أو  
الدين م بالبداهة غير اهل للتعاقد نظراً  
لحالهم العقلية

١١— تقويم ثمن الرهونات يكون  
بعرفة أشخاص مأذونين بذلك من ناظر  
الداخلية

١٢— اذا حصلت المطالبة برد الشيء  
للمرهون بسبب السرقة أو بأي سبب آخر  
وجب على المالك اجراء ما يأتي :  
(اولاً) ان يثبت بالطرق القانونية حقه  
في الملكية

(ثانياً) أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن  
من رأس مال وفوائد الا اذا كان الدائن

ويجوز أن يستثنى من هذا الحكم عقود  
الايداع الخاصة بشيء قيمته اقل من ٢٥٠  
قرشاً صاغاً

٥— ولا يجوز أن يزيد مقدار الفائدة  
السنتية عن ٩ في المائة فضلاً عن ذلك يجوز  
تحصيل عوائد عن تقدير القيمة والمفاس  
والتخزين

ولا يجوز أن يزيد مقدار هذه العوائد  
عن ٤ في المائة اذا كانت السلفة اقل من  
٢٥٠ قرشاً صاغاً ولا عن ٣ في المائة اذا  
كانت فوق ذلك ويكون تحصيل هذه العوائد  
باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة

٦— تكون السلفيات ليعاد ثلاثة أو  
سبعة شهور ويجوز تجديد بائناً على السلف  
والمستلف

٧— في حالة عدم الدفع عند حلول  
الميعاد تباع الاشياء المرهونة طبقاً للقواعد  
المقررة في القانون بخصوص الرهن التجاري  
وزيادة على ذلك في حاله اذا كان مقدار  
السلف اقرب من عشرة جنيهات مصرية يصير  
اخطار الاشخاص الذين وقعوا على عقود  
الايداع بخطاب موصى عليهم قبل تقديم الطلب  
الى قاضي الامور الوقتية بثمانية أيام

٨— اذا كان المبلغ المتحصل من البيع  
يزيد عن المستحق على المستلف من رأس  
مال وفوائد وعوائد حفظ ومصاريف بيع  
فحفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث سنوات  
ولا يستحق لها فوائد ما فاذا لم يطلبها في  
الميعاد المذكور صارت حقاً للسلف

أمرنا هذا على المحلات التي تسلف النقود على رهونات معنوية «مثل السهام والسندات المالية ونحوها» وكذلك التي تسلف على البضائع الجديدة والاصناف الزراعية

٢ — تصدر الرخصة من نظارة الداخلية . التي يجوز لها ان تفقش المحلات المذكورة عند مآثر لزوما لذلك ويجوز للمفتشين أن يطلعوا على الدفاتر ويحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الاشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الاحكام التي قضى بها القانون أو أوجبها الرخصة

٣ — يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات أن يؤمن احدى الشركات ضد الحرق القبولة لدى الحكومة على الاشياء المرهونة وعلى الاماكن المودعة فيها

فاذا احترق الرهن أو ضاع كان المحل مسؤولاً عن القيمة المقدرة مع اضافة الربح عليها

٤ — عند تسليم النقود الى المستلف يعطى له أيضاً وصل يشمل على البيانات الآتية :

( أولاً ) مقدار السلفة

( ثانياً ) بيان الرهن بالتفصيل

( ثالثاً ) قيمة الرهن

( رابعاً ) تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مودع أن يمسح على عقد ابداع الشيء المرهون فاذا كان أمياً وقع ضامنه على القدر المذكور ويجوز ان تستثنى من هذا الحكم

قد أمكنه العلم في وقت التسليف بان الشيء المرهون لم يسكن ملكاً للمقرض أو ان المقرض لم يكن يجوز له رهنه

١٣ — يجرى العمل بهذه الاحكام بعد شهر من نشرها طبقاً للاحكام المقررة في المادة ٢٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

١٤ — على ناظرى الداخلية والمحانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

### ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن البيوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات وذلك بناء على الاتفاق الذى حصل مع الدول التي وافقت على انشاء المحاكم المختلطة

وحيث أنه يقتضى سريان أمرنا المشار اليه على الاهالى أيضاً لتكون كافة البيوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات خاضعة لنظام واحد بدون تمييز فبناء على ما عرضه علينا ناظرى الداخلية والمحانية وموافقة رأى مجلس النظر أمرنا بما هو آت :

١ — لايجوز انشاء بيت مالى لتسليف النقود على رهونات بنير اذن الحكومة ومع ذلك فلا يسرى مفعول

بدون فائدة فإذا لم يطلبها في الميعاد المذكور  
صارت حقاً للسلف

٩ — فتح أو تفصيل محل لتسليف  
التقود على رهونات بدون الرخصة المنصوص  
عليها يستوجب العقوبة بالحبس من يوم  
واحد الى سبعة أيام ويصدر الحكم على  
كل حل بائصال المحل

أما سائر المخالفات الاخرى لاحكام  
أمرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من أربع  
وعشرين ساعة الى أسبوع والغرامة من  
عشرة قروش صاغ الى مائة قرش صاغ  
أو احدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز  
قبول الظروف الخفيفة ويجوز الحكم بائصال  
المحل

١٠ — لا يجوز التسليف على رهونات

للأولاد الذين يقل سنهم في الظاهر عن  
اثنى عشرة سنة ولا للأشخاص الذين في  
حالة السكر أو الذين تسلطن عليهم الحشيش  
أو الذين تدل عليهم حالتهم العقلية أنهم  
غير أهل للتعاقد

١١ — تقوم ثمن المرهونات يكون  
بمعرفة أشخاص مأذوعين بذلك من نظارة  
الداخلية

١٢ — اذا حصلت المطالبة برد الشيء  
للمرهون بسبب السرقة أو بأي سبب آخر  
وجب على المالك اجراء ما يأتي :

(أولاً) أن يثبت بالطرق القانونية حقه  
في الملكية

عقود الايداع الخاصة بأشياء قيمتها أقل  
من ٢٥٠ قرش صاغ

٥ — ولا يجوز ان يزيد مقدار  
الفائدة السنوية عن تسعة في المائة وضلا  
عن ذلك يجوز تحصيل عوايد تامين  
ومقاس وتخزين

ولا يجوز ان يزيد مقدار هذه العوائد  
عن ٤ في المائة اذا كانت السلفة أقل  
من ٢٥٠ قرش صاغ ولا عن ٣ في المائة  
اذا كانت فوق ذلك

ويكون تحصيل هذه العوائد باعتبار  
سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة

٦ — تكون السلفيات لميعاد ثلاثة أو  
سنة شهور ويجوز تجديدها باتفاق السلف  
والسلف

٧ — في حالة عدم البيع عند حلول  
الميعاد تباع الاشياء المرهونة طبقاً للقواعد  
المقرر في القانون بخصوص الرهن التجاري  
وزيادة على ذلك ففي حالة ما اذا كان مقدار  
السلفة زائداً عن عشرة جنيهات مصرية  
يصير أخطار الاشخاص الذين وقصوا على  
عقود الايداع بخطاب موسى عليه قبل  
تقديم الطلب الى قاضي الامور الوقفية بثمانية  
أيام

٨ — اذا زاد المبلغ المتحصل من  
البيع المستحق على للسلف من رأس مال  
وفوائد وعوائد حفظ ومصاريف بيع  
تحتفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث سنوات

١٣ — على ناظرى الداخلية والحفانية  
تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه  
ويسرى مفعوله بعد مضي خمسة عشر يوماً  
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

(ثانياً) أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن  
من رأس مال وفوائد ما لم يكن بلغ  
المسلف وقت التسليف بأن الشيء المرهون  
لم يكن ملكاً للمستلف أو أنه لم يكن  
جائزاً للمستلف رهنه

## تأديب

راجع موظفون

## تجمهر

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت :

١ — إذا كان التجمهر المؤلف من  
خسة أشخاص على الأقل من شأنه أن  
يحمل السلم العام فى خطر وأمر رجال السلطة  
للتجهرين بالفرق فكل من بلنه الأمر  
منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب  
بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو  
بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً  
٢ — إذا كان الغرض من التجمهر  
للمؤلف من خسة أشخاص على الأقل

قانونه نمرة ١٠ سنة ١٩١٤

( ١٨ أكتوبر )

### بشأن التجمهر

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المسمى على  
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ،  
ونظراً لان الضرورة تضى بالتعديل  
فى ايجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب بواسطة  
التجمهر تكون أشد تأثيراً من الاحكام  
المعمول بها الآن .

ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح . أو اذا كان الفرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فكل شخص من المتجهرين اشترك في التجهر وهو عالم بالفرض منه أو علم بهذا الفرض ولم يتعد عنه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الررامة التي لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها احدث الموت اذا استعملت بصفة أسلحة .

٤ — يعاقب مدبرو التجهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الاشخاص الداخلون في التجهر ويكونون مسؤولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الاشخاص في سبيل الفرض المقصود من التجهر وللم يكنوا حاضرين في التجهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

٣ — اذا استعمل المتجهمون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الاشخاص الذين يألف منهم

٥ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره بالجريدة الرسمية

## تجريد

راجع : جيش . عريان

## ترجمة

٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ قرار

بشأن لائحة تماطى حرفة  
الترجمة والادلاء العموميين

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ( ٣٤٠ )

من قانون العقوبات المختلط والمادة (٣٥١)

من قانون العقوبات الأهلي

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من

الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥

قرر ما هو آت :

١ — يجب على كل شخص يريد

تماطى حرفة ترجمان أو دليل عمومي أن

يطلب قيد اسمه في المحافظة أو المديرية

التابعة إليها الجهة التي يرغب تماطى هذه

الحرفة بها مع بيان اسمه ولقبه وجنسيته

ومحل اقامته

ومع ذلك فلا يجوز اجراء القيد

المذكور الا بعد الاطلاع على شهادة

عن سوابق الشخص وبعد أن يثبت معرفته

بأحدى اللغات الأجنبية

٢ — صورة القيد التي تعطى

لا صاحب الشأن على شكل مركب تكون

بمثابة رخصة وتوضع عليها نغمة قيد كل

ترجمان أو دليل واسمه ولقبه ومحل اقامته

مع بيان اللغة التي يعرفها

ويجب ابراز هذا المركب كلما طلب

ذلك رجال البوليس أو المسافرين

ويكون ثمن المركب المذكور قرشين

٣ — يجب تجديد المركب المنصوص

عليه في المادة السابقة الى البوليس في آخر

السنة للتأشير عليه

فلذا صدر حكم على الشخص في أثناء

السنة لارتكابه جريمة أو جنحة تحمل باستقامته

يسحب منه المركب

٤ — يجب على الترجمان أو الدليل

العمومي الذي يفقد المركب الملقى له أن

يبلغ ذلك المحافظة أو المديرية لتعطي له

مركبا آخر بعد اجراء التحقيقات اللازمة

لأثبت صدق المركب الأول

٥ — لا يجوز للترجمين والادلاء

العموميين أن يعترضوا المسافرين الا اذا

أثبتوا أنهم طلبوا المرافقتهم ويجب عليهم

أن ينتظروهم في اللوارج بدون الحاج عليهم

٦ — تحديد تعرفة أجر للترجمين

والادلاء العموميين ونبرها يكونان

بمعرفة محافظ أو مدير كل جهة وله أن يمددا

كلما رأى ضرورة لذلك

ولا يجوز المطالبة بأجرة أزيد من التعريفة .

٧ — يجب على الأشخاص الذين يتعاملون الآن حرفة ترجان أو دليل عمومي استيفاء ما تقتضيه الأحكام السابقة الذكر في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة

٨ — تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع المترجمين والأدلاء الصوميين سواء كانوا يتعاملون حرفتهم على الافراد أو كانوا مخصصين للفنادق أو لمكاتب السفر الخاصة بالسباح أو لأى عمل من هذا القبيل كما انها تسرى أيضا على الأشخاص الذين حرفتهم قيادة الحجاج وخدمتهم واسكانهم وهؤلاء الاشخاص هم المعروفون باسم سمسرة

٩ — لا يجوز للأدلاء والسمسرة وغيرهم الذين يجلبون الحجاج الى محلات

البيت والمنصوص عنهم في المادة السابقة أن يبيعوا لهم تذكرة سفر سواء عند ذهابهم الى مكة المكرمة أو عند العودة منها بل لهم فقط أن يرافقهم الى تواكيل الملاحة للحصول منها عليها

١٠ — (١) كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من خمسين الى مائة قرش

ويجوز مراعاة الظروف المخففة وفي حالة العود لارتكاب هذا الامر يجوز للقاضي الذى ينظر في المخالفة أن يحكم بسحب الرخصة مؤقتا أو نهائيا

١١ — يسرى مفعول هذه اللائحة في الجهات التي يرى فيها ضرورة لذلك بمقتضى قرار يصدر من المحافظ أو المدير ويتبدى العمل به بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشره وتلقى جميع الاحكام التي تكون مخالفة لهذه اللائحة

## تراواى

بناء على موافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين . وبعد الاطلاع على ما قرره اللجنة السومية لمحاكمة الاستئناف المختلطة في

١٨ ابريل سنة ١٩٠٠ قرار  
فيما يختص بالترام في مدينة  
القاهرة .



المحصلين . وكل محدث غوغاء والسكران  
أو المصاب بإحالة تشتر منها النفس يمنع  
من الركوب في العربة أو تكميل مسيره  
الى الجهة التى هو يقصدها بعد أن يستشهد  
رئيس القطر عليه بشاهدين .

٤ — تضع شركة الترام فى مكتب  
التعبه المتخضراء والمكاتب الاخرى دقائر  
يدون فيها الركاب شكواهم من خدمة  
الترام أو من ادارته وتكون تلك الدقائر  
تحت طلب المصلحة وهي دقائر قسيمة  
تصادق المصلحة على كل ورقة منها ويكون  
الشركة فى كل محطة عامل يقيد شكوى  
من لا يعرفون الكتابة وتسلم ورقة  
القسيمة التى فيها الشكوى الى المشتكى  
لاقامة دعواه على مقتضاها .

٥ — لا يجوز للشركة أخذ أجره  
الدرجة الاولى الا فى العين المخصصة لتلك  
الدرجة التى تصادق عليها المصلحة .  
٦ — على الشركة فيما اذا تمطل سير  
الترام أن تدفع لكل راكب قيمة تذكرته  
وتسترد منه تلك التذكرة .

### الباب الثانى

فما يختص بالعموم  
٧ — على عموم الناس أن يصفوا  
الى جرس التنبيه فيجيدوا عن الخط اذا لم  
يكن عائق يوقهم عن ذلك وعلى الربلات  
وركاب الدواب والدراجات والمشاة وسواق  
الدواب ودوابهم سواء كانوا يسيرون فى

١٥ يناير و ٤ ابريل سنة ١٩٠٠ طبقا  
لاحكام الامر المالى الصادر فى ٣١ يناير  
سنة ١٨٨٩ .

قد قررنا ما يأتى

### الباب الاول

فما يختص بالركاب

١ — (١) لا يصعد الراكب الى العربة  
أو ينزل منها الا من الجانب الايمن  
للخط .

(٢) لا يصعد الراكب الى العربة  
( فى المحطات التى تهررها المصلحة ) الا  
مضى كان الخارجون اليها قد نزلوا .

(٣) على الراكب أن يحفظ تذكرته  
حتى يبلغ الجهة التى هو يقصدها وعليه أن  
يقدمها لمعامل الشركة كلما طلب العامل منه  
ذلك .

٢ — (١) لا يجوز للراكب الوقوف  
فى العربة أو على السلم الجانبي .

(٢) لا يجوز للراكب الصعود الى  
عربة عليها العلامة الدالة على استكمال عدد  
الركاب فيها .

(٣) لا يجوز للراكب أن يشغل  
المحل برزم ضخمة أو يأخذ معه كلابا .

(٤) لا يجوز للراكب أن يمس  
جهازات الحركة والنور وعلى الخصوص جبل  
القدراع ( الاستنجة ) .

(٥) لا يجوز للراكب مضايقة الركاب  
٣ — على الركاب أن يراعوا تنبيهات

الجانب الايمن وكون الركاب لا يتجاوز  
عديم المدد المقرر والاشارات والمصايح  
والاعلانات موضوعة في محلها المفروضة  
لها ثم عليه جمع الاشياء ( الامتعة ) التي  
ينساها الركاب في القطار واصالها الى مكتب  
عموم الشركة وهو يتبع في شأنها احكام  
الامر العالى الصادر في ١٨ مايو سنة  
١٨٩٨ فيما يخص بالاشياء المنقاة

ولا يجوز وقوف القطار بين المحطات  
للكوكب فيه أو للنزول منه فهو لا يقف  
الا في المحطة التي ينتهي اليها وفي المحطات  
الضخمة التي تبين نظارة الاشغال العمومية  
مواضعها بالاتفاق مع مصلحة البوليس  
وتعلق على اعمدة الخط لوحات يستدل  
العموم بها على تلك المحطات

١٢ — السواق مسؤول عن سرعة  
القطر وملاحظة المواعيد المقررة وأمن  
السير ويجب عليه ان يوقف القطار اذا  
أمره البوليس بإيقافه لا بل يوقفه كلما  
اقتضت الحال ذلك دفعا للحوادث عن  
الناس أو البهائم ومجانبة الاضرار بمتاع  
الغير ويوقفه أيضا عند طلب أي طالب  
ويستعج عليه الكلام حتما في اثناء الشغل  
ولا يخلى يده اليسرى في اثناء السير من  
ذراع الموازنة ويده اليمنى من ذراع الربط  
( الفرمة ) وعليه تنبيه العموم الى دنو  
القطار وذلك بجرع جرس التنبيه على انه  
لا يسوغ له قرع ذلك الجرس في غير

اتجاه سير الترام أو عكس اتجاهه أن  
يتخذوا الجانب الايمن اذا كان خالفا أو  
كان في الطريق فسحة كافية ولا يستثنى  
من ذلك الا الجيش والمواكب الرسمية  
وزحف الافراح والجنائز وكوكبة رجال  
المطافئ ( عساكر الطلبة ) فلا يجوز على  
الاطلاق أن يعوق الترام سيره .

٨ — لا يجوز اطلاق خط الترام أو  
النساء الاحجار وغيرها على قضبانها أو  
تحريك المفاتيح أو تقليد الاشارات أو  
تسليق العواميد أو مس المجارى الكهربائية  
أو ملامستها بقى من الاشياء

### الباب الثالث

فيما يخص بخدمة المركبة

٩ — خدمة المركبة بالقاهرة م  
السواقون والمحصولون ( القومسارية )  
والمفتشون

١٠ — يجب على المحصلين والسواقين  
عند قيامهم بعملهم ان يكونوا بملابس  
المركبة حاملين الصفيحة التي تعطيهم اياها  
المحافظة ولا يجوز لهم ان يقيموا بدلا  
عنهم في عملهم أناسا غير مرخص لهم  
فان ضلوا وجبت المخالفة على الطرفين

١١ — لا يجوز للمحصل اعطاء  
الاشارة بقيام القطار الا متى تأكد أن  
جميع الركاب م في أماكنهم وعليه الاذونات الى  
مسئلة مراعاة العموم احكام الامتعة وكون  
المواجر الثلاثة للمركبات في محلها حتى لا  
يمكن للركاب الدخول أو الخروج إلا من

الحاجة الى قرعه

١٣ — على السواق أن يضبط سير القطر بكل دقة لا سيما عند ما يرى أن عربات أو دراجات أو مشاة أو بهائم تقطع الخط أو تسير معه امام القطر وعليه أيضاً أن يخفف سير القطر لا بل يوقه على مسافة كافية دعماً للاعراض وعليه أن يسوقه بكيفية لا ينشأ عنها تعطيل الاعمال العمومية وعليه أن يطيع المحصل فيما يتعلق بالاياف والمسير تمام الطاعة الا في الظروف التي يرى نفسه مكرهاً على مخالفتها لازدحام الشوارع العمومي وعسر المرور فيه ولا يجوز له قط الوقوف في المنحنيات الخفيفة وفي ملتقى شارعين أو قبل ملتقى شارعين

١٤ — على السواق بوجه عام أن يحدد السرعة بحسب المواعيد المصادق عليها من المصلحة غير انه لا يجوز أن تكون تلك السرعة في أية نقطة من الخط اكثر من خمسة عشر كيلو متراً في الساعة وعليه تخفيض السرعة الى اقلها عند مقرب المنابع وفي ملتقى شارعين وفي المنحنيات والنقط المزدهرة بالمارة

١٥ — على المفتشين أن يهتموا بنوع خاص في أن يجلس الراكب في الدرجة التي له الحق بها وفي أن محل الحريم يحفظ لمن فقط

١٦ — يجب على مستخدمى الترام

معاملة الركاب بالادب والرفقة والاحترام ولا يجوز لهم قط محادثتهم الا فيما يتعلق بشغل الترام فقط

## الباب الرابع

احكام عمومية

١٧ — من يخالف هذه اللائحة يعاقب بغرامة من عشرة قروش الى مائة قرش وتسرى احكام الامر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (المختص بالمصلحة في المخالفات) على المخالفات المذكورة في هذه اللائحة (١١). وكل راكب يخالف شيئاً من الباب الاول يكتفى بطرده من عربة الترام وعلى البوليس اذا استجده رئيس القطر أن يساعد في ذلك وعدا عن طلب المحاكمة عن المخالفة للمصلحة أيضاً أن تقيم الدعوى على الشركة اذا اقتضت الحال بحسب احكام المادة التاسعة عشرة من عقد الامتياز

١٨ — على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والبلاني تنفيذ هذه اللائحة كل منهما فيما يخصه

١٩ — يتبدى العمل بهذه اللائحة بعد نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً

٣٠ مايو سنة ١٩١٥ قرار

بشأن لائحة نظام خط شركة

٥ - لا يجوز ملازمة الجهازات الميكانيكية أو الكهربائية .

٦ - لا يجوز رمى السكك الهوائية بالاحجار أو غيرها ولا وضعها على القضبان ولا فك الاشارات أو تحريك المفاتيح أو لمس أى شيء من مشتلات الخط .

٧ - على الركاب الحصول على تذكرة عند أول طلب ودفع ثمنها وإذا لم يكن لدى المحصل عملة (فكة) ضليه أن يؤخر ويوقع على ظهر التذكرة بالباقي للراكب حتى يتسنى له المطالبة به سواء في المحطة النهائية للخط أو في مكتب الشركة

وعلى الركاب الاحتفاظ بتذكرة كرم حتى يلفوا الجهة التي يخصدونها ويجب عليهم أن يقدموا أو يسلموا عند الطلب التذكرة أو دفتر الاشتراك أو تذكرة السفر مجاناً أو تغاكر اثبات الشخصية والافهم ملزمون بدفع ثمن التذكرة عن المسافة المقطوعة من مبدأ الخط وهذا لا يحول دون توقيع الضمانة المنصوصة في المادة الثانية عشرة أما التذكرة ودفتر الاشتراك والتذكرة السفر مجاناً فهي شخصية محضة غير قابلة التحويل ولا يجوز استعمالها لدرجة أعلى من المذكورة فيها ما لم يدفع عند أول طلب الفرق المقرر بالتسرفه

ولا تحمل التذكرة في غير المركبات التي صرفت فيها

٨ - لا يجوز ادخال الكلاب ولا

السكة الحديدية الكهربائية بين

القاهرة وواحة عين شمس

وزير الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على القرار رقم ٤٤

بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ الخاص بنظام

السكك الحديدية .

وعلى مقررته اللجنة العمومية لمحكمة

الاستئناف المختطة بتاريخ ٢٣ ابريل

سنة ١٩١٥ طبقاً لاحكام الامر العالي

الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ

١١ مايو سنة ١٩١٥ .

قرر ما يأتى :

١ - لا يجوز اجتياز الدرابزينات

والمواجز القائمة على طول الخط والمحطات

وكافة ملحقات السكة الحديدية الكهربائية

ولا المرور على خطوطها .

٢ - لا يجوز الصعود في المركبات

أو النزول منها في غير المحطات ولا من

غير التوافذ المدة لدخول وخروج الركاب

٣ - على كل راكب يريد النزول

في أية محطة اختيارية أن يطلب ذلك من

المحصل (القوميسارى) بمجرد قيام القطار من

المحطة السابقة .

٤ - لا يجوز السفر على سلم المركبات

أو على سطحها ولا الوقوف في ماشيتها

الا باذن من المحصل ولا يجوز التكلم مع

السائق .

فيها العدد المقرر وفي هذه الحالة توضع في محل ظاهر للبيان لوحة مكتوب عليها لفظة « عام » .

ويجوز منع الركاب الاعتياذين وحاملي تذكار الاشتراك وتذاكر السفر بجائنا وغيرهم من الركوب في الدواوين أو العربات المحبوزة وفي القطارات المخصوصة غير القطارات المعتادة .

١٢ — في حالة عدم الرضوخ لنصوص هذا القرار أو مخالفتها فلي عمل الشركة أن يبلغوا الأمر الى البوليس ليحرر محضرا ضد المخالف ويجوز لهم أقسامهم عند الحاجة طرد المخالف عند أول محطة. أما مخالفة للمادة السادسة فلها تستوجب العقوبة بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ . وأية مخالفة أخرى لهذا القرار تستوجب غرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ .

أما تطبيق العقوبات المذكورة فلا يحول عند الاقتضاء دون توقيع العقوبات الأشد صرامة المنصوصة في قانون العقوبات. ١٣ — يبري مفعول هذا القرار على الخطوط التابعة لشركة سكة حديد عين شمس الكهربائية .

١٤ — بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية يجب أن يلصق ويتق في كافة المحطات .

١٥ — يصل بهذا القرار بعد خمسة

غيرها من الحيوانات في المركبات ولا الاشياء الخطرة ولاسيا الاسلحة النارية المعررة والمواد المفرقة والقابلة للاشتعال وكافة الأشياء التي قد ينجم عن ملاستها أو رائجتها أو حجمها أو غير ذلك اطلاق للمسافرين أو تلويثهم أو اطلاق مهمات المركبة .

٩ — لا يجوز البصق في المركبات أو عليها ولا ارتكاب افعال منافية لاداب ولا الفناء أو الصراخ أو تكدير المسافرين بأية صفة أخرى سواء كان بالقول أم بالفعل ولا يجوز الدخول في المركبات أو الجلوس فيها لمن يكون في حالة سكر أو الصاين بأمرأى معدية أو بشعة .

ولعمال الشركة أن يمنعوا من الركوب في المركبات أو من الاستمرار في السير كل من تنطبق عليه هذه الاحوال أو من يكون في حالة قدرة ظاهرة .

١٠ — لا يجوز وضع الطرود على مقاعد المركبات بدون اذن من العامل ولا تعطيل المهمات أو اطلاقها وعلى كل مخالف دفع قيمة التلف الذي أحدثته وهذا لا يحول دون توقيع الغرامة المنصوصة في المادة الثانية عشرة .

١١ — في أثناء السير بين كوبري اليمون ومصر الجديدة يجب أن تكون ابواب الدخول والمواصلات مغلقة ويجوز منع الدخول في المركبات متى بلغ الركاب

عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٥ يوليو سنة ١٩٢٠ لائحة

بوليس تراواى مدينة الاسكندرية وخط تراواى الاسكندرية والرمل

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة المؤرخ ٢١ يونية سنة ١٩٢٠ الصادر طبقا لاحكام الامر العالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هو آت :

الباب الاول

الركاب

١ — على الركاب مراعاة ما يأتى :

( ا ) الصعود الى العربى والنزول منها من الجانب الايمن للخط الا اذا قررت الشركة خلاف ذلك بالاتفاق مع المجلس البلدى والبوليس

( ب ) عدم الصعود الى العربات فى المحطات التى يوافق عليها المجلس البلدى الا متى كان الركاب الخارجون من العربات قد تزلوا فلامنها

( ج ) حفظ التذاكر حتى يبلغوا الجهة التى يقصدها وعليهم أن يقدموها لعمال

الشركة كلما طلبوا ذلك منهم

( د ) على حاملى تذاكر السفر المجانية أو تذاكر أو دفتر الاشتراك أن يقدموا تذاكرهم ودفترهم التى تخول لهم حق ركوب قطارات الترام لعمال الشركة كلما طلبوا ذلك منهم

٢ — ممنوع قطعيا على الركاب عمل شئ مما يأتى :

( ا ) الوقوف داخل العربى أو الركوب على السلم الجانبي أو على الملائش أو على أى مكان آخر فى العربى غير مخصص لنقل الركاب

( ب ) الصعود الى عربى عليها الكتابة الدالة على استكمال عدد الركاب فيها أو الجلوس فى مكان معد لاشخاص معينين أو لفئة من الركاب ليسوا هم منهم

( ج ) الدخول فى المحطات أو المواقف أو السفر وهم حاملون أسلحة نارية محشوة أو أى مادة أخرى من المواد الخطرة .

( د ) وضع طرود على مقاعد الجلوس بدون اذن عامل الشركة أو أن يستحبوا معهم أشياء ينتج عن ملامستها أو رافعتها أو ضخامة حجمها أو بأية طريقة أخرى مضايقة للركاب أو تلوث ملابسهم أو تلف اللادوات .

( هـ ) الجلوس فى العربى أو البقاء فيها اذا كانوا بحالة سكر أو كانوا مصابين بمرض معد أو قبيح النظر .

ذلك منهم سواء أكان لصالح مراقبة العمل أو قصد تمكين السلطة ذات الشأن من الاستئانة بشهادتهم في حالة حصول حادث ما

٤ — تضع الشركة في جميع مكاتب المحطات التي في أول الخطوط وفي آخرها وفي باقي المحطات الأخرى الرئيسية دفاتر يدون فيها الركاب شكاويهم من خدمة الترام أو من أدائه

وتكون هذه الدفاتر تحت طلب البوليس والمجلس البلدى

وتكون هذه الدفاتر ذات قسيمة ومغنومة بختم البوليس وعلى المشتكى أن يفضى على شكواه وبين عنوانه

ويكون للشركة في كل محطة عامل يقيد شكاوى الذين لا يعرفون الكتابة والقسيمة للتضمنة الشكاوى المقطوعة من الدفاتر تسلّم الى المشتكى لأجراء مايلزم نحوها .

٥ — لا يجوز للشركة أخذ أجرة الدرجة الأولى الا في الميئون المحصنة لتلك الدرجة والتي يكون قد صادق عليها المجلس البلدى

٦ — على الشركة فيما اذا تعطل سير الترام أن تدفع لكل راكب قيمة تذكرته وتسترد منه تلك التذكرة

( و ) عدم البقى على العربات أو فيها .

( ز ) أن يرموا من القطار أشياء من شأنها أن تخرج من تصيبه أو أن تحدث ضررا ماديا من أى نوع كان .

( ح ) الانحناء خارج العربات أو الماشى أو الانتقال من عربة لآخرى حال سير الترام .

( ط ) اعطاء اشارات تشابه الاشارات التي يعطيها عمال الشركة سواء أكان ذلك وقت سير الترام أو حين وقوفه .

( ي ) مس جهايزات الحركة والنور أو اداة ربط العربات ببعضها أو حل القذراع ( الاستنجه ) .

( ك ) استصحاب الكلاب داخل العربة وانما يسمح للكلاب بالوقوف في المشى على شرط أن تكون مكبته ومقودة بزمام .

( ل ) مضايقة الركاب بأى شكل من الاشكال سواء أكان داخل العربة أو في المحطات أو المواقف .

( م ) الصعود الى العربة أو النزول منها أو اصعاد أناس أو أشياء معها كانت أو انزلهم منها حال سير الترام وقبل وقوفه تماما .

٣ — على الركاب أن يراعوا تنبيهات المحصلين وقت تأدية وظائفهم وعليهم اعطاء أسمائهم وعنواناتهم لعمال الشركة اذا طلب

## الباب الثاني

### الجمهور

٧ — على جمهور الناس أن يصفوا إلى جرس التنبيه وأن يحميدوا عن الخط إذا لم يكن هناك ما يمنعهم من ذلك

وعلى العربات وركاب الدواب وركاب الدراجات والمشاة وسواك الدواب ودوابهم سواء أكانوا يسرون في اتجاه سير الترام أو عكس اتجاهه أن يتخذوا الجانب الأيمن إذا كان خالياً أو كان في الشارع فسخة كافية. ولا يستثنى من ذلك إلا الجبلش والمواكب الرسمية وزحف الافراح والجنائز ورجال المطايع فهؤلاء لا يجوز على الإطلاق أن يهوق الترام سيرهم

٨ — لا يجوز اتلاف طريق الترام أو أدواته أو القاء الأحجار وغيرها على قضبانه أو تحريك المفاتيح أو عكس حركتها بأي طريقة كانت أو رمي الأحجار والمواد الأخرى على العربات أو السكك الكهربائية أو الاشارات أو الجهيزات الأخرى المستعملة لإدارة حركة الترامواي أو تقليد الاشارات أو تسليق العواميد أو مس الأسلاك الكهربائية أو وصلها بشيء من الأشياء أو تعطيل عمل الخط بأي طريقة كانت

٩ — لا يجوز نزع اعلانات الشركة أو أوراقها الرسمية التي تعلق على العربات أو في المحطات أو على طول الخط كما أنه

لا يجوز تمزيقها أو توسيقها أو لصق أوراق عليها أو جعل قراءتها غير ممكنة ١٠ — لا يجوز التكتف في العربات أو في المحطات أو ممارسة حرفة مسح الأحذية أو بيع المأكولات أو الجرائد أو غيرها بدون رخصة خصوصية

## الباب الثالث

### خدمة الشركة

١١ — خدمة الشركة هم السامحون والمحصلون ( التومسارية ) والمفتشون. ويجب على هؤلاء جميعاً عند تأدية واجباتهم أن يكونوا بلباس الشركة حاملين الصفيحة التي تصرف لهم من الشركة

ولا يجوز لهم أن ينيبوا عنهم في عملهم أناساً غير مرخص لهم فإن فعلوا وجبت المخالفة على الفريقين

١٢ — لا يجوز للمحصل إعطاء الاشارة بقيام القطار الا متى تأكد أن جميع الركاب في أمان

وعليه مراقبة تنفيذ الجمهور لأحكام اللائحة وتكون الحواجز الثقالة للعربات في محلها حتى لا يمكن للركاب الدخول أو الخروج الا من الجانب الذي تقرر الخروج والدخول منه وتكون عدد الركاب لا يتجاوز المقرر وتكون الاشارات والمصايح والاعلانات موضوعة في محلاتها المينة لها

وعليه جمع الأشياء التي ينسأها الركاب وإيصالها إلى مكتب عموم الشركة حيث



ويجب عليه مادام القطار سائرا أن لا ترك يده اليسرى ذراع الموازنة ويده اليمنى ذراع الربط (الفرملة) وعليه تنبيه الجمهور الى دنو القطار وذلك بقرع جرس التنبيه على أنه لا يسوغ له قرع ذلك الجرس في غير أوقات الحاجة الى قرعه .

١٥ — على السائق أن يضبط سير القطار بكل دقة ولا سيما عندما يرى المربات أو العراجات أو المشاة أو البهائم تقطع الخط أو تسير من أمام القطار وعليه أيضا أن يخفف سير القطار لاجل أن يوقفه على مسافة كافية من الحوادث .

وعليه أن يسوق القطار بكيفية لا ينشأ عنها تعطيل للمصالح العمومية وعليه أن يطيع المحصل فيما يتعلق بالوقوف والمسير تمام الطاعة الا في الظروف التي يرى فيها نفسه مكروها على مخالفته بسبب ازدحام الشارع العمومي لسبب حركة المرور ولا يجوز للسائق قط الوقوف في المنحنيات الصغيرة أو في ملتقى الشوارع

١٦ — على السائق بوجه عام أن يحدد السرعة بحسب المواعيد التي يصادق عليها المجلس البلدى بالاتفاق مع البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد تلك السرعة في أى نقطة من الخط الكائنة في الطريق العمومي داخل المدينة عن اثني عشر كيلو متراً في الساعة . وعليه تخفيض السرعة الى أقلها عند الاقتراب من اللانج وفي

يتبع نحوها أحكام الامر العالى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الاشياء الضائعة .

ولا يجوز وقوف القطارات بين المحطات والمواقف الاختيارية للركوب فيها أو النزول منها بل يكون وقوفها في المحطات الكائنة في أول الخط وفي آخره وفي المحطات الثانوية التي يعين المجلس البلدى مواضعها بالاتفاق مع البوليس والشركة والتي يجب أن تبين للجمهور بواسطة لوحات توضع على أعمدة الخط .

١٣ — في حالة عدم وجود تقود كافية مع المحصل الصرف يجب عليه أن يكتب على ظهر التذكرة المبلغ المفتضى دفعه الى الراكب ويوقع عليه بالاحرف الاولى من اسمه وللاراكب المطالبة بهذا المبلغ في المحطة الكائنة في نهاية الخط أو في مكتب الشركة وتسليمه التذكرة .

١٤ — السائق مسئول عن معرفة القطار وعن ملاحظة المواعيد المقررة وعن أمن السير ويجب عليه أن يوقف القطار اذا أمره البوليس بإيقافه وكلما اقتضت الحال ذلك من اصابة الناس أو البهائم ومنه للاحاق الضرر بمتلكات الغير وعليه أن يوقفه أيضا عند كل طلب معقول من أى طالب .

ولا يجوز له الكلام مطلقا مع المسافرين في أثناء العمل .

## الباب الخامس

## العقوبات

٢٠ — في حالة حصول مخالفة لاحكام هذه اللائحة يجب على عمال الشركة ابلاغ الامرالى البوليس لعل محضر ضد المخالف ويمكنهم الاكتفاء اذا لزم الحال بطرد المخالف من العربة في أول محطة بانقسم وعلى البوليس أن يبادر الى المساعدة في ذلك اذا طلب المحصل أو المفتش مساعدته

٢١ — المخالفات المنصوص عنها

بالمادة ٨ يعاقب فاعلها بالحبس مدة لاتزيد عن سبعة ايام أو بغرامة لاتزيد عن مائة قرش أو بالعقوبتين معاً

وفي المخالفات الاخرى لاحكام هذه اللائحة يحكم على المخالف بغرامة لاتزيد عن مائة قرش

وهذه العقوبات لا تمنع من توقيع العقوبات الاخرى الاكثر شدة المنصوص عنها بقانون العقوبات

٢٢ — عدا عن اقامة دعوى المخالفة فلمجلس البلدى الحق دائماً في أن يقيم الدعوى على الشركة اذا اقتضى الحال بحسب احكام عقود الامتياز والاتافات الجارى العمل بها

٢٣ — يسرى هذا القرار على جميع الخطوط الكاتنة في المدينة وعلى خط الاسكندرية والرميل وتلصق صورة منه بالفتات الثلاث العريسة والانجليزية

ملتقى شارعين وفي للنحنيات وفي الخط المزدحة بسبب حركة المرور

١٧ — على المفتشين أن يهتموا بنوع خاص في ان يجلس الراكب في الدرجة التي له الحق في الجلوس فيها وفي ان يكون محل السيدات محفوظاً لمن فقط

١٨ — يجب على مستغنى الترام معاملة الجمهور بالاطف والاحترام ولا يجوز لهم قط مناوأتهم في امور خارجة عن مقتضيات العمل

## الباب الرابع

## احكام عمومية

١٩ — تذاكر ودفاتر الاشتراك وتذاكر السفر المجانية وكذلك التذاكر العادية هي شخصية لحاملها فقط ولا يجوز اعطاؤها الى الغير كما انه لا يجوز استعمالها في درجة أعلى من الدرجة المبينة فيها الا بعد دفع قيمة الفرق بمقتضى التعرفة المقررة

والتذاكر العادية لا تستعمل الا في العربة التي صرفت فيها فقط ما عدا في الاحوال الخصوصية التي يحق للراكب فيها مواصلة الركوب على عربة خط آخر بنفس التذكرة اذا لم يقدم الراكب التذكرة أو تذكرة السفر المجانية أو تذكرة أو دفتر الاشتراك يلزم بدفع عن تذكرة عن المسافة باكلها من ابتداء الخط وذلك بدون الاخلال بالقرارة المقررة بالمادة ٢١

ومدير عام المجلس البلدى كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذى يصير نافذ المفعول بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره ( بالوقائع المصرية )

والافرنسية فى جميع المحطات التى فى أوائل الخطوط وفى أواخرها الكائنة فى داخل المدينة وفى جميع المحطات الكائنة على خط الاسكندرية والرمل  
٢٤ — على محافظ الاسكندرية

## نزع وجسور

راجع : رى

## تسجيل

من الموافقة مبدئياً على ادخال نظام السجلات المقارية فى القطر المصرى  
وحيث أنه يجب قبل ادخال هذا النظام فى البلاد اجراء بعض تعديلات فى النظام الحالى الخاص بالحقوق العينية المقارية وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت :

١ — جميع العقود الصادرة بين الأحياء بوض أو بغير عوض والتى من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية التى يترتب عليها شئ من ذلك يجب اشهارها بواسطة تسجيلها فى

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣  
( ٢٦ يونية )

تعديل نصوص القانون  
المدنى للمحاكم الاهلية فيما يتعلق  
بالتسجيل

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالى الرقم  
١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الصادر بترتيب  
المحاكم الاهلية  
وبعد الاطلاع على القانون المدنى  
للمحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس  
الوزراء بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢

يكون للغير سوى حق تخفيض الاجارة الى تسع سنوات اذا زادت مدتها عن ذلك وعدم اعتماد ما دفع مقدما زائدا عن أجرة ثلاث سنين

٣ — يجب أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة في الدلالة على شخصية الطرفين وتعين العقار بالذات وعلى الاخص

(١) أسماء الطرفين وأسماء آباؤهم وأجدادهم لأبائهم وكذلك محل اقامة الطرفين (ب) بيان الناحية واسم ونمرة الحوض ونمرة القطع اذا كانت واردة في قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع بأدق بيان مستطاع

ويجب في عقود البيع والبدل ذكر أصل الملكية واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ونمرة تسجيل عقده اذا كان مسجلا ٤ — المحررات العرفية التي لا تشتمل على البيانات الموضحة بالمادة السابقة لا يمكن تسجيلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قاضي الامور الوقتية . وعلى كل حال تأخذ هذه المحررات في دفتر التراخيص ونمرة سلسلة تحفظ لها دورها حتى يصدر أمر القاضي ويجب تقديم الطلب اليه في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

٥ — تسهلا مراعاة ما ورد في المادة الثالثة ندم الحكومة لارباب الشأن فمادج

علم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو في المحكمة الشرعية وذلك مع مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية

ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لايين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم .

ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين وتعتبر أحكام هذه المادة مفيدة لتصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق العينية العقارية الأخرى بمجرد الايجاب والقبول بين المتعاقدين

٢ — يجب أيضا تسجيل ما يأتي (أولا) العقود والاحكام النهائية المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية العقارية الأخرى المشار اليها في المادة السابقة بما فيها القسمة العقارية

(ثانيا) الاجارات التي تزيد مدتها عن تسع سنوات والمحالصات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدما

فاذا لم تسجل هذه الاحكام والسندات فلا تكون حجة على الغير كما أنها لا تكون حجة كذلك ولو كانت مسجلة اذا دخلها التدليس غير أنه فيما يتعلق بالعقود المشار اليها في الفقرة الثانية من هذه المادة لا

التأشير أو التسجيل المشار اليه في المادة السابعة . فيأمر به القاضي اذا تبين له أن ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب الا لفرض كيدى محض .

١٠ — يؤمر بمنطوق الحكم الصادر في الدعاوى للمينة بالمادة السابعة في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها

١١ — لاجل أن تكون الدعوى حجة على الغير من ذوى الجنسية الاجنبية يجب أن يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشيرات المذكورة في المواد ٧ و ٨ و ١٠ بقلم الرهون المخطط السكائن في دائرته العقار .

وكذلك تبلغ الاوامر الصادرة بشطب التسجيلات والتأشيرات المذكورة الى قلم الرهون المخطط ليقوم بتنفيذها بناء على طلب صاحب الشأن .

١٢ — يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة السابعة أو التأشير بها ان حق المدعى اذا تهرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وأصحاب الديون العقارية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها . وتبقى حقوق الغير المكتسبة قبل التسجيل أو التأشير المشار اليها خاضعة لتقصوس والمبادئ السارية وقت اكتسابها .

مطبوعة لأتم العقود التى يقضى القانون بتسجيلها

٦ — يجب التصديق على امضاءات واختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية المقدمة للتسجيل ويكون التصديق بمعرفة أحد الموظفين أو المأمورين العموميين الذين يمتنون بالقرارات المنصوص عنها في المادة السابعة عشرة .

٧ — يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالفاء أو الرجوع فيها فاذا كان المحرر الاصلى لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى وكذلك دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية يجب تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر

٨ — تحصل التأشيرات والتسجيلات المشار اليها في المادة السابعة بناء على طلب صاحب الشأن مع تقديم عريضة الدعوى بعد اعلانها وقيدما

ويذكر في التأشير تاريخ المريضة ونوع الدعوى والطلبات المينة بالمريضة وكذلك اسماء الحضور

ويحصل التسجيل بقيد ملخص المريضة شاملا البيانات المذكورة بالفقرة السابعة مضافا اليها وصف العقار

٩ — لكل طرف ذى شأن أن يطلب من قاضى الامور المستحقة شطب

و ٦١٣ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ من القانون المدني للمحاكم الأهلية وكذلك يلغى كل نص يخالف هذا القانون أو يخالف القرار الذي سيصدر طبقا للمادة السابعة وذلك مع مراعاة نصوص للمادتين ١٢ فقرة ثانية و ١٤ من هذا القانون .

١٧ — على وزيرى المالية والمحاسبة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ووصل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤ . وعليهما اصدار القرارات اللازمة لذلك

### قانونه نمرة ١٩ لسنة ١٩٢٣

( ٢٦ يونيه )

بتعديل نصوص القانون المدني للمحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتسجيل

نحن ملك مصر

بمذ الاطلاع على القانون المدني نمرة ١٧ لسنة ١٩١١ للمدلل للمادة ١٢ من القانون المدني للمحاكم المختلطة وبمذ الاطلاع على القانون المدني للمحاكم المختلطة

وبمذ الاطلاع على ماقرره مجلس

١٣ — لايصح التمسك في وجه الغير بتحويل دين مضمون برهن عقارى أو بامتياز عقارى ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص محل الدائن في هذه الحقوق بمحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل عن ترتيب الرهن العقارى الا اذا حصل التأشير بذلك بهامش التسجيل الاصلى .

وتم التأشير بناء على طلب المحول اليه أو الدائن المرتهن أو الذى حل محل الدائن السابق . ويشتمل التأشير .

( أولا ) على تاريخ السند وصفته .  
( ثانيا ) على أسماء الطرفين وألقابهم وصناعاتهم وعمل اقامتهم .

( ثالثا ) على بيان التسجيل الاصلى مع نمرة المسلسلة وتاريخه ورقم صفحة السجل .

١٤ — لا يسرى هذا القانون على المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً ولا على الاحكام التى صدرت قبل تاريخ العمل به بل تظل خاضعة من حيث الآثار التى تترتب عليها لاحكام القوانين التى كانت سارية عليها .

١٥ — لوزير المحاسبة أن يصدر قراراً بين فيه القواعد التى يسير عليها العمل في المستقبل فيما يتعلق بمسك دفاتر التسجيل .

١٦ — تلقى المواد ٤٧ و ٥٢ و ٥٥٠ و ٦٠٦ و ٦٠٩ و ٦١١ و ٦١٢

وتعتبر احكام هذه المادة مفيدة  
للتصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق  
العينية العقارية الاخرى بمجرد الايجاب  
والقبول بين المتعاقدين

٢ — يجب أيضا تسجيل ما يأتي  
أولا — العقود والاحكام النهائية  
المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية  
العقارية الاخرى المشار اليها في المادة  
السابقة بما فيها القصة العقارية

ثانيا — الاجارات التي تزيد مدتها  
عن تسع سنوات والمخالصات بأكثر من  
اجرة ثلاث سنوات مقدما

فإذا لم تسجل هذه الاحكام والسندات  
فلا تكون حجة على الغير كما انها لا تكون  
حجة كذلك ولو كانت مسجلة اذا داخلها  
التدليس غير انه فيما يتعلق بالفسود  
المشار اليها في الفقرة الثانية من هذه  
المادة لا يكون للغير سوى حق تخفيض  
الاجارة الى تسع سنوات اذا زادت مدتها  
عن ذلك وعدم اعتماد ما دفع مقدما اذا  
عن اجرة ثلاث سنين

٣ — يجب أن تشمل المحررات  
المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة  
بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة  
في الدلالة على شخصية الطرفين وتعيين  
العقار بالذات وعلى الأخص

(١) أسماء الطرفين وأسماء آبائهم  
وأجدادهم لأبائهم وكذلك محل إقامة  
الطرفين

الوزراء بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢  
من الموافقة مبدئيا على ادخال نظام  
السجلات العقارية في القطر المصري  
وحيث انه يجب قبل ادخال هذا

النظام في البلاد اجراء بعض تعديلات في  
النظام الحالي الخاص بالحقوق العينية العقارية  
وبعد الاطلاع على مقررته الجمعية  
الصومية لمحكمة الاستئناف المختطة في

٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ طبقا للمادة ١٢  
من القانون المدني للمحاكم المختطة  
وبناء على ما عرضه علينا وزير  
الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسما بما هو آت :

١ — جميع الفسود الصادرة بين  
الاحياء بموض أو بنير عوض والتي من  
شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني  
عقارى آخر أو نقل أو تغييره أو زواله  
وكذلك الاحكام النهائية التي يترتب  
عليها شيء من ذلك يجب اشهارها بواسطة  
تسجيلها في قلم الرهون الكائن في دائرته  
العقار وذلك مع مراعاة النصوص المعمول  
بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقارى  
والاختصاصات العقارية

ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق  
المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير  
ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة  
لغيرهم

ولا يكون للفقود غير المسجلة من الاثر  
سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين

المحررات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان أو الفسخ أو الانقضاء أو الرجوع فيها فإذا كان المحرر الاصل لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى .

وكذلك دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية يجب تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر .

٨ — تحصل التأشير والتسجيلات المشار إليها في المادة السابقة بناء على طلب صاحب الشأن مع تقديم عريضة الدعوى بعد اعلانها وقيدتها .

ويذكر في التأشير تاريخ العريضة ونوع الدعوى والطلبات المينة بالعريضة وكذلك أسماء الخصوم .

وحصل التسجيل بقيد ملخص العريضة شاملا البيانات المذكورة بالفقرة السابقة مضافا إليها وصف العقار .

٩ — لكل طرف ذى شأن أن يطلب من قاضى الامور المستعجلة شطب التأشير أو التسجيل المشار اليه في المادة السابقة . فيأمر به القاضى اذا تبين له أن ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب الا لغرض كيدى محض .

١٠ — يؤشر بمطوق الحكم الصادر في الدعاوى المينة بالمادة السابقة في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها .

١١ — اذا كانت الدعاوى مرفوعة الى المحاكم الاهلية يجب لتكون حجة على الغير من ذوى الجنسية الاجنبية أن يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشير

(ب) بيان الناحية وامم ونمرة المحوض ونمرة القطع اذا كانت واردة في قوائم فك الزمام وكذلك حدود وملحة القطع باقى بيان مستطاع

ويجب في عقود البيع والبدل ذكر أصل الملكية وامم المالك السابق وكذلك تاريخ ونمرة تسجيل عقده اذا كان مسجلا ٤ — المحررات العرفية التي لا تشمل

على البيانات الموضحة بالمادة السابقة لا يمكن تسجيلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قاضى الامور الوقتية . وعلى كل حال تأخذ هذه المحررات في دفتر المرائض نمرة سلسلة تحفظ لها دورها حتى يصدر أمر القاضى ويجب تقديم الطلب اليه في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما وتسهيلا لمراعاة ما ورد في المادة السابقة تقدم الحكومة لارباب الشأن نماذج مطبوعة لأم العقود التي يقضى القانون بتسجيلها .

٥ — يجب التصديق على امضاءات وأختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية المقدمة للتسجيل ويكون التصديق بمعرفة أحد الموظفين أو المأمورين الصوميين الذين يعينون بالقرارات المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة .

٦ — تهرر الحكومة بعد الاتحاق مع محكمة الاستئناف المختطة الاجراءات اللازمة لفحان ارسال المحررات للتقضى تسجيلها الى اقلام الرهون بالطريق الادارى ٧ — يجب التأشير على هامش سجل



وصناعاتهم ومحل اقلتهم  
ثالثا — على بيان التسجيل الاصيل  
مع غرته للسلسلة وتاريخه ورقم صفحة  
السجل

١٤ — لا يسرى هذا القانون على  
المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتا رسميا  
ولا على الاحكام التي صدرت قبل تاريخ  
العمل به بل تظل خاضعة من حيث الآثار  
التي تترتب عليها لاحكام القوانين التي كانت  
سارية عليها

١٥ — لوزير الحفانية بمذ الاتفاق مع  
محكمة الاستئناف المختطة ان يصدر قرارا  
يبين فيه القواعد التي يسر عليها العمل في  
المستقبل فيما يتعلق بمسك دفاتر التسجيل  
١٦ — تلغى المواد ٦٩ و ٧٥ و ٦٧٤

و ٧٣٢ و ٧٣٥ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و  
٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و  
٧٤٥ و ٧٤٦ من القانون المدني للمحاكم  
المختطة وكذلك يلغى كل نص يخالف هذا  
القانون أو يخالف القرار الذي سيصدر  
طبقا للقاعدة السابقة وذلك مع مراعاة فصوص  
المادتين ١٢ و ١٤ من هذا القانون

١٧ — على وزيرى المالية والحفانية  
تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويحمل به  
ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤

وعليهما اصدار القرارات اللازمة لذلك

١٢ يوليو سنة ١٩٢٣ قرار

بخصوص مسك دفاتر التسجيل

المذكورة في المواد ٧ و ٨ و ١٠ والحاصلة  
في قلم كتاب المحكمة الاهلية بقلم الرهون  
المختلط الكائن في دائرته المقار  
وكذلك تبلغ الاوامر الصادرة بشطب  
التسجيلات والتأشيرات المذكورة الى قلم  
الرهون المختلط ليقيم بتنفيذها بناء على  
طلب صاحب الشأن

١٢ — يترتب على تسجيل الدعاوى  
المذكورة بالمادة السابعة أو التأشير بها أن  
حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤثر به طبق  
القانون يكون حجة على من ترتبت لهم  
حقوق واصحاب الديون القارية ابتداء  
من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها  
وتبقى حقوق الغير المكتسبة قبل  
التسجيل أو التأشير للشار اليهما خاضعة  
لنصوص والمبادئ السارية وقت اكتسابها  
١٣ — لا يصح التمسك في وجه الغير  
بتحويل دين مضمون برهن عقارى أو  
بامتياز عقارى ولا التمسك بالحق الناشئ  
من حلول شخص محل الدائن في هذه  
الحقوق بحكم القانون أو بالاتفاق ولا  
التمسك كذلك بالتنازل عن ترتيب الرهن  
العقارى الا اذا حصل التأشير بذلك بهامش  
التسجيل الاصيل

و يتم التأشير بناء على طلب المحول اليه  
أو الدائن المرتين أو الذى حل محل الدائن  
السابق ويشتمل التأشير : —

اولا — على تاريخ السند وصفته

ثانيا — على اسماء الطرفين والقابهم

## وانشاء مأموريات لاقلام الرهون المختلطة

وزير المحاسبة

بعد الاطلاع على القانون عمرة ١٩  
لسنة ١٩٢٣ المعدل لنصوص القانون  
المدني للمحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتسجيل  
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية  
الصومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في  
٢٥ مايو سنة ١٩٢٣

قرر ما هو آت :

(أولاً) في مسك دفاتر التسجيل

١ — جميع المحررات واجبة التسجيل  
بما فيها الاحكام وقوائم التسجيلات العقارية  
تقدم لقدم الرهون من نسخة أصلية أو  
أكثر محررة بالمداد الاسود على ورق  
خاص يطلب من المصلحة على ثقة الطالب  
توضع على النسخة الاصلية أو على  
كل نسخة من النسخ الاصلية عمرة متتابعة  
تدل على ترتيبها بحسب تقديمها مع تاريخ  
اليوم ويان ساعة القيد في دفتر العرائض  
ويوقع عليها كاتب المحكمة.

واذا قدم من العقد جلة نسخ أصلية  
فيقوم كاتب المحكمة بمراجعتها على ثقة  
الطالب .

٢ — اذا لم يقدم من العقد الا  
نسخة واحدة فتصور هذه النسخة تصويراً  
شمسياً (صورة فوتوغرافية) من نسختين

بمعرفة مصلحة المساحة وتسلم احداها  
للطالب .

واذا قدم من العقد نسختان أصليتان  
فتسلم احداها للطالب وتؤخذ صورة  
للنسخة الثانية بالفوتوغرافية بمعرفة مصلحة  
المساحة .

واذا قدم من العقد ثلاث نسخ أصلية  
فتسلم احداها للطالب .

وعلى كل حال توضع النسخة الاصلية  
أو نسخة من النسخ الاصلية داخل ملف  
وتحفظ بقلم الرهون

وتحل هذه الملفات محل دفاتر التسجيل  
الحالية .

وترسل كل اسبوع النسخ الثالث  
الاصلية من العقود أو صورها الفوتوغرافية  
الى مصلحة المساحة لحفظها بها كنسخة  
ثانية .

ويصدق قلم الرهون على الصور  
الفوتوغرافية التي تسلّم لارباب الشأن

٣ — تستخلص مصلحة المساحة  
من الصورة المحفوظة طرفها والمشار اليها  
في المادة السابعة البيانات اللازمة وترسل  
اسبوعياً المديرية لتعديل دفاتر المكلفة  
بمقتضاها .

٤ — لكل طرف من المتعاقدين

في عقد عرفي واجب التسجيل حق الحصول  
بمصاريف من طرفه على صورة فوتوغرافية  
من العقد المسجل مصدق عليها من قلم  
الرهون .

٧ — تقوم للأموريات الآتية الذكر  
بالاعمال الآتية :

( أولاً ) تقدير الرسوم وقيد المحررات  
المشار إليها في المادة التالية بدفتر العرائض  
والقيام بجميع الأعمال الأخرى المنصوص  
عنها في المواد الأولى والثانية والرابعة  
سابقة الذكر

( ثانياً ) استلام طلبات الشهادات  
القارية .

( ثالثاً ) التصديق على الامضاءات  
والاختتام .

( رابعاً ) اثبات تاريخ المحررات .

٨ — تختص كل مأمورية دون سواها

بتقدير رسوم المحررات العرفية الخاصة

بالقارات الكائنة في دائرة اختصاصها

والواجب تسجيلها عملاً بالمدتين ١ و ٢

من القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩٢٣

وكذلك تختص بقيمتها بدفتر العرائض

وتظل أعلام الرهون بمدن الاسكندرية

ومصر والمنصورة مختصة دون سواها

بالتسجيلات غير المشار إليها بالفقرة السابقة

وباجراء التقيد والبيانات والتأشيرات

٩ — يكون للمفود التي تهدم للتسجيل

بكل مأمورية دفتر العرائض طبقاً للمادة

٢٥١ من القانون المدني المختلط .

١٠ — ترسل نسخ المحررات الاصلية

التي تهدم الى المأموريات وكذلك صورها

الفوتوغرافية الى قلم الرهون في ظرف

( ثانياً ) في انشاء مأموريات لاغلام  
الرهون المختلطة

٥ — تنشأ بيندر طنطا مأمورية

لقلم رهون الاسكندرية وبيندر الزقازيق

مأمورية لقلم رهون المنصورة وبشين

الكوم وبنى سويف والقيوم والمنيا

وأسيوط وسوهاج والاقصر مأمورية

لقلم رهون مصر .

ويجوز أيضاً انشاء مأموريات أخرى

بكل مدينة يقرر انشاء قلم للساحة بها .

٦ — تمسّد دوائر اختصاص

المأموريات المذكورة كالآتي :

(١) تشمل مأمورية طنطا مديرية

الغربية عدا مركزى طانطا وشرين .

(٢) تشمل مأمورية الزقازيق مديرية

الشرقية ومحافظتى القنال والسويس .

(٣) تشمل مأمورية شين الكوم

مديرية المنوفية .

(٤) تشمل مأمورية بنى سويف

مديرية بنى سويف .

(٥) تشمل مأمورية القيوم مديرية

القيوم .

(٦) تشمل مأمورية المنيا مديرية المنيا

(٧) تشمل مأمورية أسيوط مديرية

أسيوط .

(٨) تشمل مأمورية سوهاج مديرية

جرجا .

(٩) تشمل مأمورية الاقصر مديرتى

قنا وأسوان

الاسباب التي حالت دون مراعاة أحكام  
للادة المذكورة وفي هذه الحالة الاخيرة  
يقيد المحرر بدقت الرائن بنمرة متتابعة  
مؤقتة وهذه النمرة تصبح نهائية وتحفظ  
للمحرر الاسبقية اذا صرح القاضي بتسجيله  
فاذا لم يصرح تلتفى النمرة المؤقتة بدقت  
الرائن واذا قدم المحرر ثانية تكون  
اسبقيته من تاريخ قيده بالدقت المذكور  
ترسل كل مأمورية من تلقاء نفسها  
وفي اليوم نفسه الى قلم الرهون الرائن  
المرفوعة لقاضي الامور الوقتية المتعلقة  
بالمحررات المقدمة لها مرخا بها نسخة المحرر  
الاصلية المقدمة عنها الرخصة ويرسل  
قرار القاضي بمجرد صدوره مشفوعاً  
بنسخة المحرر الاصلية الى المأمورية فتجرى  
شؤونها طبقاً له

١٥ — يعمل بهذا القرار ابتداء  
من أول يناير سنة ١٩٢٤

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قرار

بشأن النصوص التكميلية للقرار  
الصادر في ١٢ يولية سنة ١٩٢٣  
الخاص بامساك دفاتر القيد  
والتسجيل

وزير الحفاني

بعد الاطلاع على القانونين رقم ١٨

ثاني وأربعين ساعة من قيدها في دفتر  
الرائن .

ويضع قلم الرهون النسخ الاصلية  
وصورها الفوتوغرافية بمجرد وصولها  
داخل ملفين عن كل مأمورية .

١١ — تكون اسبقية العقود التي  
تسجل أو يقيد بقلم الرهون من جهة  
وتسجيل المأموريات من جهة أخرى بحسب  
تاريخ وساعة قيدها بدقت الرائن

١٢ — ترسل يومياً بقلم الرهون  
طلبات الشهادات القارية بعد تحصيل  
الرسوم المقررة في التعرّفة عنها ويجرى  
لقلم المذكور البحث اللازم عنها وبمجرد  
اعداد الشهادات المطلوبة يرسلها الى المأمورية  
لتسليمها لاربابها

١٣ — لكاتب المأمورية التصديق  
على امضاءات وأختام الخصوم للموقع بها  
على المحررات العرفية وكذلك اثبات تاريخ  
تلك المحررات وذلك كله بعد دفع الرسوم  
المقررة في التعرّفة .

(ثالثاً) فيما يتبع نحو المحررات العرفية  
التي لم تتوفر فيها الشروط القانونية .

١٤ — اذا كان المحرر العرفي المقدم  
للتسجيل غير شامل لبيانات اللتوه عنها بالمادة  
الثالثة من القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩٢٣  
يكلف الكاتب الطالب اما باستيفاء المحرر  
قبل تقدير رسومه وقيده بدقت الرائن  
مراعاة تكميلية رفع مريضة القاضي بين بها

المشار اليهما يمكن اجراؤهما في المحاكم الشرعية والأهلية

٤ — يسجل بهذا القرار من يوم نشره بالجريدة الرسمية

٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ قرار

بإضافة بعض احكام تكميلية

لقرارى ١٢ يولي و ٢٦ نوفمبر سنة

١٩٢٣ الخاصين بطريقة تحرير

دقتر التسجيل

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩ سنة

١٩٢٣ المعدل لنصوص القانون للمدنى

المختلط المتعلقة بالتسجيل .

وبعد الاطلاع على القرارين الوزاريين

الصادرين فى ١٢ يولي و ٢٦ نوفمبر سنة

١٩٢٣ وعلى المادة الرابعة من القرار

الصادر فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ وعلى

قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

المختطلة الصادر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٤

قرر ما هو آت :

١ — يجوز تقديم القود الثابت

تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ الى

قلم الرهون بالمحكمة الواضة فى دائرة

اختصاصها المقارات لتسجيلها .

وتسجيلها يكون بطريقة أخذ صورة

و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المعدلين لنصوص

القانونين المدنى والمختط الخاصة بالتسجيل

والقرار الصادر فى ١٢ يولي سنة

١٩٢٣ الخاص بالمسالك دقتر التسجيل والقيود

ومداولة الجمعية العمومية لمحكمة

الاستئناف المختطلة بتاريخ ٢٣ نوفمبر

سنة ١٩٢٣

قرر ما هو آت :

١ — يباع الورق الخاص المشار اليه

بالمادة الأولى من القرار المؤرخ فى ١٢

يولي سنة ١٩٢٣ السالف الذكر بمبلغ

٥٠ مليا لكل ورقة وكذلك نماذج القود

النزوه عنها بالمادة ٤ من قانونى رقم ١٨

و ١٩ لسنة ١٩٢٣ السابق ذكرهما

ويحصل خمس مبلغ الحسب مليا عن كل

صورة فوتوغرافية تضى بها المادة ٢ من

القرار المذكور أو يطلبها المحصوم عملا بنص

المادة ٤ من نفس القرار .

٢ — المراجعة المنصوص عنها فى المادة

الأولى فقرة ثالثة من القرار الصادر فى

١٢ يولي سنة ١٩٢٣ سابق الذكر

يحصل عليها رسم قدره ١٠ مليات لكل

صحيفة من كل صورة تراجع .

٣ — (١) التصديق على الامضاءات أو

الأنعام المنصوص عليه فى المادة السادسة

من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وللمادة

الحامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٣

الصادرين في ١٢ يوليو و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بخصوص مسك دفتر التسجيل  
قرار ما هو آت :

١ — (١)

٢ — العقود التي تقدم الى قلم لثاب  
المحاكم الشرعية أو الاهلية للتصديق على  
الامضاءات أو الاختتام الموقع بها عليها  
والتي تكون من العقود الواجبة التسجيل  
عملا بالقانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣  
للمشار اليهما يجب ان تكون مكتوبة بالمداد  
الاسود وعلى الورق الخاص المنصوص  
عليه في المادة الاولى من قرار ١٢ يوليو  
سنة ١٩٢٣ المذكور

ويجب ان تكون تلك العقود شاملة  
لليانات المنصوص عليها في المادة الثالثة  
من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣  
وللتثبت من ذلك يكفي تأشير مصلحة  
للمساحة على العقود

٣ — على اقليم كتاب المحاكم الشرعية  
والاهلية علاوة على تحصيل الرسوم  
المستحقة بموجب التصرفات المعمول بها في  
تلك المحاكم على التصديق على الامضاءات  
أو الاختتام ان تحصل في الوقت نفسه  
لحساب المحاكم المختلطة الرسم النسي ورسوم  
التأشير ورسوم الخطة ورسوم الحفظ التي  
تستحق على تلك العقود بموجب الترخفة  
للممول بها في المحاكم المختلطة عند تقديمها

مصدق عليها منها على الورق الخاص  
للمنصوص عنه بقرار ١٢ يولي سنة ١٩٢٣  
وعلى مقتضى الشروط الواردة في القرار  
للمذكور نظير دفع الرسوم المقررة الآن.  
ويجب تسجيل العقود العرفية في قلم  
الرهون المركزي أو التابع للمأمورية حسبما  
يقتضيه موقع المقارات وذلك عملا بالقرار  
للمشار اليه وبقواعد الاختصاص العينية  
المنصوص عنها فيه .

٢ — يسل بهذا القرار بمجرد نشره  
بالجريدة الرسمية

٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ قرار

بوضع أحكام تنفيذية للقانونين

رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣

الخاصين بالتسجيل

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على القانونين رقم ١٨ و  
١٩ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانون  
المدني الاهلي والقانون المدني المختلط فيما  
يتعلق بالتسجيل

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية  
المعموية لحكمة الاستئناف المختلطة في  
٢٦ مايو سنة ١٩٢٦

وبعد الاطلاع على القرارات الوزارية

(١) هذه المادة تعدل المادة ٣ من قرار ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ قرار  
بشأن تسجيل العقود المتتالية  
التي يترتب عليها نقل الحقوق  
العينية العقارية  
وزير الحفانية

بعد الاطلاع على القانونين رقم ١٨  
و ١٩ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص  
القانون المدني الأهل والقانون المدني  
المختلط فيما يتعلق بالتسجيل  
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية  
العومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢١  
مايو سنة ١٩٢٦

قرر ما هو آت :

١ — العقود المنصوص عليها في المادة  
الأولى من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة  
١٩٢٣ المشار اليهما لا تخيل للتسجيل الا  
بعد تسجيل العقود الاصلية التي تكون  
مؤرخة بعد أول يناير سنة ١٩٢٤ أى  
التي كان يجب عملا بأحكام القانونين  
المذكورين أن تكون هي ذاتها مسجلة .  
٢ — يصل بهذا القرار من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية

للتسجيل . وبعد النظر في هذا التحصيل  
عمال مأموريات اقسام الرهون المختصة

٤ — تقوم اقسام الرهون المختلطة  
أو مأمورياتها بتسجيل العقود التي تقدم  
لها للتسجيل بعد ان يكون تم التصديق  
على امضاءاتها أو اختتامها بمعرفة اقسام  
كتاب المحاكم الشرعية والمحاكم الاهلية  
بالعروط السالفة بشرط ان يرفق بذلك  
العقود وصل يدل على ان اقسام الكتاب  
المذكورة قد حصلت الرسم النسي ورسوم  
التأشير والتممة والحفظ التي فرضتها ترفة  
الرسم المختلطة ،

فاذا لاحظت اقسام الرهون المختلطة  
أو عمال مأمورياتها لدى مراجعتهم الرسوم  
المحصلة وعمل التقدير النهائي لكل ما يستحق  
على القعد أنه لا يزال باقيا مبلغ للتصصيل  
فصليم تحصيله قبل اجراء التسجيل

٥ — ليس لأقسام كتاب المحاكم  
المختلطة أو الاهلية أن تؤثر على عقد  
لايات تاريخه اذا كان ذلك القعد من  
العقود التي أوجب القانونان رقم ١٨ و ١٩  
لسنة ١٩٢٣ تسجيلها

٦ — يصل بهذا القرار ابتداء من  
أول يوليو سنة ١٩٢٦

## تسليم المجرمين

راجع أيضا : سودان

عليهم عا كم الحكومة الطالبة التسليم بعقوبة  
المجلس لمدة سنة على الأقل أو بعقوبة  
أخرى أشد منها لجريرة غير الجرائم السياسية  
بشرط أن لا يكون الحكم قد نفذ بتأمره  
ولا يعتبر الحكم الذي يصدر في غيبة  
التهمة في جنحة أو جنابة حكما بعقوبة غير  
أن المحكوم عليه على هذا الوجه يعامل  
كهم .

٣ — لا يسرى هذا الاتفاق الا  
على الأشخاص الذين يكونون بمقتضى  
القوانين المعمول بها في مصر خاضعين فيها  
لقضاء احدى الحاكم المصرية الجنائي وعلى  
ذلك لا يجوز لحكومة مصر ولا لحكومة  
فلسطين أن تطلب تسليم شخص غير خاضع  
لقضاء هذه الحاكم ولا أن تطلب بللواقعة  
على تسليمه .

٤ — تكون طلبات تسليم المجرمين  
الممارسين من وزير المحفانية اذا كانت صادرة  
من الحكومة المصرية ومن المندوب السامي  
لحكومة فلسطين اذا كانت صادرة من  
هذه الحكومة .

٥ — ( اولا ) يصحب طلب تسليم المجرم  
المطالب بجميع ما يتيسر من البيانات التي  
يكون من شأنها اثبات شخصية من يطلب

٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ اتفاق مؤقت

بين الحكومة المصرية وحكومة

فلسطين بشأن تسليم المجرمين

نظرا لما تبيته حكومتا مصر وفلسطين  
من ضرورة عقد اتفاق مؤقت بينهما ينظم  
به تسليم المجرمين ويحقق أداء العدل على  
وجه أصح فقد اتفق الموقعان فيه بما لها  
من السلطة التامة المحولة لكل منهما من  
حكومته على الأحكام الآتية :

١ — تتعهد الحكومة المصرية  
وحكومة فلسطين بموجب هذا الاتفاق  
بأن تسلّم كل منهما الأخرى المجرمين  
المطارين وذلك بحسب القواعد والفروقات  
المبينة بعد :

٢ — تتعهد كل من الحكومتين  
بأن تسلّم بناء على طلب الحكومة الأخرى .  
( أ ) الأشخاص الذين صدر ضدهم  
أمر بالقبض لجريرة ( غير الجرائم السياسية )  
من الجرائم الداخلة في اختصاص محاكم  
الحكومة الطالبة التسليم والمناقب عليها  
بالمجلس لمدة سنة على الأقل أو بعقوبة  
أشد .

( ب ) الأشخاص الذين حكمت



٧- لا ترضى السلطة المختصة بالفصل في طلب التسليم بتسليم المجرم المهرب الا متى ثبت لديها

(ا) عندما يكون الطلب مبنياً على أمر بالقبض ان الادلة المقدمة كافية لحاكمة المتهم (ب) عند ما يكون التسليم مبنياً على حكم ان الادلة كافية لتبرير الحكم الصادر (ج) ان لا تكون الجريمة المنسوبة للمتهم أو التي حكم عليه من أجلها في جميع الاحوال من الجرائم السياسية وان لا تكون الغاية من طلب التسليم هي محاكمة المجرم المهرب أو توقيع العقوبة عليه من أجل جريمة سياسية

٨ - في تطبيق هذا الاتفاق لا تعد الجرائم الآتي ذكرها جرائم سياسية (١) جرائم الاعتداء والنهب والسرقة باكرهه سواء وقعت هذه الجرائم من شخص واحد أو أكثر وسواء ارتكبت ضد آحاد الناس واملاكهم أو ضد السلطات المحلية أو ضد السكك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات والتلف

(ب) كل تعد على شخص جلالة ملك مصر أو شخص المنسوب السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا في فلسطين ٩ - اذا تقدم طلب تسليم مجرم هارب وكانت محاكم البلد المقدم اليه الطلب مختصة بنظر الجريمة المنسوبة لهذا المجرم المهرب فيجوز لحكومة هذا البلد اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمة أمم عاكها

تسليمه وتعين محل وجوده (ثانيا) ويصحب أيضا مثل هذا الطلب بالمستندات الآتية :

(١) عند ما يكون الطلب مبنياً على أمر بالقبض أصل هذا الامر أو صورة منه مصدق عليها بانها طبق للاصل وكذلك صورة مصدق عليها من شهادات الشهود التي ادبت أمام القاضي أو أى شخص آخر مكلف بالتحقيق أو من المحاضر أو من أي دليل آخر يبي عليه الاتهام

واذا كان الحكم صادرا في غيبة المتهم في حنة أو جناية وجب أيضا ان يصحب الطلب بصورة مصدق عليها من الحكم أو أمر التنفيذ الصادر بناء على هذا الحكم (ب) عندما يكون الطلب مبنياً على حكم صادر في مواجهة المتهم صور مصدق عليها من الحكم أو أمر التنفيذ الصادر بناء عليه وشهادة من وزارة المغانية أو أى سلطة أخرى ممثلة لها في القطر الصادر منه الطلب دالة على ان الحكم اصبح واجب التنفيذ

٦ - لكل من الحكومتين المتعاقدين السلطة التامة في البت فيما اذا كان هناك توجه القبول الطلب الصادر من الحكومة الاخرى بتسليم مجرم هارب بناء على احكام هذا الاتفاق وتولى الحكم بذلك السلطة القضائية أو أية سلطة اخرى يكون ذلك من اختصاصها بناء على القوانين السارية في القطر صاحب الشأن.

عليها وذلك ما لم يتج لذلك الشخص قبل  
محاكمته فرصة للعودة الى القطر الذي سلمه  
١١ — تدفع كل من الحكومتين  
للاخرى بناء على طلبها جميع المصاريف  
المرتبة على تنفيذ طلبات التسليم التي تقدمها  
اليها

يجرى العمل بهذا الاتفاق المؤقت  
ابتداء من شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢  
ويستأخ عنها فيما بعد باتفاق نهائى يبرم  
بين الحكومتين  
حرر من نسختين

بدلا من قبول طلب التسليم فاذا لم يحاكم  
المجرم في خلال الثلاثة الاشهر التالية  
لورود طلب التسليم فيتمتع على الحكومة  
صاحبة الشأن أن تسلمه متى توفرت  
الشروط الاخرى المنصوص عليها في هذا  
الاتفاق

١٠ — لا يجوز اقامة الدعوى أمام  
عالم البلد الذى سلم اليه شخص بناء على  
أحكام هذا الاتفاق من أجل جريمة ارتكبت  
قبل تسليمه غير الجريمة أو الجرائم التي  
يمكن اثباتها بالوقائع التي حصل التسليم بناء

## تضمينات

مع الحكومة البريطانية أن الوقت قدحان  
لأخذ التدابير التشريعية التي يقتضيها إلغاء  
الأمر للذكور ورفع الأحكام العرفية  
الموجودة الآن .

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت :

١ — للمنى المقصود في هذا القانون  
من عبارة « يقتضى الأحكام العرفية »  
هو تحت السلطة المصرية أو العثمانية للقائد  
العالم للقوات البريطانية في القطر المصرى  
في خلال المدة من ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤  
الى تاريخ العمل بهذا القانون »

قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٣

( ٥ يوليو )

قانون التضمينات

نحن ملك مصر

بما أنه بموجب أمر صادر بتاريخ ٢  
نوفمبر سنة ١٩١٤ من القائد العام للقوات  
البريطانية في القطر المصرى أعلنت الاحكام  
العرفية على الاراضى المصرية من التاريخ  
الذكور .

وبما أن الحكومة المصرية ترى بالاتفاق

ويتناول وصف ( سلطة عسكرية ) كل مجلس عسكري أو محكمة عسكرية أو لجنة أو مجلس تحكيم أو أية هيئة أخرى مماثلة لما ذكر مما انفرد أو أنفرد بموجب الأحكام العرفية وكذلك كل موظف أو فرد تصرف بمقتضى الأحكام المذكورة.

٢ — لا تقبل لا في الحال ولا في الاستقبال أمام أية محكمة من محاكم البلاد أية دعوى أو طلب أو قضية جنائية أو غيرها من الإجراءات ولو على شكل دعوى تقام من المدعى عليه على المدعى أو دفع فرعى أو دفاع وسواء كانت الدعوى منظورة الآن أو ترفع فيما بعد أيا كان رافعها إذا كان الغرض منها الطعن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ويوجه عام في أى عمل أمرت به أو تولته السلطة العسكرية بمقتضى الأحكام العرفية ويدخل فيما تقدم الاعلانات والاوامر المتعلقة بأحكام الخديو السابق عباس حلمى باشا المنقولة والثابتة وما قام به الحارس

الرسمى لا موال الأعداء من التصرف في الأملاك المذكورة بالبيع أو بغيره من التصرفات ، وذلك سواء كان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باستردادته أو باستحقاقه أو بأية طريقة أخرى .

وإذا عرضت دعوى من هذا القبيل وجبر رفضها حتماً في أية حال تكون عليها الدعوى .

٣ — يسرى عدم قبول المقرر في المادة السابقة على كل الإجراءات المتعلقة بإلاغ مقدم للسلطة العسكرية بطعن فيه بأنه كاذب أو بقضية عمل عنها تحقيق عسكري أو بشهادة مدعى كذبها أدب أثناء تحقيق أمام السلطة المذكورة .

٤ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

## تظيم

راجع : صحة عمومية

## تعاون

راجع : شركات التعاون الزراعية

## تعليم

راجع أيضاً : الازهر . الجامعة المصرية

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ قرار

بشأن لائحة الاعانات التي  
تمنحها الوزارة للمدارس الثانوية  
غير الاميرية

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على لائحة الاعانات التي  
تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس  
الثانوية غير الاميرية الصادر عنها قرار  
الوزارة في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣  
رقم ١٧٥٩

وعلى القرار الوزاري الصادر في ١٩  
ابريل سنة ١٩٢٠ رقم ٢١٦٦ بتعديل  
للمادتين الثانية والثالثة من اللائحة المذكورة  
وعلى ما رآه المجلس الاعلى للمعارف  
في جلسته المنعقدة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢  
وعلى ما قرره مجلس الوزراء في جلسته  
للمنعقدة في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ .  
قرر ما هو آت :

يسمى بلائحة الاعانات التي تمنح للمدارس  
الثانوية غير الاميرية المرافقة لهذا المصدق  
عليها من مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة

٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ أمر عال

بشأن اللغة العربية بالمدارس

نحن خديو مصر

لما كانت اللغة العربية هي لغة البلاد وكان  
من الواجب جعلها أساساً للتعليم في مدارس  
الحكومة وتقدمها على كل لغة أخرى  
فبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف  
العمومية وموافقة رأى مجلس النظر  
أمرنا بما هو آت :

١ — يجب أن تكون بروجرامات  
المدارس الاميرية محتوية على أكثر ما  
يمكن من المواد لتعليم اللغة العربية حتى  
تتأني مرتجها معرفة تامة أكيدة

٢ — لا تعطى نظارة المعارف العمومية  
شهادة الدراسة الابتدائية أو الثانوية  
والشهادة النهائية من أى نوع كانت الى  
أحد الطلاب مهما كانت معارفه في المواد  
الاخرى الا اذا كانت معرفته باللغة العربية  
مستوفاة للشرايط المنصوص عليها في  
بروجرامات الحكومة الرسمية

والوزارة وحدها حتى الفصل في هذا الشأن  
(د) ان تكون مقدرة مطلي المدرسة  
ومؤهلاتهم العلمية على درجة تراتح اليها  
الوزارة وان تكون مرتباتهم كافية متناسبة  
مع مؤهلاتهم وخبرتهم

(هـ) ان تكون حالة المدرسة المالية  
على درجة من الثبات ينتظر معها بقاء  
المدرسة بحالة منتظمة وان تكون حسابات  
المدرسة معقبة بتدوينها ومعدة لتفتيش  
وزارة المعارف العمومية في كل وقت .  
واذا كان بالمدرسة قسبان أو اكثر  
وجب ان يكون للقسم الذي يجوز منحه  
اعانة حساب خاص به منفصل عن حساب  
بقية الاقسام

(و) ان تكون ماله للمدرسة أو ماله  
القسم في حالة تتطلب للمونة والا كان  
لوزارة المعارف الحق في الدول عن منح  
الاعانة .

٤ — حد الاعانة — تمنح وزارة  
المعارف العمومية الاعانات بعد النظر  
في تقارير مفتشيها والوقوف على رأيهم  
فيها مع مراعاة عدم تجاوز المبلغ المقرر  
لهذا الغرض

على ان منح الاعانة في سنة ما لا يجتمع  
على الوزارة الاستمرار في منحها كلها أو  
بعضها في السنوات التالية  
٥ — أنواع الاعانة — الاعانة

في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ من يوم نصرها  
في الوثائق المصرية

لائحة بشأن الاعانات التي  
تمنح للمدارس الثانوية غير الأميرية  
١ — المدارس التي يجوز منحها  
اعانة — يجوز منح اعانة لأي مدرسة  
ثانوية أو قسم من مدرسة ثانوية تكون  
الدراسة فيها أرق مما قررت وزارة  
المعارف العمومية دراسته بالمدارس  
الابتدائية

٢ — الفصل في جواز منح  
الاعانة — لوزارة المعارف العمومية  
وحدها الحق في اعتبار أي مدرسة أو  
قسم من مدرسة في عداد المدارس التي  
يجوز منحها اعانة وفق أحكام هذه اللائحة.

٣ — شروط منح الاعانة —  
لكي يعتبر أي مدرسة أو قسم من مدرسة  
جديرة بمنحها اعانة يجب ان تتوافر فيها  
الشروط الآتية :

(أ) ان تكون المدرسة في عداد  
المدارس التي تصدها وزارة المعارف منتظمة.  
(ب) ان تمتنع الوزارة بلزوم المدرسة  
في الجهة الواقعة فيها وأن تكون المدرسة  
خاصة لإدارة لجنة محلية تعين الشخص  
الذي يقوم بمراسة الوزارة

(ج) ألا يكون بين التلاميذ المدونة  
أسماءهم بسجلات المدرسة كثير ممن تريد  
سحبهم على السن التي تلائم الحراسة المقررة.

التحقوا فيه بالمدرسة لمدة لا تزيد على ستة شهور .

(٢) تلاميذ السنة الثانية الذين استحققت المدرسة عنهم اعانة وهم بالسنة الاولى ثم جازوا امتحان انتقال أقرته الوزارة للالتحاق بالسنة الثانية

(٣) تلاميذ السنة الثالثة الذين جازوا امتحان القسم الاول من شهادة الدراسة الثانوية

(٤) تلاميذ السنة الرابعة الذين استحققت المدرسة عنهم اعانة وهم بالسنة الثالثة ثم جازوا امتحان انتقال أقرته الوزارة للالتحاق بالسنة الرابعة .

ويستثنى من كل ما تقدم التلاميذ الآتي يانهم فلا تمنح عنهم اعانة وهم :

(١) التلاميذ الذين تتجاوز سنهم ما يأتي في اليوم الاول من العام الدراسي ١٧ سنة لتلاميذ السنة الاولى .

١٨ » » » الثانية .

١٩ » » » الثالثة .

٢٠ » » » الرابعة .

(ب) التلاميذ الذين أدرجت اسماءهم بسجلات الفرقة الواحدة اكثر من سنتين .

(ج) التلاميذ الذين لا يثبت سلوكهم على الارتياح

٧ — الاعانة الأساسية — تكون الاعانة الاساسية اما بمنح قطعة أرض واما بمنح شيء من المال تشتري به أرض أو

على نوعين : اعانة مساعدة . واعانة اساسية

٦ — اعانة المساعدة — اعانة المساعدة هي اعانة سنوية ولا تتجاوز قيمتها ما يأتي :

(١) ١٠ جنيهات في المدارس الثانوية التي يعلم فيها مقرر الدراسة الثانوية بأكمله عن كل تلميذ يواظب على الحضور الى المدرسة من أول العام الدراسي بشرط ألا تتجاوز جلة الاعانة التي تمنح لأي مدرسة ٢٠٠٠ جنيه في أي سنة

(ب) ٥ جنيهات في المدارس التي يحجز منحها اعانة ولا يعلم فيها مقرر الدراسة الثانوية بأكمله عن كل تلميذ يواظب على الحضور الى المدرسة من أول العام الدراسي بشرط ألا تتجاوز جلة الاعانة التي تمنح لأي مدرسة ٥٠٠ جنيه في أي سنة .

ولا تمنح اعانة المساعدة للنصوص عليها في الفقرة السابقة الا عن التلاميذ الآتي يانهم :

(١) تلاميذ السنة الاولى الذين جازوا :

(١) امتحان القبول المنعقد وفق أحكام

القرار الوزاري المرقوم برقم ١٩٠٦ المؤرخ ٨ يناير سنة ١٩١٦ في دوره

السابق مباشرة لبدأ العام الدراسي الذي التحقوا فيه بالمدرسة . أو (ب) امتحان

قبول عقده المدرسة . وأقرته وزارة المعارف . قبل مبدأ العام الدراسي الذي

نحن ملك مصر .  
بعد الاطلاع على مآراء المجلس الاعلى  
للمعارف العمومية بمجلسته المنعقدة في ٣٠  
يوليه سنة ١٩٢٣ :

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف  
العمومية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء .  
رسمنا بما هو آت :

١ — لوزارة المعارف العمومية أن  
تقبل تلاميذ مجانا بمدارس البنين الابتدائية  
التابعة لها وتعين في كل سنة عدد التلاميذ  
الذين يمكن قبولهم مجانا بكل من هذه  
للمدارس .

٢ — كل طالب يرغب في قبوله مجانا  
يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية :

( أ ) أن يكون مصرى الجنس .  
( ب ) ألا تسمح الحالة المالية له  
ولو اليه بدفع الاجور المدرسية .  
( ج ) ألا يتجاوز السن المقررة  
بعد :

١٠ سنوات كاملة للسنة الاولى .  
١٢ سنة كاملة للسنة الثانية .  
١٣ سنة كاملة للسنة الثالثة .  
١٤ سنة كاملة للسنة الرابعة .

على أثبت يحسب عمر الطالب بالسنة  
الافرنكية حتى أول العام الدراسي الذى  
قدم فيه طلب الالتحاق .

٣ — يجوز بصفة استثنائية منح  
المجانة أثناء مدة الدراسة تلاميذ من  
الذين يدفعون الاجور المدرسية بناء على

يستعان به على اقامة ما يلزم من المباني  
للمدرسية أو اعداد الاثاث المدرسى  
ومعدات التعليم .

ولا يمكن منح قطعة ارض الا بمواقفة  
وزارة المالية بشرط أن يكون للحكومة  
بالجهة المراد اثناء المدرسة فيها قطعة ارض  
ملائمة لحاجة المدرسة ويمكن الحصول عليها  
لهذا الغرض

أما ما يمنح من المال بصفة اعانة أساسية  
فيكون منحه بمقتضى الشروط التى ترى  
وزارة المعارف اتباعها في كل مدرسة  
على حدة .

واذا قصرت المدرسة في استخدام  
الاعانة الأساسية في الغرض الذى منحت  
من أجله أو أخلت بشروط الاعانة قد  
يترتب على ذلك حرمانها في المستقبل من  
اعانة المساعدة أو الاعانة الأساسية .

٨ — يلغى كل ما يخالف أحكام  
هذه اللائحة من اللوائح والقرارات التى  
سبق صدورها بشأن اعانات المدارس  
الثانوية غير الأميرية .

٩ — يعمل بهذه اللائحة من يوم  
نشرها في الوقائع المصرية

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مرسوم

شامل لائحة قبول تلاميذ  
مجانا بمدارس البنين الابتدائية

الأقل من رجال التعليم يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف .

٣ — إذا غاب الرئيس يندب وزير المعارف من يحمل عنه مدة غيابه وكذلك إذا غاب أحد الأعضاء وكان غيابه لمدة طويلة .

٤ — تخصص اللجنة بناء على طلب وزير المعارف ما يأتي

( ١ ) مشروع ميزانية وزارة المعارف العمومية .

( ٢ ) خطط الدراسة ومناهج التعليم

( ٣ ) مشروعات القوانين واللوائح والقرارات العامة المتعلقة بالتعليم .

( ٤ ) إنشاء مدارس أو تحويلها أو الناءها أو ضم مدارس الى الوزارة .

( ٥ ) منح المجانية أو الناءها في المدارس على اختلاف درجاتها .

( ٦ ) منح الاعانات للمدارس النير الاميرية وتشجيع المجهودات التي لها علاقة بالتربية والتعليم .

( ٧ ) قرارات مجالس ادارات المدارس المالية .

( ٨ ) الكتب والأدوات المدرسية التي تستعمل في المدارس وشراء حقوق التأليف وترجمة المؤلفات ونحوها .

( ٩ ) ما يرى الوزير احواله على اللجنة من المشروعات والاقتراحات والمسائل الأخرى .

اقتراح ناظر المدرسة اذا أصبحوا عاجزين عن الاستمرار على دفع هذه الاجور .

٤ — التعليم المجاني الذي يمنع بناء على ما تقدم يستمر مدة الدراسة الابتدائية بتامها ، ويمنع بقرار من وزير المعارف العمومية اذا أصبحت الحالة المالية التي أوجبت منع المجانية غير محققة في التنفيذ المجاني .

ويجوز لوزير المعارف العمومية منع المجانية اذا رسب التلميذ في امتحان آخر السنة أكثر من مرتين طول مدة الدراسة الابتدائية التي تنح فيها بالمجان .

٥ — يصرى السمل بهذه اللائحة ابتداء من العام الدراسي ١٩٢٣ —

١٩٢٤

٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ مرسوم  
بإنشاء « لجنة فنية » بوزارة

المعارف العمومية

نحن فؤاد الأول ملك مصر  
بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس الوزراء رسنا بما هو أت .

١ — تؤلف بوزارة المعارف « لجنة فنية » لمأونة الوزير في درس المسائل المختصة بالتعليم .

٢ — تتألف هذه اللجنة من وكيل الوزارة رئيسا ومن ثمانية أعضاء على



## تمنحها وزارة المعارف العمومية المدارس الحرة الابتدائية للبنين الحاضنة لتفتيشها

وزير المعارف العمومية  
بعد الاطلاع على ما رآه المجلس الأعلى  
للمعارف العمومية بمجلسه المنعقدة في ٢٠  
من يولييه سنة ١٩٢٣ ؛  
وعلى ما قرره مجلس الوزراء بمجلسه  
المنعقدة في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ ؛  
قرر ما هو آت :

١ — المدرسة الابتدائية للبنين هي  
بناء على أحكام هذه اللائحة كل مدرسة  
لبنين تسير في طرقها الدراسية وفقاً لمنهج  
التعليم الابتدائي الذي تقره وزارة المعارف  
العمومية .

٢ — للوزارة أن تمنح المدارس  
الحرة الابتدائية للبنين اعانات اذا توافرت  
فيها الشروط المبينة بهذه اللائحة وبلغ التعليم  
فيها من الرقي درجة مرضية .

وتمنح الوزارة هذه الاعانات بحسب  
اختيارها وبناء على ما تراه بعد النظر في  
تقارير مفتشيها ووقوفها على رأيهم فيها .  
ومنح الاعانة في سنة ما لا يحتم على  
الوزارة الاستمرار في منحها كلها أو بعضها  
في السنوات التالية

٣ — لا تستحق أية مدرسة الاعانة  
من الوزارة الا اذا توافرت فيها الشروط  
الآتية :

٥ — عند البحث في أي موضوع  
في خاص يجوز للجنة أن تضم اليها شخصاً  
أو أكثر من الاختصاصيين في هذا الموضوع  
ليشارك في مناقشات اللجنة .

وعند ما يكون موضوع البحث خاصاً  
بمدرسة عالية أو خصوصية بذاتها يجب  
أن يضم الى اللجنة ناظر هذه المدرسة  
أو القائم بمسئولته ويشارك في مناقشتها ويكون  
لسل من هؤلاء صوت فيما تتخذه اللجنة  
من القرارات .

٦ — يجوز للجنة أن تؤلف لجانا  
فرعية من بين أعضائها أو من غيرهم لدرس  
بعض الموضوعات الخاصة .

٧ — تكون قرارات اللجنة صحيحة  
اذا حضرها نصف الاعضاء على الأقل  
وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وعند  
التساوي يرجح الفريق الذي فيه الرئيس  
٨ — يكون للجنة كاتب سر دائم  
يصينه وزير المعارف ويتولى تحت اشراف  
رئيسها اعداد أعمالها وكتابة محاضر الجلسات  
وقيدها في سجل مخصوص

٩ — تعرض مداورات اللجنة على  
وزير المعارف الذي يقرر بشأنها ما يراه  
١٠ — على وزير المعارف العمومية  
تنفيذ مرسومنا هذا

١٨ مارس سنة ١٩٢٥ قرار  
شامل لائحة الاعانات التي

٤ — الاعانة نوعان: اعانة استبقاء، واعانة تأسيس .

٥ — اعانة الاستبقاء اعانة تمنح لسنة واحدة بنسبة عدد التلاميذ النظاميين بالمدرسة ولا تزيد هذه الاعانة على مائتي قرش لكل تلميذ ولا تتجاوز أربع مائة جنيه في السنة بأية حال من الأحوال لكل مدرسة .

ولا يدخل في حساب اعانة الاستبقاء التلاميذ الآتي بيانهم :

(١) التلاميذ الذين تتجاوز سنهم السن المقررة في أول العام الدراسي وهي :

١٢ سنة في الأولي

١٤ » الثانية

١٥ » الثالثة

١٦ » الرابعة ،

(ب) التلاميذ الذين مكثوا في الفرقة الواحدة أكثر من سنتين ،

(ج) التلاميذ الذين لم تفر الوزارة نجاحهم في امتحانات الدخول والتقل .

(د) التلاميذ الذين يبقون بالمدرسة بالرغم من أن سلوكهم غير مرضي ،

(هـ) التلاميذ الذين لا يحسنون المواظبة على المدرسة .

٦ — تكون اعانة التأسيس إما بمنح قطعة أرض وإما بمنح شيء من المال يدفع مرة واحدة تشتري به أرض أو يستعان به على إقامة ما يلزم من المباني للمدرسة أو

اعداد الاثاث المدرسي ومعدات التعليم .

(١) أن يكون للوزارة الحق في تفتيش المدرسة في أي وقت وأن توافي المدرسة الوزارة بجميع ما تطلبه من البيان والاحصاء وأن تتخذ المدرسة سجلات منظمة يدون فيها جميع ما يتعلق بتلاميذها من المعلومات الضرورية وتصرف وزارة المعارف ما تراه من هذه السجلات مجاناً للمدارس ،

(ب) أن تدير المدرسة بمقتضى تعليمات الوزارة فيما يخص بنظام التعليم واعداد الأمكنة والأدوات للمدرسة وأقصى عدد من التلاميذ يمكن قبوله بكل فصل .

(ج) أن تكون مقدرته على المدرسة ومؤهلاتهم العلمية على درجة رضاها الوزارة ،

(د) أن تكون حال المدرسة المالية مرضية وأن تكون لها حسابات متنى بتدوينها ومعدة لتفتيش الوزارة في كل وقت، وإذا كان بالمدرسة قسمان أو أكثر وجب أن يكون القسم الابتدائي الذي يجوز منحه اعانة حساب خاص به منفصل من حساب بقية الأقسام ،

(هـ) أن تكون مالية المدرسة أومالية القسم في حالة تتطلب للمونة والا كان لوزارة المعارف الحق في الصلح عن منح الاعانة ،

(و) أن تفر الوزارة جدول أوقات الدروس الذي تدير عليه المدرسة .

الملكية اعداد الطلبة الذين يلتحقون بها  
لزاولة مهنة الهندس أو المعار . وتنقسم  
الى الأربعة الأقسام الآتى يأتها وهى :  
القسم الأول — الهندسة المدنية ،  
القسم الثانى — العمارة ،  
القسم الثالث — الهندسة الميكانيكية ،  
القسم الرابع — الكيمياء الصناعية .  
وتنقسم القسم الثالث الى فرعين : فرع  
الهندسة الميكانيكية ، وفرع الهندسة  
الكهربائية . ويجوز انشاء فروع أخرى  
بمرسوم .

تعتبر مدرسة الهندسة الملكية من  
المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف  
العمومية .

٢ — يجب على الطلبة الذين يرغبون  
فى الالتحاق بأى قسم من أقسام المدرسة  
أن يكونوا حاصلين اما على شهادة  
الدراسة الثانوية قسم ثان ( على ) أو  
على دبلوم مدرسة الفنون والصناعات  
بالقاهرة مع شهادة الدراسة الثانوية قسم  
أول المطاعة من وزارة المعارف العمومية .  
وما دامت مدة الدراسة بالمدارس  
الثانوية أقل من خمس سنوات يجب أن  
يمضى الطلبة من الفئة الأولى سنة بالقسم  
التحضيرى بالمدرسة قبل أن يلحقوا بالسنة  
الأولى اذا لم ينجحوا فى الامتحانات  
الاختيارى التى يقصد خبيصا لهذا الغرض  
عند بدء السنة الدراسية .

ولا يمكن منح قطعة أرض الا بموافقة  
وزير المالية .

اما ما يمنح من المال فيخضع للشروط  
التي ترى وزارة المعارف العمومية فرضها  
فى كل حالة على حدة .

٧ — اذا تبين للوزارة أن احدى  
المدارس التى منحت اعانة ما لم تنفقها فى  
توسيع نطاق المدرسة ورفع مستوى  
الدراسة فيها وتربية أخلاق تلاميذها  
حرمتها كل اعانة فى المستقبل .

٨ — يصلى بهذه الأمانة ابتداء من  
العام الدراسى ١٩٢٤ — ١٩٢٥

١٠ مايو سنة ١٩٢٦ مرسوم بقانونه

بتعديل نظام مدرسة الهندسة  
الملكية

نحن فؤاد الأول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من  
الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦  
بشأن تعديل نظام مدرسة الهندسة  
السلطانية ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف  
العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسما بما هو آت :

١ — الغرض من مدرسة الهندسة

بهذه الامتحانات لجنة تشكل من أساتذة المدرسة تحت رئاسة ناظرها ويقر تشكيلها وزير المعارف . وفي نهاية السنة الرابعة يؤدي امتحان الدبلوم أمام هيئة يمينها وزير المعارف العمومية .

٩ — امتحانات الانتقال التي تقعد في نهاية القسم التحضيري والسنتين الأولى والثانية والثالثة تكون قاصرة على المواد المقررة للسنة المراد الامتحان فيها

وتراعى اشغال الطالب في أثناء السنة عند تقدير درجات امتحانه .

وامتحان الدبلوم في نهاية السنة الرابعة يكون في المواد المقررة لهذه السنة وفي بعض مواد تدرس في السنين السابقة يمينها وزير المعارف العمومية ويصدر مشروع الدبلوم جزءا من هذا الامتحان عند تقدير الدرجات .

١٠ — لا ينتقل الطالب من فرقة الى الفرقة الا في منها مباحرة ولا يمنع الدبلوم الا اذا نجح في امتحان الانتقال أو في امتحان الدبلوم بحسب ما هو مبين في المادة التاسعة من هذا القانون .

١١ — تبين بمرسوم الاحوال التي يسمح فيها للطلبة الراغبين في امتحان النقل أو الدبلوم بالبقاء في فرقهم للاعادة في الاحوال التي يحصلون فيها من المدرسة .

١٢ — كل طالب نجح في امتحان الدبلوم يمنح دبلومه مدرسة الهندسة للملكية ويذكر فيها القسم أو الفرع الذي تلقى فيه الطالب دراسته وكذا مادة التخصص اذا دعت الحال .

وعدد الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة يبين بقرار وزارى .

٣ — يصدر وزير المعارف العمومية قرارا يبين فيه قيمة المصروفات بالمدرسة .

٤ — مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الاجازة النهائية ( الدبلوم ) هي أربع سنوات عدا المدة المقررة لقسم التحضيرى .

٥ — مواد التعليم وتوزيعها على سنى الدراسة والساعات المخصصة لكل منها في الأسبوع في الأقسام المختلفة وفي القسم التحضيرى وكذا نظم الامتحانات تبين بمرسوم .

وأما المناهج الدراسية فتبين بقرار وزارى .

٦ — يخص في أثناء السنة الدراسية زمن يقوم فيه الطلبة بأشغال عملية وأعمال التخصص وكذا لمشاهدة الأعمال الهندسية المفيدة لهم .

٧ — يقضى لطلبة السنتين الثانية والثالثة في أثناء العطلة الصيفية مدة من كل سنة لا تقل عن شهرين في التمرين في الأعمال الهندسية . وتعتبر هذه الأعمال جزءا جوهريا من الدراسة بحيث تراعى المدرسة التقارير الخاصة بأعمال الطلبة وسلوكهم ومواظبتهم كما لو كانوا في المدرسة نفسها .

٨ — تقعد في نهاية العام الدراسي امتحانات الانتقال لطلبة القسم التحضيرى والسنوات الأولى والثانية والثالثة وتقوم

الصادر بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٤٤ ( ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ) بتعديل نظام

مدرسة الهندسة الملكية

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :

١ — يجب أن لا تزيد سن طالب

الاتحاق بمدرسة الهندسة الملكية على

٢٢ سنة في يوم ابتداء العام الدراسي .

وعلى طالب الاتحاق بالمدرسة أن

يقدم لناظرها الاوراق الآتية في التاريخ

التي يملن عنه في الجريدة الرسمية :

( ا ) طلب الاتحاق محررا على

استمارة ( رقم ٣٤ ) تصرف من

المدرسة نظير دفع ثلاثين مليا قيمة التبعة

( ب ) اما شهادة الدراسة الثانوية

قسم ثان علمي أو دبلوم مدرسة الفنون

والصناعات بالقاهر مع شهادة الدراسة الثانوية

قسم أول للمعطاء من وزارة المعارف العمومية ،

( ج ) شهادة ميلاد الطالب أو صورة

رسمية منها ،

( د ) شهادة بحسن السلوك من ناظر

آخر مدرسة كان بها الطالب اذا كان قد

تلم بمدرسة غير أميرية أو من جهة الاختصاص

اذا كان الطالب قد تلقى دروسه في منزله .

وعلى الطالب أن يبين في طلبه القسم

التي يريد الاتحاق به .

٢ — يكشف طبيب المدرسة على

طالب الاتحاق بها طبيا وقرر ما اذا كانت

بنية الطالب تصح لعمال القسم التي يريد

الاتحاق به وذلك علاوة على ما جاء بالمادة

١٣ — يقدر ناظر المدرسة درجات

المواظبة في آخر العام الدراسي بمقتضى

الدرجات التي حصل عليها الطالب في خلال

العام المذكور .

وكل طالب يكون متوسط درجاته في

المواظبة في مدة سنى الدراسة الأربع أقل

من النهاية الصغرى للمواظبة لا يسمح له

بدخول امتحان الدبلوم .

١٤ — يلغى القانون رقم ٢٣ لسنة

١٩١٦ الشامل لتعديل نظام مدرسة

الهندسة السلطانية وكذا القانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٢٣ الشامل لانشاء مجلس ادارة

لمدرسة الهندسة .

١٥ — على وزير المعارف العمومية

تنفيذ هذا المرسوم بقانون التي يعمل به

ابتداء من العام الدراسي سنة ١٩٢٦ الا

فيما يتعلق بإنشاء القسم الرابع ( الكيمياء

الصناعية ) التي سيتعين ميعاده فيما بعد

بقرار وزاري

١٠ مايو سنة ١٩٢٦ مرسوم

شامل للأتمة التنفيذية للمرسوم

بقانون الصادر بتاريخ ٢٧ شوال

سنة ١٣٤٤ ( ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ )

بتعديل نظام مدرسة الهندسة

الملكية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون

(١) تدفع المصروفات المدرسية اما جميعها أو القسط الأول منها في اليوم الأول من العام الدراسي أما الطلبة المستجدون فيدفعون المصروفات في يوم قبولهم بالمدرسة ولا يقبل أى طالب بفرقة الا بعد دفع القسط الأول .

(٢) يدفع القسط الثانى في المدة من أول فبراير لغاية اليوم الخامس عشر منه وكل طالب لا يدفع المصروفات على الوجه المذكور يعتبر مفصولا من المدرسة وعليها أن تنظر والدها أو ولي أمره بذلك . ولا يجوز بحال من الأحوال ولا لأى سبب من الأسباب رد المصروفات التى دفعت الى المدرسة سواء أ كانت دفعت كلها أم بعضها .

٦ — المواد التى تدرس والساعات المخصصة لكل منها في الاسبوع في كل قسم من الأقسام المختلفة وفي القسم التحضيرى مينة بالجداول الآتية :

السبعين من قانون نظام المدارس .  
ويسلن تاريخ الكشف الطبي في الجريدة الرسمية أثناء عطلة الصيف .

٣ — يضع ناظر المدرسة قائمة بأسماء راغبي الالتحاق بها لكل من الفئتين المذكورتين في المادة الثانية من الرسوم بقانون الصادر في ٢٧ شوال سنة ١٣٤٤ ( ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ) بحسب ترتيبهم في الجدارة ويرسل القائمتين الى وزارة المعارف مشفوعتين بملاحظات الخاصة قبل التاريخ المين لافتتاح الدراسة . ويستمد وزير المعارف كشف الطلبة القبولين بالمدرسة من كل فئة بحسب ترتيبهم في قائمة الجدارة ومراعاة عدم المحال الحالية بالمدرسة .

٤ — تبين مدة العام الدراسي بقرار وزارى .

٥ — تدفع المصروفات المدرسية مقدما اما دفعة واحدة أو على قسطين متساويين كما يلى :

### القسم التحضيرى

#### مدة الدراسة — سنة واحدة

المواد	الساعات	المواد	الساعات
الجبر . . . . .	٤	الطبيعة . . . . .	٤
حساب المثلثات . . . . .	٤	الكيمياء . . . . .	٤
الحساب البيانى . . . . .	٤	الرسم . . . . .	٦
الهندسة . . . . .	٤	الجملة - - -	٣٠

## القسم الاول - الهندسة المدنية

سنوات الدراسة				مواد الدراسة
الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	
٤	—	—	—	الطبيعة . . . . .
٢	—	—	—	الجيولوجيا ( علم طبقات الارض ) . . . . .
٦	—	—	—	الرياضة . . . . .
٤	—	—	—	الهندسة الوصفية . . . . .
٤	٤	—	—	الاستاتيكا التطبيقية . . . . .
٤	٤	٢	—	الطبوغرافيا ( المساحة ) . . . . .
٦	—	—	—	الرسم . . . . .
—	٤	—	—	الميكانيكا العامة . . . . .
—	١	—	—	مقاومة المواد . . . . .
—	٢	—	—	أشغال الورش . . . . .
—	٣	—	—	الهندسة الكهربائية . . . . .
—	٦	٤	—	انشاء للباني . . . . .
—	—	٤	—	الانشاءات للمدينة . . . . .
—	—	٤	—	نظرية المرونة . . . . .
—	—	٢	—	الزراعة . . . . .
—	—	٤	—	الهيدروليكا . . . . .
—	—	٤	—	الاساسات . . . . .
٤	٢	—	—	الطرق والسكك الحديدية . . . . .
—	٤	—	—	الكبارى الخشبية والبنائية . . . . .
٤	—	—	—	الكبارى للمدينة . . . . .
٤	—	—	—	دراسة الآلات . . . . .
٤	—	—	—	الرى . . . . .
٤	—	—	—	الاشغال البحرية . . . . .

## تابع القسم الأول — الهندسة المدنية

مواد الدراسة				سنوات الدراسة
الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	
—	—	—	٤	تنفيذ المدن بالمياه والاعمال الصحية بالمدن .
—	—	—	٦	أشغال خاصة (١) . . . . .
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	المجموع . . . . .

## القسم الثانى — العمارة

مواد الدراسة				سنوات الدراسة
الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	
٤	—	—	—	الطبيعة . . . . .
٢	—	—	—	الجيولوجيا ( علم طبقات الارض ) . . . . .
٦	—	—	—	الرياضة . . . . .
٤	—	—	—	الهندسة الوصفية . . . . .
٤	٤	—	—	الاستاتيكا التطبيقية . . . . .
٤	—	—	—	الطبوغرافيا . . . . .
٦	٦	٤	—	الرسم . . . . .
—	٤	—	—	الميكانيكا العامة . . . . .
—	١	—	—	مقاومة المواد . . . . .

(١) لطلبة السنة الرابعة أن يختاروا التخصص في أحد الفروع الآتية وهي :  
الطبوغرافيا ، السكك الحديدية ، الكبارى ، الرى ، الأشغال البحرية ، تنفيذ المدن  
بالمياه والاعمال الصحية فيها . ويقومون بعمل مشروع في هذا الفرع لتقديمه في امتحان  
الدبلوم ويذكر فرع التخصص في الدبلوم .



## تابع — القسم الثاني — العمارة

سنوات الدراسة				مواد الدراسة
الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	
—	٢	—	—	أسفلت الورش . . . . .
—	٣	—	—	الهندسة الكهربائية . . . . .
—	٦	٦	—	انشاءات المباني . . . . .
—	٤	—	—	الانشاءات المعدنية . . . . .
—	٤	٤	—	تاريخ العمارة . . . . .
١٨	١٢	—	—	التوفيق المعماري . . . . .
٤	—	—	—	تغذية المدن بالمياه والاعمال الصحية فيها
٤	—	—	—	دراسة الآلات . . . . .
٤	—	—	—	القياسات والكميات . . . . .
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	المجموع

## القسم الثالث — الميكانيكا

سنوات الدراسة				مواد الدراسة	
فرعا التخصص					
الميكانيكا		الثانية	الاولى		
الثالثة	الرابعة				
الرابعة	الثالثة	الثانية	الاولى		
—	—	—	٤	الطبيعة . . . . .	
—	—	—	٢	الجيولوجيا ( علم طبقات الارض )	
—	٢	٦	٦	الرياضة . . . . .	
—	—	—	٤	الهندسة الوصفية . . . . .	
—	—	٤	٤	الاستاتيكا التطبيقية . . . . .	
—	—	—	٤	الطبوغرافيا . . . . .	
—	—	—	٦	الرسم . . . . .	

## تابع القسم الثالث — الميكانيكا

سنوات الدراسة				مواد الدراسة	
فرعا التخصص		الثانية	الأولى		
الميكانيكا					
المهندسة الكهربائية	الثالثة	الرابعة	الثالثة		
—	—	—	—	٤	—
—	—	—	٤	—	—
—	٤	—	—	—	—
—	—	—	—	٢	—
—	—	—	—	٢	—
—	٦	—	٦	٨	—
٤	٦	—	٤	٤	—
—	٤	—	٤	—	—
٤	٤	٤	٤	—	—
—	٢	—	٢	—	—
٦	٢	١٠	٦	—	—
٦	—	١٠	—	—	—
١٠	—	(١)٦	—	—	—
—	—	(١)٦	—	—	—
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

الميكانيكا العامة . . . . .
» التطبيقية (١) . . . . .
» » (ب) . . . . .
مقاومة المواد وعلم المعادن . . . . .
أشغال الورش . . . . .
انشاء الآلات . . . . .
المهندسة الكهربائية . . . . .
الانشاءات المدنية . . . . .
الهيدروليكا . . . . .
المساراة . . . . .
الآلات البخارية . . . . .
» ذات الاحتراق الداخلي . . . . .
» الكهربائية . . . . .
القاطرات والقطارات . . . . .
الجملة . . . . .

(١) لطلبة السنة الرابعة من فرع الميكانيكا أن يختاروا اما دراسة الآلات الكهربائية  
واما دراسة القاطرات والقطارات .

## القسم الرابع — الكيمياء الصناعية

سنوات الدراسة				مواد الدراسة
الرابعة	الثالثة	الثانية	الاولى	
—	—	—	٤	الطبيعة . . . . .
—	—	—	٢	الجيولوجيا (علم طبقات الارض) . . . . .
—	—	—	٦	الرياضة . . . . .
—	—	—	٤	الاستاتيكا التطبيقية . . . . .
—	—	١٥	١٤	الكيمياء النظرية . . . . .
—	—	٤	—	الميكانيكا العامة . . . . .
—	—	٣	—	الهندسة الكهربائية . . . . .
١٢	٢٠	١٤	—	الكيمياء الصناعية . . . . .
—	٤	٤	—	» الطبيعة . . . . .
—	٤	—	—	الآلات والمصانع الكيماوية . . . . .
—	٢	—	—	علم المعادن . . . . .
٤	—	—	—	الكيمياء الكهربائية . . . . .
١٤	—	—	—	أشغال العامل (١) . . . . .
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	المجموع . . . . .

ويقضى طلبة السنة الرابعة من الاقسام الثلاثة الأول أسبوعين في مشاهدة الأعمال الهندسية والممارات ومحطات التوليد للمهيدة كل قسم بحسب اختصاصه ويقضون أربعة أسابيع في اعداد مشروع كامل يدعى مشروع الدبلوم يقوم بوضعه برنامجه أستاذ العلم المختص به ويصدق عليه ناظر المدرسة

٧ — الزمن المختص لقيام الطلبة بأعمال التخصص ومشاهدة الأعمال الهندسية ورفق المساحات يكون تحديده على الوجه الآتي :

يقضى طلبة السنة الثالثة من قسم الهندسة المدنية فقط ثلاثة أسابيع في عمل مساحة قطعة أرض وتوقيعها على الورق .

(١) لطلبة السنة الرابعة أن يختاروا لاشغال العامل اما الكيمياء النظرية واما الكيمياء الصناعية .

فاذا كان متوسط درجات الطالب أقل من ٦٠٪ ولكنه يعادل أو يزيد على ٥٠٪ من النهاية العظمى يسمح له بالاعادة في فرقة مع مراعاة ما يأتي :

لا يسمح للطالب بالاعادة في الفرقة التحضيرية .

ولا يسمح للطالب بالاعادة الا مرة واحدة في خلال السنوات الثلاث الدراسية الاولى وذلك في حالة وجود محال خالية بالمدرسة ويكون للطلبة الناجحين في امتحان النقل الافضلية على الطلبة الراسين فيه . الطلبة الذين لا يسمح لهم بالاعادة يفصلون من المدرسة .

اذا كان متوسط درجات الطالب أقل من ٥٠ ٪ في المائة من النهاية العظمى يفصل من المدرسة .

والطلبة الذين يرسبون في مادتين على الأكثر ويحصلون على درجات متوسطها يعادل أو يزيد على ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق يقد في الاسبوع السابق لافتح السنة الدراسية ويمتحنون في المادتين اللتين رسبوا فيها .

وخدم ناظر المدرسة لوزارة كشفاً بأسماء الطلبة مرتباً بحسب درجاتهم ومشغوعاً بمقترحاته بأقرب ما يمكن عقب الامتحان ويمتد وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة في الاحوال المختلفة الواردة بهذه المادة .

٨ — عين الوزارة في كل سنة تاريخ امتحان النقل قبل نهاية السنة الدراسية بناء على اقتراح ناظر المدرسة .

وعند تقدير درجات الامتحان في بعض مواد يعينها الناظر تراعى أشغال الطالب في أثناء السنة فيخصص لها ثلث الدرجات المقررة لكل مادة منها .

واذا تيب الطالب عن الامتحان لسبب قهري ( كالمرض وغيره ) بحيث يقبله ناظر المدرسة يسمح له بالدخول في امتحان ملحق في الاسبوع السابق لافتتاح السنة الدراسية التالية

٩ — تكون الاختبارات في امتحان النقل تحريرية على العموم ومع ذلك فالممتحن علاوة على الامتحان التحريري ان يختبر كل الطلبة أو بعضهم اختباراً شفوياً أو عملياً اذا رأى فائدة لذلك بعد موافقة ناظر المدرسة وقيمة الدرجات واحدة لجميع مواد الامتحان التي تدرس في نفس السنة. أما في المواد العملية البحتة ( الورشة ) التي لا محل لاجراء اختبار فيها فتقدر درجة الامتحان فيها بحسب عمل الطالب فيها أثناء البتة ونجاح الطالب في امتحان النقل يجب أن يكون متوسط درجاته ٦٠ ٪ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠ ٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة من مواد الامتحان .

ثلاث درجاته وعضو اللجنة يضع الثلث الآخر وتكون الاختبارات تحريرية على العموم ولاعضاء اللجنة علاوة على الامتحان التحريري أن يختبروا الطلبة كلهم أو بعضهم اختبارات شفوية أو عملية اذا رأوا فائدة لذلك بعد موافقة ناظر المدرسة .  
ويكون الطالب ملزماً بتأدية اختبار شفوي في مشروع الدبلوم ،  
ويتضمن امتحان الدبلوم المواد المبينة في الجداول الآتية :

١٠ — يقعد امتحان الدبلوم في آخر السنة الرابعة الدراسية في ميعاد تحدده الوزارة بناء على اقتراح ناظر المدرسة .  
يعرض أعضاء لجنة امتحان الدبلوم أسئلة الامتحان في جميع المواد على ناظر المدرسة لاقرارها ولتناظر أن يطلب من المتحن تفسير بعض الاسئلة أو تعديلها اذا اقتضت الحال مع بيان الاسباب الداعية لذلك .  
ويضع أعضاء اللجنة درجات الامتحان ما عدا مشروع الدبلوم فان المدرس يضع

### القسم الاول — الهندسة المدنية

قيمة الدرجات		مواد الدراسة
فروع التخصص		
الفروع الأخرى	فرع الطبوغرافيا	
—	١	الطبوغرافيا ١ و ٢ و ٣ . . . . .
١	—	أو الكبارى الحثبية والبتائية . . . . .
١	١	الطرق والسكك الحديدية ١ و ٢ . . . . .
١	١	الكبارى المعدنية . . . . .
١	١	دراسة الآلات . . . . .
١	١	الرى . . . . .
١	١	الاعمال البحرية . . . . .
١	١	تفذية المدن بلمياه والاعمال الصحية . . . . .
٣	٣	مشروع الدبلوم . . . . .
١٠	١٠	المجموع

ويكون مشروع الدبلوم على الدوام في الفرع الذي يختص فيه الطالب في السنة الرابعة .

## القسم الثاني — العمارة

قيمة الدرجات	مواد الدراسة
١	انشاءات المباني ١ و ٢ . . . . .
١	الانشاءات المدنية . . . . .
١	تاريخ العمارة ١ و ٢ . . . . .
١	التوفيق للمعماري ١ و ٢ . . . . .
١	تنفيذ المدن بالمياه والاعمال الصحية . . . . .
١	دراسة الآلات . . . . .
١	المقانيات والكميات . . . . .
٣	مشروع الدبلوم . . . . .
١٠	المجموع

## القسم الثالث — الميكانيكا

## (١) فرع الهندسة الميكانيكية

قيمة الدرجة	مواد الدراسة
١	الآلات البخارية ١ و ٢ . . . . .
١	الآلات ذات الاحتراق الداخلي . . . . .
١	الهيدروليكا ١ و ٢ . . . . .
١	الهندسة الكهربائية ١ و ٢ . . . . .
١	انشاء الآلات ١ و ٢ . . . . .
١	الحرارة . . . . .
١	القاطرات والقطارات أو الآلات الكهربائية . . . . .
٣	مشروع الدبلوم . . . . .
١٠	المجموع

## (ب) فرع الهندسة الكهربائية

قيمة الدرجة	مواد الدراسة
١	الآلات البخارية ١ و ٢ . . . . .
١	الآلات ذات الاحتراق الداخلي . . . . .
١	الهيدروليكا ١ و ٢ . . . . .
١	الهندسة الكهربائية ١ و ٢ و ٣ . . . . .
١	انشاء الآلات ١ و ٢ . . . . .
١	الحرارة ١/٢ . . . . .
١	الآلات الكهربائية . . . . .
٣	مشروع الدبلوم . . . . .
١٠	المجموع

على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة .  
وإذا كان متوسط درجات الطالب يبادل ٨٠٪ أو يزيد عليها بحيث لا تقل درجاته في أى مادة عن ٦٠٪ من النهاية العظمى فانه يتمتع دبلوماً للمدرسة (بامتياز) .

يسمح للطلبة الذين يرسبون في امتحان الدبلوم بالاعادة مرة واحدة في السنة الرابعة إذا ارادوا ذلك وكانت المحال متوفرة ولهم في هذه الحالة أن يؤدوا امتحان الدبلوم مرة أخرى .

١٩ — الأشغال العملية التي يقوم

إذا قُتِب الطالب عن الامتحان بعد تقديمه مشروع الدبلوم لسبب قهرى (كللرض وغيره) بحيث يقبله ناظر المدرسة يسمح له بدخول امتحان ملحق بعد افتتاح السنة الدراسية في ميعاد تحدده الوزارة بناء على اقتراح ناظر المدرسة .  
وإذا تمذر على الطالب عمل مشروع الدبلوم أو أتمامه لسبب قهرى (كللرض وغيره) بحيث يقبله ناظر المدرسة يسمح له بتأدية امتحان الدبلوم في السنة التالية على أن يقوم بعمل مشروع جديد وليس عليه أن يعيد دراسته في السنة الرابعة .  
ولنجاح الطالب في امتحان الدبلوم يجب أن يكون متوسط درجاته ٦٠٪

وقت كشوف الطلبة مرتبة بحسب درجاتهم  
ومشفوعة باقتراحاته .

ويستمد وزير المعارف كشوف الطلبة  
التاجين في امتحان الدبلوم والذين يسمح  
لهم بالاعادة في السنة الرابعة .

١٤ — تسرى أحكام قانون نظام  
للمدارس الصادر من وزارة المعارف  
الصومية على مدرسة الهندسة الملكية  
الا ما كان مخالفا لما جاء بهذا .

١٥ — تبين مناهج الدراسة للنصوص  
عنها في المادة السادسة المينة أعلاه بقرار  
وزاري خاص .

١٦ — يلغى كل ما يخالف هذا  
المرسوم من أحكام اللوائح الساجدة الخاصة  
بمدرسة الهندسة الملكية .

١٧ — على وزير المعارف الصومية  
تنفيذ هذا المرسوم القى يسرى العمل به  
من السنة الدراسية ١٩٢٦ على أنه يتبع  
من العام الدراسي ١٩٢٥ — ١٩٢٦  
فما يتعلق بامتحانات النقل للسنوات الأولى  
والثانية والثالثة

بها الطلبة في العطلة الصيفية وفق للمادة  
السابعة من المرسوم بقانون الصادر بتاريخ  
١٠ مايو سنة ١٩٢٦ تكون تحت اشراف  
وزارة الاشغال الصومية أو أى مصلحة  
من المصالح الأميرية الأخرى أو بأحد  
المجال الخصومية التي يقررها ناظر المدرسة  
وإذا تمدر على الطالب القيام بالعمل  
القرينى كله أو جزء منه بسبب قهرى  
( كالمرض وغيره ) بحيث يقبله ناظر  
المدرسة يجب عليه تأديته بعد امتحان  
الدبلوم ولا يمنع الدبلوم الا اذا استوفى  
هذه الشروط بطريقة مرضية .

١٢ — لا يسمح للطالب بدخول  
امتحان الدبلوم الا اذا كان متوسط  
درجاته في السنين الأربع الدراسية  
يادل ٨٠ ٪ على الأقل من النهاية  
العظمى للمواظبة .

١٣ — عقب انتهاء امتحان الدبلوم  
يرسل رئيس أو رؤساء لجان الامتحان  
لناظر المدرسة بأسرع ما يمكن جداول  
الدرجات التي حصل عليها الطلبة  
وقدم ناظر المدرسة للوزارة في أقرب

## تكف

ناظر الداخلية  
بعد الاطلاع على المادة ( ٣٥٠ )  
والمادة ( ٣٥١ ) من قانون العقوبات  
للمحاكم الأهلية وعلى المادة ( ٣٤٠ ) من

٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ قرار

بشأن التكف



يصدر منه عن ذلك  
 ٢ — من يخالف نص المادة الاولى  
 من هذا القرار يعاقب بدفع غرامة من  
 خمسين قرشاً الى مائة قرش وبالحبس من  
 ثلاثة ايام الى اسبوع ويجوز قبول الظروف  
 المخففة للعقوبة  
 ٣ — يسرى مفعول هذا القرار في  
 الجهات التي تعين كما ذكر بالمادة الاولى  
 بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر  
 قرار المدير أو المحافظ الخامس بذلك في  
 الجريدة الرسمية

قانون القبولات للمحاكم المختلطة  
 وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
 في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩  
 وبعد الاطلاع على القرار الصادر من  
 الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة  
 بتاريخ ١٢ يونية سنة ١٨٩٧  
 قرر ما هو آت:  
 ١ — ممنوع التكلف في الاماكن  
 العمومية الكاتبة بالجهات التي يمينها كل  
 مدير أو محافظ في دائرة اختصاصه بقرار

## تكليف

راجع: ضرائب عقارية (ذكرتو ٩ يوليو سنة ١٨٨١)

## تلفراف وتليفون لاسلكي

أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
 أمرنا بما هو آت:  
 ١ — يكون التلفراف بلا سلك  
 احتكاراً للحكومة .  
 ولا يجوز تركيب أدوات التلفراف  
 بلا سلك أو استخدامها في نقل التحاورات  
 الا للحكومة أو برخصة منها .  
 ٢ — على ناظر الاشغال العمومية

قانونه نمرة ٤ سنة ١٩٠٦  
 (١٢ مايو)  
 قانون باحتكار التلفراف بلا  
 سلك  
 نحن خديو مصر  
 بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
 العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد

المصدر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩.  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات  
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء  
رسمنا بما هوأت :

١ — لا يجوز تركيب أو استعمال  
أى جهاز لاسلكى كهربائى لارسال أو  
استقبال المحادثات أو الاشارات أو الصور  
أو الاصوات بواسطة الامواج الاثيرية  
اللاسلكية ، ولا استعماله فى ارسال أو  
أو استقبال القوة بواسطة الامواج الاثيرية  
اللاسلكية الا للحكومة أو بتصريح منها  
بالشروط المبينة بهذا المرسوم

٢ — لا يجوز تركيب أو استعمال  
أى جهاز لاسلكى كهربائى لارسال  
المحادثات أو الاشارات أو الصور أو  
الاصوات أو القوة الا بتصريح من  
مجلس الوزراء بقرار تمحدد فيه شروط  
هذا التصريح .

ويراعى ذلك أيضاً فى شأن كل  
جهاز يستعمل لالتقاط المحادثات الخاصة .

٣ — يجوز تركيب الاجهزة  
اللاسلكية الكهربائية المعدة لاستقبال  
الاشارات أو الصور أو الاصوات للتمسرة  
بطريقة عملة ( برود كاستنج ) برخصة  
من وزارة المواصلات بالشروط التى يقينها  
الوزير فى القرار الذى يصدره بهذا  
الشأن .

٤ — لا يجوز تركيب الاجهزة

تنفيذ هذا القانون ويصل به بمجرد نشره  
فى الجريدة الرسمية

٨ مايو سنة ١٩٢٦ م - روم

بتعيين القيود التى يمكن  
بمقتضاها الترخيص بتركيب  
واستعمال أجهزة المواصلات  
بواسطة الموجات الاثيرية فى  
القطر المصرى

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة  
١٩٠٦ الخاص بالتلفراف اللاسلكى .

ونظرا لتقدم المواصلات اللاسلكية  
الكهربائية واتساع نطاقها أصبح من  
الضرورى وضع نظام لتلك المواصلات .  
وبما أنه قد رؤى غير ذلك اتخاذ

التدابير اللازمة فى القطر المصرى لضمان  
تطبيق نصوص الاتفاقية الدولية للتلفراف  
اللاسلكى البرمة بلندن فى ٥ يولى سنة  
١٩١٢ ونصوص لائحة العمل الدولية  
الملحقة باتفاقية التلفراف الدولية البرمة  
بسان بطرس برج وأعيد النظر فيها بباريس  
فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

وبعد الاطلاع على رأى الجمعية العمومية  
لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ  
٣٠ ابريل سنة ١٩٢٦ طبقاً للامرعالى

والا نايب الالكترونيكية (ناقلة الصوت) وعلى مستوردي تلك الاجهزة والأ نايب وللتجربين بها أن يخطرأ عن ذلك بالشكل وبالكيفية المبينة في القرار الوزاري الذي يصدره وزير المواصلات .

وعليهم خلاف ما تقدم أن يتخذوا سجلات يوضحون فيها نوع مالههم من الأجهزة أو الا نايب الالكترونيكية ومقدارها ويثبتون فيها اسم المشتري أو المتنازل وعنوانه وذلك عملاً بنصوص القرار الذي يصدره وزير المواصلات . وتفتش هذه السجلات بمعرفة مندوبي مصلحة التلفرافات والتليفونات النوه عنهم بالمادة ١٦ من هذا المرسوم .

٩ — لا يجوز أن يعهد الى أحد تشغيل جهاز من الأجهزة اللاسلكية الكهربية المذكورة في المادة الثانية أو تشغيل محطة لاسلكية كهربية بأحدى السفن أو الطيارات ما لم يكن حاصلًا على شهادة عامل لاسلكي من مصلحة التلفرافات والتليفونات بمد تأدية الامتحان الذي تبين شروطه بقرار من وزير المواصلات أو حاصلًا على شهادة من إحدى الحكومات المشتركة في اتفاقية التلفراف اللاسلكي الدولية التي عقدت بلندن في ٥ يوليو سنة ١٩١٢

١٠ — محطور على كل سفينة تجارية راسية في الموانئ المصرية وعلى كل طيارة

اللاسلكية الكهربية المعدة لاستقبال المحاطبات برسم جهات متعددة الا يترخص خاص من وزير المواصلات تبين فيه شروط الترخيص .

٥ — يجوز تركيب الأجهزة اللاسلكية الكهربية للمعدة للارسال أو الاستقبال في التجارب الفنية أو الاختبارات العلمية أو للتعليم برخصة من وزارة المواصلات بالشروط التي يبينها الوزير في القرار الذي يصدر بهذا الشأن .

٦ — يجوز انشاء المحطات اللاسلكية الكهربية المعدة للارسال أو الاستقبال على ظهر السفن أو الطيارات المسجلة بالقطر المصري بمقتضى رخصة من وزارة المواصلات بالشروط التي يبينها الوزير في القرار الذي يصدره بهذا الشأن .

٧ — يفرض على منح التصاريح والرخس المنصوص عليها في المواد ٣ و ٥ و ٦ من هذا المرسوم وتجديدها رسم سنوي يبينه وزير المواصلات في قراره تبعاً لأهمية الجهاز ونوعه على أن لا يتجاوز مقدار هذا الرسم في أى حال مبلغ أربعة جنيهات مصرية في السنة .

أما ما يفرض على الرخص الخاصة المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٤ فيعين في الرخص ذاتها .

٨ — على صانعي الأجهزة المعدة للمواصلات اللاسلكية الكهربية

آخر فلي صاحب الجهاز السبب للعطل  
اجراء التعديلات التي تهرضا عليه المصلحة  
المذكورة متناً للضرر وذلك في المياد  
التي تحدده المصلحة لهذا الغرض

١٥ — كل مخالفة لاي نص من  
نصوص هذا المرسوم أو شرط من شروط  
التصریح أو الرخصة يعاقب عليها بالحبس  
لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا  
تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين  
العقوبتين فقط . وهذا مع عدم الاختلاف  
بقانون العقوبات الأكثر شدة .

ويجوز للمحكمة بخلاف ذلك أن تحكم :  
(١) بمصادرة الجهاز موضوع  
المخالفة ،

(ب) بسحب التصریح أو الرخصة ،  
(ج) بسحب شهادة عامل اللاسلكي  
لمدة لا تزيد على ستة أشهر ،

(د) بإغلاق المصنع أو المخزن لمدة  
لا تزيد على ستة أشهر في حالة ما اذا  
وقعت المخالفة ضد أحكام المادة الثامنة .

وفي حالة عودة المخالف الى المخالفة في  
أثناء السنة التالية لتاريخ الحكم الأول  
يجوز للمحكمة الحكم بسحب شهادة عامل  
اللاسلكي نهائياً أو بإغلاق المصنع أو المخزن  
نهائياً .

١٦ — يقوم بتحرير محاضر  
المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا المرسوم  
مفتشو مصلحة تلفرافات وتليفونات

مستودعة بارض مصرية استعمال عطلاتها  
اللاسلكية الكهربائية لارسال اشارات  
أو مخاطبات أو مواصلات أيًا كانت

١١ — محظور استعمال أي جهاز  
لاسلكي كهربائي في غير الغرض المبين في  
التصریح أو الرخصة .

اذا التقطت عن غير عمد رسالة لاسلكية  
لم تكن داخلة في أنواع الرسائل المرخص  
لصاحب التصریح أو الرخصة بالتقاطها فلا  
يجوز بأي حال اثباتها أو توصيلها للغير أو  
استعمالها في أي غرض كان .

١٢ — محظور أيضاً تعمد ارسال أو  
محاولة ارسال :

أولاً — اشارات خطر كاذبة ،  
ثانياً — اشارات تؤدي الى الخطأ  
ثالثاً — اشارات أو رسائل أو  
صور أيًا كانت مخالفة للنظام العام أو النظام  
الاجتماعي أو الامن العام أو الآداب .

١٣ — لا تتحمل الحكومة مسئولية  
أيًا كان نوعها عن الأجهزة التي رخصت  
بها ويكون تشغيل تلك الأجهزة تحت  
مسئولية المرخص لهم وعليهم دون غيرهم  
تقع تبعة ما يلحق الغير من الضرر من جراء  
تشغيلها .

١٤ — اذا ظهر لمصلحة التلفرافات  
والتليفونات في أي وقت كان أن جهازا  
لاسلكياً كهربائياً مركباً بالقطر المصري  
يعطل تشغيل جهاز لاسلكي كهربائي

بالتصاريح والرخس مرعية ومعمول بها ،  
ولهم أيضا السلطة في ضبط هذه الأجهزة  
والأنابيب الالكترونية والتراكيب  
اذا وضعت أو وجدت بخلافه لنصوص  
هذا المرسوم أو للشروط المبينة في التصاريح  
أو الرخص ما لم تكن تلك الأجهزة  
مركبة أو موجودة على ظهر سفن أو  
طائرات أجنبية .

وإذا كان المحل الذي يريد الموظفون  
المشار اليهم المخول فيه معدا لسكنى أجنبي  
ينتمى الى إحدى الدول صاحبة الامتيازات  
فيجب عليهم اخطار القنصلية التابع اليها  
ذلك الأجنبي عن اليوم والساعة المحددين  
لتفقد المحل لكي ترسل القنصلية اذا شاءت  
مندوباً من قبلها لمراقبة الموظف أثناء  
زيارته التي تحصل على كل حال في الميعاد  
المحدد .

١٨ — يجوز لمجلس الوزراء في حالة  
نشوب حرب أو وقوع حوادث خطيرة  
من شأنها الاخلال بأمن الحكومة اصدار  
قرار يحيل الانتفاع بالتصاريح أو الرخص  
الممنوحة بمقتضى هذا المرسوم خاضعة  
لشروط خاصة أو بايقاف استعمالها كلية ،  
أو يأمر برفع جميع الأجهزة والتراكيب  
أو تسليمها لأي مصلحة من مصالح  
الحكومة لاستعمالها في أي غرض تراه  
ضرورياً .

١٩ — تدرى نصوص هذا المرسوم  
على الأجهزة والتراكيب والمحطات والخط

الحكومة المكثفون بأعمال التلفراف والتليفون  
اللاسلكي أو وكلاء المفتشين ومفتشو أو  
ضباط الملاحه الجوية أو أى موظف آخر  
يعين لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير  
المواصلات . ويعتبر الموظفون المذكورون  
في هذا الشأن من رجال الضبطية القضائية .  
وفي حالة وقوع مخالفات على ظهر سفن  
أجنبية في مياه مصرية ترسل محاضر هذه  
المخالفات الى الدول التابعة لها هذه السفن  
طبقاً للبندين التاسع والثاني عشر من  
لائحة العمل الملغاة باتفاقية لندن الدولية  
للتلفراف اللاسلكي البرمة في ٥ يولييه  
سنة ١٩١٢

ويسرى هذا أيضا على المخالفات التي  
ترتكب على ظهر طائرات أجنبية تطير  
فوق أرض مصرية أو تهبطها .

١٧ — للموظفين المشار اليهم في  
المادة السابقة السلطة في تفقد وفحص جميع  
التراكيب والأجهزة اللاسلكية  
الكهربائية والأنابيب الالكترونية  
المركبة في أى محل كان أو في المحطات  
اللاسلكية الكهربائية المنشأة على الأرض  
أو على ظهر السفن في المياه المصرية أو  
الطائرات المأبطة أرضاً مصرية أو الأجهزة  
المخزونة أو للمروضة للبيع في المخازن  
والمستودعات في أى محال آخر ، وذلك  
ليتأكدوا من أن الاجراءات المنصوص  
عليها في هذا المرسوم والشروط المبينة

اللاسلكية الموجودة الآن ويجب على أصحابها أو الحائزين لها أن يراعوا تسوية حالتهم فيما يخص بها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم ، فإن لم يفعلوا ذلك تطبق على المخالفين

القويات والاجراءات المنصوص عليها فيه .  
٢٠ — على وزير المواصلات تنفيذ هذا المرسوم الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

## تنظيم

٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ دكرينو  
بخصوص أحكام مصلحة

التنظيم

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٨٩ عملا ببلادة الثانية من أمرنا الصادر في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ ( ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ )

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

١ — لا يجوز مطلقا لأحد أن يبنى في المدن والقرى الموجودة بها الآن مصلحة تنظيم أو التي ستشكل فيها المصلحة المذكورة

بقرار من نظارة الاشغال العمومية منازل أو عمارات أو أسوار أو بلكونات أو سلاطم خارجية مكشوفة أو تماشى أو غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له أيضا توسيع تلك الابنية أو تمليتها أو تهويتها أو ترميمها أو هدمها بأى صفة كانت أو في أى حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم أما عملية التيباض بالفرشة سواء كانت من الداخل أو من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة .  
٢ — أحكام مصلحة تنظيم مدينة أو قرية تسرى بمقتضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على مدن وقرى أخرى  
٣ — تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالسكيفة المقررة بالألحقة المنوه عنها في المادة التاسعة عشرة من أمرنا هذا  
٤ — كل من تعهد بأجراء عمل من

رخصة إذا كان المراد فتح طريق خصوصي  
يسد في طريقه بدرابزين أو باب أو جنزير  
لمنع المرور فيه

١٠ — كل بناء يترأى لمصلحة  
التنظيم لزوم ترميمه حرصاً على الأمن  
العام أو نظراً لكونه آيلاً للسقوط ينبغي  
ترميمه أو هدمه في الميعاد الذي تحدده  
لذلك المصلحة المذكورة

١١ — من يخالف حكماً من احكام  
المادة الاولى من أمرنا هذا يصاقب  
بالعقوبات الآتية :

أولاً — اجراء اعمال بدون رخصة  
وخارجة عن خط التنظيم أو الحد المعين  
لتعطلية يستوجب توقيع العقوبة للدونة في  
المادة (٣٤١) (١) من قانون العقوبات  
الاهلي وتوقيع العقوبة للدونة في المادة  
(٣٣١) من قانون العقوبات المختلط  
وذلك فضلاً عن هدم الاعمال المذكورة  
على مصارف مرتكب المخالفة

ثانياً — اجراء اعمال بدون رخصة  
انما داخلة في خط التنظيم يستوجب توقيع  
العقوبة للقررة في المادتين المذكورتين  
آخراً وذلك فضلاً عن الزام مرتكب المخالفة  
بدفع رسوم الرخصة

١٢ — كل مخالفة للمادة الرابعة  
تستوجب توقيع العقوبة للمدونة في المادة

الاعمال المذكورة آخراً بصفة كونه منبسطاً  
معمارياً أو مقاولاً أو غير ذلك عليه أن  
يخطر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال  
المطلوب اجراؤها وذلك إذا كان المالك لم  
يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل  
٥ — كل رخصة لا يعمل صاحبها  
بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها  
تكون لاغية لفوات أجلها

٦ — الاقطاع عن العمل مدة سنة  
بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مقبول  
الرخصة .

٧ — تجوز المعارضة في قرارات  
مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخس وخطوط  
التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر  
الاشغال العمومية انما لا يجوز الشروع  
في أى عمل من الاعمال المبينة في المادة  
الاولى قبل أن يحكم الناظر المسمى اليه في  
هذه المعارضة .

٨ — لا تعطى الرخصة الا بعد دفع  
الرسوم المقررة بالألحقة.

٩ — لا يجوز لاحد فتح طريق  
عمومي الا بعد استحصله على رخصة  
بذلك وتنازله للحكومة تنازلاً قانونياً  
ويدون مقابل عن الاراضى التي تدخل  
في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء  
على حسب الرسم الذي تعطيه لمصلحة التنظيم  
ولا يحتاج الامر للاستحصل على

بالزامه بالمقدم أو بدفع رسوم الرخصة أو بسد الطريق أو بإرجاع السكان الى حالته الأصلية

١٦ - ١٨ (١)

١٩ - يضع ناظر الاشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ أحكام أمرنا هذا

اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النقارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية (٢)

٢٠ - أمرنا الصادر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ (١٢ مارس سنة ١٨٨١) واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكافة الاحكام المخالفة لأمرنا هذا هي لاغية ولا عمل لها

٢١ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ قرار

بخصوص لائحة مصلحة

التنظيم

بسد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس

(٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٢٣١) من قانون العقوبات المختلط .

١٣ - من يخالف الفقرة الاولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وبالعقوبة المدونة في المادة (٢٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه اما بالتنازل للحكومة مجانا عن الارض أو بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة الثنى عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفاً وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يختص بسد الطريق

١٤ - من يخالف المادة العاشرة من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى والمادة (٢٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء

١٥ - وفي كافة الاحوال للنوّه عنها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضي المحالة عليه المخالفة ليس فقط بالعقوبة التي يستوجبها المخالف بل أيضا

(١) الفيت بمرسوم قانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦

(٢) أنظر بعد قرار ٨ سبتمبر ١٨٨٩



ثالثاً — مدير أشغال المدينة  
للمذكورة .

رابعاً — مندوب من طرف المحافظة  
خامساً — أحد مهندسي التنظيم  
مدن السويس ودمياط وبور سعيد  
والاسماعيلية

أولاً — محافظ المدينة أو وكيله  
بالتبابة عنه رئيس

ثانياً — مندوب من طرف الصحة  
ثالثاً — مهندس التنظيم  
رابعاً — مندوب من طرف البوليس  
ومحضر الجلسات احد كتاب التنظيم  
لاداء وظيفة كاتب سر المجلس

واما باقى المدن والقرى الموجود فيها  
الآن مصالح تنظيم أو التي ستشكل فيها  
تلك المصالح فيما بعد فيؤلف مجلس التنظيم  
في كل منها من الموظفين الآتي ذكرهم :

أولاً — المدير أو وكيله بالتبابة عنه  
رئيس

ثانياً — مهندس التنظيم  
ثالثاً — مندوب من طرف مصلحة  
الصحة

رابعاً — مندوب من طرف البوليس  
يؤدى وظيفة كاتب سر المجلس احد  
كتاب التنظيم وفي غيابه مهندس التنظيم

سنة ١٨٨٩ قد قررناظر الاشغال العمومية  
ما هو آت :

١ — ادارة عموم مدن ومباني القطر  
المصري المشككة بنظارة الاشغال العمومية  
تستمر على القيام باداء أعمالها على حسب  
القواعد المقررة .

٢ — تؤلف مجالس التنظيم من الموظفين  
الآتي ذكرهم :

مدينة القاهرة (١)

أولاً — جناب وكيل النظارة رئيس .  
ثانياً — مراقب مصلحة تنظيم مصر  
نائب رئيس

ثالثاً — باشمهندس تنظيم مصر .  
رابعاً — مندوب من طرف المحافظة  
خامساً — مندوب من طرف مصلحة  
الصحة .

سادساً — اثنان من أعيان مدينة  
القاهرة بينهما الناظر الى مدة سنتين  
تجدد اذا اقتضت الحال .

مدينة الاسكندرية

أولاً — محافظ المدينة أو وكيله  
بالتبابة عنه رئيس .

ثانياً — مندوب من طرف مصلحة  
الصحة .

يستدعيها تنظيم الشوارع  
ثامناً — ان يمرض التصميمات التي  
تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها  
تاسماً — ان يقرر ما يلزم اجراؤه  
نحو المباني المقضى ترميمها حرصاً على  
الامن العام ونحو المباني المحلة

٥ — تعمل الخريط والرسومات  
المعموية على تسخين تحفظ احدهما في  
ادارة عموم المدن والمباني وتبقى الثانية  
بخطم تنظيم الجهة المختصة هي به وتعديل  
تلك الخريط كلما حدثت تغييرات في حالة  
الاماكن بحيث يراعى في تعديلها اجزاء  
ما يستدل به على الحالة الاصلية التي كانت  
عليها تلك الاماكن ويتخذ المجلس الشروط  
المعموية الآتية اساساً في رسم خطوط  
التنظيم

(١) الازقة الغير النافذة التي لا يبلغ  
طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار  
واما التي يكون نصف طولها تقريبا أو جميع  
الابنية القائمة فيها على خط التنظيم مبنياً  
على عرض ثلاثة امتار بموجب رخص قانونية  
صادرة من قبل قننى على هذا العرض  
في كامل طولها

(ب) كل سكة موصلة الى سكة أخرى  
عرضها من ٤ امتار الى ٦ يحمل عرضها  
٤ امتار

(ج) كل سكة موصلة الى سكة أخرى

٣ — يلتم المجلس اعتيادياً في كل خمسة  
عشر يوماً مرة واحدة على الاقل ويلتم  
أيضاً على خلاف المتاد كلما تراءى للرئيس  
لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة  
معتبرة الا اذا كان حاضراً به أغلب اعضاءه  
وفي حالة تساوى الآراء فالطرف الذى  
ينضم اليه الرئيس هو الارجح واذا غاب  
الرئيس فيعين المجلس احد اعضاءه ليقيم  
مقامه

٤ — على المجلس ان يقوم بالاعمال  
الآتية :

أولاً — تهيئ خطط التنظيم سواء كان  
على الرسومات أو على الخريط المعموية  
ثانياً — ترتيب الشوارع وتعيين  
اسمائها اذا رأى لزوماً لذلك

ثالثاً — تعيين عرض كل شارع  
رابعاً — تغيير ترتيب تلك الشوارع  
عند الاقتضاء

خامساً — ان يطلب من ناظر الاشغال  
المعموية مشترى الاراضى اللازمة لانشاء  
الشوارع أو لتوسيعها أو بيع اراضى  
الشوارع التي تستقطب من ترتيب الشوارع  
سادساً — تعيين المسافة بين  
المفروشات التي على جانبي الشوارع  
المعموية وبعضها

سابعاً — ان يعرض على ناظر  
الاشغال المعموية مقدار المصاريف التي

الخط الذى هو عليه ولا يتناولها حكم  
الدخول فى خط التنظيم الا عند تجديد  
بنائها ما لم يصدر ناظر الاشغال العمومية  
قرارا نظرا لاسباب خصوصية بقاء تلك  
المباني على خطها الاصلى

(ى) اذا تكون من خطوط التنظيم  
عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان  
فيجب قطع كل واحدة منها بقدر متر واحد  
على الاقل عموديا على خط يقسم الزاوية  
الى نصفين

(ك) الزوايا التى تكون فى بداية الشوارع  
البالغ عرضها ثلاثة أو أربعة أمتار تقطع على  
طول متر واحد عند ما تتلاقى خطوط  
التنظيم بزوايا قائمة أو حادة

ومتى تهرت خطوط التنظيم على رسم  
أحد الشوارع فيوقع على ذلك الرسم جميع  
الاعضاء الحاضرين بالمجلس وتدون به  
العبرة الآتية :

( قد تهرت خطوط تنظيم شارع )  
بمجلس التنظيم المنقذة فى ( )  
ثم يمرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية  
للتصديق عليه منه

٦ — يقدم طلب الرخصة على ورق  
تختم موقعا عليه من الطالب أو من وكيله  
المفوض قانونا مينا فيه اسم الطالب ولقبه  
ومهنته وجنسيته ومحل سكنه واقامته ونوع  
الأعمال التى يريد أجراءها واسم المدينة

يجاوز عرضها ٦ امتار يجعل عرضها ٦  
امتار على الاقل  
(د) يكون عرض الشوارع الرئيسية  
فى القاهرة والاسكندرية ١٠ أمتار وفى  
باقى المدن ٦ أمتار فقط

(هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى  
فى القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على  
الاقل وفى باقى المدن ثمانية أمتار فقط  
(و) الشوارع ذات الاشجار يكون  
خط التنظيم فيها موازيا لصف الاشجار  
وعلى مسافة ٤ أمتار على الاقل من  
ذلك الصف

(ز) يعتبر الخليج للمصرى المار فى  
مدينة القاهرة شارعا عرضه ١٠ أمتار  
وعلى ذلك فلائبية القائمة على جانبيه  
يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة  
للطرق والشوارع

(ح) خطوط تنظيم جهات الأبنية  
القائمة على جانبي الشارع تكون مستقيمة  
بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور  
الشارع خطوطا مستقيمة طويلة على قدر  
الامكان وتمتد هذه الخطوط بقدر الامكان  
أيضا فى وسط الأبنية القديمة حتى يكون  
مقدار دخول هذه الأبنية واحداً بقدر  
الاستطاعة على جانبي المحور

(ط) المباني المتخنة الصنعة والمباني  
التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على

٩ — الرخص التي تعطى عن خط التنظيم بين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة أن يطلب ربما عن خط التنظيم مطابقا للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط أن يدفع الرسوم المقررة ويجب أن يبين في الرخصة النقط الثابتة اللازمة لاقامة حائط الوجبة ويجوز أن يشترط فيها على صاحبها أن يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع أى رسم على ذلك ومتى أدرج هذا الشرط الأخير في الرخصة يعتبر شرطا من الشروط الأساسية فيها فإذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوبا ولا يصلح بها وعليه أيضا أن يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه مترا واحدا فوق الارض ويجب أن يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فإذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة أيضا ولا يصلح بها ويحكم عليه قاضى المخالفات بتوقيف البناء أما المهندس الذى يكون أجرى الكشف فيحرره عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون أن يدفع شيئا عن ذلك وأما الأسوار التي تكون من سياجات

والقسم واسم الشارع وبين فيه أيضا بالضبط والدقة للترز أو المغار المرغوب اجراء العمل فيه على أن الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تعفى أصحابها من القيام باداء الاجراءات والشروط المنوطة عنها بالفواتين والأوامر العالية أو اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لامور أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة اما المصالح الاميرية فتصاق من دفع أى رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة أن يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الايصال اللازم

٧ — تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي تصدر من مجلس التنظيم

٨ — لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في اية جهة من الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينهما تحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو ينظر في ذلك ويوافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصدارها وكيفما كانت الحال فحقوق الارهاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم

عشرة امتار فا دون  
١٥ ستمتر في الشوارع التي يتجاوز  
عرضها عشرة امتار  
ثانياً — في الاكتاف أو الاعمدة  
وجلسات الشبايك

• ستمتر في الشوارع التي عرضها  
عشرة امتار فا دون

١٠ ستمتر في الشوارع التي يتجاوز  
عرضها عشرة امتار

ثالثاً — (١١) في البلكنات التي تقام  
على ارتفاع اربعة امتار ونصف في الاقل  
عن اعصاب مداخل المنازل يكون مقدار  
البروز كما يأتي :

إذا كان عرض الشارع ستة امتار فا  
فوق الى احد عشر مترا يكون البروز  
مترا واحداً مع الكرنيش وإذا كان  
عرضه اقل من ستة امتار فا دون فالبروز  
خمسون ستمترا مع الكرنيش ايضاً وإذا  
كان عرضه اثني عشر متراً فا فوق فالبروز  
متر واحد وخمسة وعشرون ستمتراً مع  
الكرنيش ويجب أن تكون هذه  
البلكنات على الاطلاق بعيدة عن حدود  
الاملاك المجاورة لها بقدر متر واحد في  
الاقل ويجوز اقامتها في جزء واحد من  
طول الواجبة أو في طولها كله بشرط  
مراعاة البعد المذكور ولا يجوز أن يجعل

نامية فيجب أن تكون على بعد نصف  
متر من وراء خط التنظيم

وكل من أراد البناء على شارع  
مفروس أشجاراً فلا يجوز له نقل أية  
شجرة منها لتسهيل الوصول الى الابواب  
للشقة التي تمر منها العربات

وإذا شرع أحد في إقامة بناء يجب  
عليه أن يراعي ليس فقط خط التنظيم بل  
والاحكام الادارية المختصة بالوزنات  
وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز  
الخارجات وأما الأراضي التي حول الميادين  
وعلى جانبي الشوارع فتعاط بأسوار تبنى  
على خط التنظيم

١٠ — مجرد الاقرار على رسم خط  
التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدور  
أمر عال باعتماده يسوغان للحكومة أن  
تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الاراضى  
المبنى بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول  
عنها للرسم المذكور ومن تاريخ صدور  
الامر العالي المشار اليه لا يجوز إقامة أى  
بناء على الاراضى اللازمة نزع ملكيتها

١١ — لا يجوز احداث بروزات  
في جهات المنازل خلاف البروزات الآتى  
يأتها :

اولاً — في السفلى أي القاعدة  
• ستمتر في الشوارع التي عرضها

للتقدم ذكرها مترا واحدا وخسة وثلاثين  
سنتيمترا مقاسا هذا البروز من ساقط  
الحائط البناءى الخارجى للبرج ما خلا  
الكورنيش ولا يكون فى الواجهة الواحدة  
البرج واحد لا يزيد طوله مطلقا عن  
خسة امتار مقاسة من الخارج مع الياس  
ولا يعم البرج الا ثلث طول الواجهة قط  
واذا كان للمزل واجهتان يتكون منهما  
زاوية عند ملتقى شارعين يجوز استبدال  
القطع المنوه عنه فى الفقرة (ى) من المادة  
الخامسة من لائحة التنظيم بـ برج صغير  
وعلى صاحب المزل فى اية حال من الاحوال  
التقدم ذكرها ان يرض عند طلبه الرخصة  
رسم الواجهات وقطاعاتها ولا يشرع قط  
فى عمل من الاعمال قبل نوال الرخصة  
من نظارة الاشغال السومية وتباشر  
الاعمال على مسؤولية الطالب خاصة فلا  
يعود على النظارة شئ من المسؤولية فيما  
يختص بتأنيها

(رابعاً) ما يبرز فى وجهات الدكاكين  
لا يتجاوز قط مقدار بروزه عشرين  
سنتيمتراً ويدخل فيه بروز الزخرفة على  
اختلاف أنواعها .

(خامساً) تحسب البوارز من سطح  
حائط الوجة من فوق السفل .

١٢ — يصير ازالة ما يبرز عن المبانى  
من مساطب وسلام خارجة ودرج ولا تستثنى  
من ذلك الالمبانى التاريخية والدينية والمبانى

للبكون اعمدة يقام عليها بلكون آخر  
الا فى الدور الاول فقط ولا يرخس  
بلكونات من هذا القيل الا فى الشوارع  
التي عرضها اثنى عشر مترا فافوق وتجرى  
عليها نفس الشروط المقررة لللكونات  
الاعتيادية من حيث الارتفاع والبروز  
يجوز اقامة خرجات (شكمان) خفيفة  
مسقفة محلاة بمشريات أو غيرها على  
ارتفاع اربعة امتار ونصف متر فى الاقل  
عن مستوى الاعتاب المتقدم ذكرها يروز  
قدره بقدر البروز المقرر لللكونات .  
اما معظم ارتفاع هذه الخرجات فيكون  
مطلقا أقل من ارتفاع الدور بنصف متر  
فى الاقل ولا يجوز اقامتها الا فى جزء  
من الواجهة لا يتجاوز طوله نصف طولها  
ولا يجوز قط وصول الخرجات الى حدود  
الاملاك المجاورة أو الحيطان المشتركة بل  
تكون بعيدة عنها بقدر متر واحد فى الاقل  
( انظر الرسم النظرى على الهامش )

يجوز اقامة ماوردات على شكل برج  
اسطوانى صغير أو برج مقطوع الزوايا  
على وجهات المنازل القائمة على الشوارع  
التي ليس عرضها باقل من اثنى عشر مترا  
وتقام هذه الموارد على ارتفاع اربعة  
امتار ونصف متر فى الاقل عن عقب  
مدخل المزل بخلاف الكواويل ويجوز  
تصاعدها الى مستوى الدروة ولا يجوز  
قط أن يتجاوز بروز الابراج الصغيرة

١٥ — المأمورون المناط بهم أثبات

وقوع المخالفات من المهندسون ومديرو مصالح  
التنظيم ومدبوبي البوليس ويجب أثبات  
حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون  
احدهما من مصلحة التنظيم وترك نسخة من  
المحضر لصاحب الملك وإذا كان غائباً اتصلق  
النسخة المذكورة على حائط المنزل

في ترفة رسوم التنظيم

١٦ — (أولاً) كل عرض يقدم الى

قلم التنظيم يدفع عليه حالي تقديمه وقبل النظر  
فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ  
(ثانياً) تدفع الرسوم الآتي بيانها قبل  
تسليم الرخص الى أربابها وذلك علاوة على  
الرسم المقرر المذكور آتياً

(أ) رسم نسي قدره قرشان صاغ عن  
رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل  
متر من طول الوجهة الكائنة على الطريق  
العمومي

(ب) رسم مقرر قدره ١٠ قروش  
صاغ عن رخصة تغطية حائط أو تغطية بناء  
مقام على خط التنظيم

(ج) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ  
عن رخصة اجراء ترميمات أو تعديلات في  
فتحات وجهة أو سور كائن على الطريق  
العمومي

(د) رسم قدره قرش واحد صاغ عن  
صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل

متر طول من الوجهة  
(هـ) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ

المقنة الصنة الى أن يجدد بناء وجهاتها على

خط التنظيم

١٣ — تهدم العقودات أو الاسطة  
المقامة فوق الطرق العمومية شيئاً فشيئاً كلما  
اعتراها خلل وكذلك متى هدمت إحدى المباني  
المستندة هي عليها ويصير أيضاً هدمها متى  
ظهر خلل بأحدى الحيطان التي تحملها .  
ولا يجوز قط من الآن فصاعداً إقامة شيء  
منها فوق الطرق العمومية

١٤ — قرارات الهدم التي يصدرها

مجلس التنظيم يبلّغها مهندس التنظيم الى  
المحافظ أو المدير لينفذها ويذكر في هذه  
القرارات الاسباب الداعية لاصدارها ويبين  
فيها التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه  
ويحدد لذلك ثمانية أيام على الأقل إذا كان  
صاحب المنزل ساكناً فيه وخمسة عشر يوماً  
إذا كان المالك من مؤجر إذا مضى الاجل المحدد  
بالقرار ولم يباشر في اجراء الهدم يتعين  
على المحافظة أو المديرية اخطار مصلحة التنظيم  
بذلك وهي تحرر محضراً عن تلك المخالفة  
وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر  
ثم يحكم قاضي المخالفات بالفرام المقرر قانوناً  
ويأمر أيضاً بعد التحقيق إذا كان هناك  
لرؤم له باجراء الهدم على مصاريف مرتكب  
المخالفة أما تنفيذ الحكم فيبعد استيفاء  
الاجراءات اللازمة اتخاذها نحو الاجاب  
يقع على صاحب الملك منه الذي عليه ان  
يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التفتين من  
الخلاف بينه وبين المستأجرين أو غيرهم من  
القيمين في المنزل

١٩ فبراير سنة ١٩٠٩ قرار

باستبدال القرار الصادر في ٨

يوليه سنة ١٩٠٧ من بلدية

الاسكندرية الشامل للأئمة

الابنية بغيره (١)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على الفقرة ٨ من المادة

١٥ من الامر العالى الصادر في ٥ يناير

سنة ١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى

بالاسكندرية .

وعلى القرار الصادر من هذا القومسيون

بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٠٩ المصدق

عليه من عطوفة ناظر الهاخلية .

وعلى قرار البلدية الصادر في تاريخ

٨ يوليو سنة ١٩٠٧ شاملا للأئمة

الابنية .

ومراعاة لاقتضاء تعديل نص بعض

قرارات من القرار المذكور بقصد تعيين

الجزآت الموردة به .

قد استبدل القرار الصادر في ٨ يوليه

سنة ١٩٠٧ بالقرار الآتى

١ — يصل بالاجراآت والاشتراطات

الآتية بصفة مؤقتة مع انتظار نهر لأئمة

نهائية تتعلق بالطرق وكذا بمراقبة

الابنية بمدينة الاسكندرية

لا يجوز لأحد أن يبنى أو يوسع

عن طلب تجديد رخصة بطل عملها لقوات  
ميعاد السنة الواحدة للتوجه بالمادة الخامسة  
من الامر العالى

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ قرار

بنقل مصالح التنظيم في مدن

القطر المصرى وقراه الى نظارة

الداخلية ما خلا مدن القاهرة ومعها

حلوان وبور سعيد والاسماعيلية

وبور توفيق ( بقتال السويس )

قرر مجلس النظار في جلسته للنقطة

في الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨

هل مصالح التنظيم في مدن القطر المصرى

وقراه من نظارة الاشغال العمومية الى

نظارة الداخلية من أول يناير سنة ١٩٠٩

ما خلا مدن القاهرة ( ومعها حلوان )

وبور سعيد والاسماعيلية وبور توفيق

( بقتال السويس ) فانها تبقى تابعة لنظارة

الاشغال العمومية . ولذلك قد رخص

لنظارتي المذكورتين باتخاذ الطرق المؤدية

الى نقل الاعتمادات الخاصة بتلك المصالح

من ميزانية الاشغال العمومية الى ميزانية

الهاخلية من التاريخ المار ذكره ووضع

مستخدميها الداخلين في الترتيب والظهورات

والخارجين عن هيئة المال تحت تصرف

نظارة الداخلية



والاعمدة والكواويل وقطاعات الاساسات)  
ويجب على أولى الشأن عدا ذلك أن  
يعرضوا على البلدية قائمة الشروط الخاصة  
بالأشغال المراد اجراؤها

وعلى المصلحة في ميعاد ١٥ يوماً من  
تاريخ تقديم الرسومات وقائمة الشروط  
المذكورة أن تبدي رأيها من حيث المصادقة  
وتمطى بناء على ذلك رخصة البناء وخط  
التنظيم وفي حال عدم قبول الرسومات  
وقائمة الشروط يجب على البلدية أن تحظر  
بذلك أصحاب الشأن في الميعاد نفسه  
وتبلغهم بالملاحظات التي ترى لزوم ابدائها  
ولا يمكن ادخال أى تعديل على الرسم  
المصدق عليه من البلدية ولا على قائمة  
الشروط بدون قبول المصلحة المذكورة  
بذلك كتابة

والعمال للنوط بهم مراقبة الأبنية لهم  
حق الدخول اليها في كل وقت وشيتون  
كل ما يرونه مخالفاً لنصوص هذا القرار  
وعند ما يراد الدخول الى منزل مسكون  
لا يجوز لعمال النوط بهم عمل المحاضر  
وكذا تحرير هذه المحاضر أن يجروا  
للعائبات الا بحضور رئيس التنظيم أو  
نائبه .

وفي أحوال اجراء أشغال بلا تقديم  
الرسومات قبلاً أو بالرغم من عدم قبول  
الرسومات للتدعة أو بالمخالفة لنصوص  
الرخصة الصادرة بها يجوز للبلدية بلا

أو يصلى أو يقوى أو يرمم في دائرة  
مدينة الاسكندرية بأية صفة أو بأى  
مقدار كان منازل أو مباني أو أسوار أو  
شرفات ( بلكنات ) أو بسطات أو  
تروتورات أو أن يجري أي عمل قبل  
أن تعرض على البلدية رسومات العمل  
الترزم عليه وتصادق عليها وقبل الحصول  
على رخصة من قلم التنظيم بالبناء على خط  
التنظيم فيما يتعلق بالأشغال المراد اجراؤها  
بالمحادة للطرق العمومية .

والرسومات اللازم تقديمها على نسختين  
من أولى الشأن يجب أن تشمل على  
ما يأتي وهو :

(١) رسومات البور الارضى والادوار  
العلوية المختلفة بالواجهات والقطاعات  
بمقياس  $\frac{1}{100}$

(٢) رسم اجمالى عن المكان المقضى  
بناؤه والطرق المحادة أو المجاورة له وكذا  
اوضاع تصريف المياه بمقياس  $\frac{1}{100}$

(٣) رسومات الجوائز والسقوف  
بمقياس  $\frac{1}{100}$  مع أوضاع الدخاين بالتفاصيل  
مدينة فيها الابعاد بمقياس  $\frac{1}{100}$  واطراف  
الجوائز والكمرات (وقطاعاتها والمسافات  
بينها من المحصور الى الآخر ) أو بأى  
طريقة أخرى مستعملة في ذلك

(٤) تفاصيل بالابعاد بمقياس  $\frac{1}{100}$  عن  
سائر أهم أجزاء البناء ( الاكتاف

وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن إجراء الاشغال بواسطة البلدية على ثقة المخالفين والرخصة التي تسطيها البلدية وكذا المصادقة على الرسومات وقائمة الشروط أو المراقبة التي يجربها عمالها كل ذلك لا يترتب عليه أقل مسؤولية على البلدية بل تبقى تمام هذه المسؤولية برمتها على عاتق أولى الشأن

٢ - هذا القرار الذي لا يخالف فيه للقوانين واللوائح الحالية يسرى مفعوله ابتداء من يوم نشره بالجريدة الرسمية

## ٦ مايو سنة ١٩٠٩ قرار بشأن تشكيل مجلس التنظيم بالاسكندرية

ناظر الداخلية  
بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٧ يناير سنة ١٨٩١ الشامل للائحة مؤقتة عن تشكيل مجلس التنظيم بالاسكندرية  
وعلى المادة ١٥ من الامر العالي الرقيم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ الصادر بتأسيس بلدية الاسكندرية  
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤ بالترتيب الجديد لذلك البلدية  
وعلى القرار الصادر في ١٥ ديسمبر

اخلال باسترداد الرخصة أن تتخذ الاجراءات الادارية وتمنع متابعة الاشغال وفي هذه الحالة يجب أن يمحور على الفور محضر مخالفة بالكيفية المنصوص عليها في لائحة التنظيم وأن يرسل حالا الى النيابة لاجراء اللازم

والمخالفات لنصوص هذا القرار تستوجب العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن التنظيم

وفضلا عن ذلك فانه في حال ما اذا كانت الاشغال قد أجريت بلا تهديم الرسومات قلا أو بالرغم عن عدم قبول الرسومات المقدمة وكذا اذا كانت الاشغال قد أجريت بالمخالفة لنصوص الرخص الصادرة بها تأمر المحكمة عند الاقتضاء باجراء كل الاشغال أو الترميمات التي يشير قيم الهندسة بالبلدية بلزومها من حيث الامن أو الصحة العمومية .

وعند اصدار الأمر بهذه الاشغال الواجب على المخالفين اجراؤها تحكم المحكمة أيضا بجمع السكنى في الملك الى أن يتحقق عمال البلدية من أن الاشغال الصادرة بها أمر المحكمة قد أجريت.

وتحكم المحكمة كذلك بهدم الاعمال في حال ما اذا اتضح لقسم الهندسة أن البناء المقام بالمخالفة لهذا القرار هو بحالة بحيث يكون الامن منه على السكان مهددا

الحالية تعرض بيد مواقعة رأى القومسيون  
البلدى على مصادقة نظارة الداخلية

٢٥ مارس سنة ١٩١١ قرار

بشأن تشكيل قومسيون  
للتنظيم فى القرى التى ليس فيها  
مجالس محلية  
ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من  
الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس  
سنة ١٨٨٩ المختص بمصلحة التنظيم وعلى  
القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٨ سبتمبر  
سنة ١٨٨٩ بتنفيذ الامر العالى المشار اليه  
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى  
الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨  
بتتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة  
الداخلية

قرر ما هوآت :

أولا — يرسى مفعول المادة العاشرة  
من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس  
سنة ١٨٨٩ المشار اليه على مدن وقرى  
القطر المصرى جميعها

ثانيا — (١) فى المدن والقرى التى ليس  
بها مجالس محلية أو قروية فاختصاصات  
مجالس التنظيم فيما يتعلق بالمباني المحتاجة  
لترميم حرصا على الامن العام أو التى تكون

سنة ١٩٠٨ قاضياً بأن تناط بنظارة  
الداخلية بدلا من نظارة الاشغال العمومية  
الاشغال الخاصة بالتنظيم فى بعض مدن  
وقرى القطر المصرى  
قرر ما هوآت :

١ — يشكل مجلس التنظيم بمدينة  
الاسكندرية على الوجه الآتى :  
أولا — وكيل البلدية رئيس  
ثانياً — أربعة أعضاء بينهم القومسيون  
البلدى من بين هيئته يكون أحدهم من  
النائبين عن دائرة أرباب الاملاك  
ومدير عموم البلدية وباشمهندسها ومفتشها  
الصحي يكونون من هذا المجلس ويكون  
لهم فيه رأى استشارى

٢ — أعضاء المجلس الذين يعينون  
بالانتخاب يكون تعيينهم فى كل سنة أثناء  
تجديد اللجان البلدية ويجوز انتخابهم من  
بين أعضاء المأمورية .

وفضلا عن هذا يعين القومسيون  
عضوين نائبين لينوبيا عن من يتغيب من  
الاعضاء الاصليين .

٣ — لا تكون اجتماعات مجلس التنظيم  
صحيفة الا بحضور ثلاثة على الاقل من  
الاعضاء الاصليين أو النائبين .

٤ — الاقتراحات المراد بها فتح  
مسالك وطرق جديدة وكذا الخاصة  
بنسوية أو تقويم أو تعديل الطرق العمومية

سنة ١٩١٥) بتعديل حدود مدينة القاهرة فيما يتعلق بتحصيل عوائد الاملاك على المباني الداخلة فيها قضي باذخال عدة بلاد وعزب تابعة لمديرية الجيزة والقليوبية في حدود مدينة القاهرة . فلذلك

قرر ما هو آت :

١ - تسرى أحكام التنظيم في مدينة القاهرة على البلاد والعزب التي دخلت في حدود مدينة القاهرة من مديرية الجيزة والقليوبية حسب القانون المشار اليه وذلك فيما يخص بالمباني المحتاجة الى الترميم أو المتداعية للسقوط حرصاً على الامن العام

٢ - على حضرات مديري الجيزة والقليوبية ومراقب تنظيم القاهرة تنفيذ هذا القرار .

### أول ابريل سنة ١٩٢٢ قرار

يحول اللجنة الدائمة للمجالس المحلية في البلاد التي لم تسر عليها لائحة التنظيم اختصاصات مجالس التنظيم فيما يتعلق بالمباني التي تحتاج لترميم أو الايلة للسقوط وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة التنظيم وعلى القرارين الوزاريين الصادرين في هذا الشأن من وزارة الاشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

آلة للسقوط يؤديها قوميون يشكل من الموظفين الآتي ذكرهم

(أولا) المدير أو السامور حسب الحالة رئيس

(ثانيا) معاون البوليس  
(ثالثا) مهندس التنظيم أعضاء  
(رابعا) عمدة القرية

وفي حال تيبب الرئيس أو أحد أعضاء المجلس أو حدث مانع يمنهما عن الحضور يحل محل التيبب الموظف الذي يعمل عمله في عمله

### ٢٨ ابريل سنة ١٩١٧ قرار

عن تتبع بلاد وعزب بمديرية الجيزة والقليوبية لمصلحة تنظيم القاهرة فيما يخص بالمباني المحتاجة الى الترميم أو المتداعية للسقوط

بعد الاطلاع على قرارى وزارة الاشغال العمومية الصادر أحدهما بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٠٢ رقم ٤٣٢ والآخر بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٣ رقم ٢٥٨ بمرمان أحكام التنظيم في بندرى الجيزة وبناها على بنادر وقرى مديرية الجيزة والقليوبية وذلك فيما يخص بالمباني المحتاجة الى الترميم أو المتداعية للسقوط حرصاً على الامن العام .

ومن حيث أن القانون الصادر بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٣٤ (٣٠ مارس

٣ يونيو سنة ١٩٢٢ قرار

يشمل بعض نصوص تتعلق  
بالابنية والترميمات في العقارات  
المضروب عليها خط التنظيم

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية  
بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٢٣  
من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة  
١٨٩٠ بإنشاء القومسيون البلدى  
بالاسكندرية .

وعلى الامر العالى الصادر فى ٢٦  
أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن مصلحة  
التنظيم .

وعلى قرار وزارة الأشغال العمومية  
الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ والمعدل  
بالقرار الرقم ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ بشأن  
اللائحة التنفيذية للتنظيم .

وعلى القرار الصادر من القومسيون  
البلدى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ للصدق  
عليه من وزارة الداخلية بمكاتبه رقم ٢٢  
أبريل سنة ١٩٢٢ نمرة ٤٠

قرار ماهوآت :

١ — كل صاحب ملك مضروب عليه  
خط تنظيم يجوز الاذن اليه باجراء  
ترميمات أو معدات أو تعديلات أو أعمال  
صيانة فى ملكه اذا عمل بالضرورت الآتية  
وهى :

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى  
الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨  
بناء على قرار مجلس الوزراء القاضى بتبعية  
مصالح التنظيم فى الاقاليم لوزارة الداخلية  
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى  
الصادر بتاريخ ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩  
بشأن لأئحة المجالس المحلية الاساسية

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى  
الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١١  
القاضى بمرمان مفعول المادة العاشرة من  
الامر العالى المشار اليه الصادر بتاريخ ٢٦  
أغسطس سنة ١٨٨٩ على جميع مدن  
وفرى النطر المصرى

قرار ماهوآت :

أولا — فى البلاد التى لم تكن سارية  
عليها لأئحة التنظيم تقوم اللجنة الدائمة  
للمجالس المحلية المشكلة الآن والتي  
سنشكل فيما بعد باختصاصات مجلس التنظيم  
فيما يتعلق بلباني المحتاجة لترميم حرماعلى  
الامن السام أو التى تكون آيلة للسقوط  
ومحضر احد مهندسى التنظيم ومفتش صحة  
الجهة الجلسات ويكون رأيهما استشارائهم  
تعرض قرارات اللجنة الدائمة على هيئة  
المجالس المحلية

ثانيا — على جناب مدير قسم البلديات  
والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى  
يسرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة  
الرسمية

٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ قرار

من القومسيون البلدى  
بالاسكندرية يقضى بارجاء تسليم  
رخصة البناء في حال وجود خط  
تنظيم جديد

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية  
بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٢٣  
من الامر العالى الصادر في ٥ يناير سنة  
١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى  
بالاسكندرية،

وعلى الامر العالى الصادر في ٢٦  
أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن مصلحة  
التنظيم،

وعلى قرار وزارة الاشغال العمومية  
المؤرخ في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ والمعدل  
بالقرار الرقم ٥ فبراير سنة ١٨٩٩  
الشامل للأئحة التنفيذية للتنظيم،

وعلى قرار البلدية الصادر بتاريخ ١٩  
فبراير سنة ١٩٠٩ شاملا لأئحة الابنية،  
ومراعاة لان الاجراءات المطلوبة لجعل  
خط تنظيم جديد الزامية تستغرق وقتاً  
طويلاً،

ولأنه كلما عُدل خط تنظيم فان رخص  
البناء التى تعطى على موجب خط التنظيم  
القديم تكون ضارة بصالح المرخس اليهم  
تارة وبصالح المصلحة تارة أخرى،

أولاً — الاذعان للوائح السارية  
للحصول على رخصة بالاشغال المنوى  
اجراؤها.

ثانياً — التنازل مقدماً عن أى تعويض  
عن قيمة الابنية المضروب عليها خط التنظيم  
أيا كان الوقت الذى تختاره البلدية لتنفيذ  
ولو جزئياً خط التنظيم الجديد أو أى خط  
تنظيم آخر قد يحل محله وفي هذه الحالة  
الاخيرة يكون التنازل لفاية الحدود المقررة  
يخط التنظيم السارى مفعوله في وقت التصد  
ثالثاً — أن يهتم على ثقته في وقت  
تنفيذ خط التنظيم الجديد كل بناء خارج  
عن ذلك الخط.

رابعا — أن يضع بالاتحاد مع البلدية  
النهاية العظمى لثمن الوحدة من الأرض  
المتنضى نزع ملكيتها وأن يكون ذلك  
الثمن عند تنفيذ خط التنظيم الجديد قابلاً  
للتقص لا للزيادة مطلقاً

خامساً — تسجيل الشروط المارغاذا ذكر  
بالطرق القانونية بحيث تكون حجة على  
التير.

ويحفظ القومسيون البلدى لنفسه الحق  
دون سواه في كل حالة على حسبها في اعطاء  
أو عدم اعطاء حد أدنى ليعاد يصعد بأن  
لا ينفذ في أثاثه خط التنظيم الجديد وهذا  
الحد الأدنى لا يجوز بحال من الاحوال  
أن يتجاوز خمس سنين.

٢ — يصل بهذا القرار بمجرد نشره  
في الجريدة الرسمية.

قررها هو آت :

١ — أضيفت الى لائحة الابنية

الصادرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٠٩  
النصوص الآتية وهي :

١ — التقسيم الجديد للاراضى

أولاً — بعض الاحياء والشوارع  
بالبلدة يجوز أن تجعلها البلدية لبيوت  
السكن خاصة

ثانياً — كل جزء من أرض معد لبناء  
عقار يجب ان يحده طريق عمومي من  
احدى جهاته على الاقل

ثالثاً — كل أرض البناء يكون  
مسطحها أو موقعها يجعل من المتعذر أن  
تنفذ عليها الفقرة الثانية المتقدمة الذكر  
من حيث الطرق العمومية الموجودة فيجب  
أن تعتبر في حال تقسيم جديد

رابعاً — يجب على ارباب الاملاك  
في كل تقسيم جديد لاجل البناء ان  
يخصصوا لانشاء الطرق المعدة لان تكون  
عمومية مسطحة من الارض يعادل ثلث  
المسطح الكلى للاراضى المكتضى تقسيمها  
ويدخل في حساب الثلث المطلوب تركه  
طريقاً للنصف من عرض الطريق أو الطريق  
العمومية الموجودة بالحادة للارض المراد  
تقسيمها .

خامساً — يجب ان يكون كل مشروع  
لتقسيم أرض مبنياً على تخطيطات الطرق

وبعد الاطلاع على ماقرره القومسيون  
البلدى بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩٢٢  
واعتمدته وزارة الداخلية بخطابها الرقم  
٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عمرة ١٦٢  
(دوسيه ٩ — ١٢٥/١) ،  
قرر ما هو آت :

١ — عند ما يقرر مجلس التنظيم خط  
تنظيم جديد وتوافق عليه للمأمورية البلدية  
يرجأ تسليم أى رخصة بالبناء على خط  
التنظيم المعدل الى أن تقبل وزارة الداخلية  
خط التنظيم الجديد .

٢ — يعمل بهذا القرار ابتداء من  
نشره في الجريدة الرسمية

## أول مايو سنة ١٩٢٣ قرار

باضافة بعض نصوص على

### لائحة الابنية

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية  
بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر  
المالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
بتأسيس القومسيون البلدى بالاسكندرية .  
وعلى قرار البلدية المؤرخ في ١٩  
فبراير سنة ١٩٠٩ والشامل للائحة الابنية  
وعلى ماقرره القومسيون البلدى  
بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٢ وصادقت  
عليه وزارة الداخلية

٣ — عرض الطرق : الارضيات والتروتواتر  
 أولا — الحد الأدنى لعرض طريق  
 معد لأن يكون عموماً هو ٨ أمتار .  
 ثانياً — الطرق التي يزيد طولها عن  
 ١٠٠ متر يكون الحد الأدنى لعرضها  
 ١٢ متراً والطرق التي يتجاوز طولها ٥٠  
 متراً يكون عرضها ١٠ أمتار  
 ثالثاً — الطرق الواقعة على امتداد  
 الطرق الموجودة أو المزمعة يجب أن  
 يمتد لها العرض الحقيقي أو المزمع لتلك  
 الطرق ما لم تكن الشروط السابق بيانها  
 تسمح أن يكون عرضها أكبر  
 رابعاً — يجب أن يكون عرض الطرق  
 وارضياتها وتروتواترها موافقا للبيانات  
 الواردة في الجدول الآتي عدا في حال ما  
 تكون الاشتراطات السابق ايرادها فيما  
 تقدم توجب تعديلا في تلك البيانات وهي:

الموردة في التصميم العام الموضوع لمدينة  
 الاسكندرية والمصدق عليه بقرار  
 القومسيون البلدى الرقم ١٥ يونية سنة  
 ١٩٢١ والمجاز مع ذلك للبلدية ادخال  
 تعديلات عليه  
 سادساً — تخطيطات الطرق وعماورها  
 وعروضها وأوضاعها . وتمهيداتها وغير  
 ذلك يجب ان توافق عليها البلدية  
 سابغاً — لا يجوز الابتداء في أى  
 بناء قبل الحصول على الموافقة المذكورة .  
 ٢ — أوضاع الطرق  
 أولا — خطوط تنظيم الطرق  
 الموجودة أو المزمعة وتخطيطات الابنية  
 الفنية الجميلة أو التاريخية أو الدينية تتخذ  
 بالافضلية أساساً لتعيين اتجاهات الطرق  
 المراد انشاؤها في الاراضى المتفضى تسميتها .  
 ثانياً — تخطيطات الوجاهات تكون  
 مستقيمة ما أمكن ومتوازية .

عرض الطرق	عرض الارضيات	عرض كل تروتوار	عرض الطرق	عرض الارضيات	عرض كل تروتوار
متر	متر	متر	متر	متر	متر
٨ر—	٨ر—	١٤ر—	١٥٠	٥ر—	٢٨٠
٨ر٥٠	٥ر٥٠	١٤ر٥٠	١٥٠	٥ر٥٠	٢٩٠
٩ر—	٦ر—	١٥ر—	١٥٠	٦ر—	٣ر—
٩ر٥٠	٦ر٤٠	١٥ر٥٠	١٥٥	٦ر٤٠	٣ر١٠
—	—	١٦ر—	—	—	٣ر٢٠
١٠ر—	٦ر٦٠	١٦ر٥٠	١٧٠	٦ر٦٠	٣ر٣٠
١٠ر٥٠	٦ر٨٠	١٧ر—	١٨٥	٦ر٨٠	٣ر٤٠



عرض الطرق	عرض الارضيات	عرض الطرق	عرض كل تروتوار	عرض الارضيات	عرض الطرق
متر	متر	متر	متر	متر	متر
١١ر—	٧ر—	١٧ر٥٠	٢ر—	٧ر—	٣ر٥٠
١١ر٥٠	٧ر١٠	١٨ر—	٢ر٢٠	٧ر١٠	٣ر٦٠
—	—	١٨ر٥٠	—	—	٣ر٧٠
١٢ر—	٧ر٢٠	١٩ر—	٢ر٤٠	٧ر٢٠	٣ر٨٠
١٢ر٥٠	٧ر٥٠	١٩ر٥٠	٢ر٥٠	٧ر٥٠	٣ر٩٠
١٣ر—	٧ر٨٠	٢٠ر—	٢ر٦٠	٧ر٨٠	٤ر—
١٣ر٥٠	٨ر١٠	ما فوق	٢ر٧٠	٨ر١٠	حد أدنى

ويمكن الاستعاضة عن تلك الشطوط  
المستقيمة بشطوط مستديرة بأذن خاص  
من البلدية وبموافقة منها على رسمها .  
٢ — يصل بهذا القرار ابتداء من  
نشره في الجريدة الرسمية .

٤ — التواصي المشطوفة والمستديرة  
عند ما تحدث خطوط تنظيم الوجاهات  
في ملتي طريقين زاوية حادة تهل عن  
٦٠ درجة يعمل في تلك الناحية شطف  
طوله ٤ امتار على الاقل يكون عمودياً  
على النصف لتلك الزاوية

تهريب

راجع : جارك

## تياترات

خامساً — قوة المحرك اليكانيكي  
إذا كان في المحل محرك من هذا القبيل  
وترفق الطلبات برسم يوضح بالتفصيل  
تقسيم التياترو من الداخل وكذلك الشوارع  
والاملاك المتصلة به

٣ — في المدن التي يقرر سريان  
هذه اللائحة فيها طبقاً لأحكام المادة (١٩)  
يشكل قومسيون للتياترات توضح كيفية  
تأليفه في ذات القرار الذي يصدر من  
مفازة الداخلية بسريان اللائحة

٤ — إذا وافق المحافظ أو المدير  
على موقع المحل يقرر بسد أخذ رأي  
قومسيون التياترات ما يلزم رعايته من  
الآباد وما يجب اتخاذه من التدابير المتلفة  
بالبناء وكذلك التنسيقات والانارة وعلى  
الخصوص الاحتياطات اللازمة لمنع الحريق  
وحصره وتسهيل الخروج للعموم عند  
حدوثه

٥ — لا تعطى الرخصة بفتح التياترو  
الا بعد أن يحقق القومسيون بأن جميع  
الاجراءات التي تهرت صار تنفيذها

٦ — تدرج في الرخصة شروط  
تشغيل المحل والاحتياطات التي يلزم اتخاذه  
للوفاة من الحريق خصوصاً فيما يتعلق  
بالتحقق من صيانة الجرادل والطلبات

١٢ يوليو سنة ١٩١١

## التياترات

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية  
بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ مايو  
سنة ١٩١١ الصادر طبقاً للأمر العالي  
الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

قرر ما يأتي :

عن الترخيص

١ — لا يجوز فتح تياترو للعموم أو  
تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدماً من  
المحافظ أو المدير .

٢ — تقدم طلبات الرخص على الاورنيك  
التي تقرر جهة الادارة ويوضح فيها  
ما يأتي :

أولاً — اسم ولقب وسن وعمل  
ولادة وصناعة وعمل اقامة وتبعية الطالب  
ومدير المحل .

ثانياً — نوع الناظر التي سيفتح  
التياترو لأجلها

ثالثاً — عدد محلات الجلوس التي  
يمكن أن يحتوي عليها

رابعاً — اسم ولقب وعمل اقامة وتبعية  
مالك المقار

أولا — اسم كل جوق جديد  
ثانيا — مواعيد التشخيص باليوم  
والساعة  
ثالثا — بيان الروايات أو بروغرامات  
الناظر

١٠ — ممنوع ما كان من الناظر أو  
التشخيص أو الاجتماعات مخالفا للنظام العام  
وللا داب وللبوليس الحق في منع ما كان  
من هذا القبيل وأقال التيارات وعند الاقتضاء  
١١ — ممنوع ما يأتي :

أولا — المكون في المرات المخصصة  
للرور أو وضع الكراسي فيها  
ثانيا — التدخين داخل التيارات وفي غير  
المحلات المدة لذلك ما لم تكن هذه التيارات  
من التيارات المسموح لها صريحا بترك  
الحضور يدخنون في محل المشاهدة ذاته  
ثالثا — القوضاء وكل ما من شأنه  
التشويش على التمثيل  
وللبوليس في حالة حصول شيء من  
التشويش طرد السبب له

١٢ — يخصص مكان موافق لضابط  
البوليس المنوط بالرقابة وقت التمثيل  
١٣ — لا يجوز إبقاء التيارات مفتوحة  
إلى ما بعد الساعة الأولى بعد نصف الليل  
إلا بتصريح خاص

١٤ — كلما مست حاجة التمثيل إلى  
إطلاق عبارات نارية أثناءه فلا يكون  
الإطلاق مصوبا نحو صالة المتفرجين  
١٥ — إذا اقتضت الرواية تمثيل منظر

والمواسير وأدوات المرسح ( كالستائر  
والجبال والسالك المؤدية إلى المرسح )  
ومن مساعدة رجال اللطافاء والتحقق  
عموما من كفاءة جميع الاحتياطات التي  
صار تقريرها

عن التفتيش

٧ — لكي يتحقق قومسيون  
التيارات من أن جميع الاحتياطات التي  
تسرت قد روعيت له أن يفقش بذاته  
وعند اللزوم بواسطة مندوبين خصوصيين  
التيارات كما لزم الحال على أن يكون  
هذا التفتيش مرة واحدة في السنة على  
الأقل

٨ — عند ظهور مضار خطيرة تتعلق  
بالأمن العام فعلى أصحاب التيارات  
والقائمين بتشغيلها تنفيذ الاحتياطات التي  
يقررها المحافظ أو المدير بناء على التقرير  
المقدم من قومسيون التيارات

فإذا لم يتما هذه الاحتياطات في الميعاد  
الذي يتحدد لذلك فلسطة المحلية إصدار  
الأمر بإقال التيارات مؤقتا

وفي حالة وجود خطر مدام فلسطة  
المحلية إصدار الأمر بتعطيل التشخيص  
إجراآت لحفظ النظام والأمن

٩ — على كل من يروم تشغيل  
تيار أو أن يخطر المدير أو المحافظ قبل  
التشغيل لأول مرة بثان وأربعين ساعة  
على الأقل عما يأتي :

١٩ — تسرى هذه اللائحة بقرار من نظارة الداخلية في المدن التي يرى وجوب سريانها فيها ويمكن أن تقرر إلى المجالس البلدية الاختصاصات الواردة في هذه اللائحة عن المقويات

٢٠ — كل من خالف أحكام هذه اللائحة أو النصوص الواردة في الرخصة أو ما فرضته السلطة المختصة يعاقب برامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش صاغ وذلك عندما للقاضي من حق الحكم بغلق التياراتو لحين زوال حالة الشيء المكونة للمخالفة ويمكن أيضا الحكم باقتال المحل نهائيا في حالة ارتكاب متولي تشغيل المحل ثلاث مخالفات متعاقبة ضد أحكام هذه اللائحة خلال السنتين السابقتين للحكم وكان ارتكابها في المحل ذاته

عن الاحكام المؤقتة  
٢١ — على اصحاب التيارات الكائنة في المدن التي تسرى فيها هذه اللائحة بقرار وزارى أن يقدموا اخطاراً عنها الى المحافظة أو للمديرية في ميعاد ٦٠ يوما من تاريخ صدور القرار

ويحتوى هذا الاخطار على جميع البيانات الواردة في طلبات الرخص ويرفق به رسم المحل المنصوص عنه في المادة (٢)

٢٢ — يقوم قومسيون التيارات أو مندوبوه بتفتيش التيارات والمحلات الموجودة الآن من نوعها . وله أن يقرر لكل منها ما يراه لازماً

تار مضطرة أو اطلاق سهام نارية فن الواجب اخطار المحافظ أو المدير عن ذلك قبل الميعاد بأربع وعشرين ساعة ليتمكن من اتخاذ وسائل المراقبة اللازمة لذلك أحكام عمومية

١٦ — تسرى أحكام هذه اللائحة على أحكام لائحة المحلات العمومية ليس فقط على التيارات بل أيضا على محلات لعب الخيول (السرك) ومحلات السينما وغراف وهواى الموسيقى وما أشبه من المحلات العمومية لفرجة والمشاهدة

وإذا كان في المحل محرك ميكانيكى أو أية آلة أخرى يمكن أن ينشأ عنها خطر للامن العام فيمكن تقرير الاحتياطات اللازمة فيما يخص تركيب الآلة وتشغيلها  
١٧ — كل من أراد تحويل محل موجود إلى محل تشخيص (تياترو) أو الى قهوة موسيقى أو الى سرك أو الى صالة لمشاهدة المناظر أو الى شيء لم يذكر في الرخصة التي بيده فعليه أن يقدم بأدىء بدء طلبا عن رخصة جديدة بالكيفية للمينة في المادة الثانية

١٨ — كل تشفير في شخص متولى تشغيل المحل أو مديره يجب الاخطار عنه في ظرف ٣٠ يوما وفي حالة عدم الاخطار يبقى الشخص الأول المتولى تشغيل المحل أو المدير الأول مسئولاً عنه وهذا لا يمنع أيضا من اقامة الدعوى على الشخص الجديد

من الاحتياطات لصالح الامن العام وأن  
يحدد المدة اللازمة لتنفيذها .

فإذا اقتضت المدة ولم تنفذ الاحتياطات  
المذكورة يعمل محضر مخالفة ضد المالك  
وضد التولى تشغيل المحل .

وفي حالة وجود خطر مدمم يمكن لبوليس  
أن يأمر اداريا بإيقاف التشخيص في المحل  
وهذا النص لا يؤثر في المادة الثامنة  
من حيث سريانها على الحالات الموجودة  
الآن لو اقتضى الحال

### ٦ فبراير سنة ١٩١٢ قرار

جميعين المدن التي تسرى فيها لائحة  
التيارات وتأليف قومسيونات  
التيارات فيها

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣ و ١٩  
من لائحة التيارات الصادر بها قرار هذه  
النظارة الرقم ١٢ يوليو سنة ١٩١١  
وبعد الاطلاع على قرار هذه النظارة  
الرقم ٩ ديسمبر سنة ١٩١١ بشأن تعيين  
المدن التي تسرى فيها لائحة التيارات وتأليف  
قومسيونات التيارات فيها

قرر ما هو آت :  
أولا - تسري اللائحة المشار اليها في  
المدن والبنادر الآتي ذكرها  
مصر . بور سعيد . الاسماعيلية .  
السويس . طنطا . المنصورة . الزقازيق (١)  
ثانياً - يتألف قومسيون التيارات كما  
يأتي :

في مدن مصر وبور سعيد والاسماعيلية  
والسويس  
حكمदार البوليس . . . رئيس  
مفتش صحة للمدينة . . .  
مهندس كهربائي من نظارة الداخلية  
مهندس معماري من إحدى مصالح  
الحكومة أو من المجالس البلدية  
مأمور القسم الواقع التيارات ضمن  
دائرته  
أما في مدينة مصر فيمكن اناطة رئاسة  
القومسيون اذا اقتضت ذلك حالة العمل  
بأي موظف آخر تعينه نظارة الداخلية  
لهذا الغرض

في بنادر طنطا والمنصورة والزقازيق (١)  
وكيل المديرية او حكمदार البوليس رئيس  
مفتش صحة للمديرية . . .  
مهندس كهربائي من نظارة الداخلية  
مهندس معماري من إحدى مصالح  
الحكومة أو من المجالس البلدية  
مأمور البندر . . .  
ثالثاً - والقومسيون عند اللزوم أن

(١) اضيفت المدن الآتية بقرار ١٣ مايو سنة ١٩١٤

دمياط . شين الكوم . دمنهور . بنها . الحيزة . بني سويف . الفيوم . المنيا .  
أسيوط . سوهاج . قنا . الأقصر . اسوان .

خلصاً - يصرى مفعول هذا القرار  
بمد درجه في الجريدة الرسمية بخمسة  
عشر يوماً .

يضم اليه ذوى خبرة من مصالح الحكومة  
المتختلفة في المحافظة أو المديرية التي هو فيها  
رابعاً - يلغى قرار النظارة الرقم ٩  
ديسمبر سنة ١٩١١ المشار اليه أعلاه

## الجامعة المصرية

كلية الآداب ،  
كلية العلوم ،  
كلية الطب وتشمل فرع الصيدلة  
كلية الحقوق  
وغير ذلك من الكليات التي يجوز  
أن تنشأ فيما بعد بمرسوم بناء على طلب  
وزير المعارف العمومية وبعد أخذ رأى  
مجلس الجامعة .  
تندمج في الجامعة مدرستا الطب والحقوق  
والجامعة المصرية الحالية على أن تعتبر  
على التوالي كليات للطب والحقوق والآداب .  
٢ - من اختصاص الجامعة المصرية  
كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذى تقوم  
به الكليات التابعة لها وعلى وجه العموم .  
فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية  
والعمل على رقى الآداب والعلوم في  
البلاد .

٣ - يكون للجامعة المصرية شخصية  
معنوية قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية

١١ مارس سنة ١٩٢٥ مرسوم  
بقانون بإنشاء الجامعة المصرية  
وتنظيمها

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من  
الدستور ،

ولما أنه يجب الاسراع بإصدار قانون  
الجامعة المصرية لكي تتخذ الوسائل  
اللازمة منذ الآن لامكان افتتاح الجامعة  
المذكورة من أول السنة المدرسية القادمة  
(١٩٢٥-١٩٢٦) .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف  
العمومية ، وموافقة مجلس الوزراء .  
رسمنا بما هو آت :

١ - تنشأ في مدينة القاهرة جامعة  
تسمى «الجامعة المصرية»  
وتتكون من الكليات الآتية :

هو الرئيس الاعلى للجامعة بمقتضى  
وظيفته هي :

(١) المدير ،

(٢) مجلس الجامعة .

٨ — يعين مدير الجامعة بمرسوم

بناء على طلب وزير المعارف العمومية  
وهو يدير الجامعة من حيث التعليم ومن  
حيث الادارة . ويمثلها في جميع ما لها وما  
عليها .

٩ — يكون للمدير وكيل يعاونه .

يعين الوكيل بل من وزير المعارف  
وينوب الوكيل عن المدير في جميع  
اختصاصاته في حالة غيابه أو في حالة خلو  
مركزه :

١٠ — لكل كلية من كليات الجامعة

ناظر يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية  
يعين الناظر من بين الاعضاء بأمر  
من وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الكلية  
١١ — يؤلف مجلس الجامعة كالتالى :

المدير وله رئاسة المجلس

الوكيل ،

ناظر كل كلية وعضوان يمثلانها ينتخبهما  
مجلس الكلية في كل سنة .

عضو نائب عن وزارة المالية يعينه  
وزير المالية .

خمس أعضاء يعينون بمرسوم بناء على  
طلب وزير المعارف العمومية .

ويكون تعيين هؤلاء الاعضاء لمدة

ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضى ولها أن  
تقبل التبرعات التى ترد اليها من طريق  
الوقف والوصايا والهبات وغيرها وتدير  
أموالها المنقولة والثابتة وتصرف فيها  
كل ذلك طبقاً لاحكام هذا القانون .

٤ — تدير الجامعة المصرية بنفسها  
أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في  
مسائل الوقف ولها أن تدرج في باب  
ايراداتها العادية في ميزانيتها الاعتمادات  
المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها  
المنقولة والثابتة ورسومها والاعانات  
ووفورات الايرادات العادية للسنتين  
اللاحقتين وصائر الايرادات من أى مورد  
كان وأن تخصص تلك الايرادات لمصروفاتها  
السنوية .

٥ — يتبع في حسابات الجامعة القواعد  
والتعليمات التى تجرى عليها حسابات الحكومة  
وهي في حساباتها خاضعة الى تفتيش ومراجعة  
وزارة المالية التى يجب أن يقدم اليها حسابات  
السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة  
المالية .

٦ — القواعد المتبعة في ادارة الاموال  
العمومية يجب تطبيقها على الاموال الخاصة  
بالجامعة التى يجب اعتبارها من جميع الوجوه  
أموالاً عمومية مع عدم الاخلال بنصوص  
القوانين التى تقرر للجامعة مخالفة لذلك

٧ — هيئات الجامعة التى تباشر ادارتها  
تحت سلطة وزير المعارف العمومية التى

عضو تعيينه كل وزارة لها اهتمام خاص بأعمال الكلية التي تمنح دبلوما .

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر ممن لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية .

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرئاسة وكيل الكلية .

١٥ — يدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقا للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة وتصدقه اذا اقتضى الحال .

١٦ — بين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية .

وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بموظفي التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسرى عليهم القواعد العامة الخاصة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة .

١٧ — تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية .

١٨ — يمد مجلس الجامعة اللوائح الخاصة بها ولا تكون هذه اللوائح نافذة

لأكثر من ثلاث سنين ويجوز تجديد تعيينهم بنفس الشروط السابقة ونفس الالة .

ولا تكون مداورات المجلس صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء على الأقل .

وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة

١٧ — مجلس ادارة الجامعة هو الهيئة للنوط بها شؤون الجامعة سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والديبلومات والشهادات الاخرى وفيما يتعلق باستثمار أموالها وإيراداتها وإدارتها والتصرف فيها .

أما فيما يتعلق بالاملاك والنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والاعانات وغلة الوقف فإن قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية الا بعد تصديق مجلس الوزراء .

١٣ — يمد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها ويصد أن يعتمد وزير المعارف العمومية يقدم الى مجلس الوزراء لتقرره وجعله نافذا .

١٤ — يؤلف كل مجلس كلية كائلي : ناظر الكلية وله الرئاسة .

وكيل الكلية ويتخبه سنويا مجلس الكلية من بين أعضائه .

الأساتذة ومساعدو الأساتذة في الكلية .



(١) استثناء من المادة الماهرة. يمين  
نظار كليات الجامعة لأول مرة بقرار من  
وزير المعارف العمومية .

(٢) تشكل لجنة أو أكثر بقرار من  
مجلس الوزراء يهد إليها طبقا للشروط  
الواردة في قرار تعيينها أن تخلص عن  
الانقابات العلمية والكفايات لكل موظف  
من موظفي التدريس في مدرستي الطب  
والحقوق وفي الجامعة المصرية الحالية وأن  
تقرر ما اذا كان من الموافق تمييزه في  
الجامعة في حالة الموافقة تمين اللجنة مركزه  
وأعماله وراتبه وتعرض اقتراحاتها على مجلس  
الوزراء وفي حالة عدم الموافقة يقرر مجلس  
الوزراء في حقه ما تقتضى به العدالة .

٢٠ — يعزل طلبة مدرستي الطب  
والحقوق الحاليون في كليات الطب والحقوق  
في الجامعة في فرق الدراسة المتفابة لفرقهم  
في مدارسهم .

يتمتع امتحان شهادة الدراسة الثانوية  
قسم ثان كافيا بصفة مؤقتة للانتساب في  
الجامعة الى أن توضع أحكام في لائحة  
خاصة بقبول الطلبة في الجامعة .

٢١ — الى أن يصدر قانون يمين  
القيمة القانونية للدرجات والدبلومات  
والشهادات المتنوعة التي تمنحها كليات  
الجامعة المصرية تكون قيمة الدبلومات التي  
تمنحها كليات الحقوق والطب هي نفس القيمة  
القانونية التي لدبلومات مدرستي الحقوق

الا يحد أن يصدر بها مرسوم .  
تقرر لوائح الجامعة :

(١) شروط توظيف موظفي التدريس  
وتأديهم متى كانت تخالف شروط التوظيف  
العامة لموظفي الحكومة .

(٢) شروط قبول الطلبة في الجامعة  
(٣) شروط منح الدرجات العلمية  
والدبلومات والشهادات .

(٤) نظام تأديب الطلبة

(٥) مقدار رسوم الجامعة وكيفية  
ادائها .

(٦) كيفية وضع الميزانية وإدارة  
الأموال .

(٧) مناهج الدراسة وخطتها .

(٨) مدة اشتغال المتحدين ولجان  
الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم  
وواجباتهم .

(٩) مدة الدراسة ومدة المساحة .

(١٠) شروط منح المجانية والمكافآت  
والاعانات المالية وغير المالية .

(١١) اختصاصات كبار موظفي  
الجامعة .

(١٢) اختصاصات مجالس الكليات  
في الحدود للبيئة بنصوص هذا القانون .

(١٣) وعلى السوم القواعد الواجب

اتباعها في الشؤون المهمة الخاصة بإدارة

أموال الجامعة وبالتعليم فيها .

١٩ — أحكام وقية :

٢٣ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من يوم نصره بالجريدة الرسمية واتخاذ كل القرارات والوسائل اللازمة لانتاح الجامعة المصرية من ابتداء السنة المدرسية (١٩٢٥) — (١٩٢٦) .  
وعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له .

الملكية والطب للندمجين في الجامعة بموجب هذا القانون .  
٢٢ — يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستى الطب والحقوق المندمجين في الجامعة ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون والى أن تصدر لأئحة جديدة تنفيذاً للمادة ١٨ من هذا القانون .

## جانات

٣ — يحدد اتساع الجانات بحسب طبيعة الأرض وتأثيرها على أجسام الموتي المدفونين فيها  
٤ — المساحة التى تحدد للجانة يجب أن تسع على الأقل ثلاثة أضعاف من يدفون فيها مدة خمس سنوات  
٥ — تكون الجانات بسيدة بقدر الامكان عن الأنهر والترع والصحاري والآبار وبجاري المياه وغيرها ويجب التحقق من أن النقط التى تنشأ فيها لا تضرها المياه قط في أى حال من الأحوال  
٦ — لا تكن انشاء الجانات الجديدة موقوفة على الحاجة إليها وازدياد عدد السكان فلي مصلحة الصحة العمومية متى دعت الحاجة لانشاء جانة جديدة أن تبنى البقعة اللازمة لها مع مراعاة الشروط

٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧  
تختص بالجانات ودفن الجثث واستخراجها ونقلها الى الخارج .  
اعتمدت من مجلس الصحة المصرى المختلط بجلسته المتقد في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦ و ٢٦ مارس سنة ١٨٧٧ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧  
١ — تنشأ الجانات بقدر الامكان تحت الرياح المتسلطة عادة وعلى بعد ٥٠٠ متر من البلد و ٢٠٠ متر على الأقل من كل مكان مسكون  
٢ — يفضل انشاء الجانات في النقط الأكثر ارتفاعا وتحاط بسور لا يمنع مرور الهواء

الا بعد ١٠ ساعات عل الأقل من وقت  
الوفاة في زمن الصيف وبعد ١٢ ساعة  
في زمن الشتاء وعلى الطبيب أن يبين في  
الشهادة الساعة التي حصلت فيها الوفاة  
واذا حصلت الوفاة فجأة تعد هذا المدة  
الى ٢٤ ساعة ماعدا الاحوال التي يتحقق  
أنها تستدعى سرعة الدفن  
ولا يجوز تشريح جثة في منزل الاباذن  
خصوصى من ادارة صحة الجهة

١١ (٢) — يبين في الشهادة الطبية التي  
يعطى على موجبها اذن الدفن التاريخ  
والساعة التي حصلت فيها الوفاة واذا كان  
المتوفى ذكراً أو أنثى واسمه ولقبه وسنه  
وجنسيته وصناعته والمرض الذي توفى به  
والقسم الذي توفى فيه

١٢ — لا يجوز اخراج جثة متوفى  
لتحقيق شخصيته أو للبحث عن أثر جنائية  
أو لأسباب شخصية أو أهلية أو لاجراء  
عمل ما في محل الدفن الا باذن خصوصى من  
الاصول المقررة وبمحضور مندوين  
خصوصين

ولا يجوز أيضا فتح قبر أو تربة لوضع  
جثة جديدة فيه الا باذن خصوصى من  
الادارة الصحية

١٣ — لا يجوز اخراج جثة متوفى

السالف ذكرها واعتبار جميع صفات الارض  
الجيولوجية والكيمائية والطبيعية

٧ — كل تعديل يراد عمله في احدى  
الجانات الموجودة الا ان يكون بعد المعاينة  
اذا رؤى لزوم لذلك

٨ — العمق المقرر للدفن هو متران  
للكهول ومتر ونصف للصبيان الذين لا  
يتجاوز سنهم ١٢ سنة ويزاد هذا العمق  
باعتبار صفة الأرض أو غيرها من الاحوال  
التي تستدعى ذلك

وتكون المسافة التي بين القبور ٥٠  
سنتيمترا على الأقل من كل جهة

٩ — لا يجوز الدفن في الجنائين  
والجوامع والكنائس والمباني والبيع  
وغیرها من الاماكن المخصصة للعبادة أو في  
الاثار العمومية وعلى العموم في أى محل  
كان غير الجانات التي لم يمنع الدفن فيها  
(١) ويستثنى من هذه القاعدة العمومية  
من يؤذن بدفنهم في أحد الاماكن  
للمذكورة تعظيماً لشأنهم بناء على رخصة  
خصوصية من مصلحة الصحة العمومية

١٠ — (٢) لا يجوز دفن ميت الا  
باذن يعطى بناء على شهادة طبيب عامين  
الجنة من الاطباء المعلومين لمصلحة الصحة  
العمومية

ولا يؤذن بالدفن في الاحوال العادية

(١) أنظر ذكره في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ المنشور بعد  
(٢) قانون عمرة ٢٤ سنة ١٩١٢ ( المواد ١٦ وما بعدها منه ) الخاس بلواليد  
والوفيات

استبدال هذه المواد بغيرها من المواد  
المطهرة المأثلة لها حسب الاحوال

١٨ - اذا اتضح عند اخراج  
جثة لتصديرها الى الخارج بعد مضي سنة  
أو أكثر من تاريخ الوفاة أن التابوت كامل  
وفي حالة حفظ يكفي بفتحه ووضع مزيج  
على الجثة مركب من نشارة الخشب المجففة  
تجفيفا تاما ومن المواد المطهرة السابق  
ذكرها بمقادير متساوية بحيث انه يغطي  
جميع الجثة ويغلق الفراغ الموجود ثم يوضع  
التابوت في صندوق من رصاص ويوضع  
هذا الصندوق في صندوق آخر من خشب  
كما هو مدون بالمادة السابعة عشرة

١٩ - لا يجوز وضع جثة في  
صندوق أو نش أو تابوت لاجل نقلها  
الى جهة من جهات القطر أو الى الخارج ما لم  
يتحقق مندوب صحي من تنفيذ الاحكام  
للدونة بالمادة السابعة عشرة

٢٠ - كل جثة مصبرة يراد  
نقلها الى الخارج بماينها طبيب الصحة قبل  
غلق الصندوق

٢١ - يختم الصندوق الخارجى  
من المندوب الصحى ومن الحكومة  
التابع لها المتوفى

٢٢ - بعد اتمام الاجراءآت  
السابق ذكرها تحرر الادارة الصحية  
محضرا عن الحالة التى وجدت فيها الجثة  
والاحتياطات التى اتخذت لنقلها

لتصديرها الى الخارج أو لنقلها الى محل  
آخر في ذات الجبانة الا بعد مضي سنة  
على الأقل من تاريخ الوفاة وهذا اذا  
كانت الوفاة بسبب مرض عادى (الجدرى  
والحمى التيفوسية والتيفوس تعد من الامراض  
العادية) - انظر المادة ١٦ -

١٤ - لا يجوز اخراج جثة شخص  
متوفى بالطاعون أو الكوليرا أو الحمى  
الصفراء الا باذن خصوى من مصلحة  
الصحة العمومية وبمالة حجر (كورتينة)  
ويحجر أيضا على الاشخاص الذين  
باشروا استخراج الجثة مدة خمسة أيام  
كاملة في اللازاريه

١٥ - لا يجوز اخراج جميع الجثث  
المدفونة في جزء من الجبانة لوضعها في  
الحفرة العمومية الا بعد مرور عشرين سنوات  
من تاريخ آخر دفن حصل وبمقتضى  
قرار من مصلحة الصحة العمومية

١٦ - يستثنى من المادة الثالثة  
عشرة الجثث التى تدفن بعد تجهيزها حسب  
القواعد الصحية المقررة لنقل الجثث الى الخارج

١٧ - كل جثة يراد تصديرها  
الى الخارج حالا بعد الوفاة ولم تصير توضع  
في تابوت من رصاص ويوضع التابوت في  
صندوق من خشب متين مطوق ومبرغى  
وتوضع مع الجثة مواد مطهرة أو واقية  
مثل نشارة الخشب المجففة تجفيفا تاما  
وسلفات الزنك وكالورور الجير ويجوز

٦ ديسمبر سنة ١٨٨٧ — ذكر بتو

بقرار عوائد مصلحة الصحة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر حكومتنا  
وموافقة رأى مجلس نظارنا وبمد أخذ  
رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — قد تقررت عوائد مصلحة الصحة  
حسب التعرّفة الآتية :  
أولاً (١)

ثانياً — رابعا (٢)

خامساً — (٣)

ملم جنبه

سادساً ٥٠٠ — عن كل رخصة

باستخراج جثة

نظير حضور

مندوب الصحة

عن قل جثة في

داخلية القطر

نظير حضور

مندوب الصحة

عن قل جثلي

الخارج

ثالثاً ٥٠٠ — عن كل كشف

يحصل على الاختتام الموضوع على كل

صندوق ميت

وبين في المحضر أيضا سبب الوفاة حسب  
شهادة الاطباء الذين باشروا العلاج واسم  
المتوفى وسنه وجنسيته وصناعته  
واذا صبرت الجثة يرفق بالمحضر صورة  
من شهادة الطبيب الذي باشر قصيرها  
ويسلم المحضر وما معه من الاوراق  
لأهل المتوفى أو من ينوب عنهم لتقديمها  
لجهة الاقتضاء

٣٣ — كل تابوت يراد كسفه بحر  
من احدى جهات القطر المصري لا يجوز  
نزوله في السفينة الا باذن من صحة المينا  
المصرية بناء على المحضر الدال على اتمام  
الاحتياطات الصحية

٣٤ — كل تابوت آت من الخارج  
لادخاله الى القطر المصري لا يجوز نزوله  
من السفينة الا بناء على تقرير يقدم للادارة  
الصحية المصرية صادر من الادارة ذات  
الشان أو غيرها من الجهة الوارد منها  
التابوت يدل على اتمام جميع الاجراءات  
المختصة بتصدير الجثث

وبعد الاطلاع على هذا التقرير وما  
يكون منه من الاوراق يتوجه المندوب  
الصحي الى السفينة لمأينة التابوت والاختتام  
والتحقق من أنها سليمة ثم يأذن بنزوله  
ويصحبه بورديان صحي الى الجبانة للتفقد  
دفنه فيها أو الى الجهة المراد ارساله اليها  
من جهات القطر

(١) الفيت بذكر بتو ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ (٢) الفيت بذكر بتو ٢٦ مايو  
سنة ١٨٩٣ (٣) استعيض عنها جانون ١٣ سنة ١٩٠٤ (تحت محلات مقلقة للراحة)

الحكومة من جهة اخرى باتخاذ كافة التدابير المواقفة التي تضمن انجاز العمل المذكور وتسهيله  
وبمدمصادقة حضرات أعضاء صندوق الدين العمومي وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

١ — يجوز لناظر الداخلية بناء على التقرير الذى يقدمه اليه مدير عموم مصلحة الصحة أن يأمر بنقل الجبانة ألكانة فى مدينة أو قرية متى اقتضت ضرورة ذلك النقل

٢ — يحدد ناظر الداخلية فى نفس القرار البادى ذكره ميعاداً لذلك وبعد اغضاء هذا الميعاد لا يجوز الدفن فى الجبانة القديمة مطلقاً ويمن أيضاً بناء على طلب مدير عموم المصلحة المذكورة المحل اللازم جعل الجبانة الجديدة فيه

٣ — يعتبر هذا النقل من المنافع العمومية والارض اللازم تخصيصها للجبانة الجديدة تنزع ملكيتها عند الانتضاء بحسب القواعد المتبعة فى نزع الملكية . أما اذا كانت الحكومة تملك فى ضواحي المدينة أو القرية أرضاً متوفرة فيها الشروط المطلوبة فيجب جعل الجبانة الجديدة فيها وتعطى هذه الارض مجاناً وفى حالة ما اذا كانت الحكومة لا تملك

تاسعاً (١)  
عاشراً — ثانى عشر (٢)  
ثالث عشر (١)  
رابع عشر — ٤٠٠ مليم عن كل ملخص أو نسخة يصير استخراجها من أوراق أو دفاتر الصحة  
٢ — ترفعة للعمل الكيماوى الصادر عن اعتمادها أمر الداخلية بتاريخ ٢ مارث سنة ١٨٨٦ لم تزل مرعية الاجراء  
٣ — كافة الاوامر والقوانين الصادرة قبلا التى تكون مخالفة لنص هذا القانون تعتبر لاغية  
٤ — على ناظرى داخلية ومالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ وكرينو

بشأن نقل الجانات المضرة بالصحة العمومية

نحن خديو مصر  
حيث انه يوجد ببعض المدن والقرى جانات أصبحت لا تصلح للغرض المقصود منها بدون أن تكون مضرة بالصحة العمومية وحيث أنه بهذه الحالة صار قلها أمراً ضرورياً جداً  
وحيث أن سكان تلك المدن والقرى هم المكثفون طبياً بهذا العمل نظراً لانتفاعهم به ولكن الصالح العمومي يقتضى على

الجنة غير قابلة للطعن بأي وجه من الوجوه  
وتحصيل البالغ المذكورة يكون طبقاً  
لاحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠

٧ — بمجرد اتمام انشاء الجبانة  
الجديدة يصير الدفن في الجبانة القديمة  
ممنوعاً مطلقاً ومن يخالف ذلك يعاقب  
بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش  
وتحرر هذه الغرامة على كل من يكون  
قد اشترك بأية صورة في الدفن سواء كان  
ذلك بحمل الجثة أو لحدها أو أمر بالدفن  
وفضلاً عن ذلك تنقل الجثة الى الجبانة

الجديدة على مصاريف مرتكبي المخالفة  
٨ — لا تسرى احكام امرنا هذا على  
الجبانات العمومية الموجودة في القاهرة  
والاسكندرية

ويصدر منا فيما بعد أمر تحدد فيه  
الكيفية والشروط اللازمة لنقل هذه  
الجبانات

٩ — على ناظرى الداخلية والمالية  
تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

٢ يناير سنة ١٨٩٦ ذكريتو

بالناء بعض الرسوم الصحية

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظرى الداخلية

أرضاً متوفرة فيها الشروط المطلوبة ولكن  
كان لها أرض أخرى حرة في ذات الجهة  
تقيمها كلها أو جزءاً منها وتشتري بالثمن  
أرضاً أخرى تصلح لجعلها جبانة

٤ — (١) يجب أن تكون الجبانة  
الجديدة محاطة بسور ارتفاعه مترو نصف  
على الأقل وفيه باب

٥ — اذا لم يتفق أهالى المدينة أو  
القرية اللازم نقل الجبانة فيها على انجاز  
الاعمال الدينية بالمادتين السابقتين قبل  
مضى الميعاد المحدد بالمادة الثانية بشهر  
واحد فللمدير أو المحافظ أن يجرى ذلك  
على مصاريفهم . ويكون الامر كذلك اذا  
ابتدىء في الاعمال في الوقت اللازم ولكنها  
لم تتم في الميعاد المذكور

٦ — في حالة نزاع الملكية يصرف من  
خزينة المديرية أو المحافظة الثمن المطلوب  
لصاحب الارض المزوعة ملكيتها ويخصص  
المبلغ المذكور والذي يكون صرفه في الاعمال  
السابقة الذكر على أهالى الجهة بنسبة حالة  
كل منهم ويكون التخصيص بمعرفة لجنة  
مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس  
ومن الباشهندس ومفتش الصحة بالمديرية  
ومن اثنين من الاعيان يختصهما الرئيس  
ومن عمدة المدينة أو القرية ذات الشأن  
وعند تساوى الآراء يكون رأى المدير أو  
الحافظ هو المرجح

وتكون القرارات الصادرة من هذه

والمالية وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت :

١ — القى الرسم الصحى وقدره خمسمائة مليم المقرر للاذن باستخراج الجثة من القبر والرسم المقرر لحضور مندوبى الصحة وقدره جنيه واحد وذلك فى حالة نقل جثة من جبانة منع الدفن فيها الى جبانة جديدة

٢ — على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كمال منها فيما يخصه

١٢ مارس ١٨٩٨ أمر عال

بشأن تحويط الجبايات القديمة  
بقوائم

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة الجبايات ودفن الجثث واستخراجها ونقلها المصدق عليها من مجلس الصحة الدولى فى جلساته المنعقدة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦ وفى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٧ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧

وعلى أمرنا الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ للتعلق بنقل الجبايات

وبنا على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

١ — الجبايات القديمة التى لا ترى مصلحة الصحة داعيا لنقلها تحاط بقوائم مبنية بعد كل قائم منها عن الآخر عشرين مترا لتعيين الحدود ولهذا المصلحة أن تهرر احاطتها بسور ارتفاعه متر ونصف بدلا من القوائم المذكورة اذا رأت لزوما لذلك فى أحوال مخصوصة

والجبايات الجديدة المنشأة بمقتضى أمرنا الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ يجوز احاطتها أيضا بقوائم مبنية بحسب الابداد المذكورة ما لم تستوجب بعض أحوال مخصوصة احاطتها بسور

وتكون قفقات البناء على ذوى الشأن من الأهالى ويعطى لهم ميعاد لاتمامها فذا مضى الميعاد ولم يتم بناء القوائم أو السور يقوم بأجرائه المدير أو المحافظ التابعة له الجهة ثم تخصص قيمة التفقات عليهم وتحصل منهم طبقا لأحكام المادة السادسة من أمرنا الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بشأن نقل الجبايات

لا تسمى أحكام هذه المادة على الجبايات السومية الكائنة فى القاهرة والاسكندرية

٢ — اذا دفنت جثة بغير اذن فى أحد الاماكن المينة بالمادة التاسعة من لائحة الجبايات المصدق عليها من مجلس



موظف تمينه وزارة الاوقاف بصفة  
عضو قانوني .

سنة من الاعيان ينتخبون بطريق  
الاقتراع .

٣ — اذا غاب أحد الاعضاء القانونيين  
أو طرأ عليه ما يمنعه عن الحضور تقوم  
الوزارة أو المصلحة التابع اليها هذا العضو  
بانتداب من ينوب عنه

٤ — لاجل انتخاب الستة الاعيان  
يدعو محافظ مصر الى دار المحافظة أعيان  
مدينة القاهرة وهؤلاء الاعيان يجب أن  
يكونوا مصريين مسلمين ولا يقل عمر  
الواحد منهم عن خمس وعشرين سنة  
ويعرفون القراءة والكتابة ولم تصدر في  
حقهم أحكام تدين سمعتهم

وعلى هؤلاء الاعيان المجتمعين بهيئة  
جمعية أن ينتخبوا من بينهم بطريق  
الاقتراع السري ستة من الاعيان بصفة  
أعضاء أصليين للجنة وستة آخرين من  
الاعيان بصفة أعضاء احتياطيين ينوبون  
عن الاعضاء الاصليين فيما اذا غاب احدهم  
أو طرأ عليه ما يمنعه عن الحضور أو في  
حالة الاستقالة أو الوفاة

ولاجل عمل الانتخاب يلزم وجود  
ثلاثين من الاعيان على الاقل

٥ — انتداب الاعضاء المنتخبين  
هو لمدة سنتين

وفي انتهاء مدة السنتين يشرع في  
عمل انتخابات جديدة والاعضاء الذين

الصحة الدولي في جلساته المنعقدة في ١٥  
سبتمبر سنة ١٨٧٦ و ٢٦ مارس سنة ١٨٧٧  
و ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧ تستخرج  
وتدفن في الجبابة العمومية ويسام كل من  
اشترك في دفنها بمقتضى المادة السابقة من  
أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤  
٣ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا  
هكذا .

## قانونه مرة ١ لسنة ١٩٢٢

( ٦ مارس )

بتشكيل لجنة لجبايات المسلمين  
بمدينة القاهرة .

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء .  
رسمنا بما هو آت :

١ — تشكل بالقاهرة لجنة لجبايات  
المسلمين بمدينة القاهرة وضواحيها .

٢ — تؤلف هذه اللجنة كالاتي .  
محافظ مصر أو من ينوب عنه بصفة رئيس  
طبيب تمينه مصلحة الصحة العمومية  
بصفة عضو قانوني .

مهندس تنظيم تمينه وزارة الاشغال  
العمومية بصفة عضو قانوني .

عالم تمينه وزارة الحفانية بصفة عضو  
قانوني .

ولا تعتبر قرارات اللجنة الا اذا حضرها ستة من الاعضاء على الاقل ويكون من ضمنهم الطبيب والمهندس .  
وتتم للداولة بأغلبية الاصوات وفي حالة تساوى الاصوات تكون الارحية للجانب الذى فيه الرئيس .

كل مداولة يجب عرضها على وزارة الداخلية للمصادقة عليها وتصبح نافذة للفعول بحكم القانون باقتضاء مدة شهر عليها مالم توقف الوزارة المذكورة مفعول هذه المداولة أو تنقضها في اثناء تلك المدة .  
١٠ — يمكن للجنة لاجل الحصول على المال اللازم للقيام باعمالها أن تحصل رسوماً عن الاراضى المنوحة بصفة خصومية وكذلك عن المباني التى تشاد للدفن ويكون ذلك بمقتضى ترغفة توضع بقرار من وزارة الداخلية بالاتحاد مع وزارة المالية .

١١ — فصل حسابات اللجنة بحسب القواعد المتبعة في حسابات الحكومة وبموجب التعليمات التى يمكن ان تبلفها وزارة الداخلية الى اللجنة

وتصل الميزانية العمومية بحسب النموذج المصدق عليها من وزارة الداخلية ولا تكون نافذة للفعول الا بعد التصديق عليها .

١٢ — تحضر اللجنة في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لائحة نظامها الداخلى وتعرضها على وزارة

انتهت منهم يمكن اعادة انتخابهم

٦ — اختصاصات اللجنة هي :  
(١) حفظ وصيانة وتحسين الجبانات  
(٢) عمل ما ينبغي لحفظ النظام والاصول الدينية في الجبانات  
(٣) مراقبة العمال المشتغلين باعداد ما يلزم لتجهيز وحمل الموتى ودفنهم .  
(٤) تحضير المشروعات الخاصة بابطال

الدفن في جبانة ما وكذا المشروعات الخاصة بانشاء الجبانات الجديدة أو توسيع الجبانات الموجودة من قبل وعرض هذه المشروعات على وزارة الداخلية

(٥) تحضير المشروعات الخاصة بالطرق الموصلة الى الجبانات وعرضها على وزارة الاشغال العمومية

٧ — الرسم العمومي ورسم التخطيط الاذان يصلان بمعرفة المصلحة المختصة عن الجبانات المختلفة يعرضان على اللجنة للمصادقة عليهما وعلى هذه اللجنة مراقبة عملية التحديد .

٨ — تحضر اللجنة ما يأتى وتعرضه على وزارة الداخلية للتصديق عليه :

(١) لائحة عن جبانات المسلمين بمدينة القاهرة وضواحيها .

(٢) لائحة عن القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحافوتية والترية .

٩ — على الرئيس ان يجمع اللجنة مرة في الشهر على الاقل وكلا رأى لزوماً لذلك .

قرر ما يأتي :

يسمل بالألحمة للرقعة بهذا المشتعلة على  
النظام الداخلي للجنة جانات المسلمين بمدينة  
القاهرة وضواحيها بمجرد نشرها بالجريدة  
الرسمية

**لألحمة النظام الداخلي للجنة  
جانات المسلمين بمدينة القاهرة  
وضواحيها الصادر بتشكيلها القانون  
نمرة ١ لسنة ١٩٢٢**

١ — فضلا عن اجتماع اللجنة بالكيفية  
المقررة بالقانون يجوز اجتماعها بصفة غير  
اعتيادية إذا طلب ذلك ثلاثة من الاعضاء  
على الأقل .

٢ — تدرج في جدول أعمال الجلسة  
كل المسائل المعروضة على اللجنة سواء  
للمداولة فيها أو لاحاطتها علماً بها  
ويرفق بدعوة الحضور للجلسة نسخة  
من الجدول المذكور وترسل الى الاعضاء  
قبل الموعد المحدد لمعد اللجنة بثلاثة أيام  
على الأقل .

٣ — من يطرح عليه عن من الاعضاء  
يستلزم تخلفه عن الحضور جلسة أو أكثر  
يجب عليه احاطة الرئيس قبل الجلسة بيوم  
على الأقل .

٤ — تفتح الجلسات في الساعة المحددة  
للاجتماع عند تكامل العدد القانوني وإذا  
لم يتكامل العدد بعد نصف ساعة تؤجل  
اداريا الى جلسة أخرى بحيث لا يترب على

الداخلية لتصديق عليها .

١٣ — بعد التصديق من وزارة  
الداخلية على الألحمة المتعلقة بوضع قواعد  
وأظمة لممارسة مهنة الخانوتية والترية  
النصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة  
الثامنة من هذا القانون يلغى الامر العالي  
الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بشأن  
لألحمة أعمال الخانوتية بمدينة القاهرة .

١٤ — على وزراء الداخلية والمالية  
والاوقاف والخفانية والاشتغال العمومية  
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه  
ويسمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

**١٤ ديسمبر - سنة ١٩٢٢ قرر**

**بشأن لألحمة النظام الداخلي  
للجنة جانات المسلمين بمدينة  
القاهرة وضواحيها**

محافظ مصر

رئيس لجنة جانات المسلمين بمدينة  
القاهرة وضواحيها

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من القانون  
نمرة ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة  
جانات المسلمين بمدينة القاهرة وضواحيها،  
وعلى القرار الصادر من هذه اللجنة  
بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٢ ،

وبعد تصديق وزارة الداخلية ،

وقرار اللجنة فيها . ويوقع عليه الرئيس  
وكاتب الجلسة .

٩ — يجوز للجنة أن تستدعي  
أمامها ذا شأن أو خيراً لسماع أقواله عند  
نظر بعض المسائل .

١٠ — ينتدب الرئيس كاتباً من  
كتبة المحافظة لأعمال اللجنة إلى أن يوجد  
لهامال يمكن أن يصرف منه مرتب الصال  
وهؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الرئيس بعد  
اقرار اللجنة .

١١ — صندوق اللجنة يكون في  
عهد صراف المحافظة وله حساب خاص .

١٢ — يتخذ الرئيس الطرق المؤدية  
إلى مراقبة الأعمال الحسابية وحركة النقود .

١٣ — تتكون اللجنة التأديبية لمحاكمة  
الحائوتية والتربة من المحافظ أو وكيل

المحافظة بصفة رئيس ومن عضوين من  
أعضاء لجنة الجانات أحدهما من الاعضاء  
للموظفين والآخر من الاعضاء المنتخبين .

ولأجل ذلك تنتخب اللجنة سنوياً أربعة  
من أعضائها اثنين من الاعضاء الموظفين  
والآخرين من الاعضاء المنتخبين ليحضروا  
اللجنة بالتناوب بينهم .

١٤ — الجزاءات التأديبية التي توقع  
على مستخدمى اللجنة هي :

الانذار

قطع المرتب لمدة لا تزيد على شهر .  
التوقيف عن العمل بلا مرتب لمدة لا

ذلك تقرر في اللوائح المقررة للجلسات  
الاعتيادية .

٥ — إذا لم يتيسر نظر كل المسائل  
في الجلسة المعينة لها تؤجل إلى أقرب جلسة  
أما المسائل التي تقرر اللجنة تأجيلها إلى  
جلسة معينة فتمرض فيها .

٦ — يبدأ في جدول كل جلسه  
بالمسائل المستجلة ثم المؤجلة ويبدأ المسائل  
المستجدة بما فيها الاقتراحات المكتوبة  
المقدمة من أحد الاعضاء قبل معاد الجلسة  
باسبوع على الأقل وتنتظر اللجنة في  
الاقتراحات التي يقدمها الاعضاء في الجلسة  
مضى قررت قبولها والمناقشة فيها ولها أن  
تقدمها على غيرها مما هو مدرج في جدول  
الاعمال .

٧ — عند افتتاح الجلسة يتلو الكاتب  
محضر الجلسة السابقة للتصديق عليه ولكل  
عضو كان حاضراً بها أن يبدى ملاحظاته  
على ما يشتمل عليه المحضر ان وجدت لديه  
ملاحظات

ويجوز التصديق في ذات الجلسة على  
المحضر فيما يختص ببعض المسائل التي يرى  
ضرورة التصديق عليها في الحال .

٨ — يشتمل المحضر على أسماء  
الاعضاء الحاضرين وصفاتهم مع بيان  
من نابوا عن الاعضاء الاصليين وأسماء  
من غابوا ومن اعتذروا وعلى موضوع  
كل مسألة وما ترى اللجنة تدوينه بشأنها .

١٨ — يتخذ كاتب اللجنة الدفاتر الآتية :

(١) جدول عمومي لفيد المسائل التي تنظر باللجنة وما يتم فيها .

(٢) دفتر لفيد محاضر وقرارات الجلسات .

(٣) دفتر صادر ودفتر وارد .

(٤) دفتر سجل الطلبات تهيد فيه الطلبات نوعاً نوعاً الاول فالاول .

(٥) دفتر رخص الميشتان .

(٦) دفتر رخص القبور الفردية .

(٧) دفتر سجل الميشتان .

(٨) دفتر القبور الفردية .

(٩) دفتر التخصيلات (مرة ٣٣

«ع.ح» .

(١٠) دفتر (استمارة مرة ٣٧ «ع.ح»

لتوريد المتحصل للخرينة

(١١) دفتر (استمارة مرة ٨١) متحصل

اجالى الايرادات والمصروفات .

(١٢) دفتر يسجل فيه أسماء رؤساء

الحاتوتية وأسماء المصلين والمصلات يكون

به خانات لبيان الجزاءات والتخيرات

(١٣) دفتر يسجل فيه اسماء معلى

التربة وأفراد الطائفة كالسابق .

**قانونه مرة ٣٨ لسنة ١٩٢٣**

(٢٤ سبتمبر)

بتشكيل لجان لجانات المسامين

تزيد على ثلاثة شهور .

التزليل من الوظيفة أو الدرجة أو تقسيم المرتب مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة الرف

١٥ — يجوز لرئيس اللجنة أن يحكم بالانذار ويقطع الراتب لثاية خمسة عشر يوماً .

وفي الاحوال التي تستدعي جزاء أشد من ذلك يحيل الرئيس المستخدم على لجنة تأديبية تشكل بالمحافظة تحت رئاسة وكيلها وعضوين تنتخبهما لجنة الجانات أحدهما من الاعضاء للموظفين والآخر من الاعضاء المنتخبين .

وله أن يوقف المستخدم المحال على اللجنة التأديبية لحين الفصل في أمره

١٦ — للمستخدم أن يستأخر قرار اللجنة التأديبية أمام لجنة الجانات في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره اذا كان صادراً في مواجهته والا فن تاريخ اعلانه بالقرار .

ولرئيس لجنة الجانات أن يرفع لهذه اللجنة أيضاً ما يرى لزوم اعادة النظر فيه من قرارات اللجنة التأديبية .

وقرارات لجنة الجانات للنقطة بهيئة تأديبية تكون نهائية .

١٧ — الخدمة السائرة يكون تعيينهم وتأديبهم وعزلهم من خصائص رئيس لجنة الجانات .

القانونين أو طرأ عليه ما يمنعه عن الحضور فيستعاض عنه بمن حل محله في وظيفته والا فتقوم الوزارة أو المصلحة التابع لها هذا العضو بالتدبيرين يتوبعته ٤ — ولأجل انتخاب الأربعة الأعيان في بنادر للمدريات أو المحافظات يدعو المدير أو المحافظ أعيان البلدة للاجتماع في دار المديرية أو المحافظة .

وفي البنادر الأخرى يدعى الأعيان للاجتماع في دار المجلس البلدى أو المحلى بواسطة مأمور المركز ويجب أن يكون هؤلاء الأعيان مصريين مسلمين ممن يعرفون القراءة والكتابة ولا يقل عمر كل منهم عن خمس وعشرين سنة ولا تكون قد صدرت في حقهم أحكام ماسة بالشرف .

وعلى هؤلاء الأعيان المجتمعين هيئة جمعية أن ينتخبوا من بينهم بطريق الاقتراع السرى أربعة من الأعيان بصفة أعضاء أصليين للجنة وأربعة آخرين من الأعيان بصفة أعضاء احتياطيين يتوبون عن الأعضاء الأصليين فيما إذا غاب أحدهم أو طرأ عليه ما يمنعه عن الحضور أو في حالة الاستقالة أو الوفاة .

ولأجل عمل الانتخاب يلزم وجود خمسة عشر من الأعيان على الأقل .

٥ — مدة عضوية الأعضاء المنتخبين سنتان وفي انتهاء السنتين يصريح في عمل

في بلاد القطر المصرى التى بها مجالس بلدية أو محلية عدا مدينة الاسكندرية

نحن ملك مصر  
بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .  
رسمنا بما هوأت :

١ — تشكل في كل بلد من بلاد القطر المصرى بها مجلس بلدى أو محلى عدا مدينة الاسكندرية لجنة لجانات المسلمين المختصة لاستعمال أهل البلد .

٢ — تؤلف هذه اللجنة كالآتى :  
رئيس المحكمة الشرعية الابتدائية في البلاد التى بها محكمة شرعية ابتدائية أو قاضى المحكمة الشرعية الجزئية في البلاد الأخرى الواقعة في دائرة اختصاصها بصفة رئيس

مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو طبيب المركز  
مهندس المجلس .  
عمدة البلد .

موظف مسلم يعينه المجلس البلدى أو المحلى من غير موظفى المجلس المذكور .  
أربعة من أعيان المسلمين من غير أعضاء المجلس يكون اختيارهم بطريق الانتخاب .

٣ — إذا غاب أحد الأعضاء

الأقل وتكون القرارات بأغلبية الاصوات  
وفي حالة تساوى الأصوات تكون  
الارحية للجانب الذى ينضم اليه الرئيس.  
ولا تكون هذه القرارات نافذة  
للفصول الا بعد التصديق عليها من وزارة  
الداخلية .

٩ — ولجل الحصول على المال  
اللازم للقيام بأعمال اللجنة فلها أن تحصل  
رسوما عن حقوق الامتياز ويكون ذلك  
بمقتضى ترعة تحد فتاتها بقرار من وزير  
الداخلية بالاتفاق مع وزير المالية :

١٠ — تمسك حسابات اللجنة طبقا  
للقواعد المتبعة في حسابات الحكومة  
وللتعليمات التى تصدر اليها من وزارة  
الداخلية.

١١ — يصدر وزير الداخلية بقرار  
منه نظام الاجراءات الداخلى الذى تدير  
بمقتضاه اللجان المنصوص عنها في هذا  
القانون .

ويصدر كذلك بمقتضى قرار لأئمة  
لتنظيم الاشتغال بمهمة الحانوية والتربية  
وتطبق هذه اللائحة بمقتضى قرار في البلاد  
التي يرى لزوم تطبيقها فيها .

١٢ — على وزراء الداخلية والمالية  
والحانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه  
ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية

انتخابات جديدة والاعضاء الذين انتهت  
مدتهم يمكن اعادة انتخابهم .

٦ — اختصاصات اللجنة هي :  
(١) العمل على صيانة وتحسين  
جانات المسلمين المختصة لاستعمال أهل  
البلد والمحافظة عليها .

(٢) صون النظام في الجانات والعمل  
على احترام قواعد الشرع فيها .  
(٣) مراقبة الأشخاص الذين يشتغلون  
بتجهيز الموتى ودفنهم .

(٤) اتخاذ ما يلزم لاحترام اللوائح  
السومية الخاصة بالجانات وكذا جميع  
الاحتياطات التى تهررها مصلحة الصحة  
السومية في هذا الشأن .

(٥) ابداء رأى اللجنة لمصلحة الصحة  
السومية بشأن المشروعات الخاصة بإبطال  
الدفن في أى جانة أو في جزء منها وكذا  
انشاء الجانات الجديدة أو توسيع الجانات  
الموجودة من قبل وكذلك للمشروعات الخاصة  
بالطرق الموصلة الى الجانات

٧ — التصميم السومى والرسم  
التخطيطى لجانات اللذان تقوم بمسهما  
السلطة المختصة بمرضان لتصديق اللجنة  
التي عليها الاشراف على عملية التعديد .

٨ — على الرئيس أن يدعو اللجنة  
للاجتماع كلما رأى لزوما لذلك وعلى الأقل  
مرة في الشهر ولا تعتبر مداولات اللجنة  
صححة الا اذا حضرها ثلثا الأعضاء على

قسم مصر القديمة	جبانة النغال
» » »	» مسلة
قسم السيدة	» سيدى زينهم
قسم الحليقة	» السيدة قيسة
»	» الامام الفاضى
»	» سيدى جلال
»	» الامام الليث
»	» الأزرعى
»	» الزمر
»	» الجيوتشى
»	» سيدى أبو الوفا
»	» جزء من جانات باب الوزير
جبانة المجاورين بالقرب قسم الدرب الأحمر	
» » »	» سيدى الخصوص
»	» باب الوزير سيدى ابن حنيفة
قسم الجالية	» المجاورين
»	» باب النصر
قسم الوايلى بالعباسية	» المحمدى
الجانات الغير المرخص بالدفن فيها هي:	
مقابر يداخل جامع سيدى الخويكى	
يباب الوزير قسم الدرب الأحمر .	
٢ — لجنة بحسب ماتضى بالمصلحة العامة أن تسم الجانات الى مناطق وتكون لكل منطقة عمرة واسم تعرف بهما وتمين من يباشر الدفن في كل منطقة على حدة أو مضافة الى غيرها .	
٣ — الاراضى الفضلاء بالجانات	
تجمل أقساما يتخلها طرق للمرور العام	

## ٤ مارس سنة ١٩٢٦ قرار بشأن لائحة جانات المسلمين بمدينة القاهرة .

محافظ مصر رئيس لجنة جانات المسلمين  
بمدينة القاهرة

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من  
القانون عمرة ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص  
بتشكيل لجنة لجانات المسلمين بمدينة  
القاهرة ،

وعلى القرار الصادر من هذه اللجنة  
بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤  
وبعد تصديق وزارة الداخلية ،

قرر ما يأتى :

يعمل بلائحة جانات المسلمين بمدينة  
القاهرة المرفقة بهذا بمجرد نشرها بالجريدة  
الرسمية .

لائحة جانات المسلمين بمدينة القاهرة  
١ — الجانات التى تسرى عليها هذه  
اللائحة هي الجانات الداخلة في دائرة مدينة  
القاهرة المينة بعد سواء كان مرخصا  
بالدفن فيها أم لا . وكذلك الجانات التى  
توافق اللجنة على انشاؤها طبقا للمادة  
السابعة من القانون عمرة ١ لسنة ١٩٢٢  
وتسرى خصوص هذه اللائحة على أهالى  
البلاد المجاورة للقاهرة الذين اعتادوا دفن  
موتاهم في جانات المدينة .  
الجانات المرخص بالدفن فيها هي :



البوليس أو مندوبى اللجنة عند كل طلب  
 ٨ — تعتبر طرق الجانات وممراتها  
 طرفا عامة وتسرى عليها أحكام المادة  
 ٣٢٨ ماعدا الفقرة الخامسة منها والمادة  
 ٣٣٠ فقرة ثانية ورواية والمادة ٣٣٤  
 والمادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الاهلى  
 ولا يجوز اشغال هذه الطرق والممرات  
 الا برخصة من اللجنة ويستثنى من ذلك  
 ما ترخص به مصلحة التنظيم فى الطرق  
 الخاضعة لأحكامها من أشغالها بمواد البناء  
 ورسم اشغال الطرق يكون بالتطبيق  
 لما هو مقرر بلائحة اشغال الطرق العمومية

الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥

٩ — لا يجوز الدفن ولا احداث  
 ترميم فى القبور الواقعة فى الطرق التى يصدق  
 على انشائها ، أما الحيشان فلا يجوز الدفن  
 ولا احداث المقابر ولا اجراء الترميم فى  
 الجزء الذى يصادف منها طريقا من تلك  
 الطرق ويسمى أحصاب القبور والحيشان فى  
 جميع الاحوال من دفع الرسوم عند انشاء  
 بنائها ،

١٠ — لا تدفع اللجنة تمويضا عما  
 تأخذ للتنظيم من أراضي الجانات .

ولا تأخذ تمويضا عن أراضي الجانات  
 التى تعطى للأفراد من زوائد التنظيم .

١١ — طلب انشاء قبر أو حوش  
 يقدم لرئيس لجنة الجانات على الاستمارة  
 التى تضعها اللجنة لذلك مرفقا بحسبة توريد

ويخصص بسن هذه الأقسام لبناء القبور  
 المفردة وببعضها لبناء الحيشان .

وكل قسم يحصل جلة قطع يتخللها  
 طرق للمرور أيضا بمراعاة أن كل قطعة  
 من قسم القبور المفردة لا تقل عن ألف  
 متر مربع وفى قسم الحيشان لا تزيد القطعة  
 عن أربعماية متر مربع .

٤ — يراعى فى تقسيم الجانات أن  
 يكون للقراء أما كن معينة موزعة على  
 المناطق بقدر الامكان للدفن فيها مجانا .

٥ — ممنوع منعا باتا استعمال أراضي  
 الجانات لغير القبور والحيشان .

٦ — جميع المباني الموجودة الآن  
 داخل حدود الجانات لا يصرح بتجديدها  
 ولا بترميمها ماعدا الحيشان والمدافن ومساكن  
 خدمة الاضرحة والمساجد كل فى منطقته  
 الخاصة فيجوز ذلك فيها برخصة من اللجنة .

٧ — لا يجوز انشاء حوش أو قبر  
 ولا تجديد قديم أو احداث ترميم الا  
 برخصة من اللجنة ، وعلى المرخص له فى  
 جميع الاحوال أن يتبع الشروط التى تدون  
 بالرخصة ،

وعلى الترية والمقاولين الذين يقومون  
 بعمل داخل حدود الجانات أن يدونوا  
 يوميا فى دفتر منشرة صحافته ومختومة  
 بختم اللجنة أسماء جميع العمال المشتغلين  
 معهم ومحال اقامتهم وبلادهم الاصلية ،  
 ويجب عليهم تقديم هذا الدفتر الى رجال

الطرق داخل حدود الجبانات .

١٦ — ممنوع منعا باتا داخل حدود الجبانات النصب واللطم والعويل وكذا الزار والملاهي ،

١٧ — يمنع داخل حدود الجبانات سير النساء في الجنائزات أو تقبهن لها وكذلك يمنع سير الكفار والموسيقات وحلة القمام والمباخر والمولوية ونحوهم ،

١٨ — يشترط لمن يقوم بتلقين الموتى أن يكون حاصلا على اجازة به من لجنة الجبانات الا اذا كان حائزا لشهادة العالمية أو الاهلية أو الثانوية من أحد المعاهد الدينية .

١٩ — يجوز للجنة تعيين من يكفون بمراقبة تنفيذ هذه اللائحة ويكون لهم حق الدخول في الحيشان للتحقق من وجود ما يخالف أحكامها .

٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلي

تصديق الوزارة

بناء على المادة الثامنة من القانون عمرة ١ لسنة ١٩٢٢ الخلاس بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة قد صدقنا على هذه اللائحة الخاصة بالجبانات المذكورة ٩

الرسوم بحسب التعرّفة التي يصدر بها قرار وزارة الداخلية بالاتحاد مع وزارة المالية بناء على المادة العاشرة من القانون عمرة ١ لسنة ١٩٢٢ وبعد أمام المباحث اللازمة تعطى اللجنة الرخصة وإذا كان القبر أو الحوش المطلوب انشاؤه واقعا على أحد الطرق الرئيسية الخاضعة لأحكام لائحة التنظيم فليس الطالب أن يحصل أيضاً على رخصة من مصلحة التنظيم ١٢ — قطع الأراضي التي تعطى لاقامة حيشان عليها تكون على ثلاث درجات :

(أ) مساحة لغاية ١٠٠ متر .

(ب) » ٢٠٠ »

(ج) » ٣٠٠ »

ويجوز للجنة عند الضرورة التصوي أن تعطى أكثر من المساحة للمدينة في الدرجة (ج) بحيث لا تزيد بأى حال عن أربعمائة متر .

١٣ — ممنوع منعا باتا أن تدفح القبائح أو تلقي القاذورات داخل الحيشان أو بجوار القبور أو في طرق الجبانات ١٤ — ممنوع منعا باتا المبيت بالجبانات

والمكث بها بعد الغروب بساعتين سواء كان ذلك بداخل الحيشان أو بجانب القبور التردية الا للحراس المنصوصين المعترف بهم من البوليس ،

١٥ — ممنوع منعا باتا التكف في

## جبراد

راج : زراعة

## جزية

رجب سنة ١٣٠٨ فطن بهذا اننا نتعهد للخوارج روتشيلد وأولاده الذين عينوا لنا في الامر السلطانى المشار اليه بأن ندفع لهم في لوندرة من تاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٩١ مبلغ ٢٨٠٦٢٢ جنياً انجليزياً و ١٨ شلناً و ٤ بنسات وبذلك يكون هذا المبلغ خالصاً مما هو مخصص له الآن بواسطة تسديد سندات الديفانس كما يتضح ذلك من العقد المشار اليه آتياً و بناء على ذلك تدفع الحكومة المصرية سنوياً في مدة ستين سنة تبتدىء من ١٠ ابريل اعنى لغاية استهلاك القرض الجديد التى يفائدة ٤ فى المائة المذكور الى الخوارج ن.م. روتشيلد وأولاده في لوندرة مبلغاً لا يجوز تخفيضه وقدره ٢٨٠٦٢٢ جنياً انجليزياً و ١٨ شلناً و ٤ بنسات ويخصم هذا المبلغ من ويركو مصر الواجب علينا وعلى خلفائنا في الحال والاستقبال دفعه الى الحكومة الشاهانية الثمانية

٢٠ مارس سنة ١٨٩١ أمر عال

بالتمهد بدفع بعض ويركو مصر  
الواجب للحضرة الشاهانية الى  
الخوارج روتشيلد وأولاده

نحن خديو مصر

بناء على ما صدر من الباب العالى  
من ابرام عقد في ٥ مارس سنة ١٨٩١  
بين حكومة صاحب الجلالة الجتاب  
السلطانى الشاهانى وبين الخوارج ن.م.  
روتشيلد وأولاده بلوندرة والخوارج  
روتشيلد اخوان ياريس والبنك الثمانى  
السلطانى بخصوص قرض عنوانه القرض  
الثمانى بفائدة ٤ فى المائة على ويركو مصر  
ويخصص للقيام بتسديد السندات التى ما  
زالمت متداولة من سندات قرض الديفانس  
الثمانى المعقود في عام ١٨٧٧  
واتباعاً للامر السلطانى الصادر في ٢٥

بلوندره واخوته دروتشيلد ياريس والبنك  
الملكى الثمانى عن قرض جديد تحت عنوان  
(قرض عثمانى) باعتبار المائة ٣ ونصف  
على وركومصر لاستهلاك السندات المتداولة  
لغاية الآن من قرض سنة ١٨٥٤ بواقع  
٥ فى المائة وقرض سنة ١٨٧١ بواقع ٤  
وربع للمائة وعملا بالارادة السنية الشاهانية  
للمؤرخة ٩ القعدة سنة ١٣١١-٢ مايو  
١٣١٠ (١٨٩٤) تشهد عن حسن  
وعن خلفائنا حضرات ن. م. روتشيلد  
واولاده للمعين بالارادة الشاهانية بدفع  
مبلغ ١-٦-٣٢٩٢٤٩ ليرة انجليزية  
(الذى كان مخصصا لقرضى سنقى ١٨٥٤  
و ١٨٧١ وصار الان خاليا من هذا  
التخصيص لمناسبة تسديد القرضين  
المذكورين) لبنك انجلترا بلوندره  
لتخصيصه فى دفعيات القرض الجديد الذى  
فائدته ٣ ونصف فى المائة حسب ماتدون  
فى القيد المذكور آتيا

فبناء عليه تستمر الحكومة المصرية على  
ان تدفع سنويا مدة ٦١ سنة أى لحد  
١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٥ التى هو تاريخ  
اتهاء القرض الجديد السالف ذكره  
باعتبار المائة ٣ ونصف مبلغ ١-٦-  
٣٢٩٢٤٩ ليرة انجليزية لبنك انجلترا  
بلوندره ليكون عنده تحت تصرف البنك  
الذى يسهل به القيام بدفعيات القرض المذكور  
ويدفع ذلك المبلغ من وركومصر المربوط

ويدفع هذا المبلغ ذهبيا للمواعيد المحددة  
فى الجدول الآتى :  
ويكون الدفع الاول فى ١٠ يونية سنة  
١٨٩١

(بيان الدفعات)

بفس شلن	جنيه	انجلىزى
١٠ يونيه من كل سنة	٠٠	١٠٠٠٠
٣١ يولية	٠٠	٩٥٠٠٠
١٠ سبتمبر	٠٠	٢٠٠٠٠
٢٥	٠٩	١٥٣١١
٣١ يناير	٠٠	١١٦٠٠٠
١٠ مارس	٠٩	٢٤٣١١
<hr/>		
٢٨٠٦٢٢ ١٨ ٤		
وهكذا فى الستين التالية لغاية استهلاك القرض		

٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ اصرع

بدفع المبلغ الموضح به من  
وركومصر لبنك انجلترا بلوندره  
سنويا

نحن خديو مصر

بناء على ماورد لنا من الباب العالى  
بشأن ابرام عقد فى ٤ (١٦) مايو سنة  
١٨٩٤ بين حكومة الحضرة السنية الشاهانية  
وحضرات ن. م. روتشيلد واولاده

في المواعيد الآتية ياتها بد وعلى ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا	علينا وعلى خلفائنا الحكومة المصرية الشاهانية في الحال والاستقبال ويكون الدفع ذهابا
تواريخ	ليرة انجليزية
في ١٦ اغسطس من كل سنة	١١٩٧٩ — ٠٠ — ١٠
» ٣٠ »	١٤١٠٠ — ٠٠ — ٠٠
» ١٣ سبتمبر	١٤١٠٠ — ٠٠ — ٠٠
» ٢٧ »	١٤١٠٠ — ٠٠ — ٠٠
» ٧ أكتوبر	١١٤٨٦٨ — ١٧ — ٠٣
» ٢٥ »	١٤١٠٠ — ٠٠ — ٠٠
» ١٥ نوفمبر	١٤١٠٠ — ٠٠ — ٠٠
» ٣٠ »	١٤١٠٠ — ٠٠ — ٠٠
» ١٠ يناير	٢٩٣٢ — ١٠ — ٠٩
» ٦ ابريل	١١٤٨٦٨ — ١٧ — ٠٣
	٣٢٩٢٤٩ — ٠٦ — ٠١

## جھارک

راجع أيضا : دخان و تمباک

وموافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت  
١ — يجوز لمجلس النظار ان يأذن  
لافراد الناس أو لمرکات بانشاء مخازن  
جركية في اللواتى المصرية ويكون ذلك بناء  
على طلب ناظر المالية  
٢ — تقرر شروط انشاء المخازن  
الکمرکية وادارتها بلائحة يصدرها ناظر  
المالية بد تصديق مجلس النظار عليها .

٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ أمر عال

بالتصريح لمجلس النظار ان يأذن  
بانشاء مخازن جركية في اللواتى  
المصرية

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية

اللائحة الخصوصية التي قررتها ادارة عموم الكمارك  
٣ — على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ  
أمرنا هذا

### قانونه نمرة ٣ سنة ١٩٠٣

٧ مايو  
بشأن منع التهريب الذي يقع  
بواسطة مستخدمى الجمارك

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
في ٩ شبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيه  
سنة ١٨٨٣ ) المشتمل على لائحة ترتيب  
المحاكم الاهلية  
وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنائيات  
المتبع لدى المحاكم المذكورة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ  
رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر  
الى ثلاث سنين كل مستخدم أو عامل  
بالجمارك وكل رجل من رجال الضبط  
والربط منوط بالرقابة الجزكية اجترأ على  
تهريب بضائع أو الشرع في تهريبها سواء  
بصفة فاعل أصلى أو شريك  
ويعاقب بهذه العقوبة كل مستخدم

٣ — على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

### ٩ أغسطس سنة ١٨٨٧ وكرتو

بعدم تحصيل رسم المرور  
( ترانزيت ) البالغ قدره واحد في  
المائة على البضائع التي تمر من القطر  
المصرى بواسطة سكك حديد  
الحكومة

نحن خديو مصر  
حيث أن البضائع المارة من القطر  
المصرى هي مضاف من كافة الرسوم عند  
اجيازها طريق قنال السويس  
وحيث أنه من السهل ومن اللواقي  
لنصالح الخزينة التصريح بإعفاء البضائع  
التي تنقل بواسطة سكك حديد الحكومة  
من دفع رسم المرور أيضا  
فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا  
وموافقة رأى قوسارية صندوق الدين  
المعموم

أمرنا بما هو آت :

١ — رسم المرور ( ترانزيت ) البالغ  
قدره واحد في المائة لا يحصل على البضائع  
التي تمر من القطر المصرى بواسطة سكك  
حديد الحكومة

٢ — على الذين يرغبون الانتفاع  
بهذه المعافاة أن يتقادوا الى نصوص

الامر المالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ بخصوص الحبش

وبعد الاطلاع على الامر الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ القاضي باعتبار موظفى وعمال الكمارك من رجال الضبطية القضائية

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر للمالية وموافقة رأى مجلس النظر

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

١ — لموظفى وعمال الكمارك القبض على كل من يجدرته متلبساً بفعل التهريب

٢ — اذا أثبت التهم أن له محل اقامة ثابتاً ومعروفاً فى القطر المصرى

يفرج عنه فوراً بمجرد تحرير المحضر مالم يكن عائدا الى فعل التهريب

ويستمر عائدا الى فعل التهريب كل من سبق الحكم عليه بسبب التهريب فى أثناء الخمس سنوات السابقة على الواقعة .

٣ — للتهم القبض عليه الذى لم يفرج عنه بمقتضى المادة السابقة يحال على لجنة الكمارك لتحكم فى الارباع والعشرين ساعة التالية للقبض عليه فى أمر بقاءه

محبوساً حبساً احتياطياً .

٤ — اذا حكمت اللجنة بتأييد الحبس الاحتياطى فتعين مقدار الضمان الذى

أو عامل بالجمارك وكل رجل من رجال الضبط والربط منوط بالرقابة الجمركية حاول بارتكابه أى فعل أثناء تأدية وظيفته أو بسبب هذه التأدية أو بتقصيره عمداً فى واجباته تسهيل عدم دفع الرسوم الجمركية على البضائع المقررة عليها هذه الرسوم أو تسهيل ادخال شئ فى القطر بطريقة غير قانونية من البضائع المنوع دخولها أو المحتركة .

٢ — الحكم بقفولة الحبس المقررة بالمادة السابقة لا يمنع من الحكم بالترامات والمصادرات المنصوص عنها فى اللوائح

الجمركية والتى هى من اختصاص قوميونات الجمارك .

٣ — لا تكون المحاكمة على الجرائم المنصوص عنها فى المادة الاولى من أمرنا

هذا الا بناء على شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه .

٤ — على ناظرى المالية والمخازن تنفيذ أمرنا هذا اكل منها فيما يخصه

## قانونه مرة ٩ سنة ١٩٠٥

( ٢٧ فبراير )

بخصوص منع تهريب البضائع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون الكمارك وبعد الاطلاع على المادة الثانية من

٨— تبنى أحكام الامر العالي الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ والمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ .

٩ — على ناظرى المالية والمحاسبة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

### قانونه نمرة ٢٦ سنة ١٩٠٥

(٢٥ نوفمبر)

بخفض رسم الجرك على  
الواردات من بعض أصناف معينة  
نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت :

١ — يخفض رسم الجرك من ثمانية  
الى أربعة في المائة على الوارد من الأصناف  
الآتية باعتبار قيمتها  
أولا — القسم المجزى والمازوت  
وقم الخشب وخشب الوقود  
ثانيا — خشب البناء  
ثالثا — زيت البترول  
رابعا — الثيران والبقر والخرافان  
والميز :

٢ — على ناظر المالية تنفيذ هذا  
القانون الذي يسلم به من حين صدوره  
في الجريدة الرسمية

يسوغ لفتح الحصول على الافراج عنه  
بعد دفعه ولا يجوز ان يزيد مقدار هذا  
الضمان عن قيمة المبلغ الذى يحكم به  
عليه بحسب تقدير اللجنة

ويسوغ للجنة قبول كفيل بدلا من  
الضمان التحدى

ولا يجوز في أى حال من الأحوال ان  
تردد مدة الحبس الاحتياطى عن سبعة أيام

٥ — العقوبات المالية المحكوم بها من  
لجان الجمارك او من المحاكم التى تنظر في  
المعارضات المقدمة عن قرارات هذه اللجان  
يجوز تنفيذها بطريق الاكراه البدنى  
طبقا للمادة ٢٦٧ وما بعدها الى المادة  
٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات ويصدر  
الامر بتنفيذ الاكراه البدنى من أمين  
الكمر ك أو من يقوم مقامه .

٦ — العقوبات المالية المحكوم بها من  
لجان الكمارك يجوز تنفيذها مؤقتا بطريق  
الاكراه البدنى بصرف النظر عن المعارضة  
الا اذا قدم المحكوم عليه كفلا تعتمده  
اللجنة لتنفيذ ما يصدر به الحكم التهانى  
وفيما خلا ما يتعلق بالتنفيذ المؤقت السابق  
ذكره فان قرارات لجان الكمارك متى  
صارته نهائية يكون شمولها بالصيغة التنفيذية  
بأمر رئيس المحكمة الداخلة لجنة الكمارك  
في دائرة اختصاصها .

٧ — يتبر موظفو وعمال الكمارك  
من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم  
بتأدية وظائفهم



١٣ مارس ١٩٠٩ المذمة البحرية

## الباب الأول

### أحكام عمومية

١ — خط الكمارك — سواحل البحر المالح والحدود الفاصلة بين القطر المصري والممالك المجاورة له تعتبر خطا للكمارك .

٢ — حدود دائرة المراقبة — تخزين ونقل البضائع التي قطعت خط الكمارك يكونان تحت مراقبة عمال الكمارك على مسافة كيلومترين ( أى ألفى متر ) من الحدود البرية أو من ساحل البحر المالح أو من ضفتي قنال السويس والبحيرات التي يمر بها

وفيما وراء هذه الحدود يجوز نقل البضائع بحرية غير أن البضائع المهربة التي يطاردها عمال الحكومة يجوز ضبطها ولو بعد قطعها حدود دائرة المراقبة .

وجوز أيضا أن تضبط في جميع جهات القطر المصري البضائع المتنوعة والمحترق يسما للحكومة وكذا البخان والتباك متى كان تداولهما بوجه مخالف لتظامات .

وفيما يخص بالسفن تمتددود دائرة المراقبة الى مسافة عشر كيلومترات من الساحل والكمارك حتى الكشف والتفتيش على القوافل المارة في الصحراء متى اشتبه

بأنها تتعامل في تجارة ينمها القانون .  
٣ — المرور في خط الكمارك — لا يجوز مرور البضائع في خط الكمارك ليلا أى فيما بين غروب الشمس وشرقها .  
يرخص في الدخول ليلا الى اللوائء على جميع خطوط الكمارك البحرية والرسو في السواحل التي يكون بها كمارك ولكن لا يرخص في اجراء تفريغ بضائع أو نقلها أو شحنها بدون اذن خصوصى بالكتابة من أمين الكمارك .

٤ — شحن البضائع وتفريغها ونقلها من سفينة الى أخرى — لا يجوز شحن البضائع وتفريغها ونقلها من سفينة الى أخرى بدون ترخيص سابق من الكمارك وحضور عماله .

ويجب أن يتم شحن البضائع وتفريغها ونقلها من سفينة الى أخرى في الجهات التي تبينها لذلك مصلحة الكمارك .

ويجوز للكمارك أن يرخص بصفة استثنائية في تفريغ البضائع ونقلها من سفينة الى أخرى بدون حضور عماله .  
وفي هذه الحالة يوضح ذلك بالكتابة على صورة المانيستو .

٥ — التمكين أى اذن السفر —

يجب على قباطين السفن أن يقدموا للكمارك قبل سفرهم مانيستو البضائع التي شحنوا بها سفنهم ولا يرخص الكمارك لمصلحة لينا في اعطائهم التمكين الاعقب

ومع ذلك فلا يجوز الكشف على أقل من طرد واحد من كل عشرة طرود الا باذن خصوى من أمين الكمر ك . اذا رؤى ضرورة لاعادة الكشف ولو بعد اتمام الكشف الأول ودفع الرسوم فلكمر ك الحق باجرائه في أى وقت . تفتح الطرود للكشف عليها بمعرفة عمال الكمر ك وبحضور ذوى الشأن وتعمل هذه الاجراءات اما في مخازن الكمر ك واما في مكاتبه .

وفي حالة الاشتباه بوجود احتيال فلكمر ك أن يصرع من تلقاء نفسه في فتح الطرود اذا أعلن صاحب الشأن أو السلطة القضائية في حالة غيابه ولم يحضر أيهما ويحضر محضرا بذلك .

البضائع التي لا يجسر ادخالها الى المخازن بالنظر لضخامة حجمها أو لكونها ترحم المخازن يكشف عليها في الخارج .

وأ كياس البريد «البوست» والمراسلات والطبوعات المحضرة بواسطة مصالح البريد «البوست» بحرا وبرا تعفى من الكشف بشرط أن تكون مندرجة في نفاذ كمر السفر القانونية .

وأما طرود البريد فتكشف جميعها وتراجع محتوياتها واذا لم يحصل اشتباه بوجود احتيال يكفي بمراجعة اجمالية على عدد معلوم من تلك الطرود بين بمعرفة أمين الكمر ك .

استيفاء هذه الاجراءات . ويحظر على قباطين السفن الخروج من الميناء أو المرفأ بدون تمكين . وللكمر ك لتغيير في الملاح باعطاء التمكين قبل تقديم المانيغستو الى السفن التي لها وكيل مقيم في ميناء الشحن بشرط أن يكون قد أودع في الكمر ك صكاً كتابيا يتعهد به باستيفاء هذه الاجراءات في مدة ثلاثة أيام .

ولتتمتع بهذه التسهيلات يجوز لمركات الملاحة البخارية أن تمعد بصك مسجل تمهدا مستديما بضمائنا يترتب على التحالفات التي يرتكها القباطين الذين يتولون قيادة بواخرها .

٦ — الشهادات — تبدأ الاجراءات الكمر كية بتقديم شهادة موقع عليها من صاحب البضاعة أو وكيله ويصير الكمر ك من يكون بيده اذن التسليم الصادر من شركة السفن الواردة فيها البضاعة وكلا شرعيا عن صاحبا ( انظر المادتين ١٩ و ٢٠ ) .

٧ — الكشف — غيب تقديم الشهادة للكمر ك يصرع في مراجعة البضائع وللكمر ك حق الكشف على جميع الطرود ولكن اذا ارتأى الأمين أنه ان يأمر بحسب الظروف بأن تعفى من الكشف الطرود التي لا يرى لزوما للكشف على ملاحر موضع بداخلها .

لا يتعاملون عملا غيرها ولا يشتغلون بالتجارة ولا بالصناعة ولا يحتكبون أو يستغلون عقارا في القطر المصرى .

ويمنح مثل هذا الاعفاء لاثنتين من الموظفين فى كل وكالة سياسية ولموظف واحد فى كل قنصلية بناء على طلب الوكيل السياسى أو القنصل على شرط أن يكون هؤلاء للموظفون من الذين يسمون بأمر عال ويكون محظورا عليهم مطلقا تملطى التجارة .

وتبقى من رسوم الوارد والصادر الأمتعة والأشياء الخاصة بالمعابد على اختلاف مذاهبها والأديرة والملاجئ الخيرية والمدارس ولكنها تكشف وتراجع . ويجب على المحلات المذكورة أن تدم للجمرك فى بداية كل عام بواسطة السلطة القنصلية أو غيرها التى هى تابعة لها كشفا موضعا فيه بوجه التقريب مقدار وقيمة الأشياء التى تتوى احضارها فى خلال السنة .

ويوقف الاعفاء الى السنة التالية متى تجاوزت القيمة للمبلغ الموضح فى الكشف القدم وللكمرك أن يطل هذا الاعفاء اذا اتضح له حدوث متغيرات فيه .

ويجب فى هذه الحالة أن تشر مقدما السلطة القنصلية أو غيرها التابع لها المحل ذو الشأن .

وتبقى أيضا من رسوم الوارد والصادر

٨ — الرسوم المقررة لتحصيها والامتيازات وضمان خزانة الحكومة — تحصل رسوم الوارد والصادر طبقا للمساعدات والوفقات المربية .

وعدا ذلك تحصل عوائد الأرضفة والأشياء وكذا اذا اقتضى الحال عوائد التخزين والأمانات والهويسات والتمكين وأختام الرصاص والرفاق والكشوفات الخ طبقا للنظامات المعمول بها الآن .

تدفع الرسوم تقدا بالعملة الذهب أو الفضة على حسب ترفعة الحكومة ما عدا الأحوال التى تدفع فيها عينا .

ولا يفرج عن أية بضاعة كانت قبل دفع الرسوم المقررة عليها .

أما البضائع التى يصير احضارها للكمرك مهما كانت الجهة المقصود ارسالها اليها فتضمن للمصلحة بوجه الامتياز دفع الرسوم وجميع أنواع المصروفات والقرامات المطلوبة من صاحبها على البضائع المذكورة .

٩ — الاعفاء — تبقى من المراجعة ورسوم الصادر والوارد :

( أولا ) الأشياء والأمتعة الشخصية الخاصة بسمو الخديوى .

( ثانيا ) الأشياء المدة للاستعمال والأمتعة الشخصية الخاصة بالوكلاء السياسيين والقناصل الجزالية والقيس قناصل أو من ينوب عن أى منهم متى كانوا رسميين «مستطعين لوظائفهم

( أولا ) صفة الاشياء .

( ثانيا ) قيمتها .

( ثالثا ) ماركات الطرود وغيرها .

( رابعا ) اسم السفينة التي وردت بها أو التي يجب أن تصدر فيها .

ويشترط في الاعفاء أن تكون بوليصة الشحن محررة باسم الشخص الذي له الحق به وإذا كانت محررة باسم شخص آخر أو لأمر حاملها فلا يمكن للكرك منح الاعفاء .

ويقتضى أن يوقع على طلب الاعفاء الشخص الواردة برسمه البضاعة أو الشخص المصدر إذا كان الاعفاء مختصا برسوم الصادر .

١٠ — البضائع الناتجة من الفرق — لا يحصل أى رسم كركي على البضائع الناتجة من السفن التي غرقت إذا لم تكن برسم إحدى الموانئ المصرية ويجوز إعادة تصديرها بالاعفاء بحال أعام الاجراءات المتعلقة بالتلف « عوارة » .

وأما إذا صار ادخال هذه البضائع للاستهلاك الداخلى خاصة فتحصل عليها الرسوم القانونية بحسب ما تساويه في حالة التלב الحاصل لها .

١١ — تذكرة المرور من أبواب الكرك — كشف . — عقيب استفتاء اجراءات الكرك ودفع الرسوم يسطى لمستخلص البضاعة اذن افراج للمرور من

ولكنها تكشف وتراجع .

( أولا ) الأمتعة وأنواع الأثاث والكتب والأشياء الأخرى للمعدة للاستعمال القاتى المختصة بالأشخاص القادمين الى القطر المصري لأجل الإقامة فيه للمرة الأولى ومع هذا يجب أن تكون آثار الاستعمال ظاهرة عليها والافتصل عليها الرسوم القانونية وفي حالة الاختلاف ينظر في ذلك بواسطة أهل الخبرة .

( ثانيا ) الأمتعة الشخصية التي يحضرها المسافرين وتكون معدة لاستعمالهم الذاتي .

( ثالثا ) المينات إذا لم تكن صالحة ليحمها كبضائع .

( رابعا ) عينات حاصلات القطر المصري التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش .

( خامسا ) النقود ( ذهب وفضة ) .

( سادسا ) سبائك الذهب والفضة .

( سابعا ) البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وأفراد الناس للتمتع بالاعفاء بموجب أوامر أو اتفاقات مخصصة .

( ثامنا ) الاشياء المعدة لمؤونة سفن الدول المتحابة الحربية وكذا للمؤونات والقناطر المعدة لاستعمال السفن التجارية وملاحيا .

جميع طلبات اعفاء الوارد والصادر يجب أن تقدم للكرك محتوية على البيانات الآتية :

أنها هي بينها وموضح فيه تاريخ دفع رسوم الوارد فعنى في هذه الحالة من رسوم التصدير .

وفي حالة تصديرها قبل مرور ستة أشهر يمكن لصاحبها أن يطلب رد الفرق بين رسم الوارد ورسم الصادر وفي كتا الحالتين لا بد من تقديم الكشف كما ذكر في المادة الحادية عشرة .

١٣ — سحب البضائع من الكمر ك — الأشخاص المرخص لهم في استخلاص البضائع — عقيب استيفاء الاجراءات يمكن للشخص الذي يده اذن التسليم الصادر من القباطين أو وكلاء السفن أو شركات الملاحة أن يستلم البضائع من الكمر ك .

وأما المستخلصون الذين يتعاملون حرفة التخليص فلا يرخص لهم في استلام البضائع الواردة برسم شخص آخر ما لم يتوفوا الشروط الآتية :

( أولا ) لا يجوز لاي مستخلص أن يتعاطى حرفة التخليص الا اذا كان مقبولا لدى مصلحة الكمارك .

( ثانياً ) كل طلب من هذا القبيل يجب ان يقدم كتابة ويرفق بشهادة اثنين من أعيان التجار للمعتبرين تدل على استقامة مقدمه

( ثالثاً ) اذا اعتبرت هذه الشهادة كافية فيقبل الطالب ويسطى له اذنت بتعاطى حرفته

أبواب الكمر ك .

واذا طلب التاجر الواردة له البضاعة كشفا مفصلا عن البضائع التي يكون قد دفع رسومها يسطى له ذلك بعد تقديمه للكمر ك وصل المراف الذي يكون يده .

ولا بد من تقديم الكشف المحكى عنه للحصول على اعادة تصدير البضائع الاجنبية معفاة من الرسوم أو لاعتماد رد الفرق بين رسوم الوارد ورسوم الصادر في حالة اعادة تصدير البضاعة قبل مرور ستة أشهر من تاريخ سحبها المين في الكشف .

لا يسطى الكمر ك كشفا عن البضائع القابلة للتفحص أو للتلف ، ( راجع المادة ٢٠ ) ولا يسطى الكشف الامرة واحدة وأما في حالة ضياعه وثبوت ذلك بصفة قانونية فيجوز تجديده .

١٢ — توريد البضائع التي أصلها من حاصلات القطر المصري وتصدير البضائع التي أصلها من حاصلات البلاد الاجنبية — في حالة ارجاع حاصلات القطر المصري اليه بعد أن تكون قد صدرت الى البلاد الاجنبية تؤخذ عليها رسوم الوارد المقررة على الحاصلات الاجنبية .

كذلك في حالة اعادة تصدير البضائع التي أصلها من البلاد الاجنبية تؤخذ عليها رسوم الصادر المقررة على حاصلات البلاد ما لم تكن مرقعة بكشف مين فيه صريحاً

البضائع المراد ادخلها بطريق البر يجب  
تقديمها لمكتب الكمر ك الاقرب للحدود  
اذا كان مكتب الكمر ك موجوداً  
داخل خط الكمارك يجب ان تير البضائع  
في الطريق للألوف بدون انحراف عنه البتة  
وأما اذا لم يكن في امكان الكمر ك  
الاقرب قبول البضائع فيستمر السير بهالى  
أقرب كرك يمكنه قبولها ولكن يجب على  
السواقين أن يتحصلوا من أول كرك  
يمرون به على شهادة دالة على حضورهم  
اليه توقيع الكشف الاجالى على بضائعهم فيه  
واذا كان الكمر ك الاقرب لا يعد  
أكثر من عشر كيلومترات فيجب أن  
ينحصر على البضائع بعمال من الكمر ك  
يراقبونها .

١٥ — ماخستو الشحن — يجب  
على قباطين السفن أو وكلاء أصحابها ان  
يقدموا للكمر ك في خلال ٣٦ ساعة من  
وصول السفينة الى مرفأ أو ميناء مصرى  
صورتين من مانيفستو الشحن مصدقاً  
عليهما منهم بمطابقتها للاصل وفي جميع  
الاحوال يحفظ الكمر ك لنفسه الحق في  
طلب تقديم المانيفستو الاصل لمضاهاته على  
الصورتين

ويجوز طلب تقديم منافستو الشحن  
مهما كانت الاسباب التى دعت السفينة الى  
الرسو في للبناء ومهما كانت مدة رسوها  
فيه وأما اذا كانت السفينة واردة من ميناء

( رابعا ) اذا لم تعتبر الشهادة كافية  
فيجوز للصلحة ان تطلب من مقدمها اما  
ايداع تأمين من ألى قرش صاغ الى عشرة  
آلاف واما تقديم كفالة اثنين من التجار  
المقبولين لديها

( خامسا ) يضمن التأمين أو الكفالة  
للكمارك دفع الترامات للمستوجبة على  
المستخلص عن المخالفات التى يكون قد  
ثبت عليه ارتكابها

(سادسا ) يجوز إيقاف أى مستخلص  
كان بأمر من مدير عموم الكمارك الى  
مدة معلومة بقدر خطورة الخطأ الواقع  
منه أثناء تباطى حرفته وذلك فضلا عن  
الترامات للمستوجبة عليه ولا يجوز ان  
تزيد مدة الايقاف على ستة أشهر عن  
أول مرة ولكن يجوز تمديد بها الى ستة  
كاملة في حالة العود الى الخطأ أو الخلل  
ويعلن صاحب الشأن كتابة بالحكم التأديبي  
الصادر عليه وأسبابه

( سابعا ) تسرى الترامات والوسائل  
التأديبية ذاتها على المستخدمين عند آخرين  
كما تسرى على الذين يتعاطون حرفة  
التخليص. ومع هذا يجب ان يرسل مقدماً  
اشعار بذلك الى رئيس المحل التجارى  
ذى الشأن ليتمكن من تقديم الايضاحات  
اللازمة عند الاقتضاء .

### الباب الثاني

توريد البضائع ونقلها من كرك الى آخر  
١٤ — تقديم البضائع لكمارك البر —

السفينة مفادرة البناء بدون ابطاء وتفش  
قبل سفرها بمعرفة الكمرك

وإذا وقت السفينة في احدى الموانئ  
لسبب تبين منه للكمرك وجه اشتباه يجوز  
له ان يطلب تقديم المانيستو فوراً وان  
يجرى التفشيش الذى يراه لازماً مع مراعاة  
المروط المبينة في المادة ٤١

١٦ — مانيستو الوارد — يقتضى  
أن يحتوى المانيستو على التوضيحات  
الآتية وهى :  
اسم السفينة.

اسم ميناء الخروج وأسماء الاساكل  
التي عرجت عليها السفينة أثناء سفرها .  
يان اجمالى باجناس البضائع المؤلفة منها  
الشحنة .

عدد الطرود وأنواعها .

ماركات الطرود وغيرها .

ويجب أن يقط اجمالى عدد الطرود  
في المانيستو وصورتيه ويصادق على كل  
تعلقة أو حك أو تحشية بالهامش أو بين  
الاسطر .

وفي حالة اهمال أحد الشروط المذكورة  
يعاد المانيستو ويصبر كأنه لم يقدم ومع  
ذلك فلقبطان في مثل هذه الأحوال الحق  
بتقديم مانيستو جديد .

١٧ — تفريغ البضائع — تسدد  
البضائع والطرود المقررة على احدى صور  
المانيستو بمعرفة أحد مأمورى الكمرك

مصرية فيجب ارفاق مانيستو الشحن  
بمانيستو السفر الصادر من تلك الميناء  
« تمكين » ما لم تكن قد أغفيت السفينة  
من الاستئصال عليه طبقاً للمادة الخامسة .

وإذا اشتبه رئيس الكمرك في عدم  
مطابقة الشحنة لبيانات للمانيستو يجب على  
اللقبطان ابداء جميع الايضاحات وتقديم  
كل الاوراق التي يرى لزومها

وعلى مخزنجي الكمرك بعد تفريغ  
البضائع الواردة برسم ميناء الوصول ان  
يعطى وصلاً على صورة المانيستو التي  
تسلم بعدئذ لصاحب الشان

وأما اذا كانت الشحنة برمتها برسم  
ميناء أخرى فيضع الكمرك اشارة فقط  
على صورة المانيستو

ولا يجوز للسفن التي يكون شحنها  
برسم ميناء أخرى أو التي تخضع بالصابورة  
ان تمكث في ميناء الوصول أكثر من  
ثلاثة أسابيع الا بأسباب قوة قهريه وتكون  
أثناء هذا المدة كلها تحت مراقبة الكمرك .  
وإذا اضطرت هذه السفن لاملأه

مكوثها في الميناء بسبب ترميمات أو تلف  
« عوارية » أو مأكسة الريح أو عدم  
تأخيرها الخ فلا يسوغ لها ذلك بدون  
ترخيص خصوصى من الكمرك . ولا يمنع  
هذا الترخيص الا اذا تبين أن الاسباب  
المستند اليها صحيحة

وفي حالة عدم الترخيص يجب على

أو ايداع قيمة الغرامة طبقاً لحكم المادة السابعة والثلاثين ويجوز أن يمنح في هذه الحالة مهلة لا يمكن أن تتجاوز أربعة أشهر لأجل تقديم البراهين المذكورة .

١٨ — الشهادات — يجب تقديم الشهادات المنصوص عليها في المادة السادسة للكمارك في مدة الثمانية الأيام التالية لتفريغ الشحنة ولا تتمثل فيها الآحاد والأعياد المرمية في الكرك ويعمضى هذا المبدأ تسري على البضائع عوائد التخزين «الأرضية» طبقاً للنظام المخصوص للتعليق بذلك .

وتحتّم على التاجر أن يوضح في الشهادة قيمة البضائع وإذا لم يقبل الكرك اعتبار القيمة التي أوصفها التاجر أساساً لتحصيل الرسوم فيجوز له أن يطلب منه تقديم جميع المستندات التي تبين عادة عند إرسال البضائع كالفواتير وبوالس التأمين «السيكورتاه» والمحركات الخ

وإذا لم يقدم التاجر هذه المستندات أو رؤى أنها غير كافية فيجوز للكرك أن يعين من تلقاء نفسه قيمة البضاعة فإذا أبى التاجر دفع الرسوم هذا على واقع تعيين الكرك تحصل الرسوم عينا .

وفي هذه الحالة إذا كانت البضائع كلها من نوع أو جنس واحد تحصل الرسوم عينا على واقع مقاديرها وأما إذا كانت البضائع تتمثل على أشياء من أنواع

ومحضور قبطان السفينة أو وكيله .  
وتنقل البضائع إلى الكرك لأجل إجراءات المراجعة والتفتيد .

وأما ما كان من الشحنة برسم جهة أخرى فيبقى في السفينة وعند سفرها يعطى الكرك للقبطان اذن الافراج به وللكررك الحق دائماً أن يرسل المخفراء إلى السفن عند ما يرى اقتضاء لذلك وأن يتخذ ما يراه لازماً من الاحتياطات لمنع أى شحن أو تفريغ أو نقل من سفينة إلى أخرى غير مخصص فيه وإذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مدين في المانيستو فيجب على القبطان أو وكيله أن يبرهن على أسباب نقصان الحاصل وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها في الأصل فيجب أن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع .

وإذا لم توجد البضائع أو الطرود المدرجة في المانيستو وطالب شاحنهما أو من هم برسمه بقيمتها فيجب على القبطان أو وكيله أن يقدم الالتماسات الدالة على دفع هذه القيمة .

وإذا لم يمكن تقديم البراهين المنصوص عليها في هذه المادة في خلال ٢٤ ساعة فيعين على القبطان أو وكيله إعطاء كفالة



محتوياتها من أمين الكمرك أو الباشمفتش  
الذى يتتبع العامل المكلف بحضور  
المراجعة .

١٩ — صيغة الشهادات — يجب  
أن تحرر الشهادات على الاستمارات المطبوعة  
بمعرفة الكمرك ويوضح بها .  
(أولاً) اسم مقدم الشهادة وقبيلة وجنسيته  
ومحل إقامته .

(ثانياً) للوردوجية المحصول اذا كانت  
الشهادة مخصصة بالوارد أو ما اذا كانت مخصصة  
بالصادر فالجهة المرسل اليها البضاعة واسم  
السفينة التى شحنت أو ستشحن بها  
البضاعة .

(ثالثاً) نوع البضاعة وجنسها وعدد  
الطرود وصفها وماركتها وعمرها وعند  
الانقضاء فوزن البضاعة أيضاً .

(رابعاً) قيمة البضائع محسوبة على واقع  
ماتساويه فى محل الشحن أو القراء مضافاً  
اليها مصاريف النقل والتأمين «السيكورتام»  
الى ميناء التفريغ

وأما اذا كانت قيمة البضائع غير معلومة  
لقدم الشهادة فالكمرك يباشر تقديرها  
بمعرفة مثمنه .

٢٠ — ما يترتب على عدم تقديم  
الشهادة — رفضي تقديم الشهادة وكذا  
التأخير فى تقديمها أو فى الحضور لاستلام  
البضائع فى خلال اثني عشر شهراً من تاريخ  
تقديمها فى الكمرك يتحولان للصحة

وأجناس مختلفة فلا تحصل الرسوم عينا  
الا على الأصناف المختلف عليها والكمرك  
أن يختار منها ما شاء ويصدر فى كلا الوجهين  
الاثمان التى أوضحتها للتاجر .

ومع هذا اذا كان الفرق بين الثمن الذى  
أوضحه التاجر وثمان الكمرك لا يتجاوز  
عشرة فى المائة فيكون حق اختيار الاشياء  
التي تؤخذ عينا للتاجر والكمرك مئاضفة .  
ولا يجوز للكمرك أن يطلب تحصيل  
الرسوم عينا على الاصناف التى لم يختلف  
على قيمتها .

واذا كانت البضاعة المختلف على قيمتها  
لا تهل التجزئة كمرية أو يانو أو آلة الخ  
فيكون للكمرك الحق فى أخذ البضاعة  
لحسابه مع ابداء رغبته فى ذلك فى خلال  
الثلاثة الايام التالية لتقديم الشهادة وفى  
هذه الحالة يدفع الثمن الذى أوضحه التاجر  
مضافاً اليه ١٠ فى المائة وترد الرسوم أيا  
كانت التى تكون قد حصلت على البضاعة  
المذكورة وذلك فى غضون خمسة عشر يوماً  
التالية لتقديم الشهادة

يرخص لصاحب البضاعة بناء على طلبه  
فى مراجعة محتويات الطرود الواردة لحسابه  
قبل تحضير الشهادة كتابة . ومتى قدمت  
الشهادة فلا يجوز تعديلها بدون عذر  
مقبول وترخيص بالكتابة من أمين  
الكمرك .

يسمى الاذن بفتح الطرود لمراجعة

ثلاث سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة ومادامت البضاعة باقية بدون بيع فلصاحبها حق سحبها بعد دفع رسوم الكمر ك وسائر المصاريف بما فيها الدلالة والسيرة عند الاقتضاء .

٢١ — ارسال البضائع الاجنبية من كرك الى آخر — لا يجوز أخذ طرود البضائع الاجنبية المقتضى ارسالها من كرك الى آخر قبل دفع الرسوم عليها الا عقب تقديم شهادة .

ولا حاجة للايضاحات التفصيلية في الشهادة ما لم يكن حزم الطرود غير مستوفى ويكتفى بالايضاح عن قيمة البضائع اذا كانت الطرود محزومة في حالة جيدة .

يجب أن ترفق الطرود بلم خبر وأن توضع عليها أيضاً أختام الرصاص بمعرفة الكمر ك وتنفى من هذه الاختتام الطرود التي تقل قيمتها عن ثلاثين قرشاً صاغاً وكذا البضائع التي لا تنبل حالتها وضع الاختتام عليها .

وفيما يختص بنقل البضائع بالسكة الحديد يكون الشحن تحت مراقبة الكمر ك وهو يستلم بالوسل الشحن ويرسلها الى كرك جهة الارسال .

ويسلم الكمر ك صاحب الطرود علم الخبر للرجعة عند الوصول .

واذا ارسلت البضائع بطريق آخر برا يجب على صاحبها أن يدفع رسوم الوارد

حق يعها بالزاد العلى حسب الاصول الادارية بعد أن تعلن صاحب البضاعة مرة واحدة اذا كان معروفاً لديها اما مباشرة واما بواسطة التفصيلة التابع لها وان لم يكن معروفاً لديها فبواسطة النشر في احدى جرائد الجهة التي توجد فيها البضاعة أو الجهة الاقرب لها

والبضائع القابلة للتصان أو التلف كالسوائل والقواكه الخ لا يجوز ابقاؤها في الكمر ك أكثر مما تسمح به حالتها فاذا لم تسحب الى ذلك الوقت يحمر الكمر ك محضراً يثبت فيه عدم سحبها في الوقت المناسب ويبيعها من تلقاء نفسه بدون أن يمين عليه دعوة صاحبها .

في حالة غياب ذى الشأن يجب فتح الطرود المهمة ويباعها بحضور مندوبين من قبل السلطة التفصيلة اذا كانت أجنبياً أو من قبل الحكومة المحلية اذا كان وطنياً .

أما اذا دعى هؤلاء للتدوين ولم يحضروا فيحمر الكمر ك محضراً بذلك ويباع المبيع

وعقب استبعاد رسوم الجرك وعوائد الارضية والقرامات وسائر الرسوم والمصاريف الاخرى مما يتحصل من المبيع فالباقي يحفظ أمانة في خزنة المصلحة تحت أمر من يكون له الحق به

واذا لم تطلب هذه الامانة في مدة

من البضائع منطبقا على بيانات علم الجبر  
ويحضر محضر توضح فيه حالة البضائع عند  
مراجعتها .

ويجوز اعطاء شهادة خلو طرف عن  
الطروود التي لم تجر عليها المراجعة المدققة  
عند السفر لائمتها وجدت محزومة بحالة  
جيدة فاكتفى بوضع أختام الرصاص عليها  
وذلك بعد التحقق عند الوصول أنها سليمة  
وليس بها أثر يدل على تغيير في حالتها .  
وارجاع شهادة خلو الطرف الى الكمر ك  
الرسلة منه البضاعة يدعو الى رد الأمانة  
أو فك الضمانة .

٢٣٣ — تصدير البضائع المصرية من  
كمر ك الى آخر — البضائع الوطنية أى  
حاصلات زراعة القطن المصرى أو مصناعته  
التي تنقل بحرا الى ميناء أخرى مصرية  
يجب أن يحصل عليها بصفة أمانة رسم  
الصادر واحدا بللائة باعتبار قيمتها ويسطى  
بها علم خبر .

ويستوفى علم الجبر عند الوصول طبقا  
للشروط المبينة في اللادة السابقة وشهادة  
خلو الطرف تدعو الى رد الأمانة أو فك  
الضمانة .

### الباب الثالث

في التراخيص

٢٤ — بضائع التراخيص — البضائع  
المعدة لاجتياز القطر المصرى تعامل فيما

أمانة أو يقدم ضمانة بمقدارها .  
وأما البضائع الاجنبية الاصل التي  
حصلت الرسوم عليها اذا صدرت بحراً  
الى ميناء آخر مصرية فلا يحصل عليها  
أى رسم جديد .

واذا كان مقرر أعلى البضائع المذكورة  
رسوم استهلاك فلا يطلب كمر ك الارسال  
الا دفع تلك الرسوم أمانة ويرد مقدار  
الرسوم المدفوعة أمانة الى من له الحق  
به متى قدم شهادة من الكمر ك الرسالة  
اليه البضاعة ثبت وصولها

٢٢ — استيفاء علم الجبر — في  
خلال ثمانية أيام من وصول البضائع الى  
الكمر ك الرسالة اليه ( ولا تدخل بها  
الأحاد والأعياد للرعية في الكمر ك )  
يجب على من هم برسمه أن يبين الجهة  
المبينة نهائيا لارسالها اليها اذا لم يكن قد  
توضح ذلك في علم الجبر أو أن يستلمها  
عقيب دفع الرسوم واذا بقيت هذه البضائع  
في الكمر ك بعد انتهاء الميعاد المذكور  
فترى عليها عوائد الأرضية .

وحين وصول البضائع يشرع في تحقيق  
ما اذا كانت هى بئنها واذا وجدت  
مطابقة لبيانات علم الجبر يسطى لصاحبها  
شهادة بخلو طرفه وأما اذا ظهر من المراجعة  
وجود اختلافات وكانت على الطروود آثار  
تدل على التلاعب بها في الطريق فلا تعطى  
الشهادة أو تعطى قاصرة على ما وجد

الأمانة حقا مكتسبا للكرك بصفتهائية  
وفي حالة الضمانة ظلملحة تطالب الضامن  
بدفع قيمة الرسم المضمون .

وفي حالة ضياع علم خبر الترانسيت  
وثبوت ضياعه ثبوتا قانونيا عقيب أن  
تكون قد وضعت عليه الاشارة من كرك  
الخروج يتعين على الكرك المذكور  
اعطاء شهادة تقوم مقام علم الخبر .

وفي حالة ضياع البضائع برمتها وثبوت  
ضياعها ثبوتا قانونيا يرد المبلغ المدفوع  
على سبيل الامانة .

## الباب الرابع

### في التصدير

٢٦ — المانيستو — يجب تقديم  
مانيستو الصادر الى كرك ميناء الارسال  
طبقا للقواعد المقررة في المادة الخامسة .

٢٧ — الشهادة — البضائع المعدة  
للتصدير يجب أن توضع في شهادة وتحرر  
الشهادة طبقا للقواعد المقررة في المادتين  
١٨ و ١٩

وعقب مراجعة البضائع وتحصيل رسوم  
الصادر يعلم الكرك في أن واحد وصلا  
بهذه الرسوم وإذنا بالشحن ويجب أن  
يقدم هذا الاذن للأمور الملاحظة في أسكلة  
الصادرات .

البضائع المحضرة الى الكرك برسم  
التصدير لا تحصل عليها عوائد الأرضية

يختص بالشهادة المكتوبة والكشف بمقتضى  
القواعد المقررة لدخول البضائع الاجنبية  
السارية عليها رسوم الكرك وتعامل  
فيما يختص بالارسال بمقتضى القواعد المقررة  
لنقل البضائع من كرك الى آخر .

وبعد مراجعة قواعد الترانسيت يعطى  
لصاحبها أو مرسلها علم خبر عقيب دفع  
أمانة أو تقديم ضماناة يبلغ بمعدل مقدار  
رسوم الوارد .

وبين الكرك في علم الخبر الميعاد  
الذى يجب أن تدم فيه البضائع لكرك  
الخروج ويجوز تحديد هذا الميعاد لثمرة  
أيلم على الأقل ولسته أشهر على الأكثر  
بحسب المسافة التى يجب أن تجتازها  
البضاعة .

وتوضع أختام الرصاص على طرود  
الترانسيت .

٢٥ — استيفاء علم خبر الترانسيت —  
عند ما يثبت أن البضائع المرسله ترانسيت  
هى بينها وأنها خرجت فى الميعاد المعين  
فى علم الخبر يضع كرك الخروج عليه  
اشارة تدل على استيفائه .

واعادة علم الخبر مستوفى الى كرك  
الارسال يدعو الى رد الامانة أو فك  
الضمانة .

وأما اذا انقضى ميعاد الستة الأشهر  
ولم يقدم علم الخبر الى كرك الارسال  
مستوفى طبقا للاصول فتعتبر البضائع كأنها  
أدخلت برسم الاستهلاك ويكون مقدار

ومصبات النيل - يمنع الرسو في قتال السويس  
وبحيرة ومصبات النيل وكذا الاتصال بالبر  
بطريقة يستطيع بها شحن بضائع أو تفريغها  
بدون حضور مأموري الكمارك وذلك فيما  
عدا الاحوال الحادثة عن قوة قهرية .

ويجب على عمال الكمارك اغتاف  
الركاب الشرعية وتفتيشها متى تبين انها  
مشبوهة واحضلوها الى الكمر ك الاقرب  
ويحررون محضراً بذلك .

٣٢ - الملاحظة في البحر - يجوز  
لعمال الكمارك الصعود الى السفن التي تقل  
حولتها عن ٢٠٠ طن متى كانت لا تبعد  
عن الساحل أكثر من عشرة كيلو مترات  
وطلب هديم المانيستو ثانية مع الاوراق  
الآخرى المتعلقة بالشحنة .

اذا كانت السفينة واردة برسم ميناء  
مصرية خالي من المانيستو أو اذا ظهر عليها  
دلائل الاحتيال فعلى المأمورين مراقبتها الى  
الكمر ك الاقرب ويحررون محضراً بذلك .

أية سفينة تقل حولتها عن ٢٠٠ طن  
معدة لميناء أجنبية اذا وجدت في نقطة  
لا تبعد عشرة كيلو مترات عن الساحل بدون  
مانيستو أو مانيستو خال من البيانات  
المعتادة فيجوز لعمال الكمارك أن يتحرقوها  
الى ما وراء خط الملاحظة وفي حالة دلائل  
الاحتيال يجوز لهم أن يجهروها على مراقبتهم  
الى الكمر ك الاقرب أو الاسهل وصولاً  
اليه ويحررون محضراً بذلك .

مدة ٤٨ ساعة فلذا انقضى هذا الميعاد  
تسرى عليها العوائد المذكورة ما لم يكن  
قد تمدر شحنها بسبب رداءة الطقس أو  
عدم وجود وسائل النقل الخ .

ولا تعفى من عوائد الأرضية لأسباب  
قوة قهرية الا البضائع التي تكون قد دفعت  
عليها رسوم الصادر .

### الباب الخامس

في الجولان والسفر بجانب الساحل  
٢٨ - لرسال البضائع الوطنية -  
البضائع المصرية التي ترسل بحراً من جهة  
الى أخرى من القطر لا تفقد جنسيتها  
بشرط أن لا تمر بأى بلاد أجنبية .

واذا عرجت بسبب قوة قهرية على ميناء  
أجنبية تسفيت مسافرة بجانب الساحل مشحونة  
بمثل هذه البضائع فلا تفقد البضاعة جنسيتها  
من جراء ذلك

٢٩ - ختم الطرود بالراسم -  
الطرود المتقولة بحراً بجانب الساحل يجب  
أن تختم بالراسم اذا طلب الكمر ك ذلك

### الباب السادس

أحكام متعلقة بالملاحظة

٣٠ - منع الرسو - يمنع السفن مهما  
كانت حولتها من الرسو في الجهات التي  
ليس فيها مراكم الكمارك فيما عدا الاحوال  
الحادثة عن قوة قهرية

٣١ - ملاحظة قتال السويس

طن فتكون الملاحظة قاصرة على مراقبة حركتها على طول الساحل وفي حالة المروع في تفريغ بضائع سواء أكان على البر أم في القوارب أو نقل بضائع إلى سفينة أخرى أو منها يجوز للعمال أو الضباط المذكورين إخبارها على مراقبتهم إلى الكمرات الأقرب أو الأسهل وصولاً إليه ويحرمون محضراً بالتحالفة.

ولا يجوز للعمال والضباط المشار إليهم أن يفتشوا السفن والمراكب والقوارب الحرة الخاصة بالدول الأجنبية بل يجب عليهم الاقتصار على مراقبة حركاتها وإذا رأوا دلائل التهريب فيبلغون إدارتها الكمارك الحوادث التي شاهدوها.

وفي مثل الأحوال المنصوص عليها فيما قبل يجب تبليغ محاضر التفتيش إلى السلطة التنفيذية التابعة لها التحالف إذا طلبت ذلك.

### الباب السابع

#### في التهريب

٣٣٣ — عقيب أي ضبط في مواد التهريب يجتمع أمين الكمرات وثلاثة أو أربعة من كبار موظفي المصلحة بهيئة لجنة كركية ويعد تحقيق المسألة يقررون ما إذا كان هناك وجه للمصادرة والتعريم

ويجوز مصادرة البضائع وكذا جميع وسائل النقل وأدوات التهريب ومع هذا فلا يجوز مصادرة السفن باعتبار أنها

ويجوز لعمال الكمارك وضباط سفن البوستان المصرية وضباط سفن الحكومة أن يصعدوا إلى السفن التجارية والبحارية التي تقل حمولتها عن ٢٠٠ طن متى كانت ملقبة مراسيها أو مطوقة ذهاباً وإياباً على مسافة لا تزيد عن عشرة كيلومترات من الساحل بدون أن تبرهن على وجود قوة قهرية.

فإذا وجدوا فيها بضائع ممنوع توريدها أو تصديرها يصادرونها بطريقة مستحقة ويحرمون محضراً يجب أن يذكر فيه أن السفينة وجدت داخل خط الملاحظة ملقبة مراسيها بدون اضطراب أو متجهة في سيرها اتجاهها غير منطبق على الجهة التي هي برسمها أو غير ناشئة عن أية قوة قهرية.

وإذا طارد عمال الكمارك أو ضباط سفن البوستان المصرية أو ضباط سفن الحكومة سفينة ما همل حمولتها عن ٢٠٠ طن وامتنعت عن تمكينهم من الصعود إليها يجب عليهم رفع الراية أو إشارة قاربهم أو سفينتهم وإنذار السفينة المطاردة بطلق بارود فإذا لم تحف يطلق طلق ثان من قنابل أو كلال على شراعها ويعد هذين الانذارين يستعمل للمطاردة إلا سحقت استملاً حقيقياً ويجوز استمرار المطاردة وضبط السفينة فيما وراء عشرة كيلومترات. وأما السفن التي تزيد حمولتها عن ٢٠٠

وتعتبر قرارات اللجنة الكمركية صحيحة الى أن تمام الدعوى بتزوير الايضاحات المدرجة فيها .

وتعتبر المحاضر المحررة من عمال الكمرك صحيحة مالم يبرهن على عدم صحتها .

وإذا صدر الحكم التهائي من المحاكم بناء على المعارضة بصدوم أحقية القرار الصادر من اللجنة الكمركية يكون لصاحب البضائع الحق بتعويض يساوى مقدار الضرر الذى يكون لحق به من جراء الضبط .

ولمصلحة الكمارك الحق دائما بالصالح مع التهم بتخفيض العقوبة الى غرامة تقرر بحسب الظروف ولكنها لا تكون فى أية حال من الاحوال أقل من ضغنى رسوم الوارد .

٣٤ — تكون العقوبات فى مواد التهريب مستوية بطريق التضامن على الفاعلين والمشتكين فى الاحتيال أيا كانوا وعلى أصحاب البضائع .

٣٥ — فيما خلا الأحوال العادية المتعلقة بالشروع فى ادخال البضائع بطريق الاحتيال تعتبر البضائع الآتى بيانها كأنها مهربة وتعامل طبقا لقواعد المنصوص عليها فى المادة ٣٣ وبمقتضى النتائج السالف ذكرها :

(أولا) البضائع الأجنبية المفرغة

وسائل للتقل الا اذا كانت أجرت فلا لهذه الغاية .

وتكون الترامه مستوية مهما كان جنس البضائع المضبوطة وهى تعادل ضغنى رسوم الوارد وفى حالة العود الى التهريب يجوز ابلاغها الى أربعة أضعاف الرسوم ثم الى ستة أضعافها .

ويجب أن يوضح فى قرار اللجنة الكمركية تاريخ الضبط والظروف التى توقع بها وأسماء الضابطين والشهود والمتهم وصفة كل منهم وكذا جنس البضائع ومقاديرها والأسباب التى بنى عليها القرار الصادر ،

وفى يوم غررر القرار أو فى اليوم التالى لتحريره يجب أن ترسل مباشرة بمعرفة الكمرك صورة منه موقعا عليها من أمين الكمرك أو من ينوب عنه الى السلطة التنفيذية اذا كان المتهم أجنبيا أو الى الحكومة المحلية اذا كان وطنيا .

وإذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يملتها للكمرك فى مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال صورة القرار الى الحكومة المتنى اليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه .

إذا رأى التهم وجوب المعارضة فترفع الى المحكمة التجارية ذات الاختصاص وإذا كان أجنبيا فترفع معارضته الى المحكمة التجارية فى المحكمة المختلطة .

من الكمر ك بدون اذن افراج .  
 (سادساً) البضائع الأجنبية المودعة  
 في الصحراء خارج خط الكمارك في حالة  
 توجب الشبهة .  
 (سابعا) البضائع الأجنبية المتقولة  
 بجانب الساحل بدون رخصة على مراكب  
 تنقص حمولتها عن خمسة طنات .  
 (ثامنا) جميع البضائع المقرر عليها  
 رسوم صادر التي تخرج أو يشرع في اخراجها  
 بدون احضارها الى الكمر ك .

وتكون الغرامة المتقاضى الحكم بها  
 في هذه الحالة فضلا عن المصادرة ستة  
 عشر ضعف رسوم الصادر وفي حالة العود  
 الى ذلك تضاعف الغرامة المذكورة ثم  
 تزداد الى ستة أضعافها .

وتعتبر أيضا كأنها مهربة وتعامل  
 بحسب القواعد نفسها جميع البضائع المنوعة  
 من الحكومة وكذا التباك والادخنة  
 للتداوله بحرا بقرب الساحل أو في الداخلية  
 والموجودة في أية نقطة كانت بحالة مخالفة  
 للأنظمة .

### الباب الثامن

#### في التحالفات

٣٣٦ — يعاقب على التحالفات بغرامة  
 تحصل بطريق التضامن من فاعليها أو  
 المبرين عليها والمشاركين فيها وكذا من  
 أصحاب البضائع وقباطين السفن وهؤلاء  
 مسئولون أيضا عن اللوائح التي يرتكبها  
 ملاحو سفنهم .

بوجه مخالف للأنظمة في اللوائح أو  
 السواحل أو المحولة عن طريقها أو للفرقة  
 قبل وصولها الى الكمر ك الأول .

(ثانيا) البضائع الاجنبية التي يشرع  
 في تهريبها أو نقلها الى سفينة أخرى ولم  
 تكن مدرجة في اللائيسنكو وكذا البضائع  
 الموجودة في قوارب لا تزيد حمولتها على  
 ١٥ طنا متي كانت متجهة الى ميناء مصرية  
 بدون مايفسكو .

(ثالثا) البضائع الأجنبية الموجودة  
 في قنات السويس وبمخبراته أو في مصبات  
 النيل داخل قوارب راسية على البر أو  
 متصلة به بدون ترخيص بالكتابة من  
 مصلحة الكمارك وكذا البضائع الموجودة  
 في السفن سائرة كانت على خط الساحل  
 أو مقلية مراسيها أو راسية في المجهات التي  
 ليس فيها مراكز الكمارك .

أما البضائع الموجودة في الحالة المذكورة  
 بسبب قوة قهرية ثابتة ثبوتها قانونيا فلا  
 تعتبر مهربة .

(رابعا) البضائع الاجنبية الموجودة  
 مع أفراد الناس أو بين عفشهم أو في  
 القوارب أو في العربات والبضائع الخفاة  
 داخل طرود المفروشات أو طرود بضائع  
 من جنس آخر متى كان وضعها بطريقة  
 تجعل على الظن بتعمد تهريبها من رسوم  
 الكمر ك .

(خامسا) البضائع الأجنبية المأخوذة



طبقاً للمادة السابعة عشر تدفع عنه غرامة لا تنقص عن مائة قرش ولا تزيد عن ٦٠٠ قرش صاغ فضلاً عن رسوم الكمر ك التي تقدر بموجب البيانات الموضحة في الأوراق المقدمة .

أما الغرامة عن البضائع المشحونة صبا بحسب المانيستو فيجوز تحديدها من ٦٠ قرشاً صاغاً الى ٦٠٠ قرش صاغ .  
ومع ذلك فلا زيادة التي لا تتجاوز ١٠ في المائة والتقصان الذي لا يتجاوز ٥ في المائة لا يستوجبان تحرير الغرامة .

٣٨ — فيما يخص باختلافات المقادير والاوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف يحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الكمر ك ولا تزيد عنها .

وأما اذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والاوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقدير أية غرامة .

٣٩ — يفرم قباطين السفن من مائتي قرش صاغ الى ألف قرش صاغ في الاحوال الآتية :

( أولاً ) في حالة امتناعهم عن تقديم مانيستو الشحن القانوني أو عدم وجوده معهم .

( ثانياً ) في حالة امتناعهم عن قبول عمال الكمارك في السفينة .

( ثالثاً ) في حالة سفرهم أو شروعيهم

ويستحق دفع الغرامات المنصوص عليها في هذا الباب في ظرف خمسة أيام من تاريخ اعلانها ما لم يرفع ذوو الشأن الى المحاكم معارضة على قرار مصلحة الكمارك قبل حضي للبعاد المذكور .

وتكون البضائع والسفن ضامنة بحسب الظروف لتسديد الرسوم والغرامات بدون اخلال بأحكام الفقرة الخامسة من المادة الثامنة أو بأى وجه آخر

ولا يحكم بالغرامة اذا تبين للكمر ك وجود قوة قهرية وينبغي في هذه الحالة تقديم البراهين الكافية قبل سحب البضائع أو سفر السفن والكمر ك أيضاً أن يمنع مهلة لذلك .

ولا علاقة لتحرير هذه الغرامات بالرسوم المستحقة طبقاً للشهادات والقوانين والانظمة .

٣٧ — في حالة وجود زيادة في البضائع عن بيانات مانيستو الشحن يدفع القبطان غرامة لا تنقص عن رسوم الكمر ك ولا تزيد عن ثلاثة أضعافها عن كل طرد غير مسدوج في المانيستو واذا ظهر بين الزيادة طرود عليها الماركات والتمزقها الموضوع على طرود أخرى مسدوجة في المانيستو فالتى تكون رسومها أكثر من الاخرى هي التي تعتبر غير مسدوجة في المانيستو .

وكل طرد مسدوج في المانيستو ولم يقدم

( أولا ) موظف كبير من رتبة مفتش  
على الأقل .  
( ثانيا ) مندوب من المحافظة .

ونسخة أمر الكشف الذى يقتضى  
أن يبين فيه يوم التفتيش وساعته يجب  
ارسالها عند الاقتضاء فى الوقت المناسب  
الى السلطة القنصلية ذات الشأن التى يتعين  
عليها أن تحضر التفتيش أو تتدب من  
ينوب عنها فى حضوره بدون أن تحدث  
ما يسبب تأخيره .

واذا لم ترسل السلطة القنصلية من  
ينوب عنها بعد مضي أربع ساعات من تاريخ  
تسليم نسخة أمر التفتيش فتعتبر كأنها تريد  
الامتناع ويكون مأذونا لعمال الكمارك  
بمباشرة التفتيش .

وفي الجهات الواقعة على مسافة تبعد  
أكثر من ساعة واحدة عن مركز السلطة  
القنصلية يجوز لعمال الكمارك بمباشرة التفتيش  
بحضور شاهدين من جنسية مالك أو  
مستأجر المنزل أو المخزن المقصود الكشف  
عليه وإذا تعذر ذلك فبحضور شاهدين  
أجنيين .

لا تسرى هذه الشروط فيما إذا اقتضى  
اجراء التفتيش فى مخزن متفصل عن السكن  
أو فى عجلات معدة خاصة لتخزين البضائع  
أو ابتاعها فى هذه الحالة يكتب بإعلان  
المالك أو وكيله مقدما عن التفتيش وإذا  
تعذر ذلك فتعلن السلطة القنصلية .

فى السفر بدون اذن الكمر ك .  
( رابعا ) فى حالة مخالفتهم لجميع الاحكام  
الآخرى المبينة فى المادة ١٥ بدون الاخلال  
بما يترتب على أحوال التهريب .  
وتكون الغرامة من ٢٥ قرشا صاغا  
الى مائتى قرش صاغ فى الاحوال الآتية .  
( أولا ) فى حالة عدم رسو السفن  
فى الاماكن المعبئة لها .  
( ثانيا ) فى حالة شحن البضائع أو  
تهريبها أو نقلها من سفينة الى أخرى  
بدون اذن من الكمر ك أو بدون حضور  
عماله .

( ثالثا ) فى حالة التأخير فى تقديم  
المانفستو اذا لم تقدم البراهين على وجود  
أسباب للتأخير .

٤٠ — تكون الغرامة من ٢٥ قرشا  
صاغا الى ١٠٠ قرش صاغ فى حالة الصروع  
فى التوريد أو التصدير بطريقة مخالفة للقواعد  
المقررة ولو فيما يختص بالبضائع المغفاة من  
رسوم الوارد والصادر .

٤١ — فى حالة وجود شبهة احتيال  
يجوز للمستخمين الكشف والتفتيش  
داخل المساكن والمخازن ضمن حدود  
دائرة المراقبة ولا يكون ذلك الا بقصد  
البحث عن البضائع للمنوعة أو المهربة من  
دفع الرسوم وضبطها اذا دعت الحال .  
ولا يجوز اجراء هذا الكشف الا  
بأمر بالكتابة من أمين الكمر ك وبحضور  
من يأتى :

٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ مرسوم  
زيادة رسم الجمرك على  
الواردات من السوائل والمشروبات  
الروحية وخشب البناء وزيادة  
رسوم الدخول على الدخان  
والسجائر والسيجار

نحن سلطان مصر  
بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦ لسنة  
١٩٠٥ بتخفيض رسم الجرك على الواردات  
من بعض أصناف معينة ،  
وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
في ٣ يناير سنة ١٩١٤ بتولية رسوم  
الدخول على الدخان والسجائر والسيجار،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسنا بما هوأت :

١ — يزداد رسم الجرك على الوارد  
من جميع السوائل والمشروبات الروحية  
الى عشرة في المائة باعتبار قيمتها .  
٢ — يزداد رسم الجرك على الوارد  
من خشب البناء الى ثمانية في المائة  
باعتبار قيمته . (١)

٣ — ٥ (٢)

٦ — الرسوم المحددة في مرسومنا  
هذا تكون مستحقة على جميع الأصناف

لأجل مباشرة الكشف والتفتيش في  
سفينة أجنبية راسية في ميناء مصرية  
يقضى صدور أمر بالكتابة من أمين  
الكمر ك وترسل في الوقت المناسب نسخة  
الأمر الذى يجب أن يعين فيه يوم التفتيش  
وساعته الى السلطة التفصلية ذات الشأن  
ويجوز لهذه السلطة أن تتدب من ينوب  
عنها اذا رأت لزوما لذلك .

ومع هذا فلا يجوز في اية حال  
من الاحوال تأخير التفتيش أو اعاقته  
بسبب امتناع السلطة التفصلية مادامت قد  
أعلنت بالوقت المناسب .

وفي جميع الاحوال التي لا تحضر فيها  
السلطة التفصلية التفتيش يجب تحرير محضر  
وارسال صورة منه لها بدون ابطاء .

يجب أن يذكر في المحضر الذى يحمره  
عمال الكمارك أقوال الشخص الذى جرى  
الكشف عنده وملاحظاته وفي حالة غيابه  
تذكر أقوال وكلائه أو خدامه وملاحظاتهم  
ويكلف الشخص ذو الشأن أو وكلاؤه أو  
خدامه في حالة غيابه بالتوقيع على المحضر .  
ولا يجوز اجراء التفتيش الا فيما بين  
شروق الشمس وغروبها .

٤٢ — تلغى جميع الاحكام المخالفة  
لأحكام هذه اللائحة .

(١) راجع المادة الاولى (ب) من مرسوم ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ للنشور بعد  
(٢) هذه المواد خاصة برسوم الدخان والسيجار وقد بطل مفعولها . راجع : دخان

لتزيت الآلات  
٢ — على وزير المالية تنفيذها  
المرسوم ويصل به بمجرد نشره في  
الجريدة الرسمية .

١٨ يوليو سنة ١٩٢٣ مرسوم  
بخصويل وزير المالية حق  
اعفاء بعض البضائع من رسوم  
الجمرك ورسوم الرصيف عند  
التصدير

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على المواد ١٣ وما يليها  
من الأمر العالي الصادر في ١٧ شوال سنة  
١٢٩٧ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٠ )  
وعلى الأمر العالي الصادر في ٢١ ديسمبر  
سنة ١٩١٥ القاضي بربط رسوم رصيف  
في مينائي اسكندرية وبورسعيد ،

وبعد الاطلاع على الرسوم الصادر  
في ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٩ ( ٣٠ مايو  
سنة ١٩٢١ ) القاضي بتعديد رسوم  
الرصيف على البضائع الصادرة باعتبار اني  
عشر في الألف من قيمتها ،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ،  
وموافقة رأي مجلس الوزراء ،  
رسما بما هوأت :

١ — رخص لوزير المالية بأن ينفذ  
أية بضاعة مصنوعة أو مشغولة في القطر

التي لم تكن رسوم الخمول قد دفعت عنها  
قبل ٣١ أغسطس سنة ١٩١٥  
٧ — على وزير المالية تنفيذ  
مرسومنا هذا

٣٠ مارس سنة ١٩٢١ مرسوم  
بزيادة رسم الجمرك على بعض  
الاصناف

نحن سلطان مصر  
بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦  
لثنة ١٩٠٥ وعلى الرسوم الصادر في  
٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
وموافقة رأي مجلس الوزراء  
رسما بما هوأت :

١ — حددت رسوم الجمرك المقتضى  
تحصيلها على الوارد من الاصناف المبينة  
بعد على الوجه الآتي :

( أ ) ٨ في المائة من القيمة على الفحم  
الحجرى وغم الخشب والملازوت والثيران  
والاخبار والخرفان والميز وكذلك على  
لحوم تلك الحيوانات الطرية ( الطازجة )  
منها والملتجة والمبردة

( ب ) ١٠ في المائة من القيمة على  
الاخشاب ما عدا خشب الوقود

( ج ) ١٥ في المائة من القيمة على  
البزرن والزيت المدنى التى يستعمل

المصرى من رسوم التصدير وكذلك من رسوم الرصيف عند التصدير .  
ويكون منح الاعفاء أو ابطاله بقرار وزارى .

٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا  
الرسوم ويوصل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية

## جنسية

١٤ أبريل سنة ١٩٢٣ اتفق

بين مصر وإيطاليا في شأن  
جنسية اللويين المقيمين بالقطر  
المصرى

موقعا هذا أحد حشمت باشا وزير  
الخارجية لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر  
والكونت لويجى البروفاندى ماريسكونى  
كونت فيانو المبعوث فوق العادة والوزير  
المفوض لحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا  
يمصر المفوض اليهما ذلك طبق الاصول  
لكل منهما من حكومته قداقتاعلى مايلي:  
١ — تعرف صفة التبعة الإيطالية  
في القطر المصرى ابتداء من الآن للاشخاص  
الذين أصلهم من لوبة ( طرابلس وبرقة )  
وكانوا قبل تاريخ ضمها الى إيطاليا مقيمين  
بالقطر المصرى ولا يزالون مقيمين به منذ  
ذلك التاريخ مع توافر الشروط التالية:

(١) ان تكون أسماؤهم مقيدة بناء على  
طلبهم في دفتر احدى القنصليات الإيطالية  
بالقطر المصرى  
(٢) أن يكتووا مولودين في لوبة .  
(٣) ان تكون هاجرتهم من لوبة  
على نية العودة اليها

٢ — معرفة التبعة الإيطالية اللوى  
على مقتضى المادة السابعة ينجم عنها قانوناً  
معرفة هذه الصفة لزوجه ولبن كان من  
ولده قاصراً في تاريخ ضم لوبة الى إيطاليا  
على أن من كان من ولده قاصراً في  
تاريخ ذلك الضم ومولوداً في القطر المصرى  
كان له اذا هو استمر في الإقامة بهذا  
القطر حق اختيار الجنسية المصرية في مدة  
سنة تحسب من تاريخ بلوغه أو من تاريخ  
توقيع هذا الاتفاق اذا كان الآن بالغاً .

٣ — اللويون الذين تعرف لهم التبعة  
الإيطالية على مقتضى المادة الاولى من  
هذا الاتفاق يكون لولدهم بالانين في تاريخ

الاحوال المستقبلة التي ثبتت فيها أن شخصاً معيناً من وردت أسماؤه فيه لم يكن جاسماً للشروط المنصوص عليها فيما تقدم ويكون بذلك قد خدع السلطات القنصلية والمحلية. اما الاشخاص الذين لا تكون أسماؤهم مقيدة في الكشف النهائي فلا يقبل منهم أن يطالبوا بحق التبعية الإيطالية .

ولا يشمل الانتفاع بالجنسية الإيطالية الناجمة عن قيد الاسماء في الكشف النهائي السابق ذكره ولا يمكن أن يشمل في المستقبل سوى الاشخاص الواردة أسماؤهم فيه وزوجاتهم والفاسرين من أولادهم بنير اخلال فيما يخص هؤلاء الفاسرين بحق الاختيار السابق ذكره في المادة الثانية من هذا الاتفاق

٦ — القويون الذين استقروا بالقطر المصري للمرة الاولى بعد تاريخ ضم لوبة الى ايطاليا أو الذين يستقروا به في المستقبل يستبرون في هذا القطر رعية ايطاليين على شرط أن تهدد أسماؤهم في دفتر احدى القنصليات الإيطالية بالقطر . ولا يقع التحديد الا بناء على تقديم شهادة من احدى محافظات لوبة أو ايشهاد مصدق طبق الاصول بمعرفة رئيس محكمة مدينة مثبت أو مثبتة تلك الشهادة بالجنسية الإيطالية لصاحب الشأن

ولا تصلح جوازات السفر لاثبات التبعية الإيطالية الا القويين المارين بالقطر المصري

ضم لوبة للمولودين في القطر المصري حق اختيار الجنسية الإيطالية في مدة سنة تجري من تاريخ توقيع هذا الاتفاق . ولكن هؤلاء الولد اذا لم يصلوا بهذا الحق فلا يكون لولدهم أن يطالبوا بالاستفادة منه

٤ — بما ان المفوضية الإيطالية قدمت الى وزارة الخارجية المصرية ثلاثة كشوف للاشخاص المقيدة أسماؤهم في دفتر القنصليات الإيطالية في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد على اعتبار انهم من الفئة المقصودة بالمادة الاولى وبمقد أن تعرف لهم التبعية الإيطالية فقد حدد مدة ثلاثة شهور تبديء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق لتقديم كشوف اضافية الى وزارة الخارجية المصرية . ولا يجوز لاي لوبي من تلك الفئة بعد انتهاء هذه المدة ان يدعى لنفسه التبعية الإيطالية في القطر المصري .

٥ — بعد فحص الكشوف المقدمة على هذا الوجه تتفق وزارة الخارجية المصرية مع المفوضية الإيطالية على ابقاء الاسماء الواردة في هذه الكشوف أو عموها وتقرر بالاتفاق مع هذه المفوضية كشفاً عاماً نهائياً للوبيي الفئة المقصودة بالمادة الاولى المعروفة لهم صفة التبعية الإيطالية

على أن هذا الكشف العام يمكن مبدئه بالاتفاق بين الطرفين وذلك في

الوزارة ومفوضيتكم .

١ — السوريون واللبنانيون المارون  
بمصر أو الذين يقيمون للاستقرار بها  
يتمتعون فيها من الآن فصاعداً تحت حماية  
فرنسا السياسية طبقاً لشروط امتدادها التي  
أقرتها جمعية الأمم .

هذه الحماية لا تكسب اليوم أولئك  
السوريين واللبنانيين أية حصانة ولا أي  
امتياز قضائي أو متعلق بدفع الضرائب  
وبوجه عام أي امتياز يرجع إلى نظام  
الامتيازات التي لم يكونوا قبلاً من  
المتتمتعين به .

٢ — جنسية الأشخاص الذين أصلهم  
من سوريا أو لبنان واستقروا بمصر قبل  
تاريخ هذا الاتفاق تين بقانون يصدر  
بشأن الجنسية المصرية ويؤخذ فيه بالبادئ  
النصوص عليها في المادة الثلاثين وما يليها  
من معاهدة لوزان .

٣ — بعد نص القانون السابق  
ذكره تضع الحكومتان الفرنسية  
والمصرية بالمفاوضة بينهما اتفاقاً يسوى  
بوجه عام في مصر حالة جميع الأشخاص  
الذين أصلهم من سوريا أو لبنان من كان  
منهم مقصوداً بالمادة الأولى أو مقيماً في  
القطر ولم يحصل على الجنسية المصرية طبقاً  
للقانون السابق ذكره ويسوى هذا  
الاتفاق كذلك حالة المصريين في سوريا  
ولبنان أخذاً مبدأ مبادلة التل للتل .

٧ — يعتمد هذا الاتفاق ويتم تبادل  
الاعتمادين بالقاهرة في أقرب وقت يمكن  
فيه ذلك  
وإثباتاً لما تقدم قد وقع الطرفان هذا  
الاتفاق بإسبهما وختمهما  
حرر في نسختين أصليتين بالقاهرة  
ووقع بها في اليوم الرابع عشر من إبريل  
سنة ألف وتسعمائة وثلاث وعشرين .

١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

جنسية السوريين واللبنانيين  
المقيمين بمصر

وزارة الخارجية

١٤ مارس سنة ١٩٢٥

جناب الوزير المفوض

لما كانت الحكومة المصرية لم تصدر  
بعد قانوناً بشأن الجنسية المصرية صار  
من المتعذر عليها أن تين من الآن الحالة  
التي يجب أن يكون عليها الأشخاص  
المقيمون بمصر الذين أصلهم من سوريا  
ولبنان غير أن هذا لا يمنع من ترميم  
نظام مؤقت لمعاملة السوريين واللبنانيين  
الذين يعمرون بالقطر المصري ويستقرون به  
للمرة الأولى وذلك بالنظر إلى أن جمعية  
الأمم قد اعتمدت امتداد فرنسا .

من أجل هذا أتصرف بأن أعرض  
على جنابكم للمواقة بصفة مؤقتة على  
النظام الآتي يصادق عليه تم وضعه بين

بمصر أو الذين يبحثون للاستقرار بها  
يتمتعون فيها من الآن فصاعداً تحت حماية  
فرنسا السياسية طبقاً لشروط امتدادها التي  
أقرتها جمعية الأمم .

هذه الحماية لا تكسب اليوم أولئك  
السوريين واللبنانيين أية حصانة ولا أية  
امتياز قضائي أو متعلق بدفع الضرائب  
وبوجه عام أية امتياز يرجع إلى نظام  
الامتيازات التي لم يكونوا قبلاً من  
المتعتمدين .

٢ — جنسية الأشخاص الذين أصلهم  
من سوريا أو لبنان واستقروا بمصر قبل  
تاريخ هذا الاتفاق تبين قانون يصدر  
بشأن الجنسية المصرية ويؤخذ فيه بالمبادئ  
النصوص عليها في المادة الثلاثين وما يليها  
من معاهدة لوزان .

٣ — بعد نشر القانون السابق ذكره  
تضع الحكومتان الفرنسية والمصرية  
بالمفاوضة بينهما اتفاقاً يسوى بوجه عام في  
مصر حالة جميع الأشخاص الذين أصلهم  
من سوريا أو لبنان من كان منهم مقصوداً  
بالمادة الأولى أو مقيماً في القطر ولم يحصل  
على الجنسية المصرية طبقاً للقانون السابق  
ذكره ويسوى هذا الاتفاق كذلك حالة  
المصريين في سوريا ولبنان أخذاً بمبدأ  
مبادلة التل بالتل .

ينفذ النظام المؤقت المشار إليه بمجرد  
نشره بالجريدة الرسمية .

ينفذ النظام المؤقت المشار إليه بمجرد  
نشره في الجريدة الرسمية .

وتفضلوا جنابكم بقبول فائق الاحترام  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية  
أحمد زيور

جناب السيده هدى حيار وزير فرنسا  
المفوض بمصر .

### المفوضية الفرنسية

١٦ مارس سنة ١٩٢٥

حضرة صاحب الدولة الرئيس  
تكرمتم دولتكم في كتابكم المؤرخ في  
١٤ مارس رقم ٨٧ مكررة باخطاري أنه  
« لما كانت الحكومة المصرية لم تصدر  
بعد قانوناً في شأن الجنسية المصرية صار  
من المتعذر عليها أن تبين من الآن الحالة  
التي يجب أن يكون عليها الأشخاص المقيمون  
في مصر الذين أصلهم من سوريا ولبنان  
غير أن هذا لا يمنع من تحرير نظام مؤقت  
لمعاملة السوريين واللبنانيين الذين يعمرون  
بالقطر المصري أو يستقرون به للمرة  
الأولى وذلك بالنظر إلى أن جمعية الأمم  
قد اعتمدت امتداد فرنسا » .

ومن أجل هذا عرضت على جنابكم  
للاوقات بصفة مؤقتة على النظام الآتي يانه  
التي تم وضعه بين هذه المفوضية  
ووزارتكم :

١ — للسوريين واللبنانيين المولودين



(١) أن تكون أسماؤهم مقيدة بناء على طلبهم في سجلات إحدى القنصليات الفرنسية بالقطر المصري ،  
(٢) أن يكونوا مولودين خارج القطر المصري ،

(٣) أن لا تكون مبارحتهم لمراكش .  
الابنية العودة اليها .

٢ — الاعتراف بصفة الحماية الفرنسية لأحد المراكشين يترتب عليه قانونا الاعتراف بهذه الصفة لزوجاته ولبن كان قاصرا من ذريته في تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

على أن لقاصر من ذريته المولود في القطر المصري اذا استمر مقيما فيه أن يطلب التجنس بالجنسية المصرية وذلك في ظرف سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد . كما أن للبالغ الآن من ذريته نفس هذا الحق اذا طالب به في ظرف سنة من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .  
ويتبر بالغا سن الرشد من أم الحادية والعشرين من عمره .

٣ — يكون لمن ولد في القطر المصري وبلغ الآن سن الرشد من ذرية مراكشين توافرت فيهم شروط المادة الأولى من هذا الاتفاق الحق في اختيار الحماية الفرنسية في ظرف سنة من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق . فاذا لم يستعمل هذا الحق فليس لذريته أن يطالبوا بالتمتع به

وقد أبلغت حكومتى للمعروف السابق يانته فوافقت عليه فأتشرف بالخباردولتكم انى أقبل النظام المؤقت المشار اليه الذى يتخذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .  
وتفضلوا يادولة الرئيس بقبول فائق الاحترام .

( التوقيع ) هنرى حيار  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

٢٥ مارس سنة ١٩٢٥ انغلي

بين مصر وفرنسا بشأن حماية الاشخاص الذين من أصل مراكشى فى القطر المصرى

الموقعان على هذا أحد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسو هنرى حيار المندوب فوق السادة والوزير المفوض لجمهورية الفرنسية بما خول لها من السلطة من حكومتيهما قد اتفقا على ما يأتى :

١ — يتبرمن الآنضاعدا مضمولين بالحماية الفرنسيةفى القطر المصرى الأشخاص الذين أصلهم من مراكش ( ماعدا للمنطقة الواقعة تحت الادارة الاسبانية ) المقيمون فى القطر المصرى متى توافرت فيهم الشروط الآتية :

ويحصل الاختيار باقرار كتابي يرسل الى وزارة الخارجية المصرية .

ويستبر الاشخاص الذين وقع منهم الاختيار بهذه الكيفية أنهم كانوا مراكشيين على الدوام ويكون اختيارهم نافذاً على نساءهم والنصر من ذريتهم .

٤ — تقدم المفوضية الفرنسية الى وزارة الخارجية المصرية في ظرف ثلاثة شهور تبدأ من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق كشوفاً للمراكشيين اللقيدة أسماؤهم في سجلات القنصليات الفرنسية الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا الاتفاق . ولا يسوغ بعد انتهاء هذه المدة تقديم أى كشف جديد باسماء مراكشيين الى الوزارة المصرية .

٥ — بعد تقديم الكشوف السابق ذكرها تتفق وزارة الخارجية المصرية مع المفوضية الفرنسية على ابقاء الاسماء الواردة في هذه الكشوف أو شطبها وتضع بالاتفاق مع المفوضية كشفاً عاماً نهائياً باسماء المراكشيين من الفئة المتبار اليها في المادة الاولى المعترف لهم بالحماية الفرنسية على أنه يمكن تعديل هذا الكشف العام باتفاق الطرفين اذا اتضح فيما بعد ان أحداً من الاشخاص المقيدين في الكشف لم تكن متوافرة فيه الشروط للمار ذكرها بأن يكون قد خدع السلطات القنصلية والمحلية — المراكشيين الذين لم تحد

أسماؤهم في الكشف النهائي عدا من كان له حق الخيار لا يجوز لهم بعد وضع هذا الكشف أن يدعوا بأنهم مشمولون بالحماية الفرنسية في القطر المصري .

وحق التمتع بالحماية الفرنسية المترتب على قيد الاسماء في الكشف النهائي سالف الذكر لا يشمل ولا يجوز أن يشمل في المستقبل الا نفس الاشخاص الواردة اسماءهم فيه وزوجاتهم والنصر من ذريتهم كما سبق القول وذلك دون اخلال بما لهؤلاء الاخيرين من حق الخيار المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا الاتفاق .

٧ — يصترف في المستقبل بالحماية الفرنسية للمراكشيين الذين يجيشون الى القطر المصري للاقامة فيه بشرط أن تكون أسماؤهم مقيمة في سجلات إحدى القنصليات الفرنسية في القطر المصري .

ولا يحصل القيد الا بتقديم شهادة من الحكومة المراكشية أو اشداد مصدق عليه قانوناً من رئيس محكمة مدنية يثبت أن صاحب الشأن مراكشي الاصل . ولا تصلح جوازات السفر لاثبات صفة المراكشي الا للمراكشيين المارين بالقطر المصري .

٨ — يعتمد هذا الاتفاق ويتم تبادل الاعتماد بالقاهرة في أقرب وقت ترجمة كتاب لرسله حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية (بالتايبة) الى جناب

بذلك واخطارى عما اذا كانت تقبل اعتماد  
هذا الاتفاق بالشرط المذكور  
وتفضلوا الخ .....  
وزير الخارجية (بالبناية)  
يحيى ابراهيم

ترجمة كتاب أرسله للسيوهنرى حيار  
المنسوب فوق العادة والوزير المفوض  
لحكومة الجمهورية الفرنسية بمصر الى  
حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا  
وزير الخارجية (بالبناية) ورئيس مجلس  
الوزراء (بالبناية) بتاريخ ٥ نوفمبر  
سنة ١٩٢٥ رقم ١٦٦

حضرة صاحب الدولة  
الحقا بكتابى رقم ١٥٤ المؤرخ ١٩ أكتوبر  
الماضى بشأن الاتفاق الذى تقرر فيه  
مركز المراكشين القيسين في القطر المصرى  
أتشرف باخطار دولتكم بأن حكومتى مع  
شكرها للحكومة على اقتراحها تقبل ان  
يعمل في الحال بالاتفاق المذكور مع التحفظ  
الوارد بكتاب دولتكم رقم ٢٢٤٥ المؤرخ  
١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وعليه فأتشرف بأن أرفق بهذا  
كشوفاً بأسماء المراكشين المقيدين بالتفصيلات  
الفرنسية في القطر المصرى لغاية ٣١ أكتوبر  
سنة ١٩٢٥ مما يسهل على وزارة الخارجية  
للملكية المصرية القيام بالاتحاد مع المفوضية  
الفرنسية بتحرير قائمة شاملة لأسماء جميع  
المراكشين المشمولين بالحماية الفرنسية

السيوهنرى حيار المنسوب فوق العادة  
والوزير المفوض لحكومة الجمهورية  
الفرنسية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥  
رقم ٣٢٤٥

جناب الوزير المفوض  
لقد تم التوقيع بتاريخ ٢٥ مارس  
سنة ١٩٢٥ من سعادتكم ومن حضرة  
صاحب الدولة زيور باشا الذى أتولى الآن  
منصبه بطريق الانابة على اتفاق تقرر فيه  
الشروط الواجب توافرها في الاشخاص  
الذين من أصل مراكشى (ماعدا من كان  
منهم تابعا للحكومة الاسبانية) لتكون  
لهم صفة الحماية الفرنسية . وأتم هذه  
الشروط هو ما نصت عليه المادة الأولى  
وهو يقضى على الأخص بأن يكون  
الشخص قد قيد اسمه في إحدى التفصيلات  
الفرنسية وأن يكون باقيا على نية العودة  
الى بلده .

فرغبة في وضع حد لما قد ينشأ من  
الصعوبات بين السلطات التفصيلية الفرنسية  
والحكومة المصرية بشأن جنسية الاشخاص  
المشار اليهم يحسن على ما أظن أن يعمل  
الاتفاق المذكور في الحال . والحكومة  
الحالية مستعدة لاعتمادها على أن يعرض فيما  
يعد على البرلمان المصرى أسوة بجميع  
الاتفاقات التى من هذا القيل .

وأكون شاكرا لسعادتكم اذا تكرمت  
بإحاطة حكومة الجمهورية الفرنسية علما

في القطر المصري بعد تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نصر هذا القانون

٤ — لا تنطبق احكام المادتين الثانية والثالثة على من كان مولوداً أو كان ابوه مولوداً في تركيا أو في احد البلاد التي فصلت عن تركيا بمقتضى معاهدة لوزان. واختار في خلال سنة من تاريخ نصر هذا القانون الجنسية الثمانية أو جنسية البلد الذي ولد فيه هو أو أبوه وذلك بشرط ان يقع الاختيار نافذا بحسب تصريح البلد الذي اختار جنسيته

٥ — يترتب على الاختيار النصوص عليه في المادة السابقة أنه يجب على المختار مناصرة القطر المصري في خلال ستة شهور من تاريخ ذلك الاختيار

على أنه يجوز لوزير الداخلية في احواله استثنائية وعلى سبيل التخصيص والافراد ان يعد هذا الاجل أو ان يفي المختار اصلا من الالتزام التقدم ذكره

فان لم ينادر المختار القطر المصري في الاجل المضروب أو عاد الى القطر بعد مغادرته أباه للاقامة فيه وذلك قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الاختيار فيقرر وزير الداخلية إلغاء الاختيار المذكور وفي هذه الحالة يعتبر الاختيار كأن لم يكن ويعتبر الشخص قد دخل الجنسية المصرية على الوجه المبين في المادة الثانية أو

المقيمين في القطر المصري وتفضلوا الخ ... .. هنري جبار

وبعد ان اطلع مجلس الوزراء بمجلسته المنعقدة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ على المذكرات المتبادلة بين وزارة الخارجية والفضوية الفرنسية وافق على الاتفاق المذكور بشرط التصديق عليه من البرلمان المصري

٢٦ مايو ١٩٢٦ مرسوم بقانون الجنسية المصرية

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٤١ من الدستور  
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وما اقتضى هذا المجلس  
رسمنا ما هو آت : —

١ — الرعايا الثمانية في تأويل احكام هذا القانون هم رعايا الدولة الثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان

٢ — يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبحكم القانون الرعايا الثمانية الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نصر هذا القانون

٣ — يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ تاريخ نصر هذا القانون وبحكمه أيضا الرعايا الثمانية الذين جعلوا اقامتهم العادية

الشأن بقرار الوزير في خلال سنة على الأكثر بعد وصول الطلب .

٨ — دخول الجنسية للمصرية بمقتضى الأحكام السابقة يشمل الزوجة والأولاد القصر بمحكم القانون .

وكذلك يتخذ حكم الاختيار المنصوص عليه في المادة الرابعة على الزوجة والأولاد القصر . غير أنه يسوغ لزوجة في خلال سنة من تاريخ انتهاء الزوجية وللأولاد القصر في خلال سنة من تاريخ بلوغهم سن الرشد أن يدخلوا الجنسية المصرية إذا قرروا رغبتهم في ذلك وجعلوا أقالمتهم في القطر المصري .

٩ — يسوغ للرعايا العثمانيين الذين لا تتوافر فيهم الشروط المقررة في المواد ٢ الى ٧ أن يقرروا في خلال سنة من نصر هذا القانون بأنهم جعلوا أقالمتهم العادية في القطر المصري .

وفي هذه الحالة واستثناء مما نص عليه الشرط الأول من شروط المادة الثانية عشرة يسوغ لهم تقديم طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد اقامة عادية مدى خمس سنوات منذ تاريخ التحرير المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

١٠ — يعتبر مصرياً :

(١) من ولد في القطر المصري أو في الخارج لأب مصري .

(٢) من ولد في القطر المصري أو في الخارج من أم مصرية مادامت نسبته

الثالثة على حسب الاحوال  
٦ — يسوغ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة بالقطر المصري من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نصر هذا القانون أن يطلبوا في خلال سنة من تاريخ هذا النضر أن يعتبروا داخليين في الجنسية المصرية من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

ويجوز لوزير الداخلية تكليف الطالب بالعودة الى القطر المصري في الموعد الذي يحدده لتحقيق طلبه .

ولذلك الوزير في أحوال استثنائية أن يرضى الاعتراف للطالب بالجنسية المصرية وذلك بقرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

ويجب أن يعلن اعتراف وزير الداخلية للطالب بالجنسية المصرية أو قرار الرضى الى صاحب الشأن في خلال سنة على الأكثر بعد وصول الطلب .

٧ — يسوغ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يحافظوا على تلك الإقامة حتى ذلك التاريخ أن يطلبوا في خلال سنة من تاريخ نصر هذا القانون اعتبارهم مصريين .

ولو وزير الداخلية الحق للطلق في قبول هذا الطلب أو رفضه كما أن له أن يرضى ما يراه من الشروط أو التكاليف لاعتبارهم كذلك .

ويجب على كل حال اعلان صاحب

## ٤ — معرفة اللغة العربية

١٣ — يجوز بمرسوم تذكر فيه الأسباب إسقاط الجنسية المصرية عن دخل فيها طبقاً لأحكام المواد التاسعة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة وذلك في أحد الأحوال الآتية :

١ — إذا كان قد دخل الجنسية المصرية بناء على أقوال كاذبة أو بطريق النش

٢ — إذا حكم عليه في القطر المصري بقوة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنتين على الأقل

٣ — إذا أتى عملاً من شأنه المساس بسلامة الدولة في الداخل أو في الخارج أو بنظام الحكومة أو بالنظام الاجتماعي في القطر المصري

٤ — إذا نشر بطريق الخطابة أو الكتابة أو إحدى طرق النشر الأخرى أفكاراً ثورية مغايرة لمبادئ الدستور الأساسية

على أنه لا يسوغ تحرير هذا الإسقاط إذا كان التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات .

١٤ — يجوز منح التجنس بمقتضى قانون خاص للأجنبي القى يكون قد أدى خدمة جليلة لمصر ويدون أى شرط آخر

١٥ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون لا يسوغ لمصرى أن

لأية لم تثبت قانوناً

(٣) من ولد في القطر للمصرى من أبوين مجهولين  
ويعتبر الأقيط في القطر للمصرى مولوداً فيه مالم يثبت العكس

(٤) من ولد في القطر للمصرى لأب أجنبي ولدهو أيضاً فيه إذا كان هذا الأجنبي ينتمى بجنسه لأبالية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الإسلام

١١ — كل من ولد لأجنبي في القطر المصري وكانت أقامته العادية فيه عند بلوغه سن الرشد يعد مصرياً إذا تنازل في خلال سنة من بلوغه هذه السن عن جنسيته الأصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية

ولن توافرت فيه الشروط المقررة في الفقرة السابقة إذا حال دون قيامه بالتقرير في الوقت المناسب مانع أن يستأذن وزير الداخلية في إجراء ذلك التقرير ويجوز أن يأذن له الوزير بذلك إذا اثبت قيام المانع ولم تزد مدة تأخيرها على السنة

١٢ — للتجنس يتحول صاحبه صفة المصرية ويجوز منحه بمرسوم لكل أجنبي بالغ تتوافر فيه الشروط الآتية

١ — أن تكون أقامته العادية في القطر المصري منذ عشر سنوات على الأقل

٢ — حسن السير والسلوك

٣ — أن يكون له سبب من أسباب الرزق

ومحوز أن يؤذن لمن يفقد الجنسية المصرية على الوجه المين في المادة السابقة بأن يستردها إذا أتم سنتين في القطر المصرى وقررتنازل عن الجنسية الاجنبية ويكون الاذن بمقتضى قرار من مجلس الوزراء

١٨ — المرأة الاجنبية التي تتزوج من مصرى تصبح مصرية ولا تفقد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجة الا اذا جعلت اقامتها المادية في الخارج واستردت جنسيتها الأصلية عملاً بالقانون الخامس بهذه الجنسية

والمرأة المصرية التي تتزوج من أجنبي تفقد الجنسية المصرية اذا كانت بمقتضى هذا الزواج تدخل في جنسية زوجها عملاً بالقانون الخامس بهذه الجنسية . فلذا انتهت الزوجة جاز لها أن تسترد الجنسية المصرية اذا قررت وغبتها في ذلك وكانت اقامتها المادية في القطر المصرى أو عادت للاقامة فيه .

١٩ — يرتب على تجنس الاجنبى بالجنسية المصرية أن تصبح زوجته مصرية كذلك مالم يهر في خلال سنة من تاريخ دخول زوجها الجنسية المصرية انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الاجنبية ويرتب على تجنس المصرى بجنسية اجنبية ان تفقد زوجته الجنسية المصرية اذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون

يتجنس بجنسية اجنبية الا بعد أن يحصل مقدماً على ترخيص بذلك من الحكومة المصرية . وهذا الترخيص لا يكون الا بمقتضى مرسوم

والمصرى الذى يتجنس بجنسية اجنبية دون أن يرخص له بذلك مقدماً من الحكومة المصرية يظل معتبراً مصرياً من جميع الوجوه وفي كافة الأحوال

١٦ — يجوز اسقاط الجنسية المصرية بمرسوم ممن يقبل دخول الخدمة العسكرية لدى احدى الدول الاجنبية بدون ترخيص من الحكومة المصرية وكذلك ممن يقبل خارجاً عن القطر المصرى وظيفة لدى حكومة اجنبية ويبقى فيها بالرغم من الأمر الذى يصدر له من الحكومة المصرية بتركها

ويجوز أن يستتب هذا الاسقاط منع الإقامة في القطر المصرى أو منع العودة اليه وفي هذه الحالة يجب أن يذكر المنع صراحة في الرسوم المنصوص عليه في المادة السابقة

المادة ١٧ — يفقد الجنسية المصرية من جعل اقامته العادية في الخارج واتعلقت عنده نية العودة الى القطر المصرى اذا كان قد تجنس بجنسية اجنبية . فاذا كان يملك في مصر أموالاً تابعة فانه لا يفقد الجنسية المصرية الا اذا حصل على الترخيص المنصوص عليه في المادة الخامسة عشرة

وعلى الصوم كافة المراتب والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون يجب ان توجه الى وزير الداخلية وهي تسلم في القطر المصري الى المحافظة أو المديرية التي يكون فيها محل إقامة صاحب الشأن وفي الخارج الى الممثلين السياسيين للدولة المصرية أو الى قناصلها ويجوز أن يرخص بقرار من وزير الداخلية لاي موظف من موظفي الحكومة غير من تقدم ذكرهم بتسليم هذه القرارات والاعلانات والطلبات

٢٣ — لوزير الداخلية الحق في إعطاء كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم كافة الأدلة التي يرى لزومها وهذه الشهادات يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها

٢٤ — كل شخص يسكن الاراضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة الى ان تثبت جنسيته على الوجه الصحيح

على انه ليس له ان يباشر الحقوق السياسية في مصر الا اذا ثبتت جنسيته المصرية ٢٥ — لا يعتبر من الرعايا العثمانيين في تأويل أحكام هذا القانون أولاد من كان قديماً من الرعايا العثمانيين ودخل في جنسية أجنبية دخولا صحيحا بمقتضى ترخيص من الحكومة العثمانية أو الحكومة المصرية اذا كان القانون الخاص بهذه الجنسية الاجنبية يلحهم بهذه الجنسية .

الخاص بهذه الجنسية الجديدة وما لم يقرر في خلال سنة من تاريخ الدخول في هذه الجنسية انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها المصرية

وفما عدا الاحوال المتقدمة لا يسوغ للزوجة ان تتجنس بجنسية غير جنسية زوجها .

وعند انتهاء الزوجية يجوز للمرأة ان تسترد جنسيتها الاصلية بالشروط المبينة في المادة السابقة

٢٠ — الاولاد القصر الاجنبي الذي تتجنس بالجنسية المصرية يسمون مصريين الا اذا كانت اقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد التي هم تابعون له جنسيتهم الاجنبية

والاولاد القصر للمصري الذي تتجنس بجنسية أجنبية يفقدون الجنسية المصرية اذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية .

ومسوغ للأولاد الذين تغيرت جنسيتهم بحسب الاحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغهم من الرشد .

٢١ — دخول الجنسية المصرية واستقاطها وفقدانها واستردادها ليس له أى تأثير في الماضي مالم ينس على غير ذلك .

٢٢ — القرارات واعلانات الاختيار



في القطر المصري .  
٢٦ — على وزير الداخلية تنفيذها  
القانون ويوصل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية أنه يصدر كافة القرارات  
اللازمة لذلك .

غير أنه يسوغ لهم في خلال السنة التالية  
تبلغهم سن الرشد أو التالية لنشر هذا  
القانون أن كانوا قد تم لهم بلوغ هذه السن  
أن يدخلوا الجنسية للمصرية إذا قرروا  
رغبتهم في ذلك وجعلوا اقامتهم العادية

## جوازات السفر

الشأن في البلاد التي يكون تابعا لها . فإذا  
كان الشخص مقما في غير بلاده فإنه يصح  
أن يصدر الجواز أو تذكرة المرور من  
السلطة التنفيذية أو السياسية لبلاده أو من  
السلطة ذات الشأن في البلاد التي يقيم فيها .  
أما إذا كان الشخص تابعا لبلاد لا تسلم  
جوازات سفر أمكن أن يحمل محل الجواز  
شهادة تحقيق شخصية صادرة من السلطة  
المختصة .

ويجب أن يؤثر على الأوراق المذكورة  
ملءا جوازات السفر المصرية من السلطة  
السياسية أو التنفيذية للمصرية في الخارج .  
وذلك إلا إذا أعفى الشخص من تقديم  
جواز أو تذكرة مرور بأمر خاص من  
وزير الداخلية .

٢ — لا يجوز لأي شخص أن  
يخرج من القطر المصري إلا إذا كان حاملا  
جواز سفر صادرا من قلم الجوازات .  
فإذا كان الشخص أجنبيا يصدر الجواز

٤ يوليو سنة ١٩٢٣ قرار

بوضع الاحكام الخاصة  
بجوازات السفر

وزير الداخلية  
بما أن الحاجة ماسة الى اعادة تقرير  
ما ينبغي مراعاته من الشروط والاجراءات  
للدخول القطر المصري أو للخروج منه ،  
وبما أنه مع عدم الاخلال بما قد  
يوضع من الاحكام في أمر المهاجرة الى  
الديار المصرية تدعو الحال الى وضع لائحة  
مؤقتة لجوازات السفر ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

قرار ماهو آت :

١ — مع مراعاة ما نص عليه في  
المادة الثالثة لا يجوز لأي شخص أن  
يدخل القطر المصري إلا إذا كان حاملا  
جوازا أو تذكرة مرور من السلطة ذات

فوتوغرافية لصاحب هذه الأوراق ،  
وتتولى السلطة التي أصدرتها بصمها بطابع  
يشمل الورقة والصورة معا لا ثببات أن  
احدهما مكمل للآخرى .

ويجب أن تتضمن الأوراق المذكورة  
بيان اسم صاحبها ولقبه وعمره وجنسيته  
وموطنه ومهته ومحل مولده والعلامات  
المميزة له .

ويجوز استعمال الجواز الواحد أو  
تذكرة المرور الواحدة لزوجة صاحب  
الجواز أو الذكرة وكذلك لأفراد عائلته  
الذين يقل عمرهم عن ست عشرة سنة  
إذا سافروا معه بشرط أن تتضمن الورقة  
بيان أَسْمَاءهم وأعمارهم وأن تكون صورة  
الزوجة ملصقة بها وبصورة .

٦ — يجوز لرجال السفن الواسلة  
إلى القطر المصري أن ينزلوا إلى البر وأن  
يقيموا مؤقتا في المدينة البحرية التي رست  
السفينة فيها وذلك لغاية إبحارها بشرط  
أن يكونوا حاملين شهادة تحقيق شخصية  
صدرت من رِبان السفينة مثبتا بها أن حامل  
الشهادة هو من رجال السفينة الدائمين .

٧ — يجوز كذلك لفرق الجوازات  
في المدينة البحرية التي رست فيها السفينة  
أن يسلم ركاب السفينة المذكورة الذين  
ليس يندم جوازات سفر ورجالها رخصاً  
وقتيلاً لاطلاق القطر المصري لمدة لا تتجاوز  
خمس عشرة يوما .

من السلطة التي يكون الشخص تابعا لها .  
والأجانب الذين لا يكونون تابعين  
لسلطة قضائية موجودة ومعترف بها يسطون  
مقى أرادوا مقاديرة القطر المصري تذكرة  
مرور تصدر من قلم الجوازات .

٣ — الأشخاص الذين يقيمون في  
القطر المصري عادة يجوز لهم مقى خرجوا  
منه حاملين الجواز أو تذكرة المرور  
المقصود عليهما في المادة السابقة أن  
يعودوا إلى القطر المصري بمقتضى ذلك  
الجواز أو تلك التذكرة بشرط أن يكون  
مؤثرا عليه أو عليها من قلم الجوازات  
بالترخيص بالعودة وبشرط أن تكون  
العودة في خلال المدة المينة في الجواز أو  
التذكرة . على أنه لا حاجة إلى هذا  
التأشير مقى كان الجواز مصرية .

٤ — لا يكون جواز السفر صحيحاً  
إلا لمدة سنتين من تاريخ إصداره أو من  
تاريخ تجديده . وكذلك الحال فيما يتعلق  
بشهادة تحقيق الشخصية .

ولا تمد صحة الجواز بمقتضى التجديدات  
التوالي إلى أكثر من عشر سنتين من  
تاريخ إصداره . أما تذاكر المرور فتكون  
صحيحة لسنة واحدة ويجوز تجديدها  
سنة بعد أخرى إلى حين انقضاء خمس  
سنوات من تاريخ تسليمها .

٥ — يلصق بجواز السفر أو بشهادة  
تحقيق الشخصية أو بتذكرة المرور صورة

الجوازات والسلطات السياسية والتنصلي  
المصرية في الخارج هي :

٥٠٠ ملين عن اصدار الجواز أو  
تذكرة المرور .

٢٠٠ ملين عن كل تجديد للجواز أو  
لتذكرة المرور .

٢٠٠ ملين عن كل تأشير للعودة  
الى مصر .

١١ — الى حين تحقيق تمثيل مصر في  
الخارج تستمر السلطات البريطانية ذات  
الشان في مباشرة الاختصاصات المتحولة في  
امر جوازات السفر الى وكلاء مصر  
السياسيين أو القنصلين في الخارج طبقا  
لتعليمات التي يقرها وزير الداخلية والخارجية  
الا اذا عهد في ذلك الى سلطة أجنبية  
أخرى بقرار من مجلس الوزراء ،

١٢ — لا يترتب على أحكام هذا  
القرار أى خروج عن القواعد المقررة  
فيما يتعلق بالموظفين السياسيين والقنصلين  
كما أنه لا يترتب عليها أى تعديل للأحكام  
الخاصة بالحج والبالوائخ المقررة من مجلس  
الصحة البحرية والمهاجر وبما يتخذ من  
التدابير .

١٣ — يعمل بهذا القرار من ٥  
يولية سنة ١٩٢٣

٨ — الأشخاص الذين ليس بيدهم  
جوازات سفر أو شهادات تحقيق شخصية  
أو رخص اقامة مما نص عليه في المواد  
السابقة يجوز أن يمنحوا من النزول الى  
البر كما يجوز أن يمنع من النزول الأشخاص  
الذين يحملون أوراقا مزورة أو غير  
متوافرة فيها الشروط المقررة فاذا نزل  
أحد هؤلاء الأشخاص الى البر بغير حق  
أو استمر في الاقامة بعد انقضاء المدة  
المرخس بها جاز اخراجه من البلاد

ويمنع من السفر من لم يكن حاملا  
جواز السفر أو تذكرة المرور المنصوص  
عليها في المادة الثانية أو كان حاملا لورقة  
مزورة أو غير متوافرة فيها الشروط  
المقررة .

٩ — على رباين السفن التي تعد  
على الموانئ المصرية أن يقدموا الى  
مندوب قلم الجوازات كشفا بأسماء المسافرين  
ورجال السفينة وجنسياتهم وأن يقدموا  
اليه أيضا كل ما يراه ضروريا من البيانات  
كما أن عليهم أن يسهلوا لمفص الجوازات  
على ظهر السفينة واتخاذ ما يراه ضروريا  
من التدابير قبل اجراء هذا الفحص لمنع  
خروج أى انسان من السفينة أو دخوله  
اليها ويستثنى من هذا للنح وكلاء السفن  
ومن يكون حاصل على اذن من البوليس

١٠ — الرسوم التي يحصلها قلم

٤ يوليو سنة ١٩٢٣ قرار  
بمريان أحكام لائحة الجوازات  
على أقسام الحدود  
وزير الحرية  
بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في  
١٤ صفر سنة ١٣٤١ ( ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٢٢ ) بالحاق مصلحة أقسام الحدود  
بوزارة الحرية .  
وبعد الاطلاع على القرار الصادر

من وزير الداخلية بتاريخ ١٩ ذى القعدة  
سنة ١٣٤١ ( ٤ يولية سنة ١٩٢٣ )  
متضمناً الأحكام الخاصة بجوازات السفر .  
قرر ما هو آت :  
١ — تسرى أحكام القرار المشار  
اليه على الاراضى المصرية الداخلة في  
أقسام الحدود بغير اخلال بما قد يطرأ عليها  
من التعديلات .  
٢ — يعمل بهذا القرار من ٥ يولية  
سنة ١٩٢٣

## جيش

راجع أيضاً : عربان

٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ قانونه  
القرعة العسكرية المصرية الصادر  
عليه الأمر العالى بتاريخ ٣ شعبان  
سنة ١٣٢٠ هجرية الموافق ( ٤ نوفمبر  
سنة ١٩٠٢ افرنجية )  
نحن خديو مصر

وبالنظر الى ماترا آى من مناسبة  
تعديل القوانين الصادرة بشأن القرعة  
وتوجيها  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حريتنا  
وبحريتنا ومواقفة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

### القسم الأول

في فرض الخدمة العسكرية الالزامية

### الفصل الأول

١ — بعد مراعاة أوجه المعافاة  
الواردة في أمرنا هذا تفرض الخدمة

بعد الاطلاع على الأوامر المالية  
الصادرة بشأن القرعة لجيشنا وبحريتنا  
للكورة في الكشف للالحق بأمرنا هذا  
وعلى الأمر السالى الصادر في ٢١  
يناير سنة ١٨٩٢ عن الخدمة في خفر السواحل

الردف أو في البوليس أو خفر السواحل وذلك بعد مراعاة أحكام الرق المينة في القسم الخامس .

٤ — الأشخاص المكفون بالخدمة العسكرية والمتوفرة فيهم شروط البنية يطلبون للتجنيد بموجب الترتيب الذي يحدده لهم الاقتراع السنوي المنصوص عنه في الفصل الحادى عشر

٥ — لا يجوز في أى حال كانت أن يطلب شخص للتجنيد بعد بلوغه سن السابعة والعشرين

### القسم الثانى

في تنظيم أعمال القرعة

### الفصل الثانى

٦ — ادارة القرعة الموجودة الآن

في نظارة الحرية تبقى كما هي

٧ — ينوب عن ادارة القرعة في

المديريات مجالس قرعة وتعين نظارة الحرية لكل مجلس منها قسميا يكون عبارة عن مديرية واحدة أو أكثر وكل مجلس منها يشكل على الأقل من ثلاثة ضباط عسكريين أحدهم رئيس لاهل رتبته عن رتبة بكباشى ويجوز انتداب مجلس القرعة للعمل مؤقتاً خارج القسم المين له

٨ — تخضع كشوفه سنوية باسماء

الأشخاص المكفون بالخدمة العسكرية

ويصل الاقتراع السنوى في كل مركز

وذلك كله بمعرفة مجلس اقتراع يؤلف من

العسكرية الازامية بموجب النصوص الواردة فيه على كل ذكر ينطبق عليه أحد الشروط الآتية :

أولاً — اذا كان من رعايا الدولة العلية مولوداً من أبوين متوطنين بالفطر المصرى حين ولادته ولم يتوطن بعد ذلك قسماً آخر من بلاد الدولة العلية — او

ثانياً — اذا كان من رعايا الدولة العلية وتوطن هو أو والده في الفطر المصرى خمسة عشر عاماً قبل بلوغه سن ١٩ أو قبل كتابة اسمه في كشوفات

القرعة المذكورة في الفصل العاشر على شرط أن يكون اسمه قد كتب فيها قبل بلوغه سن الرابعة والعشرين — . او

ثالثاً — اذا كان أصله من السودان ولكنه متوطن بالفطر المصرى وليس معروفاً انه من تايية أجنبية

لا تسرى أحكام هذه المادة على العثمانيين الذين هم في حماية إحدى الدول الأجنبية .

٢ — تبدأ ملزومية الشخص بالخدمة العسكرية من السنة التى يبلغ فيها سن الثامنة عشرة

وللعمل بهذا الأمر العامل يحسب السن على طريقة الحساب الأفرنكى

٣ — الخدمة العسكرية الازامية

تتضمن خدمة خمس سنوات في الجيش العامل أو في البحرية وخمس سنوات في

كان عدد الأغار الذين يؤخذون منها قليلا لا يستحق أعمال الفرقة بسبب عدم صلاحية أهلها أو متى كان هناك أسباب أخرى خصوصية تستدعي استثناءها

### القسم الثالث

في المعافاة من الخدمة العسكرية

### الفصل الثالث

في المعافاة بالبدل التقدي

١١ — يحق لكل شخص أن يعفى من ملزومته بالخدمة العسكرية إذا دفع عشرين جنيهاً مصرياً في أى وقت كان قبل اقتراعه

١٢ — (١) كل شخص لم يحضر أو لم يندب أحداً للحضور بدله أمام مجلس الاقتراع في الجلسة التي ينظر فيها في كشف الاقتراع المدرج فيها اسمه ، له الحق في الحصول على الاعفاء في أى وقت كان بعد درج اسمه في كشف الاقتراع وقبل طلبه للفرز الطبي بدفعه بدلا قديا قدره اربون جنيها مصريا .

١٢ مكررة — (٢) كل شخص مدرج اسمه بكشف الاقتراع له الحق في الحصول على الاعفاء في أى وقت كان بعد الكشف عليه طيبا وقبل تجنيده بدفعه بدلا قديا قدره مائة جنيه مصرى .

١٣ — (١) كل شخص استحق

رئيس مجلس فرقة المديرية وضابطين من أعضائه الآخرين مع معاون من ديوان تلك المديرية وعمدتين من المركز بينهما المدير

يرأس مجلس الاقتراع رئيس مجلس الفرقة وتعتبر هيئته قانونية إذا حضره اثنان من الأعضاء العسكريين واثنان من الأعضاء المدنيين

وعلى المدير أن يعد كشفاً باسماء عمد آخرين لينوبوا عن العمد الأعضاء في مجلس الاقتراع متى اضطروا الى الغياب

٩ — يلحق بإدارة الفرقة ضابطان على الأقل من القسم الطبي لانتقل رتبتهما عن بكباشي للقيام بالكشف الطبي على أغار الفرقة حسب مواد الفصل الثاني عشر وعند عدم اشتغالهما في الكشف الطبي يؤديان وظيفة التفتيش على أعمال الفرقة تحت أوامر ادارة الفرقة ومن اختصاص وظيفتهما مراجعة جميع التقارير والأوراق المتعلقة بأعمال الفرقة وطلب كل شخص اعفاء مجلس الاقتراع من الخدمة العسكرية لعدم اللياقة البدنية لاعادة الكشف عليه

١٠ — يجوز لناظر الحرية بمقتضى أمر وزارى مصدق عليه من مجلس النظار أن يستثنى أية جهة كانت من الفرقة متى

(١) معدلة بقانون ٣ سنة ١٩٢٢

(٢) أضيفت بقانون ٣ سنة ١٩٢٢

عشر سنوات على الأقل  
خامساً — مستخدمو حكومة السودان  
الذين يؤدون أعمالهم في بلاد السودان  
أو خارجاً عنها  
واحكام هذه المادة لا تعفى من  
يستخدم بعد اقتراعه الا اذا تصدق من  
نظارة الحرية على استخدامه بهذه الصفة  
١٦ — يعنى نهائياً من الخدمة  
العسكرية كل شخص كان ابوه في إحدى  
الحالات الآتية

اولاً — اذا كان ضابطاً في الجيش  
سواء كان عاملاً أو مستودعاً  
ثانياً — اذا كان ضابطاً في الجيش  
فيما مضى وبقي فيه عشر سنوات على الأقل  
ولم يطرده أو يفصل عنه بصفة تأديبية  
ثالثاً — اذا كان ضابطاً في الجيش  
واحيل على المعاش أو اخذ مكافأة بسبب  
جراح أو اصابات أو أمراض اعترته مدة  
تأدية واجباته أو توفي بسبب تلك الجراح  
أو الاصابات أو الامراض

١٧ — يعنى من اللزومية بالخدمة  
العسكرية كل شخص تعين ابوه عمدة أو  
شيخاً حسب منطوق الامر العالى الصادر  
في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ لمدة عشر  
سنين ولم يرفق من الصدية أو المشيخة  
بصفة تأديبية أو لاداته على جريمة ارتكبها  
١٨ — يعنى مؤقتاً من اللزومية

بالاعفاء لسبب من الأسباب المبينة في هذا  
الامر العالى ثم بطلت أسباب اغضائه له  
الحق في أن يدفع في خلال ثلاثة أشهر من  
تاريخ سقوط حقه في الاعفاء بدلا قديما  
قدره عشرون جنيها مصريا .

١٤ — (١) يكون دفع البديل  
التقدي للاعفاء من الخدمة العسكرية اما  
لوزارة الحرية أو لآلية مديرية أو مركز  
أو لرئيس مجلس الاقتراع .

يعطى كل من دفع البديل التقدي شهادة  
اعفاء بامضاء وزير الحرية أو بأمره .

### الفصل الرابع

في المعافاة بسبب خدمة الحكومة  
١٥ — يعنى الاشخاص الآتي ذكرهم  
من ملزوميتهم بالخدمة العسكرية بسبب  
استخدامهم

اولاً — مستخدمو الحكومة الداخليون  
في هيئة العمال ومن جعلتهم المستخدمون  
منهم تحت التجربة

ثانياً — العدد والمشاخ الذين تنطبق  
عليهم احكام الامر العالى الصادر في ١٦  
مارس سنة ١٨٩٥

ثالثاً — الحلاقون الصحيون الذين  
تصنيفهم مصلحة الصحة

رابعاً — صف ضباط وعساكر  
البوليس وخر السواحل الذين تطوعوا  
للخدمة تحت شروط توجب عليهم خدمة

راباً — كل شخص يقضى عليه قانون الاحوال الشخصية للخاضع له ان يساعد في تفتقواخذ أو أكثر من اجداده بشرط ان لا يتمتع بالمعافاة المدونة في هذا البند الاخير الا شخص واحد عند ما يكلف عدة اشخاص معاً بالمعافاة جدياً واحد وعند تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص النائب غيابياً شرعياً كأنه ميت

٢٠ — اذا كان أحد من افراد العائلة قد تجند بالاقتراع فاخوه التالي له يعني من الزامه بالخدمة الى ان يتم الاخ الأكبر مدة خدمة الجيش ومدة خدمة الرديف أو البوليس أو خضر السواحل بحسب ما تكون الحالة

ولكن اذا فر الاخ الاول من الخدمة فالثاني المتبق منها بناء على خدمة اخيه يطلب ويجند في الحال ولا يعود له حق للمعافاة ثانية الا بعد التنبض على اخيه الفار أو تسليمه نفسه وتتميمه مدة السجن التي يحكم عليه بها بسبب فراره

٢١ — عند ما تقرر الخدمة العسكرية على اخوين أو أكثر في سنة واحدة فلا يعتبر أحدهم معي منها. ولكن اذا طلب احدهم للتجنيد فأكبر الاخوة الباقيين يعني بموجب احكام المادة السابقة

٢٢ — اذا توفي أحد افراد العائلة مدة خدمته في الجيش أو اضل سبيله من الخدمة بسبب جراح أو أمراض أصابته

بالخدمة العسكرية ابن الصدة أو الشيخ على شرط أن يكون ابوه قد تبين عمدة أو شيخاً قبل طلب الابن للتجنيد. فاذا عين الاب شيخاً أو عمدة بعد طلب ابنه للتجنيد فلا يعني الابن من بقة مدق خدمته في الجيش أو الرديف ولكن اذا بقي الاب شيخاً أو عمدة لم ين رقت ابنه من الجيش فالابن يعني نهائياً من خدمة البوليس أو خضر السواحل

### الفصل الخامس

في المعافاة لاسباب عائلية

١٩ — يعني الاشخاص الآتي ذكرهم من ملزوميتهم بالخدمة العسكرية لاسباب عائلية

اولاً — كل شخص يكون ابناً وحيداً لايه سواء كان الاب حياً أو ميتاً  
ثانياً — كل شخص يكون اكبر الابناء الاحياء لايه سواء كان الاب ميتاً أو بالناسن الستين أو كيف البصر أو به عاهة مزمنة صيرته عاجزاً عن اكتساب معيشته

ثالثاً — كل شخص يكون اكبر الابناء الاحياء أو وحيداً لوالدة ارملة أو مطلقة أو غاب عنها زوجها غياباً شرعياً أو تركها ولا يعلم مقره على شرط ان تكون باقية بلا زواج ولم ترجع الى زوجها السابق وان تكون بلا أب أو اخ شقيق في استطاعته ان يقوم بمعيشتها



ثانياً — لطلقاء في مقامى السيد احمد  
البدوى والسيد ابراهيم الدسوقي  
ثالثاً — مشايخ الطرق الدينية المعروفة  
بمدينة القاهرة  
رابعاً — القسس والقمامسة والرهبان.  
التابعون للطوائف المسيحية المعروفة كذلك  
الحاخامات وكلاؤهم وللشروعون في الطوائف  
الاسرائيلية

خامساً — مشايخ التكايا  
سادساً — أئمة المساجد والزوايا  
وخطباؤها متى كانوا متطعين لتلك الخدمة  
سابعاً — الفقهاء الحافظون القرآن  
الشريف غياً ما داموا بلا حرفة أخرى  
ويسد اتمام الشروط للمدينة في المواد من  
٣٠ الى ٣٧

ثامناً — الطلبة المنتظمون لطلب العلوم  
الدينية وليس لهم حرفة أخرى سواء كانوا  
مسلمين أو مسيحيين أو اسرائيليين

٢٧ — كل طلب للمعافاة بمقتضى  
الفقرة ( الاولى ) من المادة السابقة يجب  
ان يرفق بشهادة من شيخ الجامع الازهر  
وكل طلب بمقتضى الفقرتين ( الثانية ) أو  
( الثالثة ) يرفق بشهادة من شيخ مشايخ  
الطرق وكل طلب بمقتضى الفقرة ( الرابعة )  
يرفق بشهادة من الرئيس المروف لطائفة  
الطال

طلب للمعافاة بمقتضى الفقرتين ( الخامسة )  
أو ( السادسة ) يرفق بشهادة بان الطالب

فيها ثم مات بسببها أو اصبح عقيها غير  
قادر على اكتساب معيشته يعنى اخوه  
التالى له من ملزوميته بالخدمة العسكرية  
٢٣ — اذا كان احد افراد العائلة  
الذى يستحق للمعافاة من ملزوميته بالخدمة  
العسكرية بحسب احكام هذا الفصل غير  
قادر على اكتساب معيشته لانه كيف  
البصر أو به عاهة أخرى فاخوه التالى له  
يعنى بدلاً منه

٢٤ — اذا استحق شخص المعافاة  
من ملزوميته بالخدمة العسكرية بحسب  
احكام هذا الفصل وكان أخوه التالى له غير  
صالح للخدمة العسكرية لاسباب صحية  
ولكنه غير عاجز عن اكتساب معيشته  
فالاخ الاكبر ولو انه قد نال المعافاة من  
الخدمة يجند بدل أخيه الاصغر

٢٥ — اذا ظهر ان احد اقطار القرعة  
سعيير مستحقاً للمعافاة حتماً قبل ان تتم  
مدة خدمته في الجيش بسبب سن ابيه  
يجوز لنظارة الحربية ان تصدر أمراً  
باعتباره معفى من الخدمة العسكرية

### الفصل السادس

في المعافاة لاسباب دينية

٢٦ — يعنى الاشتغال الآتى ذكره  
من ملزوميتهم بالخدمة العسكرية لاسباب  
دينية

أولاً — العلماء والدرسون في  
الازهر وفي أى جامع آخر في القطر المصرى

اعلاه يجوز له ان يقدم طلب للمعافاة قبل ان يطلب للحضور امام مجلس الاقتراع  
٣١ — طلبة العلم في الجامع الازهر يقدمون طلبات للمعافاة الى شيخ الجامع الازهر وطلبة العلوم الدينية الاسلامية في غير الجامع الازهر يقدمون طلباتهم الى الذين تتفق نظارة الحرية مع شيخ الجامع الازهر على تعيينهم لامتحان الطلبة كما في المادة ٣٣

وطلبة العلوم الدينية من المسيحيين والاسرائيليين يقدمون طلبات للمعافاة الى رؤساء طوائفهم المعروفين

٣٢ — يرفق الطلب في جميع الاحوال بالاوراق الآتية :

أولاً — شهادة من عمدة بلدة الطالب أو شيخها يوضح فيها كل المعلومات اللازمة لاثبات شخصية الطالب ومحل سكنه ومسقط رأسه ويصعد فيها ان الطالب منقطع بكليته للعلوم الدينية وليس له حرفة أخرى  
ثانياً — شهادتان من رؤساء المدارس أو للمواضع التي تعلم فيها مدة السنتين الماضيتين أو من مدرسيه الخصوصيين تكتب فيها كل المعلومات اللازمة عن العلوم الدينية التي تلقاها وأنه كان ذا سلوك حسن مجتهداً متقدماً فيها

ثالثاً — تعهد من الطالب يطن فيه عزمه على الاضطلاع كلية للعلوم الدينية أو لخدمة الدين

إذا لم يقدر الطالب على تحصيل الشهادات

حسن السيرة عالم بالشريعة الفراء ومشتغل فعلاً بالعمل الذي يطلب المعافاة بسببه . وإذا كان الطالب تائباً الى التكايا أو للمساجد أو الزوايا التي تحت مراقبة ديوان الاوقاف فتكون الشهادة مختومة بختم ديوان الاوقاف وأما في الاحوال الأخرى فالشهادة يتوقع عليها من قاضي ومفتي المديرية أو من اثنين من اكبر علماء المديرية مصداقاً عليها من القاضي والمفتي الذين يوقعان على مصادقتهما بالشهادة

٢٨ — كل شخص يطلب المعافاة لكونه قضيماً يكلف بالحضور امام مجلس الاقتراع للامتحان في حفظ القرأت الشريف غيباً

٢٩ — يجري امتحان الاشخاص الذين يطلبون المعافاة لكونهم من الفقهاء على أسلوب تضمنه نظارة الحرية — الاشخاص الذين يطلبون المعافاة في القاهرة لكونهم فقهاء يجري امتحانهم العلماء الذين ينتخبهم شيخ الجامع الازهر وفي غير القاهرة قاضي أو نائب قاضي للمديرية أو المركز فان لم يكن حضورها ميسوراً فقبول الاقتراع ينتدب علماً أو أكثر لهذا الغرض

٣٠ — كل طالب للعلوم الدينية يطلب للمعافاة يجب ان يكون قد اطلع سنتين على الاقل لتلك العلوم قبل ان يطلب شهادة للمعافاة بالطرق للجنة في المواد الآتية. وبعد اخطاؤه السنتين المذكورتين

الطالب يستحق المعافاة تجرى ما يلزم لتسليمه شهادة معافاة ومع ذلك فقبل اعطائها الشهادة المذكورة لها الحق ان تطلبه الى القاهرة لاعادة امتحانه امام لجنة عليا تقدر في ديوان الحرية وتشكل بالاتفاق بين النظارة وشيخ الازهر وبينها وبين رئيس الطائفة المعروف حسبما تقتضيه الحالة ٣٧ — كل دار للعلوم الدينية ما خلا الجامع الازهر يجب ان يكون فيها دفتر قيد فيه اسماء التلامذة مع تواريخ دخولهم اليها وخروجهم منها ويجب عرض هذا الدفتر للتفتيش عليه بمعرفة الضباط المفتشين المعيّنين بموجب نصوص المادة التاسعة

### الفصل السابع

في المعافاة لاسباب تلقى العلوم ٣٨ — يفي موقعا من الملزومية بالخدمة العسكرية كل تلميذ يكون في احدى المدارس الاتي ذكرها وهي : مدرسة الحقوق

- » الطب
- » الهندسة
- » التوفيقية السليبي
- » الناصرية
- » الزراعة
- » الطب البيطري
- » الصنائع في بولاق
- » في المنصورة

المطلوبة في الفقرة ( الثانية ) يجب عليه ان يكتب انه طلب تلك الشهادات ولم تخط له أو يوضح بطريقة أخرى أسباب عدم حصوله عليها

٣٣ — عند ما يقدم الطالب الاوراق المذكورة للمادة السابقة يجري امتحانه لتعلم درجة معرفته واما مواضع هذا الامتحان وتشكيل الهيئة التي تقوم به وزمانه ومكانه فكل ذلك يتم على طريقة ينفق عليها بين نظارة الحرية وشيخ الازهر فيما يختص بالطلبة المسلمين وبين النظارة ورؤساء الطوائف فيما يختص بالمسيحيين والاسرائيليين ويجوز ان يذكر في نصوص هذا الاتفاق ان المدارس أو المواضع التي تتخذ تلامذتها في مواعيد مقررّة تقل نتائج امتحاناتها عوضا عن الامتحان المنصوص عنه في هذه المادة

٣٤ — وفي جميع الاحوال يجب ابلاغ المدير أو المحافظ وقت الامتحان ومحل قبل الموعد بزمان كاف لاتدابعن ينوب عنه في حضور ذلك الامتحان

٣٥ — اذا وجدت لجنة الامتحان ان نتيجة تدل على ان درجة الطالب في العلم والتقدم كافية تستوجب الرضاء ترسل شهادة بهذا المعنى الى شيخ الازهر أو رئيس طائفة الطالب وهو يعضيها ويرسلها الى نظارة الحرية مع الاوراق المطلوبة في المادة (٣٢)

٣٦ — اذا رأت نظارة الحرية ان

السكرية اعفاء مؤقتاً كل تلميذ يكون في المدرسة الحربية أو مدرسة البوليس أو مدارس خفر السواحل. وبعد خروج التلميذ من المدرسة تستمر هذه المعافاة الوقفية ملداً تحت تصرف اولياء الأمر حين منحه رتبة ضابط

اما اذا خرج التلميذ من احدى المدارس السابق ذكرها ولم يكن منظوراً منحه رتبة ضابط فحق طلب للتجنيد يجند وتحسب له المدة التي اقامها في المدرسة من مدة الخدمة المفروضة عليه في الجيش الا اذا كان قد خرج من المدرسة طرداً بصفة تأديبية

### الفصل الثامن

في المعافاة لاسباب متنوعة

٤٢ — يعنى من اللزومية بالخدمة العسكرية كل شخص يكون في خدمة الجناب العالى الحدوى الشخصية لا تجوز المعافاة بمقتضى هذه المادة بعد التجنيد

٤٣ — يعنى من اللزومية بالخدمة العسكرية كل شخص يكون مستخدماً عند احد القناصل الجنرالية أو القناصل أو وكلاء القناصل أو وكلاء القنصليات وتكون خدمته معروفة لدى الحكومة المصرية

٤٤ — يعنى من اللزومية بالخدمة العسكرية كل شخص له اخ ضابط في الجيش سواء كان عاملاً أو مستودعاً

٤٥ — يعنى من اللزومية بالخدمة العسكرية كل شخص اصله من الریان

والذين تخرجوا من احدى مدرستى المعلمين السابق ذكرهما وبقوا بصفة معلمين تحت التجربة يعتبرون في تطبيق هذه المادة كما أنهم باقون تلامذة في هاتين المدرستين وتصير المعافاة النصوص عنها في هذه المادة نهائية عند ما يتم التلميذ دروسه وينال الشهادة المدرسية ( دبلومه )

٣٩ — يجوز لناظر الحربية ان يمنح للمعافاة النصوص عنها في المادة السابقة لتلامذة كل مدرسة عالية أو خصوصية من المدارس الموجودة الآن غير التي سبق ذكرها أو من المدارس التي تستجد في المستقبل وذلك بأمر وزارى يصدر منه بناء على طلب ناظر المعارف وموافقة ناظر المالية

٤٠ — يعنى من اللزومية بالخدمة العسكرية اعفاء مؤقتاً كل شخص مواظب على تلقى العلوم في مدرسة جامعة أو عالية أو صناعية خارج القطر المصرى تكون علومها كعلوم احدى المدارس المذكورة بالمادة ٣٨ وتصير هذه المعافاة نهائية عند ما يتم الطالب دروسه وينال الشهادة المدرسية (دبلومه)

كل مسألة تنشأ عن الدروس التي يتقاهما الشخص الطالب المعافاة على مقتضى نصوص هذه المادة تحال على نظارة المعارف للفصل فيها

٤١ — يعنى من اللزومية بالخدمة

٥١ — يقطع الحق في المعافاة عندما تزول اسبابها الا في الحالات التي ينص عنها ما يخالف ذلك نصاً صريحاً ومع ذلك فكل شخص استحق للمعافاة وبقي معنى الى أن بلغ سن الرابعة والعشرين لا يطلب بعد ذلك لتجنيده مهما كانت الحالة

٥٢ — كل مأمور أو عمدة أو شيخ أو موظف آخر من موظفي الحكومة الذين لهم شأن في تنفيذ قانون الفرقة عمل أن شخصاً كان معقياً بتصديق مجلس الاقتراع ثم بطلت اسباب معافاته يجب عليه حتماً أن يبلغ ذلك في الحال الى رئيس مجلس الفرقة في تلك الجهة بالطريقة المتبعة .

### القسم الرابع

في أعمال الفرقة

### الفصل العاشر

في تحضير قوائم الفرقة السنوية

٥٣ — يجب على عمدة البلد ومشايعها أن يتحدوا مع العراف ويحضروا قبل التاريخ الذي تبينه نظارة الحرية كشفاً في كل سنة على الاورنيك الذي تهرده نظارة الحرية باسماء الاشخاص الذين لهم علاقة بالبلد وستبدأ ملزومتهم بالخدمة العسكرية في خلال تلك السنة .

٥٤ — وهذه الكشوفة تشمل على أسماء الاشخاص الآتي بينهم وهم :  
أولاً — كل ذكر وورد اسمه في دفتر مواليد البلد أو في الكشوفة

من جهة الآباء

٤٦ — يعني من الملزومية بالخدمة العسكرية إعفاء نهائياً كل شخص تجند في قسم آخر من بلاد الدولة العلية

٤٧ — يعني من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص تدفع عنه الفريضة العسكرية في أوقلها في قسم آخر من بلاد الدولة العلية

### الفصل التاسع

احكام عمومية عن المعافاة

٤٨ — كل شخص له حق في المعافاة لاسباب كانت موجودة عنده وقت الاقتراع يقدر حقه في هذه المعافاة اذا تأخر بدون عذر مقبول عن تقديم طلبه بالمعافاة الى مجلس الاقتراع قبل اجراء الاقتراع

٤٩ — اذا جد سبب من اسباب المعافاة لشخص بعد اقتراعه وقبل طلبه لتجنيده فعليه أن يقدم طلب المعافاة بدون تأخير الى نظارة الحرية أو الى رئيس مجلس الفرقة الذي في الجهة التابع هو لها

٥٠ — اذا صار احد الصاكر مستحقاً للمعافاة بعد تجنيده فعليه ان يقدم طلب المعافاة الى نظارة الحرية بواسطة كومتدانه لكن يشترط في هذه الحالة أنه اذا كان وجود العسكري في الجيش قد منع أخاه له بالمعافاة فذلك العسكري لا يرفق بسبب من اسباب المعافاة الا اذا كان ذلك السبب موجياً لمعافاة اخيه معه أيضاً

٥٧ — الكشفة النصوص عنها في المادة (٥٤) ترفق بكشف آخر مشتمل على جميع المعلومات التي تبينها نظارة الحرية كيان عائلات الاشخاص المذكورين في الكشفة الاولى وصناعاتهم وحالاتهم الاخرى التي تكون ذات أهمية لمعرفة حقوقهم في المعافاة .

٥٨ — يجب على المدة والمنتاح أن يحرروا أيضاً كشفاً آخر باسماء الذكور الذين جاؤا البلد بقصد الإقامة فيه بعد أعام كشفات السنة الماضية ولا يلفون. بحسب الظاهر سن ٢٧ ماعدا الجهات التي تستثنيها نظارة الحرية من تطبيق أحكام هذه المادة بسبب تمود أهلها على التنقل وهذه المادة لا تسرى على القاهرة والاسكندرية .

٥٩ — (١) تعلق صور الكشف. النصوص عليها في المادتين (٥٤ و٥٨)، في مكان ظاهر في البلد وتبقى معلقة لمدة أربعة عشر يوماً .

٦٠ — ترسل صور الكشف. النصوص عنها في المواد (٥٤ و٥٧ و٥٨)، الى مأمور المركز قبل الميعاد الذي تبينه نظارة الحرية وتكون كلها مخومة باختم عمدة البلد ومشايخها والصراف .

٦١ — اذا قدمت شكوى للمأمور بان اسما ادرج في الكشفة أو اسقط

للملحق بها النصوص عنها في المادة (٥٨) سواء كان مقياً في البلد أو غير مقم فيه وسيلغ عمره ١٩ سنة في خلال السنة على مقتضى دفاتر المواليد والكشفة الملحق بها المشار اليها سابقاً .

ثانياً — كل ذكر متوطن عادة في البلد واسمه غير وارد في دفاتر المواليد ولا في الكشفة الملحق بها وسيلغ بحسب الظاهر سن ١٩ في خلال تلك السنة.

ثالثاً — كل ذكر متوطن في البلد بلغ بحسب الظاهر سن ١٩ ولم يبلغ سن ٢٧ واسمه غير وارد في كشفات قرعة السن الماضية .

٥٥ — وفي تطبيق المادة السابقة يعتبر متوطناً في البلد كل شخص من عاداته الإقامة فيه ولو كان غائباً عنه وقت تحضير كشفات القرعة وذلك.

أولاً — سواء كان في السابق مقياً في البلد ولم يتوطن غيره بصفة دائمية ثانياً — أو كان من عاداته الإقامة في البلد مدة في كل عام.

٥٦ — متى ظهر من دفاتر وفيات البلد أن شخصاً من الاشخاص الواردة اسماؤهم في الكشفة النصوص عنها في الفقرة (الاولى) من المادة (٥٤) قد توفي فن الواجب تدوين وفاته في تلك الكشفة والاشارة الى الدفتر المذكورة فيه .

بنحو تسعين يوماً . وتعلن للوعد الحقيقي لحلوله قبل ذلك بواحد وعشرين يوماً وتعلن نسخ من هذه الاعلانات في مكان ظاهر في كل بلد بالمركز .

٦٤ — يقعد المجلس جلساته عادة في ديوان المركز ومع ذلك يجوز له أن يقدمها بصفة مؤقتة في أي محل آخر في دائرة المركز لفصل كشوفات البلاد التي يسهل الوصول إليها من ذلك المحل .

٦٥ — تكون جلسات المجلس علنية مع حفظ الحق له في المداولة سرا .  
وتقرر المسائل كلها بأغلبية الاصوات وإذا تساوت الاصوات فلرئيس أن يعطي صوتاً ثانياً قاطعاً .

٦٦ — يباشر المجلس في عمله بدأً بمد بلد ويعلن اليوم الذي يحدده لكل بلد قبل حلوله بزمان مناسب

ومع ذلك فالاشخاص الذين يطلبون المعاقة لكونهم من الفقهاء يجوز طلبهم لامتثالهم حسب فصوص المادة ( ٢٩ ) في الاوقات المناسبة لذلك .

٦٧ — يجب على جميع الاشخاص المدرجة اسماؤهم في كشوفات الفرعة ان يحضروا أمام المجلس مع عمدة بلدهم ومنايخا والصراف في اليوم المحدد لتنظر في كشوفات بلدهم . فإذا كان أحد الاشخاص المكتوبين في الكشوفة لا يقدر على الحضور بنفسه

حنها بدون حق أو أن فيها خلافاً لآخر فليد أن يبادر الى تحقيق هذه الشكوى .

فإذا كان موضوع الشكوى هو اسقاط اسم من إحدى الكشوفات وثبتت للأمور لأن ذلك الاسقاط حاصل فلا فليد أن يضيف الاسم السابق الى الكشف الخاص به . أما في كل حالة أخرى فيجب عليه أن يدون نتيجة التحقيق في الكشف الخاص بذلك .

٦٢ — (١) عند الانتهاء من تصحيح الكشوف وضبطها يرسل المأمور صوراً منها مختومة بمختمه الى رئيس مجلس الفرعة . وللمأمور أن يسقط من الصور التي يرسلها بهذه الصفة أسماء الاشخاص الذين تظهر وفاتهم في دفتر المتوفين . وكذلك يرسل المأمور لصدمة كل بلد

صوراً من الكشوف المصححة الخاصة ببلده ثم تنزع الكشوف المعلقة بمقتضى المادة ٥٩ وتبديلها الكشوف المصححة التي تبقى معلقة لمدة الثلاثين يوماً السابقة لانقضاء مجلس الاقتراع بالمركز

### الفصل الحادى عشر

في الاقتراع السنوى  
٦٣ — (١) تعلن وزارة الحرية بواسطة المدير للوعد التتريي لحلول كل مجلس اقتراع بكل مركز قبل موعد حلوله

فعله أن يرسل من ينوب عنه .

٦٨ — ثم يضبط المجلس ضباطاً يائياً كشف الاشخاص الذين لهم علاقة بالبلد وواجب اشترائهم في الاقتراع لانهم مكفون بالخدمة العسكرية

وتوصلاً لهذا الغرض يجب عليه أن يسمع كل شكوى تختص باسقاط أسماء من كشوفات الاشخاص المكفون بالخدمة ويضيف الى تلك الكشوفة الاسماء التي يثبت لديه اسقاطها بدون حق

وعليه أن يفحص حالة كل شخص يكون اسمه وارداً في هذه الكشوفة ويحكم في جميع طلبات المعافاة التي يقدمها هؤلاء الاشخاص وفي جميع شكاويهم التي قدموها نظراً لهرج أسماهم في الكشوفة بدون حق .

٦٩ — اذا غاب شخص مدرج اسمه في الكشوفة ولم ينب عنه أحد فعلى المجلس أن يبحث عن جهة وجوده وما اذا كان في قيد الحياة . فاذا ثبتت وفاته يؤثر بذلك في الكشوفة ولو أن الوفاة غير مفيدة في دفتر وفيات البلد .

٧٠ — على المجلس أن يرفض من الاقتراع كل شخص لا يليق للخدمة العسكرية لكونه أقصر من الطول الذي تبينه نظارة الحربية أو بسبب فقد عين أو عضو أو لأن به علامة من العاهات التي تجعلها نظارة الحربية في تعليماتها سبياً

لرفض صاحبها .

٧١ — يجوز لنظارة الحربية أن تصدر تعليمات بأن يحذف من الاقتراع الاشخاص الذين ولدوا في بلدة أو سبق لهم التوطن فيها ولكنهم أبطلوا الإقامة فيها ولم تبقى لهم علاقة بها واختفى أثرهم من مدة تحددها النظارة في تعليماتها وليس لهم أب أو أخ مقيم في البلدة أو له أملاك فيها وفي امكانه أن يدل على محل اقامتهم وللملح بهذه المادة يجوز ارسال تعليمات خصوصية للجهات المختلفة تبعاً لمواثيق أهاليها وأحوالهم .

٧٢ — كل شخص مدرج اسمه في كشوفة الاشخاص المكفون بالخدمة العسكرية اذا أثبت للمجلس أن اقتراعه قد حصل في جهة أخرى يحذف اسمه من الاقتراع

٧٣ — لا يدخل شخص في الاقتراع بعد بلوغه السابعة والعشرين .

٧٤ — على المجلس أن يأمر بكتابة طول كل شخص وارد في كشوفة القرعة أملاً اسمه مع الاوصاف البدنية التي تساعد على معرفة شخصيته وتكون على حسب التعليمات التي تصدرها نظارة الحربية .

٧٥ — على المجلس أن يراجع كشف المستجدين في البلد المنصوص عنه في المادة (٥٨) وأن يبحث عن عمر كل شخص وارد في الكشف المذكور ويدونه فيه .

٧٦ — وعند العمل بأحكام هذه



النظارة بإعادة الكشف الطبي على الشخص المختلف في عمره بمعرفة حكيم باشي الجيش أو ضابط آخر يتدبه الحكيم باشي لهذا الغرض .

أما باقي المسائل المتعلقة بالوقائع الأخرى فقرار المجلس يعتبر فيها نهائياً إلا إذا دعت الحالة إلى إعادة النظر فيها لداعي الفس .  
٨٠ — وبعد الفراغ من ضبط الكشف للضمنة أسماء الذين يدخلون في الاقتراع ضبطاً نهائياً فالترتيب الذي على مقتضاه يطلب هؤلاء الأشخاص للتجنيد يكون بحسب القرعة التي تعمل بحضور مجلس الاقتراع . ويجوز للشخص الذي يحضر بنفسه أمام المجلس أو لمن ينوب عنه في حالة غيابه أن يسحب عمرته بيده .

٨١ — ويسحب رئيس المجلس في هذا الاقتراع عمرة وهذه العمرة تكون عمرة كل شخص حذف اسمه من جداول الاقتراع لاستحقاقه المفاة أو لسبب آخر ثم يصير فيما بعد مكلفاً بإداء الخدمة .

وإذا صار فيما بعد عدد الذين تبطل معافاتهم على هذه الصفة أكثر من شخص واحد فالترتيب الذي يطلبون فيه للتجنيد بالنسبة إلى بعضهم يكون على حسب التواريخ التي بطلت فيها أسباب معافاتهم .

٨٢ — يجوز لنظارة الحرية أن تصدر أمرها بضم بلدين أو أكثر للاشتراك في اقتراع واحد متى كانت البلاد مجاورة

الفصل يكون للمجلس سلطة عامة يطلب الشهود للحضور أمامه وأخذ أقوالهم بتعطيف اليمين أو بدونه وبإكراه الشاهد على الحضور تحت الحفظ إذا لم يحضر حين الطلب .

٧٧ — متى دعت الحالة عند العمل بأحكام هذا الفصل لمعرفة عمر أحد الأشخاص يجب الكشف عنه من دفتر المواليد إذا كان ذلك ممكناً وإلا فالمجلس يحدد عمره بناء على أفضل البيانات التي يمكن الوصول إليها .

٧٨ — على المجلس أن يصدر قراراً نهائياً في المسائل التي تعرض لديه على قدر امكانه . أما المسائل التي لا يمكن اتعام تحقيقها قبل انتهاء المجلس من جلساته فتحال على مجلس قرعة المديرية لاعطاء قراره فيها وإذا كان اقتراع الشخص أو عدمه متوقفاً على المسائل التي تؤجل على هذه الصفة فذلك الشخص يقتصر بصفة وقتية .

٧٩ — يجوز استئناف القرارات الصادرة من مجلس الاقتراع في المسائل القانونية إلى نظارة الحرية ويجوز للمجلس نفسه أن يرفع إلى نظارة الحرية المسائل القانونية ويطلب رأيها فيها .

وجوز أيضاً استئناف القرارات الصادرة من المجلس في مسائل السن إلى نظارة الحرية وذلك عندما لا يكون قراره مبنياً على دفتر المواليد وفي هذه الحالة تأمر

للمديرية تحت طلب مجلس قرعة المديرية .  
 ٨٥ — كل مسألة تنشأ بعد الانتهاء  
 من جلسات مجلس الاقتراع عن الزام أحد  
 الاشخاص بالخدمة العسكرية أو إعفائه منها  
 وكل مسألة تؤجل بناء على أحكام المادة  
 (٧٨) يحكم فيها مجلس قرعة المديرية مع حفظ  
 الحق باستئنافها الى نظارة الحرية .

### الفصل الثاني عشر

#### في التجنيد

٨٦ — الاشخاص الذين اشتركوا في  
 الاقتراع يطلبون للتجنيد بحسب احتياج  
 الجيش .

وعدد الأثار اللازم تجنيد من الذين  
 اشتركوا في الاقتراع في احدى السنين يقسم  
 على المراكز المختلفة بحسب نسبة عدد  
 الذين تم اقرارهم في تلك السنة في كل  
 مركز .

٨٧ — عند ما يراد طلب أثار من  
 أحد المراكز قبل ميعاد الطلب بأربعة  
 عشر يوماً ترسل نظارة الحرية اعلاناً  
 بواسطة المدير الى الصدد الكافي من  
 الأشخاص الجائز طلبهم لكي يحضروا  
 الكشف الطبي في بندر المديرية أو بندر  
 للمركز

وعدد الأشخاص الذين يطلبون من  
 كل بلد يكون على قدر الامكان بالنسبة  
 الى عدد الذين اشتركوا في الاقتراع من  
 أهله في تلك السنة وعند تعيين هذا العدد

بعضها بعضاً وكان من المناسب طلب شباتها  
 المكثفين بالاقتراع ليحضروا مما في آن  
 واحد .

ويصرح في الاقتراع الذي من هذا النوع  
 حينما تم كشوفه تلك البلاد نهائياً والاشخاص  
 الذين يشتركون فيه ياملون من حيث  
 تجنيدهم كأنهم تابعون لبلدة واحدة .

٨٣ — وعندما ينتهي الاقتراع يأمر  
 المجلس بإعداد ثلاث نسخ من كشف الاشخاص  
 الذين تقدموا اليه بصفة أنهم مكلفون بالخدمة  
 العسكرية . وهذا الكشف ينقسم الى قسمين  
 أولهما تكتب فيه أسماء الاشخاص الذين  
 تم اقرارهم مع النمر التي سيجوبها لانفسهم  
 وثانيهما تكتب فيه أسماء الاشخاص الذين  
 قدموا أمام المجلس بصفة أنهم مكلفون  
 بالخدمة العسكرية ولم يقرعوا مع ايصاح  
 الأسباب التي دعت الى معافاتهم أو الى حذفهم  
 من الاقتراع وبعض على كل صور من هذا  
 الكشف رئيس المجلس وبقية أعضائه ثم  
 ترسل احدى الصور الى نظارة الحرية  
 وتحفظ الصورة الثانية في دفتر خاتنة المديرية  
 تحت طلب مجلس قرعة المديرية وتبقى الثالثة  
 عند عمدة البلد أو الصراف .

٨٤ — وعلى المجلس أيضاً أن يأمر  
 بإعداد نسختين من كشف جميع الاشخاص  
 المنتجدين في البلد الذين حدد المجلس أعمارهم  
 حسب المادة (٧٥) احدهما تحفظ مع دفاتر  
 المواليد في البلد والثانية تحتفظ في دفتر خاتنة

البدنية الواجب توفرها في الآثار وعن  
الأسباب الصحية التي توجب رفضهم  
وتحدد بنوع خاص مقياساً لطول الاغار  
ولها أن تبين مقياساً خصوصياً لكل نوع  
من أسلحة الجيش .

٩١ - عندما تدعو الحالة الى  
طلب أغار للاح خصوصي له مقياس  
معين فالأشخاص الذين يرفضون لعدم  
توفر المقياس المطلوب فيهم لكنهم من  
مقياس الجيش العمومي يجوز طلبهم ثانية  
عند لزوم الاغار لأسلحة الجيش  
الأخرى

ونظارة الحرية في حالات التجنيد  
الخصوصي التي من هذا النوع أن تطلب  
فقط الأشخاص الذين يظهر لها من كشوفة  
الاقتراع أنهم يصلحون للغاية المطلوبة مع  
حفظ الحق بطلب الأشخاص الواردين  
قبلهم في كشوفة الاقتراع فيما بعد .

٩٢ - الاغار الذين تحتاج اليهم  
البحرية يجوز تجنيدهم تجنيداً خصوصياً  
من أي مركز يصلح أهل بوجه خاص للخدمة  
البحرية ولا حاجة وقتئذ لمراعاة النسبة  
المبينة في المادة ٨٦ بين أهل هذه المراكز  
وبقية البلاد

٩٣ - تحدد نظارة الحرية بصفة  
نهائية عدد الآثار الواجب تجنيدهم من  
الذين اشتركوا في اقتراع سنة ما قبل  
الابتداء بطلب آثار من الذين اشتركوا

يستزل منه الآثار الذين أخذوا من البلد  
عن تلك السنة . ويؤخذ الأشخاص من  
كل بلد من الذين تكون أسماؤهم واردة  
أولاً في الكشف للرتب على حسب  
الاقتراع .

٨٨ - يكشف أحد الضباط الطين  
المفتشين المعينين بمقتضى المادة ٩ على  
الأشخاص الذين يطلبون للتجنيد في اليوم  
المعين لحضورهم أو بأول فرصة بعد ذلك  
اليوم والذين يوجدون منهم لاثقين طياً  
وإذوى بنية مواظبة للخدمة العسكرية  
يؤخذ العدد اللازم منهم من كل بلد على  
حسب ترتيبهم في الاقتراع ويرسل الى  
ديوان الحرية لتجنيدهم

والعدد الذي يؤخذ من كل بلد  
يكون على قدر الامكان بنسبة العدد الذي  
طلب فالذين يكشف عليهم ويوجدون  
لاثقين طياً ولا يؤخذون للتجنيد يعادون  
الى بلادهم ليطلبوا منها عند الحاجة أما اذا  
وجد أشخاص لم يكشف عليهم فيجوز  
طلبهم ثانية للكشف .

٨٩ - كل من يرسل الى ديوان  
الحرية يكشف عليه الادبجوات جنرال  
والحكيباشي أو من يقوم مقام كل منهما  
وتبدأ خدمته العسكرية من اليوم الذي  
صادقاً فيه على تجنيده .

٩٠ - تصدر نظارة الحرية  
تعليماتها الى المفتشين الطين عن الشروط

## الفصل الرابع عشر

في الرقت

٩٦ — يتم الرقت من الجيش مرمين في السنة وتكون للمدة بينهما ستة أشهر أو مقاربة لذلك على قدر الامكان .

٩٧ — العسكري للقتري يصير مستحقاً للرفت من الجيش في أول موعد من مواعيد الرقت يجيء بهدا قضاء خمس سنين من بدء خدمته

واذا لم يمكن رفته في الموعد المذكور تماماً بناء على أحوال خصوصية فالواجب أن يرفت من خدمة الجيش بعد ذلك الموعد بأصرع ما في الامكان .

٩٨ — كل عسكري مقترح رقت من خدمة الجيش يعطى تذكرة سفر على نفقة الحكومة الى البلد الذي اقترح فيه أو الى أى محل آخر يختاره بشرط أن لا تزيد نفقة الوصول اليه عن نفقة الوصول الى بلده الاصلى . فلذا اختار الذهاب الى محل تزيد نفقة الوصول اليه عن نفقة الوصول الى بلده فيعطى له ما يبادل أجرة السفر الى بلده الاصلى

وفي أى حال كان يبقى معتبراً عسكرياً من حيث حقه بماهية وتصيناته حتى تنقضى المدة التي تلي في الاحوال الاعتيادية لوصوله الى بلده لو توجه اليه أو لوصوله الى المحل الذي يقصده باختيار الزمن الاقصر منهما .

في الاقتراع في السين التالية

ومنى تم تجنيد هذا العدد المحدد لا يجوز بعد ذلك تجنيد أحد من الأشخاص الخاضعين بتلك السنة الا في حالات الضرورة الخصوصية وبصرح من مجلس النظار

## الفصل الثالث عشر

في البديل الشخصى

٩٤ — يجوز لكل شاب من شبان القرعة أن يقدم شخصاً بدلاً عنه وقت ما يطلب للتجنيد أو أى وقت في خلال أربعة عشر يوماً بعد طلبه للتجنيد

ويجب أن يكون هذا البديل شخصاً لم يبلغ سن الرابطة والعشرين وثبت حقه في المعافاة من ملزوميته بالخدمة العسكرية وان تصادق نظارة الحرية على قبوله

وهذا البديل الشخصى يكون مكلفاً بالخدمة في الرديف أو البوليس أو خفر السواحل كما هو مكلف بالخدمة في الجيش

٩٥ — اذا فر البديل من الخدمة فلي الشخص المستبدل أن يجد بدلاً آخر مستوفى الشروط المذكورة في المادة السابقة أو يؤخذ بنفسه للخدمة الى أن يسلم القار نفسه أو يلحق القبط عليه

## القسم الخامس

في الرقت على الرديف وخدمة الرديف

وغير ذلك

حسب مواد الفصل السادس عشر أو كان معفى من الخدمة في الرديف أو مساعدا منها .

١٠٤ — على كل رجل في خدمة الرديف أن يعلن جهة الاختصاص التي تعينها نظارة الحرية كلما غير محل إقامته  
١٠٥ — يجوز لنظارة الحرية أن تطلب جميع رجال الرديف أو بعضهم لأجراء التمرينات العسكرية مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة .

وعند استعمال السلطة المخولة في هذه المادة يجب أن ينتخب وقت مناسب لطلب رجال الرديف بحيث لا تتعطل فيه أشغالهم العادية على قدر الامكان .

١٠٦ — يجوز طلب جميع رجال الرديف أو بعضهم في أى وقت من الاوقات بقرار من مجلس النظار للمساعدة على حفظ الامن مدة التلاقل العمومية أو لأجراء الاحتياطات الصحية اللازمة وقت انتشار الوباء .

١٠٧ — يجوز لنظارة الحرية أن تطلب جميع رجال الرديف أو بعضهم للخدمة العسكرية في وقت الحرب أو الطوارئ الاهلية وذلك باذن من مجلس النظار

ولأجل الوصول الى الناية المقصودة من هذه المادة يعتبر رجال الرديف اهتم منقسمون الى درجات تما لنوع السلاح

٩٩ — كل عسكري مقترح يستفي الجيش عن خدمته قبل حلول التاريخ الذي يستحق الرفت فيه يجوز ارساله على ثقة الحكومة الى بلده ومبقى فيه بالاجازة الحرة بلا ملهية تحت الطلب للرجوع الى الخدمة في أى وقت كان قل ما يصير مستحقا للرفت ويجوز أيضاً رفته من الجيش حالا عند الاستثناء عن خدمته .  
١٠٠ — كل عسكري مقترح يكون أو يصير غير لائق للخدمة يجوز رفته من الجيش في أى وقت كان بأمر نظارة الحرية بناء على رأى لجنة طبية والعسكري الذي يرفت لعدم اللياقة يجوز اعناؤه من الخدمة في الرديف متى أشارت اللجنة الطبية بذلك .

١٠١ — كل عسكري مقترح يرفت من الجيش رقتا نهائيا يسطى تذكرة رفت تقرر أورتيكها ونصها نظارة الحرية .

١٠٢ — يجوز إيقاف الرفت من الجيش في أوقات الحرب والطوارئ الاهلية بقرار من مجلس النظار وتستمر مدة الايقاف على قدر ما تقتضيه الاحوال

### الفصل الخامس عشر

#### الخدمة في الرديف

١٠٣ — كل عسكري مقترح يرفت من الجيش يحال على الرديف حالا الا اذا الحق بخدمته البوليس أو خفر السواحل

ومع ذلك يمكن إيقاف الرفت من الرديف بقرار مجلس النظار وذلك في أوقات الحرب أو الطوارئ الأهلية ويستمر الإيقاف طول المدد التي تستلزمها الأحوال ،

١١١ — كل رجل من رجال الرديف عند انتهاء خدمته في الرديف يأخذ تذكرة عرفت عمالة للتذكير بالخدمة في المادة ١٠١

### الفصل السادس عشر

الخدمة في البوليس وخفر السواحل  
١١٢ — كل عسكري مقترح يرفق من الجيش ولا يتحق له المعافاة من خدمة البوليس أو خفر السواحل يجوز انتقاؤه للخدمة في البوليس أو خفر السواحل أما في وقت رفته من الجيش أو في أي وقت آخر في خلال سنة بعد ذلك  
١١٣ — الرجال المطلوبون للخدمة في البوليس وخفر السواحل ينتخبون جيناً بعد حين من السكاكر المقترعين الذين يجوز أخذهم لها وذلك بالاتفاق بين نظارة البحرية ونظارة الداخلية أو نظارة المالية بحسب ما تكون الحاجة

وعند انتخاب الرجال للبوليس وخفر السواحل يفضل المتطوعون لتلك الخدمة على سواهم بقدر ما يمكن

١١٤ — كل عسكري مقترح موجود في خدمة البوليس أو خفر السواحل

أو المصلحة التي خدموا فيها مدة وجودهم في الجيش ويجوز قانوناً طلب درجة واحدة من رجال الرديف بدون طلب رجال الدرجة الأخرى ويطلب رجال الدرجة الواحدة حسب ترتيب رقتهم من الجيش ويسدأ بالذين رفقوا آخر السلك

١٠٨ — كل رجل يطلب من الرديف لأحدى الأغراض المصرح بها في هذا الفصل يعتبر من الساعة المعينة للحضوره خاضعاً للأحكام العسكرية بكل نصوصها كأنه في خدمة الجيش فإذا تخلف عن الحضور في الوقت المعين يقع تحت طائلة العقاب كأنه فتر من الجيش

١٠٩ — عند ما يطلب جميع رجال الرديف أو بعضهم للأغراض المصرح بها في هذا الفصل فلا يتحتم على نظارة البحرية أو على مجلس النظار بحسب ما تكون الحالة أن يطلبوا الذين يكونون حينئذ مستخدمين في إحدى مصالح الحكومة

١١٠ — كل رجل في الرديف يخرج منه بعد مضي عشرين سنوات من بدء خدمته في الجيش إلا إذا كان عند انقضاء هذه المدة قد طلب من الرديف لأحدى الأغراض المصرح بها في هذا الفصل ففي هذه الحالة الأخيرة يخرج من الرديف حالاً ينتهي العمل الذي طلب له

بعد تجنيده مستحقا للمعافاة لسبب من الاسباب المقررة في هذا الامر العالي يحق له أن يطلب الرفت من الخدمة سواء كان وقتا تجنّد مستحقا للمعافاة لسبب آخر أو لم يكن مستحقا لها

ومضى اقتضت خدمته في الجيش يفي من خدمة الرديف اذا وجد عنده وقتئذ سبب من أسباب المعافاة المقررة في هذا الامر العالي

ويفي من الخدمة في البوليس أو خفر السواحل اذا وجد عنده وقت انتهاء خدمته في الجيش سبب من أسباب المعافاة أو كان عنده ذلك وقت تجنيده

وفيما عدا ذلك فان أحكام الخدمة والرفت منها هي واحدة للسكري المتطوع والسكري للمقترع من كل الوجوه

١١٨ — يجوز قانوناً لكل شخص لم يبلغ السن الذي تبدأ فيه ملزوميته بالخدمة العسكرية أن يتجنّد في الجيش ويخدم فيه حتى يبلغ سن الرابعة والعشرين وذلك يحتاج الى موافقة والد الشخص المذكور أو الوصي الشرعي عليه وتصديق نظارة الحرية. وأحكام الخدمة لمثل هذا الشخص هي كاحكامها لمن تجنّد بالاقتراع من كل الوجوه ما خلا الموعد الذي يستحق فيه الرفت من الجيش

وكل شخص يتجنّد على مقتضى هذه المادة يكلف بالخدمة في الرديف بعد رفته

يستحق الرفت من الخدمة في موعد الرفت الذي يلي انتهاء عشر سنوات من بدء خدمته في الجيش فاذا مضت ثلاثة أشهر بعد انتهاء المدة المذكورة ولم يقع فيها ميماد للرفت يحق للسكري أن يرفث في نهايتها على كل حال

١١٥ — كل عسكري مقترع رفت من البوليس أو خفر السواحل بسبب انتهاء خدمته يجري تسفيره الى بلده أو المحل الذي يريد على حساب الحكومة أو يعطى مالا يعادل أجرة السفر حسب المئين في المادة ٩٨

ويعطى تذكرة رفت تقرر أورنيكها ونصها نظارة الداخلية أو نظارة المالية بحسب ما تكون الحالة

١١٦ — لكل عسكري مقترع انتخب لخدمة البوليس أو خفر السواحل ووجد بعد ذلك غير موافق لها أو رفت منها لسبب آخر قبل انتهاء زمن خدمته يرسل الى الرديف للمدة الباقية من زمن خدمته .

### الفصل السابع عشر

في التجنيد الاختياري وتجديده  
١١٧ — يجوز قانوناً لكل شخص يبلغ السن الذي تبدأ فيه الملزومية بالخدمة العسكرية أن يتجنّد باختياريه لمدة خمس سنوات بعد تصديق نظارة الحرية وكل شخص يتجنّد باختياريه وصار

الحكومة له شأن في تنفيذ قانون القرعة  
اهل عمدًا في تأديته واجباته المفروضة عليه  
في هذا الامر المالى أو في تعليمات قانونية  
صادرة لتنفيذ هذا الامر المالى وقصد بذلك  
استقاط اسم شخص من كشوفه القرعة أو  
من الاقتراع بدون حق أو تخليس احد  
الاشخاص من ملزوميته بالخدمة العسكرية  
بدون حق يصاقب بالزلف من وظيفته وبالحبس  
مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز ان  
يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين  
جنيهاً

١٢٢ — كل من يقدم بلاغا كاذبا  
وهو يعلم كذبه أو يقول عمدًا ما ينافر الحقيقة  
لموظفه شأن في تنفيذ قانون القرعة قاصداً  
بذلك استقاط اسم شخص من كشوفه القرعة  
أو الاقتراع بدون حق أو اثبات العفاة  
لشخص ليس له حق فيها أو تخليصه بطرق  
أخرى من الخدمة بدون حق يصاقب بالحبس  
مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز ان  
يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين  
جنيهاً

فلذا كان الشخص الذى يبلغ البلاغ  
الكاذب أو يقول القول المناير للحقيقة  
من موظفى الحكومة وله شأن في تنفيذ  
قانون القرعة يصاقب فوق ذلك بالزلف

١٢٣ — كل من خلف عضواً لشخص آخر  
أو يساعد على اتلافه بقصد ان يحبل ذلك  
الشخص غير لائق للخدمة العسكرية يصاقب

من الجيش الى أن تعفى عشر سنوات من  
يوم تجنيده في الجيش ما لم يكن له حق  
التمتع بالعفاة من الملزومية بالخدمة العسكرية  
لسبب من الاسباب المبينة في هذا الامر  
المالى ولكنه لا يكف بالخدمة في البوليس  
أو خفر السواحل

١١٩ — وهذا الامر المالى لا يعرض  
بوجه من الوجوه لحقوق تجنيد الاقار في  
السودان للجيش المصرى وهؤلاء الاقار  
يكونون في مدة الخدمة التى أخذوا لاجلها  
خاصة لنصوص الاحكام العسكرية من كل  
الوجوه كأنهم تجندوا بالاقتراع حسب مواد  
أمرنا هذا

١٢٠ — يجوز قانوناً لكل شخص  
في خدمة الجيش سواء كان قد تجند بالاقتراع  
أو بالتطوع أن يحدد الخدمة فيه لمدة أخرى  
لا تزيد عن خمس سنوات بعد انقضاء مدته  
الاصلية أو المجددة وذلك بمصادقة نظارة  
الحرية

والذين يختارون تجديد الخدمة في الجيش  
حسب أحكام هذه المادة لا يكلفون بأن  
يخدموا في الرديف أو البوليس أو خفر  
السواحل زيادة عن المدة التى تبطل من  
بندها ملزوميتهم بكل نوع من أنواع  
الخدمة المذكورة

### القسم السادس

في مخالفات قانون القرعة

### الفصل الثامن عشر

١٢١ — كل موظف من موظفى



لاتزيد عن خمسة جنهات

١٢٧ — كل من كان في خدمة الرديف وقصر في ابلاغ جهة الاختصاص اللينة رسميا عن تغيير محل اقلته يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد عن شهر أو بفرامة لاتزيد عن جنهين

١٢٨ — الجرائم المماثلة عليها في المواد (١٢١ الى ١٢٧) تحصل فيها المحاكم الالهية

فاذا كان العمل الذي نشأت عنه احدى هذه الجرائم يشمل ايضا جريمة اخرى لها عقاب أشد من هذه العقوبات بموجب القوانين المعمول بها وقت حدوث الجريمة فالمرتكب يحاكم يعاقب على الجريمة الكبرى ١٢٩ — كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية حاول بطرق الفس اسقاط اسمه من كشوفات القرعة أو من الاقتراع أو حاول بطرق الفس أن يحصل على معافاة ليس له حق فيها أو أخفى نفسه أو غاب بقصد التخلص من استلام اعلان الطلب الصادر بحضوره للكشف الطبي أو تخلف عن الحضور للكشف الطبي عند الطلب بدون عذر شرعي أو حاول بعد الحضور للكشف الطبي أن يتخلص من التجنيد يجوز أن يقدم أمام مجلس تحقيق تعيينه نظارة الحرية تكون له السلطة في طلب الشهود وأخذ شهادتهم بعد استحقاقهم المين فاذا ثبت لدى هذا المجلس أن الشخص

بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف الى ذلك غرامة لاتزيد عن عشرين جنهاً

١٢٤ — كل من تعد اخفاء شخص أو تستر عليه أو ساعد عمداً على اخفائه أو التستر عليه وكان ذلك الشخص مطلوباً للكشف الطبي لاجل التجنيد أو كان تحت الطلب للتجنيد وكل من ساعده عمداً بطريقة أخرى بقصد أن يتخلص من التجنيد يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف الى ذلك غرامة لاتزيد عن عشرين جنهاً

ولا يبرى حكم هذه المادة على المرأة التي تخفى زوجها أو تستر عليه أو ساعده بطريقة أخرى على التخلص من التجنيد ١٢٥ — كل من تسمى باسم شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية متعتلا لنفسه شخصيته امام مجلس الاقتراع أو امام موظف حكومة له شأن في تنفيذ قانون القرعة يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف الى ذلك غرامة لاتزيد عن عشرين جنهاً

١٢٦ — كل من تخلف عن الحضور امام احد مجالس الاقتراع بدون عذر شرعي بعد اعلانه بالحضور بصفة شاهد كل من حضر أو احضر امام المجلس وامتنع عن تأدية شهادته يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة اشهر أو بفرامة

هذه المادة لا تبدأ في الاقضاء حتى يبلغ مرتكب الجريمة سن الاربعين سنة

### القسم السابع

متنوعات

### الفصل التاسع عشر

١٣٢ — كل رئيس أو عضو في مجلس القرعة وكل مفتش طبي معين بمقتضى المادة التاسعة يعتبر ضابطاً قضائياً في كل ما يتعلق بالجرائم التي يعاقب عليها هذا الامر المالى أو الجرائم التي لها علاقة باعمال القرعة المينة فيه

١٣٣ — كل مأمور أو عمدة أو شيخ أو موظف آخر له شأن في تنفيذ قانون القرعة متى علم بوقوع جريمة يعاقب عليها هذا الامر المالى أو لها علاقة باعمال القرعة يجب عليه ان يبلغ الامر في الحال الى رئيس مجلس القرعة في تلك الجهة بالطريقة المتبعة

١٣٤ — والاحكام الواردة في هذا الامر المالى الخاصة بالتجنيد في الجيش أو الخدمة فيه أو ارفق منه تسرى على التجنيد بالبحرية والخدمة فيها والرفق منها الا في النصوص التي لا يمكن تطبيقها على البحرية

١٣٥ — عند تطبيق هذا الامر المالى على محافظتي القاهرة والاسكندرية تبدل كشوفات قرعة البلد بكشوفات قرعة عن كل حارة يمررها مستخدمو قطارة

ارتكب احدى الجرائم السابعة وكان لاثماً للخدمة العسكرية يجوز تجنيده في الحال بلير نظارة الحرية ويخدم في الجيش ست سنوات بدلا من خمس ويجوز معافاة هذا الشخص من ازامه بخدمة السنة الزائدة اذا سلك سلوكا حسنا مستمرا

١٣٥ — كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية ائتلف احد اعضائه أو وافق على ائتلافه بقصد ان يجعل نفسه غير لائق للخدمة العسكرية وكان التلغ لا يجعله غير لائق كلية للخدمة الجيش يجوز ان يقدم امام مجلس تحقيق لعيته نظارة الحرية بالكيفية المذكورة في المادة السابقة فاذا ثبت لدى المجلس انه ارتكب هذه الجريمة يجوز تجنيده في الحال بلير نظارة الحرية ليخدم ست سنوات ومدة وجوده في الجيش يشتغل في العمل الذي يصلح له

١٣٦ — كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب احدى الجرائم المذكورة في كل من المادتين السابقتين ولم يعامل بمقتضى احكام تلك المواد يحاكم امام المحاكم الاهلية ويحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز ان يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيا

واللدة المقررة للحكومة لتنفيذ احكام

وهذا الامر العالى لا يبطل ايضاً بوجه من الوجوه نصاً من نصوص قانون الاحكام العسكرية التى بمقتضاها يجوز ان يفقد العسكرية أو أى شخص آخر خدمة قضائها فى الجيش أو فى قوة اخرى خاضعة لقانون الاحكام العسكرية

ولمعرفة الوقت الذى يصير فيه العسكرية المقترح مستحقاً للرف من خدمة الجيش أو الرديف أو البوليس أو خفر السواحل فالزمن الذى يكون قد قدده من خدمته كما ذكر يزداد على المدة التى كانت مفروضة عليه قبل قد شيء منها

١٣٩ — تلغى الاوامر المالية المذكورة فى الكشف الملحق بمرنا هذا ويبطل مفعولها وتلغى ايضاً المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ عن الخدمة فى خفر السواحل من يوم العمل بمواد امرنا هذا التى حلت محل الاوامر الملغاة ومع ذلك فكل جريمة سبق ارتكابها أو يحصل ارتكابها مدة العمل بالامر العالى التى يعتبرها جريمة يجوز تحقيقها والتظر والحكم فيها بموجب نصوص ذلك الامر العالى ولو بطل العمل به بعد ارتكابها

١٤٠ — مواد هذا الامر العالى المختصة بالاعمال الابتدائية لغاية الاقتراع السنوى يبدأ العمل بها بحيث تسرى على اعمال قرعة سنة ١٩٠٢ والمختصة بطلب

الحرية وهذه الكشوفة تعلق فى مختبر القسم ( التره قول ) وتعرض لمراجعتها وتصحيحها بمعرفة مأمور القسم بدل مأمور المركز . وبين مجلس اقتراع فى كل قسم ويدخل فى عضويته احد معاونى المحافظة بدل معاون المديرية واثنين من اعيان القسم يمينهما المحافظ بدل الممدين

١٣٦ — عند تطبيق هذا الامر العالى على المحافظات الاخرى غير القاهرة والاسكندرية تبدل كشوفات قرعة البلد بكشوفات قرعة واحدة عن كل المحافظة يحجرها مستخدمو نظارة الحرية وتعلق فى المحافظة وتعرض على المحافظ لمراجعتها وتصحيحها بدل المأمور وبين مجلس اقتراع واحد لكل المحافظة يؤلف على الشكل المذكور فى المادة السابقة لمحافظة القاهرة والاسكندرية

والوصول الى الناية المطلوبة من هذه المادة تغيير الامعاءلية محافظة مستقلة ويقوم فيها وكيل المحافظة مقام المحافظ ١٣٧ — بعد مراعاة احكام المادتين السابقتين يسرى مفعول هذا الامر العالى بقدر ما تسمح به الحالة على المحافظات كما يسرى على المديرية من كل الوجوه

١٣٨ — وهذا الامر العالى لا يبطل بوجه من الوجوه نصاً من نصوص قانون الاحكام العسكرية التى بمقتضاها يجوز الرف من الجيش بسبب سوء السلوك أو بسبب آخر

الرسية ثلاثين يوماً ١٤١ — على نظار الداخلية والمعارف الصومية والمالية والمحافنة والحرية والبحرية تنفذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه	الاتفاق للتجنيد يبدأ العمل بها من الوقت الذي تطلب فيه الاتفاقات المقترون في سنة ١٨٩٩ وما بعدها الذين لم يسبق طلبهم للتجنيد وأما فيما بقى فان العمل بهذا الامر العالي يبدأ بعد نشره في الجريدة
---	---

## كشف بالأوامر العالية الملغاة

موضوعه	تاريخ الامر
قانون الفرقة العام	٣١ يولييه سنة ١٨٨٠
» » »	٢٦ مارس سنة ١٨٨٥
تعديل الامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥	١٣ مايو سنة ١٨٨٥
» » » » » » »	١٧ مارس سنة ١٨٨٦
معاافة طلبة العلوم الدينية من طائفة القط الكاثوليك	٦ يونيه سنة ١٨٨٦
المعاافة بدفع البديل التقدي	٩ يونيه سنة ١٨٨٦
» » »	١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦
القرار	١٧ مايو سنة ١٨٨٧
المعاافة لاسباب تلقي العلوم	٤ سبتمبر سنة ١٨٨٧
المعاافة بدفع البديل التقدي	اول مارس سنة ١٨٨٨
سحب الفرقة سنوياً	اول مارس سنة ١٨٨٨
تعديل مدة الخدمة	١٢ يونيه سنة ١٨٨٩
الكشف الطبي على اثار الفرقة	٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٩
اعادة امتحان طلبة العلوم الدينية	٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠
معاافة تلامذة المدرسة الزراعية	٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠
معاافة حلقى البلاد المحيين	٤ يونيه سنة ١٨٩١
المعاافة بدفع البديل التقدي	٢٢ ابريل سنة ١٨٩٥
معاافة السد والمشايج وأولادهم	اول يولييه سنة ١٨٩٥
الفرقة في المحافظات	٦ يولييه سنة ١٨٩٥
معاافة أولاد الضباط	٤ يونيه سنة ١٩٠٠
تعديل مدة الخدمة	٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠

## ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ مرسوم

خاص بمدة الخدمة في الحرس  
السلطاني ووابورات الركائب  
السلطانية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ الخاص بالقرعة  
لجيشنا وبحريتنا

ولما كان من الضروري لتحقيق رغبتنا  
في زيادة رقي رجال الحرس السلطاني  
ووابورات الركائب السلطانية أن تطال مدة  
الخدمة فيها

وحيث ان من يقضى مثل هذه المدة  
الطويلة في الخدمة يجب اعفاؤه من الخدمة  
في الرديف أو في البوليس أو في خفر  
السواحل

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحربية  
والبحرية وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت :

١ - (١) تكون مدة الخدمة لكل  
من جند الحرس الملكي ووابورات الركائب  
للملكية سبع سنين . وتسمى هذه المدة  
ولو أعيد التجنيد في أثناء تلك المدة الى الجيش  
ويسمى الأشخاص المنصوص عليهم في  
الفقرة السابقة من الخدمة في الرديف أو

في البوليس أو خفر السواحل .

٢ - كل من يتقدم طبقاً لاحكام المادة  
السابقة يكون مستحقاً للرفق عند أول  
موعد من مواعيد الرفق يحل بعد انقضاء  
سبع سنين من بدء خدمته

٣ - احكام الامر العالي الصادر في  
٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ المتعلقة بالتجنيد  
أو الخدمة أو الرفق تظل نافذة المفعول  
بالنسبة للحرس السلطاني ووابورات الركائب  
السلطانية وذلك مع مراعاة احكام هذا  
الرسوم

٤ - يكون هذا الرسوم نافذة المفعول  
من تاريخ نفيه في الجريدة الرسمية ويسرى  
على كل من يكون ملزماً بالخدمة في الجيش  
أو البحرية ولم يطلب للتجنيد قبل التاريخ  
المذكور

١١ يونيو سنة ١٩٢١ قرار

بمنع استعمال الملابس المشابهة  
للباس رجال القوات المسلحة  
الأميرية

وزير الداخلية

بعد الاتفاق مع وزير الحربية ،

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية  
لمحكمة الاستئناف المختطة الصادر في ١٤  
مايو سنة ١٩٢١ طبقاً للامر العالي الرقيم

٢١ يناير ١٨٨٩

قرار مهابوآت :

١- لا يجوز لاي شخص غير مأذون له أن يرتدى ملابساً مشابهة للباس رجال القوات المسلحة الأميرية مشابة لتلبس منها هذه بتلك.

٢- العلامات المميزة للباس الرسمية الخاصة برجال القوات المسلحة الأميرية التي لا يجوز استعمالها منفصلة كانت أو مجتمعة مما للفرض المقصود في المادة السابعة هي هذه :

(أ) التيجان من الطراز العسكري والنجوم سواء كانت على الاكتاف أو على الأذرع .

(ب) الفايش السفري (فايش سام برون) .

(ج) الشرائط التي من الطراز العسكري على الأذرع .

(د) الشرائط الحمراء على البنطلون من الجانبين .

(هـ) النجوم أو الأهلة على الأزرار أو على فايش السيف .

٣- كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش بدون الاخلال بالعقوبات المنصوص عنها في قانون العقوبات فيما لو كانت الجزعة التي ارتكبت تدخل تحت فصوص هذا القانون وفي حالة المود تكون العقوبة بغرامة

لا تزيد عن مائة قرش وبالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويجوز للقاضي دائماً الحكم بمصادرة الملابس أما في حالة العود فيجب عليه أن يحكم بمصادرتها .

٤- يصرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بصهر واحد

٢١ يناير سنة ١٩٢٥ مرسوم

بإنشاء مجلس للجيش ولجنة للضباط

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من  
المستور .

وبما أنه من المستحسن للوصول  
بالجيش الى أكبر ما يمكن من كمال الاستعداد  
وتوفير وسائل الدفاع عن البلاد انشاء  
مجلس يعاون وزير الحربية برأيه ومعلوماته  
الفنية .

وبما أنه يحسن كذلك انشاء لجنة  
تبدى رأيها فيما يتعلق بأحوال خدمة الضباط  
وتقوم على شؤون النظام العسكري بوجه  
عام :

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحربية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ — ينشأ بوزارة الحرية مجلس يسمى مجلس الجيش .

٢ — (١) يشكل هذا المجلس من :

وزير الحرية . رئيسا

وكيل الوزارة

سردار الجيش

المفتش العام للجند

المدير العام لمصلحة أقسام الحدود

المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصايد

الاسماك

ومن أربعة أعضاء يختارون من كبار ضباط الجيش المتقاعدين ويسنون بامر ملكي يصدر بناء على عرض وزير الحرية والبحرية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات

فإذا منع الوزير عن الحضور مانع قام وكيل الوزارة مقامه في رئاسة المجلس ويجوز عند غياب أحد الاعضاء بحكم وظائفهم أن يحل محله النائب عنه في عمله . ويختار المجلس أحد كبار الموظفين بوزارة الحرية والبحرية ليقوم بأعمال سكرتارية .

٣ — يختص المجلس بإبداء الرأي في الامور الآتية .

(١) قوات الجيش وتشكيله ،

(٢) نظام هيئة رئاسة الجيش (أركان

حرب ) وتشكيلها ونظام الاسلحة المختلفة

وتشكيلها .

(٢) تصميم البلاد الى أقسام أو مناطق حرية ونظام هذه الاقسام أو للمناطق وترتيب القيادة فيها .

(٤) التجنيد .

(٥) تسليح الجيش وعمونه بما يلزمه من المهات الحرية وبما يلزمه من الاغذية .

(٦) تهيئة ما يلزم للجيش من الملابس ووسائل النقل .

(٧) التكنات والابنية لحرية الاخرى

(٨) التعليم العسكري وعلى الخصوص برامج المدارس الحرية ونظام البعثات المدرسية العسكرية في البلاد الاجنبية

(٩) انشاء الاستحكامات وعلى الصوم تنظيم الدفاع عن البلاد .

(١٠) ما عدا ذلك من المسائل مما يرى الوزير محلا لمرضه على المجلس

٤ — ينقد المجلس بناء على دعوة الرئيس كلما اقتضت ذلك حاجة العمل وعلى أى حال كل شهر مرة .

٥ — يجب لصحة مداولات المجلس أن يحضره ستة أعضاء على الأقل وتكون قراراته بأغلبية الاصوات فإذا تساوت رجع رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

٦ — يجوز للمجلس أن يضم اليه عند بحث بعض المسائل أى ضابط أو

(٣) اختيار أعضاء البعثات المدرسية العسكرية .

ويرفع وزير الحرية الى الملك المسائل المينة في البندين الاول والثاني من هذه المادة للتصديق عليها .

٨ — يرفع وزير الحرية الى الملك التدابير التي يراد اتخاذها بعد أن يكون مجلس الجيش أبدى رأيه بشأنها وذلك للتصديق عليها بحسب الاوضاع والقواعد المقررة في الدستور وغيره من الاحكام الجاري العمل عليها .

فذا كانت التدابير المذكورة مخالفة لرأى المجلس فيرفع الوزير عنها تقريراً مشفوعاً بالاسباب .

٩ — على وزير الحرية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس مصلحة يرى فائدة في الاستمانة برأيه ومعلوماته ويكون لهذا العضو رأى استشارى .

ويجوز للمجلس للعرض عنه أن يشكل مجالس تحقيق أو لجناً مؤلفة من أعضائه أو من اشخاص آخرين .

٧ — ينشأ كذلك بوزارة الحرية لجنة تدعى «لجنة الضباط» وتشكل من وكيل الوزارة والسردار والفتش العام وتختص هذه اللجنة باقتراح المسائل الآتية على الوزير .

(١) تعيين الضباط أيا كانت درجاتهم وترقيتهم واحالتهم الى الاستيداع أو المماش ورفقهم ؛

(٢) المنشانات أو المداليات الحرية والكفالات الأخرى لمن يستحقها من الضباط .

## جيش الاحتمل

راجع : سلطات قضائية استثنائية



## حجز اداری

الرسوم تنفيذًا للقرار والاوامر المذكورين  
اعلاه .

٢ — اذا كان الحجز على للتقولات  
أو العقارات مزماً توقيه في محل سكن  
احد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد  
اخطار القونسولاتو المتى اليه ذاك  
الاجنبي

٣ — على سائر الاحوال لا يمكن  
ايقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات  
تتعلق بالاموال أو العشور أو الرسوم  
المستحقة ما لم يدع المنازع المبلغ المقصود  
اعمال الحجز عليه أو البيع لاجله .

### الباب الثاني

في حجز وبيع التقولات

٤ — (١) توقيع الحجز على الآثار  
والمحصولات والموجودات والمواشي لا يمكن  
اجراؤه الا بعد ثمانية ايام من تاريخ  
حصول التنبيه بالدفع والانداز بالحجز الى  
صاحب العقار أو الى الشخص الموجود فيه  
مهما كانت صفته .

٥ — تشتمل ورقة التنبيه والانداز  
على بيان العقار المطلوب عليه المال أو  
العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة  
وتعلن عن يد مندوب المديرية أو المحافظة

٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ امر عال

موافق ١٤ ربيع آخر سنة

١٢٩٧

نحن خديو مصر

صار منظورنا الفرمان الهمايوني  
الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ( ١٨  
يونيو ١٩٦٧ ) وقرار المجلس الخصوصي القيم  
٢ محرم سنة ١٢٨٧ والامر العالي  
المؤرخ في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وامرنا  
الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ ومنشور  
ناظر ماليتنا الى الديرين بتاريخ ٢٨ منه  
بتنفيذ الامر المذكور وبناء على ما رضى  
اينا مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت :

### الباب الاول

قواعد عمومية

١ — عدم دفع الاموال والعشور  
والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة  
لسدادها بناء على اللوائح والاوامر  
والمنشورات يستوجب اجراء الحجز  
بالكيفية الآت ذكرها على الامتار  
والمحصولات والموجودات والمواشي  
الموجودة في العقار بل وعلى نفس العقار  
المستحقة عليه تلك الاموال أو العشور أو

ضمن محضر الحجز - الزرورات والمواشى  
أو النقول التي تحجز يصير تعدادها  
وتبين اوصافها في محضر الحجز ثم يمين  
حارس على الاشياء المحجوز عليها - كل  
من مندوب المديرية أو المحافظة والشاهدين  
والحارس يضع امضاء أو ختمه على محضر  
الحجز وهو يشتمل على بيان اليوم الذى  
يتحدد لبيع والجهة التى يحصل فيها البيع  
بحيث ان البيع المذكور لا يمكن حصوله  
قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلان الحجز  
ولا بعد مضي خمسة عشر يوماً من التاريخ  
المذكور وتعطى نسخة المحضر مصدقاً عليها  
من مندوب المديرية والمحافظة الى كل من  
الحارس وصاحب القار أو الموجود فيه  
أو من يجب عنه ويذكر ذلك في محضر  
الحجز وفي حالة الامتناع من استلام تلك  
النسخة يذكر هذا الامتناع ايضاً ضمن  
المحضر المذكور - وعلى سائر الاحوال  
بعد مضي اربعة ايام بالاكث من تاريخ  
اعلان الحجز تعلق نسخة من محضر الحجز على  
باب ديوان المحافظة أو باب ديوان المديرية  
وباب دار شيخ البلدة وهي نقطة ظاهرة  
من الموضع المزمع اجراء البيع فيه

٩ - فى اليوم المحدد تشرع المديرية  
أو المحافظة عن يد أحد مندوبيها بحضور  
اثنين من المشايخ أو من العمدة يبيع الاشياء  
المحجوزة أما فى محل توقيع الحجز أو فى

صاحب القار أو من يجب عنه أو من  
يكون موجوداً فى القار يضع امضاء أو  
ختمه على ورقة التنبيه وإذا توقفت أو  
كان فى غير مكانه وضع امضائه أو ختمه  
فندوب المديرية أو المحافظة بحضور شاهدين  
من مشايخ البلدة أو غيرهم وهما يضمنان أو  
يتمتcan ورقة التنبيه والانداز تثبيتاً لحصول  
الامتناع من وضع الامضاء أو الختم

٦ - تعطى نسخة من ورقة التنبيه  
والانداز الى صاحب القار أو من يجب  
عنه أو الموجود فيه وفى حالة حصول  
الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق  
على باب المحافظة أو على باب المديرية  
وعلى دار شيخ البلدة وتعليقها يعتبر اعلاناً  
مستوفياً

٧ - (١) اذا مضت الثانية ايام  
المحددة بورقة التنبيه والانداز بدون  
حصول دفع الاموال أو العشور أو الرسوم  
الى صراف الناحية أو الى مأمور التحصيل  
فيتوقع الحجز على الأعمار والمحصولات  
والنقول والمواشى

٨ - (١) يتوقع الحجز بمعرفة  
مندوب المديرية أو المحافظة مصحوباً  
بشاهدين من مشايخ أو غيرهم والمحصولات  
التي يجرى حجزها تكال أو تقاس أو توزن  
على حسب نوعها وعند الاقتضاء تنقل  
الى محل مؤتمن وتذكر هذه الاجراءات

والانذار المذكورة مع مراعاة الشروط  
المبينة بالبند الخامس وتشتمل على بيان القار  
المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم  
والمبالغ المستحقة وجميع البيانات المتضمنة  
ادراجها في أوراق الانذار بحجز المنقولات  
١١٩ — بمضى شهر بالاقبل وأربعين  
يوماً بالاكث من تاريخ الانذار يشرع  
بوضع الحجز على القار بمعرفة مندوب  
للمديرية أو المحافظة مصحوباً بأتين من  
العمد وإذا اقتضى الحال يكون معهم شخص  
من أهل الخبرة أو مباح لأجل مساحة  
وتحديد وتبين القار المحجوز ويحرر  
محضر بالحجز ويعلن إلى صاحب القار المعروف  
لدى المصلحة في شخص واضح اليد مهما  
كانت صفته بالكيفية المبينة بشأن محاضر  
حجز المحصولات والمنقولات وتوضع فيه  
بيان القار المحجوز ومقدار مساحته وقيمة  
تمت المقدرة .

١٢ — يشرع في بيع القار المحجوز  
عليه بلزاد العمومي بعد مضي شهر بالاقبل  
أو خمسة وأربعين يوماً بالاكث من تاريخ  
اعلان محضر الحجز وينشر عن ذلك في  
الجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل  
واحدة منها والاخرى ثمانية أيام وتعلق  
الاعلانات أيضاً على باب ديوان المحافظة  
أو على باب ديوان المديرية وعلى بابدار  
شيخ البلدة إذا كان القار كائناً في القرى

السوق المجاورة — يحصل بيع المحصولات  
والمنقولات أو اللواشى المحجوزة بلزاد  
بللنادة لمن يرمى عليه آخر عطا —  
يستمر البيع لغاية ما يوازي قيمة البيع بمقدار  
المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية يوم انتهاء  
الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف أيضاً  
إذا اقتضى الحال — ويحرر بذلك محضر  
يذكر فيه سبب البيع وبيان الاشياء المباعة  
وعمل تنجها وساعة افتتاح المزاد وقوله  
ومقدار ثمن البيع واسم الراى عليه للزاد  
ويصير امضاء أو ختم محضر البيع من مندوب  
للمديرية أو المحافظة والأتين من المشايخ  
أو الأتين من العمد والراى عليهم المزاد  
من يرمى عليهم المزاد ملزومون بدفع ثمن  
للبيع على الفور قدماً وعداً

### الباب الثالث

في حجز القار وبيعه (١)

١٠ — في حالة عدم كفاية ثمن  
المحصولات والمنقولات واللواشى لسداد  
الاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة  
يشرع في توقيع الحجز على القار بالكيفية  
الآتية — قبل توقيع الحجز على القار  
بشهر يعلن عن يد مندوب المديرية أو  
المحافظة الكائن بدائرته ذاك القار إلى  
صاحبه المعروف لدى المصلحة في شخص  
واضح اليد عليه مهما كانت صفته تنبيهه بالدفع  
وانذار بحجز القار وتعلن ورقة التنبيه

١٤ — اذا كان في اليوم المعين للمزاد لم يحضر أحد المزايذة فيصير تأخير البيع لميعاد شهر واحد ويجرى تنزيل الخمس من المبلغ السابق تحديده لافتتاح المزاد — وينشر عن ذلك مجدداً في الجريدة الرسمية العرية وبإعلانات تلصق وتعلق بالطريقة المينة في المادة الثانية عشر .

١٥ — (١) محضر البيع يعلم الى الراسى عليه المزاد بعد دفعه الثمن باقائه ورسمًا نسبياً قدره خمسة في المائة (٢) . والمصاريف ويصير نافذ للفعول بواسطة المدير أو المحافظ الكائن العقار في دائرته ويكون في يده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام الحجة ثم يصير تسجيله بمعرفة الراسى عليه المزاد وعلى مصاريفه في المحكمة الشرعية وفي قلم كتاب المحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار .

١٦ — اذا تأخر الراسى عليه المزاد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانياً بللمزايذة على فتمته بعد النقص عن ذلك بمسرة ايام في الجريدة الرسمية العرية فان قفس الثمن يلزم الراسى عليه المزاد الاول بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستحقها الممول النزوع منه العقار وتخضع له من الاموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة اذا كان هناك اقتضاء .

وفي حطة ظاهرة من العقار المحجوز — ويجب أن يكون نشر اخر اعلان في الجريدة قبل اليوم المحدد للمزاد بثمانية ايام بالاول وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار المزمع بيعه والثمن الذى ينبى عليه افتتاح المزاد وهو قيمة التثمين للقدر بمحضر الحجز وتشتمل أيضاً على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع .

١٣ — يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علنا بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل احدهما مصحوبا باحد كتاب المديرية أو المحافظة — وينبى افتتاح المزاد على الثمن الذى صار تقديره في محضر الحجز بمعرفة الصمد وأهل الخبرة أو المساح — المدير أو المحافظ أو وكيل احدهما يوقع البيع لمن يرسى عليه آخر عطا اعنى لمن أعطى عطا مضى عليه عشرة دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه .

ثمن البيع يجب دفعه على الفور قدراً وعدا — يتحرر محضر البيع بمعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل احدهما والكتاب الذى يكون حاضراً معه وكل منهما يضع امضاءه عليه ويقتل المحضر على سبب البيع وبيان العقار المباع وكل عطاء حصل ومضى المزاد وكل ما يحدث في جلسة المزايذة .

(١) مبدلة بدكرتو ٨ اغسطس سنة ١٨٩٢

(٢) اتزل الى اثنين في المائة بثمانون ١٩ سنة ١٩٠٤

٢٠ رجب سنة ١٣٠٠ (٩ مايو سنة ١٨٨٤)  
وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٣  
رمضان سنة ١٣٠٢ (١٥ يولي سنة ١٨٨٥)  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية  
حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار بعد  
اخذ رأى مجلس شورى القوانين  
امرنا بما هوأت :

١- اذا وقع تأخير في دفع الاموال  
في الآجال المينة في امرنا الصادرين في  
٢٥ فبراير سنة ٨٠ و ٩ مايو سنة ٨٣  
( ٢ رجب سنة ١٣٠٠ ) وفي قرار  
مجلس نظارتنا المؤرخ في ١٥ يولي سنة  
١٨٨٥ ( ٣ رمضان سنة ١٣٠٢ ) فيصير  
اعلان انذار ثم يحصل الشروع فوراً في  
توقيع الحجز على اأمار الاطيان ومحصولاتها  
وغير ذلك من اللواشى والاشياء المنقولة  
ولكن لا يجوز بيع شيء مما ذكر الا بعد  
مضي اربعين يوماً من تاريخ توقيع الحجز ما لم  
يكن ذلك الشيء قابلاً للتلف فيسوغ بيعه  
بعد توقيع الحجز بخمسة أيام

٢- يجوز للمحجوز عليه أن يبيع بنفسه  
بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة  
في ظرف الاربعين يوماً التالية للحجز  
بشرط ان يورد عنها للمأمور التحصيلات  
ليستترلك من الاموال المستحقة ومع ذلك  
لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار  
التسوية المقررة في المديرية بعد ختم عشرة  
من المائة بالاكثر .

١٧ - يسوغ لكل انسان في مدة  
عشرة ايام من البيع ان يقرر في قلم كتاب  
ديوان المديرية أو قلم كتاب ديوان المحافظة  
ان يقبل الثمن بزيادة العشر على اصل  
الثمن المباع به بشرط ان يودع الخمس من  
الثمن الذي يرغب الاخذ به خلاف المصاريف  
وان يقدم بذلك كفيلاً ذاميسرة وعلى  
المديرية أو المحافظة ان تعطى له صورة  
رسمية من اقراره .

١٨ - في حالة اعادة البيع بسبب  
حصول زيادة في الثمن يجب على المديرية  
أو المحافظة ان تنشر مجدداً عن ذلك بائناح  
الطرق المينة للمادة الثانية عشرة وتاريخ  
المزاد لا يمكن تحديده الا لبعاد اقله  
ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ آخر اعلان  
ينشر في الجرائد (استشارة عن الاجراءآت  
الملتضى اتباعها في حجز وبيع المنقولات  
وفي حجز وبيع العقار تنفيذاً للذكرتين  
الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الموافق  
١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧)

٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ دكرينو  
بشأن من يتأخر في دفع الاموال

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة  
بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٨٠ وبتاريخ ١٤  
ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ (٢٥ مارس سنة ٨٠)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
فى ٢٥ مارس ١٨٨٠  
وبعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم  
المختلطة .  
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول  
المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأى مجلس النظر  
أمرنا بما هو آت :

١ — محضر الحجز العقارى المنصوص  
عليه فى المادة الحادية عشرة من الامر العالى  
المشار اليه المؤرخ فى ٢٥ مارس ١٨٨٠  
يصير اعلانه أيضاً الى قلم النائب العمومى  
بالمحكمة المختلطة الكائن فى دائرتها القمار  
فى ظرف ١٥ يوماً من تاريخه وعلى  
القلم المذكور التأشير على نسخة المحضر  
الاصلى .

وعليه أيضاً اعلان هذا المحضر بغير  
مصاريف الى الدائنين للقيدة ديونهم بقلم  
الرهونات ان كانوا ويكون الاعلان الى  
محلهم الاصلى أو المختار وذلك فى ظرف  
٣٠ يوماً من تاريخ التأشير من قلم النيابة  
على المحضر

٢ — لا يجوز الصروع فى بيع  
القمار الا فى مسافة ٢٠ يوماً على الأقل  
و ٧٥ على الأكثر من تاريخ اعلان  
محضر الحجز الى الدائنين للقيدة ديونهم

٣ — يجب أن يكون الحجز والبيع  
بالمزاد اذا اقتضت الحال قاصرين بقدر

٣ — اذا وفى المحجوز عليه بجميع  
الاموال المطلوبة منه فى ظرف عشرين  
يوماً من تاريخ توقيع الحجز أو باع فى  
المدة المذكورة المحصولات المحجوزة  
وأورد ثمنها للأمور التحصيلات لا يكلف  
بدفع مصاريف الاجراءات ولما اذا حصل  
الوفاء أو ايراد الثمن بعد مضي العشرين يوماً  
فيلزم المحجوز عليه بتصف تلك المصاريف  
على حسب ما هو مقرر فى التمريرة المرفوعة  
بامرنا هذا

٤ — يسقط حق المحجوز عليه فى  
العمل بمقتضى المادة الثانية من امرنا هذا  
بعد اقتضاء الاربعين يوماً ويكون ملزوماً  
بدفع كافة المصاريف وصير الصروع فى  
بيع المحصولات المحجوزة بمعرفة المديرية  
بمقتضى احكام اللوائح التبعية وما يحصل  
من المبيع يخص منه أولاً قيمة مصاريف  
الاجراءات ورسوم البيع ثم يستوزل الباقي  
من الاموال المتأخرة لفاية استيفائها

٥ — اذا لم تتجاوز قيمة المال المتأخر  
الخمسة قرش فلا يلزم المحجوز عليه فى  
حالى الوفاء أو البيع بعد مضي العشرين  
أو الاربعين يوماً الا بمصاريف حراسة  
الاشياء المحجوزة

٦ — على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ امر عال

حجز ادارى

نحن خديو مصر

والمبالغ المودعة بهذه الكيفية تصير  
حقا لحزينة الحكومة بصفة نهائية اذا  
مضت ستة شهور على تاريخ الايداع ولم  
يثبت الذين وقفت منهم المنازعة حقوقهم  
٦ — نشر وتعليق الاعلانات

النصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من  
الامر العالي للمشارايه يكون اثباته بمحضر  
يعضى عليه أو يختمه مندوب المديرية  
أحكام عمومية

٧ — البيع بالزاد يترتب عليه شطب  
الرهونات أو الاختصاص بها وترسل  
المديرية محضر الزاد في ظرف خمسة عشر  
يوما من تاريخه الى قلم النائب المسمى  
بالمحكمة المختلطة للكائن في دائرتها القار  
وهو يأمر بقسجه من تلقاء نفسه وبشتر  
مصاريف .

٨ — يسقط الحق في المطالبة بالديون  
المستحقة بسبب الاموال والشور بعد  
مضى ٣ سنوات أفرنكية .

وهذا السقوط لا تقع عليه أسباب  
الايقاف ولا الاقطاع ولا يسرى هذا  
الحكم على الدائنين المرتنين الذين حلوا  
محل خزينة الحكومة بالمعروط للنصوص  
عليها في المادة الرابعة المشار اليها .

٩ — يعمل بهذه الاحكام بعد مضي  
شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق  
النصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب  
الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

١٠ — على ناظر المحافظة تنفيذ  
أمرنا هذا

الامكان على جزء من القمار تكون فيه  
الكفاية لتسديد الاموال والمصاريف  
المستحقة .

فاذا زاد ثمن البيع عن المبلغ الواقع  
بشأنه الحجز بما فيه المصاريف والاموال  
التي استحدثت من بعد يوم التفتيه بالدفع  
فترد الزيادة الى صاحب القمار الا اذا حصلت  
معارضة من أحد الدائنين المقيدة ديونهم في  
ظرف ٣٠ يوما من تاريخ البيع وفي هذه  
الحالة يجب على جهات الادارة توريد  
الزيادة الى خزينة المحكمة المختلطة الواقع  
في دائرتها القمار لكي يحصل الصرف  
فيها بحسب القانون

وينشر الاعلان بالبيع في الجريدة  
الرسمية بالتفتين العربية والفرنساوية .

٤ — للدائنين المقيدة ديونهم على  
القمار الخيار في توقيف الاجراءات لحد  
وقت مرسى الزاد النهائي وذلك بدفع  
الاموال المطلوبة والمصاريف

ومتى دفعوا المطلوب حلوا حلولا  
قانونيا محل خزينة الحكومة في حقوقها  
وامتيازاتها بدون أن يكون هناك حاجة  
تقيد ذلك .

٥ — لا يجوز توقيف الحجز والبيع  
في أى حال بسبب منازعات في الاموال  
للمستحقة أو بسبب التنفيذ القماري الا اذا  
كان الذى تقع منه المنازعة أو الدائن  
الساعى في التنفيذ القماري يودع في خزينة  
للمديرية أو المحافظة قيمة المبالغ التي حصل  
بسببها الحجز والبيع

## حجز امتيازى

الاطيان يشهد بصحته شاهدان معتمدان  
٣ - ويجوز أيضاً توقيع الحجز  
الامتيازى على الأعمار والمحصولات المملوكة  
لمن استأجر الاطيان من المستأجر الاصلى  
لاستيفاء الايجارات المستحقة طرف المستأجر  
الاصلى المذكور .

أما الحضراوات والفواكه التى يخشى  
عليها من التلف مدة الحجز فيصير بيعها  
يوماً عن يد معتمدين حسب العادة والتمن  
يحفظ بطرف شيخ البلد الأمور بالحجز .  
انما يرفع الحجز اذا قدم المستأجر الثانى  
سند مخالصة من المستأجر الاصلى للمأذون  
بالتأجير لغيره ويكون الحجز على ذلك  
بالطرق المبينة آتاه .

٤ (١) - يلزم أن يكون الامر  
الصادر من المدير بالترخيص بالحجز مشتملاً  
على تعيين أحد مشايخ البلد لتنفيذه تحت  
مستولته وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز  
أن يحرر به محضراً وأن يكون حارساً  
للاشياء المحجوزة انما يجوز له أن يستتيب  
عنه واحداً أو أكثر من خفراء البلد  
تحت مسئولته .

ويسطى في نظير ذلك لشيخ البلد لحد  
خسة في المائة من ثمن المحصولات للمباعة

٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ أمر حال  
بتوقيع الحجز لاصحاب الاطيان  
على محصولات المستأجرين  
لاستحصالهم على الايجارات  
المستحقة

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ - يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة  
بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد أن يوقضوا  
بغير اذن من القاضى حجزاً امتيازياً على  
محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو  
بطرف المستأجر لاستحصالهم على الايجارات  
المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجراءات  
الآتية فان كان مستأجر تلك الاطيان  
أجرها لغيره جاز له اجراء ذلك أيضاً .

٢ - يصير توقيع الحجز بمقتضى أمر  
يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع  
الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على  
تقديم عقد الامتياز أو على قرار من صاحب



أو يقدم المستاجر ضماناً مقتدرأ وقت طلب الحيز .

٨ — اذا حدث حجز قضائى بعد الحيز الذى أمر به المدير يجب على المحضر أن يحقق وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يخلى طرف شيخ البلد — ٩ — اذا لم يطلب مدائن ثان الحيز على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تملن بواسطة محضر فى ظرف ثمانية ايام بعد الحجز الامتيازى الاول الذى أمر به المدير ولم يدفع المستاجر قيمة المطلوب منه تباع الآثار والمحصولات بلزايده العمومية بناء على أمر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلحق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجز ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع بمدة لاتتقص عن ثلاثة ايام ولا تزيد عن ثمانية ايام.

١٠ — (١) بين فى الاعلان الذى يلصق محل البيع ويومه واسم المدين واسم المدين والآثار والمحصولات المتصود بيعها والبلغ المستحق ويحصل البيع أمام شيخ البلد الذى تعين لاجراء الحجز ويصير الاستمرار عليه الى ان يستوفى المبلغ المستحق .

١١ — يحمر محضر البيع وترسل صورته للمديرية وتسلم صورة أخرى للمدين

ولكل من الخفراء ثلاثة قروش يومياً بحيث أن المدير بين القدر اللازم منهم وقيمة ما يصرف للشيخ والخفراء تخصم من ثمن المحجوز .

٥ — لا يجوز لشيخ البلد المعين فى الامر الصادر من المدير أن يمنع بلا عذر شرعى عن اجراء الحجز فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق قصه من المحصول فى مدة تأخيره عن اجراء الحجز مع مفاقته بالعقوبات التى يستحقها حسب القانون .

ولطالب الحجز المذكور الرجوع الى المدير للحصول على تعيين شيخ آخر .

٦ — يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملاً على بيان الآثار المحجوزة ويجب أن توزن تلك الآثار أو تكال على حسب نوعها .

٧ — لا يأمر للمدير بالحجز فى الاحوال الآتية :

(أولاً) اذا سبق توقيع حجز قضائى على الآثار والمحصولات انما للمؤجر الحق بأن يستولى ماله من الايجار مقدماً على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه حسب القانون .

(ثانياً) اذا كانت بين المؤجر وبين المستاجر منازعة بسبب الإيجار وكان للمدير عللاً بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجز التفضيلى الامتيازى تحت مسئولية

الاطيان ومساحتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها واتواع الزروعات

١٥ — بيع المزروعات التى لم تحصد يكون بالكيفية المقررة فى بيع الأثمار والمحصولات أما يلزم ان يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الحجز

١٦ — اذا بيعت الأثمار والمحصولات أو المزروعات التى لم تحصد فيخصم الثمن الذى رسى به المزاد للمحجوز له الى ان يستوفى المبلغ المستحق اليه ما لم يحدث حجز آخر من مدين ثان وان زاد من المحصولات أو الزروعات أو من الثمن شيء بعد ذلك يسلم للمدين المحجوز عليه ما لم يطلب حجز آخر فان حدث حجز يودع المدير الثمن فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية

وكذلك اذا رسى المزاد على صاحب الاطيان وخصم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذى رسى به المزاد وزاد بعد ذلك شيء تسلم الزيادة للمحجوز عليه ما لم يطلب مدين ثان الحجز عليها فان طلب الحجز عليها تسلم قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية .

١٧ — لا يقبل طلب الحجز على ثمن البيع الا اذا كان مستوفياً للاصول

لتقوم مقام سند مخالصة بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذى رسى به المزاد .

١٢ — (١) يدفع الثمن الذى رسى به المزاد قدماً الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لا يراده لخزينة المديرية فى أقرب وقت فان تأخر الراسى عليه المزاد عن دفع الثمن فوراً تباع المحصولات ثانياً بزيادة فى الحال على اسم الراسى عليه المزاد وان رسى المزاد بالاقل عما كان رسى عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقتدرأ فان لم يدفع وظهر عجزه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ٣١٩ (٢) من قانون العقوبات .

١٣ — اذا رسى المزاد على المحجوز له جاز له ان يخصم من الثمن مبلغاً يعطى بمطلوبه .

١٤ — يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة أن يطلبوا الحجز على مزروعاتها التى لم تحصد بشرط ان يكون ذلك قبل استولائها بشهرين

ويكون طلب الحجز على ذلك والترخيص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الأثمار والمحصولات المذكورة فى المواد السابقة ويلزم ان يشتمل محضر الحجز الذى يمرره شيخ البلد للمعين لذلك فى الامر الصادر من المدير على بيان قطع

(١) راجع دكرتو ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٥ المنشور بعد

(٢) المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات الاهلى الحالي

حكومتنا ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد  
أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — اذا كان لشيخ البلد شأ في  
الحجز سواء كان بصفة دائن أو مدين  
ولم يكن في البلد شيخ آخر يقوم مقامه فيعين  
المدير أحد ضباط البوليس أو أحد موظفي  
المديرية ليقوم بدلاً عنه بالأعمال المبينة في  
الواد ٤ و ١٠ و ١٢ من أمرنا المشار  
اليه قبل ولكن لا يجوز في أى حل من  
الاحوال أن يكون الضابط أو الموظف  
حارساً للأشياء المحجوزة بل يجب عليه أن  
يعين حرساً اذا لم يأت طالب الحجز بحارس  
مقتدر .

٢ — على ناظرى الداخلية والحفانية  
تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ دكرينو

ياخذ رسوم نسبية على الضايف  
من ائمان ما يباع من المحصولات  
والاثمار المحجوز عليها

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في  
٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الشامل لبيان

المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين وأعلن  
بالطرق القانونية .

١٨ — الاحكام السابقة لا تمنع أولي  
الشأن من استعمال الطرق القانونية  
المصومية ما لم تكن مخالفة لها وتبقى للتأجير  
كافة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصاً  
فيما يتعلق باسترداد ما أخذ منه أو تعويض  
ما لحق به من الضرر

١٩ — يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام  
السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذا تضمنت  
بسبب ما يصدر منه من الاوامر وكذلك  
مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحضرين أو  
كأمورى الضبط والربط فيما يتعلق بما لهم  
من الحقوق وما عليهم من الواجبات المترتبة  
على ما تدون في هذا الامر .

٢٠ — على ناظر الداخلية والحفانية  
تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ دكرينو

بعض احكام تتعلق بمشايخ  
البلدان في شأن الحجوزات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٧  
سبتمبر سنة ١٨٨٤ ( ١٢ ذى القعدة  
سنة ١٣٠١ )

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حفانية

أمرنا بما هوأت :

- ١ — تؤخذ رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من أثمان ما يباع من المحصولات والاثمار المحجوز عليها بعد أجرة الخفير ومأمور الحجز .
- ٢ — الرسوم النسبية وأجرة الخفير ومأمور الحجز تحسب على المستأجر
- ٣ — على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ،

الاجراآت التي يجب على أصحاب الاماكن المؤجرة استيفاؤها لحصولهم على الايجارات للمستحقة لهم .

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦ بالتصديق على تمرغة الرسوم في المحاكم الالهية وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

## حدود

راجع أيضاً : واحات . سيناء . سيوه

أطلق عليها اسم « مصلحة أقسام الحدود » وألحقت بوزارة المالية .  
وبما أن الظروف الخاصة التي دعت الى ذلك قد زالت الآن وأصبح من اللازم تحقيقاً لتنظيم تلك المصلحة على أساس ثابت الحاقها بوزارة الحرية .  
فتناء على ما عرضه علينا وزير المالية والحرية . وموافقة رأي مجلس الوزراء ورسنا بما هوأت :

- ١ — تلحق المصلحة المعروفة باسم « مصلحة أقسام الحدود » بوزارة الحرية وتكون جزءاً منها وذلك من تاريخ نشر هذا المرسوم .

٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ مرسوم

بالحاق مصلحة أقسام الحدود

بوزارة الحرية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر

في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتحديد

اختصاص الوزراء .

وبما أنه في أثناء الحرب حصرت

أعمال الادارة والقضاء في أقسام الحدود

بمقتضى الأحكام العرفية بيد مدير

عسكري وجعلت تلك الأقسام مصلحة

الأراضي الواقعة في أقسام الحدود أو على بعضها .

على أن العقوبات التي تقرر لمن يخالف أحكام تلك القرارات لا يجوز أن تزيد على الحبس ثلاثة شهور أو على غرامة عشرة جنيهات .

٤ — تقعد المحكمة العليا بأمر من وزير الحرية ويختص الوزير بالفصل في استئناف قراراتها وإعادة النظر فيها .

٥ — تكون الحرية وحدها هي اللغة الرسمية .

٦ — على وزيرى المالية والحرية تنفيذ مرسومنا هذا

٢ — يستمر مدير مصلحة أقسام الحدود والموظفون بها على القيام بالوظائف التي يتولونها الآن . كما يستمر العمل بالنظم الحالية للإدارة والقضاء والاجراءات المتبعة في الأراضي الواقعة في أقسام الحدود وذلك الى حين اصدار تشريع ملائم لها ويراعى فيما تقدم عدم الاخلال بأحكام الامر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ التقدم ذكره وبأحكام للمادتين الثالثة والرابعة من هذا المرسوم .

٣ — يجوز لوزير الحرية في سبيل المحافظة على النظام والامن العام أن يصدر قرارات يجرى حكمها على كل

## هشيش

راجع : مخدرات

## حيوانات

راجع أيضاً : أشياء وحيوانات ضائعة . سلطانات

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأى مجلس النظار وبصد أخذ  
رأى مجلس شورى القوانين .

٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ذكريتو  
بشأن راحة ومعالجة احدى  
الغواب

أمرنا بما هو آت :

١ — اذا دعت الأحوال المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٣٤٢ وفي الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٧ (١) من قانون العقوبات الاهلى لراحة ومعالجة احدى النواب وجب على رجال البوليس الذين يمايتون حصول هذه المخالفة في احدى المدن التى يوجد بها جمعية للرفق بالحيوان معتبرة لدى الحكومة أن يقدوا الدابة الى مستشفى الجمعية المذكورة لاكتشف عليها بمعرفة حكيم يطرى معتمد لدى الحكومة .

فلذا رأى الحكيم اليطرى ضرورة الراحة والمعالجة للدابة فتعالج في المستشفى على مصاريف صاحبها حسب تفرقة تهررها نظارة الداخلية أما اذا أثبت صاحبها حالة فقره فتكون قففة معالجتها على الجمعية .

٢ — اذا لم يدفع صاحب الدابة مصروف معالجتها مع عدم اثبات حالة فقره فيجوز للجمعية أن تشغل الدابة لحين سداد المصاريف بأكلها ويجوز لها أيضاً يسها بالطرق الادارية بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ الانذار الذى ترسله لصاحبها وعليها أن ترد اليه ما زاد من الثمن وفي حال عدم كفاية الثمن للمصاريف لا يرجع عليه بشيء

فلذا كانت الدابة غير صالحة لاي عمل جاز اعدامها بناء على شهادة تغطي من حكيم يطرى في خدمة الحكومة .

ولا يجوز بيع أو اعدام الدابة الا بعد ترخيص محافظ مصر أو الاسكندرية (٢) بذلك بناء على طلب يقدمه رئيس الجمعية أو وكيله تتين فيه الاسباب وترفق به المستندات وخصوصاً ما يستلزمه على انذار صاحب الدابة في حالة طلب البيع وشهادة الحكيم اليطرى في حالة الاعدام والمحافظة الحق في كل حال بأن يسمع مقدماً أقوال صاحب الدابة اذا رأى لزوماً لذلك .

٣ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا الذى يصرى مفعوله بعد ٣٠ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢٨ يونيو سنة ١٨٩٧ وكرتو

بالترخيص للمدير أو المحافظ

الكائنة في دائرته جمعية رفق

بالحيوانات ببيعها أو أعدامها

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في

(١) يطبق الآن دكرتو ٥ يونيو ١٩٠٢ للنشور بعد

(٢) خولت هذه السلطة لجميع المحافظين والمديرين (دكرتو ٢٨ يونيو ١٨٩٧

للنشور بعد)

ومواقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — يقاب بالمبس مدة لا تتجاوز  
سبعة أيام أو بدفع غرامة لا تتجاوز  
مائة قرش

(أولاً) : من أتى بنفسه أو بواسطة  
غيره دابة من الدواب المدة للحمل أو  
الجر أو الركوب بالأحبال الزائدة في التقل  
عن حد الطاقة أو استخدم نفسه أو  
بواسطة غيره بها تم مصابة بأفراض أو  
جروح أو عاهات تجعلها غير قادرة  
على العمل .

(ثانياً) : من حبس أو قيد سواء بنفسه  
أو بواسطة غيره حيواناً أو كان في عيادته  
حيوان محبوس أو مقيد فضده بغير موجب  
بأن أهمل في اداء ما يلزمه من الغذاء أو  
الماء أو الهواء أو الألباء

(ثالثاً) : من استعمل سوء المعاملة أو  
القسوة مع الحيوانات المنزلية أو المستأنسة .  
(رابعاً) : من أجرى مناطق الحرقان  
أو مناقرة الديوك وغيرها من الحيوانات  
المنزلية أو اتفق مع غيره على إجراء ذلك .  
(خامساً) : من عذب حيواناً من الحيوانات  
الوحشية أو النير مستأنسة التي تكون  
قدت حريتها أو استعمل معه بغير لزوم  
وسائل القسوة لقتله

(سادساً) : الذين يقيمون الاجتماعات

١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (٣٠ نوفمبر  
سنة ١٨٩٥) للشم على الاجراءات التي  
تتخذ بشأن الحيوانات المريضة أو النير صلحة  
للعمل

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
ومواقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت : —

١ — يعطى المحافظ أو المدير الكائن في  
دائرته جسية رفيق بالحيوانات معتبرة لدى  
الحكومة الترخيص المنصوص عليه في الفقرة  
الرابعة من المادة الثانية من أمرنا المشار اليه  
فيما يخص بيع أو اعدام حيوان مع مراعاة  
الاجراءات المتوّه عنها في المادة المذكورة  
٢ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا  
هذا

٥ يونيو سنة ١٩٠٢ وكرتو

بشأن معاقبة من يستعمل  
القسوة مع الحيوانات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية  
لدى محكمة الاستئناف المختلطة الصادر  
طبقاً للأمر السالى المؤرخ ٣١ يناير سنة

١٨٨٩

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية

٣ — يعمل بموجب أمرنا هذا بعد  
نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً  
٤ — على ناظر الحفانية تنفيذ  
أمرنا هذا

لرمي الحمام وغيره من الطيور التي يكون  
قد سبق أسرها لهذا الغرض (١)  
٢ — كل ما كان مخالفاً لأمرنا  
هذا يعد لاغياً .

## خاتم الدولة

راجع: شعار الدولة وخاتمها

## خبراء

راجع أيضاً : محاكم مختطة ( اللائحة الداخلية )

أمرنا بما هو آت :  
١ — اذا دعى المفتشون الصحيون  
بالحافظات والاقاليم والمراكز واطباء  
المستشفيات والاجازات والياطرة لاداء  
عمل في مسائل جنائية من قبل المحاكم العليا  
أو غيرها من المحاكم أو من قبل قاض أو  
من النيابة أو من قبل أحد رجال البوليس  
القائمين بأعمال النيابة امام محكمة من محاكم  
المراكز أو من قبل أحد رجال البوليس  
المكلفين من النيابة فلهؤلاء الموظفين الحق  
في الاجور ومصاريف الانتقال المقررة  
في الملحق المرفق بهذا القانون .  
٢ — ليس للموظفين التقدم ذكرهم  
في المادة السابعة حتى في اجور ولا في  
مصاريف انتقال في الحالة التي يكون استدباهم

قانونه نمرة ٨ لسنة ١٩٠٧  
( ١٨ مايو )  
بتقدير اجور الاطباء والياطرة  
ومصاريف انتقالاتهم في المسائل  
الجنائية

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على المادتين ٢٩ و ٣٢  
من تعرفه الرسوم القضائية للمحاكم الالهية  
وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٢ الخاص بتقدير  
اجور الاطباء والياطرة ومصاريف  
انتقالاتهم في المسائل الجنائية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين



والسويس ولا على الياطرة التابين  
لدولاجنية.

٤ — يلغى الامر الصادر في ١٠  
ابريل سنة ١٩٠٢ للتقدم ذكره .

٥ — على ناظرى الداخلية والمحاقية  
تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

فيها حاصلًا من قبل البوليس مباشرة  
الاجراء المعائنات الاولى في الاحوال  
الجنائية بقطع النظر عن فصوص المادة  
المدكورة .

٣ — لا تسرى احكام هذا القانون  
على رؤساء اطباء (حكيمباشية) مستشفيات  
قصر العيني والاسكندرية وبورسعيد

### ملحق اجور الاطباء والياطرة

قيمة الاجور						نوع العمل المطلوب
للطبايرة		المركز ولاطباء الاجراعات		المستشفى والطبايرة والاجراعات		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	
٠	٥٠٠	١	٠٠	١	٠٠	الصفة التمريحية ( بما في ذلك الاطلاع على الاوراق وتحرير التقرير )
٠	٥٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	أولاً — قبل الدفن . . . . . ثانياً — بعد الدفن . . . . .
						الكشف على الاشخاص المصابين بمجروح أو المرضى ( بما في ذلك تحرير التقرير ) وعمل الفيار والاحتياطات الوقية التي تلزم
٠	٠٠	٠٠	٥٠٠	١	٠٠	أولاً — عن شخص أو شخصين . . . . .
٠	٠٠	١	٠٠	٢	٠٠	ثانياً — عن اشخاص عددهم من ثلاثة الى خمسة
٠	٠٠	٠	٢٠٠	٠	٤٠٠	ثالثاً — عن كل شخص زاد على الخمسة الى التسعة
٠	٠٠	٧	٠٠	٤	٠٠	رابعاً — عن عشرة اشخاص فأكثر . . . . .

الكشف على الجثث بدون اجراء الصفة التمريحية ( كالايجور المقررة للكشف على الاشخاص  
المصابين بمجروح )

## تابع — ملحق أجور الاطباء والياطرة

نوع العمل المطلوب		التيقي صحة الديريات والاحتياطات ولا طباء المستشفيات		التيقي صحة الراكر والاطباء الاجزائيات		الياطرة	
الكشف على جثث الحيوانات بغير عمل الصفة لتفريجية (بما في ذلك تحرير التقرير) والكشف على الحيوانات المصابة أو المريضة (بما في ذلك تحرير التقرير وعمل الفيار والاحتياطات الوقتية التي تلزم): (١) أولاً — عن حيوان أو حيوانين . . ثانياً — عن حيوانات عددها من ثلاثة إلى خمسة ثالثاً — عن كل حيوان زاد على خمسة إلى التسعة رابعاً — عن عشرة حيوانات فأكثر . . الاطلاع على أوراق قضية وتحرير تقرير الحضور امام محكمة من المحاكم العليا أو غيرها أو امام قاض أو امام النيابة أو امام أحد رجال الضبطية القضائية الفاعلين بأعمال النيابة في قضية من اختصاص محكمة المركز أولاً — لاداء شهادة بصفة خير . . . . ثانياً — لتقديم ايضاحات شفوية عن التقارير التي يكونون حرروها أو لتقديم بيانات أخرى . . مصاريف انتقال تضاف الى الاجور المار ذكرها عن كل ليلة تقضى خارجا عن محل الإقامة . .		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
٠٠	١	٥٠٠	٠	٥٠٠	—	٥٠٠	١
٠٠	١	٥٠٠	٠	٥٠٠	—	٥٠٠	١
٥٠٠	٠	٢٥٠	٠	٢٥٠	٢٠٠	١٠٠	٠
٢٠٠	٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠
بمخلاف أجره		بمخلاف أجره		بمخلاف أجره		بمخلاف أجره	
الانتقال		الانتقال		الانتقال		الانتقال	

## (تابع) ملحق أجور الأطباء والبيطرة

قيمة الاجور			نوع العمل المطلوب
البيطرة	الطبيب والأخصائي والجراحات	الممرضات والطبايعات والأخصائيات	
مليم   جنيه ١٠٠   ٠	مليم   جنيه ١٠٠   ٠	مليم   جنيه ٢٠٠   ٠	عن كل انتقال لاهل مسافته عن ١٠ كيلومترات ذهاباً ومثلها أياً بأبشير ميت خرجاً عن محل الإقامة
بمخلاف أجره الانتقال	بمخلاف أجره الانتقال	بمخلاف أجره الانتقال	عن انتقال غير ماتمهم
أجرة الانتقال ليس الا			

أمرنا بما هوأت :

١ - في جدول الخبراء

١ - يكون في محكمة الاستئناف  
وفي كل محكمة ابتدائية جدول للخبراء  
للقبولين أمام كل محكمة من هذه  
المحاكم .

٢ - تحرر الجدول في محكمة  
الاستئناف وفي كل محكمة (لجنة الخبراء)  
وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف  
أو المحكمة الابتدائية ومن قاض تمينه  
الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو  
رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .

## قانونه نمرة ١ سنة ١٩٠٩

(٢٤ يناير)

## الخبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الفرع الرابع من  
بمخلاف ما في المادة الأولى من قانون المرافعات  
في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم  
الأهلية .  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفانية  
وموافقة رأي مجلس النظار .  
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

الاهلية فإذا لم يذعنوا للحكم صادر عليهم طبقا لتلك النصوص بمحجة أنهم أجنب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للمحاكمة التأديبية

ثانيا — أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية

ثالثا — أن لا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالنسبة ٦ — تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالفرض أما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الحديوية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الاجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها .

٧ — لا يجوز قيد اسم خير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة

٨ — كل من أراد قيد اسمه بصفة خير وجب عليه أن يقدم طلبا بذلك مرفقا بالاوراق اللازمة لمقرر رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الاحوال .

٩ — تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول ولها أن تطلب ايضاحات اضافية

فإذا ثبت لها أن الطالب حائز لجميع الشروط المقررة قانونا ولكفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين في قسمه والا رفضت الطلب

٣ — تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم الابتدائية بحسب المواد التي يصح الاسترشاد بأرائهم فيها وتحدد العدد الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء في كل محكمة عن أربعين .

ويجوز قيد اسم الخير الواحد في قسمين أو أكثر على شرط أن لا يزيد عدد الخبراء في كل قسم عن العدد المحدد له .

٤ — يجوز للخبراء المقبولين أمام إحدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء إذا اتخذوا لهم محلا مختارا بالقاهرة ويجعل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين بأعمالها دون غيرها .

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء الى أقسام وتحدد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يزيد مجموع الخبراء القدين يقدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء القديين في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين ٥ — يشترط لقبول الطالب بصفة خير

أولا — أن يكون مصريا ومع ذلك يجوز للأجنب أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط أن يصدوا كتابة بخضوعهم لجميع النصوص المقررة أو التي تقرر في المستقبل بشأن الخبراء أمام المحاكم

على المحكمة الابتدائية أن تبين الخبراء من اللقيدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الاسباب الخاصة التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون التنب على قدر الامكان من الخبراء للمقبولين أمام محكمة الاستئناف وتنب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة هي لها

وتنب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان .

١٤ — تنب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون بمقتضى لائحة خصوصية تعدها جميعتها العمومية وصدق عليها ناظر الحفانية .

٣ — في واجبات الخبراء

١٥ — على الخبير المفيد اسمه أن يؤدي مأمورته في التقضية التي عين فيها ما لم يقدم في ظرف أسبوعين من تاريخ اعلانه بها عنرا مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عينته

١٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأمورته وقدم تقريره في زمن لائق ويمجوز تخديعه في الحكم الصادر بتعيين الخبير ويكون التعديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

١٧ — يطلع الخبير على الاوراق اللازمة له دون أن يتلقاها من مكاتها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها

١٠ — اذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة مجاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموطني الحكومة ومستندتها وللجنة أن ترجىء التبيين الى أن تقرر الجمعية العمومية ان كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافيا لحاجة العمل أم لا .

١١ — يخلف الخبير للدرج اسمه في الجدول عين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال ويقوم ذلك مقام البين المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في جميع القضايا التي يتنب فيها .

١٢ — يباد النظر في جدول الخبراء كل سنة وتضط اللجنة منه عند ذاك اسم كل خير لم يعد حائزا صفات القبول ولها أيضا أن تمعو اسم كل خير ارتكب أو أهمل أمورا توجب هذا الجزاء بقرار تبين فيه الاسباب الداعية لذلك وذلك بعد أن تكلفه بالمضور أمامها ليبدى لها ما يراه مفيدا من الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من اعادة ادراجه في الجدول الا اذا ذكر في قرار اللجنة أن الخبير قد ارتكب ما يمس بصفته .

٢ — في تعيين الخبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وجب

٢١ — تراعى القواعد الآتية في

تقدير الاجرة

١ — لا يجوز أن يزيد التقدير

على مائتي قرش لكل يوم الا في احوال

استثنائية ولأسباب قوية تبين في الحكم

أو في الامر

٢ — يجوز قص عدداً لا يلمو الساعات

المبينة في الكشف اذا كان غير متناسب

مع العمل الذى قام به الخبير

٣ — لا يلتفت الى الرسوم الطبوغرافية

اذا لم يكن مأذوناً بها في الحكم الا

اذا كان الرسم لا بد منه بمقتضى العمل

الذى كلف الخبير به وكان مجرد الرسم

النظري لا يفي بالحاجة من إيقاف المحكمة

على حالة الاماكن .

٢٢ — تراعى في تقدير المصاريف

القواعد الآتية :

١ — لا يضم الخبير الذى يؤدى

مأموريته في المدينة التى يقطنها الى المصاريف

عن الاطعمة ولا أجرة السكنى ولا شيئاً

آخر غير مصاريف الانتقال في مدينتى

القاهرة والاسكندرية

٢ — لا تحمل للمبالغ المدفوعة للساحين

والقياسين والنساخين وغيرهم الا في الحالة

التي يرى فيها القاضي ان الاستعانة بهم

كانت ضرورية

٣ — ويرضى القاضي على الموم كل

مبلغ صرف يبر فائدة بل من قيل الابهاظ

ويودع الخبير نفسه أو بمندوبه الخاص

في قلم كتاب المحكمة تقريره مرقاً بجميع

الاوزان التى استعملها .

١٨ — يجب على الخبير أن يرفق

بتقريره كشفاً شاملاً للبيانات الآتية :

١ — عدد أيام العمل وتحرير التقرير

وساعات العمل من كل يوم

٢ — عدد الانتقالات الى غير محل

اقامته وتواريخها والمسافات التى قطعها

٣ — المصاريف التى صرفها والمبالغ

المعجلة تمصلاً مع تقديم ما يؤيد ذلك

من المستندات .

٤ — في أجور الخبراء

١٩ — يقدر قاضى أو رئيس المحكمة

التي تنتظر في عمل الخبير أجرته ومصاريفه

ومع ذلك اذا لم يفصل في الدعوى في مدة

ثلاثة الاشهر التالية لا يدع التقرير كان

للخبير أن يطلب التقدير من قاضى أو

رئيس المحكمة التى عينته ويكون تقدير

الاجرة والمصاريف في ذيل الكشف

المرفق بالتقرير وبين مقدارها بالعبارة

وبالرقم ويؤرخ التقدير وعرض من الرئيس

والسكرتير .

٢٠ — يراعى في تقدير أجرة

الخبير الزمن الذى قضاءه في العمل وفي

تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع

العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها

وتقدر المصاريف مستقلة عن الاتساب

ويودع البلاغ أو الشكوى في ملف الدعوى وترسل صورة ذلك الى الخبير وله أن يبدى للجنة مآراء مفيدا من الايضاحات فتودع أيضاً في الملف .

٢٧ — اذا رأت اللجنة وجها لمحاكمة الخبير للدرج اسمه في الجدول تأديبياً بناء على التقارير أو الشكاوى التي وصلتها والايضاحات التي قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الخبير بذلك وللخير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محامياً

فاذا رأت اللجنة بعد اتمام الاجراءات ان الخبير أخل بشرفه محتاسماً من الجدول وان كان مناسب اليه أقل جسامه من ذلك جاز ايافه مدة لاتزيد على ستة أشهر مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٢ وضمن قرار اللجنة للخير على يد أحد المحضرين .

٢٨ — تبلغ النيابة الصومية ما يصدر على الخبراء المدرجة أسماؤهم في الجدول من الاحكام في الجرح والجنابات الى اللجنة لحفظ ذلك في ملف المحكوم عليه وللجنة نحو اسم الخبير من الجدول اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ — يجوز للخير الذي أوقف بقرار تأديبي من محكمة ابتدائية أو محي اسمه من جدولها بمقتضى قرار تأديبي منها أو كان المحو عند اعادة النظر السنوي بها

٢٣ — يجوز أن يحرم الخير من الاجرة اذا التقى تهريره لميب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لأعماله أو خطئه فاذا كانت أجرته قد دفعت جاز نديه لاعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخير الذي تدعوه المحكمة ليقدم لها ايضاحات في بعض مواضع من تقريره حق في أجره اضافية الا اذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ — على الخبراء المقيمة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا بحاجات الاعمال التي يكلفون بها في قضايا الفقراء المعفون من الرسوم ولكن لهم الرجوع بأجرتهم على الخصم اذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص الملقى اذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً لاحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها

٥ — تأديب الخبراء

٢٥ — تتخذ لجنة الخبراء ملقا لكل خير مدرج اسمه في جدول الخبراء .

٢٦ — اذا أبى الخير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيراً أثناء قيامه بوظيفته بلغ الامر الى لجنة الخبراء من قبل القاضي أو الرئيس أو من قبل النيابة اذا اقتضى الحال ويجوز كذلك لكل ذي شأن أن يقدم شكواه الى اللجنة

أن تدرج في كل قسم من أقسام الخبراء عددا زائداً على المقرر له في المادة الثالثة اذا كان بين الخبراء القبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة اذا خلا محلان فلا يقبل الا في واحد منهما بمراعاة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرر له

ولن يتفصل من خدمة الحكومة الاولية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه بمجرد الطلب ووجود المحل متى كان اتصاله لتير سبب من الاسباب المانعة للقبول .

#### ٨ — التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول يناير ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعدل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تفرقة الرسوم القضائية طبقاً لنصوص هذا القانون .

٣٥ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات

### قانونه نمرة ١ لسنة ١٩١٧

( ١ يناير )

بتحليف الموظفين الذين يتدبون بصفة خبراء امام المحاكم الأهلية

في الجدول لاخلاله يعرفه أن يستأف القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدم الى قلم الكتاب في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان القرار .

#### ٦ — أحكام عمومية

٣٥ — موظفو الحكومة مستخدموها لا يشغلون بعمل أهل الخبرة ماداموا في خدمة الحكومة

ومع ذلك يجوز للمحكمة نذب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للاعمال التي تستلزم ذلك بغير طرء رؤسائهم .

٣٦ — لنظارة الحفانية أن تعين موظفاً بصفة خير في المسائل الحساسة في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية

ويكلف هذا الموظف بعد حلفه التمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعي معلومات حساسة خاصة الا اذا رأته محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره وتقدر أجرته لحساب الخزينة .

#### ٧ — أحكام وحية

٣٧ — لخبراء القبولين الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد اسمهم أمامها وذلك باخطار يرسلونه الى رئيسها .

٣٨ — لجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩



يجوز تخليفهم بمينا واحدة امام رئيس محكمة الاستئناف الاهلية . وتقوم المين التي تؤدي بهذه السكيفة مقام المين التي يشترطها قانون المرافعات الاهلي في المواد المدنية والتجارية ، وقانون تحقيق الجنائيات الاهلي بالنسبة لخبراء .

٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نحن سلطان مصر  
بعد الاطلاع على قانون المرافعات  
الاهلي في المواد المدنية والتجارية ، وعلى  
قانون تحقيق الجنائيات الاهلي ،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

١ — موظفو الحكومة الذين  
يندبون أو يجوز نديهم عادة بصفة خبراء  
امام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية

## خدامون

• (ج) جنائى ،  
(د) عربى ، صي (توتجى) ،  
سايس .

٢ — وعلى ذلك لا يجوز لأحد  
مطلقا أن يمارس مهنة من المنصوص عليها  
في المادة السابعة الا بعد حصوله على شهادة  
تحقيق الشخصية من البوليس وهذه  
الشهادة تقوم مقام الرخصة .

٣ — لا يجوز استعمال شهادة  
تحقيق الشخصية الا عن هس المهنة التي  
أعطيت لاجلها فقط .

٤ — (١) كل جنائة أو كل جنحة  
محقه بالصرف مثل السرقة أو النصب أو

٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ للمحة

الخدامين

وزير الداخلية

قرر ما هو آت :

١ — يجب على كل شخص من  
الرعايا المصريين يريد ممارسة مهنة خادم  
أو أى مهنة أخرى مماثلة لها من المهن  
المبينة أنواعها بعد أن يحصل مقدما على  
رخصة بذلك من البوليس :

(١) فراش ، سفرجى ، كراجية ،  
لونجية . غسالة ، بواب ،  
(ب) طباح ، مرماتون :

تجديدها سنويا .  
 (٥) (١) اذا فقدت شهادة تحقيق الشخصية من حاملها فيعطى بدلها مقابل دفع مبلغ أربعة وعشرين قرشا صاغا ٥ — كل من خالف نصوص هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسة وعشرين قرشا صاغا الى مائة قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا .  
 ٦ — لا تسرى هذه اللائحة الا في الجهة التي يمينها المحافظ أو المدير بمقتضى قرار يصدر منه بذلك .  
 وله أن ينص بذات القرار أو بقرار آخر يصدره عن أنواع الخدامين الذين عليهم الحصول على شهادة تحقيق الشخصية .  
 ٧ — على المحافظين والمديرين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى العمل به من تاريخ صدوره .

التزوير أو خيانة الأمانة تستلزم جتا حرمان مرتكبها من الحصول على شهادة تحقيق الشخصية ما لم يكن قد مضى خمس سنوات على تاريخ الحكم فيها أما اذا حكم عليه لارتكابه جريمة هتك عرض فلا يعطى مطلقا شهادة تحقيق الشخصية .  
 (ب) كل حكم يصدر بسبب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرة السابقة يستلزم جتا سحب شهادة تحقيق الشخصية من حاملها وبالتالي الرخصة .  
 (ج) لا يسرى مفعول شهادة تحقيق الشخصية الا عن سنة واحدة فقط ويجب تجديدها الشهادة المذكورة عند انتهاء مدتها .  
 (د) يدفع رسم قدره عشرة قروش صاغا عند الحصول على شهادة تحقيق الشخصية لأول مرة ومثل ذلك عند

## التجديدها السابق

راجع أيضا : دستور مادة ١٦٨

المجلد الثاني السابق عباس حلمي باشا  
 وتضيق ما له من الحقوق  
 نحن ملك مصر  
 بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر

قانونه نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢  
 (١٧ يوليو)  
 قانون بقرار تصفية أملاك

(١) معلقة بقرار ٨ يونيو ١٩٢٢

أو بواسطة أبطال أى تصرف أو اجراء من التصرفات أو الاجراءات المذكورة أو الرجوع فيه أو تعديله ويجب على المحكمة حتماً وبمحكم القانون رفض مثل هذه الدعوى أيا كانت الحالة التى هى عليها .

٢ — يحرم على الحديث السابق عباس حلمى باشا أن يهبط الاراضى المصرية فاذا فعل أعادته السلطة التنفيذية فوراً الى الحدود.

ولا يجوز له أن يباشر فيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو أن تكون له يدعى مال ثابت أو متقول أو أن يملك مثل ذلك المال بقدر من عقود المعاوضة أو التبرع الا أن يكون ذلك بطريق الارث الشرعى أو بمحكم حق مكتسب من قبل كما لا يجوز أن يكون له استحقاق فى أى وقف ينشأ فيها منذ الآن أو أن يقبض فيها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قيامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل أو أن يقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .

٣ — يصادر لجانب الحكومة كل مال متقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتماد اكتسب خلافاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السابعة أما ماعدا ذلك من الاموال المتحولة والثابتة والمبالغ والاعتمادات التى تؤول الى

فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٢) ابريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية

وبما أن الاحوال تقضى باقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية فى ظل الاحكام العرفية من تصفية أملاك عباس حلمى باشا المخلوع من الخديوية المصرية .

وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضيق من الحقوق التى يجوز لعباس حلمى باشا أن يباشرها فى هذه البلاد فى المستقبل محافظة على النظم الموضوع لتوارث العرش ،

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء .  
رسمنا بما هو آت :

١ — جميع التصرفات الخاصة بالاملاك التى صفت باعتبارها مملوكة للخديو السابق عباس حلمى باشا فى الديار المصرية ويدخل فيها البيع والتحويل والنقل وغير ذلك من اجراءات تصفية الاملاك المذكورة يقرها هذا القانون ويعتبرها صحيحة نافذة لازمة نهائية لتقاء عباس حلمى باشا أو أى شخص آخر

وعلى ذلك فلا تهل ولن تهل أمام أية هيئة قضائية فى الديار المصرية أية دعوى رفضت ولم يحكم فيها . أو ترفع فيها بعد ، من عباس حلمى باشا أو من أى شخص آخر ويكون الفرض منها بالذات

المتنصوص عليها في المادة الرابعة  
من القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢  
بعد الاطلاع على المادة الرابعة من  
القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الصادر  
بقرار تصفية املاك الحديدو السابق عباس  
حلى باشا وقضيق ماله من الحقوق  
قرر مجلس الوزراء ان يعهد الى وزارة  
المالية بالقيام بالاختصاصات المشار اليها في  
المادة الرابعة المتقدم ذكرها

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوم  
بقانون مفسر للقانون رقم ٢٨  
سنة ١٩٢٢ الخاص بقرار تصفية  
أموال الحديدو السابق عباس  
حلى باشا وقضيق ماله من  
الحقوق .

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من  
الستور .  
وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨  
لسنة ١٩٢٢ الخاص بقرار تصفية املاك  
الحديدو السابق عباس حلى باشا وقضيق  
ماله من الحقوق .

ونظرا لأن المادة الثانية من القانون  
رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قضت بأن الحديدو

عباس حلى باشا تخضعها بالطرق الادارية  
الجهة المتنصوص عليها في المادة الآتية وتباع  
الأموال المنقولة أو الثابتة بالزاد. ويضاف  
صافي المتحصل من ادارة وقصبة الاموال  
المذكورة والمبالغ والاعتمادات سنويا الى  
حساب عباس حلى باشا أو أى شخص  
آخر تؤول اليه حقوقه ويعلن عن قيمة  
هذا الصافي في الجريدة الرسمية.

وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون في  
بمحسنة من تاريخ الاعلان المشار اليه يسقط  
الحق فيه ويؤول الى خزانة الحكومة .

٤ — يعين مجلس الوزراء الجهة  
الحكومية التي يعهد اليها بالقيام بالاجراءات  
المتنصوص عليها في المواد السابعة وثمانها  
بوجه عام أن تتولى وتدير جميع المراسم  
حلى باشا وما عليه من الحقوق والمصالح  
وأن تنوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك  
في حدود هذا القانون ووفق أحكامه  
٥ — على وزرائنا كل فيما يخصه

تنفيذ هذا القانون ويكون وزراء الداخلية  
والمالية على الاخص مأذونين بأن يصدرا  
من القرارات ما يقتضيه ذلك لتنفيذ من التداير  
ويجوز العمل بهذا القانون من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية

٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ قرر  
بمعيين الجهة الحكومية

شخصاً أو كان باسم دائرته أو بواسطة  
أو باسم حارس أو مصف أو مدير أو  
أى شخص أو بواسطة أى واحد من  
هؤلاء يجب أن يقضى بصدق قبولها  
وبرفضها حكماً ومن تلقاء المحكمة نفسها  
أيا كانت الحالة التى عليها الدعوى من غير  
أن يترتب على ذلك اخلال بما لقوى الشأن  
من الحق فى تجديد الدعوى أو الاجراء  
السابق ذكرهما ضد الجهة الحكومية  
المشار اليها أو بواسطة تلك الجهة ،

( ثانياً ) جميع الأوراق التى تعلق  
على يد محضر وأعمال الاجراءات مهما  
كان نوعها لمصلحة الحديث السابق أو ضده  
لا يسوغ قبولها أو اعلانها أو تنفيذها  
الا اذا صدرت بناء على طلب الجهة المشار  
اليها أو ضدها .

٢ — على وزراء الداخلية والمالية  
والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه  
ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

وعرض هذا القانون على البرلمان فى  
أول اجتماع له

قرار ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥

بإعادة تشكيل لجنة تصفية

أملك الحديثوى السابق عباس  
حلمى باشا

السابق عباس حلمى باشا لا يجوز له أن  
يتقاضى أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة  
الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من  
القانون المشار اليه . ولأنه قد قلم شك  
فى تأويل هذه المادة ومن الضرورى  
المبادرة الى ازالة هذا الشك بنص تشريعى  
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء .  
رسنا بما هو آت :

١ — الحكم الوارد فى المادة الثانية  
من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قاضيا  
بأن الحديث السابق عباس حلمى باشا لا  
يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية  
بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة  
الرابعة منه يجب أن يؤول على أن الجهة  
الحكومية المشار اليها لها وحدها صفة  
النيابة عن الحديث السابق فى جميع حقوقه  
ومصالحه مالية كانت أو شخصية فى كل  
دعوى وفى كل اجراء مهما كان نوعها  
وأمام أية هيئة قضائية فى البلاد . وعلى  
أن الحديث السابق ليس له فى أى حال من  
الاحوال أن يتقاضى باسمه شخصياً أو  
بواسطة دائرته أو بواسطة حارس أو  
مصف أو مدير أو أى شخص آخر  
وسواء كان مدعياً أو مدعى عليه أو بأية  
صفة أخرى .

وبناء على ذلك :

( أولاً ) فكل دعوى رفضها الحديث  
السابق أو رفضت عليه وكل اجراء اتخذه  
أو اتخذ ضده سواء كان ذلك باسمه

## وزير المالية

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ إلى عهد إلى وزارة المالية القيام بالاختصاصات المينة بالمادة الرابعة من قانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ القاضي بتصفية أملاك الخديوى السابق وتضييق ما له من الحقوق ،

قرر ما هو آت :

الجنة التى تشكلت لتصفية أملاك

الخديوى السابق بمقتضى القرار الوزارى نمرة ٢٥ الصادر بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٢ يناد تشكيلها بالكيفية الآتية:  
( ١ ) وكيل وزارة المالية أو مساعده فى حالة غيابه ... رئيسا

( ٢ ) مدير عام مصلحة الأملاك الأميرية أو وكيله فى حالة غيابه .. عضو  
( ٣ ) المستشار الملكى المساعد لقسم قضايا المالية وفى حالة غيابه نائب أول من نواب القسم المذكور ... عضو

## خفرو

راجع : صحة عمومية

## خفراء

١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ امر عال

بكيفية انتخاب وتشكيل الخفراء والطوافة ومشايخهم الخ (١)

١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ وكرينو  
بمعدل مادة ٤٣ من الامر العالى الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ٨٤ الشامل لقانون الخفر

(١) راجع مجموعة الاولامر العالمة والإنعامات سنة ١٨٨٤ صفحة ١٨٧ ونظراً لانه قد بطل مفعول أغلب نصوص هذا الأمر العالى فقد رؤى عدم قائمة نشره .

وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — الاشخاص الذين يتطوعون  
للخدمة ضمن رجال الخفر بواسطة تعهد  
يؤخذ عليهم لمدة معلومة من السنين  
يعاملون بما يعامل به المملكون الذين  
يتطوعون للخدمة ضمن رجال البوليس  
ومصلحة منع الرقيق وذلك تطبيقاً لنصوص  
أمرنا الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢  
المشار اليه ويشير اخلال بالحقوق التأديبية  
المحوّلة للسلطة المدنية (٢)

٢ — على ناظر الداخلية تنفيذ  
أمرنا هذا

١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ مرسوم  
خاص بحصول أجره الخفراء

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامرين العالين  
الصادرين في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤  
و ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ بخصوص  
الخفراء والمادة ٤٠ من القانون النظامي  
الصادر في سنة ١٩١٢ .

ولضرورة سرعة حصول أجره للخفراء  
في مدن القاهرة والاسكندرية وبورسعيد

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الشامل لقانون  
الخفر بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأى مجلس النظار وبعد رأى  
مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — (١) .  
٢ — اصحاب المنازل ومستأجروها  
مسؤولون بوجه الضامن عن دفع ما يخص  
كل منزل من اجرة الخفر  
٣ — على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

قانونه مرة ١٩ سنة ١٩٠٩

(١١ يوليو)

خاص بتعيين وتأديب الاشخاص  
الذين يتطوعون للخدمة ضمن  
رجال الخفر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر  
في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢ الخاص  
بتعيين وتأديب الاشخاص للملكيين الذين  
يتطوعون للخدمة ضمن رجال البوليس  
ومصلحة منع الرقيق  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية

(١) الغيت بالمادة ٤٠ من القانون النظامي المنشور في « مجالس المديرين »

(٢) راجع ذكره في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢ في : مستخدمون

والاسماعيلية والسويس الى أن يتمكن البرلمان من التصريح في هذا الموضوع وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والمالية . ومواقفة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

١ — موقتا ولحين صدور أمر آخر يوزع المبلغ الذى يلزم لدفع مصاريف خفراء كل مدينة من المدن الآتى بيانها وهي مدينة مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس على الساكن وأجر لها واللوكاندات والمحازن والدكاكين والمعامل والقابضات وعلى العموم جميع المباني والجنائن الكائنة في المدينة المذكورة ويكون التوزيع بنسبة ايجارها كما هو مبين عن كل ملك أو جزء من ملك في كشوف الجرد والتقدير لطامة بتحصيل عوائد الاملاك المبنية ولا تدخل في هذا التوزيع الحال المعفاة من عوائد المباني .

٢ — تنشر وزارة المالية في ميعاد لا يتجاوز شهر فبراير من كل سنة قرارا وزاريا يبين نسبة ايجار المباني للمبلغ الواجب تحصيله في كل مدينة مقابل أجره الخفراء في السنة المالية التالية .

وتحدد ههنا النسبة بمقارنة المبلغ المقتضى توزيعه على مجموع قيمة ايجار المحلات الداخلة في التوزيع وعلى كل حال لا يمكن

أن تكون هذه النسبة أكثر من ٢ ٪ . من قيمة الايجار المذكور يرسل لكل محمول اعلان بمقدار ما يخصه من أجره الخفراء تذكر فيه قيمة الايجار التى اتخذت أساسا لهذا التخصيص وذلك قبل الشروع في التحصيل بخمسين يوما على الأقل ويحول في اثبات ارسال الاعلان وتاريخ ارساله على الوارد في سجلات المصلحة .

٣ — أجره الخفراء المحددة بمقتضى ضومى اللادتين السابقتين على كل عقار يجب أن يدفعها متأجر العقار أو جزء العقار أو الحائز أو الشاغل له بأية صفة كانت ويعتبر المالك متضامنا معه في دفع أجره الخفراء .

٤ — تعين سنويا لجنة بقرار من وزير المالية لفحص شكاوى المولين عن مقدار ما خصهم من أجره الخفراء .

تؤلف هذه اللجنة في كل مدينة من المحافظ أو وكيله بصفة رئيس ومندوب من وزارة المالية وأحد أعضاء مجلس مراجعة عوائد المباني ينتخبه رئيس المجلس المذكور .

وتختص هذه اللجنة بتحقيق ما اذا كان المقدار المطلوب من المول يساوى تماما لنسبة الايجار الموضح عنها كما تحددت في المادة الاولى وهل المول ملزم بالدفع طبقا لنسب المادة السابقة .



في حالة التأخير في الدفع تتخذ اجراءات ادارية ضد المتأخرين طبقا لنص الاوامر العالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ .

٨ — يلغى كل نص جاء في قانون أو لائحة مناقضا لنصوص هذا الرسوم ،  
٩ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا للرسوم كل منهما فيما يخصه ويصل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية غير أنه يجب عرضه على مجلسى البرلمان في دور الانقضاء الاول لتحويله الى قانون .

### ٣ مارس سنة ١٩٢٤ قرار

بشأن الشكاوى الخاصة  
بأجرة الخفراء  
وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من للرسوم الملصق الصادر في ١١ رجب سنة ١٣٤٢ ( ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ ) الخامس بحصيل أجور الخفراء في مدن مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ،

قرر ما هو آت :

١ — الشكاوى الخاصة بأجرة الخفراء في المدن المذكورة تقدم كتابة

٥ — لا يعول على الشكاوى الا اذا تقدمت في ميعاد لا يتجاوز الحجة عشر يوما من تاريخ ارسال الاعلان للشار اليه في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية .

تقديم الشكاوى لا يبنى عليه وقف الدفع انما اذا لم يفصل في الشكاوى في خلال شهر من تاريخ الاعلان بوصولها يكون للممول الحق في رفض دفع الاقساط التي تستحق بعد هذا الميعاد وذلك لحين الفصل في الشكاوى . واذا رفضت يضاف الى أجرة الخفراء السنوية ٢٥ في ٪ من قيمتها مقابل المصاريف .

وتقرر الاجراءات المتقضى اتباعها في نفس الشكاوى في قرار علم يصدره وزير المالية .

٦ — ماعدا المدن المنصوص عنها في المادة الاولى يستمر تحصيل أجرة الخفراء في كل أنحاء القطر المصرى بطريقة توزيع مصاريف الخفراء على الممولين تحت مراقبة وزارة الداخلية طبقا لنص الامر العالي الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ والمادة (٤٠) من القانون النظامى الصادر في سنة ١٩١٣ .

٧ — تدفع أجرة الخفراء في جميع أنحاء القطر المصرى كل ستة أشهر مقدما على قسطين متساويين وذلك في أول أبريل وأول أكتوبر من كل سنة وغرم بالتحصيل عمال وزارة المالية .

٣ — تعرض الشكاوى القانونية أولاً  
 أولاً على لجنة المراجعة لتحكم فيها بعد  
 طلب اصحاب الشأن اذا لزم الحال لذلك أو  
 بعد عمل أية تحريات أخرى .  
 ٤ — تعلن قرارات اللجنة لأصحاب  
 الشأن بكتاب موصى عليه .  
 تخفض الأجور أو تُلغى تبعاً لمنطوق  
 هذه القرارات . وفي حالة رفض أية شكوى  
 يضاف على المبلغ الأصلي ٢٥ في المائة  
 من قيمته تنفيذاً للفقرة الثانية من المادة  
 الخامسة من الرسوم الملكية المشار اليه .  
 ٥ — على محافظي مهر والاسكندرية  
 والقنال والسويس تنفيذ قرارنا هذا

بمجم أو امضاء المتشكى ويجب أن تشمل  
 على البيانات الآتية :  
 ( أولاً ) اسم ولقب الدول ،  
 ( ثانياً ) اسم مالك القار ،  
 ( ثالثاً ) اسم الشارع وعمرة القار ،  
 ( رابعاً ) اسم القسم التابع له القار .  
 ٦ — تقدم الشكاوى في الميعاد المعين  
 في المادة الخامسة من الرسوم الملكية  
 المشار اليه لرئيس ايرادات المحافظة ليقيدها  
 في الحال واعطاء ايصال بها لتقديمها .  
 تعرض الشكاوى غير المطابقة لنصوص  
 المادة السابعة والتي تقدم بعد انقضاء الميعاد  
 القانوني .

## خفر السواحل

أمرنا بما هو آت :

١ — (١)

٢ — ضباط الحرية والبحرية الذين  
 يتقلون الى مصلحة خفر السواحل يعتبرون  
 تحت التجربة مدة الثلاثة شهور الاولى  
 التي تخفى من تاريخ ظلم وعند انقضاء  
 تلك المدة يثبتون نهائياً في وظائفهم  
 الجديدة اذا اتضحت لياقتهم لذلك ومع

٢١ يناير سنة ١٨٩٢ وكريتو

بشأن خدمة مصلحة خفر  
 السواحل

نحن خديو مصر  
 بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
 وناظر الحرية والبحرية ومواقفة رأى  
 مجلس النظار

(١) للفت بدكرتو ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ (راجع جيش)

أو مركزية وأن يصدق على القرارات التي تصدر منها وفي أحوال خصوصية مثل التي تستلزم التعجيل أو عند وجود التهم في قطة بيده جدا عن مركز تفتيش العموم يتحول هذا الحق أيضا لوكيل تفتيش العموم أو لكل ضابط حائز لمرتبة يقوم مقامه وذلك فيما يتعلق بالمجالس العسكرية الفرعية فقط أما المجالس العسكرية العمومية فلا يجوز عقدها ولا التصديق على القرارات التي تصدر منها إلا بمعرفة السردار

٦ - ٧ - (١)

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠١ وكرينو

بشأن محاكمة ضباط خفر السواحل

امام مجالس التأديب

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ بمرمان احكام القوانين واللوائح العسكرية على مصلحة خفر السواحل

وبناء على ما عرضه علينا ناظرا المالية والحرية وموافقة رأى مجلس النظار امرنا بما هو ات

١ - يعامل ضباط مصلحة خفر

ذلك فهو لاء الضباط يكونون تحت طلب نظارة الحرية والبحرية في حال ما اذا رآى لها وجوب اعادتهم للخدمة العسكرية

٣ - الضباط الذين يتقلون الى مصلحة خفر السواحل تحفظ لهم رتبهم العسكرية ويرقون في الحرية والبحرية على حسب اللوائح بمعرفة نظارة الحرية والبحرية بحيث يكون للنظارة للذكورة الحق في احوالهم على الاستدعاء بالكيفية والشروط المنصوص عليها في القانون ومع ذلك يجوز أن يعطى هؤلاء الضباط رتب محلية وقتية بمعرفة السردار اذا رؤى لزوم لذلك بناء على طلب يقدم من مفتش عموم خفر السواحل مصدق عليه من مدير عموم الكمارك .

٤ - للخدمة في خفر السواحل تحسب لضباط الحرية والبحرية كخدمة عسكرية .

٥ - القوانين واللوائح والأوامر المتعلقة بمحفظ النظام والتأديب في الحرية والبحرية تنبع في مصلحة خفر السواحل وتسرى على جميع ضباط الحرية والبحرية ورجال الاحتياط الذين يمينون بالمصلحة المذكورة يسوغ لمفتش عموم خفر السواحل أو لكل ضابط يقوم مقامه ويكون حائزاً على عريضة أن يقدم مجالس عسكرية فرعية

تستمر محاكمتهم ايضاً امام المجالس الحربية طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ .

٤ — يلغى كل ما كان مخالفا لامرنا هنا من احكام الامر العالي الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ .

٥ — يشكل مجلس تأديب مصلحة خفر السواحل بقرار يصدر من ناظر المالية يصدق مجلس التظـار عليه .

٦ — على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

السواحل من الآن فصاعداً مثل الموظفين الملكيين في كل مايقع منهم من المخالفات أو التقصير في واجباتهم أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب ذلك وتكون محاكمتهم امام مجلس تأديب مصلحة خفر السواحل والمجلس الخصوص بنظارة المالية .

٢ — ضباط خفر السواحل النـدرجة اساقم في جداول الجيش والبحرية تستمر محاكمتهم أمام المجالس الحربية .

٣ — الصولات والصف ضباط والمساكر التابعون لمصلحة خفر السواحل

## خيـام واكوـاخ

١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية ،

وعلى قرار ذلك القومسيون الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ والمصدق عليه من حضرة صاحب الدولة ووزير الداخلية، قرار ما هو آت :

١ — ممنوع إقامة خيام وبناء أكواخ أو ما مائلها من الماوى بقطع من الصفائح القديمة أو الخرق أو البوس أو الحصر أو غير ذلك في الأراضي القضاء أو الغير

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ قرار بخصوص لائحة الخيام والاكواخ وما مائلها من الماوى المستعملة بصفة مساكن في دائرة حدود الاسكندرية

رئيس القومسيون البلدى  
بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٢٣  
من الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة

٢ — المناطق المرخص بها لاييجوز أن تقام فيها الخيام والا كواخ وغيرها الا على مسافة ٢٠٠ متر على الاقل من أى معسكر أو محطة أو مستشفى أو أى بناء كان أو محل سكن .

٣ — الخيام والا كواخ وغيرها من المأوى المباحة لها الوجود في دائر مخطود مدينة الاسكندرية ييجوز للبلدية حرما على الصحة العمومية أن تأمر من يشغلونها بأعداد المعدات الصحية فيها التي ترى لها ضرورة .

٤ — كل مخالفة لهذا القرار تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ قرش مصري وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .  
ويحكم القاضي دائما بأن ينزع على ثقة المخالفين ما يكون من الخيام والا كواخ مقاما بالمخالفة لهذه اللائحة .

٥ — يعمل بهذه اللائحة بعد ٣٠ يوما من نشرها في الجريدة الرسمية

المسورة حقيقة بمواظف أو حواجز وذلك بقصد استعمالها مستأكن .

وهذا النوع يسرى على كل دائرة مدينة الاسكندرية ماعدا المناطق الآتية وهي :

(أ) غرب ترعة طلومبات مربوط بالمكس ،

(ب) قبلي ترعة المحمودية ،

(ج) شرقى ناحية السيوف وخط يتبدى من تلك الناحية ويعتد الى ترعة المحمودية عند حد دائرة البلدية .

وييجوز للبلدية بالمخالفة لهذه المادة وبالاتفاق مع البوليس أن تأذن بإقامة خيام وبناء أكواخ أو ما مائلها من المأوى في خارج هذه الحدود على شرط أن تكون تلك الخيام والا كواخ أو ما مائلها من المأوى توجد بها المعدات الصحية ويجارى تصريف المياه التي قد ترى البلدية ضرورة لأن تأمر بأعدادها .

## دار الكتب

راجع أيضاً : مطبوعات ( قرار ١٥ أغسطس ١٩٢٥ )

ثانياً — كتب العلوم والآداب المدونة  
بالانكليزية أو الفرنسية أو غيرها من  
اللغات وخصوصاً المؤلفات التي تبحث في  
شؤون مصر وفي الحضارة العربية  
ثالثاً — معرض للنقائير الثمينة  
والآثار النفيسة المختصة بالكتب  
والمخطوطات .  
رابعاً — حفظ النقود والانواط  
المسكوكة بالحروف العربية وكذلك أوراق  
البردى العربية

### الباب الثاني

إدارة دار الكتب الخديوية  
٣ — تكون دار الكتب الخديوية  
تابعة في نظامها وإدارتها وسائر أعمالها  
لنظارة المعارف العمومية  
أما حساباتها فتكون تحت مراقبة  
نظارة المالية .  
٤ — يكون لدار الكتب الخديوية  
مجلس أعلى تحت رئاسة ناظر المعارف العمومية  
ويتألف من سبعة أعضاء :  
خمس يسمون بقرار من مجلس النظر بناء  
على طلب ناظر المعارف العمومية والمضون  
الآخران هما مدير دار الكتب الخديوية  
ومندوب عن نظارة المالية .

### قانونه نمرة ٨ سنة ١٩١١

( ١٩ ابريل )

### بنتظيم دار الكتب الخديوية

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر الكريم  
الصادر في ٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٦  
وعلى الامر العالي الصادر في ٢٩ شعبان  
سنة ١٣٠٦ ( ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٩ )  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف  
العمومية وموافقة رأى مجلس النظر  
أمرنا بما هوآت :

### الباب الاول

#### أحكام عمومية

١ — الغرض الاساسى من دار الكتب  
الخديوية هو :

أولاً — حفظ وصيانة الكتب العربية  
ثانياً — تسهيل استفادة الجمهور من  
هذه الكتب .

٢ — يكون في دار الكتب الخديوية  
أقسام تخصص بما يأتى :

أولاً — للمؤلفات التركية والفارسية وغيرها  
من الصفات المكتوبة بالحروف العربية

ثامناً — النظر في جميع المسائل الأخرى التي يحيلها عليه ناظر المعارف الصومية .  
٦ — يتخذ المجلس الأعلى مرة واحدة في كل شهر وذلك فيما خلا شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر  
ويجوز انعاده فوق العادة متى دعت الحاجة الى ذلك  
ولا تكون قراراته صحيحة الا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل .

٧ — في أثناء الثلاثة الشهور المذكورة تقوم باختصاصات المجلس الأعلى لجنة من مدير دار الكتب ومن عضو من أعضاء هذا المجلس تحت رئاسة ناظر المعارف العمومية وتقدم هذه اللجنة تقريراً بأعمالها الى المجلس الأعلى في أول جلسة يقدها في شهر أكتوبر .

٨ — يرفع مدير دار الكتب الخديوية في آخر كل سنة تقريراً لناظر المعارف العمومية ببيان حركة دار الكتب الخديوية وأعمالها وإحصائياتها وما استجد فيها من التقدم وما يراه موجبا لاطراد التحسين والارتقاء

### الباب الثالث

#### المادة والمرد

٩ — تكون الكتب كلها وجميع الادوات والوجودات المحفوظة بدار الكتب الخديوية في عهدة الأمين مع مساعديه ويجب على هؤلاء العمال تقديم ضماناة يكون تدمير قيمتها بمخاد نظارتى المالية

٥ — اختصاصات المجلس الأعلى لدار الكتب الخديوية هي :

أولاً — تقرير شراء الكتب المدونة باللغة العربية سواء كانت قديمة أو حديثة وسواء كانت مخطوطة أو مطبوعة  
ثانياً — تقرير شراء الكتب المدونة باللغات الأجنبية التي يرى فيها فائدة لتعميم المعارف وترقية العلوم

ثالثاً — تقرير شراء النقود والأتواط وأوراق البردى

رابعاً — تكميل النواقص في الكتب والمجموعات الموجودة واستنساخ الكتب العربية القديمة أو أخذ صورها بطريقة التصوير الشمسي ( الفوتوغرافيا ) سواء كانت في مصر أو في الخارج

خامساً — تقرير طبع الكتب المفيدة على ذمة دار الكتب الخديوية وخصوصاً ما كان وجوده نادراً

سادساً — تقرير بيع الكتب التي يزيد عددها في دار الكتب الخديوية على خمس نسخ سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة أو المبادلة عليها ويسوغ للمجلس أيضاً توزيع العدد الزائد مجاناً على المعاهد العلمية والمدارس وذلك كله مع عدم الاختلال بشروط الواقين

سابعاً — تحضير مشروع الميزانية السنوية لايرادات ومصروفات دار الكتب الخديوية لمرضه على الحكومة للتصديق عليه .

الادبية من أى نوع وبأى لغة كانت كما يجوز لها أن تقبل الهبات للمالية والاملاك التى يوقها عليها أهل البر الراغبون فى نشر أنوار العرفان

ولكن ذلك القبول يكون مطلقا على تصديق المجلس الأعلى

### الباب الخامس

الارادات والمصروفات والاحتياطي

١٤ — تكون ارادات دار الكتب الخديوية من الوجوه الآتية : —

١ — غلة الاعيان الموقوفة عليها

٢ — اعانة سنوية من ديوان عموم

الاقواف

٣ — ما يحصل من بيع الكتب ومن

رسوم الاستسناخ بطريقة التصوير الشمسى

أو غيرها من الطرق

٤ — تبرعات أهل الخير

١٥ — تشمل المصروفات على :

أولا — مرتبات المستخدمين الداخليين

هيئة المال والخارجين عنها

ثانيا — شراء الكتب وطبعها

وصياتها واستسناخها أو أخذ صورها

بطريقة التصوير الشمسى ( الفوتوغرافيا )

ثالثا — شراء النقود والانواط

وأوراق البردى

رابعا — المصاريف النثرية وغير

المنظورة .

١٦ — يكون الاحتياطي لدار الكتب

والمعارف الصومية حسب المدون بالقانون للمالى من الاشتراطات المختصة بضمانات عمال الحكومة المهود اليهم قود أو أدوات

١٠ — مجرد صدور هذا القانون

تصرح دار الكتب الخديوية فى عمل الجرد

التفصيلى عن كل موجوداتها

ثم يتجدد هذا الجرد بعد ذلك مرة

واحدة فى كل ثلاث سنين

ويحصل على يد لجنة أو جملة لجان يكون

بين اعضائها مندوب عن نظارة المالية وأما

الباقون فيعينهم ناظر المعارف الصومية .

ويكون اجراءؤه بحسب التعليمات التى

يصدرها ناظر المعارف الصومية لهذا الغرض

بالاتفاق مع نظارة المالية .

١١ — يعمل جرد جزئى عن

موجودات دار الكتب الخديوية فى آخر

كل سنة لم يكن حصل فى أثناء جرد تفصيلى

ويحصل هذا الجرد الجزئى على يد

لجنة يختارها ناظر المعارف الصومية لهذا

الغرض ويكون بين اعضائها مندوب عن

نظارة المالية .

### الباب الرابع

الاملاك والتبرعات

١٢ — تصد ادارة الاعيان الموقوفة

على دار الكتب الخديوية الى نظارتى

المالية والمعارف الصومية .

١٣ — يجوز لدار الكتب الخديوية

أن تقبل جميع التبرعات والهدايا العلمية أو



لنصوص هذا القانون من أحكام القوانين  
والاوامر السالية واللوائح والقرارات  
المعمول بها الآن في دار الكتب الخديوية

١٨ — على ناظر المعارف العمومية  
تنفيذ هذا القانون  
ويسوغ له أن يصدر كل ما يراه لازماً  
لذلك من الاحكام التكميلية أو اللوائح بعد  
تصديق مجلس النظار

الخديوية من زيادة الايرادات عن المصروفات  
في كل سنة

ولا يجوز الصرف منه الا بمقتضى قرار  
من المجلس الاعلى وموافقة نظارتي المالية  
والمعارف العمومية

### الباب السادس

#### احكام ختامية

١٧ — يلغى كل ما كان مخالفاً

## دخان وتبناك

فضلا عن مصادر وائلاف الزراعة  
أو المحصول (١)

إذا لم يجبر شيخ البلد عن السخف أو  
التبناك المتروك خفية في دائرته فيكون  
مستولاً مع الزارع بوجه التضامن والتكافل  
عن جميع الغرامات التي تترتب على ذلك  
يحكم للديرون أو المحافظون بالغرامات  
وتكون قراراتهم غير قابلة الطعن أمام أية  
محكمة كانت ويكون تحصيل الغرامات  
بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص  
عليها في أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة  
١٨٨٠

٣ — الغرامات التي تحصل تستزل  
منها للحاريف وما يتبقى بهذا الشكل يخصم.

٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ أمر عال

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت :

١ — زراعة الدخان والتبناك ممنوعة  
في كافة أنحاء القطر المصري اعتباراً من  
تاريخ نفي أمرنا هذا ويستثنى من ذلك  
التصرحات السابق اعطاؤها فانها تبقى  
نافذة للمفعول حين انقضاء ميعادها

٢ — من يزرع دخاناً أو تبناً  
يجازى بدفع غرامة قدرها مائتا جنيه  
مصري عن كل فدان أو جزء من الفدان

من المالك الشاهانية أو من أية جهة كانت  
يجوز ادخاله في القطر المصرى وميعة  
بمعرفة اربابه بدون ادنى معارضة وذلك  
بعد ان يسددوا رسوم الكمرك باعتبار  
٢٠٠ مليم عن كل كيلوغرام

اما المقادير التى تكون في الطريق  
فيقتضى اخطار ادارة عموم الكمارك عنها  
في ميعاد ثلاثين يوماً تخفى من تاريخ نشر  
امرنا هذا مع ايداع تأمين قدره عشرون  
في المائة من قيمة رسوم الدخول  
٤ — (١)

٥ — تلتى جميع الاحكام المخالفة  
لامرنا هذا ولا يعمل بها  
٦ — على ناظر المالية تنفيذ امرنا  
هذا

### ٢٥ يونيو ١٨٩٠ امر عال

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء  
امرنا بما هو آت :  
١ — (٢)

٢ — دخول التنباك المعجم والسجائر  
الافرنجى الغير مصرح به للافراد والمحتكر  
لجان الحكومة تستمر سارية عليه احكام  
اولمرنا السابقة

ثلاثة ارباعه الى الاشخاص الذين يرشدون  
بلحكومة عن الدخان أو التنباك المزروع  
لخفية سواء كانت هؤلاء الاشخاص  
مستخدمين أو غير مستخدمين بلحكومة  
ويعطى الربيع الآخر لمن يجرون ضبط  
الدخان أو التنباك بحيث لا تكون الحكومة  
ملتزمة لأى حجة كانت بدفع مبالغ أزيد  
عن المبالغ التى حصلت من هذا القيل.

٤ — يلغى كل ما كان من أحكام  
القوانين والاورام السابقة مخالفاً لأحكام  
أمرنا هذا

٥ — على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

### ٢٥ يونيو ١٨٩٠ امر عال

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
امرنا بما هو آت :

١ — ممنوع لافراد الناس أن يجلبوا  
لقطر المصرى تنبكا من المالك الشاهانية  
أو من أى جهة كانت بل يكون جلب  
التنباك المذكور احتكاراً خاصاً بلحكومة  
٢ — قد تصرح لناظر المالية ان  
يسطى هذا الاحتكار بالالتزام

٣ — ما يوجد بالكمرك أو يرد  
اليه قبل اعضاء اربعة شهور تخفى من  
تاريخ نشر امرنا هذا من التنباك الصادر

(١) التبت هذه المادة بذكرتو ٦ يناير سنة ١٨٩٤ المنشور بعد

(٢) التبت بذكرتو ٢٣ سبتمبر ١٩١٩

٣ — التبّاك الذى يرد من الممالك الشاهانية أو من أى جهة أخرى يكون دخوله بمقتضى احكام امرنا الخصوص الصادر بشأنه بتاريخ هذا اليوم .

٤ — الفخات الوارد للقطر المصرى برسم الترانزيت مهما كانت انواعه واشكاله يجب اخبار الكمرى عنه قبل تفرقه ويجب نقله رأساً لمخازن الكمرى وكل مخالفة تحدث ضد ذلك تعتبر شروعا فى التهريب ويصاق مرتكبها بمصادرة الدخان ودفع غرامة موازية لتعفى رسم الدخول فضلا عن تحصيل الرم الذى كان يراد التخلص من دفعه .

٥ — جميع احكام القوانين واللوائح السابقة المخالفة لامرنا هذا تعتبر لاغية ولا عملا

٦ — كيفية تداول الدخان داخل القطر تكون بموجب قرار يصدره ناظر المالية فيما بعد .

٧ — على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ م وكرينو

بأن ادخال واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان المنشوش يعتبر من اعمال التهريب

نحن خديو مصر  
حيث قد علم لحكومتنا ان بعض

التجار يصطنعون من اوراق الاشجار والنباتات بعد تحضيرها أو خلطها بكمية قليلة من الدخان الحقيق مزيجاً يبيعونه بصفة دخان وذلك للحصول على ارباح غير قانونية

وحيث ان هذا الفعل يضر بصالح الخزينة ضرراً جسيماً كما أنه يترتب عليه خسارة عظيمة للتجار ذوى النعمة والاستقامة وحيث انه من الواجب وقاية مصلحة الجمهور من هذا الفعل

وحيث ان هذه الاحوال تستوجب عقوبة صارمة

فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار امرنا بما هو آت

١ — ادخال واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان المنشوش يعتبر من اعمال التهريب وكل ما يصنع لبيع أو للاستهلاك بصفة دخان يصير مصادره واعدامه مع الحكم بغرامة قدرها مائتا قرش عن كل كيلو جرام أو كسور الكيلو جرام وفى حالة العود الى هذا الفعل يجوز مضاعفة هذه الغرامة .

٢ — اصناف الدخان التى تخلط بها مواد اخرى بأى مقدار كان تكون واقعة ايضا تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة

٣ — ما يتحصل من الغرامات يخضع منه المصاريف اولاً ثم يصير توزيع ثلاثة ارباعه الى المحجرين الذين اظهروا المخالفة سواء

٦ يناير سنة ١٨٩٤ دكرتو

بشأن التبناك الوارد من

الجهات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامرين العالين

الصادرين في ٢٣ ابريل سنة ٨٧ —

و ٢٥ يونيه سنة ٩٠ اللذين جلا للحكومة

حق احتكار دخول التبناك مهما كانت

الجهات الوارد منها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية

وموافقة رأى مجلس النظر

أمرنا بما هو آت :

١ — لايجوز قبول التبناك الذى

يكون برسم المرور (التراوتر) مهما كانت

الجهات الوارد منها .

٢ — ومع ذلك يجوز لادارة عموم

الكمارك اعطاء تصريحات خصوصية

لتخزين التبناك الوارد بطريق البحر

بقصد تصديره ثانيا عن طريق البحر

وذلك في مخازن كمر كاسكندرية خاصة

٣ — قد لفتت المادة الرابعة من

الامر العالى الصادر في ٢٣ ابريل سنة

١٨٨٧ وكذلك المادة الرابعة من الامر

العالى الصادر في ٢٥ يونيه سنة ٩٨٩٠

٤ — تسرى أحكام هذا الامر بعد

مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في

الجرايد الرسمية

كانوا من مستخدمى الحكومة ام لا واما  
الربع الباقي فيوزع على الضابطين بدون  
ان تكون الحكومة فى أى حال من  
الاحوال وبأى حجة كانت ملزمة بما يزيد  
عن المبلغ الذى حصلته حقيقة .

٤ — تسرى الاحكام السابقة بطريق  
التضامن على الذين اصطنعوا الدخان  
للفشوش ومشاركهم وعلى المحرزين له  
والناقلين له والعاثين ليعه .

٥ — تصادر ايضا المراكب والبريات  
ودواب الحمل والجمل التى تكون استخدمت  
فى النقل وكذلك الآلات والمواد والادوات  
من أى نوع كانت التى تكون استخدمت فى  
اصطناع هذا المزيج أوفى يعه وكذلك كل  
بضاعة اخرى تكون وضعت حوله لاختفائه  
أو لتسهيل يعه .

٦ — يحكم قومسيون الكمارك  
بالمصادرة وبتوقيع الفرماة بمثابة سائر  
احوال التهريب ويكون للمتهمين حق  
المنافضة فى هذا الحكم طبقاً للوائح الكمارك  
المرعية الاجراء .

٧ — يكون امرنا هذا نافذ الفصول  
فى جميع انحاء القطر المصرى بعد ثمان  
واربعين ساعة من تاريخ نشره فى الجريدتين  
الرسميتين .

٨ — على ناظرى الداخلية والمالية  
تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٥ — على ناظر للمالية تنفيذ أمرنا هذا

٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ أمر عال

بشأن رسم السيجار الذى يرد  
للقطر المصرى

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩١ وبناء على  
ما عرضه علينا ناظر للمالية وموافقة رأى  
مجلس النظار وبعد مصادقة اعضاء صندوق  
الدين العمومى

امرنا بما هو آت :

١ — (١)

٢ — السيجار الذى يرد الى القطر  
المصرى برسم المرور يستمر تخزينه فى  
مخازن مصلحة الجمارك

٣ — تلتقى جميع الاحكام المخالفة  
لامرنا هذا

٤ — على ناظر للمالية تنفيذ امرنا هذا

٣ أكتوبر ١٩٢١ مرسوم

خاص برسوم الدخول على  
الدخان والسيجار والسجائر

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على اللرسوم الصادر فى

٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ الخاص برسوم  
الدخول الواجب تحصيلها على الدخان  
والسيجار والسجائر ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير للمالية ،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

١ — (٢) رسوم الدخول الواجب  
تحصيلها ابتداء من ٧ مارس سنة ١٩٢٦  
على الدخان الذى أصله من بلاد لم تقعد  
اتفاقات خاصة مع مصر يكون تحديدها  
على الوجه الآتى :

(أ) جنيه مصرى واحد عن كل  
كيلو جرام من الدخان الذى يرد ورقا ،  
(ب) جنيه مصرى واحد ومائة مليم  
عن كل كيلوجرام من الدخان الذى يرد  
ورقا مجردا عن ساقه أو ضلعه أو عرقه  
الأوسط ،

(ج) جنيه مصرى واحد ومائتا مليم  
عن كل كيلوجرام من الدخان المفرور  
والسكبوس والسحوق والمصنوع سجاير

٢ — رسوم الدخول الواجب تحصيلها  
من ابتداء ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ على  
الدخان المرقى بشهادة تثبت أن أصله من  
بلاد بينها وبين مصر اتفاق خاص يكون  
تحديدها على الوجه الآتى :

(١) ٨٠٠ مليم عن كل كيلوجرام  
من الدخان الذى يرد ورقا ،

(١) الفيت بمرسوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ (انظر الآن مرسوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١)

(٢) معلقة بمرسوم ٦ مارس ١٩٢٦

٨ مايو سنة ١٩٢٢ مرسوم  
برد رسم « دروباك » على  
الدخان المقروم  
نغن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من  
الرسوم الصادر في ١٣ أكتوبر سنة  
١٩٢١ التي تقضى برد رسم « دروباك »  
قدره ستمائة ملية عن كل كيلو جرام من  
الدخان الداخل في اصطناع السجائر المصدرة  
من القطر ،

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر  
في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ بخصوص  
المقويات التي توقع في أحوال بيع واحراز  
الدخان المفشوش ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ،  
وموافقة رأي مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

١ — ابتداء من تاريخ نشر هذا  
الرسوم يرد رسم « دروباك » قدره ستمائة  
مليه عن الكيلو جرام من الدخان الذي  
دفعت عنه رسوم الدخول ثم يتصدر من  
التعطر بصفة دخان مفروم وذلك بالشروط  
النصوص عليها في القرار الوزاري الصادر  
من وزارة المالية بتاريخ ٢ سبتمبر سنة  
١٨٩١ بخصوص رد رسم « الدروباك »  
على السجائر .

٢ — الجزاءات للنصوص عليها في

(ب) ٩٠٠ ملية عن كل كيلوجرام  
من الدخان الذي يرد ورقا مجردا عن ساقه  
أو ضلعه أو عرقه الأوسط ،

(ج) جنيه مصرى واحد عن كل  
كيلوجرام من الدخان المفروم والمكبوس  
والمسحوق والمصنوع سجائر .

وفي حالة عدم وجود الشهادة المثبتة  
للأصل لا يجوز ادخال أصناف الدخان  
المذكورة الا بعد دفع رسوم الدخول عليها  
حسب المئين في المادة الأولى من هذا  
الرسوم .

٣ — رسوم الدخول الواجب تحصيلها  
من ابتداء ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ على  
السيجار أيا كان نوعه ومصدره يكون  
تحديدها باعتبار جنيه مصرى واحد عن  
كل كيلوجرام .

٤ — الرسوم المحددة في مرسومنا  
هذا تكون مستحقة على جميع أصناف  
الدخان والسيجار والسجائر التي لا تكون  
رسوم الدخول قد دفعت عنها قبل يوم  
٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ .

٥ — الدخان الذى دفعت عنه رسوم  
الدخول ثم يتصدر من القطر بصفة سجائر  
ابتداء من ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ يرد  
عنه رسم (دروباك) باعتبار ٦٠٠ ملية  
عن كل كيلوجرام من الدخان الداخل في  
اصطناع تلك السجائر .

٦ — على وزير المالية تنفيذ مرسومنا  
هذا

المرسوم الذى يتخذ مفعوله بمجرد نشره  
بالجريدة الرسمية

٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ مرسوم  
بمنع استيراد الدخان السودانى  
الى القطر المصرى

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى  
٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ القاضى بمنع زراعة  
الدخان والتبناك فى القطر المصرى ؛  
وبما أنه مرخص بزراعة الدخان فى  
بعض جهات السودان وكان يخفى بسبب  
ذلك من تهريب هذا الدخان على الرغم من  
منع حكومة السودان ادخاله الى القطر  
المصرى ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

١ — ممنوع ادخال الدخان السودانى  
وتداوله واحرازه وعرضه للبيع فى القطر  
المصرى ،  
ومن خالف ذلك يقرم بمبلغ جنيتين  
مصريين عن كل كيلو جرام .  
وفى حالة العودة الى المخالفة يكون مبلغ  
الغرامة ٦ جنيهات مصرية عن كل كيلو  
جرام .  
٢ — يصادر الدخان المضبوط بجانب

الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة  
١٨٩٦ بخصوص بيع واحراز الدخان  
المفتوش تطبيق فى الاحوال التى يصدر  
فيها مع رد رسم « دروباك » دخان  
مفروم خلطت به مواد أخرى .  
٣ — على وزير المالية تنفيذ  
مرسوما هذا

٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ مرسوم  
بمحدد رسوم الرصيف التى  
تحصل على الدخان الوارد أو  
الصادر

نحن ملك مصر  
بناء على ما عرضه علينا وزير المالية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسمنا بما هو آت :  
١ — تحدد رسوم الرصيف على  
الدخان والسجائر والسجائر كما يأتى :  
لوارد — ملجم واحد عن كل  
كيلوجرام من الدخان الذى يصير تهريبه  
فى الاسكندرية والسويس وملجم ونصف  
ملجم على الدخان الذى يصير تهريبه فى  
بور سعيد .  
لصادر — ثلاثة ملجمات عن كل  
كيلوجرام من الدخان الصادر سواء أكان  
من الاسكندرية أم بور سعيد أم السويس  
٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا

في استئناف هذا القرار طبقاً للأحكام المشار  
المعمول بها .

٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا  
المرسوم الذي يسرى مفعوله بعد ٤٨ ساعة  
من نشره في الجريدة الرسمية

الحكومة وتصادر كذلك الأوراق  
والركبات ودواب الجرو والمحل وكل الأدوات  
والبضائع التي تكون استعملت لنقله أو إخفائه.  
٣ — تصدر لجنة الجمارك قرارها  
بالمصادرة وبتوقيع القرامة كما هي الحال  
في سائر أحوال التهريب والمتهمين الحق

## درجات

وممنوع وضع كل جهاز آخر لثنيه .  
ويلزم أن يوضع للدراجة أيضاً مصباح  
يصير انارته من غروب الشمس .

٢ — يجب على راكب عربة الرجل  
السير دائماً في جهة اليمين وأن يخفف سيره  
عند تلاقي الشوارع .

٣ — لا يجوز لراكبي عربات الرجل  
أن يسروا بسرعة زائدة في الشوارع  
والجهاز الكبير للروغيا ولا أن يتساقوا  
فيها ولا يجوز لهم أيضاً أن يسروا على  
الماشي (التروتورات) إلا حين دخولهم  
في منازلهم .

٤ — لا يجوز الركوب على العربة  
ولا التزول عنها في وسط الطريق بل

١٢ مارس سنة ١٨٩٤ لاؤحة<sup>(١)</sup>

تختص بعربات الرجل

محافظه مصر

بعد الاطلاع على المادة (٣٥١)(٢)  
من قانون القويات الاهلي والمادة (٣٤٠)  
من قانون القويات المختلط وبمقتضى السلطة  
المحولة لنا وبعد تصديق محكمة الاستئناف  
المختلطة بجميعياتها الموقية في الجلسة المنعقدة  
بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤ .

قرر ماهو آت :

١ — (٢) كل دراجة لمدة للسير  
في مدينة القاهرة يلزم أن يوضع في دليل  
حاكيتها جرس صغير لتنبيه المارين.

(١) صدرت قرارات من المحافظين والديرين في أغلب مدن القطر بمثل هذه اللائحة

(٢) المادة ٣٤٨ من قانون القويات الحالي

(٣) ممدلة بقرار ٣ سبتمبر ١٩١٨



بالتجريم من ٢٥ قرشاً الى ١٠٠ قرش .  
٧ — يبرى مفعول هذه اللائحة بمد  
درجها بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

يكون ذلك على حافة الترتوتوار .  
٥ — يجب على الراكب الوقوف متى  
دعاه البوليس .  
٦ — يعاقب المخالفون لنس هذه اللائحة

## دستور

لها الاشتراك العملى فى ادارة شؤون البلاد  
والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة  
تنفيذها وترك فى نفسها شعور الراحة  
والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع  
الاحتفاظ بروحها القومية والبقاء على  
صفاتها ومميزاتا التى هى تراثها التاريخى  
المظيم .

وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل  
رغباتنا ومن أعظم ما نتجه اليه عزاًتنا  
حرصاً على التهوض بشعبنا الى المنزلة العليا  
التي يؤهلها ذكاؤه واستمداده وتتفق  
مع عظمتها التاريخية القديمة وتسمح له  
بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم  
المتمدنين وأممهم .

أمرنا بما هوأت :

### الباب الاول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ أمر ملكى  
بوضع نظام دستورى للدولة  
المصرية

نحن ملك مصر  
بما أننا مازلنا مذتبواً عرش أجدادنا  
وأخذنا على أعنسا أن نحتفظ بالأمانة  
التي عهد الله تعالى بها اليها نطلب الخير  
دائماً لأممتنا بكل ماني وسننا ونسوخى أن  
نملك بها السبيل التي نعلم أنها تقضى الى  
سعادتها وارتقاها وتمتها بما تتمتع به الامم  
الحرة المتمدنية .

ولما كان ذلك لايتم على الوجه الصحيح  
الا اذا كان لها نظام دستورى كأحدث  
الانظمة الدستورية في العالم وأرقاها تميش  
فى ظله عيشاً سعيداً مرضياً وتمكن به من  
السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل

دخولها الا في الأحوال الميئة في القانون  
وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

٩ — الملكية حرمة . فلا ينزع  
عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة  
في الأحوال الميئة في القانون وبالكيفية  
المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه  
تعويضاً عادلاً .

١٠ — عقوبة للمصادر العامة للأموال  
محظورة .

١١ — لا يجوز افشاء أسرار المحادثات  
والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا في  
الأحوال الميئة في القانون .

١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة .

١٣ — تحمي الدولة حرية القيام  
بشعائر الأديان والمعتقدات طبقاً للمبادئ  
المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل  
ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

١٤ — حرية الرأي مكفولة . ولكل  
إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو  
الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في  
حدود القانون .

١٥ — الصحافة حرة في حدود  
القانون . والرقابة على الصحف محظورة .  
وانذار الصحف أو وقفها أو التناؤمها  
بالطريق الإداري محظور كذلك الا اذا  
كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي .

١٦ — لا يسوغ تقييد حرية أحد  
في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة

١ — مصر دولة ذات سيادة وهي  
حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن  
شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها  
نيابي .

## الباب الثاني

في حقوق المصريين وواجباتهم  
٢ — الجنسية المصرية يحددها القانون .

٣ — المصريون لدى القانون سواء .  
وم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية  
والسياسية وفيما عليهم من الواجبات  
والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك  
بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . واليه  
وعدم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت  
أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه  
الوظائف الا في أحوال استثنائية يعينها  
القانون .

٤ — الحرية الشخصية مكفولة .

٥ — لا يجوز القبض على أي إنسان  
ولا حبسه الا وفق أحكام القانون .

٦ — لاجرمية ولا عقوبة الا بناء  
على قانون . ولا عقاب الا على الأفعال  
اللاحقة لصدور القانون التي ينص عليها .

٧ — لا يجوز ابعاد مصري من  
الديار المصرية .

ولا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة  
في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان  
معين الا في الأحوال الميئة في القانون .

٨ — لمتنازل حرمة . فلا يجوز

## الفصل الأول

### أحكام عامة

- ٢٣ — جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المين بهذا الدستور.
- ٢٤ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب.
- ٢٥ — لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك.
- ٢٦ — تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية.
- وتنفذ في كل جهة من جهات القطر للمصرى من وقت العلم باصدارها.
- ويستبر اصدار تلك القوانين معلوما في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوما . ويجوز قصر هذا الميعاد أو منه بنس صريح في تلك القوانين .
- ٢٧ — لا تنجز أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنس خاص .
- ٢٨ — الملك ومجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بانشاء الضرائب أو زائدها واقتراحه الملك ومجلس النواب .
- ٢٩ — السلطة التنفيذية يتولاها

أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيًا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .

١٧ — التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب .

١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

١٩ — التعليم الاوّل اّلى اّزائى للمصريين من بنين وبنات . وهو مجاني في المكاتب العامة .

٢٠ — للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .

٢١ — للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

٢٢ — لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات النظامية والاشخاص المعنوية .

## الباب الثالث

### السلطات

التنظيم في دور الانقاد نفسه . فاذا عاد البرلمان في دور انقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر .

٣٧ — الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها :

٣٨ — الملك حق حل مجلس النواب .

٣٩ — الملك تأجيل انقاد البرلمان . على انه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميساد شهر ولا أن يتكرر في دور الانقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

٤٠ — الملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضا متى طلب ذلك بمرضىة عضبها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين .

ويعلن الملك فسخ الاجتماع غير العادى .

٤١ — اذا حدث فيما بين أدوار انقاد البرلمان ما يوجب الامراء الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له فاذا لم ترض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

٤٢ — الملك يفتح دور الانقاد

الملك فى حدود هذا الدستور .

٣٠ — السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

٣١ — تصدر أحكام المحاكم المختلفة

وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

### الفصل الثانى

الملك والوزراء

الفرع الأول — الملك

٣٢ — عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على .

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر السكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ ) أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

٣٣ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لآمس .

٣٤ — الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

٣٥ — اذا لم يقر الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ردّه الىه فى مدى شهر لاعادة النظر فيه .

فاذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

٣٦ — اذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر .

كان كانت الأغلبية أقل من الثلثين لمتنع

أراضي الدولة أو حص في حقوق سيادتها أو تحصيل خزانها شيئا من النفقات أو ماس يحق للمصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز في أى حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

٤٧ — لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين في ذلك الا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

٤٨ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

٤٩ — الملك يعين وزرائه ويقيلهم ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية .

٥٠ — قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف بين يدي الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة للمصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

٥١ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة

السادى للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . وقدّم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها .

٤٣ — الملك ينشئ ويمتدح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذ القانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

٤٤ — الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويؤزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين .

٤٥ — الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض اعلان الأحكام العرفية غورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فاذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

٤٦ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويمزل الضباط ويعلن الحرب ويمتدح الصلح ويبرم المعاهدات ويلغى البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشقوقة بما يناسب من البيان .

على أن اعلان الحرب المجهومة لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحق جميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل في

النواب متحلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

٥٥ — من وقت وفاة الملك الى انه يؤدى خلفه أو أوصياء العرش الذين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة المصرية وتحت مسؤوليته

٥٦ — عند تولية الملك قمين خصماته ومخصصات البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه . وبين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

### الفرع الثالث

#### الوزراء

٥٧ — مجلس الوزراء هو الميسر على مصالح الدولة .

٥٨ — لا لى الوزارة الا مصرى .

٥٩ — لا لى الوزارة أحد من الاسرة المالكة .

٦٠ — توقيات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

٦١ — الوزراء مسؤولون متضامين لى مجلس النواب عن السياسة العامة .

٦٢ — أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخفى الوزراء من المسؤولية بحال .

٦٣ — لوزراء أن يحضروا أى

السابقة مضافاً إليها : « وأن تكون مخلصين للملك » .

٥٢ — أثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب متحلاً وكان للميعاد المسمى فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

٥٣ — اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً فى هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

٥٤ — فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

فإذا لم يتسن الاختيار فى الميعاد المتقدم فى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس

وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الاقدمية كذلك .

٦٨ — يطبق مجلس الاحكام الخصوصى قانون القنابات فى الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين فى قانون خاص احوال مسؤولية الوزراء التى لم يتناولها قانون القنابات .  
٦٩ — تصدر الاحكام بالقنابة من مجلس الاحكام الخصوصى بأغلبية اثنى عشر صوتا .

٧٠ — الى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الاحكام الخصوصى بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء .

٧١ — الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل الى أن يقضى مجلس الاحكام الخصوصى فى أمره . ولا يمنع استمفاؤه من اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته .

٧٢ — لا يجوز النفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الاحكام الخصوصى الا بموافقة مجلس النواب .

### الفصل الثالث

#### البرلمان

٧٣ — يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفرع الاول — مجلس الشيوخ

٧٤ — يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسين ويختب

المجلسين ويجب ان يسموا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات الا اذا كانوا اعضاء . ولهم ان يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو ان يستنوبهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .  
٦٤ — لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من املاك الحكومة ولو كان ذلك بالزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس ادارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فليا فى عمل تجارى أو مالى .

٦٥ — اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

٦٦ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي الآراء .

ومجلس الاحكام الخصوصى وحدهم حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

٦٧ — يؤلف المجلس الخصوصى من رئيس المحكمة الاهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وعمانية من قضاة تلك المحكمة للمصريين بترتيب الاقدمية

الانتخاب أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة على الأقل بحسب التقويم الميلادي.

٧٨ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ متخياً أو معيناً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(أولاً) الوزراء ، المثليين السياسيين رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نواب المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً — سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

(ثانياً) كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط للتقاعد من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، اللك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً مصرياً في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن الف وخمسة مائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بلهين الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتحدد القرية والدخل السنوي فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب.

٧٩ — مدة العضوية في مجلس الشيوخ عمر سنين .

ويحدد اختبار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ومن

الثلاثة الأخلاص الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

٧٥ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب عضواً عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً . وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً ما لم يلحها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

٧٦ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديرات والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديرات التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

٧٧ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون



يُعتبر عواصم المذريات التي لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة .

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم . وتحديد الدوائر الانتخابية .

٨٥ — يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل . بحسب التقويم الميلادي .

٨٦ — مدة عضوية النائب خمس سنوات .

٨٧ — ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي . ورئيس المجلس ووكيله يجوز إعادة انتخابهم .

٨٨ — إذا حل مجلس النواب في أمر . فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .

٨٩ — الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشمل على دعوة للتدوين لأجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية تمام الانتخاب .

### الفرع الثالث

أحكام عامة للمجتمعات

٩٠ — مركز البرلمان بمدينة القاهرة

انتهت مسدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .

٨٠ — رئيس مجلس الشيوخ يمينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

٨١ — إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

الفرع الثاني — مجلس النواب

٨٢ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

٨٣ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً لكل ستين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً تنتخب نائباً . وكل محافظة لا يبلغ عدد أهلها ثلاثين ألفاً يكون لها نائبان . بلحقها قانون الانتخاب بمحافظات أخرى أو بمديرية .

٨٤ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة لهذا الحق . وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون

يكتل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديرات والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن

الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور . ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده .

٩٧ — أذوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فلا اجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدره باطلة بحكم القانون . ٩٨ — جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما يتخذ هيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية م لا .

٩٩ — لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .

١٠٠ — في غير الأحوال للمشرط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذي حصلت المداولة بشأنه مرفوضا .

١٠١ — تغطي الآراء بالتصويت شفويا أو بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يختص بالقوانين عموما والاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تغطي دائما بالمناقشة على الأعضاء بأساليبهم وبصوت عال . ويحق للوزراء دائما أن يطلبوا من مجلس النواب

على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى قانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

٩١ — عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخيه ولا السلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام .

٩٢ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

٩٣ — يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونوابها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

٩٤ — قبل أن يولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالهمة والصدق .

وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته .

٩٥ — يختص كل مجلس بالتصديق في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات . ويجوز أن يحدد القانون بهذا الاختصاص كل سلطة أخرى .

٩٦ — يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته البادية قبل يوم السبت

١٠٨ — لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستقر في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه .  
١٠٩ — لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء في المجلسين .

١١٠ — لا يجوز اثناء دور الانقضاء اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

١١١ — لا يمنع أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين تقلدون مناصب حكومية لا تتناقى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

١١٢ — لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبنية بهذا الدستور وقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

١١٣ — اذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التصين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك

تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .

١٠٢ — كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

١٠٣ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته الى لجنة لفحصه وابداء الراى في جواز نظر المجلس فيه . فاذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

١٠٤ — لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الراى فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يرض من التعديلات .

١٠٥ — كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر .

١٠٦ — كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانقضاء نفسه .

١٠٧ — لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى بين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة في استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

في المجلس ولا الاستمرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

١١٨ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون .

١١٩ — يضع كل مجلس لأمته الداخلية ميثاقا فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

الفرع الرابع — أحكام خاصة بانقضاء البرلمان بهيئة مؤتمر

١٢٠ — فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فانهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك .

١٢١ — كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .

١٢٢ — لاعدد قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الاغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين الذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر في الاقتراع على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة .

١٢٣ — اجتمع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انقضاء البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

### الفصل الرابع

السلطة القضائية

في مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بمخول المحل .

ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه .

١١٤ — تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وفي حالة عدم امكان اجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة .

١١٥ — يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التصيين في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان لم يجسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تصيين الأعضاء الجدد .

١١٦ — لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من المرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك المرائض كما طلب المجلس ذلك اليهم .

١١٧ — كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول

وتتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة .

وبين القانون حدود اختصاصها  
١٣٣ — ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة تبينها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولاً) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الاقحالات الاستثنائية التي يبيع فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير متخين .

(ثانياً) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الاحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

(ثالثاً) نشر ميزانياتها وحساباتها .

(رابعاً) عناية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .

(خامساً) تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو اضرارها بالصالح العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

### الباب الرابع

في المالية

١٣٤ — لا يجوز انشاء ضريبة ولا تمديدها أو إلغاؤها الا بقانون ولا يجوز

١٣٤ — القضاء مستقلون لاسطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء  
١٣٥ — ترتيب مجتمعات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون

١٣٦ — تعيين القضاء يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون  
١٣٧ — عدم جواز عزل القضاء أو قلمهم تبين حدوده وكيفيته بالقانون  
١٣٨ — يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقرها القانون .

١٣٩ — جلسات المحاكم علنية الا اذا أمرت المحكمة بمجلسها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب .  
١٤٠ — كل متهم بجنائية يجب أن يكون له من يدافع عنه .

١٤١ — يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية ويان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

### الفصل الخامس

مجالس للمديريات والمجالس البلدية  
١٣٣ — تعتبر للمديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً لقانون العام بالمفروض التي يقرها القانون .

تكاليف الاهالى بأدوية شئ من الاموال  
أو الرسوم الا في حدود القانون .  
١٣٥ — لا يجوز اعفاء أحد من  
أداء الضرائب في غير الاحوال المبينة في  
القانون .  
١٣٦ — لا يجوز تحرير معاش على  
خزانة الحكومة أو تعويض أو اعانة أو  
مكافأة الا في حدود القانون .  
١٣٧ — لا يجوز عقد قرض عمومي  
ولا تصدق قد يترتب عليه ائثار مبالغ من  
الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة  
البرلمان .  
وكل التزام موضوعه استقلال مورد  
من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو  
مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل  
احتكار لا يجوز منحه الا بقانون والى زمن  
محدد .  
يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في اثناء  
أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة  
والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى  
تتم أكثر من مديرية . وكذلك في كل  
تصرف مجانى فى أملاك الدولة .  
١٣٨ — الميزانية الشاملة لايرادات  
الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان  
قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على  
الاقبل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية  
يتمينها القانون .  
١٣٩ — ميزانية الميزانية بابا بابا .  
تكون مناقشة الميزانية

وتقررها في مجلس النواب أولاً .  
١٤٠ — لا يجوز فض دور انعقاد  
البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .  
١٤١ — اعتمادات الميزانية المخصصة  
لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز  
تعديلها بما يمس تصديقات مصر في هذا  
الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف  
وارد للميزانية تنفيذا لتعهد دولي .  
١٤٢ — اذا لم يصدر القانون  
للميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل  
للميزانية القديمة حتى يصدر القانون  
للميزانية الجديدة .  
ومع ذلك اذا أقر المجلس بعض أبواب  
الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً .  
١٤٣ — كل مصروف غير وارد  
للميزانية أو زائد على التقديرات الواردة  
بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب  
استثنائه كذلك كلما أريد قل مبلغ من  
باب الى آخر من أبواب الميزانية .  
١٤٤ — الحساب الختامى للإدارة  
للمالية عن العام المتقضى يقدم الى البرلمان  
في مبدأ كل دور انعقاد عاды لطلب  
اعتماده .  
١٤٥ — ميزانية إيرادات وزارة  
الاوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها  
للتخلى السنوى تجرى عليها الاحكام  
للتقمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها  
للتخلى .

## الباب الخامس

## القوة المسلحة

١٤٦ — قوات الجيش تقرر بقانون.

١٤٧ — بين القانون طريقة

التجنيد ونظام الجيش والرجال من الحقوق وما عليهم من الواجبات .

١٤٨ — بين القانون نظام هيئات

البوليس وما لها من الاختصاصات .

## الباب السادس

## أحكام عامة

١٤٩ — الاسلام دين الدولة والفتنة

المرية لفتها الرسمية .

١٥٠ — مدينة القاهرة قاعدة

للملكة المصرية .

١٥١ — تسليم اللاجئين السياسيين

محظور وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي .

١٥٢ — العفو الشامل لا يكون

الا بقانون

١٥٣ — ينظم القانون الطريقة التي

يأمر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ

المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمهام

الدينية وتعيين الرؤساء الدينين وبالأوقاف

التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى المصوم

بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها في

البلاد . واذا لم توضع أحكام تشريعية

تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد

## والعادات المعمول بها الآن

تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه

بصفته رئيس الاسرة للملك كما قررها

القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص

بوضع نظام الاسرة للملك

١٥٤ — لا يحل تطبيق هذا الدستور

بتعهدات مصر لدول الاجنبية ولا يمكن

ان يمس ما يكون للاجانب من الحقوق في

مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية

والعادات المرفوعة .

١٥٥ — لا يجوز لاية حال تعطيل

حكم من أحكام هذا الدستور الا ان يكون

ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام

الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد

البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط

المقررة بهذا الدستور .

١٥٦ — للملك ولكل من المجلسين

اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو

حذف حكم أو أكثر من احكامه أو اضافة

احكام أخرى ومع ذلك فان الاحكام الخاصة

بشكل الحكومة النيابي البرلماني ونظام

ورئاسة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة

التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح

تنقيحها .

١٥٧ — لا يحل تنقيح الدستور بمصدر

كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لأعضائه

جميعاً قراراً بضروره وبتحديد موضوعه .

تاريخ انعقاد البرلمان .

١٦٤ — تتبع في ادارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نصر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات للتبعية الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الاحكام لمبادئ الاساسية المقررة بهذا الدستور .

١٦٥ — تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ المالية ولايسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة الا عن المدة الباقية منها من يوم نضره .

أما الحساب الختامى للادارة المالية عن سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء .

١٦٦ — اذا استحك الخلف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة . ويصل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه .

١٦٧ — كل ماقدرته القوانين والمراسيم والأوامر والوائح والقرارات من الاحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الاعمال والاجراءات طبقا للأصول والاوزاع المتبعة ينفذها بشرط

فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا اعضائه ويشترط لصحة القرارات ان تصدر بأغلبية ثلثي الآراء .

١٥٨ — لا يجوز احداث أى تشييع في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

١٥٩ — تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يحل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان .

### الباب السابع

احكام ختامية واحكام وتبعية

١٦٠ — يمين القلب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقر النديوت المفوضون نظام الحكم التهانى للسودان .

١٦١ — مخصصات جلالة الملك الحالى هي ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت الملكى هي ١١١.٠١٢ جنيه مصرى وتبقى كما هي لمدة حكمه ويجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

١٦٢ — يكون تعيين من يخرج من اعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق الفرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

١٦٣ — يسبل بهذا الدستور من



ماله من الحقوق كأن لها صفة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها.

١٦٩ — القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٢٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل. ١٧٠ — على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه

أن يكون تنازها متقاع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق النافها وتديلها في حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم مريان القوانين على الماضي.

١٦٨ — تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بصفة أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق

## دعنة

راجع أيضاً : موازين وعبارات

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

١ — (١) لتنفيذ الاحكام التالية تحدد الكلمات الآتية كما يأتى:

(١) « مشغولات ذهبية » كل قطعة معدنية تحتوي على الاقل على خسة عشر قيراطا من الذهب النقي ( ٦٢٥ مهما أو جزءا من الالف )

قانونه نمرة ١٩ سنة ١٩١٦

( ٨ أغسطس )

بشأن دعنة المصوغات

نحن سلطان مصر  
بعد الاطلاع على ماقررتها الجمعية العمومية  
لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٩  
يونيو سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالى  
الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩.

(١) راجع قانون نمرة ٨ سنة ١٩٢١ للنشور بعد .

التهنية أو النضبة لاجل دفعها الى أحد أقلام الدفعة الخاصة بهذا الغرض فيفحص قلم الدفعة المدن ويدين عياره .

٦ — العيارات القانونية هي :  
( للمشغولات النضبة ) :

٢٣ قيراطاً ونصف قيراط أو ١٦٩٩٩٦ سهما أو جزءاً من الالف  
٢١ قيراطاً أو ٨٧٥ سهما أو جزء من الالف .

و ١٨ قيراطاً أو ٧٥٠ سهما أو جزءاً من الالف  
و ١٥ قيراطاً أو ٦٢٥ سهما أو جزءاً من الالف  
( للمشغولات النضبة ) :

٩٠٠ جزء من الالف  
» » ٨٠٠  
» » ٦٠٠

٧ — لاندفع قطعة ما الا اذا كانت تحتوى على مقدار من المعدن النقي يقابل أحد العيارات القانونية للمينة آتاً .

٨ — لا تحبل أقلام الدفعة قطعة من للمشغولات المقدمة للمعها الا اذا كانت مشفوعة باقرار كتابي يوقعه صاحبها أو وكيله وبين فيه أن تلك القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية المذكورة في المادة السادسة وبشرط أن تكون القطعة بحالة لا يعترها تغيير ما في تنقيتها .

(٢) « مشغولات فضية » كل قطعة معدنية تحتوى على الأقل على ٦٠٠ جزء من الالف من الفضة النقية

(٣) « أصناف ذات عيار واطى » : كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من خمسة عشر قيراطاً معدناً نقياً للذهب أو على أقل من ٦٠٠ جزء من الالف معدناً نقياً للفضة .

(٤) « أصناف ملبسة » : كل صنف من المعدن المنطى بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة .

٢ — لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية ولا عرضها للبيع الا اذا كانت مدموغة بسمة قلم دفعة الحكومة أو قلم أجنبي معترف بصحته بقرار من وزير المالية . (١)

٣ — لا يجوز بيع الأصناف ذات العيار الواطى ولا عرضها للبيع الا اذا كانت مدموغة برقم بين نسبة المعدن النقي الذى تحتوى عليه ، وذلك بالقيراط اذا كانت من الذهب ، وبالأجزاء الألفية اذا كانت من الفضة .

٤ — لا يجوز بيع الأصناف الملبسة ولا عرضها للبيع الا اذا كانت مدموغة بكلمة « ملبس » باللغة العربية أو بكلمة "Plated" باللغة الانجليزية .

٥ — يجب أن تحمل المشغولات

٩ — يقبل اقرار واحد عن عدة

قطع على شرط أن تكون من نوع واحد  
ومصرحاً بأنها من عيار واحد .

١٠ — يجب أن يبين الاقرار

المقدم بشأن المشغولات المؤلفة من عدة

أجزاء ملحومة أو متصل بعضها ببعض أن

تتكون القطعة بمافيها المادة المستعملة للحام ،

هي بتوسطها ذات عيار من العيارات

القانونية . وانه لا يوجد فيها جزء ،

ما عدا اللحام ، يتفق عياره عن العيار

القانوني المذكور في الاقرار .

١١ — لا تسلم اقلام العنفة بصفة

الحكومة للمشغولات الذهبية والفضية التي

تقدم لدمتها بالشروط المبينة سابقاً الا اذا

ثبتت بعد فحصها انها على الاقل من العيار

المذكور في الاقرار . وفي هذه الحالة

توضع العنفة المبينة لحقيقة العيار على كل

قطعة . واذا ثبت غير ذلك فان المشغولات

تكسر في الحال بمعرفة قلم العنفة . ولا يجوز

التحويل على التسامح في شيء .

١٢ — اذا قدمت عدة قطع باقرار

واحد باعتبار انها جميعها من نفس العيار

واضح ان احدى هذه القطع هي من عيار

دون العيار المصرح به . فان جميع القطع

المقدمة بموجب ذلك الاقرار تكسر بنفس

الطريقة وفي الحال ، بمعرفة قلم دفعة

للمصوغات .

١٣ — تكون رسوم العنفة خمسة

مليارات على الدرهم للمشغولات الذهبية ،

ونصف مليون على الدرهم للمشغولات الفضية

وتحسب كسور الدرهم درهما .

١٤ — تحصى اقلام دفعة المصوغات

جميع ما يقدم لها لهذا الغرض من السبائك

والاسلاك ( مخيش ومقصب ) الذهبية

والفضية . وتتقاضى عن ذلك الرسوم

الآتية :

عن كل سبيكة ذهب ..... ٤٠

» » فضة ..... ٣٠

عن كل سبيكة مخلوطة ذهباً

وفضة عند ما يجب تعيين نسبة

مقدار التقي من كلا المعدنين ٦٠

عن سلك الذهب ..... ١٨٠

» » الفضة ..... ٦٠

عن السلك المخلوط ذهباً وفضة

عند ما يجب تعيين نسبة مقدار

التقي من كلا المعدنين ... ١٨٠

وكل سبيكة تم فحصها بهذه الكيفية

تدفع بناء على طلب صاحب الشأن برقم

يوضح مقدار المعدن التي التي تحتوي

عليها .

١٥ — المشغولات الذهبية والفضية

التي يظهر أن عيارها دون العيار القانوني

وتكسر يحصل عنها حسب رغبة صاحب

الشأن رسم العنفة المقابل لها أو رسم فحص

السبائك .

١٦ — يقاب بالمليس لمدة تراوح

بين أربع وعشرين ساعة وسبعة أيام \*

أو يرمم بمبلغ لا يقل عن خمسة قروش

ولا يتجاوز مائة قرش كل صاحب مخزن

ملبس غير مدموغ بالدمغة المقررة في المادة الرابعة من هذا القانون . والأصناف غير المدموعة التي تصدر يكسرها قلم دمغة المصوغات ولا يبرها الا مقابل تسديد رسم الفحص المقرر في المادة الرابعة عشرة السابقة .

١٨ — لا يجوز للجوهريين ( الجواهرجية ) ولا للصباغ — دون الوقوع تحت طائل العقوبة نفسها — أن يسموا المشغولات الذهبية أو النضية أو الأصناف ذات العيار الواطئ أو الأصناف الملبسة بعلامتهم التجارية أو بعلامات مسالمهم الا اذا كان قد سبق الاعتراف بهذه العلامات وتسجيلها في قلم دمغة المصوغات .

١٩ — تثبت التحالفات في الحاضر التي يحررها عمال قلم دمغة المصوغات أو رجال البوليس المندوبون خصيصا لهذا الغرض .

٢٠ — يحق دائما للعمال ورجال البوليس المذكورين أن يدخلوا الى المخازن وهي مفتوحة لاثبات التحالفات على شرط أن يثبتوا قبل ذلك صفتهم .

٢١ — على وزراء الداخلية والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويصل به من أول سبتمبر سنة ١٩١٦

أو مدير مخزن يوجد في مخزن نقطة ذهبية أو فضية تحت البيع أو مروضه للبيع ولا تكون مدموعة بدمغة الحكومة أو بدمغة أجنبية معترف بها بقرار من وزارة المالية وكذلك كل شخص ياع أو عرض للبيع مشغولات غير مدموعة .

وتصاهر المشغولات التي تباع أو تعرض للبيع بهذه الصورة وتودع في المديرية أو المحافظة التي تعطي صاحب الشأن إيصالا بها وتحفظها الى أن يحكم القاضي المختص في مسألة المخالفة

فلذا حكم القاضي المختص بثبوت المخالفة ولو كان ذلك مع البراءة ، ترسل المديرية أو المحافظة المشغولات المصادرة الى قلم دمغة المصوغات بالقاهرة وهو يتولى فحصها فلذا ثبت أنها من احد العيارات القانونية المذكورة في المادة السادسة تدمع بالدمغة المقابلة، والا فيكسرها قلم الدمغة في الحال . وفي كلتا الحالتين لا ترد المشغولات المصادرة الا مقابل تسديد رسوم الدمغة أو رسوم الفحص النصوص عليها في المواد الثلاثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة ومصاريف ارسال للمشغولات الى قلم الدمغة بالقاهرة .

١٧ — توقع قس العقوبات للنصوص عليها في المادة السابقة فيما لو بيع أو عرض للبيع صنف ذو عيار واطئ غير مدموغ بالدمغة المقررة في المادة الثالثة أو صنف

لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية ولا عرضها للبيع الا اذا كانت ممنوعة بسمه قلم دعفة الحكومة أو قلم اجني معترف بصحته بقرار من وزير المالية وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩١٨ للثبوت فيه الكشف الاول بالدول المعترف بصحة سمة اقلام دعفة مصوغاتها في القطر المصري ولما كانت سمة الدول الآتية : النمسا واسبانيا وبركيا قد بلغت رسماً الى قلم دعفة المصوغات بالقاهرة  
تقرر ما يأتي :

١ — تنفيذاً للمادة الثانية من القانون المذكور اعلاه تدرج الدول المشار اليها آتافاً في كشف الدول المعترف في القطر المصري بصحة السمة التي يضمنها قلم دعفة المصوغات في كل منها على المشغولات الذهبية أو الفضية

قانونه نمرة ٨ لسنة ١٩٢١

( ١٤ مارس )

عن دعفة المشغولات الذهبية والفضية والأصناف ذات العيار الواطى المستوردة الى القطر المصري

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ عن دعفة للمصوغات

٣٠ يناير سنة ١٩١٨ قرار

بخصوص اعتبار سمة اقلام  
الدمغة الاجنبية بالقطر المصري  
وزير المالية

بناء على المادة الثانية من القانون نمرة ١٩ المؤرخ ٧ اغسطس سنة ١٩١٦ بخصوص دعفة المصوغات  
قرار ماهوآت :

تنفيذاً للمادة الثانية من القانون المذكور أعلاه تعتبر في القطر المصري السمة التي تضمنها على المشغولات الذهبية أو الفضية اقلام دعفة المصوغات في البلاد الآتية التي أرسلت نماذج دعفتها رسماً الى قلم دعفة المصوغات في القاهرة :

بلجيكا ، فرنسا ، بريطانيا العظمى ،  
إيطاليا ، نروج ، هولاندا ، البورتغال  
روسيا ، اسوج ، سويسرا

١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قرار

بصحة سمة بعض اقلام الدمغة  
الاجنبية في القطر المصري

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٩ الصادر في ٨ اغسطس سنة ١٩١٦ وهي المادة التي تنص على  
أنه :

نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ وعلى الأخص أحكام المواد المرقومة من ٥ الى ١٣ من القانون المشار اليه

غير انه اذا رفض قلم الدعفة بناء على الاحكام المذكورة وضع سمته على المشغولات المقدمة فان هذه المشغولات بدلا من كسرها تعاد على نفقة المستورد الى الكمر ك الأولى البوستة لاعادة تصديرها للخارج وتعامل حيثئذ معاملة البضائع المعادة قانوناً وبحق للمستورد عند اعادة تصديرها استرجاع رسوم الوارد بها كلها

٤ — اذا كانت الاصناف ذات العيار الواطىء المينة في المادة الاولى من القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ واردة من الخارج لا يمكن سحبها من الكمر ك أو البوستة الا اذا كانت مدموغة طبقاً للمادة ٣ من القانون المشار اليه والا فيعاد تصديرها في الحال بمعرفة المستورد .

٥ — يستثنى من الاحكام للتقضية :  
(١) للمشغولات الذهبية أو الفضية والاصناف ذات العيار الواطىء الخاصة اشخاص متنعين بالاعفاء من الرسوم الكمر كية بمقتضى المادة ٩ من لائحة الكمر ك

(٢) للمشغولات والاصناف المذكورة التي يأتي بها المسافرين وتكون خاصة لاستعمالهم الشخصي

٦ — على وزيرى المواصلات والمالية

وبما أنه لضمان تنفيذ أحكام القانون المذكور تدعو الحال الى وضع تدابير خاصة بشأن ما يستورد من الخارج من المشغولات الذهبية أو الفضية وكذلك من الاصناف ذات العيار الواطىء وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء رسماً بما هو آت :

١ — اذا كانت المشغولات الذهبية أو الفضية المينة في المادة الأولى من القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ واردة من الخارج لا يمكن سحبها من الكمر ك أو البوستة — حسب الحالة — الا اذا كانت مدموغة بسمه قلم أجنبي معترف بصحته وفقاً للقانون المشار اليه .

٢ — مستورد المشغولات الذهبية أو الفضية غير للمدوغة كما هو مذكور في المادة السابقة الحيار في اعادة تصديرها في الحال أو تقديمها للمدغ .

وفي هذه الحالة الأخيرة توزن المشغولات بعد دفع الرسوم الكمر كية وتحم بالرقاص وترسل مختومة بختمى المستورد ومصلحة الكمر ك أو البوستة — حسب الحالة — الى أقلام الدعفة في القاهرة أو الاسكندرية على نفقة المستورد

٣ — تسرى على المشغولات للتقضية للدفع بالكيفية السابقة أحكام القانون

و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ المثبت  
فيهما الكشفان الأول والثاني بالبلدان  
المترتبة بصحة سمة أعلام دمغة مصوغاتها في  
القطر المصري ،

قرر ما يأتي :

١ — تنفيذاً للمادة الثانية من القانون  
المذكور أعلاه تعتبر في القطر المصري  
السمة التي تضعها على المشغولات الذهبية  
أو الفضية أعلام دمغة المصوغات في البلدان  
الآتية التي أرسلت نماذج دمغتها رسمياً  
إلى قلم دمغة المصوغات في القطر المصري :  
الجزائر ، بلغاريا ، الدانمارك ،  
يوجوسلافيا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ،  
تونس .

تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه  
ويصل به ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية

٢١ فبراير سنة ١٩٢٤ قرار

بصحة سمة بعض أعلام الدمغة  
الاجنبية في القطر المصري  
وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من  
القانون رقم ١٩ الصادر في ٨ أغسطس  
سنة ١٩١٦ بخصوص دمغة المصوغات ،  
وبعد الاطلاع على القرارين الوزاريين  
الصادرين في ٣٠ يناير سنة ١٩١٨

## دين عمومي

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
امرنا بما هو آت :

### الباب الاول

في الدين العمومي

١ — يشمل الدين العمومي على الدين  
المضمون والدين الممتاز والدين الموحد  
ودين الدومين ودين البائرة السنية  
٢ — قيمة جميع هذه الديون صادر

قانونه ١٧ سنة ١٩٠٤

( ٢٨ فبراير )

بشان الدين العمومي

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الاوامر المالية المشار  
اليها في الملحقين المرفقين بهذا القانون وبعد  
مصادقة الدول الموقعة على الوفاق المبرم  
ببلوندره

٧ — قائمة السندات لسندات

الدين المضمون هي ثلاثة في المائة تدفع كل ستة شهور في أول مارس وفي أول سبتمبر

وقائمة سندات الدين الممتاز هي ثلاثة ونصف في المائة تدفع في ١٥ أبريل وفي ١٥ أكتوبر

وقائمة سندات الدين الموحد هي أربعة في المائة تدفع في أول مايو وفي أول نوفمبر

وقائمة سندات دين الدومين هي أربعة وربع في المائة تدفع في أول يونيو وفي أول ديسمبر

وقائمة سندات دين الدائرة السنية هي أربعة في المائة تدفع في ١٥ أبريل وفي ١٥ أكتوبر .

٨ — لايسوغ تهريب ضريبة ماعلى سندات الديون المتقدم ذكرها لقائمة الحكومة المصرية.

٩ — سندات الدين المضمون تكون مشمولة بالضمانة الناتجة من الوفاق الدولي المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وتكون السندات المذكورة وسندات الدين الممتاز والدين الموحد مشمولة أيضا بالضمانة المنصوص عليها في المادة الثلاثين وما يليها الى المادة الثالثة والأربعين من هذا القانون .

١٠ — أحكام الوفاقات والقوانين

بها سندات لحاملها مصحوبة بكوبونات يستحق دفعها كل ستة شهور .

٣ — يكون دفع قيمة الكوبونات ووفاء قيمة السندات بالعملة الذهب بدون خصم شيء منها .

٤ — يكون دفع قيمة الكوبونات ووفاء قيمة السندات للذكورة في القاهرة ولوندره وباريس وبرلين وذلك فيما يخص بالدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد وبين قومسيون الدين العمومي بالاتفاق مع ناظر المالية سمر الكميو بالعملة الفرنسية والعملة الألمانية للبالغ التي تدفع في باريس وبرلين بحيث لا يزيد هذا السعر عن قيمة الجنيه الانكليزي ولا يتقص عن خمسة وعشرين فرنكا أو عشرين ماركا وخمسة وعشرين فتج .

٥ — اما دفع قيمة كوپونات ووفاء قيمة سندات دين الدومين ودين الدائرة السنية فيستمر في نفس المدن وبذات اسعار الكميو المتفق عليهما الى الآن

٦ — لا تجل اية معارضة في دفع قيمة الكوبونات أو وفاء قيمة السندات ومع ذلك فان المصالح والمصارف المالية ( البنوك ) المكلفة بالدفع اذا ثبت لديها ثبوتها كافيًا قضدان أو مرفعة سندات أو كوپونات جاز لها أن توقف مؤقتا دفع قيمة السندات أو الكوبونات المذكورة



- ١٦ — لا يجوز لهم قبول أية وظيفة أخرى في القطر المصري .
- ١٧ — يكون مركزهم في القاهرة .
- ١٨ — يجوز لهم اناطة الرئاسة بأحدكم وهو يختر ناظر المالية عن ذلك اختصاصات القومسيون الادارية
- ١٩ — يستلم صندوق الدين النفود المحصنة لتأدية فوائد الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ولاستهلاك هذه الديون ويستعمل النفود المذكورة في الوجوه المقررة بمقتضى احكام هذا القانون
- ٢٠ — القومسيون يمين ويمزل مستخدمى صندوق الدين .
- ٢١ — ويقرر علاقات صندوق الدين مع علامته
- ٢٢ — مصاريف مستخدمى صندوق الدين وأدواته والعمولات والمراتب المتنوعة التي تصرف الى علامته ومصاريف الكيسيو والتأمين ( السكورات ) وارسال النفود وعلى اليوم كافة المصاريف اللازمة لحمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد تؤخذ من الإيرادات المحصنة للدين بمقتضى المادة الثلاثين ويسمل عن هذه المصاريف ميزانية سنوية بمعرفة القومسيون اما اذا زادت هذه الميزانية عن مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه مصرى لزم التصديق عليها من مجلس النظر .
- ٢٣ — كافة النفود الموجودة تحت

والأوامر السابقة تبقى سارية على سلفة الدومين وسلفة الهائرة السنية ماعدا الملتي أو المعدل من تلك الاحكام بمقتضى هذا القانون وتسرى أحكام الباب الثالث من هذا القانون أيضا على السلفتين المذكورتين

**الباب الثاني**

- في الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد
- تأليف قومسيون الدين العمومي
- ١١ — قومسيون الدين العمومي المشكل بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٨٦ يبقى مكلفا بدفع فوائد الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد وباستهلاك هذه الديون طبقا للشروط المدونة في هذا القانون .
- ١٢ — يدوم هذا القومسيون لثاية استهلاك هذه الديون أو وقفها بتمامها
- ١٣ — ويؤلف من ستة مديرين أجانب الماني وإنجليزى ونمساوى وفرنساوى وطلباى وروسى .
- ١٤ — يمين هؤلاء المديرون بامر خديوى بصفة موظفين مصريين بعد أن تعرف عنهم حكوماتهم بناء على طلب الحكومة المصرية بانهم لائقون للوظيفة التي ستسند اليهم .
- ١٥ — لا يجوز فصل هؤلاء المديرين عن وظائفهم بغير مصادقة الحكومات التابيعين لها .

٢٧ — يخص صندوق الدين مبلغ قدره ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى بصفة مال احتياطي ومبلغ آخر قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى لادارة اعماله

٢٨ — تؤخذ قرارات قومسيون الدين بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم القومسيون أغلبية مطلقة

٢٩ — ينشر قومسيون الدين في كل عام تقريرا عن اعماله وقدم حساب ادارته الى السلطة التي يناط بها النظر في حسابات المصالح العمومية

خدمة الدين للمضمون والدين الممتاز والدين الموحد وضمان هذه الديون

٣٠ — تخصص كافة المبالغ المتحصلة من ضرائب الاطيان (ماعدا عشور النخيل) في سائر مديريات القطر المصري ما خلا مديرية قنا لخدمة الدين للمضمون والدين الممتاز والدين الموحد مع عدم الاخلال باحكام المادة الثالثة والستين من هذا القانون ومتى وصلت المبالغ للمتصلة من هذا القليل في بحر السنة الى ما يكفي لخدمة الدين بما في ذلك مصاريف صندوق الدين فكل مبلغ يزيد عن ذلك يورد الى نظارة المالية مباشرة وقد ثبت في تاريخ صدور هذا القانون أن ما يتحصل من الضرائب المذكورة يبلغ ٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى وان ما يلزم سنويا للدين بما فيه مصاريف صندوق الدين يبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا

يد قومسيون الدين بمقتضى هذا القانون يجوز له ان يشتري بها سندات من الدين المصري لحد تاريخ استئصال هذه القنود ويجوز له أيضا تسليف هذه القنود بفائدة بالكيفية التي يحصل الاتفاق عليها بين كل من قومسيون الدين وناظر المالية

٢٤ — اذا سلف القومسيون قنودا

في القطر المصري وارتهن عليها سندات فان احكام الرهن للدونة في القانون المصري العام لا تسرى عليه فيما يتعلق بالسندات المرهونة سواء كان فيما يخص ياثبات التاريخ أو فيما يخص باجراآت التنفيذ وبناء على ذلك يجوز له في الاحوال المنصوص عليها في عقود الرهن بيع كل أو بعض السندات المرهونة تحت يده بدون اجراآت قانونية أو عرفية ورغمًا عن أى حجز أو منع أو معارضة تحصل مع قبل اصحاب السندات أو شخص آخر سواء.

٢٥ — الارباح المتحصلة من تشغيل القنود المنصوص عليه في المادة الثالثة والعشرين تضاف الى القنود الموجودة تحت يد القومسيون لتأدية فوائد الديون المتقدم ذكرها ما لم ينس على خلاف ذلك

٢٦ — وفيما عدا المنصوص عليه في المواد السابقة لا يجوز لقومسيون الدين ان يستعمل شيئًا من القنود التي يمكنه أولا يمكنه التصرف فيها في اعمال مالية أو تجارية أو صناعية أو غير ذلك .

٣١ — بناء على ما تقدم يجب على  
المأمورين الكبار المناطة بهم التحصيلات  
في هذه المديرية ان توريد كل ما يتحصل  
من ضرائب الاطيان الى صندوق الدين  
لحين استيفاء المبلغ اللازم سنويا لقسط  
التخصص لخدمة الدين المضمون وقيمة  
فوائد الدين الممتاز والدين الموحد  
ومصاريف صندوق الدين الواردة في  
الميزانية ولا تبرا ذمة هؤلاء المأمورين الا  
بالايجالات التي تعطى لهم من قومسيون  
الدين وذلك لحين استيفاء للمبلغ المذكور  
٣٢ — على هؤلاء المأمورين ارسال  
كشوف شهرية الى قومسيون الدين مباشرة  
مبين فيها ما يأتي :  
قيمة المستحق تحصيله من اقساط اموال  
الاطيان في السنة الحاضرة ومتأخرات  
السنين السابقة  
قيمة الاموال المتحصلة وقيمة الاموال  
المرفوعة  
قيمة المبالغ الموردة الى صندوق الدين  
الباقى في الخزينة لآخر يوم من الشهر  
٣٣ — يخص لخدمة الدين المضمون  
قسط سنوى ثابت قدره ٣٠٧١٢٥ جنيه  
مصري (أى ٣١٥٠٠٠ جنيه انكليزى)  
يبدأ يدفعه من جميع المبالغ المتخصصة لخدمة  
الدين المضمون والدين الممتاز والدين  
الموحد وما يتبقى من هذا القسط بعد  
دفع الفائدة يكون مخصصا لاستهلاك الدين  
المضمون

٣٤ — تكون فوائد الدين الممتاز  
التالية في الصرف من الايرادات المخصصة  
للايون وتُدفع بعدها فوائد الدين الموحد  
٣٥ — اذا لم تكف الايرادات المتخصصة  
للدين لخدمة الدين المضمون والدين  
الممتاز والدين الموحد فعلى القومسيون ان  
يسد النقص من المال الاحتياطي مع عدم  
الاخلال بالأولوية المنصوص عليها آتيا  
وبعسر تكميل ما هه من الاحتياطي من  
أول ايراد يرد اليه ويكون باقيا بدون استعمال  
ولزيادة التأمين تتكفل الخزينة المصرية  
باستخدام مواردها العمومية لوفاء ما يلزم  
لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين  
الموحد.  
٣٦ — لا يجوز للحكومة بغير مصادقة  
الدول ان تعدل ضرائب الاطيان في المديرية  
المذكورة في المادة الثلاثين تعدلا يترتب عليه  
نقص ايرادها السنوى عن ٤٠٠٠٠٠٠  
جنيه مصرى .  
٣٧ — لمديرى صندوق الدين بل  
لكل فرد منهم بصفتهم نائبين شرعيين  
عن حلقى السندات ان يقيموا امام المحاكم  
المختلطة دعواهم على الادارة المالية النائب  
عنها ناظر المالية عند عدم القيام بأى التزام  
من الالتزامات المفروضة على الحكومة  
بمقتضى هذا القانون وذلك فيما يخص  
بخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين  
الموحد .

استهلاك الايون ووفائها  
٣٨ — لا يجوز دفع أى جزء من

## الباب الثالث

في دين الدومين ودين الدائرة السنية  
٤٤ — ٥١ — هذه المواد أصبحت  
لا عمل لها حيث قد تم سداد هذين الدينين

## الباب الرابع

احكام متنوعة

حل للمال الاحتياطي والوفر الناتج  
من تحويل الديون وغير ذلك

٥٢ — سندات الدين العمومي  
والنفود المودعة الآن في صندوق الدين  
المكون منها للمال الاحتياطي الذي انقضى  
طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ١٢  
يوليه سنة ١٨٨٨ وكذلك الوفر الناتج  
من تحويل الدين الممتاز ودين الدومين  
ودين الدائرة السنية بمقتضى الامر العالي  
الصادر في ٦ يولية سنة ١٨٩٠ تكون كلها  
محاولة من قيود التخصيص المربوطة بها  
الآن وتورد الى نظارة المالية بعد ان  
يخصم منها المبلغ الكافي لاستيفاء المال  
الاحتياطي والمال المخصص لادارة الاعمال  
النصوص عليهما في المادة السابعة والعشرين  
من أمرنا هذا .

٥٣ — تورد أيضاً الى نظارة المالية  
كافة المبالغ الاخرى الموجودة الآن تحت  
يد قومسيون الدين مع عدم الإخلال  
باحكام المادة السادسة والخمسين

وعند العمل باحكام هذه المادة والمادة  
التي قبلها تحسب السندات التي تبقى تحت  
يد قومسيون الدين باعتبار سعرها الاسمي

الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد  
قبل حلول المواعيد المبينة في المادة التالية  
لهذه وذلك مع عدم الإخلال باحكام المادة  
الثالثة والثلاثين فيما يخص بالدين المضمون  
٣٩ — ابتداء من ١٥ يولية سنة  
١٩١٠ يكون للحكومة الحرية التامة في  
وفاء الدين المضمون والدين الممتاز  
باسماهما الاسمية سواء كان ذلك في  
ميساد واحد أو في مواعيد مختلفة وكذلك  
يكون الشأن في وفاء الدين الموحد ابتداء  
من ١٥ يولية سنة ١٩١٢

٤٠ — ابتداء من التاريخ المذكور  
يسوغ للحكومة ان تورد الى صندوق  
الدين كافة المبالغ التي يمكنها التصرف فيها  
وذلك لاجل استعمالها في استهلاك احد  
الديون المخدم ذكرها .

٤١ — يباشر قومسيون الدين  
الاستهلاك المنصوص عليه في المادة الثالثة  
والثلاثين أو المادة الاربعين فاذا كان سعر  
السوق اقل من السعر الاسمي كانت  
الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق  
والا كان بطريق القرعة بالسعر الاسمي .

٤٢ — تحصل القرعة في جلسة علنية  
وعند اجراء الاستهلاك بالكيفية المنصوص  
عليها في المادة الاربعين يجب الاعلان عن  
ذلك في الجريدة الرسمية قبل تاريخ  
الاستهلاك بصهرين .

٤٣ — السندات التي تخرج بالقرعة  
يكون دفع قيمتها من تاريخ استحقاق  
السيكويون التالي

قدرها ١٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري سنويا  
المقرر الآن خصمها من اموال الاطيان  
التي دفعت عنها للقبالة قبل سنة ١٨٨٠  
يستم خصمها لتاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠  
بحسب التخصيص السابق عمله عنها

٥٩ — ولهذا الفرض يستمر العمل  
في دفتر النواحي الوارد بها حسابات  
مفتوحة لكل من ارباب الحقوق ببيان  
الاقساط السنوية على التوالي ومقدار الاطيان  
لخاصة بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل  
وحضائها ومقدار ضريبتها.

٦٠ — تهيد الاقساط في كل سنة  
في ايراد المولين المستخرجة من الجرائد  
خصما من الاموال .

٦١ — عند هزل كل تكليف يستبعد  
مقدار الاقساط السنوية التي يقابل مقدار  
الاطيان المباعة من حساب مالكيها الاصلي  
في الدفتر ويضاف لحساب المالك الجديد  
ويعطى المدير للمالك الجديد شهادة موضعا  
فيها قيمة الاقساط السنوية التي تهيدت له  
في دفتر التاجية

وبحصول التأشير بذلك على شهادة  
المالك الاصلي أو تؤخذ منه هذه الشهادة  
على حسب الاحوال .

٦٢ — عند تنفيذ عملية فك الزمام  
يكون تقدير قيمة ما تساويه الاطيان  
وتوزيع المال بدون التفات الى الاقساط  
السنوية المذكورة أعلاه .

تصفية سنة ١٨٨٠

٥٤ — كل حكم قضائي ناشيء عن  
مطالبة الحكومة بمحقوق مكتسبة قبل أول  
يناير سنة ١٨٨٠ ومثبتة قبل أول  
يناير سنة ١٨٨٦ سواء كان ذلك برض  
قضية عنها امام المحاكم أو بموجب ايصال  
معطى من احدى المصالح ذوات الشأن أو  
باعلان احد المحضرين تدفع قيمته بأكلها تقداً  
٥٥ — تؤخذ قيمة هذه الاحكام  
من مبلغ الخمسين الف جنيه الباقي من اموال  
تصفية سنة ١٨٨٠ المودع به الآن في  
صندوق الدين سندت من الدين الممتاز  
وذلك الى ان يتدف هذا المبلغ باكله وان  
لم يكف تدفع الحكومة قيمة الاحكام  
المذكورة .

٥٦ — يبق مبلغ الخمسين الف جنيه  
المذكور محفوظاً على سبيل الوديعة في  
صندوق الدين لدفع قيمة الاحكام التي  
تصدر عن دعاوى موقوفة

٥٧ — تضاف قيمة كويونات  
السندات المكونة للمبلغ المذكور الى ما  
تحت يد قومسيون الدين من الاموال  
المخصصة لخدمة الدين المضمون والدين  
الممتاز والدين للموحد ويورد الى نظارة  
المالية كل ما يبق بعد وفاء قيمة الدعاوى  
للموقوفة .

( للقبالة )

٥٨ — الاقساط السنوية البالغ

في المطالبة بما كان يستحق لهم من المبالغ أو السندات الجديدة بسبب دفع قيمة سنداتهم القديمة أو تحويلها ويورد الى نظارة المالية كل مبلغ وكل سند سقط الحق في المطالبة به بسبب مضي المدة .

الفناء أو امرار عالية أو بعض أحكام منها  
٦٦ — تلغى الاوامر المالية المينة في الملحق الأول من هذا القانون وتلغى أيضا المواد المشار اليها في الملحق الثاني وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

ومع ذلك لا يترتب على هذا الفناء أحد الأمور الآتية :

أولا — تجديد أية قضية ضد الحكومة من القضايا التي أبطلها أحد الأوامر المشار اليها أو التي يكون سقط الحق فيها قبل سريان مفعول هذا القانون أما لمضي المدة أو لمضي المواعيد .

ثانيا — منح أية سلطة قضائية حق الحكم في الطعوى التي لم تكن مخصصة بالحكم فيها قبل سريان مفعول هذا القانون .

ثالثا — إعادة مفعول أى نص سابق من القوانين يكون الغنى بمقتضى أحد الاوامر المذكورة .

رابعا — إيقاف أى نوع من أنواع سقوط الحق بمضى المدة .

سريان مفعول هذا القانون وتطبيقه .  
٦٧ — يصرى مفعول هذا القانون

٦٣ — تحسب الاقساط للتصوير عليها في هذا الفصل كبلغ مستبعد من اموال الاطيان فيما يتعلق بالواد ٣١ و٣٠ و٣٦ من هذا القانون .

سقوط الحق بمضى المدة

٦٤ — سقوط الحق بمضى المدة ( المقرر في المادتين ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدني ) الذي قضى الامر السالى الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ برياها على الدين الموحد والدين المتناز يبقى نافذ للمفول قضاوتسندات الدين المضمون والدين المتناز والدين الموحد يسقط الحق في المطالبة بها بعد مضي خمس سنوات وما يخص للاستهلاك بطريق الفرعة من السندات المذكورة يسقط الحق في المطالبة بقيمته بعد مضي خمس عشرة سنة .

ويكون حساب المدة الموجبة لسقوط الحق باعتبار التقويم الافرنكى (الغريغورى) وقيمة القوائد وقيمة السندات التان مضي عليهما المدة المينة لسقوط الحق تضافان الى ما تحت يد قومسيون الدين من المبالغ المخصصة لمخمة الديون المتخمد ذكرها .

٦٥ — بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الامر العالى الرقم ٧ يونيه سنة ١٨٩٠ أو الامر العالى الرقم ٥ يولييه سنة ١٨٩٠ القاضين بتحويل الدين المتناز ودين الدائرة السنية يسقط حق حاملي السندات القديمة لهذين الدينين

٦٨ — على نظار دواوين حكومتنا  
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

بمدتلاحين يوما من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

## الملحق الأول

بيان الاوامر العالية الملغاة

الموضوع	تاريخ الامر
ايقاف دفع قيمة بونات ومحاول	٦ ابريل سنة ١٨٧٦
تشكيل صندوق الدين	٢ مايو سنة ١٨٧٦
توحيد الدين	٧ مايو سنة ١٨٧٦
لائحة تنفيذ الامر العالي الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦	٢٥ مايو سنة ١٨٧٦
تحويل الدين	١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
لائحة تنفيذ الامر العالي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦	٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦
تعديل مواعيد دفع فائدة الدين الموحد	١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧
ايقاف دفع فائدة سلفة سنة ١٨٦٤	٣٠ مارس سنة ١٨٧٩
تسوية ديون الحكومة	٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩
تشكيل مجلس ادارة السكك الحديد	٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩
ايقاف استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤	٣ مارس سنة ١٨٨٠
تشكيل قومسيون التصفية	٣١ مارس سنة ١٨٨٠
دفع كويون الدين الموحد أول مايو سنة ١٨٨٠ باعتبار	٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠
أربعة في المائة	
ايقاف دفع فائدة سلفة سنة ١٨٦٧	١١ مايو سنة ١٨٨٠
ايقاف دفع فائدة سلفة سنتي ١٨٦٥ — ١٨٦٦	٦ يوليو سنة ١٨٨٠
حجز الخمسة في المائة من كويونات الدين لغاية أول يونية	١٢ ابريل سنة ١٨٨٥
سنة ١٨٨٥	
السلفة المضمونة	٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥
اصدار سندات السلفة المضمونة	٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥
استعمال قود السلفة المضمونة	٢٢ يوتيه سنة ١٨٨٦

## تابع الملحق الاول

بيان الاوامر العالية المتفاعة

الموضوع	تاريخ الامر
عدم قبول المعارضة في دفع كوبونات وقيمة سندات الدين	٢٢ يونيه سنة ١٨٨٦
دفع كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد في برلين بالعملة الذهب .	١٢ ابريل سنة ١٨٨٧
الترخيص لمديرى صندوق الدين بتعيين سعر الكمبيو للدين في باريس وبرلين	١٤ يوليه سنة ١٨٨٧
زيادة المصروفات الادارية -	٢٦ يناير سنة ١٨٨٨
زيادة المصروفات الادارية لاعمال العمونة	٢٠ ابريل سنة ١٨٨٨
سلفة ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى	٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨
ايجاد مال احتياطي قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى	١٢ يوليه سنة ١٨٨٨
زيادة للمصروفات الادارية لاعمال العمونة	١٤ يونيه سنة ١٨٨٩
الفاء العمونة	١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩
تعديل تاريخ تسوية حساب الزيادات في الايرادات المخصصة للدين	٢ يونيه سنة ١٨٩٠
تحويل الدين الممتاز ودين الدومين ودين الدائرة السنية	٦ يونيه سنة ١٨٩٠
اجراء تحويل الدين الممتاز	٧ يونيه سنة ١٨٩٠
اجراء تحويل دين الدائرة السنية	٥ يوليو سنة ١٨٩٠
مواعيد دفع قيمة الدين الممتاز ودين الدائرة السنية	٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠
اقفال أعمال تحويل الدين الممتاز	١٣ يناير سنة ١٨٩١
زيادة المصروفات الادارية لنظافة مدينة القاهرة	٨ ديسمبر سنة ١٨٩١
جمل قائمة دين الدومين الجديد أربعة وربع في المائة	١٨ مارس سنة ١٨٩٣
اجراء تحويل دين الدومين	٢٥ مارس سنة ١٨٩٣
تاريخ دفع قيمة دين الدومين	٢٩ مايو سنة ١٨٩٣
أخذ مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى سنويا من عوائد للذبيح	١٠ فبراير سنة ١٨٩٤



تابع — الملحق الاول  
بيان الاوامر المالية للمفاعة

الموضوع	تاريخ الاوامر
تخصيص عوائد المادى في الترع	١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤
تعديل المادة ٣٥ من الامر العالي المؤرخ في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ (ميزانية قومسيون الدين)	١٥ مايو سنة ١٨٩٥
تخفيض أموال الاطيان	٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨
كيفية اصدار قرارات صندوق الدين	١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩
كيفية استعمال المتوفر من الديون وطريقة وفاء واستهلاك دين الدومين	٢٠ يناير سنة ١٩٠٠
سلفة ١٧٠٠٠٠٠ جنيه مصري	١٢ يوليو سنة ١٩٠٠
زيادة ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديدية	٢١ مايو سنة ١٩٠٢

## الملحق الثاني

## بيان الاوامر المالية التي انشأ بضم موادها

الواد للمفاعة	الموضوع	تاريخ الامر
المادتان ٤٣ و ٤٤	الغاء للمفاعة	٦ يناير سنة ١٨٨٠
الواد من ١ الى ٣٩ ومن ٦٣ الى ٩٨	قانون التصفية	١٧ يولية سنة ١٨٨٠
الفقرة ٢ من المادة ١ والواد من ٢ الى ٢٩	قانون عوائد الرخص	٨ مارس سنة ١٨٩١
المادة ٤	الحاق قلم الاموال المقررة بمحافظة الاسكندرية	٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١
الواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧	الغاء المونة الخ .....	٢٨ يناير سنة ١٨٩٢
المادة ٧	خصم مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصري سنويا من عوائد القنارات الخ	٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤

## رتب ونباشين

للمذكور لأي ضابط من ضباط جيوشنا حسب اللين في المادة الثالثة من أمرنا هذا ولأي ضابط من ضباط حاشيتنا العسكرية أو الضباط الأجانب الذين ليسوا من ضباط جيوشنا ولكنهم اشتركوا معها في الأعمال الحربية يجوز لسردار جيوشنا أن يلتمس الانعام به على كل من كان حائزا لرتبة ضابط عدا ضباط حاشيتنا العسكرية والضباط الأجانب الذين ليسوا من ضباط جيوشنا ولكنهم اشتركوا مع جيوشنا في الأعمال الحربية بطلب يقدمه لنا مشفوعا ببيان واف عن الخدمات الممتازة التي من أجلها يلتمس الانعام.

٥ — يتخذ أصحاب هذا النشان نجمة ذات خمس شعب معلقة في مشبك. وجهها مكسو باللينا البيضاء مذهب حواشيتها وأوساط شعبها ووسط النجمة مكسو باللينا ذات اللون الأحمر والأزرق «شمار الأسمرة الملكية» وعليه اكيل من ورق الفار المذهب يلوه التاج للملك وفي داخله حسامان متقاطعان من الطراز المرقى والاكيل والتاج والحسامان كلها بارزة. وظهر النجمة مكسو باللينا البيضاء وسطها دائرة زرقاء يحولها عقد ذهبي مرقوم في داخله بالذهب غير البارز «نجمة

امر ملكي رقم ٩٥ لسنة ١٩٢٢  
(٢٥ ديسمبر)

بمعدل الأمر الخاص بإنشاء نشان «نجمة السلطان فؤاد العسكرية»  
نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٨ (٦ ديسمبر سنة ١٩١٩) بإنشاء نشان «نجمة السلطان فؤاد العسكرية»  
أمرنا بما هو آت :

١ — يستبدل اسم نشان «نجمة السلطان فؤاد العسكرية» باسم «نجمة الملك فؤاد العسكرية» اعتبارا من ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

٢ — تكون السيادة الكبرى لهذا النشان حقا خاصا بنا ونحن نخلفنا من الملوك  
٣ — نشان نجمة الملك فؤاد العسكرية يتمتع لضباط جيوشنا المصريين والأجانب الذين ينضمهم قائد جيوشنا بالنشاء في الأوامر العسكرية لجدارتهم أو للخدمات الفاتحة التي يقومون بها في ميادين القتال أو في وجه العدو.

٤ — الانعام بهذا النشان منوط بدارتتا ويكون لمدة الحياة.  
ومع مالتا من الحق في منح النشان

سجلان أحدهما للمصريين والثاني للأجانب  
وهذان السجلان يتضمنان أسماء الحائزين  
للنشان ورتبهم وتواريخ الانعام به.  
١٢ — على رئيس مجلس الوزراء  
ووزير الحربية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا

**أمر ملكي رقم ٩٦ لسنة ١٩٢٢**

( ٢٦ ديسمبر )

**بإقشاء نشان اسماعيل**

نحن ملك مصر  
بما أننا رأينا تخليداً لذكرى المنفوخ له  
والدنا الحديو اسماعيل بمجد النهضة المصرية  
الحديثة أن ينشأ نشان باسمه الكريم .

أمرنا بما هو آت :

١ — ينشأ نشان باسم نشان « اسماعيل »  
ويكون له المقام الثاني بين نشانات المملكة  
المصرية .

٢ — تكون السيادة الكبرى لهذا  
النشان خاصا بنا وبمن يختلفنا من الملوك .  
٣ — يخصم هذا النشان لمكافأة  
الذين يؤدون للبلاد خدمات جليلة .

٤ — يشمل هذا النشان على أربع  
طبقات وهي الطبقة الاولى ( الوشاح  
الاكبر ) والطبقة الثانية والثالثة والرابعة  
٥ — أصحاب الوشاح الاكبر يحملون

رصاصة على صدرهم من الجهة اليسرى  
ويتشعرون من اليمن الى اليسار بوشاح

الملك فؤاد العسكرية» بالخط العربي .

٦ — يعلق هذا النشان على الجهة  
اليسرى من الصدر بشرط من الحرير  
مقسوم الى خمسة أقسام متساوية اثنتين منها  
بلون أزرق في الطرفين الخارجيين واثنتين  
بلون أصفر يلياتهما وواحد بلون أسود  
في الوسط .

٧ — يحمل هذا النشان بعد نشان النيل  
مباشرة وقبل سائر النياشين .

٨ — اذا قام ضابط من الضباط  
الحائزين لهذا النشان بعمل يؤهله للانعام  
عليه به يجوز منحه مشبكا يعلق بشرط  
النشان وكلا أدى خدمة أخرى فانه يمنح  
مشبكا آخر وهلم جرا .

٩ — الضباط الحائزون لهذا النشان  
يستلمون أوسمتهم من يدنا تقديرا لخدماتهم  
كلا أمكن ذلك . أما الذين يوجدون  
منهم في السودان فيسلمها اليهم السردار  
بالتبابة عنا .

ويستلمون أيضا مع الوسام براءة  
مختومة بأختامنا وموقعا عليها من رئيس  
ديوانات الملك وتنفرد أسماء هؤلاء  
الضباط بالنازقة العسكرية والجريدة الرسمية  
١٠ — تبقى الوسمات وبراعتها ملكا  
لورثة الحائزين لها تذكرها لديمهم بحيث  
لا يجوز لأحد الورثة حمل ذلك النشان .

١١ — تحمرر البراءات منوط بقلم  
التوقيع بديوانات الملك ويكون لدى القلم

وطلب الانعام بهذا النشان أو الترقية من طبقة الى أعلى منها بالنسبة لموظفي الحكومة ، عدا موظفي حاشيتنا وضباط حيوشنا البرية والبحرية ، يكون بناء على عرض رئيس مجلس وزارائنا .

٨ — عدد أهل كل طبقة من هذا النشان ، بعد استثناء الامراء أعضاء البيت الملكي والاجانب غير الموظفين بالحكومة يكون كما يأتي :

- أصحاب الوشاح الاكبر : ثلاثون .
- أهل الطبقة الثانية : خمسة وسبعون .
- أهل الطبقة الثالثة : مائة وخمسون .
- أهل الطبقة الرابعة : ثلاثمائة .

٩ — أصحاب الوشاح الاكبر المقيمون

بمصر يستلمون وساماتهم من يدنا .

١٠ — (١) لا يمنح هذا النشان لأحد

الموظفين الا اذا كان قد مضى عليه في الخدمة ثمان سنوات على الأقل .

١١ — (١) لا يكون الارتقاء من طبقة

الى أعلى منها الا اذا مضى خمس سنوات

على الأقل من تاريخ الانضمام باخر نشان

أو رتبة يستوى في ذلك الموظفون وغيرهم

وتختص هذه المدة الى ثلاث سنوات

للموظفين اذا أحيوا الى الماش .

١٢ — (١) لا تسرى القيود بالنصوص

عليها في المادتين العاشرة والحادية عشرة

على موظفي الحاشية الملكية ولا على

الاجانب غير الموظفين بالحكومة المصرية

عريض أزرق غامق بحاشيتين حمراوين ويكون في نهاية الوشاح وسام مائل لوسام الطبقة الثالثة .

وأهل الطبقة الثانية يحملون على صدرهم من الجهة اليمنى رصيبة أصغر من رصيبة الطبقة الاولى ويتقلدون وساما مائلا لوسام الطبقة الثالثة يملقونه في رقبتهم بشريط من لون الوشاح .

وأهل الطبقة الثالثة يتقلدون وساما في رقبتهم يملقونه بشريط من لون الوشاح .

أما أهل الطبقة الرابعة فيحملون على صدرهم من الجهة اليسرى وساما أصغر

من وسام الطبقة الثالثة ويكون معلقا بشريط من لون الوشاح وموشى بوردية .

٦ — الرصيبة هي كوكب ذو خمسة

أطراف مشاة باللبنا اللازوردية ومزدانة

بتقوش من الطراز العربي ومنتهية بزر

من الذهب وفي زواياها أشعة فضية ويكون

في وسط الرصيبة رقعة مستديرة مشاة

باللبنا اللازوردية مرقوم فيها بحروف من

ذهب « اسماعيل » .

ويحيط بهذه الرقعة اكليل من الفار

مع عقد مفردة من اللبنا الحمراء .

أما الوسام فيكون كوكبا مائلا للرصيبة

ولكن بحجم أصغر وبدون الاشعة الفضية

ويطيف به اكليل من سعف النخيل .

٧ — الانعام بهذا النشان منوط

بإرادتنا ويكون لمدة الحياة .

على اللجنة العليا بناء على طلب يقدمه أحد حاملي النشان المذكور تكون طبقته مساوية لطبقته أو أعلى منها .

وتتألف اللجنة العليا من خمسة أعضاء هم أقدم أصحاب الوشاح الاكبر بشرط أن يكونوا مقيمين بالقطر المصري ولا يدخل ضمنهم طالبوا المحو ولا أعضاء مجلس الوزراء .

وللجنة المشار اليها بعد سماع دفاع صاحب الشأن شفها أو بالكتابة ، أن تعرض محو اسمه ولكن اقرارها على ذلك لا يكون الا باغلبية أربعة أخماس الاصوات .

ويصدر الامر بالمحو برادة ملكية ١٧ - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

**امر ملكي رقم ٣ لسنة ١٩٢٣**

( ٤ يناير )

**بشأن تعديل الرتب المدنية**

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢٩ جادى الأولى سنة ١٣٣٢ ( ١٤ أبريل سنة ١٩١٥ ) بإنشاء الرتب المدنية ،

وبعد الاطلاع على الأمر الكريم رقم ٩ الصادر في ٧ شعبان سنة ١٣٣٣

١٣ - يستلم النعم عليهم مع الوسمات براءة مختومة بأختامنا .

والانعامات تنشر في الجريدة الرسمية ١٤ - الارقاء من طبقة الى أعلى منها يترتب عليه وجوب اعادة وسام الطبقة القديمة وعند وفاة أحد الحائزين للنشان يجب على ورثته أن يردوا وسامه أما التجريد أو المحو فيترتب عليه رد الوسام والبراءة .

١٥ - تحرر البراءات منوط بقلم التوقيع بديوانتا للملكى ويكون لدى هذا القلم سجلان أحدهما للمصريين والثاني للاجانب وهذان السجلان يضمnan أسماء الحائزين للنشان ووظائفهم وتواريخ الانعام والترقية والخلو ويلحق بكل من هذين السجلين فهرست أبجدي .

١٦ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون العقوبات الخاصة بالتجريد من الحقوق المدنية فانه يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر احالة أى شخص من المدنيين الحاملين لهذا النشان على لجنة عليا للنظر في محو اسمه لذا ارتكب أمرا يجرى بالشرف ويجعله غير أهل للاستمرار على حله وذلك بناء على طلب ثلاثة من حاملي النشان تكون طبقته مساوية لطبقته أو أعلى منها فاذا كان الامر للنسب اليه مينا على حكم صادر بمقوبة جنحة أو بمقوبة تأديبية جاز لمجلس الوزراء أن يحيل الشخص المحكوم عليه

(٢٠ يونيه سنة ١٩١٥) بإنشاء رتبة  
الرياسة المدنية .

وبعد الاطلاع على الأمر الكريم  
رقم ٤ الصادر في ٤ جمادى الآخرة سنة  
١٣٣٣ (١٨ أبريل سنة ١٩١٥) بوضع  
ألقاب ذوي الرتب المختلفة ،  
أمرنا بما هو آت :

١ — تنشأ خمس رتب مدنية وهي  
رتبة الرياسة ورتبة الامتياز ورتبة الباشاوية  
ورتبة اليكوية من الدرجة الاولى ورتبة  
اليكوية من الدرجة الثانية .

٢ — رتبة الرياسة لا تمنح الا لرؤساء  
وزراء حكومتنا ويكون الاتمام بها عليهم  
في نفس الأمر الصادر اليهم بتشكيل الوزارة

٣ — (١) رتبة الامتياز لا تمنح الا  
للوزراء أو للأمانل الذين في مقام الوزراء  
سواء أكلنوا في الخدمة أم لا ويجوز  
منحها بصفة استثنائية ولخدمة جليلة أو

لخدمة خاصة لكبار الوجوه من المصريين  
بشرط أن لا يزيد عدد الحائزين لها من  
هذه الفئة على ثمانية . ويكون حامل  
هذه الرتبة الحق قانونا في لقب « باشا » .

٤ — (١) رتبة الباشاوية لا تمنح الا  
لكبار الموظفين الذين لا يقل مرتبتهم  
عن ١٨٠٠ جنيه في السنة وللكبار  
الاعيان المصريين الذين امتازوا بتأدية  
خدمات البلاد .

ويجوز منحها بصفة استثنائية للمحافظين

والمديرين الذين يبلغ أقصى مرتبتهم  
١٦٠٠ جنيه في السنة بشرط أن يكون  
مرتبتهم فيها قد بلغ ١٥٠٠ جنيه في السنة  
على الأقل

٥ — (١) رتبة اليكوية من الدرجة  
الاولى لا تمنح الا للموظفين الذين لا يقل  
مرتبتهم عن ١٢٠٠ جنيه في السنة .

ورتبة اليكوية من الدرجة الثانية لا تمنح  
الا للموظفين الذين لا يقل مرتبتهم عن ٨٠٠  
جنيه في السنة

ويجوز منح هذه الرتبة من الدرجة  
الاولى أو من الدرجة الثانية للاعيان المصريين  
الذين قاموا بخدمات البلاد .

٦ — (١) بلقب الحائزون لرتبة الرياسة  
بلقب « حضرة صاحب الدولة » ويتق لهم  
هذا اللقب اذا اتموا عن منصب رئاسة  
مجلس الوزراء .

ويلقب بلقب « حضرة صاحب العالي »  
أصحاب الوشاح الاكبر من نشان محمد علي  
والحائزون لرتبة الامتياز وكذلك الوزراء  
والسرदार ورئيس ديوانت الملك وكيرامناثا  
ماداموا في وظائفهم .

ويلقب الحائزون لرتبة الباشاوية بلقب  
« حضرة صاحب السادة » .

ويلقب الحائزون لرتبة اليكوية من  
الدرجة الاولى بلقب « حضرة صاحب  
الغزة » .

والحائزون لرتبة اليكوية من الدرجة

١٢ — أصحاب الرتب يلبسون في الاحتفالات الرسمية كما تشريف مطابقة للتودج الذي يمد يدوانتا لكل رتبة .  
١٣ — يستلم النعم عليه براءة برتبته وتكون محتومة بأختامنا .  
وتنشر أسماء النعم عليهم بالجريدة الرسمية .

١٤ — تحرير البراءات منوط بعلم التوقيع بدوانتا الملصق ويكون لديه سجل لاثبات أسماء المنعم عليهم ووظائفهم وتواريخ الانعام والترقية والحلو .  
ويلحق بهذا السجل دفتر فهرست هجائي .

١٥ — تلغى أحكام الأمرين الكريمين الصادرين في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٣٣ (١٤ أبريل سنة ١٩١٥) و٧ شعبان سنة ١٣٣٣ (٢٠ يونيو سنة ١٩١٥) بإنشاء الرتب المدنية ورتبة الرئاسة .

وكذلك أحكام الأمر الكرم الصادر في ٤ جادى الآخرة سنة ١٣٣٣ (١٨ أبريل سنة ١٩١٥) بوضع ألقاب ذوى الرتب المختلفة عدا ما تعلق منها بألقاب الرتب العسكرية .

١٦ — على وزرائنا ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

الثانية بلقب « صاحب العزة » .

٧ — منح الرتب حق خاص بنا .  
ومع ما لنا من الحق في منح هذه الرتب للأعيان المصريين الذين قاموا بخدمات البلاد يجوز لرئيس مجلس وزرائنا بناء على طلب وزير الداخلية أن يتنص الانعام بها على من توافر فيه هذا الشرط من الأعيان المذكورين .

والتمس الانعام بهذه الرتب على موظفي حكومتنا عدا موظفي حاشيتنا يكون من رئيس مجلس وزرائنا بناء على طلب الوزير المختص .

٨ — (١) لا تمنح رتبة لأحد الموظفين الا اذا كان قد مضى عليه في الخدمة ثمانى سنوات على الأقل .

٩ — (١) لا يكون الارتقاء من رتبة الى أعلى منها الا بعد مضى خمس سنوات على الأقل من تاريخ الانعام بأخر رتبة أو نشان .

وتتخض هذه المدة الى ثلاث سنوات للموظفين اذا أحبالوا الى المعاش .  
١٠ — (٢)

١١ — لا تبرى القيسود الواردة في أمرنا هذا على أعضاء أسرنا الملكية وموظفي حاشيتنا عدا ما ورد منها في المادة الثالثة .

## أمر ملكي رقم ٤ لسنة ١٩٢٣

(٤ يناير)

بشأن تعديل نشان ومحمد علي،

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٢٣ (١٤ ابريل سنة ١٩١٥) بإنشاء نشان محمد علي، وعلى أمرنا الصادر في ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١١ أغسطس سنة ١٩١٩) بتعديل الامر الكريم السالف الذكر.

أمرنا بما هو آت :

١ — بنشأ نشان باسم نشان «محمد علي» تخليدا لذكرى جدنا العظيم مؤسس بيتنا الداوى .

ويكون لهذا النشان المقام الاول بين نياشين المملكة المصرية .

٢ — تكون السيادة الكبرى لهذا النشان حقا خاصا بناوحي بخلفنا من الملوك

٣ — لا يمنع نشان «محمد علي» الا لدوى الجدارة القائمة أو لمن يؤدون للبلاد خدمات استثنائية .

٤ — (١) يشتمل هذا النشان على قلادة وعلى طبقة واحدة هي الوشاح الأكبر ويشتمل أيضا على نوطين أحدهما من الذهب والآخر من الفضة .

٥ — القلادة يختص بها السيد

الأكبر للنشان ويجوز منحها لأصحاب النيجان وللأمرء المجالسين على منصة الملك ولأعضاء بيئتهم وكذلك لرؤساء الدول ولأعضاء البيت الملكي .

٦ — القلادة هي سلسلة يتعاقب فيها اسم «محمد علي» بلخط الثلث مع زخارف من الذهب على الطراز العربى تزدان بزهرات من المينا البيضاء وتعلق بالقلادة حلية النشان وهي من الذهب بشكل سداسى مرقوم في وسطها اسم «محمد علي» بحروف كوفية تحف به على هيئة إطار هذه الحكمة :

« ثلاثة تحسن الملك . الرأفة والعدل والجود » .

ويسلو حلية النشان مشبك معلق بالسلسلة على شكل زهرات الزخرفة من الطراز الستمل في عصر الصاطميين . وتشمل القلادة أيضا وسامات الوشاح الأكبر .

٧ — (١) أصحاب الوشاح الأكبر يحملون رصية على صدرهم من الجهة اليسرى ويتشحون من اليمين الى اليسار بوشاح عريض من الحرير الاخضر للمواج يحاشيتين من اللون الأبيض ويكون في نهاية الوشاح وسام النشان :

٨ — الرصية هي عبارة عن شمس تتعاقب فيها خطوط متشعبة من الذهب ومن النضة وفوقها كوكب



سوى أعضاء البيت الملكي والأجانب غير الموظفين بالحكومة المصرية :

١١ — أصحاب الوشاح الأكبر

المقيمون بمصر يستلمون وساماتهم من يدنا

١٢ — يستلم النعم عليهم مع الوسام

براءة مخومة بأختامنا ، وتنشر أسماء

النعم عليهم في الجريدة الرسمية .

١٣ — (١) عند وفاة أحد الحائزين

للنشان يجب على ورثته أن يردوا وسامه

والتجريد أو المحو يترتب عليه رد الوسام

والبراءة .

١٤ — يؤدى التعظيم السكرى

لأصحاب الوشاح الأكبر عند وفاتهم .

١٥ — الأنواط مخصصة فقط

لكافة الأعمال الجيدة التي يقوم بها

رجال العسكرية والبحرية مهما كانت درجتهم

أو رتبتهم .

١٦ — يكون النوط مستدير الشكل

بأطراف متواجة وشألف محيطه من

أقواس دوائر يفصل بين كل منها وبين

الآخر أسنة محددة ويكون مرقوماً على

أحد وجهيه «الشجاعة من شرف النفس»

وتحتها عند ١٢٣٣ وهى سنة إنشاء

النوط ويكون في وسط الوجه الأخردارة

ملكية معقوش بها اسم صاحب النوط

وفوق الدارة سيف وتحتها كلمة «مصر»

ثم تاريخ السنة التي حصل فيها الأتنام :

١٧ — يطلق النوط على الصدر من

لسته أطراف مشاة بالمينا الخضراء ومزدانة

بقوش من الطراز العربى ومتتية بحلية

على هيئة زهرة البشتين . وفى وسط

الرصعة رقعة مستديرة من المينا الخضراء

مرقوم عليها بحروف من ذهب اسم «محمد

على» تحوطه هذه الحكمة «ثلاثة

تحصن الملك : الرأفة والعدل والجلود»

مرقومة بالذهب على شكل اطار بالكوفي

المشجر .

أما الوسام فيكون مماثلاً للرصعة

ولكن بحجم أصغر .

٩ — (١) الأتنام بهذا النشان منوط

بارادتا ويكون لمدة الحياة .

ومع مائتا من الحق فى الأتنام بهذا

النشان على أعضاء أسرنا الملكية

والاعيان المصريين الذين يمتازون بتأدية

خدمات استثنائية للبلاد والأجانب غير

الموظفين بالحكومة المصرية يجوز لرئيس

مجلس وزرائنا بناء على طلب وزير الداخلية

أن يلتبس الأتنام بهذا النشان على من

يتوافر فيه هذا الشرط من الاعيان

المصريين .

والتماس الأتنام بهذا النشان على

موظفى حكومتنا على موظفى حاشيتنا يكون

من رئيس مجلس وزرائنا بناء على طلب

الوزير المختص .

١٠ — (١) أصحاب الوشاح الأكبر

لا يزيد عددهم على خمسة عشر . وذلك

المحكوم عليه على اللجنة العليا بناء على طلب يقدمه أحد حاملي النشان .

وتتألف اللجنة العليا من خمسة أعضاء هم أقدم أصحاب الوشاح الأكبر بصراط أن يكونوا مقيمين بالقطر المصري ولا يدخل ضمنهم طالبو المحو ولا أعضاء مجلس الوزراء ولجنة المشار إليها بعد سماع دفاع صاحب الشأن شفويا أو بالكتابة أن تعرض نحو اسمه .

ولكن إقرارها على ذلك لا يكون إلا بأغلبية أربعة أخماس الأصوات ويصدر الأمر بالمحو بإرادة ملكية .

٢٢ - يكون نحو أسماء رجال حيوشنا البرية والبحرية الحاملين لاونواط هذا النشان بأمر منا بعد صدور الحكم عليهم من المجالس العسكرية .

٢٣ - على وزرائنا ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

**أمر ملكي رقم ٥ لسنة ١٩٢٣**

**بشأن تعديل نشان النيل**

( ٤ يناير )

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم

الصادر في ٢٩ جادى الأولى سنة ١٣٢٢

( ١٤ أبريل سنة ١٩١٥ ) بإنشاء نشان النيل

أمرنا بما هو آت :

١ - ينشأ نشان باسم نشان النيل .

الجهة المرسى بصراط من لون الوشاح .

١٨ - يضاعف راتب التدين بنالون

النوط الذهبي من ضباط الصف والساكر

سواء أكانوا من الجيش أو من البحرية

أما النوط النفضي فيرتب عليه زيادة توازي

نصف راتبهم .

١٩ - تبقى الانواط وبراءاتها

ملكاً لورثة الحائزين لها .

٢٠ - (١) تحرير البراءات منوط بقلم

التوقيع بديواننا الملكي . ويكون لدى

هذا القلم سجلان أحدهما للمصريين

والثاني للأجانب .

وهذان السجلان يتضمنان أسماء

الحائزين للنشان ووظائفهم وتواريخ الانعام

والخلو . ويلحق بكل من هذين السجلين

دفتر فهرست هبائي .

٢١ - (١) مع عدم الاختلال بأحكام

قانون العقوبات الخاصة بالتجريد من الحقوق

والمزايا المدنية فإنه يجوز لمجلس الوزراء

أن يقرر إحالة أى شخص من المدنيين

الحاملين لهذا النشان على لجنة عليا لتتظر

في نحو اسمه إذا ارتكب عملاً يزرى

بالعرف ويحمله غير أهل الاستمرار على حله

وذلك بناء على طلب ثلاثة من حاملي النشان

فاذا كان الأمر للنسب إليه مبنياً

على حكم صادر بقوة جنحة أو بقوّة

تأدينية جاز لمجلس الوزراء أن يحيل الشخص

٦ — الرصاصة هي كوكب من الفضة له عشر شمس تتعاقب فيها خطوط متشعبة من الذهب ومن للفضة وفوقه نجمة ذات خمس شمس من المينا البيضاء تحمل بين الشعبين الثقاتين في أعلاها «التاج الملكي» من الذهب ويكون في وسطها بحج مستدير من الذهب مرقوم فيه بحروف من المينا اللزوردية :

« كم نعمة في مصر يشكر نيلها  
والنيل أصل الفرض والبركات »  
أما الوسام فيكون مماثلا للرصاصة وأما يختلف عنها من حيث كونه أصغر منها ومن حيث موضع التاج فانه. يملو الوسام لأجل تعلقه بالشرط .

٧ — الانعام بهذا النشان والترقية من طبقة الى أعلى منها منوطان بارادتنا. ويكون ذلك لمدة الحياة .

ومع ما لنا من الحق في الانعام بهذا النشان على الاعيان المصريين الذين يتنازولون بتأدية خدمات نافعة للبلاد يجوز لرئيس مجلس وزرائنا بناء على طلب وزير الداخلية ان يلتبس الانعام بهذا النشان على من يتوافر فيه هذا الشرط من الاعيان للذكورين

والتمس الانعام بهذا النشان على موظفي حكومتنا عدا موظفي حاشيتنا يكون من رئيس مجلس وزرائنا بناء على طلب الوزير المختص.

٢ — تكون السيادة الكبرى لهذا النشان حقا خاصا بنا وبمن يخلفنا من الملوك .

٣ — يمنح نشان النيل مكافأة للذين يتنازلون بتأدية خدمات نافعة للبلاد .

٤ — يشتمل هذا النشان على خمس طبقات وهي الطبقة الأولى ( الوشاح الأكبر ) والطبقة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة .

٥ — أصحاب الوشاح الأكبر يحملون رصاصة على صدرهم من الجهة اليسرى ويتشعرون من اليمين الى اليسار بوشاح عريض من الحرير الأزرق المتماوج بمحاشيتين من اللون الأصفر الذهبي ويكون في نهاية الوشاح وسام مماثل لوسام الطبقة الثالثة .

وأهل الطبقة الثانية يحملون على صدرهم من الجهة اليمنى رصاصة أصغر من رصاصة الطبقة الأولى ويقلدون وساما مماثلا لوسام الطبقة الثالثة يعلقونه في رقبتهم بشرط من لون الوشاح .

وأهل الطبقة الثالثة. يقلدون وساما يعلقونه في رقبتهم بشرط من لون الوشاح. أما أهل الطبقة الرابعة وأهل الطبقة الخامسة فيحملون على صدرهم من الجهة اليسرى وساما معلقا بشرط من لون الوشاح ويكون هذا الشرط فيما يخص بأهل الطبقة الرابعة موشى بورينه .

ولا تمنح الطبقة الثالثة الا لمن كان مرتبه ١٢٠٠ جنيه في السنة على الأقل .  
ولا تمنح الطبقة الثانية الا لمن كان مرتبه ١٨٠٠ جنيه في السنة على الأقل .  
ولا تمنح الطبقة الاولى الا للوزراء ومن في درجتهم من الموظفين .

١٠ — (١) لا يمنح النشان لأحد للموظفين الا اذا كان قد مضى عليه في الخدمة ثمانى سنوات على الأقل .

١١ — (١) لا يكون الارتقاء من طبقة الى أعلى منها الا بعد مضى خمس سنوات على الأقل من تاريخ الانضمام آخر نشان أو رتبة يستوى في ذلك الموظفون وغيرهم وتخفض هذه المدّة الى ثلاث سنوات للموظفين اذا أحبلوا الى المعاش .

١٢ — تتبع احكام اللادة السابقة من أمرنا هذا في الترقية من طبقة الى أعلى منها ويترتب على الارتقاء من طبقة الى اخرى أعلى منها وجوب إعادة وسام الطبقة القديمة . وعند وفاة أحد الحائزين للنشان يجب على ورثته أن يردوا وسامه .

والتجريد أو المحو يترتب عليه رد الوسام والبراءة

١٣ — (٢)

١٤ — لا تسمى القيد الواردة في المواد السابقة على اعضاء أسرنا الملكية ولا على موظفي حاشيتنا ولا على الاجانب غير للموظفين بالحكومة المصرية .

٨ — (١) فيما يخص بضابط الجيش والبحرية وبالبضابط الذين يبدى براءات عسكرية تراعى القواعد الآتية :

الحائزون لرتبة الصاغقولاغاشي يجوز منحهم الطبقة الخامسة ويجوز كذلك في حالة الامتياز الخاص منح هذه الطبقة للحائزين لرتبة البيوزاشي أو الملازم الأول أو الملازم الثاني .

والحائزون لرتبة البكباشي يجوز منحهم الطبقة الرابعة .

والحائزون لرتبة القاقاقام يجوز منحهم الطبقة الرابعة وفي حالة الامتياز الخاص يجوز منحهم الطبقة الثالثة .

والحائزون لرتبة الميرالاي يجوز منحهم الطبقة الثالثة .

والحائزون لرتبة القواء يجوز منحهم الطبقة الثالثة وفي حالة الامتياز الخاص يجوز منحهم الطبقة الثانية .

والحائزون لرتبة الفريق يجوز منحهم الطبقة الثانية وفي حالة الامتياز الخاص يجوز منحهم الطبقة الأولى .

٩ — (١) فيما يخص بالموظفين المدنيين بالحكومة تراعى القواعد الآتية :

لا تمنح الطبقة الخامسة الا لمن كان مرتبه ٥٠٠ جنيه في السنة على الأقل .  
ولا تمنح الطبقة الرابعة الا لمن كان مرتبه ٨٠٠ جنيه في السنة على الأقل .

(١) معدلة بالأمر الملكي رقم ٤٩ سنة ١٩٢٦ (٢٢ مايو)

(٢) النيت

وتألف اللجنة العليا من خمسة أعضاء هم  
أقدم أصحاب الوشاح الأكبر بصرط ان  
يكونوا مقيمين بالقطر المصري ولا يدخل  
ضمنهم طالبو المحو ولا أعضاء مجلس  
الوزراء .

واللجنة للشار إليها بعد سماع دفاع  
صاحب الشأن شقوياً أو بالكتابة ان  
تعرض نحو اسمه ولكن اقرارها على ذلك  
لا يكون الا بأغلبية أربعة احماس الاصوات  
ويصدر الامر بمحو الاسم بإرادة ملكية  
١٨ — تلغى احكام الامر الكريم  
الصادر في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٢٢  
( ١٤ ابريل سنة ١٩١٥ )

١٩ — على وزرائنا ورئيس ديواننا  
تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

**أمر ملكي رقم ٦ لسنة ١٩٢٣**  
( ٤ يناير )

**بشأن تعديل نشان الفلاحة**

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر  
في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٣٢  
( ١٤ ابريل سنة ١٩١٥ ) بانشاء نشان  
الفلاحة .

أمرنا بما هو آت :

١ — ينشأ نشان بلم نشان  
«الفلاحة»

١٥ — يستلم النعم عليهم مع الوسام  
براءة مخومة باختامنا .  
وتنشر اسماء النعم عليهم بالجريدة  
الرسمية .

١٦ — تحرير البراءات منوط بقلم  
التوقيع بديوانا الملكي ويكون لدى هذا  
القلم سجلان أحدهما للمصريين والثاني  
للأجانب

وهذان السجلان يتضمنان اسماء  
الحائزين للنشان ووظائفهم وتواريخ الانعام  
والترقية والخلو ويلحق بكل من هذين  
السجلين دفتر فهرست هجائى .

١٧ — مع عدم الاخلال بأحكام  
قانون العقوبات الخاصة بالتجريد من  
الحقوق والزوايا المدنية فانه يجوز لمجلس  
الوزراء ان يقرر احالة أى شخص من  
المدنيين الحاملين لهذا النشان على لجنة عليا  
للتظرف في نحو اسمه اذا ارتكب أمراً يزرى  
بالشرف ويحمله غير أهل للاستمرار على  
حملة وذلك بناء على طلب ثلاثة من حاملي  
النشان تكون طبقتهم مساوية لطبقته أو  
أعلى منها

فلذا كان الامر المنسوب اليه مبنياً على  
حكم صادر بمقوبة جنحة أو بمقوبة تأديبية  
جاز لمجلس الوزراء ان يحيل الشخص  
المحكوم عليه على اللجنة العليا بناء على طلب  
يقدمه أحد حاملي النشان المذكور تكون  
طبقتهم مساوية لطبقته أو أعلى منها

أنت يلتصق الانعام بهذا النشان على  
من جوافر فيه هذا الشرط من الاعيان  
للمصريين .

والتماس الانعام بهذا النشان على موظفي  
حكومتنا عدا موظفي حاشيتنا يكون من  
رئيس مجلس وزرائنا بناء على طلب الوزير  
المختص .

٦ — يستلم النعم عليهم مع الوسام  
براءة مخومة باختماننا .

وتنشر اسماء النعم عليهم في الجريدة  
الرسمية

٧ — تتبع أحكام المادة الخامسة من  
أمرنا هذا في الترقية الى الطبقة الاولى  
ويترتب على الارتقاء الى هذه الطبقة وجوب  
اعادة وسام الطبقة الثانية .

وعند وفاة أحد الحائزين للنشان يجب  
على وزيمته أن يرثه واسامه  
والتجريد يترتب عليه ردّ الوسام  
والبراءة

٨ — تحرير البراءات منوط بقلم  
التوقيع يديواتنا المللكي ويكون لدى  
هذا القلم سجلان أحدهما للمصريين والثاني  
للأجانب .

وهذان السجلان يضمنان أسماء الحائزين  
لنشان ووظائفهم وتواريخ الانعام والترقية  
والخلو . ويلحق بكل من هذين السجلين  
فهرست هجائي .

٩ — مع عدم الاخلال بأحكام قانون

٢ — يمنع نشان الفلاحة للذين  
يقومون بتأدية خدمات الزراعة .

٣ — يشتمل هذا النشان على طبعين  
وهما الطبقة الاولى والطبقة الثانية .  
فوسام الطبقة الاولى يعلق بالرقبة بشرط  
من الحرير المتماوج المخطط باللون الاخضر  
والاصفر الذهبي

ووسام الطبقة الثانية يحمل على  
الصدر من الجهة اليسرى بشرط من  
ذات اللون .

٤ — الوسام هو كوكب من اللينا  
البيضاء له خمس شمس متصل بعضها ببعض  
بورق شجرة القطن ولوزها مصنوعين  
من اللينا الموهجة بالألوان ويعلق هذا  
الكوكب «التاج المللكي» من الذهب عرقوماً  
في وسطه وسام «الفلاحة» بللينا الخضراء  
وبين الشعبين الواقعتين في أعلاه دائرة  
ملكية قد صيغت فيها بالتخريم هذه  
الحكمة بحروف من الذهب « من فلاح  
قد أفلح »

٥ — الانعام بهذا النشان والترقية  
الى الطبقة الاولى منوطان بإرادتنا .  
ويكون ذلك لمدة الحياة

ومع ما لنا من الحق في الانعام بهذا  
النشان على الاعيان المصريين الذين يقومون  
بتأدية خدمات الزراعة والاجانب غير  
الموظفين بالحكومة يجوز لرئيس مجلس  
وزرائنا بناء على طلب وزير الزراعة

الصادر في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٣٣  
(١٤ ابريل سنة ١٩١٥)

١١ — على وزرائنا ورئيس  
ديواننا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما  
يخصه .

**أمر ملكى رقم ٧ لسنة ١٩٢٣**

(٤ يناير)

**بشأن تعديل نشان الكمال**

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر الكرم الصادر  
في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٣٣  
(١٤ ابريل سنة ١٩١٥) بانشاء نشان  
الكمال .

وعلى أمرنا الصادر في ١٤ ذى القعدة  
سنة ١٣٣٧ (١١ أغسطس سنة ١٩١٩)  
بتعديل الامر السالف الذكر

أمرنا بما هو آت :

١ — ينشأ نشان باسم نشات  
«الكمال»

٢ — لا يمنع هذا النشان الالسيدات

٣ — يشتمل هذا النشان على أربع  
طبقات . الطبقة العليا والطبقة الاولى والطبقة  
الثانية والطبقة الثالثة

فالطبقة العليا تسمى بنشان «الكمال  
للمرصع» ويكون مخصصاً للملكة وذوات  
التيجان ويمجوز منحه لاميرات البيت الملكى  
وأميرات البيوت المالكة . ووسام هذه

العقوبات الخاصة بالتجريد من الحقوق  
والرايا المدنية فانه يجوز لمجلس الوزراء  
أن يقرر احالة أى شخص من المدنيين  
الحاملين لهذا النشان على لجنة عليا للنظر  
في محو اسمه اذا ارتكب أمراً يزرى  
بالشرف ويحمله غير أهل للاستمرار على  
حملة وذلك بناء على طلب ثلاثة من حاملي  
النشان تكون طبقتهم مساوية لطبقته أو  
أعلى منها .

فإذا كان الامر المنسوب اليه مبنياً على  
حكم صادر بقوبة جنحة أو بقوبة تأديبية  
جاز لمجلس الوزراء أن يحيل الشخص  
المحكوم عليه على اللجنة العليا بناء على  
طلب يقدمه أحد حاملي النشان المذكور  
تكون طبقته مساوية لطبقته أو أعلى منها  
وتتألف اللجنة العليا من خمسة أعضاء  
ثم أقدم أهل الطبقة الاولى بشرط أن  
يكونوا مقيمين بالقطر المصرى ولا يدخل  
ضمنهم طالبو المحو ولا أعضاء مجلس  
الوزراء .

وللجنة المشار اليها بعد سماع دفاع  
صاحب الشأن شفوياً أو بالكتابة أن  
تعرض محو اسمه ولكن اقرارها على  
ذلك لا يكون الا باغلبية أربعة أخماس  
الاصوات .

ويصدر الأمر بمحو الاسم بإرادة  
ملكية .

١٠ — تلغى أحكام الامر الكرم

تخلل الزهرات الكبرى كلمات «الاحسان»  
و «الوفاء» و «الاخلاص» و «الشرف»  
و «الحنان» مرقومة بحروف كوفية بارزة  
من اللون الأبيض .

أما الوسام فهو كوكب له عشر شعب  
تألف من زهرات مائة زهرات الرصعة  
ويصلوه الناج للملك من الذهب . وفي  
وسط الكوكب على بساط من اللون الأبيض  
كلمة «الكمال» مرقومة باللون اللازوردي  
٥ — الانعام بهذا النشان والترقية  
من طبقة الى أعلى منها منوطان بارادتنا .  
ويكون ذلك لمدة الحياة .

٦ — يستلم النعم عليهم مع الوسام  
براءة مخومة بأختامنا .  
وتنشر الجريدة الرسمية أسماء النعم  
عليهم .

٧ — الارتقاء من طبقة الى طبقة  
أعلى منها يرتب عليه وجوب إعادة وسام  
الطبقة القديمة وعند وفاة احدى الحائزات  
لنشان يجب على ورثتها أن يردوا وسامها .

٨ — تحرير البراءات منوط بقلم  
التوقيع بديوانا الملك ويكون لدى هذا  
القلم سجلان أحدهما للسيدات الوطنيات  
والثاني للسيدات الأجنيات .

وهذان السجلان يتضمنان أسماء  
الحائزات للنشان وتواريخ الانعام والترقية  
والخلو ويلحق بكل من هذين السجلين  
فهرست هباني .

الطبقة هو رصعة ينطبق شكلها على ما  
جاء في المادة الرابعة من الوصف وتكون  
معللة بالاحجار الكريمة تحمل على الجهة  
اليسرى من الصدر .

وربات هذه الطبقة الحق في حمل  
الوشاح الاكبر الآتي وصفه في الفقرة  
التالية ويكون في نهاية الوشاح رصعة  
صغيرة معللة كذلك بالاحجار الكريمة  
والطبقة الاولى ( الوشاح الاكبر )  
ووسامها عبارة عن رصعة تحمل على الجهة  
اليسرى من الصدر ووشاح عريض من  
اللون الازرق الفاتح المتماوج بمحاشيتين  
منسوجتين من الذهب وفي نهايته النشان .  
وربات هذه الطبقة يتشحن به من اليمين  
الى اليسار .

أما وسامات الطبقتين الثانية والثالثة  
فهي عبارة عن نشان يعلق على الجهة اليسرى  
من الصدر بقفدة من لون الوشاح وتكون  
هذه القفدة فيما يخص ربات الطبقة الثانية  
موشاة بوريده .

٤ — تكون الرصعة من الذهب  
ومتقوشة بطريق التخرم نقشاً على الطراز  
العربي وتردان بعشر زهرات من زهرات  
الخرفة المصنوعة من اللون الأبيض والزرقة  
مرصوفة على شكل كوكب وفي وسط  
الرصعة بساط من اللون الأبيض مرقوم عليه  
لفظة «الكمال» بحروف كوفية من  
اللون اللازوردي وفي الفراغات الحجة التي



٥ — يكون النوط مستدير الشكل ومتقوساً على وجهه بنقش بارز صورة « الشارة الملكية » ورقم ١٣٣٥ رمزاً الى سنة انشائه . ويكون مكتوباً في ظهره هذه العبارات : في الوسط « ملك مصر » وفي القسم الاعلى « نوط الجدارة » وفي الاسفل « خيركم ائمتهم » ويكون اسم النعم عليه متقوساً تحت هذه العبارة الاخيرة .

٦ — يوضع النوط على الصدر من الجهة اليسرى معلقاً بشرائط بنفسجي اللون ينتهي الى مشبك من نوع معدن النوط متقوس عليه تاريخ الانعام ويضاف مشبك آخر الى النوط كلما استحق صاحبه انعاماً جديداً .

٧ — الانعام بهذا النوط خاص بنا . ومع مالنا من الحق في الانعام بهذا النوط على كل من يمتاز بتأدية عمل خاص للحكومة أو للهيئة الاجتماعية من غير موظفي حكومتنا عدا موظفي حاشيتنا يجوز لرئيس مجلس وزرائنا ان يلتمس الانعام بهذا النوط على كل من ذكر باللائحة الثالثة من أمرنا هذا عند توافر الشروط الواردة بها .

٨ — يكون مقام هذا النوط في الترتيب بعد نياشيننا وبعد أنواعنا الحربية .

٩ — يبق النوط وبراءته ملكاً لورثة الخائر له على سبيل التذكار ولا يجوز لاحد منهم حله .

٩ — تلغى أحكام الامرين الكريمين الصادرين في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٣٣ ( ١٤ ابريل سنة ١٩١٥ ) و ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٣٧ ( ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ ) الخاصين بنشان الكمال المذكور .

١٠ — على وزرائنا ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

## امر ملكى رقم ٨ لسنة ١٩٢٣

( ٦ يناير )

### بشان تعديل نوط الجدارة

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٩ شوال سنة ١٣٣٥ ( ٢٨ يوليوسنة ١٩١٧ ) بانشاء نوط الجدارة .  
أمرنا بما هو آت :

١ — ينشأ نوط باسم « نوط الجدارة »

٢ — تكون السيادة الكبرى لهذا النوط حقاً خاصاً بنا ونحن نختص بالملوك

٣ — نوط الجدارة يخصص لمكافأة الاشخاص الذين يمتازون بخدمة الحكومة خدمة طوية جديرة بالمكافأة أو بتأدية عمل خاص للحكومة أو للهيئة الاجتماعية وذلك بلاميز بين المذكور والائاتوبلا مراعاة للجنسية .

٤ — يكون النوط على نوعين أحدهما من القصة والثانى من الشهبان ( البرونز )

٢ — تكون السيادة الكبرى لهذا النوط حقاً خاصاً بنا وعن يخطنا من الملوك.

٣ — يمنح هذا النوط لموظفي وضباط ورجال البوليس من أية رتبة كانوا ولعمد ومشايخ وخبراء البلاد التابعين لوزارة الداخلية مكافأة على الخدمات الممتازة التي يقومون بها في المحافظة على الأمن العام.

٤ — الانعام بهذا النوط خاص بنا والتماس الانعام به يرفع اليانا من وزير داخلية حكومتنا .

٥ — يكون النوط على ثلاثة أنواع أحدها من الذهب والثاني من الفضة والثالث من الشهبان ( البرونز ) .

فالأول يمنح لمن يمتاز بخدمة الأمن العام خدمة استثنائية يقوم في أثناءها بأعمال بالهرة .  
والثاني يمنح لموظفي وضباط البوليس ولعمد ومشايخ البلاد .  
والثالث يمنح لصف الضباط وأغار البوليس والخبراء .

٦ — يكون النوط بأنواعه الثلاثة مستدير الشكل ومقوشاً على وجهه بنقش بارز صورة « الشارة الملكية » ورقم ١٣٣٨ رمزا الى سنة انشائه ويحيط بهذه الشارة دائرة مقوش بها « مكافأة على اداء خدمة ممتازة للأمن العام » وينقش في ظهر هذا النوط بشكل بارز العبارة الآتية « الشرف حق لمن قام بواجبه » .  
ويملو هذا النوط مثبكاً من نوع معدنه

١٠ — تحرير البراءات منوط بقلم التوقيع بديواننا الملكي ويكون لدى هذا القلم سجلان أحدهما للمصريين والثاني للأجانب وهذان السجلان يتضمنان اسماء الحائزين للنوط وصناعاتهم وتواريخ الانعام . ويلحق بكل من هذين السجلين دفتر فهرست هجائي

١١ — تلقى أحكام الامر الكريم الصادر في ٩ شوال سنة ١٣٣٥ ( ٢٨ يولييه سنة ١٩١٧ ) الخاص بهذا النوط .

١٢ — على رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

أمر ملكي رقم ٩ لسنة ١٩٢٣

( ٦ يناير )

بشأن تعديل نوط الواجب

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١١ رمضان سنة ١٣٣٨ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ ) بإنشاء نوط الواجب ،  
وعلى أمرنا الصادر في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ ( ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ ) بتعديل الامر الأول ،  
أمرنا بما هو آت :

١ — ينشأ نوط مدني باسم « نوط الواجب » .

سجلان أحدهما للمصريين والثاني للأجانب  
وهذان السجلان يتضمنان أسماء الحائزين  
للتوط ورتبهم وتواريخ الانعام به عليهم .  
ويلحق بكل من هذين السجلين  
قهرست هجائي .

١٠ — تلغى أحكام الأمرين الصادرين  
في ١١ رمضان سنة ١٣٣٨ ( ٢٩ مايو  
سنة ١٩٢٠ ) وفي ١٣ جادى الثانية  
سنة ١٣٣٩ ( ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ )  
الخاصين بهذا التوط .

١١ — على وزير داخلينا ورئيس  
ديواننا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما  
يخصه

مستطيل الشكل يعادل طوله قطر التوط  
وعرضه سنتيمتر واحد يفرغ الثلث  
الأعلى منه لوضع شريط التوط والقسم  
الباقى من الشبك يخص لنقش اسم النعم  
عليه به .

٧ — يطلق هذا التوط من الجهة  
اليسرى من الصدر بشرط أزرق من  
الحرير يمد ناشيتا وأنواطنا الحرية .  
٨ — تبقى الانواط وبراءاتها للورثة  
على سبيل التذكار ولا يجوز لأحد منهم  
حل هذا التوط .

٩ — تحرير البراءات منوط بقلم التوقيع  
بديواننا الملكى ويكون لدى هذا القلم

## رسوم

راجع ايضا : بطرول • جارك • دخان • تمباك • سكر • فانارات

الرسوم يحصل رسم استهلاك أو رسم  
انتاج على الأصناف الآتية يانها المستوردة  
من الخارج أو المنتجة في القطر :  
( ١ ) السوائل — البيرة وشراب  
التفاح ( نيسدر ) وزيت الخروع وزيت  
الكولزا وزيت النفط ( تربنتين ) وزيت  
التشجيم المعدنى وحض الكلورورودريك  
وحض الازوتيك وحض " السلفريك " والنشادر ،

٢٧ يولية ١٩٢١ مرسوم  
بفرض رسم استهلاك أو رسم  
انتاج على بعض الأصناف  
نحن سلطان مصر  
بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :  
١ — ابتداء من تاريخ نشر هذا

طبقا للشروط التي سيصدر وزير المالية قرارا بها .

٤ — يرد رسم الاستهلاك اذا صدرت البضاعة في خلال سنة من تاريخ الدفع بشرط أن لا يكون أصابها أى تلف وبشرط ألا يكون قد تغير شكلها وبعد التحقق من عينة الصنف .

٥ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم واصدار قرار بالوائح اللازمة لذلك

## ٢ أغسطس سنة ١٩٢١ قرار

بفرض رسم استهلاك قدره ٢ في المائة على بعض الاصناف

وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٧ يولية سنة ١٩٢١ بفرض رسم استهلاك عن بعض اصناف مستوردة أو متبعة داخل القطر

قرر ما هو آت :

١ — ان رسم الاستهلاك البالغ ٢ في المائة الذي قرره المادة الاولى من المرسوم الصادر في ٢٧ يولية سنة ١٩٢١ تحصله مصلحة الجمارك على الاصناف المستوردة وقت ورودها لقطر المصري باعتبار القيمة التي تحدد بموجبها الرسوم الجمركية وعلى

(ب) المأكولات — زيت جوز الهند والحموم والأسماك المحفوظة في علب أو برطمانات واللبين المحفوظ والجلاتين والتين الناشف والقراصية الناشفة والشمش النخاف وقرالدين والمجوز والبندي واللوز وجوز الهند والتسطل والخروب والفسق والشاي والبن والكافا والفلفل والقرفة وكبوش القرقل .

(ج) أدوات الساعات — ألواح الزنك وألواح الرصاص ومواسير الرصاص واللباد أو الورق المقطرن أو المقير والرخام وألواح الزجاج والمرايا الغير المنقضة والغار (الزفت) والأسفلت والاعمدة والزوايا الحديدية والاجوزة (الكمرات) الحديدية والصلية وألواح الحديد والصلب ومواسير الحديد والصلب وألواح الحديد والصلب المجلتة ومواسير الزهر .

٢ — يحصل الرسم المذكور بنسبة اثنين في المائة من القيمة على كل الاصناف المبينة أعلاه ما عدا زيت التشحيم للمدني للنتج في القطر المصري الذي يبقى خاضعا للرسم المقرر في المادة الاولى من المرسوم الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٢١

٣ — تحصل مصلحة الجمارك الرسم المقرر بمقتضى هذا المرسوم في نفس الوقت الذي تحصل فيه رسوم الوارد على الاصناف الواردة وأما فيما يختص بالاصناف للنتجة في القطر المصري فيكون تحصيل الرسم

٣- لضمان تحصيل هذا الرسم على الاصناف المصنوعة في القطر يرخص لمصلحة الجمارك ان تقوم بكل مراقبة وان تطلب من الفابريكات او المصانع جميع الكشف والحسابات التي فيها كمية الاصناف المنتجة وتضمن البيع منها

الاصناف المصنوعة أو المنتجة في القطر باعتبار ثمن يبعث في الفابريكة أو المصنع ٢ - كل صنف منتج داخل القطر يسرى عليه رسم الاستهلاك ويوجد خارج الفابريكة ولم يدفع عنه هذا الرسم يعتبر مهربا ويصادر لجانب الحكومة

## رسوم قضائية

راجع: محاكم الأخطا . محاكم اهلية . محاكم شرعية . محاكم مركزية . محاكم مختلطة

## رقى

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

١ - كل من جلب الى القطر المصرى أو ملحقاته قريبا واحدا فاكتر أو أخرجه منه بطريق البحر أو النهر أو البر أو اجتاز به القطر المذكور لاجل بيعه يماقب بالاشغال الشاقة من خمس سنوات الى خمس عشرة سنة

٢ - كل من أحرز أو أودع عند آخر رقبيا واحدا فاكتر لاجل بيعه يماقب

٢١ يناير سنة ١٨٩٦ امر حال

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على المادة الثانية من  
الوافق المقود بين حكومتى بريطانيا العظمى  
ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥  
لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع  
الاسترقاق  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
والقانية وموافقة رأى مجلس النظار

بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات الى سبع سنوات

٣ — كل من باع أو اشترى رقيقا أو قايض عليه أو اشترك في شيء من هذه المعاملات يعاقب كما يأتي :

إذا كان الجاني نخاسا أو سمارا في الرقيق يعاقب بالاشغال الشاقة من ٥ سنوات الى عشر سنوات

ويعاقب بهذه العقوبة كل من باع الى نخاس رقيقا أو قايضه عليه .

ويعاقب بالمحبس من ستة أشهر الى سنتين كل من اشترى رقيقا من نخاس أو سمار في الرقيق .

وإذا حصل البيع أو الفراء أو المقايضة بين عائلة وأخرى تكون العقوبة بالمحبس من ثلاثة أشهر الى سنة واحدة وبالفراة من ثلاثين جنبا الى خمسين أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من أدخل من رؤساء العائلات الى منزله بعد صدور أمرنا هذا رقيقا ليس بيده تذكرة عتق بقصد الفراء أو المقايضة يعاقب بفراة من ثلاثين جنبا الى خمسين أن لم يثبت ارتكابه لأحدى الجنائيات أو الجنح المينة قبل أو اشتراكه فيها .

٤ — يعاقب بالمحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين أو بفراة من خمسين الى ثلثمائة جنيه مصري كل من منع معتوقا من التمتع بتمام حريته أو من التصرف بشخصه .

ويعاقب بالمحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات من استعمل طرق الاحتيال أو الاكراه لمنع رقيق من الحصول على حريته أو العمل بها .

٥ — يعاقب بالاعدام أو بالاشغال الشاقة من خمس سنين الى خمس عشرة كل من جلب رقيقا أو اشترك في هذا الفعل

٦ — يعاقب المشتركون في الجنائيات والجنح المتقدم ذكرها بنفس العقوبات التي يحكم بها على فاعليها ويجوز مع ذلك تخفيض العقوبة الى نصفها .

٧ — من يصرع في ارتكاب الجنائيات والجنح السابقة يعاقب بنصف العقوبة التي يعاقب بها مرتكبها في حالة حصولها منه بالفعل

٨ — العودة الى ارتكاب هذه الافعال تستوجب الحكم على فاعلها بأقصى العقوبة مع جواز ابلاغها الى ضفيها

٩ — القاطن ( الاشتراك ) والمفروع ( العودة ) للمستعصمة في أمرنا بهذا يجب أن يكون مدلولها بحسب الوارد في المواد ٦٨ و ٦٩ و ٨٠ و ٩١ و ٩٣ من قانون العقوبات الاهلي .

١٠ — يعاقب ريان السفينة التي تنقل رقيقا مددا للبيح بفراة يجوز ابلاغها الى عشرين جنبا وبالمحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين

## ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ أمر عال

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على السادة الاربعة من  
الوقف للمنفود بين حكومتى بريطانيا  
المعظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة  
١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل  
الى منع الاسترقاق

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
ويعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — الأفعال الخالفة لقانون الجنابات  
والجنح المتعلقة بالاسترقاق تعال على محكمة  
تشكل من خمسة قضاة محكمة الاستئناف  
الاهلية يكون منهم اثنان على الأقل من  
القضاة الاوروبيين

ويكون انتخاب هؤلاء القضاة فى كل  
حالة على حسبها بقرار من ناظر الحفانية  
يعين فيه رئيس هذه المحكمة

٢ — تشمل دائرة اختصاص هذه  
المحكمة القطر المصرى وملحقاته ماعدا  
المياه التابعة لمصر فى جنوبى أصوان  
وموانى البحر الاخر وسواحه للشكل لها  
محكمة مخصوصة ولاتدخل مدينة السويس  
فى دائرة هذه المحكمة المختصة

ويعين ناظر الحفانية الجهة التى تتعد  
فيها المحكمة

واذا ثبت اشتراك صاحب السفينة فى  
هذا الفعل يحكم عليه بهذه الغرامة ويلبس  
للمدة المذكورة وتصادر سفينته مع  
مشحونها

ويجوز أيضا الحكم على بحارة السفينة  
بقوبة الحبس المذكور

١١ — اذا ثبت أن سفينة جهزت  
لنقل الرقيق فتعتبر كأنها أجرت نقله فلا  
واذا ثبت أن ريان سفينة أو صاحبها عين  
مقدار أجرة النقل أو عقد اتفاقا مع شخص  
آخر لنقل الرقيق فتعتبر هذه السفينة أيضا  
كأنها أجرت هذا النقل فلا ويجرى حكم  
المادة السابقة على هاتين الحالتين

١٢ — يجوز للمحكمة فى كافة  
الاحوال التى تحكم فيها بالحبس لمدة سنة  
أو أكثر بمقتضى أمرنا هذا أن تجعل  
الحبس مقرونا بالاشغال الشاقة

١٣ — يجب على كل قادم بمائتته  
الى القطر المصرى أن يخبر قلم الجوازات  
( البسا بورت ) فى الحال وقلم عتق الرقيق  
فى ظرف خمسة عشر يوما بعد الخدم  
الرقيق الموجودين فى مائتته

ويجب على قلم عتق الرقيق أن يسلّم  
له تذاكر عتق بقدر ما عنده من الارقاء  
ومن تأخر عن هذا الاخبار أو أخبر  
بنيز الحقيقة عوقب بغرامة من ثلاثين جنيها  
الى خمسين

١٤ — على ناظرى الداخلية والحفانية  
تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

٥ — تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية ولكن المحكمة أن تهمل تلاوة مستندات مكتوبة ويقوم أحد مندوبي قلم عتي الرقيق بإبانت التهمة ويجوز للمتهمين أن يستعينوا بأحد المحامين

وتسمع أولا شهود الاتبات ثم شهود التفي وتصدر الاحكام في الجلسة نفسها ولا يجوز الطعن فيها بأي وجه وتبلغ بمجرد اصدارها الى ناظر الحفانية لتنفذها أما اذا كان الحكم صادرا من مجلس عسكري فيرفع الى من يكون أمر بقدر المجلس وتتبع احكام القانون العسكري فيما يختص بتأييد الحكم

٦ — الافاض الخالفة لقانون الجنائيات والجنح المتعلقة بالاسترافاق ترفع الى مجلس عسكري اذا كان وقوعها في موانئ البحر الاحمر ( ماعدا مدينة السويس ) و في سواحه التابعة للقطر المصري وملحقاته وفي المنطقة البحرية المحددة في المادة الثامنة من الوفاق العقودين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وكذلك في الجهات التابعة للحكومة المصرية في جنوبي اصول

٧ — يتشكل هذا المجلس العسكري من خمسة على الاقل من ضباط الجيش المصري بينهم السردار ومين أيضا رئيس المجلس  
٨ — يتبع المجلس العسكري أيضا احكام أمرنا هذا بشأن المحكمة المخصوصة

٣ — اذا كانت القضية سالمة لأن ترفع الى الجلسة بغير تحقيق عمدي فتقدم في الحال الى ناظر الحفانية وهو يصعد المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول الطلب اليه

ويقدم ناظر الحفانية هذه المحكمة اما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قلم عتي الرقيق أو بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقوم مقامه في حالة غيابه

وتبين في الطلب الجنابة أو الجنحة مع كافة الظروف التي حصلت فيها

٤ — اذا كان الحكم في القضية يستلزم تحقيقا ابتدائيا فيصرح فيه حالا قلم عتي الرقيق أو مندوبيه ويكون لهذا القلم ولمندوبيه كافة الاختصاصات المأورة الضبطية القضائية في قانون تحقيق الجنائيات وفيما عدا أحوال التلبس بالجنابة لا يجوز لهم القبض على متهم أو تفتيش أي منزل الا بترخيص من ناظر الحفانية أو ناظر الداخلية أو محافظ سواكن على حسب الجهة التي يجب حصول القبض أو التفتيش فيها

ويجب على مندوب قلم عتي الرقيق المكلف بإجراء التحقيق أن يخبر في الحال للدير أو المحافظ ويكون لكل منهما الحق في حضور التحقيق ولكن لا يترتب على غيابهما إيقافه أو عدم محته



أو مستأجر أو ضامن لسفينة شرعية أو غيرها من السفن المصرية التي تهل حولتها عن خمسمائة طوليناته أن يستحصل على رخصة برفع العلم الأهل على سفينه قبل تعاطى التجارة في البحر الأحمر . .

ثانياً — يجب تقديم طلبات الرخصة برفع العلم الأهل الى محافظى سواكن أو السويس أو القصير أو المسامور أو الشخص الذى يتدبونه لذلك .

ثالثاً — لا تعطى الرخصة برفع العلم الأهل الا لأصحاب السفن المصرية أو مستأجرها أو ضماهم متى توفرت فيهم الشروط الآتية .

( أ ) أن يكونوا من رعايا الحكومة المصرية .

( ب ) أن يقدموا ضماناً تثبت قدرتهم على دفع الغرامات والعقوبات التى يحكم بها عليهم .

( ج ) أن يكونوا حسي السيرة هم وربان السفينة ولم يسبق الحكم عليهم بقوبة ما لا شترأكم بأية كيفية كانت فى تجارة الرقيق

ويكون ربان السفينة مسؤولاً عن تنفيذ المواد الخمس التالية أى من المادة الرابعة لغاية المادة الثامنة وعند عدم وجود الريان تكون هذه المسؤولية على صاحب السفينة أو مستأجرها أو ضماهما .

رابعاً — يجب على كل سفينة شرعية

متى أمكن مريان هذه الاحكام عليه

٩ — يجوز لكافة ربان السفن الحربية الانكليزية أو الطرادات المصرية أن يطلبوا انعقاد المجلس العسكري المذكور وذلك علاوة على الذين نص عليهم فى المادة الثالثة

١٠ — الاجراءآت الواجب على السفن المصرية اتباعها فى موانى البحر الأحمر الخروج منها وفيد أسماء ملاحيا وركابها تكون مطابقة لما هو مقرر فى عقد مؤتمر بروسل وتين فى ملحق حرف ( ب ) الذى يستر جزأً مكملًا للوفاق المفود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥

١١ — على نظار الداخلية والمحفانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه  
لايحة

للاحظة السفن المصرية للمارة

فى البحر الأحمر

بناء على ما جاء فى المادة العاشرة من الامر الحالى الصادر ببيان الاجراءات الواجب اتباعها أمام المحاكم المشكلة للحكم فى الاحمال المخالفة للقوانين المعمول بها لمنع التخاصة قد تقرر أن أصحاب السفن المصرية التى تعاطى التجارة فى البحر الأحمر ومستأجرها وربانها وضمائهم يجب عليهم مراعاة القواعد الآتية .

أولاً — يجب على كل مصرى مالك

على الاقل ويجوز للجهات الادارية للمينة في المادة الثانية ايقاف مفعول هذه الرخصة أو سحبها وقيد بها أيضا الاحكام التي تصدر على صاحب السفينة أو مستأجرها أو ريانها بسبب مخالفته لهذه اللوائح .

( ثانيا ) بيان بأسماء بحارة السفينة .  
يجوز أن يكون هذا البيان مندرجا في الشهادة المعطاة من المينة ويجب أن يكون شاملا لأسماء وأوصاف كل بحرى في السفينة ويجوز اعطاء هذا البيان من احدى الجهات الادارية للمينة في المادة الثانية أو من الضابط المتولى قيادة أحد طرادات الحكومة ويجب تجديده في كل مرة عند تأجير السفينة وعلى كل حال في كل سنة بالاقل .

ولا يقيد اسم أى سودانى في البيان المذكور الا بعد استجوابه في مكتب المينة ويجب على هذا المكتب أن يتحقق أن عدد البحارة هو بنسبة حمولة السفينة وتجهيزها .

وفي حالة اضطرار ريان السفينة لاستخدام بحرى واحد فاكتر من مينا غير الذى تحرر له فيه البيان بأسماء البحارة فلا يجوز له ذلك الا بعد الاستئذان من ادارة المينة وقيد أسمائهم بواسطة الادارة المذكورة في البيان الذى يمه .

( ثالثا ) بيان الركاب السودانيين .  
إذا أراد ريان السفينة أن يقبل في سفينة

مصرية أذ ترفع العلم عند دخولها وخروجها من بكل مينا وبقي العلم مرفوعا عليها مدة النهار أى من شروق الشمس الى غروبها مادامت راسية في المينة أما اذا كانت سائرة في البحر فترفع العلم عند مقابلة أى سفينة من سفن الحكومة الحربية أو أى طراد من طراداتها أو أحد زوارقها ومتى رفع الطراد للعلم الاحمر المرسوم في وسطه مربعات ملونة باللون الازرق الفاتق واللون الاصفر أو أطلق بالليل مدفا ورفع فانوساً أحمر وجب على السفينة المصرية أن تنذهب الى جانبه في الحال وان لم تمثل لهذا الانذار يكون للطراد الحق في اطلاق النيران عليها .

خامسا — يجب على ريان كل سفينة شراعية مصرية سائرة تحت العلم الاهلى أن يكون معه المستندات الآتية مضمومة عليها بحتم الحكومة ومراجعة هذه المستندات والتصديق على صحتها يكون بواسطة احدى الجهات الادارية للمينة في المادة الثانية وذلك قبل الترخيص للسفينة بالخروج من المينة .

( أولا ) رخصة برفع العلم الاهلى .  
يجوز أن تكون هذه الرخصة عبارة عن الشهادة المعطاة من المينة أو المحافظة ويوضع عليها عمرة القيد وبين فيها اسم السفينة وحولتها والإيضاحات الدالة عليها ويجب تجديده هذه الرخصة في كل سنة

تصير الا بواسطة المحافظ أو مندوبه  
والتصديق عليه منهما .

سابعاً — يكتب اسم وحمله كل  
سفينة شرعية مصرية على مقدمها بأحرف  
أفرنكية وعربية كبيرة تكون بحروف وملوحة  
وتكتب أيضاً غمرة القيد على الفراع الاكبر  
وعلى مؤخر السفينة بأرقام أفرنكية وعربية  
وتصدق ادارة المينا التي حصل فيها القيد  
على حجم وموضع هذه العلامات .

ثامناً — يجب على ربان السفينة عند  
وصوله الى احدى الموانى الاجنبية أن يراعى  
اللوائح المتبعة فيها .

تاسعاً — من ثبت عليه من رعايا  
الحكومة المصرية ارتكاب أية مخالفة  
لاحكام المواد السابقة أو يتيق عمل أى  
مأمور أو مندوب أو مكلف بملاحظة  
تنفيذها يحاكم بمعرفة احدى الجهات الادارية  
المبينة في المادة الثانية بدون مراعاة القواعد  
القانونية ويجوز الحكم عليه بغرامة  
غايته عصفرون جنيتها وبالحبس لمدة لا  
تتجاوز ثلاثة شهور .

ركابا سودانيين في احدى الموانى القانونية  
أو في أى نقطة من الساحل المصرى تكون  
بين ميتين ضليه أن يخبر بذلك احدى  
الجهات الادارية المبينة في المادة الثانية أو  
الضابط المتولى قيادة أحد طرادات الحكومة  
المصرية فاذا كانت نتيجة الاستعلام بواسطة  
الجهات الادارية المذكورة أو ذلك الطراد  
مرضية فتفيد أسماء الركاب السودانيين في  
بيان الركاب مع ذكر أوصاف كل واحد  
منهم بالتفصيل وطول قامته والايضاح  
عما اذا كان من الذكور أو الاناث ولا  
يقبل الاطفال السودانيون بصفة ركاب الا  
اذا كانوا بصحبة أهلهم أو أشخاص من  
ذوى المقامات والاعتبار ويجوز قيد هذا  
البيان في الدفاعة المطاعة من المينا أو المحافظة  
سادساً — عند وصول أية سفينة  
شرعية مصرية الى احدى الموانى المصرية  
يجب تفتيشها بأمر المحافظ ومضاهاة البيانات  
بأسماء البطارة والركاب على الاشخاص  
الموجودين فيها ولا يجوز احداث أى

## روسيون

راجع أيضاً : امتيازات أجنبية

أصل روسي ومقيمون في القطر  
المصرى .

١١ مايو سنة ١٩٢٦ قرر

بشأن الاشخاص الذين من

وزير الداخلية .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦ والقاضي بمنح بعض اختصاصات ادارية لأعيان روسيين يختارون كرؤساء لجاليتهم في القطر المصري .

قرره ما هو آت :

١ — تنشأ مكاتب تسجيل في المدن المينة بعد لقبول تبليغ كل شخص من أصل روسي لم يتم بلغسية أخرى ولقيد ذلك التبليغ في السجلات المدفلة التي ستصرف من وزارة الداخلية :

( ا ) القاهرة — للأشخاص المقيمين بمحافظة مصر وعمدتي القليوبية والجيزة  
( ب ) الاسكندرية — للأشخاص المقيمين بمحافظة الاسكندرية وعمدية البحيرة .

( ج ) بورسعيد — للأشخاص المقيمين ببورسعيد وضواحيها .

( د ) الاسماعيليه — للأشخاص المقيمين بقم الاسماعيليه .

( هـ ) السويس — للأشخاص المقيمين بمحافظة السويس .

( و ) عاصمة كل مديرية للأشخاص المقيمين فيها .

٢ — التبليغ للنوّه عنه في المادة العالجة مفروض على كل شخص من أصل روسي سواء في ذلك من هو مقيم الآن

في القطر المصري أو من سيحضر اليه فيما بعد أو من يجتازه في طريقه لجهة أخرى ولرب الأسرة أن يشل في اقراره سائر أفرادها المقيمين معه في معيشة واحدة ذكورا كانوا أو أناثا مهما كانت سنهم

٣ — لتنفيذ مدلول نص المادة السابقة يتحم على طالب التبليغ أن يملأ الأورتيك التي يقدمه له مكتب التسجيل ويوقع عليه بامضاءه كما أنه مفروض عليه أن يقدم كافة الأوراق اللازمة لاثبات شخصيته وكذا الباسپورت وتذكرة المرور وخلافها من الاوراق التي دخل بمقتضاها القطر المصري .

٤ — القيد الذي يتم طبقا للمواد السابقة يعتبر بصفة عامة كافيا لامكان الحصول من السلطات المصرية المختصة على تصريح اقامة أو تذكرة مرور ولا يصرف لرب الأسرة سوى تذكرة اقامة واحدة له ولأفراد أسرته المقيمين معه في معيشة واحدة .

٥ — الميعاد المحدد لاجراء القيد ولاستلام تذكرة الإقامة يجب أن يكون قبل ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦ بالنسبة للأشخاص المقيمين الآن في القطر المصري وفي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ دخول القطر لمن يؤمونه بصمد الإقامة فيه .

٦ — يجب تجديد تذكرة الإقامة

(ب) درجة قرابة وارث الى مورث من أصل روسى .

(ج) تحقيق شخصية وحسن سير شخص من أصل روسى .

(٢) اثبات صحة الأوراق الصادرة من السلطات الروسية عهد النظام القديم

(٣) التداخل بصفة ودية في الاختلافات التي تقع بين الأشخاص الذين من أصل روسى والرسوم اللازم تقديرها للحصول على تلك الشهادات ستحدد فيما بعد بقرار من وزارة الداخلية . ومع ذلك فلا يؤخذ رسم في حالة التداخل الودى وفي حالة الفقر .

٩ — الأشخاص الذين من أصل روسى ولم يحصلوا على تذكرة إقامة أو لم يجدودها يفقدون حقهم في التمتع بالتسهيلات والامتيازات الواردة في المادة السابقة .

١٠ — القرار المذكور يعمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

سنويا في المدة التي بين أول يناير وأول مارس .

٧ — رسم القيد والحصول على تذكرة إقامة أو تجديدها هو ٢٥ قرشا يدفع مقدما عن كل شخص فيما لو راعى المواعيد المحددة في المادتين ٥ و ٦ وأما لو حصل التخلف عن القيد واستلام تذكرة الإقامة أو تجديد مدتها في المواعيد المذكورة فيدفع ١٠٠ قرش بصفة رسم مقرر عن كل حالة سواء بالنسبة لتذكرة الإقامة أو لتجديد مدتها .

٨ — الاعيان المينون رؤساء للجانالية الروسية يصرح لهم أيضا بإجراء ما يأتي :

(١) أن يسطوا الأشخاص القيدة أسماؤهم بسجلاتهم شهادات رسمية لاثبات ما يأتي :

(١) عدم المانع من عقد زواج شخص من أصل روسى أمام السلطات الدينية أو غيرها .

٩ سبتمبر ١٨٨٧ امر عال

بخصوص إلزام القادرين على العمل بإجراء الأعمال الصحفية مدة الفيضان

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والاشغال العمومية وثلاثة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القضاة :

رى

٩ سبتمبر ١٨٨٧ امر عال

بخصوص إلزام القادرين على العمل بإجراء الأعمال الصحفية مدة الفيضان

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والاشغال العمومية وثلاثة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القضاة :

رى

أمرنا بما هو آت :

١ — اذا وصل ارتفاع مياه النيل الى أربع وعشرين ذراعاً باعتبار مقياس مصر يجوز للمديرين والمحافظين أن يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر على العمل بنفسه بأن يشترك في الاعمال اللازمة للحفاظ من الفيضان في الجهة التي يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الاغاثة من الجهات الاقرب للمحل الذي يخشى منه .

٢ — ان لم يصل ارتفاع النيل للحد المعين في المادة السابقة ورؤى مع ذلك لاحد المديرين أو المحافظ أن النيل يخشى منه في احدى جهات مديريه أو محافظته فيجوز له أن يتتدىء حالاً بالعمل على مقتضى المادة المذكورة مع طلب التصديق على ذلك من نظارة الاشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمقتضى المادة الاولى الى أن يصدر اليه أمر بالامتناع عنه .

٣ — من يمنع عن المساعدة في الاحوال المبينة في المادتين السالفتين يعاقب بالحبس من عشرين يوماً الى ثلاثة أشهر أو بفرامة من مائة قرش الى ألف قرش .

ويعاقب بهذا الجزاء ايضاً كل من يمنع أحد الناس الطالوين للمساعدة عن العمل

٤ — يؤلف تحت رئاسة المدير أو

وكيله قومسيون من اثنين من عمد البلاد ومن مأمور المركز أو ناظر القسم ومن باشمهندس للديرة أو وكيله للحكم بالمقوبات المقررة في المادة السابقة ويؤلف هذا القومسيون في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ومن اثنين من أعيان المدينة ومن مهندس التنظيم أو وكيله .

٥ — يجوز للمحكوم عليهم بالحبس أن يستأغوا لقرارات القومسيون المتوهمه بالمادة السابقة أمام قومسيون يشكل بمعرفة ناظر الداخلية تحت رئاسته أو رئاسة وكيل النظارة ويكون هديم الاستئناف في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدور القرارات المذكورة عن المحافظات ومديريات وجه بحرى ووجه قبلى لحد أسبوت وفي ظرف عشرة أيام عن المديريات الكاتبة قبلى أسبوت (١)

تنفيذ القرارات الاتهائية الصادرة من قومسيونات المديريات والمحافظات أو من قومسيون الداخلية يكون بمعرفة المديرين أو المحافظين .

٦ — على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ أمر عال

بالغاء السخرة ورخصتات

## الصنائع وتنقيص ثمن المصلح

نحن خديو مصر  
بسد الاطلاع على الاوامر المالية  
الصادرة في ٢ أبريل سنة ١٨٨٨ و ١٤  
يونيه و ١٩ ديسمبر سنة ٨٩  
وعلى الأمر المالى الصادر في ٢٦  
أغسطس سنة ٨٦  
وعلى الأمر المالى الصادر في ٨ مارس  
سنة ٩١

وعلى الأمرين العالين الصادرين في  
٥ يناير سنة ٩٠ و ١٤ ديسمبر سنة  
٩١ — وبسد مصادقة الدول الموقعة  
على الاتفاق للبرم في لوندرة بتاريخ ١٧  
مارس سنة ٨٥

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت :

١ — تلغى السخرة في كامل أنحاء  
النظر المصري — أما خفر وملاحظة  
الجسور والأعمال الصناعية الأخرى  
والأشغال المستعجلة التى يلزم اجراؤها  
عند حصول خطر في زمن فيضان النيل  
فتبقى الأهالى مكثين بهنا دون سواهم  
وبذكر ناظر الأشغال العمومية في تقرير  
يرفضه البنا في آخر كل سنة عدد الايام  
التي يكلف الأهالى فيها بالقيام بهذه الاعمال  
أما فيما يخص بالأعمال المستعجلة للفتنى

اجراؤها عند حصول خطر في زمن  
فيضان النيل فيذكر في التقرير المذكور  
بيان الأسباب التى منعت من اجرائها  
بالاجرة وينشر هذا التقرير في الجريدة  
الرسمية

٢ — ٤ (١)

٥ — اعتباراً من يوم صدور أمرنا  
هذا يكون ثمن بيع المصلح المادى هـ ملزم  
عن كل كيلوجرام واحد

٦ و ٧ (١)

٨ — على نظار المالية والمالية  
والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل  
منهم فيما يخصه

٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ أمر عال

## بشأن الترع والمساقى (٢)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال  
العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبسد  
أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

في الترع والجسور العمومية

١ — يراد بالترعة مجرى مد لرى  
أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها  
وتعتبر جميع الترع التى من هذا القبيل  
عمومية وتنفق انشائها أو صيانتها في التالب  
على الحكومة وهى تسد من الاملاك  
العمومية وليس التسوية للأفراد باستعمال

(١) ألغيت هذه المواد بقانون ١٧ سنة ١٩٠٤ راجع دين عمومى

(٢) راجع قرار ١٦ يوليو ١٨٩٨ المنشور بعد

فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط الا اذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تريد مساحتها عن ألفي فدان ولو تكون في زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عمومياً . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المتضمنين صيانة المصارف الخصوصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة على المصارف الخصوصية المحكي عنها .

في الاعمال الواقعة من الفيضان

٤ — تشمل الأعمال الواقعة من الفيضان أعمال الجسور والرووس والصلاب والطراريد وغيرها من الأعمال التي يراد بها وقاية الأراضي والبلاد من طفيان المياه عليها وهذه الأعمال تعد عمومية ولذلك فالمحكومة مكلفة بها جميعها أما الحوش الخصوصية التي على سواحل النيل أو البحارة في الحيطان ويكون ملاكها م الذين أنشأوها فصيانتها تكون على اولئك الملاك .

في اختصاصات مفتشي الري والباشهندسين

٥ — مفتشو الري م التأبون عن نظارة الأشغال العمومية والباشهندسون وجميع خدمة الري الذين في دائرة نفوذهم م تأبون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقتهم مع المديرين هي مقررة في اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

جسورها وأشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملاً بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا في المساق الخصوصية

٢ — يراد بالمسقة قناة أو مجرى معد لرى أراضي بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض المالك واحد أو لعامة مشتركة ولو تكون المسقة في زمام عدة بلاد — وتعتبر المساق جميعها املاكاً خصوصية والمتضمنون بها هم المكفون بإنشائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير في تطهيرها أن تطهرها هي على نفقة هؤلاء المتضمنين والمبلغ الذي يصرف في هذا السبيل يوزع المدير على نسبة المال الذي يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ — على أنه اذا كانت الأرض المتأخر بها من المسقة تريد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض المالك واحد أو لجهة ملك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك

في المصارف

٣ — يراد بالمصرف أخذود أو خيزر مستطيل معد لصرف مياه الأراضي سواء كانت مياه رى أو مياه سيل أو مياه صرف وهو عمومي اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصي اذا انصرفت



وهي اللائحة المقرر فيها اختصاصات مفتشى  
الرى والمديرين وعلاقتهم ويجب على  
المدير أن يستدعى أصحاب الأراضى  
أو وكلائهم الرسميين ويستشيرهم في الامر  
في انشاء المساقى الصيفية

٨ — اذا أراد أرباب الأراضى أو  
أهالى البلد انشاء مسقة صيفية فى أراضيهم  
خاصة يجب أن يقدموا طلبهم الى المدير  
وهو يلفه الى مفتش الرى مشفوعاً برأيه  
وملاحظاته فاذا اتفق مفتش الرى فى  
الرأى مع المدير فيعطى المدير حيثئذ  
الرخصة أو لا يعطيها حسب مقتضى الحال  
ويكون انشاء المسقة ( اذا رخص بها )  
على ثقة الطالبين وتكون ملكاً لهم على  
أن حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع  
بلى أصحاب الأراضى المجاورة من استعمال  
المسقة لرى أراضيهم حتى فى زمن التحريق  
وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقة  
كفاية أراضيهم منها ولكن فى هذه  
الحالة يجب على أصحاب الأراضى المجاورة  
أن يشتركوا مع أصحاب المسقة فى مصارف  
الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضيهم  
المنتمية بتلك المسقة

فى اجتياز المياه بأرض الغير اذا لم يمكن  
الرى الا به

٩ — اذا رأى أحد أرباب الاطيان  
انه يستحيل عليه رى أرضه رى كافياً الا  
بانشاء مسقة فى أرض ليست ملكه أو

فى حقوق الارتفاق

٦ — مالك الأرض التى عليها حقوق  
الارتفاق يوجه قانونى كالمساقى والمصارف  
التي تمر فيها وتنتفع منها الاراضى المجاورة  
لتلك الارض لا يسوغ له بوجه من الوجوه  
اعداد هذه المساقى أو المصارف للزراعة  
أو اطلاقها أو ردمها بدون التراضى بذلك  
كتابة من أرباب الاراضى المنتمية بتلك  
المصارف أو المساقى

فى توقيف الآلات الرافعة أو سد الترع  
٧ — لا تطالب الحكومة بتعويض  
ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه فى إحدى  
الترع أو عن وقوف سيرها لاسباب قهرية  
أو لاصلاح أو تعديل تتبين ضرورتها  
أو لامر آخر يرى مفتش الرى ضرورة  
اتخاذها لموازنة المياه فى تلك التربة أو  
لحفظ مفسوسها كسد إحدى الترع مثلا أو  
إيقاف الرى أياها فى جزء منها أو فى جميعها  
وذلك لسد العوز فى جهة أخرى أكثر  
افتقاراً للمياه اما اذا دعت الحال الى تطوير  
ترعة من الترع أو اصلاحها فعلى مفتش  
الرى أو يشهنته من المديرية بالنيابة عنه  
أن يختار من أجل اجراء ذلك الوقت  
الذى يجسر فيه الاستثناء عن المبدأ اللازمة  
للرى أو السقى إنما قبل مباشرة أى عمل  
من هذا القبيل يجب على مفتش الرى أن  
يتفق مع المدير عن ذلك عملاً بأحكام  
اللائحة الصادرة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

الاشغال الصومية في الحصة عشر يوما التي  
تلى تاريخ ذلك الاعلان وهي تصدر حكمها  
التنهایی في المسألة — فاذا اختلف المدير  
ومفتش الري فتعرض المسألة أيضا على  
مظارة الاشغال الصومية — وعلى كل  
يجب على الطالب أن يدفع ثمن الارض  
التي تشغلها المسقة الجديدة والمال المزبوط  
عليها وتوضيها عن الأضرار الناشئة —  
والمبلغ الذي يختص دفعه بقرره اللجنة  
المنوطة عنها في المادة ٢٧ من أمرنا هذا —  
أما هذه المادة « التاسعة » فتلغى المادة  
العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٨ مارس  
سنة ١٨٨٩

في عدم كفاية المياه في المسقة

١٠ — اذا رأى صاحب الارض  
ان ليس له المقدار الكافي من المياه لرى  
مزروعاته فيقدم شكواه للمدير وهو يلغها  
لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته  
لينظر المفتش فيها اذا كان ابراد المسقة  
للمد لرى تلك المزروعات كافيًا أو انه  
يختص توسيع تلك المسقة معتمدا في ذلك  
على مقدار مساحة الارض التي تروى وعلى  
نوع المزروعات فاذا تقرر ضرورة توسيع  
المسقة وعارض المالك المجاور في ذلك فتراجع  
حيث أن أحكام المادة السابعة أما اذا كان  
الفرص من التوسيع مرور المياه الصيفية  
فيكون الاجراء في ذلك بحسب القواعد  
القررة في الفقرات الرابعة والخامسة

باستعمال ترعة نيلية أو مسقة موجودة في  
أرض الغير وتقدر عليه التراضي مع أصحاب  
الأراضي ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين  
فيرفع شكواه للمدير وهو يلغها لمفتش  
الري مشفوعة برأيه وملحوظاته — فينظر  
المفتش في المسألة في محل الواقعة ويصدر  
قراره فيها بعد سماع أقوال أصحاب  
الأراضي ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين  
اذا حضروا وله أن يبين لذلك بالمشهد  
المديرية أو معاونه المنصوص — وقبل  
الانتقال الى محل الواقعة بأربعة عشر يوما  
على الأقل يجب أخبار جميع أصحاب  
الأراضي ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين  
عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيهما  
ذلك الانتقال .

ولكن اذا كانت المسقى أو التربة  
النيلية يراد استعمالها لجلب المياه الصيفية  
سواء كان بالراحة أو بالآلات الرافعة  
وعارض أرباب الأراضي المجاورة في اقامتها  
لانها تقدر بالاراضي التي تحتل فيها فينتقل  
مفتش الري بنفسه الى المحل المقصود ويمتد  
في تحريره في هذا الشأن على بحث دقيق  
في التوسيعات — فاذا كان التقرير مؤيدا  
لطلب وكان المدير يري اطلاعه عليه يوافق  
المفتش في الرأى فيصدر المدير حسه  
حيث من ذلك قرارا موضحا فيه الأسباب  
ويعلن هذا القرار الى أصحاب الأراضي  
للمعارضين اعلانا ادليا — ويجوز لكل  
من هؤلاء أن يعرض الامر على مظارة

الأعمال لموازنة إيراد المياه في المسقة أو حفظ جسور التربة بحالة سالحة على تقته خاصة وهو ( أى الباشمهندس ) يبين له النقطة التي يجب أن ينشأ فيها القن أو الساقية أما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتنقلة ( لو كوميل ) التي يديرها البخار أو الهواء أو التيار فقرة جيمها في الامر الأعلى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ ولا يجوز في أية حال من الاحوال اقامة ساقية أو تابوت الا برخصة تعطى قبل ذلك وهذه الرخصة تعطى مجاناً .

في ابطال مسقة لمنع الضرر

١٣ — اذا رأى مفتش الرى ( بناء على طلب أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين أو من تلقاه نفسه ) أن مسقة لا تمتنع منها للرئى وهي مائة للصرف أو مائة رشحا أو مائة تقطعها بالمياه سدى أو انها مضرّة بالزراعة فعليه بد الاثاق مع المدير بشأنها وسماع المدير أقوال أصحاب الاراضى ذوى الشأن فيها أن يبلغ رأيه في ذلك الى نظارة الاشغال العمومية وهي تامر بسد المسقة عند انتهاء الحصاد فترخص لأصحاب الاراضى المجاورة بردها اذا تبين أن الرئى يمكن بحسبة أخرى بلا ضرر وفي هذه الحالة فأرض المسقة التي تكون قد أبطلت يتبع في شأنها أحكام اللوائح المرعية .

في توسيع أو تضيق برج في المسقة

والسادسة والسابعة من المادة التاسعة في استبدال المسقة

١١ — اذا طلب أحد أصحاب الاراضى تخصيص مسقة لرى أراضيه في زمن الفيضان خلاف المسقة التي هو يستعملها فتراعى في ذلك القواعد والاجراءات المدونة في المادة التاسعة أما في زمن التعاقب فلا يسوغ مطلقاً استبدال احدى الساقى الا برضاء أصحاب الاراضى التي تحتجاز فيها المسقة الجديدة

في أحداث قم في احدى الترع أو اقامة آلة رافعة عليها

١٢ — اذا أراد أصحاب الاراضى أحداث قم في احدى الترع أو اقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك التربة فيقدم طلبه للمدير وهو يبلغه لمفتش الرئى مشفوعاً برأيه وملحوظاته فيرسل مفتش الرئى الطلب الى باشمهندس المديرية وهو اذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك أما اذا كان المراد أحداث قم فيعرض المسألة على مفتش الرئى وفي كلتا الحالتين يجب أن يثبت بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بأن إيراد التربة يأذن بأحداث المسقة أو اقامة الساقية بدون الاضرار بأصحاب الساقى الاخرى الحقيقية وعلى الباشمهندس أن يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يجهد بإجراء كل ما يلزم من

فيتشاور مفتش الري مع المدير في ذلك  
ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسألة الى نظارة  
الاشغال العمومية فاذا اقرت على انشائه  
تتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع  
التفقة والتعويض على المتعنين خاصة  
ويجب ان لا يحدث عن مرور المصرف  
أدى ضرر للأرضى التى يمر فيها .

في اصلاح مسقة أو مصرف لمنع الضرر  
١٦ — يجوز لصاحب ارض اصابتها  
الضرر من مسقة أو مصرف مارقها سواء  
كان ذلك من عدم التطهير أو من رداءة  
حالة الجسور في المسقة أو المصرف ان  
يرفع شكواه الى المدير وهو بعد ان يرضى  
مع مفتش الري أو بائشهندس المديرية  
يأمر اما بسد المسقة أو المصرف وأما  
بتطهيرها اذا تراءى له ان ذلك كاف فان  
اتضحت ضرورة المسقة أو المصرف فيكلف  
المدير اصحاب الشأن بحفظها بحالة جيدة  
أو بدفع تعويض لصاحب الارض التى  
يصيبها الضرر بسبب تلك المسقة أو ذلك  
المصرف

في استبدال مسقة لعدم توفيقها

بإغراض الري

١٧ — اذا رأى صاحب الارض أن  
موقع المسقة المارة في أرضه يعجل الري  
منها متضرراً وأراد استبدالها بمسقة أخرى  
فهو أن يقدم طلباً بذلك الى المدير وهو  
يلتزم لمفتش الري بمشوقه برأيه وملحوظاته

أو تمديد مستوى قرشه  
١٤ — اذا رأى مفتش الري أن برج قم  
حسقة واسع جداً أو أن مستوى قرشه يدعو  
الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج  
الأرضى التى تروىها تلك المسقة فليطلب أن يخطر  
المدير ليستحضر اصحاب الارضى أو وكلاءهم  
الرسميين أمامه في يومين ويبدئ بتبليغهم طلب  
مفتش الري والاسباب الموجبة لذلك فان  
اقرروا على رأيه فيتعين حينئذ الزمن الذى  
يتيسر فيه اجراء الاعمال وتكون الزراعة  
فيه غير محتاجة للمياه أما اذا بدا لهم اعتراض  
على ذلك فترفع المسألة الى نظارة الاشغال  
العمومية بواسطة المدير لتأمر بما تراه .  
وكذا اذا رؤى لزوم توسيع برج قم  
حسقة أو تخفيض مستوى قرشه . ليكون  
فيه كمية وافية من المياه وتعين أيضاً الزمن  
اللائزم لذلك وفي كل الاحوال فالمصاريف  
على الحكومة

في انشاء مصرف يصب في أرض الغير  
١٥ — اذا احتاج احد ارباب  
الأرضى ان يحدث مصرفاً لتصريف مياه  
أرضه وكان المصرف يمر في أرض الغير  
فيمكنه اذا لم يتيسر له التراضى مع صاحب  
الشأن ان يرفع شكواه الى المدير وهو  
يلتزم لمفتش الري بمشوقه برأيه وملحوظاته  
وللمفتش بين حينئذ المجرى الذى يجب  
ان يسير فيه ذلك المصرف فاذا تم  
الحصول على الأرض اللازمة لمرور المصرف

١٩ — اذا عُدَّت المدير شكوى من أحد أرباب الاراضى بان أحد أصحاب الشأن معه في المسقة أو المصرف المكلف إربابهما بصيانتها بحسب نص اللاداة الثانية قد دمر جسورها أو ردم جزأ منهما أو احتكرة لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى المفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه باسمهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوماً على الأقل فاذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم فعليه (أى المفتش) أن يتخذ الاعمال اللازمة لاعادة المسقة أو المصرف الى أصلها ويخطر المدير بذلك لكن يلزم الفاعل الزاما اداريا بإصلاح ما أخله فان أبى يلزم حيثئذ بنقته واذا تشكى أحد أصحاب الاراضى أو أحد المستأجرين الى المدير بأن المياه قد حجزت عن المسقة التى يستخدمها للرى فالمدير يبلغ الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته كما تقدم القول فى البارة الاولى من هذه اللادة فيعين للمفتش محل الواقعة بنفسه أو يتدب لذلك باسمهندس المديرية بعد أن يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوماً على الأقل فاذا تبين أن المشتكى كان يروى حيفة أطياه من تلك المسقة فى السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير بذلك وهو يتخذ الاجراءات اللازمة اداريا

ومتى اتفقا يصرح المفتش بإبطال المسقة واستبدالها بأخرى على ثقة صاحب الارض بصرط أن تكون المسقة الجديدة وافية بالغرض المقصود وهى من كل الوجوه لا تعزل اثنائاً على المسقة الاولى وأن لا تسد المسقة الاصلية الا بعد اعداد المسقة الجديدة وأما اذا كان لا يتنفع بالمسقة الا صاحب الارض التى عمر فيها تلك المسقة فله أن يستبدلها بغيرها فى أرضه بدون طلب رخصة لذلك .

فى السمويات التى قد تحدث بشأن اصلاح مسقة

١٨ — اذا شك أحد المديرين من أصحاب الشأن معه فى المسقة غير متقين على اصلاحها بالمديرين حيثئذ بالشاهدين لتتحقق الشكوى فى المحل المقصود فاذا اتضح أن اصلاح المسقة ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف أصحاب الشأن بإصلاحها ولكن اذا تضرع عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود آثار كفاية يلازم أو لعدم مقدرتهم فيمكن للحكومة أن تتكلف اجراء ذلك على نفقتها وتحصل قيمة النفقة منهم فى عدة مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم وقد تتجاوز الحكومة عن تحميلها منهم اذا تحقق عدم اقدارهم ونظارة الداخلية تحكم قطعاً فى مسألة عدم القدرة

فى ردم المسقة أو المصرف أو تدمير جسورها

الرى أن ينهوا على الميعين لاجراء تلك الاعمال بان يحرسوا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر أرض من الاراضى الحرة الاميرية بدفع ايجار الارض التى تكون قد تلفت زراعتها بسبب اجراء عمل من الاعمال ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون قد تلف منها .

فى تحويل جسر مزروع الى طريق عمومى ٢٢ — اذا دعت الحال الى جعل الجسر المتاد زرع طريقا لقارة أو اذا أريد منع الزراعة فى ذلك الجسر لبيع من البواعى فعلى مفتش الرى ان يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعدم جواز زرع مرة اخرى بعد اقتضاء الزراعة التى فيه فلذا اصر بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له ان يطالب الحكومة بشيء فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعاته انما اذا كان الجسر مفروضا عليه المال فعلى الحكومة ان ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية

فى اقامة الجسور الخاصة بالافراد فى جسر النيل أو جسر احدى الترع وترميم تلك الجسور ٢٣ — اذا ظهر لمفتش الرى ان بريخا من الجسور القائمة بجسر النيل أو بجسر احدى الترع أو غيره من اعمال الوقاية سيء البناء او متخرب أو هو لمة اخرى

لارجاع الشيء الى أصله ومنع حصول المعارضة مرة أخرى فى استعمال المسقى ثم يصير المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة الرى أو الذين يكونون قد حجزوا. للمياه عن المسقى وتحصل النفقة فى جميع الاحوال المذكورة آتيا بالكيفية المقررة فى الامر السالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

فى قطع الاشجار المفروسة فى الجسور وميول الترع

٢٠ — اذا ثبت أن لاحد الافراد أشجار مفروسة على الجسور وميول احدى الترع أو مساطيحها وكانت تلك الاشجار بسبب تشبها بموق سير مياه الترع أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع السير على جسورها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس المديرية أن يكلف صاحبها بإزالتها فان لم يمثل فى مدى ثمانية أيام فيأمر المفتش (بعدمصادقة المدير كتابة ) بقطع تلك الاشجار أو اقتضاب ( تخليع ) فروعها وبيع الاحطاب وتسليم ثمنها الى صاحبها بدفع المصاريف فى اباحة زرع الجسور واقواق الترع

٢١ — تجوز زراعة الجسور النير معدة للزراعة واقواق الترع النبيلة على نحو العادة المألوفة غير أنه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشيء عن التلف الذى يحصل لزراعته بسبب اعمال الاصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشى

المياه الى تلك الآلة ولا يطلب منه شيء  
عن ذلك

في شحن المراكب وتحميلها  
٢٦ — يسوغ لأصحاب المراكب  
في كل حين شحن مراكبهم وتحميلها في  
جميع اللوارد للمدة لذلك سواء كانت على  
جسور النيل أو جسور الترع بشرط أن  
لا يحدث من ذلك ضرر ما لهذه الجسور  
ولا ما يمنع السير عليها غير انه اذا كانت  
للوردة منفصلة عن الساء بارض لأحد  
الأفراد ولا يمكن الوصول لتلك الوردة  
من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب  
الاتفاق مع صاحب تلك الارض على  
تخطيط طريق لمروور شحنة مراكبهم بدفع  
أجرة مناسبة عن ذلك فلذا توقف صاحب  
الارض فيلزم قبول الايجار الذى تقدمه  
اللجنة المذكورة للمادة السابقة والعشرين  
ولا يجوز بوجه علم لأصحاب المراكب  
تصير مراكب أو ترميمها الا على المسطاح  
من جهة الماء

في لجنة التقدير  
٢٧ — ان لم يثق المختصان حيا على  
مقدار التعويض عن الارض اللازمة لانشاء  
مسقة أو مصرف أو عن غير ذلك مما هو  
مذكور في أمرنا هذا فتشكل لجنة لتقدير  
ذلك التعويض تؤلف من المدير أو من

منع الخطر للجسور فيخطر للمدير عنه  
وهو يأمر صاحبه بترميمه أو تجديد زمن  
الشتاء في ميعاد قدره اربعون يوما فان لم  
يفعل فيطلب المفتش من المدير اجراء  
ذلك في ميعاد آخر قدره اربعون يوما  
أيضا فاذا أبى صاحب البريخ بعد أن يكون  
المدير قد كلفه مرة أخرى باجراء الترميم  
أو التجديد فلمدير حيثذ أن يجرى ذلك  
أما النفقة تحصل اداريا من المالك بالكيفية  
المقررة بالأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠ فاذا اقترب الفيضان ولم يتم  
ذلك البريخ فلفتش الرى أن يأمر بسده  
فورا أو ازالته نهائيا فيما اذا كان الأمن  
على الجسور يقضى بذلك وعليه أن يخطر  
المدير بذلك ويجرى اللازم لتوصيل المياه  
بأية طريقة أخرى الى الاراضى التى كانت  
تروى من هذا البريخ

٢٤ — (١)

في تحويل النيل عن مجراه

٢٥ — اذا تحول النيل عن مجراه  
حتى تكون عن ذلك جزيرة صغيرة أو  
أرض (طرح بحر) أمام جسر ما مقام  
عليه آلة رافعة مرخص بها رسميا ورأت  
الحكومة مناسبة بيع الارض أو الجزيرة  
أو ايجارها فصاحب الآلة الحق للطلق في  
خر مسقة في الأرض الماددة لا يصلح

(١) استبدل بهذه المادة القانون مرة ٢٧ سنة ١٩٠٦ (المواد ٢٢ — ٢٦)  
والقانون مرة ٥ سنة ٩٠٧ (المواد ٢٢ — ٢٦) للنشور ان تحت « ترع الملكية »

للمركب ما يكون قد صرف على اخراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بالدفع فالمحافظ أو المدير حيث أن يبيع المركب ومشحونه ويخصم من الثمن مصاريف الاخراج ويدفع الباقي الى صاحبه اما اذا كانت نفقة اخراجه ازيد من ثمنه وثمان مشحونه وكان صاحب المركب فقيراً فالزيادة تكون على الحكومة

واذا غرق مركب في ترعة ضيقة أو في هويس أو امام قنطرة هويس أو قنطرة أو ما شاكل ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو تصدرها أو تعسر في ايراد المياه بالترعة أو من هويس أو قنطرة فيتخذ مفتش الرى الوسائل السريعة لاجراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقة اخراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبتها بشيء عن التسلية التي تحصل اثناء الاخراج سواء كان للمركب أو للمخاطة أو لمشحونه أما الامراءات التي يقتضى اتباعها بعد اخراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ما هو مبدون في القسم الأول من هذه اللادة

في وضع المعادى في الترع

٣٠ — لا يكتفى بترخيس بقطارة

للمالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى أيضاً مصادقة مفتش الرى على وضعها والنقطة التي توضع فيها أما للمعادى القديمة

ينوب عنه بصفة رئيس ومن الباشهندس واثنتين من عمد المديرية يختار كل من المختصين واحدا منهما فاذا تساوت الآراء تكون الاغلبية للفريق الذي منه الرئيس فاذا غاب الباشهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجوز لمفتش الرى أن يبين للرئيس للمعاون الرئيس بدلاً عنه

في عدم الحق لاصحاب المراكب بمطالبة الحكومة

٢٨ — ليس لاصحاب المراكب أو اصحاب مشحوناتها ان يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء اقبال ترعة أو من قس المياه فيها أو في النيل اما الاقبال فيقبل اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعاً

في غرق المراكب أو ارتطامها (تسحيطها) ٢٩ — اذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترع العمومية أو في احد الميضان أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فلي المحافظ أو المدير ان يأمر صاحب المركب أو الرئيس (الذى عليه ان يخبر صاحب الشحنة بذلك) باخراجه فان لم يتحمل لذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ الامر فيناتفر المحافظ أو المدير حيثخذ اخراجه على نفقة صاحبه فاذا حصل للمركب اثناء الاخراج عوار ما أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه ان يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فان لم يدفع صاحب



ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه  
(ب) اقفال أبواب الاهوسة أو فتحها  
أو مس أى جهاز آخر من الجهازات للمعدة  
لوقاية القناطر .

(ج) ازالة جسر من الجسور القائمة  
في التربة لسدّها أو تقليل ايرادها .

(د) اقامة بناء من الابنية أو دولا ب  
هدير أو ساقية أو ملبة وما شاكل ذلك  
على جسور النيل أو الترع أو المصارف  
الصومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه  
الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة الشادوف  
والنطالة والطنبورة بنون رخصة بشرط  
ان لا تحدث ادنى قطع أو تلف في الجسور) .  
(هـ) احدث قطع في جسور النيل  
أو احدى ترع الري أو الصرف أو اقامة فم  
لمرور المياه .

(و) ازالة أثرية الجسور

(ز) احدث تغيير ما في هويس أو فم  
من بناء سواء كان الهويس أو الفم عمومياً  
أو خصوصياً مقاماً على جسر النيل أو جسر  
ترعة عمومية

(ح) أخذ أثرية أو أحجار أو أخشاب  
أو غير ذلك من مهمات جسور النيل أو  
الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ  
أو الاقدام على أمر يضر بالاعمال الصناعية  
ويكون مشايخ البلاد الذين يهتتم هذه  
الاعمال الصناعية مسئولين ازاء الحكومة  
ادارياً إذا لم يلقوا تلك الاعمال إليها بشرط

فاذا رأى مفتش الري ان وجودها في محلها  
مضر بالرى أو الملاحة وكان في الامكان  
نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور  
فعلية أن يطلب من المدير نقلها أما اذا كان  
النقل متعذراً فعلى مفتش الري والمدير أن  
يتفقا على ذلك ويرضا المسألة على نظارتى  
المالية والاشغال الصومية وهما تحرران اذا  
اقتضت الحال ابطال المعدية وحيث ترفع  
عوائدها وقام كبرى عوضاً عنها للمرور  
العام ولا يكون لارباب المديية الحق في  
مطالبة الحكومة بتعويضها

٣١ — لايسوغ تكليف ارباب  
المراكب المرخص لهم بالشحن والتفريغ  
على جسور النيل والترع والمصارف  
الصومية بدفع شيء من العوائد عن مراقبتهم  
أو اكرامهم على ذلك فمن يقدم على هذا  
الامر يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون  
العقوبات الاهلى

في المخالفات

٣٢ — من يعمل عملاً من الاعمال  
الآتية يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً  
الى شهرين وبغرامة توازى بالأقل قيمة  
مصاريف اعادة الشيء الى أصله التي تقدرها  
نظارة الاشغال الصومية ولا تتجاوز هذه  
الغرامة ضعف تلك المصاريف  
أولاً — من يعمل عملاً من الاعمال  
الآتية فيترخص خصوصاً

(١) اقامة جسر أو إنشاء أحجار وغير

انها (الحكومة) تبين خفاء ذلك  
(ثانياً) من يدفن رمة في الجسر  
(ثالثاً) من يأخذ مياهاً من احدى  
الترع سواء كان ذلك بفتح فيها أو بمسقة  
أو يحدث قطعاً في جسورها أو يرفع المياه  
منها رصاً صناعياً في الايام التي ينبه فيها  
مفتش الرى أو غيره من المندوبين بعدم  
استعمال مياه الترع للرى

وفي جميع الاحوال التي لا تستوجب  
فيها المخالفة اعادة الشيء لاصله اعادة مادية  
فستبدل الغرامة المقررة بالكيفية المنصوص  
عنها بالفقرة الاولى بغرامة لا تزيد عن  
٢٠ جنيهاً مصرياً . (١)

٣٣ — من يسلم عمالاً من الاعمال الآتية  
يماقب بغرامة قدرها ٢٥ قرشاً الى ٢٠٠  
قرش وبالمجلس من خمسة أيام الى ثلاثين  
يوماً وهذه الاعمال هي :

اولا — تصريف مياه المصرف في  
ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من  
مفتش الرى

ثانيا — اقامة قنطرة على ترعة سواء  
كانت تلك القنطرة دائمية أو مؤقتة ووضع  
مأسورة أو سحارة فيها بدون الترخيص  
بذلك ترخيصاً خصوصياً .

٣٤ — من يسلم عمالاً من الاعمال  
الآتية يماقب بغرامة قدرها عشرة قروش  
الى خمسين قرشاً وبالمجلس من ٢٤ ساعة

الى ١٥ يوماً وهذه الاعمال هي :  
اولا — وضع الطمي الناتج من التطهير  
أو من خرمسقة أو قناة ساقية أو وابلور  
على ميول احدى الترع او جروفها  
ثانياً — احداث ضرر بجروف مصرف  
عمومي باندفاع المياه للتصرف من الاراضى  
أو ردم قاع المصرف بالطين او الرمل  
الآتين اليه من الخارج باندفاع المياه  
ثالثاً — غرز اوتاد (خوازيق) في  
احدى الترع ليربط شبك الصيد .

٣٥ — من يلقى رمة حيوان في النيل  
أو في ترعة أو مصرف عمومي أو غير ذلك  
من المواد التي تقصد المياه يماقب بغرامة  
قدرها مائتا قرش وعلى ارباب الحفظ  
اخراج تلك الرمة ودفعها

٣٦ — يجوز تطبيق عقوبتي الغرامة  
والمجلس المذكورتين في المواد ٣٢ و ٣٣  
و ٣٤ من هذه اللائحة كل واحدة منها  
على حدها .

٣٧ — فضلا عن محاكمة المخالف عن  
المخالفات المتضمن ذكرها يلزم في كل حال  
باطادة الشيء الى اصله واذا امتنع فالحكومة  
تجرى الاعمال اللازمة على تقفته خاصة  
وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في  
الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠  
٣٨ — تصدر الاحكام لجنة ادارية  
تشكل من المدير والباشمهندس أو من

الاعمال الى أصلها اذا لم يتيسر معرفة  
الفاعلين .

٤١ — (٢)

٤٢ — يفتي كل ما كان من الاحكام  
السابقة مخالفا أمرنا هذا .

٤٣ — على نظار الداخلية والمالية  
والاشغال العمومية والحفانية تنفيذ أمرنا  
هذا كل منهم فيما يخصه .

١٦ يوليو سنة ١٨٩٨ قرار

### من نظارة الداخلية

بعد الاطلاع على القرار النظاري  
الصادر في ٢٤ مارس ١٨٩٤ مشتملا  
على لائحة للرافعات التي تتبع في مخالفات  
قانون الترع والجسور الصادر في ٢٢  
فبراير ١٨٩٤ (١٦ شعبان ١٣١١)  
وعلى القرارين النظارين الصادر احدهما  
في ٨ مايو ١٨٩٥ والآخر في ٤ نوفمبر  
١٨٩٧ تمديلا للقرار المذكور وعلى المادة  
التاسعة والثلاثين من القانون المذكور قد  
قررنا إلغاء الثلاثة القرارات المضمم ذكرها  
(وهي قرار ٢٤ مارس سنة ١٨٩٤  
وقرار ٨ مايو ١٨٩٥ وقرار ٤ نوفمبر  
١٨٩٧) واستبدالها بالقرار الآتي:  
١ — كل مخالفة لاحكام قانون

ترتوب عنه وثلاثة من عمد المديرية تمسها  
تصنيفهم نظارة الداخلية ويكون حكم تلك  
للجنة بأغلبية الآراء .

ولا تقبل أدنى معارضة اذا كان الحكم  
صادرا بالقرامة قطق وفي حالة صدور  
الحكم بالحبس يجوز للمحكوم عليه استئناف  
الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة  
الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة  
رئيس ومن مستشار خديوى ومن مندوب  
من نظارة الاشغال العمومية ويرفع  
الاستئناف باعلان يقدم للمديرية أو للمحافظة  
في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ صدور  
الحكم ولا يقبل الا اذا أثبت المستأنف عند  
تقديم الاعلان أنه دفع ما حكم عليه به  
من القرامة ومصاريف اعادة الشيء الى  
أصله مع حفظ حقه بردها اليه اذا برئت  
ساحته .

٣٩ — تضع نظارة الداخلية لائحة  
خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع  
أمام اللجنة الادارية واللجنة المختصة (١)

٤٠ — مشايخ وخبراء البلاد والكفور  
ونظار جفالك أو عزب البومين والدائرة  
السنية هم مسؤولون عن المحافظة على  
الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية التي  
هي في دائرة كل منهم وفي عهده فاذا  
حصلت مخالفة فيترمون شخصيا بتقعة اعادة

(١) انظر قرار ١٦ يولي سنة ١٨٩٨ للنشور بعد

(٢) استبدل بهذه المادة القانون مرة ١٥ سنة ١٩٠٤ للنشور تحت «لجان ادارية»

مخالفة نظام المناوبة مثلا على ترعة مفروضة  
أو في مركز من المراكز في أثناء فود  
ذلك النظام

فما يخص بآليات المخالفات المنصوص  
عليها في البند الأول (التفقات هـ و ح)  
من المادة ٣٢ والبند الأول من المادة  
٣٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٢  
فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور  
يكون لمفتشي وباشمهندس مصلحة الساحة  
الاختصاص التحول لسبل مصلحة الري (١)  
٢ — يؤرخ المحضر ويكون مشتملا  
على ما يأتي :

أولاً — اسم المخالف ولقبه ومهنته  
ومحل اقامته .

ثانياً — تعيين المخالفة وتاريخ ارتكابها  
ومحل وقوعها وعلى من يثبتها أن يبين  
أيضا في المحضر الظروف الدالة على اذاعة  
التهمة ويثبت بذلك المحضر في مدة أربعة  
وعشرين ساعة لدى المديرية مشفوعا بتقرير  
منه يبين فيه مصاريف إعادة الشيء الى  
أصله .

٣ — يحيل لدى المديرية دفتر مخصوص  
يشتمل تحريره أحد المستخدمين ويكون  
بوظيفة كاتب للجنة ويدون فيه على الفور  
للمأمورية الآتية :

الأول تاريخ ورود التقرير والثاني  
تاريخ المحضر والثالث اسم المخالف ولقبه

الترع والجسور الصادر في ٢٢ فبراير  
١٨٩٤ ( ١٦ شبان ١٣١١ ) يكون  
اثباتها في محضر يحرره ومعه مهندس  
المركز أو معاون يتدبه الباشمهندس  
لذلك ويوقع عليه أيضا العمدة أو أحد  
مشايخ البلد الذي تكون المخالفة قد حدثت  
في دائرة اختصاصه فإذا كان العمدة  
والشيخ غائبين فيوقع عليه مأمور المركز  
أو أحد معاوني المديرية أو المركز أو  
أحد رجال البوليس بهرط ان يكون  
الواحد منهم قد شاهد حدوث المخالفة  
عيانا فإذا كان أحد هؤلاء العمال أو أحد  
رجال البوليس غائبا فيمكن في محاسبة  
المخالف ان يصادق على توقيعات محضر  
المخالفة مفتش الري أو الباشمهندس أو  
أحد مديري الاعمال أو أحد ملاحظي  
اعمال المقاولات أو مهندس يتدبه مفتش  
الري أو ان يكتب بتوقيع أحد هؤلاء  
العمال بدون لزوم لتوقيع آخر معه وكما  
اتدب الباشمهندس أحد المعاوين أو اتدب  
مفتش الري أحد المهندسين الى مأمورية  
يقوم اليه فيها تحضير محاضر بحسب هذه  
المادة يجب ابلاغ المدير على الفور اسم  
الندوب والمأمورية المكلف هو بها وقد  
تكون للمأمورية مخصصة بمسألة واحدة أو  
بمسألة مسائل أو بمسألة واحدة يقرض على  
الندوب أن يقيم بهنا زمنا معلوما كمسألة

فجرد حضوره أمام اللجنة يبطل كل احتياج من هذا القبيل .

٨ — متى حصل التوقيع على المحضر بحسب الاصول يصبح المحضر معمولا به الا اذا ثبت ما ينافيه وعلى كاتب اللجنة أن يتلوه ويقرأ التقرير للملحق به . ثم يبدى المتهم ما لديه من أوجه الدفاع عن نفسه ويجوز له أن يطلب سماع شهوده اذا هو قدمهم لذلك في الجلسة ويخلص كاتب الجلسة أوجه الدفاع وشهادة الشهود في محضر محرره عن ذلك وتصدر اللجنة حكما في ذات الجلسة مشتملا على الحيات ثم للجنة ان تأمر بتحقيق اضافي القضية اذا رأت لذلك لزوما فتعين اليوم والساعة اللذين تنقد فيهما الجلسة للنظر في تلك القضية ثانية امامياد هذه الجلسة فلا يتجاوز ١ يوما ٩ — اذا لم يحضر المتهم في الجلسة الاولى على اللجنة ان تتحقق ما اذا كانت الاجراءات المختصة بطلب حضور المخالف قد استوفيت بحسب نص المادة الاربعة والمادة الخامسة من هذا القرار فاذا تبين لها في تلك الاجراءات شيء مغاير للاصول تأمر حينئذ بطلب آخر للحضور يجب ارساله في مدى ٣ ايام .

١٠ — اذا كان طلب الحضور مستوفيا بحسب الاصول للقررة فيصدر الحكم غايبا ولا يجوز المعارضة فيه .

١١ — اذا قبل من التهم الاستئناف

ومنته ومحل اقامته والرابع موضوع المخالفة ٤ — يثبت كاتب اللجنة الى المخالف في مدى ٢٤ ساعة تلي تاريخ ورود التقرير طلبا بسيطا للحضور أمام تلك اللجنة ويكون ذلك الطلب لستين اصلين مذكورا فيه أولا اسم المخالف ولقبه ومنته ومحل اقامته ثانيا موضوع المخالفة ثالثا مواد القانون التي تطبق عليها رابعا يوم الحضور وساعته ويجعل ميعاد الطلب ثلاثة ايام كاملة في الأقل .

٥ — يكلف أحد رجال الادارة بتسليم نسخة الطلب الى المتهم ويذكر ذلك في ذيل هذه النسخة والنسخة الاخرى أيضا مع ذكر تاريخ توقيعه عليها وعلى المدعو للحضور أمام اللجنة أن يوقع أيضا على الطلب أو يخطمه فان أبى التوقيع أو كان غائبا يذكر ذلك أيضا وتسلم النسخة الاصلية الى شيخ البلد أو الى شيخ الحارة وعليه أن يعطى ايصالا بالاستلام

٦ — على كاتب اللجنة أن يدون في دفتر المنوه عنه في المادة الثالثة من هذا القرار تاريخ الطلب وكل ما يتبع ذلك من الاجراءات الى أن يصدر الحكم النهائي في المسألة .

٧ — على المتهم أن يحضر بنفسه أمام اللجنة في اليوم والساعة المفروضين للحضور ولا يجوز له قط أن يحتج بأن الطلب غير مستوفى الاصول للقررة

بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٥) وأمرنا الصادر أحدهما بتاريخ ٨ محرم سنة ١٣١٣ (أول يولي سنة ١٨٩٥) والآخر في ٢٤ شعبان سنة ١٣١٣ (٨ فبراير سنة ١٨٩٦) فيما يختص بخفر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل ،

وحيث ان الأوامر المشار إليها بعضها مدلل للبعض الآخر ومن جهة أخرى قد روى وجوب ادخال تعديل جديد بالمواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة من الامر العالي الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٥) ولهذا يكون من الموافق تسهلا للعمل أن تجمع المواد الباقية مع التعديل المفتضى ادخاله الآن في أمر عال واحد يرجع اليه بدلا من الأوامر للمشار إليها ،

فبناء على ما عرضه علينا نظرا الداخلية والاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين :

أمرنا بما هو آت :

١ — أهالى القطر مكفون بخفر وحفظ الجسور والتناظر مدة فيضان النيل حسب النصوص والقيود المينة بالأمر العالي الصادر في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٨١) .

٢ — تعين نظارة الاشغال العمومية

بناء على احكام المادة ٣٨ من قانون الترع والجسور فعليه عند تقديم التقرير اللازم لتلك ان يقدم وصلا يوضح منه انه قد دفع الى خزينة المديرية المبلغ المحكوم به عليه من غرامة ومصارف اعادة الشيء الى اصله فاذا لم يكن التقرير مشفوعا بذلك الوصل فلا يقبل ويرسل طلب الاستئناف هذا في مدى الثلاثة ايام الى نظارة الداخلية ومعه الحكم وأوراق القضية .

١٢ — تلتم اللجنة في زمن المناوبة الصيفية (وهي مناوبة الواورات والطلبات) مرة واحدة في الاسبوع على الاقل فاذا كان قبل ميعاد الاجتماع بثلاثة ايام على الاقل لم يرسل طلب من طلبات الحضور ولا توجد قضايا متأخرة فصلى المدير اغطار اعضاء اللجنة بأن اللجنة لاتلتم في ذلك الاسبوع .

١٣ — يكلف المدير بتنفيذ احكام اللجنة المذكورة ولجنة الاستئناف المختصة  
١٤ — يتسدى العمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بمشرة ايام

٢٩ يولي سنة ١٨٩٩ أمر عال

بشأن خفر وحفظ الجسور

مدة الفيضان

نحن خديو مصر

بعد الاعلاص على البلاغ العالي الصادر

الأقار المقيدون بالكشف قد خرجوا جميعهم كل بدوره .

٦ — من يتأخر من الاقار المدوجة أسماؤهم بالكشف الذى يقدمه عمدة البلد للمديرية عن الخروج للخفر لطلبه لذلك بمعرفة شيخه أو وقت منه مخالفة في تأدية وظيفة الخفر يجازى بمعرفة لجنة تشكل في المركز مؤلفة من مأمور المركز أو من ينوب عنه في حالة غيابه بصفة رئيس ومن الاربة عد المتخفين من عمد المركز لحضور جمعية حفظ النيل بالمديرية ( وم للنصوص عليهم بالمادة الثالثة ) بأحدى العقوبات الآتية :

( أولا ) برامة من خمسة وعشرين قرشا الى مائة قرش ؛

( ثانيا ) برامة من فوق المائة قرش الى الف قرش أو بلطيس من خمسة أيام الى ثلاثة أشهر .

ولا تكون جلسة اللجنة صحيحة الا بحضور اثنين من العمد على الاقل مع مأمور المركز أو من ينوب عنه .

وفي حال مرور الأمور على الجسور بيداعن ديوان المركز يجوز له أن يشكل لجنة بمعرفة تحت رئاسته في المهل الذى يكون موجودا فيه وينتخب لها أربعة عمد من عمد البلاد المجاورة للحكم في المخالفات .

للمدريات في ١٥ يونه من كل سنة التخط التى يجب حفظها وخزنها وعدد الاقار اللازمين لذلك من كل مديرية .

٣ — تعقد في كل مديرية جمعية في أول يوليه من كل سنة تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه مؤلفة من باشمنس المديرية ومأمورى المراكز وأربعة عمد من كل مركز ( ينتخبهم جميع عمد المركز في جمعية تعقد تحت رئاسة المأمور قبل انعقاد الجمعية في المديرية ) فيطرح للمدير أو النائب عنه على الجمعية التعليلات التى تكون وردت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الاقار اللازمين للحفر وحيث تد تخصص الجمعية مقدار الاقار المتبقى اخراجهم عن كل مركز وكل بلد من واقع دفاتر التعداد الموجودة بالمديرية .

٤ — يجب على عمدة كل بلد أن يقدم للمديرية قبل ١٥ يوليه كشفا باسماء جميع اقار الصونة المتبقى اخراجهم من البلد وتبين فيه مدة نوبة كل شيخ من للشاخ .

٥ — يخرج العدد الذى تراه نظارة الاشغال العمومية لازما للخفر على الدركات في أول أغسطس أو في أى وقت يسمه تسيته نظارة الاشغال للذكورة بحسب حالة الفيضان ولا يشتغل هؤلاء الاقار أكثر من خمسة عشر يوما متوالية ولا يمكن اخراجهم مرة ثانية الا بعد ان يكون

كان أحد أعضاء اللجنة الابتدائية الذين حكموا في الحكم الابتدائي المستأنف موجوداً بصفة عضواً أيضاً في لجنة الاستئناف حال النظر في الحكم المذكور فلا يجوز وجوده بالجلسة إلا إذا كان الثلاثة عمد الآخرون حاضرين ولا تكون جلسة اللجنة الاستئنافية صحيحة إلا بحضور اثنين من العمد على الأقل لا يكون منهما العضو الذى اشترك في الحكم الابتدائي المستأنف .

١٠ — قضع نظارة الداخلية لأئمة عن كيفية تحرير المحضر وللراضات التى تقيم في ذلك وهررفيها مواعيد الاستئناف وكيفية اعلان الاحكام وتنفيذها . (١)  
١١ — (٢)

١٢ — يبق الامر المال الصادر بتاريخ ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٩) سبتمبر سنة ١٨٨٧) مرعياً ونافذ المقبول  
١٣ — تلغى الاوامر المالية الصادرة في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ وأول يولية سنة ١٨٩٥ و ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ ويستأنس عنها بأمرنا هذا .

١٤ — على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

والتأخيرات التى تظهر له أثناء مروره وعلى شيخ البلد أن يقدم رجلاً للخفر في الحال يدل المحكوم عليه .

٧ — كل عمدة أو شيخ تأخر عن اخراج الآثار المحصنة أو عن استيفاء عديم أو لم توجه الى محل الدرك الذى كلف بملاحظته أو تركه بدون اذن أو لم يعم بالملاحظة المفروضة عليه يجازى بعرفة اللجنة الادارية المنصوص عليها في المادة الثانية من لائحة العمد والمتائج بالجزاءات التأديبية المينة بالمادتين التاسعة والعاشر من اللائحة المذكورة مع جواز ابلاغ الفرمة لغاية ألفى قرش .

٨ — على مأمور المركز النوط بملاحظة خفر الدرك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة في الحال لاستبدال الشيخ المذكور بشيخ آخر في خفر الدرك المذكور

٩ — تشكل بالدبرية لجنة تحت رئاسة المدير أو وكيله في حل غيابه مؤلفة من أربعة عمد تتنظيم الجمعية للنصوص عليها بالمادة الثالثة للحكم في القضايا الستاعة ويجوز للمأمور المركز أن يطلب اعادة النظر في أى حكم من احكام اللجنة الابتدائية أمام اللجنة الاستئنافية ولا يجوز للمخالف ان يستأنف الا في الحالة المنوه عنها في الفقرة الثانية من المادة السادسة . وإذا

(١) راجع قرار ٢٩ أكتوبر ٢٨٩٩ وقرار ١١ مارس ١٩١٦ للشورىين بعد

(٢) استمضى عن هذه المادة بقانون ١٥ سنة ١٩٠٤ للشورى تحت «لجان ادارية»



٢٩ أكتوبر ١٨٩٩ م

خاصة بالأحكام التى تتبع فى  
خفر وحفظ الجسور مدة فيضان  
النيل

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من  
الامر العالى الصادر فى ٢١ صفر سنة  
١٣١٧ ( ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩ )  
المتضمن بحفر وحفظ جسور النيل مدة  
الفيضان .

قرر ما هو آت :

١ — كل مخالفة لنص الامر العالى  
للمشار اليه والامر العالى الصادر فى ٩  
سبتمبر سنة ١٨٨٧ وبوجه عمومى  
لنصوص اللوائح المنطلقة بذلك يصير اثباتها  
بمحضر يحرر بمعرفة مهندس المركز أو  
المعاون الذى يمينه الباشمهندس ويوقع  
عليه من العمدة أو أحد مشايخ الناحية  
التي تقع فيها المخالفة وفى حال غياب العمدة  
أو المشايخ يوقع عليه من مأمور المركز  
أو أحد معاونى المديرية أو المراكز أو  
من أحد رجال البوليس بشرط ان يكونوا  
حاضرين المخالفة بنفسهم .

وفى حال غياب أولئك الموظفين يوقع  
على المحضر المذكور من مفتش الري قط أو

من مهندس أو من مدير اشغال أو من  
ملاحظ العقود الذى يمينه .

يجب اخطار المدير فى الحال عن اسم  
الشخص الذى يتدب وعن موضوع  
المأمورية التى اتدب اليها .

٢ — محضر المخالفة يكون مؤرخاً  
ويشتمل على ما يأتى :

( أولاً ) اسم ولقب وصناعة ومحل  
اقامة من تقع منه المخالفة .

( ثانياً ) إيضاح السبب الذى انبثت  
عليه المخالفة واليوم والجهة التى وقعت فيها  
وكافة الاحوال التى تدل على ارتكاب المخالفة  
ويرسل حالا الى المركز .

٣ — من بعد وصول المحضر بأربع  
وعشرين ساعة يعلن المخالف باعلان بسيط  
بأن يحضر أمام اللجنة وهذا الاعلان  
يعمل من نسختين ويشتمل على ما يأتى :  
( أولاً ) اسم ولقب وصناعة ومحل اقامة  
من تقع منه المخالفة ،

( ثانياً ) موضوع المخالفة ،  
( ثالثاً ) بيان المواد التى يحاكم  
بمقتضاها ،

( رابعا ) اليوم والساعة المتفق حضوره  
فيهما يحضدان فى أقرب وقت من تاريخ  
وقوع المخالفة .

للجنة التى تعين للمحضر تكون على  
الأقل يومين خالية المسافات .

٨ — وفي الجلسة التي تتحدد يصير تلاوة محضر المحاكمة بمعرفة كاتب الجلسة ويعتمد هذا المحضر لمن اثبات ما ينفيه وبعد ذلك اذا كان المتهم حاضرا يقدم اوجه الدفاع وتسمع شهوده اذا أحضرهم في نفس الجلسة .

وعلى كاتب الجلسة أن يلخص في المحضر اوجه الدفاع وأقوال الشهود .

وتصدر اللجنة قراوها في الحال مينا فيه الأسباب التي بنت عليها حكمها . يجوز للجنة أن تأمر بسل تحقيق اضافي اذا رأت لزوما لذلك وحيثئذ تتحدد جلسة للحكم نهائيا في المحاكمة .

٩ — اذا كان الاستئناف المرفوع من المخالف ضد قرار اللجنة صار قبوله بناء على المادة التاسعة من الأمر العالي أى في الحالة للنزاع عنها بالفقرة الثانية من المادة السادسة يجب تقديمه بقرار للمركز في بحر الثلاثة أيام التالية للحكم اذا كان صدوره بحضور المخالف أو من يوم اعلانه اذا كان صدر في غيابه .

لا يقبل تحرير الاستئناف من المخالف من بعد مضي اليعاد المذكور . يرسل حالا تحرير الاستئناف الى المديرية .

الاستئناف المرفوع من الأمور يمكن تقديمه في بحر الثمانية أيام من صدور الحكم بقرار يتدرج في ذيل الحكم .

٤ — الندوب التي يسين لتسليم اعلان المضور يجب عليه أن يثبت تاريخ وساعة التسليم في ذيل نسختي الاعلان ويوقع عليهما أيضا بمضائه وفي حال غياب المعلن أو امتناعه عن الاستلام يذكر ذلك في نفس نسخ الاعلان وتسلم النسخة المختصة بالمعلن الى السدة وفي غيابه الى من ينوب عنه الذي يوقع على النسخة الأصلية بالاستلام .

٥ — يجب على المخالف أن يحضر بنفسه أمام اللجنة في اليوم والساعة المحددين وحضوره هذا يبطل كل مخالفة حلت في الاعلان .

٦ — اذا لم يحضر المعلن فيجب على اللجنة أن تتحقق أنه حصل استيفاء مقتضى المادتين (الثالثة والرابعة) من هذا القرار أم لا ومتى تتحقق من عدم وجود مخالفة في الاعلان ترفع في نظر اللجنة وتحكم غايبا والقرار الذي يصدر لا يكون قابل المعارضة .

فاذا وجد مخالفة في الاعلان للجنة أن تأمر باعادة اعلان المخالف لأقرب جلسة .

٧ — في أثناء مرور مأمور المركز على الجسور اذا تبين له وقوع مخالفة وانقضى الحال لتشكيل اللجنة في الجهة التي وقعت فيها المخالفة فتباعد على منصوص المادة السادسة من الأمر العالي يصير اعلان المخالف بالمحضور حالا في الجلسة .

السابعة من الأمر العالى يصير تحقيقها  
والحكم فيها على مقتضى القواعد الجارى  
السل بها تنفيذاً للأمر العالى النظامى  
الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن  
العمد ومشايخ البلاد .

١٣ — يبرى مقول هذه اللائحة  
بمد مضي عشرة أيام من نشرها فى  
الوقائع الرسمية

### ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ امر عال

نحن خديو مصر

بما أن إيراد النيل غير كاف فى زمن  
التحريك ولفى يفتى أن يكون استعمال  
المياه على نظام مستديم فى المدة الواقعة  
بين ١٥ مايو و ٣١ يولي من كل سنة  
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى  
٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ المختص بالترع  
والجسور

وعلى أمرنا الصادر فى ١٦ مارس  
سنة ١٨٩٥ المختص بالعمد والمشايخ  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
السومية وموافقة رأى مجلس انتظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هوأت

١ — من يخالف قرارا وزاريا أو  
أى قرار آخر من القرارات الادارية

يصير اعلان الاستئناف لصاحب الشأن  
مع التنبيه عليه أن يقدم رأسا الى اللجنة  
الاستئنافية أوجه الدفاع فى بحر الثمانية  
أيام .

١٠ — يرسل المدير للجنة الاستئناف  
جميع القضايا المتأخرة ويحدد لها يوم  
الاجتماع فى أقرب وقت ممكن .

تحكم اللجنة الاستئنافية بعد اطلاعها  
على الأوراق من غير حاجة لاعلان  
المخالف مرة ثانية وهو يجوز له أن يقدم  
للجنة بيان أوجه الدفاع كتابة وللجنة أن  
تأمر بصل أى تحقيق تراه موقفا .

لا يصل محضر عن جلسات اللجنة  
الاستئنافية .

١١ — اعلان الأحكام الصادرة  
من اللجنة الابتدائية أو اللجنة الاستئنافية  
يكون بالطرق الادارية وفى حال صدورهما  
بناء على طلب مأمور المركز الذى يرسل  
اليه المدير جميع أحكام اللجنة الاستئنافية .  
ينبغى أيضا على مأمور المركز أن  
يصرع فى تنفيذ الأحكام الصادرة متى  
صارت نهائية .

للبالغ التى يحكم بها تحصل بالطرق  
الادارية للنصوص عنها فى الأمر العالى  
الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فيما  
يتعلق بتسليم الأموال .

١٢ — المخالفات التى تقع من المشايخ  
والعمد المختصة بلجنة المشايخ حسب للمادة

رافعة حالا بالطرق الادارية .  
 ٣ — عمد البلاد ومشايخهم أنفسهم  
 مسؤولون بتنفيذ القرارات الادارية المنوّه  
 عنها في المادة الاولى من أمرنا هذا بكل دقة  
 ٤ — فضلا عن محاكمة المخالف عن  
 المخالفة التي يرتكبها تحكم لجان المديرية  
 المشكلة بموجب المادة الثانية من أمرنا  
 الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ على  
 العمدة والمشايخ أيضاً عند وقوع المخالفة  
 بالقنوات المقررة في المادة الخامسة منه اذا  
 لم يبلغوا عن المخالفة في مدى أربع وعشرين  
 ساعة ولا يمنع ذلك فصلهم عن وظائفهم أيضاً  
 ٥ — على نظار الداخلية والأشغال  
 العمومية والمخفانية والمالية تنفيذ أمرنا هذا  
 كل منهم فيما يخصه

### قانونه نمرة ٢١ سنة ١٩٠٥

( ٢١ يونيه )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٧  
 صفر سنة ١٣٢١ ( ١٥ مايو سنة  
 ١٩٠٣ ) بمعاينة من يخالف قراراً وزارياً  
 أو أى قرار آخر من القرارات الادارية  
 القاضية بمنع رى الاراضى المعروفة بوجه  
 عام في الاقاليم البحرية بالأراضى العراقى  
 وبناء على ما عرضه علينا نظار الأشغال

القاضية بمنع رى الاراضى المعروفة بوجه  
 عام في الاقاليم البحرية (١) بالأراضى  
 العراقى المخصصة لزراعة القند أو الزراعات  
 الأخرى التي تمد أرضها بالكيفية التي تمد  
 بها الاراضى لزراعة القند يعاقب بالحبس  
 من خمسة عشر يوماً الى شهرين أو بفرامة  
 قدرها جنيه مصرى واحد الى عشرين  
 جنيهاً مصرياً

ولا يشمل هذا المنع الحضر والمقاتى  
 ولا الاراضى المخصصة للزروعات التي  
 يمكن ارواؤها بمياه الآبار التي لا اتصال  
 بينها وبين ترعة من الترع بل هي تابعة  
 فقط من طبقات الارض ولا يجوز الحاطة  
 من كل جهة بالمياه ولا السواحل المتصلة  
 بالبحر المنحصرة ما بين البحر وجسره على  
 قرعى النيل الشرق والغربى

ويجوز تحرير ذلك المنع في أى حين  
 بين أول مايو والحادى والثلاثين من شهر  
 يوليو . (٢)

٢ — تصدر الاحكام في ذلك اللجنة  
 الادارية المشكلة بموجب المادة الثامنة والثلاثين  
 من أمرنا الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٤  
 المختص بالترع والجسور بشرط مراعاة  
 أحكام المادة السابعة والثلاثين وما يليها من  
 ذلك الامر ويدون الاخلال بالحق الذى  
 يخول ايقاف أى جهاز رافع أو أية آلة

(١) اصبح معمولاً به في جميع أنحاء القطر بموجب قانون ٢١ سنة ١٩٠٥ للنشور بعد

(٢) معدلة بأمر عال في ١٧ ابريل ١٩١٣ .

بهذا في اثبات التحالفات والتأخيرات التي يلاحظها للأمور أثناء مروره على الجسور وهو بعيد عن مقر مركزه ويرى ضرورة تشكيل لجنة وقتية للحكم فيها طبقاً للفقرة السابعة للأخيرة من المادة السادسة من الامر العالى المذكور .

٢ — اذا كان للأمور مصحوباً بأحد رجال مصلحة الرى التحول لهم الحق في تحرير محاضر التحالفات طبقاً للعادة الاولى من قرار ١٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩ فيحرر محضر التحالف بمعرفة للأمور والموظف للمصاحب له .

واذا لم يكن للأمور مصحوباً بأحد رجال الرى فيحرر المحضر بمعرفة للأمور وحده ويجب أن يشتمل المحضر على البيانات المذكورة في المادة الثانية من القرار المشار اليه .

٣ — يحرم للأمور في الحال اعلان حضور للمتهم من نسخة واحدة مشتملاً على البيانات للدونة في المادة الثالثة من القرار المذكور ويكون اعلانه بالطريقة الآتية : (١) اذا كان للمتهم حاضراً على الجسر فيعلن بواسطة من يندبه للأمور لذلك من مشايخ البلاد أو غيرهم من رجال الادارة ممن يتيقن وجودهم .

(ب) اذا لم يكن للمتهم حاضراً على الجسر فيعلن في محل اقامته بواسطة عمدة بلده أو من يتوب عنه .

العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوائين أمرنا بما هو آت :

١ — تسرى أحكام أمرنا الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٢١ ( ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ ) المذكور آنفاً على الباقي من أراضي القطر المصري

٢ — يعمل بأمرنا هذا من يوم نصدره في الجريدتين الرسميتين

٣ — على نظار الداخلية والاشغال العمومية والمحانية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

١١ مارس سنة ١٩١٦ قرار

بصدور الاجراءات الواجب اتباعها في اثبات التحالفات .

للمتعلقة بمحضر جسور النيل  
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من الامر العالى الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩ بشأن خفر جسور النيل مسدة الفيضان وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩ المتعلق بالاجراءات الواجب اتباعها في التحالفات للاحكام الخاصة بمحضر الجسور . قررنا ما هو آت :

١ — يجب اتباع الاجراءات المبينة

المالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة

١٨٨٧ بخصوص جسور النيل

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من الامر

المالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧

( ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ ) القاضى

باتخاذ الاحتياطات للتخلف من فيضان النيل

قرر ماهو آت :

١ — قومسيون استئناف القرارات

المنصوص عليها فى المادة الخامسة من الامر

المالى المشار اليه يشكل على الوجه الآتى :

وكيل وزارة الداخلية ( رئيسا )

مندوب من قسم قضايا الداخلية ومندوب

من وزارة الاشغال العمومية (عضوين)

٢ — يعمل بهذا القرار ابتداء من

نشره فى الجريدة الرسمية .

وفى كلتا الحالتين يبلغ الاعلان شفها

وعلى من يقوم به أن يجرى محضرا على

ورقة الاعلان نفسها مدونا فيه حصول

الاعلان واسم الشخص الذى صار اعلانه

اعلانا صحيحا وذلك طبقا للمادة الرابعة

من القرار بآدى الذكر .

وعلى المتهم اذا كان حاضرا أن يوقع

على محضر الاعلان بامضائه أو ختمه أو

بصمة أصبه واذا امتنع عن التوقيع ثبت

ذلك فى المحضر المذكور .

٤ — يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ

اعلانه فى الجريدة الرسمية .

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٨ قرار

بتشكيل قومسيون استئناف

القرارات التى تصدر بمقتضى الامر

## زراعة

راجع ايضا : اسدة . قطن . شركات التعاون الزراعية

كل شخص قادر على العمل للمعاونة

على اعادة الجراد

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية

وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ

١٦ يونيو سنة ١٨٩١ وكرستو

بأنه يجوز للمديرين والمحافظين

ومأمورى المراكز أن يستحضروا

رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — يجوز للمديرين والمحافظين  
ومأمورى المراكز أن يستحضروا كل  
شخص قادر على العمل للمعاونة على اإبادة  
الجراد وقضى هذه الحشرات — ويكون  
استحضار الأشخاص من أقرب الجهات  
للمحل المراد اإبادة الجراد منه — ويجوز  
لمن لم يرغب التوجه بنفسه أن يتحضر  
بالحال شخصاً بدله بالجرة من طرفه ويشترط  
فى هذا البذل أن يكون من البلاد الغير  
مكتفة أهاليها بالخروج لإبادة الجراد نظراً  
لبعدهما عن الجهات الموجودة فيها هذه  
الحشرات .

٢ — كل من يرفض المعاونة فى  
الاحوال اللازم احضاره فيها المينة فى  
المادة السابقة يعاقب بالحبس من عشرة  
أيام الى ثلاثين يوماً أو برامة من عشرين  
الى مائتى قرش — ويحكم بهذه العقوبة  
أيضاً على كل من يمنع أحد الأشخاص  
المطلوبين من المعاونة .

٣ — (١) يكون الحكم بالعقوبات  
للكورة من قومسيون تحت رئاسة المدير  
أو وكيله ويشكل من مندوب من وزارة  
الزراعة ومن اثنين من أعضاء مجلس  
المديرية ينتخبهما ويسينها المدير

ويكون القومسيون المذكور فى  
المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله  
ويؤلف من مندوب من وزارة الزراعة  
ومن اثنين من أعيان المدينة ينتخبهما ويسينها  
المحافظ وإذا تساوت الآراء يكون رأى  
الرئيس مرجحاً ولا تكون أحكام القومسيون  
قابلة للنقض ولا للاستئناف

٤ — (٢)

٥ — على ناظر الداخلية تنفيذ  
أمرنا هذا .

## قانونه نمرة ١ لسنة ١٩١٦

( ٤ يناير )

قانون لوقاية المزروعات من  
آفات المنتقلة من الخارج

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥  
لسنة ١٩١٣ الخاص بوقاية المزروعات  
من الآفات المنتقلة من الخارج ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

١ — لا يجوز ادخال ما يأتى فى  
القطر المصرى :

( ١ ) ذكره ١٨ مايو سنة ١٩١٥

( ٢ ) استبدل بهذه المادة القانون ١٥ سنة ١٩٠٤ ( راجع لجان ادارية )

القطن سواء كان مخلوجاً أو غير مخلوج  
وبذرتة في القطر المصري .

٣ — لو زير الزراعة أن يصدر قراراً  
بإضافة القواكه والخضر والبذور التي قد  
يفشأ عن ادخالها في القطر المصري خطر  
يهدد الزراعة ولا ينجم فيها التبخير الى  
الانواع الميئنة في الفترة الاولى من  
المادة الساجدة .

٤ — الطرود الواردة من الخارج  
التي يكون ادخالها الى القطر المصري ممنوعاً  
بموجب الأحكام المتقدمة يجب تصديرها  
في مدى خمسة عشر يوماً ، فإذا انقضى  
هذا الميعاد ولم تصدر يسوغ اعدامها دون  
أن يكون لصاحبها حق المطالبة بموئض ما .

٥ — تهمس البطاطس الواردة الى  
الجرك ، فإذا اتضح لعمال وزارة الزراعة  
أنها مصابة بآفة القشرة السوداء (Chrysophlyctis endobiotica, Schilb.)  
تعدم ولا يجوز لأصحابها حق المطالبة  
بموئض ما ، وإذا تبين أنها مصابة بآفة  
"Phthorimaca operculella, Zell."  
فتظهر بالتبخير على هيئة مستوردها .

٦ — النباتات الحية التي تجلب الى  
القطر المصري مما لم ينوّه عنه في المواد  
المتقدمة ( ويشمل ذلك السوق والبصيلات

( أولاً ) شجيرات القطن والقطن  
المخلوج والفسير المخلوج وبذرة القطن  
وحطبه .

( ثانياً ) ورق العنب سواء كان وارداً  
كبضاعة أو مستعملاً في حزم طرود  
واردة .

( ثالثاً ) الحشرات الحية وبويضاتها  
وديدانها وشراتها وفراشها .

( رابعاً ) مستنبتات البكتيريا والفطريات  
الضارة بالنبات .

٢ — لا يجوز ادخال ما يأتي في  
القطر المصري الا بمقتضى ترخيص من  
وزارة الزراعة وبموجب الشروط التي تدون  
بذلك الترخيص :

(أولاً) النخل وشجر اللوز (موزاسيه)  
وتصب البكر وكل نبات حتى آخر يصدر  
في شأنه قرار بهذا المعنى من تلك الوزارة .  
( ثانياً ) دود الحرير .

( ثالثاً ) النحل .

( رابعاً ) (١) الخوخ

( خامساً ) (٢) القواكه والخضر التي

من الفصيلة القرعية

سادساً (٣) المانجو ونواتها

وتسرى هذه المادة أيضاً على مرور

(١) أضيفت بقرار ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٦

(٢) د د ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩

(٣) د د ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩



والبنور الواجب تبخيرها اذا وردت الى ميناء لا توجد فيه جهازات تبخير أو فيه جهازات حجمها غير واف تصدر ثانيا بطريق البحر على نفقة مستوردها الى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس .

١٠ — تنفذ أحكام هذا القانون في الجرك بواسطة عمال وزارة الزراعة أو مصلحة الجمارك أو مصلحة البوستان وإذا كانت واردة بطريق البر فينفذ تلك الأحكام عمال وزارة الزراعة في أول نقطة من القطر المصرى ترد تلك الطرود اليها .

١١ — لا تتناول أحكام هذا القانون النباتات والحشرات والمواد الأخرى التى تجلبها وزارة الزراعة لغرض علمي .

١٢ — يلغى القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٣ المتقدم ذكره .

١٣ — على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويبتدىء العمل به من أول يناير سنة ١٩١٦

### قانونه نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦

( ٢٧ يونيه )

خاص بالأمراض الضارة  
بأشجار القاكهة .

نحن سلطان مصر

والرؤوس « حوانات » وجميع أجزاء النباتات الاخرى القابلة للآفات ماعدا البنور (تطهر بالتبخير على نفقة مستوردها ما خلا النباتات الواردة فى طرود بوستان فانها تطهر بالتبخير على نفقة الوزارة .

٧ — يطهر بالتبخير أيضا كل ما يرد من الفواكه والخضر والبنور عند وصولها الى الجرك متى اقتضح بسد لحضها بمعرفة عمال وزارة الزراعة أن بها آفات أو فطريات صدر بشأنها قرار بهذا المعنى من وزارة الزراعة .

ولو وزير الزراعة أن يصدر قرارا يبين فيه البلاد الأجنبية الملوثة بآفات أو فطريات صدر بشأنها قرار وزارى مما هو منوط عنه فى الفقرة السابقة مع تعيين الفواكه والخضر والبنور التى يمكن أن تكون وسيلة لادخال تلك الآفات والفطريات الى القطر — وفى هذه الحالة تطهر الفواكه والخضر والبنور المذكورة الواردة من تلك البلاد أو من مصدر غير معلوم بدون لزوم لآفات ثلوثها .

٨ — يجب أن تكون النباتات والفواكه والخضر والبنور الواردة من الخارج الواجب تبخيرها محزومة بكيفية تسهل الكشف عليها وتطهيرها بالتبخير اذا اقتضت الحال والا فيعوز فتح الطرود على مسئولية مستوردها خاصة .

٩ — النباتات والفواكه والخضر

أشجار الفاكهة القابلة للإصابة ويجوز  
تعميم سريانه على أشجار أخرى غير أشجار  
الفاكهة تكون قابلة لنقل المرض .

٣ — لووزير الزراعة أن يصدر قرارا  
بتصنيف الاقسام التي يعتبرها ملوثة بمرض  
معين مع بيان حدود تلك الاقسام بالدقة  
في القرار .

وله أن يصدر فيما بعد قرارات أخرى  
يغير فيها حدود تلك الاقسام للملوثة .  
وله أيضاً أن يعتبر بعض أجزاء قسم  
من الاقسام الملوثة بل بعض البساتين  
للمنزلة سالمة من المرض .

ثم له أن يقرر أن كل أو بعض أجزاء  
القسم الملوثة قد دخل في دور التطهير .

٤ — لووزير الزراعة أن يصدر قرارا  
يمنع نقل أشجار الفاكهة من قسم ملوث  
الى قسم آخر وكذلك ثمار تلك الاشجار  
وأوراقها وعقلها وسائر أجزائها والسلال  
وأدوات الحزم وجميع الاشياء الاخرى  
القابلة لنقل المرض .

وله أن يجعل ما يرد من الخارج من  
أشجار الفاكهة والاشياء الاخرى للتقدم  
ذكرها خاضعا أثناء مروره في قسم ملوث  
للشروط الكافية لمنع سريان العدوى اليها  
بل يجوز له أن يمنع هذا المرور بتاتا أو  
يمنع استعمال بعض وسائل النقل فقط .

٥ — اذا كانت منطقة من مناطق  
القطر معتبرة سليمة ودعت للحال لوقايتها

نظرا لما أصاب أشجار الفاكهة من  
التلف بسبب الامراض الناشئة عن الحشرات  
أو عن الفطريات ، وبما أن الضرورة تقتضي  
بملافة ذلك التلف .

فبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة  
وموافقة رأى مجلس الوزراء .

وبصد الاطلاع على ما قرره الجمعية  
المسومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٩  
يونيه سنة ١٩١٦ بالتطبيق للامر العالي  
الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

رسنا بما هو آت :

١ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون  
( ا ) تكون لفظة « أشجار الفاكهة »  
شاملة لشجيرات الفاكهة ما لم يرد نص  
ينافي ذلك .

( ب ) توجد حالة « المرض » بمجرد  
ظهور الحشرات أو الفطريات الضارة على  
أشجار الفاكهة .

( ج ) تكون لفظة « بستان » شاملة  
لكل حديقة أو جينة أو مثل ( أرض  
معدة لتربية الشجر ) أو للمواضع الاخرى  
التي تكون فيها أشجار الفاكهة مجتمعة  
أو متفرقة .

٢ — يكون تطبيق هذا القانون  
قاصرا على أمراض أشجار الفاكهة التي  
يمنها وزير الزراعة في قرار يصدره بعد  
موافقة مجلس الوزراء .

وهذا القرار يجب أن يشتمل على بيان

الأخرى من البستان التى نتجت منه  
وفضلا عن ذلك فإن منح هذه التسهيلات  
المتقدم ذكرها يجوز أن يكون معلقا على  
قبول المالك مراقبة الوزارة لبساتنه مراقبة  
مستديعة .

وحكفل أرياب البساتين في جميع  
الأحوال بنفقة مراقبة البساتين أو شخص  
أو تطهير أشجار الفاكهة أو الأشياء  
الأخرى الناتجة من البساتين .

٨ — لو وزير الزراعة أن يصدر قرارا  
يأمر فيه باتخاذ اجراءات الوقاية الآتى  
بيانها في جميع البساتين الكائنة في قسم  
ملوث سواء كانت تلك البساتين ملوثة  
أم لا :

( أ ) فصل الأشجار بعضها عن  
بعض على يد مناسب ؛

( ب ) تقليم الأشجار تقليما نظاميا يسمح  
بحرية مرور الهواء فيما بينها ؛

( ج ) غسل الأشجار في مواعيد  
دورية أو دهنها بمحاليل وافية بالفرش،  
( د ) عرق الأرض أو حرثها .

٩ — لو وزير الزراعة أن يصدر قرارا  
يأمر فيه باتخاذ الاجراءات الآتية كلها أو  
بعضها في البساتين الملوثة في قسم ملوث :  
( أ ) الاجراءات المنصوص عليها في  
المادة السابقة ،

( ب ) بتر أى جزء من شجرة فاكهة  
تظهر عليه أعراض المرض وذلك اما على

من مرض معين منتشر في بعض أنحاء القطر  
الأخرى فلوزير الزراعة بعد موافقة مجلس  
الوزراء أن يصدر قرارا بمنع ادخال أشجار  
الفاكهة أو غيرها من الأشياء المذكورة  
في الفقرة الاولى من المادة السابقة الى  
المنطقة المذكورة مهما كان مصدر تلك  
الاشجار أو الأشياء .

٦ — اذا دخل جزء من أحد الاقسام  
الملوثة في دور التطهير فلوزير الزراعة أن  
يمنع بقية الأجزاء الأخرى من ذلك القسم  
الملوث من ادخال أشجار الفاكهة والأشياء  
الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الاولى  
من المادة الرابعة الى ذلك الجزء الذى  
في دور التطهير .

وله أيضا أن يشترط الشروط التى يرى  
لزمها لنقل أشجار الفاكهة أو الأشياء  
الأخرى السابق ذكرها من مكان الى  
مكان آخر في دائرة جزء دخل في دور  
التطهير .

٧ — يسوغ أن تستثنى من أحكام  
الفقرة الأولى من المادة الرابعة والمادة  
الخامسة والفقرة الأولى من المادة السادسة  
أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى التى  
تتمتع بوزارة الزراعة بسلامتها من المرض  
أو التى يحصل تطهيرها تطهيرا ترضاه  
الوزارة المذكورة .

ويجب أن يحصل النقص أو التطهير  
قبل خروج أشجار الفاكهة أو الأشياء

دخل في دور التطهر فيسوخ حيثث صدور  
الأمر باستئصال كل أشجار الفسাকে  
الموجودة وذلك بموجب قرار من مجلس  
الوزراء بناء على طلب وزير الزراعة بعد  
تنبيه المالك بالطرق الإدارية الى تقديم  
ملاحظاته في هذا الشأن .

١١ — ففلاعن أحكام المادتين  
الثامنة والتاسعة المتقدمتين يكون كل مالك  
مكلفا باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة فيما  
يتعلق بأشجار الفاكهة التي في حوزتهم  
لا تصح بيثة عدوى للبساتين الأخرى  
للموجودة في الجهة نفسها .

ومع ذلك فلا تتخذ الإجراءات القانونية  
بسبب مخالفة أحكام هذه المادة بغير تنبيه  
سابق ترسله الوزارة الى المالك وتبين له  
فيه الاحتياطات التي تقتضيها الحالة مع تعيين  
ميعاد مقبول لانعامها .

١٢ — اذا ورد الخبر عن ظهور  
مرض في بستان كائن في جهة لم تكن معتبرة  
ملوثة فلوزير الزراعة أن يأمر باخطار  
المالك بوجوب اتخاذ جميع الاحتياطات التي  
كان يجب أن يؤمر بها فيما لو كان صدر  
قرار باعتبار القسم الذي فيه ذلك البستان  
ملوثا .

وله فوق ذلك أن يصدر قرارا يفرض  
فيه على مالكي البساتين الكائنة على بعد  
خمس كيلومترات من البستان الملوث أن  
يلغوا فوراً عن ظهور المرض نفسه في  
بساتينهم .

الفور ولما في الفصل المناسب ،  
(ج) معالجة الأمراض بحاليل أو  
مواد كيمياوية وافية بالنرض ،  
(د) استئصال الشجيرات المصابة ،

(هـ) تدخين الأشجار المصابة ،  
(و) احراق عقل أشجار الفاكهة  
وغصونها التي قطعت عند التقليم وسائر  
ما يختلف عنها سواء كانت تلك الأشجار  
مصابة أم لا .

وفضلا عن ذلك فلوزير الزراعة أن  
يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قرارا  
ترخص فيه باتخاذ الإجراءات الآتية في  
شأن البساتين للمينة في الأمر التي يصدرها  
المديرون أو المحافظون لهذا النرض :

(أ) استئصال أشجار الفاكهة (معدا  
الشجيرات) المصابة بمرض لا ينبع فيه  
العلاج أو المصابة بمرض يستدعي التدخين  
ولكن زيادة ضخامتها تحول دون هذه  
العملية .

(ب) احراق الاشجار المستأصلة  
بالصورة للتقدم يانها .

(ج) تحريم زراعة بعض أنواع أشجار  
الفاكهة في البستان مدة معينة .

١٠ — اذا كان البستان مصابا إصابة  
تبلغ من اتساع النطاق مبلغا يحول دون  
علاجها علاجا ناجحا وكانت تلك الإصابة  
مصدر خطر يهدد البساتين الكائنة في  
الجهة نفسها أو كان البستان واقعا في قسم

المقصود عليها في المادة الثانية عشرة .  
 ١٥ — على مالكي البساتين أن يقوموا بما يقتضيه الحال من تسهيل اجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة السابقة والاحتياطات التي يتخذها عمال وزارة الزراعة تنفيذا لهذا القانون .

١٦ — ينشر وزير الزراعة تسمية لكل حبة بيان رسوم العمليات التي قد تقوم بها الوزارة على ثقة الملاك تنفيذا لهذا القانون .

وتعرض التسميات المذكورة على مجلس الوزراء ليوافق عليها .

١٧ — لوزير الزراعة أن يصدر قراراً يحظر فيه عرض الفاكهة المصابة بأسراض معينة للبيع في أية جهة كانت .

١٨ — لوزير الزراعة أن يصدر قراراً ينص فيه على القواعد الخاصة بالاباد اللازمة بين أشجار الفاكهة وهذه القواعد يحتم اتباعها في كل بستان يحصل غرسه بعد تاريخ العمل بالقرار المذكور .

١٩ — جميع أشجار الفاكهة والقواكه والاشياء الاخرى المتقولة أو للمروضة للبيع خلافاً لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يجوز ضبطها ومصادرتها بالطرق الادارية

٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنيتها مئراً واحداً

١٣ — تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ جميع الاحتياطات التي تتطلب استعمال جهازات خاصة في كل بستان من البساتين التي يقضى هذا القانون بمخضوعها لتلك الاحتياطات وذلك بناء على طلب يقدمه المالك بالكتابة لهذا الغرض .

ويجب على المالك أن يصعد في طلبه بتحمل جميع نفقات تلك العمليات وأن يدفع لهذا الغرض المبلغ الذي تعينه الوزارة على ذمة الاتفاق منه في هذا السبل .

فان كانت تلك الاحتياطات مما فرضته قرارات ذات تطبيق عام وجب تقديم الطلب قبل اثبات وقوع أية مخالفة والا فقد سقط الحق فيه . أما اذا كانت الاحتياطات خاصة ببستان واحد فانه يجب تقديم الطلب في ظرف الثلاثة أيام التالية ليوم التنبيه على المالك باتخاذ الاحتياطات المذكورة .

١٤ — تكون أبواب البساتين التي بها أشجار الفاكهة مفتوحة على العوام لفتشى وزارة الزراعة ووكلاء مفتشيها .

على أنه اذا كان حول البستان حظيرة أو كان ملاصقاً لمسكن ولم يقع الاتفاق مع المالك على التفتيش وجب اخطاره عن اليوم والساعة الذين يكون فيها اجراء التفتيش قبل حصوله بثلاثة أيام على الأقل .

وتجوز مدة الثلاثة أيام المتقدمة ذكرها الى أربع وعشرين ساعة في الأحوال

بتتفيذهما كان نوعها وذلك في حالة عدم سدادها .

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قرار

عن الحشرة القشرية التي تصيب  
البرقال « المسماة ميتيلاسيس  
سيتريكولا »

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦  
لسنة ١٩١٦ الخاص بالامراض الضارة  
بأشجار الفاكهة .  
وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر ما هوأت :

١ — تعتبر الحشرة القشرية المسماة  
« ميتيلاسيس سيتريكولا » آفة ضارة  
بأشجار الفاكهة ومسببة لحالة المرض  
النصوص عليه في المادة الاولى من القانون  
المذكور

٢ — الاشجار الخضية قابلة للاصابة  
بهذا المرض وقابلة لنقله  
٣ — تعتبر محافظات الاسكندرية  
ودمياط والقنال ومركز رشيد بديرية  
البحيرة ملوثة بهذا المرض

٤ — يمنع قتل الاشجار الخضية  
وتحارها سواء بالطرق البرية أو بالسكك  
الحديدية أو بطريق النيل من الاقاليم  
الملوثة المذكورة في المادة السابقة الى

فلذا تكررت المخالفة مرة ثانية في مدى  
ثلاثة أشهر من التاريخ الذي أصبح فيه  
الحكم الصادر بشأن الادانة الأولى نهائيا  
جاز أن يكون العقاب الحبس مدة لا تزيد  
على أسبوع واحد .

وعلى كل حال فلحکم الصادر بالعقوبة  
يجب أن يكون متضمنا الامر بتنفيذ جميع  
الاجراءات اللازمة لازالة أسباب المخالفة  
وذلك بواسطة عمال وزاوة الزراعة وعلى  
هقة التحالف ويجوز اذا اقتضى الحال أن  
يكون الحكم شاملا للامر بإعدام أشجار  
الفاكهة التي هي موضوع المخالفة .

٢١ — التحالفات التي تنع ضد أحكام  
هذا القانون وأحكام القرارات التي تصدر  
تتفيذا له يكون اثباتها بمعرفة مفتشي وزارة  
الزراعة وكلاء مفتشيها .

٢٢ — التكاليف المفروضة على مالكي  
البيساتين بمقتضى هذا القانون وبمقتضى  
القرارات الصادرة تتفيذا له تشمل سواء  
بسواء على المتفعين أو المستأجرين أو  
الحائزين الآخرين وعند عدم وجودهم  
تشمل على وكلائهم المكلفين خصيصا  
بزراعة البيساتين أو بالإشراف عليها .

٢٣ مكررة (١) — تحصل بالطرق  
الأدارية للمدينة بالأمر المالى الصادر في ٢٥  
مارس سنة ١٨٨٠ جميع التفقات المنوه  
عنها في هذا القانون أوفى القرارات الصادرة

(أنواع الداكتيلويوس) آفة ضارة  
بأشجار الفاكهة موسمية لحالة المرض المنصوص  
عليها في المادة الأولى من القانون المذكور  
٣ — الأشجار الخضية وأشجار  
الماتية والتوت والسفرجل والجوافة والقشدة  
قابلة للإصابة بهذا المرض . أما الأشجار  
التي يمكن أن تنقل العدوى فهي جميع  
الأشجار والشجيرات الأخرى والنباتات  
معدا التي من الفصيلة السرخسية وغيرها  
من العديعة الأزهار والمحروطة

٤ — تعتبر ملوثة بمرض بق الهبوسكس  
الدقيق للمنطقة المشتملة على حدود بوليس  
مدينة القاهرة وعلى مركز الحيزة وعلى  
الجزء التابع لمركز إصابه الواقع بين سكة  
حديد الوجه القبلي والنيل وعلى ناحية  
المرج بمركز شين القناطر بمدينة  
القليوبية .

٥ — يمنع نقل جميع النباتات والفواكه  
معدا نباتات الفصيلة السرخسية والأشجار  
المحروطة سواء بالطرق البرية أو بالسكك  
الحديدية أو بطريق النيل من الجهات  
للملوثة بهذا المرض المينة في المادة السابقة  
إلى أية جهة أخرى واقعة خارج هذه  
الجهات .

ومع ذلك يسوغ نقل الفواكه والأشجار  
معدا الأشجار التي من جنس الهبوسكس  
والأريثرينا والتوت والجربيليا واللبخ

أية جهة أخرى من جهات القطر المصري .  
ومع ذلك يسوغ إجراء هذا النقل  
بترخيص من وزارة الزراعة وبمقتضى  
الشروط التي يشتمل عليها ذلك الترخيص  
٥ — يمنع عرض الفاكهة المصابة  
بالحمرة القشرية المذكورة للبيع في أية  
جهة واقعة خارج الأقاليم الملوثة المينة في  
المادة الثالثة .

٦ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره  
في الجريدة الرسمية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قرار

بشأن بق الهبوسكس الدقيق  
(أنواع الداكتيلويوس)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦  
لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة  
بأشجار الفاكهة .

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في  
١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ الخاص بمرض  
بق الهبوسكس الدقيق

وبعد موافقة مجلس الوزراء

قرر ما هوأت :

١ — يلغى القرار الصادر في  
١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ ويستبدل  
بما يأتي :

٢ — يعتبر بق الهبوسكس الدقيق

مليم  
٣٠٠ ثمن كل ١٠٠ لتر من محلول  
البترول  
١٠٠ ايجار المضخة في اليوم الواحد .  
٣٠٠ أجرة العامل الواحد في اليوم .  
١٢٠ أجرة النفر الواحد في اليوم .

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قرار

عن الحشرة القشرية التي تصيب  
البرتقال المعروفة باسم «اسبيديوتس  
أأونيدم»

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦  
لسنة ١٩١٦ الخاص بالامراض الضارة  
بالاشجار الفاكهة

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة  
في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ و ١٠ يناير  
سنة ١٩١٧ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧  
و ١١ مايو سنة ١٩٢٠ الخاصة بمرض  
حشرة البرتقال «اسبيديوتس أأونيدم»  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛  
قررها هوأت :

١ — تلغى القرارات الصادرة في  
٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ و ١٠ يناير  
سنة ١٩١٧ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧  
و ١١ مايو سنة ١٩٢٠ المتقدم ذكرها  
وتستبدل بما يأتي

والبوهينيا والسيراتونيا (الحرنوب) والنبق  
والاكاليا بترخيص من وزارة الزراعة  
بمقتضى الشروط التي يشتمل عليها ذلك  
الترخيص .

٦ — يمنع عرض الفواكه المصابة  
بهذا المرض للبيع في جميع أنحاء القطر  
المصري .

٧ — جميع اشجار أو شجيرات  
الهيوسكس والاريتونا والتوت والجرفيليا  
والليخ والبوهينيا والسيراتونيا (الحرنوب)  
والنبق والاكاليا المصابة الموجودة في  
المنطقة الملوثة اللبنة في المادة الرابعة يجب  
رشها بمحاليل وافية بالفرض أربع مرات  
كل سنة الى ان تقرر وزارة الزراعة سلامتها  
من المرض .

ويجب رش الاشجار بحيث تصل  
المحاليل الى جميع اجزاء الاشجار الظاهرة  
على سطح الارض ولاجراء ذلك يلزم  
تقليم الاشجار قبل اجراء هذه العملية وان  
قامت وزارة الزراعة باجراء عملية الرش  
تحصل الرسوم بحسب التعريفة الملحقه  
بهذا القرار .

٨ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره  
في الجريدة الرسمية

ملحق

تعريفة رسوم الرش المنصوص عليه في  
المادة السابعة من القرار المتقدم ذكره



بترخيص من وزارة الزراعة ومقتضى الشروط التي يشتمل عليها ذلك الترخيص.

٦ — جميع البساتين الكائنة في الاقاليم التي في دور التطهير يجب تدخينها سنوياً الى أن تهر وزارة الزراعة سلامتها من المرض .

ويجب فصل الاشجار بعضها عن البعض في البساتين المذكورة وتعليمها تلياً يمكن من تدخينها .

تستأصل جميع الاشجار المصابة وتتحرق ويلزم المالك بدفع مصاريف استئصالها وحرقتها فيما لو رفض اجراء التدخين أو اتخاذ الاحتياطات المنصوص عليها في الفقرة السابقة التي تمكن من اجراء التدخين

٧ — حددت رسوم التدخين المنصوص عليه في المادة السابقة بحسب التفرقة الملحق بهذا القرار وتدفع هذه الرسوم مقدماً .

٨ — يمنع عرض الفاكهة المصابة بمرض حشرة البرتقال المذكورة للبيع فيما يلي الحد الجنوبي لمركز الحيزة

٩ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

#### ملحق

تفرقة رسوم التدخين المنصوص عليه في المادة السابقة من القرار المنظم ذكره

٢ — تعتبر حشرة البرتقال المسماة «اسيديوتس أوونديم» آفة ضارة باشجار الفاكهة ومسببة لحالة المرض المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون المذكور

٣ — الاشجار المحمية واشجار الموز والنخيل واشجار الزيتون والقشدة والكروم قابلة للاصابة بهذا المرض . أما الاشجار التي يمكن أن تنقل العدوى فهي جميع الاشجار والشجيرات الاخرى والنباتات ما عدا التي من الفصيلة السرخسية وغيرها من العديعة الازهار والمحروطة .

٤ — يعتبر كل الاقليم الواقع شمال الحد الجنوبي لمركز الحيزة ملوثاً بمرض حشرة البرتقال وتعتبر الاقاليم الآتية في دور التطهير :

( ا ) مراكز رشيد ودمنهور وشبراخيت والدلنجات بمديرية البحيرة ،  
( ب ) نواحي ميت عاصم وسندنهور والشبوت وبتمد ومرضفا بمركز بنها وميت كنانة والمنزلة والدير والسيف بمركز حلوخ وأجهور السكبى بمركز قليوب بمديرية القليوبية

٥ — يمنع نقل الاشجار المحمية وتمازها سواء بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية أو بطريق النيل من الاقاليم الملونة المذكورة في المادة السابقة الى أية جهة وأتة جنوبى الحد الجنوبي لمركز الحيزة ومع ذلك يسوغ اجراء هذا النقل

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية  
لمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ فبراير  
سنة ١٩٢٢ طبقاً لاحكام الامر العالي  
الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

رسمنا بما هو آت :  
١ - يمنع في جميع أنحاء القطر  
للصرى :

(١) صيد الطيور النافسة للزراعة أو  
امساكها أو قتلها

(٢) قتل هذه الطيور أو التجول بها  
أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع سواء  
كانت حية أو ميتة . وكل طير مهما يكن  
نوعه عدا الطيور الداجنة يوجد مقطوع  
الرأس يعتبر من الطيور التي يحميها هذا  
القانون .

(٣) صيد الطيور من أى نوع أو  
امساكها بواسطة الدبق ( الخيط ) .

(٤) استيراد الدبق أو قتل أو حيازته  
أو بيعه أو عرضه للبيع أو شراؤه أو  
استعماله أو صناعته أو تحضيره وكذلك  
كل المواد الفرائية الصالحة لامساك الطيور  
والتي تصنع أو تحضر لهذا الغرض .

(٥) ربط الشجيرات بقصد امساك  
الطيور مهما يكن نوعها وكذلك أى نوع  
آخر من الفخوخ التي تمد لهذا الغرض .

(٦) اعدام أو كسر انواع معينة من  
الطيور النافسة للزراعة أو اعدام بعضها .  
وتنح أيضاً زراعة الخيط الا اذا كان

مليح  
٣٥ عن كل شجرة لا يزيد ارتفاعها  
على مترين  
٦٠ عن كل شجرة يزيد ارتفاعها على  
مترين ولا يتجاوز أربعة أمتار  
١٥٠ عن كل شجرة يزيد ارتفاعها على  
أربعة أمتار ولا يتجاوز خمسة أمتار  
٢٥٠ عن كل شجرة يزيد ارتفاعها على  
خمسة أمتار ولا يتجاوز ستة أمتار  
٤٠٠ عن كل شجرة يزيد ارتفاعها على  
ستة أمتار ولا يتجاوز سبعة أمتار  
ولا تطبق هذه التعرّض على الاشجار  
ذات الاشواك كاشجار البرغال للزراعة  
بنراً والليمون البلدى التي ينفق على رسوم  
تدخينها مع وزارة الزراعة ويمكن أن تبلغ  
نصف الرسوم السالفة الذكر

## قانونه نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٢

( ٤ ابريل )

### لوقاية الطيور النافسة للزراعة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٩  
لسنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافسة للزراعة .  
وبما ان الضرورة تفسى لمصلحة الزراعة  
بوضع احكام جديدة لوقاية هذه الطيور .  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة .  
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء .

والفتوخ والاسلحة النارية والدبوج جميع المواد الترابية المشار إليها بالفقرة الرابعة من المادة الاولى مما استعمل في مخالفة احكام هذا القانون .

يجوز عند اثبات ارتكاب مخالفة لاحكام الفقرة الاخيرة من المادة الاولى ان يؤمر بتقليم الاشجار محل المخالفة واعدامها وذلك قبل اتخاذ أى اجراءات قضائية وبدون أى تمويه وتحصيل ثقات هذا العمل بالطرق الادارية طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

لاجل تطبيق الفقرة السابقة يجب ان يمرر محضر اثبات المخالفة ويوقع عليه أحد الموظفين المذكورين في المادة السابقة وعليهم مراقبة عملية التقليم والاعدام .  
٦ — اذا أقيمت الدعوى ضد أجانب ووطنيين معاً عن مخالفة واحدة تكون المحاكم المختلطة مخصة بمحاكمة جميع المتهمين .

٧ — يعتبر من رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون مفتشو الزراعة ووكلاؤهم ومدير مصلحة وقاية الحيوانات ووكيلها ومفتشوها .

٨ — يلغى القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ المشار إليه آخراً والقراران الوزاريان الصادران طبقاً له بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٥ مايو سنة ١٩١٦ والمادة

مرخصاً بها من وزارة الزراعة وكذلك يحظر على أى شخص ان يترك شجر المحيط يتبوأ في أرض في حيازته .

٢ — يصدر وزير الزراعة قرارات يبين فيها انواع الطيور المشار إليها في الفقرتين الاولى والسادسة من المادة السابقة. ولوزير الزراعة في أى وقت من الاوقات ان يعدل في هذه القرارات أو يضيف عليها حسب ما تقتضيه الحال .

٣ — لا يتناول المنع المقرر في المادة الاولى من هذا القانون الاشخاص الذين يندم رخصة من وزارة الزراعة بعمل مجموعات من الطيور لفرض على .

وبين في هذه الرخص ما يتجاوز عنه من المخطورات التي نص عليها في المادة الاولى ولا تزيد مدة الترخيص على سنة واحدة ويجوز تجديدها .

٤ — كل من خالف احكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيهاً مصرياً .

فلذا تكررت المخالفة في مدى سنة من التاريخ التي تصبح فيه العقوبة نهائية يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعاً وبغرامة لا تزيد على جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

٥ — كل طير كان محل مخالفة لحكم من احكام هذا القانون يضبط ويصادر . وتضبط وتصادر أيضاً الشباك والادوات

الافلاق ( المعروف عند السوام باسم  
أبي مازل أو العنز أو الحاج قاسم ) .

٢ — يسرى المنع المنصوص عنه في  
الفقرة السادسة من المادة الأولى من  
القانون المشار اليه على أوكار ويس  
بعض الطيور النافعة للزراعة الآتية أسماؤها  
بعد وهي :

الكروان — الوروار — أبو قردان  
الزقراق البلدى .

٣ — يلغى القرار الصادر في ١٩  
ابريل سنة ١٩٢٢ ببيان أسماء الطيور  
النافعة للزراعة .

٤ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره  
في الجريدة الرسمية

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢ قرار

خاص بمنع استيراد النباتات  
من الخارج

وزير الزراعة  
بعد الاطلاع على المادة الثانية من  
القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ الخاص  
بوقاية المزروعات من الآفات المنتقلة من  
الخارج .

وبناء على ما عرضه علينا مدير  
قسم الحشرات :

الاولى من القرار الصادر من وزير الداخلية  
بتاريخ ٢٣ يونية سنة ١٩٠٣ بشأن الصيد .

٩ — على وزراء الداخلية والمالية  
والزراعة والحفانية والاشغال العمومية  
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه  
ويجبرى العمل به بعد نشره في الجريدة  
الرسمية بخسة عشر يوماً .

٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ قرار

ببيان أسماء الطيور النافعة  
للزراعة

وزير الزراعة  
بعد الاطلاع على المادة الثانية من  
القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٢ الخاص  
بوقاية الطيور النافعة للزراعة :

قرر ما هو آت :  
١ — تعتبر الطيور الآتية أسماؤها  
بعد نافعة للزراعة :  
قبرة .

عصفور منق .  
عصفور البن ( البكفيك )  
د سفسيكولا .  
د آكل القباب .

أبو فصاده .  
بييت .

كروان .  
زقراق مطوق .

وروار .  
زقراق بلدى .

أبو قردان .  
زقراق شامى .  
حنعد .

أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد موافقة مجلس الوزراء .

قرر ما هو آت :

١ — كل مالك بستان واقع في إحدى الجهات المعتبرة في دور التطهر من مرض الحشرة القفرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم « أسيديوتس أوونديم » لا يرغب في تدخين حقل أو يضر أشجار بستانه بسبب كبر سنها أو لأي سبب آخر عليه أن يتأصل هذه الأشجار قبل ابتداء موسم التدخين التي يحدده سنويا قسم المحاصيل التابع لهذه الوزارة وينشر في الجريدة الرسمية .

وتدخين بعد التاريخ المذكور جميع أشجار البساتين الواقعة في هذه الجهات بدون استثناء حتى التي كان في نية أصحابها استئصالها .

٢ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قرار

بشأن إنشاء لجنة فنية بوزارة الزراعة

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٣٤

لسنة ١٩١٠ بشأن إنشاء مصلحة الزراعة

قرر ما هو آت :

١ — يمنع استيراد جميع النباتات التي في قساري أو في صلايات من الطين إلى القطر المصري سواء أكان ورودها من الريف أو من أية جهة أخرى مصابة بنملة الأرجنتين

« *Iridiomymex humilis* Mayr. var. *arrogans* San-tschi. »

٢ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ قرار

بجعل تدخين جميع أشجار البساتين الواقعة في الجهات التي في دور التطهر من الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم « أسيديوتس أوونديم » إجباريا وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالامراض الضارة بأشجار الفاكهة .

وبعد الاطلاع على القرار الخامس بالحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم « أسيديوتس أوونديم » الصادر في ١٦

مفتش أول وجه مجرى . مفتش أول  
وجه قبلى . مدير قسم الكيمياء .  
مدير قسم الادارة . مدير قسم البساتين .  
مدير قسم التعاون . مدير قسم  
الهندسة أعضاء

٤ — ينشأ قلم لسكرتارية هذه  
اللجنة تحت إشراف حضرة السكرتير العام  
٥ — تجتمع هذه اللجنة كل شهر  
مرة على الأقل بديوان الوزارة وتقدم  
تقاريرها الى معالي الوزير .

٤ فبراير سنة ١٩٢٦ قرار

بإطلاق اسم « ميتلاسيبس »  
بيكياى » على الحشرة القشرية  
التي تصيب البرتقال المعروفة باسم  
« ميتلاسيبس سترىكولا » علاوة  
على اسمها الأصلي وجعل التدخين  
اجباريا لجميع أشجار البساتين  
الواقعة فى الجهات التى فى دور  
التطهير منها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦  
لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة

وعلى الامر بالمالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر  
سنة ١٩١٣ بإنشاء وزارة الزراعة .

ونظرا لضرورة توحيد جميع المشروعات  
والاقتراحات الفنية الخاصة بالمسائل الزراعية  
والبيطرية وللفائدة التى تعود على الاعمال  
من إيجاد حلقة اتصال بين الاقسام الفنية  
التابعة للوزارة .

قرر ما هو آت :

١ — تنشأ بوزارة الزراعة هيئة فنية  
باسم « اللجنة الفنية الاستشارية لوزارة  
الزراعة » .

٢ — تختص هذه اللجنة بفحص جميع  
الاقتراحات والمشاريع التى تعرض عليها  
من زراعية وبيطرية واقتصادية وغيرها  
والبحت عن جميع الوسائل التى تؤدى الى  
تحسين حالة الزراعة .

ويكون من اختصاصها أيضاً فحص  
القوانين والقرارات واللوائح المزمع اصدارها  
والتي يرى اعادة النظر فيها .

٣ — تشكل هذه اللجنة من : (١)

حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة  
رئيساً . حضرة صاحب العزة السكرتير  
العام . مدير قسم الطب البيطرى . مدير  
قسم المباحث الزراعية . سكرتير فنى  
مجلس مباحث التطين . مدير قسم  
النباتات . مدير قسم الحشرات .

(١) قرار ١٢ يناير سنة ١٩٢٦

قرر ما هو آت :

- ١ — يطلق على الحشرة المعروفة باسم «ميتلاسييس ستريكولا» المتوه عنها في قرار ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ المشار اليه بماله اسم «ميتلاسييس ييكاي» علاوة على اسمها الاصلى اذ أنها معروفة بهذين الاسمين عليها .
- ٢ — تسمى أحكام القرار الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ المشار اليه آفا والخاص بحشرة «اسيديوتس أويندم» على حشرة «ميتلاسييس ستريكولا» أو «ميتلاسييس ييكاي» المذكورة بحيث يصبح التدخين اجباريا لجميع أشجار البساتين الواقعة في الجهات التي في دور التطهر منها.
- ٣ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

بأشجار الفاكه وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٢ المتم له ،

وبعد الاطلاع على القرار الخاص بالحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم «ميتلاسييس ستريكولا» الصادر في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد موازنة مجلس الوزراء ،

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ الخاص بجعل تدخين جميع أشجار البساتين الواقعة في الجهات التي في دور التطهر من الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم «اسيديوتس أويندم» اجباريا ، وبناء على ما عرضه علينا مدير قسم الحشرات .

## سجون

٩ فبراير سنة ١٩٠١ أمر عال

مشتمل على لائحة السجون

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ بالتصديق على لائحة السجون التي تعدلت بالتوالى بناء

على الاوامر العاليه المؤرخه ٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٦ و ١٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٦ الخاص بالحكم عليهم بالاشغال الشاقة البالغ عمرهم اكثر من سبعين سنة وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في

من الدرجات المذكورة يكون قرارات  
تصدر من ناظر الداخلية

ويجمل في كل جهة من الجهات التي  
فيها محاكم جزئية سجن مركزي وفي الجهات  
التي فيها محاكم ابتدائية يجمل في كل جهة  
منها سجن عمومي .

٣ — كل من حكم عليه نهائيا من  
الرجال بالاشغال الشاقة ولم يبلغ عمره  
الستين سنة يقضى عقوبته باللباس

٤ — (١) يقضى العقوبة في سجن  
عمومي :

(١) المحكوم عليهم بالحبس مدة  
تزيد عن الثلاثة أشهر ما لم تكن مدة  
الحبس الباقية وقت صدور الحكم عليهم  
أقل من ذلك بسبب المدة التي قضوها بالحبس  
الاحتياطي

(٢) المحكوم عليهم بالسجن

(٣) النساء المحكوم عليهن بالاشغال  
الشاقة

(٤) الرجال المحكوم عليهم بالاشغال  
الشاقة الذين بلغوا الستين من عمرهم أو  
حينما يبلغون هذا السن

أما من عدا هؤلاء من المحكوم  
عليهم والاشخاص الذين ينفذ عليهم  
بالاكراه البدني فيوضعون في سجن مركزي  
ومع ذلك يجوز وضعهم في سجن  
عمومي اذا كان هذا السجن قريبا من

١٢ يونيه سنة ١٨٩٣ التي تعدلت بموجبه  
المادتان ٣٥ و ٤٤ من قانون العقوبات  
الخامستان بتسهيل المحكوم عليهم بالسجن  
أو بالحبس

وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في  
١٤ اغسطس سنة ١٨٩٣ التي تعددت  
فيه العقوبات التأديبية التي تتوقع على  
المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة

وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٣  
ديسمبر سنة ١٨٩٧ بشأن الافراج للمفروض

حيث انه لضرورة جمع وتنقيح القوانين  
الجارية العمل بها الآن فيما يتعلق بالسجون  
في مجموعة واحدة بادخال التعديلات التي  
دلت عليها التجارب وواجبها العمل

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
بالاتحاد مع ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس  
النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين  
امرنا بما هو آت :

## الفصل الاول

ترتيب درجات السجون

١ — تتكون جميع السجون من حيث  
الترتيب من الثلاث الدرجات الآتية :

(١) لياقات

(ب) سجون عمومية

(ج) مركزية

٢ — تعيين محلات سجون كل درجة

(١) معدلة بقانون ٢٦ سنة ١٩١٣



للسجونين بصورة منتظمة

٨ — للنائب العمومي الدخول في كافة محلات السجن في اى وقت وله أن

يسمع شكوى السجونين

٩ — على مأمور السجن أن يوافق النائب العمومي بجميع ما يطلبه منه من الاستعلامات التي من اختصاصاته .

١٠ — وللنائب العمومي ان يفحص كافة الدفاتر والاوراق القضائية التي تكون على وفق الارانيك المصدق عليها منه

١١ — وله أن يقدم لناظر الحفانية طلب العفو عن العقوبة أو تخفيفها عن السجونين الذين تحقق لهم استحقاق شمولهم بمراحم الحضرة الفخيمة الخديوية نظرا لاحوال خصوصية

### الفصل الثالث

اختصاصات المفتش العمومي

١٢ — يهد الى مفتش عمومي يعينه بمر عال ملاحظة وادارة كافة السجون ومراقبة جميع مصروفاتها

١٣ — مفتش العموم يكون مكلفا

بسن نظامات يراعى فيها الحدود المقررة بمرنا هذا وبالقوانين ويصدق عليها من ناظر الداخلية وذلك فيما يخص بنظام السجون الداخلي وتسيير المحلات التي يشغلها السجونون وتوزيع الشغل عليهم وملابسهم واغذيتهم وحالة المحلات الصحية وترتيب

مركز النيابة أو المحكمة التي حوكموا أمامها أو اذا لم يكن في السجن المركزي منقح كاف لجسهم به

٥ — (١) المحبسون احتياطيا في

جنحة أو جنابة يحجزون في محلات تخصص لهم في السجون العمومية والمركزية

٦ — يجب أن يكون المسجونون دائما بمنزل تام عن المسجونات واذا ساعدت محلات السجن فيكون المحكوم عليهم نهائيا بمنزل عن المحبوسين احتياطا والذين لم تبلغ اعمارهم الرابعة عشرة عن الذين قد جاوزوها

### الفصل الثاني

اختصاصات النائب العمومي

٧ — على النائب العمومي بما له من الحق بمقتضى ( المادة ٦٢ ) من الامر العالي الصادر بترتيب المحاكم الاهلية من ملاحظة محلات السجن ان يراقب اولا — تنفيذ اوامر قاضي التحقيق والنيابة واحكام وقرارات المحاكم الابتدائية والاستئنافية بناية الدقة

ثانيا — عدم حبس أى شخص بالسجن بدون وجه قانوني

ثالثا — عدم تشغيل المسجون الذي لا يكون حكمه قاضيا بتشغيله فيما عدا النصوص عنه بأمرنا هذا

رابعا — الاهتمام بملاحظة اعمال دقائر

الدفاتر والحسابات والاوراق الاخرى  
الموكولة لهدته

٢١ - توجد الدفاتر القضائية الآتية  
في كل سجن

دقر عموم المسجونين

يومية للأمور المادة (١٩)

دقر أمتعة المسجونين ( المادة ٤٥ )

» تفصيل المسجونين

» الجزآت ( المادة ٨٢ )

» الهارين

الدقر المعد لقيده ملحوظات الزائرين

بصفة رسمية ( المادة ٤٠ )

وتوجد أيضا دفاتر قضائية أخرى يرى

النائب العمومي لزومها لتنفيذ ماض بالامر

المالى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

(١) المختص بإعلان المسجونين وكافة

الدفاتر التي يأمر المفتش العمومي بوجودها

٢٢ - مأمور السجن مسؤول عن

تنفيذ طلبات الحضور الخاصة بالمسجونين

سواء كانت صادرة من النيابة أو من

قاضى التحقيق أو من المحكمة وعن

مراعاة ارسلهم في اليوم والساعة المحددين

٢٣ - يجب عليه ابلاغ النيابة في

الحال عن كل وفاة وكل هروب يحصل

بالسجن وعن كل امر جنائى يقع من

المسجونين أو عليهم وكذا اذا وقع من

المسجونين أو عليهم جنحة وكان ذلك لا

تحت المسجونين وعقوباتهم ومواصلاتهم  
وزياراتهم وترجيحهم وكذلك ما يتعلق  
بواجبات الخدمة الخارجين عن هيئة العمال

## الفصل الرابع

واجبات الأمور

١٤ - بين ناظر الداخلية بناء على

طلب المفتش العمومي لكل ايمان وكل سجن

عمومي مأمورا ووكيلا أو جلة وكلاء

١٥ - يجوز تعيين مأمور للسجن

المركزي

وفي حالة عدم تعيين مأمور خصوصي

للسجن يعتبر مأمور المركز مأمورا للسجن

١٦ - مأمور السجن مسؤول عن

تنفيذ امرنا هذا وجيع القوانين واللوائح

المتعلقة بالسجون في داخلية سجنه

وهو تابع للمفتش العمومي فيما يختص

بنظام وترتيب السجن الداخلى ويلزمه اتباع

التعليمات التي يصدرها اليه

١٧ - جميع مستخدمى السجن م

تحت أوامر الأمور وعليهم ان يعطيهوه

١٨ - للأمور مسؤول شخصيا عن

حفظ المسجونين المسلمين لهدته

١٩ - يتخذ الأمور يومية يكتب

فيها كل عمل وكل حادثة تقع في السجن صغيرة

كانت أو كبيرة ويدون فيها ايضا ملحوظاته

للمخاصة بسير الجهات الفرعية التابعة لسجنه

٢٠ - الأمور مكلف بمسك وحفظ

## الفصل الخامس

### واجبات الطبيب

٢٦ — بين ناظر الداخلية بناء على طلب المفتش العمومي لكل ليمان وكل سجن عمومي طيبيا يناط به الاعمال الطبية ويجب عليه اتباع القواعد الآتية والتعليمات التي تعطى له من المفتش العمومي معتمدة من ناظر الداخلية

٢٧ — ويجوز تعيين طبيب للسجن المركزي .

وفي حال عدم تعيين طبيب يكلف ضابط صحي المركز بأداء أعمال وظيفة طبيب السجن وفي هذه الحالة لا يكون مكلفا بتنفيذ جميع ما دون بهذه الواجبات الا بحسب ما تستدعيه الحالة

٢٨ — يجب عليه زيارة السجن مرة في اليوم أو أكثر من ذلك اذا اقتضى الحال

٢٩ — يجب عليه أن يكشف على كل مسجون عند دخول السجن لمعرفة حالة صحته ويبين نوع الشغل الذي يستطيع المسجون ادائه قبل أن يباشره

٣٠ — يجب عليه عيادة المسجونين المرضى يوميا وكل مسجون يشكو المرض وله أن يأمر بنقل المريض الى الشفخانة أو المستشفى

٣١ — يجب عليه أن يزور يوميا

يماقب عليه بمقتضى النصوص المدونة بالفصل الثاني عشر من امرنا هذا أو كان القاب المقرر بمقتضى هذا النصوص يظهر أنه غير كاف ويجوز للنيابة أن تنتدب للأمور أو وكيله لعمل التحقيق اللازم ويكون للمنتدب في هذه الحالة ما لرجال الضبطية القضائية من السلطة

٢٤ — وعلى المسأمر أن يجتهد في اطلاع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة مطبوعة بواسطته ويوقعه على ما تضمنته ومتى اراد المسجون ارسال صورة الورقة المعلن بها الى شخص معين فيرسلها للأمور الى هذا الشخص بجواب موصى عليه

٢٥ — ويجب عليه مراقبة تحرير كل تقرير استئناف أو أى تقرير آخر يريد رفعه للمسجون بواسطته بالتطبيق للمادة الثانية من امرنا الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ (١) على اورنيك مصدق عليه من النائب العمومي

ويأخذ تقرير الاستئناف أو أى تقرير ويرسله لقلم كتاب المحكمة التي لها الاختصاص بدرصده بالدفتر المختص بذلك بالسجن وفي حالة ما اذا كان قلم كتاب المحكمة المختصة يبعد عن السجن فيجوز ارسال التقرير المرفوع من المسجون بالبوستة بخطاب موصى عليه

كل مسجون موضوع في حجرة حبس  
الأفراد

٣٢ — يجب عليه أن يمود كل

مسجون مرة في الأسبوع على الأقل

ليقف على حالته الصحية وحال نظافته

٣٣ — وإذا رأى الطبيب أنه يخشى

على صحة أى مسجون بسبب مدة تشغله

أو بسبب تشغله في نوع مخصوص من

الشغل فيجب أن يعطى للأمور التحللات

اللازمة ليسير على مقتضاها .

٣٤ — (١) إذا كان المسجون

مصابا بمخل في قواه العقلية أو بمرض ينذر

بموته أو كانت حالته أشغال السجن أو

نظاماته تعفى بالخطر على حياته أو كان

المسجون بأحد اللبانات غير قادر بسبب

عاهة مستديمة على أداء أى عمل من الأعمال

المخصصة للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة

فعلى الطبيب أن يرفع تقريراً إلى المفتش

المسمى موضحاً به تفصيلات الحالة

وبناء على هذا التقرير يبين كل من

ناظرى الداخلية والحفانية طبيباً للكشف

على المسجون ومتى وافق هذان الطبيان

على رأى طبيب السجن يصدر ناظر الداخلية

التصليات التى تستدعيها الحالة ويمجوز له

بالإتفاق مع ناظر الحفانية أن يأمر بإرسال

المسجون المصاب بمخل في قواه العقلية إلى

مستشفى المجازيب أو ينقل المسجون المحكوم

عليه بالأشغال الشاقة التى أصبح غير

قادر على الشغل إلى سجن عمومى أو

بالإفراج عن المسجون المصاب بمرض

ينذر بالبلون

وعند الاقتضاء يجوز له الفناء أمر

الإفراج المنصوص عنه بمقتضى هذه المادة

في أى وقت شاء لفأية تاريخ انقضاء

العقوبة

٣٥ — يجب على الطبيب أن يكشف

على كل مسجون يحكم عليه إدارياً بعقوبة

الجلد ليتحقق من أن حالة صحته تساعد

على احتمال هذه العقوبة وأن يحضر تنفيذ

هذا العقاب

٣٦ — على طبيب الإيمان أن يخطر

المفتش المسمى عن أساء المسجونين الذين

لا يعلم سنهم ولكن يظهر عليهم أنهم

يلفون سن الستين سنة

٣٧ — على الطبيب أن يكشف

على كل مسجون قبل ترحيله إلى سجن

آخر ولا يجوز ترحيل أى مسجون إلى

سجن آخر إلا بعد أخذ إقرار الطبيب

الدال على خلو المسجون من كل مرض

يحول دون ترحيله

٣٨ — يجب على الطبيب أن يكشف

على كل مسجون قبل الإفراج عنه ولا

يجوز الإفراج عن مسجون إلا بعد تحقق

الطبيب من خلوه من كل مرض يضر به

بسبب الافراج ويستثنى من ذلك ما اذا كان للسجون هو الذى يطلب الافراج أو مائلته أو أصدقاءه

### الفصل السادس

في التفتيش

٣٩ — يمين ناظر الداخلية بقرار يصدر منه لكل سجن مفتشا أو أكثر ويجب على هؤلاء المفتشين أن يزوروا كافة أجزاء السجن ويسموا بشكوى المسجونين ويراقبوا نظافة السجن وحالته الصحية وحالته من جهة الامن ويتحققوا من سير تطبيق اللوائح بوجه عام بوجه الدقة وكل ما يظهر من نتائج التفتيش يقدمون عنه التقرير اللازم الى ناظر الداخلية

٤٠ — المديرون والمحافظون وروءساء المحاكم الابتدائية مباح لهم الدخول في أى وقت في السجون العمومية والركرية الموجودة في دوائر اختصاصهم أما رئيس ووكيل محكمة الاستئناف فلهما الحق في زيارة جميع السجون بدون استثناء .

ويعد بكل سجن دفتر لبيدونه به الزائرون المحكى عليهم ما يروونه من للملاحظات .

### الفصل السابع

الاولامر التى يجوز بمقتضاها ادخال شخص بالسجن

٤١ — لا يجوز قبول أى شخص بالسجن أو حبسه به بدون أمر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص حسب الأصول المنصوص عنها بالقانون

٤٢ — يجب على مأمور السجن أن يوقع بالاستلام على أصل كل أمر أدخل المسجون بمقتضاه في السجن ثم يعيده المحضر أو لمن أحضر المسجون وتسلم نسخة من هذا الأصل للمأمور لحفظها بالسجن .

٤٣ — عند دخول أى شخص بالسجن لأول مرة يجب تسجيل ملخص أمر حبسه وعلى المحضر أو من أحضر المسجون أن يكون حاضرا وقت التسجيل ثم يضع عليه امضاءه

٤٤ — وفي حالة ترحيل المسجون ترسل معه صورة أمر الحبس الذى حبس بمقتضاه الى السجن المنقول اليه

### الفصل الثامن

في قبول المسجونين بالسجن

٤٥ — يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وكل ما يوجد معه من المنوعات أو المبالغ أو الاشياء ذات القيمة يؤخذ منه (ويدفع من هذه المبالغ والاشياء ما هو مستحق للحكومة على المسجون من المصاريف القضائية وسواها بمقتضى الحكم الصادر عليه واذا بقي شيء منها يسلم للقيم عليه وإن لم يكن عليه قيم

## الفصل التاسع

## المحبسون احتياطاً

٥١ — يجوز للمحبسين احتياطاً ان يرسلوا اصحابهم بخطابات في أى وقت ويزاروا مرة واحدة في الاسبوع مع مراعاة ماضى المادتين ٩٨ و٩٩ من قانون تحقيق الجنايات (١)

٥٢ — يسوغ للحامي مقابلة المسجون بدون حضور أحد بناء على اذن تحريري من النيابة سواء كان معنياً للدفاع عنه من قبله أو من المحكمة (١)

٥٣ — وما عدا ما نص عنه في المادتين السابقتين يسرى مفعول النصوص الواردة في الفصل العاشر من أمرنا هذا على المسجونين احتياطاً

٥٤ — يجوز للمحبوس أخذ ما يلزمه من الاغذية من كرار السجن بالتمن المحدد لكل صنف كما يجوز له ان يستحضرها من الخارج

٥٥ — يجوز تكليف المحبوسين احتياطاً في كنس وتنظيف أودم وتنظيف طرقات السجن وعليهم ان يساعدوا فيما يلزم اتخاذه من الاحتياطات الصحية والنظافة ولا يكرهون على اداء أى شغل آخر . ويجوز للأمور ان ينافهم من الاشغال المتعلقة بالنظافة مراعاة لمواظبهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفعهم مبلغ خمسة

يسلم لوكيل القنى يختاره لذلك )  
٤٦ — الاشياء التى يخضعها للسجون أو يتمتع عن تسليمها للأمور أو يجتهد في وصولها اليه بالسجن خفية يجوز مصادرتها لجهة الحكومة

٤٧ — الملابس التى تتكون مع المحكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس اكثر من سنة يجوز مصادرتها أو اعدامها كما يجوز أيضاً مصادرة أو اعدام ملابس كل مسجون يرى انها مضرّة بالصحة العمومية في داخل السجن

٤٨ — المحبسون احتياطاً يترك لهم ملابسهم الشخصية مالم يستصوب خلاف ذلك نظراً للاحتياطات الصحية أو دواعى احوال النظافة

٤٩ — في حال دخول المسجون الى السجن يقرأ عليه بحضور للأمور أو من يمينه من قبله ملخص لوائح السجن فيما يتعلق بسير ومعاملة المسجونين

٥٠ — المرأة التى معها اطفال في السن الاول من الطفولية حال دخولها السجن أو التى تضع حملها وهى مسجونة يجوز ابقاء اطفالها معها حتى يكمل لهم سنتان وعندئذ يسلّمون الى والدم أو أقرب اقربائهم وان لم يكن للاطفال لا أب ولا اقرب فيتخذ للدير أو المحافظ ما يلزم من الاجراءات نحو صيانتهم خارج السجن

## الفصل الماشر

في الزيارات والمواصلات

٥٩ — كل مسجون حكم عليه بالحبس أو بالسجن أو بالاشتغال الشاقة وسلك مسلكاً حسناً يحول له الحق في مراسلة اقاربه واصحابه وهؤلاء ان يزوروه بالسجن وذلك بعد ان يمضى عليه ثلاثة اشهر محبوساً ويستمر حائزاً لهذه الامتيازات اذا كان دائماً متبعاً خطة حسن السلوك وذلك في مواعيد يبينها المفتش العمومي تكون مرة على الاقل في كل شهرين .

٦٠ — كل مسجون ينقل الى سجن عمومي أو الى لبنان يجوز له مراسلة اقاربه واصحابه ولهم ان يزوروه قبل نقله .

٦١ — (١) لا يجوز للمسجون في الاحوال الخارجة عن النصوص المينة آتقاً ان يرسل اصحابه أو يزوروه الا بتصريح خاص من المدير أو المحافظ أو المفتش العام على انه لا يجوز للمحكوم عليهم بالحبس الذين رفضوا استئنافاً عن الاحكام التي صدرت عليهم أو طعنوا فيها بطريق النقض والابرار مقابلة المحامين عنهم بدون حضور احد مع مراعاة الاشتراطات الواردة في المادة ٥٢

٦٢ — يجب اطلاق الأمور أو وكيله على كل خطاب يرد للمسجون أو يصدر منه وان وجد شيئاً مشتبهاً فيه فيمنع

قروش صاغ في اليوم

٥٦ — يجوز تشغيلهم داخل السجن بناء على طلبهم وحينئذ يعطى لهم حق التخير في نوع الشغل بحسب مقتضيات ترتيب السجن ويعطى لهم التسهيلات في اتخاذ المهنة التي كانوا يتعاطونها قبل الدخول الى السجن

والفوائد الناتجة من أعمالهم تعطى لهم بعد حجز ما يفرده المفتش العمومي من قيمة للنصرف في غذائهم

٥٧ — للأمور ان يصرح للمحبوس احتياطاً بناء على طلبه ومراعاة لموائده وحالة معيشتة بالاحوال الآتية اذا كانت محلات السجن تسمح بذلك

أولاً — ان يقيم في أودة مخصوصة محتوية على سرير واثاث لا يوجد في باقي أود السجن مقابل دفعه عشرة قروش صاغ في اليوم

ثانياً — ان يتريض وحده منفرداً عن باقي المسجونين

ثالثاً — ان يستحضر من طرفه عمائد أو اشياء أخرى مروحة للتقس أو ادوات منزلية حسب طلبه

٥٨ — ويعامل المحبوسون احتياطاً فيما عدا الاحوال المنصوص عنها بالمواد السابقة معاملة المحكوم عليهم بالحبس فيما يتعلق بالعقوبات التأديبية

٦٩ — يجوز للفنش العمومي سن نظام داخلي يبين فيه ترتيب أنواع المسجونين في الدرجات ونقل المسجون من درجة الى أعلى منها يكون بناء على ما أحرزه من حسن السير والاجتهاد في الشغل والمدة التي أقامها في الدرجة الأدنى ويكمل هذا النظام بيان الامتيازات والفوائد التي يحصل عليها المسجون من كل درجة

٧٠ — في حالة ما يشتغل المسجونون في شغل مستعبدة عن السجن باشغال تتعلق بالمنافع العمومية يجوز قيامهم ليلا في مصكر او في سجون مؤقتة بناء على أمر الفنش العمومي واعتماد ناظر الداخلية ويصامون وتشتد بقدر الامكان كما لو كانوا داخل السجن من جهة التأديبات والنظامات الداخلية

والفنش العمومي وضع التدابير المانعة من الهروب ليلا

٧١ — (١) يجوز استخدام المحكوم عليهم بالحبس البسيط في أشغال كنس وتنظيف الغرف التي يقيمون بها والطرق الموصلة اليها ويجب عليهم المساعدة على أداء الأعمال الأخرى المتعلقة بالنظافة والصحة داخل السجن ولا يجوز الزامهم بأداء غير ما تقدم ذكره من الأعمال بل ان لأمر السجن اعفاؤهم من هذه

وصول ذلك منه أو اليه

٦٣ — اذا اشتبه مأمور السجن في أمر قبول أى زائر جاز له ان يفتشه أو يأمر بفتيشه بغير حضور المسجونين واذا أبى الفتيش فيجوز للمأمور ان يمنعه من الدخول الى السجن وعليه ان يبين ذلك بوجه التفصيل بدفتر يوميته

٦٤ — تكون الزيارات دائما بحضور أحد مستخدمى السجن

٦٥ — لا يصرح لاي زائر بالدخول في السجن الا بعد اخذ اسمه ووجه علاقته أو قرابته بالمسجون

### الفصل الحادى عشر

في تشغيل المسجونين

٦٦ — انواع الاشغال التي يشتغل فيها المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل يصدر عنها قرار من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفانية

٦٧ — مدة تشغيل المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا تتقص عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن عشرة

٦٨ — مدة تشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل لا تتقص عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن ثمانية



حد الآداب أو الاستخفاف أو التهديد  
(٥) الخروج عن حد الآداب سواء  
كان ذلك بالفعل أو بالإشارة

(٦) التمرد أو الهجوم على الغير  
(٧) الفناء أو التصغير أو أحداث غاغة  
مكدره لراحة السجن  
(٨) تركه أودته أو النقطة المعينة له أو

عمل شغل بغير موجب  
(٩) اتلاف أو افساد عمل من عمال  
السجن أو أى صنف من الاصناف  
المصرح له باستعمالها

(١٠) التبول أو التبرز بغير المكان المملوك  
(١١) وجود أصناف ممنوعة معه  
(١٢) إعطائه شيئا لمسجون آخر أو  
أخذه منه بدون إذن

(١٣) الامتناع عن قبول الاوامر  
للمخصوصية للمطاعة والسير بحسب اللوائح  
الموجودة بالسجن أو الإهمال فى اطاعتها  
(١٤) شروعه فى ارتكاب احدى

المخالفات المتقدمة  
٧٤ — للأمور السجن أن يعاقب على  
المخالفات للمينة أعا بغوبة واحدة أو  
أكثر من العقوبات التأديبية الآتية بيانها

بحسب الأحوال  
(١) الحبس الافرادى لمدة لا تتجاوز  
السبعة أيام  
(٢) التصبر على الاغذية الخاصة

الأعمال الازامية رعاية لعاداتهم وأحوالهم  
المعيشية على شرط أن يذفوا خمسة قروش  
يومية فى مقابلة اعطائهم

ويجوز تشغيلهم داخل السجن بناء  
على طلبهم . وفى هذه الحالة يخولون حق  
اختيار الأشغال وتعمل لهم التسهيلات  
اللازمة لاستمرارهم على الحرف التى كانوا  
يحترفون بها من قبل وذلك بقدر ما تسمح  
به ترتيبات السجن

الارياح الناتجة من أشغالهم تكون  
حقا لهم بعد خصم النفقات التى أنفقت عليهم  
بحسب ما يقدره المفتش العام

٧٢ — (١) يجوز لناظر الداخلية  
باتفاقه مع ناظر الحفانية أن يمنح المحكوم  
عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض اللزاي  
المطاعة للمسجونين حبسا احتياطيا

### الفصل الثانى عشر

فى تأديب المسجونين

٧٣ — كل مسجون يقع منه أمر  
من الامور الآتية يعد مخالفا لامرنا هذا  
(١) الخروج عن طاعة أوامر مأمور  
السجن أو أى مستخدم به

(٢) عدم احترام أى موظف أو  
مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن  
(٣) التكسل عن الشغل أو عدم الاعتناء  
به أو التوقف عنه

(٤) الشتم أو التلغظ بالمناظر خارجة عن

بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية  
(١) قتل المسجون الى أحد اليانان  
لمدة لا تتجاوز الستة أشهر  
(ب) التأديب الجسماني بحيث لا يزيد  
عن أربع وعشرين جلدة للمسجونين الذين  
يلفون من العمر ثمانى عشرة سنة على  
الاقل واثنتى عشرة جلدة لمن لم يبلغ منهم  
هذا السن

(ج) التكيل بالحديد مدة لا تزيد  
عن ثلاثة أشهر  
(د) إيقاف النقل الى درجة أعلى  
لمدة لا تزيد عن ستة أشهر

٧٦ — المسجون المنقول الى ليمان  
يقتضى نص المادة السابقة يكون كالحكوم  
عليهم بالاشتغال الشاقة فى العقوبات والتشغيل  
٧٧ — (١) كل مسجون فى اليمان  
ارتكب أمرا من الامور المنصوص عليها  
فى المادة (٧٥) يبلغ أمره الى المفتش  
العالم الذى يجوز له فى هذه الحالة أن يأمر  
بتوقيع العقوبات الآتية بينها عليه

(١) التأديب الجسماني بحيث لا يتجاوز  
الستة والثلاثين جلدة  
(٢) النقل الى فرقة التأديب المنصوصة  
لمدة لا تزيد على الستة أشهر  
(٣) إيقاف نقله الى درجة أعلى من  
درجته لمدة لا تزيد عن عام واحد  
٧٨ — تنفذ عقوبة الجلد على

بالجزآت مدة لا تتجاوز سبعة أيام بحسب  
الجدول الموضوع لذلك  
(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز الثلاثين  
يوما من واحدة أو أكثر من مزايا  
الدرجة التى يوجد المسجون بها  
(٤) إيقاف نقل المسجون من الدرجة  
التي هو فيها الى درجة أعلى مدة لا تزيد  
على ثلاثين يوما

٧٥ — (١) اذا ارتكب احد المسجونين  
الرجال فى سجن عمومى أو مركزى مخالفة  
من المخالفات الآتية ذكرها يبلغ أمره الى  
المدير أو المحافظ الذى يوجد هذا السجن  
فى دائرة اختصاصه

(١) الهيجان أو الافراء عليه علانية  
(٢) الاعمال الاعتسافية ضد أحد  
موظفى السجن أو مستخدميه أو الاعتداء  
الشديد أو التكرار على مسجون آخر  
(٣) الهروب أو القروع فيه  
(٤) التسبب عمدا فى اتلاف جزء  
من أجزاء السجن أو الادوات المتعلقة به  
اتلافا بالغا

(٥) المود الى مخالفة منصوص عليها  
فى المادة ٧٢ وكل عمل مخل بحسن السلوك  
أو يخالف لواجب الطاعة ولا يمكن العقاب  
عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة  
٧٣ (٢) الآفة الذكر والمدير أو المحافظ  
ان يعاقب على هذه المخالفات بحسب الاحوال

٨٢ — الامر الذى يصدر بالعقاب من الأمور أو من جهة عليا قيد بالعقوبة السد لذلك .

٨٣ — لا يجوز لاي موظف خلاف للنصوص عنهم بالمرأ هذا توقيع عقاب على أى مسجون خلاف العقوبات السابق تحريرها في أمرنا السالف ذكره ولا يجوز الخروج عن الحدود المقررة به .

٨٤ — يجوز للسجناء ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين في الاحوال الآتية :

أولاً — لاجل دفع أى مهاجمة أو صد أى مقاومة مصحوبة باستعمال قوة متى كان في غير امكانهم دفع المهاجمة أو صد المقاومة بوسائل أخرى .

ثانياً — لمنع الفرار ان لم يمكن منه بطريقة أخرى

وفي هذه الحالة يجب طلق أول عيار ناري في الفراغ واذا استمر للمسجون على محاولة الفرار بعد هذا الارهاب فيجوز لمن هو منوط بالمحافظة عليه أن يطلق عليه النار موجها الطلق على ساقه

٨٥ — يقرأ على المسجونين عند دخولهم الى السجن وخروجهم لاجل الشغل اعلان يتعلق بالسلطة المخولة للمحافظين عليهم بمقتضى المادة السابقة وعبارة هذا

المسجونين الذين يبلغون سن الثمانى عشرة سنة فأكثر برخصة بشكل مخصوص يمينه المكتش السموى ومن لم يبلغ هذا السن فالتنفيذ عليه يكون بصا

٧٩ — (١) لا ينفذ النقل الى الليمان ولا العقوبة البدنية الا بتصديق من ناظر الداخلية . أما العقوبات الاخرى فتنفذ فوراً ولكن في حالة صدور أمر المدير أو المحافظ بالتكليف بالحديد أو بإغاف النقل من درجة الى أخرى أعلى منها وفي حالة صدور أمر المكتش العام بالنقل الى الفرقة المحصورة يرسل المحضر الخاص بذلك الى ناظر الداخلية في ظرف ثلاثة أيام وله أن يلغى ذلك الامر أو يبدله .

٨٠ — (١) لا تحول أية عقوبة تأديبية صدر الامر بها تقتضى مواد هذا الفصل دون اخلاء سبيل المسجونين في الميعاد المقرر للافراج عنهم بمقتضى الحكم الصادر عليهم قضائياً

٨١ — (١) لا يجوز معاقبة أى مسجون قبل اعلانه بالفعل المنسوب اليه وبالأدلة المثبتة للهمة ضده ليمكن من الدفاع عن نفسه .

ولا يجوز تطبيق العقوبات للنصوص عليها في اللادين ٧٥ و ٧٧ الا بعد تحرير محضر لهذا الغرض تدون فيه شهادات الشهود ودفاع التهم عن نفسه .

٨٩ — كل وضع في الحديد يلزم  
درجه يومية للأمر النصوص عنها  
بالمادة ١٩ .

### الفصل الثالث عشر

في ادخال الاشياء المنوعة  
٩٠ — (١) كل شخص تثبت ادانته  
أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل  
في السجن خلافاً للأوامر شيئاً ما من الاشياء  
سواء باخفائه أو بإلقائه من فوق الجدران  
أو بإمراره من المنافذ يعاقب بالعقوبات  
لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة لا تزيد  
عن ٥٠٠ قرش أو بأحدى هاتين  
العقوبتين فقط .

ويعاقب قضائياً بهذه العقوبات كل  
من أدخل الى السجن أو أخرج منه خفية  
خطابات للمسجونين .

٩١ — يجب أن يطلق نص المادة  
السابقة بمحل ظاهر على الباب الخارجى  
بكل سجن .

### الفصل الرابع عشر

في الافراج عن المسجونين  
٩٢ — الافراج عن المسجون يجب  
أن يكون في وقت الظهر من اليوم الذى  
تنتهى فيه مدة عقوبته .  
٩٣ — اذا كان المسجون عليه  
مراقبة من البوليس يجب تسليمه اليه طبقاً

الاعلان تقرر بمعرفة المفتش العمومي وعليه  
تعيين الموظف المكلف بقراءته

٨٦ — اذا استعمل أحد سجنائى  
السجن أو أحد رجال الحفظ السلاح ضد  
المسجون المنوط بالمحافظة عليه فتخطر النياية  
فوراً وهي تشرع في اجراء التحقيق اذا  
رأت لزوماً لذلك .

٨٧ — (١) للأمور السجن في حالة  
حصول تعدد شديد أن يأمر بتكسيل المسجون  
بالحديد بشرط أن يرفع الامر فوراً الى  
المدير أو المحافظ وفي هذه الحالة لا يجوز  
أن تتجاوز مدة التكسيل بالحديد أربعاً  
وعشرين ساعة .

أما اذا اقتضت الحالة ابقاء المسجون  
مكبلاً بالحديد لاكثر من هذه المدة فلا  
يكون ذلك الا باذن من المدير أو المحافظ  
وانما لا يجوز على كل حال أن تزيد المدة  
المذكورة عن ثمانية أيام

٨٨ — ويجوز أيضاً للأمور أن يأمر  
بوضع المسجون في الحديد لمنعه من الشروع  
في الهروب اذا كان مسجوناً بمقتضى أمر  
حبس صدر في جناية

وفي هذه الحالة يخطر فوراً قاضى  
التحقيق أو النيابة اذا كانت هي القائمة  
بالتحقيق فاذا رأى قاضى التحقيق أو النيابة  
عدم ضرورة لوضع الحديد جاز لها أن  
يأمرأ بإزعه .

## الاضافية .

٩٨ — يجوز منح الافراج تحت شرط عمن يؤهله لذلك حسن السير مدة سجنه مادام لا يترتب على الافراج اخلال بالامن العام .

والافراج تحت شرط يصدر به أمر من ناظر الداخلية بناء على طلب مفتش عموم السجون .

٩٩ — كل من أفرج عنه تحت شرط من السجون يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من مدة سجنه ولا يجوز في أى حال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات .  
وتحتسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون .

١٠٠ — يجوز دائماً لنظر الافراج عن المسجون في مدة المراقبة المنصوص عنها بللادة (٩٩) بسبب سوء سيره أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس وفي هذه الحالة ياد للسجون الى السجن لاستيفائه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لغاية الافراج

ولم يلقو صدر من ناظر الداخلية بعد أخذ رأى المدير أو المحافظ التابع اليه على اقامة المسجون للفرج عنه

١٠١ — يجوز لمدير أو محافظ الجهة الموجود بها السجون للفرج عنه تحت شرط

## لوائح المتعلقة بالمراقبة .

٩٤ — اذا لم يكن المسجون تحت مراقبة من البوليس يجوز للأمر أن يعطيه استارة قل أو ملبناً كافياً يمكنه من العودة لبلده أو الذهاب الى المحل الذي يريد أن يقيم فيه

٩٥ — اذا تلفت ملابس للمسجون ولم يكن في قدرته الحصول على غيرها فتعطى له ملابس

## الفصل الخامس عشر

## الافراج تحت شرط

٩٦ — اذا أوفى المسجون ثلاثاً ربيع مدة عقوبته فيجوز الافراج عنه تحت شرط والتي تكون مدة عقوبته أقل من سنة فيكون الافراج عنه بعد مضي تسعة أشهر منها .

وأما المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة المؤبدة فيجوز الافراج عنهم تحت شرط متى مضي عليهم عشرون سنة على الأقل .

٩٧ — اذا كان المسجون محكوماً عليه بجملة عقوبات بدنية لجرائم ارتكبها قبل وجوده في السجن فيصير تطبيق نص المادة السابقة على مجموع مدده .

أما اذا حكم عليه بقوية بدنية اضافة بسبب ما ارتكبه أثناء وجوده في السجن فيعامل بنس المادة السابقة على مجموع مدده الباقية عليه وقت الحكم بتلك العقوبة الاضافية بما فيه مدة هذه العقوبة

٢٤ مايو سنة ١٩٠١ أمر عال

بتعديل بعض مواد من الامر  
العالي المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١  
المتعلق باعلان الاوراق للمسجونين

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٩  
شوال سنة ١٣١٨ ( ٩ فبراير سنة  
١٩٠١ ) المتعلق باعلات الاوراق  
والاحكام للمسجونين وبكيفية عمل  
الاستئنافات وواجه التنظيم الاخرى التي  
ترفع منهم

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى  
مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — استبدال النص المشتعل عليه  
امرنا المذكور بالنص الآتي  
١ — اعلان الاوراق والاحكام الصادرة  
من المحاكم في جميع المواد للاشخاص المحبوسين  
في احد سجون الحكومة يكون بواسطة  
مأمور السجن

وكذلك يكون الاجراء في تنفيذ  
الوامر التي تصدر بناء على احكام في  
مادة جنائية

٢ — تراعى في اعلان الاوراق وتنفيذ  
الوامر المذكورة في المادة السابقة المواعيد

ان يأمر بالقاء القبض عليه مؤقتاً بشرط  
ان يرسل في الحال الى ناظر الداخلية تقيراً  
واضحاً فيه الاسباب للموجبة للقبض على  
المسجون ويأمر ناظر الداخلية بلمو امر  
الافراج اذا دعت الحال

١٠٢ — المسجون الذي انفى امر  
الافراج عنه تحت شرط يجوز ان يفرج  
عنه تحت شرط مرة أخرى بأمر يصدر  
من ناظر الداخلية وذلك بدون اخلال  
بتنفيذ أية عقوبة بدنية أخرى حكم بها  
على هذا المسجون

١٠٣ — يجب ابلاغ النائب العمومي  
في مسافة ثلاثة ايام عن كل امر يصدر  
بالافراج تحت شرط أو بلفوه أو بالقبض  
للمؤقت

١٠٤ — تلتفى الاوامر العالية للمينة  
في مقعمة امرنا هذا وتلتفى كذلك القرارات  
الصادرة في ١١ يناير سنة ١٨٩١ و ١٥  
يونيه سنة ١٨٩٣ و ٧ يوليه سنة ١٨٩٧  
و ١٤ مارس سنة ١٨٩٩ لتلاصقة بمصلحة  
السجون وكل ما كان مخالفا لهذه اللائحة

١٠٥ — على ناظرى الداخلية  
والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ امرنا هذا  
الذى يسرى مفعوله بعد مضي اربعين يوما  
من نشره

٢ — على ناظرى الحفانية والداخلية  
تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويكون  
العمل بموجبه من يوم نشره

٢٥ مارس سنة ١٩١٤ م

داخلية للسجونين السابعين  
للمحاكم المختلطة

نحن ناظر الداخلية  
باتحادنا مع ناظر الحفانية  
قررنا ما هو آت :

قد تصدق على اللائحة الداخلية الآتية  
نصها الخاصة بالسجونين السابعين للمحاكم  
المختلطة في سجون الحكومة

١ — للتواصل أو مندوبيهم الحرية  
في الدخول الى السجن لمقابلة رعايا دولهم  
السابعين في محاكمهم للمحاكم المختلطة .  
وللقضاة ورجال النيابة العمومية لدى  
المحاكم المختلطة أن يرسلوا الى السجن  
مسيجونين في أى وقت من الأوقات  
المحددة قانوناً أى من الساعة ستة صباحاً  
الى الساعة خمسة مساءً في فصل الصيف  
ومن الساعة سبعة صباحاً الى الساعة أربعة  
ونصف مساءً في فصل الشتاء  
وفي ماعدا هذه الأوقات اذا دعت

والاصول المقررة في القانونين المشار  
اليهما (١)

ويجب تسليم صور الاوراق المتضمنة  
اعلانها للأمر الذى عليه أن يكتب علامة  
الاستلام على الاصل واذا امتنع عن  
الاستلام يحكم عليه بالفرامة المنصوص عنها  
في المادة الثامنة من قانون المرافعات في  
المواد المدنية والتجارية

٣ — كل استئناف وكل تحرير آخر  
يرفسه التهم في مادة جنائية ويكون من  
الواجب تحريره بقلم كتاب المحكمة على  
حسب قانون تحقيق الجنائيات يجوز اجراؤه فيما  
يختص بالمحبوسين الموجودين بالليان أو في  
سجن عمومى بتقرير يعمل أمام المأمور أو  
أى موظف آخر من السجن تتدبه نظارة  
الداخلية لذلك

وعلى المأمور أو الموظف المذكور أن  
يلغ ذلك فوراً فلم كتاب المحكمة ويجوز  
لناظر الداخلية أن يصدر قراراً من مقتضاه  
سريان احكام هذه المادة على كل سجن  
من السجون المركزية

٤ — يجب على المأمور أو الموظف  
المتدب بالكيفية الواضحة في المادة السابقة  
أن يحلف الممين القانونية المقررة في المادة  
(٣٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية  
أمام المحكمة الابتدائية التى يوجد السجن  
في دائرتها

(١) القانونان المشار اليهما هما قانونا المرافعات وتحقيق الجنائيات وهما المشار اليهما في  
الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

الضرورة للتسجيل في مقابلة أحد المسجونين  
أو في ادخال أحد الى السجن فعليهم  
إخطار مأمور السجن قبل الساعة الخامسة  
مساء في فصل الصيف وقبل الساعة الرابعة  
ونصف مساء في فصل الشتاء ليتخذ اللازم  
لقبول المسجونين الى الساعة الثامنة مساء  
٢ — في كل الأحوال التي تقضى  
فيها اللامحة على الأمور بإخطار الجهة  
الرئيسية بما يقع من الحوادث يتعين عليه  
تبليغها الى النيابة العمومية المختلطة مباشرة  
إذا كانت متعلقة بأحد المسجونين التابعين  
للمحاكم المختلطة

٣ — يجب في جميع السجون العمومية  
وضع المسجونين التابعين للمحاكم المختلطة  
في سجون أفراد سميتها ثمانية عشر متراً  
مكعباً ويتريضون ساعة في الصباح وساعة  
بعد الظهر

٤ — على تفتيش عموم السجون أن  
يوجد اثاث سجون الأفراد المذكورة  
وما يلزم للمسجونين فيها من أدوات النوم  
والنظافة وهذه الاشياء هي :  
عدد

- ١ سرير (من النوع المقرر بالسجن)
- ١ مرتبة
- ١ مخدة
- ١ فوطة
- ١ فرشاة للشعر
- ١ مشط معدن

٢ غطاء

٢ ملاعة

١ لفافان على حافته

١ كوبة

ولا يلزم المسجونون التابعون للمحاكم  
المختلطة بلبس الكسوة المقررة في السجن  
ما لم تكن ملابسهم رثة أو يقرر طبيب  
السجن أنها غير صحية  
٥ — تقوم المحاكم المختلطة بتقديم  
الغذاء الى مسجونها بواسطة متعهد تعيينه  
النيابة العمومية المختلطة

ومع ذلك فلطبيب السجن أن يأمر  
بشذاء خاص للمسجونين المرضى الذين  
لا تستدعي حالتهم نقلهم الى المستشفى

٦ — المسجونون المحكوم عليهم  
نهائياً يكفون الاشتغال بالهنة التي كانوا  
يتعاطونها من قبل فإن لم تكن لهم مهنة  
تتكفلهم ادارة السجن طبقاً للوائح السجون  
بأى عمل آخر يناسب استعدادهم الجسماني  
ولا يكلف بأى حال مسجونو المحاكم  
المختلطة بأى عمل من الاعمال خارج عن  
سور السجن ولا بالمسح ولا بالسكنس  
الا فيما يختص برفقهم فانهم ملزمون بنظافتها  
٧ — تجرى على مسجونى المحاكم  
المختلطة فصوص الأمر العالى الصادر في ٩  
فبراير سنة ١٩٠١ للشتم على لائحة  
السجون والمعدل بالقانون عمرة ٢٦ لسنة  
١٩١٣ ( الأمر العالى الصادر في ٧ يولي



(ى) وضع قاذورات في محل غير المدخل  
المعد لذلك

(ك) وجود أشياء مع المسجونين من  
المنوع دخولها في السجن

(ل) إعطاء شيء لمسجون آخر بغير  
إذن سابق وأخذ شيء منه كذلك

(م) الامتناع عن اتباع الأوامر  
للخصوصية أو اللوائح المقررة أو الإهمال  
في ذلك

(ن) محاولة ارتكاب مخالفة أو أكثر  
من المخالفات المينة قبل

٩ — وهذه المخالفات يعاقب عليها  
مأمور السجن بقوبة واحدة أو أكثر من  
المقوبات الآتية بحسب الأحوال إنما عليه  
إخطار النيابة العمومية المختلطة بذلك في  
الاربعة والعشرين ساعة التالية لتوقيع العقوبة  
(أ) الحبس في غرفة الجزاء مدة لا  
تتجاوز الثلاثة أيام

(ب) قصر الغذاء على الخبز والماء  
(ج) الحرمان من الزيارات والمراسلات  
دون أن تقول مدتها بين العقوبتين الأخيرتين  
أكثر من ثمانية أيام

١٠ — إذا ارتكب مسجون مجوس  
على ذمة المحاكم المختلطة جريمة من الجرائم  
الآتية يانها يمد وجب تبليغ الامر للنيابة  
العمومية المختلطة لتحيله على السلطة المختصة  
بتوقيع العقوبة عليه:

(أ) الهياج أو الاغراء عليه

سنة ١٩١٣ ) فيما يخص بالزيارات داخل  
السجن . انما يستثنى الزائرون الذين يأتون  
الى السجن في الساعات المحددة قانونا ويديم  
تصريح كتابي من السلطة القضائية التابع  
لها المسجون ( النيابة أو قاضي التحقيق أو  
القاضي المنتدب للتفليس )

٨ — يمد مخالفة للنظام ما يقع من  
المسجونين من :

( أ ) عدم اطاعة أوامر مأمور السجن  
أو أى مكلف بمخدمة فيه

( ب ) عدم احترام أى موظف في السجن  
أو مكلف بمخدمة فيه

( ج ) التكاثر في الشغل أو التهاون  
فيه أو الامتناع عنه

( د ) الشتم أو التلطف بألفاظ خارجة  
عن الحد أو منافية للاحتشام أو فيها وقاحة  
أو تهديد

( هـ ) الخروج عن الاحتشام سواء  
كان ذلك بالإشارة أو بالفعل

( و ) التعدى بالفعل على أى شخص  
أو التحرش به

( ز ) الفناء أو التصغير أو أحداث  
ضوضاء من شأنها التشويش على النظام

( ح ) ترك المسجون بغير موجب لفرقة  
أو للقطعة المينة له أو لمحل شغله

( ط ) إتلاف أو إلحاق ضرر ما بأى  
جزء من أجزاء السجن أو بأى شيء من

الاشياء التى تعمل اليها يمد

١ أغسطس ١٩٢٥ مرسوم بقانونه

بشأن تأديب السجناء في  
مصلحة السجون

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر  
في ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٢ لتحاس بنظام  
تأديب الخدم الخارجين عن هيئة العمال  
بمصلحة السجون .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسما بما هو آت:

١ — الاشخاص الذين يتطوعون  
للخدمة ضمن السجناء في السجون الاميرية  
بحسب تعهد يؤخذ عليهم لمدة معينة من  
السنين يعاملون فيما يتعلق بالتأديب أسوة  
برجال الجيش فتسرى عليهم القوانين  
واللوائح العسكرية ويسوغ محاكمتهم أمام  
المجالس العسكرية عما يقع منهم مخالفا لتلك  
القوانين واللوائح .

٢ — لوزير الداخلية الحق في رفد  
هؤلاء التطوعين أو عزلهم لأى سبب  
كان قبل اخضاء مدة تعهدهم دون أن  
يكون لهم في هذه الحالة أى حق في تمويض ما .

٣ — يلغى الامر العالى الصادر  
في ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٢ المشار اليه .

٤ — على وزيرى الداخلية والحربية  
تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه  
ويصل بمن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
ويعرض على البرلمان في أول اجتماع له

(ب) أفضال القسوة التي تقع على أحد  
موظفى السجن أو رجاله أو التمرد بالقوة  
على مسجون آخر  
(ج) الحرب

(د) تكرار ارتكاب الأعمال المخالفة لنظام  
السجن أو تكرار عدم الطاعة بحالة لا يمكن  
تلافيا بالوسائل الاعتيادية

١١ — يجوز معاملة الفلسطينيين المحبوسين  
بناء على المادتين ٢٤٧ و ٢٤٨ من قانون  
التجارة المختلط معاملة خصوصية تنحصر  
فيما يأتي :

أولا — أن يتناولوا غذاء المسجونين  
المتأخرين بمصاريف من طرفهم وبعبارة  
أخرى غذاء أوفر من غذاء المسجونين  
المادى وأنهم منه

ثانياً — أن يقرضوا زمناً أكثر من  
باقى المسجونين

ثالثاً — أن لا يختلطوا بباقي المسجونين  
والمحكوم عليهم لا في ساعات الرياضة ولا  
في سائر أوقات النهار

١٢ — للمسجونين المحبوسين على  
خدمة الحاكم المختلطة أن يقدموا أى شكوى  
أو طلب للنايب العمومي لدى الحاكم المختلطة  
ويكون له بالنسبة لهؤلاء المسجونين جميع  
الاختصاصات الممنوحة لنايب العمومي لدى  
الحاكم الاهلية بالنسبة للمسجونين الحاكم الاهلية  
بمقتضى المواد (٧-١١) من الامر العالى  
الشامل للائحة السجون والصادر بتاريخ  
٩ فبراير سنة ١٩٠١

## مخره

راجع : رى . زراعة ( ذكرته ١٦ يونيه ١٨٩١ ) قطن ( قانون ١١ سنة ١٩١٨ )

## سفارات

الوكالات السياسية . مسكرتاريو هذه  
الوكالات من الدرجة الاولى فالدرجة  
الثانية فالدرجة الثالثة . للمقون  
ويجوز ان يعهدى ادارة وكالة سياسية  
الى مستشار وكالة سياسية أو مسكرتير وكالة  
سياسية أو احد القناصل . ويعنحون فى  
هذه الحالة لقب « قائم بأعمال الوكالة  
السياسية »

٣ — بين المثلون السياسيون بأمر  
ملكى يصدر بناء على طلب وزير الخارجية  
ما عدا الملقين بالوكالات السياسية فانهم  
يعينون بقرار من وزير الخارجية .  
ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها .

٤ — يجوز تدب ضباط من الجيش  
يختارهم وزير الخارجية بالاتفاق مع وزير  
الحرية كملحقين عسكريين بالوكالات  
السياسية .

٥ — يجوز لوزير الخارجية ان  
يئدب موظفين من الهيئة القنصلية أو غيرهم  
من الموظفين كملحقين تجاريين بالوكالات  
السياسية بالاتفاق مع الوزير التابع له

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوم  
بقانون بوضع نظام للوظائف  
السياسية

نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ١٤ من الدستور  
وعلى القانون الصادر فى ٥ اغسطس  
سنة ١٩٢٥ بشأن النظام القنصلى .

ولما كان التمثيل السياسى لمصر يستدعى  
وضع قانون بقواعد التوظيف فيه .  
فتناء على ما عرضه علينا وزير  
الخارجية . وموافقة رأى مجلس الوزراء  
رسما بما هو آت :

## الفصل الاول

المثلون السياسيون

١ — تنشأ هيئات التمثيل السياسى  
وتغنى بقرار من مجلس الوزراء .

٢ — ترتب درجات المثلين السياسيين  
على الوجه الآتى : المندوبون فوق العادة  
والوزراء المفوضون من الدرجة الاولى  
فالدرجة الثانية فالدرجة الثالثة . مستشارو

الى التفاصيل بأعمال مستشارى الوكالات السياسية أو سكرتيرها بقرار من وزير الخارجية .

١١ — يعامل المثلون السياسيون هانون المعاشات الملكية الحالى وترى عليهم جميع القوانين واللوائح السارية على بقى موظفى الحكومة وذلك بغير اخلال بأحكام القوانين والمراسيم واللوائح الخاصة بهيئة التمثيل السياسى .

### الفصل الثانى

فى اجازات المثلين السياسيين وفى احالتهم على الاستبداء

١٢ — يعامل مستشارو الوكالات السياسية وسكرتيروها والممثلون فيما يختص باجازاتهم العادية أو المرضية بنفس القواعد السارية على بقى موظفى الحكومة .

وكل اجازة يقضيها الموظف السياسى خارجا عن بلاد الدولة المعلن فيها تمتعها قضيته فى الخارج .

واذا زادت مدة السفر ذهابا وأيابا بأقرب طريق بين القطر المصرى والبلاد التى يؤدى فيها الموظف عمله على خمسة عشر يوما فلا تحسب هذه الزيادة من الاجازة .

١٣ — لا يجوز لاحد الممثلين السياسيين المذكورين فى المادة السابقة أن يصادر مقر وظيفته فى اجازة دون سابق اذن من وزير الخارجية على أنه يجوز لرئيس هيئة التمثيل السياسى عند الضرورة التصوى أن

الموظف . وله أيضا ان يبين تلك الصفة اشخاصا غير موظفين .

٦ — يجوز أن يبين بأمر ملكى أشخاص من غير الهيئة السياسية للقيام بإدارة وظيفة سياسية بصفة وقتية أو لاداء مهمة خاصة ويلقبون باللقب الذى يمنحهم اياه أمر تعيينهم

٧ — تحدد درجات موظفى الوكالات السياسية ووظائفهم بقرار من مجلس الوزراء

٨ — يجب على الممثلين السياسيين والاشخاص المشار اليهم فى المادة السادسة قبل مباشرة أعمالهم أن يؤدوا اليمين الآتية « أقسم أن أكون مخلصا للملك وللمستور والقوانين البلاد المصرية وأن أؤدى ما هو معهود أو ما قد يعهد الى به من الاعمال فى وظيفتى بالذمة والشرف » .

ويؤدى رؤساء هيئات التمثيل السياسى ومستشارو الوكالات السياسية اليمين بين يدى جلالة الملك . أما باقى الموظفين السياسيين فيؤدونها أمام وزير الخارجية

٩ — يجوز أن يعهد بصفة وقتية الى الممثلين السياسيين فى القيام بوظائف من الهيئة التنفيذية بقرار من وزير الخارجية وذلك فيما عدا المسالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون الصادر فى ١ أغسطس سنة ١٩٢٥ بالنظام التصلى

١٠ — يجوز أن يعهد بصفة وقتية

للمثل السياسي على المعاش الا اذا أعيد الى الخدمة بأمر ملكي أو بقرار وزارى وفق طريقة تعيينه .

وتحسب مدة الاستيداع ضمن مدة الخدمة عند تسوية المعاش ويسوى المعاش على قاعدة الراتب الاصلى قبل الاحالة على الاستيداع .

١٨ — تسرى أحكام الاحالة على الاستيداع والمعاش على الممثلين السياسيين للوجودين الآن فى وظائفهم .

### الفصل الثالث

فى تأديب الممثلين السياسيين

١٩ — يشكل فى وزارة الخارجية مجلس تأديب مؤلف من :

- (١) وكيل وزاره الخارجية ، رئيسا  
(٢) النائب العمومى لى  
المحاكم الأهلية ،  
(٣) المستشار الملكى لوزارة  
الخارجية

واذا كان التهم مندوبا فوق العادة ووزيرا مغفوا يشكل المجلس كالاتى :

- (١) وزير الخارجية ، رئيسا  
(٢) وزير الخفانية ،  
(٣) رئيس الديوان الملكى ،  
(٤) رئيس محكمة الاستئناف  
الأهلية ؛  
(٥) المستشار الملكى لرياسة  
مجلس الوزراء ،

وفى حالة غياب أحد أعضاء مجلس

يرخص لأحد مرعوسيه بالقيام بالاجازة بشرط أن يخطر الوزارة بذلك فى الحال .

١٤ — لرئيس هيئة التمثيل السياسى فى حالة غيابه أو حدوث ما يمنعه عن العمل أن يهد فى الامضاء عنه الى مستشار الوكالة السياسية أو السكرتير الارقى درجة وعند عدم وجودهما فالى أحد للمختين . على أنه يجوز لوزير الخارجية أن يكلف أحد ممثلى احدى الوكالات السياسية القيام بعمل رئيس هيئة التمثيل السياسى النائب أو المتر

١٥ — يجوز استدعاء الممثلين

السياسيين من مقرر وظائفهم وجعلهم تحت تصرف وزارة الخارجية للقيام بأعمال أخرى فى المصالح التابعة لها وذلك بقرار من وزير الخارجية . أما استدعاء رؤساء هيئات التمثيل السياسى فيكون بأمر ملكى .

١٦ — يجوز احالة الممثلين السياسيين على الاستيداع بأمر ملكى يصدر بناء على طلب وزير الخارجية ماعدا للمختين بالوكالات السياسية فان احالتهم على الاستيداع تكون بقرار من وزير الخارجية ويستولى المثل السياسى وهو فى الاستيداع على نصف راتبه .

١٧ — لايجوز أن تنقص مدة الاستيداع عن ستة شهور ولا أن تزيد على سنتين .

وعند انتهاء مدة الاستيداع يحال

عند وجود أسباب خطيرة وموجبة للاستعجال أن يقف مؤقتاً كل موظف في الهيئة التمثيلية التابعة له عن تأدية أعماله على أن يحضر في الحال وزير الخارجية بذلك

### الفصل الرابع

في رواتب الممثلين السياسيين وبدل تمثيلهم وسكنهم وغير ذلك من النفقات .  
٢٧ — للممثلين السياسيين الحق في أن يستولوا فوق رواتبهم على بدل تمثيل ومصاريف انتقال وبدل ملابس رسمية طبقاً لقرارات مجلس الوزراء .

٢٨ — محظور على الممثلين السياسيين الاشتغال بالذات أو بالواسطة في أي عمل ذي ربح مادي في بلاد الدولة التي يؤدون فيها أعمالهم .

٢٩ — للاستفخاص الخارجين عن الهيئة السياسية المعينين للقيام بادرار وظيفة سياسية بصفة ودية أو لاداء مهمة خاصة الحق في المكافآت التي تحدده بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الخارجية ويجوز أيضاً للملحقين الصكرين والتجارين ان يمنحوا مكافآت تحدد بالكيفية عنها .

٣٠ — للشخص المعين بطريق الانابة لتولى أعمال رئيس هيئة التمثيل السياسي التفتيش أو الموجود بالأجازة الحق في ان يستولى فوق مرتبته الخاصة على مصاريف يقدرها وزير الخارجية . على انه لا يجوز

التأديب أو حدوث ما يمنعه عن الحضور يعين مجلس الوزراء من يقوم مقامه .

٣٠ — يجتمع مجلس التأديب بناء على قرار يصدره وزير الخارجية الذي يجوز له أن يأمر بوقف الموظف التهم عن عمله حتى يصدر قرار المجلس .

٣١ — يعلن رئيس المجلس صاحب الشأن بواسطة رؤسائه بالحضور أمام المجلس أو بتقديم دفاعه كتابة . ويحدد لذلك مياعداً لا يقل عن شهر ولا يزيد على ثلاثة أشهر

٣٢ — يعمل مجلس التأديب جميع التحريات اللازمة ويسمع جميع الفهود الذين يرى فائدة من سماعهم

٣٣ — يكون حكم مجلس التأديب نهائياً ويجب ان يشتمل على الاسباب التي يبنى عليها وأن يوقعه جميع الاعضاء .

٣٤ — العقوبات التأديبية هي :  
(١) الانذار .

(٢) التوبيخ .

(٣) الوقف عن العمل مع الحرمان من الراتب لمدة لا تزيد على سنة .

(٤) الزل مع الحرمان من الحقوق كلها أو بعضها في المكافأة أو الماش . أو الزل مع حفظ تلك الحقوق .

٣٥ — يجوز لوزير الخارجية أن يعاقب بالانذار عند عدم الحاجة الى محاكمة تأديبية .

٣٦ — لرئيس هيئة التمثيل السياسي

ويصرف لهم راتب شهر كمصاريف عودة في حالة تركهم الخدمة.

٣٥ — اذا توفي ممثل سياسي أثناء تأدية وظيفته يصرف الى عائلته المقيمة معه مبلغ يوازي راتب شهرين بمهنة تعويض. وتقل رفته الى القطر المعمرى على نفقة الحكومة اذا رغبت في ذلك أرملته أو ورثته .

٣٦ — تهبل المصاريف الآتية وتكون واجبة الدفع الى رؤساء هيئات التمثيل السياسي :

- (١) قيمة إيجار دار الوكالة السياسية والموائد المربوطة عليها ؛
- (٢) ثمن الماء والأضواء والتدفئة والتهوية التي تستهلكها الوكالة السياسية ؛
- (٣) مصاريف مشتري أثاث الوكالة السياسية ومصاريف صيانتها ؛
- (٤) النفقات الخاصة بالمواد والأدوات الكتابية ؛

- (٥) اشتراك تليفون الوكالة السياسية وما يتبعه من الضرائب بأنواعه ؛
- (٦) مصاريف مشتري رسائل وكتب ومصاريف نسخها أو ترجمتها وعند الاقتضاء مصاريف تجليدها ،
- (٧) مصاريف الاشتراك في الجرائد
- (٨) مصاريف البريد والتخليص على المكاتب. أما مصاريف للرسائل الخاصة عدا ما كان متعلقا بأعمال مصلحة ، فلا

يحال من الاحوال ان يتجاوز مجموع المرتبات قيمة مصاريف بدل التمثيل التي كان يستحقها رئيس هيئة التمثيل السياسي المتقرب أو الموجود بالأجزة .

٣١ — يجب على رؤساء هيئات التمثيل السياسي ان يسكنوا منزلا أو قسما من منزل يتفق على اختياره مع وزارة الخارجية وهي تقوم بدفع قيمة الايجار . وتحدد مصاريف السكنى بالفنادق بالاتفاق مع الوزارة وهي تقوم بدفعها الى ان يتيسر لرؤساء هيئات التمثيل السياسي الحصول على مسكن لائق بهم .

٣٢ — لا يكون للممثل السياسي الحق في بدل التمثيل الا من يوم وصوله الى مقر وظيفته .

٣٣ — يحدد وزير الخارجية تبعا لقتضيات العمل التاريخ الذي يجب على الموظف السياسي أن يقوم فيه الى مقر وظيفته .

فإذا لم يحضر الموظف السياسي الى مقر وظيفته في التاريخ المحدد له ولم يبد أعذارا مقبولة عن سبب تأخيريه في ظرف خمسة عشر يوما التالية لهذا التاريخ يخص منه نصف راتبه وإذا لم يحضر ولم يقدم أعذارا مقبولة في ظرف شهر يعد مستقلا .

٣٤ — تصرف للمثلين السياسيين مكافأة توازي راتب شهر ونصف كبذل قبل وذلك عند تعيينهم وكما نصير محل اقامتهم

يجوز اضافتها الى المصاريف الرسمية ولا  
بصمها بطابع الوكالة السياسية أو ختمها اذا  
أرسلت على حدة ،  
(٩) مصاريف شراء الأعلام والشعار  
والطوايع والأختام ومصاريف صيانتها .  
غير ان المصاريف المبينة تحت رقم ١  
و٣ و٦ و٧ و٩ يجب أن يرخص بها أولا  
وزير الخارجية الا في الاحوال الجديرة

بالاستمجال .

٣٧ — تبين النفقات في حواظ  
يبحث بها المثلون السياسيون الى وزارة  
الخارجية شهريا ويجب أن تكون هذه  
الحواظ من نسخين .

٣٨ — على وزيرى الخارجية والمالية  
تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصدران  
لذلك كل ما يلزم من القرارات

## سكر

١٢٢ أكتوبر ١٩٢٣ مرسوم

بفرض رسم على السكر المكرر  
في القطر المصرى

نحن ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ — ابتداء من تاريخ نشر هذا  
المرسوم يحصل على السكر الأجنبي أو  
البلدى الذى يكرر فى القطر بأية طريقة  
كانت ، رسم استهلاك قدره ٢ فى المائة  
من قيمته .

ولأجل تحصيل هذا الرسم تقدر قيمة  
السكر على أساس متوسط سعر سكر  
القصب المكرر الذى ورد الى القطر المصرى

فى خلال الشهر المقابل من الأشهر الثلاثة  
الماضية كما يكون هذا الثمن مثبتا فى النشرة  
الشهرية التى تصدرها وزارة المالية عن  
تجارة القطن الخارجية . ويستمر العمل  
على هذا التقدير لمدة شهر كامل . فاذا لم  
يكن قد ورد الى القطر شيء من سكر  
القصب المكرر فى شهر من الشهور يستمر  
العمل على أساس متوسط سعر قصب  
السكر المكرر المستورد فى خلال الشهر  
الذى سبقه .

٢ — يستحق الرسم عند خروج  
السكر من معمل التكرير .

وكل ما يخرج من هذا الصنف من  
معمل التكرير من غير أن يكون قد دفع  
الرسم عنه يدفع مائة مصرية ويصادر بجانب  
الحكومة .



وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت :

١ — ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم يرفع رسم الاستيراد الذى يحصل على السكر المكرر الى ١٠ في المائة من قيمته .

٢ — على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا

١٩ يوليو ١٩٢٥ قرار

بشأن رد رسوم الاستهلاك على السكر المكرر في القطر المصرى

وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بفرض رسم استهلاك على السكر المكرر في القطر المصرى ،

وبعد الاطلاع على المادة ٣ من ذلك المرسوم التى تقضى بأن أنواع السكر التى تصدر الى الخارج رد عنها رسم الاستهلاك التى يكون قد حصل عنها ،

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٤ الصادر بأحكام استرداد هذه الرسوم ،

قرر ما يأتى :

١ — ترد رسوم الاستهلاك طبقاً للشروط الآتية :

٣ — أنواع السكر المكرر في القطر المصرى التى تصدر الى الخارج رد عنها رسم الاستهلاك الذى يكون قد حصل عنها .

وتقرر الأحكام الخاصة بهذا الرد بقرار من وزير المالية .

٤ — تعفى من الرسم المفروض بمقتضى المادة الأولى السابقة أنواع السكر التى يستخرج من الصناعات الصغيرة المحلية التى لا تستخدم قوة ميكانيكية .

٥ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم واصدار جميع اللوائح التى يقتضها ذلك

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ مرسوم

بتحديد رسم الدخول على السكر الوارد من الخارج

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ هذا اليوم بفرض رسم استهلاك على السكر المكرر في القطر المصرى بنسبة ٢ في المائة من قيمته ؛

وبما أنه من اللازم بناء على ذلك رفع رسم الاستيراد على السكر المكرر المطلوب من الخارج من ٨ في المائة الى ١٠ في المائة من قيمته ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية

المصدرة دفعت عنها رسوم الاستهلاك  
وإذا كان التصدير بطريق البر فيجب على  
المصدر أن يقدم أيضاً إلى إدارة عموم  
الجمارك في خلال فترة الستة أشهر المتقدمة  
شهادة من السلطة الجركية في البلد المصدرة  
إليها الرسالة تثبت وصولها ويصرف النظر  
عن هذه الشهادة إذا تم التصدير في عربات  
مقفلة ومختومة تحت مراقبة الجمارك .

٢ — لا يرد أى رسم ما لم يراع  
بكل دفعة الصروط والمواعيد سالفة الذكر .  
٣ — هذا القرار يلغى أحكام القرار  
نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٤

أولاً — يجب على المصدر أن يقدم  
إلى الجمارك شهادة من شهادات التصدير  
المعدة لهذا الغرض موضحاً فيها جميع البيانات  
الخاصة برسالة السكر المتنوع تصديرها  
مثل عدد الطرود ووزنها الخ . ويكتب  
طلب استرداد الرسوم للاستهلاك على هذه  
الشهادة .

ثانياً — يجب على المصدر أن يقدم  
فضلاً عن ذلك إلى إدارة عموم الجمارك في  
خلال ٦ شهور على الأكثر من تاريخ  
التصدير شهادة على استتارة خاصة من  
شركة السكر والتكرير المصرية بأن الرسالة

## سكك حديدية

راجع أيضاً : مواصفات

قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما يأتى :

في أنواع الكبارى  
١ — تكون كبارى السكك الحديدية  
الاميرية من حيث اجتياز ممراتها ثلاثة  
أنواع يباح المرور على ممرات النوع  
الاول للشاة والفرسان والدواب والركبات  
والكلاب وعربات الصندوق ولا يباح  
اجتياز ممرات النوع الثانى الا للشاة  
والفرسان والدواب فقط ولا يباح للعربات  
ويكون اجتياز ممرات النوع الثالث  
قاصراً على الشاة والحير الغير مرسوبة

١٥ ابريل سنة ١٩١٠ قرار

لاجتياز الممرات على الكبارى

بناء على ما عرضه مجلس السكك الحديدية  
الاعلى وبعد الاطلاع على ماقرره الجمعية  
العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في  
السابع والعشرين من شهر ديسمبر سنة  
١٩٠٩ طبقاً لاحكام الامر العالى الصادر  
في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وعلى ماقرره  
مجلس النظار في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

في العقوبة

٥ — من يخالف حكماً من الاحكام،  
المتقدم ذكرها يعاقب بغرامة لا تتجاوز  
مائة قرش أميرى ويثبت المخالفة ملاحظ  
الكوبرى أو من ينوب عنه في محضر  
يرسل الى اقرب نقطة من قط البوليس.  
تاريخ العمل بهذا القرار  
٦ — يعمل بهذا القرار بعد نشره.  
في الجريدتين الرسميتين بثمانية أيام

٣ سبتمبر سنة ١٩١١ قرار

بشأن المرور على ممرات كبرى.

السكك الحديدية الاميرية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى.  
الصادر في الخامس من شهر ابريل سنة  
٩١٠ غرة ١٤ بشأن المرور على ممرات  
كبرى السكك الحديدية الاميرية  
وبناء على ما عرضه مجلس السكك الحديدية  
الاعلى

وبعد الاطلاع على مقررته الجمعية  
الموسمية لحكمة الاستئناف المختلطة في  
الاربع عشر من شهر يونيه سنة ١٩١١  
طبقاً لاحكام الامر العالى الصادر في ٣١  
يناير سنة ١٨٨٩  
وعلى ماقرره مجلس النظار في ٢٦  
أغسطس سنة ١٩١١

وصفان للماشية كل طرفان والميز وما شاكل  
ذلك الا الدواب الاخرى والعربات.

في قسم الكبارى  
٢ — (١)

في مرور العربات

٣ — يكون اجتياز العربات من  
ممرات كوبرى امبابه خطوة خطوة ولا  
يمر عليها الا الكارات وعربات الصندوق  
التي تجرها دابة واحدة فقط ولا يتجاوز  
وسق عربات الصندوق مستوى الصندوق  
ويكون وسق الكارات مرصوفاً رصاً  
محكما لا يصدى عرض الرية والعربات  
التي تكون وجهتها مدينة القاهرة لا اجتياز  
كوبرى امبابه الا من ممره الجنوبي والتي  
تكون وجهتها امبابه تتجازه من ممره  
الشمالى (البحرى) ليس الا .

في مرور الدواب

٤ — لا يكون اجتياز الدواب من  
الممرات الا خطوة خطوة ويكون لكل  
ثور أو جاموس قائد يقناده أو قائد واحد  
لكل جلين أو حصانين أو بفلين أو حارين  
أو خمسين خروفاً أو خمسين عنزة أو خمسين  
ماشية من صفار اللواشى وعلى الفرسان  
النزول عن ركوباتهم واقتيادها في المرور  
ويمنع مرور دواب الحمل اذا كانت أحبالها  
تزام الطريق كحطب القطن وقطع أخشاب  
جافية وطارات سواقي وما شاكل ذلك .

(١) راجع قرار ٣ سبتمبر سنة ١٩١١ المنشور بعد المعدل لهذه المادة وانظر  
للمادة الثانية منه

قررنا ما يأتي :

١ — (١) عدلت المادة الاولى من القرار الوزاري المشار اليه الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩١٠ على الوجه الآتي :

« يدخل كوبرى امبابه في عداد كبارى النوع الاول

وتسخر كبارى نجع حمادى وكفر الزيات ودسوق وزفتى وكوبرى المنصورة المستبعد في عداد كبارى النوع الثانى »

٢ — مجرد صدور قرار وزارى ونشره في الجريدة الرسمية يكفىان لاجلحة المرور على أى كوبرى تستحدثه السكة الحديدية والحافه بأحد الانواع للنصوص عليها في المادة الاولى من القرار الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩١٠

وكذلك الحال في كل أى كوبرى في أى وقت كان من النوع المين له الى نوع آخر

١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ قرار

عن مرور السيارات « الاتوموبيلات » والمراجبات « السريمة » « الموتوسيكل » على ممرات كبارى سكك حديد الحكومة نحن رئيس مجلس الوزراء

بناء على ما عرضه مجلس السكك الحديدية الأعلى .

وبعد الاطلاع على قرارى وزارة الأشغال العمومية نمرة ١٤ بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩١٠ ونمرة ٢٨ بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩١١ بشأن المرور على ممرات كبارى سكك حديد الحكومة وعلى ماقدرته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ طبقا لاحكام الامر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٣٣ ( ٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ ) .

قررنا ما يأتي :

١ — يجوز الترخيص بمرور السيارات « الاتوموبيلات » على ممرات كبارى دسوق وامبابه وكفر الزيات والمنصورة ونجع حمادى وزفتى بالشروط الآتية :

٢ — يجب أن يكون لكل سيارة ترخيص خاص بالمرور يصرف للمالكها بمعرفة مصلحة سكك حديد وتلفرافات الحكومة .

ويجب على طالب الترخيص أن يرفق بطلبه استهارة مخصوصة تصرف له من المصلحة المذكورة ويوضح بها البيانات الآتية :

( ١ ) بيان الكبارى المطلوب الترخيص

وتلغرافات الحكومة بمد إعلان الجمهور  
أن تفتح عمرات أى كوبرى من كبارى  
السكك الحديدية لمرور السيارات بالمصروط  
المتقدمة ولها فى أى وقت أن تمنع المرور  
مؤقتاً أو نهائياً على عمرات كوبرى سبق  
الترخيص بالمرور عليها .

٦ — يباح مرور الدراجات المرمية  
« الموتوسيكل » بدون رخصة على عمرات  
كبارى السكك الحديدية المرخص للجمهور  
بالمرور عليها على شرط أن يتجلب راكبوها  
عند مدخل الممرات ويسحبوها باليد  
طول مسافة للممرات .

٧ — من يخالف حكماً من أحكام  
هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة  
قرش واثبات المخالفة يكون بمحض يجره  
ملاحظ الكوبرى أو من يحمل محله .

٨ — يسرى العمل بهذا القرار بعد  
نشره بالجريدة الرسمية بشهر واحد

٤ مارس سنة ١٩٢٦ قرار

خاص بنظام السكك الحديدية

وزير الواصلات

بعد الاطلاع على القرار الوزارى  
نمرة ٤٤ الصادر من وزارة الاشغال  
بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ :

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية  
العومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ  
٥ يناير سنة ١٩٢٤ طبقاً لذكره ٣١  
يناير سنة ١٨٨٩ :

بالمرور عليها .

(ب) النمرة التى سجلت بها السيارة  
بجبة الاختصاص .

(ج) اسم مالك السيارة .

(د) زنة كل دنجل من دنجل

السيارة فى أقصى جمولتها .

(هـ) المسافة بين محاور الدناجل .

(و) مسافة الابتعاد بين محورى  
عجلتى كل دنجل .

(ز) أقصى عرض عارضى بين أكبر  
بروز فى أجزاء السيارة ( جيارت )

٣ — للمصلحة الحق بمد شخص  
الطلب فى اعطاء أو عدم اعطاء الترخيص  
المطلوب ولها أيضاً الحق فى سحب الرخص  
السابق اعطاؤها .

٤ — يجب على سائقى السيارات  
قبل الدخول على الممرات أن يقدموا رخصهم  
لملاحظ الكوبرى أو لمن يحمل محله ويجب  
عليهم اتباع التعليمات التى يعطيها لهم ملاحظ  
الكوبرى أو من يحمل محله بالدقة لمنع  
مزاحمة السائرين على أقدامهم أو العربات  
أو الدواب الذين يكونون وقفتهم على  
للممرات ولا يجوز لهم بسوء خاص الا  
للمرور على الممرات المخصصة للمرور فى  
اتجاه سيرهم .

ويجب أن لا تزيد سرعة سير السيارات  
على الممرات فى أى وقت على ستة كيلو  
مترات فى الساعة أو مائة متر فى الدقيقة .  
٥ — يجوز لمصلحة سكك حديد

ما دام لم يتكامل عدد الركاب المقرر لها :  
(ثالثاً) أن يدخل المسافر معه بمراتب  
الركاب أشياء خطيرة أو يمكن أن ينشأ عن  
ملامستها أو رأتحتها أو حجمها أو غير ذلك  
عدم راحة الركاب أو تلوثهم أو تلف لادوات  
السكة الحديدية أو أشياء أخرى خلاف ما  
هو مسموح نقله مع الركاب مجازاً طبقاً  
لتعرفة نقل الركاب :

(رابعاً) ركوب الشخص بالمراتب مق  
كان بجالة سكر أو مصابا بمرض خطر فقير  
أو معد أو كربه تشتمل منه الركاب الا  
بالشروط التي تقررها المصلحة في هذه الاحوال  
(خامساً) قذف أى شيء من القطار  
يمكن اذا أصاب أحدا أن يجرحه

(سادساً) أن يعيل الشخص نفسه الى  
الخارج من المراتب أو أن يقف على الماشي  
أثناء سير القطار أو ينتقل من عربة الى  
أخرى بطريقة خلاف اجتياز الماشي  
للموصله بينها .

(سابعاً) استعمال أشارات الاستغاثة  
التي بالقطار الا لسبب معقول  
(ثامناً) تعاطي البيع أو مسح الاحذية  
بالقطارات أو بدائرة المحطات الا بتصريح  
خاص من المصلحة :

(تاسعاً) تعاطي مهنة الشيلة بدائرة  
المحطات للوجود بها نظام للشايلين الا  
بتصريح خاص من المصلحة .

(عاشرأ) التسول بالقطارات أو  
بدائرة المحطات

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء  
الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ :  
وبناء على ما عرضه حضرة صاحب  
السعادة مدير عام مصلحة سكك حديد  
وتلغرافات وتليفونات الحكومة :  
قرر ما هو آت :

١ — لا يجوز الدخول في المحطات  
والباني وغيرهما من ملحقات السكة الحديدية  
المحطور دخول الجمهور فيها الا باذن صريح  
من موظفي المصلحة .  
وكذلك لا يجوز الدخول في المحطات  
والمواقف (الهالك) أو الخروج منها الا من  
المتافئ للمدة للجمهور للخروج أو الدخول منها

٢ — لا يجوز :  
(أولاً) الدخول في المحطات والمواقف  
(الهالك) أو السفر بأسلحة نارية معمرة أو  
بأشياء خطيرة :  
(ثانياً) الفناء أو المصباح أو اطلاق راحة  
الركاب بأية طريقة أخرى سواء بالفعل  
أو القول في المراتب أو المحطات أو المواقف  
(الهالك) أو ملحقات ذلك .

٣ — لا يجوز السفر أو الركوب  
بقطار ولا الدخول على أرصفة المحطات  
المسورة بدون تذكرة قانونية أو ورقة  
أخرى تخول الحق في السفر أو الدخول  
على الارصفة .

٤ — لا يجوز :  
(أولاً) جلوس شخص في عين محبوزة  
لغيره أو لفئة من الركاب ليس هو منها  
(ثانياً) قفل باب عين غير محبوزة

(ثانياً) تذكر الاياب والمواسم والاشتراك وغيرها من الاوراق المحولة لحاملها حقاً شخصياً بالسفر .

(ثالثاً) التصرف بآية طريقة أخرى في التذاكر أو الاوراق المينقى الفقرتين السابقتين لصالح شخص آخر وكذلك لا يجوز لاحد أن يسافر أو يقبل على السفر بتذكرة معطاة لشخص آخر ومحولة له حقاً شخصياً للسفر بها

١٠ — لا يجوز السفر أو المروع في السفر:

(أولاً) بتذكرة أو بتذكرة اشتراك يكون قد مضى ميعادها ،

(ثانياً) باستعمال تذكرة في غير المسافة المعطاة من أجلها تلك التذكرة ،

(ثالثاً) في عربة من درجة أعلى من درجة التذكرة الا اذا دفع حاملها فرق الاجرة المقررة في الترقية أو يدفعه عند أول طلب .

١١ — على حامل تذكرة الموسم أو المسافة أو الاشتراك أن يسلمها عند انقضاء ميعادها الى مصلحة السكة الحديدية عند أول طلب ما عدا في الظروف القهرية .

١٢ — لا يجوز ادخال العربات أو دواب الحمل أو الركوب أو المواشي أو ركها تدخل الى دائرة المحطات الا بترخيص من ناظر المحطة وبمراعاة الشروط المفروضة للوقوف وللرور بها .

١٣ — لا يجوز قذف أحبار أو أى

٥ — لا يجوز :

(أولاً) — الركوب بالعربات أو النزول منها ولا اركاب أو ازال أشخاص آخرين أو حيوانات أو أشياء :

(١) بعد تحرك القطار أو العربات للسير أو قبل وقفها وقوفاً تاماً  
(٢) من جانب غير الجانب المين لتلك بعرفة المصلحة .

(ثانياً) الركوب بآية طريقة بالفطرات (ثالثاً) الدخول أو الجلوس أو السفر بالعربات الغير معدة لتلك أو الوقوف على الاجزاء الخارجية للعربات

٦ — لا يجوز :

(أولاً) قطر أو فصل أو عمل أية مناوره كانت في عربات السكك الحديدية .

(ثانياً) شحن أى شيء بعربات البضاعة أو العفش أو ترفينه منها الا باذن صريح من مستخدمى المصلحة

٧ — على الركاب أن يظهروا تذاكرهم لمستخدمى السكك الحديدية وأيضاً بناولونهم للتفتيش عند كل طلب وأن يردوها عند جمع التذاكر .

٨ — لا يجوز للرجال الدخول أو السفر في العيون المخصصة للسيدات وحدهن أو معهن أولاد لا تبلغ سنهن ست سنوات .

٩ — لا يجوز شراء أو بيع أو عرض البيع (أولاً) التذاكر التى استعملت للسفر بها على جزء من المسافة المعطاة من أجلها .

تسحب بأية طريقة أخرى على خطوط السكك الحديدية أو اجتيازها لها خارجا عن المجازات السطحية (الزلفانات) التي تكون مبلطة وعليها حواجز وخفاء ومرتبطة بالسيافورات إلا بعد الحصول على إذن خاص من المصلحة ، وبعد القيام بجميع الشروط التي تعرضها لذلك .

١٨ — لا يجوز حتى في الاحوال المصرح فيها للجمهور بالمرور على جسر السكك الحديدية أو اجتيازها :

(أولا) الوقوف على خط السكة الحديدية أو أن يوقف عليه عربات ،  
(ثانيا) أن يوقف على خط السكة الحديدية حيوانات مهاكل نوعا أو أن تربط بأعمدة التفراف أو التليفون أو بالدرابزينات أو بأي بناء آخر من متعلقات المصلحة إزاء خط السكة الحديدية أو بالمحطات أو بملحقاتها ،

(ثالثا) أن يستخدم قضبان السكة الحديدية لتسيير عربات غير عربات المصلحة  
١٩ — على سائق العربات ورعاة المواشي أن يبعدوا عرباتهم أو مواشيهم عن خط السكة الحديدية عند اقتراب قطار أو قاطرة أو عربة من عربات المصلحة بحيث يتركون المسافة اللازمة لمرور القطار أو القاطرة أو العربة بمحولاتها .

٢٠ — المواد القابلة للاشتعال والفرصة والحفرة والتي على العموم من شأنها

شيء آخر على خط السكة الحديدية أو القاطرات أو العربات أو الاشارات أو أسلاك أو أعمدة التفراف أو التليفون أو غير ذلك من المجازات التي تستخدم لتشغيل خطوط السكك الحديدية ولا يجوز أيضا تسليق أعمدة التفراف أو التليفون أو مس العوارض أو المغازل أو الاسلاك التفرافية أو التليفونية .

١٤ — لا يجوز تمزيق أو نزع إعلان رسمي أو أية ورقة رسمية أخرى تكون مصلحة السكك الحديدية قد لصقتها في داخل القطار أو المحطات أو جمل كتابة هذه الاوراق غير مفروعة .

١٥ — لا يجوز الا في الاحوال والشروط التي تقررها المصلحة المرور على خطوط وجسور السكك الحديدية وملحقاتها أو اجتيازها أو ترك الحيوانات تمر عليها أو تجتازها اذا كانت تلك المحطوط والجسور وملحقاتها مخصصة لأعمال السكك الحديدية .

١٦ — لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (الزلفانات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو القاطرات أو عربات المصلحة .

١٧ — لا يجوز تسيير وايجورات اللوكومويل والعربات المحملة ما كينات أو آلات حيلة يسحبها أشخاص باليد أو



٢١— على الركاب وغيرهم سواء كانوا في القطار أو في المحطة أو في ملحق من ملحقات السكك الحديدية أن يطيعوا مستخدمى المصلحة فيما يتعلق بمراعاة أحكام هذا القرار .

٢٢ — إذا خالف أحد حكما من أحكام هذا القرار يجوز اخراج المخالف من القطار ومن ملحقات السكك الحديدية عند أول محطة ، وفي هذه الحالة يتحرر محضر عن المخالفة والاخراج .

الركاب الذين يصير اخراجهم لا يجوز لهم أن يطالبوا بمقتسم المسجل الا في المحطة التي يكون ذلك الغش مرسلا اليها .

٢٣ — يكون لأى مستخدم من مستخدمى مصلحة سكك حديد الحكومة له صفة الضبطية القضائية سلطة اثبات المخالفات لهذا القرار والاخراج النصوص عنه بالمادة ٢٢ ، وأما على السكك الحديدية الاخرى فلي مستخدمها أن يطلبوا ذلك من أحد مأمورى الضبطية القضائية .

٢٤ — حيث أن هذا القرار ينطبق على السكك الحديدية المنشأة بمقتضى عقود امتياز كما ينطبق على سكك حديد الحكومة ففي تطبيق هذا القرار تشمل كل (المصلحة) ادارة الشركة صاحبة الامتياز .

٢٥ — من يخالف المادة الثالثة عشرة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام . من يخالف أحكام هذا القرار الاخرى يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ

أن تضر بالطرود الأخرى أو مهمات السكك الحديدية أو التي يكون عليها ممنوعا بناء على القوانين واللوائح لا يجوز تقديمها لتيدها للتقل بصفة غش قطارات الركاب أو القطارات المختلطة أو وضعها أمانة بصفة غش داخل المحطات .

كل الطرود التي تهدم لتيدها للتقل قطارات البضاعة يجب أن تكون مصحوبة بحافظة يذكر فيها حقيقة ما تحتويه هذه الطرود . وأما الطرود التي تهدم لتيدها للتقل قطارات الركاب فلي المصدر أن يذكر شفويا حقيقة ما تحتويه فيؤشربذلك على البوليس ، وإذا كانت الطرود أو البضاعة مما لا يجوز تصديره الا بتصريح من الحكومة فيجب تهدم هذا التصريح الى مستخدمى السكة الحديدية قبل تحرير المحافظة .

عدم تقديم التصريح المذكور ، وكذلك عدم ذكر نوع الطرود أو البضاعة الحقيقى أو اخفاؤه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بهذه اللائحة بخلاف السئولية المدنية التي يمكن أن تقع على المرسل ، ومع عدم الاخلال بحق المصلحة في رفض نقل هذه الاشياء .

ومع ذلك يجوز للمصلحة أن ترفض نقل كل طرد أو بضاعة تحتوي على مواد يمكن أن تضر بالطرود والبضائع الاخرى أو بمهمات السكة الحديدية ، وكذلك نقل الحيوانات للمصابة بأمراض معدية .

ملصوقاً في جميع المحطات .  
 ٢٧ — يلغى القرار الصادر بتاريخ  
 ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ المتوهم عنه أعلاه  
 ٢٨ — يعمل بهذا القرار بعد نشره  
 في الجريدة الرسمية بشهر واحد

أو بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام  
 ولكن من يخالف أحكام الفقرة ٨  
 أو ٩ أو ١٠ من المادة الرابعة مرتين في  
 ظرف ستة شهور يعاقب بالحبس مدة لا  
 تزيد عن سبعة أيام  
 ٢٦ — يجب لصق هذا القرار وشاؤه

## سكك زراعية

ولذلك ترفع الاموال الاميرية عن الاراضى  
 التى تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة  
 الزراعية للقائمة على امتداد جسر ترعة  
 عمومية أو مصرف عمومى كل ما كان من  
 احكام أمرنا الصادر ( في ١٢ ابريل  
 سنة ١٨٩٠ ) ٢١ شعبان سنة ١٣٠٧  
 منطبقاً عليها (١)

٢ — في الاجراءات التى تتخذ  
 لانشاء سكة زراعية — اذا رأى  
 المدير ضرورة انشاء سكة أو جلة سكك  
 في دائرة مديريته فعليه أن يستشير مفتش  
 الري لابداء رأى في ذلك وكذا على مفتش  
 الري اذا رأى وجوب انشاء سكك من  
 هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير  
 فاذا اتفقت آراؤهما فلي المفتش أن يضع  
 لذلك رسماً ومقاييس عمومية بتكاليف انشائها  
 ويصير عرضها على نظارتي الداخلية

٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ امر عال  
 شامل لقانون السكك الزراعية  
 بالقطر المصري

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
 العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد  
 أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

١ — في ماهية السكك الزراعية —  
 يراد بالسكة الزراعية في أمرنا هذا كل  
 سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر  
 جميع السكك الزراعية عمومية ومن املاك  
 الحكومة سواء كان انشائها على معارف  
 الحكومة خاصة أو بتقود فرضت على  
 الاقليم الذى ينتفع بها أو على النواحي كما  
 هو مبين في المادة الرابعة الآتى ذكرها

٣ — في الاجراءات التي تتخذ فيها اذا كانت السكة الزراعية ينفع بها اكثر من اقليم — اذا كانت السكة الزراعية ينفع بها اقليمان فيجوز لمديرى ذينك الاقليمين ومفتشى الرى فيهما ان ينشوا فيحرروا معا تقررا بذلك يقدمونه الى نظارتى الداخلية والاشغال السومية وبعد اتفاقهما يعرض على مجلس النظار وهو يجرى ما يلزم لانشام مجلسى الاقليمين ليعتبرا معاً الاتجاه الذى يجب ان تسير فيه السكة ثم يقدمان الى نظارتى الداخلية والاشغال السومية ما يكونان قد قرراه في ذلك على ما هو مذكور في المادة الثانية المذكورة افا

٤ — في الاجراءات التي تتخذ فيها اذا كانت السكة الزراعية لم يصادق على انشائها الا بعد من اعضاء مجلس المديرية — اذا رضى مجلس المديرية طلب انشاء السكة الزراعية فلذى الشأن من الملاك أن يقوموا بمصارف انشائها متعهدين بدفع المبلغ اللازم الوفاء به هذه التكاليف فلذا بلغت التمهيدات ما يكفى لانشاء السكة حسب التكاليف التي يكون قد قدرها مفتش الرى فللمدير يحظر نظارتى الداخلية والاشغال السومية بذلك لعرض المسألة على مجلس النظار كما تقدم في المادة السابق ذكرها فان صادق المجلس على ذلك فيصدر قراره مصرحاً باجراء العمل وتحصيل التتود

والاشغال السومية من المدير ومن مفتش الرى مشفوعين بملاحظاتهما واذا اتفقت النظارتان على العمل ترضان المشروع على مجلس النظار وهو يجرى ما يلزم لانشام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر اذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لاجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون النظامى الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٠) ويحضر مفتش الرى جلسات مجلس المديرية بنفسه ليشرح المشروع للمجلس ويوقعه على مقدار التكاليف اللازمة لانشاء السك المطلوبة انما لا يكون له قسطصون في المداولة فلذا اعتمد المجلس ذلك المشروع وقرر فرض ما يلزم من التتود لاجرائه فيثبت المدير حينئذ الى نظارتى الداخلية والاشغال السومية بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظار فان اعتمد المجلس ذلك فيصدر امر عال بنزع ملكية الاراضى اللازمة وتحصيل التتود التي تكون تهررت لاعام العمل طبقاً لاحكام امرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقتضى الحال لان تجتاز هذه السك أرضاً من الاراضى الاميرية الحرة فهذه الاراضى تعطى مجاناً وعند الاستحصا على التتود المذكورة باكملها تحظر المالية نظارة الاشغال السومية بذلك وهذه تصدر الاوامر اللازمة بانشاء السكة حالا .

المتعهد بها من المنتفعين طبقاً لأحكام امرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٥ — في القناطر والبرايخ — كل قنطرة تقام على ترعة عمومية أو مصرف عمومي تكون مصاريفها على الحكومة اما القناطر والبرايخ والسحارات التي يرى ضرورة اقامتها عند الخط التي فيها تقاطع السكك الزراعية بجاري المياه او المصارف الخصوصية الموجودة قبل انشاء تلك السكك فتدرج مصاريف عملها في المقاييسات التي تعمل عن انشائها وتتخذ هذه التكاليف مما يتحصل من القنود التي تعرض ولما تقف اقامة القناطر والسحارات والبرايخ اللازمة لجاري المياه والمصارف الخصوصية التي تعمل بعد انشاء السكك فيكلف بها اهالي النواحي أو الافراد الذين يكونون قد طلبوا اقامتها ويقدمون من اجل ذلك طلباً الى المدير فاذا اعتمده يرسله الى مفتش الري فان اعتمده هذا ايضا فيأمر بعمل رسم ومقايمة بمقدار المصاريف ويرسلها الى المدير وهو بسد تحصيل قيمة تلك المصاريف يكلف الباشمهندس باجراء العمل اما اذا لم يعتمد مفتش الري اجراء العمل المطلوب فيعرف المدير بملاحظات في ذلك كتابة.

٦ — في صيانة السكك — تفصل الترميمات العورية اللازمة للسكك الزراعية والقناطر القائمة على الترع أو المصارف

العمومية أو لعلامات الكيلومترات على مصاريف الحكومة خاصة وعلى ارباب القناطر والبرايخ أو السحارات المجمولة لمرور محار أو مصاريف خصوصية اجراء الترميمات التي تلزم لها بملاحظة مصلحة الري واذا تبين للباشمهندس ان شيئاً من القناطر والبرايخ والسحارات التي من هذا القبيل في حالة سقيمة أو محدثة ضرراً ما للسكة الزراعية أو تسبب عنه ذهاب مياه الري سدى فيقدم الى المدير تقريراً بذلك والمدير يكلف المالك باجراء الترميمات اللازمة فان لم يتم المالك بذلك في ميعاد خمسة عشر يوماً فيجوز للمدير حينئذ أن يأمر الباشمهندس باجراء العمل ثم يجري تحصيل المصاريف ادارياً من ذلك المالك طبقاً لأحكام امرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٧ — في الاعمال المضرة بالسكك الزراعية — لا يسوغ احداث عمل من الاعمال الآتي يانها وهي :

(١) احداث قطع في السكك الزراعية  
(ب) وضع مواسير أو انشاء برايخ تحت السكك بدون تصريح من مصلحة الري  
(ج) استبدال مواسير أو برايخ مكسورة مما ينشأ عنه تعطيل المرور على السكة بدون تصريح قانوني من مصلحة الري .

(د) اخذ اترية السكة سواء كانت من مستويها أو من ميوها أو أخذ تلك

بأى وجه من الوجوه .

٩ — فى الاحتمالات الواجب اتخاذها للحفاظ على القناطر المعلقة فى السكك الزراعية — لا يسوغ مرور آلة لوكوموبيل أو غيرها من الآلات الميكانيكية الثقيلة الوزن على قنطرة ترعة ملرة بسكك زراعية الا بتصريح خصوصى من مصلحة الري فان الآلات التى من هذا القليل يجب أن تتقل بمراكب تسير فى التربة كالعادة المألوفة .

١٠ — فى عدم جواز البناء على سكك زراعية — لا يسوغ إقامة منازل أو عيش من بناء أو خشب داخل حدود السكك الزراعية ولا إقامة سواق أو غيرها من الآلات الرافعة ولا مزاول (طوالات) للمواشى .

١١ — فى العقوبات التى تقع على من يخالف أحكام هذا القانون — من يخالف أحكام المادتين السابعة والتاسعة من أمرنا هذا يعاقب بغرامة من عشرين قرشا الى مائة قرش ومن يخالف أحكام المادة الثامنة منه يعاقب بغرامة من جنيه مصرى واحد الى ٥ جنيهات ومن يخالف أحكام المادة الماشرة منه أيضا يعاقب بغرامة من جنيه مصرى واحد الى ٢ جنيهات — (١) فضلا عن ذلك فى يحدث عملا من الاعمال المذكورة يلزم

الآتية بكيفية أخرى يترتب عليها الاخلال بقطاعها .

( هـ ) التصدى على حد السكة التى هو نهاية ميلها سواء كلف ذلك بالمحراث أو بالقصاية أو غيرها من آلات الفلاحة .

( و ) نقل أو اطلاق اجبار العلامات المجمولة للكيلومترات أو الاشجار المغروسة على جانب السكة

( ز ) تعطيل مرور المياه من القناطر والبراج والسحارات بكيفية ينشأ عنها ارتفاع المياه أمامها وغرق السكك الزراعية أو تلفها .

( ح ) اغراق السكة بمياه الري الا اذا دعت حاجة الري الى غمر الأرضى بليلاه بمستوى أعلى من سطح السكة فعلى أصحاب هذه الأرضى حيث أن يقيموا جسورا على امتداد جوانب السكك لوقايتها من الفرق .

( ط ) تعطيل المرور فى السكة بوضع سياج عليها أو غم أو أخشاب أو بضائع أيا كان نوعها

٨ — فى تخريب القناطر — لا يسوغ بأى كيفية كانت تخريب القناطر أو البراج أو السحارات المعلقة تحت السكك الزراعية ولا ازالة أو مس أخشابها أو حديدتها أو غير ذلك من مهماتها

(١) ألغيت من هنا قرة واستمضت منها بقانون ١٥ سنة ١٩٠٤ راجع لجان ادارية

يقبل الطمن فيه بوجه من الوجوه .  
 ١٤ — في مسئولية أرباب الاراضى —  
 يكون أرباب الاراضى المجاورة للسكك  
 الزراعية أو متأجرو تلك الاراضى  
 ومنسوبو مصلحة الاراضى الاميرية  
 والدائرة السنية أو غيرهما من المصالح  
 والمدومشاخ البلادومشاخ الحفر والخفراء  
 مسئولين شخصيا عن كل ضرر يحدث  
 للسكك الزراعية أو للمخلفات أو كل تعد  
 عليها ويقابون بالعقوبات المقررة بأمرنا  
 هذا اذا لم يظهر مرتكبو المخالفات  
 المذكورة

١٥ — يقرر ناظر الداخلية في لائحة  
 مخصوصة طرق المرافعة التى تتبع أمام المدير  
 ١٦ — يلغى كل ما كان من أحكام  
 القوانين السابقة مخالفا لأحكام أمرنا هذا  
 ١٧ — على نظار الداخلية والمالية  
 والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل  
 منهم فيما يخصه .

### قانونه مرة ٢٠ سنة ١٩١٥

( ٦ يوليو )

بشان اختصاصات موظفى

مصلحة الطرق الرئيسية

تحت سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر

بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن

بإعادة الشيء الى أصله واذا امتنع عمله  
 الحكومة على تفتحه وتحصل قيمة المصاريف  
 منه بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٢٥  
 مارس سنة ١٨٨٠

١٢ — في محاكمة المتعدى —  
 القرارات المقررة في المادة المار ذكرها يحكم  
 بها المدير بمجرد تقرير مخالفة يقدمه له  
 باشهندس الاقليم مستندا فيه على تقرير  
 موقع عليه من مهندس المركز والعمدة  
 أو احد مشاخ البلد الذى تكون المخالفة  
 قد حصلت في دائرته أو من يتوب عن  
 الشيخ أو العمدة المذكورين وعلى المدير  
 أن يشأ كد جيدا صحة ذلك التقرير وحكمه  
 بتلك القرارات لا يقبل الاستئناف مطلقا  
 واذا كان المد والمدشاخ أو نوابهم غائبين  
 وقت تحرير التقرير فيصير التوقيع عليه  
 من مهندس القسم ومن أحد رجال البوليس  
 بناء على طلب المهندس المذكور

١٣ — في العقوبات التى تقع على من  
 يتأبى الشهادة في مسائل المخالفات — اذا  
 أبى العمدة أو الشيخ أو من يتوب عنهما  
 التوقيع على التقرير المحرر بحضوره ولم  
 يبيد الأسباب الصحيحة لهذا الالباء أو لم  
 يذكر في التقرير دواعى امتناعه يعاقب  
 بترامة قدرها جنيه مصرى واحد أو  
 بالسجن مدة أربع وعشرين ساعة عن كل  
 عشرين قرشا من مبلغ الترامة وذلك  
 بموجب قرار ادرى يصدره المدير ولا

مفتش الرى والباشمهندسين فى كل ما يخص  
بتفذية الأمر العالى للتلحق بالسلك الزراعى  
للتقدم الذكر .

وصح كذلك حلول ملاحظى هذه  
المصلحة محل مهندسى المراكز .

٢ — على وزراء الداخلية والأشغال  
العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل  
منهم فيما يخصه ويسرى العمل به من  
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

السلك الزراعية ،  
وقطرا الى أنه قد أنشئت مصلحة  
الطرق الرئيسية بوزارة الأشغال  
العمومية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال  
العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت

١ — يصح حلول مفتش مصلحة  
الطرق الرئيسية أو من يقوم مقامه محل

## سلاح

فى القطر المصرى

٢ — الاسلحة المينة أعلاه التى تدخل  
فى القطر المصرى ابتداء من تاريخ أمرنا  
هذا سواء كان عن طريق البحر أو البر  
يصير ضبطها فى الحال لجانب الحكومة

٣ — على ناظرى الداخلية والمالية وعلى  
ناظر الحرية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما  
فما يخصه

قانونه نمرة ١٥ سنة ١٩٠٥

( ٢٧ أبريل )

تنفيذ جدول الأسلحة  
والأدوات والذخائر المرخص

١٩ سبتمبر ١٨٨٩ أمر عال

بمنع دخول الاسلحة البيضاء  
فى القطر المصرى وضبط ما يرد منها  
لجانب الحكومة من تاريخه

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
والحرية والبحرية وموافقة رأى مجلس  
النظار

أمرنا بما هو آت

١ — الاسلحة البيضاء الموددة  
أسلحة حرية مثل النصال والسنج والحراپ  
والنسيوف من أى نوع كانت وما شاكلها  
مركبة كانت أو غير مركبة ممنوع دخولها

وهذه الرخصة شخصية وتعتبر لافية متى صار التنازل عنها للغير .

٢ — يمكن للبوليس ضبط الاسلحة التي صار ادخالها ولو كانت مختومة أو مدموغة بمعرفة الحكومة المحلية متى وجدها معرضة للبيع في مخازن أو دكاكين خلاف النوه عنها بنصوص المادة السابقة

٣ — على صاحب المحل المرخص له على مقتضى المادة الاولى بيع الاسلحة المبينة بها أن يكون بطرفه دفتران يفيد في أحدهما بتمرة متسلسلة جميع الاسلحة المعرضة للبيع مع ايضاح أعلامها والجهات الواردة منها وكافة التفاصيل اللازمة ويقيد بالآخر ما يبيع منها مع ايضاح أنواع الاسلحة المبينة ونوعها وغمره قيدها واسم ولقب المشتري ومحل اقامته وصناعته

وهذه الدفاتر يجب قبل استعمالها أن تكون بكل صحيفة منها مؤشرا عليها بلامه المحافظ أو المدير وتكون تحت طلب البوليس الذي له الحق في مراجعتها في أى وقت كان .

٤ — لا يجوز لأحد نقل كية من الاسلحة تتجاوز الكمية اللازمة لاستعماله الشخصي بدون رخصة خصوصية من المحافظ أو المدير وإذا حصل النقل من مدينة الى أخرى أو من قرية فيتين في الرخصة عدد الاسلحة ونوعها واسم الشخص المرسل له

بادخالها في القطر المصرى ولائحة البوليس المختص بالاتجار بها

نحن خديو مصر

بصد الاطلاع على جدول الاسلحة والادوات والذخائر المرخص بادخالها في القطر المصرى وعلى لائحة البوليس المختصة بالاتجار بالاسلحة والادوات والذخائر المذكورة المرفقين بالاتفاقيات التجارية وثناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هوأت :

١ — ينشر جدول الاسلحة والادوات والذخائر المرخص بادخالها في القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها السالف ذكرهما والمرقان بهذا القانون ٢ — على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون الذى يدرى العمل بموجبه بصد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

### لائحة البوليس

بشأن الاتجار بالاسلحة والادوات والذخائر المصرح بادخالها

١ — الاتجار بالاسلحة والذخائر والادوات والمواد القابلة للاشتعال المصرح بادخالها بمقتضى الاتفاقيات التجارية لا يجوز الا للاشخاص الذين يدهم رخصة من الحكومة وفى المخازن المبينة بالرخصة المذكورة



ومجب عليه أيضا أن يكون بطرفه  
في الميعاد المذكور البقار النصوص عنها  
بالمادة الثالثة

١٠ — لا يجوز مطلقا وجود مخازن  
أسلحة أو شيء من المواد الأخرى للنوّه  
عنها بالمادة السابقة في إقليم الحدود

وللبوليس في هذا الإقليم حق تفتيش  
النازل بالطرق للنوّه عنها بالاتفاقيات  
التجارية وبالحاضر المرفقة بها المحصنة  
بالتفتيش في الدائرة السكرية وله أن  
يضبط ويصادر الأسلحة والأشياء الأخرى  
الموضحة قبل

جدول الأسلحة والأدوات  
والذخائر المصرح بإدخالها في القطر  
المصري

### الباب الأول

يجوز دخول أسلحة الصيد والزينة  
وأسلحة التجارة والذخائر والأدوات  
الآتي بيانها :

### النوع الأول

الأسلحة المصرح بإدخالها  
أولا — البنادق ذات الماسورة  
المسقولة من الداخل وبنادق الصيد  
القصيرة طرز لوفوشو ولانكستر  
وخلافهما سواء كانت بروج أو بروجين  
بما يمر من قه بصرط أن لا يتجاوز  
قطر قها ٢٠ ملليمتر  
ويجوز للسواح أن يدخلوا بنادق

٥ — أي مخالفة لنصوص المادة  
الثانية والثالثة يترتب عليها سحب رخصة  
البيع وإذا انضج حصول غش في البقار  
النصوص عنها فيقرر أيضا سحب الرخصة  
للمطاة له بعد انذاره بذلك

وفي كلتا الحالتين المذكورتين لا يكون  
لصاحب المحل حق في تمويض أو في إقامة  
دعوى على الحكومة

٦ — الأسلحة المنقولة بدون  
الرخصة للنوّه عنها بالمادة الرابعة يصير  
ضبطها ومصادرتها اداريا

٧ — ضبط أو رجال البوليس  
التنطون خصوصا بذلك لهم أن يدخلوا  
في أي وقت في المحلات البادى ذكرها  
لحماية البقار البيئة قبل ومراجعتها  
والتحقق مما إذا كانت نصوص هذه  
اللائحة جميعها مرعية الاجراء وأن يجروا  
التحريات فيما يتعلق ببيع الأسلحة

٨ — جميع أحكام اللواد ٢ و٣ و٤  
و ٥ و ٦ تسرى أيضا على مبيع ونقل  
الذخائر والأدوات والمواد القابلة للاعجار

### أحكام انتهائية

٩ — يجب على كل شخص متجر  
الآن بالأسلحة والذخائر والأدوات والمواد  
القابلة للاعجار المذكورة في المادة الأولى  
أن يحظر بذلك المحافظ أو المدير في ظرف  
شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة ويعرف عن  
الذكان الموجودة فيه هذه الاصناف للبيع

والطبنجات طرز فلوير والأسلحة المماثلة لها من العيار الصغير والأسلحة ذات الماسورة الحزونية للمروفة بأسلحة سالون

رابعا — السيوف التي تكون قبضتها أو فصلتها علامة بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشاً بديعاً والشياش ونصالها وشياش المبارزة وسكاكين الصيد

تتبعه — لا يمكن لأى سلاح كان يده بإبورت أو تذكرة حسب الأصول أن يدخل الا طبنجة ورفولير واحدة أو زوج طبنجات واحد من أى نوع كان ومائة خرطوش ملاءة على الأكثر

### النوع الثاني

الأدوات المصرح بإدخالها

جميع أنواع أجزاء البندقية والرفولير والطبنجة والأسلحة البيضاء وبقية الأسلحة المصرح بدخولها مثل الكرنافة والتخته والفاليه والتك وقطرة التك والزنيك والماسورة للشفولة بأكلها أو نصفها وما شابه ذلك من أجزاء الأسلحة وجميع الملحقات والأدوات اللازمة لاستعمال الأسلحة المذكورة

### النوع الثالث

الغنائم المصرح بإدخالها

خرطوش الأسلحة للينة بالفقرات الأولى والثانية والثالثة للملاءة وظروف خرطوشها الفارغ أما دخول خرطوش بندق الحرب من

ششغاته وخرطوش ( فشيك ) بشرط أن يمحروا بتمهيد يقرّون فيه أن هذه البنادق معدة لاستعمالهم المحصى وأن يعيها ممنوع

أى مخالفة لأحد شرطى التمهيد المذكور يترتب عليها وجوب مصادرة البندقية

ثانياً — أسلحة الزينة وهى الأسلحة العتيقة والبنادق والفرايينات القصيرة والرفوليريات والطبنجات مهما كان طولها التي تكون كرناتها وزنادها أو ماسورتها متحلية بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشاً بديعاً ويصرح بدخول أسلحة الزينة ماعدا الأسلحة العتيقة بشرط أن لا تكون قيمة ثمن القطعة الواحدة أقل من خمسمائة فرنك عن البنادق والفرايينات والبنادق القصيرة ومن مائتى فرنك عن الرفوليريات ومن ثمانين فرنكاً عن الطبنجات ومن البديهي أن الأسلحة المصرح بدخولها يقتضى نصوص هذا الجدول الأخرى لا يمكن اعتبارها بصفة أسلحة زينة ومنع دخولها بحجة أن ثمنها أقل من القيمة المحددة ويمحوز للأشخاص الحارين ادخال أسلحة الزينة أن يدخلوا أيضاً مائة خرطوش ملاءة رشا صغيراً عن كل بندقية وفرايينة وبندقية قصيرة على أن ثمن لخرطوش لا يدخل ضمن القيمة المحددة للأسلحة المذكورة .

ثالثاً — البنادق والفرايينات

## قانونه نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

(١٧ مايو)

### خاص بأحراز وحمل السلاح

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦

لسنة ١٩٠٤ الخاص بأحراز وحمل السلاح

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٩٥

لسنة ١٩٠٥ الخاص بإدخال الاسلحة

والانجار بها :

ونظراً لضرورة زيادة تعميم منع احراز

وحمل السلاح وللسماع باتخاذ اجراءات غير

اعتيادية لنزع السلاح من الاهلى طبقاً

لرأى السلطة العسكرية :

وبناء على ما عرض علينا وزير الداخلية

وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت :

١ - يمنع في القطر المصرى احراز

وحمل الاسلحة النارية وكذلك الاسلحة

البضاء المينة في الجدول رقم ١ الملحق

بهذا القانون والذي يمكن تعديله في أى

وقت كان بقرار من وزير الداخلية .

ولا يبرى هذا المنع على رجال القوة

العومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن

حدود اللوائح الجارى العمل بها وطبقاً

لتوصوها .

ويستمر العمل بنصوص القانون نمرة

١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بإدخال الاسلحة

أى نوع كان فمتنوع على الاطلاق .

### الباب الثانى

على مصلحة الكمارك بعد أعمال

التحقيق اللازم أن تضع يدون تأخير ولا

مصاريف على الاسلحة المباح ادخالها فتة

دوارة محتوما عليها بالرصاص أو تدمنها

على حسب رغبة صاحبها

### الباب الثالث

جميع الاسلحة وأجزاء الاسلحة

والادوات والفتاخر الغير منوه عنها بهذا

الجدول لا يجوز ادخالها وكذلك البارود

من أى نوع كان والمركبات التى تستعمل

بدلا عنه أو التى تتخضع فيها بعد ويكون

تأثيرها كتأثيره مثل الديناميت وقطن

البارود والفتن الازوتيكى والنيتروجلسرين

والبكرات والفولينات وفتايل اللغم والمواد

الاخرى من هذا النوع القابلة للالتهاب

وملح البارود البكرر وغير المكرر

وكلورات البوتاس

ومنع ورود المواد القابلة للاشتجار

لا يشمل ادخال وبيع التحضرات القابلة

للاشتجار من حيث تركيبها في بعض

الاحيان أو التى يمكن استعمالها في تجهيز

مواد متفجرة كالكبريت والايثير وفترات

الصودامثلا بل يكون قاصرا فقط على

دخول المواد التى تستعمل بمفردها أو بمزج

مقدار عظيم منها بدلا من بارود اللغم أو

الاعمال للمائة لذلك

وبصير العمل أيضاً بأحكام قانون تحقيق الجنائيات وبقيّة القواعد التابعة في تفتيش المنازل .

٦ — تعاقب الجرائم التي ترتكب ضد هذا القانون بالعقوبات الآتية :  
إذا كان السلاح نارياً تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو الغرامة لغاية خمسين جنيهاً مصرياً .

إذا كان السلاح من الأسلحة البيضاء تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً أو الغرامة لغاية ثلاثة جنيهات مصرية وبحكم القاضي دائماً بمصادرة السلاح .  
٧ — يلغى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٤ .

رخص احراراز السلاح وحمله المعطاة طبقاً للقانون المشار اليه تعتبر جيمها ملغاة ولا عمل لها .

٨ — يصدر وزير الداخلية بقرار منه لائحة ببيان شروط منح الرخص أحكام مؤقتة

٩ — على كل شخص يحرز سلاحاً أو أكثر من الأسلحة المشار إليها في المادة الاولى أن يقدم ماعنده من هذه الأسلحة الى المركز أو القسم أو محطة البوليس وذلك في مدة شهر من تاريخ ابتداء العمل بهذا القانون .

أما الذين يحرزون أسلحة من الانواع المبينة في الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون

والانحياز بها .

٢ — لوزير الداخلية أو للسلطة التي يتبناها لهذا الغرض أن يعطي بصفة استثنائية رخصاً لأحراراز السلاح وحمله .

٣ — وزير الداخلية حر في منح الرخص أو رفضها أو تجديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأي شرط أو حد يرى ضرورة تقييدها به وذلك حسبما يترأى له .

وهو أيضاً حر في سحب الرخص في أى وقت وله في هذه الحالة أن يعطي صاحب السلاح مباداً لبيع سلاحه الى أحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو الى شخص رخص له أو لتصديره خارج القطر .

٤ — لا يمكن تفتيش منازل الاشخاص المشتبه فيهم بأنهم يحرزون أسلحة بمخالفة لأحكام هذا القانون الا بواسطة القاضي أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منهما بواسطة مأمور الضبطية القضائية الذي يتدبأه لهذا الغرض .

٥ — على الموظف الذي يجري التفتيش أن يستصحبه شاهدين وأن يحرر محضراً بما أجراه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المحل الذي صار تفتيشه فإذا كان هذا الأخير غائباً أو امتنع عن التوقيع على المحضر بامضاءه أو ختمه أو كان غير قادر على اجراء ما تقدم يذكر ذلك في المحضر .

#### الرابعة والخامسة .

ويكون اجراء هذا التفتيش بناء على أمر وزير الداخلية وطبقا لتعليمات التي يصدرها

والاسلحة التي تضبط قبل انتهاء الميعاد المتوهم عنه في المادة التاسعة لا يعاقب أصحابها وانما تصدر طبقا لاحكام المادة العاشرة .

١٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

#### المجدول رقم ١

الاسلحة البيضاء المتنوعة المشار اليها في المادة الاولى من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ .

(١) السيوف والشيش ( ماعدا السيوف والشيش التي هي جزء من الكسوة الرسمية وكذلك السيوف والشيش وشيش المبارزة )

(٢) السونكتات

(٣) الخناجر

(٤) الرماح

(٥) فصال الرماح

(٦) عصي الشيش

(٧) الخنثت ( قضيب حديد من الحديد

يوضع باطراف الصبي )

(٨) ملكة حديد ( بونبة حديد )

(٩) السكاكين التي لا يسوغ احرارها

والتي يمكن تعديله في أي وقت كان بقرار من وزير الداخلية فيمكنهم الاكتفاء بتقديم اخطار كتابي تفصيلي عنها الى السلطة المشار اليها آنفا وفي الميعاد المحدد أعلاه

وللبوليس دائما أن يأمر باحضار الاسلحة التي تقدم الاخطار عنها واذا لم يتم مقدم الاخطار بما أمر به فلبوليس ذاته أن يقوم بضبطها في منزله .

١٠ - الاسلحة التي يصير احضارها أو التي تقدم اخطار عنها تصدر مالم يحصل صاحبها في مدة ثلاثة شهور من تاريخ احضارها أو من تاريخ الاخطار التقدم عنها على الرخصة المشار اليها في المادة الثانية . أما اذا كانت من الاسلحة المتوهم عنها في الفقرة الثانية من المادة السابقة فيكتفى بان يثبت صاحبها بانه قد تصرف بها بالطريقة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

أما الاسلحة المرصعة أو للزخرفة فيفصل منها القسم المرصع أو المزخرف الذي ليس بجزء أصلي من السلاح ويرد الى صاحبه اذا طلب ذلك .

١١ - للمحافظين والمديرين عند اللزوم أن يأمرؤا بفتيش المنازل في بحر الستة اشهر التالية لتاريخ ابتداء العمل بهذا القانون بقصد البحث عن الاسلحة المشار اليها في المادة الاولى وضبطها وذلك بدون مراعاة القواعد الواردة في اللاديين

(٣) (٢) الاسلحة البيضاء الصرقية أو  
السودانية كالسيوف والرماح والمخارج  
والسكاكين الخ . وكذلك البنادق التي  
من طرز قديم والتي لا يبلغ ثمنها ٢٠ جنيتها  
وذلك متى كانت هذه الاسلحة مستعملة  
كاسلحة للزينة

٢ يونيو سنة ١٩١٧ م

خاصة بكيفية اعطاء الرخص  
لاحراز السلاح وحمله

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد الثانية والثالثة  
والثامنة من القانون غرة ٨ لسنة ١٩١٧  
الخاص باحراز السلاح وحمله .  
قرر ما هو آت :

١ - تقدم طلبات الرخص عن احراز  
السلاح وحمله الى وزارة الداخلية على ورقة  
تمتة من فئة ثلاثة قروش صاغ طبقاً  
للاورنيك « ١ » المرفق بهذه اللائحة (٢)  
ويرفق الطلب بصورتين فوتوغرافيتين  
بحجم خمسة سنتيمترات في ثمانية .  
٢ - تخضع الرخصة على صورة  
حملها والياتات الآتية :  
( ١ ) اسمه ولقبه واسم والده وسنه

أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية  
أو الحرفة .

( ١٠ ) ( ١ ) بندق الهواء على اختلاف  
انواعها ماعدا البنادق التي تصير من النجم  
بواسطة باي ولا يبعد مرماها عن ٦ أمتار  
المجدول رقم ٢

الاسلحة التي يكتفي بتقديم اخطار عن  
احرازها طبقاً للمادة التاسعة من القانون  
غرة ٨ لسنة ١٩١٧

( ١ ) أسلحة الزينة ، وهي الاسلحة  
التيقة والبنادق والقرايينات والبنادق  
القصيرة والريغولفات والطبنجات .  
كان طولها التي تكون كراتها وزنادها  
أو ماسورتها متحيلة بالنصب أو القضة أو  
منقوشة نقشاً بديعاً . ولكي يمكن ادخال  
أسلحة الزينة ( خلاف الاسلحة التيقة )  
في هذا الجدول يلزم أن لا تكون قيمة  
القطعة الواحدة أقل من عشرين جنيتها عن  
البنادق والقرايينات والبنادق القصيرة  
ومن ثمانية جنيتها عن الريغولفات ، ومن  
ثلاثة جنيتها عن الطبنجات

( ٢ ) البنادق والقرايينات والطبنجات  
طرز « فلوير » والاسلحة المماثلة لها من  
الصار الصغير ، والاسلحة ذات الماسورة  
الحزونية المعروفة بـ « سالون »

( ١ ) أضيفت بقرار ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤

( ٢ ) أضيفت بقرار ٢٨ يوليو سنة ١٩١٧

( ٣ ) الاورنيك منشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩١٧ غرة ٤٩ .

تحقق ان السلاح المباع هو نفسه الوارد وصفه برخصة المشتري أشر بما يلزم على رخصى البائع والمشتري وتخطر المديرية أو المحافظة للتأشير بدفاترها . وعلى المحافظة أو المديرية اخطار وزارة الداخلية بذلك .  
٦ — مجموعات الاسلحة القديمة أو أسلحة الزينة يمكن اعطاء صاحبها رخصة مستديعة باحراز كل ما كان من هذا النوع في حيازته وقتئذ أو ما يحوزها منها في المستقبل .

ويقدم الطلب عن هذه الرخصة على الآورنيك « ب » المرفقة صورته بهذه اللوحة . (١)

وتسرى على هذه الرخص أحكام للمادين الاولى والثانية الا فيما يخص بتقديم الصورة الفوتوغرافية .

وبين في الرخصة محل وجود مجموعة الاسلحة . فإذا نقلت الى مكان آخر فعلى صاحبها اخطار المديرية أو المحافظة لاجراء التأشير اللازم في الباتر والرخصة .

وعلى المحافظة أو المديرية اخطار وزارة الداخلية بذلك .

٧ — أعضاء الاسرة السلطانية والوزراء الماملون والوزراء المتقاعدون وكلاء الوزارات الماملون وكلاء الوزارات المتقاعدون ورؤساء المصالح ورؤساء المصالح المتقاعدون وأعضاء الجمعية

وتبعيته وصناعته ومحل إقامة  
(ب) وصف السلاح أو الاسلحة التي ترخص باحرازها وحملها .  
(ج) تاريخ اعطاء الرخصة .  
(د) بقية الشروط التي يتراءى وجوب تحريرها .

وتعطى الرخصة في مقابل رسم قدره مائة قرش صاغ . وتكون نافذة المفعول لمدة سنة من تاريخها

وترفق الرخصة بالطلب الذى يقدم بتجديدها . ويتم التجديد بدفع رسم قدره مائة قرش صاغ

٣ — على حاملي الرخص ابرازها مع الاسلحة كالمطلب السلطة الحاكمة ذلك منهم  
٤ — اذا فقدت الرخصة أو السلاح فعلى صاحبها اخطار المحافظة أو المديرية التابع لها . وهى بعد التحقق تؤثر باللازم في دفتر والرخصة .

وعلى المحافظة أو المديرية اخطار وزارة الداخلية بذلك

٥ — اذا بيع السلاح لاحد الافراد المباع للنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وفي الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ فينبغى ان يكون ذلك بضم أو بمركز البوليس التابع له صاحب الشأن وبحضور المأمور أو من ينوب عنه . وهذا اذا

يأمر ترعه من المروفين بملزمة الهدو  
والسكنية .

٩ — كل مخالفة لاحكام المواد الثالثة  
والرابعة والخامسة والفقرة الاخيرة من المادة  
السادسة يعاقب مرتكبها برامة لا تزيد  
عن مائة قرش صاغ أو بالحبس لمدة لا تزيد  
عن أسبوع .

١٠ — يسرى مفعول هذه اللائحة  
من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

التشريعية مكلفون بأن يخطروا قطعاً أحدى  
الجهات النزه عنها في المادة التاسعة من  
القانون خلال مدة الشهر المنصوص عنها  
في المادة المذكورة بما في جيازتهم شخصياً  
من الاسلحة . وعندئذ يسمح لهم بإقائها  
معهم بدون احتياج الى رخصة أخرى .

٨ — على البوليس ان يباشر ترع  
السلح من الاشخاص المشبوهين قبل ان

## سلخانات

### الفصل الاول

#### ذبح الحيوانات

١ — (٢) لا يجوز ذبح الحيوانات المصدرة  
لحومها للاكل الا في السلخانات العمومية .  
وفي الجهات التي لا يوجد بها سلخانات  
عمومية يكون الذبح في النقط التي تبينها  
الادارة الصحية .  
ويستثنى من ذلك أيام عيد الاضحى  
الاربعة التي يجوز فيها للأفراد الذبح في  
اليوت اتباعاً لسنة الدينية .  
ولا يجوز مطلقاً أن يعرض للبيع أو

٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ (١)

#### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على مداولة اللجنة  
العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة في  
١٢ يونية سنة ١٨٩٣ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار  
في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٣

قرر ما هو آت :

(١) تراعى التعديلات التي أدخلها الامر العالي الصادر بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٤  
القاضي باستبدال ألفاظ « نظارة الداخلية » و « الادارة الصحية » بألفاظ « نظارة الزراعة »  
و « الادارة البيطرية » في جميع القوانين والاورام المالية المتعلقة بالقسم البيطري  
واختصاصاته .

(٢) معلقة بقرار ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧



العشار ولا الحيوانات الفير السليمة أو الهزينة التي لا تصلح لحومها للأكل . أما الحيوانات المصابة بأمراض خطيرة ولو كانت غير معدية فتذبح في الحال وقرر الحكيم البيطرى اذا كان يجب دفن لحومها أو تسليمها الى معمل تشييل . جث الحيوانات .

٥ — الحيوانات التي تدخل الى السلخانة لاجل الذبح لا يجوز خروجها حية الا باذن الحكيم البيطرى .

٦ — يجب على سائى الحيوانات المأخوذة للسلخانة أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عارض يحدث سواء كان أثناء الطريق أو فى السلخانة والحيوانات العرسة تهدد مربوطة أو مقيدة اذا دعت الحال .

٧ — تكون الزرايب وصيانة اللواشى تحت ملاحظة حكيم بيطرى السلخانة مباشرة ويجب عليه الكشف على الحيوانات والمحلات مرة على الاقل فى كل يوم . ويجب على اللجنة المصن بالسلخانة اتباع جميع الأوامر التي تصدر لهم من الحكيم المذكور .

٨ — اللواشى التي توضع فى الزرايب قبل الذبح بناء على طلب أصحابها يقدم لها الغذاء والماء فى نفس الزريبة على مصارف صاحبها .

بيع أو يستعمل للأكل لحم الحيوانات التي تذبح خارج السلخانات أو التقط للميتة لذلك .

وجميع اللحوم التي تباع فى المدينة أو الناحية للموجود بها سلخانة يجب أن يكون عليها ختم سلخانة . وكل مخالفة للأحكام السابقة يبنى عليها ضبط اللحم وذلك عدا الإجراءات القانونية التي تتخذ ضد المخالفين .

٢ — قبل دخول الحيوانات الى السلخانة يكشف عليها الحكيم البيطرى المنتدب لذلك للتحقق من حالة صحتها . فإذا وجدت سليمة تمهد الى عنابر الذبح حيث تذبح أو تبقى فى الزرايب بناء على طلب صاحبها حين الذبح وفى هذه الحالة الأخيرة يجب الكشف

عليها ثانية قبل الذبح

٣ — الحيوانات المصابة بأمراض ليس محققا تشخيصها يصير وضعها فى زرايب الملاحظة وبقاؤها فيها حين تشخيص المرض المصابة به .

وفى حالة عدم وجود زرايب توضع الحيوانات تحت الملاحظة مدة اثنتى عشرة ساعة وبعد هذه المدة تذبح ولكن تتبع فى حق لحومها وجلودها والفضلات الاجراءات التي تقرر فيها بعد .

٤ — (١) لا يجوز ذبح الحيوانات

على الحيوانات المذبوحة .

ويكشف على الأحشاء قبل إرسالها  
للمسط.

١٤ — يصير اعدام الفضلات التي  
يتضح أنها مصابة وعلى الحكيم البيطرى  
أن يحكم اذا كانت لحوم الحيوانات الناتجة  
منها هذه الفضلات يمكن أكلها .

ففي حالة عدم موائمتها للمأكل يأمر  
بدفنها أو بقسليها لعمل تشفيل جثث  
الحيوانات

١٥ — اللحوم التي يتضح أنها صالحة  
للمأكل يصير خستها يختم مخصوص قبل  
خروجها من السلخانة والفضلات السلية  
يصير تسليمها الى المسط لاجل تنظيفها  
وتجهيزها .

أما الشعر والأظافر والقرون فيجربى  
نقلها الى المستودعات المدة لها وبعد ختم  
الجلود يصير نقلها في الحال من السلخانة .

١٦ — أعوذج ولون الداعات سواء  
كانت للحوم أو الجلود يصير تحديدهما  
بمعرفة الصحة العمومية .

١٧ — نقل اللحوم في المدن التي بها  
سلخانات الى دكاكين الجزارة يكون في  
عربات أو موانعين مبطنة بالزئبق من الداخل  
حسب الأعوذج الذى تمينه مصلحة الصحة  
العمومية .

ويجب أن تكون العربات أو الموانعين  
للمدة لنقل السكرشة والفضلات مبطنة  
بالزئبق أيضاً .

ومصاريف اقامة وصيانة الموائى في  
الزرايب ومصاريف ملاحظتها في السلخانات  
تكون على أصحابها أيضاً .

٩ — يجب تنظيف الزرايب يوميا وقبل  
الأقذار الى المحل للمد لتلك ويلزم غسل  
هذه الزرايب مرتين على الأقل في الأسبوع  
وكل ذلك بمصاريف على أصحاب الحيوانات .

١٠ — طرق اللواصلات والمائى  
وزرايب السلخانة يجب أن تكون خالية  
من أى عائق على الدوام .

١١ — يجب ذبح كل نوع من  
الحيوانات في المحل المعين له .

وبعد الذبح يلقى الحيوان في الحال .  
وتوضع الأحشاء تحت الحيوان الناتجة  
منه ولا تؤخذ الا بعد الكشف عليها  
بمعرفة الحكيم البيطرى .

ولا يجوز بالكلية نفخ الحيوانات بالنفخ  
بل بواسطة منفاخ .

١٢ — لا يجوز تصريف الدم على  
الارض أو الفاؤه في النهر أو الترعة .  
انما يجب جمه في أوان وتوزيع حاله  
الأصلية .

### الفصل الثانى

توزيع اللحوم والفضلات  
في الاحتياجات الأولية وواجبات  
الخدمة والجزايرين والأشخاص الآخرين  
الذين يجوز دخولهم السلخانة

١٣ — يجب على الحكيم البيطرى  
بعد عملية الذبح أن يكشف ثانية في العنابر

أو مواد أخرى صلبة في مجاوى أو خر  
التصريف .

٢٤ — الجزارون مسؤولون عن كل  
تلف أو ضرر يحصل في السلخانة سواء  
كان من مستخدميه أو من حيواناتهم .

٢٥ — الجزارون أو الكرشانية  
أو صيان السلخانة الذين لا يتبعون  
نصوص الاحكام المدونة في هذه اللائحة  
وأوامر الحكيم البيطرى فيما يخص  
بالاشتغال الداخلية تعلم عليهم الدعوى بناء  
على طلب الحكيم البيطرى لها كتهم على  
المخالفة التى وقت منهم وصاقبون بالعقوبات  
المبينة في المادة ٣٧ مع الحكم عليهم  
بتعويض العطل والضرر ان دعت الحال  
لذلك .

٢٦ — يجب على الحكماء البيطرين  
أيضا اتباع الاحكام المدونة في هذه اللائحة  
وفى غيرها من اللوائح الضبطية الصحية  
المنظمة بهم .

٢٧ — يجب على الحكيم البيطرى  
أو ضابط صحي السلخانة أن يقدم الى  
مصلحة الصحة فى آخر كل شهر تقريرا  
عن عدد الحيوانات التى ذبحت ونوعها  
وحالتها الصحية ويكون محتويا على البيانات  
التي تم هذه المصلحة .

### الفصل الثالث

#### تجارة اللحوم

٢٨ — كل من يرغب تماطى الجزاراة

١٨ — يجب على الجزارين بعد  
عملية الذبح الشروع حالا فى غسل وتنظيف  
المحلات التى أقاموا بها وكذا الادوات  
والاشياء التى استعملت فى الذبح وفيما بعد  
يجبى وضعها بمخزن مخصوص .

١٩ — المواد التى تحتويها المدة  
والامعاء ان لم يحصل الانتفاع بها وكذلك  
مخلفات الذبح يجب هلقها من السلخانة فى  
عربات من حديد أو زك .

٢٠ — يصير تنظيف الرأس  
والكوارع فى غرفة مخصوصة من  
المسط ويمكن طبخها بمجل مخصوص من  
المسط هى والكروش أيضا .

٢١ — يجب على الكرشانية فى  
آخر النهار تنظيف وغسل جميع محلات  
المسط وكذا أدوات وآلات الشغل  
ووضعها بعد ذلك فى محل مخصوص .

٢٢ — لا يجوز دخول السلخانة  
لكل شخص لا تعلقه بالسلخانة ويستنى  
من ذلك من يكون يده تصريح من  
مصلحة الصحة العمومية أو من حكيم  
بيطرى السلخانة .

٢٣ — لا يجوز :  
( أولا ) احضار كلاب أو حيوانات  
أخرى غير المدة للذبح بالسلخانة .  
( ثانيا ) ادخال سموم ولو كانت لقتل  
الجرزاء أو القبان .

( ثالثا ) القاء أبقار أو أجزاء حيوانات

يجب عليه أولا تقديم طلب لمصلحة الصحة ويكون تحرير هذا الطلب على ورقة تمغة من الثلاثين مليا واضحا بها اسمه ولقبه وجنسيته وعمل اقلته والمهنة التي يرغب جعل محل تجارته فيها .

كل محل مصد لبيع اللحوم يجب أن يحفظه الهواء جيدا وأن يكون حائزا للشروط الصحية ويجب أن تكون الارض مبلطة والحيطان مطلية بالجير والطاولات والطوال المتغطاة بالزيتو الابواب مدهونة بالبوية واللحوم مغطاة بقماش نظيف ويوضع فيه جردل لاقاء الماء القذر فيه وتسمى هذه الاجراءات أيضا على دكاكين الجزارة للوجودة الآن .

ويجب على أصحابها أن يقدموا طلبا للمصلحة في مياد شهرين من تاريخ نشر هذه اللائحة .

٢٩ — لا يجوز بالكلية بيع اللحوم التي في حالة التلف وان وجدت تضبط وتدم .

٣٠ — لا يكون اثبات المخالفات للنصوص عليها في المادتين الساتتين الا بعرفة المأمورين الصحين .

### الفصل الرابع

#### أحكام عمومية

٣١ — كل مستخدم سلخانة أو جزار أو خلافتها مصاب بمرض زهري أو مسمى لا يقبل بالسلخانة ولا يدخلها الا بعد شفائه

شفاء تاما يصير اثباته بكشف طبي .

٣٢ — يجب أن تكون ملابس الجزارين والكشاشية وكافة الاشخاص المكلفين بالنج نظيفة ولا يتصاعد منها أى رائحة كريهة .

٣٣ — لا يجوز بالكلية استعمال المياه لزيادة وزن اللحوم والرؤس . ولا يجوز أيضا قطع الرؤس أو اللحوم على بلاط السلخانة بل يجب اجراء هذه العملية في محل مخصوص .

٣٤ — تكون مواعيد فتح السلخانة كما يأتي :

أثناء الصيف أى من ابتداء ابريل لغاية اكتوبر من الساعة الثامنة ونصف الى الساعة التاسعة افرنكي صباحا ومن الساعة الرابعة ونصف الى الساعة السادسة افرنكي مساء .

أثناء الشتاء أى من أول نوفمبر لغاية مارس من الساعة السادسة ونصف الى الساعة التاسعة افرنكي صباحا ومن الساعة الثالثة الى الساعة الخامسة مساء .

٣٥ — القذح والصلبات الخاصة به والكشف على اللحوم يجب أن تكون طابلا وعلى التوالي .

٣٦ — يجب على السلطة الادارية عموما وعلى رجال الضبط والربط مساعدة مندوبي الصحة في تنفيذ الاحتياطات التي يتخذونها بقبضى هذه اللائحة .

اما في أيام عيد الاضحى الاربعة وفي  
الثلاثة أيام السابغة له فيجوز للأفراد الذبح  
في البيوت اتباعا لسنة المدينة  
ولا يجوز بالكلية ادخال لحوم الحيوانات  
التي تذبح خارج السلخانة العمومية الى  
المدينة ويعبأ فيها  
واذا وجدت لحوم من هذا القبيل  
تضبط ويحكم على المخالفين بالعقوبات  
النصوص عليها في هذه اللائحة .

٢ — عند دخول الحيوانات الى  
السلخانة يكشف عليها الحكيم البيطرى  
المتدب لذلك فتتحقق من حالة صحتها فاذله  
وجدت سليمة تقاد الى غبار الذبح حيث  
تذبح أو تبقى في ذرائب السلخانة بناء على  
طلب صاحبها لحين الذبح .  
وفي هذه الحالة الأخيرة يجب الكشف  
عليها ثانية قبل الذبح .

٣ — الحيوانات للمصابة بأمراض ليس  
محققا تشخيصها يصير وضعها في ذرائب  
الملاحظة واجاؤها فيها لحين تشخيص المرض  
المصابة به  
وفي حالة عدم وجود هذه الذرائب  
توضع الحيوانات تحت الملاحظة مدة ١٢  
ساعة وبعد هذه المدة تذبح ولكن تتبع  
في حق لحومها وجلودها والنضلات  
الاجراء التي تقرر فيما بعد

٤ — لا يجوز ذبح الحيوانات الغير  
سليمة أو المريضة التي لا تولقى لحومها  
للمأكل .

٣٧ — العقوبات التي يحكم بها على  
المخالفات المنصوص عليها في هذه اللائحة  
هي نفس العقوبات المنصوص عليها في قانون  
العقوبات (فصل المخالفات) ويجوز للقاضي  
قبول الظروف المخففة للقوة .  
اللحوم المضبوطة عملا بالأحكام السابغة  
توزع على المستشفيات أو محلات الصدقة  
إذا تحققت صلاحيتها للمأكل .  
٣٨ — يسرى مفعول هذه اللائحة  
بعد ثلاثين يوما من نفاذها في الجريدة  
الرسمية

٣ نوفمبر ١٨٩٤ لائحة

السلخانات ومحلات الجزارة

بالاسكندرية

رئيس القومسيون البلدى  
بعد الاطلاع على مداولة القومسيون  
في جلسته المنعقدة في ٢٦ سبتمبر سنة ٩٤  
المصادر عليها اعتماد دولنا ناظر الداخلية  
وعلى المادتين ١٥ و ٢٣ من الامر  
العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
قرر ما هو آت :  
لائحة السلخانة ومحلات الجزارة

الفصل الاول

لائحة ذبح الحيوانات والسلخانة  
١ — لا يجوز ذبح الحيوانات للمدة  
لحومها للمأكل الا في السلخانة العمومية

غسل الزرائب مرتين على الأقل في الاسبوع وكل ذلك بمصارف على أصحاب الحيوانات التي تمكث فيها .

١٠ — طرق الموصلات والماسي الكائنة في السلخانة والزرائب يجب أن تكون خالية من أى عائق على العوام .  
١١ — يجب ذبح كل نوع من الحيوانات في المحل المعلن له

وبعد الذبح يلقى الحيوان في المحل وتوضع الاحشاء تحت الحيوان الناتجة منه ولا تؤخذ الا بعد الكشف عليها بمعرفة الحكيم البيطرى ولا يجوز بالكلية فتح الحيوانات بالفم بل بواسطة منفاخ .  
١٢ — لا يجوز تصريف الدم على الأرض

انما يجب جمه في أوان وتوزيع حالته الاصلية اذا كان معدا للبيع .

١٣ — يجب على الحكيم البيطرى بعد عملية الذبح أن يكشف ثانية في الضابر على الحيوانات للذبوحة ويكشف على الاحشاء قبل ارسالها للسقط

١٤ — يصير اعدام الفضلات التي يضح أنها مصابة وعلى الحكيم البيطرى ان يحكم اذا كانت لحوم الحيوانات الناتجة منها هذه الفضلات يمكن أكلها ففي حالة عدم مواظبتها للأكل يأمر بدفنها أو بتسليمها لعمل تفصيل جثث الحيوانات .

أما الحيوانات المصابة بأمراض خطيرة ولو كانت غير معدية فتذبح في الحال ويقرر الحكيم البيطرى اذا كان يجب دفن لحومها أو تسليمها الى معمل تفصيل جثث الحيوانات ٥ — الحيوانات التي تدخل الى السلخانة لاجل الذبح لا يجوز خروجها حية .

٦ — يجب على سائقى الحيوانات المأخوذة للسلخانة أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل جارش يحدث سواء كان أثناء الطريق أو في داخل السلخانة والحيوانات الفرسية تهدأ مربوطة أو مقيدة اذا دعت الحال .

٧ — تكون الزرائب وصيانة المواشى تحت ملاحظة حكيم بيطرى السلخانة مباشرة ويجب عليه الكشف على الحيوانات والمحلات مرة على الأقل في كل يوم

ويجب على الخدعة المصتين بالسلخانة انبساط جميع الأوامر التي تصدر لهم من الحكيم المذكور أو من مأمور السلخانة ٨ — المواشى التي توضع في الزرائب قبل الذبح بناء على طلب أصحابها يقدم لها الغذاء والماء في قس الزريبة على مصارف أصحابها

ومصاريف اقامة وصيانة المواشى في زرائب الملاحظة ومصاريف ملاحظتها في السلخانة تكون على أصحابها أيضا .

٩ — يجب تنظيف الزرائب يوميا ونقل الاقنار الى المحل للعد ذلك ويترجم

بسد عملية الذبح بمعرفة المصلحة على مصارف الجزارين وفيها يمد يجرى وضع الأدوات والأشياء المذكورة بمخزن مخصوص .

٢٠ — المواد التي تحتويها المدة والامعاء ان لم يحصل الانتفاع بها وكذلك متخلفات الذبح يجب نقلها من السلخانة في عربات مبطنة من حديد أو زك

٢١ — يصير تنظيف الرؤوس والكوارع في غرفة مخصوصة من المسط ويمكن طبخها بمحل مخصوص من المسط هي والكروش أيضا

أما رؤوس الخنازير وكوارعها وغيرها فلا يمكن تنظيفها وطبخها إلا بمحل منفصل

٢٢ — يجب في آخر النهار تنظيف جميع محلات المسط بمعرفة المصلحة على مصارف الكرشانية وكذا أدوات وآلات الشغل وم يضعونها في المخزن المخصص لها

٢٣ — لا يجوز دخول السلخانة لكل شخص لا تعلق له بالسلخانات ويستثنى من ذلك من يكون بيده تصريح من المجلس البلدي أو من الحكيم البيطري أو من مأمور السلخانة .

٢٤ — لا يجوز :  
أولا احضار كلاب أو حيوانات أخرى غير المدة للذبح بالسلخانة ماعدا المواشي التي تخرى الربات

ثانياً ذبح حيوانات غير ولودة ومفيدة فيها .

١٥ — اللحوم التي يتضح أنها صالحة للأكل يصير ختمها بختم مخصوص قبل خروجها من السلخانة

والفضلات السلية يصير إرسالها إلى المسط لأجل تنظيفها وتجهيزها .

أما الشعر والأظافر والقرون فيجرى نقلها إلى المستودعات للمدة لها .  
وبعد ختم الجلود يصير نقلها في الحال من السلخانة

١٦ — جيع اللحوم المدة للبيع في مدينة الاسكندرية سواء كان في محلات معلومة أو بواسطة أشخاص يدورون بها تعتبر مهربة إذا لم تكن مخنومة بختم السلخانة ويصير ضبطها حيثند بمعرفة رجال البوليس أو رجال المصلحة البلدية .

١٧ — أمخوذج ولون الداغات سواء كانت للحوم أو الجلود يصير تحديد هـا بمعرفة المجلس البلدي .

١٨ — نقل اللحوم إلى دكاكين الجزارة يكون في عربات أو مواعين مبطنة بالزك من الداخل حسب الأمخوذج الذي يمينه المجلس البلدي .

ويجب أن تكون الربات أو المواعين للمدة لنقل الكرشة والفضلات مبطنة بالزك أيضا ولا يجوز لساقي الربات أو للأشخاص الذين يرافقونها الجلوس بين اللحوم أو الفضلات .

١٩ — المحلات التي استعملت للذبح وكذا الأدوات والأشياء التي استعملت له يجب الفروع حالا في غسلها وتنظيفها

النظامية الصحية المختصة به .

٢٧ — لا يقبل لذبح الحيوانات أو تحضير القنلات الا الجزارون وفرماوا اللحوم والكرشاتية والقباجون الذين يقدم تصريح .

٢٨ — كل مستخدم سلخانة أو جزار أو خلائهما مصاب بمرض زهري أو معدى لا يقبل بالسلخانة ولا يدخلها الا بعد شفائه شفاء تاما يصير اثباته بمعرفة طبيب من اطباء المجلس البلدى

٢٩ — يجب ان تكون ملابس الجزارين والكرشاتية وكافة الاشخاص المكلفين بالذبح نظيفة ولا تتصادم منها أية رائحة كريهة

٣٠ — تكون مواعيد فتح السلخانة كما يأتى :

اتناء الصيف أى من ابتداء ابريل لغاية اكتوبر من الساعة ٦ الى الساعة ٩ افرنجي صباحا ومن الساعة ٣ الى الساعة ٥ مساء اتناء الشتاء أى من اول نوفمبر لغاية مارس من الساعة ٨ الى الساعة ١٠ افرنجي ومن الساعة ٢ الى الساعة ٥ مساء

٣١ — الذبح والعمليات الخاصة به والكشف على اللحوم يجب أن تكون عاجلا وعلى التوالى

٣٢ — تحصل للمصلحة البلدية بمعرفة مستخدميها عوائد على الذبح قدرها: (١) وبما ان ادارة السلخانة تضع تحت طلب

ثالثا ادخال سبوم فى السلخانات ولو كانت لقتل الجرذاء أو الفئران .

رابعا القاء أبقار أو اجزاء حيوانات أو مواد أخرى صلبة فى مجارى أو حفر التصريف

خامسا ادخال عربات بسائر أنواعها فى عتابر الذبح ويلزم قيادة العربات خطوة بخطوة فى السلخانة

سادسا قطع الرؤوس أو اللحوم على أرضية السلخانة بل يجب اجراء هذه العملية فى عمل مخصوص

سابعا استعمال المياه لزيادة وزن اللحوم أو الرؤوس

ثامنا حصول منازعة ومخاصمة وغوغاء بالسلخانة

٢٥ — الجزارون مسؤولون عن كل تلف أو ضرر يحصل فى السلخانة سواء كان من مستخدميهم أو من حيواناتهم .

٢٦ — الجزارون أو الكرشاتية أو صبيان السلخانة الذين لا يتبعون نصوص الاحكام المدونة فى هذه اللائحة وأوامر الحكيم البطرى أو مأمور السلخانة فيما يختص بالاشغال الداخلية تخام عليهم الدعوى بناء على طلب أحد هذين الموظفين لمحاكمتهم على المخالفة التى وقعت منهم ويطاقون بالعقوبات المبينة فى المادة ٣٦ مع الحكم عليهم بتعويض السطل أو الضرر اذا دعت الحال لذلك وعلى الحكيم البطرى اتباع احكام هذه اللائحة وجميع اللوائح



المبومة البلدية ويكون تحرير هذا الطلب على ورقة بمئة من الثلاثين مليا واضحا بها اسمه ولقبه وجنسيته وعمل اقامته والجهة التي يرغب جلي محل تجارته فيها

وكل محل معد لبيع اللحوم يجب أن يتخله الهواء جيداً وأن يكون حائزاً للشروط الصحية ويجب أن تكون الأرضية مبلطة والحيطان مطلية بالجير والطاولات مغطاة بالزئبق والابواب مدهونة بالبويا واللحوم مغطاة بقماش نظيف ويوضع فيه جردل لالتقاء الماء القدر فيه

وتعمرى هذه الاجراءات أيضا على دكاكين الجزارة الموجودة الآن ويجب على اصحابها ان يقدموا طلبا للصحة في ميعاد شهرين من تاريخ نفاذ هذه اللائحة ٣٤ — لا يجوز بالكلية بيع اللحوم التي في حالة التلف وان وجدت تضبط وتعدم .

٣٥ — يجوز اثبات المخالفات المنصوص عليها في المادتين السالفتين بمعرفة المأمورين الصحيين التابعين للجنس البلدى

### الفصل الثالث

#### احكام عمومية

٣٦ — (١) كل مخالفة لنصوص اللائحة السالفة الذكر يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع ولا يمنع ذلك من اغلاق المحل الذى يمكن للقاضي أن

العامه آلات تامتقنة لزوم الامعاء فتحصل الرسوم الآتى ذكرها على الكرشة :

٢٠ مليا على كل كرشة ثور وبقرة وعجوة وعجل مفطوم وجاموس وعجل جاموس مفطوم وجمل أو حمال ١٥ مليا على كل كرشة عجول وضع أو خنزير

٧ مليات ونصف على كل كرشة غروف أو نجة أو معزى أو جدى أو حمل (قوزى) وإذا انقضى مهل للتغيب فتحصل ١٦ مليا عن كل ١٠٠ كيلو جرام من الدهن .

وتحصل أيضا ادارة السلخانة رسوم ربط واقامة في زرائبها عن كل ٢٤ ساعة كما يأتي

٢٠ مليا على كل رأس من الثيران والابقار وصجول الباقار والسجول المفطومة والجاموس ذكورا واناثا والجاموس للمفطوم والجمال والحيول

١٥ مليا على كل رأس من السجول الرضية أو الخنازير

٥ مليات على كل رأس من الخراف والنعاج والجلان (القوازي) والماعز والجداء ولا تحصل هذه الرسوم الا بعد اقامة الحيوانات مدة ٤٨ ساعة في السلخانة

### الفصل الثاني

#### تجارة اللحوم

٣٣ — كل من يرغب تعاطي الجزارة يجب عليه اولا تقديم طلب للادارة

٣٢ من القرار الصادر من البلدية في ٣  
نوفمبر سنة ١٨٩٤ حصل تصديها على  
الوجه الآتي :

يحصل على كل حيوان مذبح رسم  
على السواء باعتبار ٤ مليات عن كل  
كيلو من صافي لحومه (١) وتسوية هذا  
الرسم تعمل بصفة نهائية بعد ذبح الحيوان  
ولكن تكون الملاحظة أشد تأثيراً  
يجوز للإدارة أن تحصل مؤقلاً على الحيوانات  
الواردة من داخلية القطر عند دخولها  
للمدينة تأميناً موازاً لفئة عوائدها أما  
عوائد الكرشة ومعمل تنقيب الدهن  
ورسوم بط الحيوانات وأقامتها في الزرائب  
المنصوص عنها في المادة ٣٢ من القرار  
الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ وكذا  
جميع أحكام اللائحة المذكورة الأخرى  
غير مخالفة لهذا القرار فتبقى على أصلها  
يسرى هذا التعديل من أول يوليو  
سنة ١٩٠٢

٣٠ أبريل سنة ١٩٠٨ قرار

تعديل عوائد الذبيح  
بالإسكندرية عن اللحوم المعدة  
لداخل القطر

رئيس القومسيون البلدي  
بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣٩  
من الأمر السالئ رقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠

يأمر به في حال المود  
واللحوم التي تصدر بمقتضى النصوص  
السالفة الذكر توزع على المستشفيات أو  
المحلات الخيرية عند ما يضح أنها صالحة  
للغذاء .

٣٧ — يسرى مفعول هذه اللائحة  
بعد ٣٠ يوماً من إعلانها في الجريدة  
الرسمية ثم تعلق في الجبهات التي تحددها  
للمصلحة البلدية  
وتبقى معلقة على الدوام في السلخانة

٢٤ يونيو سنة ١٩٠٢ قرار

تعديل عوائد الذبيح  
رئيس القومسيون البلدي

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣٩  
من الأمر السالئ الصادر في ٥ يناير  
سنة ١٨٩٠

وعلى القرار الصادر من البلدية في  
٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ بشأن السلخانة  
ومحلات الجزارة

وعلى مداولة القومسيون البلدي في  
جلسته المنعقدة في ١٤ مايو سنة ١٩٠٢  
وعلى القرار الصادر من مجلس النظار  
في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٢

قرر ما يأتي :

١ — (١) عوائد الذبيح المنسوبة  
عنها في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن لائحة السلخانات وتجارة اللحوم وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة .

قرر ما يأتي :

١ — لا يجوز ذبح أى حيوان فى السلخانات العمومية التى ينشأ بجوارها زرايب للاحظة الحيوانات وتعين فيها بعد بقرار وزارى الا بعد بقائه مدة أربع وعشرين ساعة على الأقل فى هذه الزرايب تحت ملاحظة المفتشين البيطريين المنوطين بأعمال هذه السلخانات مباشرة ويكون لهؤلاء المفتشين الحق بطلب امتداد مدة الملاحظة لأكثر من ذلك اذا لم يكن الحيوان فى حالة جيدة تسمح بذبحه .

٢ — مصاريف اقامة الحيوانات بالزرايب للنزه عنها تكون كالاتى :

١٠ عن كل ماشية كبيرة ( نور أو بقرة أو جاموسة أو جل) .

٥ عن كل عجل .

٢ عن كل رأس شاة أو ملحة أو خنزير .

وبعد مضي مدة ثمان وأربعين ساعة يتحصل نصف هذه الرسوم فقط يوم اعز كل حيوان يستمر بقاؤه بالزرايب .

غذاء وصيانة الحيوانات مدة اقامتها بالزرايب تكون على مصاريف أصحابها دون سواهم .

وعلى القرار الصادر من المجلس البلدى بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ بشأن المجازر ومحلات الجزارة وعلى القرار الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٢ بتعديل عوائد الذبيح وعلى ما قرره القومسيون فى ١٢ فبراير سنة ١٩٠٨ وصادقت عليه نظارة الداخلية .

قرر ما هو آت :

١ — الرسم الواحد عن كل كيلو من اللحم الصافى وقدره ٤ مليات للنصوص عليه فى المادة الواحدة الواردة بالقرار الرقم ٢٤ يونيه ١٩٠٢ يصير تخفيضه الى النصف عن ذبح كل حيوان واردمن الخارج ويكون للممسدا لان يرسل مباشرة الى داخل القطر

وجميع الرسوم الاخرى للنصوص عليها فى المادة ٣٢ من القرار الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ تبقى على حالها

وهذا التعديل يسرى بمفعوله بعد ١٠ أيام من نشره بالجريدة الرسمية

١٢ مايو سنة ١٩٠٢ قرار

بشأن احتياطات صحية تتخذ

قبل ذبح الحيوانات

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على قرار القومسيون الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ ومصادقة نظارة الداخلية بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٠ بمقرر ٢٠٥ وعلى اللائحة البلدية بالمجازر ومحلات الجزارة الصادرة في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ قرر ما هوأت :

١ — يؤذن بأن تدخل الى الاسكندرية لحوم المواشى الذبوحة في مجازر عمومية فقط لا يباح ادخال سقط المواشى الذبوحة في مجازر عمومية (من رأس وأرجل وكبد ورثتين وطحال وقلب ودهن وكرش ومعاء وغير ذلك) الا اذا كان السقط عالقاً بالحیوان طبعياً (١)

٢ — تعرض هذه اللحوم من جديد عند دخولها في البلدة على معاينة طبيب يعطى البلدية ويكون الكشف الطبي عليها صباحاً بمحطة مصر في كشك يخص لذلك ومساءً بمجرر المكس بحسب المواعيد التي تحددها البلدية .

٣ — يدفع رسم معاينة على تلك اللحوم بواقع مئتين عن كل كيلو جرام أيا كان مصدرها .

٤ — يصادر كل لحم يدخل الى البلدة ولا يكون عليه داغ بلدية الاسكندرية .

٥ — القنويات والجزآت على المحالقات لهذا القرار هي المنصوص عليها في لائحة البلدية على المجازر ولحوم الجزارة

٣ — يكون أصحاب الحيوانات ملزمين باخراجها من الزرايب في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وذلك مقابل دفع جميع المصاريف المستحقة من أى نوع كان .

وباعتناء هذه المدة تباع الحيوانات بالطريقة الادارية فيوضع اعلان على باب الزريبة وباب السلخانة يبين فيه اليوم والساعة المحددين للبيع ولا يجوز البيع الا بعد ثلاثة أيام كاملة تمضي من وقت وضع الاعلان

وتخص من المبالغ المتصلة من البيع جميع المصاريف المستحقة من أى نوع كان وتضاف لجانب الحكومة ويترك ما يبق بعد ذلك تحت تصرف أصحاب الحيوانات ٤ — كل من أدخل حيوانات في دائرة السلخانة بدون أن يقدم أولاً الاصال الملبى به اقامة الحيوان أو الحيوانات في الزرايب المدة اللازمة يقاب بدفع غرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس لغاية أسبوع أو بالعقوبين معاً .

٥ — يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية

١٢٨ أكتوبر ١٩١٠

لادخال اللحوم الى الاسكندرية  
رئيس القومسيون البلدى

المجلس المحلي  
وهذه التعرّفة يجوز وضعها بحسب  
وزن اللحم الصافي بحيث لا يتجاوز مع  
ذلك مقدار ما يتحصل عن الكيلو جرام  
أربعة مليات

٢ — (١)

٣ — على ناظرى الداخلية والمالية  
تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

**قانونه ثمره ٦ سنة ١٩١٢**

(١٧ أبريل)

قاضي بمنع ذبح عجول البقر  
وانائها (٢)

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية الصومية  
بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٢  
أبريل سنة ١٩١٢ الصادر طبقاً للأمر  
العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩  
أمرنا بما هوأت:

١ — (٢) يمنع في جميع أنحاء القطر  
للمصرى ذبح عجول البقر وانائها واناءات  
الجاموس المولودة في القطر التي لم تستكمل

المؤرخة في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ والتي  
يستمر سريان مفعولها فيها لا يكون مخالفاً  
لهذا القرار .  
٦ — يعل بهذا القرار ابتداء من  
يوم نشره بالجريدة الرسمية

**قانونه ثمره ٣٧ سنة ١٩١٠**

(٢٢ نوفمبر)

**بتحديد عوائد الذبيح**

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر  
في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ بتحديد  
عوائد الذبيح  
حيث أن المجازر الصومية الكائنة  
في المدن والبنادر المشكل فيها قومسيونات  
بلدية أو مجالس محلية قد صارت هي تابعة  
لتلك القومسيونات والمجالس  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
والمالية وموافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هوأت :

١ — في المدن والبنادر المشكل فيها  
والتي ستشكل فيها قومسيونات بلدية  
ومجالس محلية تحدّد تعرفة عوائد الذبيح  
بموجب قرار يصدره ناظر الداخلية بناء  
على رأى القومسيون البلدى أو

(١) أنظر بدلا عن هذه المادة الرسوم الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ المنشور بعد  
(٢) أنظر قرار ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ المنشور بعد والتي يقضى بإيقاف سريان  
هذا القانون مؤقتا بناء على السلطة المخولة لوزير الزراعة بلادة الثالثة  
(٣) ممدلة بقانون ٤ سنة ١٩١٨

وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية  
للورقة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢  
قرر ما هو آت :

- ١ — ممنوع قطعيا شطر اللحوم في  
الطرق العمومية والا كان الفصل مخالفة
- ٢ — المخالفات لهذا القرار يثبتها  
رجال البوليس أو عمال الصحة
- ٣ — تكون المعاقبة على المخالفات  
لهذا القرار بغرامة لا تزيد عن ١٠٠  
قرش مصري .
- ٤ — يسرى مفعول هذا القرار  
بعد ثلاثين يوما من نشره في الجريدة  
الرسمية

٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ مرسوم  
خاص بتقرير عوائد الذبيح  
بمدينة القاهرة

نحن ملك مصر  
بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر  
في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الخاص بتقرير  
عوائد الذبيح بمدينة القاهرة ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
رسما بما هو آت :  
١ — تهرت عوائد ذبيح اللوشى

نحو الاربع القواطع الاولى الدائمة (التنايا  
والرباعيات )

٢ — المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا  
القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز  
أسبوعا وبغرامة لا تزيد عن جنيه مصري  
أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط  
وفضلا عن ذلك تضبط اللحوم وتوزع  
على المستشفيات وعلى الماهد الخيرية متى  
ثبت أنها صالحة للاكل .

٣ — يجوز لوزير الزراعة في  
أى وقت ان يصدر قرارا بإيقاف هذا المنع  
مؤقتا في كل أو بعض جهات القطر .

٤ — على ناظرى الداخلية والمخاتبة  
تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه  
وتجرى العمل به بعد مضي عشرة أيام  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ قرار

بمنع شطر اللحوم في الطرق  
العمومية بمدينة الاسكندرية

رئيس القومسيون البلدى  
بعد الاطلاع على المادة ١٥ من  
الأمر العالي الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر  
بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٢

في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ الخاص بقبر  
عوائد ذبيح يعض المدن غير مدينة  
القاهرة .

وبناء على ما عرضه علينا وزير  
الداخلية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هوأت :

١ — تحصل عوائد ذبيح في المدن  
للينة بالمعدل للرفق بهذا الرسوم حسب  
التعرفة الآتية :

مليم

٣٠٠ عن كل رأس من الجمال والخليل  
وباقى المواشي الكبيرة ،  
٢٠٠ عن كل رأس من الأبقار  
والجاموس التي تزن ٢٧٠ كيلو  
جراما أو أكثر ،

١٥٠ عن كل رأس من عجول البقر  
والجاموس التي تزن أقل من  
٢٧٠ كيلو جراما ،

٢٢٥ عن كل رأس من الخنزير ،  
٨٠ عن كل رأس غنم من الخرفان  
والنجا والجلان واللازع ،

٢ — يلغى الأمر العالي الصادر في  
١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ السابق ذكره .  
٣ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا  
الرسوم التي يسرى مفعوله من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية ،

جدول بالمدن التي يحصل فيها عوائد

مدينة القاهرة على مقتضى التعرفة الآتية :

مليم

٢٧٥ عن كل رأس من الجمال والخليل  
وباقى المواشي الكبيرة ؛

٢٧٥ عن كل رأس من الأبقار  
والجاموس التي تزن ٢٧٠  
كيلوجراما أو أكثر ؛

٢٢٥ عن كل رأس من عجول البقر  
والجاموس التي تزن أقل من  
٢٧٠ كيلوجراما ؛

٢٢٥ عن كل رأس من الخنزير ؛  
٨٠ غنم من الخرفان  
والنجا والجلان واللازع .

٢ — يلغى الأمر العالي الصادر في  
١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٦ السابق ذكره .

٣ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا  
الرسوم التي يسرى مفعوله من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية

٢٥ مارس ١٩٢٢ مرسوم

خاص بقبر عوائد الذبيح

يعض المدن غير مدينة القاهرة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر

في الجريدة الرسمية .

١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ قرار

بشأن لائحة البشاكرة  
بالاسكندرية

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية  
بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة  
١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير  
سنة ١٨٩٠

وعلى قرار البلدية الرقم ٣ نوفمبر  
سنة ١٨٩٤ الشامل للائحة الجزر وعمال  
الجزارة .

وعلى قرار البلدية الصادر في ٢١ فبراير  
سنة ١٩٠٥ شاملا لائحة النظام الداخلى  
بجزر الاسكندرية

وعلى مقرر القومسيون البلدى بتاريخ  
٧ فبراير سنة ١٩٢٣ وصدقت عليه وزارة  
الداخلية .

قررها هو آت :

١ — على كل من يتطلى الآن أو  
يريد أن يتطلى في المستقبل حرفة  
البشاكرة في جزر عمومى أن يحصل على  
رخصة بذلك تضى اليه من مدير الجزر أو  
من يتوب عنه .  
ويكون اعطاء هذه الرخصة لمدة سنة  
ويجوز أن تجدد .

ذبح : (١)

الاسماعيلية — الزيتون — قويسنا  
طره — أبو قرقاس .

١١ يناير سنة ١٩٢٣ مرسوم  
بإضافة مدينة حلوان الى  
جدول المدن التى يحصل فيها  
عوائد ذبح

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في  
٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ بتقرير عوائد  
الذبح في بعض المدن غير مدينة القاهرة .  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية  
وموافقة رأى مجلس الوزراء .  
رسمنا ما هو آت :

١ — تضاف مدينة حلوان الى جدول  
المدن التى يحصل فيها عوائد ذبح وهو  
الجدول المرفق بالمرسوم المشار اليه آتفا .

٢ — أحكام للمرسوم الصادر في ٢٥  
مارس سنة ١٩٢٢ يجوز أن تسرى  
بموجب قرار من وزير الداخلية على كل  
مدينة أخرى قد تنشأ فيها سلخانة عمومية  
ولا يكون فيها مجلس بلدى مختلط أو  
مجلس على .

٣ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا  
المرسوم الذى يسرى مفعوله بمجرد نشره

(١) انظر مرسوم ١١ يناير سنة ١٩٢٣ للنشور بعد



الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن  
لائحة السلخانات ومخالفات الجزارة المعدل  
بالقرار الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧  
وبعد الاطلاع على مداولة الجمعية  
عمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في  
٢٦ يونية سنة ١٩٢٣ طبقا لذكره  
الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩  
قرر ما هو آت :

١ — في المدن التي يعلن عن  
تطبيق هذا القرار فيها بقرار من المحافظ  
أو المدير لا يؤذن بإدخال غير لحوم  
المواشي المذبوحة في سلخانات عمومية  
قطر .

إدخال اسقاط المواشي المذبوحة في  
سلخانات عمومية (الرأس والرجل والكبد  
والجلد والشحم والكرشة الخ . ) يصرح  
به متى كانت تلك الاسقاط معلقة حسب  
طبيعتها بالمواشي المذبوحة

٢ — تعرض هذه اللحوم عند دخولها  
في تلك المدن لمسايتها معرفة الادارة  
الصحية البلدية أو الخليفة ويكون الكشف  
الطبي في المكان والزمان اللذين تخصصهما  
الادارة المذكورة وتتمتع هذه اللحوم  
بعد الكشف عليها .

٣ — جميع اللحوم أيا كان مصدرها  
يدفع عنها رسم معاينة يصير تحدده بالقرار  
التي يصدره المحافظ أو المدير بحيث لا  
يتجاوز مقدار ما يحصل مليونين عن كل  
كيلو جرام .

٢ — حددت تصرفات البشاعة  
على الوجه الآتي :

قرش مصري

٢٥ عن ذبح كل رأس من المواشي  
الكبيرة

١١ عن ذبح كل رأس من السجول  
٦ عن ذبح كل رأس من الضم والمعين  
وتلك التصرفة تشمل ذبح الماشية وتوصيلها

من قطرة في داخل حدود البلدة إلى المجرز  
وكذا غل اللحم من المجرز إلى محال  
الجزارة الواقعة في داخل حدود البلدة  
٣ — كل مخالفة لنصوص هذا القرار

تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد عن  
مائة قرش وفي حال العود في مدى ستة  
أشهر يمكن أن تكون العقوبة الحبس مدة  
لا تتجاوز اسبوعا وفضلا عن هذا فإن  
رخصة المخالف يجوز أن تسحب منه بامر  
مدير المجرز .

٤ — يصل بهذا القرار بعد خسة  
عشر يوماً من نشره في الجريدة الرسمية

٥ أغسطس سنة ١٩٢٣ قرار

بشأن إدخال اللحوم إلى المدن  
التي تعين بقرار من المحافظ أو  
المدير .

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري

لسنة ١٩١٢ القاضي بمنع ذبح عجول البقر  
وانائها وعلى القانون مرة ٤ لسنة ١٩١٨  
التم له

ونظرا لوجود عدد كبير من العجول  
الصغيرة التي لا تصلح للتربية ولا للأعمال  
الزراعية والتي يستحسن ذبحها واستعمال  
لحومها للأكل  
وبناء على ما عرضه مدير القسم  
البيطري

قرر ما هو آت :

١ — يوقف في جميع أنحاء القطر  
منع ذبح عجول البقر المنصوص عنه في المادة  
الأولى من القانون مرة ٤ لسنة ١٩١٨  
المشار اليه وذلك لحين صدور اوامر أخرى  
٢ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره  
في الجريدة الرسمية

٤ — اللحوم التي تدخل الى تلك  
المدن ولا يكون عليها داغ الادارة الصحية  
المذكورة وكذلك الاسقاط التي لا تكون  
مطلقة حسب طبيعتها باللباشية المذبوحة  
تصادر وذلك بدون اخلال بالاجراءات  
والاجزاء المنصوص عنها بالقرار المذكور  
باليه الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣  
بشأن السلخانات ومحلات الجزارة .

٥ — يسرى مفعول هذا القرار من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٢٧ أغسطس ١٩٢٣ قرر

باباحة ذبح عجول البقر الصغيرة  
وزير الزراعة  
بعد الاطلاع على القانون مرة ٦

## سلطات قضائية استثنائية

راجع ايضا : طوائف دينية

نحن خديو مصر  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأى مجلس النظار  
امرا بما هو آت :  
١ — تشكل محكمة مخصوصة لتحكم

في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ أمر عال  
بتشكيل محكمة مخصوصة  
لتحكم فيما يقع من الاهال على  
عساكر أو ضباط جيش الاحتلال  
أو بحريتهم

وتراعى المحكمة الأحوال المقررة في قانون تحقيق الجنايات المتبع في الحاكم الأهلية متى كانت تلك الأصول لا تعيق سرعة السير في الدعوى وتصدر الأحكام في نفس الجلسة التي رفعت إليها الدعوى ولا يقبل الطعن فيها بأى وجه كان وتكون واجبة التنفيذ في الحال.

٥ — لا تكون المحكمة المختصة مقيدة بأحكام قانون العقوبات بل تحكم بمجازاة مرتكبي الجنايات والجناح بالعقوبات التي ترى لزوم الحكم بها بما فيها العقوبة بالقتل .

٦ — يبقى الحكم في الجنايات والجناح التي تقع من الأهالي على عساكر أو ضباط الجيش الإنجليزي من خصائص الحاكم الأهلية ولا ترفع للمحكمة المختصة إلا في الأحوال الخصوصية التي يتقدم عنها إلى ناظر الخارجية طلب من قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى بناء على طلب الجنرال قائد جيش الاحتلال وبعد الاتفاق معه

٧ — على ناظر الداخلية والخارجية والقضائية تنفيذ أمرنا هذا

قانونه مرة ٨ سنة ١٩١٥

(٩ فبراير)

جمديد عمل السلطات  
القضائية الاستثنائية في القطر

في الأحوال الخصوصية للمينة في المادة السادسة الآتية فيما يقع من الأهالي من الجنايات والجناح على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال أو على بحرية المراكب الحربية الإنجليزية الراسية في إحدى اللوانى المصرية وتنفذ هذه المحكمة جلساتها في الجهة التي وقعت فيها الجناية أو الجنبعة

٢ — تؤلف هذه المحكمة كما يأتي:

ناظر القضاة بصفته رئيس

المستشار القضاة

قاضى الإنجليزي من محكمة الاستئناف

الأهلية يختاره ناظر القضاة

من يكون قائما بأعمال المحاماة والقضاء

في جيش الاحتلال بالقاهرة والاسكندرية

من يختاره ناظر القضاة من رئيسي

محكمة مصر والاسكندرية الابتدائيين.

٣ — ضبط المتهمين يكون بناء على

امر حكمدار بوليس مصر أو حكمدار

بوليس الاسكندرية أو مندوبيهما وأجراء

التحقيق يكون أيضا بمعرفة أو بمعرفة

مندوبيهما .

٤ — ترفع الدعوى لجلسة علنية

بالمحكمة بمجرد اتمام التحقيق

وتكون المرافعة شفاهية ويختار البوليس

محاميا لاثبات التهمة .

ويسوغ للمتهمين ان يستعينوا بمن يدافع

عنهم .

ويبدأ بسماع شهود الاثبات ثم

شهود النفي .

### المصرى تمديدا مؤقتا

نحن سلطان مصر  
بما ان التمديدات التى تدعو الحالة بسبب  
النظام الجديد للحكومة الى ادخالها على  
ما بالقطر من نظمات قضائية أو غير قضائية  
تحتاج الى بحث دقيق وهذا البحث سيتأخر  
انعامه حتما لداعى حالة الحرب الحاضرة ،  
فبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

١ — السلطات القضائية الاستثنائية  
للمعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية  
تستمر الى حين الاقرار على أمر آخر على

التمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال  
السيادة العثمانية وذلك مع عدم الاخلال  
بأى تدبير من التدابير التى تتخذها السلطة  
العسكرية بسبب الاحكام العرفية .

وعلى ذلك فان السلطات القضائية  
المذكورة هى والهيئات التى بواسطتها  
تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا  
لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق  
التي كانت تستمدتها لنهاية الآن من المعاهدات  
والفرمانات والبراءات العثمانية .

٢ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا  
القانون كل منهما فيما يخصه

## سلطات قضائية خاصة

راجع : جارك . دخان و تباك . رقيق . رى . زراعة ( ١٦ يونيه  
سنة ١٨٩١ ) سكك زراعية . سينا . سيوه . صحراء  
القصير . لجان ادارية . ولحات .

## سمن صناعى

راجع : مواد غذائية

## سنة مالية

للمصروفات مع اقتضاح كافة الطرق والوسائل  
للؤدية للقيام بها

٥ — حساب المصلحة المالية السنوى  
يجب تقديمه لمجلس النظار بعد انتهاء السنة  
الحسابية بثلاثة اشهر على الكثير .

٦ — الاحكام المينة بالمواد السابقة  
يجب مراعاتها في تقفيل حسابات سنة ١٨٨٣  
وفي تحرير ميزانية سنة ١٨٨٤

٧ — على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ  
امرنا هذا

قانونه نمرة ٢١ سنة ١٩١٣

( ٤ يونيه )

مخصص تعديل السنة المالية

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر  
في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — اعتبارا من سنة ١٩١٤

٢٧ يونيو ١٨٨٣ امر عال

بكيفية تنظيم السنة المالية

نحن خديو مصر  
بناء على ما رفضه النبا رئيس مجلس  
نظارنا وموافقة رأى المجلس المشار اليه  
امرنا بما هو آت :

١ — (١)

٢ — ترحل الى حسابات السنة التالية  
البواقي المستحق تحصيلها من الاموال المقررة  
والالتزامات وايجارات املاك للبرى اما  
مبالغ الاعتبارات التى لا يكون جرى صرفها  
لغاية السنة الحسابية فتبطل ولا يعمل بها  
وما يصرف منها بعد تقفيل حسابات السنة  
يصير احتسابه من ميزانية السنة التالية .

٣ — بعد تقفيل حسابات السنة فبا  
يخص الحكومة من التوفيرات وزيادة  
الايادات على مقتضى مادتي ١٥ و ١٦  
من قانون التصفية يصير ترحله الى ميزانية  
السنة التالية .

٤ — الميزانية الغير اعتيادية صارت  
لاغية اما للترانسية الاعتيادية للحكومة  
فيجب ان تشتمل على جميع البالغ للقررة

الاعتمادات ولا فتح اعتمادات جديدة ولكن يراعى في هذا الربط التعديلات المرخص بإجرائها في خلال سنة ١٩١٣ سواء كانت بزيادة الاعتمادات أو بتخفيضها  
٣ — تلغى المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣  
٤ — على ناظر المالية تنفيذ هذا القانون

تبتدىء السنة المالية في أول ابريل وتنتهى في ٣١ مارس من السنة التالية مع بقاء مدتها اثني عشر شهرا .  
٢ — يعتبر شهر يناير وفبراير ومارس من سنة ١٩١٤ سنة مالية قائمة بنفسها . ويوضع لها ميزانية تكون نافذة للمفعول بقرار يصدر من مجلس النظار ويبنى ربط هذه الميزانية على تقدير ميزانية سنة ١٩١٣ بدون زيادة في

## سودان

المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بان تشترك في وضع النظام الادارى والقانون الآت ذكروه وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

وحيث أنه ترا آى من جهة وجوه اصوية الحلق وادى حلقا وسوا كن اداريا بالاقاليم المفتحة المجاورة لها .

١٩ يناير سنة ١٨٩٩

نظام حكومة السودان

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجنب العالى خديوى مصر بشأن ادارة السودان في المستقبل  
حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار اقتناحها بالوسائل الحرية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانكليز والجنب العالى الخديوى

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتحة

٤ — القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تحرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ايلوتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تخويرها أو نسخها من وقت الى آخر بنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاورام واللوائح يجوز ان يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز ان يترتب عليها صراحة أو ضمناً تخوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع للنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الخناب العالي الخديوى

٥ — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ملين القوانين أو الاوامر المالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

٦ — المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاروبيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تلك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل

فذلك قد صار الاتحاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بانهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

١ — تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولاً — الاراضى التي لم تحلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانياً — الاراضى التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وقضت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثاً — الاراضى التي قد فتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

٢ — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصرى معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط .

٣ — تموض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية

ذلك من الحكومة البريطانية .

١١ — ممنوع منا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان وتصديره وتسيير مشور بالاجراءات اللازمة اتخاذها لتنفيذ بهذا الشأن.

١٢ — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل البرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والتخاثر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبينها أو تشيئها

سنة ١٩٠١ أمرها كالم السودان

بشأن تنفيذ احكام المحاكم المصرية

١ — يسمى هذا القانون بالقانون للتعلق بالاحكام المصرية لسنة ١٩٠١ نطق سريانه

٢ — يسرى هذا القانون على جهات السودان التي يسرى عليها قانون الدعاوى المدنية للسودان لسنة ٩٠٠ ليس الا وذلك في مدة سريانه فيها

الاحكام المدنية والجناية  
الاحكام المصرية

٣ — لا ينطبق نص من نصوص هذا القانون على أى حكم صادر من محكمة مصرية :

امتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول  
٧ — لاتدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية الا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا اخرى من موانئ ساحل البحر الاحمر لايجوز ان تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حيثئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج

ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يصدر الحاكم العام من وقت الى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

٨ — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يترف بها فيه بوجه من الوجوه .

٩ — يعتبر السودان باجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية وبقية كذلك الى أن يقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

١٠ — لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على



أمام أية محكمة مدنية في السودان بالنسبة للطلب ذاته مالم يظهر أن الحكم انبثق على قواعد قانونية سواء من حيث الموضوع أو الشكل منعت الدعوى من أن تنهال أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور بدون أن تسقط تلك القواعد الحق في إعادة الطلب التي كان يراد إقامة الدعوى من أجله .

٥ — يجوز لكل شخص له حق التمسك بحكم نهائي ضد شخص آخر قاطن في السودان أو له ملك فيه صادر من محكمة مصرية أهلية في أي إجراء مدني أو تجاري أن يرفع دعوى ضد ذلك الشخص الآخر ( مرتكبا فيها على الحكم متى كان هذا الحكم نافذا في مصر ) أمام محكمة مدير الاقليم القاطن فيه ذلك الشخص الآخر أو السكائن فيه ملك له

وتقام تلك الدعوى كما تمام قضية اعتيادية داخلة ضمن اختصاص المحكمة وذلك مع مراعاة نصوص هذا القانون وحكم المحكمة أن كان لصالح المدعي يمرر بحيث يعطيه الحقوق التي تحول لبق القطر المصري باقرب ما يسمح به التفاوت بين القواعد والاجراءات القانونية في مصر والسودان .

٦ — الحكم الواجب التنفيذ من الاحكام للمينة في المادة السابقة الصادر من محكمة مصرية اذا كان من أجل دين

( ١ ) يكون الغرض منه القضاء بملكية مال ثابت كائن في غير القطر المصري أو بحق وضع اليد عليه أو القضاء بأى رهن أو حق عيني آخر عليه أو اعطاء تعويضات من اجل ضرر حدث بالنسبة لذلك المال الثابت

( ب ) ضد حكومة السودان أو ضد أى موظف من موظفيها بالنسبة لاي عمل أجراه هذا الموظف بصفته الرسمية

( ج ) في مواد الافلاس  
يقصد بلفظة ( حكم نهائي ) بالنسبة لهذا القانون الحكم الذي يكون نهائيا ثابتا لدى المحكمة التي أصدرته سواء كان هذا الحكم قابلا للاستئناف امام محكمة اخرى أو لا .

٤ — كل حكم نهائي تصدره محكمة مصرية أهلية في أي دعوى مدنية أو تجارية يكون له مآدام مصولا به التأثيرات الآتية مع مراعاة النصوص والاستثناءات المدونة بهـ .

( ١ ) يكون الحكم دليلا قاطعا على كل مادة فصل فيها هذا الحكم في كل دعوى تحصل أمام محكمة مدنية في السودان بين الأشخاص ذاتهم في الحق ذاته أو بين أشخاص انتقلت اليهم حقوقهم

( ب ) يكون الحكم عامما تاما فيما بين الأشخاص ذاتهم في الحق ذاته أو بين أشخاص انتقلت اليهم حقوقهم عن رفع أى قضية

للحكم الصادر من محكمة مصرية أهلية التأثير الوارد في المواد ٤ و ٥ و ٦ من هذا القانون يجب أن يتضح من الحكم أو من طريقة أخرى أحد الأمور الآتية :

(١) أن الخصم المراد التمسك بالحكم أو تنفيذه ضده أو ضدوكلائه كان مدعياً في الدعوى أمام المحكمة المصرية أو حضر أمامها وهو مدعى عليه

(٢) أو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت له شخصياً في القطر المصري

(٣) أو أنه كان من رعايا الحكومة المصرية مقيماً أو ساكناً عادة في القطر المصري

(٤) أو أن الدعوى متعلقة بمال كائن في القطر المصري سواء كان مقولاً أو ثابتاً

(٥) أو أن سبب إقامة الدعوى كان عقداً حصل في القطر المصري أو قصد تنفيذه كله أو بعضه فيه أو أمورا وقعت كلها أو جزء منها فيه

وفي الحالة الثالثة والرابعة والخامسة يجب أيضاً أن يتضح أو يبرهن أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت علي مقتضى القواعد الموضوعية في القوانين المصرية الأهلية

٩ — كل حكم يراد التمسك به أو تنفيذه بموجب هذا القانون يثبت رسمياً بواسطة صورة حقيقية منه مصدق عليها بختم نظارة المحاكم المصرية مالم يقبل الحكم

أو مبلغ معين آخر فيكون لحامل الحكم (مع مراعاة النصوص المدونة بسد) الحق في تنفيذ الحكم في السودان كما لو كان حكماً صادراً من محكمة مدير الأقليم القاطن فيه الشخص الصادر عليه الحكم أو السكائن فيه ملك من املاكه بدون أن يكون من الضروري إقامة دعوى جديدة ارتكباناً على الحكم

الا أنه قبل أن يأمر بالتنفيذ يجب على المدير أن يصدر ورقة تكليف بالحضور بالطريقة المقررة لاصدار أوراق التكليف بالحضور للمدعى عليهم في قانون السعوى المدنية للسودان لسنة ١٩٠٠ يأمر فيها الشخص الذي يراد تنفيذ الحكم عليه بأن يبين الأسباب التي من أجلها لا يجوز تنفيذ الحكم

تطبق هذه السادة أيضاً على الحكم الصادر من محكمة مصرية في دعوى جنائية الواجب التنفيذ في القطر المصري وذلك بالنسبة لما يخض به الحكم من دفع مبلغ معين فقط .

٧ — في حالة ما لو ظهر ان الحكم المراد تنفيذه بمقتضى المادة الخامسة أو السادسة من هذا القانون قد جزء منه في القطر المصري تسرى هاتان اللادتان كما لو كان الحكم لم يختو الا على الجزء الذي لم ينفذ منه .

٨ — لأجل أن يكون في السودان

ان هذا الحكم داخل ضمن نصوص المادة الثامنة من هذا القانون أو ضمن أى نص من نصوصها

١٢ — يجوز لكل محكمة مدنية في السودان ان توقف (مع ما تستنسب فرضه من المصاريف أو غيرها) سير أية دعوى امامها يستند فيها على حكم مصرى بمقتضى نصوص المادة الرابعة من هذا القانون أو سير أى اجراء الفرض منه المحصول على تنفيذ حكم مصرى على مقتضى المادة الخامسة أو السادسة وذلك اذا اتضح ان الحكم قابل للاستئناف أو لطن آخر في القطر المصرى

١٣ — في حالة ما لو ظهر اثناء السير في دعوى أمام محكمة مدنية في السودان انه منظور امام محكمة مصرية اهلية يكون أو ربما يكون الحكم فيها لو صدر مقيداً للحكمة السودانية على مقتضى نصوص المادة الرابعة من هذا القانون يسوغ للمحكمة ان توقف سير الدعوى امامها حين صدور حكم المحكمة المصرية وذلك مع ما تستصوب فرضه من المصاريف أو غيرها

أحكام المحاكم الشرعية

١٤ — الاحكام المصرية الصادرة من المحاكم الشرعية تعتبر وتنفذ في السودان بالكيفية عينها وبمراعاة الشروط عينها السابق وضعها بالنسبة لأحكام المحاكم الاهلية المصرية وذلك بقدر ما يسمح به التفاوت

الخصم المراد التمسك به أو تنفيذه ضده وفي حالة ما يراد تنفيذ الحكم على مقتضى المادة الخامسة أو السادسة من هذا القانون ينبغي زيادة على ذلك أن يتصدق من نظارة الحفانية المصرية على ان هذا الحكم نافذ في القطر المصرى ويجب التوقيع على هذا التصديق بختم النظارة .

١٥ — كل حكم صادر من محكمة مصرية يراد التمسك به أو تنفيذه على مقتضى نصوص هذا القانون يجوز الطعن فيه من الخصم الذى يراد التمسك بالحكم أو تنفيذه ضده ارتكنا على انه صدر بناء على الفس وذلك اذا ظهر ان الحكم صدر ضد مدعى عليه لم يحضر أمام المحكمة المصرية ولم تطن له شخصيا في مصر ورقة التكليف بالحضور في الدعوى أمام المحكمة المصرية.

١٦ — للشخص الذى يراد التمسك بحكم عليه أو تنفيذه ضده الحق في أن يثبت في الحالة للنصوص عليها في المادة السابقة ان المدعى عليه لم يحضر فعلا أو ان ورقة التكليف بالحضور لم تطن فعلا وذلك رغمًا عن كون الحكم المذكور ينص على ان المدعى عليه حضر أمام المحكمة المصرية أو على ان ورقة التكليف بالحضور أعلنت له شخصيا في القطر المصرى .

وفيما عدا ذلك يكون الحكم دليلا قاطعا على كل أمر مدون فيه يظهر منه

الحل الموجود به الشخص للمقتضى اعلان  
الورقة اليه

٣ — الأوراق المعدة للاعلان  
في السودان ترسل بواسطة نظارة الحفانية  
لمندوب حكومة السودان بالقاهرة وهو  
يقوم باجراء اللازم لاعلتها على الطريقة  
التي يقررها الحاكم العام

٤ — الأوراق المعدة للأعلان في  
مصر ترسل بواسطة مندوب حكومة  
السودان الى نظارة الحفانية وهي تقوم  
باجراء اللازم لاعلتها بالطريقة الادارية

٥ — الحكومة المطلوبينها اعلان  
ورقة ما ترسل للحكومة الاخرى بالطرق  
المبينة في مادتي ٣ و ٤ في أقرب وقت يلي  
اجراء هذا الاعلان شهادة مصدقا عليها  
رسميا بالمكان والزمان اللذين حصل فيهما  
الاعلان وطريقة حصوله وتصاد مع هذه  
الشهادة احدى النسختين ان كانت هاته  
الورقة من نسختين واذا رؤى تمندراجها  
لاعلان يرسل اشعار بذلك بنفس الطرق  
المحكى عنها

ثانياً — في تسليم مرتكبي الجرائم  
الطارئين .

٦ — تتعهد كل من الحكومتين  
مبدئياً بأن تسلّم بناء على طلب الأخرى  
(١) كل من وجدت أسباب تحمل  
على الظن بأنه ارتكب جريمة من الجرائم  
الداخلية في اختصاصها كالحكومة الطالبة

بين القواعد والاجراءآت المتبعة في كل من  
الحاكم المدينة والعربية في السودان  
وفي القطر المصري  
قواعد

١٥ — يجوز للنائب القضائي ولقاضي  
قضاء السودان أن يسألا عند مقتضيات  
الأحوال ومع قبول الحاكم العام كل منهما  
فيما يختص بالحاكم الخاصة له قواعد وان  
يقررا استمارات موافقة لهذا القانون بقصد  
تنفيذ نصوصه .

## ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ قرار

مجلس الوزراء بشأن الوفاق بين  
حكومتى مصر والسودان بشأن  
تبادل اعلان الاوراق القضائية  
وتسليم مرتكبي الجرائم الهاربين  
أو تنفيذ الاحكام عليهم  
أولاً — الاعلانات

١ — تتعهد كل من الحكومتين  
مبدئياً باجراء اعلان طلبات الحضور وبإلى  
الأوراق القضائية إلى ترسلها احدهما  
للأخرى لهذا القصد

٢ — كل ورقة ترسل للاعلان  
تكون من نسختين اذا تيسر ذلك وتصح  
بكافة مالى الحكومة الطالبة من البيانات  
التي من شأنها ان تعين بمقدار الامكان

في القطر المصري حق المعاملة بمقتضى الامتيازات على أنه يجوز للحكومة المصرية - أن تطلب أو تصرح بتسليم شخص ممن تشملهم هذه الامتيازات بعد الحصول على قبول من السلطة التنفيذية المختصة ولكن ليس للحكومة السودان أن تلزم الحكومة المصرية بالحصول على هذا القبول

١١ - طلبات التسليم بمقتضى حكم صادر من المحاكم المصرية لأتصل الا :  
(١) اذا اتضح من الحكم ان العقوبة نطق بها بحضور المتهم أو في غيبته

(ب) اذا ثبت في حالة صدور الحكم غايبا ان التهم حضر مرة على الأقل أمام المحكمة أو القاضي المحقق أو يكون حصل اختطافه في القطر المصري بالدعوى المقامة عليه بواسطة اعلان طلب الحضور اليه شخصا أو بطريقة أخرى أو كان الحكم أعلن اليه شخصا في الوقت المناسب الذى يتمكن فيه من تقديم معارضة أو استئناف عنه .

١٢ - يصحب طلب التسليم بكافة ما يمكن من البيانات التى توصل الى معرفة نفس الشخص المطلوب تسليمه وتعين محل وجوده بقدر الامكان

١٣ - يصحب ذلك الطلب أيضا بالستندات القوية وبالأوراق الآتية :

(١) عند ما يكون الطلب مبنيا على أمر بالسجن - أصل هذا الأمر أو

والمعاقب عليها بمقتوبة الحبس لمدة ستة شهور على الأقل أو بمقتوبة أخرى أشد منها بشرط أن يكون مصدر أمر بسجنه بسبب هذه الجريمة

(ب) كل من هرب من السجون في أحد سجون الحكومة الطالبة لعقوبة صادرة عليه بمقتضى القانون والتجأ لارض الحكومة الأخرى .

٧ - تسلم حكومة السودان أيضا بناء على طلب الحكومة المصرية وبالشروط المبينة بعد كل شخص محكوم عليه بمقتوبة الحبس لمدة ستة شهور على الأقل أو بمقتوبة أخرى أشد منها بمقتضى حكم صادر من المحاكم المصرية حائز للشروط اللازمة المدونة ببلاد الثانية من هذا الوفاق

٨ - اذا كانت الحكومة المصرية الطالبة للتسليم فيكون اجراء الطلب عادة بمعرفة نظارة الحفانية ويرسل مندوب حكومة السودان في القاهرة وهو يباشر ما يلزم لتنفيذه بالكيفية المقررة بمعرفة الحاكم العام .

٩ - الطلبات التى تكون من حكومة السودان ترسل بواسطة مندوبها بالقاهرة الى نظارة الحفانية وهي تتخذ بالاتفاق مع نظارة الداخلية الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

١٠ - طلبات التسليم لا تحصل مبدئيا فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم

تقرير انطباق طلب التسليم على هذا الوفاق من عدمه .

١٥ — لكل شخص مطلوب تسليمه ان يثبت امام السلطة للمنوطة بفحص الطلب انه كان غير موجود في ارض الحكومة الطالبة تسليمه وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة اليه متى كان طلب التسليم مبني على أمر بالسجن أو على حكم صادر في غيبته أو وقت صدور الحكم للقول بصدوره في مواجهته أو في الوقت المدعى بهروبه فيه من السجن على حسب الاحوال .

١٦ — وفي كافة الاحوال التي يكون فيها الغرض من الطلب تسليم الشخص لها كتمه اذا كانت بحاكم الحكومة المطلوب منها ذلك مختصة بنظر الجريمة المنسوبة لهذا الشخص فلهذه الحكومة ان تقرر احالة محاكمته على محاكمها هي بدلا من التصريح بتسليمه .

١٧ — اذا تضرع وقت الطلب ان تقدم معه الاوراق والمستندات القوية اللازمة بتمتضي هذا الوفاق فيجوز القبض مؤقتا على الشخص المطلوب تسليمه اذا رأت ذلك الحكومة المطلوب منها التسليم حتى تصلها الاوراق والمستندات اللازمة التي ينبغي ان ترسل في أقرب وقت ممكن ١٨ — للتدوين في كل من الحكومتين أن يأمروا بالقاء القبض على الاشخاص الموجودين في دائرة اختصاصهم متى وصلتهم

صورة منه مصدق عليها بمطابقتها للاصل . وصورة طبق الاصل من محضر البوليس وشهادة الشهود التي أدبت أمام القاضي المحقق اذا كان الطلب من قبل الحكومة المصرية أو من اجراءات التحقيق التي حصلت أمام القاضي التي أمر بالمحاكمة اذا كان الطلب من قبل حكومة السودان (ب) عند ما يكون الغرض من الطلب الحصول على تسليم مسجون هرب — صورة طبق الاصل من الورقة المثبتة لسجن المسجون أو من الورقة المثبتة رسميا لهربه

(ج) عند ما يكون الطلب مبنيا على حكم صادر من الحاكم المصرية — صورة طبق الاصل من الحكم أو من الأمر الصادر بناء عليه وشهادة من نظارة الحفانية دالة على ان الحكم أصبح واجب التنفيذ وعند ما يكون الحكم غايبا صورة من المستند المثبت رسميا لاستيفاء الشروط المقررة بالمادة ١١

١٤ — تقرر كل من الحكومتين قواعد للاجراءات الواجب اتباعها بشأن طلبات التسليم التي ترسل اليها وينس في هذه القواعد عن القبض على من يطلب تسليمه واستجوابه عن الدعوى بوجه عام وعن شخصيته بوجه خاص وينس فيها كذلك عن السلطة التي يكون من اختصاصها

المصرية الحق طبقاً لاحكام القسم الثانى من هذا الوفاق فى طلب تسليم مرتكب الجريمة لها بمقتضى الحكم الصادر وتبع فى هاته الاحوال بقدر الامكان نفس الاجراءات المقررة فى القسم الثانى للنوه عنه رابعاً — أحكام متنوعة

٢١ — تدفع كل من الحكومتين للآخرى بناء على طلبها كافة المصاريف التى اوقعت فلا لتنفيذ طلبات التسليم المقدمة لهذه الحكومة الاخرى أو لاعلان الاوراق المرسلة اليها وكذلك تدفع الحكومة المصرية الى حكومة السودان بناء على طلبها المصاريف المترتبة على تنفيذ الاحكام المصرية فى السودان طبقاً لاحكام المادة العشرين .

٢٢ — اذا أرسلت أوراق لاحدى الحكومتين بقصد اعلانها على ذمة الافراد فلهي الحكومة المذكورة أن تشتترط لاجراء الاعلان دفع مصاريف مناسبة زيادة على رسوم الاعلان .

٢٣ — تصدر حكومة السودان فى أقرب وقت ممكن الاحكام القانونية اللازمة لتنفيذ هذا الوفاق .

٢٤ — لا يبتدر هذا الوفاق مخالفاً لاحكام مادة ٦ — (٢) من القانون المتعلق بالاحكام المصرية لسنة ١٩٠١

٢٥ — لفظة (مدير) المستعملة فى هذا الوفاق تشمل (الحافظ) ومن يتولى الادارة .

اخبار يوثق بها دالة على انهم هاربون من الحكومة الاخرى ومتى اتضح من هذه الاخبار قسماً انهم هربوا من احد سجون الحكومة المذكورة أو ان هناك امراً بالسجن صدر أو على وشك الصدور عليهم وفى كل الاحوال التى يجوز فيها القبض بموجب احكام هذه المادة يجب على المدير ان يخطر حكومته بذلك فوراً .

١٩ — كلما رأى مدير فى كل من الحكومتين اسباباً تحمله على الظن بان شخصاً من الاشخاص الذين يجوز طلب تسليمهم بمقتضى احكام هذا الوفاق هرب من دائرة اختصاصه الى الحكومة الاخرى جاز له أن يرسل مباشرة اخطاراً بذلك الى مدير اقليم تلك الحكومة الذى يظن أن الهارب توجه اليه والمدير الذى يصله هذا الاخطار أن يقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة طبقاً لاحكام المادة السابقة

وعلى كل حال يجب على المديرين للذكورين أن يخطروا فوراً حكومتهما بما اتخذاه من الاجراءات .

ثالثاً — فى تنفيذ الاحكام المصرية فى السودان

٢٠ — حكومة السودان تنفذ بقسماً فى السودان بناء على طلب الحكومة المصرية الاحكام الصادرة من المحاكم المصرية بمقوية الحبس لمدة تقل عن ستة شهور فى الاحوال التى لو زادت الثبوتية فيها عن ستة شهور لكان للحكومة

## سيارات

٢ — لا يجوز لأحد أن يسير سيارة  
الارخصة مطابقة لأحكام هذه اللائحة  
٣ — يقدم صاحب السيارة طلباً  
بالرخصة الى احدى محافظتي مصر أو  
الاسكندرية على ورقة تمفة من فئة ثلاثين  
ملياً حسب النموذج الذي يقرره ناظر  
الداخلية وينشر في الجريدة الرسمية  
ويقدم الطلب عن كل سيارة على حدة  
وذكر أى شيء غير حقيقي في الطلب  
يعتبر كمنافاة لأحكام هذه اللائحة  
٤ — عقب تقديم الطلب عن الرخصة  
تقدم السيارة لفحصها في الوقت والمكان  
الذين يمينان في الإيصال الذي تعطيه  
المحافظة عن الطلب  
وتباشر ادارة السيارات عندئذ فحص  
السيارة بعد دفع الرسوم المقررة في  
المادة ١٢  
ويتناول هذا الفحص تجربة الأجهزة  
والفرض منه التحقق من استيفاء السيارة  
لشروط التانة والأمن  
وتصدر هذه الشروط بقرار من  
ناظر الداخلية ينشر في الجريدة الرسمية  
وله أيضاً أن يمدداً عند اللزوم غير ان  
قرارات التعديل لا تسرى على السيارات  
الا بعد نشرها بثلاثة شهور

١٦ يوليو سنة ١٩١٣ لائحة

السيارات (الاولومويلات)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة السيارات  
الصادرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٢  
وبعد الاطلاع على لائحة عربات  
الركوب وعربات الاومنيبوس الصادرة  
في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية الصومية  
بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في  
٢٠ يونيو سنة ١٩١٣ طبقاً للأمر العالي  
الصادر في ٣١ سنة ١٨٨٩

قرر ما هو آت :

القسم الأول

في السيارات عموماً

أولاً — في الرخص

١ — يراد بلفظة سيارة للفرض  
المقصود من هذه اللائحة كل مركبة ذات  
محرك ميكانيكي معدة للسير في الطرقات  
الصومية الا ما كان منها مستعملاً لاستثمار  
الطرق الحديدية

وتسرى أحكام هذه اللائحة على  
المركبات المقطورة بقدر ما تنسحب حالتها



الصفيحتان حسب مقتضيات الحال .  
٩ — يجب أن تكون الرخصة دوماً  
في السيارة وقت سيرها في الطرقات العمومية  
ولا يجوز تعديل الرخصة بأي طريقة  
كانت

فلذا قدت أو تلقت عرضاً فيمكن  
لصاحب السيارة الحصول على صورة منها  
في مقابل دفع مبلغ عشرة قروش بشرط  
أن يثبت للمحافظة حسن نيته .

١٠ — لا تسرى الرخصة الا على  
السيارة التي صرفت لأجلها ولا يجوز  
التنازل عنها أو نقلها لغيره الا بموافقة  
المحافظة وبعد تقديم الاخطار بذلك  
موقفاً عليه من التنازل والتنازل له بالثبات  
النقل .

ولحين نقل الرخصة لاسم شخص آخر  
بالطريقة المقررة يعتبر الشخص الذي هيدت  
السيارة باسمه في دفتر الرخص مالكا لها  
للفرض المقصود من هذه اللائحة ما لم يكن  
قد سبق طلب الفاء الرخصة

١١ — تجديد الرخصة سنوياً  
وعلى المالك لاتعام ذلك أن يقدم في  
خلال الثلاثة أيام التالية لانتهاؤها مضمونها  
مطلباً على ورقة تمفة من فئة التلاميذ ملبها  
الى المحافظة التي قيد فيها السيارة وتعرض  
السيارة بعد ذلك على الفحص طبقاً للمادة  
الرابعة في السكان والزمان للموضحين في  
الايصال الملقى عن الطلب

٥ — اذا جاء تقرير ادارة السيارات  
لصالح السيارة تعطى المحافظة الرخصة  
لطالب

وتحرر منه الرخصة على النموذج الذي  
يقرره ناظر الداخلية . ويقيد ملخصها في  
دفتر قيد السيارات للمعد لهذا الغرض في  
المحافظة وتوضع عليها غمرة القيد للسلسلة  
والحرف الذي يدل على المحافظة التي أعطتها  
أما اذا لم يكن تقرير ادارة السيارات  
لصالح السيارة فيملن الطالب كتابة برض  
طلبه مع ذكر الاسباب التي دعت الى ذلك  
٦ — اذا قام الطالب بأتمام ما عرضه  
عليه أحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذه  
اللائحة ولم يملن لا بمنع الرخصة ولا  
برفضها في خلال الخمسة عشر يوماً التي تمنى  
من تاريخ الطلب فيحق له تسير سيارته  
لحين وصول الاعلان اليه

٧ — يسرى مفعول الرخصة في  
جميع أنحاء القطر المصري مدة سنة من  
تاريخ صرفها

٨ — اذا غير صاحب السيارة محل  
اقامته فيمكنه أن ينقل قيد سيارته من  
محافظة مصر الى محافظة الاسكندرية أو  
بالعكس مقابل دفع رسم قدره عشرة  
قروش صاغ

وعليه لاتعام ذلك أن يقدم الطلب  
كتابة الى المحافظة التي يرغب نقل القيد اليها  
ويؤشر بالنقل على الرخصة وتعتبر

ثانياً — في الصفايح والابواق

والمصاييح ،

١٣ — تحمل كل سيارة صفيحتين

عليهما ممرتها والحرف المؤشر به في رخصتها .

وتوضع احدى هاتين الصفيحتين في مقدم السيارة والأخرى في مؤخرها بالمكان الذى تعينه ادارة السيارات بحيث تكونا دوماً ظاهرين ظهوراً تاماً أما العربات المقطورة فيكتفى بوضع صفيحة واحدة في مؤخرها .

وهذه الصفايح تطبقها المحافظة وتكون محتومة بختمها ،

ولا يجوز ترعها من محلها أو ابدالها أو تغييرها بأية طريقة كانت

وينبى أن تكون هذه الصفايح وقت مسير السيارة من النظافة بحيث تيسر قراءة ما هو مكتوب فيها من البعد المناسب وقد تحدثت أمان هذه الصفايح كما يأتى :

- للسيارات الملاكى الزوج ... ٥٠٠
- المعدة للإجرة الزوج ٥٠٠
- الاونيبوس المعدة

- للإجرة الزوج ..... ٥٠٠
- للسيارات الموتوسيكل ( ذات
- المحطتين ) الزوج ..... ٢٠٠

١٤ — اذا سارت أو وقتت السيارة في الطرقات العمومية بين غروب الشمس

فإذا كان تحرير ادارة السيارات لصالح السيارة تجدد المحافظة الرخصة وتؤشر عليها بذلك

أما اذا كان التقرير يمسكس ذلك فيعلن الطالب بالرفض كتابة مع بيان الاسباب ويمكن لصاحب السيارة التى يقوم بها تعرضه عليه أحكام هذه المادة أن يستمر على تسير سيارته بمقتضى الرخصة التى اقتضت مدتها وذلك الى أن يصل قرار المحافظة اليه .

١٢ — (١) تحرر أن تكون رسوم فحص السيارات كما يأتى :

- عن سيارة ركوب ملاكى ملزم جنيته
- باربع عجلات ..... ١
- عن أية سيارة أخرى
- بأربع عجلات ..... ٢
- عن أية سيارة بأقل من
- أربع عجلات ..... ٥٠٠
- عن مركبة بأربع عجلات
- تقطرها سيارة ..... ٥٠٠
- عن مركبة بأقل من أربع
- عجلات تقطرها سيارة ٢٠٠

وتخفى هذه الرسوم الى النصف عند فحص السيارات سنوياً بقصد تجديد الرخصة ولا تدفع هذه الرسوم عن السيارات التى يقدم مالكوها ايصالات تثبت أنهم دفعوا في خلال السنة الجارية الرسم الذى قرره مجلس بلدى الاسكندرية

ولا يجوز استعمال الباكس الذي يرمى ضوءاً يبهل الابصار في الجهات التي تعين بقرار صدره المحافظ أو المدير بموافقة وزير الداخلية بعد أخذ رأى القومسيون البلدى في الجهات التي فيها قومسيونات بلدية .

ثالثاً — في قيادة السيارات

رخصة قيادة السيارات

١٧ — لا يجوز لاحد أن يقود سيارة مالم يكن حائزاً لرخصة من محافظ أو مدير الجهة التي يقيم فيها .

١٨ — يقدم طلب الرخصة الى المحافظة أو المديرية على ورقة متعة من فئة ثلاثين ملياً حسب النموذج الذي يقرره ناظر الداخلية وينشر في الجريدة الرسمية .

ويرفق بهذا الطلب كل رخصة سبق تحصيل عليها الطالب سواء كان معمولاً بها أو غير معمول بها وقت تقديم الطلب وكذلك صورته بالكيفية التي توافق عليها المحافظة أو المديرية .

ولا لزوم لاحضار الصورة الفوتوغرافية اذا كان الطلب مقدماً من صاحب السيارة نفسه .

وذكر أى شيء في الطلب غير مطابق للواقع يعد بمثابة مخالفة لاحكام هذه اللائحة ويدخل في هذا الحكم أيضاً عدم ابراز جميع الرخص التي سبق للطالب الحصول عليها .

وشروطها فينبغي اذا كانت ذات أربع عجلات وأمن للمركبات التي قطرها السيارات أن قضاء الصفيحة الخلفية بنور قوى غير النور الكهربائي . أما اذا كانت السيارة باقل من أربع عجلات فتضاء الصفيحة التي في المقدم من الجانبين كما توضح أعلاه

١٥ — يكون لكل سيارة بوق للتنبيه من الطرز التي تقر عليه ادارة السيارات .

ومنوع استعمال أى جهاز للتنبيه غير الذي يقرر .

١٦ (١) — يوضع بالجانبين الامامين من كل سيارة ذات أربع عجلات مصباحان أبيضان بباكس ومصباح أحمر بجانبها الايسر من الخلف

أما السيارات التي عجلاتها أقل من أربع فيوضع في مقدمها مصباح واحد أبيض وفي مؤخرها مصباح واحد أحمر أو عاكس واحد أحمر .

والمركبات المغطورة بجانب السيارات التي عجلاتها أقل من أربع يجب أن يوضع في مقدمها نور أبيض بباكس في الجهة المقابلة للسيارة فاذا كانت العربية الى يسار السيارة فانور أو الباكس الاحمر الذي في مؤخر العربية يجعل الى جانبها الايسر .

وقضاء هذه للصايح مادامت السيارة في الطريق الصومى بين غروب الشمس وشروقها

دفع رسم قدره خمسة قروش  
وتم ذلك بتقديم طلب كتابي الى الجهة  
التي انتقل اليها .

٢٤ — الرخصة شخصية محضا ولا  
يجوز التنازل عنها ولا اعطاؤها الى شخص  
آخر بأية طريقة كانت فتنازل قائد السيارة  
للمرخص له عن رخصته أو أعارته لياها  
شخصا آخر أو اجازته غيره استمالتها  
يعد مخالفة لأحكام هذه اللائحة .

٢٥ — اذا فقدت الرخصة أو تلفت  
فلساحبها الحصول على رخصة أخرى مقابل  
دفع رسم قدره خمسة قروش ببدل أن يثبت  
للمحافظة أو للديرية حسن نيته  
وفي هذه الحالة تعتبر الرخصة القديمة  
لاغية وعلى صاحبها اذا وجدها أن يييدها  
الى المحافظة أو للديرية التي صرقتها .

٢٦ — على قائدى السيارات أن  
يرزوا ورخصهم ورخص سياراتهم للبوليس  
ولعمال ادارة السيارات كلما طلبوا منهم ذلك  
الاصوات والقلق

٢٧ — ممنوع سير أية سيارة في  
الطريق العام اذا سمعت منها أصوات  
مزعجة أو انبث دخان كثيف أو سال  
زيت البترول أو أية مادة قابلة للاحتراق  
وممنوع أيضا اتخاذ الاجهزة التي  
يصرف النيران منها بلا قيد  
الرعة

٢٨ — لا يجوز سوق السيارات

١٩ — لا تعطى رخصة لقيادة سيارة  
الى شخص لم يبلغ من العمر ثمان عشرة  
سنة كمله .

ويمكن رفض اعطاء الرخصة اذا كان  
الطالب صدرت عليه أحكام خلال السنة في  
مادة السكر .  
ولا يجوز لاحد أن يكون حائزا على  
أكثر من رخصة واحدة لقيادة السيارات  
في القطر المصري .

٢٠ — تعطى الرخصة في مقابل دفع  
رسم قدره ١٠ قروش وتكون بهيئة كراس  
صغير مطابق للنموذج الذي يقرره ناظر  
الداخلية وتفيد في دفتر يد لهذا الغرض  
في المحافظة أو للديرية .

٢١ — تكون الرخصة نافذة للمفعول  
في جميع أنحاء القطر المصري لمدة سنة من  
تاريخ صرفها

٢٢ — يمكن تجديد الرخصة لمدة  
سنة أخرى مقابل دفع رسم قدره ٥ قروش  
وذلك بتقديمها الى المحافظة أو للديرية  
التي تمديدت فيها

وتم تجديد الرخصة بالتأشير عليها ويذكر  
ذلك في الدفتر المنوّه عنه في المادة العشرين  
ويمكن رفض التجديد للأسباب الواردة في  
المادة التاسعة عشرة

٢٣ — اذا غير قائد السيارة المرخص  
له محل اقامته فيمكنه نقل قيد اسمه الى  
المحافظة أو للديرية التي انتقل اليها مقابل

أأزولوا سياراتهم الى مضمار السبق أم تولوا  
بأقسام قيادة سيارة ما

٣١ — ممنوع قطر أو جر أكثر  
من مركبة واحدة من المركبات المعدة  
للقطر

مسؤولية صاحب السيارة

٣٢ — لا يجوز لمالك سيارة أن  
يهد بقيادتها الى شخص غير حائز على  
رخصة قيادة سيارة مطابقة لأحكام هذه  
اللائحة أو يتسامح في ذلك له .

٣٣ — على صاحب السيارة أن  
يعطي للبوليس اسم وعنوان الشخص الذي  
كان مكلفاً أو مرخصاً له بقيادة السيارة في  
وقت معين متى طلب منه ذلك .

و مجرد امتناعه عن أداء هذه البيانات  
أو تصدده الاخطار ببيانات كاذبة يعتبر  
مخالفة لأحكام هذه اللائحة .

٣٤ — كل مخالفة لأحكام هذه  
اللائحة تثبت ضد قائد السيارة يمكن  
اثباتها أيضاً ضد مالك السيارة اذا كانت  
الحادثة التي هي موضوع المخالفة قد  
وقعت بإرادته أو بسبب إهماله

### القسم الثاني

في السيارات المعدة للأجرة

أولاً — في الرخصة الخصوصية  
للسيارات المعدة للأجرة وشروط مختلفة

٣٥ — لا يمكن اعداد سيارة للأجرة  
سواء كانت عربية اعتيادية أو أومنيبوسا  
إلا بعد الحصول على رخصة خاصة ترفق

بسرعة أو بكيفية ينجم عنها مجيب  
ظروف الأحوال خطر ماعلى حياة الجمهور  
أو ممتلكاته

وفي كل الأحوال لا يجوز أن تزيد السرعة  
عن ثلاثين كيلومترا في الساعة أو عن الحد  
الاقبل للسرعة التي يمكن تقديرها بمقتضى  
المادة التاسعة والعشرين

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على  
السيارات التي نالت التصريح للتوجه عنه في  
المادة الثلاثين .

٣٩ — يجوز للمحافظ أو المدير أن  
يصدر بمصادقة ناظر الداخلية قراراً يبين  
به الحد الأقصى للسرعة أقل من المقرر بالمادة  
الثامنة والعشرين وذلك في الشوارع أو  
الجهات التي تبين في القرار المذكور

وفي المدن التي لها قومسيونات بلدية  
يؤخذ رأى القومسيون أولاً عن ذلك .

٣٠ — لا يجوز اجراء سباق للسيارات  
بدون تصريح خاص من نظارة الداخلية  
التي تقرر الشروط اللازمة لهذا السباق

واذا صرح للطالب ببقاء من هذا  
القبيل عليه أن يحمل ما ينشأ عنه من  
الترم والضرر بدون أن يلحق الحكومة  
من ذلك مسؤولية ما نحو التبر سواء  
أكانوا متسابقين أم متفرجين أم غير ذلك  
وكل مخالفة لأحكام الفقرة الأولى من  
هذه المادة يمكن اثباتها ضد الذين نظموا  
السباق أو ضد الذين اشتركوا فيه سواء

سحب الرخصة إذا اقتضى الحال حين استيفاء تلك الشروط .

ثانياً — في قيادة السيارات للمدة للأجرة

التصریح الخاص

٤٠ — لا يجوز لأحد أن يقود

سيارة معدة للأجرة إلا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عنها في المادة السابقة عشرة

ولا يسطى هذا التصريح الخاص إلا إذا كان الطالب جيد النظر سليم البنية قديراً على أن يثبت لإدارة السيارات كفاءته الفنية والعلمية

ولا يسطى هذا التصريح للأشخاص الذين حكم عليهم في مواد جنائية أو بالجلبس في مواد السرقة والنصب وخيانة الأمانة ما لم تمتص مدة خمس سنوات على استيفاء العقوبة وتناً كد المحافظة في خلالها من حسن سلوكهم

٤١ — يقدم الطلب عن التصريح

الخاص للمنصوص عنه في المادة السابقة إلى محافظة أو مديرية الجهة التي سيارس الطالب حرقته فيها . وترفق به صورة فوتوغرافية للطالب ترعلها المحافظة والمديرية . وكذلك يرفق بالطلب كل رخصة لقيادة سيارة تحصل عليها الطالب في القطر المصرى أو في البلاد الاجنبية .

الصفيحة الشخصية

٤٢ — على كل قائد سيارة مصرح له بقيادة سيارة للأجرة أن يحمل بطريقة

بالرخصة المنصوص عنها في المادة الثانية ويوضح في هذه الرخصة عدد الركاب الذى يمكن للسيارة حملهم .

٣٦ — كل مالك لسيارة معدة للأجرة سجت منه الرخصة الخاصة المنصوص عنها في المادة الخامسة والثلاثين أو لم تجدد بعد انتهاء مدتها يجب عليه اعادتها الى البوليس مع الصفائح التابعة لها .

٣٧ — يعلن ما يأتي بوضوح في داخل كل سيارة معدة للأجرة :

(أ) عدد الركاب المصرح للسيارة بحملهم  
(ب) تعرفه أجرة الركوب بحسب نوع السيارة

(ج) كل اعلان تهرا المحافظة أو المديرية تعليقه

٣٨ — ممنوع استعمال أى عداد (تكسيمتر) لم توافق المحافظة عليه

والمحافظة في كل وقت أن تفتحص العداد بمعرفة رجال البوليس أو عمال إدارة السيارات فإذا وجدت به خلافاً لها أن تأمر بمنع مسير السيارة الى أن يتم اصلاحه أو تجديده طبقاً لما تراه

ويجب العمل بكل تعديل في العداد ترى المحافظة وجوب ادخاله عليه .

٣٩ — لضباط البوليس أو عمال إدارة السيارات ايقاف كل سيارة معدة للأجرة لم تمتد مستوفاة للشروط اللازمة للمسير وتوصيلها الى مركز البوليس . ويجوز

المحافظ أو المدير مواظبة سحبه بدون  
اخلال في كلتا الحالتين بحق اقامة الدعوى  
العمومية .

الاحالة على لائحة عربات الركوب  
٤٧ — (١) على قائدى السيارات  
المعدة للاجرة القيام بما ترضه المواد ١٨  
و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و  
٢٩ و ٣٠ من لائحة عربات الركوب  
والاومنيبوس الصادرة في ٢٦ يولييه سنة  
١٨٩٤ .

ثالثا — في القواعد الخاصة بركبات  
الاومنيبوس

شروط التعرّفة وخط السير  
٤٨ — تكون رخص السيارة  
الاومنيبوس خاضعة لشروط التعرّفة  
وخط السير التي يقرها محافظ أو مدير  
الجهة التي تستير السيارة فيها وذلك بشرط  
أن تكون التعرّفة واحدة لجميع السيارات  
الاومنيبوس التي من نوع واحد وتسير  
في طريق واحد

وترفق هذه الشروط بالرخصة وتكون  
ركنا من الاركان المتممة لها  
وللمحافظة أو المديرية تعديل هذه  
الشروط في أى وقت كان  
وكل مخالفة لهذه الشروط تعتبر مخالفة  
لاحكام هذه اللائحة

تنبيه قائد السيارة الى الوقوف  
٤٩ — يوضع في السيارات الاومنيبوس

ظاهرة صفيحة مخنومة بنجم المحافظة أو المديرية  
عليها غمرة رخصته بأرقام عربية وافر تكيه  
ولا يمكن أن يتجاوز عن هذه الصفيحة  
سنة قروش صاغ

فاذا سحبت الرخصة أو أوقف مقعها  
كما لو لم تكن جددت عند انتهاء مدتها تعاد  
الصفيحة الى المحافظة أو الى المديرية  
الراكب

٤٣ — لا يجوز للسيارات المعدة  
للاجرة أن تحمل عددا من الركاب يزيد  
عما هو وارد في رخصتها .

٤٤ — لا يجوز لقائد سيارة معدة  
للاجرة أن يسمح لأحد بالجلوس بجانبه  
أو بالوقوف على السلم أو بالجلوس في خلاف  
المحلات المعدة لذلك داخل السيارة  
انما يمكن السماح لخادم الراكب بالجلوس  
الى جانب القائد اذا طلب الراكب ذلك  
المركبات المقطورة

٤٥ — لا يجوز للسيارات المعدة  
للاجرة أن تقطر مركبات أخرى  
اياف قائد السيارة اداريا .

٤٦ — اذا ارتكب قائد سيارة  
مصرح له بقيادة سيارة معدة للاجرة  
مخالفة تتعلق بحركته فيجوز إيقافه عن  
العمل مؤقتا بأمر المحافظ أو المدير

وفي حالة العود يجوز سحب التصريح  
الخاص بالنوه عنه في المادة ٤٠ اذا رأى

اضاعة داخل الاومنيوس  
٥٢ — يجب أن يضاء داخل السيارة  
الاومنيوس بنور كاف .

### القسم الثالث

#### العقوبات

٥٣ — تعاقب كل مخالفة لاحكام  
هذه اللائحة بغرامة لا تزيد عن مائة قرش  
صاغ ويجلس مدة لا تزيد عن سبعة أيام  
أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

٥٤ — اذا حكم على قائد سيارة  
مرضى له طبقا للمادة السابعة عشرة من  
هذه اللائحة لمخالفته أحكامها أو لارتكابه  
مخالفة ضد لوائح المرور أثناء قيادته  
لاحدى السيارات فلفقاضي إيقاف مفسول  
رخصة القيادة التي معه المدة التي يقررهما  
في الحكم .

وهذا الحكم يمنح تجديد الرخصة أو  
اعطاء رخصة جديدة قبل انتهاء مدة  
الايقاف .

وفي حالة ما اذا كان مرتكب المخالفة  
قائد سيارة معدة للاجرة فيجوز أن يقتصر  
الايقاف على مفسول التصريح الخاص المنصوص  
عنه في المادة الاربعين .

٥٥ — اذا ثبت أن قائد السيارة  
كان سكرانا وقت قيادته لها فلفقاضي أن  
يحكم بالايقاف المنصوص عنه في المادة  
السابعة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا  
يجوز في هذه الحال جعل الايقاف قاصرا

جهاز خاص ينبه الكومسارى به الفائد  
الى الوقوف أو السير . ولا بد من موافقة  
المحافظة أو المديرية على هذا الجهاز الذي  
تجب العناية على الدوام به ليكون صالحا  
لعمل .

وعلى القائد أن لا يبدأ بالسير الا بناء  
على اشارة من الكومسارى  
جهاز الاطفاء

٥٥ — يوضع في كل سيارة  
أومنيوس جهاز للاطفاء من طرز مصدق  
عليه من المحافظة أو المديرية . ويكون  
هذا الجهاز دائما في حالة سالحة للعمل  
ويوضع في المحل الذي تعينه المحافظة  
أو المديرية .

#### الاعلان الخارجى

٥٦ — يعلق على ظاهر السيارات  
الاومنيوس ما يأتى :

(١) يعلق في مؤخرها ومقدمها  
صفيحة مثبتة بساق عمودية أو راية متحركة  
باسم قطعة الوصول وكذلك اللوحة المكتوبة  
عليها ( كمل ) وهذه اللوحة يديرها  
الكومسارى ويجب اضاءتها فيما بين  
غروب الشمس وشروقها

(٢) تعلق في كل جانب لوحة تتضمن  
بيان اسم محطة التيام واسم محطة الوصول  
وكذلك الحرف المميز للتصريح المعطى  
بتسيير السيارة للاجرة والتمرة الخاصة به  
بشرط أن يكون ذلك بحروف واضحة  
جدا .



٥٩ — يرى مفعول هذه اللائحة  
بعد نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين  
يوماً .

١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ قرار

بإلزام سائق السيارات الملاك  
بالحصول على شهادة تحقيق الشخصية  
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد ١٧ الى ٢٦  
من لائحة السيارات الصادرة بتاريخ ١٦  
يولييه سنة ١٩١٢ .

وبعد الاطلاع على لائحة الخدامين  
الصادرها القرار رقم ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦  
والمعلقة بالقرارين الصادرين بتاريخ  
١٩ مارس سنة ١٩١٧ و ٨ يولييه  
سنة ١٩٢٢

قرر ما هو آت :

١ — يجب على سائق السيارات  
الملاك الذين يرغبون في قيادة سيارة  
بمقتضى الترخيص المشار اليه في المادة ١٧  
من لائحة السيارات الصادرة بتاريخ ١٦ يولييه  
سنة ١٩١٢ الحصول أولاً على شهادة  
تحقيق الشخصية المنصوص عليها في المادة  
الثانية من لائحة الخدامين الصادرة بتاريخ  
٨ نوفمبر سنة ١٩١٦  
تتبع في الحصول على شهادة تحقيق

على التصريح الخاص كما جاء في الفقرة  
الاخيرة من المادة السابقة .

٥٦ — كل حكم يصدر على قائد  
سيارة حاصل على رخصة في مخالفة مامن  
المخالفات المنصوص عليها في المادة الرابعة  
والخمين يقيد في دفتر الرخص  
وتضمن الحكم إلزام صاحب الرخصة  
بتقديمها الى المحافظة أو المديرية خلال  
السبعة أيام التالية لإعلان هذا الحكم  
وذلك للتأشير به عليها

فاذا مضى هذا الميعاد ولم يقدمها تعتبر  
موقوفة الى أن تقديمها عملاً كما جاء في  
الفقرة السابقة .

### القسم الرابع

أحكام مؤقتة وعمومية

٥٧ — لا تسمى أحكام هذه اللائحة  
فيما يخص برخص تسيير السيارات أو  
برخص قيادتها على السيارات التي سبق  
قيدها أو سبق التصريح بأعدادها للأجرة  
ولا على قائدي السيارات الذين يمارسون  
حرفهم طبقاً للائحة السيارات الصادرة  
في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ الا بعد  
مضي ستين يوماً من العمل بها

وبعد انتهاء هذه المدة تعتبر الرخص  
القديمة وكل قيد سبق إجراؤه لاغياً  
٥٨ — تلغى لائحة السيارات

الصادرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣  
مع مراعاة الاستثناءات المقررة في المواد السابقة

٣ — كل مخالفة لنصوص هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبة للنصوص عليها في المادة الخامسة من لائحة للخدمات التي سبق ذكرها .

٤ — يسرى مفعول هذا القرار في الجهات السارية عليها لأئمة للخدمات الصادرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ بمقتضى قرار من المحافظ أو المدير ويصير نافذ المفعول من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الشخصية للموا اليها أو في طلب تجديدها أو سحبها أو الاستعاضة عنها في حال فقدانها أحكام المادة الرابعة من لائحة للخدمات السالفة الذكر .

٢ — يجب على سائقي السيارات الملاك الذين سبق الترخيص لهم قبل نشر هذا القرار الحصول على شهادة تحقيق الشخصية للموا اليها في غضون شهرين من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

## سينما توغراف

على القلم بأن يوضع عليه شريط لهذا الغرض تنقل صورته معه .

٢ — لتطبيق المادة المتقدمة يجب على مستوردي الشرائط السينماتوغرافية أن يدفعوا علاوة على الرسوم الجمركية رسماً اضافياً قدره ٤ ٪ من قيمة الترخيص الذي تملكه الجمارك لتسهيل رسم الوارد .

وهذا الرسم الاضافي مخصص لسد نفقات ارسال الشرائط الى وزارة الداخلية ونقل صورها ووضع شرائط الترخيص عليها .

٣ — بعد دفع الرسوم الجمركية والرسم الاضافي السالف ذكره تختم الشرائط

٢ أغسطس سنة ١٩٢١ قرار

باستيراد الشرائط السينماتوغرافية  
وزير المالية

بعد الاتفاق مع وزير الداخلية ،  
نظراً لاستحسان منع استيراد شرائط  
سينما توغرافية « فيلم » تمثل مناظر منافية  
للأداب أو للأمن العام ،  
قرر ما يأتي :

١ — الشرائط السينماتوغرافية  
الواردة من الخارج لا يمكن سحبها من  
مصلحة الجمارك أو البريد — حسب الحالة —  
الا بعد الحصول على ترخيص سابق من  
وزارة الداخلية وسين هذا الترخيص

ويكون له الحق فضلا عن ذلك في هذه الحالة في استرداد نصف قيمة الرسم الاضافى ٤ في المائة المحصل منه. أما النصف الآخر فتستولى عليه المصلحة مقابل تقفات ارسال الشرائط الى وزارة الداخلية ونقل صورها .

٥ — يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ نشره في الوقائع المصرية

بالرصاص ويختص كل من المستورد ومصلحة الجمارك أو البريد حسب — الحالة — وترسل الى وزارة الداخلية .  
٤ — اذا رفضت وزارة الداخلية اعطاء ترخيص عنها ترجع الشرائط الى الجمارك أو البريد لاعادة تصديرها وتعتبر حينئذ من البضائع التي قماحتا ويكون للمستورد الحق وقت اعادة التصدير في استرداد رسوم الوارد كلمة .

## سيناء

جميع شبه جزيرة سيناء عدا ما يدخل منها في دائرة اختصاص محافظة العريش وما عدا جهتي عيون موسى والطور  
الباب الثاني

في النظام الادارى

٢ — تبقى ادارة محافظة سيناء تابعة لناظر الحرية دون غيره ولذلك يكون له عليها من السلطة ما لكل واحد من النظار وعليه أن ينيط ادارتها بضابط يمينه لهذا الغرض ويلقب بالمحافظ .

٣ — يكون للمحافظ داخل حدود هذه المحافظة جميع الاختصاصات التي للمدير في مديريته .

٤ — لناظر الحرية عدا الاختصاصات الممنوحة له بمقتضى المادة الثانية أن يصدر

قانونه نمرة ١٥ سنة ١٩١١

( اول يولييه )

بشأن النظام الادارى والقضائى

لمحافظة سيناء

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون المقويات

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافق رأى مجلس النظار وبمد أخذ رأى

مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوأت :

الباب الاول

في سريان القانون

١ — نرى أحكم هذا القانون على

عضوين ومن خمسة عدول .

٧ — يحجر المحافظ في كل سنة كسفاً  
بإملاء عدول يختارون من بين أعيان كل  
جهة ويختار العدول لكل قضية من ذلك  
الكشف بمعرفة المحافظ أو رئيس المحكمة  
ويكون ذلك الاختيار بطريق الاقتراع  
ويشترط أن لا يختار من قبيلة كل خصم  
أكثر من واحد في المحاكم الجزئية أو  
المحاكم النصوصية ولا أكثر من اثنين في  
المحكمة العليا .

٨ — يكون العدول رأى استشاري  
فقط ويجب تدوين آرائهم في محضر الجلسة  
ولهم في جميع الاحوال أن يوجهوا  
بواسطة الرئيس اسئلة الى الشهود أو الى  
المتهم .

٩ — للنصوص في جميع الاحوال  
طلب رد واحد أو أكثر من العدول وإذا  
رأى الرئيس قبول اسباب الرد بعد أخذ  
رأى أعضاء المحكمة والعدول الذين لم  
يطلب ردهم وجب عليه اختيار غير من  
ردوا بالطريقة المنصوص عليها في المادة  
السابعة .

١٠ — المحاكم الجزئية غير مختصة  
بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون  
بقوة جنائية .

والمحاكم النصوصية غير مختصة بالنظر  
في الجرائم التي يعاقب عليها القانون  
بقوة الاعدام أو بقوة الاغتيال الشاقة

بعد موافقة مجلس النظار قرارات لفظ  
النظام والامن العام في المحافظة المذكورة  
وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية  
ويجوز أن يحمل مرياتها قاصراً على جزء  
من المحافظة فقط كما يجوز أن يقرر عقوبى  
الحبس والغرامة لما يقع مخالفاً لاحكامها  
الا أنه لا يجوز بحال من الاحوال أن  
تزيد مدة الحبس عن شهر ولا أن  
يزيد مقدار الغرامة عن خمسة جنيهات  
مصرية .

### الباب الثالث

في النظام القضائي  
في المحاكم واختصاصها

٥ — بين ناظر الحرية من بين  
الموظفين المكلفين بإدارة المحافظة مأمورين  
قضائيين يناط بهم القيام بالاعمال الآتية بعد  
٦ — تشكل بمحافظتنا ثلاثة أنواع  
من المحاكم وهي .

(١) محاكم جزئية يؤلف كل منها  
من مأمور قضائي بصفة رئيس ومن اثنين  
عدول .

(٢) محاكم خصوصية يؤلف كل منها  
من المحافظ أو مأمور قضائي يندب بمقرته  
بصفة رئيس ومن ثلاثة عدول .

(٣) محكمة عليا تؤلف من المحافظ  
أو مأمور قضائي يندب بمقرته بصفة رئيس  
ومن اثنين من للمأمورين القضائيين بصفة

بتفتيش المنازل وأن يسمع شهادة كل شخص يرى قائدة في سماع شهادته وله أن يحضر أمامه كل شخص توجد دلائل قوية على اتهامه ليسمع أقواله

١٤ — اذا ظهر للمأمور القضاء أن مأبداه اللهم من الدفاع غير مثبت لبراهته جاز له أن يقيه محبوسا لمدة لا تزيد عن شهر واحد الا باذن من المحافظ ولا عن ثلاثة أشهر الا باذن من ناظر الحرية .

١٥ — اذا رأى المأمور القضاء بعد التحقيق أن لا وجه لاقامة الدعوى وجب الافراج عن اللهم فوراً

واذا وجد وجهاً لاقامتها وكانت الجريمة قليلة الاهمية وجب عليه أن يشرع في تقديمها للمحكمة الجزئية للحكم فيها في أقرب زمن ممكن . أما اذا كانت الجريمة ذات أهمية ورأى أن العقوبات التي يجوز للمحكمة الجزئية الحكم فيها منفردة غير كافية وجب عليه إحالة القضية على المحافظ لتنظر بمعرفة إحدى المحكمتين العليتين مع ملاحظة ما نص عنه في المادة العاشرة .

١٦ — يصدر ناظر الحرية بموافقة ناظر الحفانية قراراً شاملاً للاجرائات التي تتبع أمام الحاكم في المواد الجنائية .

في اختصاص الحاكم في المواد المدنية

١٧ — يكون للمحاكم المشكلة بمقتضى هذا القانون اختصاص في المواد المدنية والتجارية بالكيفية الآتية :

وما عدا ذلك لجميع المحاكم مختصة بدون قيد بالنظر في كل جريمة ترتكب داخل حدود محافظة سيناء وتكون واردة في قانون العقوبات أو في هذا القانون أو في القرارات التي يصدرها ناظر الحرية طبقاً للمادة الرابعة .

١١ — للمحكمة ان تجازى بالعقوبة المنصوص عنها قانوناً أو بأى عقوبة أقل منها عن كل جريمة من الجرائم المختصة بالفصل فيها انما لا يجوز للمحكمة الجزئية أن تحكم بالحبس لأزيد من ثلاثة أشهر أو بفرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية كما لا يجوز للمحكمة الخصوصية أن تحكم بالحبس لأزيد من ستة واحدة أو بفرامة تزيد عن ٥٠ جنيهاً مصرياً .

١٢ — تحكم المحاكم بناء على طلب الخصوم أو بموافقة أغلبية المدول بالعقوبات التي تقضى بها العوائد المحلية الثابتة بدلاً من العقوبات التي يجوز لها الحكم بها بمقتضى المادة السابعة اذا كان ما تقضى به العوائد المذكورة غير مخالف للمدالت والآداب في التحقيق وفي الاجرائات التي تتبع

في اللواد الجنائية

١٣ — اذا رأى مأمور قضائي من بلاغ قدم له أو من أى طريق آخر وقوع جريمة ضليه أن يشرع في اجرائات التحقيق التي يرى لزومها وله بنوع خاص أن يأمر

٢٠ — يكون تكليف الشهود بالمضور على يد شخص يتبدل ذلك الغرض بمعرفة للأمور القضائي وعلى الأخص لمشايج القبايل .

وعلى كل شيخ كلفه الأمور المذكور بتكليف شاهد بالمضور أن يحضره أمامه في المياد الذي حدده لذلك فإذا أهمل جوزى بفرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية

٢١ — يجب على الشهود أن يحلفوا باليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للأمور القضائي وللمحاكم من الحق في سماع أقوال أى شخص على سبيل الاستدلال متى رأى أو رأت قائدة في ذلك .

٢٢ — اذا تخلف شاهد عن الحضور بعد تكليفه بذلك قانوناً أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز الحكم عليه حكماً انتهائياً لا يستأنف بفرامة لا تتجاوز أربعة جنيهات مصرية .

فإذا حضر بعد ذلك وأبدى عنراً مقبولا عوفي من الفرامة .

في طرق الطعن في الاحكام

٢٣ — يجوز للمحافظ في جميع الاحوال من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم أن يلغى أو يبدل أى حكم صادر بقوة من محكمة جزئية .

ويجوز له في المواد المدنية أو التجارية بناء على طلب أحد الخصوم أن يلغى أو .

(١) يجوز للمحكمة الجزئية أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة للدعى به فيها عشرين جنيها

(ب) يجوز للمحكمة المحصومية أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة للدعى به فيها مائة جنية مصرى

(ج) يجوز للمحكمة العليا أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية مهما كانت قيمة للدعى به فيها .

ويجوز في جميع الاحوال رفع المنازعات المدنية والتجارية باتفاق الخصوم الى محكمة يكون نصاب اختصاصها أقل من قيمة المدعى به واذا رقت أمام احدى المحاكم المحصومية أو أمام المحكمة العليا دعوى هي من اختصاص محكمة ادنى جاز للمحافظ أو من ينوب عنه من تلقاء نفسه احالة الخصوم على المحكمة الأدنى .

١٨ — تحكم المحاكم في المواد المدنية والتجارية بمقتضى قواعد المدل والقانون الطبيعى مع مراعاة ما لا يتخالفها من العوائد المحلية الناجبة .

### في الشهود

١٩ — لكل مأمر قضائي أن يكلف بالمضور الشهود الذين يرى قائدة في سماع شهادتهم سواء كان ذلك في الدعاوى الجنائية أو الدعاوى المدنية أو التجارية .

ويجوز للمحافظ أو من ينوب عنه أن يحيل على ناظر الحفانية بواسطة ناظر الحرية كل قضية يرى وجوب تطبيق هذه المادة عليها وفي هذه الحالة يجب عليه إيقاف الحكم فيها إلى أن يصدر قرار الناظر بشأنها والاحالة واجبة إذا كان التهم من غير سكان محافظة سيناء وقدم له طلباً بذلك قبل انعقاد المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

٢٦ — لناظر الحفانية أيضاً أن يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على إحدى المحاكم الجزئية العادية أو إحدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخصوم إلى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ إلى الناظر ويجب أن يكون تهديم الطلب قبل المرافعة . وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تأمر باتخاذ كل الاجراءات الوقفية التي ترى لزوم اتخاذها مراعاة لصالح العدالة إلى أن يصدر قرار الناظر بشأن الدعوى .

في الصلح في المواد الجنائية  
٢٧ — يجوز للمحكمة في أي حالة كانت عليها البعوى أن تهبل الصلح في المواد الجنائية إذا رضى به من أضرت به الجريمة وكان من رأى أغلبية المدول أنه موافق للموائد المحلية

ويجب أن يصدق على قيمة الصلح من أغلبية المدول ومن المحكمة ويجوز للخصوم أن يطلبوا تهديمه بمعرفة المدول أنما يجب

يعدل أي حكم صادر من محكمة جزئية . وهذا وذلك في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدور الحكم .

٢٤ — يجوز لناظر الحرية من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المحكوم عليه من الخصوم أن يلغى أو يخفف الأحكام الصادرة بالعقوبة في المواد الجنائية من إحدى محاكم الدرجتين العليتين المشككتين بمقتضى هذا القانون وذلك في خلال الثلاثة الأشهر التالية لصدورها ويقدم الطلب المذكور إلى المحافظ وهو يبلغه إلى الناظر ولا تصير بأي حال من الأحوال الأحكام الصادرة بعقوبات مفيدة للحرية لمدة تزيد عن ستين نهائية إلا بعد موافقة الناظر المشار إليه .

#### في طلب الدعوى

٢٥ — إذا رأى ناظر الحفانية أن إحدى الدعاوى الجنائية يجب بسبب صفة التهم أو الجنى عليه فيها ومراعاة لصالح العدالة أن يكون الحكم فيها بمعرفة إحدى المحاكم الجزئية العادية أو إحدى محاكم الجنابات وجب عليه إحالتها على النيابة لمصير تحقيقها والحكم فيها بنفس الطريقة التي تنبع بالنسبة للجرائم التي تقع في دائرة اختصاص أقرب محكمة جزئية وفي هذه الحالة تعتبر جميع اجراءات التحقيق التي سبقت ذلك كأنها قد أجريت بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية مندوباً من قبل النيابة .

٣٣ — الاحكام القاضية بمقوبات مقيدة للحرية يجوز تنفيذها خارج حدود المحافظة .

وإذا ترا آى المحافظ تنفيذ حكم خارج حدود المحافظة وجب عليه اخبار ناظر الحرية ليتخذ الاجراآت اللازمة لذلك

٣٤ — يصير تنفيذ الاحكام الصادرة في المواد المدنية أو التجارية بطريق الجز على ما للنص المحكوم عليه من الاموال المتقولة ويعمل بها .

٣٥ — اذا رأت المحكمة أن النص المحكوم عليه بالتعويضات أو بما يجب رده امتنع عن تنفيذ الحكم مع قدرته على القيام بما حكم به جاز لها مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة أن تحكم عليه بالاكراه البدني الى أن يقوم بالدفع أو الرد على حسب الاحوال

ولا يجوز بحال من الاحوال أن تزيد مدة الاكراه المذكور عن ثلاثين يوما

٣٦ — على ناظرى الحفاينة والحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجب العمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نفعه بالمرسمة الرسمية

مواضة المحكمة على هذا التدبير

٢٨ — يجوز للمحكمة في حالة قبول الصلح أن تحكم على الائم ببقوة الا أنها تتخذ الصلح طرفا مخففا للعقوبة

ويجوز ابقاء المتهم محبوسا الى حين القيام بجميع شروط الصلح .

٢٩ — يترتب على القيام بشروط الصلح انقضاء الدعوى العمومية في التنفيذ

٣٠ — يكون تنفيذ الاحكام في كل من المواد الجنائية والمواد المدنية أو التجارية بمعرفة المحافظ أو مأمور قضائي مندوب من قبله .

٣١ — يجوز الاكراه البدني لتنفيذ الاحكام الصادرة بالفرامات في المواد الجنائية ويترتب على الاكراه المذكور ابراء ذمة المحكوم عليه بواقع عقرة قروش عن كل يوم قضاء في الاكراه

ولا يجوز بحال من الاحوال أن تزيد مدة الاكراه عن تسعين يوما .

٣٢ — كل حكم بالاعدام يجب عرضه علينا طبقا لاحكام المادة ٢٥٨ من قانون تحقيق الجنائيات .



## سيوه

٦ — أعضاء المجلس يحلفون أمام  
للأمور قبل اشتغالهم بوظائفهم بأنهم يؤدونها  
بالنمة والصدقة.

٧ — يشترط فيمن يعين عضوا في  
المجلس أن يكون سنه احدى وعشرين  
سنة بالأقل وأن يكون مستقيم الأحوال  
وأن لا يكون حكم عليه بحكم محل بالشرف

٨ — يلبث أعضاء المجلس في وظائفهم  
خمس سنوات متواليات لا يزل أحد منهم  
في أثنائها الا بحكم تأديبي أو بناء على  
استغاثته وعند خلو وظيفة أحد الاعضاء  
وكذلك عند اعضاء المجلس سنوات المقررة.  
يفقد للأمور جمعية عمومية من مشايخ  
العائلات وأعيانها لا انتخاب عضو للوظيفة  
للمالية أو لتجديد انتخاب جميع الاعضاء  
ويسوغ اعادة انتخاب الاعضاء الموجودين.  
حيثئذ كلهم أو بعضهم .

٩ — اذا خالف أحد أعضاء المجلس  
نظام الجلسة أو وقع منه فيها أمر يستوجب  
العقاب يثلّم المجلس بهيئة تأديبية لمحاكمته  
١٠ — العقوبات التأديبية التي ترتب

على أعضاء المجلس هي التوبيخ والانذار  
أو الغرامة عن كل مخالفة لنظام الجلسة  
وكل فعل يزوي بشرف الاعضاء أو  
يخلل بكمال حريتهم في آرائهم يكون  
جزاؤه عزل مرتكبه .

٢٥ مايو سنة ١٨٩٧ أمر عال

## بشأن مجلس سيوه

١ — يرتب في مركز سيوه مجلس  
تتضمن دائرة اختصاصه واحة سيوه بما  
فيها قرية اغرى وبلدة أم الصنير .

٢ — يشكل مجلس سيوه من ثمانية  
أعضاء يرأسهم مأمور مركز سيوه وتصدر  
الأحكام من خمسة أعضاء بالأقل غير  
الرئيس .

٣ — يحكم المجلس المذكور في  
المواد المستوجبة للتعريض بانواعها من المخالفات  
أو الجنح أو الجنايات التي تقع من جميع  
سكان سيوه المحلية بمقتضى اللوائح  
والتواعد المتبعة في تلك الجهة

٤ — يستمر الفصل فيما يقع بين  
الأهالي من دعاوى الحقوق مدنية كانت  
أو تجارية بطريق التحكيم والمجلس أيضا  
اذا رفعت إليه دعوى من هذا القيل أن  
يحكم فيها بمقتضى قواعد العدل وبموجب  
عادات تلك الجهة

٥ — أعضاء مجلس سيوه تنتخبهم  
جمعية عمومية مؤلفة من مشايخ وأعيان سيوه  
وهذا المجلس يركب من أربعة أعضاء  
من عائلات الشرق وثلاثة من عائلات  
الغرب وواحد من قرية اغرى .

وتقدم اليه أوراق التحقيق لمحاكمة المتهم وبعد سماع أقواله وشهادة الشهود يصدر المجلس حكمه .

١٤ - لا يجوز حضور أحد في المجلس غير أعضائه وذوى الشأن في القضية ولا يستعمل الأعضاء غير اللغة العربية في مداولاتهم وأحكامهم .

١٥ - تنفيذ الأحكام يكون بواسطة للأمورية بمساعدة مشايخ العائلات

١٦ - تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس سيوه في دفتر مخصوص يحفظ بديوان للأمورية ويؤشر فيه بالتنفيذ بعد حصوله وفي كل شهر يستخرج منه ملخص القضايا التي حكم فيها وتبحث به للأمورية للمديرية .

١٧ - لا تؤخذ رسوم على القضايا التي تنظر في مجلس سيوه . أما الغرامات التي يحكم بها من المجلس فتصليها وحفظها وصرفها يكون بواسطة الأمورية تحت ملاحظة المديرية .

١١ - يجب على مشايخ عائلات سيوه متى بلغهم حصول واقعة في دائرة عائلتهم ان يفيضوا على الفاعل وان يجبروا للأمورية فوراً . وعليهم أيضاً جمع الاستدلالات والبيانات واجراء التحريات الموصلة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم أو يطمون بها بأي كيفية وعليهم كذلك اتخاذ الوسائل التحفظية ومساعدة موظفي الحكومة في جميع ما يطلب منهم لاجل اثبات الوقائع .

١٢ - عندما يبلغ للأمورية حصول واقعة يجب على رجالها الشروع فوراً في اجراء التحقيقات لاثبات الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويجوز لرجال الأمورية بمساعدة مشايخ العائلات تفتيش منزل المتهم أو أى منزل يحتمل وجود أسلحة فيه أو أشياء أخرى مثبته للتهمة

١٣ - يعقد للأمور المجلس مرثيا







Bibliotheca Alexandrina



0460204